

دس چالیس

کتابخانہ آصفیہ کار عالی حیات آباد روکن

۲۵۲۲۵ نمبر واحد ۲۱ ۲۵۲۲۵

تاریخ داخلہ

تمام کتاب سورتی تفسیر المحتاج بشرع النبی ج طبع الساج

فن کتاب تفسیر شافی

۲۵۰ نمبر کتاب فن مذکور

3471  
SIA



جولشي  
تحفة المحتاج بشرح المنهاج

للامامين التمامين والامامين القدوتين العلامة العارف بالله  
الشيخ عبد الحميد الشرواني نزيل مكة المكرمة والامام المحقق  
والعلامة المدقق الشيخ احمد بن قاسم العبادي على تحفة  
المحتاج بشرح المنهاج تأليف الامام العالم العلامة  
الأوحد الفهامة عاتمة المحققين شهاب الدين احمد  
ابن حجر الهيتمي التتائي نزيل مكة المكرمة  
تعمد الله الجميع برحمته امين

(الجزء السابع)

(وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج)

(تنبه) قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني  
في أول كل صحيفة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل  
صحيفة مفصلاً لا يدهما يحدول وحلت العقبة تابعة لحاشية الشرواني

(دو جعت وصححت على عهده نسخ بمعرفة لجنة من العلماء)

مطبعة دار الكتب العلمية بيروت

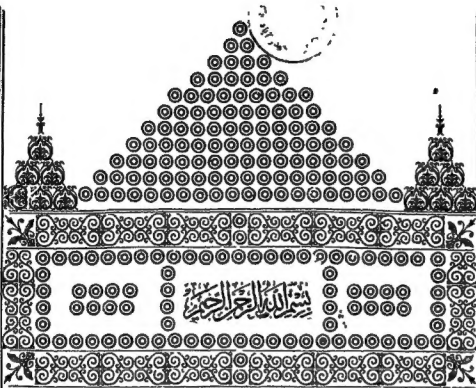
لصاحبها مصطفى محمد

مطبعة دار الكتب العلمية بيروت  
مراكش مكتبة دار الكتب العلمية

347



٢٥٢٣٥  
الفصل  
١٢



### كتاب الوصايا

(قوله قبل الانسب تقديمها الخ) ارتضى به المصنف (قوله تقديمها الخ) اي تقديم الوصايا على الفرائض (قوله لان الانسان الخ) ولان الوصية مقدمة على الميراث اسم (قوله ويرد الخ) كان حاصل الردان العمل في مسائل الوصايا بقدر يتوقف على معرفة الفرائض كافي الوصية بمسألة واحدة وتقريرها بما يقابل بعد التصيب اه سم (قوله ودورياتها) اي علم دوريات القسمة وقدرها ما لها من اسم اضاف (قوله فتعين الخ) كيف يتعين مع وجود الوجه الظاهر للاول كذا اعادة المحشى سم ولكن ان تقول لوجه لتوقف بعد تسليم التوقف كاسبق له والله اعلم اه سم (قوله جمع وصية) اي وهي اي الوصايا جمع كدية وهذا يا اه نهاية (قوله مصدر) اي بمعنى الابداء او اسم للايصاء اه كرى (قوله ومثله) اي من لفظ الوصية بالماضي المصدرى مصدر الوصية (ويعنى اسم المفعول) عطف على قوله مصدر الخ باعتبار المعنى (قوله من وصدت الخ) اي ما خذتمته خبر ثان لمبتدأ عطف وف الخبر الاول قوله مصدر والاصل وهي اي الوصية مصدر الخ وما خذتم من وصيت الخ (قوله يفرض الخ) تقسيم لما قبله وكذا قوله اوصى به الخ منه برما قبله وقوله اوصى بالرفع على التامعية وقوله احرم بالصعب على المفعولية (قوله ويقال وصى) اي من باب التفعيل (ووصاه) من باب التثنية عبارة القاموس ووصاه توصية به اياه الاسم الوصاه الوصاية الوصية وهو الوصى به ايضا اه (قوله فعل الخ) يعنى علم اطلاقه على التبرع من قوله ويقال وصى وارصى بهذا الخبر اطلاقه على المبدع من قوله ووصاه توصية ووصية السلك في علم الاطلاق الاول مما ذكره صفاء لورد آخر فادمت من القاموس اطهر التبرع (قوله

### كتاب الوصايا

قبل الانسب تقديمها على ما قبلها لان الانسان يوصي ثم يموت ثم تقسم تركته ويرد بان علم قسمة الوصايا ودورياتها متاخر عن علم الفرائض وتابع له فتعين تقديم الفرائض كما درج عليه اكثرهم جمع وصية مصدر او اسمه ومنه حين الوصية ويعنى اسم المفعول يوصيه فمن بعد وصية من وصيت الشيء بالشيء بالتخفيف فوصلته من ثم قال في القاموس وصى كوى وصل واتصل ويوصيك الله يفرض عليك كراواتوصرا به اوصى؛ اولهم اخرهم اه ويقال وصى واروصى بكذا فلان يعنى راوصى اليه ووصاه وارصاه توصية

### كتاب الوصايا

(قوله لان الانسان يوصي) اي لان الوصية مقدمة على الميراث (قوله ويرد الخ) كان حاصل الردان العمل في مسائل الوصايا بقدر يتوقف على معرفة الفرائض كافي الوصية بمسألة واحدة وتقريرها بما يقابل بعد التصيب اه سم (قوله ودورياتها) اي علم دوريات القسمة وقدرها ما لها من اسم اضاف (قوله فتعين الخ) كيف يتعين مع وجود الوجه الظاهر للاول كذا اعادة المحشى سم ولكن ان تقول لوجه لتوقف بعد تسليم التوقف كاسبق له والله اعلم اه سم (قوله جمع وصية) اي وهي اي الوصايا جمع كدية وهذا يا اه نهاية (قوله مصدر) اي بمعنى الابداء او اسم للايصاء اه كرى (قوله ومثله) اي من لفظ الوصية بالماضي المصدرى مصدر الوصية (ويعنى اسم المفعول) عطف على قوله مصدر الخ باعتبار المعنى (قوله من وصدت الخ) اي ما خذتمته خبر ثان لمبتدأ عطف وف الخبر الاول قوله مصدر والاصل وهي اي الوصية مصدر الخ وما خذتم من وصيت الخ (قوله يفرض الخ) تقسيم لما قبله وكذا قوله اوصى به الخ منه برما قبله وقوله اوصى بالرفع على التامعية وقوله احرم بالصعب على المفعولية (قوله ويقال وصى) اي من باب التفعيل (ووصاه) من باب التثنية عبارة القاموس ووصاه توصية به اياه الاسم الوصاه الوصاية الوصية وهو الوصى به ايضا اه (قوله فعل الخ) يعنى علم اطلاقه على التبرع من قوله ويقال وصى وارصى بهذا الخبر اطلاقه على المبدع من قوله ووصاه توصية ووصية السلك في علم الاطلاق الاول مما ذكره صفاء لورد آخر فادمت من القاموس اطهر التبرع (قوله



نحو أطفاله الباقين في الأيمان، فممن عرف منه أنه من كان له في مقر شركة أفسدها وتكرهوا بالادخل الثلث إن لم يصدح ما نورثه، ولا حرمت على ما بقا، وإن كانها موصى وموصى به، وصيغة توكدها على هذا الترتيب مبتدأ بأولها، لأنه الأصل فقال (الصحيح وصية كل مكلف حر) كلامه يعضه مختار عند الرصية (٤) (وإن كان مملوكاً وسقطها بحجر عليه أو (كافراً) ولو حريراً وإن أسروا وقد بدعها كما

شمله كلامهم و إنما يتجه ان  
مات حور او الاقية فطر لان  
فقال في الوصية معتبر بحال  
الموت وهو غير مالك حيث  
إلا ان يقال على اختياره  
حيث لم يتصور ملكه  
في هذه الحالة لكنه يبعد  
وذلك كما يحسن سائر عقوده  
والتفكير في هذه اذ اعلمنا  
ان القصد منها زيادة الاحمال  
بالموت وهو لا عمل له  
بعده برهان المتصور اليه  
قبيا بطريق الذات كونها  
عقدا ماليا لا خصوص ذلك  
ومن ثم صحت صدقته وعقده  
وباقى في الرقعة وصية المرتد  
موقوفه على الخلفاء فيكون  
عليه بسفه بعضا لكن صرح  
بإلحاق ما فيه من الخلفاء  
التي لا ياتي في غير المحجور  
وان اوقية خلاف آخر  
خرج من الخلاف في أنه  
هل يرد للحرج بطر والسفه  
من غير حرج كما لا يقال  
(وكذا يجوز عليه بسفه  
على المذهب) لصحة عبارة  
ومن ثم يندفع إقراره بعقوبة  
وطلاه لا احتياجا بمالك الواب  
(لا يمتنعون ومضى عليه  
وصي) إذ لا عبارة لهم  
بمخلاف السكندر وإن لم  
يكن له تمييز كامل عما في  
في الطلاق (وقد نقل نص

الملك والا يحاب بأناظر الملك مع الحدابرته في غير المال (ولا رقيق) كاعدها ولو كانت الأبدان له ٥١  
 ائمه، لمك أو أياحه (وقيل إن حق) بعد ما (تمت بحث) فهو يرد بغير ما في الميراث المال من مع ما جاء به الميراث إلا بالحق كما  
 قاله حملا له، من أهل الرواة، وإذا أوصى لجهة عامة فالشر لأن لا يتوحد به تفرق مكر ورائي أن لا لا، ص كان إماما في التفرق

لأصالح الخرافة حرام حيث غلب على ظنه أنقاذ آخره أو مكره حيث توجه له تصحيح الوصية أم عرش (قوله فيها) أي المصطفى المكره (قوله بنو مسلم) بوجه استئذانهم يقتضي عليه كبحه منسوخ ويحرم زادا الأول وظاهر الكلام الإعلان لكافة عتدال ميتة أو أسلم عتدال موت ولو ذهب ذهاب الصحة حيث كان منجهاه ويوافق قول عرش قوله أو مصحفاً أي أضاف على الكسر لموت المتوفى أم (قوله على الأول) أي المصلحة العامة قوله أكثر من قولها أي الأولى أو قول الوصية عليها (قوله بوجه) أي عبارة الثانية بالتأخير التناظر أم (قوله برحقه علم) عبارة الثانية بالمقتضى قبول الأنياب والعداء والصالحين أم (قوله وتسوية غيره ولو بها) خالفه الثانية عنوان قال عرش والمتمم ما ذكره في الجائز أم أي من جواز الوصية لتسوية وحارة قبول الأنياب والصالحين في المصلحة (قوله وليس كذلك) أي التصحح السري أم عرش (قوله والمباح) صطف على القرية أم عرش ثم قولك ذلك المانع للمقتضى (قوله كلك الأوصياء) أي سابق تخصيصه بالميتين أم عرش (قوله وكافر) قضية كلامهم تخصيصه بميتين (قوله ما يثابت الخ) أي فلا تصح الوصية أم عرش (قوله وأوسع نزول المارة) اعتمد المقتضى أيضاً قال عرش ومنه السكتات التي في جهة بيت المقدس التي نزلها المارة لأن المقصود ببيتها التصديق ونزول المارة طرأ أم (قوله على الأوجه) أي تغليب الحرمة أم معنى (قوله أما إذا كانت محصية) أي أو مكرها أم أخذاً عامر أم عرش (قوله من مسلم) بل قيل إن الوصية ببيت المقدس من المسردة ولا تصح أيضاً يتناول مع بعض المعاصي كخاترة أم معنى (قول المنة كبرياء كنيسة) قد يشكك التثنية بجملة الكنيسة لجهة العامة إلا أن يحمل تنظيراً أو يقال أراد بالمحلة العامة ما ليس شخصاً معيناً بل دليل المقالة ويقال هي جهة عامة باعتبار المشتمل بها فانه غير معين (تذني) يشاد أن حقبة الكنيسة تعامى التصديق فبذلك جعلها على ذلك عند الإطلاق حتى لو وصي لكانت بلاداً وكذا جعلنا حالها على التصديق ولا يحكم بطلان الوصية فان يتبين أنها ليست كذلك فتدنيثها أم سم (قوله وكرها كالمعروف) أي جارات المقتضى ككتاب التوراة والانجيل وكتبها أم وكتابة كتب الفلسفة والجورسات والعلوم العامة أم (قوله فاعادها مرة فمرة) كحاشية مرة مرة والتضارير أم قال عرش قوله مرة كتابة التوراة والانجيل أي بول غير مبدلين لأن فيه تعظيمها أم فليراجع (قوله أهل حرب أوردت) بخلاف أهل الذمة نهاية وسم (قوله بقصد تعظيمها) أو لا يقصد شيء أم سيذكر

يقال ان زيول بالموت الذي هو وقت الموت فبمن اهل الولا عند الموت فالتجسبها بالمتق ايضا كما  
 وهل يجرى ذلك في الكتاب باذن من الله (قوله) بهنوع مسلم) فبجها استثناءه يستق عليه كسبه من و ظاهر  
 الكلام بالبلان لكافر عند الوصية وان لم عند الموت ولو ذهب اذهب الصفة فكان منبعا (قوله) ولو  
 بغيرها) خوف فيه من (قوله) وكافر) شامل للحرق ولا ينافيه قوله الا ان اهل حرب لان صورته انه غير  
 باهل حرب الدال على قصد جهار الحارصين قضية ذلك انه غير حارصا بكاره (قوله) وان سماء كنيسة) اعتمد  
 اعتمده من وقوله اوع زول اعتمده ايضا من (قوله) في المثل كمداره كنيسة) قد يستشكل التمثيل  
 بمارة الكنيسة للجهة العامة الا ان يحمل تنظير او يقال اذ بالجهة العامة ليس شخصاء عينا بدليل المقابلة  
 او يقال هي جهة باعتبار المتعقاة غير معين (تنبيه) يتبادران حقيقة الكنيسة ماضي للتعبد وقضية  
 ذلك حملها على ذلك عند الاطلاق في الوصية لكانت له كذا وجعلنا حالها في التصديق لاحكام بطلان  
 الوصية فان تبيين الالهي كمداره بطلان الوصية لا يفيق الاول ولو لم يوافق المصارع للتصديق  
 دليل على التمسيد للايضاح لا ينافي ذلك على مالم يصدور عن يجوز امتناعنا (قوله) اهل حرب اوردت اى  
 بخلاف اهل الذمة كاعطس شيخنا هاشم الخليلي سياتي في شرحه لغيره بعد قوله فصح لكافروا حربا  
 ووردت اى بانفسهم اهل الوصية من رتدوا بحارب وقلوا وعتل لغيره عند الانلاص لاحكام جمعية اهل الوصية  
 الوصية وذل لكافر او الحربى الى الموت يحمل البطلان ايضا اذ وصفه ما ذكره كجمعة منتظروا اليه هو  
 صحيح واي فرق بينه وبين اهل الحرباء اهل ردتو بكونه كالكافر او الحربى او الذي قد لا يثبت ذلك

فهبوا وكذا اذا اوصى لغير  
جهة يشترط عدم المحصة  
والكرامة ايضا ومن ثم  
بطلت لكافر بنحو مسلم او  
مصحف وكان وجه اقتضاه  
على الاولى كثرة وقوعها  
وقصد اختلاف غير الجهة  
وشمل عدم المحصة القريبة  
كبناء مسجد ولومن كافر  
وتحريقه على قبر نحو عالمي  
غير مسجلة وتسوية قبره  
ولو اهل ابنائه ولو غيرهما  
للشيء عنه وفي زيادات  
العباد لواوحي بان يدفن  
في بيت بطلت الوصية ولو له  
بناءه عن اهل الدفن في البيت  
مكروه وليس كذلك  
والماحة كذلك اسارى قتار  
متان او وصى به ذى  
اعطاء غنى وكافر وبناء  
رابطات لاول اهل النعمة او  
سكانهم وبما سواه كنيته  
ما لمات ما يدل على ان التبدل  
وحده ارفع نزول المارة  
على الراجح اذا كانت  
محصية للاصح من مسلم  
ولا كافر (كعمارة) او  
ميم (كنيسة) للتبدل كتابة  
عن ثور او قوم يحرم موعظا،  
اهل حرب ابردة وثور  
كنيسة ضد نظمها

متاوان اوصى به ذى  
واعطاء غنى وكافر وبناء  
رطاب تقول اهل النعمة او  
سكانه ، وان سماه كنيسة  
مايات ما يدل على انه المتبند  
وحده اومع نزول المارة  
على الارجاء اما اذا كانت  
معصية للاتصع من مسلم  
ولا كافر (كعمارة ) او  
ميم (كنيسة) التعبد وكتابة  
عنه نورا فله عمر وعطاء  
اهل حرب او دودة وبقود  
كنيسة ضد تنظيمها

لا نفع مقم بها أي لنغير تعديها بغير اختيار جرم المثل مطلقا (تلي) وقع ليخينا في شرح الروض أنه علل بختلافك الكفار من اسرتان الوصية لاهل الحرب جائزة لا لاهل الرضا أي لم ينفذ به بقوله في شرح مختار الحروف ومردود الكلام في الميتين فلا تصح لاهل الحرب والردة ويجب بان مراده بامل الحربى (٦) الاول ما صدقته اى جماعة معينين منهم فلا ينافى كلامه اخرا كاذل عليه فغيره المذكور

عبارة عرش ويرجع في ذلك اليه اى الموصى فان لم يعلم منه شيء عمل بالقرائن فان لم تظهر قرينة بطلت عملا بالظاهر والاصل من ان الوصية لها لتنظيمها اه وقد سر عن سم ما يوافق (قوله لا تصح الخ) اى لا تصح دفع مقم بها اقامة لغير تعديها تصح بهذا القصد اه كرى (قوله مطلقا) اى قصد تنظيمها او دفع المقم بها لغير تعدي (قوله مختار) اى الوصية وقوله بذلك الخ متعلق بضمير المصدر وقد مر ما فيه غير مرة (قوله والكلام الخ) مقول القول وقوله في الميتين اى الحق والمراد الميتين (قوله اى حاصلة الخ) بالجر تفسير لاهل الحرب بالذكور فاول كلام شرح الروض (قوله فلا ينافى) اى كلام شرح الروض اولا (قوله كاذل عليه) اى ذلك المراد قوله المذكور فيه اى كلامه اخرا بقوله فلا تصح الخ هذا ما ظهر لي في حل عبارته لكن يرد عليه انه كان المناسب حينئذ تقديم ذلك على قوله فلا ينافى الخ إلا ان يقال تأخيرها الى هنا الاختصار بالاضافة قوله فيه (قوله واوصى) اى قوله إلا ان يفرق في النهاية إلا ان قوله لا ينافى الخ اعترضه (قوله ان يكون مينا) اى وعلم المصية اه متى وقدا عاده ايضا الشارح والنهاية بقوله ما السابق وكذا لرواوى لغرضه الخ (قوله ولو يوجه) اى ولو كان الثمين يوجه (قوله ما ينافى الخ) تعليل للقاء (قوله واكتفى عنه) اى عن قوله ان يكون مينا اه ع ش (قوله بما يهذه) اى بقوله ان يتصور له الملك (قوله اعترضه) اى المتن (قوله لان الميه الخ) توجيه لكفاية ما ذكره عما حذله واستلزامه له (قوله وهو) اى الملك الخ (قوله بمقدامى) قد ينافى قوله لا ينافى يارث (قوله صح اعطوا) اى صحت الوصية بلفظ اعطوا الخ (قوله وهو) اى التبر (قوله وان يكون الخ) عطف على قوله ان يكون مينا (قوله كاصرح به) اى بقيد حال الوصية (قوله ومن ثم) اى من أجل ان العبرة بحال الوصية لا الموت (قوله طلعت) اعتمد المقتضى ايضا (قوله لا ينافى) اى الوصية بتعليك الخ لتعليل اللطان (قوله ولانه) اى الثان (قوله وقد صرحوا بذلك في المسجد الخ) هذا كذا الصريح في أنهم لم يصرحوا به في غير المسجد مع انه مصرح به في الشامل الصغير على الإطلاق عبارة لا لاهل العبدان اى فلا يصح الوصية له ومن سيجد اه رشيدى (قوله فقول جمع الخ) تبهم المعنى (قوله ليه اباهم) اى اباهم انه لا يشترط وجوده وقت الوصية اه رشيدى عبارة الكردى اى اياهم انها تصح لمسجدسين او لخل شيحدث وليس بمقصودهم اه (قوله يارث الخ) متعلق بالملك اه سم (قوله والميت) وما ذكره الرافعى في باب التيمم انه لو اوصى بماله لاولى الناس به هناك ميت قدم على المتجرى والمحدث الخ على الاصح هذا في الحقيقة ليست وصية ليت بل لوارثه لانه هو الذى يترى امره اه معنى (قوله صحت الخ) معتمد اه ع ش (قوله لم يمتا) الاولى يتعامل كما في النهاية (قوله الاولاد الخ) مبتدأ خبره قوله لم يمتا ذكرنا في الوقف والجهة مقول القول ع ش وكردى (قوله وهو منه) اى القياس وكذا خبره قوله لا ينافى ولا ينافيه قوله ثم اى فى الوقف وقوله نهائى فى الوصية (قوله منتظر) اى الى الموت (قوله الاق) اى انما (قوله لا عادت الخ) متعلق لقوله لا ينافيه (قوله لا يتصل به) اى التعليل كذا خبره اثر موصيه (قوله انه) وهو تلك الموصى له الموصى به (قوله وجما)

في (أو) اوصى (المخصص) واحد او متعدد قال شرط (ان) يكون مينا كما ياصله اى ولو يوجه ما ياتى فان كان بطلنا ذكر واكتفى عنه بما بعده خلافا لمن اعترضه لان الميه كاحد الرجلين لا يتصور له دام على اياه الملك الذى نحن فيه هو ما يتصل بمقدامى وانما صح اعطوا هذا احدهما لانه تفريض لغيره وهو انما يعطى مينا ومن ثم صح قوله ولو كلف به لاحدهما وان يكون من يمكن ان (يتصور له الملك) حال الوصية كما يصرح به في الخ ل ومن ثم لو اوصى لخل شيحدث بطلت وان حدث قبل موت الموصى لا ناهي عليك وتعليل المدوم تمنع ولانه لا متعلق للعقد في الحال فاشبه الوقف على من سيور له وقد صرحوا بذلك في المسجد بقرطم لو اوصى لمسجدسين بطل اى وان قيل موته مقول جمع حال موت الموصى فيه اياهم يارث او معاقدته ولى فخرج المدوم والميت واليهيمة في غير ما ياتى نعم ان جعل المدوم تيمما

ماسبق من مختار القاطع الطريق لجواز انه موصور ومن لم يوصف بقطع الطريق ويحتل الصحة كما يصرح به في مريم اللطان عن يرد الخ دون التعبير بالمراد الخ (قوله يارث الخ) متعلق بالملك (قوله لا ينافى) بان من شأن الوصية ان اراد بان من شأن الوصية ما ذكر ان الغالب انها لا تقع الا كذلك بهذا ليدل على امتناع ما عدا ذلك لان غلبة وقوع الشيء لا ينافى وقوع غيره على خلاف الغالب وان اراد بذلك انها دائما لا تقع الا

للوجود كان اوصى لا لاولاد يدارم جودين ومن سجدت له من الاولاد صحت لم تبعا كاهر قياس الوقف الا ان يفرق بان من عطف شأن الوصية ان يقصد بها معين موجود بخلاف الوقف لانه لدارم المختص شي له للمدوم ابتداء ثم رايته بعضهم اعتمد القياس وايده بقول الروضة الاولاد والذرية والنسل والعقب والمرة على ما ذكرنا في الوقف وهو متجه لما ياتى ان الملك ثم ناجز وهما منتظر فاذا كفت التبعة في الناجز قولي في المنتظر ولا ينافيه تعليل الرضى الاق لما علمت ان التعليل فيها لا يتصل به اثره فلم تضر التبعة فيه وجما

اضمروا الفرق فقالوا اننا التملك وتمليك المعلوم ينتج كاصح به الرافعي تحليلاً للذهب من بطلان الوصية لما استعمله هذه المرأة واستدل بعضهم بذلك بقوله البيان لا وصي لعقب بدفقات الوصي ثم بدفقا الوصية فلو ادها ولا لا بد صرف للوجودين يوم الوصية دون من يولد له بعد اهوى فرقة بين العقب والاولاد فنظر على ما قاله اولئك من بطلان الوصية فظهر بطلان الوصية في النصف قياسا على ما افاق الوصية لو اريد الجدار او نحو مما لا يوصف بالملك ولا شك ان من سجدت من ذلك فاعتا بعضهم بالناظر كروهم وصحتها بالكل للوجودين غير صحيح وغير مجاهل الوصية للاقرار بوقوعنا لتدخل وتنفذ ما قلناه ثم لم يذكر الورقة (٧) يؤرخ عليهم فكانهم لم يذكروا ومن

يصح تعليق الوصية بالشرط في الحياة أو بعد الموت كأوصيت بكذا لفلان زوج بقر أو رجوع من سفر أو من مرضي هذا وإن شاء زيد فشاء وإن ملكك هذا فلكه وصرح المارودي بقوله في التعليق بأن بطلان الإلابة على أصل التعليل والشرط بأن يزعم بالأصل ويشترط فيه أمر آخر غير ذلك أو أوصي بضمها على أن لا تزوج عتق في الشرع فإن تزوجت لم يعطل التمتع والتكاثف لأن عدم الشرط يمنع أداء الوصية ، فنفذ الدين بمنع الزوج من فعله لكن يزعم عليها فيستأنف تكون ميراثا وإن طلبها الزوج ولو أوصي لأحد من الميراثين أن لا تزوج أحد الزوجين فمعهما من شرط خلاف الدين ؟

وبه ينظم الموصي لقفلان بين إلا أن موت قيل البلوغ لم يوازي أو يبين أن بلغ ويحتجب قبل بلوغه صحيح بل بشرط عدمه لا بد من البلوغ في حياة الموصي اخذنا من قوله متى وأن دخلت النار أو شقت ناقته مبرأ من حر يموت في لا بد من البلوغ أو المشقة في حياة السيد كما سافر الصفات الملقن عليها فإن دخل أو شاد يموت السيد فلا تدبر وقد يفرق بأن التدبير لها أحكام خاصة في الحياة فاشترط في مقتضاها وجود الملقن في الحياة لتعلم الوصية لا يثبت لها من (أ) الأحكام متى قيل الموت لجواز الرجوع عنها بالقول فلهذا صح وجود الملقن في الحياة قبل لا يمتد

بوجوده لا يمتد الموت كما اقتضاء كماله في هذا الباب أو وصية به كذا أن لم يفعل كذا وقبله تصرف في الموصي به ثم فعل ذلك بأن بطلان الوصية والتصرف فيه جمع الوارث بين الموصي به أو بدله أو بعد مدد وأحوام ونفقته من يدخل نفقته أماماني كترتيب البقي من قبول الوصية لتطبيق دون الشرط لضميمة ما عسيت من تصريح الماوردي بخلافه أو إشار للملوك فيه بقوله أو وصيت بهذا ثم ملكه صحت كإثباته عليه (تصح لخلو نفقته) بالمجتمعة (أن انفصل حيا) حياة مستقرة في الإله يستحق شيئا كالآثار (و علم) أو ظن (وجوده عندها) أي الوصية (بأن انفصل لدون ستة أشهر)

ببناء المفعول وكذا قوله أسر جعت (قوله به يعلم الخ) أي عاقلة الماوردي (قوله إلا أن يموت) أي القفلان الموصي فهو كذا ضمير أن بلغ وضمير بلوغه (قوله لا يمتد) أي الأحكام وكذا ضمير تعلم (قوله وجوده الملقن به) أي الملقن في نظيره الذي معنى على (قوله أو وصي الخ) حلف على قوله أو وصي لقفلان بين الخ (قوله أن لم يفعل كذا) أي شرب الخمر أو الدخان أو الرجوع إلى يده مثلا (قوله قبل الخ) أي بعد موت الموصي (قوله بخلافه) أي بقوله كلاً منهما (قوله ولو شارح الخ) أي قوله والحاقهم السنة أشهر في النهاية والمغنى (قوله ولو أشار الخ) كما تدفع به ما تزم من قول المصنف يصوره الملك من عدم صحتها حال الغير ثم راجع في المغنى ما يصرح بذلك (قوله لم يملك غيره الخ) فإن كان يملك به صحت قطعا أم من (قوله صحت كإثباته) وهو المتمدنية ومضى أي لأن الغير في الوصية وقت الموت قبل أو دأش (قوله لمن خل) حراً كان أوريا من زوج أو شبهة أو زنا نهاية (قوله حيا حياة مستقرة) أي يقينا وقوله أو لا أي بأن انفصل ميتا ولو بمجانة أو حيا حياة غير مستقرة أو شك في حياته أو في استقرارها وقول المغنى بأن انفصل الخ أي أو أترف الوثية بوجوده الممكن عند الوصية وهذا كله ما عذر في عار في آثار الخلق قال أجمع (قوله فيعلم أنه كان موجودا عندها) ومعنى قولهم أن الخلق يعلم أنه يعمل معاملة المعلوم ولا يفتقد آثاره المأمورين وحرم به الرافعي لا خلاف في أنه لا يعلم له السبق حر (قوله لا احتلال حوته الخ) ولا مبالاة بشخص مدة الخلق في ذلك عن ستة أشهر بلحظة الوطء والميلوا من الملقن بحسب من الستة أشهر سمع عن الخلق (قوله ومنه في خذ الخ) أي من التعليل (قوله عشرين الخ) أي وطئه (قوله بين أوله) أي الفرائض (قوله أو كان) أي ذو الفرائض (قوله كان) أي الفرائض أو عرش (قوله لما ياتي) أي في شرح استحقاق في الأظهر (قوله هنا) أي في الوصية (قوله لا يخالف الخ) عبارة النهاية والمغنى هو الذي في الروضة وضميرها وهو المتمدن (قوله ثم) أي في الطلاق والعدد (قوله لحظة الملقن الخ) أي سببه هو الوطء عبارة النهاية والمغنى بتقدير من يسم الطوط أو الوطء (قوله أو أمانا) أي في الوصية (قوله والوضع آخر السنة) قد يقال إذا قلنا أن آخر السنة فدية الخلق دون ستة أشهر والانفصال لما دونها فم يفارق هذا قوله السابق بأن انفصل لدون ستة أشهر وروى فرق بين دون ودوناه سم وقد يقال أنه لما تمرد

وراجع إلى الصفة (قوله لا احتلال حوته من ذلك الفرائض بعد الوصية) عبارة شرح المنهج لا احتلال حوته معها أو يدها وزاد الخلق في التعليل والاصل عدمه عند هذا قل شيخنا يرد الأصل الذي لم يرد منه ظاهر أي فلا يرد أن الأصل إضاها إذا لم تكن فرأى عدم وجوده عندها وزاد الخلق إضاها لا مبالاة بنقص مدة الخلق في ذلك من ستة أشهر بلحظة الوطء والميلوا أخذا بما ذكرنا شيخنا كانه يربطه ما صرح به في شرح المنهج من أن من الملقن بحسب من الستة أشهر فلا يفتقد في ذلك نقص مكثرا في العلق من ستة أشهر باعتبار كون من الملقن من جملة الستة ثم اعلم أن هذا لا يشكل عما سبق من الاستحقاق إذا لم يمتد له أربع سنين ولم تكن فرأى لا إذا مشيتا على مقتضى ما تقرر بأن حسبنا زمن الملقن من جملة الأربع لا أشكال في الاستحقاق حيث لا يمتد له صدق أنها لم تزد لا بد من أكثر الخلق لئلا يمتد له بقدر تلبس به (قوله والوضع آخر السنة) قد يقال إذا قلنا أن آخر السنة فدية الخلق دون ستة أشهر والانفصال لما دونها فم يفارق هذا قوله السابق

فلا يستحق بالفك ومنه في خذ الخ إذا لم يلد أن عشرين ذي الفرائض في أي عاقلة حاله الدادة كان كان الفرق بين أوله والوضع دون ستة أشهر أو كان عمو خا كان له ثم الباني أن الطاهر وجوده عند الوصية إلى آخره والحاقهم السنة أشهر فقطعنا ما فوقها لا يخالف ما ذكره في الطلاق والعدد من الحاقها بما دونها لأننا لا نلاحظ ثم الاحتياط للضم وهو أنما يحصل بتقدير لحظة الملقن أو مع الوضع فظنا الغالب من أنه لا بد من مقتضى ضمان السنة فصار في حكم ما دونها أو أمانا فلا يفتقد عدم الوطء من عدم الاستحقاق ولا داعي للاحتياط ذلك الغالب يمكن أن لا يقع ما يفرق أن لا تزال الملقن في الوضع آخر السنة فظنا وهذا لا يمكن إلا وكانوا الملقنوا المستعانة بما فرقا وهذا

الذي ذكره متاولي من قول شيخنا في شرح منبههم ما حاصله ان العبرة بامكان مقارنة (٩) الملوقة لاول المدة المستعمل للاحاق السنة بما

فوقها في الكل ولا يتأنيه  
من الحق بما دونها لانه  
نظر في سائر الابواب فغالب  
انه لا مقارنة للاحاق بسنة لحقة  
اه وذلك لان الغالب للحقة  
في سائر الابواب نظرا  
لامكان المقارنة متاف  
لتصريحهم في محال متعددة  
باعتبارها بل مع لحقة  
اخرى للوضع فان اراد  
بذلك صحة كل من التبيين  
نظرا لامكان والغالب  
فتايلوم انهم المتعديان  
لا يدري من ذلك ان العبرة  
بالامكان او بالغالب  
فالوجه بل الصواب ما قرره  
من الاخذ بالامكان هنا  
والغالب بقية الابواب  
المتقرر من الفرق فانه  
فانه هو وسيط من كلامه  
قيل العدد ان التوايين  
حل واحد فاقض قول  
جميع رده عليه ما لو انفصل  
احد توأمين سنة اشهر ثم  
انفصل توام اخريته وبين  
الاول دون سنة اشهر فانه  
يستحق وان انفصل لنفوق  
سنة اشهر من الوصية (فان  
لم تكن فرأنا) اروج او  
سيداو كانت (واقتصل)  
لنونة سنة اشهر منه  
(لا أكثر من اربع سنين)  
من الوصية (فكذلك)  
لا يستحق لهم بحسب تبعد  
الوصية (اولونه) اي  
الاكثر (استحق في  
الظاهر) لان الظاهر

الفرق بين التوأمين جعل مطلق بدون مقابل بالستق الحسب (قوله) ذكرته) أي في الفرق بين الباين  
(قوله في الكل) أي في جميع الابواب هنا وبغيره (قوله ولا يتأنيه) أي كون العبرة بامكان المقارنة الخ  
(قوله من لحقة) أي لوط (قوله وذلك) أي كون ما ذكره متاولي من قول الشيخ (قوله في سائر الابواب)  
أي جميعه (قوله في محال متعددة) كالطلاق والعدد (قوله فان اراد) أي الشيخ بذلك أي قوله  
ولا يتأنيه الخ خاصة كل من التبيين الخ أي كما هو صريح قوله اخر لو بذلك علم ان كلا صحيح (قوله من  
التبيين) أي الحلق السنة بما فوقها بما دونها (قوله وسيط) إلى المتن في النهاية والمتن (قوله  
عليه) أي المصنف (قوله لسنة اشهر) عبارة المتن وكذا الروض كما في اسم لنونة سنة اشهر اه  
وعبارة السيد عمر قوله لسنة اشهر كذا في اصله رحمه الله تعالى وهو يتأني ما تقرر لمن الحق بما  
فوقها او قال الكريهانه على حذف مضاف أي لنونة سنة الخ (قوله لنفوق سنة الخ) الاوقف لما قدمه  
لجنة اشهر كما ذكر (قوله او كانت او انفصل الخ) بعد ما اخرجه الفارح عن قول المصنف لما رواه الفرائض  
زوج الخ يقولوا ممكن ان يكون ذلك الفرائض فكان الانسبان يريد او كان عموما (قوله لنونة  
سنة اشهر الخ) قد قال لا معنى لتقييد بنونة سنة اشهر مع فرض ان الانفصال لا أكثر من اربع سنين من  
الوصية اذ من لازم ذلك عدم وجوده عند اولى صيوان كانت فرائض او انفصل لسنة اشهر كما ذكرته فكان  
ينبغي ان يترك ما زاد يقول عقب قول المصنف فكذلك سواء كانت فرائض ام لا وسواء انفصل لنونة  
سنة اشهر من الفرائض او اكثر منه ويرد ذلك الاعتراض ايضا على تقييد المتن بعدم الفرائض في صورة  
الانفصال لا أكثر من اربع سنين لكن يجب ان يتأني به في هذه توطئة الصورة الثانية ومع الانفصال لا اقل اسم  
وقوله يقول عقب الفرائض لا معنى ما فيه بل الذي ينبغي ان يقول عقب قوله لا يستحق وكذلك لا يستحق لو  
كانت فرائض او انفصل لا أكثر من اربع سنين من الوصية سواء انفصل لنونة سنة اشهر من الفرائض او اكثر  
منه (قوله ولا أكثر) ونحو المتن او لنونة على منبها راجع لصوره الفرائض التي في الفارح وهو صورة عدمه التي  
في المتن ولا يتأني راجع هنا في الفارح قوله الا ان وجود الفرائض ثم عدمه هنا الخ اذ المراد وجوده ثم  
حقيقه وسكو عدمه متاولي وحكا لان الفرائض التي انفصل لنونة سنة اشهر منه كالعدم اه سم (قوله أي  
الاكثر) أي من الوصية اه سم عبارة المتن أي دون الاكثر وهو الاربع فاقول اه (قوله وهذا)  
أي بوجود السبب الظاهر هناك كون هنا (قوله ثم) أي في الانفصال سنة اشهر فاكتر (قوله وعدمه)

بان انفصل لنونة سنة اشهر رأى فرق بين دون ودون (قوله فان اراد بذلك الخ) اقول لو ان اراد ان يتأني  
الامكان عند تحققه والغالب عند عدم تحققه فيكون هنا لم يفرح تحقيق احدهما بينه (قوله ما لو انفصل  
احد توأمين سنة اشهر ثم انفصل توام اخر الخ) عبارة الروض فان اتفقوا بنونة سنة اشهر من الوصية لندم  
بعده لنونهما من الولادة باخر استحقاؤه (قوله او كانت او انفصل لنونة سنة اشهر منه) قد يقال لا معنى  
للتقييد بنونة سنة اشهر مع فرض ان الانفصال لا أكثر من اربع سنين من الوصية اذ من لازم ذلك عدم وجوده  
عند اولى صيوان كانت فرائض او انفصل لسنة اشهر فاكتر منه وكان ينبغي ان يترك ما زاده ويقول  
عقب قول المصنف فكذلك سواء كانت فرائض ام لا وسواء انفصل لنونة سنة اشهر من الفرائض او لا أكثر منه  
ويرد الاعتراض ايضا على تقييد المتن بعدم الفرائض في صورة الانفصال لا أكثر من اربع سنين اذ لا فرق فيها  
بين وجود الفرائض وعدمه كما بين لكن يجب ان يتأني به في هذه توطئة الصورة الثانية وهي الانفصال لا اقل  
فلتأمل (قوله في المتن لا أكثر من اربع سنين) أي في الحالين (قوله في المتن او لنونة) لا يقال هو راجع  
لعدم الفرائض فقط وانهم تقرر بالفارح خلافاً من حيث زاد قوله او كانت بدليل قوله الاتي وحاصله الخ  
لا تناقزل بل راجع لما قبل قوله او لنونة من الوصية وقوله وحاصله لا يتأني ذلك لان قوله لعدمه هنا ولو  
حكا لان الفرائض التي انفصل لنونة سنة اشهر منه كالعدم (قوله أي الاكثر) أي من الوصية (قوله وعدمه)

(٢ - شرواني وابن قاسم - سابع) وجوده عند الوصية اذ لا بد هنا من ظاهري بيان عليه وتقرير  
الاولا على ما روي وطه الصبي تادروا به ان تضع الفرق بين الحق الاربع متاولي ما لا يمتنع فها هو حاصله ان وجود الفرائض ثم وعدمه



مناخبط على النظر التفرقة بينهما كما ذكر (١٠) والكلام كسيف طرف طائر اش ساق ثم قطع امان لم يعرف طائر اش اصلا وقد

افصل لاربع سنين فاقول  
ولسته اشهر فاكثر فلا  
استحقاق قطعا للاختصار  
الامر حيث يفتقد في هذه الشبهة  
او الزنا وكلاهما محتمل  
الحدث لضاف الى اقرب  
زمان يمكن لان الاصل عدمه  
لياقبله قاله السبكي وقيل  
الوصية ولو قبل انفصاله  
المتمنونه بتقدير غروجه  
(وان اوصى لبيد) او امة  
وقد يشملها لغيره سواء  
المكاتب وغيره (فاستمر  
وقه) الى موت الوصي  
(قالوصية لبيد) عدم موت  
الموصى اى تمحل على ذلك  
لتصريح ان قصد العبد على  
الوجه بل اطلاقهم هنا  
وتفصيلهم الا ترى فاداة  
كالصريح في ذلك وقارق  
يطلق نحو الوقف والدية  
بهذا القصد لان الملك فيها  
ناجز وهو ليس من اهل  
وهنا منتظر ولعله يمتنع  
قبل موت الموصى فيكون  
الملك له فقتلته محققه  
على زيد ثم عبد فلان قصد  
تملكه لان الاستحقاق فيه  
منتظر الا ان يقال وضع  
الوقف ان الملك فيه ناظر فلا  
نظر لهذه الصورة وقيلها  
هو وانتهاه سيده ولان  
الخطاب معه لا سيده الا اذا  
لم ياتل القن لنوصى فزاد  
جنون على احد احبائين  
لا يبعدن جميعهم رايت  
شيئا رجحه ويظهر ان  
السيد لو اجبره عليه لم

أى ولو حكا اه سم (قوله هنا) أى فى الانفصال لاربع قائل (قوله حيث عرف طائر اش) أى لمن اوصى  
للمهاو كذا يقال فى قوله امان الخاء عش (قوله سابق) أى على الوصية (قوله اصلا) أى لا قبل  
الوصية ولا بعدا (قوله ولسته اشتر الخ) أى بخلاف حاله اقل اتصال دون استفاضة من الوصية فانه يستحقه  
كما هو ظاهر القطع بانه كان موجودا عند ما غابته اتمن شيئا وزنا وقد تقدم صحة الوصية للبعيل  
منها عش وريشيدى (قوله فلا استحقاق قطعا) كذا فى النهاية والمغنى (قوله على المتمدن) وقاما  
للهاية وكذا للمغنى آخر (قوله وليه) ولو وصيا اه معنى (قوله وقد يشملها) أى العبد الا موقوفه  
لغيره متعلق بعبد اه سم (قوله وقد يشملها) أى حقيقة عند ابن حزم وبجازا بارادة مطلق الرقيق  
غيره (قوله سواء المكاتب الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه تصح الوصية لاهوله لانها متعلق  
بعوته ومكاتبته لا تستقل الملك ومديره كالتن فان حق المكاتب فعلى له والا فوصية لوارث او عتق  
المدير وخرج عتقه مع وصيته من الثلث استحقها وان لم يخرج منه الا احدهما قدم المتق ليعتق كله  
ولا يشترط له اوصى بان يفسد الثلث بالمدير حتى منه بقدر الثلث وصارت الوصية لمن يهضه لوارث اه  
(قوله عند الموت) أى وان لم يكن مالكا عند الوصية اه عش (قوله وإن قصد العبد الخ) خلافا للنهاية  
والمغنى وشرح الروض عبارتهم وعمل صحة الوصية للعبد اذ لم يقصد تملكه فان قصد له تصح كغيره فى  
الوقت قاله ابن الرقعة قال عش قول تصح اى بطلت وهذا هو الراجح (قوله وقارق) وهذا الفرق  
قال النهاية والمغنى وشرح الروض السبكي (قوله لان الملك فيها ناظر) فيه نظر بالنسبة لليه فان الملك فيها  
منتظر لوقته على القبض فان الملك انما يحصل عند القبض ولهذا صرحوا بان زوائد الموهوب الحاصلة بين  
المعد والقبض الواجب اه سم (قوله من اهل) أى الملك (قوله وهنا) أى فى الوصية للعبد مع قصد  
تملكه (قوله ليكون الملك له) زاد شرح الروض والمغنى من السبكي مانعه ولا اى ولا يمتنع فانه قاله  
وزاد النهاية لكن المتمدن فى المغنى الاخير يطلان الوصية كافتاد الوصية اقله قاله اه قال عش قوله  
لكن المتمدن اى على ما قاله السبكي والا فانه السبكي بفسقه منصف اه (قوله وقصدي) اى الفرق صحاح  
وهو متجه لانه يتفرق فى التامع ما لا يتفرق فى التبعوع بها فومغنى وشرح الروض قال عش قوله وهو متجه  
الخ هذا مخالف لما فى الوقف من انه لو قال وقفت على زيد ثم على العبد نفسه ثم على الفقراء كان مقطوع الوسط  
الا ان قيدما فى الوقف بما اذا استمر وقته اه (قوله وقصد تملكه) جملة حاله على تقدير قد او مصدر منصوب  
على انتم فعل معه (قوله وقيلها هو) اى قول المتن وان اوصى لاداة فى النهاية الا قوله على احد احبائين  
الى ويظهر وقوله ومم كذا فى المغنى الا قوله لم يظهر الى لان الخطاب وقوله الا وكفى الى والميرة  
(قوله لا سيده) عطف على هو من قوله وقيلها هو (قوله لم يصح) أى قوله باجبار (قوله لا سيده) أى  
وان مات العبد كما قاله فى شرح الارشاد اه سم (قوله عليه يصح) اى القبول (قوله يجبر على القبول الخ)

هنا (أى ولو حكا) (قوله ولو قبل انفصاله على المتمدن) كذا مر (قوله وقد يشملها) أى يشمل العبد الا امة  
وقوله لغيره متعلق بليد (قوله وان قصد العبد) أى وان قصد تملكه بآيصرح به قوله بل اطلاقهم هنا  
وتفصيلهم الخ وذلك بصرح به فى عبارة غيره بصرح بما يضره الا اقر به مقارنته بالمعنى ما قبله (قوله  
لان الملك فيها ناظر) فيه نظر فى الهبة (قوله هنا منتظر) هلا قبل ذلك الهبة فان الملك فيها منتظر لتوقفه  
على القبض ولعله يمتنع قبله وهذا البحث متقدح ان كان الملك انما يحصل عند القبض وهو كذلك ولهذا  
صرحوا بان زوائد الموهوب الحاصلة بين المعد والقبض الواجب (قوله ليكون الملك له) زاد فى شرح  
الروض عن السبكي ولا اى ولا يمتنع قبل موت الموصى فاعلم الكاهل لكن المتمدن يطلان اذا لم يمتنع  
قبل موت الموصى مر (قوله وقصدي محققه على زيد ثم على عبد فلان) اى فان مات زيد ولم يمتنع  
عبد فلان اطع الوقف حينئذ مر (قوله لا سيده) اى وان مات العبد كما قاله الفارح فى شرح الارشاد

يصح لانه ليس محض اكتساب كما يزمه قوله لان الخطاب منه وانه لو اصر على الامتناع تاق فيه ما  
ياتى من الموصى لا يجبر على القبول لارادوا لظن من اهل عدمه . بخلافه لانهم وان اكرهوا خطبا لا غير (انهم حتى قالوا ت

الموصى له) الوصية لانها تملك بعد الموت وهو حي حيث ولو حتى يضمنه تقاسم ثم في الوصية لبعض ولا مابة باسم يضمنه انما يستحق ما بقدر حبه والباقي للسيدة قاله الزكشي وعليه لا فرق بين اثنين وجود مابة وعدمها (١١) ويقر بان وجود مابة عند الوصية يقتضي

ذلك التفصيل بخلاف طرور ما بعدها والصرة في الوصية لبعض وتضمن مابة بنى التوبة يوم الموت يوم القبض في الحية (وان حتى يدموته) او معه ثم قيل (بني) القول بملك للموصى به (على ان الوصية م ملك) والاصح انها ملك بالموت بشرط القبول فتكون السيد ولو بيع قبل موت الموصى فله الشئى والا فللمتبع وعلى ذلك كله فن عند الوصية للموصى لم فرق لم تكن لسيده بل له ان حتى والاخرى فيوصح لفته برفيته فان اوصى له بملك ما لم تقتض في ذلك رتبة فيعتب في وقت الوصية لم يضمنه حرمه ملكه الوارث ولحق وارثه وتوقف على الاجزاء مطلقا ما لم يمه قبل موت الموصى والا فهي للشئى (وان اوصى اذابة) يصح الوقت عليها كالحيل المسيلة او لا (وتصدق تملكها او اطلق فيا طلق لان مطلق اللفظ التملك وحى لا يملك سالا ولا مابة وارثه قارنت السيد وتقبل دعوى الوارث المبطليه وفي البان لو قال ما ادرى ما اراد مورثي بطلت نظما (وان) تصد عليها او (قال ليصرف في علفها) بفتح اللام لا اكل وبساكنها المصدر وتقلع عن ضبطه (قالتم قول صحبا) لان وقتها على مالها او المقصود بالوصية نوع ذلك بدين صرفه في مؤن وان اقتضت لآخر رعاية لنرض الموصى ومن ثم لو دلت قرينة ظاهرة على انها عهده به مالها انما ذكر ما جملا او مابة

أى الراجع أنه ان امتنع من القبول والادخار لمالها كينها فان كان حكم عليه باطل الوصية ادهش (قول للمتن) اى وان قصد الموصى السيد وقتها فلا نظر الى ذلك حيث صار حرا ادهش (قوله) لانها تملك (الخ) ويؤخذ من هذا التحليل انه لو حتى وجود صفة قارنت موت سيده اذا كان هو الموصى ملك الموصى وكذلك القارن مع موته الموصى اذا كان غيره ادهش (قوله) وهذا وجه فيها يظهر ما ياتي في الشرح والله اعلم اى سيد محروم عن بعض المقتضى وشرح الرض فيام الولد المدبر ما يوافق النجاة وقوله ما ياتي الخ يعنى به قوله او معه (قوله) ولو حتى يضمنه (الخ) ولو باع بضمنه للموصى به بين السيد (دهش) (قوله) يقسم اى الموصى به (قوله) انما يستحق (الخ) خبر قوله بقياس الخ وقوله بقدر حرمته معتمد ادهش (قوله) ويقر (الخ) يتامل ادهش عبارة السيد محروم ويقر (الخ) فيه نظروا الذى يجه التفصيل هناك ثم رايت كلامهم الا فى الوصية لسيده بملك ما لم يضمنه كرهه وقدح في فرق الشارح فراجع حرمه تامله والله اعلم اى اقول راجسته ويظهر لوجه التايد لسيده لا يتصور فيما ياتي بالمائة كالا يفتي (قوله) عند الوصية اى للبعض (قوله) ذلك التفصيل اى بين المابة وعدمها ادهش (قوله) والصرة (الخ) ولو خصص بها اى الوصية بضمنه لغير الوارث او اخذ السيد بن اختصاص ادهش (قوله) كيوم القبض (الخ) فلوقعت الحية في نوبة ادهش والقبض في نوبة الاخر كان الموصى بملن وقع القبض في نوبته ادهش (قوله) والاصح انها ملك (الخ) عبارة المتن ان قلنا بالموت بشرط القبول وهو الاظهر او بالموت فقط لم يمتنع وان قلنا بالقبول فقط فلنعتيق ادهش (قوله) والاصح (الى المتن في التباية) المتن الا قوله ولو نراه من الخ (قول المتن ثم قيل) شيذا اعتبار قوله هو دون السيد ولو يضمنه يدموت الموصى ادهش (قوله) فللشئى اى يشتري السيد (قوله) والا) اى بان بيع بعد موت الموصى ادهش (قوله) فان اوصى (الخ) الاولى الوو بدل الفاء كان المتن وفيها ضمانه وان اوصى له بمال ثم اعطاه فهو له باع وللشئى والابان ما ذكر هو في ملكه لو لم يضمنه لورثه سياني حكما ولو اوصى له بملك ما له بشرط تقديم عتقه فاعطى بقبضه (قوله) فبعت اى تلك وقبضه (قوله) وباقي (الخ) الاولى وتلك باقى امواله الخ (قوله) وباقي ثلث امواله الوصية (الخ) ويشترط قبوله لورثه لو هبت ملكه او ملكته رقبته ان شرط قبوله لورثه الا ان نوى عتقه فيمنع بلا قبول كالمال الوصية اعطى ففعل ولا تردى الوصية بردها نهاية قال عهش قوله لا شرط طبقه لورثه اى بخلاف ما لو قال اوصى بملكه بقبضه فانه بشرط القبول بعد الموت قوله رده اى البديعي لو قال اوصى بملكه اوصى بملكه فله بقبضه فملكه او ملكته اعتانها في ثلثا قوله قبله ويشترط قبوله ادهش (ولقن وارثه) عطف على قوله لفته (قوله) وتترقب اى الوصية لقن وارثه (قوله) مطلقا) لعل المراد به سوله كانت الوصية بالثلث او باكثر ثم وقوله ما لم يمه اى الوارث قته والارثى لان باع (قوله) يصح الوقت عليها (الخ) خلافا للثني والتباية في صورة الاطلاق عبارتها قال الزكشي وقياس ما رقى صحة الوقت على الحيل المسيلة صحة الوصية لما عدا الاطلاق بل لو ادهش (قول) المتناوطين اى اطلق في نفسه فلم يضمن شيئا او رشدي (قوله) لان مطلق اللفظ اى قوله انتهى في الابهة لا قوله كاشا رابا الى الاذرى وقوله ولو مالك اى ولومات (قوله) وتقبل (قوله) وان قال اراد الملق صحت انتهى نهاية (قوله) الميطل) مفعل دعوى ادهش (قول المتن صحبا) فلو باعها مالها قبل الموت انتقلت الوصية للشئى او يدهش فهي للثاني فالعبد في التدبيرين على الاصح فليح لو قيل

(قوله) بقياس فو لم في الوصية لبعض ولا مابة (الخ) قد قرر ان من حصلت حرية بضمنه عدم المابة له حكم الرقيق المحض (قوله) ويقر (الخ) يتامل (قوله) عند الوصية اى للبعض (قوله) بان ثم قيل) يفيد اعتبار قبوله هو دون سيده لو سدد عتقه بعد الموت (قوله) والا) يشمل البيع مع الموت وفيه تامل (الميطل)

بفتح اللام لا اكل وبساكنها المصدر وتقلع عن ضبطه (قالتم قول صحبا) لان وقتها على مالها او المقصود بالوصية نوع ذلك بدين صرفه في مؤن وان اقتضت لآخر رعاية لنرض الموصى ومن ثم لو دلت قرينة ظاهرة على انها عهده به مالها انما ذكر ما جملا او مابة

الباق ثم باع الدابة فظاهر أنه يلزمه صرف ذلك لملقبها وإن صارت ملك غيره نهاية ومعنى قال ع ش قوله يلزمه صرف ذلك فظاهر أنه لو كان ملكا من الموصى به شيء كان لباقيهم أه (قوله) نعمته (الخ) عبارة النهاية ملكه ملكا مطلقا كالوديع ودعما لا غير وقال اشترى حمامة مثلا أه (قوله) ويؤمل ما (الخ) أي الصرف الوصي الخ ولو توقف الصرف على مؤنة أو كان ما يحل بمروءة القاضي أو الوصي ولم يتبرع بها أحد قال في يظهر أنها تتعلق أي مؤنة بالوصي به ولو لموصى بملف الدابة التي لا تأكله عادة فالأرب أنه إن كان الموصى جلعلا بها بطلت أو علما انصرفت ملكها ولو كان الملقب الموصى به ماتا كله عادة لكن عرض لما امتناعا من أكله فيحتمل أن يقال إن أيس من أكلها إياه عادة صار الموصى به لذلك كالومات والاحتفظ في أن يتأكلها فليتمل سم على حج أه ع ش (قوله) أو ما مواردها عبارة المعنى والنهاية الوصي لو تاتي من مالك أو غيره ثم القاضي لو تاتي كذلك أه (قوله) كان ما بقى للملك) وكذا الجميع لو وقع الموت قبل اختلافها شيئا كما هو ظاهر وظاهر المراد مالها عند الموت وإن انتقلت بمذلل لغيره أه سم (قوله) ويشترط الخ) عبارة المعنى وحل المتقول بشرط قبول مالك الدابة كسائر الوصايا أه (قوله) قال الأذري الخ) مستداه ع ش (قوله) وإن لا تكون الخ) عطف على قوله قبله وقر له قال الأذري مع منعه (قوله) كقطع الطريق الخ) عبارة النهاية كغيره فأعلم الطريق والحرى والمحارب لاهل العدل أه (قوله) وقاس ما بقى الخ) هو الوجه سم وع ش (قوله) توقف البطلان الخ) خبر وقاس الخ (قوله) على قوله ليقطع الخ) يشبه في القيس والقيس عليه إن قصد قطع الطريق كالتمسرح به أخذ ما مرأ فأنوطه فواخطف الوارث والموصى له فاقول قول الوارث أخذ ما سبق أه سيد عمر (قوله) خلاها لغيره) أي خلاص الوصية الدابة المتخذة لقطع الطريق في معنى اللام (قوله) لغيره إعاة على مصيبة الإعاة على المصيبة غير متعين لجواز عطفها لعدل مباح أه سم (قوله) ويظهر أنه باقى الخ) انظر لو عتق في هذه الحالة قبل الموت أو بعد ولا يمدان يقال أنه في الأول تصح الوصية وتكون له ويشترط قبوله ويتعين عليه صرفها في مؤنته وفي الثاني تصح وتكون للسيد ويتعين صرفها في مؤنة المتبق فإن مات كان ما بقى منها للسيد أه سم (قوله) ما ذكر) أي الوصية لطف الدابة وقوله

تعيين له على الوجه كما أشار إليه الأذري أخذ ما قاله في الحقة ويؤمل ما الوصي والالقاضي أو ما مواردها ولو بالملك لا يسلم له بشيء أفن أحد مواردها مات كان ما بقى للملك كما هو ظاهر ويشترط قبوله قال الأذري وإن لا تكون تنفذ لمصلحة كقطع الطريق أه وقاس ما بقى من صحة الوصية لتمام الطريق إلا أن قال ليقطع ما توقف البطلان هنا على قوله ليقطع ما عطفها إلا أن يفرق بأن الوصية له لم تنصرف المصيبة لاحتال صرف الموصى به في غير ذلك خلافا لغيرها فإن قصد ما بالفرق مع على قطع الطريق عطفها إعاة على مصيبة ويظهر أنه يأتي ما ذكر في الوصية بشيء ليصرف في مؤنته من الغنم أو نذ كرم للدابة ما هو غالب لا غير ومن ثم لو أوصى بمسودة دار غيره

مفعول دحوى (ويؤمل) أي الصرف الوصي ولا القاضي ولو توقف الصرف على مؤنة كان عجز الوصي أو الحاكم عن حل الملقب فتدبره إليها أو كان ذلك ما يحل بمروءة ولم يتبرع بها أحد قبل تتعلق تلك المؤنة بالوصي به فيصرف منها لأنهم من ثمة القيام بتلك الوصية أو تتعلق بمالك الدابة له ونظر الذي يظهر هو الأول فليتمل ولو الوصي بملف الدابة الذي لا تأكله عادة قبل تبطل الوصية أو ينصرف ملكها لو انفصل فإن مات الموصى جلعلا بها بطلت أو علما انصرفت ملكها فيه نظر والثالث غير بعيد ولو كان الملقب الموصى به ماتا كله عادة لكن عرض لما امتناعا من أكله فيحتمل أن يقال إن أيس من أكلها إياه عادة صار الموصى به لذلك كالومات والاحتفظ في أن يتأكلها فليتمل سم على حج أه ع ش (قوله) أو ما مواردها عبارة المعنى والنهاية الوصي لو تاتي من مالك أو غيره ثم القاضي لو تاتي كذلك أه (قوله) كان ما بقى للملك) وكذا الجميع لو وقع الموت قبل اختلافها شيئا كما هو ظاهر وظاهر المراد مالها عند الموت وإن انتقلت بمذلل لغيره أه سم (قوله) ويشترط الخ) عبارة المعنى وحل المتقول بشرط قبول مالك الدابة كسائر الوصايا أه (قوله) قال الأذري الخ) مستداه ع ش (قوله) وإن لا تكون الخ) عطف على قوله قبله وقر له قال الأذري مع منعه (قوله) كقطع الطريق الخ) عبارة النهاية كغيره فأعلم الطريق والحرى والمحارب لاهل العدل أه (قوله) وقاس ما بقى الخ) هو الوجه سم وع ش (قوله) توقف البطلان الخ) خبر وقاس الخ (قوله) على قوله ليقطع الخ) يشبه في القيس والقيس عليه إن قصد قطع الطريق كالتمسرح به أخذ ما مرأ فأنوطه فواخطف الوارث والموصى له فاقول قول الوارث أخذ ما سبق أه سيد عمر (قوله) خلاها لغيره) أي خلاص الوصية الدابة المتخذة لقطع الطريق في معنى اللام (قوله) لغيره إعاة على مصيبة الإعاة على المصيبة غير متعين لجواز عطفها لعدل مباح أه سم (قوله) ويظهر أنه باقى الخ) انظر لو عتق في هذه الحالة قبل الموت أو بعد ولا يمدان يقال أنه في الأول تصح الوصية وتكون له ويشترط قبوله ويتعين عليه صرفها في مؤنته وفي الثاني تصح وتكون للسيد ويتعين صرفها في مؤنة المتبق فإن مات كان ما بقى منها للسيد أه سم (قوله) ما ذكر) أي الوصية لطف الدابة وقوله





ليومته في غدا التبت به انه لو اوصى لمستوفيه بهذا ان خدمت احدا ولاه كذا يعلمونه فقلت استحق الوصية من غير اختيار اجازة تأليفه  
لما تقررا ثم حصل له من مال الحبس بخلاف ما لو اعلق شئ بعد خدمته بنفس اولاده (١٥) فانه يحتاج للاجازة فلا انقضت المحصورة

للقوم من جهة التركة  
قال شارح وقيدت الوارث  
في المتن بالخاص استعراض  
الامام كوصية من لا يرعاها  
بيت المال بالثقل  
فصح قطعها لا يحتاج للاجازة  
الامام ويرد بان الوارث  
جهة الاسلام لا خصوص  
الموصي فلا يحتاج للاعتراف  
حتى كايصل ما مر في ارث  
بيت المال وخرج بما ذكرته  
وصية من ليس لها وارث  
باطلة تشد  
اجازته لنفسه وسائق ان  
الامام تمنع اجازته بما زاد  
على الثلث لان الحق للسلطان  
ولا يصح اجازة قولي محصور  
ولا يضمن بها الا ان قبض بل  
توقف كانه على الراجح  
وان استبعد الاذرع بعد  
ان رجحه مرة والبطالان  
اخرى بل قال قد اقيمت  
بالحيا لا اخصي وانتصره  
غير لمظلم الاضرار بالوقف  
لا سيما حين اوصى بكل ماله  
وله طفل يحتاج ويرد بان  
التصرف وقع صحيحا فلا  
مساغ لا يبطاله وليس في هذا  
اضرار لا مكان الاقراض  
عليه ولو من بيت المال الى  
قاله وظاهر ان القاضي في  
حالة الوقف يعمل في بقائه  
وبيعه وانما هو بالاصح  
ومن الوصية ايراثه

لما قبله الولد (قوله ومنه) اي التوجه المذكور (قوله كذا) اي مثلا وتوقعه بعد موته متعلق بقوله  
خدمت (قوله انه اخ) اي الاحاد الخدم (قوله فانه يحتاج) اي المقت (قوله قال) اي الى المتقن النهاية الا قوله  
وخرج الى وسائق (قوله قال شارح اخ) واقته المقت (قوله كوصية من لا يرعاها) اي لسانه معنى (قوله  
ولا يحتاج) اي فهو ذا وصية (قوله لا خصوص الموصي) اي ان اراد لا خصوصه قطع تسليم انه وارث لم يحد  
او لا خصوصه مطلقا فهو بمنزلة الموصي له لا انما يجب الصرف اليه كمنزلة الاجني  
سم على صحته وشيئ (قوله ولا يحتاج اخ) اي لا تملك ليس يوارثه من (قوله عاذرته) اي بقوله  
من ووجهه متعدي (قوله وصية من ليس له الارث واحد) اي لذلك الوارث الواحد اسم (قوله فانها  
باطلة) على الاصح اسم معنى (قوله تشد اجازته اخ) لقائل ان يقول لما اعتبر اجازته لنفسه اذا انفرد  
حتى بطلت الوصية ولم تعتبر اذ لم ينفرد حتى سمحت ان اجازة يقسم وهو وجهه قالوا لا التلبيل بانه  
يستحقه بلا وصية فهي لا غنى نظير ما ياتي في المتن بل هي من جزياته فلا حاجة ليراد موته قبيلا من بائع بها  
اه سيد عمر اقول قد تقدم في القرائن في سباب الارث في شرح كتاب ما يقتضي اعتبار اجازة الوارث  
الموصي لاذن لم ينفرد بها (قوله ولا يصح) عطف على قوله وسائق اخ عبارة المقت وبالطعن في التصرف  
ما كان لهم صغيرا وجنونا وصحور عليه بسفه لا تصح منها الاجازة ولا من وليه اوهي احسن سبكا  
(قوله ولا يضمن بها) اي الى الوصية بالاجازة (قوله في توقف) اي الوصية اه وشيئ (قوله الى كانه)  
سائق في الوصية لا جني باكثر من الثلث استنداه حتى جتو من مستعجم من المحصور فقبل على تفصيل لينيبي  
ان ياتي نظيره هناك ايضا اه سيد عمر (قوله وان استبعد) اي الوقف (قوله والبطالان) عطف على المقام  
في رجحه (قوله به) اي البطلان (قوله فلا يصح اخ) عبارة النهاية فلا مسوغ اه (قوله بالاصح) واذا باع  
او اجر اتي الثلث والاجر الا كمال المحصور فان اجازة دفع ذلك للموصي هو الاقسام على الورقة كما هو ظاهر  
وشيئ (قوله ومن الوصية) اي الى المتن في المقت (قوله له) اي الوارث (قوله براؤه موته) اي في توقف  
نفوذ ما على الاجازة والورقة الكلام في التغيرات الخارجة عن مرض الموت او المعلقة بالموت ما ما يخرج من الصحة  
لينفذ مطلقا ولا حرج من ان قصد به حرمان الورثة كما ياتي في اول الفصل الا في ارض (قوله ولا بد لصحة  
الاجازة قائم) عبارة المقت ولا في الاجازة بعد الموت مع جعل قدر المال الموصي به كالا برأع من يجوز نعم  
ان كانت الوصية بمعنى كسبو قالوا بعد اجازتهم قلنا كثر قالوا ان العبد يخرج من ثلثه فيان قليلا او ثقف  
بعضه او دين على الميت سمحت اجازته فيهم وان كانت الوصية بغير معين وادعى المجهول بقدر التركة كان  
قال كنت اعتقدت كثرة المال ودين خلاه من دفع يمينته في دعوى المجهول ان نعم بنة بعله بقدر المال  
عند الاجازة فنفذ الوصية فيما قلناه فاقبت لمصدق وتنفذ الوصية في الجميع اه (قوله فسائق) اي في  
اوائل الفصل الا في ذاتها بطور اجازة طالما بقدر التركة ثم ظهر له مشاركة في الارث وقال انما اجرت قلنا  
حياتي لم يطلت الاجازة في نصيب شركه ويصحب بطلانها في نصف نصيب نفسه للموصي له تحليفه على نفي  
عليه بشره كفيته اه قال الشيئ فوق في نصف نصيب اخ خلاه مفروض فيما اذا كان الموصي به النصف

ما يخص الزوج على اجرة المثل قبل توقف الزيادة على اجازة فيه الورثة رجحه من ظاهره (قوله ما مر في  
ارث بيت المال) فقدر هناك ان التحقيق ان الوارث المسلمون جهة الاسلام يعلم ما في برده المذكور وقوله  
فيه لا خصوص الموصي له ان اراد لا خصوصه قطع تسليم انه وارث لم ينفذ الا خصوصه مطلقا فهو بمنزلة  
نعم يكون الاختيار بان الموصي له لا يجب الصرف اليه كمنزلة الاجني (قوله الارث واحد) اي لذلك  
الوارث الواحد (قوله تشد اجازته لنفسه) لقائل ان يقول لما اعتبر اجازته لنفسه اذا انفرد حتى بطلت الوصية  
ولم تعتبر اذ لم ينفرد حتى سمحت ان اجازة البقية (قوله على الراجح) كذا مر (قوله والبطالان) عطف على

وجهه والوقف عليه نعم لو وقف عليهم ما يخرج من الثلث على قدر نصيبهم فنقدم غير اجازة فليس لهم قطعه كما مر في الوقف  
ولا بد لصحة الاجازة من مرة قدر المجاز او عيها فان ظن كثرة التركة لمكان ثلثها فسائق (ولا حاجة بردهم اجازتهم في حياة الموصي)

إذ لاحق لهم حيث لا حيل لهم فموتهم بل بعد موثق الواقع وإن شئنا قبله كما يعلم عامر قين بأعمال أبيه ظاناً بحاجته لجزم بعضهم بطلان القول قبل الطعن على ماوردت من أن بان بعده غير صحيح لو تراعى الرد عن القول بعدم التورث بل رفع القدر على خلاف المصنف الآله لا من حيث كذا قاله غير واحد وقضيت أن الموصى له (١٦) يستحق الزواطة لحالة بين الموت والرد وقد يرد به أن الإجازة تنفيذ لا ابتداء عطية لا

صرحه أن الملك هو الوصية والقبول فيكون الرد تأطفا للملك بذلك لأن رافعه من أصله إلا أن يقال هو ملك ضيف هذا الالافيتضيق الزوائد كالمبة قبل الملك وهذا اقرب (والعبرة في كونه وادنا يوم الموت) أي وصته دون القبول كما يعلم مما سأذكر في مبحثه فلو أوصى لأخيه حدث له ابن قبل موته فوصية لأخيه أو ولد ابن مات قبله وصية لوارث (والوصيلة كل وارث بقدر حصته) مضاع كصفه وذلك (لغيره) لأنه يستحقه بغير وصية ويظهر أنه لا يأثم بذلك لأنه مؤكد للوصية الشرعية لا مخالف لها بخلاف تعاطي المقد الفاسد (وبين أي قدر حصته) كأن ترك ابن يتوارث أو قنا قيمته سواء خص كل واحد (صحيفة تقتصر على الإجازة في الأصح) لاختلاف الأغراض بالأعيان ولذا صحت بيع عين من ماله لزبد ولو أوصى لفقراء بيتي لم يجوز للوصي أن يعطي من شيتار ولو مات رزقوا من نص عليه الشافعي رضي الله عنه في الأم حيث قال في

قول الموصي ثالثاً مالي لا لأن يضعه حيث يراه الله - إلى أي أرحمت برامه وأنه لا يأخذه لشبهه شيئاً ولا يعطيه - الحق

الحق لبقية الورثة على غير ما هو عليه في تفسيره من ان مقتضى عدم اطلاق الورثة بما ذكر ان بقية الورثة ولو كانوا باطلا والوارث القليل  
 جهاز هو محل لثمن الوصية اذا نفذت برضا مع التصريح به فالقول اذا دخل خنتار لك ردته بمنع دخوله فيها بما بالكلية ما ياتي انه لا يوصى  
 له عادة للتصور الاجازة حيث يتخذ خلاف ما اذا نص عليه وهذا الوجه الوصوي بشرط منتهى كونه قابلا للثمن لا باختيار فلا يصح تنص  
 قرد حذوق لنهر من هو عليه لا يثبت تابع لذلك كخيار وشقة لتبر من هي عليه (١٧) لا يبيطل التاخير لنحو تأجيل الثمن وكونه

مقصودا بان يحمل الانتفاع  
 به شرعا فصحيح عين ملكة  
 لغيره كاني (وتصح الحمل)  
 الموجود والبن في الضرع  
 وبكل يجوز ومنعجز من  
 تسليمه وتسليمه يظهر في  
 الوصية بالبن الموجود داخدا  
 ما ذكر في الحملان البيرة  
 بما وجدته الوصية دون  
 ما حدث بعدوا بقائه قول  
 لوارث في قدره يبيته واتهو  
 انفصل وخين كانت الوصية  
 في البهول والا فلا (ويشترط)  
 لصحة الوصية به (انفصال)  
 حيا لو تمت يعلم وجوده  
 عندها اي الوصية اما في  
 الآدي واتي فيه ما قرر  
 في الوصية له وما في غيره  
 فيرجع لامل الحبرة في  
 مدة حله ولو انفصل حمل  
 الآدية بمجانبة مضمومة  
 فزنت الوصية فيما خين به  
 بخلاف حمل البهيمة لان  
 لواجب فيه ما نص من  
 قيمة مولا لتعلق الوصوي  
 له شيء منه وانما لم يقرر  
 فيما مر في الحق له بين  
 الخصمون وغيره لان المداور  
 فيه عمل اهلية الملك كما مر  
 ويصح القول لقبل الوضع  
 لان الحمل يعلم وتبريم  
 بالحى الغالب لا ذل ذبحت  
 الوصوي يحملها فوجد

الحق) الانسب لما قبله والحق هنا (قوله لبقية الورثة الخ) فيه تأمل (قوله ان بقية الخ) خبر قوله ونصيته الخ  
 (قوله فاول الخ) فيه تأمل (قوله ولو وصي به) الخ قوله ويظهر في النهاية ان مقتضى الاصل لفصله الى المقتضى (قوله)  
 لنهر من هو الخ) وتصح بهل من هو عليه والمفروته في المرض بها يقر مقتضى (قوله لا يبيطل الخ) اي اما التي  
 يبيطلها التاخير فلا يتصور الوصية بالان اشتغالها بالوصية بغوث الشقة لم يبق شيء يوصى به امه عرض (قوله)  
 فصاح الخ) هذا التفرع فيه نظر (قوله والبن الخ) اي الوصوف على غير الثمن كما جزم به الجوزي وقاله جزم  
 على العادة ام مقتضى (قوله وبكل يجوز) اي ويرجع في تفسيره للوارث ان مقتضى بينته الوصوي ام عرض عبارة  
 المقتضى واضح الوصية بالجهر لكامل الموجود في البطن مفتردا عن امه وما بها او عيدين صيدها (قوله)  
 ومسمى والبن كالطير الطائر والمبدل لاقى اه مقتضى (قوله في الوصية بالبن الخ) وكذا في الوصية بالوصف  
 اعني (قوله ولو انفصل) اي البن (قوله وخين) يتناول لم يحل (قوله والا) اي بان انفصل بمجانبة غير الحرب  
 مثلا (قوله لصحة الوصية) الخ قول الحق وكذا في التاخير وكذا في مقتضى الاصل لم يمكن الى وادخر قوله وتبريم  
 الى الحق (قوله لامل الحبرة) اي في قول اثنين منهم فيما يظهر امه عرض (قوله ولو انفصل الخ) اي ميتا حين ومسمى  
 (قوله فيما خين به) وهو عرض قيمة امه امه عرض (قوله بخلاف حمل البهيمة) اي اذا انفصل ميتا اما اذا  
 انفصل حيا متاعا بالجنابة واستمر متاعا بالان مات فيخين ان يضمم لثمن امه سم (قوله ما نص  
 الخ) اي به (قوله شيء منه) اي من بدل ما نص الخ فيكون للوارث اه مقتضى (قوله وغيره) كعمل المردة  
 من مره حيث اصل بعد الوصية احدا هو امه عرض (قوله يعلم) اي على الرجاء اه مقتضى (قوله احلته  
 ذكاتها) في التقية به نظر لما سبق من محم الوصية بالاختصاص فلعله يصح تبخير بالمثلك في قوله ملكه الخ  
 او يفرق بين ما هنا وما سابق امه صيد محروم لظواهر الاول وعدم الفرق (قوله مؤبد الخ) اي ومقيدة  
 مقتضى عرض (قوله ومطلقة) ويعمل الاطلاق على التاخير ويصح مقتضى عرض (قوله ولو تغير الحق  
 الخ) عبارة المقتضى تصبح بالبن دون المنفعة والبن لو احدا المنفعة لا غيرها (قوله ويمكن) من الاعمال  
 وقوله صاحب الخ مقبول قوله له تحصيلها على عبارة المقتضى وانما صحت في البن وحدها لفصل مع عدم  
 المنفعة فيها لا مكان صيرورة المنفعة له باجاء قاروا به او نحو ذلك اه (قوله والا) اي وان لم يقره (قوله لكر  
 الذي في الروضة مناهجها الخ) اعتمدته النهاية والمقتضى كامر (قوله وان لم يقل ذلك) اي ان ملكته (قوله وار  
 شرعا الى قوله بخلاف يمكن ان يحمل من صورته الوصية مورثه مديون تافصح ايضا به ما ورثته مع اه  
 مرهون شرعا بدين مورثه اه سم (قوله بطلت) وظاهر ان عمل ذلك اذا كان الدين مستغرقا لثمنها اه

بعض الورثة لم تكن حكمه كالكل بالاول (قوله ولو انفصل حمل الآدمية) اي ميتا (قوله بخلاف حمل البهيمة)  
 اي اذا انفصل حيا متاعا بالجنابة واستمر متاعا بالان مات فيخين ان يضمم لثمن امه سم (قوله ما نص  
 السوطي) مانه سنة اوصى لرجل بما صيده من ثمنه من الاولاد ولو لموارث مستغرق ثم توفي  
 وقبل الحق لم يرع الوارث الوصية ثم ان الوارث ملكه كرو على بالام المذكور فاعلموا له اهل يمكن  
 ان لا يقره فيا وينفذ من اراد ان ينفذ من اياه بالقيمة والا الجواب بعد هذه المسئلة ان ما مقتضى ان يمكن  
 ما ذكره والا صاحب في صورة نظيره حال الولد ينفذ من اراد عليه قيمته للوصي له اه (قوله وار شرعا) يمكن ان  
 يكون من صورته الوصية مورثه مديون تافصح ايضا به ما ورثته مع اه مرهون شرعا بدين مورثه (قوله)

٣ - شرواني وابن قاسم - (سابع) - يبيطل جتين احلته ذكاتها وعلم وجوده عند الوصية ملكه الوصوي كما هو ظاهر  
 (وبالنافع) الجاحية وحدها مؤدة ومطلقا لغير الوصوي له بالبن لا بما هو القابل بالموضع كالايمان يمكن صاحب العين المسبوبة  
 المنفعة تحصيلها واذا ردته للمنفعة فلو ردته الى الوصوي به بالعين (وكذا) تصح الوصية بمثل كثير ان كان ملكه ثم لم يملكه الا فلا  
 اعتمده جمع متأخرون وحكي الرافعي الاتفاق عليه في موضع لكن الذي في الروضة مناهجها وان لم يقل ذلك هو بمن جعلوا شرعا ثم ان يبع



فإن الدين بطلت والإفلا والقياس حجة (١٨) قبول الموصى له بعد الموت وقبل ذلك إن ظهر مأمور من جهة قبل عليه بالموت اختياراً بما

في نفس الأمر وإتقاء غير واحد يطلونها يموت الرامون أنفك الرمن ليس في حملو (بشره أو حمل سيحدثان) تاه لأن الحمل لكون المراد به الحيوان عند الشرة فاندفع الإضرار عليه بأن الأولى سيحدث (في الأصح) لاحتمال وجوه من الغرو وبقار تقاب الناس ولا حق في الموجود عندها بأن رولته الأدعية لدون ستة أشهر منها مطلق أو لدون أكثر من أربع سنين وليست فرأشا أو البهيمة تؤمن قال الخبر أنه موجود عندها ويدخل خلافاً في التشريب في الوصية ببدء نحو حمل ووصف ولين موجود عند الوصي بشجرة ما يدخل في بيها من غير المتأخر مثلاً عند الوصية ويجب بقاؤه إلى الجذاز وتظهر اعتبار الوصية هنا ما لو أوصى لا ولا دلفان فانه إنما يتناول المنفصل عند الوصية لا المنفصل بعد بخلاف الوقف لانه يراد للوراث كما هو بهي تحمله ولأنه لا لكل حمل على الأوجه لأن ما للموصى ثم رأيت ما ساذكره عن الرركشي وغيره آخر مبحث الوصية بالمائة وهو صريح فيما رجحت وإذا استحق الشرة فاحتاجت هي أو أصل السقي لم يلزم واحداً منها كما هو ويظهر أن

بأنى هنا مأمور آخر فربح باع شجرة (وباحد عبده) ملا

سيد عمر (قوله والقياس حجة الخ) القياس أنه لا يحصل الملك بهذا القبول لقيام التعلق المانع من التملك أو يمكن الملك بهذا القبول لزم صفة بيع الموهون بفرض إذن المرتبه ولا يمكن المصير إليه قال سم ثم ذكر كلاماً حاصلاً للميل إلى أنه إذا قطع التعلق بهذا القبول تبيين حصول الملك من حين الانقطاع لا من حين الموت (قوله نظير مأمور الخ) كونه نظير موصي عليه باعتباره ما في نفس الأمر لا في نظر راجعاً للتعلق بالعين في نفس الأمر عند القبول هنا لا ثم لأن يقال هذا التعلق تأملاً ثم إذا وجد البيع فإن لم يوجد تبيين أنه لا أثر له في التملك فيه أم سم (قوله يطلونها) أي الوصية بالموصى ونحو قوله يموت الرامون أنفك الخ أي قبل ذلك الرمن ونحو لو أن انفك الخ أي بعد الموت (قوله تاه) أي قول المتن وخبر في النهاية لا قوله ثم رأيت أو إذا استحق وقوله وكل نحو صيد إلى بخلاف وقوله قبل الموت خذ قوله لأن الحمل لكون الخ دفع بما قبل أن الحمل أهم من الشرة ملاحظ ثنية الضمير بعده لأن شرط الثانية بعد المطلق باو ونحوها بين حديثين وحاصل الجواب أنه إذا بدأ بالحمل الحيوان كان مباحاً بالثمة فتضمن الثانية وكتب عليه سم حج اعتماداً في هشام وجوب المطابقة بعد أو التي تتويع وقد يدعى هنا أنه أم عش (قوله فاندفع الإضرار الخ) عبارة عن ثنية الضمير بعد المطلق باو مذهب كوفي أما البصري فيقرده فكان الأحسن للصفان يقول سيحدث (قوله فيما) أي الوصية (قوله رعا بقا الناس) برونسة تصح بالمندوم كالمصير بالجمهور أصح (قوله ولا حق الخ) أي للموصى له عبارة عن الحق وإذا قلنا بالصحة في الحمل فولته بدون ستة أشهر لم يكن موصى به لأنه كان موجوداً وإنما وصى بما سيحدث أو لا أكثر من أربع سنين كان موصى به أو بينهما في ذات زوج محصور الإفلا (قوله مطلقاً) أي فراكاً كأنعام لا أم عش (قوله ولدون) كقول الخ أي لأربع سنين قائل أنه نهاية (قوله قال الخبر) أي إتيان منه فها يظهر أم عش (قوله عند الوصية) فضيحة عدم دخول الحادث بعدها وإن كان متصلاً عند الموت والقبول وقد قال بل يدخل المصل عند أمه سم وجرى عش على القضية المذكورة عبارة عن أي فإذا مات الموصى وقبل الموصى له الوصية استحق الحمل والوصف والدين كأنما موجودين بخلاف الحادثين بعد الوصية وقبل الموت فأنما الورث أم (قوله وبشر بما قبل الخ) عطف على قوله ببدء بنحو حمل الخ أم سم (قوله وبشر بما قبل الخ) أي بخلاف الشرة تأملاً برونقة الحادثة بعدها قبل موت الموصى فأنما قالو أم عش (قوله تأملاً) عبارة عن النهاية ببقائه من الإضال وهو أحسن (قوله ونظر) ميتة أخيره قوله ما لو وصى (قوله اعتبار الوصية) أي وقتها (قوله وموصى) أي الوصية مبتداً وقوله بما تحمله أي كل من الدابة والشجرة متعلق بقوله لكل حمل أي شامل له خبره عبارة عن الحق وإذا وصى بما يحدث هذا العام وكل عام عمل به وإن أطلق فقال أو حيث ما يحدث قبل يتم كل سنة أو يتخص بالنسبة الأولى قال ابن الرقة الظاهر العموم سكت عليه السبكي وهو ظاهر أم (قوله على الأوجه) عبارة عن النهاية كما استظهر ما بين الرقة وسكت السبكي أم (قوله آخر الخ) متعلق بقوله ساذكره (قوله وإذا استحق الشرة) أي بالموت والقبول لو قوله أحدان هما أي من الوارثين أو الموصى له (قوله المتن وباحد عبده) برونقة نحوم

والقياس حجة قبول الموصى له الخ القياس أنه لا يحصل الملك بهذا القبول لقيام التعلق المانع من التملك ولو أمكن الملك بهذا القبول لزم صفة بيع الموهون بفرض إذن المرتبه ولا يمكن المصير إليه ثم إذا قطع التعلق بهذا القبول لم يلزم من حين الانقطاع له لأن لم يخالف الملك عن القبول بعد الموت لأنه لا مانع أو يبين الملك من حين الموت ويلزم عليه حصول الملك من قيام التعلق المانع منه لا أن يدعى أنه مع انقطاع التعلق تبيين أنه غير مانع وفيه نظر إذ يلزم تبيين صحة البيع إذا قطع التعلق ولا يميل إليه (قوله نظير مأمور) في كونه نظيره وتعليقاً بما عار ما في نفس الأمر نظر راجعاً للتعلق بالعين في نفس الأمر عند القبول هنا لا ثم لأن يقال هذا التعلق تأملاً ثم إذا وجد البيع فإن لم يوجد تبيين أنه لا أثر له في التملك فيه أم سم (قوله في المتن سيحدثان) اعتماداً في هشام وجوب المطابقة ببدء أو التي تتويع وقد يدعى هنا أنه أم عش (قوله عند الوصية) فضيحة عدم دخول الحادث بعدها وإن كان متصلاً عند الموت والقبول وقد قال بل يدخل المصل عندهما (قوله وبشجرة) عطف

ويعتبه الـوارث لأنها تتصل الجاهة فالأبام أولى وإتمام تصح لاحـد الزوجين لأنه يتصل في الموصى به كونه تابعاً لما لا يتصل في الموصى له ومن ثم صحت بحصل سيحدث لـلـخـل سيحدث (وينتجاسيـمـل الـانـتـفـاع بها) ثبوت (١٩) الاختصاص فيها وانتقالها بالـارث



الوارث وحكم التبرعات في  
المرض (بنيني) لمن ورثته  
اغنياء او قدام (ان لا يوصي  
بأكثر من ثلث ماله) بل  
الاحسن ان ينقص منه  
شيئا لا يصل الله عليه وسلم  
استكثره فقال الثلث  
والثلث كثير ومن ثم صرح  
جمع بكرامة الزيادة عليه  
واما الصريح آخرين بصرحتها  
فهو ضعيف وان قصد بذلك  
حرمان ورثته كاطل عما  
قدمه في شرح قوله في  
الوقف كبراءة الكنائس  
في اطلوا ايضا فهو لحرمان  
منه اصلا ما الثلث فلان  
الفارح وسمه في ثلثه  
ليتركه ما فرط منه فلم  
يؤثر قصده به ذلك واما  
الرائد عليه فهو انما ينقص  
ان اجازوا موع اجازتهم لا  
ينسب اليه حرمان فهو لا  
يؤثر قصده وتحريم عقد  
الفتوى لا يفيده لثلاثين  
بالتحريم من اخلاقا فلزمه  
لانه ليس يبعد فاسدولا  
كذلك مثالا ان الملك لا يصح  
التصرف اليه الا ترى انه لو  
وافقه لكانت غير لازم لجواز  
ابطاله له ولو ارثه ومن ثم  
كان الاصح ان اجازته تنفذ  
لا ابتداء عطية (فان زاد)  
على الثلث (وورد الوارث)  
الخاص المعلق الا صرف  
الرائد به (بالت) الوصية  
(فان زاده) اجازته لا لا يحق

بعضهم ان عمل البطلان اذا اوصى به لآدمي معين فلو اوصى به لجهة عامة كالسماكين او لنحو  
مسجد وكان رضاعه مالا فيطرح الجرم بالصحة ويكون المقصود رضاعه وما فيه من المالية شرحه  
اه سم وجزم بالصحة فيقتطع الحلي  
(فصل) في الوصية لغير الوارث وحكم التبرعات في المرض (قوله في الوصية) الى قوله وما يضاف التبرعات  
(قوله وحكم التبرعات) اي وما يعلق بذلك كالوصية بخاضر موثقه ماله اه عش (قول المتن بنيني)  
اي يعلق منه على سبيل التذلل اذ مقتضى (قوله بل الاحسن ان ينقص الخ) اي لان الوصية بالثلث خلاف  
الاولى اه عش عبارة الحق ويسن ان ينقص عن الثلث شيئا خروجا من خلاف من اوجب ذلك  
ولا يستكثر الثلث في الخبر وسواء كانت الورثة اغنياء ام لا وان قالوا يستغنى في شرح مسلم يجوز نصب الثلث على الاغنياء  
لا يستحب النقص ولا الاستحباب اه (قوله في الثلث) قال النووي في شرح مسلم يجوز نصب الثلث على الاغنياء  
او بتقدير اعلو رغبه على انه قال اي يكفيك الثلث او ميتا حذف غيره او خبر لحذف احدى الثلث كالكلي  
او كافيك الثلث اه عش (قوله ومن ثم الخ) اي من اجل ابتداء ما ذكره (قوله صرح جمع الخ) معتد  
وقوله بكرامة الزيادة اي وقت الوصية سيما بظن ان لا يملك حال المال وقت الموت اذ عش عبارتهم لم يطل  
الوصية مع كرامتها لانها وقتها لا يصل الاصل المعلق في التبرع في غيره وظاهر  
انه لا ينافي النظر لحال الميراث بالنسبة لغيره اذ اعمى عند الوصية كقولهم وصيت بثلاثة  
ارباع مالي وكذا عاتق مالي ما تان تسمن ان غلب على ظنه حصول المال آخر بحيث يصير المائة ثلثا او اقل  
فينبغي عدم الكرامة اه (قوله وان قصد ذلك) اي بالثمن والرائد عليه كذا يفيد قوله الا ان اما الثلث  
الخ وكان الاول الاقتصار على الرائد على الثلث كاسمه غيره لان قول الحر مقيم قصدا لحرمان ما سبق  
في كلامه (قوله فهو) اي الحرمان (ولا كذلك) منه ما تقدم في الفارح غير من عند الوصية فقد اقره  
لان الملك له الخ لا يخفى ما في تقريره (قوله لو را) اي من زاده في المرض الخوف على الثلث من ذلك  
المرض وقوله نقذا اي ما نفوذ تصرفه في اكل كافي في قبل المرض الخوف (قوله لكنه الخ) استدراك على  
صفة التصرف (قوله لجواز ابطاله) اي التصرف وقوله له الخ اي الوصية متعلق بالجواز (قوله ومن ثم) اي  
من اجل صحة ذلك التصرف (قوله ان اجازته) اي الوارث (قوله المتن وورد الوارث الخ) اي الجواز لو بالرد  
بشرطه الا بان الوارث خاص آخر فيقبل فيما يخصه من الرائد له ماله سم (قوله الخاص) الى قول  
المتن وورد في الحق الا قوله بان شهد المتن والى قوله ان يورثه من الثلث في النهاية (قوله فان كان ما ما  
بطلت) اي في الرائد اه عش (قوله المتن وان اجاز) اي الوارثا لخاص ان كان حائرا وان لم يكن حائرا  
في اطلاقه قد مر ما ينص الاخر ان كان ذلك المال موقوفه فيمان كان غرامه سم (قوله المتن وان اجاز)

بعضهم ان عمل البطلان اذا كان رضاعه مالا اذا كانت الوصية لآدمي معين كان كالتبرع لجهة او لمسجد فيظهر  
القطع بالصحة ويكون المقصود رضاعه وما فيه من المالية شرحه  
(فصل) في الوصية لغير الوارث وحكم التبرعات في المرض (قوله ومن ثم صرح جمع بكرامة الزيادة عليه)  
لا يقال لا يطل الوصية بميت لان له صيد بالكرامة باطلا لا ما هو الوصية بالكرامة واهوت فانه الوصية  
بالاصل التي هي غير مكروه (قوله) الوصية بغيره غير ممكن ان يدعي ان المكروه  
الوصية بالزيادة لا الزيادة والزيادة لومة المكروه والوصية المكروه من غير ان يرد ان المكروه  
كذلك وصيت بزيادة ما له (قوله) ان زاده ان غلب على ظنه حصول المال اذ عرفت  
تصير المائة ثلثا او اقل فينبغي عدم الكرامة اذ عرفت اه (قوله بالنظر لحال الميراث بالنسبة لغيره اذ اعمى عند الوصية كقولهم وصيت بثلاثة  
ارباع مالي وكذا عاتق مالي ما تان تسمن ان غلب على ظنه حصول المال آخر بحيث يصير المائة ثلثا او اقل  
فينبغي عدم الكرامة اه (قوله وان قصد ذلك) اي بالثمن والرائد عليه كذا يفيد قوله الا ان اما الثلث  
الخ وكان الاول الاقتصار على الرائد على الثلث كاسمه غيره لان قول الحر مقيم قصدا لحرمان ما سبق  
في كلامه (قوله فهو) اي الحرمان (ولا كذلك) منه ما تقدم في الفارح غير من عند الوصية فقد اقره  
لان الملك له الخ لا يخفى ما في تقريره (قوله لو را) اي من زاده في المرض الخوف على الثلث من ذلك  
المرض وقوله نقذا اي ما نفوذ تصرفه في اكل كافي في قبل المرض الخوف (قوله لكنه الخ) استدراك على  
صفة التصرف (قوله لجواز ابطاله) اي التصرف وقوله له الخ اي الوصية متعلق بالجواز (قوله ومن ثم) اي  
من اجل صحة ذلك التصرف (قوله ان اجازته) اي الوارث (قوله المتن وورد الوارث الخ) اي الجواز لو بالرد  
بشرطه الا بان الوارث خاص آخر فيقبل فيما يخصه من الرائد له ماله سم (قوله الخاص) الى قول  
المتن وورد في الحق الا قوله بان شهد المتن والى قوله ان يورثه من الثلث في النهاية (قوله فان كان ما ما  
بطلت) اي في الرائد اه عش (قوله المتن وان اجاز) اي الوارثا لخاص ان كان حائرا وان لم يكن حائرا  
في اطلاقه قد مر ما ينص الاخر ان كان ذلك المال موقوفه فيمان كان غرامه سم (قوله المتن وان اجاز)

أي بنحو اجزأت الوصية أو امتنعها أو ردت بموافقة الموصي أم عرش (قوله بل توقف) أي الوصية  
 رشيدة (قوله كافر) أي في شرح أن اجاز باقي الورثة (قوله علة) أي الوصية أن رجعي أي الكمال (قوله  
 بطلت الوصية) أي ظاهر المأني من أنه لو افترضنا اجازة نفقت اجازة ما عرش (قوله وهو متجه الخ) وجبت  
 لو تصرف بجميع المال ثم برأوا اجاز قبل يدين بطلان التصرف أو محضه على قياس ماسبق في ولو أوصى  
 بيمين حاضرة الخ فيه نظراء سم وجه النظر أنه قد تبين فيما سبق عدم المانع وكون التصرف في  
 ملكك قد نفس الأمر بخلاف ما هنا فإن الملك لم يمتدح في الاجازة التصرف قبلها انصرف في غير ملكه  
 ليكون باطلا (قوله وعلى كل) أي سواء ما يس من بره أم لا عرش (قوله بأن تفوزها) أي الوصية  
 بالزاد على الثلث (قوله كافر) أي أنفا (قوله في ثاني الحال) أي بعد الموت وأول الحال ما قبله ونقول  
 عرش وهو بعد الاجازة لا وقت الموت اه فيه نظر ظاهر (قوله فاشبه) أي اجازة الوارث فكان الاول  
 التانيث عبارة المنقش فاشبه بين الثلث المفقود عرش ظاهره لفعل الرجوع الضمير التصرف (قوله  
 عرش الضمير) أي من حيث كونه بعد البيع لا قبله عرش (قول المتن والفرق بين الوصية) من جملة هذا القول اه  
 عرش عبارة المنقش وقوله والوصية الخ لا فائدة له بعد الحكم بأن الزيادة عطية من الوارث اه  
 (قوله لا نه خارج عنه) أي في أن غروجه لا ينافي لزمه ولعل الوارث ان كان له من الوارث من الزيادة لا لازم  
 الوصية وهو التفويت على الوارث لكنه لازم اعم لحصول التفويت بغير الوصية والتفويت للارام  
 لا يقتضي الفساد كما وضعتنا في آيات البيئات اه سهرق والرشيدة (قوله وعلى الاول الخ) أي التنفيذ  
 بيان لثمة الخلاف (قوله ويقتض) أي اقتباس عطف على لفظه أو على يقول (قوله ولا رجوع للرجوع)  
 أي صحيح اه عرش (قوله قبل القبض) متعلق باليمين (قوله ونفذ) أي الاجازة اه عرش (قوله وعليهما  
 لا بد الخ) لم يظن وجه اشتراط معرفة التركة على القول بأنها مة فليتام وقد يقال عليهما مما ان معرفة  
 التقدير الجاهز إذا كانت بمشاع كمنصف مثلا تستلزم معرفة التركة فافترضا اشتراط معرفة التركة  
 اه سهرق أقر عبارة الثانية من التركة بين الجاهز قبل مدعوى سائلة من الاشكال ويكن الجواب بأن  
 معرفة قدر الجاهز توقف على معرفة قدر كل ما ادعاه من الاستدراك عرش ثم برأت في حاشية عبد الله بقوله  
 ما نصه قوله فقدر ما يمين أي أو الراجح أو التمس من ملة معرفة التركة أي قاشام عقار وقد رأها بقوله  
 مع التركة تعين وما وجد في بعض الهوامش عن شيخنا السيد يلزم من معرفة التقدير معرفة التركة بعيد جدا  
 اه (قوله مع التركة) أي لا بد أن يعرف الوارث قدر الزاد على الثلث وقدر التركة قبل جعل أحد صام تصح  
 كالأمر أمن الجمهور لا يذاد أي بغيره (قوله بمشاع) الاول بغيره كافي المنقش (قوله حلف الخ) أي صدق  
 بيمينته دعوى الجمل إن لم تقدم بينة بطله فإن أقيمت لم يصدق وتنفذ في جميع منقش وعنائ (قوله ونفذ فيها  
 طه) أي وإن قل وظاهره أن ذلك القرينة على كذبها عرش (قوله وأمين) عطف على بمشاع (قوله لم  
 يقبل أي لم يؤثر لا الجمل بل لا يشرى في حصة الاجازة لغيره بل كان أولى والفرق بين الأمين وبين المصدق  
 الأمين بطلب الاطلاع عليه فيمدع من ملة قبل اجازته بخلاف جملة التركة فقامت قد تنقضي على الوارث حتى  
 يظن فلة التركة اه عرش (قوله حتى يعرف) أي قوله ولو أوصى بيمينته في البداية لا يقر له بعد ما ياتي الى

كافر بما فيه مع فروج آخر  
 ثاني حائلي عطفان رجعي  
 والاكتون مستحكم ليس  
 من بره بطلت الوصية وهو  
 متجه أن غلب على الظن  
 ذلك بأن شدي غير أن  
 والاقتلان تصرف الموصي  
 وقع صحيحا كما قرر فلا  
 يبطله إلا مانع قوي وعلى  
 كل قتي برأوا اجاز بأن تفوزها  
 (فاجازة تنفيذا) أي امضاء  
 لتصرف الموصي بالوادع  
 على الثلث لصحت كافر وحق  
 الوارث إنما يقتضي ثاني  
 الحال فاشبه عرش الضمير  
 (وقى قول عطية مبتدأ  
 والوصية بالزيادة لغيره) تبيين  
 صلى الله عليه وسلم سطين  
 أي وقاص عن الوصية  
 بالنصف والثلثين رواد  
 الشيوخ ويجاب بأن التبيين  
 إنما يقتضي الفساد إن كان  
 لذات الشيء لا لزمه وهو  
 هنا ليس كذلك لا نه خارج  
 عنه وهو رعاية الوارث وإن  
 توقف الأمر على اجازته  
 وعلى الاول لا يحتاج لفظه  
 وتجديد قبول ويقتض ولا  
 رجوع للرجوع قبل القبض  
 وتضمن المفسر وعليهما  
 لا بد من معرفة قدر ما يمين  
 مع التركة إن كانت بمشاع  
 لا أمين ومن ثم برأوا اجاز وقال  
 ظننت فلة المال أكثر منه  
 ولم اعمل كيتوي بمشاع  
 حلفه أنه لا يلزم قدت فيما  
 ظنه قسط أو يمين لم يقبل

(يوم الموت) أي وقته لأن الوصية عليك بدموه تلزم من جهة الوصي وصية ذلك انه (٢٣) لو قتل لوجب عليه دية ضمت إليه حتى لو

أوصى بثلثه أخذ ثلثها (وقيل يوم الوصية) فلا حصة بما حدث بعدها كما لو نذر التصديق بثلث ماله اعتبر يوم التذرع به وقت الآزوم فنقول يوم الموت هنا ومر أن الثلث إنما يعتبر ما بعد الدين وإنما معمول مستقرا صحيح حتى لو أبرأ أسقطه فقدت ولم يبين الاعتبار في قيمة ما يغوث على الورقة وما يقين لم يحصله الاعتبار في المنجز وقت التفتيت ثم إن وفي جميعها ثلث عند الموت فذاك والأخص بما في به وفي المضاف للوثة بوقته وفيما يقين لهم بأقل قيمة من الموت إلى القبض لأن الزيادة على يوم الموت في ملكهم والنقص عن يوم القبض لم يدخل في ديمه فلا يحسب عليهم (ويعتبر من الثلث أيضا) راجع ليعتبر الثلث لتقدم لفظها أما الأول فواضح وأما الثاني فلأن هذا عطف على ينبغي المتعلق بالثلث كإمكانه المتعلق به

المات (قول المات يوم الموت) فلما أوصى بغيره لا عيده ثم ملك عند الموت بعد استيفاء الوصية بهاء معنى (قوله بدموه) كل من الضميرين للوثة (قوله وصية ذلك) أي التعليل (قوله لو قتل) بيّن المفعول أي الموصي (قوله فوجب له) أي بنفسه القتل دية بأن كان خطأ أو شبهة كما لو عهدا بربب القصاص لمقتل مال بدموته لم يعتبر تركه لأنه لم يكن ماله الموت اه ع ش (قوله اخذ) أي الموصى له ثلثا أي الدية اه ع ش (قوله كالو نذر) إلى المات في المعنى (قوله بانه) أي يوم النذر وقوله ومرأى أول الفرائض وقوله ما يعتبر لها أي الوصية وقوله وانها مع أي الدين اه ع ش (قوله حتى لو أبرأ اخ) أي أوصى عنه اه معني (قوله ولم يبين) أي المصنف اه ع ش (قوله ما يغوث اخ) وهو الموصى به اه كرى عبارة ع ش أي قيا لو كان الموصى به متوقفا كعبد أو مثله اه (قوله بوقت التفتيت) وهو وقت التصرف في تنفيذ ذلك الموصى به ويرد فيها زاد عليه ظاهر إن من تنه الحال عمل بما صار إليه كما يفيد قوله ثم إن وفي اخ اه ع ش (قوله بجميعها) أي التبرعات المنجزة في المرض وقوله ثلثه أي المال (قوله وفي المضاف اخ) وهو قوله فبقا في كل منها حصة على قوله في المنجز اخ (قوله لأن الزيادة اخ) عبارة عن شرح الرض لأنه أن كان يوم الموت أقل فالزيادة حصلت في ملك الورثة أو يوم القبض أقل فاقتصر قبله بدخل في ديمه فلا يحسب عليه اه (قوله لتقدم لفظها) أي تقدم لتقدم لفظ يعتبر المال لفظ من الثلث على هذا أحد ما صرحا والآخر ضمنا ولذا قال أما الأول أي تقدم لفظ يعتبر المال فواضح لأنه قال يعتبر المال وما التاني أي تقدم لفظ من الثلث لأن هذا أي قوله يعتبر من الثلث عطف على ينبغي أي المذكور في أول الفصل والمتعلق بالثلث ضمنا لأنه في قوله ينبغي أن تكون الوصية بالثلث فإقل أي ينبغي أن يكون التبرع الذي عطفه بالموت من الثلث اه كرى ويرد عليه أنه في تنسيه الجزئي أي المتعلق بالكل أي التبرع المتعلق لأن النص السابق للمعنى به بنصر العتق (قوله كأن هذا) أي قوله يعتبر الخ متعلق به أي بالثلث صريحا اه كرى (قوله وهذا) أي بقوله وأما الثاني فلأن هذا عطف على ينبغي الخ (قوله مع ما ياتي) كأنه يريد به قوله وإذا اجتمع تبرعات اخ اه سم عبارة عن كرى (قوله مع ما ياتي) أي مع ملاحظة ما ياتي لكأنه قال ولا يعتبر من الثلث المتعلق بالموت ثم قال ويعتبر أيضا من الثلث عطف على الموت اه كرى (قوله ما قيل اخ) حاصله أن المصنف يبين حكم المتعلق بالموت غير المتعلق المشبه به العتق لفظا أيضا لقوله الذي هو الخ صفة للمعلق غير المتعلق وتكون ملاحظة قصد الباب اه كرى حار قسم قوله الذي هو الأصل جلت أصالته من الحاق المنجز به اه (قوله) بأن أكثر من يوم) أي من مرض تأخر عن التعلق بأكثر من يوم ولعل سبب اعتبار الأكثرية أنه لو لم يكن بين التعلق والمرض اليوم قط لم تكن الحرية قبل المرض بيوم بل بأقل بقدر ما حصلت فيه الحرية اه سم (قوله ثم مرض اخ) صورة للمستأنة من مرض عشرة أيام مثلا وأصل موته بما ولكن بين موته والتعلق أكثر من شهر فيكون العتق واقعا في الصحة اه سم (قوله ودونه) أي مرضا مدته دون شهر (قوله بعدا كثر اخ) أي من وشحه للحل المسمى بالآيات الميتات (قوله مع ما ياتي) كأنه يريد قوله وإذا اجتمع تبرعات اخ (قوله الذي هو الأصل) جلت أصالته من الحاق المنجز به الذي تمت للمعلق (قوله بأكثر من يوم) أي من مرض تأخر عن التعلق أكثر من يوم ولعل سبب اعتبار الأكثرية أن معنى الصبغة أنت سمر من بينه وبين مرض موثق يوم فلا بد من مزم من ذلك اليوم تحصل فيه الحرية قبل عتق ما ياتي من بينه وبين المرض يوم ولو لم يكن بين التعلق والمرض اليوم قط لم تكن الحرية قبل المرض بيوم بل بأقل بقدر ما حصلت فيه الحرية وقد قال فلا حصلت الحرية مع آخر الصنفوا استثنى عن اعتبار تلك الزيادة فقد يقال المراد ذلك ولا ينافي اعتبار الأكثرية بتأمل أن معنى قوله بعد التعلق بعدا بتدليله على ما راجع (قوله ثم مرض) صورة للمدة أنه مرض عشرة أيام مثلا وأصل موته بما ولكن بين موته وبين التعلق أكثر من شهر فيكون العتق واقعا في الصحة لأنه قبل الموت بشهر أو المرض في آخر ذلك الشهر (قوله بعدا أكثر من شهر) أي من التعلق (قوله قبل مرض يوم ثم مات من مرض بعد التعلق بأكثر من يوم أو قبل موته بشهر أو من مرض دونه ومات بعد أكثر من شهر

اوجعت في مرضه بغير اختياره ولو اوصى بمحق عن كفارة المخرجة اعتبرت على ما قاله انه لا يقاس عند الائمة بعد ما قاله عن مقابله انه الاصح الوادة على الاقل من الاطعام والكسوة من التلصص والحصول الاجزاء بغيره (وقر بمحق مرضه اي الموت كركف) وعارية عين سنة تملأ تاجيل فمن مبيع كذلك فيعتبر منه اجرة الاولى ومن الثانية ولان باعيا باضمان فمن مثله لان تقويت يدم كنفوت ملكهم (وجه) وحق لغير مستولده اذ هو فيه هنا من راس المال (ولبراء) ووجه في صحة واقباض في مرض باقياق المشهور الوارث الاحلف المذهب لان العين في يده وقضيتها ايا لو كانت بيد الوارث ادهى انه ردما اليه او الى مورثه وديعة او عارية صدق الوارث او يبدل المذهب وقال الوارث اخذها بغيرها ونحو وديعة صدق المذهب وهو محتمل ولو قيل ياتي هنا ما قاله في تنازع الرهن والواهب مع الرهن والمذهب في القبض من التفصيل لم يمد ولو ادعى المورث موته من مرض بغيره المتبرع عليه شفاؤه وموته من مرض آخر او شفاؤه كان غرما صدق الوارث ولا فالآخر أي لان غرما الخوف بمنزلة الصحة

التحقيق اسم (قوله حق الخ) أي في الصورتين اه عرش (قوله كذا لو مات الخ) أي وإن وجدت الصحة حيث في المرض اه سم (قوله كالمعلقة بصفة الخ) عبارة العيايو المعتبرين على في مرض الموت فمن التلصص او في الصحة بصفة وجدت في المرض باختياره كالدخول وبغير اختياره كالطرقن الاصل انتهى سم أي فلتشاهما فنقول الشرح بغير اختياره أي السيد ليس بقيد (قوله على ما الخ) أي على قول قال الشيخان في شأنه ان هذا القول لا يقاس الخ بمحق لعمام في شأنه ما لم يذهب الذي هو اعتبار جميع قيمة البدن من التلصص انه أي ذلك الخ قابل الاصح (قوله الزيادة الخ) خلافا للتبعية عبارة عرش ولو اوصى بمحق عن كفارة المخرجة اعتبر جميع قيمة البدن من التلصص والحصول البراءة بغيره حتى لو لم يلف التلصص بتمام قيمته لم يجز الوارث لم يصح الوارث بعدل إلى الاطعام او الكسوة اه وما عرش إلى ما اختاره الشرع من ان المعتبر من التلصص انما هو الزائد من القيمة لاجبها (قوله بغيره) أي المتق كالاطعام عرش وكردى (قوله وعارية الخ) قال في شرح الروض حتى لو اقتضت مدة العارية ولو في مرضه واسترد العين اعتبرت الاجرة من التلصص اه سم (قوله ولو تاجيل بمن الخ) عبارة العيايو أي الروض ولو باع بموكل وحل قبل موته فغلب الاصل وإن لم يصل الخ اختصت سم وعارية المغني ولو اوصى بتاجيل الحال اعتبر من التلصص ولو باق احتمال انه لا يعتبر إلا التفات قال الزركشي وهو قوي اه (قوله كذلك) أي سنة (قوله فيعتبر من) أي التلصص وقوله اجرة الاو في أي العارية كردى وعرش (قوله ومن الثانية) أي المبيعة فان لم يحتمل التلصص ورد الوارث ما زاد عليه بغير المشتري بين فسح البيع والاجرة في التلصص بفسقه من الثمن لتقصيص الصفقة عليه قال في الروضة قال اجل فهل يريد ما صبح فيه البيع إذا أدى التلصص في وجهان أحصاه لا لاقطاع البيع بالردا تسمى اه سم (قوله لأن تقويت يدم الخ) علة لصورتى العارية والتأجيل عبارة عرش قره لأن تقويت يدم الخ قد يقال قضية هذه العلة اختيار قيمة العين المارة دون اجرتها فتوات يدم ضمانا لادارة الا ان قال المصالح اصل العارية عدم اللوم فكأنها لم تخرج عن يدم على ان العين لم تخرج عن يدم بدليل ان لم يمسها مولى المنفعة قلنا السنة اعتبار قيمة المبيع من التلصص من مازاد عليها من الثمن لا في وقت ملكه قبلها بان اوصى بها فكأنها اعتبرت قيمتها بالخير اه (قوله لغير مستولده) إلى قوله باقياق المذهب المغني (قوله اذ هو لغايه الخ) أي المتق للمستولدة في مرض الموت بنفذ من راس المال (قوله وهو حق في صحة الخ) في حقه على ما قبله تأمل عبارة المغني ولو اوصى بمحق المصحف ابيض في المرض اعتبر من التلصص ايضا إذ لا اثر لتقدم العارية اه وهي احسن (قوله باقياق المذهب الخ) أي على وقوع القبض في المرض (قوله ولا حلف المذهب) أي ان القبض وقع في الصحة حكى من راس المال اه عرش (قوله وقضيتها) أي التلصص (قوله وادعى) أي المذهب وقوله وهو محتمل مستنداه عرش (قوله ولو ادهى الخ) ولو ملك في مرض موته أي بلا عوض من يثبت عليه دعته من الاصل أي راس المال وإن اشترى مثله صحت ثم ان كان مديونا بغير الدين ولا لفتقه من التلصص او بدون ثمن التلصص قدر ما حيا به دعته بعتق من الاصل ولا يتعلق بالدين وإذا عتق من التلصص لم يرد ثمن الاصل ووث اه نهاية قال عرش قوله لفتقه من الاصل ظاهر وإن كان عليه من قوله لم يرد ثمن لانه لو

وما لو اختلفا في نوع النكاح لم ينفك الزوجان الا بالطلاق (٢٥) دوام الصداق انما يتبين بتمتع الزوجين بالمرء

لأنها نافذة (وإذا اجتمع  
تبرعات متشكلة بالموت)  
ترت أوالا (وصيرتلك)  
عنا (فان تحضن المتق)  
كاستحس أراتم أحرارأو  
المواظومعنا على أحرار بعد  
موتى أو سالم حرب بعد موتى  
وأنغام كذلك أودر عينا  
وأوصى بأحق أحر  
(أفرح) فن قرع عتقته  
مابى بلك للغير الانى  
ولان القصد من المتق  
الخص من الرقولا يحصل  
مع التفقيس (أو) تحض  
(غيره) قسط (الثالث) حل  
الكل باعتبار القيمة أو  
التقدير لعدم المرجع مع  
اتحاد وقت الاستحقاق لل  
أوصى ليد بائة وليكر  
تخصمين ولعمرو بتخصمين  
وثلثة مائة أصل الاول  
تخصمين وكل من الآخرين  
خمسة وشرين (أو)  
اجتمع (هو) أى المتق  
(وغيره) كان أوصى ببقى  
سالم ولويد أو الفقراء  
بائة أربعين ثلثا ومجموعة  
(مقط) الثلث عليها  
بالثانية (أو) مع المقدار  
بائة مائة وأربعين  
فوجدت المقدار أفرح فيما  
بىه أو تدبر بىه  
بائة وأوصى بائة  
بائة المائة عشه

ورثا تفرقت فتوزعت على أهلى الجلاجرى غير غيرهم من الامتاع اجازته في حق نفسه ليؤدى إله إلى عدم إرثه وقوله ورثا أى لم يمت وتفرقت أى حسبته على اجزائه اه **(قوله)** وهما أى الوراثة والفرع عليه **(قوله)** ترتبت الخ أى فى الوجود وقول المتن ويجوز التثنية يرجع لجميع الائمة اخذنا من قوله متعلقة بالموت اه **(قوله)** بعد سم **(قوله)** كما اعتدكم الخ قوله لاه هناى النهاية وكذا فى المتن الا قوله وهما عين مثلية او متقومة **(قوله)** بعد موتى راجع لكل من الائمة الثلاثة **(قوله)** واسلم حراخ وقوله وادبر مثالا لقوله ولا رما قبله لما قبله **(قوله)** فن قرع أى خرجته القرعة اه عرش وفى سم قول المتن افرع على ما لم يكن المتق لبعض كل واحد مما استحقه على التثنية والافراخ كما سياتى اه **(قوله)** الفخراخ يبنى ولا يبنى من كل بعضه المتبرع أى فى شرح افرع فى الفتى **(قوله)** او المقدار أى بقية اذا لم يمتجع لتقرر سم استوت القيمة كدراهم ودانيراه عرش عبارة عن جبراة سم قوله باعتبار الخ من اوصى فى المصريات كان اوصى لزيد شوب قيمته ما تولى عمرو وشوب قيمته بخسوس وليك شوب كذلك ذلك ما هاهنا فتتخذ الوصيق نصف كل من التابىه قوله او المقدار أى فى المثلثات كان اوصى بمائة دينار لعمرو وبخمسين ليكر اه **(قوله)** المتن اهو وغيره عطف على المتق قوله فان تمخص المتق ولما ثبت تقدير تمخص هنا قدر اجتمع فهو من قبيل عقليتها يتناول ما بارادته بشكل ياكل من ذلك من خصائص الواراه سم **(قوله)** او مع المقدار أى كان اوصى بمتق سما وقيمت مائة وولد بمائة وثلاث مائة لم يتقصه ويصل زبد نصف المائة اه بجبرى **(قوله)** فيها يضمنه أى المتق **(قوله)** فتقوته لتلقى حق الله تعالى وحق الاذى به اه معنى **(قوله)** ولورثب المطلقة بالموت الخ عبارة الا ارشاد وقدم ما يرتب بتجديد كشرط اه ومثل الشرار فى شرحه الاول كان ارم هو اقصى الوارثين قوله كما طعلو الملائكة كذا يصدقون ثم فلا تارة واقتوا سالما غنائم كان اوصى بالوصى قالوا ليس من اوصى فمات لم ير ثمنه فاعلم بقرينة ظاهره فى المتن ان التبرعات ثمة اعتبر اوصى بغيره فلا بد ان تقع على حق اعتاره بخلافه متافقة مع بينهم كما يأتى بخلافه القنوى حيث سوى بين الصورتين اه واعتمد شيخنا الشباب الرملى تسوية القنوى اه سم وعارة فى المتن فشرح اقرع بينهم نصرا وانما لم يسم بترتيبها عن اضافتها للموت لاعترا كما فوقت تفاخا وهو الموت بل يقدم المتق المعنى بالموت على الوصى باعتباره وان كان لثانى يحتاج الى انشاء متق بعد الموت بخلاف الاول لان وقت انشاء قيمتها احدث ان اعتبر الوصى وقوصامة كان قال اعتقوا الما بعد موتى ثم غائما ثم بكم اقدم ما قدمه من ما كان قبل الوفاة لان ما قبله لم يمت لم يمت له الاول فالاول بل هو ما كا فمه كلامه الذى يجب بان التبرعات ما قبلها او اعتبر الوصى وقوصامة فلا بد ان تقع على حق اعتاره بخلافه هذا اه معنى كاتوى المصنف من شرح الا ارشاد **(قوله)** لانه أى الوصى وقوله لم يمت اه فما ذكر من الائمة الثلاثة قوله باعتبار وقوصامته أى باعتبار الوصى وقوصامة قوله من غير اوصى

يبدس الثمن فإذا أدى ذلك السدس زيد بقدر نصف النصف وهكذا إلى أن يحصل الاستيعاب اهـ (قوله في  
المنوع صبح الثلث) برجح جميع الامثلة أخذ من قوله اهـ حاشية بالمرة (قوله في المنع فان بعض المتقارح)  
عنه لما يمكن المتق ليعض كل واحد مما اعتقل الثلث والاعلام كسايته وكاستفاد من عبارة الارشاد  
وشرحه لا يتعين قوله افرق في المتق والكلام في المتق السالوات كما هو صرنا ما (قوله في المنع ان  
هو وغيره) عطف على المتق في قوله فان تمسح المتق بر السالم بيات تقدير برخص من اقروا نحن فليس  
قبيل عطفها تنبأ ما به وادوا الذين يتووا النار والاعان اذ لا مشكل لان ذلك من خصائص الواو  
(قوله ولو رتب الملة إلى قوله لم تقدم ما قدمه) عبارة الارشاد ودم ما رتب تنجيزا وشرطه ومثل الشارح  
في شرحه الاول بقوله كان ابن ابراهيم وحبوب اقبض الثاني بقوله كاعطوا فلانا كذا بدمي تم فلانا واعتبرا  
سالمات غائمت ناضجت قاله ليس من الشرط هو اماه اهـ ما لم حرم فاتم ثمنه واهـ طرق فليخره السالمات

(ع - شروان وابن قاسم - صانع) ولائى به بالوصية (رفى تو به عدم الدش) اهو سوا ورسا انا بالادى كا خيتوا  
سالماتم فاما وكا عطا ايداه اتم غير امانة واعترافا لاسلم اسطوار انا امانا بهما ده لاه انا صا بهما عا بهم كدك



لوجوب امتناعه بخلافه في الوجود فانه لا مرساة ليعمل انما كذلك بعد الموت فادفع ما لقوى من هنا (او) اجتمع ترعات (منجزة)  
مرتية كان اعتق ثم تصدق ثم وثق ثم وهب (٣٦) واقض وكفوفه سالم حر وغناهم حر لا حران (قدم الاول فالاول حتى يتم الثلث)

لثبوته سبقه ويتوقف ما زاد  
طبعه على الاجازة ولو تقدمت  
المقولة تاخر التقيض اعتبر  
وقته كما مر ثوب الملك عليه  
نعم انما ياتي في غير ما لا يقتصر  
لنقض لانها تايهه (فان  
وجدت دة) يضم المال  
كما ياتي عالمه في الجراح  
(واحد) الجنس كمن صيدوا  
ابراهم (جمع) كاعتقوا  
ابراهم (افرح في المتق) غامة  
لا مفر في غير مسلم ان رجلا  
اعتق ستة لا ملك غير ممتد  
موت فدهام النبي <sup>صلى الله عليه وسلم</sup>  
بزام ثلاثا وافرح بينهم  
فأحق اثنين وارق أربعة  
(ولسقط في غيره) باعتبار  
القيمة والمقدار او ما فيها  
إذا كان فيها صلح بطرح يعتبر  
اجرة لخل لانها قيمة المنفعة  
ولا يقدم على غيره على  
الارجح لو اعتقها واشك  
في الترتيب والمعية في  
الروضة واصلها بمن  
كل نصفه وفي الشرح الصغير  
يقرح وكالفك ما لو لم  
ترتيب دون من السابق  
او نسبت أي ولم يرج بيانها  
(وان اختلف) الجنس  
(د) صورة وقومها معا  
ميتة ما بان قول لاعتق  
وابرات ووقت فيقول  
نعم لو بان (تصرف وكلاء)  
له فيها بانوك وليا في حية  
وقبض وأخر في صدقة  
وأخر في ابره وتصرفوا

الترعات ثم اعتبر الموصى وقومها من غيره فلا بد ان تقع على وقت اعتباره بخلافه فيقرح بينهم كما ياتي خلافا  
لقوى من حيث سوى بين الصورتين اياه واعتمد شيخنا الشهاب الرمي لتسوية القوى (قوله في الوجود)  
أي كما هو المراد من قوله السابق ترعت اول (قوله مرتية) أي كافيده الاول فالاول (قوله في المتن افرح في  
العتق) قال في الارشاد شرحه الصالحين ولو لثلاثة أي ولو لاجل ثلاثة اعياد اعتق بعض كل منهم لا يملك  
غيره وقومهم سواء كان قال تلك كل منكر حر حذر ان التفتيش هذا ان عتق بعض كل منهم منجز لان  
اضاف عتق كل الى ما بعده الى الموت كاعتق كل منكر يمدون في عتق من كل الثالث ولا يقرح اذا راية بعد  
الموت قال الشيخان الا ان يزيدا ما فعل الثلث كان قال تصفح حر يمدون في يقصر لرد الزيادة انتهى  
وسايل المضاف قوله لا يترتب (تالي قدمت) قاله في شرح الارشاد ظاهر ان المنجز يقدم على المعاق

ما (فان لم يكن فيها عتق قط) الثلث على التذلل (ان كان) بها حتى (تمت) الثلث وانجز فيها يخص العتق  
كأمر (ونقول) (يتم) العتق كما روي لا يتع منجز قومه ما بالوقفه من الجزاء (وما) (ولو كان له من فط) أي لثالث (بها)

ولا يخرج من الثلث إلا أحدهما وهذا مجرد تصور فلا اعتراض عليه (سالم وغانم) وهو يخرج من الثلث وحده (فقال إن أعتقت هاتين السالم  
حر) سواء قال في حال إعتاق غانم أم لا (أما عتق غانم في مرض موهته عتق) غانم (ولا) توزيع الثلث عليهما ولا (إقراع) ثلاثي ولا يردى لرافقتها  
معاً لأنها تخرج السالم بغير غانم فيقال لأنه مشروط بعتق غانم فإقراؤه مالو قال (٢٧) إن تزوجت فانت حر حال تزويجي فزوجني

المخني قوله قطعت من زيادة على الحر وفيه نظر لأنه إن زيد لأمه لم يراد بالأم ولا عیدقان أراد الأول ولم يستقم  
قوله آخر عتق الخ وإن أراد الثاني لينبغي حله على ما إذا كان الثلث لا يخرج منه إلا أحدهما أنه ينفق  
(قوله) ولا يخرج من الثلث الخ قد بيني عتقه الذي وهو يخرج الخ (قوله) إلا أحدهما أي بكاه فقط  
كأهو المتبادر وأخذنا بما عاني من قوله وهو يخرج الخ وقوله أخرج الخ (قوله) فلا اعتراض عليه أي بان  
الحكم لا يتقيد بخصوص ما ذكره من أن يكون له عیدان فقط الخ اه وشيدي (قوله) وهو يخرج الخ أي  
غانم (قوله) لا هنا أي القرعة (قوله) فيرد السالم الخ عبارة الثبائية والمخني فيفوت شرط عتق سالم اه (قوله)  
لا هنا الخ أي عتق سالم (قوله) وفارق الخ الأول لا يقدمه على قوله لا إقراع (قوله) حال تزويجي بخلاف ما إذا  
لم يقده بل يقدم المهر على العتق كاصرح به الروض اه سم (قوله) تزويجي) المناسب لسابقه ولا حقه تزويجي  
من باب التعلل (قوله) فإن الثلث الخ بيان للفارقة وقوله لا نأخذ لتلليل التوزيع وقوله لأن العتق الخ  
تلليل للفارقة بيان وجهها وقوله إن غانم يزوج الخ السبك الأصغر ولا يزوج الخ باسقاط أو إبدال  
لم لا يصف على قوله لم يزوج (قوله) وقيمة العبد) حلف على الزيادة (قوله) لا ترتيب بينها أي بين النكاح الموجب  
للبر بين العتق والتعديده يوفقوه سالفة التوزيع (قوله) لا يرضه أي النكاح (قوله) فإن لم يخرج الخ) عتذر  
قوله وهو يخرج الخ وقوله وأخرج عتذر قوله وحده (قوله) وبعض سالم) حلف على الضم المسترفي عتق  
فكان حقه متقروا وبعض الخ بشر كيد التصل بالتمصل (قوله) أيضا أي كاستاءه ما قلنا (قوله) عند  
الامكان) استأجرهما إذا كان عليه دين (قوله) وعلما عتذر) له مستغلة لتعلق العتق بالتزوج ومع لعمري  
يرد عليه أن ما ذكره من دفع في قول المصنف السابق أو غيره فمسط الثلث الخ فلا حاجة إلى تنبيهه أنه يعلم ما  
عما تقرر فثام (قوله) والمخرج عتق) أي أنه إذا كان المخرج عتق مفر وضار وفي ما منه من الوصية بالآخرة فظاهر  
والأهم من باقي الترتيب أن كان تلواضيه ما ذكرناه عن قريب اه عرش أي هل قول الفارح وفيها  
ذا كان باسج تطرح (قوله) لا أنه قد يكون له إيان بان طرية مالا يوافق غرض الوارث من منفعة تود  
عليه اه عرش (قوله) فإن عرش أي زيد من الشرارة (قوله) لا أن يقول) أي الموصي وقوله بأنه يصح إيجاز  
مثلا وقوله فاستتم أي زبده عرش (قوله) فانه يستأجر أي الوارث اه عرش ولعل الأول ليسلم نحو  
الوصي أيضا جملة مبييا للفعول (قوله) دين) إلى قوله وقياس ما تقرر في الثبائية الأقوال ولا يعضد إلى  
الثنوي وقوله لم من قولي دينه (قوله) وليس تحت الخ) وقت الموت أو وقت إرادته دفع ظهير أجمع (قوله) إذا  
عما باقي) بل هو داخل فيما يأتي (قوله) المثنوي الأصح اه) أي الموصي له اه عرش (قوله) من غير أذنهم) فلو

المرض بأكثر من مهر المثل  
فإن الثلث يوزع على الزيادة  
على مهر المثل وقيمة العبد  
لأنه لا ترتيب بينهما (إعلم)  
يوزع فيها نحن فيه كالا  
يقرب لأن العتق ثم معلق  
بالنكاح والتوزيع  
يرضه وعتق سالم معلق  
بعتق غانم كاملا والتوزيع  
ينع من تكيل عتق غانم  
فلا يمكن إعتاق عشي من  
سالم فإن يخرج من الثلث  
عتق يسقطه أو يخرج مع  
سالم عتقا أو مع بعضه عتق  
وبعض سالم كأفاد ذلك  
كله كلامه في مواضع آخر  
ويستثنى من الإقراع أيضا  
ما لو قلت ثلث كل حر بعد  
موت يفتق من كل ثلثة  
عتدا الامكان ولا قرعة كما  
سبذ كره في العتق وعلما  
تقرانه لو أوصى بأنواع  
فبطل الثلث منها وزع على  
قيمتها وأجرتها كأطعام  
عشرة وحمل آخرين إلى  
عمل كذا والمخرج عنه ولو  
أوصى ببيع كذا زيد تعين  
أي وإن لم يكن فيه رقبته  
ظاهرا فيها يظهر لأنه قد  
يكون له في ذلك غرض فإن  
إن بطلت الوصية إلا أن  
يقول ويصدق به، فبنياع  
لغيره بخلاف ما لو أوصى  
بأنه يصح عنه بكذا فامتنع

فانه يستأجر عنه أي توصية في طرق العبادت ووصول نوابها إليه ببيع التبر ولا كذلك بشر المثل (ولو أوصى ببيع حاضرة من ثلث أو باقي)  
دينار (غائب) وليس تحت يد الوارث (قد تمح كلفا) ولا يعضد إليها يظهر أنها ما يأتي في التصرف. إن ذكر الفرق (أي في الأخال) يجوز  
تلف الثابت فلا يحصل الورثة مثلا ما حصل له (والأصح أنه لا يسقط من غير أذنهم) (علي التصرف) (كالا) لا: (في اللات) (من الدين) (أبدا)

گفتند: الا الذين لا غلاف فيهم اذ ان تسلطوا تسلطوا على مثل ما تسلط عليهم هو متحذر لاحتمال سلامه الغائب فتكون لهم من تصرف فاجتمع منه ثمران: لا تصح كاعلم (٢٨) عامر آخر رابع فشرط البيع وعلم من تولى دينه ان لا وصى بملكه ولا عين ودين دفع

وذهب أبو حنيفة (رحمه الله) في هذه المسئلة إلى أن المهر من المهرقة التي هي كراهة المهر عليه لما  
 وأما الثالث فانه قال في النكاح ان المهر من المهرقة التي هي كراهة المهر عليه لما  
 لا يجرى بغيره بل بالمال المهرقة التي هي كراهة المهر عليه لما

ثم ينعونه ان يخرجهم من الثلث او اجل الورثة استمرت الصحة والا فلا واجل الورثة بان المراد بعدم نفوذ الوصية او وقف لزوم الاستمرار ولا وقف الصحة ليظلم الكلامان وقوله زاد على الثلث لا يلزم مع قوله الذي قدمه المبررة بالثالث عند الموت لا الوصية فان اردنا الثلث عند الموت نظرنا ايضا قال الجلال البلقيني وكان ينبغي له ان يقول لم ينفذ تبرع منجر كان التبرع المعلق بالموت لا حجر عليه فيغير لزوم اذ على الثلث لان الاعتبار بالثالث عند الموت وهذا مما يعرف به الموت واما المتجر فيثبت حكمه حالا فيحجر عليه فيأخذ على الثلث اه وفي حريمه نظر كجواب الزركشي لان وقف اللوم الذي ذكره لا يتقيد بظنا كما هو واضح مما تقرر في مسئلة الحقيقة وما ذكره من الجلال عيب مع ما تقرر في الثلث اه لا يعتبر الا عند الموت مطلقا وفي مسئلة التفتتها تخرج حالامع كزنها كل ماله اعتبارا بالظاهر من جهة التصرف الا ان فلان لا بين المنجر والمعلق والذي يدل به جميع ما عارض به عليه ان كلامه الاتي مبين لمراده

وحده لا يكفي في هذا الحكم بل لابد ان يثبت وجوده عند تاسق ترتب عليه هذا الحكم وهو معنى قوله ظنا انخر ليس المراد الظن عند الوصل بل بعد الموت فالحاصل المعنى اذا مات الموصي متصلا بالمرضى فان ثبته بعد الموت فخر فان ثبت عندنا ذلك لثبانه عندنا عدم نفوذ ما زاد على الثلث عند الموت وهذا معنى صحيح لا اشكال فيه وان ظنناه بعد الموت فخر فان حمل الموت على الفجأة تبين نفوذ ما زاد على الثلث عند الموت وان لم يصح حمل الفجأة تبين انه لو لم يمت من الموت وان كان في اصله غير خوف فيتمين عدم النفوذ فليتام له اسم اقول هو كلامهم في غاية الحسن ولكن يقال لا بد ان يقر لانا ان كان يرى المخرج قوله فان ظنناه غير خوف فمات قرب الموت على الظن فكيف يصح حمل الظن الواقع عند الموت وذلك ان عمل المقتضى وجهه يورثه بالاثبات بان تقول قوله هذا ظننا المرص خوفنا في ثبت ذلك عندنا في من المرض بقربة السباق لا بعد الموت كما افاده المحسوسات بقربة نفقه فان يرى الخ لم ينفذ تبرع زاد على الثلث اى يحكم عند الموت بعدم نفوذ التبرع الوارد على الثلث حيث كان يرى متفقوا ان ظننا غير خوف اى ثبت عندنا في من المرض انه غير خوف فمات فان حمل على الفجأة نفذ اى حكمنا بعدم الموت بنفوذ هذا الاطلاق يقال تقيد الثبوت بمرضى من المرض يقتضى ان الثبوت بعدم الموت ليس كذلك وليس بصحيح انه اذا ثبت بعدم الموت ان المرض غير خوف او غير خوف فمات على كل حكمه لا تاخر لان التقيد بذلك لثبات التضمين بامس شقوه وهو لا يثبات في الثبوت بعدم الموت اذ لا يتحقق فيه شق البرء اه اعلم ثم يتردد النظر فيما لو قصر في مرض غير خوف ثم عقبه مرض خوف ومات به فبالى يظهر فيه ان المرض الاول ان كان مالا يتردعه الثانية فالتصرف فيه وان كان ما يتولد عنه الثانية فالتصرف الاقرب فيه عدم النفوذ لان الموت منسوبا اليه ولو بواسطة ثم ايت في اصل الورثة عن الامام ما حاصله ان كان بعض الى الغفوف قالوا فخر او نادر اليس يخففاه ويعلم به بالالى ان مالا بعضى اليه يوجه ليس يخففاه سيد عمر (قوله من جواز تزويج الولي) اى من النسب وقوله فيه اى المرض الخوف اه عش (قوله والافلا) اى يجب على الزوج مهر المثل ان وطىء والودح نسب ان وجد اه عش (قوله واجل الورثة كى بان المراد الخ) وهو محل صحيح له (قوله اى وقف اللوم الخ) بواب عما يحال العقود لا ترقف اه عش (قوله ليظلم الكلامان) اى قوله بعدم نفوذ تبرع زاد على الثلث وقوله بصحة تزويج الولي من اعتقه الخ قوله له عند اه الموت اه عش (قوله لم ينظر لظنا) انه الثالث عند الموت بل لكونه كذلك بحسب نفس الامر كما يرق في المرض الخوف والامسار اليه بقوله ايضا اه سيد عمر (قوله لا حجر عليه) اى الا نقر قوله ولو زاد الخ ثمانية اه عش (قوله وفي جميعه) اى ما قاله الجلال وقال السكرى اى جميع ما عارض به اه (قوله الذى ذكره) اى الزركشي (قوله كما هو واضح مما تقرر الخ) فيه نظر لا خيال فرض ما تقرر في مسئلة التفتتها اذا ثبت عندنا تزويج المتق في مرض غير خوف كما قد منعنا عش ما يمشى بذلك (قوله وماذا كراخ) بالنسب حلف على وقت اللوم (قوله مطلقا) اى مطلقا كان التبرع او منجزا سيد عمر وعش (قوله وفي مسئلة الحقيقة) حلف على قوله في الثلث (قوله مع كونه) اى الحقيقة (قوله ان كلامه الاتي) اى التنازع من جهة تزويج الميتة المارة (قوله ان عمله) كلامه متناهيان ظاهرا الخ يلزم على هذا اننا انفسه سكنت من حكم ما ذكرنا ذات به الذى رد الاصل اه عش (قوله لم يمت من الموت) ان كان ظنا عندنا (قوله في الاشكال لا) لا ينظر لنظرنا

ما هنا ان عمله اذا طرا على المرض فاقطع له من نحو غرق او حرق

فحيث كان غائبا المرء عن جوارق (٣٠) خبير لم ينفذ تبرع زاد على الثلث حيث تبرع كان أو معلقا بالموت وإن كانا غائبا غير غفور

لوجده فيحتاج الى ان يقال مجرد وجوده لا يثبت به حكم مالم يظنه وحيث يمكن الاستغناء عن اعتبار القاطع ويجاب بامره اسم (قوله فحيث كان غائبا) خلاصتها تقرير ان الخوف اذا طرأ على القاطع كالنسيان والفرق بالتبرع فزمن الخوف من الثلث وغير الخوف اذا طرأ على القاطع في راس المال سائر التبرع كما قيل القاطع فيها رجسنا الى غنا حيث ادها بغير (قوله حيث) اي حين الطرأ (قوله وحلنا الموت داخل) اي حاجة لذلك مع ان فرض التقسيم لم يطرأ من تخوفا او حرقا باسم (قوله على نحو فجأة) اي كخوف حرق وحرق ودمه قتل ادهم (قوله لئن كان يرا) بفتح الراء كسر هاءى خلع من المرض ادهم (قوله اي بان تفوده) اي قول المتن قولنج في الثانية (قوله تصرف في الكل) ينشئ تعقيد هذا وقوله التي تفذ جميع تصرفه بالمتبرع (قوله ومن صار عيشه) لعل الاولى تقديمه على قول المتن فان ربح الخسارة للمنفق فان مات وقال المصنف بما ينبغي اي يدم او غرق او قتل او تبرع لم ينفذ الواعد على الثلث هذا كما اذا مات في حالة يقطع فيها بموته فان انتهى الى ذلك بان شخص بصره اى قطع عينه بغير تحريك يضمن ورحا المحرق في الزرع او ذرع او شق بطنه وخرجه امداء او غرق فشره المأمور لا يضمن السباحة فلا عبرة بكلامه في حريقه ولا في غير ما هو كالميت على تفصيله في باقي الجنايات (قوله بالنسبة لعدم الاعتداد داخل) اما بالنسبة لقسمته تركته ونسكاح زوجته وغير ذلك ما يترتب على الموت ففيه تفصيل وهو ان كان موته لذلك بمنتهى التعلق بالموت وان كان برضا فلا يصح ان يطرأ ظاهر قول الفارح بالنسبة الى انه لا فرق في ذلك بين كون مقتله حاضرا او لا ادهش (قوله بقوله) لا فرق بين ولا تصرف ولا اسلام ولا توبة ادهش (اي اتصل به الموت) اي وان طالت مدة المرض فلا يشترط كون الموت عقب الظن ادهش (قوله المتن على الباب) اي قال في الباب ادهش (اي سبب خفي اسم (قوله غير مخوف) لكنه لا حاجة اليه (قوله كسالم) بغير تنوين لا خافته اليوم او يومين ايضا ادهش (او حتى يوم او يومين) اي بان انقطع بعد موته وقوله لو كان التبرع قبل ان يرق فهو به انه لو كان التبرع بعد العرق حسب من راس المال ادهش (قوله واتصل الموت به) اي بان مات قبل العرق ادهش (قوله المتن فغفور) اي قتيلا باقصاله بالموت ادهش لان اسباب اليوم او يومين مخوف فلا يتناهي ما في ادهش (قوله وقاعدة الحكم) اي عبارة المتن فان قيل المرض ان اتصل بالموت كان مخوفا والا فلا قاعدة لتأني معرفه اجيب بانه لو قيل او غرق مثلا في هذا المرض ان حثنا بان مخوف لم ينفذ كما هو الانفاذ ادهش (قوله في هذا) اي في المرض الذي غنا غير مخوف هذا ظاهر سياقه لكن قضية ما مر من الخفي ان المشار اليه مطابق المرض (قوله ان اتصل به الموت) اي ولم يحمل على النجاة (قوله انه اذا حرق) قضية السباق رجح على التقسيم ادهش قوله ان اتصل به الموت مخوف والا فلا فيكون الحكم بانه مخوف اذا طرأ على القاطع من نحو حرق او سقوط من عال ولا يتنافيه قوله بخلاف الخوف الى انه في الخوف في نفسه فليراجع اسم (قوله مطلقا) اي سواء طرأ نحو حرق او لا ادهش (قوله قبل الموت) لعل وجه هذا التقيد انه بعد الموت لا يحتاج للاثبات لانه ان حل الموت على النجاة لم يكن مخوفا الا بخوف فليحضر اسم اوله فيدين الفارح بحر هذا التقيد بقوله الاتي

وحلنا الموت على غير النجاة لكونه نحو حرق او وجع مرض فقد المتبرع وان زاد على الثلث حيث قد قطع ان اعتبار الثلث حين طرأ القاطع لا يخالف ما مر ان المعرفه بالموت لا تأمل بغيره هنا الاعتدال الموت (فان يرا نفذ) اي بان تفوده من حين تصرفه في الكل خلاصتين ان لا مخوف ومن صار عيشه حيث مذبح لمرض او جناة في حكم الاموات بالنسبة لعدم الاعتداد بقره (وان غنا غير مخوف فمات) اي اتصل بالموت (فان حل على النجاة) لكون المرض الذي به لا يتردد منه موت كعرب ووجع من او ضرر هو يضمن الاول والله وبشع فسكون واعتراضه بانه لم يسمع الا تكثير ما يرد حديث موت النجاة اخذت اسف اي لغرض المستعذر الا في رواية للؤمن كاذبة رواية اخرى (نفذ) جميع تبرعه (والا) يحصل على ذلك لكون المرض الذي به غير مخوف لكنه قد يتردد عنه الموت كسالم او حتى يوم او يومين وكان التبرع قبل ان يمرض واتصل الموت به (مخوف) فلا ينفذ ما زاد على الثلث وقاعدة الحكم في هذا بانه ان اتصل بالموت مخوف

والا فلا نه اذا حرقه او سقط من عال مثلا كان من راس المال بخلاف المخوف فانه يكون من الثلث مطلقا كما قرر (ولو شككنا) قبل الموت (في كونه) اي المرض (مخوفا لم يثبت) كونه مخوفا (لا يقول) (طريقين حرين عدلين)

مقبول الصهادة لتماثل الموصى به والورثة بذلك فسمعت الصهادة به ولو في حياته كان علق عليه بكونه متصرفا واعتراض اقتصاره على الحرية وحده الاسلام والتكليف وذكره العلماء المتعينة به في غير ان اريد بها عدالة الصهادة بموجب ما يلوح بذلك الحرية الى ان المراد عدالة الصهادة لا الرأى ولا العدالة الظاهر توافقهم كلامه انه لا يثبت رجل وأمر اثنين لا ببعض النسوة عطفه على غيره باطلة بالرأى وقيل قول الطيبين انه غير متصرف ايضا خلا للثبوت وقد لا ترد عليه بارجاع خبره يثبت الى كل من (٣١) طرف الشك اما لو اختلف الوارث

والمتبرع عليه بعد الموت بنحو فرق في المرض فيصدق الثاني وعلى الوارث البيعة ويمكن فيها غير طيبين اذا وقع الاختلاف في نحو الى المصلحة وقوم العصر ولولا اختلاف الأطباء وجمع الأهل قالا كثر عددان يثبت بانه متصرف (ومن) المرض (المخوف) لم يذكر حده لطول الاختلاف فيه بين الفقهاء فيقول كل ما يستند بسببه لثبوت بالايقال على العمل الصالح وقيل كل ما اتصل به الموت وقال الماوردي وتبعاه كل ما لا يتناول صاحبه له الحياة وقال ابن الامام وأقره ولا يشترط في كونه متوقفا على حصول الموت به بل عدم ندرته كالبرسام الذي هو ورم في حجاب القلب أو الكبد يصمد أثره الى الدماغ وهو المتمدن وان نازع فيه ابن الرقة فقل أنه ما يكثر عنه الموت عاجلا وإن عالج المخوف عند الأطباء (قولنج)

أما لو اختلف الخ وفارشيدي بصدان ذكر كلام سم المار آخا لما صه وقوله لانه إن حمل على النجاة لم يكن غير قايمة منع ظاهر اهـ (قوله مقبول الصهادة) فيشرط زيادة على ذلك عاقتضها على مربة ما مثله اهـ عرش (قوله) فسمعت الصهادة يصرح على قوله لتماثل الخ اهـ عرش (قوله) كان علق الخ اشارة الى انه لو تبرع واريد إقامة البيعة على صفة مرضه الا ان لا نسلم لعدم القاطعة اهـ عرش (قوله) بانه لو علق الخ ما وجع الخوارج الى عدم العدالة الظاهرة اهـ سم (قوله) الوالم) الى قوله ويكني في الحق (قوله) وعنه) اي عدم الثبوت بين ذكر وقوله من طرف الشك اي كونه غرورا وغير مخوف اهـ عرش (قوله) ايضا) اي كايقل قولنا فياته عرش اهـ سم (قوله) اما لو اختلف الوارث الخ) اي كان قال الوارث كان المرض متوقفا والمخبر عليه كان غير متصرف اهـ سم (قوله) فيصدق الثاني) عبارة العياشي وكذا اي يخلص الموصى له لو اختلفا في عين المرض او ان التبرع في الصحة والمرض انتبه اهـ سم (قوله) ويكني فيها) البيعة (قوله) اذا وقع الاختلاف الخ) اي كان قال الوارث كان حتى مطبقا والمخبر عليه كان يجمع مرض نهاية ومتى (قوله) وجمع الأهل) اي لو تقيا وقوله في خبر بانه متصرف اي وإن كان أقل عددا على ما اقتضاه تعليله بانه لم ينضم الموصى له الى غيره لكن مقتضى العطف بالنفاه من ذلك عند استوائهما في العدد اهـ عرش (قوله) قتل كل ما الخ) هذا التبرع بلف لازم لما قدم من انه الذي يترد الموت من جنسه كثير اهـ عرش (قوله) يستدخ الخ) اي عادة عرش (قوله) وقيل كل ما اتصل الخ) يدخل فيه نوع وجمع العصر وس يخرج عنه ما لو طشاه غير متصرف ومات بنحو حواله وقوله مع الحياة اي عادة اهـ عرش (قوله) قال الخ) كذا بلا حطفي نسخة معتبره في بعض النسخ بالواو حطفا على قوله لم يذكر الخ (قوله) عدم قدرته) لعل المراد بالندرة ما يصدق بالقبلة بقرينة قوله الا في علم اهـ الخ اهـ عرش (قوله) وهو المتمدن) اي ما قلناه من عدم الامام من عدم اشراط غلبة الموت (فصل) اي من اختلاف الداء (قوله) يصدق اوله) اي قوله لا متماد الحياة في النهاية (قوله) مع الداء) اي مع ضما (قوله) وهو ان تنفذ الخ) وينضمه امور منها التثمين والويجب الميادة الى التثنية بالاسهل والقرء وعصره امور منها حبس الرعي واستعمال الماء البارد اهـ متى (قوله) فيهلك) اي يؤدي الى الهلاك انتهى متى (قوله) ولا فرق) وقالة الثانية وخلاف الثاني عارته قال الاذري فينبغي ان يقال هذا ان اصاب من لم يعتده العشر رده الوالد فان كان من يصيبه كثير لو يوافق منه كما هو معاشه فلا انتهى وقد يقال ان هذا غير القسم الاول لانه عند الأطباء اقسام اهـ وعبارة النهاية وقول الاذري يظهر ان يقال ان علق ان اصاب من لم يعتده العشر رده الوالد رحمه الله تعالى يمنع كونه من قولنج المذكور وإن عمده المرام به يتقدر بنسبته بذلك فهو مرض يخاف منه الموت عاجلا وإن تكرره اهـ (قوله) ثم تفتح في الجانب) اي من داخل اهـ عرش (قوله) الخ) (قوله) الخ) (قوله) بانه لو علق الخ ما وجع الخوارج الى عدم العدالة الظاهرة (قوله) واهم كلامه الخ) عبارة الروض وشرحه ذكر ان فينا لا يثبت النساء بالاطلاع على غالبان لم يصلح عليه الا لاسا غالبا روي اي لم يكن فيه اربع نسوة او رجل ومرتات اهـ (قوله) ايضا) اي كايقل قولنا فياته عرش (قوله) اما لو اختلف الوارث والمخبر عليه) اي كان قال الوارث كان المرض متوقفا والمخبر عليه كان غير متصرف (قوله) فيصدق الثاني الخ) عبارة العياشي وكذا اي يخلص الموصى له لو اختلفا في عين المرض وان التبرع في الصحة والمرض

بعض اوله مع الداء رتخا وكسر ما هو ان تنفذ أخطا العلماء في بعض الاجاء فلا تنزل وسمد بسببه بخار الى الدماغ فيهلك وهو اقسام عند الأطباء لا فرق بين معتاده وغيره (وزات سبب) وهي قروح تحدث داخل الجنب وجمع شديد ثم تفتح في الجنب ويمكن الوجود وذلك وقت الهلاك واما كانت متوقفة على ما من الرئتين القلب والكبد من علاماته الخ الا لانه قد وجد في جميع تحت الاضلاع وحقيق النفس والسعال (ورعاف) بتليق اوله (دائم) لاسقاطه القوة بخلاف غير الدائم يظهر ان مراده بالاداء المتتابع وانه لا بد في تباينه من عزم من مضى مثله فيه عادة كثيرا الى الموت ولا يصعب بما ياتي في الاسهل لان التوبة تهاكم منه نحو الرمي بخلاف الدم

لأنه قوام الروح (واسبال متواتر) أى متتابع أياما ذلك (وردق) بكسر الهمزة وهو داء يصيب القلب ولا يتبع منه الحياة غالباً وخرج بالسل وهو داء يصيب الرئة فينقص البدن ويصغر قلبه بخوف مطلقاً لا متدداً حياة منه غالباً ولا تعرفه بما ذكره لا يأتى تعريف المخرج له ولا بانه رقة الرئة مصباحى دقيق تواتر بانه رقة الرئة بأولها صبحى دقيق وهذا هو الصواب كقائه لعلامته القلب التيزازى ومن تيممه ويمكن توجيهه ما ذكره القلب بانه لم يأتوا هذا الاختلاف فيه صريحاً بما يحتمل كلامنا من أن على تعريفه عندنا هل إذا كان له لاشارة للمرضين أو ما كان التاني جرداً من الامراض وظاهر المتن وغيره ان القلب ليس من الحيات وليس كذلك بل هو المارد من الحيات في كلامه الاطباء وعرفها بالمرج وبها التي تنقبض بالاعضاء الاحوية لى (٣٢٢) لعلها تنقبض وتطو بها وفيه ايضاً حتى الداء كما تكون انتفاخية اى عن حى اخرى

تسبها ويمكن توجيه كلام القلباء في الدق الخفاف ظاهر لكلام الأطباء بان ذلك القلب اعظم ما يكون بالقلب فاقصر واعله لانه اشرف تلك الاعضاء الاحوية (وابتداء فالح) وهو اعنى القلب عند الأطباء استعماله عام للاحدثى البدن طولاً وعند القدماء استعماله عضو كان وسيه غلبة الرطوبة والبلم ووجه الخوف في ابتداءه انها يبيحان حينئذ فرماً لعل الحار التيزازى وذلك متب مع دوامه (وخرج الطعام غير مستحيل) لاول القوة الماسكة ويلازم من هذا الاسبال لكن لا يشترط تواتره فلذلك ذكره بعده (او كان يخرج بشدة ووجع) ويسمى الوخير وافادة المضارع في حركته فكذلك المراءى الخلف فيها الامور ونحو التفتق انه فيصدر نالاً مضاعفاً يخرج (وهه دم)

يعنى ان كلام هذه بافراده علامة فلا يشترط اجتماعها اى عرش (قوله قوام الروح) بكسر القاف قال في المختار قوام الامر بالكسر نظامه ومعه انتهى اى عرش (قوله اى متتابع) قال الزايدى والمراد بالمتتابع ما لا يقدمه على اتيان الخلا اى عرش (قوله لذلك) اى لاسقاطه القوة بنقشه وطوبى البدن اى معنى (قوله وهو) اى السل (قوله قلبه بخوف الخ) قال البسي في شرحه الوسيط ولعل وجع الاستسقاء مثله اى نهاية قال عرش فهو مثله اى السل وظاهره سائر اتوا به لان الاطباء يقولون اى الاستسقاء ريمى وسجواتى وزنى اى (قوله مطلقاً) اى ابتداء ودوام اى عرش (قوله وتعرفه) اى السل اى كرى (قوله وهذا) اى التاني (قوله فيه) اى في تعريف السل ويحتمل والمرج (قوله للاحمرين) اى القرحى والحى والديقوفه لسواك التاني اى الحى الدقية (قوله جرداً) اى كافي التعريف الاول ولا سيما اى كافي التعريف الثاني ولا يخفى انه جعل الحى الدقية لان القرحى لا للسل ولا مانع من تركب التني من جردين متلازمين فلا مخالفة بين تعريفى الموجز والتعريف بالمعنى في الاول وبالقول على مجرد تفتن (قوله وفيه) اى الموجز (قوله عليه) اى القلب (قول المتن وابتداء فالح) اى اذا لم يجازر سبعة ايام اى عرش (قوله وهو اعنى) المراد المتن المذهب والتبابة الاقوية يسلم اعتناؤه (قوله حينئذ) اى في الابتداء (قوله اطعمه) اى الرطوبة والينم (قوله الحار التيزازى) عبارة الهابة والمغنى الحرارة التيزازية اى (قول المتن غير مستحيل) منصوب على الحال ويتبع الجرحى الصفلى لكونه تكرر مقابلة مرة الا ان يحمل اليه الجرحى اى في المغنى (قوله ذكره) اى خروج الطعام الخ وقوله بعده اى الاحمال اى عرش (قول المتن بشدة) اى سرعة اى عرش (قوله والتفتق الخ) قال الكال المقدسى في حاشيته جميع الجوامع وقد لالة كان مع المضارع على التكرار ثلاثة مذهب احدها انها تدل على ذلك لنة والتاني تدل عليه مرة لانة والثالث انها لا تقيد لانة ولا مرة اى سم (قول المتن او معه دم) وكذا لو كان الخارج دماغاً لاصاً حيث استغرق زمناً يغلب الموت بسببه فيه اى عرش (قوله قال السكى الخ) وافتداه المغنى (قوله وكل ذلك الخ) من كلام الشارح اى عرش (قوله اشترت به كان) اى كلة كان (قوله وعمل الخ) بالصعب معطوف على قوله حل الخ (قوله شديدة) اى بالي البيرة ليست عرقه قال اى معنى (قوله قد تمر) اى في شرح والافخوف اى سم (قوله حكبها) وهو اياها غير غلبة اى عرش

(قوله في المتن واسبال متواتر) قال الروض لاسبال يومين قال في شرحه وانحو حمام قال الروض الا ان يعنى الي عدم الاستسبال الخ (قوله في المتن خروج الطعام الخ) سكت الشارح هنا عن التكرار (قوله وافادة المضارع في حركته) كان قد فكر اى الى ان قال فدمه عرقه لا لوضاً قال الكال المقدسى في حاشيته جميع الجوامع وقد لالة كان مع المضارع على التكرار ثلاثة مذهب احدها انها تدل على ذلك لغو التاني انها تدل على التكرار لانه لالة تالاتها لا تقيد لانة ولا مرة اى باختصار كبير (قوله قد تمر حكبها) اى

من عضو شريف كالسكبذ من الاراء لا يندب قطرة قال السكى واما له من ان خروجه بدة ووجع معه دم (قوله) إنما يكون غرقاً ان جسمه اسبال وغرقه واداء من السواب سمير هو من يندب لاصل بدة المصفاً لا صلوا انما هي الحاق استنبه على الكسبة في ضمومه غير محمول كل ذلك فيه نظر وكلام الاطباء مع نادى جرحه وحده خوف وكذا خروج دم الصغرى الشريف قالوا اخذنا ما اشترت به كان لافى ان عن ما اذا تكرر ندر اى بدة اسقاطه القوتوان لم يكن معه اسبال ويحمل كلام امه ومن تيممه على ان انما جسمه اسبال نحو من لان رطبة ذلك التكرار فلا خلاص بين الباريين (وحى) شديدة (مطخة) بكسر الهمزة من ضمها اى لالة لا يخرج بان جاوزت من لادماها حيث قلنا قلنا حى قوام الحياة فان لم تجاوز ما تقدم حكبها (او غيرها) من زوره





(و اضطر ابريج و ميجان هوج) اجتمع بينهما كيد لتلاصقهما عادة (ق) حق (را كسيفية) يحرأونهم عظيم كالنيلو القرات وإن احسن السباحة و قرب من البحر على ما اقتضاه اطلاعهم لان ذلك كله يخاف من مالموت كثيرا بل ولو كونه لا ينفع فيه دوا اول من المرض وخرج باعدادا غيرهم كالروم بالانتماء الذي (٣٤) هو اتصال الأسلحة ما قبل ان تراو ما بالانقلاب والحرابى متكاين الغالبى بخلاف

إنما اخذناه غاية لا تمتد بقدرهم من جواز رجوعه وعدم الحاحه بالخوف اهـ عرش (قول الملقن اضطراب ربح  
 الخ) عبارة الروض وميجان البحر بالرعب قال في شرحه مختلف ميجانه نأية ربح اهـ سم (قوله وان احسن  
 السباحة وقرب من البر الخ) اي حيث يذهب يغلب على ظنه النجاسة منه نأية قال عرش اي عادة لا يقال اذا  
 هلك به كيف يصرفه ان غلب على ظنه اولاه وخالفهما الملقن عبارة نعم ان كان نعم يحسنها وهو ربح  
 من الساحل الان لا يكون غرقا كقوله الزركشي اهـ (قوله على ما اقتضاه الخ) عبارة النهاية كالاقتضاء الخ (قوله  
 وانما جعل) اي الخسيس وقوله منه اي التقديم اهـ عرش (قوله وهو ظاهر) في ظهوره نظرا سم (قوله  
 وانه) عطص على قوله انه ما قبله (قول الملقن طلق حامل) (قاعدة) كروى التعليق في تفسير آخر سورة  
 الاقفاص ابن عباس رضي الله عنهما انه قال اذا صرع المرء قال لا تهايكسب في محفة ثم يشله ويسقى  
 وهو يسم الله الرحمن الرحيم لا اله الا الله الحليم الكريم ميجان اقرب السموات ورب الارض ورب العرش  
 العظيم كأنهم يوم رويها لم يلبثوا الا اعية او نحوها كأنهم يوم يرون ما وعدون لم يلبثوا الا اسامة من تبار  
 بلا غل بل هلك الا فترم الناسفون اعني (قوله وهو بابق) اي قوله لا تلبس عرض اهـ عرش (قوله كان  
 موتها متاعا) ظاهر مولو من زنا قوله الخوف فتناى الخجل اهـ عرش (قوله وهو بابق الخ) لم يظفر من هذا الفرق  
 معنوى اهـ سم (قوله علق) موصور بصورة لادى لا يشترط قال وهو يخرج من العلقه كقاي  
 اهـ عرش (قوله اختلاف قول الوداع) اي كانه يخرج من ظاهر ليا ماضية مقفلة الى لادى بحيث يلبس منه  
 الموت كئيب احوال مات قبل ذلك لم يظهر بعد موتا لم للراية فينبغي ان لا يكون متوقفا كدوام القالب اهـ  
 عرش (قوله وعلى) اي قوله ما اذا انفصلت الخ (قوله لحي بول) اي نحو الجرح الحاصل من الولاد (قوله  
 وبين الثالث) هو ما ذكره المصنف بقوله وتصح ما قبل ويشترط الخ اهـ عرش (قوله ومن كون الموسى به قد  
 يبلغ الثلث ونصف الخ) الظر ما وجه عطفه على قوله من الاجازة الخ ان هذا بيان لما ذكره قبلها والاول بيان  
 لما في هذا الفصل والذي فيه على سبيل التفسير التفسير المشهور (قوله وهو يذكرون) اي الموسى بمعنى الوصية  
 قوله فندبل اي الى ركن الثالث هما اي في هذا الفصل وما في الثاني قبله (قوله اي الوصية) التي قوله له او على  
 تلك ما في النهاية (قوله ما شاعر الخ) غير صحيحين (قوله ما شاعرهما من لفظ الخ) اي ثم ان كان الاشعار  
 ما هو باصره بمجرى الا كناية اهـ عرش (قوله ككتابة) اي معنية كاسيا قية نأية (قوله وشارة) عبارة  
 نأية وشارة اخرس اهـ قال عرش (قوله وهو يخرج به اشارة الصريح للظن وهو مراد كانت جوابا لمن قال  
 له اي صيد بكذا اشار اي نعم اهـ قوله ان كانت الخ صرح بالظن وهو شرح الروض (قوله بهد تعرف  
 الجوازين) ما صيدتها او صيدوا تعرف بالاول بالاضافة الثاني بالعليه لا الكلمة اذا او انما قبلها  
 صارت علما على ما هو مقرر في قوله اهـ عرش (قوله لذلك) اي التملك بعد الموت اهـ عرش (قوله كذا)  
 الطاعون او الوباء والخروج منها لغرض حاجة او يعرق على انظر وعدم الفرق اقرب اهـ كلام الشارح ثم  
 قوله وعدم الفرق اقرب وافق عليه اهـ (قوله في التفت واضطراب ربح وميجان موج) عبارة الروض  
 وميجان البحر بالرعب قال في شرحه مختلف ميجانه نأية ربح (قوله وان احسن السباحة وقرب من البر) حيث  
 يغلب على ظنه النجاسة سم (قوله وهو ظاهر) في ظهوره صطر (قوله وهو بابق) لم يظهر من هذا فرق معنوى  
 (قوله وزعم انما لو تأخر الخ) لم يؤخذ على هذا الوباء اختصاص الاول بالظن او الثانية بوله (قوله انه كناية  
 وسية) كداهم (قوله الا فرامها غ) تات لاجل قوله ما في الخ تقدم في الاقرار انه لو اراد الاقرار بنحو

ورم والا حتى يزول، والركن الرابع الضيقه وفصل هذه وبين الثالث ما في هذا الفصل والذى قبله لانها مناسبة بما راجع ذكره قبلهما من الاجازة في الوصلة لوارث، ومن كون الموصى به يدينق الثابت، وقد لا يتكبرون في المرض وتدلنا في كل ما يفتقر الى الفهم الرابع لسموئيه وطول الكلام فيه (وحقيقته) اى الوصية ما اشترها من لفظ او معناه كاشارة او كتابة صرعا كان او كتابة بالوصية (او وصية) فالله تعز الجرايم من المحصر غير مراد (لكنكذا) وان لم يقل بعد موصى به فاشارة بالكتابة (او ادهو اليه) كذا (او اعطوه)

كذا وإن قيل من مالى على المتمدن و هو ميت أو حيوته أو ملكته كذا أو تصدق عليه بكذا (بعد موتى) أو نحو ذلك راجع لما بعد أو صيته ولم يال بأيا مخرجوه عنه اتكال على ما عرف من سيانه أن أو صيته وما اشترق منه موضوعه لذلك (أو جعلته له أو هو له بعد موتى) أو (وبعد موتى) أو إن قضى الله على أو أرا ما الموت الألف ما الموتى لأن إضافة كل منهما للموت صيرتها بمنى الوصية وكان مكسبة تكرر بعد موتى اختلاف ما فى السابقين إذا لا أول محض أمر والثاني لفظه لفظ الخبر ومعناه الانقضاء زعم أبا الو (٣٥) تأخرت لم تعد لكل لأن المصنف أو حضيف

راجع لقوله أو حيوته (قوله) أو نحو ذلك (أى من قوله) أو بعد حيوته (أو قوله) أو جمع أى قوله بعد موتى وقوله رجوه له أى قوله أو صيته أو عرش (قوله) على ما عرف من سيانه أنظر ما وجهه من سيانه أنه رشيدى (قوله) لذلك أى التملك بعد الموت أو عرش (قوله) أو لا (أى) وإن لم يرد قوله بعد حيوته وقوله إن قضى الله الخ الموت فبما أى هذا القول لأن الموت أو ما لا اقتصار على جعله له أو هو له فبما أى حكمه قول عرش قوله أو لا (أى) وإن لم يعنى إلى قوله جعلته له أو هو قوله فبما أى جعلته له أو هو له مع كونه خلاف الظاهر بعد قول المصنف فلو اقتصر على قوله الخ قول الشارع أو على جعلته له أو هو له لا احتسب الخ (قوله) لأن إضافة كل منها إلى من قوله أو أودعها اليوم ما بعد موتنا وشرعها عرش (قوله) إذا لا أول بعض أرا (الخ) وعليه فآخر قوله أو حيوته الخ من قوله وجعلته له كان أنسب أنه عرش (قوله) وزعم أنها الخ) ويؤم على هذا الزعم اختصار الأول ما يطرأ على الثانية بوجهه سر رشيدى (قوله) لم تعد لكل لأن الموتى ليس أنما هو عرف المصنف الجامعة بخلاف ما لا حد الشئين مثل أو كان ذكره الفرافير وغيره قال الولي العراقي فيتمين حيث ذكره عقب كل صيغة ما معنى (قوله) على نحو حيوته (أى) أدرج بالنحو قوله جعلته له الخ (قوله) أو على نحو أودعها إليه الخ) أدرج بالنحو قوله أو أعطوه كذا (قوله) وفى هذه أى نحو صيغة أودعها الخ قوله أو ما قبلها أى نحو صيغة حيوته وقوله لا يكون كناية وصية أى لما ياتى فى قوله لا نه من صراحه الخ أنه عرش (قوله) فإن علمت نية الخ) يبنى أن من صور العلم ما لا عبرة الإرث الرشيدى أنه تولى ما بعده كالصبي فأخاره لقوله أو أخبر ولّى العقل بأن مورثه مولى أو لا قرب عدم قبوله منه لما فيه من التفتيش على العقل أنه عرش (قوله) أو لا يطل) قد قال هذا حيث لم توجد معتبرات كل من الوصية كالتقيرول والجهة كالتبعض فى إقراره لا يملكه لتحقيق الملك وإن انبهم سببه كذا فى ما شرف تحفة الشيخ مصطفى الحوى عن السيد عمر وقوله أو لا يملكه كذا قد يرد ما ياتى فى شرحه وتعمد بكتابة من قول الشارع بل فى قوله صدقة لا احتسب الخ (قوله) بطل) يبنى أخذ إجماعاً على تقييده بالمورث الإرث بالحلف أنه لا يعلم إرادته فينكح فيحلف بطلان أنه إرادته أو صيته (قوله) ويظهر أخذ الخ) عارثاً بكتابة لم يكن إقراراً بل كناية وصية على الراجح أنه (قوله) أنه كناية وصية كذا مره سم (قوله) لم يكن) أى قوله تلك مالى المقراء (قوله) لأنه من صراحه (أى) إلى قوله وفى قوله هذا صدقة فى كتابة (قوله) وكذا أو اقتصر على قوله هو صدقة الخ) هذا من قوله السابق فلو اقتصر على نحو حيوته الخ لكنه ذكره معناه طمأنينة قوله وإن وقع جواباً الخ) عرش (قوله) لأن مثل ذلك (أى) وقوعه جواباً له لا ينفى أى صرحه من كونه صدقة أو نقضاً أنه عرش (قوله) أى كناية الخ) وقا بكتابة والمضى وشرح الشيخ (قوله) (أى) بقوله لا احتسب الخ (قوله) بطل) يبنى تقييده بنظر قوله الآتى مالم يؤمر الخ (قوله) غير متات الخ) تقدم فى الإقرار أنه إقراراً لا إقراراً بكونه صدقة صح أنه سم (قوله) كالصبي (أى) فى الانقضاء بالكساية وحل يكتفى فى الثانية بأقربها بجره من القضا ولا بد من إقرارها بجميع لفظها كما فى الصبي: الأقرب الأول وهو ياتى بينهما ما بالبيع لما كان فى مقابلة عرش احتيط له بخلاف ما هنا أنه عرش (قوله) بل (أى) لا لا لا تقتصر على القول فى الحال كاشتبه ما يستقل به الإنسان من التصرفات أهمنى (قوله)

ذلك صح (قوله) كقول عتبت هذا له الخ) هل هذا مفيد بما إذا زاد بعد موتى

لأن مثل ذلك لا ينفى خلافاً لا ينفى ثبوت والمزنى (الآن يقول هو لمن مالى فيكون وصية) أى كناية فيها لا احتسب لها والجهة الباجرة قاتفره لثبوتها بغير ذلك السببى أنه صريح على الأول ولومات ولم تمن نية طلق لأن الأصل عندها والإقرار هنا غير منات لأجل قوله مالى نظير ما مر (وتعمد بالكساية) وهي ما احتمل الوصية وغيرها كقول عتبت هذا له كالصبي بل أرى وفى قوله هذا صدقة بعد موتى على فلان مثلاً الكساية ليست فى الوصية لأن هذا صريح فيها بل فى قوله صدقة لا احتسب الملك والوقف فان جعل ما أودع به طلق مالم يؤمر الإرث بالحلف أنه لا يعلم إرادته فينكح فيحلف المدهى إقراراً بالملك أو الوقف يعمل به حيث

[illegible]

فيهم صبي وليس القاعد  
 التحمل حتى يقرأ عليه  
 الكتاب أو قول أنا عالم  
 بآله وإشارة من اعتزل  
 لسانه يفتي أن باقي ليها  
 تفصيل الأعراس فإن فهمها  
 كل أحد صغر بحذر الألفاظ  
 ومران كتاباته بلديها من  
 فتوانه يكتي الأعلام بها  
 بإشارة وكذا قولوا لوزن  
 ادعي على صفتها أو أوصي  
 ما عندته لصغار الأوصية  
 كأن وصية على الأوجه فإن  
 قال في الثانية صدقوه يمينه  
 أو بلائنه لم يكن وصية  
 على الأوجه أيضا لأنه لم  
 يسمح له بشئ من أمانع منه  
 بحجة بدل صيق هذا عاقل  
 لأمر الصارع ولكن لنوا  
 ويكلف البينة فإن قلت  
 لم يكن وصية لمن ادعى الوفاة  
 وحلف قلت ليس هذا موضع  
 الوصية ولا قريانه فلم  
 يجعل عليها سواء أهين  
 الثرءاء أم أجملهم فإن  
 أوهمه كلام البذرة من  
 إنقاذ عين الثرم وقدر  
 مدعا كانوا عين يديد جدا  
 لما قرءوا أنه اشترطه اليمين  
 أعراس عن الوصية بكل  
 وجه كما هو ظاهر وفي  
 الإشراف قول المميص  
 ما يدعيه فلان صدقوه  
 فأت قال الجر جاتي هذا  
 إقرار بمجمل وتعيينه

U

لما علم أنه فيها رقة (وإن أوصى لنهر معين) يعني لنهر عصور (كالقنطرة أو مت بالموت جلا) انشراط (قول) لنهر معينهم من ثم لو قال لنهره  
 عمل كذا أو انصرفوا بان سبل طاعة عدم تمن قبولهم ووجبت التسوية بينهم ولورد غير المحصورين لم ترد بدم كالمه قوله لومت بالموت  
 ودعى أى عدم حصصهم من طاعة عدم تصور دهم بأن المراد بعدم الحصر كترتهم بحيث يشق عادة استيعابهم فاستيعابهم يمكن ويؤم منه  
 تصور دهم عليه فالرد يتقرر قبولهم لقوله فلهذا غالبا أو باعتبار ما من شأنه ويجوز الاكتفاء عن ثلاثة من غير المحصورين ولا يجب التسوية  
 بينهم (أو وصى لمعين) عصور لا كالقنطرة لأنهم (الشرط القول) منه (٣٧) أن تأمل وإن كان الملك لغيره كما في الوصية لقن

لما علم (الخ) ما ما جعل حاله أو علم أنه حدث بعد فلا يكون إقرارا بانه عرش (قوله بونه) أى الإقرار (قول) لما علم  
 وإن أوصى مستأنفاه عرش (قوله) ووجبت التسوية (الخ) أى استيعابهم متى وعش (قوله) بلو منته  
 أى من إمكان استيعابهم (قوله) من غير المحصورين منه ما وقع الدوال عنه في الوصية لمهاوى الجامع الأزهر  
 فلا تجب التسوية بينهم على الأقرب لأنه يشق عادة استيعابهم ويحتمل وجوب التسوية للاحصار لمسألة  
 عدم لأن أسماء مكتوبة بضوطة ما عرش (قوله) أن تأمل إلى قوله وبهذا التفصيل للمضى (قوله) وإن  
 كان (الخ) فانه ما عرش (قوله) (والا) أى أن لم يتأمل فنؤليه أو سيده فيه تصرع صحة قول السيد فيما إذا  
 أوصى لمعبد الغير لشمال وفيه رد دار ركضى أهم (قوله) لا يشترط قبوله (أى) مع ذلك لا يستحق إلا بالاتفاق  
 من الوارث أو الوصى فلما امتنع الوارث من اعتنا أجبر عليه لارومه ما عرش (قوله) بخلاف وصيته (الخ)  
 قال في السباب لمع ولو قال لمعبد أو وصيت لك بغير قبلك انشراط قبلك أو وصيت لك أو ملكك وقيتك انشراط  
 قبوله فورا إلا إذا توى عنه فيقتب بلا قبول كما قال الوصية باعتقه فعل فلا يرد بدم سم (قوله) وبهذا  
 التفصيل فيه) أى المقتضى الوصية به وكذا الضمير فنؤله لا ينفارق (قوله) أن الأول) أى قوله اعتقرا  
 هذا بعدم موافقته لملار قوله والثاني أى قوله أو وصيت له بغير قبلك (قوله) مطلقا) أى لو قال أعطوا كذا المسجد كذا  
 بعدم موافقته أو قال أو وصيت كذا المسجد كذا (قوله) ولا مع موته) أى قوله قال أو ركضى في النهاية (قوله)  
 حيث (أى) فى الحياة ومع الموت (قوله) نعم القبول (الخ) لا موقع للاستدراك (قوله) بعد الدار) أى بعد الموت  
 وقوله بعد القبول أى بعد الموت (قوله) على المحدث) وقال في النهاية (قوله) وهذا لا يثبت (الخ) (أى) وإن  
 كانت لازمة) أى فى الواقع لا هذا فذهب كرا لظاهر التفسير ما عرش (قوله) أن المراد القبول (اللفظي) وهو  
 الأرجحية بغير معنى (قوله) وبه لا اكتفاء بالفعل) حتم ما عرش (قوله) وكلاهما) أى قول أو ركضى  
 وقول القبول (قوله) بين هذا) أى الوصية (قوله) الذى) نعم لا كرام أو قوله يقتضى الأخير غير النقل  
 (قوله) ونحو الوكالة لا يقتضى) مبتدأ وخبر (قوله) وإنما يشبهه) أى ما هنا الية التبع اعتمدته النهاية والمعنى  
 أيضا (قوله) (أى) الية (قوله) لا يثبت بعد موافق (الخ) وقوارث مطالبة الموصى له المطلق المنصرف  
 بالقبول والرد فان امتنع حكمه بالرد أى معنى (قوله) فى القبول) إلى الماتن في النهاية الأقوله وما لم ينفق به  
 كالمية (قوله) نعم يلزم الولى (الخ) ولو أوصى لصى أو وصيه فلم يقبل الولى فالمعتمد الذى فشرح البهجة

من ادعى شيئا فصدقه إلا بزيادة بلا حجة (قوله) (والا) وإن لم يتأمل فنؤليه أو سيده فيه تصرع صحة قول  
 السيد فيما إذا أوصى لمعبد الغير لشمال وفيه رد دار ركضى (فرع) قال في السباب لمع ولو قال لمعبد  
 أو وصيت لك بغير قبلك انشراط قبلك أو وصيت لك أو ملكك وقيتك انشراط قبوله فورا إلا إذا توى  
 عنه فيقتب بلا قبول كما قال الوصية باعتقه فعل فلا يرد بدم سم (قوله) وبهذا  
 كالأصحية أو بطل الوصية فى ترداء وقوله فى ترداء قال فى تحرير يده فلهذا من المارودى عن الماتن أنه  
 يشترى بغيره عبد ويعتق كايغله بقيمة الأصحية المذكورة قال ويحتمل أن يظن الوصية (قوله) وإنما  
 يشبهه) (أى) ما هنا (قوله) نعم يلزم الولى القبول (والرد) (الخ) حاصل ما فى شرح البهجة وغيره من الرافعى وهو

رددتها أو لأفبها أو أبطلها أو أنشيتها من كناية نحو لاحتاج إلىها وأغنى عنها وهذه لتلحق فى فيما يظن أن الوارث أو ركضى وظا كلامهم  
 أن المراد القبول اللفظي وبه لا اكتفاء بالفعل وهو لا ينفك كالمية له وبه لا يقتضى القبول ففأى الرمن يكتفى بالتصرف بالرد ونحوه  
 وكلاهما ضعيف والفرق بين هذا والمذهب نحو الوكيل واضح إذا نقل لأكرام الذى استلزمته الهدية مادة يقتضى عدم استباح اللفظ في  
 القبول ولا كذلك هنا ونحو الوكالة لا يقتضى ملكية فلا يشبه ما هنا وإنما يشبه الية وهى لا ينفكها من القبول لفظا (ولا يشترط  
 بدو مته الفور) فى القبول لأنه إنما يشترط فى قدر تاجر يتصل قبوله بأجماعه نعم يلزم الولى القبول ولو الرد فورا بحسب المراساة

فان امتنع عاقتضه المصلحة عندا انزل أو تأول أو قام القاضى مقامه والأوجه صحة الاقتصار على قبول البعض لأن المطابقة بين الإيجاب والقبول إنما هي في البيع وما لحقه بأكمله والوصية ليست كذلك (فان مات الموصى له قبله) أي قبل موت الموصى وكذلك الوارث معه (بطلت) الوصية لعدم لزومها وأبوتها لا زوم حيث (٣٨) (أو بعده) أي بعد موت الموصى وقبل القبول أو الرذل لم يطل (للقبول) أو يرذل (وارثه)

ولو الامام فبين يديه ثم  
لا لانه غلبته ومن ثم  
لو قبل قضى دين مورثه منه  
ويؤخذ منه ان وارث  
الموصى له لو كان وارثا  
للبيت دون مورثه لم يكن  
وصية فلا ريث لان الميراث في  
كرهه وارثا يوم الموت كما  
مر فلا نظر لقبول لما تقر  
انه مبيح لا استقرار ملك  
الموصى له بالموت ولانه  
لم يملكه ثمان من جهة الوصية  
بل من جهة ارثه فلا ريث  
وهما جهتان مختلفتان  
ويلازم على الواحدة لا صلح  
من القبول ولو الرذل فظهر ما مر  
انما وقد يتخالفان اخي  
قبول الموصى له وقبول  
وارثه لما اذا اوصى له بولده  
فانه ان قبله هو ورث منه  
او وارثه حجب الموصى به  
القابل كاخى الاب ام لا  
كاخى الوالد فلا يرث للور  
لانه ان حجب يطل قبوله  
ليبطل حتى الورث فلا ريث  
قضى ارثه لعدمه وان لم  
يجب فكذلك لا دورث  
لخرج اخوه عن اهلية  
لقبول في التصرف ولا يمكن  
ان يقبله ارثه الموصى به  
لثوقه في ارثه المتوقف  
على عتقه المتوقف على قبوله  
فتوقف قبوله على قبوله  
وهو عاقل اذا اقتصر القبول

وغيره ان الصبي اذا بلغ قبل الوصية دون الهبة اه سم بصرف (قوله انزل) أي وقام القاضى مقامه كما  
هو ظاهر ويراجع هل القاضى القبول عند عدمه الامتناع وهل اذا كان الولي الاب امتنع عندا وكان الجند  
موجودا كان قائم مقامه الجندون القاضى لان الولاية له بعد الاب ويضيقه نعم هل قيام القاضى مقامه اذا  
امتنع متاولا وان وجد الجند اه سم وقوله هل القاضى اخ الظاهر لا الا ان كان الولي قريبا من قبله فحتمل  
وقوله وهل اذا كان الولي الاب اخ الظاهر ما استوجبه رحمه الله تعالى وقوله وهل قيام القاضى مقامه اخ  
الظاهر نعم اذا امتناعه الحاله هذه لا يقتضى انما الحق تنتقل الولاية للجند ولا ولاية الجند على الاب يصرف  
القاضى عنه بالولاية العامة واقطاع اه سيدمر (قوله انزل) وقضية لا لزم الا بذلك انه كثير وقوله  
والاوجه صحة الاقتصار اخى للموصى له وكذلك ان اقتضت المصلحة ذلك لا لا يفيى ان فعل ذلك عندا  
انزل فلا يصح قبوله او متاولا صح قبضه وقام الحاكم مقامه في الباقي اه عش (قوله والاوجه صحة  
الاقتصار على قبول البعض اخ) الأوجه كذلك في الهبة ايضا شرحه اه سم (قوله كاجبة) خلا للثبانية  
عبارة انما هي في البيع والوصية والهبة ليست كذلك اه (قوله أي قبل موت الموصى) الى قوله ويؤخذ  
منه في الثبانية الا قوله او يرذل (قوله لانه) الى الوارث (قوله لو قبل) الى الوارث ولو الامام وقوله قضى دين مورثه  
الى الموصى له وقوله فتمت الى الموصى به اه عش (قوله ويؤخذ منه) الى من قوله لو قبل اخ (قوله للبيت)  
الى الموصى (قوله دون مورثه) الى الوارث يعني ان الموصى له في يوم الموت المورث لا وارثه (قوله لما تقر) الى قول  
المصنف الا في ظهري الثالث فكان الاحسن لما بأن (قوله بالموت) متعلق بملك الموصى له (قوله ولانه)  
الى حطه على لان الميراث اخ والضمير للمال الموصى به وقوله لم يملكه يتنازع القبول وقوله بل من جهة ارثه اخ  
الى بل من جهة كون الموصى به مورثا والارث الموصى له (قوله وقد يتخالفان) الى المتن في الثبانية والمتن  
(قوله اذا اوصى له) الى الموصى له (قوله ورث منه) الى عتق الوالد ودورث من الموصى له (قوله او وارثه)  
عطف على الضمير المتوقف عليه (قوله حجب اخ) الى او حجب اخ قبوله القابل لمفعول حجب (قوله  
فلا ريث) الى الوارث عش (قوله وكذلك) أي بطل قبوله (قوله واذا اقتصر اخ) ببناء المفعول وقوله القبول  
الى قبول الوارث وقوله على الصف الى نصف الوالد (قوله جرى) الى التثنية في الثبانية (قوله جرى) الى المنهاج

المتعمد فبالاوصى لصى أو وحب له فرب قبل الولي ان الصبي اذا بلغ قبل الوصية دون الهبة (قوله فان  
امتنع) انزل أي وقام القاضى مقامه كما هو ظاهر ويراجع هل القاضى القبول عند عدمه الامتناع  
وهذا اذا كان الولي الاب امتنع عندا وكان الجند موجودا كان قائم مقامه الجندون القاضى لان الولاية  
له بعد الاب ويضيقه نعم هل قيام القاضى مقامه اذا امتنع متاولا وان وجد الجند اه سم (قوله والاوجه صحة  
الاقتصار على قبول البعض اخ) الاوجه كذلك في الهبة ايضا شرحه اه سم (قوله ورث) الى الوارث من الموصى له  
ز قوله القابل لمفعول حجب وقوله فلا ريث أي الموصى به (قوله جرى) أي المنهاج في قوله وهل يملك الموصى له  
بموت الموصى ام بقوله ام موقوف اخ الى العرف في استعمال هل في مقام طلب التصور الى آخر كلامه قال  
في المتن في حرف الياء هل حرف موضوع لطلب التصديق لايمان دون التصور ودون التصديق السلبى  
الى ان قال ونحو هل زيد قائم ام عمر واذا اريد بالمتصدة أى يتمتع ذلك قال الدمايين السبب فيه انام المتصلة  
لتعيين احد الامر به وذلك لا يكون الا بعد التصدق باصل الحكم الترددي تعيين شي من الاجزاء فيجب ان  
يكون معادها الهمة المطلوبة للتصور دون المطلوبة للتصديق ما بين حصول التصديق وطلبه من المناقاة

على التصديق نصفه قريبا ومنه يعرف لا يرث (رذل) جرى الى العرف في استعمال هل مقام المطلب اه ر  
الذى هو محل الهمة في مثل هذا المقام ولها ان في حيزها بالحق بايام المناسبة الهمة لالها فانه ما يذهب في-بها وما وهذا كله ان قلنا  
بقاؤه صاحب المنهج جرى عليه صاحب التخصيص وشا حوا تلاه ان الهمة في نحو زيد في الدار ام عمرو او زيد في الدار ام زيد ام لا

طلب التصور أمهل ما حققه السيد أن الميزة في مجموعين طلب التصديق لأن ( ٣٩ ) السائل تصور لكل من زيد وعمرو وقداد

والمسجد قبل جواب  
سؤاله وبعد الجواب لم  
يرد له شيء في تصورهما  
اصلا بل في تصورهما على  
ما كان والحاصل للجواب  
هو التصديق أي الحكم  
الذي هو ادراك أن النسبة  
إلى أحدهما بيته واقعة  
أولا فهل في كلامه باقية  
على وضعها من طلب  
التصديق الاتحادي أو السلي  
خلافا لما ذهب إليه وم  
في كلامه منقطع لا متصلة  
ولما لمع من وقوعها في حين  
هل تضييقها بوقوعها في حين  
الميزة التي بها معا (عكس)  
الموصى (المعين الموصى  
به الذي ليس باعتقاد (موت  
الموصى أو بغيره (أم الملك  
(موقوف) ومعنى الوقف  
تناقض الحكم عليه عقب  
الموت بقى (فإن قيل بان  
أنه ملك بالموت (ولا) يقبل  
بان رد (بان) أنه ملك  
(الوارث) من حين الموت  
(أقول أظهره الثالث)  
تتعدد جملة الليث مطلقا  
والوارث قبل خروج الوصية  
وللوصى له (ولا) ما صبح  
رده فحينئذ الوقت (وطيعة)  
أي الأقوال الثلاثة (ثاني)  
الفرقة وكسب عيحصلا  
لا علاقة فيه لأن تصرفه في  
جنس لسواي التنكير في  
كسب ووقع حينئذ عيحصلا  
صفة لما من غير اشتغال  
فيه (بين الموت والتقبول)

في قوله وهل يملك الموصى له الخ أم سم (قوله طلب التصور) أي للسند اليه في المثال الأول ولا يستدعي  
المثال الثاني وقوعه له لما أحدهما أي قبل المثال الأول وبأدما في المثال الثاني (قوله قبل في كلامه باقية) قد  
يمنع هذا التفرع بل يجوز أن تكون التصور لأن يريد جواز بقائها على وضعها أم سم (قوله لمن وسم)  
أي من ابن هشام ومن تبعه وقوله في أي في التصديق السلي فلهذا فقال أن هل طلب التصديق الإجماعي  
قط (قوله واد في كلامه الخ) أن وارد في كلام المصنف فهو في غاية البعد إذ لا يناسب كلامه إلا المتصلة لأن  
المعنى على طلب التبيين لا الأضراب وهو الموافق لقوله أظهره الثالث اللهم إلا أن يكون في هذه النسخة  
تقديم مرتاخير أم سم أي الأصل متصلة لا منقطعة (قوله تضييقها) أي لوقوع أم في حين هل (قوله الذي  
ليس باعتقاد) يذكّر محتملا بقوله ما لا يروى في الاعتقاد (قوله المعين) خرج غيره وتقدم أهم (قوله المقت  
موت الموصى) أي لا لا وتغييره ولكن أنما يتقرر بالتبني كقوله الشيخ أبو حامد والعرايون أم يقبلوه  
أي الموصى له لا أنه عليك كالتابع أم معنى (قوله عدم الحكم عليه) أي الموصى به (قوله المقت أنه ملك) بيضة  
الماضي وقول الفاضل أنه ملك بيضة المصدر (قوله لتعذر) أي التضييق في المعنى (قوله لتعذر جملة البيت) أي  
لأنه لا ملك رقه له مطلقا أي قبل خروج الوصية وبمده (قوله فإرشاد الخ) عبارة المعنى ولا يمكن جملة فوارث  
بأنه لا ملكان يصرف فيه لا البعد أو ميعاد الدين ولا للوصى له (قوله لا فاصح) مذكرا لا رتبين وقوله للوصى  
له من يمتنع عليه لعيب القول بل له الدور لا يمتنع عليه حتى قبل الوصية أم (قوله وبالأ) أي وإن كان  
ملك للوصى له (قوله لا علاقة فيه) ولعل وجهها عند من ادعاه أن الثمرة معرفة وكسب عيحصلا فجملة  
حصل لا يحسن أراها حالاً منها تنكير كسب عيحصلا لا صفته التي تصرف الشرع والجبل بعد المعارف أحوال  
وبعد الكرات أو صافيه من غير ما صغرته وتكررت مرارة أحادها دون الأخرى تحكم وقد يقال أن  
صطف التنكير على المعرفة كنكسه مسوخ في الحال منها فالتعريف صحيح وإن لم يقصد التنكير في الثمرة فأم  
عش (قوله قبل الأول) أي ملك الموصى له بالموت وقوله له أي للوصى له (قوله قبل التقبول) لا حاجة إليه  
لأنه موضوع المسئلة (قوله هو موقوفة) أي التي تصرفها لكسبها والتنفق الفطرة (قوله وأذا راد الخ) عبارة

وتصح مقابلة هل بأم النسخة لأما الأضراب من حكم طلب الحكم آخر لا تنافيها على الطالبة للتصديق وهذا  
كله مبنى على أن هل مقصورة على طلب التصديق وقد أسلفنا في أوائل الكلام على الألف المفردة أن ابن  
مالك قال أن هل قد تأتي بمعنى الميزة فتعدها أم المتصلة وفي الأخير بتمامي هل قبل المتصلة على الشرذ  
أم فيصح تفرع كلام المصنف على ما نقله من ابن مالك (قوله قبل في كلامه باقية على وضعها) قد يمنع هذا  
التفرع بل يجوز أن تكون التصور لأن يريد جواز بقائها على وضعها (قوله من طلب التصديق الإجماعي  
أو السلي) تأتي في جميع الجواهر هل طلب التصديق الإجماعي لا التصور ولا التصديق السلي قال المصنف في  
شرحه التضييق بالاحكام وفي السلي على منواله أخذ من ابن هشام سوسرى من أن هل لا تدخل على معنى  
ليس لطلب التصديق أي الحكم بالثبوت أو الانتفاء كقوله السكاكي وغيره يقال في جواب هل قام زيد  
مثلا نعم أو لا أو فنفق السوسرى التباس مدغولها بالمطلوب بها فترجم اتحادهما وليس كذلك فلهذا فاقبل  
جواب هل قام زيد أو لم يقم فاستغنى تصديق سلي وهو المطلوب مع أنه لا يصح أن يقال هل يقيم زيد  
قال الفاضل خ خلافا لمذهبهم فبعضهم لا يمتنع قوله أو السلي فيكون إشارة إلى السوسرى الذي ذكره المصنف  
أي خلافا لمذهبهم في التصديق السلي فلهذا سبب الالتباس المذكور (قوله واد في كلامه) أن وارد في كلام  
كلام المصنف فهو في غاية البعد إذ لا يناسب كلامه إلا المتصلة لأن المعنى على طلب التبيين لا الأضراب وهو  
الموافق لقوله أن أظهره الثالث اللهم إلا أن يكون في هذه تقديم مرتاخير (قوله منقطع لا متصلة) يتأمل  
تقديمه من الميزة إذا كانت التصديق تكون أم منقطع وهو ممنوع بل يجوز أن تكون متصلة وإن  
كان المطلوب التصديق كالوأي تأخره عنها مع أم نحو أي الرجلين في الدار مثلا (قوله المعين) خرج غيره

وكذا بقية الأقوال والحاصل حينئذ رفته معلقة بغير ضمان من الموصى له الأول ولا بد أن يكون عليه الآخر إن وقع على الثاني ولا قبل المصوب بل  
لأنه من عليه على المستدعي هو موقوفة فأن قال له الأول لأن ربه الآخر إن ولا يلائم وإذ ذلك قال له الثاني الموت وليت من الأمر كقوله

يشق ما دى (تليه) عر فالوقت الفرق جن الرافق والمستحق بان المار يقبل التاييد ودمو لهم على الوجو ودمو عده مرسيد  
نر اوسى بنشاقيل الور بمندو حركه كاتنام انه الوقت وخجه للموسى هران برز قيل المصداق ان اوجد عندا الموت تركه قار اولا  
ومحدث بمندو للموسى كل عجل والاعرب هاتالافو يرقى بنى جن الرافق بان المحدث المصينة وسدعا فاضر ناسال الاقرى متعده  
كالبعب وسدعا ايجار بالصبية لان وقت (ع) القبول والتاييد لم يدخل بايل الموت بشرط القبول فاضر تاو اعترافا جودا ثمة عند  
تكون تركه يرد لمكون

المخني ولورد فعل الاول وهو عليه ما ذكره لاول الثاني لا ولا على الثاني في الموضوعين يتعلق بالوارث اذ **(قوله)**  
بين الواقف (الخ) يعني بالنسبة لشرع الوقت **(قوله)** ان الماندا (يه) اي الواقف واستحقاقه وقوله فيهم اي  
المستحقين **(قوله)** وغيره عطف على المورث **(قوله)** يته اي ما عاين من الوصي وقوله ثم اي في الوقت وقوله معنا  
في الرتبة **(قوله)** وبه اي الموت عطف على عند قول المقتض **(قوله)** ويطلب اي على قول من الثالثة اه معنى  
**(قوله)** يصح بناؤه الى التنبه في النهاية الاقوله والاول اوجه الى مثله وقوله وعلى الثاني الى ويصح  
**(قوله)** فالصغير (المسجد) هذا على ما في نسخة الفارس كالتبايه ان يطلب بالايضا وقال المقتض انه بالتون  
اوله بعل المصنف اه **(قوله)** المبد اي الرقيق الموصى به ويجوز ان جامع المصنف لكل من صاحبه منه  
المطالبة **(قوله)** فهو لكل اي بين الطلب المقوم من يطلب اه وشيذ **(قوله)** كالوارث (الخ) اي  
والرقيق الموصى به (قول ابن النافق) فاستقر المثلون اه معنى **(قوله)** فان لم يقرل الى قوله وقد  
يرجع في المقتض **(قوله)** بالاظهار اي الاطلاق اه معنى **(قوله)** جريان ذلك اي قول المصنف ويطلب  
الخ اه معنى **(قوله)** على الثاني هو قول المصنف بقوله اه عرض **(قوله)** لغيره اي للوارث وقيل  
للبس اه معنى **(قوله)** وهذا جواب ايضا عن ترجيح ابن الرقة (خ) اي وإن كان ضعيفا **(قوله)**  
عليهما اي الموصى به ولوارث **(قوله)** كلاهما اي من الماندين على امرأة **(قوله)** بملابها اي  
الموصى له الوارث **(قوله)** برده (خ) غير قوله وفرق الله كي الخ **(قوله)** اما اي البايع والمغترى  
**(قوله)** بالوفد اه وقت ذلك المبيع فزمن الحيار **(قوله)** انه ليس هو اي الاعتراف اه عرض **(قوله)**  
سالا اي في زمن الترتف **(قوله)** والا اي وان زده اه معنى **(قوله)** وفوصية الله ذلك عطف على قوله  
في المطالبة الخ اه عرض **(قوله)** فالتك فيه اي في القن بعد موت الموصى **(قوله)** وصح في البحر (الخ)  
وهو المعتمد نهاية ومعنى وشرح الوود **(قوله)** ان المكسب اي كسب المبدأ حاصل بعد موت الموصى  
له اي العبد اه عرض **(قوله)** والار اوجه خلافا لما ثبت في المقتض وشرح الروص كاسر انفا **(قوله)** لما قل  
اي في البحر **(قوله)** عليه اي الوارث وقوله لا يقال في الاستدلال لايجاب الثقة اه كرى **(قوله)** هو  
مقرر اي الوارث **(قوله)** ومثله اي ما لو الموصى بانفاق معين الخ **(قوله)** فاشتر وقوله اي بعد موته  
وحصل منه ربح اه نهاية **(قوله)** فعل الاول اي ما اقتضاه كلامهما **(قوله)** هو اي على قول من ان يرد للوارث  
احداه النهاية **(قوله)** وعلى الثاني اي ما في البحر **(قوله)** اي الربح عليهم الخ هذا ظاهر  
ان كانا من سبيلين فانه لا يحتاج فيها لقبول المال اذا كان له معين صغير فكلام الاخرى اي اظهر له  
بغير القبول والرد له اي أنه لو جازها سبلا معينة من انفساخ التكاسم من وقت الموت اورد

بتاؤں کا معاملہ فیضیہ

واللفظ هو لكل من

سلحت من المطالبية كالوارث

أوليه والوصى (الموصى)

له بالشقة ان توافق قبول

ووده) کان میبیل و میپرد

خيرها انما بينهما اني  
مكلم بالاولى والآخر

الحكم عليه بـ ١٠ سنوات

المؤمن من ذلك صراط كل

فولواستشکل چرمانهعل

لثاني بان الملك لغيره

### كيفية تعامل بالنفقة

قدیوجہ بان مطالبہ ہا

### سيلة لفصل الامر بالتقبول

والرد لجاز انكسوجنا

باب ایضا عن ترجیح ابن

رفعة على قول الوقف

جواب النقة عليهم

تین عہدہ علی امراء

جہل الساعی و غرق  
کے ان کلاموں سے

تفہیم و تفسیر

بسم الله الرحمن الرحيم

من مغللاتها ما جاء في قوله

سرف، خیار، السید آغا

الانسان الى

١٠٠ - ١٠١

استغفر الله من ذنبي

باب فی وظائفهم واداء الكلام

ية النملك امالو اوصى ا. تاو

سپہما و صحیح فی الایمان الی

١٠٠٠

تعداد ۱۰۰۰ نفر

[illegible]

[illegible][illegible]

(فصل في أحكام لفظة للوصى به) (قوله في أحكام لفظة) أي قوله وتو  
قوله وإن كان الوارث من جهة الوارث (قوله وأما) أي قوله سيذكر غير ذلك  
غير ما ينطبع أي في غير ما قال أنه يتناقض بعض ألفاظها صيغة هذا في  
أيه به امر متعدي ما عرش جبارا مخفي لا مراد فعله يقتضي القفط ومثاله  
أما (قوله كالصبي) أي مثال للغير ما عرش (قوله وإن كان النية) غايه (قوله هو)   
والأمر في (أخ) عطف على الفقرة ذكر ما استطرأ أدى (قوله وخرج صبيها) أي وخرج  
المنزوع وهو وإن كان على وجه واحد كما عرش (قوله نحو أنبوب وظيفي) أي  
أي نية ذلك ذاتي لا للوصي به شيئا له ما عرش (قوله وظيفي) أي ظاهره وإن لم يكن  
يعتبه بين ما قال شامنا من جهة الوارث وليس له إلا ما يثبت به بطل واستدعاء  
إرادته يقتضيه ما عرش (قوله وبقره) بمثله الأولى بالواو ما عرش (قوله هو)   
لم يكن له وقت الوصية إلا ما عرش وقت الموت لا بغير الوطء وشم ولما إذا اقتصر  
بعدم موافقته وهو لما إذا تبيدها ورزق الظاهر أخذها من ظاهره ولا يتبين  
وساكن من التمييز مما لو كانت (قوله وتأتي ما بعده) أي لا التناقض كما عرش  
يذكر وقتها وحدها ما عرش وأرباب من شاءه إلى ذكره ولا تناقضها في قوله  
تأتي ما بعده (قوله ونون في) أي في قوله المصنف كذلك قاله (قوله)   
رضي الله تعالى عنه في قوله لا يخرج قوله هو عرشا لا يخرج قوله لا يخرج قوله  
لفظة الله لا الله أي الذي ذكره عرشا لا في الله هو عرشا لا يخرج قوله لا يخرج قوله  
(قوله صلبا) أي على ما لا يراد (قوله أنا لا أكثر من) أي ما أشار إليه

(۶ - شروانی وان قاسم - ماسم)

مصفور اطلاقاً على هذه كلها حيث شاذ نسأل الله  
(ص) لانها اسم جنس كالانسان او الماء ونزوع اليه  
هو يخرج عنها (الالف) طرد فان جمع عرف بخلافه  
فانست مدح ان الف لم تات اطراده بخلافه



فأكد الخلاف إلى أن العرف العام تناول خالف الفقه الأولاد مقتضى ترجيح الفقهين كالأكثرين الدخول على مخالفتهم أو يدعونه إلى الرافض وبما فيه بك لا هم توسطوا هو تنزيل النص على ما إذا عرف باستعمال المعنى الجمل والعمل بقضية الفقه إلى ما لم قال الزركشي وينبغي يعمق تناول الفقه المذكور وهذا كله صريح فيما ذكره من أن ما أخذ الخلاف في تناوله الذكر الخلاف في العرف العام هل خالف الفقه الأولاد أو يده ما بأن العرف (٤٣) العام مقدم على الفقه في الدابة فتدعيه عليها حيث اتفق على وجوده لأنواع في يده به

(قوله) قل لا خلاف اى المشار اليه بقول المصنف فى الاصح (قوله) هنا اى فى العادة (قوله) للدخول اى دخول الذكر فى اسم الشاة (قوله) ويؤيده اى الحال المذكور (قوله) والعمل الخ عطف على تنزيل النص (قوله) جميعه الخ اى قول الرافضى وتظهيره (قوله) وهذا كله اى قول السبكي وقول الورشى (قوله) فى تناول الذكر من مخالفة المعسر الى معفو وقوله لا خلافاً الخ خبران (قوله) ويؤيده اى ما اخذ المذكور اليه بقول المصنف فى الاصح ثم قد يفتى بالخ (قوله) هو والاصح خبر وقد يفتى بالخ (قوله) وعلى الخلاف اى المخار اى على قول المصنف فى ذلك انه لو كان نصف فى التها بقوله المتنى (قوله) ينزها اى على حق غشيه اى معنى وفى حش عن اختياره يعطى اليه وتخفيف الاوى وسكون النون وينشد بها مع فتح النون يقال انزاه على غشيه نزهة متيزه اى وبنا الفاعل هنا والمفعول فيما يأتى (قوله) وينزى وقوله يفتى بصورها الاول فيما قبله والى او (قوله) وشعرها اى فى الاول ويشرح باو الر قبل قول المصنف فى نسخة ويؤيد هذا من غير السابق نعم اوله فى التا من شياى الخ على ذلك ما قبله فى شاة من غشيه وليس عندنا فى السعال والى همت واسم على احداهما ع (قوله) يفتى بنسخة ظاهره من اوله ناقصة بالسة لحظت اى حش (قوله) ذكره اى المعز ما يفتى به (قوله) وهو متلب اى والجدى مثل المتناق فى عدم الدخول اى حش (قوله) بالاولى اى كايهم من قول المصنف وكذا ذكر فى الاصح (قوله) هو ذكرهما اى المتناق والجدى اى حش (قوله) لعدم تماثل الخ اى اى الوبى (قوله) ما مر اى قيل قول المصنف ولو اقصر على وصيت له بقاءه اعطوه شاقوا ل غشيه عندنا وحل تبطل الى صيغة بشرى له شاة ويؤخذ من قوله الاى كايهم قبل من مالى ومن غشيه انها لا تبطل وعبار الكسز ولو لم يقل من مالى لان غشيه لم يمتن غشيه ان كانت انتهت اسم (قوله) فيقطع واحدة منها الخ كايهم كانت موجودة عندنا وسبقه الموت ولا يجوز ان يعطى واحدة من غير غشيه فى الصور ونبين وان فرضنا لانه صليح على مجهول معنى ونما يقال عن حش هو واحدة منها اى كاملة ولا يجوز ان يعطى نصفين من شاتين لانه لا يسمي شاة قوله ولا يجوز ان يعطى واحدة من غير غشيه ويبقى ان يقال مثل ذلك لاقادام (قوله) اعطيا اى تبين ان خرجت من الثلث ما يؤتى من اى والا اعطيا ما خرج من ثلثه ولو جازة فما يظهر اى حش (قوله) اعطيا اى فيحمل قولهم من غشيه على بيان ان ملكه فقط لا يمان قتيدها بكونها بعض للملك لى الفصل اسم (قوله) فهو غشيه من غشيه بالتثنية (قوله) ربا (قوله) الاول) ومرتقا عن حش ما يؤيد التانى (قوله) الشريك اى شريك الموصى (قوله) اعطوه شاة اى

وقد بدأ عليه حيث اختلف  
في وجوده والاصح هو  
الخلاف حيث لم يات  
بمخصص حتى شاة يزها  
بمعين الذكر الصالح ذلك  
ونزى عليها او يتنع  
بدرها واسلمتا معين الاثني  
الصالحه فلان ويستغ  
بصغرا بين يمينها وشرها  
بمعين من (الاسلعة) وهي  
الذكر او الاثني من ولد  
الضمان والمهر مالم يبلغ  
سنة (وعناق) وهي اثني  
المهر مالم تبلغ سن الجدوى  
ذكره وهو مثلها بالاولي  
وذكرها في كلامهم مع  
دخولها في السنة  
بالاصح (في الاسباب) لتيز  
قبل بام خاص في بصلطها  
في العرف العام لفظ العاة  
(ووقال اعطوه شاة من  
غننى) يعمد في (ولا غنم  
له) تشارلت (لنت) هذه  
الوصية وان كان له قبلها  
لعدم ما تنقل به والقبيل  
انما تسمى شاة بالاراضه  
في فقر ما مر توهم شارح  
ان من شياء كن غنى  
وليس في علمه اما اذا كانت  
لغيره عند من له بعلبي واحدة  
لانه ان لم يكن له واحدة  
اعطوا لو كان له نصف

[illegible]

الموت (أشريت له شاة)

ولو سيقولوه ضم أصلي

واحد قولوه غير صفة غنة

كالو لم يقل من مالى ولا من

غنى (والجل والثانة) قال

أهل اللغة إياها قبل وجل وثانة

إذا أربما فاما قبل ذلك

فقدور وقولوس ويكر اه

ويحتج فكل تسمى هذه

الاسماء ولا يتناول أحدها

الأخر حملا بالثانة وأما

التفصيل المذكور يشمله الجمل

والاثنى تسميه الثانة للظن

فيه جبال الذى يشبهه لهذا

عمر وساذكره أنه إن

حرف عرف عام غلاف

العله به ولا لبقاوا افتناء

كلام غير واحد من الشراح

وغيرهم الاثنى اعني ماعدا

التفصيل فى إطلاقه نظر ظاهر

ويتناول (الغنى) بتشديد

الياء وتخصيفا (والمراب)

السلم والصغير وضمهما

لصدق الاسم عليهما (لا

احدهما الآخر) لا يتناول

الجمل الثانة وعكسه

لاختصاصه بالذكر وحى

بالاثنى فن لم يتناول البعير

قال الوركى والظاهر

أخبر به (والاصح تناول

بعير ناقه) وضمه مان نظير

ما مر فى التالاة تاسم جنس

ومن ثم سمع حلب بعيره إلا

أنه جميل وهو له الباقه إذا

لا عنيا (لا) نداء ذكر

أو (لا) نداء ذكر

أو (لا) نداء ذكر

أو (لا) نداء ذكر

أو (لا) نداء ذكر

أو (لا) نداء ذكر

أو (لا) نداء ذكر

أو (لا) نداء ذكر

قول المتن والجمل فى النهاية والمغنى (قوله ولاخفه الخ) قد يقال أسقط هذا التيم من أصله قصد التعميم  
فقوله أشريت له شاة أى جوفانى حاقه وجوفانى آخرى ويقع فى استيالم كثيرا أنهم وجوه نصية  
بمعنيين باعتبار حالين كما يظهر لك بالفتح وبمعنى أن قال أسقطه لا فلا لا راعيه إذ المتبادر منه أن وجوب  
ولا ينفصل إيجاب الشراء إلا بمقتضى ما سيجدر (قوله ولو لمية) عبارة النهاية والمغنى بأى صفة كانت  
ولو لمية وإن قال اشتروا الهشة تعبدت سلمية كما لأن إطلاق الأمر بالشراء يقتضيهما كفى التوكيل بالشراء  
ويقاس عاذ كراى فى المتن أسطوره أسام من يرقى أو أسام من مالى أو اشتروا الهذلك ولو قال أعطوه مرقيا  
واقتصر على ذلك فكما قول من مالى فى أنه يتخير بين إعطائه من أرقاه أو غيرهم ويقاس عليه ما لو قال أعطوه  
شاة ولم يقل من مالى ولا من غنى أى قال حش قوله أعطوه برأس الخ أى فانه يجوز يجوز للمية أه  
(قوله ولو لمية مع قره الساق ومن ثم لو قال اشتروا الهشة الخ) صريح فى الفرق بين كون الأمر بالشراء  
صرحيا وكونه لازما أه سم (قوله أو لو لمية) صطف على ولاخفه أه سم (قوله كالو لم يقل من مالى  
ولا من غنى) أى فانه يتخير بين الإعطائ من غنى حيث كان له غنى وبين الشراء من غير ما كان له غنى  
تعين الشراء من ماله أه حش (قوله إذا أربما) أى بخلاف السنة السادسة أه حش عبارة القاموس  
يقال أربست الغنى إذا دخلت فى السنن أربعة وأربست ذات الحافر فى الخامسة وذات الحنف فى السابعة  
أه (قوله أو ماعدا التفصيل) يشمله قوله بمثل الجمل والجله عطف فى جملة تسمى هذه الأسماء  
الخ وقوله المذكور لمت ماعدا التفصيل وقوله والاثنى الخ صطف على قوله الذكر الخ (قوله عا مر) أى  
فشرح وكذا ذكر فى الأصح وقوله وساذكره أى بشرح والتورول ذكر (قوله اعني ماعدا التفصيل)  
أى إلى آخره (قوله فى إطلاقه نظر الخ) أى أنه على النظر لو لم يكن عنده إلا ما ذكر فى بيئى الثانى وإن لم يكن  
عنده إلا الفصلان فلا يبعد الإعطاء منهم إذ غاية الأمر أن الإطلاق عليهم مجاز والاختصاص فيهم يصلح  
فربته عليه أه سم (قوله لأن الغنى) أى أحدهما غنى ويختص به بحال طرأ إلى الاتفاق متى وسيدعمر (قوله)  
بتشديد الياء إلى قوله وزعم بعض فى النهاية إلى أن الأروا والبل وكذا فى المتن لا تعريف التفصيل والمجلة  
(قوله السلم الخ) عبارة للمغنى والسلم التناول (قوله لصدق الاسم) أى اسم الجمل والثانة عليهما أى  
الغنى والمراب (قوله المتن لا أحدهما الآخر) هل ولو لم يوجد إلا أحدهما ولو عر بالآخر وأضافه  
إليه سم (قوله وحى) أى الثانة (قوله فن لم يتناول البعير) يتناول ثاقده سم ورشيدى عبارة حش  
يتامل مع ما يبعد فان البعير شامل الذكر والأنثى فلا معنى لعدم تناول الباقه الخاص بالاثنى لظن  
البعير الشامل لها ولذلك كرا أن قال مراده البعير الذكر وفيه ما فيه لنفسه من قوله فلا يتناول النعاه  
(قوله سمع) أى من العرب حلب بعير وهو رضى بمرى اعشنى (قوله إلا التفصيل) استثناء من قوله وغيرها  
(قوله وهو له الباقه) إلا فصل منها يتامل إلى متى يستمر هذا الإطلاق وما حكموا لهذا قبل هذه المرتبة  
والذى يظهر فى الثانى عدم دخوله بالاولى أه سيدعمر عبارة حش قوله إلا فصل عنها أى ولو بلغ سعر الاسم  
أن غاضوا بنتها أه (قوله على إطلاقها) أى البقرة على أى على التورول قال من شرى ولو لم يكن له إلا

تم صرايا من ذلك الباقى على ما إذا كانت الصرايا بعد الثلاث جمل من الأبناء كما مر حوا ذلك فليتأمل  
(قوله ولو لمية) هذا مع قوله الساقى ومن ثم لو قال اشتروا الهشة التيم شرح فى القومين كون الأمر  
بالشراء صرحا وكونه لازما (قوله أو لو لمية) صطف على لاخفه (قوله ولو لمية على غير صفة غنة) هذا يدل  
على أنه يجوز ذاته بقرى له إذ أن قال من مالى أو غنى (قوله فى إطلاقه نظر ظاهر) أى أنه على النظر لو لم يكن  
عنده إلا ما ذكر فى بيئى الثانى وانعولم يكن عنده إلا الفصلان فلا يبعد الإعطاء منهم إذ غاية الأمر أن الإطلاق  
عليهم مجاز والاختصاص فيهم يصلح فربته عليه (قوله فى المتن لا أحدهما الآخر) هل ولو لم يوجد إلا أحدهما  
وقد عر بالآخر وأما له أه (قوله فمن لمية) يتناول ثاقده سم ورشيدى (قوله لصدق الاسم) أى  
الغنى والمراب (قوله المتن لا أحدهما الآخر) هل ولو لم يوجد إلا أحدهما ولو عر بالآخر وأضافه  
إليه سم (قوله وحى) أى الثانة (قوله فن لم يتناول البعير) يتناول ثاقده سم ورشيدى عبارة حش  
يتامل مع ما يبعد فان البعير شامل الذكر والأنثى فلا معنى لعدم تناول الباقه الخاص بالاثنى لظن  
البعير الشامل لها ولذلك كرا أن قال مراده البعير الذكر وفيه ما فيه لنفسه من قوله فلا يتناول النعاه  
(قوله سمع) أى من العرب حلب بعير وهو رضى بمرى اعشنى (قوله إلا التفصيل) استثناء من قوله وغيرها  
(قوله وهو له الباقه) إلا فصل منها يتامل إلى متى يستمر هذا الإطلاق وما حكموا لهذا قبل هذه المرتبة  
والذى يظهر فى الثانى عدم دخوله بالاولى أه سيدعمر عبارة حش قوله إلا فصل عنها أى ولو بلغ سعر الاسم  
أن غاضوا بنتها أه (قوله على إطلاقها) أى البقرة على أى على التورول قال من شرى ولو لم يكن له إلا

لعمري إمام وإن افق أهل اللغة على إطلاقها عليه لا من غير ما ذكر (قوله) أو الكلب أو الخار أو البقر أو غيره (الذكر) أه



أخ) اذا تأملت هذا الفرق وحاصله الا ترى ظهور لثبانه كان مقتضاه ان يقدم هنا بعد العرف العام العرف الخاص لا العلة لانه اقطع لنزاع واقر ب الى ارادته من العلة بل قد يقال كان مقتضاه تقديم العرف الخاص على العام اه سم اقول قوله اذا الخ غاية الاتجاه نعم قوله بل قد يقال الخ جعل تأمل اذا العام مطرد فهو لا يجمع الخاص اللهم الا ان يدعى انه مشترك في هذا الخاص بينه وبين العام وقد يقال لا بتقديم حيث لا بالقرينة اه سيد عمر (قوله المذ كورة) اي انما (قوله) وهي لثة) الى الفرع في ثبانية الا قوله على نزاعه (قوله) يدب الخ) بكسر الدال كافي المختار اه عرش (قوله) المختار والمذهب جل الباق (الخ) ولو اوصى باحسن دوا ابو عهده الاجناس الثلاثة فيبقى الخ على الخار او يشرف دوا به فلا يبعد الخ على الفرس ويحمل الخ على الابل لاها اشرف اموال العرب اه سم (قوله) المختار على فرس وبغل وحمار) ولورد كروا ميبا وصغيرا اه معنى عبارة عرش (قوله) المختار على فرس اه اذى كروا وتوقره وبغل كروقره وحمار ذكر اه والاول هو الظاهر المتيقن (قوله) اه) ولو لم يكن له الا حرو وحشي قال ابن الرقبة قال شبه الصحن حذر من الغنم التي تسمى وهو نظير ما روي في الفداء ان لم يكن له الا طياء اه معنى (قوله) وان لم يكن ركبوا اي لصترها مثلا اه عرش (قوله) خلافا لما في التسمية اي والمختار من اشراط امكان الركب (قوله) فيعطي احدها) وغير الوارث في اعطاء احدهما ان كان عندهما الاجناس الثلاثة وان كان عنده جنسان منها يتخير الوارث بينهما معنى وشرح الروض (قوله) فيعطي الى المتن في المختار الا قوله على نزاع فيه وقوله كالم وقوله قال قول لوردع خصوصه اي خصوص اطلاق الباق على فرس وبغل وحمار اه معنى (قوله) وتبين احدها اي الفرس والبغل والحمار (قوله) ان لم يكن له عندنا ما يتخير) هذا يدل على انه لا يشترى له ما ليس موجودا عندنا لموت ويوقفه قوله الا ترى لو لم يكن له الخ لكن هذا ظاهر ان قال من دواي اموال قال من مالي او لم يقل من مالي ولا من دواي فيبقى ان يشترى له كافي نظيره من مسائل الفداء المتقدمة فقياس ذلك انه لو قال من مالي او لم يقل من مالي ولا من دواي لو لم يكن له ما يتخير له لغيره ما منى اي يجوز ذلك فليتأمل اه سم وقوله احدها اي او اثنتان منها وقوله لغيره ما منى او لو على غير بعضها (قوله) عندنا لم يتخير اه اي غير الاحد كذا تخير خصصه (قوله) والحق باي اي الفرس (قوله) كالم) عطف على قوله كالم الخ وقوله للاخير يزي البغل والحمار (قوله) الاصالحة اي الحمل اه عرش (قوله) عامر اي قبيل قول المصنف لاستحالة (قوله) فان اعتد اي الحمل على البراذن الخ يان تكرر ذلك واشتهر بينهم بحيث لا يتكر على ناعله اه عرش (قوله) على نزاعه) عبارة عرش قوله والبقري جواز اعطاه البقر اذا احتيد الخ لم يفتقر لان اسم الباق لا يشتملها عرفا وصف الباق بالحق عليها عخص لا سمع عبارة الروض اذا قال دابة للحمل دخل فيها الجمل والقران اعتادوا الخ عليها قال شارحوا مال الراسي فضمة باننا اذا ذكرنا الدابة على الاجناس الثلاثة لا يذ كم حملها على غير ما شيد او صفة اه (قوله) فيعطي احدها) اي ولو كان المصطفى حنيريا كاستعمل لصدق اسم الدابة بعايه اه

اذا تأملت هذا الفرق وحاصله الا ترى لثبانه كان مقتضاه ان يقدم هنا بعد العرف العام العرف الخاص لا العلة لانه اقطع لنزاع واقر ب الى ارادته من العلة بل قد يقال كان مقتضاه تقديم العرف الخاص على العام اه سم اقول قوله اذا الخ غاية الاتجاه نعم قوله بل قد يقال الخ جعل تأمل اذا العام مطرد فهو لا يجمع الخاص اللهم الا ان يدعى انه مشترك في هذا الخاص بينه وبين العام وقد يقال لا بتقديم حيث لا بالقرينة اه سيد عمر (قوله المذ كورة) اي انما (قوله) وهي لثة) الى الفرع في ثبانية الا قوله على نزاعه (قوله) يدب الخ) بكسر الدال كافي المختار اه عرش (قوله) المختار والمذهب جل الباق (الخ) ولو اوصى باحسن دوا ابو عهده الاجناس الثلاثة فيبقى الخ على الخار او يشرف دوا به فلا يبعد الخ على الفرس ويحمل الخ على الابل لاها اشرف اموال العرب اه سم (قوله) المختار على فرس وبغل وحمار) ولورد كروا ميبا وصغيرا اه معنى عبارة عرش (قوله) المختار على فرس اه اذى كروا وتوقره وبغل كروقره وحمار ذكر اه والاول هو الظاهر المتيقن (قوله) اه) ولو لم يكن له الا حرو وحشي قال ابن الرقبة قال شبه الصحن حذر من الغنم التي تسمى وهو نظير ما روي في الفداء ان لم يكن له الا طياء اه معنى (قوله) وان لم يكن ركبوا اي لصترها مثلا اه عرش (قوله) خلافا لما في التسمية اي والمختار من اشراط امكان الركب (قوله) فيعطي احدها) وغير الوارث في اعطاء احدهما ان كان عندهما الاجناس الثلاثة وان كان عنده جنسان منها يتخير الوارث بينهما معنى وشرح الروض (قوله) فيعطي الى المتن في المختار الا قوله على نزاع فيه وقوله كالم وقوله قال قول لوردع خصوصه اي خصوص اطلاق الباق على فرس وبغل وحمار اه معنى (قوله) وتبين احدها اي الفرس والبغل والحمار (قوله) ان لم يكن له عندنا ما يتخير) هذا يدل على انه لا يشترى له ما ليس موجودا عندنا لموت ويوقفه قوله الا ترى لو لم يكن له الخ لكن هذا ظاهر ان قال من دواي اموال قال من مالي او لم يقل من مالي ولا من دواي فيبقى ان يشترى له كافي نظيره من مسائل الفداء المتقدمة فقياس ذلك انه لو قال من مالي او لم يقل من مالي ولا من دواي لو لم يكن له ما يتخير له لغيره ما منى اي يجوز ذلك فليتأمل اه سم وقوله احدها اي او اثنتان منها وقوله لغيره ما منى او لو على غير بعضها (قوله) عندنا لم يتخير اه اي غير الاحد كذا تخير خصصه (قوله) والحق باي اي الفرس (قوله) كالم) عطف على قوله كالم الخ وقوله للاخير يزي البغل والحمار (قوله) الاصالحة اي الحمل اه عرش (قوله) عامر اي قبيل قول المصنف لاستحالة (قوله) فان اعتد اي الحمل على البراذن الخ يان تكرر ذلك واشتهر بينهم بحيث لا يتكر على ناعله اه عرش (قوله) على نزاعه) عبارة عرش قوله والبقري جواز اعطاه البقر اذا احتيد الخ لم يفتقر لان اسم الباق لا يشتملها عرفا وصف الباق بالحق عليها عخص لا سمع عبارة الروض اذا قال دابة للحمل دخل فيها الجمل والقران اعتادوا الخ عليها قال شارحوا مال الراسي فضمة باننا اذا ذكرنا الدابة على الاجناس الثلاثة لا يذ كم حملها على غير ما شيد او صفة اه (قوله) فيعطي احدها) اي ولو كان المصطفى حنيريا كاستعمل لصدق اسم الدابة بعايه اه

المذكورة (قوله) والمذهب جل الباق) وهي لثة كل ما يدب على الارض (على فرس وبغل وحمار) اه) وان لم يمكن ركبها خلافا لما في التسمية فيعطي احدها في كل بلد خلافا للعرف العام وزعم خصوصه باهل مصر بمنوع كرم ان عرفهم بعضها بالفرس كالمرق بخلاف سائر البلاد ويتعين احدها ان لم يكن له عند الموت غيره اه وان ذكر خصصه كالكر والقران القتال للفرس والحق بها اذا قال ذلك قبل اعتد القتال عليه وبكامل الحمل للاخيرين وحيث لا يعطى الاصالحة له اخذنا عامر فان اعتد على البراذن او البقر او البغال دخلت على راع فيه فيبقى احوال ولو لم يكن له عندنا حمار احد من الثلاث

بطلت ويبحث البلقيني والاذري (٤٦) وسبقهما اليه صاحب البيان الصحو يعطى من غير ما كان له نعم او غيرها لتعين المجاز ومن

الواقع كالوقت على اولاده وليس له الا اولاد اولاد كالوقت من شياهي وليس له الاخذ (ويقال الرقيق صفيه اوتي ومييا وكافرا وعكوسيا) رخصني لصدق الاسم نعم ان خصه بخصص نظير ما مر في يقالي منه او يحذفه في السفر يمين الذكرو كونه في الاولى سلبا من نحو محي وزمانه ولو غير بالغ وفي الثانية سلبا مما يتمتع الخدمة عرقا ويحذف ولده تميم الا في يظهر في يتمتع به تميم الا في السليمة من مثبت خيار التكاح (شرح) بحث بعضهم في الوصية بطعام انه يحمل على عرفهم دون عرف الشرع المذكور في الربا والوكالة فوجه بان هذا يشتتر لبيد خدمه ورافقه اثناء جمع يمينين فيمن اوصى بتمن وحسب لمن يقرن عليه باجراء ذلك على عادتهم المطردة في عرف الموحي (ويقال ان اوصى باعتاق عبد) او امة تطوعا (وجوب المجزئ كفاية) لانه المعروف لا اعتاق ويرد بان المعروف في الوصية عدم التقيد بذلك لعدم كفاية ضبطه بقطعه بالنصب وهو اما على نزع المخلص

عش (قوله بطلت) وهذا واضح ان قال من دوا في الا كوصيته له بداية انجه ان يشتري له سم ورشيدى عبارة عش وهذا واضح ان كانت الصيغة نحر اعطوه مداة من دوا في اموال قالو حيث له بداية بقر اطلق اقال من مالى قياس ما مرى اعطوه مائة من مالى ان يشتري له بداية ثم ساق عن سم على منهج عن شرح الروض ما يؤيده (قوله ويبحث البلقيني النخ) اعتمدته النباهة المخني وشرح الروض (قوله وليس له الا ولد) المعنى المجازي في صورة قوله قصر ارفع عندا للاحلاق فليصحب قرينة لا تراه بخلاف ما نحن فيه اذا الحكم فيه متوط بالوجود عدمه عند الموت لا عند الوصية نعم لو فرض انحصار الموجر في المجازى عند الوصية ايضا لانضم ما ذكره حيث لكن كلامهم على العموم وكذا يقال في مسئلة الشاة ايضا امس يدع (قول المتن ويقتول الرقيق) اي اذا اوصى به او باعتقه اه معنى (قوله وخصني) الى الفرع في المعنى الا قوله ولو غير بالغ والمي قوله لكن الفرع واضح في النباهة الا قوله وحيث يكون بدء الى المتن قوله او مضنا وغيره الى هذا كله (قوله لصدق الاسم) اي لصدق اسم الرقيق على الجميع (قوله نظير ما مر) اي في الشاة والنابه (قوله يمين الذكرا) يخذف ما عرف القيل بالاولى انه لو اعتد مقابلة لانات او خدمتين في السفر لا يكون ماذ كرخصه بالاذكر اه سيد عمر (قوله وكرته) حط على الذكرو قوله الى اي يقاتل معه (قوله ولو غير بالغ) خلافا للاذري حيث قال يجب ان يكون مكفلا اه واخره المعنى (قوله ما يمنع الخدمة الخ) كالصفر اه عش (قوله ويحذف) عطف على قوله يقاتل معه وكان الاول المعطف باو كان النباهة (قوله تميم الا في) اي وان لم تكن ذات لبن يرقوه من مثبت خيار التكاح ظاهر اما قبل من الوراث المعينة بغير ما ثبت الخيار كالصبي فليراجع اه عش (قوله فرع بحث بعضهم الخ) عبارة بالنباهة والوجه في الوصية بطعام على عرفهم الخ (قوله على عرفهم) اي فلو اطردهم بعني ابيع وان كان خسيسا اه عش (قوله بان هذا لم يشتتر الخ) وبفرض اشتباهه فهو عرف خاص وعرف الموحي خاص اخر فهو مقدم اخذنا من رواه اشتتر عرف الشرع خلافا لما هو عليه نعم ان اراد بالاشتهار اطردوه هو م فهو عرف عام حيث لم يذكره بشكل باعتبار ان الطعام له معنى لغوي قال في الصحاح الطعام ما يؤكل وربما خص الطعام بالبروف حديث في سيد كذا نخرج حدة الفطر على عبد رسول الله صلى الله عليه وسلم صا من طعام او صاعا من شعر انتهى فارجح تقديم العرف الخاص حيث على اللغة مع ما مر من انها مقدمة عليه ما يمكن فاصل اه سيد عمر (قوله يرافقه) اي ذلك اليك (قوله باجره) ذلك اي الموحي بمن الغنم والحلب وكذا خبير به (قوله في عرف الموحي) فانظر هل يفتى عنه قوله طائفة (قوله تطوعا) عبارة المعنى والخلاف في حق التطوع فلو قال عن كفاية تميم المجزئ فيها او نفوق لسي في بابها ما اشتهع لعل اه (قوله وكفاية) الى قوله ويفرق في المعنى (قوله على نزع المخلص) اي والاصل في كفاية اه عش

اول يستعظم نظرها ونسبها خرج منها البقل لا بدون اعتد داخل عليه فلا يخرج اوقال اعطوه مداة لظفرها ودرها قيمته العرس قال الاذري وهذا اما لظفرها اذا كان من يمتدون شرب البان الحيل والالتصين البقرة فقلت او الباقى قال لتلوي نروا النوى اذا لم اعطوه مداة فليحلب عليها خل فيها لاجل البقر ان اعاد الحبل عليها والافى لخصمه بائا اذا ازلنا الدابة على الاجناس الثلاثة لا يتنفع حلبها على غيرها ضيا او صفة فلو قال اعطوه مداة من دوا في يومه مداة من جنس من الاجناس الثلاثة تعينت او اذ بان من جزء من منها بغير الوراث يمتد ما لم يكن له شيء منها عدمه بطلت وصيته لا في المرة يوم الموت لا يوم الوء اه وان كان سم من دوا لم او غيرها فليقياس كما له صاحب البيان الصحو يعطى منها لصدق اسم الدابة ما بها جدد كالقوال اعطوه مائة من شياهي وليس عندنا الا طامقانه بعطى منها كامر وكلام المصنف شامل لذلك بخلاف كلام اصله انتهى والفرق بينه وبينه ليعظم نظرها ونسبها خرج منها البقل وقوله او قال اعطوه مداة لظفرها ودرها قيمته العرس ومنه واضح ان التناذر من التعليل ما يجوز تناوله (قوله بطلت) كذا شرحه وهذا واضح ان قال من دوا في الا كوصيته له بداية انجه ان يشتري له (قوله انه يحمل عرفه

قوله

وان كان شاذاً او حالاً او مجزئاً او مفقوداً لاجله مراد به التكميل لا بقصد المعنى (ولو (٤٧) ارضى باحد قوله) سيما (قائلاً او نحو اقول

موتاً) ولو قلنا مضمناً  
اعتقدهم او باهم مثلاً  
(بطلت) الوصية فلا ريب  
له عند الموت ويترق بين  
هنا وبين ما مر في الجمل  
والبين (اذ اتفقا تلقاً مضمناً  
فان الوصية في بدلهما بان  
الوصية ثم يعين شخصي  
فتناولت بدله وهما بهيم  
ومولاً بدل ما شرط وجود  
ما يصدق عليه عند الموت  
وحيتن يكون بدله مثله  
لتيقن شمول الوصية له حيث  
بخطاف التثنية قبله فان لم  
يتحقق شموله (وان بقي  
واحد تعين الوصية لصدق  
الاسم فليس الوراث  
امسا كدفع قيمة مقتول  
اما اذا قلنا ابد الموت فلا  
مضمناً فيصرف الوراث  
قيمة من شأنيهم او مضمناً  
وغيره فله تعين الفهر الوصية  
هذا كله ان قيد الموجودين  
والا اعطى واحداً من  
الموجودين عند الموت وان  
تجدد بعد الوصية (او)  
اوصى (باعتقاد قاب) بان  
قال اعتقدوا في شأوا وقالوا  
اشترؤا بشئ رقاباً واعتقدوا  
(فثلاث) من الرقاب يتعين  
شرأوها ان لم تكن بماله  
وهفتها على انما افلح مسمى  
الجميع اى على الاصم المواقف  
لصرف المظهر فلا حيرة  
باعتقاد المسمى ان اقامت ان

(قوله) وان كان شاذاً فيه انه كيف يسوغ حيث دللنا على ان القياس عليه اى سيمحى وقد يجاب  
بان المصنف اختار القول بانه يوصى بالعين وغيره من الراجح انه مما جئنا لكتنف كلامنا لتعين كثير ملحق  
بالقياس اى (قوله) او حالاً لعله حيث دللنا على ان المصنف به اى سم (قوله) او تيميز اى من النسبة  
ومؤول بمكفر اى (قوله) او مفقود لا لعله (الخ) فبان ان المصنف لم يكتف بلفظ التكثير بل قصد التناول  
ان يبين على قول من لا يثبت ذلك اى سم وقوله ان المتبادر (الخ) لعله اشارة الى انه يمكن على بعد اعتباره من  
المبنى المقبول مع عاقل الحذف والايصال اى سيمحى اى الاصل كقوله اى لان يكون مكفر اى (قوله)  
مراد به التكميل اى لا للمكفر به الذى هو الظاهر منه (الخ) بل يصدق لان المقبول لاجله لا يكون الا  
مصدراً اى رشيدى (قوله) لا به اى لا مقبول به وقوله لفساد المعنى اى لان الاجزاء حاصله لا واقع عليه  
اه عش وقال سم يمكن ان يجعل مقبولاً به على تضمين المجزئ معنى المصطلح اى (قول المتن باحد قوله)  
هو مفقود مضاف لكن المراد به المجموع لا كل فرد هو بمعنى احداً فانه فيكون من باب الكل لا الكلي اى  
عش (قوله) وبين ما مر (الخ) اى فى شرح وتفسير الجمل (قوله) تلقاً مضمناً قيده النهاية بقوله بعد الموت اى  
قال عش الظاهر ان هذا التقيد لا بد منه لان ما تلف قبل الموت تلف قبل حصول الحق اى لا ان  
يقال لما كان الموصى قائماً مقامه تلف الحق به ثم رايته قوله السابق ولو انفصل حصل الادنى مضمناً  
مضموناً فنفذت الوصية فيما بينه وبين خلاف حل البيعة لان الواجب فيه ما نقص من قيمة الام وهو ظاهر  
فاستحار التقيد عليه لهذا التقيد يمنع الا يرد من اصله فانه في مسئلة الرقب اذ اقلوا بعد الموت لم تبطل  
الوصية فيكون حكمهم كالبن والجل اذ انقلب بعد الموت اى (قوله) وحيتن اى حين وجود ما يصدق  
عليه المبهمة عند الموت يكون بدله مثله فبان الكلام في الموجد عند الموت وهو كالوجود قبله من افراد المبهمة  
لا بدل من الموجد قبل الموت ثم رايته قوله الا في هذا كله الخ فلا اشكال (قول المتن وان قيل) (الخ)  
ومثله وخرجه عن ملكه بامر الواحد اى (قوله) لا الوصية الى قول المتن ان مجزئ المعنى الا قوله  
او مضمناً هذا كله وقوله فلا حيرة اى المعنى سميتها (قوله) وليس الوراث امسا (ك) اى لورثى الموصى  
له بذلك لما قدمه فيه اى قال اعطى مضافاً الى قوله وايس الوراث ان يعطيه من غير ما لو ان رضى لانه صلح  
على مجهول اى عش (قوله) اما اذا قلنا (الخ) عبارة عن المعنى وخرجه قوله قبل موته ما يصدق بان كان القتل  
او الموت بعد القبول او قبله قبل انتقال حقه الى قيمة احدى في صورة القتل بغيره الوراث لا يصدق في صورة  
الموت ولو لم يات الوراث تيميزاً في الحالين اى (قوله) ولا اعطى (الخ) عبارة عن المعنى فان اوصى باحد ارقاب فالت  
الذين في ملكه او خراجاً عن ملكه تجدده لم يغير لم يطل الوصية على الاصح فاذ في احسن الموجودين  
لا يتعين بل الوراث ان يعطيه من الحاد اى (قوله) تعين شرأوها) والمشرى دلالتهم الوصى ثم الحاكم  
اى عش (قوله) ان لم تكن بماله هذا التقيد لا يناسب قوله اشترؤا (الخ) سم لظهور وجوب بشرائه الرقاب  
وان كانت بماله (قوله) الاستكثار مع الاسترخاء اى (الخ) سمنا ان احاق وخمس رقاب مثلاً فالتلبية  
افضل من احاق اربع مثلاً كثيرة التلبية اى (قوله) ضمنا (الخ) ظاهر في حصره فالتبيين مع تعديه  
به اى سم (قوله) ولو فضل (الخ) اى حيث لم يكن يحصل الثلث ارباً غير نفسه والا فلا يجوز تحصيل  
ثلاث اصبع افضل منها كما هو الظاهر اى سم افرل ينجى تقيده استبعاداً في التبيين بما اذا قال  
بشئ والافجوز تحصيل ثلاث اصبع مع الفضل لكن لا يكون الفضل حيث دلالة قوله ظاهر (قوله) (ع)

(الخ) كذا شرح مد (قوله) او حالاً لعله حيث دللنا على ان القياس عليه اى سيمحى وقد يجاب  
بان المصنف اختار القول بانه يوصى بالعين وغيره من الراجح انه مما جئنا لكتنف كلامنا لتعين كثير ملحق  
بالقياس اى (قوله) او حالاً لعله حيث دللنا على ان المصنف به اى سم (قوله) او تيميز اى من النسبة  
ومؤول بمكفر اى (قوله) او مفقود لا لعله (الخ) فبان ان المصنف لم يكتف بلفظ التكثير بل قصد التناول  
ان يبين على قول من لا يثبت ذلك اى سم وقوله ان المتبادر (الخ) لعله اشارة الى انه يمكن على بعد اعتباره من  
المبنى المقبول مع عاقل الحذف والايصال اى سيمحى اى الاصل كقوله اى لان يكون مكفر اى (قوله)  
مراد به التكميل اى لا للمكفر به الذى هو الظاهر منه (الخ) بل يصدق لان المقبول لاجله لا يكون الا  
مصدراً اى رشيدى (قوله) لا به اى لا مقبول به وقوله لفساد المعنى اى لان الاجزاء حاصله لا واقع عليه  
اه عش وقال سم يمكن ان يجعل مقبولاً به على تضمين المجزئ معنى المصطلح اى (قول المتن باحد قوله)  
هو مفقود مضاف لكن المراد به المجموع لا كل فرد هو بمعنى احداً فانه فيكون من باب الكل لا الكلي اى  
عش (قوله) وبين ما مر (الخ) اى فى شرح وتفسير الجمل (قوله) تلقاً مضمناً قيده النهاية بقوله بعد الموت اى  
قال عش الظاهر ان هذا التقيد لا بد منه لان ما تلف قبل الموت تلف قبل حصول الحق اى لا ان  
يقال لما كان الموصى قائماً مقامه تلف الحق به ثم رايته قوله السابق ولو انفصل حصل الادنى مضمناً  
مضموناً فنفذت الوصية فيما بينه وبين خلاف حل البيعة لان الواجب فيه ما نقص من قيمة الام وهو ظاهر  
فاستحار التقيد عليه لهذا التقيد يمنع الا يرد من اصله فانه في مسئلة الرقب اذ اقلوا بعد الموت لم تبطل  
الوصية فيكون حكمهم كالبن والجل اذ انقلب بعد الموت اى (قوله) وحيتن اى حين وجود ما يصدق  
عليه المبهمة عند الموت يكون بدله مثله فبان الكلام في الموجد عند الموت وهو كالوجود قبله من افراد المبهمة  
لا بدل من الموجد قبل الموت ثم رايته قوله الا في هذا كله الخ فلا اشكال (قول المتن وان قيل) (الخ)  
ومثله وخرجه عن ملكه بامر الواحد اى (قوله) لا الوصية الى قول المتن ان مجزئ المعنى الا قوله  
او مضمناً هذا كله وقوله فلا حيرة اى المعنى سميتها (قوله) وليس الوراث امسا (ك) اى لورثى الموصى  
له بذلك لما قدمه فيه اى قال اعطى مضافاً الى قوله وايس الوراث ان يعطيه من غير ما لو ان رضى لانه صلح  
على مجهول اى عش (قوله) اما اذا قلنا (الخ) عبارة عن المعنى وخرجه قوله قبل موته ما يصدق بان كان القتل  
او الموت بعد القبول او قبله قبل انتقال حقه الى قيمة احدى في صورة القتل بغيره الوراث لا يصدق في صورة  
الموت ولو لم يات الوراث تيميزاً في الحالين اى (قوله) ولا اعطى (الخ) عبارة عن المعنى فان اوصى باحد ارقاب فالت  
الذين في ملكه او خراجاً عن ملكه تجدده لم يغير لم يطل الوصية على الاصح فاذ في احسن الموجودين  
لا يتعين بل الوراث ان يعطيه من الحاد اى (قوله) تعين شرأوها) والمشرى دلالتهم الوصى ثم الحاكم  
اى عش (قوله) ان لم تكن بماله هذا التقيد لا يناسب قوله اشترؤا (الخ) سم لظهور وجوب بشرائه الرقاب  
وان كانت بماله (قوله) الاستكثار مع الاسترخاء اى (الخ) سمنا ان احاق وخمس رقاب مثلاً فالتلبية  
افضل من احاق اربع مثلاً كثيرة التلبية اى (قوله) ضمنا (الخ) ظاهر في حصره فالتبيين مع تعديه  
به اى سم (قوله) ولو فضل (الخ) اى حيث لم يكن يحصل الثلث ارباً غير نفسه والا فلا يجوز تحصيل  
ثلاث اصبع افضل منها كما هو الظاهر اى سم افرل ينجى تقيده استبعاداً في التبيين بما اذا قال  
بشئ والافجوز تحصيل ثلاث اصبع مع الفضل لكن لا يكون الفضل حيث دلالة قوله ظاهر (قوله) (ع)

كما هو ظاهر ومعنى تيميزها عدم جواز التخص عنها لاجل الزيادة عليها بل هي افضل لقد قال الشافعي رضى الله عنه الاستكثار  
مع الاسترخاء اولى من الاستقلال مع الاستقلال معكس الاضحية ولو صرح بالتثنية مع امكان التالثة ضمناً باقل ما يجدر به فيقول فضل عن



وهي تساوي المائة صحر أعظمها صحر صرف الزوائد المتق للوارث ولو أوصى بشئ وقال يصرف منه كذا نصرف بوجه من ثلثه فالأوجه أنها  
 للبسا كين عامر أنه لا يشترط في الوصية بيان الصرف لأن غالبها لم يوصى كمن أوصى بمئة بقية فرب ثلثه بأدنى بقية رد فلو رقة خلافاً  
 زعم أنه مشهور في أنه عين حاجة عصرية وقد تضمنت في مستلزمات معين للفاضل (٤٩) جهة تحمل على الثقال المتبادر ولو زاد فيها

فصرف الفاضل لوجه  
 القرب (ولو أوصى لحملها)  
 بكذا (فاقت بولدين) حين  
 مما أوصى بها وبينهما أقل  
 من ستة أشهر (فلهما)  
 الموصى به بالسوية بينهما  
 الأتي كذا ذكر وكذا لو  
 اتت باكثر لانه مفرد  
 مضاف ليم (أو) أتت  
 (بهي وميت الكه لا حي في  
 الأصح) لأن أتي كالمفرد  
 (ولو قال ان كان حلك  
 ذكر) أو غلاما لله كذا  
 (أو قال ان كان حلك) أتي  
 لله كذا فولدتها أي  
 الذكر والأتي (لفت)  
 الوصية لشرطه صفة  
 المذكورة أو لا أو في جهة  
 الحمل ولم تحصل ولو ولدت  
 ذكرين فأكثر أو اثنين  
 فأكثر قسم بينهما أو بينهما  
 أو بينهما بالسوية وفي ان  
 كان حملها ابناً أو بنتاً لله  
 كذا لا يستحق إلا المنفرد  
 وفارق الذكر والأتي  
 بينهما إجماعاً جسد يقعان  
 على القليل والكثير بخلاف  
 الابن والبنت ووجه قول  
 المصنف وداعل الرضي أنه  
 واضع ان المادفوق والصايا  
 على المتبادر غالباً وهو من  
 كل ماذر فيه فانتفع الفرق  
 (ولو قال ان كان يعلتها  
 ذكر لله كذا فولدتها)

فحين ويمتد لقوله قائم بادراج (قوله وهي تساوي المائة) فديقال ماوجه التقيده ا ه سيد عمر  
 وقد يقال الوجه اخذ من نظائره عدم الصحة لو لم تساوها لقوت غرض الاضحية (قوله وصرف الزوائد  
 للمتق) ظاهر مولى شقصار ان ادى الى السراية على الامر فليحصر (فرج) لو أوصى باعتاق شخص بمشرة  
 مثلاً لفل بجزء من الكامل بغير نظر ولا يمد الجواز لانه غير عاذ كره ا ه سم وقوله وإن ادى  
 الخ ظاهره ولو قال يمدون كفايده السياق وفيه توقف إذ الظاهر عدم السراية حينئذ كفايده كلام  
 الشارح المتقدم أتم (قوله يصرف منه كذا) أي يصرف بعضه للمتق مثلاً (قوله عينها) أي في مستلة  
 المتق (قوله ولو زاد فيها) يعني في مستلزمات (قوله حين معاً) الى قول المتق ويعطيه الوارث في المتق لا المستلة  
 الا كثر من اثنين الى قول المتق ولو أوصى بغيره ان في الثانية إلى قوله ولا يمد الجواز الى المتق (قوله حين معاً)  
 ذكرين أو اثنين ومختلفين اه معنى (قوله لا تمفرد مضاف الخ) فيه بحث لا هذه الاضافة إنما تفيد  
 العموم في أفراد الخ كما هو ظاهر أي كل حل فحاصوا هذا الحل وغيره ما مشى الى الوصية بجميع ما في يعلتها  
 ولو تمتد فاقامها من صدق الحل بجميع ذلك من غير احتياج الى موعة الاضحية كالابن في ذلك ان كان الاصول  
 المتعلق بذلك والإضافة تضمنت الاضحية كذا ذكر في قوله ا ه رشدي (قول المتن لفت) ومثل  
 ذلك لو ولدت غثي لا تامتحق كونه ذكر أو أنثى اما لو قال ان كان حلك احد ما كانت غثي اعلى  
 الاقل لانه لا يخلو من كونه احد ما من معنى قوله صفة المذكورة أي في الصيغة الأولى وقوله أو لا أو في  
 أي في الصيغة الثانية (قوله لشرطه الخ) عبارة الثانية بغير المتق لان حملها كله ليس ذكر أو أنثى اه (قوله  
 ولو ولدت ذكرين الخ) أي في الأولى وقوله أو اثنين أي في الثانية اه معنى (قوله وفي ان كان حملها الخ)  
 أي وفي ان قال ان كان حملها ابناً لله كذا أو قال ان كان حملها بنتاً لله كذا فولدت ابنتين أو بنتين لأنهما  
 والفرق ان الذكر والأنثى الجنس يقع على الواحد والمعد بخلاف الابن والبنت اه معنى (قوله وفارق  
 الذكر والأتي) أي في ان قال ان كان حلك ذكر أو أنثى فولدتا كثر من ذكر أو أنثى حيث يقسم اه  
 محش (قوله بخلاف الابن والبنت) أي بان كل منهما خاص بالواحد اه عش (قوله ووجه قول  
 المصنف) يعني في الروضة وقوله داعل الرضي أي في قوله وليس الفرق بواضح والقياس التسوية وبه السك والمنتصف  
 رشدي جاز في المتن قال الرضي وليس هذا الفرق بواضح والقياس التسوية وبه السك وقال المنتصف  
 بل الفرق واضح وهو المختار أو يمكن حل كلام الرضي أنه ليس بواضح من جهة اللغة وكلام المصنف انه  
 واضح من جهة العرف والافق وضوح الفرق كقائل شيخنا نظر اه وعبارة قسم قوله واضع ان قال  
 فانتفع الفرق الا لاضاف اه لا وضوح فيه ما وجه به مجرد دعوى اه (قوله انه) أي الفرق واضع مقول قول  
 المصنف قوله ان المادفوق غير فهو وجه آخر فهو من كل أي المتبادر من كل الخ اه رشدي (قوله  
 ماذر) أي استحقاقاً لتمد بالسوية في الأولى وعدم استحقاقه لاصلا في الثانية (قوله أو لا الوارث) مستند  
 وتخصيه انه يسلم للوارث عند تقدير الوصي وان كان الحالك موجوداً وقياس تقديم الوصي على الوارث تقديم  
 الحالك عليه ايضاً فلا راجع اه عش اقول سيد كره الشارح في شرح ولو جمعها الخ وشرح وله  
 التفضل ما يفيد تقديم الحالك على الوارث (قوله ولا يمدارعه) أي تقديم الوصي على الوارث هنا (قوله

(٧) - شرواني وابن قاسم - سابع) أي الذكر والأنثى (استحق الذكر) لأن الصيغة ليست حاصرة للعدل فيه (أو ولدت  
 ذكرين فالأصح محبتها) لأنه لم يحصر الحمل فواحد أو اثنان حصر الوصية فيه (ويعطيه الوارث) ان لم يكن وصي والابن كما هو ظاهر من كلامهم  
 ولا يمدارعه ما قدمته في تنبيه في شرح قوله اعلى أحدها أي الكلاب لأن ذلك فيما قد تصور فيه ضرر على الوارث لو فرض الامر للوصي



و هذا لا يتصور فيه ذلك لأن الموصى (هـ) بمعين يشخصه وإنما التخصيص في المصلحة فتقوض الوصي لأن الملية أقامه فيما لا يقدر

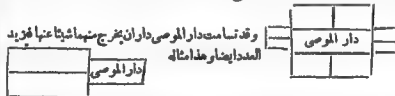
معين بشخصه) ويلبني أو يقدره ونحوه وصفته (قوله من الطرفين) أي الموصى به والموصى له (قوله لا اقتضاء التنكير الخ) عبارة النهائية والفرق بين هذه وما لو وصى عليها أو مافيها وأما بعد ذكرين أو اثنين حيث يقسم إن جملة ما فيها من مضاف لمرة فيقيم وما مائة بخلاف التنكير في الأولى أي قول المصنف إن كان يعطينا ذكر الخ فإنه لا يثبت حدها قال الرازي في اختلاف التنكير قال الخ أي أما التنكير في خبرها فإما يترك مقتضيا من جملة ما مافي يعطينا الذي هو عام (قوله أو أن تولدت ذكر الخ) صنف عمل قول المصنف إن كان يعطينا ذكر الخ عبارة من المني ولو قال إن تولدت غلاما أو كان في يخطئ غلاما أو كنت ساما يخطئ غلاما أو أنثى فلها كذا تولدتها أعطى كل منهما ما وصى به ولو تولدت ذكرين ولو مع اثنين أعطى الوارث من شاء منهما كما مر وإن تولدت أنثى أعطى الأقل كافي الوعد وأصلها (قوله الخ) أي في هذا المبحث (قوله أعطاه الوصي ثم الوارث) تذكر ما مر فيه من عرض (قوله ويبحث بعضهم الخ) مبتدأ خبره قوله يمكن الخ (قوله رده) أي البحث (قوله لا ذكر) صفة مساواة أه عرض (قوله فيها قاله) أي قاله أصحباؤه ذكره المصنف بقوله ولو قال إن كان يعطينا ذكره كذا الخ (قوله ويمكن توجيهه) أي البحث عطف على قوله يمكن رده الخ (قوله وبدعي الخ) صنف على قوله بمرضة الخ وقوله أحدهما أي الابن (قوله وهذا) أي الفرق الوجه ظاهر في اعتياده البحث وقال عرض لا دلالة لكلامه على اعتياده بل ظاهر كلامه اعتياد الأول وموان الوصي ثم الوارث يعطيه من شاء منهما ولا يشكّل عليه قوله وهذا الوجه لأن المراد به أن ردا وجه من الراد ذلك إنما يثبت بمجرد الاحتياط (قوله بكسر الجيم) أي عرضها لمن منى وعرض (قوله المان فلا ربعين دارا الخ) ولو وجد حق للوردود وآخر فلا يعطيان يصرف أيضا لاربعين من كل جانب من جوانب العلوان الأربعة ولو وجد في العلوان ربعين دارا بعضا فارق بعض لم يبعد استحقاق الاربعين في جهة العلوان أيضا وعلى هذا في العدد جداء سم (قوله المان فلا ربعين دارا الخ) أو كان الموصى من سكان دار تعددت سكانها فيقتل استحقاق بقية سكانها وحسب هذه الدار من الاربعين بالنسبة لهم ويحتل خلاف ذلك يدعي عدم صدق الجواز على مساكنة في دار واحدة أه سم الاحتياط الأول أقرب وعليه فهل تبتدأ ردا على الاربعين من كل جانب لأن دار الموصى وإن كان ساكني بيت منها متلازمين من الاربعين وهو مشكل لأن أي جهة اعتبرت هي منها فهو مرجح بلامر جمع لكن ينبغي أن يكون عمل ما ذكر حيث كان مستقلا ببيت من الدار أو بالان من بيت في الدار أو لا بيت أو كان جاريوت وكان معه في بيت مناه فلا يعطى قطعا فيما يظهر إلا يسمي جارا أو لائقه أميد عمر وقوله لا احتياط الأول أقرب ثم قوله من الاربعين جزء بكل منهما عرض عبارة قوله له والأوجه أن يكون الربع ومثله الوكالة كالدار التي إذا كان الموصى ساكنها خارجا أم ان كان فيه فيعد لكل بيت من بيوت دارا فإن كان استوفى العدد المعتبر فذاك وإلا تعم على بيوت من خارجا أه بل كل منهما مستفاد من قول الصارح الخ أو الملائق الخ قوله وهو مشكل للترجيح عنه بتقويض الأمر للوصي ثم الوارث نظير ما مر أنافي المتن وسياق من المعنى ما يؤيده قوله بالان يمكن في الدار إلا لا يثبت بائني إقاطعه لأنه خارج عن موضوع المسئلة كما هو ظاهر وقوله فلا يعطى الخ أي الذي معنى في ضبط (قوله المان من كل جانب الخ) ويختبر فيه بدعي إليه يستقيم جبرانا بحسب العرف لو شاع بين بعض جوانب دار الوصي ثم الوارث في جهة أو حال بين الدار والدور الخاقلة فانه غير فينبغي أن لا يصرف لهم لعدم تسببهم جبرانا ولو تولدت

فيه على الوارث مقام نفسه ويقاس بكل من الطرفين ما في مناه (من شاء منهما) ولا يشكّل بينهما لاقتضاء التنكير هنا التوحيد بخلافه فيما مر في أن كان حلك لأن قرينة جملة صفة الذكورة مثلا بجملة الحل يقتضي عدم الوحدة لفضل في كل بما يناسبه أو أن تولدت ذكرا فكمالة أو أنثى فلها خمسون تولدت خنثى دفع له الأقل ووقف الباقي وقضية كلامهم هنا أنه لو وصى لعمدين بته وله بثمان لكل ابن اسمه عند إعطائه الوصي ثم الوارث من شاء منهما ويبحث بعضهم أنه يوقف حتى يصلح المان الموصى له معين باسمه الملم لا يشكّل ليهامه إلا في القصد بخلافه هنا يمكن رده بانه لا اثر هنا لهذا التبيين الثاني من الوضع العلى لساراته بالنسبة الي جهتها بين الموصى له منهما لذكر فيما قالوه أو ما كون هذا مبهما وضما وذلك معين بوضما فلا أثر له هنا ويمكن توجيهه بأن عين الموصى له هنا يمكن معرفتها بمرقة قصد الملية وبدعي إحدى أحدهما أنه المراد فيشكل الاخر على الحلف على أنه لا يملكه أرادته فيحلف

وقضه كلامهم الخ) كذا شرح (قوله ويبحث بعضهم الخ) كذا شرح (قوله في المان فلا ربعين دارا من كل جانب) إن كان الموصى من سكان دار تعددت سكانها فيقتل استحقاق بقية سكانها وحسب هذه الدار من الاربعين بالنسبة لهم ويحتل خلاف ذلك يدعي عدم صدق الجواز على كذا في دار واحدة ولو وجد فرق الدور ودور آخر فلا يعطيان يصرف أيضا لاربعين دارا من كل جانب من جوانب العلوان الأربعة ولو وجد في العلوان ربعين دارا بعضا فارق بعض لم يبعد استحقاق الاربعين في جهة العلوان أيضا وعلى هذا فيزيد الدجدا (قوله في المان فلا ربعين دارا من كل جانب) الوجه الذي لا يتبعه غيره أن هذا كالحدث

المعني ويستحق وفيما قالوه لا يمكن ذلك وهذا الوجه (ولو وصى لغيره) بكسر الجيم (فلا ربعين دارا من كل جانب) المجران

الجيران من بعض الجوارب كانوا يلبس الجوارب بريقة عالية من السكان أو قصر بعض الجوارب عن أربعين صرف الموصى به لمن يبقية الجوارب وإن قل وكان هؤلاء الذين أوصى لهم ابتداء اه حش وسياق عن المتن بما قاله (قوله حيث لا ملاصق الخ) فيد قوله فلا يربص دار الخ (قوله كما هو الغالب) فيد لقوله لا ملاصق لها الخ والكاف بمنى على وقوله ان ملاصق الخ بيان لدخولها (قوله فلدا) اى لان ما ذكر هو الغالب وقوله بما ذكر اى فى المتن (قوله تصرف الوصية) بيان لمتعلق لام لا يربص الخ (قوله فله مائة وستون دارا) غايبا او لا قد تكون دار الموصى كبيرة ففى الترتيب فيسامتها من كل جانب أكثر من دار لصغر المساحة لها ويسامتها داران وقد يكون لداره جيران فربما جيرانه ان تحتها احداية اى فيشتر ذلك اى من فربها من تحتها وبلغ الوفاه حش عيار تسم الوجهه الوجه الذى لا يشبه غير مان هذا اى فوهم لا يربص دار الخ كالحدث على الغالب من ان للدار جوانب اربيع وان ملاصق على جانب دار واحدة فلو كانت الدار مائة مثلاً ولاصق كل ثمن دار اعتبر اربيعون من كل ثمن ولو لم يلاصق إلا داران فقط بان اتصت مساحة الملاصق فسمت احدى الدارين جنتين من جهات الاربع والاخرى الجهتين الباقيتين اعتبر اربيعون من احدى الملاصقتين واربعون من الملاصقة الاخرى فتكون الجلة ثنتين فقط فلو لا صقها داران فقط كما ذكر لكن لا صق كل دار من هاتين الدارين دور كثيرة بان اتصت مساحة الدارين وضافت مساحة ملاصقها من الدور فكل يعتبر مع كل واحد من الدارين تسعة وثلاثون على الامتداد من كل ملاصقة لها حتى لو لا صق كل واحد منها داران اعتبر كل واحد منهما الى تسعة وثلاثين حتى يكون مجموع الجيران مائة وخمسين وكان كل واحد من التسعين الملاصقين بمنزلة دارين ولا يعتبر الا تسعة وثلاثون قطعاً بعد كل من التسعين على الامتداد في نظر المنهج الاول وعلى الثاني فالخيرة للارث كما هو ظاهر فليتامل اه وقوله ثمانية صوابه ستر عياره الخ وعرض هذا العددين دار الموصى قد تكون كبيرة ففى الترتيب فيسامتها من كل جهة أكثر من اربعين فيزيد العدد وهذا مثاله



وربما قال التعبير بذلك جرى على الغالب من ان كل جانب لا يربص على ذلك فان وجدت زيادة على ذلك اى جرى على الغالب من ان للدار جوانب اربيعا وان ملاصق كل جانب دار واحدة فلو كانت الدار مائة مثلاً ولاصق كل ثمن دار اعتبر اربيعون من كل ثمن ولو لم يلاصق إلا داران فقط بان اتصت مساحة الملاصق فسمت احدى الدارين جنتين من جهات الاربع والاخرى الجهتين الباقيتين اعتبر اربيعون من احدى الملاصقتين واربعون اخرى من الملاصقة الاخرى فتكون الجلة ثنتين فقط فلو لا صقها داران فقط كما ذكر لكن لا صق كل دار من هاتين الدارين دور كثيرة بان اتصت مساحة الدارين وضافت مساحة ملاصقها من الدور فكل يعتبر مع كل واحد من الدارين تسعة وثلاثون على الامتداد من كل ملاصقة لها حتى لو لا صق كل واحد منها داران اعتبر كل واحد منهما الى تسعة وثلاثين حتى يكون مجموع الجيران مائة وخمسين حيثما تقو ثمانية وخمسين وكان كل واحد من التسعين الملاصقين بمنزلة دارين ولا يعتبر الا تسعة وثلاثون قطعاً بعد كل من التسعين على الامتداد في نظر المنهج الاول وعلى الثاني فالخيرة للارث كما هو ظاهر فليتامل ثم رابت الجلال السيوطى قال فى فوا به كلام الاصحاب الجوارب الاربعه اخذوا من الحديث الوارد فى ذلك محمول على الغالب فلو كانت الدار على غير الترتيب يعتبر ذلك في جميع جوانبها وتزيد العدد على مائة وستين كما يظم من كلامهم اه ولو كان بجانب داره خان ذو عتازن مسكونة قليل هو كالدار الواحدة فيه (نظر قوله) من جوانب داره لو كانت داره عددا صفة غير عاتدا الموت بان يا مثلاً الاولى واشترى غير ها وسكنها

من جوانب داره الاربعه  
حيث لا ملاصق لها فيها  
هذا اركانها كما هو الغالب  
ان ملاصق اركان كل دار  
يهم جوانبها فلذا عبروا بما  
ذكر تصرف الوصية  
فى مائة وستون دارا

لخبر فيه مستنداً من طرق يزيد مجموعها حسنة وخرساناً من طريق صحيح ونظر في التحديد بمائة وستين ما أجبت عنه في شرح الإرشاد ويجب استيعاب المائة الستين ان في فهم بأن (٥٢) يحصل لكل أقل متمولوا الاقدم الاقرب أما الملاصق فلما بعدا الاركان الكامل لما قربا

ما في المتن اختار الوارد من كل جانب القدر المختار وإن وجد في أحد بعض الجانبين زيادة وفي آخر نقص ينبغي ان يكمل النقص من الزائد ويضم عليها (قاعدة) روى الحافظ ابو عمرو في ترجمة ابن سعيد الانصاري انه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال للبرو المأخوذ وحسن الجوار عارداً للقدار وزيادة في الاحمار اه (قوله لخبر فيه الخ) عبارة شرح الرض لخبر حرق الجوار اربون داراً مكثداً وهكذا وهكذا وهكذا وأشار قدما وخلفاً وبيننا وشمالاً اه (قوله في شرح الارشاد) صابرته واستفصل ابن التقيب التحديد بمائة وستين بأن دار الموصى قد تكون كثيرة في التربع فيسامتها من كل جهة أكثر من دار لصغر المسامتها أو يسامتها داران يخرج من كل منهما مائة منها فيزيد العدد وقد يجب ان يحمل كلامهم على الغالب ففما ذكره في بعض بيوت مصر التي يكون فوقه بيوت وتحت بيوت الاقرب انه يصرف جميع الملاصق للدار وما فوقها وما تحتها وإن زاد على مائة وستين اه (قوله) ويجب استيعاب المائة والستين) اقتصر عليه النهاية والمغني واسقطا قوله ان في فهم الخ وقال سم قوله ان في فهم الخ القياس الصرف لكل وإن لم ينف فيسلم القدر الجميع يتضمونه على الوجه الممكن اه عبارة عرض ولو قل الموصى به جدا بحيث لا تاتي قسمة على العدد الموجود دفع اليهم شركة كالوماتانسان عن تركه فلية وورثته كثيرة اه (قوله لما) أي دار الموصى (قوله لما في الخ) أي وليوت غير البيت الذي سكنه فيه الموصى فيالو كان الموصى من سكان دار تعدد سكنها كاسر (قوله في فهم الخ) أي الملاصق لما في الخ (قوله) ومن ثم لو استعاض الخ والاوجه ان يكون الرابع كالدار المشتقة على بيوت حتى يستوعب دوره ولورادت على الأربعين نهاية ومعنى قال الزبيدي والوجه الخ حاصله كاقوله الشباب سم من الفارح ان الرابع بعد دار واحدة من الأربعين ويصرف حصة دار واحدة تقسم على بيوت وإن كان في نفسه دوراً مستمداً اه عبارة قال البيهقي عن الثنائي وفي بعض بيوت مصر الذي فوقه بيوت وتحت بيوت الاقرب انه يصرف جميع الملاصق للدار وما فوقها وما تحتها وإن زاد على مائة وستين فإن فضل من العدد ليملكه من الجوانب الأربع اه (قوله ان في فهم) قد مضى فيه (قوله ويقسم المال) الى المتن في النهاية الا قوله نعم الى وظائف وقوله عمل نظري وسم (قوله على عدد الدور) أي لاهل عدد السكان اه معنى (قوله) على عدد سكنها بالسكنى قاله برة بالسكنى لا بالمالك اه معنى عبارة عرض قوله على عدد سكنها أي ذكرنا وانما كيارا وصغاراً اخذ من قوله وإن كانوا اكلم الخ فلو لم يكن بأساكن قبل يدفع ما ينصبه المالك بالسكنى ينفيها ما اولاه نظر والاقراب الثاني ونقل من حواشي شرح الرض ذلك في الدرس عن الكوميكلوني وبني مالو كان الساكنين مسافراً هل يحفظ له ما ينصبه الى عودته من السفر او لا فيه نظر والاقراب الاول اه (قوله لا يوصيه) أي الوارث (قوله) وكذا يقال في كل ما ياتي الخ أي لا يدخل أحد من ورثته في كل ما ياتي الخ (قوله) ولو تعددت دار الموصى الخ) ولو كانت دار تعدد الوصية غير ما تعدد الوارث بان باع مثلاً الاولى واشترى غير هاءوسكنها فقياس اعتبار سال الموت وهذا غير ما قاله الشارح اه (قوله) فان استويا الخ أي فلوجبل الاستوا وعل التفات وشك لم يرجح البيان فينبغي انه كالمعلم الاستواء اما لو عدم التفات ورجح البيان فينبغي الترتف فيما يصرفه الى ظهور الحال اه عرض (قوله) والاول اقرب بل متين والثاني لم يظهر وجهه اه سيد عمر (قوله) وسم أي في باب الحج (قوله) وبحت الاذرى) مقابل ما جزم به من قوله فان استويا الخ الزبيدي وعرض (قوله) اعتبار الى موجباته من قبيل

وتحتها فيقدم على الملاصق كالملاصق اركانها ثم ما كان اقرب للملاصق فيما يظهر في كل ذلك لانه اختار باسم الجوار من غيره واقراب الى عرض الموصى ومن ثم لو انصفت جوارها بحيث زاد ملاصقها على مائة وستين داراً وافرقت لكانت فيما يظهر ايضاً ان وفيهم لصدق اسم الجوار على الكل صدقاً واحداً من غير مرجع ويقسم المال على عدد الدور ثم ما خص كل دار على عدد سكانها أي بحق متداولات فيما يظهر لهما وإن كانوا اكلم في مؤنة واحدة كما هو ظاهر سواء في ذلك المسلم والغني والحر والمكاتب وضد ما يشبهه إطلاقهم نعم يظهر انه لا يدخل احد من دورته ان اجبرت وصيته اخذاً عما ياتي انه لا يوصي له عادة وكذا يقال في كل ما ياتي من العلماء ومن بعدم ثم رايته نفس الشافعي الذي قدمته في مبحث الوصية للوارث وهو صريح في ذلك وظاهر ان ما خص القن لسيده والمبعض بينهما بنسبة الرق والحرية حيث لا مهاباة ولا فلولن وقع الموت في نوبته

ولو تعددت دار الموصى صرف لغير ان كثر ما سكني فان استويا بالي غير انهما أي مائة وستين اه من كل اربابنا من كل عمل نظر والاول اقرب ومرئى من أحد مسكنيه حاضر الحرم تفصيل لا ينبغي بعضه هنا إذ ما ضار الشيء وجاره متجانسان فكما حكم العرف ثم يحكم هنا بمسألة الاذرى اعتبار التي هو بها حال الوصية الموت والترك كاعتبار التي مات بها ولا كما مضى في نظر

كحيث الزركشي ان جمل المسجد من مع التنداء لغيره لوضوح الفرق بين ما هنا ثم لان المدار هنا على العرف كما هو في ذلك على حصول الفضيلة من غير مشقة فلا جامع بينهما (المدار) في الوصية علمهم الموصوفون يوم الموت لا الوصية كما هو قياس ما رآهم (اصحاب علوم الشرع من تفسير) وهو معرفة معنى كل آية وما رآهم بالحق في التوقيف واستنباط في غيره من ثم قال الفارقي لا يصرف لمن علم تفسير القرآن دون احكامه لانه كناقل الحديث (وحديث) وهو علم يعرف به حال الراوي فوفقوه هذا المروي محققا وهذا هو علل (٥٣) ذلك ولا عبرة بمجرد الاحتفاظ والصياغة

بان يعرف من كل باب طريقا صالحا ينتهي به الى معرفة باقيه مبدرا كواستنباط وان لم يكن مجتهدا خلافا لما بالعرف المألوف المحمول عليه غالب الوصايا فانه حيث اطلق العلم لا يقيده منه الا احداهما لا يوجب من ثم لو اوصى لفقهاء لم يشترط فيه ما ذكر بل من حصل شيئا من الفقه وإن قل نظيره ما في انفاي بان يحصل طرقا من كل باب بحيث يتناول لقيم باقيه اخذا من كلام الاحياء ويكتفي ثلاثة من اصحاب العلوم الثلاثة او بعضها ولو من علماء ابداء او قراء مثلا ولا عالما ولا تقير فيهم يوم الموت بطلت الوصية ولو اجتمعت الثلاثة في واحد اخذ احدها فقط نظير ما يأتي في قسم الصدقات ولو اوصى لاجل الناس اختص بالفقهاء لما في الفقه اكثر العلوم المختصة من اشتغل بتحصي الفقه وحصل شيئا منه فهو (لا مرقى) وإن احسن طرق القراءات وادامها وضبط معانيها واحكامها (واديب) وهو من يعرف العلوم العربية

اه عرش (قوله) كحيث الزركشي (الخ) عبارة مفتوحة والتبايق الوجه كما قال شيخنا ان جيران المسجد كجيران النار فيها لرواها في امورهم ولو دبر بعض الجيران دبره على قيمته في اوجه احتياجه ان اه قال عرش اي فاذا اوصى لجيران المسجد يصرف لاربعين دارا من كل جانب اه (قوله) في الوصية علمهم الى قول المتن ويدخل في النهاية الاقوال ومن ثم لو اوصى للموتى وقوله وقال بعضهم الى الوصية (قوله) علم الموصوف (الخ) خبر والمعلم هو قوله بانهم (الخ) متعلق بالموصوف (الخ) (قوله) وهو معرفة معنى كل آية (الخ) ظاهره اعتبار معرفة جميع الفقه والفعل وقد يتوقف فيه اه سم اقول التوقف واضح في الاستنباط فقط والحاصل ان الذي يظهر واقعا علم التوقيف لا يوجب معرفته في كل آية واما الاستنباط فيكتفي فيه بتحصي ملكة يقتدر بها عليه اه سيد عمر (قوله) وما رآهم بها (الخ) اي من الاحكام اه عرش (قوله) ومن ثم قال الفارقي (الخ) يحتمل ان يكون المراد بالتفسير في كلام الفارقي التوقيف والاحكام الاستنباط اي الماخوذ من عبارة قواعد العلوم المحتاج اليها للتفسير فربما قوله لانه كناقل الحديث اه سيد عمر (قوله) وهو علم (الخ) عبارة متخفية والمراد بها من فهم معانيه ورجاله وطره وصحبه مستقيم عليه وما يحتاج اليه (قوله) يعرف به حال الراوي (الخ) هل العبارة بصرف فعال كذا او لا ولا على الاول ليل يشترط العلم بالفعل او بالتوقف او في ذلك شيئا لكن الاقرب من الاولين الاول من الثانيين الثاني وكذا يقال في المروى اه سيد عمر (قوله) مدركا واستنباطا يرجع في حده في كل زمن الى عرف اهل علمه في زماننا المعروف لما اشتهر الاقتباس به من مذهب يدقها وان لم يستحصر من كل باب علم انتهى به الى باقيه اه عرش ولو قيل بنظيره في المفسر والحدث لم يبعد (قوله) علما بالعرف (الخ) لتلخيص (قوله) بطلت الوصية قد يجهل ان معالما يوجد بذلك البلد علما بغير العلوم الثلاثة والاحل عليهم كالأوصى يتألف لاشارة له عندنا بطلت الوصية عليا فليقتل سم على صحيح واما لو لم يبين في وصيته اهل علم عرف اليهم في اي علم اتفق وجوبه في وان بدوله العرف في غير بلد الموصي وان كان فيه علماء او قراء اه عرش (قوله) ولو اجتمعت الى قوله والمختصة في المتن (قوله) والمختصة (اي في كلام الموصي) (قوله) لائن لا مرقى) بالرغم عطف على اصحاب علوم (قوله) وادامها عطف على طرق الخ وقره وضبط عطف على احسن وقره واحكامها عطف على معانيها (قوله) والاضمح (الخ) كاقال تعالى لربنا انهم من انكر التنداء انتهى معنى (قوله) وفي الحديث الرؤيا (الخ) يعني ان من رآها ويأوصيها لجماعة طاعت ما قاله وطه وظاهره وإن لم يكن من اهل التمييز ولكنه يرمع على من ليس اهله بالتأويل لانها لا تغير علم اه عرش (قوله) لائن وكذا متكم (اي عالم بالاعتقاد اه عرش (قوله) واصول (الخ) وفاقا لها في كبري خلقا للتي جارتها فيه فخصي كلامه بالخير في هذه الثلاثة اي التفسير والحديث والفقه وليس مراد بالعلم بالاصول الفقه مثلا كما قاله الصميرى وصاحب البيان اه (قوله) لائم (اي في شرح وقته وهذا على قول المصنف لا مرقى (قوله) ولو اوصى

(الخ) الواجبه ان يكون الاربع كالأربع المختصة على يوت حتى يستوعب دورهم لو زادت على الاربعين والاولا فاشتمل عليه دور متعددة للأند دارا واحدا تشرح مروه اصله كالقالتان الاربع يحدد اواراحدة من الاربعين يصرفه حصصا دارا واحدة تقسم على يوتهم وإن كان في نفسه دور متعددة فاتبى (قوله) وهو معرفة معنى كل آية ظاهره اعتبار معرفة الجميع بالفعل وقد يتوقف فيه (قوله) بطلت قد ينتج ان محله

تصورها وانما هو صرف لقوة وشر او متعانتها (ومر) للراي التوجيه والافصح عاير من غير بالتخفيف في الحديث والاولا (وطيب) وهو من يعرف عراض بدن الانسان محققا هذا وما يحصل او يزل كلامها وكذا متكم عند اكثرين وإن كان عليه بالذلة لتعلقه افضل العلوم واصولها واهو ان كان الفقه مبنيا على علمه لانه ليس بفقيه ومتعلق وإن توقفت كالات العلوم على علمه وصو فيكون كان التوجه من ابناء عاير تطهير الباطن والظاهر من كل معلق ديني والحق كالأند من افضل العلوم لا من العرف ولو اوصى

القراء لم يخط الأمن بحفظ كل القرآن (٥٤) عن ظهر قلب ولا جهل الناس حرف لبياد الرثاق قال من المسلمين فليسب الصحابة

وامتدكت حمة الوصية  
بانها مصيبة رمي في الجبة  
ميطلقه يجب بان الصادق  
ذكر الحصة لا ما قد يستلزمها  
او يقتاركا كما حار من ثم  
يقضي بل يتعين بطلان الو  
قال في بعد القول ان وبسب  
الصعابة ويقول شهادة  
السب لا تمنع عصيانه  
بالسب كما يعلم بما ياق  
فيه او السادة فالمتبادر  
عرفا انهم الاشراف  
الآتي بانهم وقال بعضهم  
بل هم شرعا وعرفا بالعلماء  
والصوفية المأموون بالكتاب  
والسنة ظاهر او ما نوا وسيد  
الناس الخليفة لانه المتبادر  
منه الشريف المتسبب من  
جمية الاب الى الحسن او  
الحسين لان الشرف وان  
حرم كل ربيع الا انه اخص  
بالاولاد ما طرقت في افة عنهم  
واقطع طرعا عند الاطلاق  
وعقل الناس واكتسب  
ازدهم في الدنيا واسمهم  
اسمهم عند الماوردي  
والثالث عند الروائي  
(ويدخل في وصية الفقراء  
المساكين) والمرا د بها من  
ما ياتي في قسم الصدقات  
فيتين المسلولين (وعكسه)  
ومن عبارات الشافعي رضي  
الله تعالى عنه البديعة اذا  
اقرقا اجتماعا اذا اجتمعا  
الفرقا يجوز النقل هنال  
غير قرار بل لا الو الوصية  
للتام والعيان والزم

[illegible]

ونحوهم كالخجاج على ماني الروضة ويوجهون اطلال فيرده بان الحج يستلزم السفر بل طوله غالبا وهو يستلزم الحاجة غالبا والا  
 لكان مشعرا بالفقر تتخص فقراتهم (ولو جدهما) اي الثنتين في حصة (شرك) الموصى به بينهما اي تركه الرضى ان كان

والاقل الحالم (تصفين) فيجعل نصف الموصى به للفقراء ونصفه لساكنين كافي الزكاة وبه تفرق ما لو وصى لثلاثين من عروقاته بضم على عدم ولا ينصف (واق كل صنف) من الفقراء المساكن متلاحين لم يقيدوا بمحل او بقدر او بغيره محصورين (ثلاثة) لانهما اقل الجاهل فان دفع الوصي الى الوارث وكذا الحالم بغير اجتهاد وتقليد صحيح كاهو ظاهر لاثنتين (٥٥) غرم الثالث اقل متناول ثم ان لم يتعمد

استقل بالذبح اليه لبقاء

صداق والاو على حرم مذكور

كما هو ظاهر دفعه للقاضي

وهو يدفعه له او يرده له بالغ

وبما هو يدفعه له كذا قالوه

وهو مشكل لانهم بعد ان

قرروا المسئلة بتعمد ذلك

كيف يجوز للقاضي

الدفع اليه ولو دفعه لغيره

قالوا حل كلامهم على

ما اذا تابذ الظاهر انه لا

يشترط في مثل هذا استبراء

ويجوز الاذرى تعيين

الاسترداد منهما انصر

البافع لانه ليس اهلا

للتبرع (وله) اي الوصي

والاقل الحالم (التفضيل)

بين احاد كل صنف ويتأكد

تفضيل الاحاد حاجق الاولى

ان لم يرد التعميم الافضل

تقدم ارحام الموصى

وعارهم اولي طهره

رخا طبعه انه فعارهم

انهم قبيح المحصر ووجب

قبولهم واستيعابهم

والتسوية بينهم وان تفاوتت

حاجاتهم خلا للقاضي اني

الطيب وكان بعضهم اغنى

من كلامه ما بقي عنه اخر

الباب انه لو فرض للوصي

التفرقة حسب ما يراد له

والاجاز الاقتصار على ثلاثة اه متى (قوله بقرائهم) اي ما ينطبق عليها اسم الفقراء والمساكين شرعا اه  
عش (قوله والاقل الحالم) يعني اخذا ما تقدم او الوارث ثم رابت قوله الاتي اتفاقا فان دفع الوصي الى  
وموعدا على ذلك اه سم (قوله لجعل نصف الموصى بالغ) فلا قسم ذلك على حد وقسم ولا يجب  
استيعابهم بل يستحب عند الامكان ان يمتدنى اي ليكن ثلاثة من كل صنف هذا كما ياتي ان كانوا غير  
محصورين فان انصروا ووجب قبولهم واستيعابهم عش (قوله وبه تفرق) اي بقوله كافي الزكاة  
(قوله فانه يفسم على عدمه) اي والفرق بين ذلك وبين ما قالوا وصيت للفقراء المساكن حيث شارك  
بينهما مناصفة ان يزدوي في حرم ولم يقصد به كثر فيهما الا بجره التبرع عن غيرهما من جنسهما بخلاف  
الفقراء المساكن فانهم اهل الصفا يوصفون متباينين دلز كرها على استقلال كل منهما بحكم قسم  
بينهما مناصفة اه عش (قوله او الوارث) لم يتعمد ما يفيد ان الوارث الدفع بل قوله اي شركة الوصي اخذ  
ليس له البافع للفقراء فانه لو كان ليس له البافع لاجتماعه لكتفى وتعدى اعتمده اه عش (قوله غرم  
لثالثه) اي ان كان موسرا او مالا اه عش عبارة السيد عمرو له ان يسترد منهما او من احدهما  
ما يدفعه لثالث اخذنا من تعليل الاذرى الاتي كلام الفارح والاذرى في ذلك شيئا ولمل الاول اقرب ثم  
رابت حاشية صيدالحق على المحلى نقل عن الاذرى ما استقر بهما (قوله والى) اي وان تعدد (قوله وهو) اي  
القاضي اه عش (قوله كذا قالوه) انصهر الحق على ما قالوه (قوله ويبحث الاذرى) عبارة الثانية والوجه  
كما بينه الاذرى اخذ (قوله تعيين الاسترداد منهما) اي من الاثنين المدفع علمنا انظر ما يسترد هل هو الجميع  
لنفسه البافع او ثلث ما دفعه اليه او اقل متناول لانه الذي يشره لو كان موسرا فيه نظر واقرّب الثالث  
وعليه حل تعيين فيما يسترد ان يكون من منهما او يكتفى من احدهما وكان ما بقي بيده هو الذي دفعه له ابتداء فيه  
نظروا لممل الثاني اقرب اه عش عبارة السيد عمرو قوله الاسترداد منهما لو من احدهما فاني يظهر به ان على  
جواز التفضيل الاذرى (قوله والاقل الحالم) وهو لا يختلف اعتقاد الموصىة والحالم قبل العبارة بقاء على  
الحالم او لا وفي نظر الاول اقرب (قوله يعني) اي قوله خلا للقاضي في الملقى الا قوله وعارهم  
الى فغيره انه (قوله الافضل) بوصف التعميم اه سم (تقدم ارحام الموصى) اي اقاربه الذين لا يرون منه  
اما قاربه الذين يرون منه فلا يصر فيهم شيئا وان كانوا محتاجين اذ لا يوصى لهم ما تشرع الروض والمضى  
(قوله وعارهم) اي نسبوا ولا مبتدأ وخبر قوله فصار مبالغ عطف على ارحام الموصى (قوله رخصا) لم  
يذكر عارهم المصاهرة وينبغي انهم بعد عارهم الرضا اه عش (قوله ومو) اي في بحث القبول انهم اي  
الفقراء (قوله من كلامه) اي القاضي (قوله ما ياتي عنه) اي عن البعض وقوله انه الوصي احيان لما ياتي  
التي (قوله وقد يفرق) اي على الاول سم اي القائل بوجوب التسوية (قوله فله ذلك) اي قضيل اهل  
الحاجات (قوله الملقى جواز اصابته) انهم اهل التسوية الاقل فله الزيادة على ذلك بحسب ما يراد من معنى  
(قوله الحق به) اي ضمه اليهم (قوله الملقى لكن لا يجرم) بخلاف احدم لخدم ووجب استيعابهم من  
وشرح الروض (قوله وان كان غنيا) غايه (قوله لسه) فله في ثلثه من الاخلال به وعدم اعتباره  
معنى وشرح الروض (قوله ولو وصفه الخ) عبارة للمضى هذا اذا طلق فان وصية الخ اه (قوله فكما) اي  
اتفاق الملقى اه عش (قوله او بغيرها الخ) او فتره بمحسورين كريد ولو اذ كان على زيد النصف

(قوله والاقل الحالم) يعني اخذا ما تقدم او الوارث ثم رابت قوله الاتي اتفاقا فان دفع الوصي الخ وهو دل  
على ذلك (قوله الافضل) بوصف التعميم (قوله ومو) اي في بحث القبول انهم اي الفقراء (قوله وقد يفرق)

تفضيل اهل الحاجة الى اخره وقد فرق بينهما ربط الاصله بوصف الفقر متلا قطع اجتهاد الوصي وتم لو اقل لا يجتهد  
تزمه ذلك (او) وصى لربو الفقراء فالله به انه كاحدم جواز اصابته اقل متناول لانه الحق بهم (لكن لا يجرم) وان كان غنيا  
لسه واي لو وصفه انفسهم كريد الملقى فان كان غنيا لم يجرم احدا ان كان حاكم ولا لا

وكان السبكي اخذ من هذا القول وقت بل مدرس وامام وعشر فقهاء قسم على ثلاثة عشرة ثلثا على المذهب ولو اوصى لو يدبنيار والفقراء  
ثلث ما لم يصرف لويديو لوقير اخيره لانه بتقدير قطع اجتهاد الوصي ونقصته انه لو اوصى ان يحطم دينه على فلان اربعة مثلاً وان يحط  
جميع ما على اقاربه وفلان منهم لم يصطه (٥٦) غير الاربية لانه اخرجه باقراده ولان المدة مفهوم عند الشافعي رضي الله عنه وبه

يجاب عن قول الرازي اذا  
جاز ان يكون النص على  
زيد اى في مسئلة المثلث  
بحرم جاز ان يكون التقدير  
هنا اى في مسئلة الدينار  
ثلاثا ينقص فهو ايضا يجوز  
ان يقصد حين زيد للدينار  
وجهة الفقراء الباقي  
فيستوى في فرضه الصرف  
لزيد وغيره اه وجه  
الجارح ان زيدا في مسئلة  
المثلث لقب لاقائل يمتد به  
بحجة مفهومه بخلاف  
مفهوم المصدق او ما تضمنه  
كادبنيار فان كثيرين عليه  
يل هو نص الشافعي كما قرر  
واذا روى مفهومه على  
القول به او ذكره المتبادر  
منه مادة الاقتصاد عليه وان  
لم يقل بال مفهوم النصح الفرق  
بين المستثنين وان النص  
على الدينار لم قطع اجتهاد  
الوصي ان ينقصه او يزيد  
عليه فانه ولو اوصى  
لشخص وفاد است وصيته  
اليه بالف المأخذ وصيته  
جميع هو منهم ووصي لكل  
من يقبل وصيته منهم بالفين  
قال في وجهه ان حرج  
او دلست قرينة ظاهرة على  
ان الالف المذكورة او لا  
مرتبطة بقول الايصاء لم  
يستحق سوى الفين لان

اي على الاول (قوله وكان السبكي اخذ من هذا قوله الخ) فمتنع كون هذا من مستطبات السبكي قوله على  
المذهب (قوله ان زيدا في مسئلة المثلث لقب) كرون زيدا لاف مفهومه لما لا يحتاج اليه في الفرق الثبوت  
استحقاقه سواء ما ثبتا له مفهومه او لم تثبت لدخوله بكل حال اثر المفهوم انما هو اخراج غيره له عمل به فيكنى في  
الفرق ان يقال النص على زيد لا يفيد سوى دفع حرمانه لدخوله بدون النص مع امكان حرمانه فاذا نص عليه  
فلا ينافي على الدينار فانه يفيد منع كل من النقص والزيادة نظر المفهومه فليتامل (قوله لقب الخ) هذا  
كلام لا موقع له لان الرازي لم يمول فيقاله على ثبوت المفهوم او عدمه ما اذا اثر المفهوم خروج غيره بويديس  
الكلام فويلو على ما ذكر لم ينفذ ان لقب لا مفهوم له لان الجارح المحرور كقولهم هذا بديك او وصيت  
لزيد بدينار لم مفهوم معتبر وانما هو على ان زيدا في مسئلة المثلث المستحق بدون النص عليه فيعمل فائدة  
النص عدم جواز حرمانه فيجوز ان يكون النص على الدينار في المسئلة الاخرى لمنع النقص لانه يجوز  
اعطاءه الدينار بدون النص عليه فينبغي ان يكون فائدة ذكره منع النقص فيكنى في الفرق ان يقال النص  
على زيد لا فائدة له الا مجرد منع حرمانه لاستحقاقه مع النص وبه بخلاف النص على الدينار لانه لا ينافي  
مع النص عليه بدو له فلا فائدة لذكره الا لاثبات استحقاقه دون غيره من ازيد منه او انقص لان له مفهوم ما لم  
الرازي ان يقول شرط المفهوم ان لا يظهر الشخص بالذکر فاقدموهي فانه منع النص المناسب للاحسان  
بالوصية دون الزيادة لماسيها الاحسان فلا يقصد منها اي تامل (قوله افراد الثانية) تأمله (قوله

الاولى حيث من جملة افراد الثانية والاستحقاق الفان ان قبل استحقاق الفين ايضا لا جماعا حيث وصيتان  
متباينتان الاولى محض تبرع لاق مقابل والثانية بيع حصة لاق مقابل فقول العمل فليس هذا الاقرار له بالفين او بالقول بالذکر  
سيأتي بالفوز كالماسي لانه لم يغير بينهما من كل وجه فمكن حل احدث ما على الاخر بخلافه في مستشار بهذا يدفع ما وقع في فتاوى  
ابن زرعان في الغالب بعض ذلك على انه قد دله واديد له قولهم حل المطلق من حيث اللفظ على التقيد لا وان كانت

مادتهما مختلفة اعتبارا بالفظ من غير نظر الى المعنى (أو) اوصى (لمنع من غير منحصر كالملوية) بوم المسويرون لعل وإن لم يكونوا من فاطمة كرم الله وجهها وبني عجم (محمدا في الاظهر وله الاختصار على ثلاثة) كالوصية للفقراء والفرق بان الشرع خصصهم بثلاثة خلاف غير محاب عنه بان اتفق في الوصايا يعرف الشارع غالباً بحيث علم ان لو بدقه كان لو بد النصف الباقى (٥٧) هو جواز الخير اولى اولو يد نحو جبريل والجداد

على اوصاف تلك وهو مقر فلان بالنصف وبطلت في الباقي نعم لو اضاف الجدار لمسجد او دار زيد صحت له وصرف في عمارته كما به الاذعي اولو يد ونحو الرياح لله اقبل متول وبطلت فياعده ولو اوصى بثلثة لله تعالى صرف في وجوه البوياتي آخر الباب ياتهم ومثلهم وجود الخير ولا يدخل فيهم ورثته نظير مارياتى فان لم يقل لله تعالى صح صرف للسكاكين وقرق في روضة يتعين الوقف غالب الرضا للسكاكين حمل المطلق عليه وان الوصية مبنية على المساهلة حيث تصح بالجهول والنسب وغيرهما بخلاف الوقف فيها موقع لمعظم منها ما يخالف ذلك فاحذر (أو) اوصى (لاقارب زيد دخل كل قرابة له (ولن يمد) وارثا ولو اوصى لغيره عدم فيجب استيعاب الوصية بينهم وإن كثروا وشق استيعابهم كاخيه كلامهم ولا ينالهم قولهم لو لم ينصرفوا كالمولوية لان عله لما اذا تصرف حصرم وذلك لان هذا اللفظ يذ كر صراحة لارادة جهة

مادتهما مختلفة لعل المراد بمادتهما الموصى به (قوله اعتبارا بالفظ الخ) ممول قوله اولو بيان لوجه الاروى لو المراد بالفظ كون كل منهما وصية لخص (قوله بوم المسويرون) الى قول المتن والاصح تقديم ابن الهيثم الى قوله واضرب الرضى الى المتن قوله وقد استاذني وذلك لانهم قالوا الاذعي ابو اقول وقوله لانها كاتيد الى المتن (قوله وبني عجم) عطف على الملوية (قوله والفرق) الى فرق مقابل الاظهر عبارات المعنى والنهاية الثاني البطلان لان التميم يقتضى الاستيعاب وهو متعم بخلاف الفقراء فان عرف الشرع خصصه بثلاثة قاتع اه (قوله محاب عنه) اى عن الفرق (قوله اولو يد) الى قوله وإن كثروا فى المعنى (قوله ما لا يوصف بملك الخ) كالريح والفيضان نهاية ومعنى (قوله وهو مفرد) سيد كرمه (قوله صحت له) اى الوصية للجداد (قوله وصرف) الاولى كافي النهاية والمعنى وصرف الصفقات خش فان فصل منه اى التصفى مادخر للمباراتان وقوع اجتماعه بالياء والارد على الوجة اه (قوله كما به الاذعي) جزم به النهاية والمعنى (قوله ونحو الرياح) كاللثة والحيطان على اوصاف بملك وهو جمع وانظر ماحكم المتن واجمع المحصور ولعلهما كالفرق في التسييط ثم الابطال في الباقي بدخلة زيد فليراجع (قوله نظير مارياتى) اى شرحه ولو اوصى لغيره الخ وياق اى فى المتن اخر الفصل (قوله فان لم يقل لله تعالى الخ) ولو اوصى لامات اولادهم من ثلاث للفقراء او المساكين جعل الموصى به بينهم الثلاثة نهاية ومعنى (قوله يته) اى ما ذكر من الوصية بلا ذكر المصرف اى يبين الوقف اى بلا ذكر مصرف لا يصح (قوله عليه) اى الثالث (قوله وغيرهما) الاولى كثيرهما (قوله لهما) اى الغنيق والمساهلة المذكورين يحتل اى الجهول ولو التجس (قول المتن لا قارب زيد) اى اوجهه مغنى وروى (قوله وارثا) لى قوله واضرب الرضى فى المعنى (قوله وارثا) هذا يخالف مامر من عدم دخول الورثة لان قوله واضرب الرضى لاروى لا قارب بنفسه لم تدخل ورثة نفسه كآياتى والموصى لهم ما قارب زيدهم من غير روضة الموصى به لاروى فى بعض اقارب زيد من ورثة الموصى به يدفع ليه اه حش (قوله رغبنا الخ) اى حوا وروقيما ويكون نصيبه ليه اه نهاية زاد المعنى لان ان دخل بيده تلا يتكرر الصرف للسيد باسمه واسم رقيقه اه (قوله فيجب استيعابهم الخ) هذا لان انحصروا وان لم ينصرفوا فكالوصية للمولوية مغنى وروى مع شرحه وسيفيده الشارع قوله ولا ينالهم قولهم الخ (قوله كاشمل) اى قوله وإن كثروا الخ وكذا خبر ولا ينالهم (قوله ولا ينالهم قولهم الخ) اى المارثا (قوله ولم ينصرفوا) اى الموصى لهم كاقارب زيد لا كالمولوية فى جواز الاختصار على ثلاثة التفضيل (قوله لان عله) اى قولهم المذكور وقوله حصرم اى الموصى لهم (قوله لان هذا اللفظ) اى اقارب زيد مثلا (قوله بوم) ثم اى من اجل أن هذا اللفظ يذ كر عرا الخ (قوله ولا ينظر الخ) عطف على قوله صرف له والتم قوله واستوى التعليل على قوله لم يمكن الخ (قوله ومحاب بانه في نفسه الخ) حاصله انه باختيار اصل الواضع ليس جهة وباعتبار الاستعمال العرفية فخر حظ وجوب الاستيعاب الاول وفياعده الثاني هذا ولعل الاقرب ان يعاب بان الملحوظ عدم وجوب الاستيعاب عدم المحصر لاجل الجهة ومن ثم لو انحصرت اى الجهة وجب وبني عجم) عطف على قول المتن كالمولوية وفي شرحه مراد اولامات اولادهم من ثلاث للفقراء او المساكين قبل هو كذلك كافي مسئلة السبكي المارة في الشرع (قوله واستوى) عطف على قوله لم يكن له الاقرب قاله هر في شرحه ويؤخذ من قولهم انه يدخل فيه غير الوارث ما لو كان تزييدا رقيقا فصح ويكون نصيبه ليه هو الاوجه كما به التناهي وإن لم يبق في الاساق قال ينبغي دخولهم إن يكن له اقارب اخر فان كان فلا دخل

(٨ - شرايف وان قاسم - سابق) التركة مضم ومن ثم لم يكن له الاقرب صرف اه الكل ولم ينظر لكون ذلك اللفظ جمعا واستوى الابدع غير مع كون الاقارب جمع اقرب وهو افضل تفضيل واضرب الرضى التعليل بالجهة بانه لو كان كذلك لوجب الاستيعاب كالمولوية لفقراءه بانه من غير جهة حقيقة لان من شأن التركة المحصر وانما المتبادر من ذكرها ما يتبادر



من الجهة بالنسبة للاعظام من ذكره فاشاءنا ان لا نضعه الا في موضع لا ذكرته (لاصلاحاً) اي بأوامر (ورفا) أي هو لها (في الاصح) وقل الاستاذ في مقصود اجماع الاصحاب عليه من الاعتراض عليه من دود ذلك لانهم لا يسمون اقارب عرقاى بالنسبة لوصية فلا يتناقض تسميتهما اقارب غير ذلك عند (هـ) عن قول ائمه الامور والقروع ليفيد دخول الاجداد والجدات والاحفاد ويؤخذ من

في الوقف انه لو وقف على اولاد وليس له اولاد لم صرف اليهم ما رسمه لمولم يكن له من اقارب غير اولئك صرف اليهم (ولا تدخل قرابة الام والوصية العربي (الصحيح) وتقل من ظهور لانهم لا يقتضون بها ولا يصدقون بها الا في حق الوصية من اكثر من دخولهم كالصحيح لان العرب يقتضون بها فقد صح انه **قال** عن سعد بن ابى وقاص سعد بن علي بن امرؤ عاهد يدخلون في الرسم افتقاراً (والعبرة في ضبط الاقارب (بأقرب جد ينسب اليه زيد) أو أمه بنات على دخول اقاربها (وتعمد اولاده) أي ذلك الجد (هيلة) واحدة ولا يدخل أولاد جد فوهة أو في درجته للواوصى لأقرب صحتهم تدخل الحسين بن زان تنهوا كلهم على كل رماقه وجهه أول اقارب الشافعي دخل كل من ينسب لشافعي لانه أقرب جد يعرف به الشافعي لان ينسب لجد يمد شافع كارلاد اخرى شافع على والياس لانهم إنما ينسبون للطلب والاقارب

الاستيعاب فيها ايضا كالمصنف في حيث القبول اه سيدمر (قوله بالنسبة لاصطلاح) يتامل اه سم (قوله وقوله) اي يتناظر بقوله يظهر الخ (قولنا لان اصلا لمرقا) كذا في نسخ الشرح بلان في ولا يظهر عليه وجه نصب اصلا الخ والذي في المحل والنهاية هو الخ (الاصلاح) الاستناظر هذا ظاهر (قوله اي ابوالوا) اي بالذات فقط قوله اي اولاد الصلب فقط (قوله وذلك) راجع الى قولنا للمتن لا اصلا وفرعا (قوله لانهم) اي والام والولد (قوله لا يسمون اقارب) اي بخلاف الاجداد والجدات والاحفاد اه معنى (قوله تسميتهما) اي الاصل والفرع (قوله غير ذلك) الاول في غير هذا (قوله ليفيد دخول الاجداد الخ) اي في انسابهم كالابون والاولاد سيدمر (قوله انه لم يكن الخ) نائب ماعل يؤخذ (قوله هنا) اي في الوصية (قوله غير اولئك) اي الاب والاولاد (قوله قول المتن لا تدخل قرابة ام) اي في الوصية للاقارب اه معنى (قوله لانهم لا يقتضون) اي قوله اولاد القرعة الجعفة للمتن (قوله بها) اي قرابة الام (قوله والاصح في الروضة) وهو المتمد نهاية ومعنى ومنهج (قوله دخروهم) اي اقارب الام (قوله في الرحم) اي في الوصية لرحم (قوله لا اقارب صحتي) اي لخص منسبون الى سيدنا الحسين وقوله لم يدخل الحسينون اي المنسبون الى سيدنا الحسين وقوله ان اتبوا التماي الحسينيون والحسينيون (قوله لان ينسب الجدة) عطف على قوله تدخل كل من ينسب اليه بحسب المعنى ولو حذف اللام لظهر المطف عبارة المعنى والوصية لا اقارب الشافعي في زمنه او بعد موته لا اولاد شافع اخر لا يصر في من ينسب اليه جد يمد شافع كارلاد على والياس اخرى نافع اه وهي ظاهرة (قوله اولاد اقارب بعض الخ) اي لاد الشافعي في هذا الوصية في هذا الاقارب بعض الخ اه معنى الثانية

مر في الاكاه آله **قال** في الوصية وحمل على اقارب اوجه الوجهين لاعلى اجتهد الحاكم واهل البيت كالان لم تدخل الزوجة فيهم اي اهل البيت ايضا والاولاه من غير ذكر البيت دخل كل من نزل موته اولادهم دخل اجداده من الطرفين اولادها دخلت جداته منها ايضا ولا تدخل الاخوات في الاخره كتمسكه والاحياء اباة الزوجة وكذا ابودرجة كل محرم رحم محرم والاصهار فشملا الاختان والاحياء ويدخل في المحرم كل محرم ينسب اورضاع او مصاهرة او وصية للوالى كالوقف عليهم اه زاد المعنى ولا يدخل فيهم المديرو لام الولد اه قال ع ش قوله الاختان اي اقارب الزوج وقوله كالوقف عليهم اي ليشمل العتيق والمعنى اه (قوله اي الولد) اي اولاد الصلب (قوله وعاية) لتعليل للذين معزاه الشارح قوله ثم غير مصالح (قوله وهذا) اي قوله اولاد القرعة الجعفة اندفع الاعتراض الخ يشمل انوجه جندنا فعنه ان المراد بالاقرب ما يشمل قرعة الجعفة كايده عليه قوله اولاد القرعة الجعفة

لهم معهم لمدمة سدهم بالوصية اه (قوله اي بالنسبة الخ) يتامل (قوله ليفيد دخول الاجداد الخ) أي في الاقارب (قوله ويدخل في اقرب اقارب اولاد والفرع) قال في التكملة في نزاع في تعيينه بالدخول مع انه ليس اقرب الاقارب غير ما هو قالوا اقرب الاقارب الاصل والفرع لكان اصوب واجيب بانها اقرب على الإطلاق ويصح إطلاق الدخول بمعنى ان كلا منهما داخل واذا اخذناه على الإطلاق بل بالنسبة إلى الوصى لا قارب بعد لا يكونان ولا قارب غيرهما واقربهم الا بالفرع والوصية لانه لا يكون تمييز المصنف محسن اه وتوارد بل بالنسبة إلى الوصى لا قارب به خلا لاقارب اقارب فان صورة المستلة فاذا وصى لا قارب اقارب وليس له اصل ولا فرع عدم الاخ على الجد الوصى لانه اقوى جهة واقرب كاقدم عبارة المتخرج هي او وصى لا قارب اقارب به فلدرة ترى لقرني قارب فاقرة فيبوتها لجدوده اه (قوله وهذا)

بعض اولاد الشافعي دخل فيها اولاده دون اولاد جده شافع (و يدخل في اقرب اقارب) أي المعنى زيد (الاصح) اي الابوان (والمرع) اه قوله ثم عرفها من ضد ما على التفسير التي رعاة لوصف الامرية المتخذي لزيادة التفسير في قوله

وإندفع قول شارح المبدأ بالاصل الأب والأم وأصولهما (والاصح تقديم القروع وإن سفلوا ولو من أولاد البنات الأقرب بالاقرب فيقدم ولد الولد على ولد والد الأم ثم شوة الأخوة ثم الجدود من قبل (٥٩) الأب والأم التقرى فالقرى نظرا

الحق من غير الأصول والفروع متحقق في الجملة كما في الأخ المقدم على الجدو بحتمل أن وجهه أن الأقرب حقيقة متحقق في الجملة أي بعد تقدير الأصول والفروع كالأخوة بالنسبة للنيمة لليتامل في اقتضاوص صف الأقرب أي بقوة الجهة بغير نزاع فإدعاء فرية نظر لا يخفى أصم وفي نعية الأخبال الأول بقوله في اقتضاوص صف الأقرب أي بإخا ميل إلى ترجيح الأخبال الثاني كالتعريف لكن الفارق كالصريح في إفرادة الأخبال الأول ولا يكون قوله أو قوة الجهة مستدركا ويمكن أن يكون المقارن للأخ المقدم ثم غير مخرج قوله وأندفع قول شارح (الخ) أن كان وجه انتداعه غير مدعى قوله أو صا لمما تقدم الأخ متلا على أصولهما فيرد عليه أن كلام ذلك مجرد دعوه لم يقرب الأقرب أو تصانيف بهذا الوصف وأما الترتيب بينهم وبين غيرهم فامر آخر معلوم بما يأتي لليتامل اه سم (قوله تقديم الفروع) إلى الفروع في الحق الآخره قال غيره إلى الحق (قوله لو من أولاد البنات) غاية فريته الأقرب بالأقرب تفصيل قوله تقديم الفروع (الخ) قوله يقدم ولد الولد (الخ) ويستوى أولاد البنات اه معنى (قوله ثم الآية) حذف على الفروع (قوله) من قبل الأبواب الأم القرى (القرن) راجع إلى قوله ثم نبوة الأخوة ثم الجدودة (قوله نظر في الفروع (الخ) تعميل الترتيب المذكور (قوله ويستويان أيضا) حذف على قوله نبوة العمومة ونبوة الأخوة (قوله) ثم (الخ) بمصداق (المتعلق) حضيف اه عن (قوله أو الخال) أي يستوى على العم (قوله) ذلك) أي التقديم على أبي الجند (قوله إذا تقدمت) اه الترتيب بين قوله الأصم تقدم الفروع (الخ) قول الحق بل يستوى الأبواب الأم (الخ) كما يستوى المسلم والكافر اه معنى (قوله ثم يقدم الشقيق (الخ) أي هنا في الوقف اه عن (قوله يقدم الشقيق (الخ) بحجارة الحق يقدم ولدا لباوين من الأخوة والأخوات والأعمام والعصام والأخوال والخالات أو لادم على واحد كما هو يقدم أخ لأب على ابن أخ لباوين اه (قول الحق ابن النيت) عبارة شرح المنهج ولد البنات اه (قوله) يجب استيعاب الأقربين يتناول هذا مع قوله من أقرب أقرب يزيد وما المراد من الأقربين الذين يجب استيعابهم اه عن شرح الفروع المرادهم معلوم من قول الأصم في يدخل في أقرب أباقر به النعم سم قول شارح ثم غير مخرج تقديم (قوله) واستدعى الرافعي (الخ) قول جبرئيل أن يكون المراد به المصالح فكأن ذلك بلفظ أعطوا جماعة على شرطه فلا إشكال اه سيد عمر (قوله لبو) أي ما نحن فيه من الوصية (قوله) بل ما ذكره (أه) أي الرافعي (قوله من كل وجه (الخ) هذا لا يصح مع التقييد بقوله من جماعة معنيين اه سم (قوله) لأنه لما ربط (الخ) استشكل سم راجعه

أي قوله أو قوة الجلبة اندفع الاعتراض عليه ويحتمل أن وجه انتقاده أن المراد بالقرع فيما يصلح قوة الجلبة كأيديل عليه قوله أو قوة الجلبة والاقرب بهذا المعنى من غير الأصول والقرع متحقق في الجلبة كافي الآخر المقدم على الجلبة ويحتمل أن وجه أن الأقرب حقيقة متحقق في الجلبة أي بعد الأصل والقرع كالآخوة بالنسبة إليهم للتيار وفي اقتضائهم وصف القرع قوة الجلبة بدون زيادة قرع تغضّر ولا يتحقق قوله وان دفع قول شارح أن كان وجه انتقاده أنه يدخل قوله أو صواباً فندفعه بالآخر نلاحظ أن أصله غير دليله ن كلام ذلك شارح في مجرد دخولهم في أقرب الأقارب اقتضاهم بهذا الوصف والما القريب بينهم وبين غيرهم آخر معلوم بما في قتيبال (قوله من كل وجه) هذا لا يصح مع اتحيدهم فهو من جماعه معينين (الاعتماد على أصلهم وصف القرع على اليد) يريدونه أن يراد به بمجرد ذلك الرصف بل مع معنى من (الاعتماد على حقيقة هذا التركيب التبعيض المؤبد من الأثر) أي لأن لكل الظاهر أن الرصف على جماعه ومن والاقصار على قوله أو صحت لأقرب زيد إذا لما في قوله زيد لمك القدرتين على ذلك القدر من إيهامها خلاف مراده عليه أيضاً والما الاستغراق لتمامه لهما كما نحن فانظر مع ذلك قوله تاتفع مأكرو ما في الضاحك لو كان ينبغي أن كانوا ليدان بقوله مكرض في الجلبة مأكرو وقدر (قوله علم) مجموع

ويحتاج إلى الفرق اه وافر ليكن ان يفرق ما ذكره فيه الامام من كل وجه من غرورية تدبر ما هنا ليس كذلك لانما ربط الموصى بوصف لهم إلا قريية علم ان مراده اناطلة الحكم بها من غير نظر لان لا يبا كما تميد الله بنض تبيد الاستغراق او الابتداء

فأعزوا هذا الأيماء وقضوا بالقرينة إذ ذكرهما لعل أنثاء يقول إيهانها لئان لا يغير بموتة فلذلك القرينة التضمين ما ذكره واندهج ما لهيخنا المتداول لا خارج كلامهم من ظاهره بل صريحه المصرح بكلام الأضي (ولو أوصى لأقارب نفسه) أو أقارب الأقارب نفسه (أو تدخل وقت في الأصح) وإن صحها الوصية الواو لا لأنه لا وصى له مادة تختص بالأقربين والوصة لو أوصى لأهلهم من تلمه لم يقتضه أى غير الورثة لما يظهر من كلامهم ويظهر أيضاً فيمن (٦٠) أوصى بركاة أو كفارة عليه أنه يجوز الوصى والتأضي الصرف الواو في هذه لأن

(قوله) أعرضوا عنا (الخ) أى لفظه من (قوله) على أن (الخ) ممنوع وقوله بمعية تلك القرينة لا دلالة لتلك على البيان أنه سم (قوله) فاضع ماذا كروه) أى وجوب استيعاب الآخرين (قوله) واندفع ما ليسنا (الخ) عبارة تفرش الأرض عقب سب كلامها الرافى وقوله الأذى ما نصه وقد يقال صورة المسئلة هناك أن يقول لأقرب أقارب زيد يصدق عليه أنا موسى بمخافة من أقرب أقارب زيد انتهت أنه سم (قوله) وأقرب أقارب نفسه هو الترتيب حيثما سار لكن لو كان الأقرب يوارى فأصرف الموصى به للأقرب من غير الوارثين إذ المجرى الوارثون أوصية معنى وروى (قوله) فيا بظهر) كذا فى شرح الروض (قوله) عليه) أى الموصى (قوله) لا يؤى (الخ) يقول قوم (قوله) غير (الخ) أى غير الورثة ليعتدل على إله الأقرب يظهر اسم (قوله) كما (أنا) أى فى شرح الأصل وقوما فى الأصح

(فصل فى أحكام معنوية للموصى مع مع بين ما يفعله من الميت) (قوله) فى أحكام معنوية) إلى قوله ومن ثم أعرض فى التباين كذا فى المغنى لأقوله وما اقتضاه (قوله) نحو جوداد من الدواب العقارات أنه معنى (قوله) كأفده) أى أول الألباب بقوله بالمانع (قوله) لما به) أى لا جاز تريب الأحكام الآتية أنه كرى عبارة فى المغنى وإنما أراد ما تريب عليها قوله ويك الموصى (الخ) (قوله) وحى) أى المطلقة أنه معنى (قوله) والمنفعة (الخ) أى بين المنفعة والسكنى (الخ) (قوله) ومن ثم استحسن (الخ) قال السبكي والمافع والفلة متعاربان بول فى ميانفاته فقد يحصل مناشئ غير تلك المنفعة أما يفعله كأستغلال أو بعض من فعل غيره أو من عتاقه تعالى وذلك الشئ بمسعى غلة الموصى به بملكه من غير ملك العين والمنفعة كاجر العبد والدار والموت وكسب العبد وما يثبت من الأضرار على غلة تصرف الوصية بكما قصص (قوله) المعنى (قوله) تتناول الخدمة أى بالعبودية للسكنى أى بالدار أنه (قوله) ناصر ما به (الخ) من الإجارة والأجرة والأجرة الوصية والأكتاب المتأداة كالاحتساب والاحتشاش والأصطاد وأجرة الحرفة لا تأبدال منافه أهم (قوله) لكن بقيد) أى الغير (قوله) الآتى فى الفلة) يحتمل أنه إشارة إلى اعتبار ما يحصل بنفسه أحرارا من نحو الثمرة كأستفاد ذلك من خر أو لاقى قاطلة قسما (الخ) أنه سم وقال الكرى وهو قره لاقى من القراء العينية والأول هو الظاهر (قوله) رياء) بكسر الراء وتخفيف التون (قوله) وبواحد) عطف على قوله بالغة وقوله من هذه الثلاثة أى السكنى والركوبى الاستخدام (قوله) لأن الفلة) تعليق له ولما لم يخفى أن الوصية بالعبودية لا تقيدها مستحق سكنى الخ وبواحد من هذه الثلاثة لا تقيدها مستحق غلة فتقول الوصية

قوله بمعية تلك القرينة لا دلالة لتلك على البيان (قوله) واندفع ما ليسنا) عبارة تفرش الأرض عقب سب كلامها الرافى وقوله الأذى ما نصه وقد يقال صورة المسئلة هناك أن يقول لأقرب أقارب زيد يصدق عليه أنا موسى بمخافة من أقرب أقارب زيد انتهت أنه سم (قوله) وأقرب أقارب نفسه هو الترتيب حيثما سار لكن لو كان الأقرب يوارى فأصرف الموصى به للأقرب من غير الوارثين إذ المجرى الوارثون أوصية معنى وروى (قوله) فيا بظهر) كذا فى شرح الروض (قوله) عليه) أى الموصى (قوله) لا يؤى (الخ) يقول قوم (قوله) غير (الخ) أى غير الورثة ليعتدل على إله الأقرب يظهر اسم (قوله) كما (أنا) أى فى شرح الأصل وقوما فى الأصح

(فصل فى أحكام معنوية للموصى مع مع بين ما يفعله من الميت) (قوله) فى أحكام معنوية) إلى قوله ومن ثم أعرض فى التباين كذا فى المغنى لأقوله وما اقتضاه (قوله) نحو جوداد من الدواب العقارات أنه معنى (قوله) كأفده) أى أول الألباب بقوله بالمانع (قوله) لما به) أى لا جاز تريب الأحكام الآتية أنه كرى عبارة فى المغنى وإنما أراد ما تريب عليها قوله ويك الموصى (الخ) (قوله) وحى) أى المطلقة أنه معنى (قوله) والمنفعة (الخ) أى بين المنفعة والسكنى (الخ) (قوله) ومن ثم استحسن (الخ) قال السبكي والمافع والفلة متعاربان بول فى ميانفاته فقد يحصل مناشئ غير تلك المنفعة أما يفعله كأستغلال أو بعض من فعل غيره أو من عتاقه تعالى وذلك الشئ بمسعى غلة الموصى به بملكه من غير ملك العين والمنفعة كاجر العبد والدار والموت وكسب العبد وما يثبت من الأضرار على غلة تصرف الوصية بكما قصص (قوله) المعنى (قوله) تتناول الخدمة أى بالعبودية للسكنى أى بالدار أنه (قوله) ناصر ما به (الخ) من الإجارة والأجرة والأجرة الوصية والأكتاب المتأداة كالاحتساب والاحتشاش والأصطاد وأجرة الحرفة لا تأبدال منافه أهم (قوله) لكن بقيد) أى الغير (قوله) الآتى فى الفلة) يحتمل أنه إشارة إلى اعتبار ما يحصل بنفسه أحرارا من نحو الثمرة كأستفاد ذلك من خر أو لاقى قاطلة قسما (الخ) أنه سم وقال الكرى وهو قره لاقى من القراء العينية والأول هو الظاهر (قوله) رياء) بكسر الراء وتخفيف التون (قوله) وبواحد) عطف على قوله بالغة وقوله من هذه الثلاثة أى السكنى والركوبى الاستخدام (قوله) لأن الفلة) تعليق له ولما لم يخفى أن الوصية بالعبودية لا تقيدها مستحق سكنى الخ وبواحد من هذه الثلاثة لا تقيدها مستحق غلة فتقول الوصية

ولا يتأني ما ذكر ارفق المنفعة خلافاً لنزومه شمولها للكسب المأني أنه يدل على قول ابن الرضا لخدمته أن تقيدها بتقديمها لخدمة غيره وكذا قوله أن الخدمة تقيده السكنى وقوله ليس في الخدمة عمل في الدار غير المنفعة كون المنفعة مقابلة للعين لا يمنع أن الخدمة لخدمة الدار بمعنى المنفعة اء وقال غيره ما لو وجدنا المنافع تشمل النقير والكسب والنقير أن كانت قائمة بعينية هي معدودة من منافع الارض والنقير والكسب لا تقيده بغير ركوب وسكنى ومنفعة بل ما يحصل من النقة والكسب عامة والمضموم من المنفعة أهم ما يغنيهم عنها اء وفي بعضه نظير يرفق بما تقرر والحاصل من ذكر الشيخان صحيح ومن ثم استمدد المحققون أن المنفعة تطلق على ما يقابل العين ومن ثم فرها لا الامام وغيرهنا بما ناما ملك بعدد الاجرة الصحيح والملوك به بقصد بعض المنفعة لا غير واستباحا العين اء عامر الضرورة ( ٦١ ) أو الحاجة كما ينهونهم وهذا الاطلاق هو

التبادر منها فان لم يحلها عليه كما حلوا الرخصة هل هو ذلك هو لم يرد ذلك وقد تطلق على ما هو أهم من ذلك لتفصيل حتى النقة التي هي القوائد العينية الحاصلة لا يفعل احد وهذا لا يعمل به هنا الا قرينة فائدة قسيان قسم يحصل بدل استيفاء منفعة فتتاراه المنفعة بلا قرينة وقسم يحصل بنفسه فهو اجنى عن المنفعة فاحتج بتاولها له الا قرينة ومن هذا يعلم انه لا يصح الا بصاء بدارم يشتر فيها الرضى ويصدق بما يحصل من ربحها لان الربح بالنسبة لها لا يسمى غلة ولا منفعة للعين المرص بها لانه لا يحصل الا بعد زوالها وهذا واضح خلافاً لما هو فيه وأن الذي يشبهه في نحو النقة والشاة انه اوصى بغنائدها او بدارمها انخص بنحو الفرة والابن والصرف او بمناهما لم يدخل نحو الثمرة الا لأن قامت قرينة ظاهرة على

أي الشاملة لهذه الثلاثة ويحتمل أن ذلك لتليل لا اعتراض الشيخين المتقدم (قوله) ما ذكر ارفق المنفعة أي من انما مقابلة العين وقوله شمولها للكسب اى مع انه عين ومنه غلة تحصل بدل استيفاء منفعة اخذها سياق في قوله فائدة قسيان الخ اسم (قوله) وقول ابن الرضا ان الخدمة الخ هذا مقابل قولها السابق ان الخدمة لا تقيده غيره وقوله ان النقة الخ مقابل قولها السابق ان الرخصة بالنقة لا تقيده استحقاق سكنى وقوله ليس للنقة الخ مقابل اعتراضها اء اطلاقهم التسوية بين المنفعة والنقة في الدار (قوله) عمل في الدار الاولى القلب (قوله) وكون المنفعة الخ جواب السؤال (قوله) لا يمنع الخ غير الكون (قوله) غيره اى غير ابن الرضا (قوله) والنقة الخ جملها اعتراضية وقوله ان كانت النقة غاية (قوله) والنقير والكسب الخ اى وان النقة الخ (قوله) لا تقيده بغير ركوب الخ بموافق لقوله السابق قال لا يل يبغي الخ اسم (قوله) خاصة خبر ما يحصل (قوله) وفي بعضه اى بعض ما قاله النقير ولم يرد ذلك البين في بعض قوله ان المنافع تشمل النقير وقوله المضموم من المنفعة أهم ما يغنيهم من النقة فليتأمل (قوله) والحاصل اى حاصل ما في هذا المقام (قوله) هنا اى فى الرخصة (قوله) واستباحا اى المنفعة والاجرة (قوله) اى فى الاجرة (قوله) وهذا الاطلاق اى اطلاق المنفعة على ما يقابل العين (قوله) كما حل الرخصة اى يرد (قوله) وقد تطلق اى المنفعة (قوله) الحاصلة لا يفعل احد اى كالتبرع (قوله) وهذا اى الاطلاق الثاني التليل (قوله) ومن هذا اى من الحاصل اء وحشتمل من اقتصار المصنف على المنافع والنقير (قوله) يعلم انه لا يصح الخ اقره ع ش كان سم (قوله) بالنسبة اى للدارم (قوله) وان الذى الخ عطف على قوله اء لا يصح الخ (قوله) بان لم يكن لها اى النقة ولو نى الضمير يرجع الى الشاة ايضاً كان انساب (قوله) او اورد عطف على قوله لم يكن الخ (قوله) بذلك اى باطلاق منفعة النقة على نحو ثمرتها (قوله) استبحاها اى الشاة ولو نى الضمير يرجع الى النقة ايضاً لكان انساب (قوله) هنا اى فى باب الرخصة (قوله) وكأنه اى الاذرى (قوله) الا ان اى فى شرح ان اوصى بمنفعة مئة (قوله) الا ان يفرق بانه الخ فرق المعنى بهذا الفرق ايضاً اء سیدمر (قوله) هنا اى فى مسئلة العبد وقوله انى اى الموصى (قوله) كما تقرر اى فى اول الفصل (قوله) لانه اى الوارث اصل لم الانساب إسقاط اليه (قوله) وامانهم اى فى مسئلة الدار (قوله) فلم يعارض اى حتى الوارث

ولا يتأني ما ذكر ارفق المنفعة اى من انما مقابلة العين (قوله) خلافاً لنزومه شمولها للكسب اى مع انه عين ومنه غلة تحصل بدل استيفاء منفعة اخذها عما ساقى في قوله فائدة قسيان الخ (قوله) ان المنافع تشمل النقة والكسب هذا موافق لقوله السابق شمولها للكسب لما ساقى أنه يدل على ما فيه ويوافق ذلك قوله الا ان أهم ما يغنيهم منها لان حاصله ان المنفعة تشمل الكسب والنقير (قوله) لا تقيده بغير ركوب وسكنى موافق لقوله السابق قال لا يل يبغي الخ (قوله) وفى بعضه اء (قوله) اى فى الرخصة (قوله) انظر هذا التليل مع انه لم يذكر ما يفيد تصور المستحق بالانصاف بالمنفعة او النقة

إرادة ما يشمل الغلة بان لم يكن لها منفعة بقصد غير نحو ثمرتها اء اورد عطف الموصى بذلك وقدر لذلك نظائر فان قلت ما عطفه النقة والشاة غير النقة قلت ربط نحو الدار ابق النقة ونشر نحو الشاة عليها ونحو ديانة الشاة لطلب فانه يصح استبحاها ما لذلك كما هو اء (تبيين) ويقع في الرخصة منها اى اوصى بمدة عدة سنة غير معينة كان تعيينها الوارث ونازع فيه الاذرى اى لم يأنى جعلها على سنة متصلة بموته وكأنه اخذها من نظيره الا انى اوصى بمدة عدة سنة متصلة على السنة التى على الموت وهو اخذ ظاهر الا ان يفرق بانه هنا اى الوارث شركة فى المنافع اء زادها الخدمة من نحو كناية وبنائه خلافاً لابن الرضا كما تقرر وعندنا حق الوارث تكون الخ غير فى تسليم ما عداه اليه لانه اصل الموصى له اء عارض للنقير حقه كان تعيينه اليه اء لم يترك له حقه فى المنفعة فلم يعارض حتى الموصى له فأنصرف حقه لا ولسته على الموت اء

لامعارة فيها قائلوه وما يريد ذلك قول القاصي لواحى ثم تعذ البستان سنة ولم يبين فيها الوارث اى لانه يبيع له المنافع غير  
الثرة فهو كالوصية بالخدمه فذكر (٣٢) (وعلم الموصى له بالمنفعة وكذا بالنقلان كانت فريضة على ان المراد بها مطلق المنفعة او

احد العرف بذلك فيما  
يظهر نظير ما مر (منفعة)  
نحو (العبد) الموصى بمنفعة  
فليست اباحة ولا جارية  
لروميا بالتقيد لو لم يتم جلا  
له ان يجر ويهجر ويوصى  
بها ويسافر به عند الامن  
ويده ما دانه وورثته  
وعمل ذلك في غير مؤقته  
بنحو حياته عمل اضطراب  
فيه والاكات اباحة قطعاً  
لواوصى له بان يتفق او  
يسكن او يركب او يتقدمه  
فلا يملك شيئاً عامراً وباقى  
لانه ما به بالفعل واستند  
الى الخطاب اقتضى قصوره  
على مباشرته بخلاف منفعة  
او خدمته او سكنها او  
ركوبه بخلاف الابن الرضة  
والتيهيد بالاستخدام كبر  
بان يخدمه بخلاف الخدمة  
كأحر واضح ويستقل  
الموصى له بتزويج العبد  
اى ان كانت الوصية مؤبدة  
والاحتياج الى اذن الوارث  
ايضاً فيما يظهر كانه لا بد  
من رضا حامل الامة مطلقاً  
(و) بذلك ايضاً اكرامه  
المستأجر كما سطره اصطلاح  
واجرة حرة لانهما ابدال  
المنافع الموسومة بها (لا  
النادره) كعبه وقطعة اذ  
لا تقصد بالوصية (وكذا  
مهرها) اى الاماذا وطئت

خصية سالبة لا تقتضى وجود الموضوع (قوله وما يريد بذلك) اى الفرق (قوله بالمنفعة) اى قوله ويستقل  
النهاية (قوله نظير ما مر) اى قبيل التنبيه (قوله فليست) اى الوصية بالمنفعة اباحة بخلاف خلاص لا يصفية  
وقوله لروميا بالتقيد بخلاف العارية اه متى (قوله) ويوصى بها) اى بالمنفعة وقوله ويسافر به  
اى يحمل المنفعة اه ويشيدى (قوله) وعمل ذلك) عبارة النهاية واطلالة المنفعة يقتضى عدم الفرق بين  
المؤبد والمؤقت لكن يقدّم في الروضة بالمؤبد والمؤقت اذ قال اوصيت لك بمنافعه حياتك فالجهروم بقى  
الروضة واصلاً ما ناهى عن تملكها وانما هو اباحة فليس له الاجارة وفي الامارة وجهان احصيا كما قاله  
الاستاذى المنع اى عبارة المنع تنبيه اطلاق المنفعة يقتضى عدم الفرق بين المؤبد والمؤقت وهو كذلك كما  
قطعا بقى باب الاجارة بخلاف ما سطره عليه هنا من ان الوصية بالمؤقت اباحة فلا يجر احوال عرش قوله يقتضى  
عدم الفرق معتمد وقوله حياتك او حياتك بقوله فالجهروم بالخ معتمد وقوله كما قاله الاستاذ معتمد اه  
(قوله بنحو حياته) ظاهره ان المؤقت بنحو حياته اباحة وانما يعتبر بخلاف ظاهر شرح الرضوى اى والمضى  
بالفعل وهو صريح قول الشيخين اما اذا قال اوصيت لك بمنافعه حياتك فهو اباحة وليس كذلك انتهى  
سم (قوله والا) اى بان كانت مؤقته بنحو حياة كانت اباحة اى بخلاف المؤقت بنحو سنة ليست اباحة بل  
تمليك كما يشهد كلام كل من الفارح والنهاية والمضى (قوله كالواوصى) اى قوله بخلاف بمنفعته فى المضى  
(قوله عامر) اى من الاجارة وما عطف عليها قوله يأتى اى قوله وعملك ايضاً اكرامه (قوله بخلاف  
منفعتك) اى بخلاف ما لو قال اوصيت بمنفعة الخ اه ويشيدى (قوله والتهييد) بالاستخدام كبر) بان  
يخدمه بخلاف الخدمة اى يقصر الاول على مباشرته بنفسه ولا يجوز له نحو الاجارة بخلاف الثانى (قوله)  
ويستقل الموصى له الخ) خالف النهاية فقالوا وقاله الشباب الرضى الى ان المزوج للموصى بمنفعة ذكر اكان  
او اثنى الوارث باذن الموصى له اى مطلقاً مؤبدة ومؤقتة قال عرش ان المزوج اخذ قوله هو ظاهر فى الاثنى  
بان يجبر ما عليه فيقول تزويجها للعبد فالمراد بقوله لا يذن له فهو عليه فكان الظاهر ان يقول لا يصح  
تزويج العبد للموصى بمنفعته الا باذن الوارث والموصى له اه (قوله مؤقته) اى بان ذكر فيه لفظ المؤقت ويأيد  
اطلقت (قوله هذا) اى بان كانت مؤقته (قوله مطلقاً) اى مؤقته (قوله كاحسانك) اى قوله وكما  
ملكه الموقوف عليه فى المضى وباقى قوله لا وله فى النهاية الا قوله فيما اذا بدت المنفعة (قوله لانها ابدال المنافع  
الخ) ومن ذلك لى الامة فهو للموصى له فله منع الامة من سرق ولها الموصى به لآخر لغيره الا ما هو يجب  
عليه تمكينها من سقيه للولد اه عرش (قوله لا النادره) عوفى النهاية والمضى بالقلم الاسود لى عبارة  
الثانى بخلاف النادره (اذا وطئت بشبهة الخ) عبارة المضى وشرح الرضى ان زوجت او وطئت بشبهة اه  
(قوله بملكك الخ) خبره ما فى المتن (قوله وكما يملكك الخ) عطف على قوله لان الخ (قوله فرق الاخرى) اى  
على مقابل الاصح الذى ما لاله فى الروضة واصحابا اه عرش (قوله بنه) اى الموصى له (قوله والولد)

(فى غير مؤقته بنحو حياته) الخ) ظاهره ان المؤقت بنحو حياته باسوة ان لم يبر بخلاف ظاهر شرح الرضى  
بانه مل وهو صريح قول الشيخين واللفظ لاصل الروضة اما اذا قال اوصيت لك بمنافعه حياتك فهو اباحة  
وليس بذلك فليس له الاجارة وفى الارعار وجهان اذ اقامات الموصى له رجوع الحق الى الورقة الموصى ولو  
قال اوصيت لك بان تسكن هذه الدار او بان يخدمك هذا العبد فهو اباحة ايضاً لا تمليك بخلاف قوله اه  
صيت لك: مستأجره: ٣٠٠٠ مكذا ذكره الفتح وغيره ما انتهى لكن لو قيل شرح الرضى قوله بمنافعه من قوله  
انهم قوله اوصيت لك بمنافعه حياتك اباحة قوله اى بان يتفق به (ويستقل الموصى له بتزويج العبد) كما شيدى  
الشباب الرضى الى المعتد ان الموصى له لا يستقل بتزويج العبد باعل ان الكسب النادر لملك الرضى ان مؤن  
الكسب تشتمل على الكسب النادر فى الكسب من روى الوارث فلا يفعل بغير اذنه وما فى الوسيط متى على ان مؤن

ببش او نكاح ملكه الموصى له بمنافعه (فى الاصح) لانه من غار القية كالكسب وكما ملكه الموقوف عليه ما لا فى الروضة بالنصب  
واما اباها اذ ملكه لودقاً او رضى وقره الاخرى به وهو الموقوف عليه بان ملكه اثنى ابقى لى ملكه النادر والطلب بخلاف الاول

وعليك الوارث الرقية مثلا ثم قال غيره ولا يحك الرقية على قول قوى الاستيعاب بخلافه هنا ودعوا بان الموصى به بالشفعة ابدأ  
قبل فيه انه يحك الرقية ايضا ويرد الاولان بان الموصى له يحك الرقية بالجرة والاعادة (٦٣) والسفر بها وتورث منه المنفعة

بالنصيب عطفا على النادر (قوله) عليك الوارث) هو بالياء الموحدة صلتا على قوله بان ملك الثاني اقوى اده  
رشيدى (قوله) غيره اى غيره الا دعى قوله ولا نه الخ عطف على قوله له ملكه الخ ولو قالو باناه الخ عطفا على  
قوله له بان ملكه الخ ان نسب (قوله) بخلافه الخ اى الاستيعاب فى ملك الموصى له (قوله) وردها اى اى فرق الغير  
(قوله) ويرد الاولان اى فرقا لا دعى (قوله) والسفر بها) يعنى بالعين الموصى بمنفعتها اده عن (قوله) ولا  
كذلك الموقوف عليه اى ليس له واحد متناوب المراءى مع الاجارة عنه اى لا يجوز ان يكتفى بنظره اى  
فالاجارة من وظيفته لكن لا من حيث كونه موقوفا عليه اده عن (قوله) وعدم ملكه مبتدأ خبره اى عاموه  
الخ وقوله الولد بالنصيب عطفا على النادر (قوله) لما ياتي اى فى شرح لا وله ما وقره لانه الخ عطف  
على لما ياتي (قوله) ولا نه جزء من الام الخ) هذا موجود ثم ايضا اده سمعها ياتي لحقه اى بخلاف (قوله)  
لان ذلك اى عدم ملك الموصى له النادر الولد وهو مطوف على قوله اعاموه لعدم تبادل دخوله لهما  
ياى (قوله) ومن ثم اى ان ملك الموصى له اقوى (قوله) كان المتصدق ملكه المبر) (فرع) الوجه ان الموصى  
له لا يجزى فى حرمة الخلوة والنظر رسم على جميع قضيتيه اى لا فرق فى النظر بين كونه يهودى او لا وانه  
لا فرق بين النظر لما بين السرة والزكية وغيره اده عن (قوله) وانه الخ) عطف على قوله له ملكه المبر  
(قوله) فيها ابدت المنفعة الخ) والمعمد كقول شيخى انه لا حدم مطلقا اده منى جارة النهاية ومن ثم لم  
يعد الموصى له لو وطى الموصى بها ولو مؤقتة خلافا لبعض المتأخرين قال ع منهم من حيث قيد  
بالثبوت اده (قوله) لا يحد اى عطف اده عن (قوله) ويحد اى عطف اده (قوله) وايضا الخ) عطف على قوله لا يحد  
(قوله) فالحق فى الموقوف على الثاني اى يعنى ان الموقوف عليه ومن اهل الوقف ان لم يستحق الا يحد  
البلن الاول على ما هو مقرر عطفه ويندفع ما فى حاشية الشيخ وكان الاول فى عبارة الشارح وايضا  
ضيق البلن الثاني ثابت فى الموقوفة ولو مع وجود بلن الاول اده انتبه اده رشيدى (قوله) النسوية بينهما  
اى فى سقوط الحد منهما او وجوبه عليهما اده عن (قوله) فى ارض البكارة اى اى ارض طرفه المقطوع  
مغشوح ش (قوله) انه الورثة الخ) جزم به الحق (قوله) كخدمة فن) ويبنى ان تحمل على الخدمة المعتادة  
للموصى له وما زاد على ذلك يكون الوارث استغناء فيه اده عن (قوله) لم يستحق غيرها) ومقتضى ما تقدم  
من ملكه المنفعة الموصى بها ملك هذه وان كانت خاصة اده عن (قوله) كما ش) اى فى اول الفصل (قوله)  
فى الاخيرة اى فى الوصية يسكن الدار (قوله) ارا ذلك اى ما يشمله (قوله) اده كانت الى قول المتن وعليه  
فى النهاية الا قوله ومنه يتخذ الى كالكفارة والذوق له وظاهر الى المتن (قوله) والحال انه من زوج وزنا) فان  
كان من شبهة فسياتي فى شرح وله احاطه اده سم عارة عن ش بخلافه من الوصى له او الوارث فانه حر وكذا  
لو كان من جنس يعبه اده (قوله) ولا غيرها اى كيمسهم وش (قوله) اى اى الولد الجارة متعلق بملك  
الخ (قوله) بخلافه اى اى ولدنا اى فى الوصية (قوله) المستعيب اى ملك الاصل له اى ملك الولد يستعمل ان  
الشعر الاول للاصل والثاني للزوجة (قوله) ان كانت الى المنفعة ان يؤخر ويكتب على قوله جزمنا  
(بخلاف الحادث الخ) اى فهو ملك الوارث اده عن (قوله) بعد الوصية الخ) اى اى ان انفصل بدموت الموصى  
اده بغيره (قوله) وقيل الموت) ولو قارن الحمل خروج الروح بل ياتي بما بعد الموت بما قبله انظر  
التكاح لا يتعلق بالنادر اى انه للموصى له بالشفعة اده وقال وقد مر فى شرحه والمزوج له ذكر اى كان او  
اتى الوارث باذن الموصى له كاتى به شيخنا الشباب الى (قوله) ولا نه جزء من الام الخ) هذا موجود ثم  
ايضا (قوله) ومن ثم كان المتصدق شرحه ما قلناه) استمدته من ثم ايضا (فرع) الوجه ان الموصى له  
كلا جنس فى حرمة الخلوة والنظر (قوله) والحال انه من زوج وزنا) لان كان من شبهة فسياتي اى فى شرحه

والحال انه من زوج وزنا لا غير ما قلنا ملك الموصى له ويقرق بينه وبين ولد الموقوفة بان ملك الموقوف عليه له لم يراضه اقوى  
مته بخلافه هنا فان اياه ملك الاصل الوارث المستعيب له معارض اقوى بملك الموصى له تقدم عليه (فى الاصل له) ان كانت سالما به  
مته الوصية لانه كالجزء منها او حلت به بدموت الموصى لانه الآن من قوا انما استحق منه بخلال الموصى بعد الوصية وقيل الموت

وان وجد عند مملو له لم يمسكه إلى الآن (كلام) في حكمه ان تكون (منقضة له وورثته الورث) لا يجوز ميثاق الوصية على  
الولد دخل فعلا ولو قتل الموصي بمنقضة فوجب (٦٤) مال وجب شراء مثله بخرابة لقرض الموصي فان لم يلبس بكامل لقمعصر المشتري

والا قرب الثاني ادهش (قوله) وان وجد عند الموصي ان يفتقر عند الموت (قوله) فيما لم يستحقه (اي الموصي له  
الى الآن) اي ان الجنود (ولو نص) اي الموصي بقره على الولد اي الحادث بعد الموت ادهش والاولى  
التصميم وارجاعه لجميع انواع اهل التقدم اتفقا (قوله) ولو قتل (قوله) ولو قتل المقتى (قوله) فوجب  
مال (اي بان كانت الجنابة عليه خطأ وشبهه ما عني عن القصاص على مال فان اقتصر بطلت الوصية ادهش  
عش (قوله) والمشتري الورث (اي ان لم يكن موصي والا فيستقل ويقدم على الورث مسلم على صحيح ادهش  
(قوله) يفرق بينه (اي بين الوصية (قوله) ويأخذ في الجنابة الخ) عبارة عنها بما يقره المقتى ولو قتل الموصي بمنقضة  
قتلا وجب القصاص قاصدا الورث من قاتله انتبهت الوصية كالمرمات واندمت الدار وبطلت منقضة فان  
وجب مال ينفقوا ويغتاتوا توجه اشترى به مثل الموصي بمنقضة ولو كانت الجنابة من الورث والموصي له ولو  
قطع طر له فالارث والورث ان جنى هذا اقتصر منه او خطا وشبهه عند عني على مال تعاقب رقبته يبيع في  
الجنابة ان (بضيه) فاذا زاد النكح على الارش اشترى في الارث منه وما ادهش وان ادهش او احد ما ولا غير مما اذا كان  
وان قتل احد ما بضيه لقطع يبيع في الجنابة نصيب الاخره (قوله) اذا نفذ (قوله) بنينا لم نفعل (قوله) يعني القن  
الموصي بمنقضة كما يراه (اي قد يورث المثل ان الضمير لوله ادهش قال المقتى ولا يرجع العتيق عليه بقيمة  
الخففة لانه ملكه ان القيمة لم يمسكوا بالمنقضة ولو ملك هذا العتيق رقيقا بالارث والجنابة بغير ذلك نازك وبكسر لانه  
يستجير نفسه من سيده قياسا على ما لو اجر الحر نفسه وسلبها ادهش استمارها (قوله) ولو مودا (قوله) الموداه  
يؤخذ في المقتى (قوله) نعم يتبع اثناء الخ) وعليه فلو فعل حتى جانا فليظهر ادهش عش (قوله) لعجزه من  
الكسب (قوله) يؤخذ منه عدم حقه لقدم منقضة فترتب على الوقف فان الموصي لا يستحق جميع مناهه فلم  
يقب منقضة للوقوف عليه ادهش عش اقول يلزني تقييده بالمواد وتكون الوصية بجميع مناهه كما يفيد  
عليه (قوله) ومنه يؤخذ بان الخ) خلافا لظاهر اطلاق المقتى لوصريه النية عليه ادهش وهو سوا ذلك كما كانت  
الوصية مؤقتة بحدود فترت ادهش لا كماله كلامهم خلافا لادري ادهش قال عش قوله كاشله كلامهم خلافا للحج  
حيث قال ومنه يؤخذ بان الوقت ادهش (قوله) على هذا (اي قوله) ان الوقت الخ (قوله) والكل الكفارة (النذر)  
بحرم به شرح الروض اي بان نذر اعتاق عبد فلا يجوز اعتاق هذا عن هذا النذر ادهش (قوله) على الاوجه  
عبارة المقتى قاله الزركسي ويؤخذ من جميع المصنف في باب النذر ان المذهب يجرى بان هذا يجرى ايضا ادهش  
(قوله) والورث (اي المثل في المقتى (قوله) ان من حبلا) بضمية الجواز حينئذ عدم وجوب المهر وهو كذلك  
فيا يظهر ادهش عش (قوله) فان (اي بانه) ادهش (قوله) ولو وطئها حينئذ لم تصر بمسئولة قال في العباب والمتمتع عدم  
وجوب المهر ادهش عش (قوله) والنقص الخ) حلف على الملاك (قوله) يشتري بها (اي قيمته وقت الولادة  
منه ادهش من ذكر اوائى ادهش عش (قوله) وتصير اموك (قوله) ولو احبها الموصي له لم يثبت استيلاها لانه لا ملكها  
وعليه قيمة الولد ادهش ادهش عش اي الولد حرسب وقياس ما مر انفا ان يشتري بها مثله لتكون  
رقته الارث ومنقضة للموصي له فلو لم يمكن شراء مثله بخرابة لقرض ما رقت القتل شر اشقص وهو  
الاقرب ادهش (قوله) اي الورث (اي قوله) المثل ويصنف النية (قوله) وغيره) عبارة عنها بما يقره المقتى وحلف

الورث ويفرق بينهما  
الوقف فان المشتري فيه  
الحاكم بان الورث هنا ملك  
للاصل فكذا بدله الموقوف  
عليه ليس مالكه لم يكن له  
لفرق البديل فتمت الحاك  
وباع في الجنابة وحينئذ  
يطلحق الموصي له خلاف  
ما اذا نفذ (وله) اي الورث  
ومثله موصي له بقرته دون  
منقضة (عناقه) يعني القن  
الموصي بمنقضة كما يراه ولو  
مؤبدا لانه خالص ملكه  
نعم يتبع اعتاقه من الكفارة  
وكانت له لعجزه من الكسب  
ومنه يؤخذ بانها لا وقت  
من قريب لا يحتاج فيه  
لنقطة او رقم من المدة مالا  
يحتاج فيه لذلك صح اعتاقه  
عنها وكتايه لعدم عبره  
حينئذ على هذا جعل ما عني  
الاذرى فانه والكل الكفارة  
النذر على الاوجه لانه  
يسلك به مسلك الواجب  
والوصية بما جالها بعد المقتى  
وقوته في بيت المال لا لادري  
مياسير المسلمين الورث  
ايضا وطأ ما ان من حبلا  
ولم يثبت به على الموصي له  
منقضة يستحقه فان لم يامنه  
امتنع خوف اهلاكه بالطلاق  
والنقص والضعف بالحل  
اما ولدها من الورث غير  
نسيب وعليه قيمته يشتري

بها مثله لينتفع به الموصي له وتصير ام ولد حقت بموته مسلية بالنقص وظاهر ان الوالي يشبهه بطلعه الولد ويكون  
حرا وتزومه قيمته ليشترى بها مثله كما ذكر (وعليه) اي الورث ومثله الموصي له بقرته (نقطة) يعني مودة الموصي بمنقضة فتا كان وغيره

وهنا فطره (إن أوصى) بالبناء للقول وهو اللاحق وصح فاعل وحذف الملهى إن وصى الموصى (بمنفعة مدة) لأنه مالك الزينة والمنفعة فيما بعد تلك المدة فبدأ أوصى بمنفعة عبد أو دارسة تحمل على السنة الأولى أو لهم أو وصى بمنفعة ستة أشهر ستة عشر سنة ومات فوراً بطلت الوصية لأن المستحق من مدة السنة الأولى قد فوتها وعلى تعين الأولى ولو كان الموصى (٦٥) لو غابا عند الموت وجب لهما لأجل الوصية بدل منفعة تلك السنة التي

تلى الموت وإن تراخي القبول عنها لأن به يبين استحقاته من حين الموت كأصل عامر على من استولى عليها من وارث أو غيره كأحوط ظاهر وأرث خلافاً لمن ظن فوات حقه بنيهته ثم يبر طبعه عنه أنه يبقى إن له ستة من حين المطالبة (وكذا أضاف الأصح) لأنه ملكه وهو مستحق من دفع الضرر عنه بالاعتاق أو غيره وأحق صاحب البيان بأنه وإن عتق يستمر عليه حكم الإرث لاستمرار ملكه على الأبد بخلاف المستاجر لا تملك منافعها أو اعتمده الأصح في كتابه بالإسراع أو عاها أبرشكيل والسبق فقالا بل له حكم الأحرار أو روج بعض المتأخرين الثاني بأنه أوفق لإطلاق الآية إذ لم يحدد من موانع نحو الإرث والشهادة استغرق المنافع أو قول المروى لا كمنع الآية بمحمل كلام الرايين أما الأول فواضح وأما الثاني فهو لاستمرار منافعهم وإن كان حراً أو عتقاً أو اشتغاله به أو قدر الظهور والالامة ولم يكن للمالك منافع منه منها كالسيد عنه (وبه) أي الموصى بمنفعته فهو

الذية كنفقة الرقيق وأما حق البستان الموصى بشرقاً ناضياً عليه أو تبرع به أحداً فظاهر وليس للأخر منه وإن تنازعاً لم يبر أحد منها خلاف نفقة لحرمة الروح اه (قوله ومنها) أي المدة (قوله) وحذف العلم به فيه أن الفاعل لا يحذف إلا لبيان المستحق فالأحسن أن يقال فاعله مخير راجع للموصى المعلوم من المقام اسم السيد (قوله) وفيما إذا أوصى بمنفعة عبد (إخ) لمانح به هنا وكان الأولى بتقديمه أول الفصل أو تأخيره هـ رشيدى (بمنفعته) أي التي (قوله) ومات (إخ) الموصى (قوله) لأن المستحق أي بالوصية وقوله وقد فوتها أي الموصى بالاجارة اه ع (قوله) وعلى تعين الأولى (إخ) فيه إشعار بعدم رقره على النقل مع أنه في الروضة وأصلها عاير بها وإن مات قبله يبي قبل انقضاء مدة الاجارة فوجهان الأصح أن انقضت قبل سنة من يوم الموت كانت المنفعة بقية السنة الموصى له وتطول الوصية ما مضى وإن انقضت بعد سنة من يوم الموت بطلت الوصية الثاني أنها نصف الوصية له سنة من يوم انقضاء الاجارة ولو لم يسلم الوارث حتى انقضت سنة بلا ضرر فقتضى الوجه الأول أنه تقوم قيمة المنفعة مقتضى الثاني تسليم سنة أخرى انتهت بها ثم ظهر المشافى إطلاق الشارع وجوبه الأجر على الوارث عند فسخ الوصية له فاعلم أميد سر وقد يقال أن الشارع لم يطلق الوجوب بل قيده بالاستسلام (قوله) عاير (إخ) قبل فصل الوصى بشارة (قوله) على من استولى (إخ) متعلق بوجوب سم وكري وقال الرشيدى متعلق بقوله بل اه (قوله) من وارث أو غيره اه أي فلم يستدل عليها أحد فانت على الموصى به فلا يستحق بدلها اه ع (قوله) ثم يبر طبعه (إخ) على ذلك الظن (قول المتن) وكذا البذل (إخ) بأن يقول بأداء مدية العبد أو يطلق لأمر أهضى (قوله) بل له حكم الأحرار) معتمده اه ع وحش وقد قدمنا عن المعنى ما يذهب اعتاده (قوله) استغرق المنافع) مقول لم يبعد (قوله) انتهى) أي قول بعض المتأخرين (قوله) أما الأول) هو قوله يستمر عليه حكم الإرث وقوله وأما الثاني هو قوله له حكم الأحرار اه ع (قوله) فهو اه ع عدم لزوم الجملة (قوله) وعلة) أي على عدم اللزوم على الثاني (قوله) كالسيد عنه) لا يخفى أن التشبيه بالنسبة لعدم المنع لأخيه أو مال الزوم فلا يصور في القرن لنقصه اه سيد سر (قوله) أي الموصى بمنفعته) أي قول المتن وأنه يعتبر (إخ) في النهاية لا لوقوله وانهم التشبيه إلى الأقر أو لوقوله أو وصى بمنفعة كافر إلى ما كان فحلت وقوله ولو أوصى أن يدفع من غلة أو ولو أوصى بمنفعة مسلم وقوله لا يرد إلى ولو أوصى بأمة وقوله إلى ما غنينا إلى فاعطها الوارث (ويصح عود الضمير إلى الوارث) أي وحذف مقوله العلم به (قوله) وحذف العلم به) فيه نظير ما مر آنفاً عن الحشى وكان عدم تعرضه هنا اكتفاء بما سبق لقوله اه سيد سر (قوله) المنفعة) مقول يؤيد في المتن (قوله) وللغول) الوارث بمعنى أو (قوله) أي أن لا يرد بالوصية (إخ) أي والتذكير في المتن بتأويل التبرع أو لأن المصدر المؤنث يذكر ويؤنث (قوله) ولو لتبر الموصى له) عبارة المعنى للموصى له قطعاً وتبره على الجميع اه (قوله) هو كذلك

(٩) - شرواني وابن قاسم - (ساج)

مضاف للقول وحذف فاعله هو الوارث العلم به ويصح عود

الضمير إلى الوارث السابق فهو مضاف للفاعل (إن لم يرد) بالبناء للفاعل وحذف العلم به أي الموصى بالمنفعة والعمول أي إن لم يرد الوصية به (ساج الشارح) فصح العود إلى الموصى له وأقيم له ما لا يملكه المالك المندرج كذلك فأيادى الموصى



ذلك بمقتضى ما قدمه من هذا الصافي ولا كالتقدير عينا على ما يصح يسمى (الابن الوصي له كالمعلم من قوله) وأن (أب) المشتق من (أب) مطلقا لما مر أنه يقتضي التأييد (فلا يصح) أنه يصح يسمى له الوصي (له) دون غيره) إذ لا قاعدة ظاهرة لتقديره فهو من غير أن يجتمع على يمينه ثالث صمم على الوجه من وجهين فيقول جود القاعدة حقيقته (٢٦٦) ينظر واهنا القاعدة للاعتاق كالزمين لا تعلم على محل حديث المشتري وبين منافعها من الوصي لها

استحق جميع منافعها على التأييد صار حائلا بينه وبين ميراثه ما لم يصح كما علم عامر في ثالث شروط البيع والأصل يصح به إلا للوصي له فاسلم التين والوصي له الوارث كإفراق قالى نظيره أنه حال بينهما وبينه ويستكسب عند مسلم ثقة للوصي له ولا يجبران له يعمه ثالث لأنه لا يدري ما يخص كلا من التين ولو أوصى بمئة كافر لمسلم أبدا فاسلم التين فهل يجبر الوارث الكافر على بيعه للوصي له إن رضى به فخلصا من ذلك فقام في ملكه الموجب لاستيفائه عليه في غير وقت الانتفاع به أو لا كل عمل والاول أقرب بان قلت يحكى على ما تقرر من صحة بيعهما ثالث ما مر أنها لو باعا بيعهما لثالث لم يصح وإن ترانها فليفرق بان كلام التين مثلا مقصود لاذة فقد يقع النزاع بينهما في التصديق لأل غاية بخلاف أحد الميتين هنا فانه تابع فصح فيقولوا أوصى أن يدفع من غلاته كل سنة كذا لمسجد كذا مثلا وخرجت من التين لم يصح بيع بعضها وترك ما عداه من الدين لا اختلاف الاجرة فقد تقرر. تنظر فيما يكون البيع للوصي له نعم مع به بالمالك الممنعة وفيما إذا قل ما تقرر من غلاتها فانه لا اختلاف في مفهومه من مفهوم ما قلنا المرجح والذي يجب تقديم الثاني لأن القاعدة لا تطلق على ما دونها من قد تكون لا ابتداء الغاية كالتقدم في ثم وصاياه من ثلث الباقي أنه يشترط الوصية بالثالث وتكون من لا يتدأ أو الوصي بمجموعة مسلم لكفر فظاهر كلام بعض

وقال للشيخ والمخفى وشرح الرض وخلافا لها ببيان عمو شمل مال الوارث المدة بموثر طريق الصحة حيث ما ذكره في اختلاط حام البرجين مع الجبل اه قال عشم قوله ما لو كانت المدة بمجولة أى مدته أو لم تكن قال إلى جى ما بين مثلان السفر وقوله ما ذكره الخ أى فيباع التين على قيمته أسلوب المنفعة وقيمتها هو يدفع ما يخص المنفعة للوصي له وما يقا الوارث اه وفيه نظر إذ المنفعة المجولة لا يمكن تقييها كالقربة (قوله ذلك) أى اشتراط العلم بالمدة (قوله لعدم كون هذا) أى التشبيه (قوله ولا) أى وإن كانت المدة بموثر قوله عينا على زيد اه معنى (قوله لم يصح بيعه الخ) وقفا للشيخ والمخفى وشرح الرض وخلافا للباية كما مرافا (قوله وإن أبى المنفعة الخ) أى أو كانت مدة مجولة اه معنى (قوله لا قاعدة الخ) قضية هذا التعليل أنه لو خصص المنفعة الموصى بها مكان أوصى بكسب دون غيره وصح يسمى له الوصي له لبقاء بعض المنفعة الوارث فقلع الرقبة بالبيع وهو ظاهر اه عشم أى كاصح به الرض وشرحه (قوله لا قاعدة ظاهرة) إشارة إلى القاعدة باستحقاق التادارى كوجدان كترمس ومعنى وشم وقال السيد عمر بعد ذلك عن من ماضه أقول بل الانسب أنه إشارة إلى قاعدة الاعتاق بدليل ترويه لما اه (قوله صح) أى ويوزع التين النسبة على قيمة الرقبة والمنفعة فإذا كانت قيمته متناهية ما هو يدون عشرين فلذلك الرقبة تخص التين والملك المنفعة أربعة أخماس اه عشم (قوله) على الأوجه) كذا فى المخفى (قوله ولم ينظروا هنا) أى فى البيع لتد الوصي له (قوله وبين منافعه) أى الزمن اه سم (قوله صار) أى الوصي له (قوله ويستكسب) ببناء المنفوع (قوله ولا يجبران على بيعه) أى لو أن وصح كاتدم اه سم (قوله لأنه لا يدري ما يخص كلا الخ) هذا يقتضى إشكال صحة بيعهما ثالث كما تقدم إلا أن يقال أنه اغتفر للضرورة إن أمكن بيع أحدهما من الآخر اه سم عبارة عشم قد يشكل هذا مع صحة البيع منهما مع جعل كل بما يخصه من التين وقد يجب بان اجتماعهما رعا منهما بالضرورة المترتب على محالهما من التنازع ولا يزم من جواره بالاختيار الإيجاب عليه اه (قوله لأنه لا يدري الخ) بهذا يفارق بحث الإيجاب فيما يبداه اه سم (قوله إن رضى) أى الوصي له به أى بشرائه (قوله) تخليصا من ذلك فقام في ملكه الموجب الخ) على تأمل فى أصل الرخصة في ذلك يبنى الوصي له لم يثبت البتة على العبد الوصي بمنفعة وبهجوم الرض وافردها رخصه من غير تقييد بوقت الانتفاع اه سيد عمر (قوله) ماسم) أى فى الشرط الخامس البيع (قوله بان كلام التين الخ) أقول لو بان الضرورة فى الجملة فتأدى إلى المصاحبة بذلك كفى اختلاط حام البرجين ولا ضرورة بوجه بيع العبد اه سيد عمر وقد مر من سم مثله (قوله مثلا) الاول ذكره مصنفه السابق عديهما (قوله بخلاف أحد الميتين الخ) لعل المراد بذلك الاحد الرقبة (قوله وخرجت) أى الأرض (قوله قد تقرر هنا) أى المدين الاجرة (قوله يكون البيع الخ) أى جميع التين للوصي له أى فيما لم يفهم من لا مدارض له (قوله فى ثم وصاياه) أى فى شره وقوله أنه يشترط الوصية بالثالث وتكون الخ بيان لما تقدم (قوله فظاهر كلامهم به ثم صحة الوصية) وعلى هذا يفارق

ما عداه من الدين لا اختلاف الاجرة فقد تقرر. تنظر فيما يكون البيع للوصي له نعم مع به بالمالك الممنعة وفيما إذا قل ما تقرر من غلاتها فانه لا اختلاف في مفهومه من مفهوم ما قلنا المرجح والذي يجب تقديم الثاني لأن القاعدة لا تطلق على ما دونها من قد تكون لا ابتداء الغاية كالتقدم في ثم وصاياه من ثلث الباقي أنه يشترط الوصية بالثالث وتكون من لا يتدأ أو الوصي بمجموعة مسلم لكفر فظاهر كلام بعض

صفة الوصية وطريقه على نقلها لمسلم كما واستاجر كافر مسلما عبنا وقد فهم (٦٧) لكن انما يصح بيع الموصى له بالتمتعة

المؤبدة لا للوارث وهو كذلك نظيره ما مر في بيع حق نحو البناء أمر المروود وقد يراد على هذا المصير قولهم لو حتى قندى الوارث أو الموصى لفصيه يبيع في الجنابة نصيب الآخر واستفكه الشيخان بأنه ان ذقت الرقية فكيف تباع المنافع وحدها واجيب بأنه معقول صرحوا به في حق نحو البناء كاقترروا بأنها تباع وحدها بالاجارة فيعتبر لان الاجارة المحضة إما تصور في مؤقت معلوم والتمتعة هنالست كذلك ولان قضية العوالب الاول حصة بيع الموصى له بالتمتعة لتبر الوارث مطلقا ولم يقولوا به فاذي يتجه في العوالب ان هذا بيع لضرورة الجنابة فدفع فيدون غيره ولو لوصى بأقل رجل وبمحملا لآخر فاعتضاها بالكل ما يقتضي الحمل لانه لما انفرد بالملك صار كالسكنى او باصمعه وقلا بامر ان الوصية تستغرق كل محل ويجوز المستقبل فاعتضاها الوارث وزوجت ولو بغير من بعضهم ان اولادها ارقاء وصوب الزكشي رحمة الله انقضاء امرار او بغيرم الوارث

ينبغي ان ما لوصى بمسلم وكافر ومات الموصى له باق على كفر حيث قال الشارح يبين بطلان الوصية بان ادلال المسلم تلك الكافر لا أقوى من مجرد ملك للتمتع بقياس ما مر في الاجارة ان يكفر بفرع بدوخته باجماع المسلم ادهش (قوله فيجبر على نقلها لمسلم) الى الوارث ولو بالبيع او بغيره بنحو الاجارة (قوله وقد فهم المتن الخ) المتن ذكر بيع العيين وهذا بيع التمتعة اه سم (قوله بالتمتعة المؤبدة) متعلق بالموصى له ومفترق بالبيع خبير التمتعة المحنوف للمسلم (قوله وهو كذلك) وقا للنهاية هنا دون ما ذكره قبل وخلافا للثاني وسم عبارة الرشيدى قوله وهو كذلك يناقض ما قدمه قريبا في قوله ولو اراد صاحب التمتعة يهاجها فظاهر صحتها من غير الوارث ايضا كما اقتضاء تعليلهم خلافا للداري ومن تبعه وكتب الشهاب سم على كلام الشهاب ان حبر ما لفظه قل ذلك في شرح الروض عن حكاية الزكشي عن جزم الدارمي لك ان قولنا ما لم يصح بيع الرقبة من غير الموصى له لعدم الاتصاف بها وحدها والتمتعة يقع بها باستيفائها فالتصحيح صحتها من غير الوارث ايضا فان قلت هي بجملة لعدم العلم بقدر متناقلت فواثر هذا لا يمنع بيع راس الجدار ابداع انه صحيح الى اخر ما ذكره رحمه الله اه وعبارة عش قوله وهو كذلك يتأمل هذا مع قوله السابق ولو اراد صاحب التمتعة يهاجها فمذكور كرجح المسئلة الاول ويمكن حمل ما هنا على المؤبدة وما تقدم على خلافا اه وعبارة المتن ولو اراد صاحب التمتعة يهاجها فالزكشي قياس ما سبق الصفة من الوارث دون غيره من جزم به الدارمي والظاهر كاقال شيخني الصفة مطلقا لان صفة المنع المتقدمة لا تأتي هنا اه (قوله ونظيره الخ) انظر التظهير فيما ذور ان كان المراد في محض ايراد لفظ البيع على التمتعة المؤبدة فيلزم ما تقدم في الاجارة من عدم صحة ايراد لفظ البيع على التمتعة لان ايراد البيع هنا ايراده بلفظ الاجارة اه سم (قوله واجيب بأنه) اى بيع التامع وحدها (قوله لان الاجارة الخ) يعني ان ينظر المراد منه هل هو ان يتنعت الاجارة فيتمامى به على التامع وهو ما يحيا الموصى له او غير ذلك فان كان الاول فحل تأمل وإن كان الثاني فليكن اه سم سيذكر (قوله والتمتعة هنالست كذلك) قد يقال يمكن ايجارها مدة بعد اخرى الى استيفاء الحق اه سم عبارة السيد عمر قد قال اذا اوجر بقدر ما يتنعت الارش نصبت المدة فلا عبور فلين تأمل ولو ارجع اه (قوله) ولان قضية الجواب الاول) الى ولو يقولوا به يندفع هذا ما قدمناه على قوله وهو كذلك اه سم (قوله مطلقا) اى في الجنابة وغيره (قوله ولم يقولوا به) قد مر عن المغيرة القول بذلك (قوله ان بيع هذا) اى بيع نصيب الموصى له في مسئلة الجنابة قوله فيدون غيره (الاولى الثانية) (قوله لرجل) اى مثلا (قوله) لانه لما انفرد بالملك الخ) يؤخذ منه انه لو وصى بمثل ما تقدمناهم اعتضاهم بعتن الحمل وبيق فيه الوصية لانه يصدق عليه انه انفرد بالملك على تقدير تمام الوصية اه عش اقول وهذا صريح قول الشارح كالتناية اذ بما تحمله الخ المحطوف على قوله بامة الخ (قوله بامر) اى وشرح بشره او حل بجدتان (قوله ان اولادها ارقاء) قياس ذلك انه يتنعت على الحر وتروجها لا بشرط نكاح الامة لان علقه نكاح الا بمخوف ذوق الولد وهي موجودة سم على صحيح اقول وهو كذلك ومن ثم قيل لناحر لا ينسحب إلا بشرط الامة هو الموصى بالاولادها اذا اعتضاها الوارث اه عش عبارة السيد عمر وعليه فيلزم وقال لارقيق قوله بن حريز اه

وقد فهم المتن الخ) المتن ذكر بيع العيين وهذا بيع التمتعة (قوله وهو كذلك) قل ذلك في شرح الروض عن حكاية الزكشي عن جزم الدارمي لك ان قولنا ما لم يصح بيع الرقبة من غير الموصى له لعدم الاتصاف بها وحدها والتمتعة يقع بها باستيفائها فالتصحيح صحتها من غير الوارث ايضا فان قلت هي بجملة لعدم العلم بقدر متناقلت فواثر هذا لا يمنع بيع راس الجدار ابداع انه صحيح ولا يملك به عينه بتمامه ولا يندفع قوله الاى ولا قضية الجواب الاول الى ولو يقولوا به وبقوله ونظيره الخ انظر التظهير فيما ذور ان ينظر ما تقدم في الاجارة من عدم صحة ايراد لفظ البيع على التمتعة لان ايراد البيع هنا ايراده بلفظ الاجارة اه سم (قوله ونظيره الخ) كان المراد في محض ايراد لفظ البيع على التمتعة المؤبدة (قوله والتمتعة هنالست كذلك) قد يقال يمكن ايجارها مدة بعد اخرى الى استيفاء الحق (قوله ان اولادها ارقاء) قياس ذلك انه يتنعت على الحر وتروجها

فتمت لانه ما لا يخفى فوهم على الموصى له اه

وهو محجب مع قولهم الا في الحق لو كان الحل لغير الحق يوصي أو غير ما لم يمتحق بمقتضى الام فلو ان الوجه هو الاول لأن تعليق حق الموصي له بالحل يمنع سريان التقي إليه فيبقى على (٣٨) ملكة (و) الأصح (انه متعريفية العبد) مثلا (كها) (أي مع منقصة) من الثلث ان اوصى

(قوله هو محجب) أي تصوب الزكشي ماذكر (قوله هو الاول) أي رقية أو لادعاه أو اتي شيخنا الشباب الرمي اه سم (قوله هو الأصح) انه تعبير عن الحق في الفرض في المثلث الاستقلال بعدم فاء التثنية وفي النهاية الا قوله والسلام في الرقية أو بالتمتع أو احد (قوله مثلا) عبارة للمتن ذكر المصنف العبد المثلثان منقصة الدار وجملة البستان كذلك اه (قوله أي مع منقصة) الاحسن كافي المتن رقية ومقتضى (قوله) لانه أي الموصي حال (ع) عبارة للمتن لغويته اليد كالواجب بمن مؤجل اه (قوله على اخر عمره) أي على المؤبد بقوله اخر المدقق يجوز لها (قوله اعتبرت المائة كلها) أي لا تقسمون فيعتبر في نفعها الوصية ان يكون له ما تان اهران اه متنى (قوله والاول) أي برأى له في الثلث العشرة كان يحتاج في مؤن التجهيز والديون إلى ما لا يفي بعده الا ما يفي كلها اه سم (قوله انهما يتبايان) أي الموصي له والوارث المنفعة (قول المتن) أي منقصة العبد اه متنى (قوله لم تحجب) أي الرقية عبارة للمتن لم يحجب العبداه (قوله ولو اعاد الدار) أي احدهما أو غيرهما اه شرح الروض (قوله بآ لثنا) مفهومه انه لو اعادها بغير آ لثنا لا امر بمنقصة الموصي لمره أو اعادها بالثنا وغيره ما لا تكون المنفعة للموصي له كذلك لكن يمتثل ان قسم المنفعة بينهما بالخاصة في هذه امره في عبارة قدس قال في الخادم واحترز بقوله يا لثنا عاذا اعادها بغير تلك الآلة فلا حق للموصي له في التناقص كما جزم به الماوردي انتهى اقول ينبغي استحاقه في غلة العروة كما فهمه قوله في التناقص في الباب فرع إذا انهدمت الدار للموصي بمنقصة الموصي له اعادتها بآ لثنا لا بغيره فان اعيدت بها عاد الحكم كما كان انتهى اه (قوله او اولاده) بالجر عطف على تزبته (قوله من ربح ملكة) هل للوارث حيث يتبع ذلك الملك وعليه فهل بقي الوصية ثم رايته قوله السابق ولو اوصى ان يدفع من غلة راحة

الاشراط نكاح الامة لان علقته نكاح الامة خوفاً في الرق الوصية موجودة (قوله فلو ان الوجه هو الاول) امر به اتي شيخنا الشباب الرمي (قوله او مدة بجملة) عبارة للباب قالوا او مدة غير معينة انتهى وقدم ان اطلاق السنة يعمل على الاول فليتأمل (قوله فالوصية بعشرة فان قلت من لازم العشرة من مائة وإن لم يجد غير المائة أتأدون الثلث لا بأعشر وهو دون الثلث علما كيف يتأق التتصيل فيما بين ان يوفى بها الثلث او لا كافي قوله قال أو في غلته قد يحتاج في مؤن التجهيز والديون إلى ما لا يفي ثلثه فانما المحتبر الوصية ثلث ما يفي بعدل مؤن الديون (قوله والكلام في الوصية بجميع المنافع) في الروض فصل والمحتبر من الثلث فيما لو اوصى بمنقصة أي مؤبدا كستان اوصى بشرته مؤبدا فقيمة الرقية والمنفعة انتهى فقد اوصى في المثال بعض المنافع وهو القرعة كان الشاة في مثال الفارس مع ذلك اعتبرت قيمة الجملعة من الرقية والمنفعة من الثلث فهذا قد يدعى قوله والمكلام في الوصية بجميع المنافع لا فليتأمل الا ان يصور بما إذا لم يكن البستان منقصة الا اقره (قوله فلو اوصى له ببعضها كان شاة فقط قامت بلبثها ثم غلته عنه أبدا) لا يقال لم يظهر عتاقه فلهذا لما قبله فانه يجمع الجميع لا يقوم الشيء بجمعه ثم يرقم معلوب ما اوصى به من كل المنافع أو بعضها لا تناقض لاعتاقه لما قبله ظاهره فان ظهر منه انه اوصى بجميع المنافع فان كان اوصى بما مؤبدا اعتبرت قيمة كل العين مع منقصة من الثلث او مدة اعتبر التفاوت بين قيمتها مع منقصة أو قيمتها معلوبة المنفعة من الثلث وإن اوصى ببعض المنافع اعتبر من الثلث التفاوت مطلقا سواء اوصى البعض مؤبدا أو مؤقتا (قوله على الوجه) كذا امر (قوله ولو اعاد الدار بآ لثنا) قال في الخادم واحترز بقوله بآ لثنا عاذا اعادها بغير تلك الآلات فلا حق للموصي له في التناقص كما جزم به الماوردي انتهى اقول ينبغي استحاقه في غلة العروة كما فهمه قوله في آ لثنا قال في الباب (فرج) إذا انهدمت الدار للموصي بمنقصة فلهو له اعادتها بآ لثنا لا بغيره فان اعيدت بها عاد الحكم كما كان انتهى (قوله عاد حق الموصي له) قال في الخادم بعد ذكر هذا في إعادة الوارث وهو ظاهر اذ لم يرل بالانهدام اسم الدار اما إذا

بمنقصة أبدا او مدة بجملة لا تحال بينهما وبين الوارث ولتصدر تقوم المنفعة بغيره الوارث على آخر عمره فيتم تقوم الرقية مع منقصة فان أحصلها الثلث لومت الوصية في الجميع والاقضية يحتمل فلو ساء الوارث البستان منقصة مائة وبغيرها عشرة اعتبرت المائة كلها من الثلث فان وفيها فواضح والا كان لم يفي الا بنصفها صار نصف المنفعة للوارث والذي يتجه في كيفية استيفائها انهما يتبايانها (و) ان اوصى بجملة معلومة (فوم بمنقصة) فوم بملو بها تلك المدقة بحسب الناقص من الثلث لان الميراث له بصد الزوال فاداساوى بالمنفعة مائة وبغيرها تلك المدة تسعين فالوصية بعشرة فان وفيها الثلث فواضح والا كان وفي بنصفها ففكر كما هو ظاهر والكلام في الوصية بجميع المنافع فلو اوصى له ببعضها كان شاة فقط قامت بلبثها ثم غلته عنه أبدا أو ال المدة للملومة ان ذكرها ونظر في التفاوت اسمه الثلث ام لا ولو اوصى بالرقية فقط لم تحجب من الثلث لان الرقة الحالية من المنافع كانت اقله فلا قيمة لها او بالمنفعة

لو اوصى بالرقية لاخر فرد الاول رجعت المنفعة للوارث على الاوجه ولو اعاد الدار بآ لثنا عاد حق الموصي له بنصفها (فرج) لو اوصى بان سعى خادم تزبته او اولاده مثلا كايوم او شهر او سنة كذا اعليه كذلك ان عن اعطاه ١٠٠ مع ملكه الا

أعطيه اليوم الاول ان يخرج من التثك وطلت الوصية فيها بعده لا تحبث ولا يرفع قدر (٦٩) الموصى به في المستقبل حتى يعلم أخرجه

من التثك او لا ومن ذلك ما لو وصى لوصيه كل سنة بمائة دينار مادام وصيا فيصح بالمائة الاولى ان خرجت من التثك لا غير خلافاً لغلط فيه (وصح) الوصية (صح طوع) او حرره او ما (في الاظهر) بنه على الاظهر من جواز النيابة فيه وبحسب من التثك اما القرض فيصح شينخام ورجع عنه وثمن على الصحة خلافاً لطلح قوله من المقات ليس يقيد بالصحة (صح) عنه لا لطلح الوصية كافي من قبله من ابيه (قوله) لان الحج لا يقبض (الح) عبارة للمنفى وقرئ بين ما لو وصى بالتثك ولحق ثلثه بجميع ثمن الرقبة بحيث يبقى بقدره على وجه بان عتق البعض قرية كالكمل والصحة لا يقبضه (قوله) فن المقات يصح عنه (هذا) اذا قل احبوا عني من ثمن قال احبوا عني بنى فعل ما يمكن به ذلك من حيثين كان ثقل ما لا يمكن ان يصح كان الوارث منى زناية وروى (قول المتن) حجة الاسلام (الح) وكذا كل واجب اصل الشرع كالعمرة والزكاة والكفارة سواء اوصى في الصحة ام في المرض اعمني (قوله) اى في الصحة يرجع للندراسم (قوله) (لا) اى بان يقع التذرى المرض (قوله) فان قيد بقضى عنه امر آتفاً (قوله) ووفى به (اى) بالتفاوت بين اجري حجة من المقات وحجة من الابد الفنى قيده فيها يظهر وان اوصت عبارة عنه خلافاً لهذا ويظهر ايضاً ان ياق هذا نظير ما مر آتفاً من انصحته يف التثك بما عتبه فيصح عنه من حيث بنى اسيد عمر (قوله) لم يرف (اى) في استحقاق من يصح بالتثك للمعين اه كرى (قوله) لان هذا عقد معاوضة (الح) فغنى هذا التعليل ان الامر كذلك ان لم يمين ما يصح به لو كانت الحجة حجة الاسلام فليراجع سم على قول كتاب العقدين معتبره فيها يظهر فانها من مفهوم الاول كما هو اوضح سم حرجش (قوله) لان هذا (الح) انظر ما مر جمع الاشارة فان كان هو ماصدر من الموصى فلا خلاف في عدم صحته اذ لم يقع منه ذلك وان كان هو ما يفعله الوصى او الوارث كان من تعليل الثوب بنفسه وشدى اى فكان ينبغي حذف عقده وقد تجاب بان الوصية نفسها يسمى بها عقد كالمرفق في التنازع غير مر (قوله) نعم (الح) استدر اك على قوله وظاهر ان الجماله الحج اهرم (قوله) له (قال) اى الوارث اعرض اى الوصى اى املا غيرهما (قوله) لم يستحق اى الخاطب الواسطة بين الوارث والمباشر اعرض (قوله) ما عتبه (الميت) اى بل

الح) اسم وقوله السابق اى في شرح الاصل انه يصح منه الموصى له دون غيره (قوله) اعطيه اليوم الاول اى مثلاً اه سم (قوله) وطلت الوصية فيها بعده) خلاصتها فيها يكمل بالتثك بعده اه سم اقول هذا هو الاقرب لغير اجمع (قوله) وصح الوصية يصح (الى قول المتن) ويصح من المقات في النهاية (قوله) او ما الاولى هما (قوله) فيه (اى) طلوع التثك (قوله) هو محسب (اى) في التثك الموصى به (قوله) اما القرض (اى) الوصية بالنسبة للقرض (قوله) ان كان (اى) التثك وقوله من المقات اى مقات الميت لا مقات من ينوب عنه (قوله) هذا (اى) كون الحج ما عتبه به (قوله) ثلثه (اى) او ما تنصص الحج متوقره بالحج اى باجر متوقره نعم الحج استدر اك على قوله فن حيث بنى الخامل لما بعد المقات ايضاً (قوله) لو لم يرف (الح) لو لم يرف ويصح عنتم المقات في المنى (قوله) ما يمكن الحج به (الح) انصر الا وضح بالحج (قوله) وطلت الوصية (الح) عطف الفعل اما القرض فانه يكمل من اى المال تامل سلطان ومثله مر اجمعي (قوله) وعاد للورقة قطعا لان الحج (الح) فيه وقفة لان الاحرام من المقات ليس من الحج اذ غايته انما واجب فيه فلا ياتي هذا التعليل ثم يأت شينخام ورجع عنه وثمن على الصحة خلافاً لطلح قوله من المقات ليس يقيد بالصحة (صح) عنه لا لطلح الوصية كافي من قبله من ابيه (قوله) لان الحج لا يقبض (الح) عبارة للمنفى وقرئ بين ما لو وصى بالتثك ولحق ثلثه بجميع ثمن الرقبة بحيث يبقى بقدره على وجه بان عتق البعض قرية كالكمل والصحة لا يقبضه (قوله) فن المقات يصح عنه (هذا) اذا قل احبوا عني من ثمن قال احبوا عني بنى فعل ما يمكن به ذلك من حيثين كان ثقل ما لا يمكن ان يصح كان الوارث منى زناية وروى (قول المتن) حجة الاسلام (الح) وكذا كل واجب اصل الشرع كالعمرة والزكاة والكفارة سواء اوصى في الصحة ام في المرض اعمني (قوله) اى في الصحة يرجع للندراسم (قوله) (لا) اى بان يقع التذرى المرض (قوله) فان قيد بقضى عنه امر آتفاً (قوله) ووفى به (اى) بالتفاوت بين اجري حجة من المقات وحجة من الابد الفنى قيده فيها يظهر وان اوصت عبارة عنه خلافاً لهذا ويظهر ايضاً ان ياق هذا نظير ما مر آتفاً من انصحته يف التثك بما عتبه فيصح عنه من حيث بنى اسيد عمر (قوله) لم يرف (اى) في استحقاق من يصح بالتثك للمعين اه كرى (قوله) لان هذا عقد معاوضة (الح) فغنى هذا التعليل ان الامر كذلك ان لم يمين ما يصح به لو كانت الحجة حجة الاسلام فليراجع سم على قول كتاب العقدين معتبره فيها يظهر فانها من مفهوم الاول كما هو اوضح سم حرجش (قوله) لان هذا (الح) انظر ما مر جمع الاشارة فان كان هو ماصدر من الموصى فلا خلاف في عدم صحته اذ لم يقع منه ذلك وان كان هو ما يفعله الوصى او الوارث كان من تعليل الثوب بنفسه وشدى اى فكان ينبغي حذف عقده وقد تجاب بان الوصية نفسها يسمى بها عقد كالمرفق في التنازع غير مر (قوله) نعم (الح) استدر اك على قوله وظاهر ان الجماله الحج اهرم (قوله) له (قال) اى الوارث اعرض اى الوصى اى املا غيرهما (قوله) لم يستحق اى الخاطب الواسطة بين الوارث والمباشر اعرض (قوله) ما عتبه (الميت) اى بل

ارفع الاسم فان الوصية تنبئ في الرخصة وتطل في التثك على المصح فيه ايفقرى عدم الوعد كما كان ممراً يأت عن اى الفرج الزاوي لتلخيص التصريح بما ابدته فقال وساق كلامه اقول لعل هذا كله ممنوع لان الكلام مبني على ما دللوا كما هو ظاهر ولو اياً يتبعه ما قاله اذ وقع ذلك قبل الموت فلا يمل (قوله) من ربح ملكه (هل للوارث) بنى حديثه ذلك والملك عليه مل في الوصية يأت قوله السابق ولو وصى ان يدفع من غلته ربحه كل سنة كذا لسعد كذا املا واخرجه من حيث من التثك (قوله) اعطيه اليوم الاول اى مثلاً (قوله) وطلت الوصية فيها بعده) خلاصتها فيها يكمل بالتثك بعده (قوله) اى في الصحة (رجع للندراسم) (قوله) لان هذا عقد معاوضة (الح) فغنى هذا التعليل ان الامر كذلك ان لم يمين ما يصح به لو كانت الحجة حجة الاسلام فليراجع (قوله) نعم (قوله) لو قال (الح) استدر اك على قوله وظاهر ان الجماله كالاجارة (قوله)

اى ولا الوصى لمن يصح عنه بل لابد من الاستسجار لان هذا عقد معاوضة لا يحض وصية ذكره البقنى رحمه الله وظاهر ان الجماله كالاجارة نعم لو قال اذا احدثت له غيرك فذلك كذا فاستاجر لم يستحق ما عتبه الميت ولا اجرة للبشر باذنه بل التركة

كألو رجميع عن غيره بغير عقد بل على مستاجر (فان اوصى بها من راس المال او من الثلث حمل به) أى يتوكله ويكون فى الاول التاكيد وفى الثانى  
لتصد الرق بوجهه إذا كان هناك وصايا آخر لان حصة الاسلام تراحم حيث كان وفى ما يخصها لا اكلمت من راس المال فان لم يكن وصايا  
فلا تأكل فى نصه على الثلث قال الجلال البلقيني (٧٠) رحمه الله وصافى الوصية الواحدة على اجرة المثل الى راس المال كاحواض من راس

ما عينه الجمال (قوله) كألو رجميع عن غيره بغير عقد أى لو أذن الغير وذ كر عوصا ١٢٠ سم (قوله) (ويكون) أى  
قوله المذكور (قوله) وصايا آخر (قوله) الاول الافراد (قوله) لان حصة الاسلام تراحمها (الخ) راجع للمضى أو  
البحر من راس متصويرة المراسمة المخرقة على الجبر والمقابلة (قوله) ما خصها فيه حذف القول مع حذف  
الجاء والى الواصل والاصل خصها (قوله) المتن وان أطلق الوصية بها أى حصة الاسلام بان لم يقدها براس مال  
ولا تلك فمن راس المال كألو رجميع عن غيره بغير عقد (قوله) ما خصها فيه حذف القول مع حذف  
تمثيل التليل (قوله) (الغالب) أى التصدير (قوله) المتن يصبح من المقات) مفرع على القولين اه معنى (قوله) (قوله)  
أو اقرب منه) عطف على الماد في سمو قوله تلك فاعل وسمه اه سم (قوله) أو اقرب من (الثك) أى أو  
وسم الثلث اقرب من الابدل مكة وابعد من المقات اه كرى (قوله) (ولا فى المقات) ظاهر اه انه لو وسع  
ثلث الابدال أو اقرب منه إلى المقات قطع حجج من المقات فهو قفة فله صرف من الثلث على ما قبل المقات  
منه من راس المال الباقي يكون الحجب مقابلة اه سم أقول ويؤيد قول المتنى فان اوصى ان يصح عنه من  
دورة أهله امتثل نعم ان اوصى بذلك من الثلث وجبر عنه فمن حيث امكن (قوله) (أو قال) أو اقرب من (قوله) (أو اقرب من)  
قوله عطف للمضى وإلى قوله وما بحث بعضهم فى النهاية الا قوله ثم رايت فى الجواهر الى روى عن الاجير  
(قوله) (وان استاجر الوصى بدونه) أى بدون ما عينه الموصى ويذفع لجميع الموصى به كألو رجميع عن غيره  
لاسان من غير سبب باد عش وقضيه انه لا فرق بين كون الاجارة صحيحة كونها فاسدة فلهما (قوله)  
وان استاجر الوصى (الخ) ان اريد ان هذا الاستعجار صحيح ومجب دفن الرادى الى ايضا فىبقى الاحتياج إلى  
القبول لانه رعية اه سم وقد يقال ينتفى عن التابع مالا ينتفى عن المتبرع نظير ما من عدم اشتراط  
التبضع فى الما بآية بالغ على ان يقول الاجارة تتضمن قبول الوصية (قوله) (وعلى) أى عدم جواز انقص  
(قوله) (فى الجواهر) أى القموى وهذا استدلال على ما قبله اه عش (قوله) (اجتنب) يبنى غير وارث (قوله)  
وعلى) أى الوصى وقوله فى الثانية هى قوله استاجر الوصى (قوله) (الخ) ظاهر اه ان قلت ما عينه  
الموصى فهو قبة بل مخالفة لقوله السابق لم يجز نفسه (الخ) وقوله الاقوى يمكن الجمع (خ) الا ان يحمل ما هنا  
على ما زاد من المدين على اجرة المثل وسكت عن التقيد بذلك اكتفاء بما تقدم وما باتى ثم الظاهر ان المراد  
باجرة الاجير الما عينه فى القسم الاول واجر المثل فى الاخيرين ع وشو كرى (قوله) (قطع) أى دون من

مالى بمقتضى الاجرة  
من المقات ما كان فيها  
من راس المال والثلث  
من الثلث (وان أطلق  
الوصية به من راس المال  
وقيل من الثلث) لانها  
راس المال اصله فذكرها  
قربة على إرادة الثلث وروى  
انه كاحتمل ذلك محتمل انه  
اراد التاكيد وان وقع التردد  
وجب الرجوع للأصل  
على ان الاحتياج الثانى ارجح  
لان قصير الورقة اداء  
حق الميت الغالب عليهم  
يرجع ارادة التاكيد (ويصح)  
عنه (من المقات) لانه  
الواجب فان عين ابد منه  
ووسعه وأقرب منه الثلث  
فعلوا لافى المقات ولو قال  
احجوا حتى زيدا بكذا لم يجز  
نقصه حيث خرج من  
الثلث وان استاجر الوصى  
بدونه أو وجد من يصح بدونه  
وعلى كاهو ظاهر ان كان  
المعين أكثر من اجرة المثل  
لظهور إرادة الوصية له  
والتبرع عليه حيث لا  
جاز نقصه متى لو كان المعين  
وارثا فان زيادة على اجرة  
المثل وصية لو اترت فى  
الجواهر فى احجوا حتى زيدا  
بالف بصرفه الى الاقف  
وان زادت على اجرة المثل  
حيث وسعها الثلث ان كان

لوسم عن غيره بغير عقد) انظر لرواى أذن الغير وذ كر عوصا (قوله) (لان الواجب) قال فى شرح الروض ولذا  
لوماته عليه كفارة بين لا يجوز ان يخرج من ماله الا اقل الخصال انتهى (قوله) (أو اقرب منه) عطف على  
الماد في سمو قوله وثلث فاعل وسمه (قوله) (ولا فى المقات) ظاهر اه انه لو وسع الثلث الابدال أو اقرب  
منه إلى المقات قطع حجج من المقات وفيه قفة فله صرف من الثلث على ما قبل المقات المقات من راس المال على  
الباقى يكون الحجب مقابلة (قوله) (وان استاجر الوصى بدونه) (الخ) ان اريد ان هذا الاستعجار صحيح ومجب  
دفن الرادى الى ايضا فىبقى الاحتياج إلى  
القبول لانه رعية اه سم وقد يقال ينتفى عن التابع مالا ينتفى عن المتبرع نظير ما من عدم اشتراط  
التبضع فى الما بآية بالغ على ان يقول الاجارة تتضمن قبول الوصية (قوله) (وعلى) أى عدم جواز انقص  
(قوله) (فى الجواهر) أى القموى وهذا استدلال على ما قبله اه عش (قوله) (اجتنب) يبنى غير وارث (قوله)  
وعلى) أى الوصى وقوله فى الثانية هى قوله استاجر الوصى (قوله) (الخ) ظاهر اه ان قلت ما عينه  
الموصى فهو قبة بل مخالفة لقوله السابق لم يجز نفسه (الخ) وقوله الاقوى يمكن الجمع (خ) الا ان يحمل ما هنا  
على ما زاد من المدين على اجرة المثل وسكت عن التقيد بذلك اكتفاء بما تقدم وما باتى ثم الظاهر ان المراد  
باجرة الاجير الما عينه فى القسم الاول واجر المثل فى الاخيرين ع وشو كرى (قوله) (قطع) أى دون من

اجتنبوا لو وقف ان ادعى اجرة المثل على الاجارة ولو رجع غير المعين أو استاجر الوصى المعين بمال نفسه أو بغير جنس  
المضى به أو بغيره رجع القدر الذى نه الوصى لو رتبته عليه فى الآية بأقسامها اجرة الاجير من ماله ولو عين قدر اقطف فوجد من مرضى  
بأن منه قال ان عبد السلام جار احجوا به والباقي للورثه وقال ان ادعى الصحيح وجوب صرف الجميع له ويتمين الجميع بما ذكر ثمأولا

بان يجعل الاول على ما اذا كان المين قدر اجره فمثل ما قدوة الثاني على ما اذا زاد عنهما ثم ايت في الجملة قال في عين قدر القسط واهل  
 اجرة فمثل قيل صحيح بآخرة فمثل قسط وقيل صحيح بالمين كله ان وسه التكنو به نفس الامور جوابه بالمرور في اختياره من الصلاح اه  
 ولو عين الاجر قسط اصح به آخرة فمثل قل ان رضى ذلك المين على الارجاء او شخصاً لاستقرار الاختيار الى قابل فيه ترددت اجرة الاذرى  
 انه ان مات عامياً لا يخبره منها وناحق مات اي غير من فاضل المين ليحصل وجوب القصور بقى الا باقتضاها للاعترا الى الياس من جهة  
 لانها كانت على عزول انتعاضه ودينه قدره او لا اصح غيره باقل ما يرجو لو في التطوع ع (٧١) اذا عين قدره ان يخرج من الثلث فوضح

والا فقد اراد ان يخرج من الثلث فوضح  
 والا فقد اراد ان يخرج من الثلث فوضح  
 من اجرة مثل جهة من  
 المقات من رأس المال  
 والارث من الثلث (فرم)  
 حيث استاجر وصى او  
 وارث او اجني من صحيح  
 الميت امتنع الا كالا لان  
 العقد وقع للميت فلم يملك  
 احد ابطاله وحله فصار احد  
 على ما لا مصلحة في اقله  
 والا كان يجوز الاجير او  
 خفي حبه او غلبه او قل  
 دياته جازت قال الزيل  
 وقيل قول الاجير الان  
 روى يوم عرفة بالبررة  
 ملاحجته او امتنعت  
 بلا بين وامام بحث بعضهم  
 انه لا بد من بينه والا  
 صدق مستاجر به يمينه  
 اخذها مرفق في الوكيل  
 أثبت بالتصرف الماذون  
 فيه وانكر الموكل فبعد  
 بان العبادات يسمع فيها  
 الارضى الى ما مر ان الزكاة  
 ليس فيها يمين واجبة وان  
 اتمه دولت اقرت به على كذب  
 ووارث الاجير مثله وفي ان  
 صحيح حتى فلك كذلاً  
 قبل الا بينة والا حلف  
 القاتل انما يملكه صحيح

صحيحه اعمش (قوله بان يجعل الاول) اي قول ابن عبد السلام (قوله قدر اجرة المثل) اي اقل المعلوم  
 بالاول (قوله الثاني) اي قول الاذرى (قوله قسط) اي دون قدر الاجرة (قوله او شخصاً لاستقرار) اي قوله  
 كالتطوع واد للميت عقبه اي قال الاذرى وفيه احتمالان في الاختيار من الفرار اه وهذا اظهر اذ عتبت  
 ان ميل المني الى القصور مطلقاً السيد عمر (قوله او شخصاً) اي عين قدر الاول (قوله فاراد) اي ذلك  
 الفحص وقوله انه ان مات عامياً الموصى اعمش (قوله لمصيان الميت) اي دواؤه (قوله ولا) اي بان لم يكن  
 استقر الحس عليه في حياته مثنى (قوله اخبر) اي الا بآية (قوله ولو امتنع) اي الى القصر على المني (قوله وقد  
 عين له قدر الاول) اي اسقاط الاول كافي في الباقي وقد (قوله وفي عين قدره) اي عين شخصاً او لا (قوله حيث  
 استاجر الخ) اي اجارة معينة (قوله من صحيح من الميت) فرضاً او تطوعاً (قوله وحله) غير واحد الخ مستند  
 ع (قوله الا ان رضى الخ) اي وان كان رضى الا لانه لا صرة بخوارق العادات اعمش (قوله مثلاً) راجع لكل  
 من قوله يوم عرفه وقوله بالبررة (قوله صحيح الخ) مقول الاجير (قوله وان اتمه) اي مالك التصديق  
 قوله ادبها (قوله وارث الاجير مثله) اي فيسقط بلا بين (قوله لا يقبل) اي قوله صحيح او امتنعت  
 الا بينة اي على ان كان حاضر ان تلك المواقف الستة للميت لعل انما خرج عنه لان ذلك لا يعلم الا منه اذ فتح  
 القدير (قوله حلفه القاتل) اي المجهل (قوله وفارقت الجملة الخ) يؤخذ من هذا الفرقان الاجارة القاسدة  
 كالجملة اعمش (قوله بان عهنا) اي في الاجارة وقوله لم يرضه في الجملة (قوله فيه) اي الا بآية (قوله ان  
 للاجني) اي يجوز له ع (قوله فضلاً عن الوارث) (ل قول المتن) يرفع الميت في الباقي (قوله) وهو من اخص  
 الخلاف الخ عبارة للمني وقوله للاجني قد فهم ان لفريق ان يصح عنه حرمانه ان يكون وارثاً و قد دما  
 سبق في الصور عنه لكن قيد ادم الشرع والروضة بالوارث وهو المتمسك في معنى الوارث الوصي كقوله  
 الدارمي والسيد (قوله الحج الى اجم) لول قول المتن يرفع الميت في الباقي (قوله) وهو من اخص  
 والتعلق بالمين الى المتن (قوله كعبة الاسلام) وكذا امرهم بحجة التذرعهم اه مثنى قال ع وش وقضية  
 اطلاعه الواجب صحيح الاجني عن الميت التطوع الذي افسده لا نعت افسد موجب القضاء (قوله لا  
 يجوز عنه من وارث واجني) قاله الرازيون نقل المصنف في المجموع في كتاب الحج الاتفاق عليه صح كتاب  
 هنا بما لرافى عن الشرعي ان للوارث الاستباق ان الاجني لا يستقل بعمل الاصح وما ذكر في كتاب  
 الحج هو المتمدن مثنى (قوله في نحو القاصر) عبارة للمني حيث لا وارث وكان الوارث الخاص فقلوا نحوه  
 اه (قوله قائم مقام اذنه) اي فيصور المتن بعدم اذنه وارثاً اجمام (قوله ويجوز كون اجير التطوع

الرضى بحسب ما عتقه وحمل البائع الوصية فان سألوا البعد ألفاً قال باقي للورثة أو بنحسب ما  
 فلبائع أو بينهما كثمانية فلهما زاد على قيمة المثل وهو ماثان وللوارث الرائد على الثلث الناقص  
 عن قيمة المثل وهو ثمانية انتهت عبارة الباب (قوله وفارقت الجملة الخ) يؤخذ من هذا  
 الفرقان الاجارة القاسدة كالجملة (قوله قائم مقام اذنه) اي فيصور المتن بعدم اذنه وارثاً اجمام

وفارقت الجملة الاجارة بانها تستحق الاجرة بالمقدار اللازم والاداء مفوض الى امتهنوم لا يستحق الا بالايان بالعمل والاصل عدمه  
 فلم يقبل قوله فيه الا بينة (وللاجني) فضلاً عن الوارث الذي باصله من ثم اخص الخلاف بالاجني الشامل من اقر به غير وارث (ان يصح  
 عن الميت) الحج الى اجم كعبة الاسلام ان لم يسطعها الميت في حياته على المتمدن لانها لا تقع عنه الا واجرة فالحقت بالواجب (بغير اذنه)  
 معنى الوارث (في الاصح) كقضايته بخلاف صحيح التطوع لا يجوز عنه من وارث واجني الا باجماعها بما جعلت الضمير للوارث على خلاف  
 السابق لان على الخلاف حيث لم ياذن الوارث والاصح قطعاً ان لم يرض الميت ويصح بقا السابق به انه من عود الميت ولا رد عليه ما  
 ذكر من القطع لان اذنه وارثه او الوصي او الحاكم فيهم القاصر قائم مقام اذنه ويجوز كون اجير المجموع لا الفرص ولو تذر!

قناوه بن اوزاع عن الادريسي قال لا يبيح ان يستاجر ليعمل لوصي به الا كاملا لا يدور ويوقع فرض كفايا ولا كالحج كالة المالك القطر ثم ما فعل عنه بلارعية لا يثاب عليه الا ان عذر في التأخير كالة التماس أو الطبيب (ويؤدى الوارث) ولو ما مائة (من التركة) الواجب للمالك ولو في كفارة قربة (ككفارة قتل وظلم او دم مباح) ويكون الوارث العتيق لميت وكذا البديق ان كان حوصا ما يكفاه فيه (ويعظم ويكسو) الوارث يعني (أو في الخيرة) ككفارة بين يمينه وحقه من حلق عرقه ونحو بلج (والاصح انه يتيق) عنه من التركة (ايضا) كارة لانه نائب عن عاقل الجارة ذلك وان كان الواجب من الخصال في حق (٧٢) اقلها قبعة (و) الاصح (ان له) اى الوارث (الاداء من ماله) في المرتبة الأخيرة (اذ لم يكن له

تركة) سواء الميت وبشره (الخ) مستند ام عرش (قوله قناوه بن اوزاع) ومعلوم ان العاقبة في الاول السيد وفي الثاني الوارث ام عرش وقوله السيد اى الوارث بذاته (قوله) كالحج زكاة المال اى فى كونه من راس المال وصحة فعل الاجنبي له من غير اذن من عرش (قوله) ولو ما مائة كيت المال ام عرش (قول ابن من عرش) اى المات (قول ابن الواجب المال) كعتق واطعامه وكسوة نهاية معنى (قوله) فحقه اى الوارث ام عرش (قوله) وكذا مع وجود التركة (الخ) ولعل قيد المصنف بعدم التركة لاثبات الخلاف لا لفتح نهاية ومعنى (قوله) موجود فيها اى دين الادنى وسواء الله تعالى ام عرش (قوله) وبشره) بالصبغة مطلقا على غير امل (قوله) من طعام (الخ) هذا لا يناسب قول ابن من عرش لا اعتاق (قول ابن من عرش) ولو مات شخص وعليه دين ولا ترك فاداه الوارث من ماله وجب على المستحق القبول بخلاف ما اذا تبرع به اجنبي لان الوارث قائم مقام مورثه ام عرش (قول ابن من عرش) تبرع به اجنبي عن الميت لا يقع عنه ام عرش (قوله) اى سواء كان المصدق هو او غيره فقر له منه في حياته او من غيره منه الخ راجع لهذا وما بعده وشيئى ولعل هذا من عرش على ما عرفت وحرف يدرى الخ على صدقة يظهر انه عرش على وثق فرجعه صدقة ممن عرش وهو ما بهما (قوله) ومنها وقف اى قوله وقار كالحج في النهاية (قوله) وغرس شجر اى وان لم يشر ام عرش (قوله) بمدموته يظهر ان عرش يبيد كما يبيد ما يلقى من ناقضه وعرش فى ادماء الولد (قوله) لا يجماعا الى قوله ولا يصدق للمنى (قوله) باستغفار ولده) كان يقول استغفاره لوالده اى الوارث اعقر له ام عرش (قوله) وما عرشه صان اى الاصح والخبر قوله تعالى الخ اى لقبحه وهو ما ليس له شئ من عرش غير مدينه بنير الصدقة والاداء للعبث به يجرى (قوله) كثر (وا) اى الملاء (قوله) غير يمين الا لا يقبل ما فعله عنه (مطلقا) اى في مقابلة ما فعله هو او غيره عنه (قوله) ومعنى نفعه اى اقتضاه (قوله) واستيعاد الامام) مبتدأ خبره قوله رد (قوله) له اى البني المذكور (قوله) عن المصدق اسم فاعل من باب التفعّل (قوله) وواسع خبر مقدم لقوله فضل الله ويحتمل انه مبتدأ على ما يجوزه الاخفش من ابتداء الهمزة بلا اعتداء على نفي الاستفهام وما به مفاعله السامد خبره (قوله) يسن له اى قوله قول الركنى فى المنى (قوله) مثلا اى او عن مشابهة (قوله)

(قوله) وان كان الواجب من الخصال فى حقه اقلها قبعة قال فى الرض وشرحه فى الامان او كانت اى الكفارة ذات تحخير وجب من الخصال الخبر فيها اقلها قبعة وكل منها جائز لكن الرائد على اقلها قبعة بحسب من الثلث كما يأتى اه مهم قال ولو اوصى فى الخيرة بالميت عنه زادت قيمة العبد على قيمة الطعام والكسوة بحسب قيمته من الثلث لان راءة الذمة تحصل بما دونه فان فى الثلث قيمة عبد جرى اعتقه عنه لا لاعدل عنه الى الطعام او الكسوة ويطلق الوصية وهذا ما صحه الاصل وقيل عنه وجهان قيمة اقلها قبعة بحسب من راس المال لزيادة الى تمام قيمة البدين الثلث الى ان قال قاله الرافى وهذا الوجه انيس عن الائمة ووافقه النووي فى باب الوصاء وهذا الوجه هو الموافق لما تقدمت فيه اذ لم تكن وصية (وكذا مع وجود التركة) ولعل قيد المصنف بعدم التركة لاثبات الخلاف لا للفتح شرحه (قوله) وهو هنا خبر الوارث قال

تركة) سواء الميت وبشره  
كفناه الدين وكذا مع  
وجود التركة ايضا كما  
اعتده جمع منهم البقيني  
ووجه بان له مساكن بين  
التركة وقضاة الدين الادنى  
المبنى على المضائق من ماله  
على الله ولو اتفق بالعين  
موجود فيها وتلق  
الميت بين التركة كالا  
يجمع الوارث من شره  
عندها ويقتضه ذلك لا  
يجمع من شره اذ لا مال  
نفسه حيث لم يمتق العتيق  
بين عرش (الاصح) اه  
اى ما فعل عنه من طعام او  
كسوة (يقع عنه لو تبرع  
اجنبي) وهو هنا خبر الوارث  
كاسر (طعام او كسوة)  
كفناه دينه (لا اعتاق)  
فى مرتبة او بخيرة (فى  
الاصح) لا يحتاج بعد  
العبادة عن النيابة وبعد  
اثبات الاول للميت من غير  
نايه الشرع وما فى الروضة  
من جوازه فى المرتبة مبنى  
على تنصيف (ويقع للميت  
صدقة) عنه ومنها وقف  
لمصنف وغيره وحرف بر

وغرس شجره من ماله او من غيره عنه بمدموته (ودعا) له (من وارث واجنبي) لاجماعا وصح فى الخبر ان الله تعالى برغ درجة فى العبد فى الجنة باستغفار ولده هو ما عرشه صان وان ليس للانسان الا ما سعى ان يدر بظلمه ولا تقدا كثر وافي تأويله ومنه لا يجوز على الكفار ان يمناه لاحق له لا فإيسى واما ما فعل عنه فهو محض فضل لاحق له فيغير ظاهره ما هو مقرر فى محله ان المراد بالخبر هنا عرش وتلق ونسبة لا لا يستحق احد على اقواله ما قلنا خلافا للمعتز لقوم منى نفعه بالعبادة ان يعين كانه تصدقوا استبعاد الامام له بانه لم يارس به ثم تأويله بانه يقع من المصدق نبال الميت بركة رده اس عبد السلام بان ما ذكره من وقوعه صدقة نفسها عن الميت متى يكتب له ثوابها وظاهر السنة قال الشافعى رضى الله عنه وواسع فضل اقدان يثيب المصدق ايضا ومن ثم قال اصحابنا بانه لنية الله نفعه من اية به تلا

فانه تعالى يبيها ولا ينقص من اجره شيئا و قول الزركشي ما ذكر في الوقت يلزمه تقدير دخوله في ملكه و عليه التزم ولا يظهر له برد بان هذا  
 يارم في الصدقة ايضا و لا يظهر له لان جملته كالصدق بعض فضل فلا يضر خروجها عن القواعد احتج بذلك التقدير على انه لا يحتاج  
 اليه بل يصح نحر الوقت عن الميت و الفاعل ثواب الب و ليست ثواب الصدقة المترتبة عليه (٧٣) ومعنى تيمم الدماء حصول المدعى به اذا

استعجب واستجابته بعض  
 فضل من الله تعالى لا يسمى  
 ثوابا عا ق اما نفس الدماء  
 وثوابه فهو للداعي لا عشفة  
 اجر ما للشافع ومنصودها  
 للفقير وله به قار حاسر  
 في الصدقة نعمدها الولد  
 يحصل ثوابه نفسه الولد  
 الميت لان حمل ولده لتسبي  
 في جوده من جملة ما كا  
 صريح به غير ينقطع حمل  
 ابن آدم لان ثلاثه قال  
 اولو صلح الى مسلم يدع  
 له جعل دما من حمل الولد  
 من انقطاع الحمل إن أريد  
 نفس الدماء لا المدعى به  
 وانهم المنة ان لا ينضمه غير  
 ذلك من سائر العبادات ولو  
 القراءة نعم بنفسه نحو ركعتي  
 الطواف تمسح والصوم  
 عنه السابق في بابه وقار  
 كالحج القراءة لا احتياجه  
 فيها لبرائة دمت مع ان  
 للبال فيها دخلا من ثم  
 مات وطيفه قراءة مندورة  
 احتمل كما قاله السبكي  
 جوازها عنه وفي القراءة  
 وجه وهو مذهب الائمة  
 الثلاثة حل اختلاف فيه  
 عن مالك بوصول و اياه  
 الميت بمجرد قصد ما ولو  
 اختار اختاره كثير من

في الوقت) أي من الميت (قوله) تقدير دخوله أي ضع الموقوف قوله في ملكه و عليه أي الميت قوله التزم  
 أي الموقوف عليه (قوله) ولا يظهر له أي ليس في باب من التمتع ان يدخل الشيء في ملك الميت وهو عليه التزم  
 اه كرى (قوله) ولما عمل ثواب الخ) قد قال هذا الا يلائم ما قلناه اذ ائعن الا صاحب من طرفه لا ينقص  
 من اجره شيئا اه سيدمر (قوله) ما مرق الصدقة) يعني قوله ومعنى ضعه بالصدقة الخ (قوله) الخ) يحصل ثوابه نفسه  
 الخ) صريح ان عين الثواب المترتب على الدماء يكون لواله السبب المبدل لواله السبب القريب الذي هو  
 الفاعل حقيقة وهو بعيد كل البعد وليس في ذلك كرم ما يدل له قالوا في ان يقال ان ثواب الدماء المترتب عليه  
 شرعا ولو ان الوالد حصل له ثواب في الجملة لا تسبب له صدور هذا العمل في الجملة اه سيدمر (قوله) الولد  
 الميت) و منه الى المنة المذكورة اه ح س جارة عداقة بالغير قوله الميت أي مثلا ولا فاعلي كذلك  
 وكما يفيد به لان الحديث المستدل به غير هذا الا في اذ مات الخ في الميت اه (قوله) وإنما يكون أي دما الولد  
 وكذا اختياره ويستقيم (قوله) اه من حمل الولد (قوله) لا المدعى به أي لا يحصل لليتسوا مدعى من  
 الولد أو غيره اه كرى (قوله) غير ذلك أي الصدقة والدعاء عبارة التها في التفتي سوى ذلك اه قال  
 الرشيد يعني المصوب ما يده اه (قوله) نصركي العاواف) انظر ما المراد بنحوها عبارة الروض  
 والمحق ولا يصلح عنه الا ركعتا الطواف اه (قوله) وقار) أي الصوم (قوله) لا احتياجه فيها التبع) فيه  
 نظر لجواز نقل الحج عنه قوله مع ان التبع فيه نظر ايضا بالنسبة للصوم لانهم فرقا بين جواز صوم الصبي بغير  
 اذن وليه وعدم جواز حجه بغير اذنه باحتياجه الى المال دون الوام اه سيدمر (وفي القراءة وجه) أي قوله  
 قبل في النباية والفتي الا قوله على اختلاف فيه من مالك وقوله ولو يمد بها (قوله) بوصول) تمتلوجه أي  
 وجه قائل بوصول الخ (قوله) واختاره اه ذلك (قوله) كثير من امتنا) منهم ان اصلاح الوهاب العباسي  
 وابن ابي العمير صاحب التذكار وابن خضر رزق عليه عمل الناس وما راء السلفون حسنا فهو عندنا حسن  
 اه معنى لا احتياجه ان هذا القول (إشارة إلى ما ذكره عن عهده بالقول نظر إلى انه مذهب الائمة الثلاثة اه  
 كرى (قوله) الخ الخ) قال ابن عبد السلام في بعض فتاويه لاجرم ان يحصل ثواب القراءة للميت لانه  
 تصرف في الثواب من غير اذن الشارع وحكي القرطبي في التذكرة أنه رأى في المنام يمدو فاته فسل من ذلك  
 وقال كنت اقول ذلك في الدنيا والآن بان ان ثواب القراءة يصل إلى الميت كذهب الائمة الثلاثة اه  
 معنى (قوله) فينوي تقليد الخ) فيه كالتدعي على به نظرا سم لم لوجه النظر في التعليل المتع إذا افتقران القراءة  
 هذه التية لا تصدقها وإنما عمل الخلاف هل تجدي هذه التية في وصول الثواب او لا ووجه النظر في العمل  
 ما أشار اليه الفاضل في شرح ابن شجاع في مبحث تعدد الجنابة عن الحديث الاصغر ما حاصله انه لا يلزم عند  
 النظر إلى الخلاف ان يقبل القائل به اذ ليس من الخروج من الخلاف بل ان يعمل به اه سيدمر (قوله)  
 احتياجه كونه) أي ذلك القول الذي عبر عنه قالوا بالوجه هو قوله في بعض مصادقاته أي اجزائه هو قوله لو  
 بعدها (قوله) بان مجرد التية) أي بدون دعاء يحصل (قوله) قال) أي السبكي ومن عزاهي القول بكفاية مجرد  
 التية بعدها (قوله) لانه لا يماقول) أي الشاوي (قوله) والظاهر) أي ظاهر كلام الشاوي انه الخ عبارة  
 كمال الكبير ان توى الثاوي بقرائه ان يكون ثوابا للميت بل يحقه لكن لو قرأه هم حصل ما حصل من  
 الاجر له فهذا حصول ذلك لاجر لليت فيفتح الميت اه قال الشاوي لا يشترط الدعاء بل يقتضيه

في القوت المراد بالاجني غير الوارث وإن كان قريبا يالمرأ أطلق في البيان أن الوصي كالوارث في التيق وغيره  
 فان أراد الوصي في ذلك فظاهر او في تضاديه فكذا في او في امر اطاله فيعيد اه (قوله) فينوي تقليد  
 (١٠ - ثرواني وابن قاسم - صاحب)  
 تقليده تلا يتلبس بهادة قد سقى ظموا لاني في رعاية احتشال كونه الحق منازعة السبكي في بعض مصادقاته حيث قال لم يصرح احد  
 بان مجرد التية بعدها يكفي قال ومن عزاه للشاوي من اصحابنا قدوم لانه لا يقول باقادة الجمل والظاهر انه لا يشترط الدعاء



وعليه لم يوليس من الاشارة الى الترتيب المختلف في حرمه لان الذي من شأنه ان يقر انه اول لان جملة عبادته نفسه التميز بغيره من كونه مقربا بها  
لربنا انما الذي فيه تصرف في الترتيب هو غير الترتيب بالجملة التميز بولم يقل بل لان الترتيب لم يجعل له تصرفا فيه قبل حصوله لابعده ببلية ولا جعل  
لنفسه خاصه ذلك قال كان الرضا الذي (٧٤) دل عليه الخبر بالاستنباط ان بعض القرآن اذا قصد به تقع الميتة انه قد ثبت ان

القاري مما قصد بقرائه نفع  
 الملوغ فتمه وأمر ذلك  
 الكردى أى قوله بكنى (قوله هو ليس) أى جارية تلك الكردى يجوز أن جامع الضمير الجمل الذى  
 قال القاري وأما قوله (قوله لا الذى الخ) متعلق بقوله ليس الخ قوله تعالى لا يابى قوله لأن جملة الخ  
 تليق (قوله وأما الذى فيه) أى فى جرد التبدية ما قاله الكردى وظاهر سياق القارى أن الضمير مجرد  
 التيقن لفضل الذى اختاره القاري وأما قوله ما ذكره لقرئ له أن هذا الخ قوله فخر جى ذلك الجمل  
 (قوله هو) أى التواب وقوله بجملة أى التواب متعلق بقوله فخره (قوله هو قبل) بضم الياء وفتح التاء  
 أى كرسى (قوله لكنه الخ) أى السكى بضم السين ورسر أدا القارى بمخالفة قوله قالوا أن الرضا  
 أى كرسى (قوله قال) أى قوله لور القردى المغنى لا قوله كان الرضا (قوله نفع الميت) وتخصيف ما هو فيه  
 معنى (قوله بقرائه) أى القائمة (قوله انتهى) أى كلام السكى (قوله نعم) أى قوله أما المحاضر فى النهاية  
 (قوله حل جمع الخ) اعتمد قول هذا الجمع وزاد الاكتفاء بجمع التواب له وإن لم يدع لحاصل  
 أنه إذا قرئ أى بقرائه له أو ادعيا عليها حصول ثوابه أو قرأ اعتد به حصل له مثل ثواب قرأه وهو حصل  
 القاري وإيضائه لور سقطت أى بالقاري لم يسقط كان طلب الباءت أى الذى قرأه بقرائه فبينى أن لا  
 يسقط مثله بالنسبة لليت ولو استجر قراءة لليت ولو لم يجره لولا أنه لا حصل له ثواب اعتد به من غير أن  
 واجب الاجازة قبل تكني بقراءة قوله أو لمعان غلط فى قوله بكنى بضم الكاف بفتح الهمزة  
 هرس على صحيح أدهش ورشيدى (قوله قال عنه) أى فى عدم الوصول (قوله على ما إذا الخ) متعلق  
 بقوله حل الخ (قوله أو نواه ولم يدع) مضاف أخذنا من كلام سم المذكور أدهش وأما  
 المحاضر) أى الميت المحاضر عند القراءة (قوله أنه) أى القارى أى أهله المقروء عنه وقوله كالحاضر  
 أى المحاضر (قوله عند القراءة) أى الخى والجار متعلق بضمول الخ (قوله بجملة) أى الاجارة لقراءة  
 على القبر (قوله لليت) متعلق بجمع (قوله على هذا الأخير الخ) أى قوله وقيل أن يجمع الخ وقوله أنه  
 أى الأخير (قوله قول القاري) مفصول حل (قوله أن هذا) أى الأخير كالثانى أى قوله وقيل عمليا  
 الخ (قوله أن سيرة الخ) فخر ما فيه (قوله ما ذكره الأول) أى الذى اختاره فى الروضة (قوله لأن كونه  
 أى الميت المحاضر (قوله مثله) أى الخى المحاضر وقوله فما ذكر أى فى شمول الرحة التازلة عند القراءة  
 له (قوله تأخيه الخ) الأنسب أن يأمى به حصول مجرد نفع (قوله وقد نص الخ) تليق لقوله أن مجرد  
 وصول التواب لليت الخ (قوله أى لا) أى الدعاء حيثما كان كونه تحت القراءة (قوله ولأن الميت  
 الخ) فيه كالتى على به نظر تأمل (قوله نعم حل جمع الخ) اعتمد قول الجمع وزاد هذا الاكتفاء بنية  
 بجمع التواب لمعان لم يدع لحاصل أنه إذا قرئ أى ثواب قرأه له أو ادعيا عليها حصول ثوابه أو قرأ اعتد به  
 حصل له مثل ثواب قرأه وهو حصل القاري وإيضائه التواب فلو سقطت أى بالقاري لم يسقط كان طلب الباءت  
 الذى يرى كقرائه بقرائه فبينى أن لا يسقط مثله بالنسبة لليت ولو استجر قراءة لليت ولو لم يجره لولا أنه لا  
 حصل له ثواب اعتد به من غير أن واجب الاجازة قبل تكني بقراءة قوله أو لمعان غلط فى قوله بكنى بضم الكاف بفتح الهمزة  
 بكنى نعم أن ادعيا بعد الأول من تواميم (قوله نعم حل جمع الخ) صريح هذا الخ أنه إذا قرئ أى ثواب القراءة  
 لليت ودعا حصل له ثوابه كمن لم يادعيا حصل له مثل ثوابه فيحصل القاري ثوابه بقرائه وهو حصل  
 أو لم يادعيا يحصل القاري حيثما كان بقرائه بكنى بضم الكاف بفتح الهمزة  
 بشر بكلام ابن الصلاح المذكور (أو تواميم لم يدع) قضيت أنه لا بد من التيقن بما هو لا يفتى الدعاء من البنية

ولا يتأمله ما ذكره الاول لان كنهه متله فما ذكر انما يفيد محرم دفع لاحصول ثواب القراءة الذي الكلام فيه قد نص الشافعي الخ  
والاصحاب على نفي قراءة ما ذكره من الصلاة الا على الاحتياط لان الميت قال في ترك القراءة كالحالي الحاضر

لا المستمع لان الاستماع يستلزم التقصد فهو عمل وهو منقطع بالمرتب وجماع الحق هو الحق وإن قيل لا يلزم من السلام عليهم معاصم لان التقصد به الدعاء بالسلامة لهم من الآفات كما في السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين قال ابن الصلاح ويبنى الجرم ينفع الله أوصل ثواب ما قرأناه أي مثله فهو المراد وإن لم يصرح به فلان لا إذا نفع الدعاء بما ليس إلا داعي فإله أو لم يجرى هذا في سائر الاحمال وبما ذكره في أوصل ثواب ما قرأناه إلى آخره يندفع إنكار البرهان الفزاري قوله هم أوصل ثواب ما نلوه إلى فلان خاصة وإلى المسلمين عامة لان ما اختص بشخص لا يتصور التعميم فيه إله ثم رأيت الزركشي قال الظاهر خلاف ما قاله فان الثواب يتفاوت فاعلاه ما خصه وأدناه ما معه وغير موافق لما لا يتصرف فيها يعطى من الثواب بما يشاء

(الخ) عطف على قوله لا محذور (قوله لا المستمع) أي لا كالمستمع (قوله) (وهو أي العمل وإن قيل الخ) غاية (قوله عليهم) أي الأمور (قوله قال ابن الصلاح) إلى قوله وسرق الاجارة في التباين كذا في المعنى لا كونه أي مثله إلى أنه إذا (قوله ينفع اللهم الخ) ولا يتحقق ذلك التريب والبيد أي معنى (قوله أي مثله الخ) يخش هذا التخدير لتعليقه بأن الذي له ثواب القراءة لا مثل ثوابها فامل أي سيدمر عبارة سم فيما كتبه على قول الشارح لما رجع الخ تصح صريح هذا القول أنه إذا نوى ثواب القراءة لثبوتها حصل ثوابها لكن هل المراد ما يحصل له مثل ثوابها فيحصل للقارئ ثواب قراءة معمولي لثبوتها والمراد أنه لا يحصل للقارئ، حيث نوى أن يحصل للثبوت قط في نظر القلب للالول أميل وهو الموافق لما يصر به كلام ابن الصلاح المذكور اه (قوله وإن لم يصرح به) أي بالمثل (قوله) لأنه الخ) لتليل لقوله ويبنى الجرم الخ (قوله فهو) أي المثل (قوله إذا نفعه الدعاء بما ليس الخ) عبارة للمعنى إذا نفع الدعاء وجاز بما ليس للداعي فلان يجوز بآله أو لى (قوله فإله أو لى) قد يخش فيه أن المثل ليس له سيدمر ولا يخش في طلبه أنه تعالى أميد الله بالتقدير ويخش حيث قد دعوى (قوله وهو يجرى هذا الخ) فظاهر أن الإشارة قرينة لقول ابن الصلاح ويبنى الجرم الخ بل يحصل أنه من كلام ابن الصلاح أيضا حيث قد صرح به في أن الإنسان إذا صلى أو صام مثلاً أو قال اللهم أوصل ثواب هذا فلان يصل إليه ثواب ما فعله من الصلاة أو الصوم مثلاً فثبه وراجع امرشيدى أقول بل ظاهر صريح الشارح هو التباين للمعنى أنه من كلام ابن الصلاح وعلى فرض أنه ليس به فافق الشروح الثلاث على الجريان المذكور كاف في اعتدائه وجواز العمل بذلك عبارة التقدير للكردى المصحح على أنه عليه وسلم لا يصح وجعل ثواب المصالح له صلى الله عليه وسلم بعده على جهة الدعاء صحيح ولا يصح بيع ثواب حج التطوع ولا غيره من العبادات اه وبقي أضاف الشارح كالتأية والمعنى جواز اعتدائه ثواب القرب لتبني صلى الله عليه وسلم (قوله ينفع إنكار البرهان الخ) لا يخفى أن كلام البرهان مع قطع النظر عن تقدير المثل كما يصرح به تعليقه وهو حيث حقيق بالاعتقاد وكذا يقال لو لوحظ المثل غير متعدد لزوم المحذور أما إذا لوحظ متعدد فواضح الصحة

لان التباين حال التفراد أو الدعاء بعد القراءة فليأمل (فرع) قال في القوت فصل في مسائل مهمة تختص بها الباب الاول رأيت بخط الكمال اسحق أحد شيوخ المصنف تليد ابن الصلاح في مسائل متشعبة قلها عن الأصحاب انه لو قال اعطوا زيدا ما بيني من ثقي ولم يكن قد أوصى بشيء يعطى الثلث كاملاً انتهى وفي النفس من شيء ثم قال الزايدة قال الصيمرى لو قال أنزعت ولد أو سلت من سفرى أو مات فلان أو وجدت كذا فقد أوصيت بثلث ما جاز ذلك وحمل بالشرط قلت وهذا الخ في المعنى في قوله أو مات فلان أو ما سلبها من التقصد الصالح بذلك وغيره ثم قال السادسة إذا دعى صرف الثلث إلى الفقراء صدق أو صدقه الفقراء أم لا وكذا لو قال صدقت على فلان فلا يزكو كذا هو موقر قالوا أو صى فلان الفقير فلا يكذب لم يصدق الوصى عليها لان الحق منها لمعين هناك لتفريده فالوصى نائب عن المالك قاله الفقهاء وقد يخرج من أن فقرا له البلد المحصورين كالمعينين السابقة قال القفال في الفتاوى ولو ادعى أنا أبا كروصى بالق لم تسمع الدعوى مالم يقل وقلت الوصى هو هذا مشكل انتهى وكان الاستشكال لجامع الفتاوى من أصحابه ورأيت في أدب القضاء للزيلعي أنه إذا ادعى أنا أبا كروصى بشيء لا أقام على يده لم تسمع دعواه لأنه لا يدعى لنفسه ولو ادعى قوم له أبا كروصى لم يسمع له بالحق لأنه لا يعلم أن أبا كروصى بذلك فإن نكل القوم معينون لحقوا واستحقوا وإن لم يكونوا معينين قال أبو سعيد على وجهين أحدهما يحكم على الورث والثاني يحبس حتى يتحقق انتهى ولم يترخص لأشراط القبول في صحة الدعوى من المعين ولكنه ظاهر لان من شرط الدعوى كونها ملازمة وليست قبل القبول ملازمة وقد يقال أن الدعوى والطلب يتضمن القبول وفيه قوة الثابتة ولو ادعى أن يبنى على قبره مسجد أو قبة أو نحو ذلك لغت وصيته كاسبق في الجنائز انتهى مشع على من يفعل ذلك ومن ينقذه من القضاء

ومنع التاج التزاري من اعداء العرب (٧٦) لنا صلى الله عليه وسلم مدلا له بأنه لا يتجرأ على جنابه الرفيع الملوذ

ولا يخالف فيه العرمان فيما يظهر كما يؤخذ من تأليه اه سديرو (قوله) ومنع التاج) مبتدأ خبره قوله  
شيء أتقربه به (قوله) عالميؤن فيه) ولم يؤذن إلا في الملا على موسى وال اوسية اه متى (قوله) وانخاره  
اي الجواز السبكي واستحيان ابن عمر رضي الله تعالى عنهما كان يستمر عن النبي صلى الله عليه وسلم عرا  
بعدموته من غير وصية وحكي النذر الى الاحياء عن علي ابن الموفوق وكان من طبقة الجند الهه سمع عن النبي  
صلى الله عليه وسلم حجبا وعدها القضاء ستين حجة وعن محمد بن اسحاق السراج التصابوري انه ستم  
عن النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من عشرة آلاف ختمه وحكي عنه مثل ذلك اه ولكن هؤلاء ائمة  
بجندون فانهم ذهب الصافي ان التضحية عن النبي بشرائه لا يجوز كاصرح به الله فبق باب الاضحية  
اه متى (قوله) والإخلا) ظاهرة ان ترك القرابة في حق الأيام لا يستحق شيئا ولو كان الترك لمذر  
وقضاء بعد وفاة ولبل ذلك عقبه بما في ذواي الاصبى فان قيامه الاستحقاق بالقطر هنا ظهير  
(قوله) يستأى) اي التلة بياه فيعرفون وله من تحريف النساخين والاصل بنسبها اي فون فسين  
فيا قاله مير السنة او القراءة (قوله) او بنس الارض) عطف على قوله بوقف الارض الخ (قوله) ومراده  
اي الاصبى (قوله) قبل قوله) اي الله: فق (قوله) بنس الارض) بانه ثلثه من مدته وكذا  
الاشارة بقوله هذا الاق (قوله) لا مكان حول هذا الخ) اي نظير ما مر انفا في الرصة لمن بقرا على  
على قبره كل يوم جزء قرآن (قوله) فراجعه) فرع في القوت له في مسائل مهمة تحتم بالباب الاول  
رايت عطف النكاح اصحاب قلا عن الاصحاب انهم قالوا اعطوا زيدا ما يتي من ثقله لم يكن قد اوى شي يعطى  
الثالث كاملا اه وفي النفس من شيء ثم قال الرابطة قال الصبري قال ان رزق رسول الله اوست من سفرى  
هذا ومات فلان او وجدت كذا القدا وصيت بثلثه ما لى جاز ذلك هو بل بالشرط عطف هذا نذر في المعنى  
فيظفر في قوله ومات فلان وما اشبهه من القصد الصالح بذلك غير اه ثم قال السادسة إذا ادعى الوصى صرف  
الثلث الى القراء صدق سواء صدقه القراء ام لا وكذا قال تصدقت بعلى فلان وفلان وفلان فكذبوه  
وخافوا ما لو اوصى بثلث فلان الفقير وفلان بكذا المصدق عطيها لان الحق منها لمين وهناك لنفد مقالي نائب  
عن المارقين قاله النقال وقد يخرج منه ان قراء البلد المحصورين كالمعينين السابقة قال النقال لو ادعى  
ان اباكم اوصى بالثلث لم تسمع الدعوى ما لم يقل وقبلت الوصية هذا مشكل اه ورايت في ادب القضاء  
للزيلي انه إذا ادعى ان ابااه اوصى بشيء لا تقوم على يده لم تسمع دعواه لانه لا يدعى لنفسه ولو ادعى قوم  
ان ابااه اوصى لهم بثلث لم يسمع دعواهم لان ابااه اوصى لهم بذلك كان نكل والقوم معينون خلفوا واستحقوا  
وان لم يكونوا معينين قال ابو سعيد على وجهين احدهما يحكم على الوارث والثاني يحبس حتى يخلص  
اه ولم يتعرض لاشتراط القبول في صحة الدعوى ولكنه اى الاشتراط ظاهر لان من شروط  
الدعوى كونها ملازمة وليست قبل القبول ملازمة ثم قال الثامنة لو اوصى ابن بنى على قبره  
مسجد اوقية ونحو ذلك لفت وصيته اه ثم شنع على من يفعل ذلك ومن ينفذه من القضاء اه سم  
(فصل في الرجوع عن الوصية) (قوله) في الرجوع الخ) اي في بيان حكم الرجوع عن الوصية وما يحصل  
به اه مش (قوله) لائق له الرجوع) اي يجوز له ان ياتي فيه ما تقدم في حكم الوصية من انه ان غلب  
على ثلثه ان الموصى له يصرفه في مكروه كرهت او في حرم حرم مت فقال ما يند حصول الوصية وإن كانت  
مطلوبة حين فعلها إذا عرض للموصى له ما يقتضى ان يصرفه في حرم وجب الرجوع او في مكروه نذب  
الرجوع او في طاعة كرهه الرجوع اه مش (قوله) اجما) لاي قول هو سلت في النهاية لا قول هو الوجه الى المتن  
وقوله لو سواه انى الوصية ام ذكرها (قوله) وكالفة) عبارة للمتن ولا عطف لم يل عنها ملك معطيا فاشبهت  
الحبة قبل التضاع (قوله) بل اول) اي لدم تحيينها بخلاف الحبة وقوله من ثم اى من اجل ان الرجوع  
في الوصية جائز لتعلقها بالموت كاهم من قياسا على الحبة اه مش عبارة الرشيدى قوله من ثم الخ انظر من

(فصل في الرجوع عن الوصية)



مناظره الاولى فيقدر التشريك في خارج في ذلك البحث تعليم التشريك باحتمال ارادته بدون الرجوع الى ان يقال هذا الاحتمال لا اول  
له لا يأتى بهذا لارادته فالوجه ما سبق (٧٨) وسئل عما لو اوصى بثلث ماله إلا كتبه بعد مبدقة اوصى له بثلث ماله لم يستثن هل يصل

بالاولى والثانية فاجبت بان الذى يظهر العمل بالاولى لانها نص في اخراج الكتب والثانية عملة انه ترك الاستقاء فيها لتصرفه به في الاولى وانتهى تركها باطلاق الوصية فقدم على المحتمل وأيضا قاعدة حل المطلق على القيد تقدم القيد او تأخر صرح بذلك في فرق بينه وبين ما يأتى فيما لو اوصى له بمائة ثم خمسين بان الثانية ثم صريحة في مناقضة الاولى وان قلنا ان مفهوم المدليس محبة لان عطفه لا قرينة كما هو معلوم من عملها فانها مناقضة فعل بالثانية لانها المثبتة في عكس مسئلتنا لان المثبت فيها هو الاولى كالتزويلا ياتر هنا اعتبار من نسيان الاولى فيما لم لانهم انما اعتبروه في الوصية لاثنتين فقالوا فيها بالتشريك بخلاف الوصيتين لو احدى فان الثانية وصية مسئلة للاولى فاحتيط بها باشتراط تحقق مناقضتها للاولى فتمثل ذلك فانه دقيق ولو اوصى بامثوى حامل لو احدى وبمحملها لآخر او عكس شرك بينهما في اخل بقاءه ان الوصية بالمحمل تسمى لحملها لانه حيث تواردت عليه وصيتان

على قوله من النص وقوله الثانية هي قوله موصى بيده اخرج من حارة السيد عمر قوله الثانية المراد به ما عدا الاول فيفضل الثلاث بعد الاول اه (قوله فيقدر التشريك) فيه تأمل اه سمى اى يصدر القول بيمين التشريك وان كان جائزا في مسئلة الفقهاء كاعلم عامر وكان الخشاش اشار الى ما في حارة من الالهام بقوله فيه تأمل اه سيد عمر (قوله في ذلك البحث) اى الذى ذكره قوله كما يجب (قوله باحتمال ارادته) اى الموصى له اى التشريك (قوله فالوجه ما سبق) هو قوله لا احتمال للنسيان اه عرش عبارة الكردى هو قوله يشرك بينهما لاحتمال نسيانه اه وعبارة السيد عمر قال الشيخ قوله فالوجه ما سبق اى من اختصاص الثاني بها فيما عداها وامل هذا هو الظاهر (قوله لو اوصى له) اى ازيد مثلا (قوله اوصى له) اى للوصى له الاول (قوله الذى يظهر العمل بالاولى) ويحتمل العمل بالثانية كالواوصى بخمسين ثم مائة وارق فرق بينهما بما يأتى اه سيد عمر اقول قوله لم يستثن العمل اخرج هذا هو الذى يظهر اما لو لا اننا اشار الى الخشاش رحمه الله تعالى من القياس وما لا خلاف انما مقرر مصنف فيما سلكه فليس في الوصية ايضا لاحتمال له واما الاحتمال الذى ذكره المصنف رحمه الله تعالى فلا يخفى بعده من تعارضه باحتمال فيستاقطان ويؤيد العمل بما يتخذ القفوه هو نص في نحوها وبما ذكره يمين ماني قوله رحمه الله قاعدة حل المطلق اخرجهم ولو تم ما ذكره في العام والخاص لكان له وجه وليس كذلك اذا لم يصح ان عطف العام على الخاص لا ينصصه كما افاده التاج السبكى في جمع الجوامع فكيف يبيده مع تأخره عنه اه سيد عمر (قوله تركه) اى الاستثناء كذا خبره له (قوله صريحة في مناقضة الاولى) يوفيه نظر اه سمى (قوله محله) اى عدم الحجية القرينة المناقضة الاولى قرينة هي المناقضة (قوله بالثانية) اى بالوصية بخمسين (قوله فيها) اى في مسئلتنا (قوله فيما مر) اى فى شرح هذا لارادته (قوله فان الثانية مسئلة للاولى فاحتيط بها) استشكلتم راجعه (قوله ولو اوصى بامثوى) الى قوله لو مر اننى في الثانية الاول له نحو تزويج الى قوله وطه (قوله وبمحملها) الاولى ثم محملها ليخرج العكس فيمن عطفه عليه اه سيد عمر (قوله في اخل الى) دون الاول (قوله لانه) اى اخل بالقط (قوله وانكارها) اى الوصية بعد اخبره رجوع (قوله بعد ان سئل عنها) مفهوما ان ابدأ بانكار من غير سؤال احد كان رجوعا مطلقا ولم يغير مراداه عرش اى بل المدار على القرينة الله افعلى الفرض وعدمها (قوله رجوع ان كان اخرج) وهذا التعميل هو الاعتماد معنى (قوله لغير عرش) يتردد النظر فيما لو اختلف الوارث والموصى له في وجود الفرض هل القول قول الموصى له لان الوصية تنفذت والوارث يدعى رفضا والاصل عدمه او الوارث لان القلط صريح في الرجوع الى الماتن والاصل عدمه لان استحقاقه اصل واستحقاق الموصى له طار والاول اقوى على تأمل ولعل الثاني اقرب اه اقول هذا عدم القرينة والقول الالهى مشبهة كاشيده عبارة الثانية بقوله الملقى (قوله الماتن) ومع وتنفعه التصرفات ولا تعد الوصية لوعاد الملك اعنى (قوله وتعليقه) اى الملقى بصفة (قوله ولانه) اى التصرف بما ذكر (قوله وان لم يوجد قبول) يظهر ان نحو الراجح كذلك اه سيد عمر عبارة عرش ومنها جميع ما تقدم من البيع ويدل له ما يأتى من ان الفرض على نحو البيع او التزكيل فيه رجوع اه (قوله وان فسد من وجه اخر) اى كاشيتها على

فيقدر التشريك) فيه تأمل (قوله بان الذى يظهر العمل بالاولى) ويحتمل العمل بالثانية كالموصى له بخمسين ثم مائة وان فرق بينهما بآتي (قوله صريحة في مناقضة الاولى) فيه نظر (قوله بخلاف الوصيتين) نواحدة فان الثانية وصية مسئلة للاولى ابطال الثانية للاولى ليس الا باعتبار ظاهرهما لا قطعا والا لا خندا ولا شك ان الثانية فيما مر مسئلة للاولى باعتبار ظاهرها بل بالاولى ولهذا علمنا بان اخل بخلاف الثانية هنا ظم بعملها مطلقا فكما احتيط هنا لاجل ذلك باشتراط تحقق مناقضة الثانية اى ان لاثنتين فذكرنا فيها وبما ذكرنا ما بعد ان سئل عنها رجوع ان كان لغير عرش (وعين وان فسح في المجلس) واعتاقا بوطيقه شرط وابلاد وكتابة (واصداف) الموصى به وكل تصرف ما جازم اجماعا ولاه مدخل على الاعراض عنها (وكذا مائة ورومن) له (مع قفوز لروال الملك الملقى تصرفه لغير الوهم) (وكذا دونه في الامم) لدايتها على الاعراض وان لم يوجد قبول اذ اذ دامن وجهه :-

على الأوجه (ويروى بهذا الصرافات) البيع وما بعده لا يحل ما بالآخر (وكذا لو قيل في بيع موصوفه) ليصرفه كذا جرمه فيفيدان  
توكيد في المرض ورجوع (عليه في الأصل) بخلاف نحو تزويج لمن ينص له على التبرى (٧٩) بما هو موصوفه أن لا يوافق لافضاها له

الرجوع بعده بخلاف  
المرض لأنه يوصل غالبا  
به الرجوع ومنه لو روى  
له بمقتضى سنة ثم آخره  
سنة ومات عقب الاجارة  
بطلت الوصة لأن المستحق  
بهاى السنة التي على الموت  
وقد صرفها للغير فان مات  
بعد نصفها بقى له نصفها  
ثاني ولو حبه الوارث  
السنة بلا ضرر فم للوصى  
له الاجرة اى اجرة مثله  
تلك المدّة كما هو ظاهر  
ومن المرحس من غير  
انتفاع لاثبات الوصة  
كما هو ظاهر ايضا وكذا  
الطلبه من القاضى من  
تكون العين تحت يده  
خوف خيانة الموصى  
فيها القرينة فيما يظهر  
(وخطه حطة معينة)  
وصى بها بنتها أو أجد  
أو أردأ بحيث لا يمكن  
القيين منه أو من مآذونه  
(رجوع) لتعذر التسليم بما  
أحدثه في العين بخلاف ما  
إذا تمكن القيين أو اختلطت  
بنفسها أو كان الخط من  
غيره يبرأ عنه على الأوجه  
لما ياتي من الفرق بين الهدم  
ونحو الطعن (تبيين)  
كذا أطلق للغير ما هو  
مناف لقرنهم في النصب  
لو صدر خط ولو من غير  
النائب لمقصود بل أو

شرط فقامه ع (قوله على الأوجه) كذا في المتن (قول المتن وكذا لو قيل الخ) أى أن يبيع ويؤخذ  
من قوله لأنه يوصل الخ أن مثل التوكيل في البيع التوكيل في كل ما يحصل به الرجوع اه ع (قول المتن  
وعرضه عليه) أو على الرهن أو الهبة اه منى عبارة الرهن مع شرحه وكذا يحصل الرجوع بالمرض عليها  
اه أى على الصرافات المذكورة من البيع وما عطف عليه (قوله) رضى اه أى عطف على توكيل قوله لغيره اه  
عطف على يرضه قال ع (وهو اى الجراوى لا فادته حصول الرجوع بالمرض بالاولى اه) (قوله) بخلاف  
نحو تزويج عبارة الرهن وليس التزويج والختان والتعليم اى لصنعة أو الاجارة أو الكوب  
والقبض والاذن اى الرقيق في التجار فرجع اه زاد المتن تنبيها كذا في وصية معين فاذا روى بثلثها له  
مهلكه أو تصرف في جميعه يبيع أو غير ذلك من رجوعه لأن الثلث مطلق لا يختص بملكه وقت الوصة بل  
العبارة بما ملكت عند الموت زاد ونقص أو تبدل كاجرم به فى الرهن وصاحبها غيرهما وباقى القاصح  
مثله (قوله) لمن ينص له على التبرى (قوله) لا يرجع اه هذا ايراد له قد استعمله المتن والروى شرحه  
(قوله) له (الرجوع) وهو الاحبال اه ع (قوله) روى اه أى فى أوائل الفصل الذى قيل هذا الفصل (قوله)  
لأن المستحق بها) اى بالوصية (قوله) السنة) خبر أن على حذف مضاف اى متفقها (وقد صرفها) اى تلك  
السنة بالاجارة لغيرها اى غير الوصة (قوله) يند نصفها) اى مثلا (قوله) ولو حبه الوارث) اى وغيره  
(قوله) السنة) اى التي على الموت كذا أو بعضا (قوله) اى اجرة مثله) قد يقال ما قد تعذر القيد لا يحتمل  
غيره لا يقال كانه إشارة إلى أن الوارث لو آخر من اجبى لم يلزم الوارث الاجرة داخل لا تأويل هذا ظاهر  
للفساد إذ الجار الوارث والحالة هذه قد سدوا واجب على الاجنبي اجرة المثل للوصى به هذا ولو اختلف فهل  
الواجب أفضاها أو اقلها أو الاول في الوارث أو الثاني في الاجنبي على تأمل اه سيذكره قول لياس نظاره  
التالى لكن إذا كان الاجنبي جاهلا بالاولى أو لاقا أو لم يوافق اعلم (قوله) لاثبات الوصة) حقه حبه (طلبه) اى  
الوارث شرح قوله من تكون العين اى الموصى بمقتضى (قول المتن) وخط حطة) أى يفتى أن الخط الخط التوكيل  
فيكون الخط اه ع (قوله) روى (قوله) روى (قوله) على الأوجه في المقبول قوله لو لا بشر كتنه في النهاية لا قوله  
وكذا إلى وحيد (قوله) منه) حقه خط اه ع (قوله) روى (قوله) كذا المطلق للغير) اى من قوله  
أو كان الخط من غيره اه ع (قوله) روى (قوله) لو صدر خط ولو من غير الناصب) إلى قوله فيملك الناصب هذا  
الصنيع يقتضى ملك الناصب وان كان الخط من غيره فراجع اه سم (قوله) كذلك) اى خطه لا يمكن  
منه التمييز (قوله) وحيد) اى من الثاني (قوله) فرض ما مناه) اى قوله كان الخط من غيره يبرأ عنه فيما  
يظهر اى فلا يكون رجوعا مطلقا سواء كان الخط من باجود أو أردأ أو مساويا اه ع (قوله) لا يقتضى  
ملك الخطوط الخ) اى كان خط ملك الموصى من غير استيلاء الخط حتى يكون غاصبا اه سم عبارة ع  
اى بان كان الخط لغير غاصب أو كان غاصبا وخط مال الموصى بماله الآخر اه (قوله) ولا شركة) عطف  
على ملك الخطوط الخ قال السيد عمر كان خط الاجنبي ملكه بالموصى به من غير استيلاء عليه اه (أو ورنه)

بطل ارادة اطلاقها احتياط فيما شرط تحقيق المناقضة اى بان يعلم رجوعه عن الاول كالأو وبعضا  
وقد بشرق فيما شرط بانه لا تعذر المستحق فيما شرط تحقق الثاني في الجلة احتطاه لئلا يلزم الحرمان مطلقا  
واما مناقشتها واحدا فظمت ببثت بالاحتمال مع عدم لزوم الحرمان مطلقا لحصوله لشيء بكل حال  
(قوله) على الأوجه) كذا شرع م (قوله) منه) أى من الخطوط (قوله) على الأوجه) كذا م (قوله)  
لو صدر خط ولو من غير الناصب إلى قوله فيملك الناصب) هذا الصنيع يقتضى ملك الناصب وان كان  
الخط من غيره فراجع (قوله) لا يقتضى ملك الخطوط الخ) اى كان خط ملك الموصى من غير نظر لأن الخط

مقوم بما لا يتبين من جلده أو غير ما جود أو أردأ مما لا كان أملا كافيل ملك الناصب وكذا لو غصب من اثنين يدين وخطها ملك  
فيلزم أيضا بخلاف خط متباين بغير تمدينه يصيرهما مشتركين اه وحيدتين فرض ما مناه في خط لا يقتضى ملك الخطوط  
لنفاذ الوصية لا شركة ولا خط لا يملك في نصفه لا استراة شركة خروج نصف الموصى به عن ذلك الموصى أو ولو إلى ملك الخط

ورفع شيخنا رحمه الله على عدم الرجوع ان الزيادة الخاصة بالجودة غير متبذرة فتدخل في الوصية في نظرنا لان الحظ ان كان بطل  
الموصي او ما ذكره تأويل اجني وملك بطلت (٨٠) ولا بطل احد أو اجني وملك ولا شارك فكيف يملك الموصي له صنف متشابه من الموصي

ولاننا به قلدي يظهر انه  
يعمل على ما ذكره في القيمة  
بذلك الحظ والواجب  
لأنه الجيد انما يتفاوت  
بين ما حصل له بتقدير  
خط غير الجيد به ما حصل  
للموصي له بتقدير خط  
الجيد به (ولو اوصى بصاح  
من صبرة) بمعنى (فصلها)  
هو او ما ذكره (باجود  
منها) خطأ لا يمكن معه  
التقدير (فرجوع) لانه  
احدث بالخط زيادة  
لمرض بتسليها ولا يمكن  
بدونها (او منها) فلا قلنا  
لانه لم يحدث تغييرا اذلا  
فرق بين المثلين (وكذا  
بارد في الاصح) قياسا على  
تعيين الموصي به او التالف  
بعضه ولو تفتت الاصحا  
فهل يعين الوصية على  
صاحبها أو لا او فرق كما  
في البيع بين المعلوم فيقول  
على الاشاعة والمجهولة  
فاذا بقي صاح منها تعين  
لوصيه كل محتمل وعلى  
الاول الاقرب فرق بان  
الملك محمضان آخر الصيغة  
فقطنا فيه بين تنزيهه على  
المتبادر من الاشاعة او  
عدمها. مثلا ملك الامد  
الموت والقول لا يدرى  
هل تلك المعينة هي عده  
او انقص حناتها في صاح  
من الموجود منها عند الموت  
ولم نظل للملومة الصعان

فيه نظر لان الخط ان وقع قبل موت الموصي فلا ملك للوارث حيث حتى يصور خروج عن ملكه إلى ملك  
الحظ وان وقع بعد الموت وقبل الموصي له تبيين ان الملك من حين الموت له لا للوارث والخروج انما هو عن ملك الموصي له  
عن ملك الموصي له أي ويدخل في ملكه من ملك الحظ بقدر ما خرج منه وان لم يقبل امكن تصورا لخروج عن ملك الوارث  
عن ملك الوارث لكون الوصية انما يتصور في حياة الموصي فلا يناسب الحمل على ما بعد الموت (قوله) وفرع  
اه سم (قوله) وفرع شيخنا على عدم الرجوع أي فيما اذا خطها غيره او اختلط بنفسها ولو باجود اه  
سم (قوله) فتدخل في الوصية) ويرجع بان الخط حيث يملك به الحظ يصير المختلطان مشتركين كعامل  
من كلامهم المذكور وحيد فيصير الموصي لمشاركه في ملك الحظ بالاجزاء سواء الوارث وغيره فيقتسمانه  
سواء استويا في الجودة ام لاه نهاية واقره سم عبارة ع ش قوله لمشاركه في الملك والفرع ان الملك  
الحظ غير الموصي الا بطلت الوصية وكان الاظهر ان الملك الخطوط لان الفرع منها اختلط بنفسه او كان  
الحظ من غير الموصي وما ذكره وقوله بالاجزاء سواء الخ خلافا لابن حجر حيث قال بطلان الوصية  
في الصنف اه (قوله) انه محتمل) أي كلام الشيخ (قوله) الملك الجيد) أقول كلامه رحمه الله لا يخلو عن خفاء  
والظاهر ان يقال كما هو قياس فظاهر ان الواجب على الموصي له ما بين يمين الموصي به عطف ما بالجيد وغير  
عطف ما بعد او قياس ما ذكره يجب للموصي له على مالك الذي يوطئ بالموصي به ما بين يمينه من  
التفاوت اه سيد عمر (قوله) بين ما حصل له) الظاهر ان الضمير المجرور للموصي له فكان المناسب الاظهار هنا  
والاخبار بما يأتي آتيا (قوله) من صبرة معينة إلى قوله ولو تفتت النهاية والمغنى (قوله) من صبرة معينة)  
وان اوصى بصاح من خطه ولم يصفها ولم يعين الصاع فلا أثر لخطه ويعطى الوارث ما شاء من حصة التركة  
فان قال من مالى حصة الوارث فانه وصفا وقال من خطي الملاية قال وصف سرعى فان بطل خطه بطلت  
الوصية اه (ولو تفتت الاصحا) ولو تفتت لاي بعض صاع فهل تعطيه الظاهر نعم لان التالف البعض اذا  
لم يكن رجوعا فله اول اه سيد عمر (قوله) فهل يتعين الوصية) قد يقال لا يحتمل غير التعين اخذنا على اوصى  
بأحد رقيه فقاوا الا واحدا اه يتعين ما تقدم مبررات الشارح اشار لذلك بل قد يقال ما هنا اول يتعين  
الباقى الوصية عما هناك اه سم (قوله) ما منها) أي المجهولة (قوله) وعلى الاول) وهو التعين مطلقا (الاقرب)  
صفة الاول (قوله) ثم هي) أي في البيع (قوله) او عدمها) لعل الاول المطلق يالو وتذكر الصبر (قوله) هوها)  
أي في الوصية (قوله) فما حناتها) أي الوصية وقوله منها أي الصبرة (قوله) المان وطعن حصة) وكذا احتضان  
يعنى لنحو دجاج لينخرود في جلداه معنى (قوله) حصة معينة) إلى قوله ويؤخذ منه في النهاية الا قوله  
ويدرى أي إلى قوله والحاصل وقوله فان كانت الوصية إلى ولو اوصى له مرة (قوله) المان وبذرهما) بمعجمة خطه  
أي خطه موصى به او كذا بقدر في بقية المعطوفات اه معنى (قوله) وطعن لحم) إلى قوله لعله في ما فرقى المغنى

ان وقع قبل موت الموصي فلا ملك للوارث حيث حتى يصور خروج عن ملكه إلى ملك الحظ وان وقع  
بعد الموت وقبل الموصي له تبيين ان الملك من حين الموت له لا للوارث والخروج انما هو عن ملك الموصي له  
أي ويدخل في ملكه من ملك الحظ بقدر ما خرج منه وان لم يقبل امكن تصورا لخروج عن ملك الوارث  
لكن الرجوع عن الوصية انما يتصور في حياة الموصي فلا يناسب الحمل على ما بعد الموت (قوله) وفرع  
شيخنا على عدم الرجوع) أي فيما اذا خطها غيره او اختلط بنفسها ولو باجود اه  
على عدم الرجوع إلى قوله فيدخل في الوصية) ويرجع بان الخط حيث يملك الحظ يصير المختلطين  
مشتركين كعامل من كلامهم المذكور وحيد فيصير الموصي له شريكا للملك الحظ بالاجزاء سواء  
الوارث وغيره فيقتسمانه سواء استويا في الجودة ام لا لشرحه (قوله) فهل يتعين الوصية الخ) قد يقال  
لا يحتمل غير التعين اخذنا على اوصى بأحد رقيه فقاوا الا واحدا اه يتعين ما تقدم مبررات الشارح

وغيره لان الوصية احسان وبر والمقصود تصحيحها فيذكره الموصي ما يمكن مرقمها أو موصى ما حد  
وقوله فمن لم إلا واحد ما قد يمداد كره (وطعن حطة) (وصى بها) أو سمعتها (ويدرهما ويخذي) وطعن له و... له

وهو لا يفسد قد يدنو أو غزل (فعل) أو جمعه فهو ما لم يتحد الموصى به بالتوب والتعلق كجاءته الأذرى وجمعه أقول يلقن بفنائه وهو بشرط أن لا يؤول اسم أحد العينين بمافضه وجمل خفية بأبوابه فتنوا وصين خيرا والفرق (٨١) بينه وبين تقييف الرطب غير حق (أهو يتصد به

البقاء فهو كناية طوب  
مقطع أو موصى به  
لم يفسد ويفرق بين هذا  
وغیر العينين مع أنه يفسد  
لتركه بأن التوبة لا كل في  
الخبر أغلب وأظهر منها في  
التقيد (ونسخ) غزول قطع  
نوب قيصا مثلا (وينا)  
وغراس في هر صدر جوع  
أن كان يفسد أو يفعل ما ذنوه  
سواء أتعامل باسمه أم قال  
بهذا أو بما في هذا البيت مثلا  
لا شمار ذلك كله بالأعراس  
هذا كله في المعين كآخره  
أوصى ينو ثلث ماله ثم  
تصرف في جيمعهم ولو بائيل  
المالك يكن رجوعا لأن  
السيرة بثلث ماله الموجود  
عند الموت لا الوصية ولو  
أخص نحو الفراس ببعض  
المرصاة أخص الرجوع  
بمقدار قدر أوصى تغيير الاسم  
كإذا أوصى بدرا ثم أهدمت  
في حياته بنفسها أو فعل  
التبر فانه رجوع عن التفتن  
دون المرصة والاس أو  
بفضله ورجوع في الكل  
لذوال الاسم عنه بالكفاية  
بخلافه في كل نحو طعن  
الحطلة لا يقال دقيق حنطة  
لأنه قريب إلا أنه لو فعل  
مأذونه أو الحاصل أم مع أحد  
هذين يقدم المشرع بالأعراس  
أشمارا أو ما يؤول الاسم

الأقوله لم يتحد إلى وجعل خشيته قر له سواء أسما على لا شمار ذلك (قوله) وهو لا يفسد أي والحداد أن  
الحداد ما لا يفسد أن يعمل قديما احتراز من عدم الذي لا يفسد أن لم يعمل قديما قال جمعه قديما لا يكون  
رجوعا لأن ذلك صرح به عن الفساد كمدى (قوله) أو جمعه حشا أي الفراس أو جبة أو متى (قوله) وبين  
تقييف الرطب أي حيث لم يكن رجوعا عن شمس (قوله) مقطوع الخ عبارة الخفي ويختلف ماله أو خطا أو يوب  
وهو مقطع عن الوصية أو غشها أو نقل الموصى به إلى مكان آخر ولو بعد أن عمل الوصية فلا يكون ذلك  
رجوعا إذا لا شمار لكل منها بالرجوع أم (قوله) وكثيد لم الخ عطف على كناية طوب أي فانه ليس رجوعا  
فيها أم سم (قوله) وكثيد لم الخ هل يلحق به شبهه صوته فانه عن الفساد مدة كما هو معتاد في بعض النواحي  
أو لا يلحق به مطلقا بل هو كآخره عن التينة لئلا كل فيه أظهر أو يفصل بين أن يطرد في الموصى به وأن  
لا كل يحمل ولعل الثاني أقرب إلى إطلاقه الشيء وتعليم المذكور في الخبر أنه سيد عمر (قوله) وأظهر منها  
في التقيد) ضمن أن التقيد بتصدية التينة لئلا كل هو عمل تأمل لطفه على سبيل التذلل أم سيد عمر (قول)  
المتر وضع ثوب الخ بوصفه أو تصارته أم متى (قوله) أن كان الخ أي الطعن وما عطف عليه (قوله) وروا  
أساء باسمه أي حال الوصية به كقولها وصيته هذا الغزل الخ أمه ش حيازة الكرى أي بان قال أو وصيت  
بهذه الحنطة مثلا أم (قوله) ثم تصرف في جيمعهم أو ملكه نهاية معنى (قوله) وقدر أوصى الخ وهو ربيستان  
أو موصى به لم يكن رجوعا إلا أن غير اسمه كان جمعه خانا أو لم يتغيره لكن أحدث فيه بأمر من عنده فيكون رجوعا  
أعنى (قوله) ثم تصدق في حياته) ولا تراه أن يندمها بعد الموت وقيل التقبول أو زال اسمها بذلك لا يستقر  
الوصية بالموت بقا اسم الذرير عند أم (قوله) أو بفعل التبر أي بغير أن الذرير (قوله) أو بفعله أي  
أو فعل ما ذنوه (قوله) لوال الاسم الخ قد يقال ذوال الاسم بالكفاية إن كان سيما لا تهمد في جنى حصول  
الرجوع في المرصة أيضا فسيبقون أن كان سببه فله وحده أو مع الاندماج فليس بظاهر إذ مجرد فعله  
لا يدخل لفقد ذوال الاسم بالكفاية أم عبارة الخ فهو عدم الذرير المجلل لا شمار رجوع عن التفتن من طوب  
وعقب ورف المرصاة أيضا فهو ذلك في العرف من جهة الوصية وإن يندم ما لو يهدم غيره فيطلب التفتن  
لميلان الاسم لأن المرصة والاس ليقا تهما عالميا هو ماله عن الأشكال (قوله) قوله أنه أي الشان مع  
أحد هذين أي فعله وفعل ما ذنوه يقدم أي الرجوع (قوله) أو خرج باليائنا والفراس (الرجوع) أي فلا يكون  
رجوعا أم حش (قوله) نصف أثمارها الخ أي فلا يكون ناز رجوعا لنصف الخ (قوله) بالمعنى السابق  
أي بأن يخرجه من أرواق دون ستور حيث قد تقوى شبهه بالفراس الذي يراد إذا جازأه أهداه أم حش (قوله) وهو م  
أي في شرح هذا لوراثي (قوله) أنه أو موصى به أي إلى قوله فأن كانت الوصية للأخر في المعنى (قوله) شرك  
بها عبارة المعنى الأسى لم يكن رجوعا عن الوصية لا حيا لا رادة لا تفر بك فيشرك بينهما ولو أوصى يزيد  
بماعة ولمرو بماعة ثم قال لا خراشركنك معهما أعلى نصف ما يهداه أم (قوله) لا أن الحطة أنان الخ  
أشار لذلك بل قد قال ما هنا أولى بعين الباقي الوصية هناك (قوله) كجاءته الأذرى عبارة القوت ولو  
حشا بالظن فرشا أو جبة نرجوع في الاسم قد يجب القطع به في حشا الجبة إلا أن يكون قد أوصى  
بالفراس والجبة الموصى به بالنظر فلا لأن الظاهر أنه تصدأ صلاحها أم (قوله) والفرق بينه وبين  
تقييف الرطب أي فانه رجوع (قوله) وكثيد لم الخ عطف على كناية طوب أي فانه ليس رجوعا فيها  
(قوله) لوال الاسم هنا الخ قد يقال ذوال الاسم بالكفاية إن كان سيما لا تهمد في جنى حصول الرجوع  
في المرصة أيضا فسيبقون وإن كان سببه فله وحده أو مع الاندماج فليس بظاهر إذ مجرد فعله لا يدخل في  
ذوال الاسم بالكفاية (قوله) أنه يقال دقيق حنطة الخ قد يقال وخال متفتن ذوال الاسم يقال دقيق

(٩١ - شروان وابن قاسم - صابع) ومع عدمها لا ينظر إلا لوال الاسم بالكفاية فانه خرج باليائنا والفراس الرجوع  
ويقطع التوب ليسه لنصف أثمارها بالذم من ثم لودام بقا ماله أي بالمعنى السابق في الأصول أو لغيره يظهر ثم رأيت في كلام الأذرى  
ما يفهمه كان كالفراس وماله أو موصى به يثنى لم يذم ولم يشر كجيمعها لأن الحطة أثنان ونسبة كل إليها النصف فهو على طبق ما يأتي



عن الشيخين خلافاً في يوم فيه إيمان على الدهر يصححه هو من يرجع صحيحاً في حق من سوى ذلك واحد من حرا جميع خلاف ما لو أوصى بثلثه فرداً بعد ما يكون النصف لفرادته دون الآخر لا يتم يوجد له النصف لمساو أو وصى بالواحد منهم نصفه الآخر كانت الخلالا للارل ثلثا ما والثاني ثلثها وزعم الاستوى أن هذا غلط وأن الصواب أنها أرباع بناء على أن النصف هو على الرجوع هو الغلط كما قاله الشيخ لأن المرعى عديم (٨٢) في ذلك طريقة المولى بأن يضاف أحد المائتين للآخر وينسب كل منهما للرجوع فيقال

هنا متماثل ونصف متماثل  
يراد النصف على الجملة يصح  
منا ثلاثة تقسم على النسبة  
لصاحب المال الثلثان ولصاحب  
النصف الثلث فإن كان الوصية  
للاخر بالثلث كان له الربع  
وفي الاول لو رد الثاني  
فلكل للارل أو الاول  
فالنصف الثاني وقع الشارح  
خلافاً لذلك وهو يعرف  
ولو أوصى له مرة ثم مرة  
تأتي منافي التعدد والاتحاد  
بما مر في الاقرار كما اشار اليه  
بعضهم ويرد عليه ما لو  
أوصى بمائة ثم خمسين  
له إلا لا يحسن لتضمن الثانية  
الرجوع من بعض الاول  
ذكره المصنف واخذ منه  
بعضهم انه لو أوصى بثلثه ولويد  
ثم بثلثه لمعرو وتاصفاه  
وبطلت الاول ويؤخذ  
منه انما انه لو أوصى ولويد  
بثلث ما ثم أوصى ثانياً  
لمعرو بثلث فثمة ولويد  
الاول بثلث فثمة ولم يشرع  
لباق الثلث ان يرد له ليس له  
الانك التخل وبطلت وصية  
الاولى لان الثانية اقل منها  
والحاصل ان على قولهم لو  
وصى لويدي بشئ ثم أوصى  
بلمعرو وتاصفاه ما يوصى

أي جملة الوصية اثنان من المدد قالوا وصى بما يضاف اثنان ونسبة كل واحد من الاثنين الى الجملة والنصف وقوله  
ما يأتي إلخ أراد بقوله هو لو أوصى بما أو أحد منهم نصفه الخ أعاد على وكان الاول عرو وهناك اليهما كما  
فعل النهاية والمغنى لتظهر هذه الحجة وقوله لا على قياس ما مر عن الشيخين (قوله هو على الرجوع)  
وهو النصف الثاني سم وعش (قوله فان واحد ما إلخ) فترجع على قوله هو على طبق ما يأتي إلخ (قوله)  
ولو أوصى بها أي بالعين (قوله هو الغلط) خبر قوله وزعم الخ (قوله لا ان المرعى عديم طريقة المولى إلخ)  
وقد ذكرنا الشيخان في القسم الثاني في حساب الوصايا اه نهاية عبارة المغنى والصواب المعتمد المتقول  
في المذهب ما ذكره عملاً بطريقة المولى التي نص عليها القاضي في الامتحان ما بين الحداداه قال  
الرشيد في قوله طريقة المولى اي لا طريقة ابتداع التي نص عليها الاستوى كلامه اه (قوله بان يضاف احد  
المائتين إلخ) أي بان يفرض من مركب من الجملة والنصف منها فيصير المجموع ثلاثة ونسبة الجملة الى ذلك  
المركب بالثلثين ونسبة النصف اليه بالثلث وقوله معناه مال ونصف الخ قال اثنان لا نه خرج النصف مخرج  
النصف اثنان فالنصف واحد فاضم الواحد الى الاثنين يكون المجموع ثلثا وهو المارد من قوله يراد النصف  
الجماع كرهى (قوله كان له الربع) وذلك بان يقال معناه مال وثلث مال يضم الثلث الى المال ثم يقسم  
المجموع لصاحب الثلث له الربع لانه ربع المال وثلثه إذ مجموعهما اربعة اثلث اه عش (قوله وفي  
الاولى) أي في مسألة الوصية للآخر بالنصف (قوله تاتي منافي التعدد إلخ) أي قال في مختلفها جسا ولا صفة  
فوصية واحدة والاتقان اه عش (قوله ما في الاقرار) أي من التحددي صغر صفها بصفتين مختلفتين  
والاتحاد حيث لم يصغرها كذلك اه عش (قوله ويرد عليه الخ) يقال ان هذا لا يدخل البعض لانه  
ما جعل الوصية كالأقرا من جهة التعدد الاتحاد خاصة في كل الاحكام ما ورد عليه من العوار المذكورة  
الحكم كليا بالاتحاد في البين غاية الامر ان الوصية تكون بالاقول والاقرار بالعكس فهو بالاكثر فامل اه  
رشيدى (قوله لو أوصى بمائة ثم الخ) وان أوصى له بمخمين ثم بمائة فاته لأنها المتبعة ولو وجدنا الوصيتين  
ولم نقل المتأخر منهما أعطى المتيقن وهو محسن لا احتيا لا تأخر الوصية بهاء ففى واسق (قوله ليس له) أي  
الموصى له اه عش (قوله بثلثه) أي ثلث ماله مثلاً وقوله ثم بثلثه أي ثلث ماله وقوله تاصفاه أي الثلث  
اه عش (قوله وبطلت الاول) المناسب للقيس عليه ان يقول وكان رجوعاً على بعض الاول وهو نصف  
الثلث فامل اه رشيدى (قوله وصية الاول) أي وصية لويدي بثلث ماله (قوله ما مر من الخ) خبر ان عمل  
الخ (قوله ولو أوصى لويدي بعين) الى قوله لا يقال في النهاية (قوله كان لمعرو وبها) أي مع ثلث  
غيرها (قوله على قياس ما مر من الشيخين) يعنى بقوله المارد ولو أوصى بها الواحد منهم نصفه الخ (قوله)  
على قياس ما مر من الخ) وذلك بان يقال معناه مال وثلث مال فيضم الثلث الى المال ثم يقسم المجموع فاصحاب  
الثلث له الربع لانه ربع المال وثلثه إذ مجموعهما اربعة اثلث اه عش (قوله اخذ الوصى له) هو وزيد  
بهاى العين والجارد متعلق بالموصى له وقوله نصفها مفعول اخذ وقوله الاخر هو عرو وعاطف على الموصى  
له وقوله ما يساوى الخ عطف على نصفها (قوله وان كانت اقل إلخ) أي فاذا كانت قيمة العين عشرة وثلث الثلث  
هو كل الخطة والنقص ليس كل الفار (قوله هو على الرجوع) أي وهو النصف (قوله ما لو أوصى بمائة

زيد ثانياً ما هو اقل من حصته في الاول والاباط في الخطة ولو لم يكن له سوى الثانية ثم ما جلت فيه يعود لورثة  
لا لمعرو كما هو واضح ولو أوصى لويدي بعين لمعرو وبثلث ماله كان لمعرو وبها لأنها من جملة الموصى له بثلث فهو كما لو أوصى  
لأنسان بعين ولاخر بثلثه فيكون للاخر ربعاً على قياس ما مر من الخ يذ لا على قياس ما تقدم من الخ فبما تقدم من الخ من حد من حد  
الثانية الرجوع من بعض الاول ان الذين اذنا صوت الثلث اخذوا على بها نصفها والاخر ما يساوى نصف الثلث وان كانت اقل او  
اكثر وزعم الثلث على قيمتها قدر الثلث وادعى كل من حصصه لا تناقض من الرجوع اتحاد وقوله يذ لو اذ واحد كاهو فرض صورة المذهب

أما في خبر ذلك فلا تضمنه المأخر كتنين الوصيتين فعمل فيها بما مر ويؤيد ذلك إجماعنا فينا نحن أوصى لسان بشور ولا غير  
عمل ولا غير نصف المال لا غير بذلك ما به بان لا في النصف نصف جميع المال حتى في التور والجل ولنا الثلث ثلث جميعه حتى فيما لان  
لان الوصيتين معضاة الى جميع ما هو منه التور والجل وحيث لا يجوز في الوصية له بالنصف (٨٣) من كل منها ثلثا جاز من أحد عشر

عشر ويوزع العشرون على الثلاثين فيحصل قيمة العين ثلث العشر وثلاثة فيحصل الثلث فيحصل الثلث العشر  
وعمر وقد مر على ما روي بديعة التلحوفي العكس على زيد ثلث العين وعمر وقد نصف ما روي بديعة الثلث (قوله)  
فصل فيها أي في الوصيتين المأخرين بقوله ولو أوصى زيد بعين الخ (قوله) بان لا في النصف نصف جميع  
المال الخ أي حل فرض اجزاء الورثة أو على مقتضى الوصيتين نفسها تامل (قوله حتى فيما) أي  
في التور والجل (قوله لان كلا الخ) تعليل لثانيتين (قوله من كل منهما) أي التور والجل (قوله على وصية  
كل) أي من التور والجل أم سم (قوله وما) أي ثلث ونصف كل من التور والجل وقوله من ستة أي  
وهي قيمة التور وقيمة الجمل والمأخر والمأخر حال من ما حل من ذهب سيويه وقوله خمسة خبر وما قرأه  
فرد ما في الثلث والنصف للذين هامة عليها أي الستة

(فصل في الإصاء) (قوله في الإصاء) أي ما يتبع ذلك كصديق الولي الخ أم عش (قوله) وهو  
كالوصاية له قوله قالوا لان مخاف في الثابتة لا قوله كان سبب اغتفار الوالد المشتري من نحو موسى (قوله)  
لما سم أي من أنها الإصاء الخ أم عش (قوله فافرق بينهما) أي الإصاء والوصية (قوله لانه) أي  
الإصاء (ورد المظالم) وقوله واداء المأخرى صلف على قضاء الدين وقوله والودائع صلف على العواري  
(قوله ان كانت) أي المظالم والمأخرى والدين (قوله ثالثة) أي باسهود (ولم دهحالا) لا يلام هذا مع  
قوله ولم دهحالا لانه كور في ذيل الوافكان يني اسقاطه (قوله ولو واحد ظاهر العدالة) لا يلام قوله  
تثبت قوله ولا يلام سبيله الا في أم سيدمر (قوله وواضح ان الخ) وواضح ايضا ان الادى اذا طالب  
بدينه الحال لا يتخير فيه بل يجب رده فوراً أم سم (قوله ان كان في البلد) ومثل هذا في بلد ما يمنا كما يرشد  
إليه قوله نعم من باقهم اقل مقدار حل كونه محل يمكن الايات فيه بالخطا والشاهد واليمين وقوله من اثبتته أي  
يثبت الحق بخطه كالمالكية أم عش عبارة السيد عمر قوله من يثبتة يني ان واحد من يعرف خطه وقوله  
يثبتة كانه من باب الحذف والإصاء أم (قوله من باقهم) لو قال يبدل لكان أولى فيما يظهر في لا كفا  
بقا الاقاليم من المشقة أم سيدمر (قوله وما تاحصت) أي الوصايا أم رشدي (قوله في نحو رديين) أي  
مودعة متلا عبارات كرى أي معينة منصوبة أم قال عرو مثل المين دين في التركة كونه باقيا عند قول  
المصنف لم ينفرد الخ أم (قوله وفي دفعها الخ) أي العين الموصى بها الى الموصى له أم كرى (قوله والوصية  
جاءتني) جملة حالية سيد عمر وحش أي من ضمير دفعها (قوله ودفعها الخ) أي فلو تلفت في يده محتما مطلقا  
لكن يني ان المعتد باجاء لا اقدم خلافا لما جئنا به وقد يقتضى عدم الضمان الا ان يقال لا يلزم من جواز  
الادعاء عدم الضمان لجواز انه تصرف بشرط بسلامة المأقية أم عش (قوله وذلك) اشار الى ما ذكر في  
المتن والشرح جميعا أم كرى عبارة السيد عمر قوله وذلك لان الوارث الخ لا يترك ذلك لتدبر أي  
ليعلق قوله لان لا يترك قوله هو وانما تصح التفرقة لمو طالب التفرقة لثبوت الحق مع ما قلناه في لا ان الوارث  
فيهم من فوائد محتها فيما ذكر أم رشدي (قوله ولتق تحت يد الموصى) معتمد أم عش (قوله  
لا لالحاكم) فلوردها ليه بلا طلب من الحاكم حل ضمن اولافيه نظرا أم عش (قوله لو غاب مستحقها) كانه

ثم يحسم ليس له الا لعمرون أي بخلاف حال الوصى له بضمين ثم بما علة مائة (قوله على وصية كل) أي  
من التور والجل

(فصل في الإصاء) (قوله وواضح ان نحو الموصوب الخ) وواضح ايضا ان الادى اذا طالب بدينه

وبالث جران من أحد  
عشر ولكل من الموصى له  
بالتور والجل ستة اجزاء  
أي لانه تزيد على وصية  
كل ثلثها ونصفها وما من  
ستة خمسة فردها عليها  
نصف الجمل واحد عشر حل  
قياس ما مر من الشيعين  
(فصل في الإصاء) وهو  
كالوصاية لغة يرجع الى  
مرفى الوصية شرعا فانها تات  
تصرف معضاة لما بعد الموت  
فافرق بينهما اصطلاح  
قضى (يسن) لكل أحد  
(الإصاء) عدل اليه من  
ول اوصاله وصاية لا بعد  
عن لفظ الوصية فيضمه به  
عند المبتدى الفرق أكثر  
(يقصد الدين) الذي قد  
كان كافوا الأدي ورد المظالم  
كالمنسوب واداء المأخر  
كالمواري والودائع ان  
كانت ثابته فرض انكارها  
الورثة ولم دهحالا والا  
وجبان يعلم ما غير وارت  
ذبت بقوله ولو ادهح ظاهر  
العدالة ولم دهحالا لا خوقا  
من خيانة الوارث وواضح  
ان نحو المنسوب قادر على  
رده فوراً لا يتخير فيه بل  
يتمين الرد ويظهر الا كنهنا  
خطه بما ان كان في البلد  
من يثبت لانهما كما كنوا

بالواحد مع أنه وان انضم اليه بين غير حصة عند بعض المقامات نظر الميزاة صفة كذا الخط نظر ذلك لم من باقهم تصدق فيه من يثبت  
بالخطا وقبل الشاهد واليمين يني انه لا يكتفى منه بذلك (وتفصيل الوصايا) ان الوصى يني وانما تصح في نحو رديين في دفعها حالاً  
والوصية ما لم يبرأ ان كان مستحقها الاستقلال باخذها من التركة بل لو اخذها اجتنى من التركة ودفعها اليه لم يمنة كما صرح به المأورد  
وذلك الوارث قد تخفيها وايقظها ولطالب الوصى الوارث بنحو ردها ليرا المستحقين تحت يد الوصى لالحاكم لو غاب مستحق

مفروض في قسمته قوله إلّا تاتي فيه اختلاف كلامي بن إلى مقر السبكي كما هو واضح أمسيدهم أقول  
 قضية ذلك أن حق الورث الثابت بسله الوصي إلّا كما هو قد عدى دخوله في كلام الشارع فليس أجمع (قوله)  
 وكذلك تمرد قبول الوصي له أي يطالب الوصي الوراث بالدين الوصي باعتد تمرد قبول الوصي له بنحو  
 فيجبه ليأخذها الوصي ليحفظ إلى حضور الوصي له فان قبل سلبها وإن رددها الوراث ثم ادعش (قوله)  
 على ما يجب ابن الرقة مستند ادعش (قوله ومعنى قوله) أي السبكي (قوله فكان له) أي الوراث دخل  
 ليمين تقي الخ وهل يجب الثقة في مدقة لا انتظار على الوراث أو لا وعلى وجوبها عليه هل يرجع بها على الوصي  
 له إذا قبل ثمين أنه اتفق على ملك غيره أو لا فيه نظروا ليعدها أن تمكن من رفع الأمر إلى الحاكم أو لم يفعل  
 لا يرجع له لتقصيره بعدم طلب القبول من الوصي له ليعمل حاله هل يقبل أم لا ادعش أقول تقدم في المتن  
 وبطالع المراسي له بالثقة أن توثق في قبوله ورددوا قال الشارع في شرح حوال الكلام في المطالب بسلبها لا بالنسبة  
 للاستقرار فهي على الوصي له أن قبل وإلا قبل الوراث أم يقتضى كلام المصنف المذكور أنه لا يجب  
 الثقة في مدقة لا انتظار على الوراث ومقتضى كلام الشارع المذكور أن الوراث لو اتفق فيها يرجع بها على  
 الوصي له إذا قبل أو صيوان لم يرفع الأمر إلى الحاكم مطلقا فليس أجمع (قوله ولو أخرج الوصي الخ) قضية  
 التقييد بالوصي أن غيره إذا أخرج من ماله ليرجع لأجوره لا أخذ بل ماصرفه من التركة وإن كان وارثا  
 لطريق من أراد التصرف في تركة الميت ولا وصاية له إن شاء الله إلّا كقبضه له فانه يقع كثيرا له ادعش  
 (قوله إلا أن ابن الرقة كذا) صريح هذا الصنيع أن ابن الرقة كذا كقبضه في الرجوع إذا صرف من ماله  
 وإن كان في التركة كما يتيسر الصرف منه والظاهر أنه غير مراد كيد عليه قوله إلّا تاتي كما هو قياس نظامة  
 أذهر على هذا الوجه ليس على قياس التقاطع ويصرح به مسابقي فها الوصي يبيع بعض التركة  
 وأخراج كفتنه من ثمنه من أن ابن الرقة كذا إنما يفيد عندنا أن ماله عليه نظير ما قدره أذهار الذي اراده  
 بما قدر كاهو ظاهر ولا يكون نظيره إلا أن سواه فإذا ذكره وشيدى (قوله فاشه بنية الرجوع)  
 ظاهره وإن كان في الورقة من هو محجور عليه بصلاب الوصون أو سواه له ادعش (قوله ببيع بعض التركة)  
 ظاهره إن كان غير معين بأن قال ببيع بعض تركتي وكفوني عنه فليس أجمع له وشيدى (وأخرج كفتن)  
 أي مثلا (قوله) فاقترض الوصي داهم الخ ظاهره هو لو كان وارثا يمكن الفرق بين هذمو ما قبلها من هذا لما عين  
 لكفن عينا وعلقه بخصوصها كان ذلك أكد بما قاله اصطوا زيدا كذا من الدرهم مثلا فلفظ على الوصي  
 حيث خالف فرض الوصي فالزم بقضاء الدين من ماله ولو وراثا غلظ لك فانه لما لم عين له فيها جهة كان  
 الأمر واسع فومع الوراث لقيامه مقام مورثه في الجلة ادعش وهذا كالمهرج في اعتبار التمين ولمه ليس  
 بديكا بغير اليه قوله فلفظ على حيث خالف الخ وما قال إليه الرشيدي كما رافوا عبارة سم من الباب ولو قال  
 أجعل كفتن من هذا الدرهم فله الشراب عينها في الذمة ويقتضى منها ولو أوصى بتجهيزه ولم عين مالا فأراد  
 الوارث بدله من نفسه لم يمتعه الوصي له (قوله امتنع عليه البيع الخ) هل ياتي ما ذكره الوصي بتجهيزه

وكذا لو تمرد قبول الوصي  
 لها على ما عينه ابن الرقة  
 وقال السبكي هي قبل القبول  
 ملك للوراث فله الاستماع  
 من دفعها للوصي فيأخذها  
 الحاكم إلّا أن يستمر  
 أمرها ومعنى قوله ملك  
 للوراث أي بغير علم  
 القبول فكان له دخل  
 ليمين تقي تحت يد الوصي  
 فيجبه فيما إذا وصى الفقراء  
 مثلا أنه من التركة صيا  
 لم يكن للقاضي دخل فيه إلا  
 من حيث المطالبة بالنسب  
 ومنع إعطائهم لا يستحق  
 والأولي الصرف هو الوفاة  
 ولو أخرج الوصي الوصية  
 من ماله ليرجع في التركة  
 يرجع أن كان وارثا أو لا فلا  
 أي إلا أن أخذ له كما هو  
 جاء وقت الصرف الذي  
 عينه الميت وقد الحاكم  
 ولم يتيسر بيع التركة  
 فاشه بنية الرجوع كما هو  
 قياس نظائره وسيأتي ما  
 يقردهم لو أوصى ببيع بعض  
 التركة وأخرج كفتنه من  
 ثمنه فاقترض الوصي داهم  
 وصرفها فيه امتنع عليه  
 البيع ولزمه وفاء الدين  
 من ماله وعمله فيما يظهر  
 حيث لم يعطى إلى الصرف  
 من ماله

الحال لا تخير فيقبل بحسب رده لورا (قوله والآخر) ظاهره وإن وجد وارث لكن قول المصنف إلّا  
 مطالبة الورثة بالقبول يدل على أن الوراث تولى الصرف عبارة المصنف قال أجعل كفتن من هذا الدرهم  
 فله الشراب عينها في الذمة وقضى منها ولو أوصى بتجهيزه ولم عين مالا فأراد الوارث بدله من نفسه لم يمتعه  
 الوصي وإن أراد بيع بعض تلك وأراد الوصي أن يتطاعه فأجابه حق وجهان فأنظر قوله فأجابه  
 استحق هل يشكل على قوله الوصي قضاء الدين وتنفيذ وصية مطالبة الورثة بالقبول أو بإعطائه التركة  
 ليفعل فإن باع فلا مراجعة بطل فإن غاب التجهيز مراجعت للقاضي لا بد منه فانه إذا وجبت المراجعة  
 فكيف يتمكن من البيع مع منازعة من يجب مراجعته حتى يكون الحق إلّا أن يستثنى هذا أو يكون ذلك  
 على الوجه الآخر ولعل الأوجه أن يجاب بأنه إنما يجب مراجعته لاحتقال أن يريد أمساك التركة  
 والصرف من ماله واعتداده ببيع البعض لذلك اندفع هذا الاحتقال فجاء الاختلاف في الحق منهما



لا يملك الا ايصاء المتبرع وذلك ايصاء مطلق (وغيره) كالموت ولو مالا كدبر ومستوفى فلا يصح لمن يفرق الوصي أو لشئ من اذن سيده لان الوصاية تستدعي فراغ الوكيل من اهلوه واخذ مستان الرقة منع الايصاء ان اجر نفسه في عمل مدته لا يمكنه التصرف فيها ما وصا به ولا يرد عليه انه حلت له الا بالامانة لا مانع من جاز ذلك (٨٦) لان الاستتابة تستدعي نظرا في التائب القرض انه مشغول (وعدالة) ولو ظاهرة فلا تصح

لفاسق راجعا كما لا يقر ولو وقع نزاع في عدلته اشترط ثبوت العدالة بالباطة كما هو ظاهر (وهذا ينافي التصرف للوصي به) فلا يجوز لمن لا يثبت له اليه لسهه أو هرم أو تنقل أو ذللا مصلحة فيعزل أو يرق فاسق مثلا ما فرض له فتره تفرعه من موافقته راد بدله مادفعه من غير فعلتين أنه لم يقع الموقف فان بقيت عين المدفوع استردده القاضي وأسقط عنه من الغرم بقدره كما هو ظاهر وموافقه للستين لعين الاستقلال باخذها وللجاني اخذها ودفعها اليه فإنا نقول في ذلك (وإسلام) فلا يصح من مسلم لكافر ليمتعه نعم إن كان المسلم وصي ذي فرض إليه وصاية على أولاده الذين جاز له ايصاء ذي عليهم على ما عتبه الاستوى ورواه بن العباد فيموه بان الوصي يملكه النظر بالملحة الزاجحة التوضيخ لمسلم ارجح في نظر الشرع منه ان ذي الفالوجه تبين المسلم هنا أيضا وإن وجد مسلم فيه الشرع فيقبل إلى الجواز الذي الذي فيه الشروط فيما يظهر وأخذ من التعليل

مكتفيا فاقبل اه رشدي (قوله) لانه) أي ما هنا وقوله ذلك ما سيذكره (قوله) كاملة) أي قوله لا يرد عليه في الغنى (قوله) ولو مالا) أي بان يكون بحيث عند دخوله وقت التبرع لو هو الموت حرا كما يزعمون تخليه فليس المراد مطلقا المالية الصادرة بغير ما ذكره اه رشدي اقول لما ياتي في الفاسق والناظر والمغنى والقفط لم يعتبر هذه الشروط عند الموت لا عند الايصاء لانه وقت التسلسل على التبرع حتى لو اوصى إلى من خلا عن الشرط واطا بعضها كصبي ورقيق ثم امتكنا عند الموت صح هذا ظاهر في ان المراد مطلقا المالية (قوله) لمن يفرق) أي يرق لا يزول بموت الموصي كما يمل عليه اه رشدي قد تقدم ما فيه (قوله) واخذ مستان الرقة) أي اقره المغنى أيضا وردته النهاية فقالوا باخذها ان الرقة منه من منع الايصاء ان اجر نفسه الخ مروحود لبقاء اهليته وتمكنه من استتابة فقه يحمل عنه تلك المدة اه (قوله) والقرض انه مشغول) فديقلا هذا الفصل لا يمنع النظر في التائب اه سم هذا عمل تأمل إذ لو فرض ان شخص كتبه النظر ايصاء فلا وجه توقفه ولا فهو خلاف القرض اه (قوله) لا يدينه) أي لا يدينه (قوله) فقه) أي لا يدينه بالعدالة انه لا يشرط عليه سلامة عار المروءة والظاهر خلاه وان المراد بالعدل في عبارتهم من تقبل شهادته فله ارجح اه ع (قوله) ولو ظاهرة) وقا التلخيص وبعض نسخ النهاية قال ع (قوله) ولو ظاهرة عبارة شيخنا الزايدى تبع فيه المروءة والمعتداه لا بد من العدالة الباطنة مطلقا كما هو مذکور قبل كتاب الصلح اه وقرول الزايدى الباطنة أي التي تثبت عند القاضي بقول المالك (قوله) ايضا مطلقا أي وقع نزاع في عدلته او لا وفي نسخة أي النهاية وعدالة باطنة وهي موافقة لما في الزايدى اه (قوله) فلا تصح الفاسق) أي قول المالك وإسلام في النهاية (قوله) لسهه) الخ أي أو سره اه مغنى (قوله) ولو فاسق الخ) أي فيما كان الموصي به غير معين للموصي به كذلك لا ياتي في ما عرفت (قوله) لا يدينه) أي لا يدينه بقوله المروءة الخ ثم الكلام في الوصية المألو دفع حصص في حياته شيئا لفاسق على لسهه واذن في تفرقه فتره على الوجه المأذون فيه فلا يظهر إلا الاعتداه ويصدق ذلك اه ع (قوله) بدل ما دفعه الخ) وهل يسترد بدل ما لم يدفعه أي فيقال انتقب احد بعض الموصي بغير يد الموصي الفاسق مثلا هو أو القاضي أو كل منهما لم أر فيه شيئا ولمل الثاني أوجه اه سيدهر (قوله) فان بقيت عين المدفوع) أي في بد من اخذ من يفرق اه ع (قوله) واسقط الخ) أي أو دله منه بقدره إن كان قد اخذاه كما هو ظاهر اه سيدهر (قوله) عنه) أي الفاسق (قوله) ومرا) أي في شرح وتنفيذ الوصايا (قوله) فامنا) أي من الغرم والاسترداد اه رشدي (قوله) فلا تصح من مسلم) أي قوله وفيه نظر في النهاية والقوله (قوله) لا يدينه) أي ان يدينه (قوله) واخذ من التعليل المذكور الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله) من التعليل المذكور) يعني قوله بان الوصي يملكه اه رشدي (قوله) وفيه نظر والفرق الخ) هذا الفرق قد ورد بجماع ان كلامهما يلزمه رعاية المصلحة الزاجحة في الشرع نهاية ومعنى (قوله) أو نحوه) من المعاهد المستمان معني (قوله) ولو حريا) أي قوله وهل يبرم الا ايصاء في النهاية لا قوله نعم إلى ويمكن قوله عن إلى والعبر (قوله) معصوم) فقهته امتناع ايصاء الحرف إلى حري سم على حج وهو ظاهر لان الحرف لا يباقي اه ع (قوله) ويشتري ايضا) أي قوله نعم في المغنى (قوله)

المذكور اهل كان مسلم ولد بالغ ذي سقم لم يحر أن يوصى به إلى ذي وفيه نظر والفرق بين الابي الوصي وذكر الاسلام أي بعد العدالة لان الكافر قد يكون عدلا في دينه وقرض علمه من العدالة يكون توطئة لقوله (لكن الاصح جواز وصية ذرية أو نحو مو لو حريه كما هو ظاهر (إلى) كالمعصوم (ذري) أو معاهدا ومستان فيما يتعلق بالولاد الكفار بشرط كون الوصي عدلا في دينه كما يجوز ان يكون ولدا ولا لا ولا يعرف عدلته بقرانه من اه في يديه أو بإسلام عارفين وشهادتها بشرط أيضا ان لا يكون الوصي عدو للوصي

عليها صوابا قد نرى في هذا القول الاسنوي منه عدم محمول ما في نصرا اني ليهوى وعكسهم هو دلهم في تصور وقوع العداوة للطفل والمجنون من صفة يمدون كون ولد العدو عدوا متزوج ويمكن تصوره بان يكون عرف من الوصي كراهتهما لموجبها وغيره على ان اشترط عدالة تتفق من اشترط عدم عداوته فظاهر ما ياتي في قول الكناح المهر لكن ما اوجب به صحتهم لا يتاقي ما قلناه فانه ما مضى والعبرة في هذه الشروط بطرق قصاص الموت لانه وقت التسليم على القبول فلا يضر قدما قبله ولو عند الموت صيرمه ليعمل بحكم الاوصاء (٨٧) لتوافق عند حال الظاهر استمراره لصفة

الى الموت ليكون متعاطيا لعقد فاسد باعتبار المال ظاهرا او لا يحرم لانه لا يتحقق فساد لا احتمال عدالة عند الموت ولا اسم مع الشك كل اعتدل وما يرجح الثاني ان الوصي قد يترجى صلاحه لو توفقه به فكذلك حال جهلته وصيان كان عدلا عند الموت وواضح انه لو قال ذلك لاثم عليه فكذلك حال ان هذا اراد ان يترك كروا في ذلك لفسد بغيره المندمج وجوده بصفة الولاية لا احتمال تغيره عند الموت فيكون له عينه لا بكونه بغيره ولا يضر العمى في الاصح لان الاحكام كاملة ويمكنه التوكيل فيما لا يتكلم ويثبت الاذرى امتناع الوصية للاخرس وان كان له اشارة مفهومة ونظيره وفيه وجه الصحة فيمن له اشارة مفهومة اذا وجبت له بجهة الشروط (ولا يشترط الذكورة) اجماعا (وام الاطفال) المستجمة للشروط عند الوصي فقول غير واحد عند الموت عيب لان الاولوية

اي عداوة دينية اي فلا تضر الدينية لكن من المعلوم ان على حديثه في قولهم ان العداوة في حق كراهتها نادر اذ القالب على من هو في اسر الطغمة فانه يساء به يسر عدو الدين ويسر عداوته بغيره ما يسه به فتحققت الدينية ايضا عدوا ولو استثنى من يدعوا ليدته لكن حسنة لا تخشى منه السادية التي هو اخر من السادية وديناه اه سيدهر (قوله فاخذ الاسنوي منه) اي من اشترط عدم العداوة (قوله للطفل) يؤخذ منه ان على الاستبعاد بالنسبة لغير الميراثا ظاهر ام سيدهر (قوله من صفره) يتعلق بالمجنون والضعف لال الموصولة (قوله يمد) قد يندفع المصدق المجنون بان تحصل العداوة قبل جنونه فتستحب لان الاصل والظاهر بقاؤها كذا افاده الماحل المحشى وهو عيب مع قول الفاضل من صفره فالظاهر ان هذه الولاية قد تكون في نسخة المحشى فاذا ياتي في اصل الشارح ملحقة بخله اه سيدهر وقد يندفع العجب بان الضعف يشمل حاله فان تميز الى البلوغ (قوله وكون ولدنا) مبتدأ خبر متزوج (قوله على ان اشترط عدالة يتفق) لو اثنى شرط العداوة عندنا اطبقوا على الجمع بينهما في الشهادة اه سيدهر (قوله بوقت الموت) هل يفتري القاسق اذ اناب مضي مدلا لا يسترا قبل الموت او يكتفى به عدلا عند موته ان لم يمتص المدة المذكورة فيه فنظروا الثاني هو الاقرب باسما على عدم اشترط ذلك حتى لو اراد ان يزوج موليته بعد التوبة اه عرش اقول وقد يفرق بين التصرف في المال وغيره بل هو الظاهر فليراجع (قوله فكذلك حال جهلته وصيان) وقد يقال فرق بين ما لو قال وصيته له اذ صار عدلا وبين ما اذا سقط مقتصر على قوله وصيته ليدته اذ صار عدلا فان كان عدلا وقت الموت اشهر ذلك بتردد في حاله ليعمل القاسق على البحث عن حاله وقت الموت بخلاف ما لو سكت عنه فانه يظن من ايصافه له حسن حاله وبما غفيت حاله عند الموت على القاسق فيترجى بغيره الامر له فيسلفه المال على ان ياتي بالوصية له قبل الموت حاله على المنازعة بعد الموت فربما عدلى الى افساد التركة اه عرش (قوله وما ياتي ذلك) اي نظيره (قوله يكون) اي الايصاء (قوله لا ذالا) اي الى الوصي لو لم يوص له لغير واحد من المقتولين لو لم يوص له فقلت يمكن في التثنية (قوله فيمن له اشارة مفهومة) ظاهره ان اختص بغيره الفطنون ويغني تخصيصها بما اذا فيها كل احد تكون صريحه اه عرش (قوله للمقتول) الاطفال (الخ) وهل الجدة كذلك لو من جهة الاب فيه نظر والظاهر انها كذلك لانهما اشفق من الاجانب وظهر ظاهر كلام الروضة باب الفرائض يشملها اه عرش (قوله تصحيح ما قالوه) اي عند الموت (قوله لم يمتص لقبهم المستجمة الخ) قد يقال دفعوا به توهم ارادة الاطلاق وانما استثنى من هذه الشروط ما يشقها على نحو الاب اسم (قوله من وجوده) اي الاستجماع للشروط (قوله مطلقا) اي بدون قيد باستجماع الشروط (قوله على ان ذلك) اي انها او مطلقا (قوله لانهما) ان استجمعت الشروط اي عند الموت وقوله وجبت توليتهما ان اراد

وان لم يوص اليها الاب لم يوص الى غيرها عليه الاصطخرى المروجح في المذهب وان اراد اقام وصايتها فلا يتم التطبيق لظهور تحقق الاولوية حيث هو تعيين المشفق في حق الاطفال (قوله وتزوجها لا يبطل الخ)

الحرف الى حرفي (قوله يمد) قد يندفع المصدق المجنون بان تحصل العداوة قبل جنونه فلو سجد لكان الاصل والظاهر بقاؤها (قوله لم يمتص لقبهم المستجمة الخ) قد يقال دفعوا به توهم ارادة الاطلاق وانما استثنى

الاتية بما غلط بها الموصي وهو لا علم له عند الموت فتعين ان المراد لانهما ان كانت عند ارادته الوصية جامعة للشروط قالوا لا يوصى اليها ولا لانها قلت لا فائدة لذلك لانها قد تصلح عند الوصية لا الموت قلت الاصل بقاها ما عي عليه ما قلت يمكن تصحيح ما قالوه بان يوصى اليها لماعا على استجماع الشروط عند الموت قلت لو كان هذا هو المراد لم يمتص لقبهم المستجمة للشروط عند الموت لانهما لم يمتص على ذلك لا بد من وجوده فكيف نقياسه ان يقال انها لو لم يمتص انما استجمعت الشروط عند الموت بقيت على وصايتها ولا يخل ان ذلك لو قيل بان حسن ايضا لعدم وجوده فحق لا ضرورة سبب لانهما استجمعت الشروط لا يجب توليتهما ولا يمتص رزومها لا يبطل رصاها

إلا أن نص عليه المرحوم وإن أبطل حاشا أن يرد عليه (أولى) باستناد الوجهة إليها بل يرد بتفويض القاضي حيث لا وصية لأمرهم (من غير ما)  
 لا سيما اشق عليهم قال الأدرسي وإن غاب يظهر كونها أولى أن ساوت الرجل في الاستراسع ونحوه من المصالح التامة ويمنع الوصي بوقوع الحماكم  
 بل والابن الجند (بالنسبة) وإن لم يزل (٨٨) الحماكم كروال أهلية نعم تعود لآلة الأب والجد بعد العدالة لأن ولا يتماشى بخلاف

مستأنف (قوله إن نص عليه) أي شرط عدم التزوج (قوله وإن أبطل) أي زوجها (قوله باستناد الوجهة)  
 إلى قول المتن وكذا القاضي في النهاية (قوله بتفويض القاضي إلخ) عبارة قائلها بالحق وقبحا كقول بعض  
 امرال أطفال إلى امرأة حيث لا وصي فتكون قيمته لو كانت أم الأولاد وفيه أولى بكافة المتن إلى أن يسطه أم  
 (قوله ما من غير ما) من النساء الرجال أهلية (قوله لا سيما اشق) وغرو جملن خلاف الاصطري فانه  
 يرى أنها في الابن الجند متى (قوله قال الأدرسي) إلى قوله وادق المتن (قوله نعم تعود لآلة الأب  
 إلخ) ومثلها في كذا لما احتقوا بالشرط الواقف وبضمهم زاد الام إذا كانت وصية أحد من (قوله)  
 بالجنون والاعفاء ظاهره وإن قل منهما أحد من عبارة المتن والجنون والاعفاء كالنفس في الاندال  
 به فلو قال غير الأصل والام لا يحل له أن يعلل بالتمريض كالموكل بخلاف الأصل لعدم دولته  
 وإن أنزل إلى ما يعلل بالتمريض بخلاف الام لا يحل كذلك للمصلحة الكلية فإن افاق الام وقبول  
 الآخر لمصلحة تدرت تولى إن لم يخف فتنة والإقبول الأول قال الام لا ائتمنه أن يشرب بالحق لا تقوم  
 إمامته (قوله حل الأول) أي يجوز أن يرضع مخرج دائري وقوله الثاني هو قوله وظاهر كلام الأصحاب إلخ  
 عرش (قوله ويرد القاضي إلخ) هل يرضع عزله أو يجوز رضع غيره هل عمل تأمل أنه سيد عمر أقول ويظهر  
 الجواز إذا اقتضت المصلحة بل الظاهر أن قول الشارع المقتضى بل يرضع من الشامل لقم الحماكم أيضا (قوله لانه  
 الذي ولاه) قال النهاية يظهر جريان ما من من التفصيل فيما به بالقبول في منمنان نصب ناظر حسية  
 متضا إلى الناظر الأصل إله قال عرش قوله ما من من قوله بل في أي إله (قوله بما ذكر) شامل للجنون  
 والاعفاء سم (قوله أنه لا يؤخر إلخ) عبارة قائلها بعدم انزاله وبإدعاء أو يطره ونسب آخر إن كان يصح  
 كان موجودا به حال توليته له ولا معة وإلا أنزل لأن موليه حيتن لا يرضى به إله (قوله لأن موليه قد  
 لا يرضى به) يؤخذ منه أنه لو علم العادة أو قرينة رضى موليه بذلك بالنسبة الآخر الاتيم لم يزل به إله ومقدم  
 اقتاع النهاية ما يصرح به (قوله ورد الحقوق) إلى قول المتن فإن ادقق النهاية (قوله تعين) أي من عينه الشيء  
 إله عرش (قوله حل الأول) أي من احتيائين قائلها منه قبله الحماكم أو أوله مال إليه (قوله المتن)  
 معارضا أي من الثلاثي (قوله قبل الأول) أقر المتن عبارة تمت في خط المصنف تنفذ بالاحتياطية مضمون  
 الفاعل الذي سكن النون وهو معطوف على يصح وتعلق به ما قوله منه إله فصار كلامه حيتن مستملا على  
 مستثنى واحد ما حصة الوصية بقضاء الدين الأخرى فتدو الوصية من الحر المكلف ويلزم على هذا كقوله إن  
 شبهة عن روايات أحدها التكرار فإن الوصية بقضاء الدين تقدم أول الفصل أنها مستقلة فلا تارة للحكم كقائلها بصحتها  
 ثانيها بصيرة الكلام في الثانية غير مرتبط بقاءه لم يذكري في شيء تنفذ قائلها باعتاقلة أصله من غير قاعدة  
 إله (قوله والأولى) أي النسخة التي بالياء مصدر أو قوله الثانية أي النسخة التي بدو منها صاعدا (قوله تكرار  
 بعض) أي في قوله بقضاء الدين وقوله وحذف إلخ وقوله غافعا غافعا عطف على قوله تكرار إله أكردى  
 أقول الحذف لأنه كروم موجود في الأولى أيضا (قوله لأن الجار متعلق إلخ) إن أراد المتعلق المحتوى فواضح  
 أو الاصطلاح فلا يخفى ما فيه من التسامح في المتعلقين بغير المتعلق بالآخر لانه من باب التنازع  
 إله سید عمر (قوله أيضا) أي كتملقه بتنفذ (قوله لا تكرار إلخ) هذا واضح في التكرار الذي أفاده  
 من هذا الشرط لمزيد شفقته على نحو الأب (قوله لا من موليه قد لا يرضى به) يؤخذ منه أنه لو علم بالعادة أو  
 قرينة رضى موليه بذلك بالنسبة الآخر الاتيم لم يزل به (قوله بما ذكر) شامل للجنون والاعفاء (قوله)

غير ما ترقى بها على التفرض  
 فإذا رالت احتاجت لتفويض  
 جديد وكذا ينعزلون  
 بالجنون والاعفاء باعتراف  
 لكافة بل يرضع القاضي  
 معينا بل أقر السبكي بضا  
 بأنه يجوز له ضم آخر لوصي  
 بمجرد الدية ثم قال وظاهر  
 كلام الأصحاب يقتضي المنع  
 إله والذي يظهر حل الأول  
 هو قرينة الرية والثاني على  
 ضعفه ثم ردت الأدرسي  
 بصحة ذلك مرد أن هذا  
 متبع أمان يتوقف صحة  
 على جعله لا يحل ولا عند  
 غلبة الظن فلا يصح مال  
 البيم بالتوهم من غير دليل  
 ظاهر ويمنع القاضي قيمة  
 بمجرد اختلاف كفايته لانه  
 الذي ولاه (وكذا القاضي)  
 ينعزل بما ذكر (في الأصل)  
 لو وال أهلية أيضا ويصح  
 في حاشا ولا مدركه مع  
 صلبه بفسقه أنه لا يؤخر الأمر  
 مفسق آخر أقر لا من موليه  
 قد لا يرضى به (لا الامام  
 الأعظم) فانه لا ينعزل عما  
 ذكره المتعلق المصالح الكلية  
 لا ينعزل بخلاف فيه كتبون  
 فقل القاضي الإجماع فيه

مراده بإجماع الأكثر (ويصح الإيصاء بقضاء الدين) ورد الحقوق (وتنفيذ الوصية من كل حر) سكن أو (مكلف) مختار ذلك  
 فظهير ما مر في الموصي بالمال ومن ثم يأتي هنا نظير ما مر هناك فالأوصى الشيء بمال وعين من ينفذه تعين على الإوجه وتنفيذ  
 بالياء مصدر أو ما في أكثر النسخ كاسمه غير مركب عن غلط عنه إله مدبر عا قبل والدرى إلى أن يذم التنازع  
 تكرار بعض لا ينعزل الوصية بتدبير الدين أول أوصل وحذف بأن ما قد يرد على جماعة أصله فيه نظر لأن الجار متعلق يصح أيضا التكرار

وبحث الأذرى أنه لا يصح  
إيهام الناس قبح تركه  
لأنه من المال ليس له به  
حق ولده هو معلوم من المتن  
(وليس لوصى) توكل  
الأبنا يسرعونه وأيتوا  
على مافرقوا كالوالة  
(إيهام) استغلا قسما  
(فإن أذن له فيه) من  
الموصى وعين له شخصار  
فوجه لكشته بأن قال له  
أوصى تركي فلانا وأمن  
شئت فأمن يقل بترككم  
يصح (جافى الأظفر) لأنه  
استناب عليه كالوكيل يبرك  
بالأذن ثم إن قال له أوصى  
منى أوصى فواضح والأ  
وصى من الموصى (د)  
فقه على الأوجه  
لكون الوصية بكل من  
معنيها السابق  
الجهالات والأخطار  
فيها التوقيف والتعليق  
بأن فعله (وقال أوصيت)  
لأولادهم من بعده لهم أو  
(اليك) إلى بلغ أى أقدم  
بفدا ذابغ لولدهم فهو الوصى  
(جان) بخلاف وصيت اليك  
فأقامت وقد أوصيت إلى  
من أوصيت اليه أو وصيك  
وصى لأن الوصى  
يبرك من لرجو اليه  
الآن أقدم بغير أهل

(١٢) - شرواني وابن قاسم - (تابع)

لمر اذا بلغ اربعين املا ذلك المدة وجد الاذنين في موضعهما كما كانا في الاول  
فيريدهن في مكانه فاعيدوا عيب قوله الاتي ويجوز فيه التوقيف والتمسك بانه مثال هو في حديثنا ما دام نافع

م. أحمد: لذلك الذي رجعه، إلا أنه في

المرا إذا بلغ أروهم أهلاً لذلك وجهه الأذيع من بعض كاهنهم. أما حال انه يفتق بين الجاهل، بالوصاية الى غير الامل وبين  
 غيره قول كاهنهم هذا عن بقوله الانبياء ويجوز فيه التوقيت في الزمان فانه مثال امره في جاحه، بماهاتنا في بيان قولنا امر هذا ان هناك



وبما تم قصر ذاك عليهما فصل بينهما ليكون هذا مفيدا للعلم وذاك مفيدا للصريح وكون هذا مفيداً عن ذاك لا يعترض به مثل المناجح (ولا يجوز) للاب (نصب موسى) على الاولاد (والجدي صفة للاب) عليهم حال الموت اى لا يمتد بمصوبه اذ وجدت رواية الجديتة لا ولايته تانية الشرع كولاية التزويج (٩٠) اما لو وجدت حال الايصاء ثم ثبت عند الموت لم يمتد بمصوبه كما بحثه البقيني رحمه الله

الموصى بذلك وما لم يصرح فيها لم يمتد بمصوبه فما هذا الا تخلف في الرأفة قلناه سم على سجد اى رشدي (قوله) بما تروا (خ) هذا الترميم مع التثليل كان يقول كقوله كذا لا يان اده سم (قوله) قصر ذاك اى التوقيع والتعليق وقوله عليهما اى الضمتين اده كرى (قوله) لو كون هذا مضمناً اى تامل اده سم اى اذ لا يمتد من اعتقادهم الضمني اعتقاد الصريح (قوله للاب) الى قوله هل ما نقلناه من المتن الا قوله ومضى السبكي الى وخرجوا الى قوله لوقاس ما مر في التباية (قوله على اولاده) اى الصبيان والمجانين والسفهاء (قوله) حال الموت لم يمتد لصفة الولاية (قوله اى لا يمتد) اى ولا يمتد عليه ذلك لان لم يتحقق فساد الوصية لجواز ان لا يكون صفة الولاية لقبيل الموت اده عش (بمنصوبه) اى الاب (قوله) حيثما اى حين الموت (قوله) لما مر اى فى شرح الى ذمى (قوله) بالشر وطاخ) غير ان لو قال في الشر وطاخ حال الموت لكان وضع (قوله) وقالوا رشدي ومضى المتن (قوله) كما قال شيخنا هو القاهر اده متى (قوله) كما اده اى انقضى (قوله على مامر) اى قيل قول المصنف ولا يقولوا بغير المعنى (قوله عامر) اى انفا (قوله) ما على الدينون مقابل قوله على الاولاد اده سم (قوله) فان لم يوص بها اى الاطفال والدينون والوصايا يمتد بشئ منها (قوله) قال جلد اى قد فهمته اده لو اوصى لم يكن المصوب قابلاً بالدين ونحوه لكن كلام الروض وغيره صريح بان الجلد ليس لاثار الورثة ذلك اده سم (قوله) قال جلد اى يمتد بمعنى الاستحقاق اده عش (قوله) على ما نقلناه (خ) عبارة التباية والمضى كما قاله البقيني ويخرجى عليه ابن المقرئ اده (قوله) بما يمتد اى ببارقة تفسر (خ) (قوله) اده اى كتبت في الوصايا (قوله) ولو لم يوصى اى الى قوله قد يوجب المتن الا قوله ويظهر الى ذلك كذلك (توقف نكاح السفينة) اى الى البايع كذلك اده متى (قوله) ومنه) اى الولي (قوله) اى الايصاء اى ايجاب الايصاء من ناطق اده متى (قوله) كما يمتد اى لا قاطع بعضهم من رجوع بعضهم اى الموصى اده رشدي (قوله) كما قلت مقامى) اى امر اولادى او وصيتهم وصاياهم (قوله) لوقاس اى الى قوله وصية وقوله على اطفال اى اوفى قضاء ديني ونحوه اده عش (قوله) وقاسه ان وليك (خ) قال في التباية بقوله اى وليك كذا بعد موتى صريح بخلافه للاذرى حيث بحث انه كناية لا تعاقب الى مدلول (خ) فامل ما فيه من مخالفة في النقل حيث نقل عن الاذرى انه كناية واختار انه صريح ووجهه بما افاده الفاضل الى قوله ويمكن اشارة الاخرى لمل التماسخ حرف للاذرى عن الشيخ اده سيد عروف الرشدي ما يورثه (وهو ما رجعه شيخنا) استظهره المتن (قوله) انه صريح هنا اعتماد التباية كما مر انفا (قوله) قد يوجب اى كون وليك صريحاً وكذا غير مؤيد بالآتي (قوله الصريح) بالجر وصف لقوله فرضت اليك قوله من وكلت اى المادق كلامه فاضاقت بالقرب اده رشدي (قوله) بالامامة اى المظلي اده عش (قوله) لو اده عش (قوله) كونه بالامامة متعلق بالوصية قوله بعد من يمتد بالامامة (قوله) وواظره اى ما ياتي من (خ) مضمناً اى الوصية افاده قلناه (قوله) وبما تروا (خ) هذا الترميم مع التثليل كان يقول كقوله كذا لا يان اى (قوله) وكون هذا مضمناً) تامل (قوله) ويحتمل المتن) اعتمادهم (قوله) ما على الدينون (خ) مقابل على الاولاد (قوله) فان لم يوص بها اى جلد اولادى (خ) قد فهم اده لو اوصى لم يكن الجلد وفاء الدين ونحوه لكن قول الروض كفهرة والمنصوب بقضاء الدين طالب الورثة بقضائه او تسليم التركة اى اتباع الدين قال في شرحه وكقضاء الدين قضاء الوصايا كما صرح به الاصل اده صريح بخلافه وان الجلد ذلك وقوله ما جلد اولى يبنى ان الجلد من حيث الجواز مثال كايضه التصير بالورثة في هذه العبارة كانها تروم ان الورثة البيع لوقا بالدين ونحوه فليجمع (قوله) لكن ظاهر كلام الاذرى انه صريح هنا) اعتمادهم

ان العبرة بالشروط عند الموت ويصح السبكي رحمه الله جوازاً عند فسخ الجلد الى حضوره والضرورة قال الاذرى رحمه الله ومضى المتن فان التباية لا تمنع حق الولاية اى ويمكن الحاكم ان يوجب عنه اده ويجه جوازاً لو كان ثم لم يوص استولى على المال كله لتحقق الضرورة حيثما وعليه يعمل كلام السبكي رحمه الله وخرج بحال الموت حال الوصية للاعتراف بها بل يجوز على مامر نصب غيره وان كان هو بصفة الولاية حيثما ثبت بنظر عند الموت لاثار الجسد عدمه كما علم مما رما على الدينون والوصايا فيجوز مع وجود الجدل فان لم يوص قال جلد اولى باسم الاطفال والوصية الدين ونحوه الحاكم اولى بتنفيذ الوصايا على ما نقلناه عن البقيني رحمه الله وغيره لكن بما عارضه بالبقرى منه ومن ثم اعتماد الاذرى رحمه الله قول القاضي ان قضاء الدينون الى الحاكم ايضا وغلط البقيني (و) لا يجوز (الايصاء) بتزويج طفل (وبن) ولو لم يوصى لاولاد

الموصى لا يمتد بدفع المار عن النسب وسباني توقف نكاح السفينة اى ذن الولي ومنه الموصى (ولفظه) اى الايصاء كما ياصله وليت اى وصيته (او وصيت اليك او فرضت) اليك (وتصوهم) كما قلت مقامى وقياس ما مر اشتراط عدم كون الوصية باعدا وصيت ويظهر ان وكلت به موقف فيما طام على كناية لا يلازم له محذور غير فيكون كناية في غير موقا به ان وليك كذلك وهو ما رجعه شيخنا لظاهر كلام الاذرى انه صريح (و) رشدي (و) بادى الى مدلول لفرقت اليك صريح مع وكلت يوشى بانه ياتي من جهة الوصية بالامانة لثوابه موقا به

معها بلفظ وصية ولو حدثت وإن ثبت ذلك في فوحت ثبت في رواية ليس هذا من قاعدة ما كان مريحا في بانه لا إذا جوزنا الوصية بالامامة كان الباب واحدا فما كان صريحا هناك يكون صريحا هنا رغم غاية الأمر ان الموصى فيه امامة وغيره وهذا لا يؤثر وتكني اشارة الاخر من المقصود كتنبيهه على كذا الناطق إذا سكوت وأشار إلى اسمان نعم وقد قرئ عليه كتاب الوصية ولا يكتفى من غير قراءة و من ذلك موزني بحث صيغ الوصية ويجوز فيه التوثيق) كأوصيت اليك ستة سواد اقال يمدحوا صبي فلان لم لا أو لي بولغ ابني (والتعليق) كإدامت أو إدامات وصي لقد أوصيت اليك كاس (ويشترط بيان ما يوصى فيه) وكونه تصرفا (٩١) ما يباحا كأوصيت اليك في قضاء ديون أو في التصرف في امر

اطفالي أو في رد آتبي أو ودائمي أو في تنفيذ وصاياي فان جمع السكك ثبت له وأخصه بأحدهما بتجاوز مولى اطلق كأوصيت اليك فامري أو تركت فامري أو أمرطه لي ولم يذكر التصرف صح ويظهر ان الاول عام ويترك بين الاول وفساد نظيره السابق في الواكالة بان ذلك لو صح لحق الموكل به ضرر ولا يستدرك كتمت ووقف وطلاق تخلله هنا لتقييد تصرفه بالمصلحة لانه على الغير الذي لم ياذن في خلعه ولو اطلق وصحته ثم أوصى لآخر في ممين قال قياس ان ذلك يصير محررا للاول عنه فيصرف الثاني فيما عين له ويبقى الاول على ما عداه فان وصى لثان فيما وصى به للاول ولم يتعرض له شاركوه وجب اجتماعهما لانه لا يحوط المحدث في

بالامامة (قوله وفوحت) الراوي عن (قوله وإذا ثبت ذلك) أي صحة الوصية بالامامة (قوله وليس هذا) أي وليت رد دليل شيخ الاسلام على كناية في عبارة المخني وهل تمعقدا في صافية بلفظ الولاية كوليته بعد موق كما تمعقدا في وصية اليك وجوب ان في الشرح والوجه بل لا ترجح رجح الاذرع منها الاتقاد والظاهر كاتاهل شيخنا انه كناية لانه صريح في بابه (ولم يمدح فاذ في موضوعه) (قوله كان الباب) أي باب الوصية بالامامة وغيره (قوله فما كان صريحا هناك) أي في الوصية بالامامة كوليته قوله تعالى في الوصية بنصر الامامة (قوله ويكتفى اشارة الاخرس) إلى قوله وفي رواية في المخني الا قوله ومروا إلى المخني قوله سوا إلى أو لي بولغ والى قول المتن والقبر إلى التوبة الا بعدين وقوله ولو اطلق وصحته إلى المحدث قوله نعم إلى قالنا (قوله المنفعة) هل يأتي فيه ما قد منعت من شرع حاشية شرح لا يضر العمل لكن قوله وكاتبه يرجع الاطلا لا لأن الكتابة بكتاب مطلقا (قوله إذا سكنت الخ) عبارة للتبابة والمخني ويطبق على الاخرس ناطق احتل لسانه وأشار بالوصية براسه ان نعم لقراءة كتاب اليه لصجاده وعبارة قال ومنه وتصح بالاشارة فانفعه من العاجز عن النطق قال في شرحه كالأخرس دون القادر عليه (قوله ولا يكتفى) أي اشارة الناطق (قوله اقال يمدحوا) الانسب يمدحوا بالواو أو امدحهم (قوله والى بولغ الخ) عطف على ستر (قوله كاس) أي يقول المتن لو قال أو وصيت اليك إلى بولغ ابني (قوله ولو اطلق الخ) عبارة للمخني ولو اقتصر على قوله أو وصيت اليك أو أفتك مقام في امر اطفالي ولم يذكر التصرف كانه التصرف في المال وحفظه اعتمادا على العرف اه (قوله ويظهر ان الاول) أي قوله أو وصيت اليك فامري أو تركت (قوله بين الاول) أي فامري (قوله ٤) أي التفسير والجار متعلق بلحق (قوله لتقييد تصرف الخ) قد يقال الكل يلزمه بإضارعا بالمصلحة حيث لا إذن في خلعه اه سم (قوله لانه) أي البصا (قوله قال قياس ان ذلك الخ) قد يقال قياس ما في الوصية بامة حامل ثم يصلح ان يشترط في ممين في المعين ويخص الاول بما عداه سديد عمر أقول وسيفر في الفارح بينهم في شرح ولو أوصى لثانين (قوله فيما وصى به الخ) عموما أو خصوصا أو اطلاتا أو تمينا (قوله ولم يتعرض له) أي ان تعرض الاول كان رجوعا عنه كإسقاط في شرح ولو أوصى لثانين اه كرى (قوله والمتمدد الخ) عطف على قوله ويظهر ان الاول الخ (قوله في الثاني) وهو قوله أو في امر اطفالي سم وعش (قوله ان نظر وصايا ما الخ) أي إذا لم يعين لثانين وصيا (قوله لقاضي بلده اه) أي لا تقاضي بلده أي الموصى (قوله اصل بلده) أي المال (قوله على انه) أي ما مرر أول الفراض (قوله لبلد المال كذا) في أصله خطه والمرد اه (قوله افاض لي المال كذا) أي سديد عمر عاقلية في التقييد بل للمالك لا للمال اه أي فيصرف فيه بالخط وغيره فيخالف ما له مال المحصور وعش (قوله المتن فان اقتصر على) أي لم يعين الموصى فيه (قوله وتارة ع) أي فيما قاله (قوله وفيه نظر) أي في النزاع وكذا اختياره في بده (قوله وجزم الزيل) عطف على قول البيهانيين (قوله (قوله وكذا الناطق إذا سكنت) عبارة الروض وتصح بالاشارة للمفهم من العاجز عن النطق قال في شرحه كالأخرس دون القادر عليه (قوله بخلافه من التقييد الخ) قد يقال الكل يلزمه بإضارعا بالمصلحة حيث لا إذن في خلعه (قوله والمتمدد في الثاني) أي وهو قوله في امر اطفالي

الثاني أنه لا يحفظ التصرف في ماله للعرف وفي الآثار ان قول لقاضي وليك مال فلان لا يحفظ لقطر ور آخر الحجر بيان أن قاضي بلد المال يصرف فيه بالخط ونحوه وقاضي بلد المحصور يصرف فيه بالبيع وغيره نعم بحث بعضهم انظر وصايا لقاضي بلده ما إذا عا من أول الفراض من أن مات بلا وارث اختص بماله أهل بلده في نظر ولا شاهد له هذا على أنه ضعيف قلنا فيجوز ما اقتضاه كلامهم في الحجر أنه لبلد الكبرسياتي يجوز النقل في الوصية فليست كالزكاة حتى يتغير فيها بلد المال (فان اقتصر على أو وصيت اليك لنا) كوكلك ولا تاه لا عرف يحمل عليه كذا قال موزني ع في السكك وحماد بن ارف بن عني انه يثبت له جميع التصرفات بناء وفيه نظر بل الحق ما قاله موزني مقرر فلا يقول عليه وان قال الزكشي في بده قول البيهانيين ان جذهب المحدثين في بانه لا يثبت لهم جزم ان يبي بصفة يثبتون صبي اه

لأن الكلام الياباني ليس مثل ما نحن فيه وكلام الويل اذ ما عنيوب اوله يترك في جنوبيه ما ماتا بان ما قاله اعتدل للاقرار هو وقيل الجهور فالحسب فيما يجتنبه وحل على العموم اذ لا من صرح ما عني بعض انشاوه لا قبل الجبل بوجه (و) اشتراط القول من الويل لا بعد تصريف كالو كالقو ثم ان اكنش هنا العمل كهر ثم (٩٢) كافتضاء كلام الفصحين وحزم به القول هو اوجه من افتضاء السبك رده اها اشتراط

لأن كلام اليايين ليس في مثل الخ لا يخفى ما في قان كلام اليايين ليس مختصاً بشي، نعم يجب باله ليس مراد اليايين أو م ذلك بل أن الحلف صالح له فلا ينافي عدم اعتباره عند الشك وهو جو مقتضى الاحتياط ونحوه.

الثالثة، وبأن يترى أحد هملات الدمع من الآخر شيئاً الطفل الآخر فيماذا شرط عليها الاجتماع الى  
 نصف كل جماعه بالانحطاط هو الايجاع لاناحـ ما يدرك ان عرف والآخر اوفى وانما يجب ان يتلقى الطفل وماله وتقرفه  
 هو فيهم بغير قصد ان يزل في التركة من هملات الدمع، هو شرط من هملات الدمع، قصد ان يزل في التركة من هملات الدمع، فلكل الاثر اديه لان لصاحبه

بالوصية ولكن بحسب ما يجب  
عنه ان الذي يتقيد بالوصية  
هو ما يختص بالرض فيه  
باختلاف التصرفين وما  
ما ليس كذلك كما في تلك  
المثل فلا وجه للتقيد بها  
فيه اما اذا قيل احدهما  
قطع او قيله ثم رادحدهما  
ففي الصورتين الاخيرتين  
لباق التصرف ولا يمتد  
الحاكم بدل الرادويجه  
اخذنا من كلامهم بان  
التشريك فيما ليس  
ما هوذا من اصرح الموصي  
ببطل من احوال ارادة  
التشريك الموقر في عدم  
تضمنه في الثانية بطلان  
الاولى المقضي اعملك كلا  
كله عند الموت وهو متصرف  
فوجب التشريك بخلاف  
ما لو راد احدهما في نحو  
اوصيت البكاليعوض بده  
لان الموصي جسد لكل  
النصف مبرحا فلم يبطل  
بمجموع الاخر لكنه لم  
يرض بنظره موجه فوجب  
التصرف ولو اختلفت وصيا  
التصرف المستقلان فيه  
فقد تصرف السابق واخير  
المستقلين الزما العمل  
بالصلحة التي رآها الحاكم  
فان امتسا او احدهما او  
خرجا رادحدهما عن اعلية  
التصرف فانبغضهما وعن  
احدهما عين او امتنا

اي ما ذكر من الوديعة الخ الدين (قوله ويبحث فيه) اي في جواز الاقتراد وكذا الاشارة بقوله معنى  
ذلك (قوله ان يمتد به) اي يرد ما ذكر للشيخ اه عش (قوله بحسبها) اي بوفق الوصية وهو  
الاجماع اه كرى (قوله وما يجب به الخ) عبارة التباين والمقتضى وتضمنية الاختداد به وقوله موقفة  
اباحة الاندماج عليه هو الاوجه وان يمتد به اه قال عش قوله باحة الاندماج ومع ذلك هل يمتد ولو  
تلفت في دما ولا يمتد نظره وقد تضمنت الاباحة عدم الضمان وقوله عليه اي الراد اه وزاد فيما مر على ذلك  
ما نصه الان يقال لا يرد من جواز الاندماج عدم الضمان لجوازاته تصرف مشروط بسلامة العاقبة اه  
وهذه الزيادة هي الاقرب (قوله في تلك المثل) نعم المبرور الثاني جمع مثال (قوله فيما فيه) اي بالوصية  
فما ليس كذلك (قوله اما اذا قيل احدهما الخ) مقابل قوله اذا قيل اي واستمر عليه (قوله في الصورتين  
الاخيرتين) هو ما قوله والى فلان ثم قال الخ قوله او قال عن شخص الخ (قوله ويوجه) اي قوله اما اذا قيل  
احدهما قطعه وقيل الخ (قوله بان التشريك الخ) متعلق ويوجه وقوله فيما في الصورتين الاخيرتين  
وقوله به اي التشريك الخ الجواز متعلق بالتصريح وقوله المقوى في نصه للاحتياط العدم المبرور راجع اليه  
وقوله في الثانية الخ اي من الوصيتين وقوله في مقتضى الخ نصت لعدم التصرف وقوله في اي الموصي كذا  
من الوصيتين كذا في الموصي وقوله وهو متصرف اي المملك المذكور (قوله فوجب التشريك) اي فيما  
اذا قيل (قوله لو رادحدهما) اي اول قبل اخذنا من مقابله المارافا (قوله في نحو اوصيت الخ) كقوله  
اوصيت لزيد وعمر وقوله لزيد وعمر وصي (قوله فوجب الخ) اي على القاضي (ولو اختلف الخ) الى فلان  
في التباين (قوله الاستقلال) اي بان صرح الموصي بالانفراد وقوله فيما التصرف والمجاز متعلق باختلاف  
(قوله او غير المستقلين) اي بان صرح الموصي بالاجتماع او اطلق (قوله فان امتسا او احدهما) اي من  
العمل بالصلحة الخ كذا الامتناع من قبول الوصية كالتاخي (قوله او خرجا) الى التباين الخ (قوله  
او خرجا الخ) اي بالموثوق والنجس او الفسق اه معنى وعطفه على قوله امتناع الخ لغيره على  
الزام العمل المتصرف على اختلاف غير المستقلين لا يخفى ما فيه (اه عتقها) اي ولا يمتد لان في صورة  
الامتناع كما صرح به في الروض اه سم (قوله اوفى المصرف الخ) عطف على قوله فيه اه ويشد  
(قوله او المال الخ) قيد للفظ قطعه عبارة التضمين المتين وان اختلفا في الوصيان استقلال او لا فيعين مصرف  
اي من تصرف الوصية اليه من الفقراء او غيرهم فان القاضي يدين من رآه اوفى حفظ المال بما يقسم قسم اي  
قسمه القاضي بينهما فان لم يقسم جملة تحت يدما كان يملك بيت وينفقاه فان لم يترعيا فتحت بد  
تأنيهما فان امتسا حفظه الحاكم اه (قوله استقلال او لا) قوله القاضي الظاهر كافي شرح مر استقلال او لا

باستنا عن احوال الوصيين من الاخر شرح مر (قوله اناب عتقها) اي لا يمتد لان في صورة الامتناع  
كما صرح به في الروض (قوله استقلال او لا) قوله القاضي الظاهر كافي شرح مر استقلال او لا الحاكم  
انتبه قائل في الباب ولو اختلفا فمن يعطى عنه القاضي اوفى حفظ المال الى التصرف وهو ينقسم قسم  
ثم تصرفان معا فيما يدل بينهما ثم ليس لاحدهما دنس فيه الاخر ولو تنازع عني المقسوم اقرع او لا  
ينقسم حفظهما مما يملكه في بيت بقتله او مع نائبه بايرضاهما او الاخر ولو اختلفا في الوصيان  
وجما من الامتناع رده اليه ولو كانا وصيين في الحفظ فقط لم ينفرد به احدهما مطلقا انتهى وفي فتاوى  
للجلال السيوطي مستقر جلا استدعيته لا قوم متعددة يصعب تدل على اجتنابهم هو قوله استدعيته  
فلان ولفلان ولفلان فرد جماعة منهم الوصية فهل يتصرف بالباقر ام لا بد من اقامة احد عن التردد  
لجواب اذا صرح باجتماع الوصيين هل يتصرف او اطلق لم يميز بالباقر ان التصرف بل ينصب الحاكم  
بدلا عن ردي تصرف معهم لكن هذه الصيغة المذكورة في السؤ ال عند في دلالتها على الاجتماع نظره بل هي  
ظاهرة في استقلال لكل واحد من اجل اعادة الجوارق كل اسم فلم يحذف الجواز عما بدلا ولا في قتال فلان ولفلان

في المصرف او الحفظ والمال لا ينقسم استقلال او لا قوله القاضي فان اتقسم قسمه بينهما ولكل التصرف بحسب الاذن فان تنازعا

في حين النصف المحفوظ اقترح بينهما فان لمصل على اجتماعهما في الحفظ لم ينفرد احدهما بحال (الا ان مرح به) اي الانفراد فيجزو حيد  
 كالوكاثر كذا قال الملوك منكاوصي في كذا او اتماوصي اي في كذا ويترك في هذا واولا وصيت اليكما بانها ثابت لكل وصف  
 الوصاية فدل على الاستقلال بخلافه (٩٤) ثم ولو جعل عليه او عليها مشرقا وانظر ما ثبت له تصرفا وانما يتوقف على مراجعته قالا

تولاها الحق في الميادين ولو اختلفا فيمن يعطى عينه القاضى او في حفظ المال الى التصرف وهو يتقسم قسم ثم  
 يتصرفان معا فيما يدلكن منهما ثم ليس لاحدهما ود نصيبه الى الاخر ولو تنازعا في عين المقسوم اقترح  
 اولها يتقسم حفظهما بمجمدة في بيت يفتلانه او مع نائب لميرضاها والا نائب عنموها واذا كان  
 رجعا من الامتاع رده اليهما ولو كانا وصيين في الحفظ فليقتل من ينفرد احدهما مطلقا انتهى اه سم  
 وقوله الظاهر اقول بل الصواب وقوله كافي شرح الخ اي بعض نسخ الشارح وقوله استقلال ولاى  
 سواء استقلال لم يستقلان في جواب الشرط وقوله تولاه الخ (قوله في عين النصف) اي بان قال كل انا احفظ  
 هذا النصف (قوله بحال) اي سواء قبل المال الانقسام ام لا (قوله اي الانفراد) اي قوله ولو فرض  
 لاثنين في الثبابة والغنى (قوله فيجزو) اي الانفراد كما صنف احدهما انفراد الاخر كالكلمات او جن  
 والامام نصيب من يمين الاخر اذا تعين اجتماعهما على التصرف اي بالنص عليه وبالاعلاق واستقل  
 احدهما به لم يصح تصرفه من غير ما اتفق على الاولاد وغيره اه معنى (قوله في هذا) اي اتما وصي  
 في كذا اه فتح الجواد (قوله ان ثبت لكل وصف الوصاية) لان التثنية في حكم تكرير المنفرد اه معنى (قوله  
 عليه) اي الوصى او عليه اي الوصيين (قوله مشرقا وانظر) قضية المصنف من غيرهما فليقتل ولا يغير  
 مراد بل هو صنف تصرفه الا انه لا يكون بار الا ان يحصل بجاز من الو او اه عش اقول ويؤيده اقتصار  
 المتن على المشرق (قوله لم يثبت له) اي المشرق (قوله وانما ترقب) اي التصرف (قوله كل) اي من  
 الاثنين وقوله في قراءة النصف اي نصف الحثمان (قوله واضعش) اي قول الاذرى وقوله ويرداى  
 الاعتراض بحمله اي اطلاق الاصطري (قوله وكذلك اطلاق بعضهم) اي فيحمل على غير مستقلين في  
 مستثنى اي مستثنا الحثمان الخ (قوله اي للوصى) اي قوله وما تقرر في مستثنا الاجارة في الثبابة الا قوله  
 لكن يلزمه الى المتن وقوله هو له ان يتولى اخذها والى الوجه (قوله لجوازاها) اي الوصاية من الجانبين  
 الى قوله هو له ان يتولى في المتن (قوله ان تعين) اي الايصاء (قوله او غلب الخ) صنف على تعين (قوله  
 باستيلاء ظالم او قاض سوء) قضية المصنف من غيرهما هو ظاهر يحمل الظالم على متقلب ولا ولاه هو محل  
 القاضى على متولى الفصل الاحكام والخصومات لك يجوز في حكمه اه عش (قوله لا يلزمه) اي الوصى  
 ذلك اي الاستمرار على الوصاية (والتمكين) بالجر صنف على الرغب او النصب على انه مقبول معه (قوله  
 لانه لا يدينه من رضا الخصمين) اي هو متمنع (قوله من رضا الخصمين) من الثاني سم قد قال الثاني  
 هو الموصى عليه اميد عمر (قوله ولو قيل يجوز به بشرط اخبار الخ) اطلق المتن جواز الاخذ بغير امر اذا  
 كان الناظر في مال الطفل اجنيا فلان باخض من مال الطفل قدر اجرة عمله فان كانت لا تكفيه اخذ قدر  
 كفايته بشرط الضمان ان كانا بالوجدا او اما صمك الرميضا وكان فقيرا افتتحت على الطفل وله ان يتفق  
 على نفسه بالمعروف ولا يحتاج الى اخذ حاكم كقائه ادين الصلاح اه (قوله له) اي الوصى والجارت متعلق  
 باخبار الخ فقول هو لا يحتاج بالنصب على اخبار (قوله في هذه الحالة) ال في بعض النسخ الشامل لحالة التبيين  
 وساعة غلبة ظن النصف (قوله عزل الموصى له) اي الوصى والجارت متعلق بعزل الخ (اذا كانت) اي الوصاية  
 (قوله اجارة بعوض) سيد ذكر صورة الاجارة وكان الاول ان يقول مرض اجارة (هى جمالة) اي اوله

الاذرى الا في موشراه  
 قبل بما لا يحتاج لنظر ولو  
 فرض لاثنين صرف ثلثه  
 لقراءة خضات معلومة  
 قسما لثلاثة نصفين واستاجر  
 كل الاخر لقراءة النصف  
 فهل يجوز ذلك والذي  
 يظهر ان كلان استقلال جاز ولا  
 فلا اخذ من زل الاذرى  
 لكل من المستقلين الشراء  
 من الاخر اي لنفسه او  
 طفله اه واعتراض باطلاق  
 الاصطري امتناع شرعا  
 كل من الاخر ويرد بحمله  
 على غير المستقلين وكذلك  
 اطلاق بعضهم في مستثنا  
 انه يمتنع ذلك (وللوصى  
 والوصى العزل) اي للوصى  
 عزل الوصى وللوصى عزل  
 نفسه امكن يلزمه اعلام  
 الحاكم فوراً والاثنين  
 (م. ش) لجوازا من  
 الجانبين كالوكالة نعم ان  
 تعين على الوصى بان لم  
 يوجد كاف غيره او طلب  
 على طنه تلف المال باستيلاء  
 ظالم او قاض سوء كما هو  
 الغالب بغيره عزل نفسه  
 ولم ينفذ لكن لا يلزمه ذلك  
 مما نابل بالاجر قول له ان  
 يتولى اخذها ان عاف من

وفلان كانت ضرورة الاطلاق انتهى (قوله لدل الخ) في هذا التبريع كقوله الا في خلافة ثم فطر لا ينعى  
 اذ جردا ثبت وصف الوصاية لا يدل على الاستقلال وان ثبت ذلك الوصف موجود لم ايضا (لا يدينه من  
 رضا الخصمين) من الثاني

اعلام قاض جائز لتدبر الرغب الى التحكم لانه لا يدينه من رضا الخصمين على نظر ولو قيل يجوز به بشرط اخبار  
 صديق عاقرين له بقدر اجرة مثله لا يستعمله في حيا طالم يرد الا وجهانه يلزمه التبرع في هذا الحالة وان يمتنع عزل الموصى بحجة  
 بالفيه من ضياع نحو وادائه اموال الاولاد و يمتنع عليه نفسه ايضا اذا كانت اجارة بعوض فان كانت بعوض من غير صدقتهى جمالة

قاله الماوردي و هو ان شرط صحة الاجارة ان يكون المهر و في المستاجر له حطب القند و هذا ليس كذلك و بان شرط العلم باعمالها و احوال  
أوصافه و غيرها و واجب المبكي عن الاول بان صورته ان يستاجر الموصى على احوال لنفسه في حياته و لطفه بعد موته و يستاجر القاضى على  
الاستمرار على الوصية لمصلحة رآها بعد موت الموصى و يجب عن الثاني بان الغالب عليها و بان ميسر الحاجة اليها اقتضى المساعدة بالجليل بها  
و قول المبكي لا يصح الاستجار لذلك ضعيف اذا الوقت الوصاية باجر فهو صحيح عنها استقر (٩٥) عليه من ما نحن فيقوم مقامها غير حجة

و جاز ذلك مع انها اجارة  
عين و لا يستقر فيها من  
غير المبني قال الاذرى لان  
المصلحة من الاستبدال به  
ضعفة عن نزع عيب حادث  
ليحصل الحاكم ما فيه  
للمصلحة من الاستبدال به  
و الضم اليه ( تنبيه )  
تستبرج الموصى  
الايصاء اليه و لا مع انه  
لا عبرة بالتبويل في الحياة كما  
من مجاز و كذلك تسمية  
و جمع الموصى عن التبويل  
اذ قطع السبب الذي هو  
الايصاء بالرجوع عنه أو  
بعدم قبوله من ذلك من قطع  
السبب الذي هو التصرف  
لوربته و هذا الذي قرره  
ان دفع بناته المبكي لذلك على  
ضعفان العبرة بالتبويل  
في الحياة و بما تقر في  
مسئلة الاجارة يعلم بطلان  
جهله لمن يستجر لطفه شيئا  
اجر فوكذا تبطل الوصية له  
كل سنة بكذا أو مادام أو ليا  
على و لغيره غير السنة الاولى  
بأنه لا ان الجمل باخر مدة  
استحقاقه يصيرها بجمولة  
لا يمكن اعتبار ما من الثالث  
كسنة الدنثار المقبورة  
واقفا بعضهم يصحها و هم  
و حكي الامام عن والده ان  
جعل له وصية جلا قدر اجرة

عن نفسه من شاء اه ع ( قوله قاله ) أي قوله و يتم عليه ( الخ ) قوله عن الاول هو قوله ان شرط صحة  
الاجارة ما كان الشروع ( قوله بعد موت الموصى ) تنازع فيه قوله يستاجر الخ قوله رآها ( قوله عن الثاني )  
هو قوله و ان شرط العلم ( الخ ) قوله بان الغالب عليها يتأمل المراد من هذا الجواب اه و شيدي عبارة السيد  
عمر قوله بان الغالب الخصل تامل قالوا لا اقتصار على الجواب الثاني اه ( قوله و بان ميسر الحاجة ) أي  
قوة الحاجة اه ع ( قوله اليها ) أي الاجارة ( قوله بالجليل بها ) أي بالاجال ( قوله استجر عليه ) أي  
الموصى ( قوله لا نضعفه ) أي الموصى الاجير ( قوله من الاستبدال به الخ ) قد يقال العيب ان يقتضى الفسخ  
لا الاستبدال اه م ( قوله كاسر ) أي فانه يقول المصنف و لا يصح في حياته ( قوله بجان ) فان الدل فرح  
الو لا يقول لا يتقبل موت الموصى قالوا لا يتبعية بالرجوع كافي الوضو و اصلها اصفى ( قوله و كذا  
تستبرج الموصى عن التبويل ) بمعنى عدم قوله كائيد عليه ما يوافق و لا يفر بعد التبويل و جمع حقيقة  
اه و شيدي و قوله رجوع حقيقة صوابه عن حقيقة ( قوله لو تبين الخ ) أي التصرف ( قوله و هذا ) الذي  
الخ ) أي من الجواز ( قوله لذلك ) أي تستبرج الموصى أو الموصى و لا ( قوله ان العبرة الخ ) يدل من  
ضعيف ( قوله و بما تقر الخ ) يعني بالجواريين عن الاعتراضين ( قوله له ) أي يخص ( قوله في غير السنة  
الاول ) متعلق بتبطل ( قوله كاسر ) أي تبطل قول المصنف و تصح بجمع تلوع اه كرى ( قوله بصيرها )  
أي الوصية بمعنى الموصى ( قوله لا يمكن اعتبار ما من الثالث ) قد تقدم عن السيد عمر ما فيه ( قوله كسنة  
الدنثار ) أي المدة تقبل قول المصنف و تصح بجمع تلوع ( قوله قدر اجرة المثل ) بما اذا تخطى أجر ما مثل ان  
المدة لا صا طر لها اه سيد عمر ( قوله عنه ) أي الموصى يجعل ( قوله و الجمل بينه الخ ) أو لا يرضى به اه  
سيد عمر ( قوله في بثلث ) انظر على ما يمل و بثلث بثلث فان العبرة فيه كاسر بحال الموت لا بحال الحياة  
( قوله بالمدون الخ ) ظاهره تعيين المدون حيث لا يجر اجازة فليراجع قول المتن و اذ بلغ العطف ) أي و شيدي  
اه معنى ( قوله أو افاق المجنون ) أي قوله لا يصدق في المتن و قوله و يؤيده في الباب ( قوله أي الموصى )  
أمر نحو كالأب بمعنى عبارة م قوله أي الموصى أو الأب أو الجد و عبارات المصنف و صدق بيته و مال في  
اتفاق على موته لا في دفع المال انتهى و قوله و لى مال قال في شرحه و صيا كان أو قيا أو غيره انتهى  
ففسل الاصل و الحاكم فلا بد من بين الحاكم كقول عزله خلافتن خالف اه ( قوله و كذا قدم الحاكم ) أي  
الا الحاكم فيصدق بلاعين و ان عزله حلي و صحيح و اعتمد اه لا بد من بينه قبل المزل و بعد م اه  
يجري أو قبل قضية اطلاق ما من عن المتن و شرح المصنف و قول الشارع الا في كالميت و الراجح ان الحاكم  
الثقة مثلها الخ و صريح الا انسان الحاكم لا بد من بينه كقوله و هو يتبين ما ياتي ان الخلاف بين الرمل  
و بين الشارع و غيره من ذكرنا فهو في ان المصدق يمين في دفع المال الحاكم كالثقة أو الولد و اختيار الشارع  
و غيره من الاول و النهاية الثاني ( قوله لم يدق الولد له ) أي في غير الاتق في انكاره صرفه عبارة م

( قوله من الاستبدال به الخ ) قد يقال العيب ان يقتضى الفسخ لا الاستبدال ( قوله أي الموصى ) أي  
الأب أو الجد و عبارات المصنف و صدق بيته على مال في اتفاق على موته لا في دفع المال انتهى و قوله و لى  
مال قال في شرحه و صيا كان أو قيا أو غيره انتهى ففسل الاصل و الحاكم فلا بد من بين الحاكم قبل  
عزله و بعده خلافتن خالف م ( قوله فيصدق الولد ) لعل المراد في قاعدة التدرج الاتق في الباب لاق

المثل بمجر المدون عنه يتبرع قال الامام و علان كان الموصى كاليا و الجمل بينه بثلث فان يكف أو اذا جعل له الثلث و لم يرض بثلث  
قالوا بقطع بالمدون للمصنف ( أو افاق المجنون أو رثد السفية و نازعه ) أي بحاله الموصى ( في ) اصل أو قدر نحو ( الاتفاق )  
الاتق ( عليه ) أو على موته ( صدق الموصى ) يمينه و كذا قيم الحاكم لان كلا منهما أمين و يتنظر عليه اقامة البيئة عليه  
بخلاف البيع المصلحة أما غير الاتق فيصدق الولد فيه خلا

بشيء لتدعى الوصى بقرض صدقه لتتازع على الأمر أفوهن القدر نظر فيه صدق من يقتضى الحال تصديقهم أو لم يدين صدق الوصى وما ذكر في الحاقه الأولى من احتياج الوالى ليدعى فيه نظر ظاهر والذي يتبعه اخذنا من آخر انتهى عن طريق ما فيه غير لائق لم يحتج بدين الولد بل ان كان من مال الولد فلما هو الولد (٩٦) حتموا لو اختلفوا في ما هو لائق ولا ولا بينة صدق الوصى وبشيء لان الأصل عدم خيانتها

في تاريخ موت الاب والول ملكه لئلا المتفق عليه منه صدق الولد وبشيء وكالوصى في ذلك وراثته ويؤيده قوله لو ادعى وارث الولد ان مورثه رد على المالك صدق وارثه وبشيء وقول البنوى لا بد من البيعة صنف وللأصل الاتفاق من ماله للصلح ويصدق ببيعتي صدق الرجوع فيرجع بخلاف نحو الوصى لا يرجع الا ان اذن له القاضي وكذا اذا وفى الوصايا لومؤن التجهيز من ماله لا يرجع الا ان اذن له فيه او صدق الرجوع واشهد عليه عند فقد الحاكم كما مر وكان ذلك لصلحه ثم دخل المولى ككساده ورجاه معه بتأخير بيه لعم ان دفع الوصى ولو اراد باذن الورثة فلا وله وبقيتهم في الثانية رجع عليه وعليه بعمل اطلاق العيادى رجوع الوارث (او) تنازع (ق) دفع (المال) اليه بصد (البرغ) او الاقاة او الرشد او غيرها الزكاة من ماله كما هو ظاهر وصرح به بعضهم (صدق الولد) بيمينه ولو على الاب لا تلازم اقامة البيعة عليه وهذه

قوله في صدق الولد لئلا المتفق عليه القدر اللائق في العيادى لا في الزكاة لا يصدق الولد فيه وهو يدل لما قلناه اه (قوله بيمينه) سيد كراهه صنف (قوله لتدعى الوصى) اى بائنا في غير اللائق وقوله بقرض صدقه اى الوصى (قوله وعين القدر) اى قد مرا ادعاء من الاتفاق اه شرح الروض (قوله نظرية) ينظر ان الناظر القاضي او تاليه اى سيد عمر (قوله وصدق الخ) اى بلاءين اءد ش (قوله من يقتضى الحال تصديقه) بئنى لا يصدق من يكذبه الحس اه كرى (قوله وان لم يدين الخ) قد يقال الدعوى حيث يجبره فاق تصح وبقرض صحت الوصى عن البيعة ماذا يقتضى عليه عمل تامل اه سيد عمر (قوله وصدق الوصى) اى بيمينه كافي شرح الروض فيده ايضا ما مر آقا عن السيد عمر (قوله في الحالة الاولى) اى قوله اما غير اللائق اءد ش (قوله ما يقرر آخر) بئنى قوله وصدق من يقتضى الحال تصديقه (قوله بل ان كان) اى اذا تدخل اللائق (قوله او في تاريخ موت الاب) كان قال مات من ست سنين وقال الولد من خمس واتفاق على الاتفاق من يوم موته اه شرح الروض (قوله او اراد ملكه) اى لو صدق قل تاريخ الخ عبارة شرح الروض ومثلى النزاع في تاريخ موت الاب ما تنازع الولد او الوصى او القيم في اول عدة ملكه لئلا الاتفاق عليه مته اه (قوله وكالوصى في ذلك) اى فيما تقدم في المختار والصارح (قوله ويؤيده) اى كون وارث الوصى منه (قوله وقول البنوى) مبتدأ خبره قوله صنف وقوله لا داخ على وارث الوصى (قوله للاصل) هل يشمل الام الوصى للرجوع (قوله نحو الوصى) كقتب الحاكم خلافا لما كرا الامين اخذنا من الاستدلال آقا وقوله الا في الرجوع الخ (قوله ان اذن له القاضي) ويظهر اخذنا عاين آقا او قصد الرجوع واشهد عليه عند قلنا كما كان ذلك لصلحه لم يكن فيه كذا يرجع خلافا لرجوع (قوله كما مر) اى في شرح تنفيذ الوصايا (قوله ككساده) اه اى الوصى (قوله في الاولى) اى اذا كان الوصى عروا وقد ورد في الثانية اى اذا كان ارثا سيد عمر وسم وهل يقوم المولى بصدقه نعم الرجوع يقوم مقام ائتماره (قوله وتنازعنا في قوله ولو اوصى بذلك تركته في الثانية) لا لقوله لا رجوعا ولا يطلب ما بين قوله واشترى من وصى آخر المولى لا يجوز له قوله قبل اقترض فيه قوله واشترى شيئا مصدقا لباثه الى واشترى شيئا من وكيل (قوله تنازعنا) المناسب للمطوف عليه تنازع كافي المتنى (قول المختار بعد البرغ) اى شيئا المعنى (قوله او في آخره) اى الوصى الزكاة من ماله اى الطفل فيما يظهر (قوله كما هو ظاهر الخ) عبارة الثانية على ما صرح به بعضهم لكن افق المذهب حقه تعالى بانه لا بد من يمينه اه وفيه قوة ظاهرة (قوله بيمينه) الى قوله وصدق احدهما في المتنى (قوله ورجعه) اى مصدقا لئلا (قوله لم تقدم الخ) اى حتى تكون مكررة كاجل (قوله لان ذلك) اى المقدمة في الوكالة (قوله وليس) اى الوصى (قوله فيما) خبران (قوله احدهما) اى الوصى والقيم وكان الاول كل منهما بل الاحجار كافي الثانية لرجوع الضمير لمطلق الولد (قوله او تركنا في بقية عطف على من يرجع ولم قلنا هذا اذا صدقنا الولد بقيت شفعتا هو شدي (قوله خلاف الاب الخ) راجع لقوله لا في عمر

والا تدخل اللائق اى لا يصدق الولد فيه هو بدل لما قلناه (قوله في الاولى) وبقيتهم في المزايا الاولى الوصى والثانية الارث (قوله ولو على الاب) قال المراجع التجديد تنازع الاب والجد الوصى في دفع المال اليه بعد البرغ فظهر ان اصحاب الجواهر القطع بقبول قولهم في الاخرى ان مفهوم كلام الشيعين فنزل قول الاب والجد حصر غيرهما بائنا كالوصى في الرجوع منهم الامام والزم الموهو الظاهر قال في المطلب والكفاية وهو المشهور وهو مقتضى ما ذكره الشيعين في التبيين باب الحجر انتهى (قوله بخلاف الاب والجد)

تقدم في الوكالة لان تلك في القيمة وفي الوصى وليس مساوية له من كل وجه نعم حكايته خلاف في القيم وجرمه في الوصى معترض بان الخلاف فيما يصدق احدهما في عدم الحيابة وتق بنوع غصب او سرقة كالوديع لان يبيع حاجة او عجة او ترك اخذ بشفعة لصلحه الا بينة بخلاف الاب والجد يصدقان بيمينهما والوجه ان الحاكم لا يفتى الامين

يع

مطلبه والافتكالموصى وحل هذا التضميل ما وقع السبكي وغيره في ذلك من التناقض ولا يعالج أمين موسى ومعارض وشريك ومجمل صاحب بل إن ادعى عليه خيانة حلف ذكره ابن الصلاح في الوصي والمروى في إتمام القاضي ومطلبه بقية الامناء وانهم كلام القاضي ان الامر في ذلك كله راجع لراي القاضي بحسب ما مر من المصلحة ورجح ولولم يتدفع نحو ظالم لا يدفع نحو مال لزم الولي لدفعه يمتنع بقدره ويصدق فيه يمينه ولو لا فرق على الوجة او الالبينة جاز له بل يلزمه ايضا لكن لا يصدق فيه لسوء إقامة البينة عليه ولو اراد وصي شراء من مال المفلر رفع الماعا لكي يمينه واشترى من وصي اخر مستقل كالقبح (٩٧) الاذرى ولا يجوز له ان يبيع عن بل يبيع له

الوكيل وينزل بما ينزل الوكيل ولا تقبل شهادته لوله فيما هو وصي فيه ان قيل الوصا يا والاقبل وإن قال اوصى اليه وكذا القول اوصى قبل الحوض فيه ولو نفسه قبل الحوض فيه ولو اشترى شيئا من وصي وسيله الثمن فكل المولى عليه وانكر كون البائع وصيا عليه واسترد منه المبيع رجع على الوصي بما اداه اليه وإن واقفه حل اياه وصى خلافا للقاضي قولهم لو اشترى شيئا مصادقاً اليه على ملكه لم يقضه الثمن ثم استخرج منه عليه بالثمن لانه انما اقره بنسب على ظاهر الحال وكذا اشترى شيئا من وكيل وسيله الثمن وصقه على الوكالة ثم نكرها المولى وزرع منه المبيع فيرجع على الوكيل ومن اعترف ان عدمه مالا لعلان الميت وزعم انه قال له ما فلان او ابوت وصي في رصفه كذا المصدق الا

بيع الخ (قوله مطلبه الخ) وقالة للفقهاء خلافا لقوله عبارته كالموصى لا كالبواجداه (قوله والوا) اي وإن ترك الحاكم فقفا ميتا كالموصى اي فلا يصدق الا بينه (قوله وحل هذا التضميل) اي في الحاكم (قوله في ذلك) اي الحاكم وقوله من التناقض يان لما وقع الخ (قوله بحسب) اي في الكل اه عش والجاء متعلق يطالب (قوله بل إن ادعى) يتنازع المفعول نائب قاعه (قوله عليه) اي على الامين قال عش ومنه وارجاه (قوله نصف) اي المدي عليه ولو يمسك اه عش (قوله ان الامر في ذلك كله الخ) اي في الوصي ومنه القاضي بخلاف الوكيل والمقارض وشريك فان الامر فيه للبايع فان طلب حاسبه باجيبوا ولا فلا ما وقع فيه التزاع القول في قول الامين اه عش اي يمينته (قوله ورجع) اي ما اقمه كلام القاضي (قوله ولو لم يتدفع) الخ قوله بل يلزمه في المتي (قوله ولو لا فرق) كان وجهه ان الظالم انما يأخذ ظالما حل وجه السر فيتميز الاشهاد حل اخذته فلم يصدق الوصي لا لمتنع الناس عن المفعول في الوصاية اه سيد عمر (قوله او لا يتجسس الخ) حلف حل الا يدفع الخ قوله لسوء إقامة البينة ان اراد الا شهادته على التعيب قطع على فائدة فيكون ان اراد حل سيموهو طلب الظالم له فيه نظير ما مر فيها قبله فاقفه المغيى من شرح الروض ووجه اه سيد عمر عبارته في قوله لكن لا يصدق فيه الخ قال في شرح الروض والوجه التسوية بين هذا وما قاله القاضي لانه لا يعلم ذلك انما يعلم لا منه غالبا انتهى (قوله ولا يجوز له) اي الموصى بل لمحقق الوالي (قوله بما ينزل) اي الوكيل وقوله شهادته اي الوصي قوله وصى فيما دون غيره اه عش (قوله والوا) اي وان لم يقبل الوصي ما يقره قبل الاولي كافي التباينة قبلت بالتاخير في قسم ماله صفة له ولا قبل ظاهره وان قبل بمذلل اه (قوله وكذا الخ) اي تقبل شهادته لم يملوه الخ وقوله قبل الحوض فيه يفهم انه لا تقبل شهادته بعد الحوض في الدعوى مطلقا (قوله ولو اشترى) اي الشخص (قوله وانكر كون البائع وصيا الخ) اي ولم يشتبه المشتري (قوله رجع على الوصي) اي يرجع المولى عليه على المشتري بالتقوالت التي استوفاهامدة وضع يده عليه كاي رجع على الناصب بما استوفاهاتين فساد شرائه اه عش (قوله وان واقفه) اي واقف المشتري البائع (قوله ولو اشترى) اي شخص (قوله وزعم) اي قال اه عش (قوله لم يصدق الخ) اي لم يصدق بصورته (قوله وهو احد وجهين الخ) مستنداه عش (قوله لمن يصرفها) كقولها بلك تركت متعلق باوصى لكنه يعني الايصاء بالنسبة للاولى وعن الوصية بالنسبة لثاني وقوله وصى اي الحال ان التركة الخ (قوله باع الوصي) حل المراد جواز او وجوب المفضل الاقرب بالاول (قوله وهو) اي ما اشار اليه البلقيني (قوله ريبا) اي فتاوى البلقيني غير مقدم قوله اه يصرفه الخ وقوله فيمن اوصى متعلق بالخبر (قوله والقربات) عطف على وجوه البر (قوله والقربات كل نفقة الخ) عطف على جملة وجوه البر ما تضمنته الخ

مطلبه الام الوصية على المتجه هـ (قوله لكن لا يصدق فيه) الذي في شرح الروض عن الاذرى حل يصدق ينظر ان دل الحال على صدقه فغيره والا فلا وفيه احتمال اه قال في شرح الروض والوجه للتسوية بين هذا وما قاله القاضي اه لا فرق لان ذلك لا يعلم الا منته غالبا اه (قوله ولا يقبل) ظاهره وان قبل بمذلل

(٩٣ - شرواني وابن قاسم - ساج)

دلله له لكن هذا الزايع فيه ولو اوصى بلك تركه لمن يصرفها في وجوه البر وهي مشتملة على اجناس مختلفة باع الوصي الثلث بقدر البلد كاشار اليه البلقيني في فتاويه قال غير وهو مراد الاصحاب بلا شك وفيها يمين اوصى بانه تدريشه انه يصرف في وجوه البر والقربات انه يصرف في ذلك وجوه البر ما تضمنته قوله تعالى وان مال على حبه ذوى القربى والقربات كل نفقة في واجب او مندوب اه لمخصا وما ذكره في وجوه البر خلافه فيقول الشبخين ان المراد بالبر والخير والاثواب كان قال لسبيل البر اخصى باقر الميت اي غير الوارثين



لما رأهم لا يعطون لكن نازحوا في ذلك جمع وأطاعوا الأسى الأذرى في التوسط قال بعضهم وفيها إذا فوض الرضى الغفر لله بحسب ما أراد  
يأمره تفصيل أهل الحاجة لاسيما من أقر بالميت اذ قيل في تقدير الانسياب عايقه مصلحة الميت بما فيه من يداه من ثوابه بحسب ما أراد أو هو متجه  
الذكر وإن كان خلافه فخصية إطلاقهم (٩٨) أن عماره ما الذين لا يرثونه أو ولو أوصى لآسان بمن من ماله يصرفه فيها أوصى به وجهات

الخيرية فأتوا لم يعلم ما أوصى  
به بطلت الوصية في نصف  
ما عتبه إذا لم يكن معرفة  
وصيته كافيا به غير واحد  
وقال بعضهم يصح ما كالم  
أوصى بثله ولم يذكر  
مصرقة مردود بأن غالب  
الوصايا للسالكين لحمل  
المطلق عليه ومنها لا يستل  
لصرفه اليهم مع احتمال  
أن المصرف الذي سجل  
غيرهم من غير قرينة تقل  
عليه ولك أن تقول ينبغي  
الصحة في الكل لا لما ذكر  
بل لأن الثالب بل والمطرود  
في الوصية لا تكون إلا  
في جهة غير فإذا سجل ما  
أوصى به حل في أي من  
جهة جهات الخير ذكر ما  
بل الظاهر أنه إنما سيكت  
عن بيان ما أوصى به لم يحول  
قوله بل أتت الخيرية والعمل  
بمبدأه عليه المراتب جاز  
لرؤى الربيع إليه

### (كتاب الودية)

في إتيان ما وسع عند فقير  
ما كان له من دين ودع  
الدين له من دين ودع  
الدين له من دين ودع  
الدين له من دين ودع  
الدين له من دين ودع

ولو أقر بالدين وحذف كلمة كل كان أولى (قوله لماس) أي غير مرة (قوله) وفيما فوض الرضى التفرقة  
بحسب ما أراد (الخ) أي ولو لم يطلأ على ما عطف الفقر مثلا وإلا فلا يجب تفصيل أهل الحاجة على المتقول  
المعتمد كاتقدم في أو آخر فصل الأحكام الفطرية مع التفرقة بينه وبين ما أحاط به (قوله اذ عليه) أي الوصى  
(قوله بحسب ما أراد) متعلق برعاية (الخ) (قوله وهو) أي ما قاله المفسر وكذا ضمير كان (قوله لا لآسان) أي  
الجواز أن متعلقان بأوصى نظير ما مر آنفا (قوله وجهات الرب) عطف على قوله فيها أوصى به واللام بمعنى في  
(قوله لم يعلم) يتناهي المقول من العلم أو القاعل من الأعلام أي لم يعلمين ويؤيده قوله الآية وإنما سكت عن  
بيان (الخ) (قوله ما عتبه) أي الجزء الذي عتبه (قوله غيرهم) أي غير المساكين (قوله عليه) أي غيرهم (قوله  
ما تخرج) خبر مسمى لقوله والعمل وفي المعنى عامة لا يختص بالوصى العطل بالمال إلا أن كماله كالتفريق والتعم  
للطريق ونحوه على ما لا بد منه لا رافق عليه حمل قوله تعالى وإن تخاصمهم عليه لا بدقلا يستل بقسمه مشترك بينه  
وبينه لأن القسم إن كانت يما غلبت فتولى الطرف الآخر وإلا فليس أن يقبض من نفسه لنفسه ولو باع  
له شيئا حالما يلزم الأَشهاد فيه بخلاف الموزيل ولو سبق الولي قبل اقتضاء الخيار لم يبطل البيع في  
أحد وجهين وجهه الأذرى ولو قال أوصيت إلى الله وإلى زيد حمل ذكر اسم الله على التبرك أنه

### (كتاب الودية)

(قوله في لينة) التي قرهوا لكنه لم يبق في المعنى إلا قوله ويصح أرادتهما أي لم يقدما والى قوله وفيه نظر  
النهاية إلا قوله بأن يجوز اليمين المتن (قوله من ودع) بضم الميم وشورى لكن في القاموس ودع ككرم  
ورضع فهو ودع وأودع سكن انتهى أي عيش (قوله وإرادة كل منهما) يؤيد إرادة الميم من حجر من  
حفظها أي سم جارة عيش لكن إن حلت في الترجمة على العقوبة إن أراد بالضمير في قوله من حفظها  
الميم فيكون فيه استخدام (قوله خرجت الخ) أي بتفسيرها شرعا بأنها العقد المقتضى البيع  
عش (قوله الأمانة والأمانة الشرعية الخ) أي إذا لصدق عليه ما لا يستغنى عن طلب الحفظ من الغير  
ولا التوكيل والتوكيل (قوله والأمانة) عطفها على القطعة لأن الغلب في القطعة معنى لا كتاب (قوله  
عش (قوله) الحاجة بل الضرورة (الخ) عبارة المنفى والنهاية الأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى إن الله  
بما رمك أن تتدوا الأمانات إلى أهلها فهي وإن تلت في دمع فتاح الكعبة إلى عبان بن طلحة لكنها عامة في  
جميع الأمانات وقوله تعالى فليؤدوا الذي آمنتم أمانة ما آمنتم ولا تخف من خائفكم ولا تمل  
بالناس حاجة بل ضرورة (قوله بل الضرورة) يعني أن يجعل انتقالها لا يبطأ لا يذهب يكون الداعي  
اليها حاجة بقوة يكون ضرورة كما هو ظاهر (قوله بل الضرورة) مطلقا لا يقتضي العقد (قوله بل الضرورة) مطلقا  
عش قوله معنى لا إبداع أي لا العين (قوله بل الضرورة) مطلقا لا يقتضي العقد (قوله بل الضرورة) مطلقا

### (كتاب الودية)

(قوله) أي غير ما لم يحفظه) قد بدع له (قوله) أي ما لم يحفظه) قد بدع له (قوله) أي ما لم يحفظه) قد بدع له  
إبداع مقرر قد بدع له (قوله) أي ما لم يحفظه) قد بدع له (قوله) أي ما لم يحفظه) قد بدع له  
متنوع (قوله) أي ما لم يحفظه) قد بدع له (قوله) أي ما لم يحفظه) قد بدع له  
الآثار (قوله) أي ما لم يحفظه) قد بدع له (قوله) أي ما لم يحفظه) قد بدع له  
الدين (قوله) أي ما لم يحفظه) قد بدع له (قوله) أي ما لم يحفظه) قد بدع له  
الدين (قوله) أي ما لم يحفظه) قد بدع له (قوله) أي ما لم يحفظه) قد بدع له

المتنوع حتى الاستعانة بالغير (قوله) أي ما لم يحفظه) قد بدع له (قوله) أي ما لم يحفظه) قد بدع له  
تكميل (قوله) أي ما لم يحفظه) قد بدع له (قوله) أي ما لم يحفظه) قد بدع له  
الدين (قوله) أي ما لم يحفظه) قد بدع له (قوله) أي ما لم يحفظه) قد بدع له

تقرر كونها حرمه كحسب  
يقضي وسية بغير خلاف نحو  
كل لا ينعق ولا ينفق (من)  
صغر عن حفظها حرم عليه  
قبولها أي اخذها لأنه  
يرسبها تلف وإن وثق  
بأمانة نفسه (ومن قدر)  
على حفظها (و) هو أمين  
ولكنه لم يثق بأمانته فيها  
حالا ولا مستقبلا بان جرد  
وقوع الحياة منه فيها  
مرجوحا أو على السواء  
ويؤخذ منه الكراهة بالاول  
إذا شك في قدرته وثق  
بأمانته نفسه (كراهة)  
أخذها من مال الكاهن  
الجماع بماله حيث لم يثق  
عليه قبولا وقيل يحرم  
وعليه كنهون ويرد بانه  
لا يؤمن من مجرد الحسية  
الرفيع ولا ظنهم من ثلوث  
غلب على ظنه وقبح الحياة  
منه فيها حرم عليه قبولها  
فقط كما ظهر ظاهر اما غير  
مالها كونه في حرم عليه  
إداع من يثق بأمانته وان  
ظن عدم الحياة وحرم  
عليه قبولها وما إذا ظم  
المالك لا يشبه حال الاول  
أو الثاني فلا حرمه ولا  
كراهة في قبولها على ما  
يحتسب ابن الرعة وفيه نظر  
وسبق اليه ابن بونس والذى  
يتجه في الاول الحرمة  
عليه ان كان في ذلك إضاعة  
مال محرمة لما ياتي وقام

شرط محبتها لا تسببها مطلقا اه سم (قوله وشرط الودعة) أي لئلا يثق بها الاحكام التي تقول له أو  
له أو فلا يجب عليه حفظها ولا سراعها اه ش (قوله ما تقرر) أي من قوله من جهة الودع الخ  
(قوله أي اخذها) كأن وجه التفسير بذلك أن القبول لفظ لا يشترط كاسياني لكن سياني إضاعته يثق  
اللفظ من جهة الودع قبل بمرم أيضا لا وسيلة للاخذ الحرام أو لانه تعامل عقد قد سم على جمع القول  
الظاهر عدم الحرمة حيث علم المالك بحاله لما ياتي من أن المالك إذا علم بحال الأخذ لا يحرم القبول ولا يكره  
لكن قولنا المصنف لم يثق الخ يقتضي الكراهة في هذه أيضا اه ش و قوله لا يحرم القبول الخ أي  
عندئذ ياتو الخنى خلا للشارح كما ياتي عبارة في شيء قوله أي اخذها أي لا مجرد قبولها بالقبول لا بخر  
فيه على المودع وليس هو من العقد القاسد اه (قوله حالا) أسقطه المصنف ولعله الاول لثباته لقوله ولا  
وهو أمين (قوله ويؤخذ منه) أي من الكراهة فيما لا يثق بأمانته بان جرد الخ (قوله كراهة اخذها) هو  
المعتداه معنى (قوله من مال الكاهن لا يشيد) هذه التفسير دعت بقرينة حرمة الاخذ المالك كما يفيد غير كلامه فكان  
الاول ذكرها كما نكث الامام هنا (قوله ولا يقر بمرم الخ) عبارة الخنى تضييعه بالكراهة لا يطابق كلام  
المحررة قال لا يثق ان يقبل ويختلفا في الروضوا صلبا من حكمه بوجهين بالحرمة من الكراهة بالآخر  
قال الاذني وبالصريح ما اجاب المارودي صاحب المذهب بالروايات وغيره هو المختار قالوا ليكن على  
الوجهين فيما اذا رد مطلق التصرف مال نفسه الا في حرم قبولها منه جزاء اه بخلاف (قوله ولو غلب على  
ظنه الخ) والظاهر الذي يفيد قوله الا في حرمه فيها ان مجرد الظن كاف في الحرمة ولعل اعتباره عليه هنا  
لاجل قوله قطعا (قوله ما غير مالها الخ) لا يثق ان كلامه هنا لا يخلو من اجمال فينتبه ان يقال ان يثق  
المودع التبر المالك بأمانة الودع حرم عليه الا بدع سواء أوثق الودع بأمانته نفسه أو لا وثق وقيل جازله  
الا بدع امر الودع كان يثق بأمانة نفسه حرم عليه القبول وإن وثق المودع أي التبر المالك بأمانته وإن وثق  
نفسه بمرم اه سميح (قوله كراهة) أي أو كراهة (قوله إداع من الخ) من إضاعة المصدر إلى مفعوله  
وخبر لم يثق للوصول (قوله لا يحرم عليه) أي الودع (قوله بحال الاول والثاني) المراد بالاول قول المصنف  
من صغر الخ والثاني قوله من قدر الخ اه سم (قوله على ما يحتسب ابن الرعة) اعتدله على ما يحتسب الخنى وسم  
فقالوا قول الزركشي ان الوجه يحرمه عليها ما على المالك فلا ضاعته ماله الخ جرد رد اذا الشخص غلب  
علم من غيره اخذها له لينفقه او يدفعه لغيره لا يحرم عليه تحكيته من ولا الاخذ ان علمه ضاعه قال حرمه  
لا يحرم عليه تحكيته الخ أي ما لم يعلم منه حرمه في مصلحته الاحرام (قوله في الاول) يعني العاجز عن الحفظ  
وقوله طيبا أي المودع رد الودع (قوله إن كان في ذلك إضاعة مال الخ) هذا ينبغي ان لا يغفل عنه اه سم  
يعني ان عمل الخلاف على ذلك تلك الإضاعة ام لا (قوله محرمة) نعت إضاعة الخ (قوله بقاء كراهة القبول  
عطف على قوله الحرمة عليها بدون ملاحظة قوله الاول فكان الاول تأخير عنه (قوله حرمة) عطف  
على كراهة القبول وقوله فيها أي ظن الحياة وان التضمير نظر للضاف اليه (قوله اما على المالك الخ) أي

هنا قال معنى العقد (قوله وشرط الودعة الخ) التبادر لإداعة شرط محبتها لا تسببها مطلقا (قوله أي  
أخذها) كأن وجه التفسير بذلك أن القبول لفظ لا يشترط كاسياني لكن سياني أيضا اه يثق اللفظ من جهة  
الودع قبل بمرم أيضا لا سيأتي للاخذ الحرام أو لانه تعامل عقد قد سم (قوله بحال الاول والثاني) المراد  
بالاول قوله لثق الخ من صغر التبر الثاني قوله ولو لم يثق من قدر الخ (قوله على ما يحتسب ابن الرعة الخ) اعتدله من  
(قوله إن كان في ذلك إضاعة مال الخ) مذايخه ان يخالف ما حد (قوله وحرمة قبولها الخ) هذا يفيد قوله  
السابق ومن ثم لا يخفى ان هذا ماعلم المالك بخلاف ذلك (قوله اما على المالك فلا ينعامل به الا على اطلاع  
الحياة المحرمة) فيه نظر لان غاية ما يمكن أن المالك يمكن غيره من تصرفه في ماله لنفسه أي نفس ذلك  
التبر الذي هو الودع او دفعه لشخص آخر يتصرف فيه لنفسه والمالك لا يتمتع عليه ذلك لانه يمكن من  
الانتفاع بماله مجرد هذا التحكين ليس من الحياة المحرمة ولا من إضاعة المال المحرم ولا المكروه حيث

كراهة القبول في غير ظن الحياة وحرمة فيها أما على المالك ماله حمله بالاطلاع على الحياة المحرمة واما على القاي

فليسليه الى وقوع الحياة القابلة لم (١٠٠) وايضا الوركي نظريه ما يعتد المجزم قال الوجه تحريمه عليها الاضاحه المالكه

اي ان غلب على حصولها حيث لا حاجة الوديع عليه وط المالك بغيره لا يبيع له القبول اه واما اذا تبين عليه قبوله فلا كراهة لحرمة على ما عتد ابن الرقة ايضا وفي حومه نظروا الذي يجهان ذلك انما يرفع كراهة القبول في غير الاولى دون الحكم فيها لان درامسا قد علم على جلب المصالح حيث قبل مع الحرمة انهم لم يضمن على ما عتد السبكي ومن يمتو عليه نظر وعليه قال الاذرع الوجه تخصيصه بالمالك المجاز التصرف في نحو وديع له الايداع وولي يضمن بمجرد القبض (فان وثق) بامانة نفسه وقدر على حفظه (استحب) لقبولها لانه من التماثل المأمور به وعلم ان لم يضمن المالك من شياءه ولو تركها عنده اي غلب على غلته ذلك كما وظهره الا لزمه قبولها حيث لم يخش منه حررا يلحقه اخذها ما ذكره في الارباب المعروف وان تبين لكن لا يجانبا بل بجره له وحرز لان الاصحاب جواز اخذ الاجرة على الواجب المتي كاتخاذ حريق وتعلم نحو الشائعة ولو تعدد الامناء المتأذرون فالوجه تعيينها على كل من

اما الحرمة في الاول على المالك (قوله فليسليه الخ) وظاهر ان هذا التسبب انما يحرم حيث لم يظن رضا المالك اذا كانت الحياة تصرف مباح في قسمه ولو انما يصلح لقبوله لو حرمته ليهادون ما قبله اه سم (قوله نظريه) اي فيما يعتد ابن الرقة وقد مر من التباير والمخفي وسم جواب ذلك النظر (قوله ايضا) اي كالتاخر (قوله الوجه تحريمه) اي العقد (قوله حصولها) اي الاضاحه (قوله ولا حاجة الوديع عليه) اي الاضاحه (قوله في غير الاولى) كان مراده بالاولى المصون حفظها اه سم (قوله ودون الحرمة ليهادون) قد يقال على هذا ان كان الايداع حاجة اما اذا كان لضرورة كان عفى من استيلاء غلام عليه لا الا يداغ وعلم بذلك الوديع ايضا فينبغي ان يقال ان تساوي في ظن الوديع الخوف من نفسه ومن الظالم في الظن او الشك والتمس جواز القبول وتركه وان ترجع الخوف من جهة تفسد المصون من جهة الظالم وجب القبول اه سيدمر اقول ويظهر في ضرورة التساوي الحرمة (قوله وحيث قيل) الى المختار في التباير والمخفي الا قوله على ما عتد الى الوجه (قوله ولم يضمن الخ) لانه وضع يدها في المالك يضمن التسليط عليها بامانة نفسه بتدبيره او خلافه والافني الضمان لاننا المالك لا يضمن التسليط عليها بامانة نفسه اه سم وقوله فينبغي الخ لا يحتاج اليه لان مرادهم بل يضمن انه لا يضمن بمجرد وضع اليد بل يجب كقول الوديع فيكون بطريق ما ياتى الا ايداع مصحح مع الحرمة اه سيدمر (قوله في نحو وديع الخ) ادخل بالنسور او قيل (قوله يضمن) اي مضمون على الدافع والآخر (قوله بامانة نفسه) الى قوله لو تعدد الامناء في المخفي الا قوله حيث لم ينعف الى لكن لا يجانبا الى قوله ويظهر في التباير الا ما ذكر (قوله وعلمه) اي الاستصحاب (قوله ان لم يخف الخ) حيازة التباير والمخفي ان لم يضمن عليه فان تبين بان لم يكن غيره وجب عليه كاداء القسيادة اه (قوله عتده) اي المالك (قوله اي غلب على غلته الخ) حقا ان يذكر بدونه ولو الاثم راد شق الحق الوديع بان يقال وان خاف المالك من شياءه اكل منها بطريق في الضمان وقرار الضمان على من تلفت العين نعمت بدونه ولو بمجرد القبض اي قبض من غلب على غلته ان لا يتق بامانة اه عش اي او لا يتقدر على حفظها حيث لا يضمن غلب على غلته كذا على ظن الوديع ذلك كما وظهر (قوله لانه مقبولا) فان لم يقبل حصي ولا ضمان اه نايه وفي س من القوت وهو يجب قبوله لما من الذي كاسم الاشياء نعم وهل يلحق بالمعاذ والمستامن فيه نظر اه (قوله عتده) اي القبول وقول بل يضمنه اي الوديع (قوله وان تبين) غاية لقوله لزمه قبوله الخ كان الاول ان يذكره بعد لا يجانبا (لكن لا يجانبا) استدراك على قوله لزمه مقبولا (قوله لو علموا) اي الامناء المتأذرون (قوله انه لا وجوب هنا) فاعل قوله ويظهر الخ يضمنه تقيده ما اخذنا ما بان عن عش بما اذا علموا المالك لهم بموافقتهم فامل (قوله لانه لا تاكل حيتن) وهذا واضح وانما يريد ان نظرق الذي يضمن عليه القبول لانه اذا علم ضرر واما المالك بحيث اذا تركها في يده تلتفت لعل يجب عليه التماسها منه صياغة ما سياتي اذا كان المالك غير عالم بما وقع له ليعلم متعلقا لوقوعه قبوله لما علم اه سيدمر واستقر عش الوجوب عبارة عن ما لو تبين ولم يعلم بالمالك لعل يجب عليه السؤل ان المالك اخذها متعام لانه في نظره الاقرب الاول اه (قوله ان اراده) اي اراد المالك الايداع (قوله هذه الصورة) وهي

كان الاتفاق به على وجه مباح نعم ان علم انه يضمنه تقيده ما عاير ان تحريمه التحكيم له (قوله فليسليه الى وقوع الحياة القابلة) وظاهر ان هذا التسبب انما يحرم حيث لم يظن رضا المالك اذا كانت الحياة تصرف مباح في نفسه (قوله القابلة) هذا انما يصلح لقبوله لو حرمته ليهادون ما قبله (قوله في غير الاولى) كان مراده بالاولى المصون حفظها (قوله ولم يضمن) على ما عتد السبكي (قوله لا يضمن يده باذن المالك) يضمن ان عمل عدم الضمان لانه لم تلتفت بتدبيره او خلافه ولا فينبغي الضمان لاننا المالك لا يضمن التسليط عليها بذلك (قوله لانه مقبولا الخ) هل يجب قبوله لما من الذي كاسم الاشياء نعم وهل يلحق بالمعاذ والمستامن فيه نظر قوت (قوله فالوجه تعيينها الخ) اي كاتخذ الاذرع والوركي وقد قيل لا يبعد ذلك تقلا

سالمه من تلاويدي التواكل الى تلفها ويظهر فيها علو حاجتها الى الايداع لكنه لم يسأل احد منهم ان لا وجوب قوله هل لانه لا تاكل حيتن وانما يجب لكل منهم ان يرضى بقبوله الايداع ان اراده وقد يشمل المتن هذه الصورة (وشرطها)

أي المودع والوديع الفبال عليه ما قبلها (عشر طوكولو كيل) لما سر أيتها كيل في الخط لا يجوز إيداع عرم حيدوا ولا كافر هو مصنف  
ومر تشر وطبع في الوكالة مع ما يستحق منها الحق لا يأتي هنا فلا يراد عليه يجوز إيداع مكاتب لكن بأجرة لا امتناع بوجهه منافعهم من غير إذن  
السيد (ويقرط) المراد بالشرط هنا ما لا بد منه (صفة المودع) بلفظ أو إشارة أخرى من مقبلة (١٠٩) صريحة كانت (كاستودعتك هذا أو

استخففتك) (أو أتيك

في حفظه) أو أو دعتك أو

استرده أو استخفته أو

كتابة كخذه أو كتابته مع

الثبة فلا يجب على حاملي

حفظ ثابته من لم يحفظه

خلافا لقول القاضي يجب

لعمدة فعل الأول لا يضئها

أو ضاعت وإن قرط في

حفظها بخلاف ما إذا

استخفطه وقبل منه أو اعطاه

أجرة لحفظها فيضئان

قرط كان تام أو ليس أو

غايرو لم يستخفط غيره

وهو منه كما هو ظاهر وإن

فسدت الأجر أو مثل ذلك

الدواب في الحان فلا يضئها

الحاق بالان قبل الاستخاف

أو الأجرة وليس من

التفريط فيما ماله كان

يلاحظه كالعادة فتفعله

سارق أو خرجت الدابة

في بعض خلافاته لأنه لم

يقصر في الحفظ المتداد

وظاهر أنه يقبل قوله

فيه يمينه لأن الأصل

عدم التقصير (والأصح

أنه لا يشترط التيقول) من

الوديع لصيغة المقدار

الامر (لفظا) يشمل أنها

استأنفة وإنها طاعة على

لا يشترط (يكن) مع عدم

اللفظ (والرد منه) (التيقض)

ولو على التراخي كاف الوكالة

قوله أنه يستحب الخ (قوله أي المودع) إلى قول المتن والأصح أنه لا يشترط في النهاية (قوله لما سر) أي في  
أول الفصل (قوله لا يجوز إيداع عرم) إلى قوله مر في الحق (قوله إيداع عرم الخ) من إضافة المصدر إلى  
مفعوله الأول (قوله ولا كافر نحو مصنف) انظر مع قوله في البيع ويجوز بلا كراهة تانوا استيداع  
واستثمار الموطوع المصنف وبكره أجازة عينه وأجازة له أو بغيره الموهون عند تعديل  
ويؤنب عنه سلف قبض المصنف لأنه محدث من عمل سحر قال شيخنا الوادي ويحمل ما هنا على وضع اليد وما  
هناك على المقدار لكن يتأمل هذا الجواب بالنسبة للوديعة فإن الوديع ليس له الاستباق في حفظه أه ع  
(قوله ويجوز إيداع مكاتب) من إضافة المصدر إلى مفعوله المراد قوله الوديعة عليه فلو قبلها بلا إذن سيده  
لم يجوز ولم المودع أجرة مثل عمل الوديع ومع ذلك لو تلفت فلا ضمان لأن غايته أنها قد سدت في كالمصنف في  
عدم الضمان أه ع (قوله المراد بالشرط الخ) أي ليقضل الركن ومنه الصيغة أه سحر (قوله  
بلفظ أو إشارة الخ) لا يغني ما في هذا الزج صبار قاله في الناطق باللفظ وهي أم صريح كاستودعتك هذا الخ  
وأما ما يقتضيه تقديمه الثانية فخذاه ومع القرينة كخذه ما هنا ما لا آخر من تفكيكي إشارة إلى المقبلة أه وهي  
الوجوب (قوله لا يجب) أي قوله أه هو في الحق لا قوله أه اعطاه أجرة لحفظها (قوله فعل الأول) أي عدم  
الحجب بالمعتمد (قوله وإن قرط أه أي بما يأتي أضافا (قوله وقبل منه) أي أنه يضمن جميع الخواص ظاهرا  
وباطنا إذا كانت عاجزت المادة بحفظه في الجلة بخلاف كس قد مثلا ماله يمينه له ينسخه فإن جبهه  
كذلك ضمن وعلمه لم يتبر السارق القرصة فإن أتت فلا ضمان وقولنا يضمن جميع الخواص أي أو  
فسدت الأجرة كان لم يجر ميعتا جازة أم لا كان استاجر لحفظها مدة معينة أه ع (قوله أو اعطاه الخ)  
صطب على وقبل منه (قوله وإن اعطاه أجرة) يقبل باللفظ لا يضمن لفظن المالك بيه بشرط أو اعطاه الخ  
أجرة أه ع (قوله وإن فسدت الخ) غايته قوله لا يضمن الخ أه ع (قوله إلا أن قبل الاستخاف)  
ومنه أذهب وحله وفي الصياح لو قال ابن أربطها فقال الحاقنا ثم قد علم يضمن أه قوله وقال منه  
في الخاضع فلو وجد المكان مزحوا مثلا فقال له أين أضاع حواججي فقال حسبنا فضاء علم يضمن أه  
ع (قوله وليس من التفريط فيها) أي مستحق الخاضع والحاق (قوله أنه) أي كلام من الخاضع والحاق  
وقوله أه أي عدم التقصير (قوله لصيغة المقدار) إلى قوله والمراد بالتيقض في النهاية والحقن قول  
المتن ويكني التيقض) فقارا كانت أو متقولا فإذا قبضها تمت الوديعة أه معني (قوله ويحمل أنها)  
أي الواو (قوله مطلقا) يحمل أخذنا ما سجد كره إن المعنى سواء عدم تسليمه عليه أو لا ويحمل أخذنا  
من كلام الحقن إن المعنى سواء أقال قبل ذلك أو بعدنا أو دعتكم لا (قوله متلازمة) الأولى ضمنه مثلا  
(قوله لما ياتي) أي اتفاق قوله أو ضمنه فوضعه الخ (قوله وقارقه) أي خذوا الوديعة ذاك أي إلى أي حيث  
كنى التيقض الحكمي في الثاني دون الأول (قوله وقضية كلامه) إلى قوله ومن ثم جزم في الحقن الأقول في  
فتاوى الفتاوى إلى الوكالة البشري وكذا في النهاية الأقول له وقال المتولي السواء المسجد (قوله نقل هذه) أي  
كفاية هذا الوديعة (قوله على ما ذكره) أي على وجود القرينة (قوله أو اخفطه) عطف على قوله وديعة الخ  
أنه لو كان كذلك ما شرطوا الرجوع بعدم غيره بل كان المناسب اشتراطهم سؤاله فقط تناوله (قوله  
ولا كافر نحو مصنف) انظر مع قوله في البيع ويجوز بلا كراهة أرتانوا استيداع واستثمار السلم  
ونحو المصنف وبكره أجازة عينه وأجازة له أو بغيره الموهون عند تعديل وينؤنب  
عنه مسلم في قبض المصنف لأنه محدث أه (قوله وليس من التفريط الخ) كذا شرح هو

والمراد بالتيقض هنا حقيقة السابقة في البيع لقوله لا يكتفى بالوضع هنا بين يديه مطلقا أي حيث قبل متلازمة لما يأتي فيه وقارقه ذاك مان  
التسليم فهو واجب لا مائة تخفية كلامه أنه مع التيقول لا شرط قبض فلو قال هذا وديعتك كذا عيه في الرد عنه البشري والظاهر  
أنه ماله وأد يكتفى هذا بيه إذ كانت تفر من عمل الران ثم أيد شأينا بقله وعن العبد وبسبب ذلك في ذكره أو استخفط

فقال قيلت أو ضمه فو ضمه في موضع كان إيداعا هو ما قاله البنيوي وقال المثلوي لا بد من قبضه وفي فتاوى التتواي قال ضمه في موضع فو ضمه في موضع  
ييده كان إيداعا هو لا أنظر إلى متاع في ذكائي (٢٠) فقال لم يمكن إيداعا هو كلام البنيوي أو وجهه هو المسجود فيه لأن اللفظ أقوى

(قوله فقال الخ) صطف على تال من قوله فلو قال الخ قوله أو ضمه على صطف على قوله قيلت أو قوله هذا أو دبت  
عندك وقوله كان إيداعا حارب لفظ قال الخ (قوله وهو) أي قوله لا يبطر قبض مع القبول أم كرى  
ما قاله البنيوي اعتمدته التباين والمخني أيضا (قوله ولا) أي وإن لم يكن الموضع يده (قوله لا أنظر إلى متاع في  
ذكائي الخ) يتجه أنه من قسم المكان كان إيداعا أو لا فلا يؤيد بنظره أم هو (قوله أو وجهه) أي من  
كلام المثلوي وأول كلام الغزالي (قوله سواء المسجود الخ) أي على كلام البنيوي (قوله لا أنظر الخ) علة  
لقوله وكلام البنيوي الخ (قوله وجهه) أي كلام البنيوي وقوله أيضا أي كما وجهه الشارح نفسه (قوله  
فقالوا في معنى الخ) هذا التفرع على نظر بل الظاهر تفرع مسند الخار على كلام المثلوي لا اعتبار بالشوق  
فيما وإن قال الشارح وواضح الخ أم سيد عمر (قوله لغيره) أي غير الصبي وكذا خيمه (قوله كما هو) أي  
الفساد (قوله إذا صلى الخ) علة لفساد المقدور يمكن أن يدعي أن الصبي غير وكيل بل مجرد غير عن إذن المالك  
وإنما المودع إنما هو المالك هو أم هو وقوله لفساد المقدور أي لظهوره (قوله لا أنفساد الخ) علة لقوله  
ولا أنظر الخ أم هو (قوله هذه المسئلة) أي مسئلة الخار وقوله هل ذلك أي كون الخار لغير الصبي الأذن  
له الخ (قوله فقال له) أي قالوا الخ والصبي والجله صطف على قوله بل يجب أن الخ وقوله كان مستودعا لمقول  
فقالوا (قوله ما قاله التتواي الخ) وهو قوله لا أنظر الخ (قوله من استتله) أي الوديع (قوله كلام البنيوي)  
نائب عن صوابه (قوله وافر الخ) بالجر صطف على كلام البنيوي (قوله ومن) أي قوله مطلقا في الحق لا قوله  
ولو من مالكم إلى لم يضمنها (قوله ومضى رد الخ) أي المطلوب من الحفظ (قوله كان ذهب الخ) وهو لتضييع  
(قوله مر ضته) أي الوديع الضياع (قوله ولو لم يملكها) أي لو كان أي الترضي الضياع (قوله لم  
يضمنها) جواب مسمى الخ (قوله لم يضمنها) سكت عن الأثم فيما إذا ردمت ضيع كان ذهب وتر كبا في حية  
المالك لم يكن قبضها ولا قبضه فو ضمه وقبضه الأثم إن لم يملك المالك بالرد بخلاف ما إذا علم وقصر  
أم هو أقول وقد يفيد قول الشارح لأنه بعد الدال الخ (قوله لم يضمنها) أي حيث تلفت بلا تقصير سم  
على حج وظاهر كلام حج الآن عدم الضمان مطلقا والأثر بما قاله سم ويوجه أن خوف ضياع ما سوغ  
وضع اليد حصة عليه أكانه بذلك التزم حفظه أم حش (قوله وذهابه) أي من سئل عن الحفظ ولم يقبل  
ولم يقبض (قوله والمالك حاضر) جملة ما ليقوله رد خبره وذهابه (قوله مطلقا) مرافعا عن حش ما فيه

من مجرد الفعل ثم رأيت  
الرائي في المسخير  
والأذني رجاءه أيضا  
ومن ثم جزم به في الأنوار  
ومن تبعه فقالوا في صبي  
جهاد بجزل راح أي هو الخار  
لغيره الأذن له في ذلك  
ولا أنظر لفساد المقد هنا  
كما هو ظاهر إذ الصبي  
لا يصح تركه عن غيره في  
غيره يمس إعمال الحدية لأن  
لفساد حكم الصحيح ضمانا  
وعنده فاطل ذكري  
هذه المسئلة يحمل على  
ذلك لما يأتي في إيداع الصبي  
ما قاله فقال دعه يرتفع عن  
الدواب ثم سافها كان  
مستودعا له وواضح أن  
سوقها ليس بشرط نعم  
يتجه ما قاله الغزالي أخر  
لأن ما أخذ الفساد فيه إما  
كون أن امره بالنظر لا  
يستلزم إيداعا وإن أجاب

(وهو ما قاله البنيوي) اعتمدته (قوله ولا أنظر إلى متاع في ذكائي فقال لم يمكن إيداعا) يتجه أنه أن فتح  
المكان كان إيداعا هو لا فلا يؤيد بنظره (قوله ولا أنظر لفساد المقدور الخ) قد يشكل الاعتداد بهذا  
الإداع وإن كان فساد المدم الاعتداد بإيداعه إلا أن قال المودع حقيقة المالك والصبي غير  
عنه للتمثل (قوله إذا صلى الخ) يصبح تركه له (قوله لا أنفساد الخ) علة لقوله لا أنظر (قوله أو قبضها  
غير عن إذن المالك وإن المودع إنما هو المالك هو (قوله لا أنفساد الخ) علة لقوله لا أنظر (قوله أو قبضها  
حسبة الخ) هذا الصحيح صريح في أنه في هذه الحالة أحن قبضها حسبة أو ذهب وتر كبا لم يضمن وفيه نظر  
ليحرر ولي أرح (قوله أو قبضها حسبة الخ) قضيا هذا الصنيع أنه لو قبضها حسبة ثم ضيع كان ذهب  
وتر كبا لم يضمن كما هو ظاهر والذي في الروض شرح في ضرورة القبض حسبة ما ضعه أو أوجب له حين وضعه  
بين يديه ورده حين القبض لا غير وديم أن قبض إلا أن كان مرفضا للضياع بقضه حسبة صوابه عن  
الضياع فلا يضمن بالتضييع بأن ذهب وتر كبا فلا يضمن وإن أم به أن كان ذهابه بعد قبضه المالك أم  
وحاصل ما ذكره صورة القبض حسبة أنه لا يضمن به وأما قوله وإن أم به فهو شامل لما لعل المالك  
بالرد قبل قبضه وقصر في أخذه أو فيه نظر (قوله لم يضمنها) سكت عن الأثم فيما إذا ردمت ضيع كان ذهب

بنعم أو قيلت أو أن كونه  
ييد المالك يمنع من  
استتله عليه ومن ثم  
صبر كلام البنيوي بالأن  
كان الوضع بين يديه  
بحيث يعد مستويا عليه  
ثم رأيت غيره واحدا اعتدوا  
ما اعتدته من كلام  
البنيوي وأخر كلام الغزالي  
لغيره ما بان من قال آخر  
عن متاعه بمسجد أو دار  
بابه مفتوح أحفظه فقال

فهم ثم خرج المالك ثم الآخر وترك الباب مفتوحا عنه أي أن عدم مستويا عليه بخلاف ما لو أغلق المالك الباب (قوله)  
ثم قال لا أخرا أحفظه وانظر إليه فاحله مرق فلا يضمنه ومقره ثم ضيع كان ذهب وتر كبا ولم يكن قبضها أو قبضها حسبة بأن صاحبها  
عن ضياعه مر ضته ولو من مالكم إلى شيد لا يظهر ويحتمل خلافا لم يضمنها وذهابه بنوا والمالك حاضر رد ولا أثم عليه هنا مطلقا

ليظهر خلافا لما يرميه بعض عبارات لا تميز الدال الذي عليه المالك لا ينسب (٣٠) اليه تصغير بوجه غفلة فبالدال قبل ولم

(قوله) فبالدال (الخ) أي والحال أن المالك طلب منه الحفظ أم عش (قوله) لم يقبل (الاسم) لم يرد (قوله) ولو وجد (الخ) أي لو لم يفرق في المعنى والى قوله وبأن التعلق في النهاية (قوله) والدال دية (أي) وكانت حال القدح سحالا كذا في النهاية وهو على ما ملأه سيد عمر عبارة عش هل المراد بول الدية ما ولدته عند الدية أم ما يتبعها بعد إيداعها أو كلاهما والتميز من التمييز بالخول الثاني سم على حج لكيفية قول الشارع أي لو كانت حال القدح سحالا أو لو مضى منه أن الدال المتفضل قيل الإيداع لا يدخل في القدح وحيد فيشكل قوله ويرى في الخ لا نولد المهر وإن كان حلالا وقعه الزهر دخل نعم يمكن أن يقال مفهوم قوله وكانت حاله فيه تفصيل وهو أن الدال المتفضل لا يدخل في الإيداع بخلاف الأصل الحاد في بالدال دية أم يحذف (قوله) إن الأصح) ملة لقوله تمام (قوله) وبأن في التعلق (الخ) عبارة للمعنى ولو قلها كان قال إذا جازع أسرار الشهر فتدو ذلك هذا الصحيح كالوكالة كايته في أصل الزهر وجو مجرى إليه الزهر وقطع الزهر باني بالصحة وعلى الأول يصح الحفظ بغيره والشرط كما يصح التصرف في الوكالة حيث تقتضيه: فأبطلوا سقوط المسمى إن كان الرجوع إلى آخر ما مثل (الخ) (ما مر في الوكالة) ولو قال له خذ ما ديو ما ديو ثم ربه غير دية فهو دية بدال الزهر غير ما ديو غير ما ديو في اليوم الأول وعار في اليوم الثاني ولم يدوم العار بوقد دية ولا حارة بل تصغيره يد ضمان قال الزهر في عكس الأول فقال خذ ما ديو ما ديو وما ديو ما ديو فالتباس أنها مائة لأنه أخذها باذن المالك ليس قدح دية وإن عكس الثانية فالتباس أنها في اليوم الأول عار في الثاني مائة ويشبه أنها لا تكون دية نيا يتوهم في قال عش قوله فالتباس أنها مائة أي من وقت الاختصاكون بمضمون تعليه أن فرط في حفظه قبل إعلام المالك أم قر له المثل ولو أودع أي الرشيد صبي والمراذلة أودع ما لنفسه وغيره بلا إذن منه فإن أودع ما باذن من المالك المختار أذنه لم يضمن الدية أم عش (قوله) ولو لم يفرق (الخ) أي لم يفرق بين الدال والودع في النهاية لا قوله لا يصح بطلانه فقال بدله غير محتاج إليه وكذا في المعنى لا قوله وما يقال أخذوا الكلام (قوله) إذا قبضه) متعنى بمضمون قوله ولم يراضف عليه أي شئت (قوله) فاندفع) أي بقوله لم يرضه بغيره أذن معتبر أم رشيد عبارة فالتباس في عدم الإذن المختار كالتناسب ولهذا التعليل لا يقال صحيح الإيداع فيه فكذلك ما قاله السبكي وهو يحتاج إلى أن يقال هو باطل ويرى في بين الفاسد الباطل أي بل يقال ذلك أم (قوله) وما يقال (الخ) حلف على ما قاله قاسد الدية الخ (قوله) أخذ من هذا) أي ما قاله قاسد الدية الخ (قوله) ووجه اندفاع هذا (الخ) لا يفي على التامل أن هذا الوجه الذي ذكره لم يرد به وهذا عدم صحة الفرق بينهما على الإطلاق لا ينافي صحة في الجلة وهو المذهب فيما قال إلا أن يراد في ما قال من مسئلة الصبي الفاسد فيها من ألف ادال الذي حكمه حكم الصحة أم سم أو لا المر كاتة في المعنى فالوجه أن قال كان انضمام الصحة لا تنافي لأن المعتد به ليس باطلا ولا تعلق بالصحة فيما ذكر وإن كان لا تنافي شرط آخر مع وجود الدال لأن المعتد به في فاسدة ملحقة بالصحة فيما ذكر فقدره ثم إنه لا خلاف في المعنى سيد عمر (قوله) باذن معتبر) أي ومنه أذن مالك الحارق مسئلة السابقة ولا إشكال بما هنا أم سم (قوله) فإن خافه وأخذها حاسبة) هل له تركها حينئذ وببر أنها يدون وردها بالمر لا وجه ظاهر ما تقدم في قوله وأخذها حاسبة الخ الوجه فيه إيداعه ليس له تركها ولا يبرأ إلا بربها وعلى الأول ظاهر منها وهناك الغنيان بتركها أو ردها انتهى الأمر

(قوله) فبالدال (الخ) أي والحال أن المالك طلب منه الحفظ أم عش (قوله) لم يقبل (الاسم) لم يرد (قوله) ولو وجد (الخ) أي لو لم يفرق في المعنى والى قوله وبأن التعلق في النهاية (قوله) والدال دية (أي) وكانت حال القدح سحالا كذا في النهاية وهو على ما ملأه سيد عمر عبارة عش هل المراد بول الدية ما ولدته عند الدية أم ما يتبعها بعد إيداعها أو كلاهما والتميز من التمييز بالخول الثاني سم على حج لكيفية قول الشارع أي لو كانت حال القدح سحالا أو لو مضى منه أن الدال المتفضل قيل الإيداع لا يدخل في القدح وحيد فيشكل قوله ويرى في الخ لا نولد المهر وإن كان حلالا وقعه الزهر دخل نعم يمكن أن يقال مفهوم قوله وكانت حاله فيه تفصيل وهو أن الدال المتفضل لا يدخل في الإيداع بخلاف الأصل الحاد في بالدال دية أم يحذف (قوله) إن الأصح) ملة لقوله تمام (قوله) وبأن في التعلق (الخ) عبارة للمعنى ولو قلها كان قال إذا جازع أسرار الشهر فتدو ذلك هذا الصحيح كالوكالة كايته في أصل الزهر وجو مجرى إليه الزهر وقطع الزهر باني بالصحة وعلى الأول يصح الحفظ بغيره والشرط كما يصح التصرف في الوكالة حيث تقتضيه: فأبطلوا سقوط المسمى إن كان الرجوع إلى آخر ما مثل (الخ) (ما مر في الوكالة) ولو قال له خذ ما ديو ما ديو ثم ربه غير دية فهو دية بدال الزهر غير ما ديو غير ما ديو في اليوم الأول وعار في اليوم الثاني ولم يدوم العار بوقد دية ولا حارة بل تصغيره يد ضمان قال الزهر في عكس الأول فقال خذ ما ديو ما ديو وما ديو ما ديو فالتباس أنها مائة لأنه أخذها باذن المالك ليس قدح دية وإن عكس الثانية فالتباس أنها في اليوم الأول عار في الثاني مائة ويشبه أنها لا تكون دية نيا يتوهم في قال عش قوله فالتباس أنها مائة أي من وقت الاختصاكون بمضمون تعليه أن فرط في حفظه قبل إعلام المالك أم قر له المثل ولو أودع أي الرشيد صبي والمراذلة أودع ما لنفسه وغيره بلا إذن منه فإن أودع ما باذن من المالك المختار أذنه لم يضمن الدية أم عش (قوله) ولو لم يفرق (الخ) أي لم يفرق بين الدال والودع في النهاية لا قوله لا يصح بطلانه فقال بدله غير محتاج إليه وكذا في المعنى لا قوله وما يقال أخذوا الكلام (قوله) إذا قبضه) متعنى بمضمون قوله ولم يراضف عليه أي شئت (قوله) فاندفع) أي بقوله لم يرضه بغيره أذن معتبر أم رشيد عبارة فالتباس في عدم الإذن المختار كالتناسب ولهذا التعليل لا يقال صحيح الإيداع فيه فكذلك ما قاله السبكي وهو يحتاج إلى أن يقال هو باطل ويرى في بين الفاسد الباطل أي بل يقال ذلك أم (قوله) وما يقال (الخ) حلف على ما قاله قاسد الدية الخ (قوله) أخذ من هذا) أي ما قاله قاسد الدية الخ (قوله) ووجه اندفاع هذا (الخ) لا يفي على التامل أن هذا الوجه الذي ذكره لم يرد به وهذا عدم صحة الفرق بينهما على الإطلاق لا ينافي صحة في الجلة وهو المذهب فيما قال إلا أن يراد في ما قال من مسئلة الصبي الفاسد فيها من ألف ادال الذي حكمه حكم الصحة أم سم أو لا المر كاتة في المعنى فالوجه أن قال كان انضمام الصحة لا تنافي لأن المعتد به ليس باطلا ولا تعلق بالصحة فيما ذكر وإن كان لا تنافي شرط آخر مع وجود الدال لأن المعتد به في فاسدة ملحقة بالصحة فيما ذكر فقدره ثم إنه لا خلاف في المعنى سيد عمر (قوله) باذن معتبر) أي ومنه أذن مالك الحارق مسئلة السابقة ولا إشكال بما هنا أم سم (قوله) فإن خافه وأخذها حاسبة) هل له تركها حينئذ وببر أنها يدون وردها بالمر لا وجه ظاهر ما تقدم في قوله وأخذها حاسبة الخ الوجه فيه إيداعه ليس له تركها ولا يبرأ إلا بربها وعلى الأول ظاهر منها وهناك الغنيان بتركها أو ردها انتهى الأمر

كحيث سمها وحيد لا لا فالفرق بين الباطل والنافع لا يصح باطله والكلام في مثل عطف ضاعها في شأنه في أمهات في أمهات

كامل وكذا لو اتفق نحو مسمى مودع دية لا يخطأ لا يمكن إحياءه ولو قضيت ما لنفسه مال فتبطل برأه الدية (ولو أودع) مالك كامل (صيا) أربحنوا (ما لا تفتد عنه) ولو بشرطه (لم يضمن) إذ لا يصح التزامه بالحفظ (وإن ألقته) وهو مسئول إذ غيره لا يضمن (ضمنه) (في الأصح) وإن قلنا أنه عقد لا ضمان (١٠٤) أهل الضمان ولو بسطه على إخلاله وبما قرأه ماله ما يشاء وسله فألقته لا يضمنه لأنه

سله عليه ماله أو دمه غير مال له أو ناقص فانه يضمن بمجرد الاستيلاء التام (والمجبر عليه لصفه كالمس) مودعا وودعا فيما ذكر لهما بما مع عدم الاعتداد بفعل كل قوله اما السفيه المبل لا يبادع منه ولا به كسائر تصرفاته فيصح واقتن بغيره إذن مالك كالمس فلا يضمن بالتقصير وإن لم يخلط ما إذا اتفق على خلق برقية (وترفع) الدية أي يتنى حكمها بما ترتفع به الوكالة عما مرتفع بموت المودع أو المودع وجنونه وأحماته أي يقيه السابق في الشركة كاهو ظاهر وبالمجر عليه لصفه قال القموني ولو جبر عليه جبر قل لا تقل فيها عن الأصحاب ويظهر أن الإبداع لا يرتفع وتسلم الحاكم أه الضمير في حله لذلك كما يصرح به سيافه ويرجع عدم ارتفاعه بقاء أهلية الفلن حتى في الاموال الكاشرا في الأمانة وتسليمها لحاكم أي من المودعين إذا أراد رد الدية فإن بدال مالك لأهلية فيها بالنسبة لأعيان الاموال خوف إخلاله بها بالمجبر

سم وعش (قوله كاسر) أي أنا (قوله) وكذا لو اتفق نحو مسمى مودع دية زاد أنها على المتني بلا تسليط من المودع أه وفي سم بعد ذكره عن الأول ما فيه وتضمنه أنه أن سلطه المودع على اتلافه لم يسقط الضمان عن المودع وعليه يحمل أن ضمان كان غير مدين لأن فعله حيث كفل سلطه فلما رجع أه سم عبارة عش قوله بلا تسليط أي فإن كان بتسليط من غير مدين كان الصبي المأجل ماله عليه كلامه أه (قوله مالك كامل) الم قول المان وترفع في النهاية (قوله) ولو بشرطه كان نام أو نس أو غاب ولم يستحفظ غيره (قوله وبه) أي بقوله لم يسقط الخ (قوله غير مالك) كالزوي والوكيل (قوله) أو ناقص كصبي أو مجنون وقوله فاته أي الصبي أه عش (قوله) فإذ كراخ أي فيضمن الآخذ منق الأول ويضمن بالتلاف دون التفتت عنه في الثاني (قوله) وقوله) بالجر مطلقا لفعل كل (قوله) اما السفيه المبل) وهو من بلغ مصلحته بغيره وماله ثم يذروا لصبره على التقاضي أو فسق أه عش (قوله) والقتن) ولو بالتأقلا أه عش (قوله) فلا يضمن بالتلف) كذا الطائفة يقدم الجرباني بعدم التفريط أه عش (قوله) وإن فرط الخ) هو قاطا قلنا يفرغ خلافا لظاهر المتني كاسر والصاب حيرة كافي عش (قوله) المان بموت المودع) بكسر الميم والقوله أو المودع ضمها أه عش (قوله) أي يقيه السابق الخ) عبارة هناك نعم لا إغما تخفيف بان لم يستقر وقت فرض صلاته بغيره أه عش (قوله) وبالمجر) الم قوله في المذهب في النهاية لا لقوله قال القموني الم ويرسل المودع (قوله) وبالمجر عليه) أي على كل منهما أه عش الأولى على أحدهما (قوله) فلا تقل فيها) أي صورة حجر الفلن (قوله) فعله) أي التي في كلام القموني (قوله) لهما كأي من المودعين إذا أراد الخ) الظروف الثلاثة متعلقة بقوله وتسليمها وقوله فإن بدال مالك الخ) الأولى بان كافي بعض النسخ سطاه على قوله يقيه أهلية الخ) كاهو ظاهر السياق أو لا تعالج الخ) أنه غير وتسليم الخ) (قوله) وترفع به) وقاطا في النهاية (قوله) ويرسل المودع الخ) عطف على بموت المودع في الثاني (قوله) وبالأكثر الخ) أي عددا من المودعين أو المودع قوله وبكل فعل الخ) أي يأتي في الثاني بضمه (قوله) وبالأقرار) ظاهره ولو من المودع وبقي إقناع سم ما يقيه (قوله) أنها تصير أمانة شرعية) ظاهره الم جوع طبع ما سبق وهو مشكل بالنسبة لقوله وبكل فعل مضارع بل وقوله وبالأقرار أه الآخر إذ مع صدور الفعل المضمن يقتضي التندى كيف تثبت الأمانة سم على حج وقد قال إنه راجع لقوله المصنف وترفع بموت النبي وتعليقه يقتضي أنها بالفعل المضمن لا تصير أمانة لتعديه

هل تركها حيث لا يراد منها بدال مالك الأمر الأوجه لا هو نظيره ما تقدم قوله أو قبضها حيث لا يراد فيها أيضا أنه ليس له تركها حيث لا يراد إلا بردها على الإخلال فالظاهر هنا هناك الضمان تركها أودعها لتغير مالك الأمر وليس في قوله المتقدم أو قبضها حيث لا يراد تركها أو بردها كما شرأ فاليه فيأمر (قوله) وكذا لو اتفق نحو مسمى مودع دية) (أدبر) في شرحه لا تسليط أه فتيه أنه إذا سلطه المودع على اتلافه لم يسقط الضمان عن المودع وعليه يحمل أن ضمان كان غير مدين لأن فعله حيث كفل سلطه فلما رجع أه عش (قوله) وكذا على المودع قلن الخ) كذا شرح جد (قوله) وكذا على المودع قلن الخ) ثم قال الخ) في الفلن وكلاهما صريح في ارتفاع الدية بفسق المودع ووجوب ردها إلى الحاكم لكن قوله في شرح الروض في فصل صدق المودع ما فيه قال الأذخري ولما مال مالك مجبروا عليه بفسق فظفر أنه ليس للمودع رد ما على الورقة الشدء بل يرجع الحاكم أه يدل على خلاف ذلك وأنه لا يجبر رد ما قبل الموت وإن لم يكن صريحاً في ذلك (قوله) وقاطا لا ارتفاع أنها تصير أمانة شرعية) ظاهره الم جوع طبع ما سبق وهو

أه بالفلن على المودع وترفع به كاهو ظاهر ما تقر بأن بدال أهلية فيها بقاها الاموال تحتها ويرسل المودع لنفسه ويرسل المالكه وبالأكثر لغير عرض لأنها وكالة في الحفظ وهي ترتفع بذلك بكل فعل مضارع وبالأقرار أه الآخر ونقل المالك الملك فيها ببيع أو نحوه وقاطة الارتفاع أنها تصير أمانة شرعية فعليه رد المالك أو وليه إن عرفه أي إعلامها أو يعطها

فورا عند التمكن وان لم يطلبه كفنا او وجدنا وعرف مالك الكتاب غايه ما في العالمين اعدا اياك والآخرين في المبدأ بن الطائر ليس مثله فيه فطروا ان امكن توجيهم في فتاوى البيهقي في فن حرب يدخل ملكه ( ١٠٥ ) وعليه ما لك علم بغيره فارجع لا يضمنه

وبه نظر ايضا وان اعتدته

اه ح ش (قوله فورا الخ) ظاهره وان كان فيه مشقة اه ح ش (قوله وان لم يطلبه) ناية (قوله فان غاب) ينبغي ان لم يسهل مسدود (قوله ان الطائر الخ) ان فرض في طريقه جرح عادهت بهوده لعله الماتوف بعدل بانه الله وجهه وجيموا الاقل نامل اه سيد عمر (قوله مثله) اي الضالة (قوله وان امكن توجيهم له كانه ان) نوع اختيار لم يلحق بالاجادات كاتوب اه سيد عمر (قوله بل الاوجه الخ) يؤخذ منه ترجيح الحاق الطائر بالثوب بالاولى اه سيد عمر وقوله الحاق الطائر اي القير المعتاد بالود جعلها مالا فاعدا عامر حتى اتفقا (قوله اه كاتوب) اعتمدت ح ش عبارته ومنها اي الضالة فن اوجبر ان حرب من مالكة ادخل في داره فيجب عليه حفظه ان يعلم مالكة بكونه حتى يخرج دخل في ضيائه اه (قوله لجواها من الجانيين) ال قولهم من كلامه في الناية (قوله نعم) ال قولهم وثنية الضمير في المضي (قوله ولم يرحه) اي الراد مالك الظاهر انه راجع للمسلتين فليراجع اه وشيخي اقول صليح المضي كالصريح في الرجوع الثانية فقط (قوله وثنية الضمير) عبارة عن المضي افراد المصنف الضمير اول لان المقطع وانتم ثنائيا يقال الوركى ولو لوجه له اقول لو افرد الضمير لكان المضي كاهو مقتضى او لا حدهما الخ وليس بمقتضى مع فساد او كل متبما هو مع بعده فاسد ايضا وما على الثانية فهو كركب القوم وجوبهم والتميز المحرط تعاملا على التبادله اه سيد عمر (قوله بل يلزم الخ) لا يخفى انه لو افرد الضمير هنا نظر المصنف بالولم يلزم التعلق المذكور حتى يلزم الفساد المذكور وانهم مع ثنية الضمير يشتمل التعلق ايضا اذ جرد الثانية لا يمنع ذلك لقيام اه سم (قوله ولو لم يجهل) ال قولهم من كلامه في المضي الا قوله بقيد السابق وقوله لان الي ثلثا رغب (قوله وان كانت فاسدة) الا خبره او فاسدة (قوله بقيد السابق) هو ان تقضي باذن معتبر سم وح ش (قوله معنى انيا) اي الامانة (قوله كاذن من) لان موضوعه الترتيب والامانة عارضة (قوله لان الخ) تعليل للمتن (قوله سماها) اي الودعة وقوله عنها اي قبورها (قوله وعلم من قول الخ) عبارة عن المضي قال الكافي او لوجه بهيمة فاذن لم يفر كرويا افر او باذن له في لبسها فورا اذ عا فاسد لا شرطيها ما يتاقي مقتضاء فلور كبا وليس صارت عارضة فاسدة فاذن قبل الر كروبا والاستعمال لم يضمن كافي صحيح الا بدلا ما بعده حين كافي صحيح العارية اه (قوله قبل ذلك) اي ال كروبا والقبس اه وشيخي (قوله وبه عارضة فاسدة) انظر وجه الفساد ولعل وجه فسادها انه لم يجهل الاعادة فيها مقصودا انما جعلها شرط مقابلة لحفظها ع ش (قوله هو من كلامه) اي علم من قول المصنف واصلا الامانة اه كروى (قوله ولو لوله) ال نعمان وطالت في الناية في ال قولهم عند تذكر مالك الخ في المضي الا قوله نعم ال ال المضي قوله فاسد ال للمالك قوله او الاول ال المتن وقوله اي عرفا لي جازا بدلا او قوله هو على ال ويلزم القاضى (قوله ووجهه) ال او بمعنى او كما عبر بها المضي (قوله وقته) اي ال القاضى وايداعها بان رفع يده عنها ويقرض امر حفظ البهيم اه ح ش اي ويقطع نظر منها (قوله نعم) ال الاول وجهه عارضا بقوله ان يودع غيره لان جرد الاشياء بغيره ليس ايداعا ع ش (قوله حيث لم تر الخ) اي بان يبدعها فاعا ع ش (قوله جرد ان العرفه) اي الاستمارة (قول المتن بلاذن) اي من المودع اه مضي (قوله وهو جاهل) هل يميز للمالك مطالبة الجاهل

مشكل بالنسبة لقوله بكل فعل مضمون بل وقوله وبلا الاخر اربا لاخر اذ مع صدور الفعل المضمون اقتضى التمدى كيف ثبت الامانة (قوله بل يلزم الخ) الزوم ممنوع نعم هو ر الثانية ايضا توهم ذلك فاعلموا لا يخفى انه لو افرد الضمير هنا نظر المصنف بالولم يلزم التعلق المذكور حتى يلزم الفساد المذكور وانهم مع ثنية الضمير يشتمل التعلق المذكور اذ جرد الثانية لا يمنع ذلك فليتأمل (قوله بقيد السابق) هو ان تقضي باذن معتبر (قوله اي يصير بقاءه قوله والقران) اطلاقها لا يناسب ما بعدهما من التفصيل في الرجوع ( ١٤٤ - شرواني وان قام ما بين ) يده لجران العرفه ( بلا اذن ولا عذر فيضمن ) الودعة لان المالك لم يرض بامانة غيره ولا يده اي يصير طريقا في ضمانها فلم ان القراء على من تلفت عنده ماله يكن الثاني جاهلا لان يده يد امانة كاعلم امر في النسيب والله الملك تضرع من شاء فان ضمن الثاني هو ر حاشا جرح وان كان له عده



على الأول وأما قلادة غائب أو الأول يرجع إلى المال لا إلى الجاهل (وقيل أن أودع القاتل يمين يمين) لأن نائب الشرع والأصح أنه لا فرق وإن غاب المالك لا بعد لا يرضى به ثم إن حالات غيبته أعرافون لأن كبر سنه أو قصره يفتقر مجاز إبداءه أو كبره يجمع وعمل بقية أمين وذلك لأنه نائبه ولأن في مصاريحهم مع طوائف النية من الناس من قبولها ويؤام القاتل قبول من النائب إن كانت أمانة بخلاف الدين والمحمونة كإتيان إمامه قبل القسم لأن (١٠٦) بقائه حافتي المحدثين والعدا من حفظ إمامهم العذر كغفر إياها كغته الأدرى

ومرض وخوف فلا يمشي  
بأيدٍ أصابعه عندئذ المالك  
ووكيله قاضٍ أي أمينهم  
لئلا يكامل بما يقرضونه  
في التقيد بالجابح ويرد بان  
إبداء الغنم رخصة فلا  
يبحس سفر الحسية (رواها)  
يزل) بضم الحنية فسكر  
يصبح بغير التوفيق ففتح  
ومكس (بفتح الحية جازت)  
له (الاستعانة بمن يحملها)  
ولو خيفة أمكنه حملها من  
غير مشقة على الوجه (ال)  
الحذر) أو يفتطم ولو  
اجتبا أن ينظر عليها  
كالمادة وهل يفتطم  
كونه قلة التي يظهر نعم  
الحباب به لأن لا زمة  
كالمادة ويؤيد ما يأتيه  
لو أرسلها من من يمشي  
وهو غير قلة عنها وقرئ  
في كانت بمنزلة خرج  
واستحفظ عليها فاحتمل  
به أي بان يمشى العرف  
بنقله استخدامه له فيما  
يظهر ويحتمل ضمها من  
لا يستحي من استخدامها لم  
تدمن وإن لا يلاحظ خلاف  
ما إذا استحضرت قلة  
من لا يمشي وأولها ضمها  
بغير مسكة ولو لا يمشي

(أو يرضى أن يخافه) بكسر الحاء. من خشي أو بتأمله كاشته كلامهم (مشرقة) بينو بين الفجر  
ويظهر أنه يشترط ملاحقه لها وعدم تمكن الفجر منها إلا أن كان ثمة (وإذا أراد سفرها) إذا حاسها وانصرف وظاهر مقادفه  
أن التقييد بالمباح هنا ليس بالنسبة إلى الفرد الذي أوركبه بل إلى من يملكها (أو يملكه) العام أو الخاص بما حيث لم  
يعرفه، بقاها عنده فظاهر لاسيما أنصرف إلى كسروحه لتحويل عمل مسرعة العودة متى ودعا موجود أحدهما لقائهما أو عدل  
عن زوجه إلى الزوجة أو إلى غيرها من زوجاته، بل غير ذلك أو إلى غيره من زوجاته فظاهر (فان قدما) لفظة أو حاس

مع عدم تمكن الوصول لها (فالقاضي) يردها اليه ان كان ثقة مأمورا لانه نائب النائب ويلزمه القبول كما مر والاشهاد على نفسه بقبحها ولو امره القاضي بدفعها لامين كفى اذ لا يلزم تسليها بنفسه (فان قدوة مامين) بالباد يدفعها (٧) (١) اليه لئلا يتعذر بتأخير السفير ويلزمه

الاشهاد على الامين بقبحها على الا وجه وكان الفرق ان لية القاضي تاتي الاشهاد عليه فيلزمه ان يشهد على نفسه بخلاف الامين وتكتفي فيه بالدلالة الظاهرة مالم يتيسر عدل باطنيا يظهر وحق ترك هذا الترتيب مع قدرته عليه حين وبه يعلم انه لا عبرة بوجود القاضي الجائر ومن ثم حمل الفارقى اطلاقهم على كل زمتهم قال اما في زماننا فلا يضمن بالابداع لثقة مع وجود القاضي قطعا لما ظهر من فساد الحكام وذكر ان شيخه الشيخ بالاسبق امره في تسريح ذلك بالدفن للحاكم توقفت فقال له يا بني التحقيق اليوم تخبرني او تخبرني وبؤختمته ان حمل المدول بها عن الحاكم الجائر مالم يخفى منه على نحو نفسه او ماله وبؤختمته يظهر ان سفره جامع الامن حين من دفعها للجائر ولو عاد الوديع من السفر جاز له استرداده وان تازع فيه الامام واذن له المالك في السفر بها الى بلد كذا في طريق كذا فاصغر في غير تلك الطريق اى مع امكان السفر فيما نص له عليه بما يظهر ووصل الى البلد فظهرت له ما فيها

مضى (قوله مع عدم تمكن الوصول الخ) ويبنى ان مثل ذلك الحقبة القوية التي لا تحتل عدل حتى مثل ذلك اه عش (قول المتن للقاضي) قال الشيخ ابو حامد وانما يعملها الى الحاكم بعد ان يعرفه الحال وياذن له فعلها ابتداء قبل ان يعرفه حين اه مضى (قوله يردها اليه) الى قوله وكان الفرق في المضى (قوله كما مر) اى اما (قوله والاشهاد على نفسه) فانه المارودى والمتقدم خلافاه نهاية (قوله والاشهاد على نفسه الخ) وقال المتن وخلافا لثانية (قوله على نفسه بقبحها) فلولا كان قاضي البلد لا يرى وجوب الاشهاد على نفسه قبل بدلي الى الامين او لمسلح تأمل والقيل الى الاول اميل اه سيد عمر (قوله ولو امره القاضي بدفعها لامين الخ) وقياس ما تقدم في القاضي انه لا يجب الاشهاد على الامين لانه باستاتة القاضي له صارا من الشرع اه عش وقوله ما تقدم اى في النهاية خلافا للشارح والمضى كما مر غا (قوله كفى) اى كفى الحاكم في الخروج عن الائتماء ويشيدى (قول المتن ان قدوة) اى القاضي ولو كان غير مامين (تقديم) قضية كلام المصنف انه لا رتبة في الاشخاص بعد الامين وهو كذلك واغرب الكافي فقال فان لم يتيسر تسليمه الى قاضي لا يصير ضمانا في الاصحاء مضى (قوله ويلزمه) اى الى ديع الاشهاد على الامين وقال المتن وخلافا لثانية عيار تمحل يلزمه الاشهاد عليه بقبحها لجهان حكاهما المارودى او جهما عدمه كفى الحاكم اه قال عش اى فلا يصير ضمانا ترك الاشهاد حيث اعترف الامين باخذها مالا وانكر الامين اخذها منه لم يقبل قول الوديع الا بيقينه (قوله وكان الفرق الخ) هذا الفرق فيه مجد اه نهاية (قوله ان لية القاضي الخ) والاهية كسكرة العطنة والهجرة الكراه قاموس (قوله فيلزمه) اى القاضي (قوله ومضى ترك الالقول انتم ولو سافر في النهاية الا قوله علائى مع امكان الى الوصول وقوله وبه يعلم الى قاله قوله وكان الفرق الى المتن (قوله وبه يعلم) اى بقوله مع قدرته عليه ولو ذكره عقب قوله السابق ان كان ثقة مامونا لكان النسب (قوله ومن ثم) اى من اجل انه لا عبرة الخ (قوله اطلاقهم له) اى للترتيب والقاضي ويرجع الاول صنيع النهاية بعبارة مع قدرته عليه حين قال العارفى الا قد متناغلا يضمن بالابداع لثقة (قوله قال الخ) الفارقى وكذا ضمير قوله ذكر قوله لثقة (قوله فقال) اى الشيخ ابراهيم ساق له اى الفارقى (قوله التحقيق) مبتدأ خبره قوله تخبرني الخ قوله اليوم متعلق بالتحقيق (قوله تخبرني) اى لمرس من طلب التحقيق واجراء الامور وحملها باطنا فينبغي لمن ادخل نفسه في امر ما ان يحرى على ظاهر الشرع اه عش (قوله وبؤختمته) اى ما جرى بين الفارقى وشيخه (قوله وحيث) اى حين الحشية من الحاكم الجائر (قوله ان سفرها مع الامن الخ) قد يقتضى انه مع عدمه يدفع الى الجائر ولو قيل بالترجيح عند وجود مرجع كان يكون خطر الطريق دون خطر الدفع له او عكسها بالتخير عند عدمه يبعد ويؤيد ما سبق في كلامه في الطريقين اه سيد عمر وقد يقال ان الشارح اراد بقوله مع الامن الامن بالنسبة الى الدفع الى الجائر (قوله غير من دفعها الخ) ويبنى انه لو احتاج لسفره به الى مؤلفها مثلا صرفها ويرجع بها ان اشهدانه يصرف بقصد الرجوع اه عش (قوله جاز له استرداده) اى من القاضي والامين اى ولو تركها عند ما ولا يقال انما جاز دفعها لغير ضرورة السفر وقد زالت فيجب الاسترداد اه عش (قوله اى مع امكان السفر الخ) بتأليه التليل الاى بقوله لوصولها في ضمانه الخ (قوله فثبت منها) الاولى ليها (قوله بمجرد عدوله الخ) ظاهره ولو كانت الثانية اسهل من الاولى او اكثرا منها ويوجه بانه لم ياذن في السفر بها من تلك الطريق بل لم يذنه لان الامر بسلك الاولى من سلك غيرها اه عش (قوله فثبت منها) هو محل ذلك حيث اطلق في الاذن ولم يبين طريقا اخذا ما قبله اه عش (قول المتن يسكن الموضع) اى الذى دقت فيه اه مضى (قوله ولو في حرج) (قوله والاشهاد على نفسه بقبحها) فانه المارودى والمتقدم خلافا لشرحه (قوله اى الامع) ويلزمه الاشهاد

لدخولها في ضمانه بمجرد عدوله عن الطريق المأمون فيها ويظهر انه لو كان البلد طر فبان تعيين سلوكه ما كان له ان يتأخر ولا عرض له في الاطول فالقصير (فان دفعها) ولو في حرج (وسافر ضمن) لا يجرى ضمانه (فان علم الامين) وان لم يعلم الامين (في الموضع)

وہو حرز منہا اور اقبہ من سائر الجواب او من فوق مر اقبہ الحاروس ورا کتبی جمع بگو نقل دیدہ (المتضمن فی الاصح) لان ما فی الواقع قد  
 ساکتہ فکانه او معناه ہو متروک خان محل ذلک عند التفاضل الامین والاضمن ثمر ایدہم سر ہوا یہ ثقل هذا الاعلام اشہاد لیلجب  
 وعلان اور جل و امر اتان علی الدین و الاصح انہ اثبات کا مقرر لیکن اعلام امر اوقان نہ تجسر و علی فظاہر کلامہ انہ لایجب اشہادنا  
 وکان الفرق انہا انہا لیست فی دال الامین (۱۰۸) حقیقہ خلافہ نم ہو متوجہ ان کان عیث لا یشکم من اخذہا والافانی نتیجہ وجوب

الأشهاد لانها يجب ان تكتب  
 بيدهم (وليس اقرانهم) من اوصيائه  
 في الحاضر ولهم ان من  
 حادث السفر او الاتجاج  
 (بها) وقد حلي دفعا لمن  
 صر بترقيه (مجن) وان  
 كان في بر آمن لان حوز  
 السفر دون بعض الحاضر  
 ومن ثم جاء من عرض السلف  
 المسافر وماله على السلف  
 بفتح القاف واللام هلاك  
 الاماوي في القوم من رواء  
 حديثنا كذا قتل عن  
 المنصور عن رواء حديثنا  
 النبلي وابن الاثير سندهما  
 ضعیف لا موضوع اما اذا  
 اوصى في السفر فاستمر  
 مسافر او اودع بيد ياروف  
 الحاضر او متجافا ففتح بها  
 فلا ضمان له حاله ان ذلك  
 حين اودعه عالما بحاله  
 ومن لم يولد في قرية حاله  
 على ان لا يودعه في قرية  
 من بلد ما متجافا او سفر  
 ثان (لا اذ وقع مسافر  
 غار فوج من جرد يداه اليه)  
 من المالك او وكله ثم  
 الحاق ثم امن (كاسبق)  
 قريبا فلا يضمن العسر بل  
 اذا فعله لا يضمن من المالك

ردھا لاحدھا (فلحاکم) الثقة المأمون بردها الیه (ار امین) یردها الیہن قد التاحی وسواء لیہن او فی الوصیة الوارث وغیره  
ولو غتہ امینا فکان غیر امین حتم لان الجہل لا یؤثر فی العنان ای مع قصوره (۱۰۹) فی البحت عنه فلا ینافی ما بانی

العربیة انما هی الاغارة فقط وان الغارة اثر حاصل انہ قد لا یتمین کون الغارة فاعرفا فاعلم انہ رشیدی عبارة  
المعنی الغارة لتعلقها بالاصح الاغارة اعم (قوله) بردها لاحدھا قد یقال الانسب لاحدھن زیادته الولی  
لکنہ مدلولہ بان هذا الیمان مسوق لطل الغارة سید عمر (قوله) بردها الیہ) او یوصی الیہا بعد مفعی (قوله)  
وسواء فیہ) ای فی الامین اعم عی (قوله) ہنا) ای الرّد وقوله هو الوصیة ای الایة انما (قوله) لان الجہل  
لا یؤثر (اقول) قد یترقب فیہ بان هذا لیس جملا بالحق بل جہل بحال المدفوع الیہ وهو مانع من نسجہ الی  
تقصیر مفعولہا ہا عی (قوله) وعی) ای الضمان فیما اذا ظن غیر الامین امینا (قوله) المظنون) فاعل وضع  
وقوله اماتہ نائب فاعل المظنون یقر لہ مدۃ مفعول وضع (قوله) لہ) ای الرّدیع (قوله) علی ما یبدا) ای علی  
الحاکم (قوله) الی الحاکم) الی قوله والمراد بالوصیة المفعول (قوله) من ان الحاکم مقدم علی الامین فی الدفع  
الخ) حاصل ذلک انہ غیر متعلق بقدر علی الحاکم ین الدفع الیہ والوصیة لہ عند السمع من الدفع الیہ من  
والوصیة لہا مفعی (فالتعطیر المذکور) ای بقوله ویوصیہ اسم جبارة مفعول فعیة کلامہ لو لا ما قدرہ  
التعطیر بین الامور الثلاثة لو لیس مرادہا (قوله) عی علی ذلک) ای ان الحاکم مقدم علی الامین ہا اسم  
(قوله) والمراد بالوصیة) الی قوله حیث یفتن فی المعنی الا قوله الی الی یشرط (قوله) الار باری داخ) عبارة  
الا کثر الاعلام ہا الار باری دہا عی تو م ا ہ لا بد من جمیع الار من حق الرّد یقتصر علی الاعلام فقط وعلی  
الامر بالرد فقط لیس و یبغی ان یجری الاول ویؤیدہا لو کانت بالودیة ینتقل یجب الایضاً ہا و قد کذا التانی  
کا صرح بصنع الفارح متانہم ینبغی ان یقتد التانی بما اذا کان الامر علی وجہ یشر بہا و قد یشر بہا  
فلو قال ادفعوا هذا فلان فرما او م کرہ وصیة لیامل ماملة الوصایا کالی تشرعوا لہ لا بد من الاعلام  
فلو اقتصر علیہ الفارح عکس ما قبل لکان اولی ہا سید عمر اقول باری جامع ضمیر بردها فی کلام الفارح  
الی الودیة یوصف الودیة یمکن تبیینہ ہا و قال تعطیر الا کثر (قوله) او امکن الرّد الخ) ای او الایضاً لہ  
وان لم یکن الرّد فعیاً یظهر ہا سید عمر اقول ما استظہرہ صریح قول الفارح الماراً فاکذا الایضاً ہا  
سکت عنہ الفارح هنا لارادہ بالوصی ما یصل القاضی تأمل (قوله) ویشرط الاشهاد الخ) هذا لا یختلف  
ما تقدم فریما من ان المتعذر عدم وجوب الاشهاد علی القاضی والامین وذلك للفرق بینہما لانه هنا سکت  
نائب المالک لشرعاً هو القاضی والامین فکان کتسلی علیہا لیس و حالہ تمل لاحدھما انما امر بردها فلیتأمل  
اسم اقول الحلاق قوله ویشرط الاشهاد صادق بما اذا کان الایضاً الی القاضی ویمل الفرق بینہما  
ما مر بما ذکرہ ما قبل الحقی فی ہا سید عمر اقول ان اراد یؤیدہ ما تقدم الخ فاما قیل قول المصنف لو ما فر الخ  
للا یصح قوله لہا صا الخ کا هو ظاهر وان اراد ما فر فی شرح کان قد قدما فاقاضی الخ فعمد السارح  
ہناک الوجوب یضمان ان اراد بقوله ان المتعذر الخ متعمداً لہا کما قدما الخشی هناک یظهر ما ذکرہ (قوله)  
علی ما قبل الخ) الاول الا یصر علی ذلک ای الایضاً (قوله) فلا ضی الخ) ای علی الورثة اعم عی (قوله) بعد  
الوصیة) و کذا قیل الوصیة بالنسبة لہا فی الحیة کا سیاتی الصریح باعتبار قد یرایہ رشیدی ایفی  
شرح بان مات لہا (قوله) فی حیاتہ الخ) کقولہ السابق بعد الوصیة متعلق تامہا (قوله) ورجع التولی  
الخ) معتمد اعم عی ثرو لا یجوز ان ذلک مستأنف و لیس مقابلاً لقوله قال ولا ضی الخ کا یوہم السابق لہ  
اسقط قال کا قبلہ النہایة سلم عن ذلک الایام (قوله) جعل الخ) ای المالک (قوله) وعیکہ) ای الوارث

(قوله) وعی الخ) کذا شرح مر (قوله) فالتعطیر المذکور) ای قوله ای ویوصی وقوله عی علی  
ذلک ای ان الحاکم مقدم علی الامین (قوله) فیضمن الخ) قد یترجم ان هذا یرجع علی ما قبل والمراد  
بالخ لعل قوله الی الا ان ایداعا لہ لا حاجة الیہ عی متعمداً من اشتراط الاما لیس یردعہ و قد تقدم  
الحاکم علی غیرہما فظاهر انہ تو م غیر صحیح بل یناسب العبارة (قوله) ویشرط الاشهاد الخ) هذا

او بعد موته وقبل تمكن الوارث من الرّد ورجع التولی وغیرہ ضیان وارث قصر بعدم اعلام مالک جعل الایضاً او بعدم الرّد  
بعدم طلبہ وعکسہ منہ وان وجہ ما هو جملہ الصفة من غیر تعدد لم یقبل قول الوارث انها غیر الودیة لثقلها قال او یمرہا من ما یبذلہ الصفة

ليس له علم ان قوله عندي ودية قتلان او ثوب له لا يدفع الضمان عن جدي الثانية في تركه ثوب واحد او ثوب اولي وجعل ذلك الوضعة  
ووجد عنده اثواب تلك الصفة القصيرة (١١٠) في البيان وقار في وجود عين واحدة نعمنا من الجنس وجو واحدة او صف لانه لا تصح

ثم بخلافه هنا ولا يعطى شيئا ما وجد في هذه الصور خلافا للسبكي ومن تبعه وكالمريض انخرق ما الخلق به مما ستم الجسد الخلق في حكم المريض هنا لانهم كانوا لان هذا حق آدمي ناجز فاحتيط لها اكثر بحمل مقدمة ما يظن منه الموت عنوة المرض (فان لم يقبل) كاذكر (ضمن) لتقصيره بتسريضا للفوات لان الوارث يعتمد ظاهر اليدوديهيا له وان وجد خطوره لم لا يكتفية وقيدته ابن الرضا ما اذا لم يكن بها بينة باقية وهو ظاهر معلوم عامر في الوصية وتردد الرافعي في ان هذا الضمان يبين بالموت وجوده من اول المرض حتى لو تلفت فيه ضمانا لا يدخل وقته الا بالموت والذي رجحه الاذري كالسبكي وسبقهما اليه الامام الثاني ووجهان الموت كالسفر فلا يتحقق الضمان [لا يورثه] الا استوى انه بمجرد المرض يصير ضمانا لا يورثه وان شق ولا يشهد له ما لو لم يطعمها حتى مضت مدة يموت مثلها فيها غالبا ما يتغير مضومة وان تمت لكان في هذا خلافا مضطبا للثقف ثلثا وليس مجرد ترك الايصاء كذلك

لا يباحف ما تقدم من ان المعتد بعد وجوب الاشياء على القاضى والا من ذلك لفرق بينهما لانه هناك سلبت لثاب المالك شرطا وهو القاضى والا من فكان كندبها اليه بالمال غير ما لم يسل واحد وانما امر ردھا لاثامه (قوله ليس له) اي الوارث (قوله) الذي رجحه الاذري في الاخر الثاني) هو الذي اعتنقه جمهور (قوله) ولا يشهد له (الث) اي خلافا لما في شرح الاروس (قوله) او قتل غلّة) اي غلايضا من (قوله) وكذا الوارث (قوله) نادى المردع انه قصر وقال الوارث لم يلق تلفت قبل ان ينسب لتقصير) بهذا ونحوه يعلم ترك الايصاء لا يكون مضمنا مطلقا بل يستثنى منه ما اذا ادعى الوارث مطلقا او نحوه (قوله) وقال الوارث لم يلق الخ) عبر

(الا) منقطع لان المقسم مرض غولا (اذ لم يمكن بان مات فجأة) او قتل غلّة لا تنفاد لتقصيره ولو اوصى بماله الوجه المختبر بان لم توجد بركة كغلبه ضمانا كارد وكذا الوارث بموص فادعى المردع انه قصر وقال الوارث لم يلق تلفت قبل ان ينسب لتقصير لصدق كاتلاعه

عن الإمام وأقرأه أئمة السنن بن الإمام (ع) قاله عند جرم الوارث بالكتاب (١١١) لا عند نردو له فانه مسح حيثما النيمان والى

ودهان الوارثين وقد  
 انقلب بريقه ارفع قبل  
 نسبة تقدير او بعده  
 وحيد فلا ينافي ما قلناه من  
 الامام ودعوا تفرغنا من  
 موربه بل اتعدا ودومره  
 مقبره قال قاله ابن ابي  
 النعمان وارث الوكيل  
 رجسا من التافين عاقل  
 في ذلك السبكي وغيره  
 جبل حاله او قبل الوارث  
 شيئا بل لا اضطر حاله  
 واهجرنا التفت على حكم  
 الامانة على عوص بالذك  
 ختمنا كاختصاص كلام  
 الرافعي وغيره لا نعلم يدع  
 مسقطا هذا كلاما لم يثبت  
 نفيه فيها قال السبكي  
 كفهوه او يوجد في تركته  
 كفهوه او يشترط ما يمكن  
 ان يكون استواء امثال  
 القراض في صورته لو لم يكن  
 قاضيا او نائبا لانه امين  
 الشرع لا يرضى الا ان  
 تحققت خيانتة او تفرط  
 مات عن مرض او لا ومجده  
 في الامين نظيره ماسر ولا  
 بقل قول وارث الامينة  
 ودفنوا وانت عتد الا  
 بيتنوا سائر الاماكن لا يدع  
 انفاذ ك(رسم) ما ضمنه  
 او (ادخل) لغير ضرورة  
 (من محلة) الى محلة اخرى  
 (او دون الى) دار اخرى  
 دونها في الحزب وان كانت  
 حرز منها على المعتد

(ضمين) لا تفرع عنها التالف سواء اقلقت بسبب النقل ام لا نعم ان قلنا باطن الملاك (يعني: بخلاف ما لو اقتصع ما فقلته لان التعدي هنا اعظم) والام  
يكفي دونه بان تساو باقيه او كان الحقول المأخوذ (للا) بضمين وإن كان النقل لقرعة اخرى لا سعر بينهما ولا خوف ولو حصل الحلا لا يسبب

التقل لنقدم التفریط من غير مخالفة وخرج (١١٢) بالآخرى قلنا بولاية مقدم بيت ليت في داو وعائ واحد قلنا بان به حيث كان

وقال لا خلاف في النهاية وشرح الروض وخلافا لطلاق المتن (قوله وخرج) إلى قوله هذا كلف في النهاية في المتن  
(قوله حيث كان الثاني حرز مثله) لأن كان الأول حرز متين وروض (قوله هذا كله) أي الضمان وعدمه  
المراد (قوله مستحقة) أي المالك (قوله اما اذا عين) إلى المتن في النهاية لا قوله روض في قوله بخلافه  
وقوله خلافاً إلى واما مع التني (قوله بيقدم السابق) أي لا سفر بينهما لا خوف (قوله اذا عرض فيه) أي  
التنصيص (قوله بخلافه) أي التقل عن المعين وقوله هو متفق بضمير بخلافه قد تقدم عليه (قوله فانه  
يضمن) أي سواء التقت بسبب التقل ام لا اه شرح الروض ويبيده قول الشارع وكذا الخ (قوله باحد  
الاولين) أي مثل الحرز المعين وأصل منه اه كرى (قوله ان هلكت الخ) بهذا خالف حالة التمين حال عدمه  
اه سمى أي خلافاً يروحه صميم الشارع من مخالفة فيما قبل وكذا ايضاً (قوله كان انهدم الخ) عبارة  
النهاية كانهدم البيت الثاني والسرقة فتعوز كرفق الانوار مهما التفتيب منه لكن ظاهر كلامهما اعتماد  
الحال بالمرحوم وجمع الروض حقه تعالى بينهما جعل كلام الانوار في هذا إذا كان سبب التنصيص التقل وكلاهما  
في خلافه امرق سم نحوها واما مع التني إلى قوله نحو خرقي المتن (قوله مستحقة المالك) أي ملكا  
ارباحه او اماره او امانته (قوله مثل الحرز الاول) عبارة في النهاية حرز مثله أو باس يكره دون الاول إذا  
لم يجد بحرزمته اه (قوله لا اثر له في تحويل) أي بل الواجب على الوديع مراعاة اصل الحق قلنا وعدمه  
اه عرش (قوله ويطلب الوديع الخ) عبارة في النهاية وحيث منعنا التقل إلا لضرورة فاختلنا فيها صدق  
الموديع يمينته ان رفسوا لا طر لبي يمينته فان لم تكن صدق المالك يمينته اه قال الرشدي قوله فاختلنا فيها  
أي قال الوديع قتلت الضرورة وتقت انكرها المالك لثقة قوله صدق الموديع يمينته أي في التقصير قوله لطلب  
بيته أي يصدق باليمين بقوله صدق المالك يمينته أي في نفي مدعي الوديع اه (قوله التي) يتمكن إلى قوله  
والذي يصدق في النهاية لا قوله ثم رايته الاخرى إلى المتن وقوله تمام بات معنا إلى الفرض (قوله فمل) لعل من  
قوله فعل المادة (قوله ولو وقع فخراته) إلى قوله مطلقاً في المتن (قوله مطلقاً) أي سواء امكنه اخراج الكل  
دفعه او لا وسواء كانت امتته فوق فتحاها أو لا (قوله اخراج الكل) أي كل الامتة والوديع يتو بنى

الثاني حرز مثله هذا كله حيث لم يمين المالك الحرز ولا يمين من التقل ولا كان الحرز مستحقة اما إذا عينه فلا اثر لثقة المالك اعلى منه احراراً ولو في قرية اخرى يبيده السابق حلالا تعينه على اعتبار الحرزية دون التنصيص إذا لا عرض فيه بخلافه من غير ضرورة لغيره وان كان حرز مثله فانه يضمن وكذا باحد الاولين ان هلكت بسبب التقل كان انهدم عليها المتقول اليه وكذا ان سرق او غصب منه على الواجهة الذي اقتضا كلام الشيخين وجزمه غيرهما خلافاً لاعتدائهما كالمرتب اخذاً من كلام النزول وذلك لان التالف حصل هنا بسبب المخالفة من غير طرد واما مع التني او كون الحرز مستحقاً للمالك فيضمن بالتقل لغير ضرورة حتى للاحرز لتعديه بخلافه لضرورة نحو خرقي واخذ لص فانه يجب ويضمن بتركه ويضمن مثل الحرز الاول وان وجد قدمه انهاء عنه ولو مع الخوف فلا وجوب ولا ضمان بتركه ولا بقوله لا اثر لثقة المالك ويطلب الوديع باثبات الضرورة الحاملة له على التقل (ومنها ان لا يدفع

مقتلها) التي يمكن من دفعها على المدة لانه من اصول حفظها فمل انه ولو وقع فخراته حريق فبادر لثقة امتته فأحرق او الوديع لم يضمنه مطلقاً ووجه ابن الرضا بانه مأمور بالابتداء بنفسه ونظر الاذعي فيما لو امكنه اخراج الكل

وفيها أي من غير حقيقة لا محتمل كذا عادة كما هو ظاهر وأما كون فوق فلهذا ما أخرج مائة الذي تضمنها العيان في الأول ثم هو في الثانية  
يحتمل أن تلفت بسبب التحية ثم رأيت الأذري في موضع آخر وجرح ما رجسته فيها ولو (١١٣) تعددت أو دافع لم يضمن ما أخره

منها ما لم يكن الذي أخره  
يمكن أي يسبل عادة الابتداء  
به أو جمعه مع ما أخذه منها  
(فلو أودعه دابة فترك  
علقها) باسكان اللام أو  
سقطها مدة يموت مثلها فيها  
جرح أو أخطأ ولم يشبه  
(حتى) بها أي صارت مضمومة  
عليه وإن لم تحت لتسبيل  
تلقها حتى ولو تلفت بسبب  
آخر غرم قيمتها وموتها قبل  
فذلك المدة لا شيء فيها ما لم يكن  
بها جرح أو عطش يسكن  
وبسببه وحيدته يضمن  
الكحل من المحدث وإتمام  
يات هنا نظير التفصيل  
الآتي في التجميع أول  
الجراح لأنه ثم متضمن  
أول الأمر بالحسب والشمع  
مغلا هنا (فرج) قال  
لأذري عن بعض الأصحاب  
لو رأى أمين كرمه ورواح  
ما كولا تحت يده وقع في  
ملكه قد حقه جز وإن تركه  
حتى مات لم يضمن ثم قال  
وفي عدم الضمان إذا أمكنه  
ذلك بلا كلفة ونظر واستبعد  
غيره للضمان بقول الأنوار  
وتبعية النزي لو أودعه رأى  
ملا فوقع فيه السوس ولومه  
الفتح هنا فمن تمدن بآه  
بأن الحما كن لم يصدق  
يهر أو شهد الذي يشبهه  
أن كان ثم من يصدقه على

أو بعضها أي الوديمة (قوله دفعه) يعني أو دفعتين فأكثر قبل وقت اشتراق الوديمة (قوله والضيان في  
الأول) الخ هذا من عند الشارع وليس من كلام الأذري (قوله في الأول) أي قوله ما لو أمكنه أو قوله  
في الثانية أي قوله أو كانت فوق الخ وقوله يحتمل معتمد أه عش (قوله يحتمل أن تلفت الخ) فتيته  
أن يقال إن كان لو ترك التحية وبدر إلى أخذ الأول فالأول أمكنه أخذ امتته والوديمة ضمن قصيره  
بأنه لا اشتغال بالتحية وإن كان مع المبادر كذلك لا يشك من أخذ الجميع فلا ضمان فلما لم أه م  
وقوله أمكنه البيع والأجر بان المبرق فيمكن وعده يظن الوديع فلما أجمع وقوله من أخذ الجميع الخ أي  
جميع الامتعة والوديع يعني أو بعضها (قوله ولو تعددت) أي قوله ما لم يكن في المضي (قوله ما أخره) منها  
أي ما أخر أخذه حيث لم يبدى به لانه ضام من موضعه وأخذ ما رواه أه عش (قوله أي يسبل عادة  
الابتداء) بل المراد فيقال ما أخذه منها بأن يكون الابتداء بالمرور كاسهل من الابتداء بالمأخر بخلاف  
ماذا عكس الأمر أو ساقا فلا ضمان (قوله منها) أي الودائع (قوله باسكان اللام) أي على المحدث أي قوله  
وإتمام يات في المضي (قوله أو سقيها) بظن أن ترك إدخال الباقي عمل دافع لغيره مثلا كترك سقيها (قوله  
مد الخ) ويختص المدة باختلاف الحيوانات والمرجع إلى أهل الخبرة بها يوافقني (قوله بموت الخ) يعني  
أو يتسبب به سم (قوله أي صارت الخ) عبارة بأنها ضمنها أن تلفت أو قصرت أو شلت أو قصت سم (قوله  
وبسببه) وإن لم يملكه فلا ضمان شرع الروض سم على حرقه بشكل ما تقر أن ما كان من خطاب  
الوضع لا فرق فيه بين المبرور وعده أه عش وقد يجاب أن هذا مستثنى من ترغيبا في قول الودائع كاسر  
ما يقدره من السيد عمر (قوله على المتمد) وإن جرح ابن المقرى كصاحب الأتوار بضائه بالقتل وسوق  
الأول أي ضمان الكحل ما لو جرح (نسفا) وبه جرح سابق ومنه الطعام مع عليه بالحال فإتاهه يضمن  
الجميع نهاية ومعنى (قوله التفصيل الآتي) عبارة تجمع المقتضات والأخص تلك المدة ومات بالجرح مثلا  
لا ينحو عدم فإن لم يكن به جرح عطش سابق على حبه فله عمن كان به بعض جرح عطش أو أو  
بمضي أو وطأ الحابس للحال لعدم الإلزام للحال فلا يكون محمدا في الظاهر بل شبهه فيجب نصف دية الحصول  
أهلا كبالأسرين أو محذوف وط. بهذا أن الفرق بين ما هنا وما ياتي أعما هو عدم العلم بضمن النصف لما  
يأتي ولا يضمن هنا أصلا (قوله ورواح الخ) ومعلوم أن الكلام في البالغ العاقل وقوله وفي عدم الضمان الخ  
معتمد أه عش أقول وبعدم الضمان فيها إذا لم يوجد من يصدقه وقتنا بما استظهره الشارع فيها ياتي من  
عدم قبول قوله بعد ذهبنا لم نجد شوبداً على شبهة ثم رأيت قول الشارع والافلا التبر هو صريح في عدم  
الضمان إذا ترك الذبح لفقد الشهود (قوله يقول الأنوار) الخ في الاستعداد بما ذكر نظر إذ ليس في كلام  
الأنوار تعرض للضمان أصلا اللهم إلا أن يقال أنه أخذ الضمان من قوله لومه دفعه لأن الأصل أن من  
ترك فعل ما لم يقع في حال غير ضمنه لنسبته إلى قصيره مع أنه بالترك أه عش (قوله وتبعية الخ) أي الأنوار  
(قوله والتي يتبعه) أي قوله وفي فرق قال عه شيد ذكره عن الشارع ما نصه هو ظاهر إطلاق الشارع  
بني النهاية عدم الضمان مطلقا جرحه شيدا يشهد ما رواه (قوله لا الظاهر الخ) تمثيل للمحدث (قوله لما  
يأت) أي في شرح ومنها أن يعيب بالتحية (قوله يته) أي قوله ذهبنا لذلك حيث لا يقبل (قوله ياتي)

عرفت والا طوبى بيته قال لم تكن صدق المالك يتيه أه (قوله وفي الثانية) يحتمل أن تلفت بسبب  
التحية قد يتبعه أن يقال إن كان لو ترك التحية وبدر إلى أخذ الأول فالأول أمكنه أخذ امتته والوديمة  
ضمن قصيره بالتراق بالاشتغال بالتحية وإن كان مع المبادر كذلك لا يشك من أخذ الجميع فلا ضمان  
فلما لم أه م (قوله ورجح ما رجسته فيها) فيه أنه يرجع في الثانية نيتا (قوله مدة يموت) يعني أو يتسبب (وبسببه)  
أخرج ما لا يملكه قال في شرح الروض وإن لم يملكه فلا ضمان أه (قوله على المتمد) اعتمده مر أيضا

(١٥) - شرواني وابن قاسم سابق) سبب الذبح فتركه ضمن ولا فلا لزمه لأن الظاهر أن قوله ذهبنا لذلك  
لا يقبل لم يراه مصرحاً عليها ياتي ويقرق بينه وبين قبول قوله في نحو ليس بالذبح نعم الودائع الظاهر قوله لم يأت ما ياتي في مسئلة الحاتم



الذي شرح ومنها ان يتبع بها الخ (قوله هو) اي ما يأتي في الحاق صريح فيه اي قول لقوله في نحو ليس بها  
 لدفع نحو المورد (قوله بان ما هنا الخ) وايضا فاحتياج نحو الصفوف ليس لدفع الملك غالب او كثير ولا  
 كذلك الدعي المذكور فان الاحتياج اليه نادر لندره تسديده سم (قوله ويريد ذلك) اي الفرق وقوله ما مرق  
 تميمية قد مر ما فيه من السيد عمر (قوله ويظهر ايضا) انه لا يخيل ان قضية ما مرق افتاع من عرض على اطلاق  
 النهاية لقبول وهو ايضا قضية ما سذكره الصارح من الفرق بين الوديعة والمساقاة وايضا ان في منع القول  
 منع الامانة عن نحو ذبح المأكورة المشرقة لئلا عند عدم وجدان الشهود فليراجع (قوله اي علقها)  
 عبارة المتني عن الطعام والشراب فانت بسبب ترك ذلك امر (قوله ولان اثم) اي قوله ان امكن في المتني الا  
 قوله من الفرق الى المتني وكذا في النهاية لا غوصها في علم الى المتني (قوله قال الا ذري ان علم الخ) هذا التقيد  
 محمول على استمرار الضمان عليهم الا للفرق بين العلم اي يكونه ولياوا الجمل في اصل الضمان نهاية معنى قال  
 ع من قوله في اصل الضمان اي ويكون قرار الضمان في ضرورة الجمل على الولي اه (قوله ولو نه الخ)  
 عبارة المتني هذا لان به لا لعل فان كان لما كقولنا ونحمله ما مامثال في غير خلافه وقيل ان لعل الالة  
 ضمن كذا اطلاقه قال ابن شبة ويبنى ان يقيد الضمان بما اذا علم بملئها اه (قوله اي ان علمها) وقا  
 للنهي وخلافا لنهاية عبارته ان لم يعلم بملئها فيها يظهر خلافا لبعض المتأخرين اه قال عرض قوله وان لم  
 يعلم الخ لان المضمنتات لا يفرق الحال بين علمها وجهلها وقوله خلافا لبعض المتأخرين مراده به صريح اه  
 (قوله وسم) اي فشرح او امين قول المتن فان اعطاه الملك فلما يفتح اللام اسم لا كقول ولم يفتح نهاية  
 ومعنى (قوله ليردها) الا نسب ليردها اه سيد عمر عبارة المتني ليردها او يعطى علمها او يعقلها اه  
 (قول المتن فان قدما) بالثنية يحطه اه معنى (قوله فان صرح) اي الحاك بان لم يتيسر له ايجار عبارة المتني  
 ليقتصر على الملك او يجرها ويصرف الا لجره في مؤنتها او يبيع جرأ منها او يبعها اه (قوله  
 ولو قدع الحاك) اتفق بنفسه الخ) فديتبادر من السياق وجوب ذلك والضمان بتركه ثم قد يستبعد ذلك اذا  
 لم يوجد من يشهده ولم تكف عن الرجوع بنية اه سم قوله والضمان بتركه يوافق قوله الصارح  
 السابق ثم قال في عدم الضمان الخ عرفه ثم قد يستبعد ذلك يوافق قوله السابق والافلا قوله (قوله ان  
 امكن والا نوى الرجوع الخ) خالفه المتني والتمها بقوم ضالوا فان لم يشهد لم يرجع في احد وجهين وهو  
 المعتمد كما في حرب بالجمال اه (قوله مطلقا) اي نوى الرجوع او لا (قوله ما يوافق الاول) اي من الاكشاف  
 بنية الرجوع عند عدم الشهود وقوله ما يوافق الثاني اي عدم الرجوع عند عدم الشهود مطلقا (قوله وعن  
 ان اصحاب) الى قوله انتهى في النهاية (قوله انه يجره) اي الوديع عند تقدم مرم من المالك ووكيله  
 فالحاكم (قوله نحو البيع الخ) لعله ادخل بالنحو الجملة (قوله كالحاكم) اي بالصلحة (قوله مطلقا) لعله  
 ادخل به الاتفاق بترجع فليراجع (قوله ويريد) اي قول ابن اسحق (قوله ما تقرر عن الانوار)  
 اي في الفرع المار آتفا (قوله لم يرجع) اي ان لم يتدرعته من سرهما معوا لا في رجوع نهاية ومعنى  
 (قوله وانما يتجه) اي ما يمتنع الا ذكره (قوله او باجرة مثله) مقتضاها انه لو وجد به اكثر من اجرة المثل  
 وكان متعلقا من قيمة المثل لا يجب دفعها له وهو عمل كامل وقوله لم يزد الخ مقتضاها ان اذا سوت يجب  
 دفعها اليه وهو عمل كامل ايضا وقيل بدفع في الاول والتميز في الثانية لكان متجهبا بدعيه وقوله

(قوله بان ما هنا الخ) وايضا فاحتياج نحو الصفوف ليس لدفع الملك له باو كثير ولا كذلك الدعي  
 المذكور فان الاحتياج اليه نادر لندره تسديده (قوله ويجب عليه الخ) راجع لمسة انتهى الى المتني  
 (قوله ولو قدع الحاك) اتفق بنفسه الخ) فديتبادر من السياق وجوب ذلك والضمان بتركه ثم قد يستبعد  
 ذلك اذا لم يوجد من يشهده ولم تكف عن الرجوع بنية (قوله والا نوى الرجوع) في الاكشاف بنية  
 الرجوع نظر وخلافا لما في نظائره كما يعلم بالراجحة (قوله والا نوى الرجوع) يفيد انه يرجع في هذه

يسمينا ولو كانت سميعة عند الايداع فاذني يتجه من وجهين فيه انه يجب عطاها ولو  
 بما يحفظ قصصا عن عيب يتقص قيمتها ولو قدع الحاك اتفق بنفسه ثم ان اراد الرجوع اشد على ذلك ان امكن والا نوى الرجوع

وحيث يرجع على المأمور به فبالأمر ونسبها لما في المساقاة عند عدم العهود لأرجح مطلقاً لأن تقدم نادور على الأول يمكن الفرق بين  
الربح بحسن تناسب التوقيع على وجهه بمجرد قصد الرجوع عند تلزم من تراءى للأرض بحيث اتفاقاً لا بد عند اقتضى ما يوافق  
الأول والأركشي وغيره ما يوافق الثاني وعن أن يستحق بمجرد زعمه البيع أو الإيجار أو الاقتراض كالحاكم وبأي ترجيح عند تلزم  
الاتفاق عليها مطلقاً لا بد من زعمه ما تقرر عن الأوامر هنا كلفي معلومة أما الرأية (١١٥) فيحك الأركشي وجوب تسريحهم

[illegible]

الحاقرة لا تضر لندوة فقد اشهر وانظر نظائره مولى بن قيس بن زهر (قوله ان ثلثت امر كل ما كان الى الخ) في الروض والشرح و هو يعصن غللا استردعها لم يامر بدفعها فتركها لحيوانه ولا وجهان صحح منها الاذعي والثاني فوق حمة المارح قالوا كانه ان حمل الوحيين الى الاثرب لم يرقه وغدا واليه اذتمه من نصبتاه انه (قوله انه يرمي ما كان من الاثرب) كانه ان يرقه اذ لم يصبه من نصبتاه اذ لم يدر هل في عدم الوجوب بل مجرد الجواز (قوله نعم ان يلقه بها) يعني ان المراد باللقه ولو شرعيا لو كان ذكرا

واختلاف الغرض به (ولو لم يكن) في زمن الامن (مع من يسقطها) وهو قرة او غيره ولا حلة كما علمنا من (الفتح) في الاصح وان  
الاقبال بمباشرته بنفسه لا بالمداد وهو استنباط ابداع ما في من السخا ومعه غير قرة ولم لا حظ في عين من قطعنا (وعلى الموضع) بفتح الـ  
(تعرض ثياب الصوف) ونحوها من شروير وغيره (الرجح) وان بالامر للمالك في غير حاجته من متروك مقتول عليها لم يقضه  
القتل ما يظهر انما اعطاه مفتاحه من الفتح والاجازة ثم رايته ما قام في صريحه (كي لا يفسدها الله) كذلك ما اعتدنا على الله ولو  
في غير نوم توقف الدفع عليه بان تعين ثم قال الدفع التوديع عني ومع الذي جازتم ان يلقى به ليهي السبيل يلقى بهذا التعبد قدر

الاجتماع مع محتفه كذا ألقته الأذرى بنافى حمل قهيدى جوب الملاحه بنو القفه نظو مامر أمناه وبمحل القرق بأن ما هنا السهل قاسمطه هو الأقرب بان ترك ذلك ضمنى لم يظهروا ظاهر كلامهم أنه لا دمن بنو العيس لاجل ذلك والإضمن به ويوجه فى سال الاطلاق بأن الأصل الضمان حتى يوجد عداؤه وفيه يقول الأذرى السابق هذا التصدو لم يندفع نحو الهدو إلا بئس نقص به قيمته اقصانا فاحسا فهل يضعف ذلك كما هو مقتضى (١١٦) إطلاعهم أو يبين فيها اختلافا من أن التوازل كل حمل ولقول يدين الأصل لم يبد

جانب كان أو بصحراء من رأس الصندوق (اللا) يتضمن (على الصحيح) لانه زاد خيراً ولهايات التلق عما المحطوفين  
 عدل اليه ونحو التود وقل القليل رداً في الحفظ للاظهار ثم كونه إخراجاً لما اداسق عليها ماد اسرق من جانب صندوق من نحو هجره  
 فيضمن لكون اسرق من جانب كان بزيده داخل لم يرد قفوله لانه بال قافله أو غل جانب قلب التلق لقله صلاف خالو سرق من غير مرد  
 أو في بيت هجره أو لا معنى وان سرق من محل مرد لانه رداً احتياطاً ولم يحصل التلق بفعله ويضمن أيضاً لو اسرقه بال قافله ما مده فقلوه

فرق من امامه (وكذا قال لا تختلف عليه) فأقول (أو تفتل) بضم التاء (فأقولها) للاختلاف المسمى (ولو قالوا بطل) بكسر الهمزة مشهور من ضياء (والله اعلم) كذا ما سكتنا في يده فقلت (فأذهب) أي الشان (إن خاصت بتمويل لسيان) الواو فيه ميم أو (ضمن) حصول التفت من جهة مخالفة إذ لو لم يعلم تعجب بأحد ذلك (أو) تفتت (بأخذ غاصب) حيان (١١٧) لأن البناء مع له من الربط نعم انهاء من

أخذها بيده ضمن مطلقا

وقضية المنة إذا استل

الربط لا يضمن مطلقا وفيه

تفصيل هو أنه إن جعل

الخط من خارج الحكم ضمن

إن أخذنا الطار لأنه أغراه

طوبا بأظهارها له وإن

استرسلت فلا إن أحكم

الربط وإن جعله داخله

انكس الحكم ولا يشكل

بأن المأمور به مطلق الربط

فإذا أتى به لم ينظر لجها

التلف كالو قال أحفظه

بإية فوضه بزاوية

فأبديت ولو كان بغيرها

لسم لأن الربط من فعله

وهو حرز من وجه دون

وجه وقوله أربط مطلق

لا يجوز فيه فإذا جاء بالتلف

عما أثره ضمن ولا كذلك

زوايا البيت ولأن الربط

للعرف دخل في تخصيصه

بالحكم وإن شمل لفظة غيره

ولا كذلك البيت إذ

لا دخل لغيره في تخصيص

بعض زواياه وإن فرض

اختلاف بناء وقربا من

الشوارع على ما اقتضاه

اطلاهم (ولو جعل) وقد

قاله أربطها في كذا (في

جيبه) وهو المعروف أو

الذي بازاءه الحلق (بدلا من

الربط في الك) فضاغت

من غير ثقب عليه (بأن) (لم

المعروفين والمعروف عليه (قوله فرق من امامه) أي بصرا أخذنا ما لم يبقا بغيره أي سيمر (قوله) (م) أي انما فرق على الصحيح (قوله الواو فيه ميم) أي في قولنا المنة ولو جعلنا في المنة الواو لم نقرض إلى المنة (قوله ضمن مطلقا) أي سواء كان التلف بنوم أو نسيان أو أخذ غاصب أم عرش (قوله وفيه تفصيل) (الخ) ولو كان عليه ليمان فربطها في الحقائق منها يظهر عدم ضيائه سواء ربط داخل الحكم أم خارجه لانضام المني المذكور نية ومقن وزيد (قوله الطار) من الطر وهو القطع عبارة النية والمني القاطع (قوله أو استرسلت فلا) لا يفتي ما عطفه على ما قبله عبارة النية لأن استرسلت بتخلل المقدور ضاعت وقد احتاط في الربط فلا حيان لأنها إن انحلت بقيت القديمة في الكراه (قوله أن أحكم الربط) ويصدق في ذلك أم عرش (قوله انكس الحكم) فيضمن أن استرسلت لتأثيرها بالاحتلال لأن أخذنا القاطع لعدم تنبيهه في نية (قوله ولا يشكل) أي هذا التفصيل أم عرش (قوله ولو كان داخل) الواو سالية (قوله لأن الربط (خ) لأن ان تصرف في الواو من زاوية من البيت من فعله المسمى عبارة المنة لأن الربط ليس كافيا على أي وجه فرض بل لا بد من تضمنه الاحتفظ لهذا الربط ويظهر بحكمه من أن كان لفظ الربط يشمل الحكم وغيره (قوله مطلق لا يشول فيه) لك أن تقول البيت كذلك أذليت المأمور كل زاوية من زواياه لاستحالة أم عرش قوله ولا كذلك زوايا البيت نعم هو كذلك في الواو أي انفسها الما لوضع في واحدة منها فنفسه هو مطلق فإذا جاء بالتلف من الجهة التي اختارها ضمن أم عرش ان يجاب بأن البيت وإن لم يكن فيه شمول لكل لجوئنا له لكن فيه شمول لكل لاجراء قوله أحفظه في البيت في قوله أحفظه في أي زاوية من زواياه شئت عبارة المنة ولفظ البيت متناول لكل من زواياه والعرف لا يخص موضعها (قوله المعروف دخل (خ) عمل تأمل أم عرش (قوله) (وقد قاله) أي قوله ونظير فيما جال في النية (قوله وهو المعروف) زاد النية بشرط أن يكون منطوق بربط فوه كاهو ظاهر أم تم قال بعد كلامه قد علم أنه لا بد من كونه ضيقا أو درورا أنه يكتفي لليحل كلامه مناع على ماذا كان واسما غير ضروري فليتأمل (قوله وهو المعروف) أي ما يصل على الفتحة أم عرش (قوله أو الذي بازاءه الحلق) وهو الذي ذكره الجوهري وغيره من أئمة اللغة وهو افتحة كلام الأصحاب في ستر المورق الصلوا هو ممتاز عند المخاربة أو ما يعتاده بعض الناس من جعله عند حلقه فتحة نازلة كالخريطة أم نية عبارة المنة عصب المنة الذي في جنب قريصة وليما وغير ذلك كاهو عبارة الجبري والمراد به ما في الصدر وما في الجنب من السيل القاطع الجلب على الذي في فتحة القميص والذي في جانيه من تحت اصطلاح لفتها أو الافتتحة ما في الة أن الجلب هو نفس طرق القميص ففي الصباح جيب القميص ما يفتح على النحر أم (قوله) (بأن) أي في شرح أو جعلها في جيبه لبعضهم (قوله ما لم يكن (خ) متعلق بربط ضمن كاهو صريح صانع المنة (قوله) (أن الواسع غير المورور (خ) وقوله وأن الضيق (خ) ظاهر المنة اعتدادا لاطلاقها وظاهر النية اعتدادا لاطلاق الثاني وتبيد الأول بعدم الستر كاهو (قوله لا ستر الأول) أي الواسع الغير المورور وغیره وظهور الثاني أي الضيق المورور وقوله في الأول أي الواسع الغير المورور واستر وقوله

(قوله) (إنهاء من أخذها بيده ضمن مطلقا) تفصيل لحياتين حيث يأخذ غاصب على عدم الحيثان فيها لو قال لا ترد على الصندوق فردعه وتلف بغيره يحرز من التصحيح في القديمة بما جمعه أنه زاد غيرا فيما كاعلوا بذلك ثم مع وجوده انتهى لهما ويجاب بأن مخالفة منافي نفس الحرز ولا كذلك ثم ليتأمل (قوله وهو المعروف) بشرط أن يكون منطوق بربط فوه كاهو ظاهر شرح هر

يضمن (أنه أمر زمام بكونه سمعا غير ضروري (تنبيه) صريح كلامهم أن الواسع غير المورور لا يكتفي به وإن ستر بربط فوه وأن الضيق المورور يكتفي (إن ستره ونظير فيما جال لأن ستر الأول يمنع الأخذ منه غالبا لكنه لا يمنع له حرز منه) أي لو ستره وظهور الثاني عن الحرز عليه وإن ستره وسقوطه ولوقيل في الأول يضمن أن سقط لأن أخذه طرأ وقت التناز (بالكس لم يبد) (وبالهمس)

بأن امره يوضع في الجيب يربطها في الك (يعني) خلعها لما قرأ الجيب بشرطه أحرز منه وتاريخ البقي فبأن الجيب وإن حاق ليس أحرز من الربط الك لأن الجيب قد تسرب النضة منه بقلب من ثم ونحوه وقد توخى أن يرد منع ما ذكره أن القران عليه منع سقوط ما فيه وإلا كان واسما بالنسبة وإيناعا فبأن الجيب أقرب إلى البدن الموجب لا محاسن ذهاب ما فيه من الك فاجتمع ملائمتهم أن الجيب أحرز من الك (وإن لم يدرهم بالسوق مثلا ١٨) ولم يبين كيفية الحفظ (فإن عابها إلى بيته لم أحرز ما فيه والاحسن مطلقا على ما فهمه كلام الماوردي

لكن قضية كلام الشيخين أنه يرجع في ذلك العامة وإن لم يذهب إليه (ربطها في كفه وأمسكها) مثلا (بيده أو جعلها في جيبه) المذكور بشرطه (لم يضمن) لأنه احتاط في الحفظ بخلاف ما إذا كان الجيب واسما غير مورو ومثوقا وإن جعله كما أطلقه الماوردي وقال صاحب الكافي لا يضمن إن حدث الثقب بعد الوضوع وهو متجه إن كان حدوده لا بسبب الوضع ولا بسبب آخر يظن حصوله عادة وبخلاف ما إذا ضرب عليه ولم يمسك بيده فيضمن على ما فهمه المتن لكن الذي في الروضة كاصلا وغيرهما أنه يثنى عليه ما فهم في أمره يربطها في كفه بخلاف ما لو وضعها في كفه بل لا يربط فسلطت فانه يضمن الخفيفة لأنه لا بشر بها إذا سقطت بخلاف الثقلية التي ما يعتاد وضع مثلها في الك قال الراسي وقياس هذا طرده في سائر صور الاسترسال) وعمل ذلك إن لم يكن فعله فلو تقضى كنه سقطت ضمنها ولو سدوا قاله القاضي شرح مـ

وفي الثاني أي الضيق والمزور إذا لم يستر (قوله بأن امره) أي قوله وإيناعا فبأن الجيب (قوله) أن الجيب بشرطه وهو كنه حقيقة المورو أو أمش أو مستور أو بفتح فقه على ما مر عن الثبابة وكونه غير مثقوب (قوله قد تسرب) أي تسقط أه ثبابة (قوله يمنع ما ذكره) عبارة الثبابة بأن الك كذلك وبأن هذا لا يثنى إلا في أوضاع غير مورو وقد علم أنه لا بد من كونه ضيقا أو مورو أو هو حيثما أحرز من الك بلا شبهة أه (قوله بالنسبة) أي سابق الجيب (قوله وإيناعا فبأن الجيب أقرب إلخ) فيه بالنسبة للجيب المعروف (قوله فإن عاد) أي إلى ما يعني عنه ما يأتي في شرح قاضي بلا طرد ضمن من قوله فإن لم يبق له شيئا إلخ (قوله والآن) أي وإن لم يصرز حافي البيت فوله مطلقا أي خرج بهما بوطه ولا (قوله أنه يرجع إلخ) وهذا هو الظاهر معني ونهاية (قوله وإن لم يعد) عطف على قوله إن عاد إلخ ودخول في المتن (قوله مثلا) موقفة على كنه عيار المتن في كنه ونحوه كمل تركه كما قال القاضي حسين على طرف ثوبه أه (قول المتن) أو جعلها إلخ عبارة المتن أول لم يربطها بل جعلها في جيبه الضيق أو الواسع المزور أه (قوله المذكور) أي قوله وبشر أن عله في الثبابة الإقرار وهو متجه إلى وبخلاف ما إذا وقوله أي ما يعتاد إلى قالوكذا في المتن الإقرار قاله إلى ولوربطها (قوله بشرطه) يعني عاقبه (قوله المتن لم يضمن) وإن أمسكها بيده لم يضمن إن أخذها غاصب ويضمن إن تلفت بفضلة أو نوم أو إعمال من هذا من المتن وقد سقط من النص الثاني شرح عليها الفارح والأفريقي عدة متون مصححة وقت عليها متنا نسخة مصححة على أصل الإمام الترمذي بخطه عليها شرح المحقق الخليل وشيخنا في الثبابة وشيخ مفاتيحنا في المتن ولم يبين أحد منهم على سقوطه في نسخته ولا على أخذها من الشراح وإفق الفارح على إسقاطه أه سيدمر (قوله أو مثقوب) أو حصلت بين ثوبه ولم يشر بها فسقطت أه معني (قوله لا يضمن إن حدث إلخ) معني أه عرش (قوله) ما مر أي النظر لكيفية الربط وجهة التفت ثبابة معني عبارة سم أي المذكور بقول الفارح السابق وقضية المتن أه إذا امتثل الربط لا يضمن مطلقا أه (قوله بخلاف الثقلية) لا يضمن قاله الماوردي هذا إذا لم يكن به فلو تقضى كنه فسقطت ضمن وإن كان سبوا قاله القاضي ثبابة معني (قوله) أي ما يعتاد (النج) أقره عرش وسم (قوله إن عله) أي عدم الضمان في مسئلة التكه وكور العامة (قوله وقد أعطاهم له) أي قوله ويؤخذ منه في الثبابة والمثني (قوله أو كان إلخ) أي الوديع (قوله وهو) أي الحانوت حرز إلخ مر أنه لو عين لأحرز أو تقل إلى أحرز أو مساو لا يضمن فيظهر عليه أنه لو كان حانوته أحرز من بيته مساويا له لا يجب عليه تقبلا إلى بيته وكلامهم خرج خرج الثالب من أن البيت أحرز من السوق أه سيدمر وهو وجهي لكن يرد قول الفارح كالتبابة والمثني وهو حرز مثلا (قوله) كما بيته الأذري إلخ وهذا هو الأرجح لا اعتبار حيث يعتاد أه لا يربطه بغيره بغيره أو قاله لا يضمن هذا في عينه كجعله في سائر خن وبالعكس لا يضمن لأن العين أحرز لأنها تستعمل أكثر غالبا قال الأذري لكن لو طلق البخافة ضمن وقضية التعليل أنه لو كان أعصر أمكس الحكم وإنه لو كان يعمل بها

ما فهمه كلام الماوردي لكن قضية كلام الشيخين أنه يرجع في ذلك العامة وإن لم يذهب إليه (ربطها في كفه وأمسكها) مثلا (بيده أو جعلها في جيبه) المذكور بشرطه (لم يضمن) لأنه احتاط في الحفظ بخلاف ما إذا كان الجيب واسما غير مورو ومثوقا وإن جعله كما أطلقه الماوردي وقال صاحب الكافي لا يضمن إن حدث الثقب بعد الوضوع وهو متجه إن كان حدوده لا بسبب الوضع ولا بسبب آخر يظن حصوله عادة وبخلاف ما إذا ضرب عليه ولم يمسك بيده فيضمن على ما فهمه المتن لكن الذي في الروضة كاصلا وغيرهما أنه يثنى عليه ما فهم في أمره يربطها في كفه بخلاف ما لو وضعها في كفه بل لا يربط فسلطت فانه يضمن الخفيفة لأنه لا بشر بها إذا سقطت بخلاف الثقلية التي ما يعتاد وضع مثلها في الك قال الراسي وقياس هذا طرده في سائر صور الاسترسال) وعمل ذلك إن لم يكن فعله فلو تقضى كنه سقطت ضمنها ولو سدوا قاله القاضي شرح مـ

في التكه أو وضعها في كور عامته وشدها لم يضمن وبشر أن عله إن أخذت من غير طر أو لا وقد ظهر جرمها فينبغي على أن يضمن لأنه أفرأ عليها حيث (وإن قال) له وقد أعطاهم له في السوق مثلا (أعطاهم في البيت) قبل (فليس إليه) حالا (وبعدها) عقب وصوه (فإن آخر) شيئا من ذلك (بلا طرد) صار ضمانا لها فإذا تلفت ولو في اليك (ضمن) لتضرطه وإن كانت غيبية أو كان في سوقه جانيه وهو حرز مثله ولو لم يجر عادته بالقيام منه إلا على ما في المتن لا يضمن الأذري راديه على من قيد به

من ذلك يؤخذ من أن المنور مثالين هو الآن في التأخير بعد العال لأن هذا الحق فيكون المراد بالمدور في الضروري أو القريب من قوله قال له قد عداها في البيت أحفظ في البيت فخرج بالمرح فخرج وويلها في نحو (١١٩) كنه مع إمكان حفظها في نحو صندوق ضمن

بغلافها إذا لم يجد مفتاحه مثلا لأن شاعدا على اصطلاحه أو لم يكن التصق في زمن الخروج بسبب المخالفة كما بحثه الأدرعي لأن هذا أحرز من البيت فأن لم يقل له شيئا جاز له أن يخرج بهامر بوجهه كما شعر به كلامهم قاله الراسي ثم بحث فيه بأنه ينبغي أن يرجع فيه لعدم موافقه وان نازحه الأدرعي بأن قضية كلام الماوردي المؤيد بنص الامان المحل من كان حرزا لم يخرج بها منه ضمنها ولو نام ومعه الوديعة فصاعت فإن كان بحضرة من يحفظها أو في محل حرزا لم يضمن ولا ضمن كذلك عليه كلامهم ثم ارجع التصريح به إلى (ومنها أن يقتضي) ولو لشو نسيان (أن) تقع كلامه كغيره بمعنى كان كثيرا كما في هذا الباب إذ أنواع الضياع كثيرة منها أن تقع داخل في مملكة وهي مع راع أو دليع فيترك تليصا الذي ليس عليه فيه كغيره وكلفها بعد تمرد تخليها فتوت ليضمنها في مامر ولا يصدق في ذهابها لذلك لا بدنة كالي دعوها خوفا

على السواد كما سألنا به ومنه قال عرش قوله قضية التمثيل (الخ) وقوله انه لو كان يعمل الخ كل منهما معتمد (قوله من ذلك) الأولى من ذلك (قوله يؤخذ من ذلك) أي ما بحثه الأدرعي (قوله) القريب من الضروري أه سيدهر (قوله ولو قاله) إلى قوله وان نازحه الأدرعي في المعنى وإلى قوله ثم رأيت النهاية عبارة ما خرج بالسوق ما لو اصطاد دراهم في البيت وقال أحفظها فإنه يلزمه الحفظ فهو راقن آخر بلامان ضمن وان لم يحفظها فيه وويلها في كما وشدها في عضده لا على اصطلاحه وخرج بالمرح فخرج أو امكان أحرزها في البيت ضمن لأن البيت أحرز من ذلك بخلاف ما إذا شدها في عضده على اصطلاحه لأنه أحرز من البيت وقيد الأدرعي بما إذا حصل التصق في زمن الخروج لا من جهة المخالفة والافضل من أه (قوله لأن شاعدا) عطف على لو لم يخرج (الخ) (قوله كما بحثه الأدرعي) معتمد أه عرش قال السيد هر قول الأدرعي في زمن الخروج يقتضي أنه لو وقع التصق بسبب المخالفة لأقرب من كان دخل غائب واقتصر على سلب ما يليه أنه لا يضمن وهو محل تأمل والظاهر خلافه والتجديد للقبلا فلام مفهومه أه (قوله الآن) أي أنفا (قوله المثلث ومنها) أي عوارض الضمان (قوله ولو لشو نسيان) إلى قول المثلث أو يدل في النهاية لا أو قوله قد يرد إلى القضية (قوله لشو نسيان) كان قد قد طريق ثم قام ونسيها ودفعها بجزء ثم نسيها في ومنه قال عرش قوله ثم قام ونسيها ومما لو كان معه كيس دراهم مثلا فوضعه في حجره ثم قام ونسيها فليضمن (قوله) أي فيقتل بان (قوله ليضمنها على سر) أي فيخرج قلو أو دعه دابة فيترك علفها ضمن عبارة عرش قوله على مامر أي من المخالف فيه وقد سبق أن المتضمن هو الضمان وقد تقدمنا من حرج الذي يتبعه أن كان ثم من بعده على سبب الدعي فتركه ضمن والافلام (قوله ولو يصدق في ذهابها) إلى قوله المثلث بذكر راعيا أو مودعا أو راعي نحو ما كوله لغير موقع في مملكة أو شرف على الملاك فهل يجوز له بنية حفظه المالك إذا تركه من غير ذبح لا يضمن أو لا يجوز له بنية تركه ولا ضيان عليه بالترك فيه نظرا والأقرب الأول ولكن لا يقبل ذلك من باب البيعة كما قاله في الراعي فإن قامت فتر بدلت على صدقة احتمال تصديقه كما قاله في الراعي وهو معلوم أن الكلام كله مفروض في عارف بمدين الأسباب المتضمنة للهلاك وغيره أه عرش (قوله الآن كانت الخ) أي أو كان في محل حرزها كما مر أنفا (قوله) وركته (الخ) حالة حالية (قوله أي مستيقظين الخ) لمل المراد أن فهم مستيقظا ولو واحد يحصل بالحفظ أو وشدي أقول لو مرأ نفا في الشارع ما يصرح بذلك (قوله وان يضمنها) وفي هامش نسخة لبعض الفضلاء ما صدق قوله وان ليست موجودة في أصل الشارع والظاهر أنها سقطت من قلم اها قبل الصواب عدم وجودها كما في أصل الشارع وبعض النسخ المتداولة لا أو قوله والظاهر أنها لم تنسوه ثم المصطف في قول الشارع ان بنام الخ هو ظاهر الخطأ الاتي باب في المتن لا مدخول (قوله بنير اذن المالك ان صدأ خافها) كذا في المتن (قوله يضمنه) قال في المصباح الضمنية مثل معيشة بمعنى الضياع يجوز سكن الضاد فتح الياحوزان مسئلة المراد بالفتاوى المتقدمة أه عرش (قوله ويضمنها الخ) جزم به النهاية (قوله هل علة له أو ماله) ظاهره وان قل المال وكثرت الوديعة فغير أصح أه وشدي (قوله هو في حرزها الخ) مفهومة الضمان إذا لم تكن في حرز مثلها وان علم المحل لم يهرب قبل مثلا والفرع انه لم يمكنه اخذها ولا يضمن اشكاله وان

(قوله فخرج بها أو لم يخرج الخ) عبارة الكثر ولو شدها في عضده وخرج لم يضمن ان كان على اصطلاح والا ضمن انتهى (قوله هو في حرز مثلها مفهومة الضمان) إذا تكن في حرز مثلها وان علم انه لو لم يهرب قتل مثلا والفرع انه لم يمكنه اخذها ولا يضمن اشكاله وان الوجه خلافه

أجاء إلى ابداع غيره ومنها ان بنام عينا الآن كانت برحله وركته حوله أي مستيقظين كما هو ظاهر اذ لا تقصر باليوم حينئذ وان (يعني في غير حرز مثلها) بنير اذن المالك ان قصد اخذها كما لو جرم عليه قطاع قاتلها بضمية أو غيرها خفا لها فصاحت والتظهير فيه غير صحيح ويبحث انه لو جاءه من يخاف من فعل نفسه أو ماله فهرب وتركها إلى ولم يمكنه اخذها هي في حرز مثلها لم يضمنها اذ لا تقصر منه

(تنبيه) ضابط الحرز هنا كالفصوله في السرة بالنسبة لأنواع المال والمال ذكره في الآثار قال غيره وهو مقتضى كلامهم ولوح بعضهم عليه أن الدار المختلفة لدار لآخر فيها غير حرزها باعتبار أن كانت يداً من وأهلها قالوا أي لمن معه في الدار كما علمنا من آراء الباب احتفظ دأوى فأجاب قذوب المالكين بأنها مفتوح (١٢٠) ثم الأخيرين بخلاف المختلفة عن التضمين الآتي ثم وقد يرد على ذلك جزم بعضهم بأنه

لورق الوديع من الحرز من يداً كنهية فإن اتجه قبل ذلك ضمن والأفلاحة وتخصيه قولهم ثم ليس حرزاً بالنسبة للضابط السالكين أنه يضمن منا مطلقاً وهو الوجه لو ذهبنا فأر من حرزها في جدار لم يجر مالها حفره فجاء لأن مالها لم يمتد بخلاف ما إذا لم يمتد نظير ما قاله في دينار وقع بمجره وأصيل بيت ولم يمكن إخراجها إلا بكسر ما أو عدمه بكسر وعدمه بالآثار لم يمتد مالها الظرف في الآثار (أو يدل عليه) مع تعيين عليها (ساراً أو غيره) (أو م) يصادر المالك) لأنه أتى بتقيض ما لزمه من الحفظ ومن ثم كان طريقاً في الضمان وإن أكره على الدلالة وعليه يعمل ما اقتضاء كلامهم من ضمانة وعلى عدم القرار عليه حل الزكشي قول الماوردي لا يضمن وفارق محمد لم على صيدبانه لم يلزم الحفظ ولم يستل عليه بخلاف الوديع لهما ونظر شارح في حل الزكشي المذكور بأنه يلزم منه أن قرار الضمان على الدال على

الوجه خلاه أه سم (قوله كالفصول) غير ضابط (الخ) (قوله عليه) أي الضابط المذكور (قوله) وأهلها قالوا أي لمن معه في الدار كما علمنا من آراء الباب احتفظ دأوى فأجاب قذوب المالكين بأنها مفتوح (١٢٠) ثم الأخيرين بخلاف المختلفة عن التضمين الآتي ثم وقد يرد على ذلك جزم بعضهم بأنه لورق الوديع من الحرز من يداً كنهية فإن اتجه قبل ذلك ضمن والأفلاحة وتخصيه قولهم ثم ليس حرزاً بالنسبة للضابط السالكين أنه يضمن منا مطلقاً وهو الوجه لو ذهبنا فأر من حرزها في جدار لم يجر مالها حفره فجاء لأن مالها لم يمتد بخلاف ما إذا لم يمتد نظير ما قاله في دينار وقع بمجره وأصيل بيت ولم يمكن إخراجها إلا بكسر ما أو عدمه بكسر وعدمه بالآثار لم يمتد مالها الظرف في الآثار (أو يدل عليه) مع تعيين عليها (ساراً أو غيره) (أو م) يصادر المالك) لأنه أتى بتقيض ما لزمه من الحفظ ومن ثم كان طريقاً في الضمان وإن أكره على الدلالة وعليه يعمل ما اقتضاء كلامهم من ضمانة وعلى عدم القرار عليه حل الزكشي قول الماوردي لا يضمن وفارق محمد لم على صيدبانه لم يلزم الحفظ ولم يستل عليه بخلاف الوديع لهما ونظر شارح في حل الزكشي المذكور بأنه يلزم منه أن قرار الضمان على الدال على

(قوله) وأهلها قالوا أي لمن معه في الدار كما علمنا من آراء الباب احتفظ دأوى فأجاب قذوب المالكين بأنها مفتوح (١٢٠) ثم الأخيرين بخلاف المختلفة عن التضمين الآتي ثم وقد يرد على ذلك جزم بعضهم بأنه لورق الوديع من الحرز من يداً كنهية فإن اتجه قبل ذلك ضمن والأفلاحة وتخصيه قولهم ثم ليس حرزاً بالنسبة للضابط السالكين أنه يضمن منا مطلقاً وهو الوجه لو ذهبنا فأر من حرزها في جدار لم يجر مالها حفره فجاء لأن مالها لم يمتد بخلاف ما إذا لم يمتد نظير ما قاله في دينار وقع بمجره وأصيل بيت ولم يمكن إخراجها إلا بكسر ما أو عدمه بكسر وعدمه بالآثار لم يمتد مالها الظرف في الآثار (أو يدل عليه) مع تعيين عليها (ساراً أو غيره) (أو م) يصادر المالك) لأنه أتى بتقيض ما لزمه من الحفظ ومن ثم كان طريقاً في الضمان وإن أكره على الدلالة وعليه يعمل ما اقتضاء كلامهم من ضمانة وعلى عدم القرار عليه حل الزكشي قول الماوردي لا يضمن وفارق محمد لم على صيدبانه لم يلزم الحفظ ولم يستل عليه بخلاف الوديع لهما ونظر شارح في حل الزكشي المذكور بأنه يلزم منه أن قرار الضمان على الدال على

وجه أي حكا الماوردي مقابل لقوله لا يضمن ولا قائل به أه ورد منع لزوم ذلك نظر المذكرة مع عدم مباشرته للتسليم نستنتج أو بالترامه نظراً لالتزامه الحفظ وقوله لا قائل به شهادة في وقضية المتن ضمانة بخلاف الدلالة وإن تألف بنفهم ما به صرح جمع لكن المتمد عند الشيخين وغيرهما أنه لا يضمن ويقرق يمينين مأمور في ترك الملبس وتأخير الذهاب لبيت عدواناً كان

من ذلك فيه قسب لأذهاب عينها بالكسبة بخلاف الدلالة هنا فلم يدخل بها في ضمانه وقال الجعفي بالخالف لأن أخذها غيره أو غير غيره  
ضمن وإن لم يكن موصها ولا خلافا لما يرميه كلام الصباذي (روح) أحياه (١٢١) فتاح حاشيته وأبوته دفعه لاجني أو ساكن

منه فتحت وأخذ المتاع لم  
يضمنه لأنها ما لم يتم حفظ  
المتاع لا ضمانا فمن ثم لم  
الزمه ضمانه أيضا (فلو  
أكرهه ظالم) وإن كانت  
ولا يشه عامه كما صرح به  
كلامهم وإن قال الزركشي  
لا يخلو عن احتمال (حق  
سلبها إليه) أو لغيره (فلما كان  
تضمنه) أي الوديع (في  
الإصح) لما شرط تسليم  
ولو مضى الذا لغير ذلك  
في ضمان المباشرة في فرق  
بين حلاو المباشرة للمكره  
كما مر بأن ذلك حق الله  
تعالى ومن باب خطاب  
التكليف فإليه الأكره  
وهذا حق الادمي ومن باب  
خطاب الوضع فله في  
شبه (ثم يرجع) الوديع  
(حل الظالم) وإن علمه  
لا يتسلبا ولم يسلبا إليه  
على الأوجه لأنه استولى  
عليها حقيقة أملاو أخذها  
الظالم فبرأ من غير فعل من  
الوديع فلا ضمان عليه  
قطعا وبزم الوديع دفع  
الظالم بما أسكنه أي ولو  
تعيبه فما يظن نظيره  
ما رقى الوصي فأن لم يتنع  
الا بالحلف جازو كغيره وقال  
الغزالي يجب بأي ياتيه دون  
الطلاق كما هو ظاهر  
وأعتمد الأذعن أن كانت  
حيوانا يردقه أو قناريد  
اليعجور به وحس حليف

نسخته (قوله من ذلك) أي التي ذكرنا التأخير (قوله بالكسبة) أي مع عدم إمكان التدارك ولو بالبدل  
نعم يتعسف هذا فنترك اللفظ السيد عمر (قوله ولو قال لا يضر بها الخ) جازعا للتأخير ولو تباعد دخول أحد  
عليها أو عن الاستماعة على حفظها بحارس أو عن الإخبار بها لقلبه ضمن أن أخذها الداخل عليها أو  
الحارس بها ولو تلفت بسبب الإخبار وإن لم يكن موصها وإن أخذها من ذكر أو تلفت بسبب الإخبار  
فلا ضمان اه (قوله ضمن) يعني طريقا لا قرارا أو قوله وإن لم يكن الخ فلم اشترط التبيين في مسئة  
الدلالة السابقة إلا أن يفرق بالنهي حتى لو وجدتم بشرط التبيين أهم (قوله ومن ثم لم الزمنا الخ)  
أي حفظ الأمانة كان استحضاره على المتنازع وما في البيت من الاستماعة لزم ذلك اه (قوله ضمنه الخ)  
قال الشيخ ح ش في حاشيته بظاهره من أن لم يرد الأمانة ولا سلبها له وقد بكل عليها ما له الشارع لا يحقره إذا  
استحفظا حل السكة حيث لم يضمنوا الأمانة لعدم تسليمها لموصوهم بإماما هلقت لا تشكك  
لأن الصورة أنه تسلم المتنازع كأيد عليه قوله أيضا وإذا تسلم المتنازع مع الزام حفظ المتنازع فهو ما تسلم المتنازع  
بمعنى حل حاله من الدخول إلى عمله وأيضا لا يستحفظه من المتنازع هناك على السكة وأيضا لا يثبت الأمانة  
عنا متضمنة نوع تعيين أذى مصورة أو فعل المستحفظ عليه لا يزيد ولا ينقص بخلاف بيوت السكة التي بها  
سكانها يردون وينقصون وأيضا لا تستحفظ هناك المتنازع وهم المستحفظ هو الخا كقيد بره شدي  
وقوله سكانها الخ بالنسب الأمانة تريدون تنقص (قول المتن فلما كرهه) أي الوديع ظالم على تسليم الوديع  
وقوله فلما كانك تضمنته وله مطالبة الظالم إحصاءه معنى (قوله أو لغيره) أي قول المتن من باب خطاب التكليف  
والمتن لا قوله وقال الغزالي إلى الوصي أخذها لا ذري قوله بخلاف مالي المتن (قوله وعدم فطر المكره الخ)  
كون ترك الفطر في الصوم من خطاب التكليف لا خطاب الوضع على تأمل أذهو شرط لصحته كما هو ظاهر اه  
سيد عمر (قوله بأن ذلك الخ) عبارة للمتن بأن هنا استيلاء على ملك الغير فضمنناه وفي الصوم فله كمال  
لأن الحق فيه لله تعالى اه وهي سائلة عن أشكال السيد عمر المارضا (قوله بزم الوديع الخ) عبارة للمتن  
ويجب على الوديع انكار الوديع من الظالم والامتناع من إعلامه بما جده من ترك ذلك مع التفرقة عليه  
ضمن اه (قوله بما أسكنه) مع تنظيره بالوصي بشره بأن يدفع ضمنه إذا لم يتدفع الا به فليست اه  
سيد عمر (قوله وكفر) أن كان باقة أمانة بعبارة المخير ويجب أن يورى في عينه إذا حلف وأمكنه التوبة  
وكان يصر بالطلاق كاذبا بأن لم يرد كفره فإن حلف بالطلاق أو المتكبر ما عليه أو حل اضطراره لحلف  
حنث لا تفدي الوديع ووجعته وريقه وإن اضطرر بها وسلبها ضمنها لا تفدي ووجعته وريقه يباو لو  
أعلم القصور بمكانها فصاحت بذلك ضمن لما قلنا ذلك لحفظ لان أعلمهم بأنها عنده من غير تعيين مكانها فلا  
يضمن بذلك اه (قوله وأخذناه) أي جوب الحلف بالله كما يقتضيه السياق وجمعه ح ش على وجوب  
مطلق الحلف الفاضل بالطلاق فليجمع (قوله أن كانت حيوانا) أي محترما كما هو ظاهر اه سيد عمر (قوله  
حنث) وبقي ما لو أكرهه على الحلف فقط لحلف بالطلاق وأما قبل حنث أم لا فيه نظر والأقرب الأول اه  
ح ش (قوله لأنهم أكرهه ما الخ) أي فلا يحنث لأنهم الخ اه ح ش قال السيد عمر ما نصه فيقال ما به الحنث  
وقيل به أنما هو الإخبار بالحلف بخلاف المسئلة السابقة الخا من أن ما به الحنث في الثانية ليس مكرها عليه  
بالكيفية بل في الواقع لم يكن مكرها عليه بسببه لكنه مكره عليه في الحلف نظرا للتخيير اه (قوله بعد أخذها)

(قوله ضمن) يعني طريقا لا قرارا أو قوله وإن لم يكن الخ فلم اشترط التبيين في مسئة الدلالة السابقة إلا أن  
يفرق بالنهي حتى لو وجدتم بشرط التبيين (قوله ولو قال الغزالي الخ) كذا شرح ر (قوله وبخلاف  
الخا بما أنما هو الإخبار بالحلف بخلاف المسئلة السابقة الخا من أن ما به الحنث في الثانية ليس مكرها عليه  
كأنه يفتل كثير من العامة مفرح برؤ غير الخنصر للمرأة كخنصر والحنث ملحق بالرجل في وجهه احتالين



لا بنية ذلك (بان بليس) نحو التوب أو بليس (٢٢٢) عليه مثلا (أو ركب الاء أو يطالع في الكتاب) حياة) بالخاء أي لنهر ما أذن

القول هو فيه نظر لما ذاق النباية أو القليل وقوله لأن الأول إلى قول الأول (قوله) لا بنية ذلك (أي لا بنية  
الاتصاف والامار حاشا بنسب الاختصار فيدي أي كات في المتن (قوله) نحو التوب (القول) هو قول في ذلك في المتن  
الأقول هو كثير الموكذا (قوله) أي لنهر ما أذن له فيه) عبارة عن التوب التي هي لنداره (قوله) غلظه لنحو  
دفع الخ) عبارة عن خروج بقوله حياة نليس الصوف نحو دفعه البود ونحو دور كوب بجوح السقي أو  
قوله الوفاء عليها (قوله) عامر (أي شرح وكذا البسبا عند حاجتها (قوله) إذا لبسها الرجل الخ)  
أي لا بنية الاتصاف سوانوى الحفظ أو أطلق وفي النباية ما نصه وغيره الحصر المراد كالحصر أو حتى ملحق  
بالرجل في وجه احتمالها إذا لبس في غير خصره فإن مره الوديع يرمعه في خصره جملة في بنصره لم  
يضمن لأنه أمر ذكره أو غلط إلا أن جملة في علاء أو في وسطه أو أكثر لفظ البصر فيضمن وإن أجاز لعله  
في البصر جملة في الحصر فإن كان لا ينسب إلى أصل البصر فأنى لعله أمرز فلا ضمان ولا ضمن ١ هـ  
وهذا كالمعنى في الحصر لا الحصر بالرجل فإنه اعتمادا على ما بالرجل أو قال في الشدي قول هو غير الحصر المراد  
كالحصر يشمل هو السباية مع أنه لا يتبادر ليس فيها انقسام أصلا فراجع ١ هـ (قوله) وكثير يتبادرون الخ)  
عبارة ثانيا بضم يجب تنقيده بمن يفعله بالاستعمال بمن لم يتبادر ليس في غيره كما يفعله كثير من العامة  
لأن قصد بلبسها في الحفظ فلا يضمن وقصته تصديقه في دعواه أنه لبسها الحفظ ١ هـ (قوله) وقضية  
ما تقرر أي قوله فإنه لا يبدل ما لا يضمن أي من اعتاد البسب في الألبام (قوله) إذا لبسها (أي الحاشم) وقوله  
من غير نية الحفظ أي بان نوى الاستعمال أو أطلق (قوله) وكذا في الحصر عطف على قوله في غير الحصر  
١ هـ كرى (قوله) إذا لم يلزم) عطف على أي يصدق عليه إذا لم يلزم الخ قصد الحفظ وقوله ياتي الحصر  
يعني التصديق في صدق الحفظ (قوله) كامر) أي في شرح ترك عطفه ضمن (قوله) أو لا رد لعله (أي المصنف  
أي على مفهوم قوله حياة نليس) تحليل لعدم الورد وجا صله أن ذلك مستثنى منه وإفاده  
كلامه في باب القصب (قوله) فإن لم يستعملها أي الدوية التي أخذها من محلها على ظن أنها ملكه  
(قوله) ظن الملك) أي الدوية التي استعملها (قوله) قيمة المتقوم) أي قوله قليل في المتن (قوله) أن  
تلف) راجع لكل من المطوف والمطوف عليه (قوله) وأجره مثل الخ) أي في مسئلة ليس فقط كامر  
ظاهر ١ هـ رشيد (قوله) عنده) أي الوديع بعد التمدى (قوله) وان بليس الخ) غاية لقول المتن فيضمن  
(قوله) لأن المقدار القبيض الخ) يشير إلى أنه لا يضمن أكثر من النية بالقبول أو القائم مقامه من الاستيجاب أو  
القبيض ١ هـ سيده عبارة عن أكثر من الفعل بنية التمدى ١ هـ وظاهر ما أن المرة عمالة القبيض فقط  
ويؤيد قول الكردى قوله لأن المقدار أخذوا يضمن عليها وقوله أو القبيض أي من المالك ١ هـ (قوله)  
قيضته فقط) أي ما لم يترتب على أخذه تلف لباقيها كان علم السارق بها عند أخراجها أو أخذها من ماله  
وكالودية ما لواله الإنسان في شرا متاعه ودفع له دراهم ضاعت فلياق فيها هذا التفصيل ١ هـ (قوله)  
ماله بضم خات الخ) عبارة عن أكثر من يتفق فلا عن صندوق أو خزانة كس فيه الدرام فإن فعله أو ودعه  
دراهم مثلا مدونه فتنصبا ضمن الجميع وإن لم يأخذ شيئا منه صك الخرز وفي ضمان الصندوق والكس  
وجان أو جهما كإقال شيخنا الضمان أو قوله وفي ضمان الصندوق الخ كذا في النباية (قوله) فإن رده  
أي بعينه ومضى (قوله) ضمن نصف درهم) يظهر أن الترض أنه خلط خطأ غير يجوز الاعتدال  
الحكم بخصوصه وجودا وعمدا أو غير ذلك (قوله) بخلافه رده) عبارة عن أكثر من رده له الم ملكه  
المالك إلا بالدفع إليه لم يبرأ من ضمانه ثم إن لم يتميز عنها ضمن الجميع خلط أو دفعه بالمال نفسه وإن تمز عنها  
بالباقى غير ممنون عليه وإن تمز عن بعضها لمخالفته لبصة كود أو يرضو سكة ضمنه ما لا يتميز خاصة ١ هـ  
إذا لبس في غير خصره دلان الأصل عدم الضمان شرحه (قوله) إذا لم يلزم) أي قصد الامتياز هذا صدق  
فيه (قوله) فإن رده أي مينة

فيه فيضمن لندبه بخلافه  
نحو دفع البود عامر  
وبخلاف الحاشم إذا لبسها  
الرجل في غير الخصر فإنه  
لا يبدل استعماله وكثير  
يتبادرون ليس فيه في  
ألبامهم فقط وقضية ما  
تقرر أنه لا يضمن إلا لبسها  
في الألبام من غير نية الحفظ  
وكذا في الحصر بقصد  
الحفظ إذا لم يلزم أو ياتي  
ذلك في ليس التوب كامر  
وإنما صدق المالك فيقال  
اختلفا في وقوع الخوف  
لسهولة البينة به ولا يرد  
عليه ما لم يستعملها ظانا  
أنها ملكه فإن ضمانها مع  
عدم الحياة معلوم من  
كلامه في القصب فإن لم  
يستعملها لم يضمن أو قول  
الاستوى ظن الملك عند  
إماه بالانظر لعدم الائتم  
للاضمان لأنه بموجب  
مع الجبل والنسيان (أو)  
بان (بأنه التوب) مثلا  
(لبسها أو الدرام) ليشتقها  
فيضمن قيمة المتقوم بقصر  
القيم ومثل المتن أن تلف  
وأجره مثل ذلك تمت مدة  
عنده لثبات أجره وإن لم  
يلس ويتفق لأن القصد  
أو القبيض لما اقترن بنية  
التمدى صار كقبيض  
القاصب وخرج بقوله  
الدراهم أخذ بعضها كدرم  
فيضمنه فقط مالم يقض  
خضا أو يكسر فلا قال  
ودعه ١ هـ حياة خوار

إن الكلة يرد بها أو النصف ضمن نصفه وهو لا يضمن الباقي بخلافه وإن لم يضمن بخلافه رده له إذا لم يتميز قوله

او تقتص به لانه ملكه جرى في مالو غلطها بالحقيل مثل مثالين لان الاول لانية الاستعمال والثاني لانية الاخطو الامساكاه وليس يصحح بل الاول لانية الامساك ايضا والثاني لانية الاخراج ولو نوى بعد التبعيض (الاخذ) (١٢٣) اي قصد تصادمهما ولم ياخذ لم يضمن على

(قوله لانه) اي البديل ملكه اى ودفع (قوله قيل مثل مثالين) الخ الاول ان يقال في نكته التمددان الاول مثال للتفادع بما بينه وبين الثاني لانه معدهما نعم فقيل العثمان في الثاني مفهوم بالاولى منه في الاول فكان الاول عكس الترتيب المذكور وان كان التصريح بما يمل التزاما لياس به اه سديد (قوله ايضا) اي كنية الاستعمال (قول المتن لو نوى الاخذ في القوديمه خنيا فنوى تمييزها ولم ياخذ لم يمسب اه مني (قوله ولو اوضع يد) بالاضافة (قوله واجر الراسي الخلاف) بمتمدهم ع (قوله وفيه نظر هو يفسر بترجيحهم بان الخلاف ومقتضاه عدم الضمان اه ع (قوله لا بالنية السابقة) خلافا للنية والمغنى عاوتهما ا لهم كلامه انه اذا اخذها بضمينها من وقت نية الاخذ حتى لو نوى يوم الخميس واخذ يوم الجمعة يضمن المنفعة الا من يوم الخميس والمراد بالنية كناية الامام بغيره بالتصدي لاخذها لا باضطر بالجملة وداعية الدين بدفعه فانه لا اثر له وان تردد دار الراسي لم يحرم من الظاهر عندنا انه لاحكم به حتى قصد العدمان اه قال ع (قوله يوم الخميس لمل وجهه انه لا حجر قصد له للاخذ والفصل به ينزل منزلة المسترلى من حين النية والافكان الطاهر ان لا يضمن ليقاما لا ما في حقه (لان ياخذ اه ويمل بذلك ان الكلام فيما اذا استمرت نيته السابقة بل لاخذ بخلاف ما اذا رجعت عن تلك النية ثم حدثت نية اخرى فلما راجعت على النية الثانية فقط (قوله عددا لسوا) الى قول المتن ومنى طلبها في النية (لا قوله وفيه نظر الى المتن) (قوله حل ما عتبه الخ عبارة النية كايضا ع (قول المتن عاله) اي وان قل كما قاله الاماماه مني (قوله بان صر) الى قول المتن منى صارت المغنى (بحسب سكة) عبارة للمغنى فان تميزت بسكة او عتق او حاداة او كانت دراهم فخطها بدنا لم يضمن اه والقاسم فقيل مجرد السكة لا تقتضي التمييز لان المراد به سوله بديل قوله بان صر تميزها ودفعها للسكة ويسر التمييز لكثرة الاختلاف اه لك ان قول لم يدع الشارح مطلقا السكة بل ما سهل بها التمييز بقرينة قوله كلامه عبارة الخ لقوله قال الزركشي وليس الضابط التمييز بل سوله حتى لو خط مثلها بغير تميز مثلا كان خاتما فيها بظهر اه وهذا ظاهر اذا عسر التمييز اه (قوله بامر هو قوله ويمل المثال اه كرى (قوله امالي كان محتوم من الخ) اى او احدها نهاية زاد المغنى واما اذا كانت اى الدرهم لمودع في قول بالضيان ولو قطع او ديع بدالة المودعة او احرق بعض الثوب عند خطا ضمن الثلث فقطدون الباقي لعدم تعديه فيه او شبهه عدد او عدا ضمنها مجاميعا تعديه اه وهو موافق لما مر من النية من الفرق بين المعدوم السوله في الخط خلافا للشارح (قوله فيضمن) اى وان ختمه بعد ذلك قوله بعض الختم اى ما فيه فقط حيث لم يخط اه ع (قوله فقط) عبارة لانية بما في المغنى وان لم يخط اه (قوله لان القصد) عبارة للمغنى لم يضمن لان القصد الخ لان يكون مكتوم ما عتبه فيضمن ولو خر في الكيس من فوق الختم لم يضمن الانبصان احرقه نعم ان خره فتمتد ضمن جميع الكيس ولو عد الدرهم المودعة او زجها وزج الثوب كذلك يعرف قدر ذلك لم يضمنه كاجز به صاحب الاثوار اه (قوله لا كتمه عتبه) فضيحة اقله دل التفرقة عند قسده كتمه عتبه اه سم وقد مر تافعا عن المغنى ما واقته (قوله كالموجده الخ) لا يضمن ما فيه اى داخلة في قول المصنف وغيره لان تبدل التميز بكونه عامر كالمغنى (قوله ويؤلمه) اى قوله هو كان الفرق

(قوله بل لا يصح) لا يتناق هذا قوله لم يوضع وديع دابة بها وأحرز وديع ثوب بعضه فان كان خطا ضمن الثلث دون الباقي او عددا او شبهه عدا ضمنها قال في شرح الروض ولا يخالف ذلك تدويرهم الخطا بالصدق الضمان لان علمها في ضمان الاتلاف كافي البعض المختلف في مسئلتنا لان ضمان التمدد كافي في الباقي فيها اذ لا يندى فيه اه وذلك كما يؤخذ من قوله ولا يخالف ذلك الخ كما هو ظاهر (قوله امالي تميزت

بشعور سكة) فقيل مجرد السكة لا تقتضي التمييز لان المراد به سوله بديل قوله بان صر تميزها ودفعها للسكة ويسر التمييز لكثرة الاختلاف (قوله كتمه عتبه) فضيحة اقله دل التفرقة عند قسده كتمه عتبه اه لو كانا عتومين فيضمن ما في كل بعض الحاتم فقط كفتح الصدوق المحتمل بخلاف حل خط بغيره رأس الكيس اورداه القاض لان القصد ما منع الانتشار لا كتمه عتبه (ومنى صارت مضمومة بانتفاع وغيره ثم ترك الحاية لم يبرأ) كالموجدهم اقرها ويلزمه دهاقوا

بمختلف منتهى أو وكيل تعدى وكان الفرق ما من من ارتفع أصل الوديع بالحياة بخلاف غيرها (فإن أحدثه المالك) الرشيد قيل إن رد ما  
 له (استثناء) أو إذا تفتى فخطأ أو أبراء (١٢٤). أو أبدأ (وى) الوديع من ضمانه (في الأصح) لأنه أسقط حقه ولو انتقض ما أحدث

له استثناء أو نحو ذلك فاليدل  
 لم يرد أو خرج ما أحدث قوله  
 له قبل الحياة أن خنت ثم  
 تركت عدت أمينا فلا يبرأ  
 به قطعا لأنه أبراء عالم يجب  
 وكذا لو أبراء نحو وكيل  
 وولى (ومضى طلبها المالك)  
 لكلها المطلق التصرف ولو  
 سكران على الوجه لا على  
 وجه يوجب بحدها كان  
 طالبا بحضرة ظالم متصرف  
 اليها (لأنه الرد) على الفور  
 ولا يجوز له التأخير للاشهاد  
 وإن سلبه بأشهاد يقول  
 قوله في الرد وليس المراد به  
 حقيقته بل التمكن من  
 الاخذ (بأن يخل بينه  
 وبينها) ومضى الرد على المالك  
 أما مالك جبر عليه لنحو  
 سفه أو فلس فلا يرد إلا  
 لوليها أو ضمن كارد لا حد  
 شريكين أو دعهما فإن أبى إلا  
 اخذ حصته منه لقاض أو  
 عكم بقسمها له وطم من ذلك  
 أن من أعطى غيره خاتمه  
 مثلا أمانة لقضاء حاجة  
 وأمره يرد إذا قضيت فتركه  
 بعد قضاء في حزمه فطاع  
 لم يضمنه لما تقرر أنه إنما  
 يلزمه التخلية لا غيره  
 لا تكون إلا بعد الطلب  
 (فإن أصر) التخلية بعد  
 الطلب أو اعلام المالك  
 بمحصل ماله يده بنحو  
 ميوب ويصح أن يلمه أو

فالمقتضى (قوله) بخلاف منتهى أو وكيل أى فانه لا يلزمه ما رد في رد أو أن تعدى بالبقاء الزمن والوكالات  
 زالت الامانة عن من (قوله) بخلاف غيرها) بالنسب الاخصر بخلافهما (قوله) أو إذا تفتى عبارة للمقتضى  
 كقولها استمكن عليها وأبراءتك من ضمانها وأمره يرد على الحزم (قوله) لا تعاسط إلى قوله وإنما  
 يتحقق المقتضى لا قوله لا على وجه إلى المقتضى وقوله أو يحكم قوله هو لا يتكون إلى المقتضى (قوله) اليدل أى  
 وهو في ذمة المالك بخلاف ما لو اخذ المالك منه ثم رده فانه يبرأ لأن الرد ابتداء يدايع أم عن (قوله) لم يبرأ  
 بلا خلاف لأن الواجب عليه أن يرد اليدل إلى المالك أمهنى (قوله) قوله أى المالك له أى الوديع (قوله) لأنه  
 أبراء (الخ) وتطبيق للردية نهاية وصلى (قوله) وكذا لو أبراء نحو وكيل (الخ) هو عذر المالك أى سم حيازة  
 المقتضى ولا خفاء من هذا الاستثناء إنما هو للمالك خاصة لا لولى والوكيل ونحوهما بل لا يجوز لهم ذلك ولو فعلوا  
 لم يضمنوا قطعا (قوله) (قول المالك) أو أراءه يبرأ منه أى معنى وقيل بأن المالك شامل (قوله) لكلها  
 متعلق بالمالك وسيدكره عذر (قوله) المطلق التصرف إلى قوله متصرفا في النهاية لا قوله على وجه إلى المقتضى  
 وقوله أو يحكم وقوله هو لا يتكون إلى المقتضى وقوله أو اعلام المالك إلى المقتضى (قوله) لا على وجه (الخ) متعلق بطلبها  
 (قوله) بل (الخ) أى يبرأ (قوله) كان طلبه (الخ) مثال للمقتضى لا لنى (قوله) سم (قوله) بخلاف (الخ) أى مشتق أى كدى  
 (قول المالك) ماله (الرد) ولو أراءه معروف بالقصص عليه وعلى الظن أى الغيرة ثم طالبه لعله رد فبها يظهر  
 لظاهر اليد أنه نهاية زاد المقتضى ولو قال من عدته ماله الكاخذ بدمته لزمه اخذها (قوله) لقول  
 قوله أى الوديع (قوله) حقيقته أى حلها إلى مالكها أى معنى (قوله) ومضى الرد على (الخ) مبتدا وخبر  
 (قوله) لنحو سفه أو فلس (الخ) فيه أن مجبور النفس لا لى إلا أن يرد بالى بالنسبة إليها كما قيل أجمع  
 كذا أضافه لقاض المقتضى سم وظاهر أن المراد ذلك وقسبت المستثنى كلام الفاعل جبر بسبب طائسده  
 وخش (قوله) ضمن عبارة المقتضى فلا يلزمه الرد إليه بل يحرم لأن رد عليه ضمن (قوله) لم يبرأ (قوله) أى الوديع  
 الأص (قوله) أو يحكم قد قيل شرط الحكم رضا الخصمين والوديع وكيل في الحفظ لا في القسمة فليجمع  
 أنه سيد حرقا ليرد بالاشكال اقتصارا لنهاية المقتضى والروض على الخاص (قوله) بقسمها (قوله) أى أن  
 اتفق ضمها يقترح الروض عبارة المقتضى وشرح الروض بقسمه ويدفع إليه حصته منه (قوله) من ذلك  
 أى من تفسير الرد بالتخلية (قوله) (إذا قضيت) ببناء القصور (قوله) في حزمه) أى حزمه كقاعه كاعبه بالنهاية  
 سيد حرم أى المقتضى (قوله) هو لا يتكون (الخ) يفهم هذا عدم الاكتفاء بالأمر بالرد السابق في الطلب وهو  
 محل تأمل أنه سيد حرم أو يؤيد بالاشكال اقتصارا لنهاية المقتضى على ما قبله (قوله) أو اعلام (الخ) عطف  
 على التخلية أى سم عبارة المقتضى وأحذر بتفسير الرد بالتخلية من هذا الأمانات الشرعية كثر بطرته  
 الرعي قد ردها فإن ردها بالاعلام (قوله) لنحو صلاة) متعلق بتفسير خلافه الرأى لجمع التأخير عبارة الروض  
 مع شرحه فإن آخره ضمن لأن آخره يبرأ كاحتياجه إلى آخره وهو في ظلام أو في حمام أو مطر أو طعام  
 ونحوه مما لا يطول زمنه فالنحو صلاة قضاء حاجة وطاهر قول ملازمه ثم يخاف من هذا ما تضمن لعدم  
 قصير مولاه بنى ما يأتى انشاءه من ذلك كالتطهير والاكل والصلاة التي دخل وقتها إذا كانت الوديع  
 بعيدة عن مجلسه (قوله) وكذا الاشهاد (الخ) عبارة المقتضى وليس له أن يلزم المالك الاشهاد بخلاف ما لو طلبها  
 وكيل المودع لأنه لا يقبل قوله في دفعها اليه لو كان الذى أودعه حاكما طالبه عليه أن يشهد له بالبراءة  
 لأنه لو عذر لم يقبل قوله لأنه لا يحطرى في ادب القضاء قال الزركشى ويحيى مثله إذا كان المودع متوب عن  
 غيره يبرأ وأوصاه وقوله ولو كان الخ كل في النهاية قال عشرين فادفعه فوجب الاشهاد عليه في هذه  
 (قوله) وكذا لو أبراء نحو وكيل وولى) هو عذر المالك (قوله) كان طلبه (الخ) مثال للمقتضى لا لنى (قوله)  
 (اليرد) لا لى (قوله) فيه أن مجبور النفس لا لى إلا أن يرد بالى بالنسبة إليها كما قيل أجمع (قوله) (أو اعلام)

بمصلوه في حزمه كذا أن عليه لا يبرأ كونه في ذلك الحزم (بلا عذر ضمن)  
 أعتبه بظلمه نحو صلاة يظهر وأكل سنا ونحوه يغير مجلسه وملازمة غيره وكذا الاشهاد على وكيل أوولى أو حاكم

طليبا من أودعه إياها احتال به فلا يقبل قول الوديع في الدفع إليه حيث لكان تأخير دفعه إليه حتى يشهد عليه قسه بالأخذته طورا  
ولو طال زمن المنكر كثيرا اعتكاف شهر متتابع فالوجه أنه يلزمه تركيل أمين ردما (١٢٥) لأن وجهه متبرع بالتركيل ولم يردع الأمر

الصوري قبول قول الوديع في الرد عليه تخليص نحو إلحاقهم من روعة لوم غرمه بعد الدول اه (قوله)  
طليبا أي الوديع أو الراكب أو الراكب كذا نصه المستتر في أودعه حتى يشهد والجهر في دفعه وفي إليه في الموضعين  
(قوله) فلا يقبل قول الوديع الخ في الروض وانظر اه لا اطلاع عن وكيل حتى يشهد عليه لمضن قال في  
شرحه لأن الركيل يصدق بينه في عدم الرد عليه اه وهذا غير ما ذكره الشارح لأن الظاهر أن الركيل  
فيما ذكره أي الشارح هو المودع اه سم وقد قلنا من الخفي والثانية ما يوافق ما ذكره الشارح في الحكم  
دون التعليل وعن الأول ما يوافق ما في الروض وشروطه من طول زمنه نهاية متفر (قوله) والوديع  
شرح على من اتهمه فليأمل (قوله) كذا اعتكاف الخ وإحرام بطول زمنه نهاية متفر (قوله) والوديع  
الأول في الوديع (قوله) يلزمه اه بدنيته لا بإدعاء عنه اه متى (قوله) يلزمه اه أي يلزم إلحاقهم  
الوديع الممتنع من التركيل اه كردى (قوله) فان في أي الوديع من البك (قوله) ما ذكره الشارح (قوله) وهو  
قوله فان الخ اه كردى (قوله) قال أي الأذرى (قوله) ومتى ترك الخ قوله ويؤخذ في الخ (قوله)  
ما لونه هنا أي من التركيل واليدع والزوج (قوله) لكن الأوجه الخ قضية ما يأتي أيضا عن الخفي عدم  
الائم بغير الدناخير بلا يسمي عنه (قوله) لا على ما ذكر أي أن الأمر المطلق الخ (قوله) او وكيله أي وويله  
أو إلحاقه أخذ أمسا (قوله) وقوله الخ عطف على طلب الخ (قوله) في استحبابه الخ وإرجاع إلى قوله إذ يطلب  
المير قوله في الرضا الخ أي قوله وقوله أصطالح الخ على طريق القب (قوله) ضمن بالناخير) بول طلبه الركيل  
ولو لم يمع ذلك لا أثر خاخره على إضائه متى (قوله) بخلاف ما لو قال الخ قوله وبه يعلق الخ (قوله) فانه  
لا يصح أي بالناخير ليعطى آخر سم متى (قوله) الخ قوله ذكره غنيا كسرة) وشمل أطلاتهم دعوى  
السرقة ما لو طلبها المالك قتاله أودعا ولم يخبره بالسرقة ثم طلبه فآخره هو الأوجه نهاية وبسم  
(قوله) وغضب الخ قوله لا أثر وجوده في الثانية إلا لقوله بالية ما أو الاستفاضة وكذا في المتي الاستفاضة  
(قوله) وبسم حله أي النصب اه عى عبارة الخ وبسم النصب كالسرقة كقوله البئوى وقال الرضا  
أنه الأقرب لرقل كالمث تورجعه الخ وقال الأذرى إن ادعى وقوعه في جميع طلب بينه أو الإلزام  
ويبين حل الكلامين على ذلك اه (قوله) على ما إذا ادعى الخ والإطول بينه نهاية وبسم قال عى قوله  
والأطول الخ مستند اه (قوله) بخلة أي على ليس فيه أسد اه عى (قوله) ولا يلزمه الخ أي  
في الأولى متى ورثته (قوله) أم بل مع الحلف الخ) لأنه إذا طلب تحليفه اه سم (قوله) على السبب الخ  
عبارة الخفى عند ذكر السبب الخ (قوله) أنه لا يعلنه الخ) أي فلا يكلف الحلف انتها تثق اه عى (قوله)  
وموت) أي فذا سبب ظاهر ومعلوم أنه لا يشارك الخريق في حكمة الآتي ومن ثم لم يذكره في تفصيله  
والظاهر أن حكمه وجوب البينة نعمان استفاض فبيني تصديقه بلا عين نظير الخريق ويدل على ذلك قوله  
الآتي لا أحد بينه اه رشيدى (قوله) وبسم حله) أي الموت على ما إذا الخ بسم اه الثانية (قوله) على ما إذا

لما كان يلزمه يمت من  
بسلها له فان لى ارس  
الحاكم امته ليسلها له  
كالرغب الوديع ذكره  
الأذرى في تأخير ما ذكره  
اخر ان كان خروجه لذلك  
يقطع متابع احكامه  
والقياس أنه إذا صبر عن  
التركيل ولما خروجه ولا  
ينقطع عن متابعه فيقتل  
بإلزامه الحاكم بالخروج  
بنفسه قالوى ترك ما لومه  
متابع القدرة عليه ضمن  
ويؤخذ من كلام بعضهم  
ترجيح أن اشتراط القورية  
ليما ذكر إنما هو لدفع  
الضمان لا غير فلا يأنم  
بالناخير أو ضمن به لأن  
الأمر المطلق لا يقتضى القور  
وهو محتمل لكن الأوجه اعدل  
عليه كلامهم من الأئم أيضا  
لأن عمل ما ذكره مأمون  
القورية على القور وهى  
هنا دفعه إذ يطلب المالك  
أو وكيله وقوله أعطيا لأحد  
إن أمر قدرته عليه من  
وكلاى قدس على أحدهما  
أو أحدهما ظاهر في استحبابه  
لما أوفى فيه ومن ثم  
ضمن بالناخير بخلاف ما لى  
قال أفضا لمن شئت من  
ذين أو من وكلاى فانياته  
لا يصح كالأصل الروحة  
بل ولا يضمن كاجسه  
الأذرى من وجهين  
أطلقا وبه يعلم الفرق  
بين هذه وماقبلها بأن تلك فيها الضمان وهذه لا أئم فيها ولا ضمان فاقبه ما ذكره من الأئم وأندفع الأخذ من  
الأخيرة عدم الأئم فيها قبلها فانه (وان ادعى) الوديع (تلفها ولم يترك سبيا) فأورد كسبيا (غنيا كسرة) وغضب وبسم حله

صطف على التخليص (قوله) لا يعل قول الوديع الخ في الروض وانظر اه آخره أي الاطعام عن وكيل حتى يشهد  
عليه لمضن قال في شرحه لأن الركيل يصدق بينه في عدم الرد عليه اه وهذا غير ما ذكره الشارح لأن  
الظاهر أن الركيل لما ذكره هو المودع (قوله) فانه لا يصح أي بالناخير ليعطى آخر (قوله) أو ذكر  
سياخينا كسرة الخ) وشمل أطلاته دعوى السرقة ما لو طلبها المالك قتاله أودعا ولم يخبره بالسرقة  
ثم طلبه فآخره وهو الأوجه وحصل العبادى قال أن كان يجرى وجودها فلا ضمان وان ايس منها  
ضمن وثقة الركائى عنه وقره شرح مير والضمان هنا حيث لوم تأخير الدفع بلا تنذرا لا يبنى  
المعول عنه (قوله) وبسم حله على ما إذا ادعى وقعه بخلة) أي والأطول بينه نهاية بل شرح مير

على ما إذا ادعى وقعه بخلافه (صدق يمينه) إجماعاً ولا يلزمه بيان السبب نعم يلزمه خلافه أنها تلقت بغير تقييد وهو نكاح من العبد من السبب الخفي حلف المالك أنه لا يملوه غيره مطلقاً (وان ذكر ظاهراً كحريق) وموت ويبحث عمله على ما إذا ادعى وقعه بغيره بجمع (قاً حرف) باليتنار الاضاغة (الحريق) (١٣٦) وهو مصدق بلايين) لا غناء ظاهر الحال عنها نعم انهم بان احتمل سلامتها حلف وجو

(وان عرف دون محومه) واحتمل سلامتها (صدق يمينه) لا احتمال ما ادعاه (وان جهل طوبى يمينه) على وقعه (ثم يصف على التلف به) لا احتمال سلامتها وانما لم يكف يمينه على التلف به لانه ما يخفى فان نكل حلف مالكها على نفي العلم بالتلف ورجح عليه (وان ادعى) وديع لم يضمن الودعية بتقريب أو تعد (ردها على من اتهمته) وهو مال القبيض حال الدمال كان أو وليه أو وكيله أو قبا أو صاحبه (صدق يمينه) لا نهى عن باماته فلم يمتنع لأشهاد عليه به وأفى ابن الصلاح بتصدق جاب ادعى تسليم ما جاءه استأجره على الجباية كوكيل يجعل ادعى تسليم الثمن لموكله (أو ادعى الوديع الرد على غيره) أي غير من اتهمته (كوارحه

ادعى وقعه صالح) ولا صدق يمينه بما يقره (قوله بالينة) عبارة لا نسي بالمسألة (قوله بان احتل سلامتها) الخ قد يقال للمراد المسمى بسلامة المسمى بالالسبب الودعية فلا حاجة لما رواه المتأخرون من التقيد باحتلال السلامة ثم رأيت في شرح الروض أشار المصنف إلى سبب عدم ظاهر الا يتينا معنى وشرح الروض (قول المختار وان عرف) أي الحريق وقوله لو ان جهل ما ادعاه من السبب الظاهر أنه منى (قول المختار ثم يصف على التلف به) قد يقال له لصل بين ما إذا أقرضت اليتمه تكون الحريق متلاعرف ومعه فصدق الوديع بلايين بين ما إذا لم تعرض لاحتياج اليتمه ادعى رشدي أقول ويصرح بهذا التفصيل قول الشارح المار بالينة عقب قول المصنف فان عرف (قوله فان نكل الخ) عبارة المختار فان يقيم يمينه أو نكل عن اليتم حلف الخ اه (قوله لم يضمن الودعية الخ) أي لم يسبق له تقريظ أو تعد يقتضي دخول الودعية في ضمانه (قوله لم يضمن الودعية بغير شرط) لا يخفى ان مثله ينافي فيما في دعوى التلف لكنه إجماعاً على هذا بالتحديد لان الرد مبدى دون التلف فربما يتوهم انه دعوى الرد كالرد لغيره بما ذكر اه رشدي أقول وقد أشار الشارح كثيره الى بقوله نعم يلزمه الحلف الخ (قوله ما كان الخ) تفصيل لمن اتهمته فهم مودعون اه سم (قوله لا نهى عن) أي من اتهمته وكذا ضمير عليه (قوله به) أي الرد (قوله بتصدق جاب الخ) بخلاف جاب وقت اقامه غير ناظره كواقفه ادعى تسليم ما جاءه لناظره لا يصدق عليه لانه لم ياتمه سم على حج وأهم قوله غير ناظره انه لو استأجره ناظره الجباية قبل دعواه التسليم اه ع (قوله لمستأجره الخ) ليس يقيد مثله ما لا ركن للخص في ذلك من غير ذكر عرض اه ع (قول المختار كوارحه) أي المالك اه معنى أي وكوكيل المودع كما مر من الروض والمختار (قول المختار وارث المودع) ومثله وارث الوكيل اخذنا من قوله الاتي وما ذكر من التفصيل الخ اه ع (قوله منه) أي من الوارث لا من مورثه فانه ياتي حكمه (قوله لم يمينه الخ) لبين عمره اه سيد عمر أقول بتعيين عامر من الروض والمختار في حاشيته قوله فلا يقبل قوله الوديع الخ لانه لا مفهوم لواجع وتامد ولم يزل لهذا لم يذكر المختار ذلك التقيد (قوله ومثلقت) عطف على من طهرت الخ وقوله له مفعول ادعى (قوله كاسر) أي قيل قول المصنف هذا إذا قبلها اه كرى في خلاف قوله أو بعده قبل التمكن الخ راجعه (قوله على ان الوديع اخذها الخ) معتمد اه ع (قوله كاسر) أي في شرح فان قدده فأمين (قوله بان قال) الى الكتاب في النهاية لاخره المسقط للضمان وقوله وفارق الى بخلاف نحو (قوله يمنع بر الخ) خبر وجوه (قوله المسقط الخ) نعت التلف (قوله قبل ذلك) متعلق بالرد والتلف خرج به ما لو

(قوله نعم يلزمه الحلف الخ) لانه إذا طلب تخليفه (قوله ويبحث عمله الخ) عبارة القوت ومنهأى التنبيهات عند احتلال موت الخيران والنصب من الاسباب الظاهرة والحق الجوى الغصب بالسرقة قال الرامى وهو الاقرب قلتمو يميني انه ان ادعى موت الخيران بقرينة أو وقت سرقة فكيف قال المتولى أو بقرينة حال انفراد فكاسرقة وكذا يقال في النصب ان ادعى وقعه في جميع ركعة أو سوق طرب بينة وإلا فلا اه (قوله) على ما إذا ادعى وقعه بمحضرة جمع أي وإلا فهو من الخفى (قوله ما كان الخ) تفصيل لمن اتهمته فهم مودعون (قوله وأفى ابن الصلاح بتصدق جاب ادعى الخ) بخلاف جاب وقت اقامه غير ناظره كواقفه ادعى تسليم ما جاءه لناظره لا يصدق عليه لانه لم ياتمه مر (قوله ادعى تسليم الثمن لموكله) هذا لا يتألف منه لو قال الوكيل اتيت بالتصرف المأذون فيه وانكر الموكل صدق الموكل (قوله قبل ذلك) يمتنع

من طهرت الوديع الخ بالتجودار وماتقط الردي على المالك لان الأصل عدم الرد ولم يأتها ما لو ادعى وارث الوديع أن مورثه ادعى ردها على المودع أو أنها تلقت بدمورثه أو بعده قبل التمكن من الرد من غير تقييد يصدق به كاسر لان الأصل عدم حصولها في الوارث وعدم تسليمها وأهم المختار بتصدق الامين في الاخير في ردها على الوديع وهو كذلك لانه اتهمته بناء على ان الوديع اخذها منه بمدهوده من السفر كاسر (وجوه دها بعد طلب المالك) لما بان قال ثم قد يمتنع قبول دعواه الرد أو التلف المسقط للضمان قبل ذلك التناقص

بسم الله الرحمن الرحيم و قد بينه بحدود احتمال نسبة قوله انه لا يقبل دعواه التماس حيث لا يقبل دعواه بان التماس من متكلم واحد ائتمن فلفظها كثر وارق ما هنا من المراجعة بان التماس ثم صرح لا يقبل تأويله بخلافه انما لئلا يقال ان دعواه لا يقبل من كل احد بل من كل احد اذ لا تناقض هناك حيث قلناه ولا

غير بقية (مضمّن)  
واذا دعوى غلطاً او نسباً  
يصدق فيه المالك لا تخافه  
نعم ان طلبها منه بحضرة  
ظاهر على علمها بحدودها  
دعوى الظالم لم يضمن لانه

عمن بالحق حيث يخرج  
يطلب المالك قوله انما  
او جوا بالسؤال غير المالك  
ولو بحضرة او لقول المالك  
لغنى ذلك ودية لا ودية  
لا حد عندى لان اخفاها  
بلغ من حفظها ولو انكر  
اصل الايداع ثابت بشهر  
بينة حسي وهل يكفي  
جوابه بلا استحقاق على شيا  
تضمنه دعوى تلفها  
اورد ما اولها في تردد  
والظاهر من كل ما قاله  
الزركشي الاول (غنية)  
ما ذكر من التفصيل في التلف  
والزركشي في كلامه ان لا  
المرتين والمستاجر قائم  
لا يصدق في الرد وسيلم  
ما ياتي في التماس ان نحو  
النائب يصدق في دعوى  
التلف ايضا لا يصدق فيه  
ثم يشرع البذل واتي ابن  
عبد السلام ليمن عنده  
ودعيا من مالها كما يند  
البحث التام وبظهر ان  
يلحق بها في باقي لفظة  
الحرم به بصرها في ام

ادعى الرد والتلف بعد ذلك اي بعد الجحود فادعى التلف لكن يضمن اي البذل ولا يصح في  
دعوى الرد لا لينة كاستغاد ما ياتي عن شرح الرضاه سم (قوله لا طلبه) اي الودع وقوله ولا  
الينة مطعون على قبوله (قوله لا بعد الجحود) اي الرد والتلف (قوله لا لينة) اي لينة الودع  
اصل الايداع (قوله وقضيت) اي التلويل (قوله انه لا يقبل دعواه التماس) اي في الاول نهاية او في دعواه  
الرد (قوله لا يقبل تأويله) قد يقال لو كان كذلك ما فصلوا هناك بين ان يذكر لفظها محتملا فتقسم  
بينه ان لا لا فلتا مل اه سم (قوله خلاف نحو قوله) حال من لم تدعي من قوله بان قال لم تدعي  
(قوله يقبل من كل) اي دعوى الرد او التلف الينة اه ع ش اي وطلب تخليف المالك (قوله يقبل  
منه الكل) قال في شرح الرضاه نعم انما في رد الجحود بان كانت باقية لمعلم يصدق في دعواه الرد لا  
بينة انتهى اي ايراد دعواه التلف فيصدق فيها بينة ويضمن كاستغاد من قول الرضاه شرحه بعد ذلك وان  
ادعى التلف بعد دعوى الجحود صدق بيمينته ضمن البذل خيائه بالجحود كالفاصل بسؤال في جحوده لا شيء  
لك عندى ام قال لم تدعي وان ادعى الرد بعد علم يقبل لا لينة انتهى اسم (قوله فهو) اي الجحود يقسمه  
اي لم تدعي ولا ودية عندى اه سم وحش وكرى (قوله وان ادعى الخ) غاية ثم هذا الى قوله يخرج  
في المتن (قوله يصدقه ليلا) صفة قوله غلطاً او نسباً (قوله لا) اي الجحود (قوله ان طلبها منه الخ)  
سواء طالع الظالم المالك جاهم لا اه معنى (قوله او لقول المالك الخ) عطف على قوله لسؤال الخ وقوله  
لا ودية لا حد عندى لم يقل في رد الجحود (قوله وهل يكفي جوابه) اي دعوى الايداع ثابت اه سم  
عبارة الرشيدى اي من قامت عليه البينة باصل الايداع كما هو ظاهر السياق فايراجع اه اي وبطل  
كفايته جوابه غير ثابت الاول (قوله ما ذكر من التفصيل) الرد قوله الاذرى في المتن الاقوله  
وسيلم الرد التماس وقوله يظهر لي انه (قوله الامر التماس المستاجر) والنائب ان يقال كل من ادعى التلف  
صدق ولو غابا من ادعى الرد فان كانت هذه بضمنان كالمستام لا يقبل قولها لا يبين ان كان امينا فان ادعى  
الرد على غير من اتهمه فكذلك او على من اتهمته صدق بيمينه الا المتكررى والمرن اه ع ش (قوله لا يصدق  
في الرد) اي يصدق في التلف اه معنى (قوله ان نحو الناصب) اي من يده بضمنان كالمستام (قوله  
ويظهر اي الفاسد (قوله لفظة الحرم) اي حرم مكة لا المدينة لجواز تملكه لفظة خلاف الاول اه سم  
(قوله وله) اي ابن عبد السلام اه كرى (قوله قال) اي الاذرى (قوله بان يصدق العادة) ان كان

بالرد والتلف طرح بهما ادعى الرد والتلف بعد ذلك اي بعد الجحود فادعى التلف لكن يضمن  
ولا يصدق في دعوى الرد لا لينة كاستغاد ما ياتي عن شرح الرضاه (قوله بان التماس الخ) قد يقال  
التماس المذكور حاصل مع الينة ايضا من ضرورة انه فرع الدعوى (قوله لا يقبل تأويله) قد يقال لو كان  
كذلك ما فصلوا هناك بين ان يذكر لفظها محتملا فتقسم بينه ان لا لا فلتا مل (قوله يقبل من كل)  
قال في شرح الرضاه نعم انما في رد الجحود بان كانت باقية لمعلم يصدق في دعواه الرد لا لينة انتهى اي  
وامداد دعواه التلف فيصدق فيها بيمينته ويضمن كاستغاد من قول الرضاه شرحه بعد ذلك وان ادعى التلف  
بعد دعوى الجحود صدق بيمينته ضمن البذل خيائه بالجحود كالفاصل بسؤال في جحوده لا شيء لك عندى  
ام قال لم تدعي وان ادعى الرد بعد علم يقبل لا لينة انتهى (قوله اي الجحود) يقسمه اي لم تدعي ولا  
ودية لك عندى (وهل يكفي جوابه) لو كان المادجوا به بعد تكرار اصل الايداع المذكور فشكل لانه

الحال ان عرفت ان الاساقفة اثار قد ارجع ولا يثبت ما مسجدا قال الاذرى وكلام غيره يقتضي انه يندلج القاض امين قوله انما قال ذلك  
لفساد الزمان قال كالجواهر وبني امير لها كاتفة للمل صاحبها نسباً فان لم يظهر صريفاً فيا ذكر اه والحاصل ان هذا مال ضائع  
ففي لياس من مالها مسكها لا يعلم التعريف يد بالار اسعاه القاضى الامين في حقه كذلك ومتى ايسرته اي بان يصدق العاد وجوده  
فيما يظهر صار من جملة اموال بيت المال كما مر في باب احياء الموات

مراده ما مر في الفروع في المفقود فواضح الا لا لا في اعتبار ما ذكرتم فيه فيما يظهر وعليه فلو غشي من  
 اصلاح التقاضي تلقيا فينبغي اعتقاد عدم الحكم ثم يبين النظر فيما لو لم يكن من حاله شيئا اه سيدهم (قوله)  
 فيصره في مصارها اي ولا يأخذ منها شيئا لنفسه الاتحاد القايض والمقايض اه عش وقدر خلاله  
 وسائر ايصاعته في اوائل كتاب قسم التي خلاه (قوله بان له الخ) اي لمن تحت يده مال من لا وارث له  
 (قوله او يده له الامام الخ) مقابل قوله فيصره في مصارها من هو تحت الخ اه وشيدي (قوله)  
 فيما يظهر) بحيث فرض الامام غير جائز لم لا يتعين الدفع اليه اذا تصرف فيما ذكر حيث انه فليراجع  
 اه سيد عمر (خاتمة) لو تنازع الوديعة اثنتان بان ادعى كل منهما انها ملكه فصدق الوديعة احدهما  
 ببيتة فلا خير تحليفه فان حلف سقطت دعوى الاخر وان نكل حلف الاخر وهرم له الوديعة القيمة  
 وان صدقها فالبدل لها والخصومة بينهما وان قال هي لاحد كما وانسيت فكذباه في النسيان ضمن  
 كالغاصب والغاصب اذا قال المخصوص لاحد كما وانسيت لحلف لاحد مما عالج البت انه لم ينصبه تعيين  
 المخصوص بالاخر بل يمين ولو ادعى الوارث على الوديعة عوت المالك ولو طلب منه الوديعة لم يحلفه على نفق  
 العلم بذلك فان نكل حلف الوارث واخذها وان قال الوديعة حبيبتني عندى لا نظفر مل اوصى بها مالها  
 او لا فهو متضمن وان ولو ادعى ورقة مكتوبة فيها الحق للقرية اي مثلا وتلفت بتقصيره ضمن قيمتها  
 مكتوبة واجرة الكتابة اه مفترق زاد النباي من نظائر مستثناة الوارث او ضال الدفن لغرفها المستور ثم  
 رجع المعير قبل الفسوق فلو الحفر عليه لولى المبيع مال وطوى زوجته او تقضى وضوحا باللس فانه ياربه  
 ثمن ماء الفسل والوضوح مال وحى الوطيس اي القرنين فيصير فيه فجاءه واخرى يرددها بلزما جرة ما عين عليه  
 اه قال عش قوله ضمن كالغاصب وحكمه فيهم من قوله والغاصب لوقال الخ وقوله واجرة الكاتب  
 اي المتنازع من ذلك الحميم المعروفة والتذاكر اليونانية ونحوها لا نظفر مل على من اخذها  
 لشدي اخذ يقره او تقضى وضوحه والخ يرقى مال على كل زوجها او تقضى وضوحه والقياس انها ضمن  
 ما دسسه وضوحه بل لو تقضى وضوحه اجتية او تقضى وضوحه كان الحكم كذلك فليراجع من التفات اه  
 (كتاب قسم التي والغنيمة)

(قوله بفتح القاف) الى قوله وهو الانسب للمنفى الاقر هو بكرها التنصيص الى قول المنفى فيخمس  
 في النباي الاقر له حريين الى وخرج وقوله وما صرح الى المنفى وقوله فاندفع جراب السبكي الى كونها بمعنى  
 (قوله وهو الخ) الاولى اسقاطه (قوله لرجوعه الخ) اي من الكفار اه معنى (قوله في اسم الفاعل)  
 الاولى اسقاط اسم كافى للمنفى (قوله معنى بذلك لان المنفى) قد يقال قد تقدم ما سمي لاجله لاني قوله ثم سمي به المال  
 والخ وهذا الذي ذكرهنا ليس وجه التسمية وانما هو بيان معنى الرجوع اليها الذي تقدم انه وجه التسمية  
 عبارة الدعي الى والمنفى والني مصدره يني باذارجع لا عمل راجع من الكفار الى المسلمين قال الفاعل  
 سمي فينا لان الله تعالى خلق الدنيا الخ فجعل ما قاله الفاعل شرعا وينا لما قال قبله اه وشيدي (قوله ومن  
 خالفه) اي بالكفر (قوله وسيله) اي من خالفه اه كذا في (قوله قبيلة الخ) استعملت شرعا ويرجع من  
 الكفار خاص وسميت بذلك لانها افضل واغادة محضرة الاصل في الباب قوله تعالى ما انا الله على رسوله وقوله  
 تعالى واولوا اعلموا انما غنم من شي الا يمين وفي حديث وفد عبد قيس وقد فرسهم على عليه وسلم الايمان  
 وان سطوا من الغنم الحسن متفق عليه اه معنى وقوله هو الاصل الخ في النباي مثله (قوله ولا عكس الخ) انه  
 يقال حيث نظر هذا القاتل للمنفى حيث قال لانها راجعة اليه فكان ينبغي ان يبيت العكس لان النبي رجع

فيصره في مصارها من  
 هو تحت يده ولو لم يكن  
 مسعد وقوله ولا يمين بها  
 مسجدا له باعتبار الفضل  
 وان غيره اجمته والا قد  
 صرحوا في مال من لا وارث  
 له بان له بناء او يده له الام  
 عالم يكن جائزا فيما يظهر  
 (كتاب) (قسم) (فتح  
 القاف) مصدر بمعنى القسمة  
 وهو بكسرهما التنصيص  
 (التي) مصدره اي  
 اذا رجع سمي به المال  
 الا في رجوعه اليها من  
 استعمال المصدر في اسم  
 الفاعل لانه راجع او  
 المفعول لانه مردود سمي  
 بذلك لان الله تعالى خلق  
 الدنيا وما فيها للؤمنين  
 الاستماع فعل طاعة فن  
 خالفه فقد عصا موسى له الرد  
 الى من يطعمه (والغنيمة)  
 فعيلة بمعنى مفعولة من الغنم  
 اي الربح والمهور وتقايرها  
 كادل عليه العطف وقيل  
 اسم التي يشملها لانها  
 راجعة اليها ايضا ولا عكس  
 فهو اخص وقيل هما  
 كالفقر والمسكين

تقدم ان انكار اصل الابداع يمنع قبول دعوى الرد والتلف فكيف يقبل دعوى ما يتضمن ذلك ان كان  
 المراد جوا به دعوى الابداع الثابت فواضح ويكون وجه التردد عدم الصراحة في دعوى الرد والتلف  
 (كتاب قسم التي والغنيمة)  
 (قوله ولا عكس) قد يقال حيث نظر هذا القاتل للمنفى حيث قال لانها راجعة اليه فكان ينبغي ان يبيت

ولعلنا لنرى ما قيل كانت تأميم نار من السبا ثم قرح ما يجوز وكانت في صدر الاملا م على اقر عليه وسلم خاصة لان التصرة ليست الا به لم نسخ ذلك واستقر الامر على ما ياتي قبل بعضهم ذكر هذا الباب بعد السهو والانسب وقد يقال بل هذا النسب لا يقدح في ما تمتع ابدى الكفار من الاموال ليست لهم بطريق الحقيقة لهم كدعيتهم تحت يد مال لنير سبيته والى هذا ذكر عقب الودية المناسبة لها وهذا منسوبة حقيقة لا تستفاد الا من هذا الصنيع فكان اولى بان قلت بل هم كالغائب فكان الانسب ذكره عقب النصب قلت التثنية بالغائبين مع من وجهه لكن فيه تكلف وانما الاظهر التثنية بالوديع من حيث انه مع جواز تصرفهم (١٢٩) في مستحق الرد لتصرفهم (القي) مال ذكره

لا نه قائمة اه سم (قوله ولم يعل) عبارة المضي والها في قولهم تحمل الضائم اه (قوله ثم قرح ما مجموعه) استثنى بعضهم من ذلك الخيرون وعليه فانظر ما كانوا يفعلونه فيقولون قال في الفتح دخل في عموم اكل التار السبي وفيه بعد يمكن ان يستثنى من ذلك في قرح المصارق من قبلنا اذا غنوا الخيرون ان كانت تكون ملكا للثمنين دون انيتهم واذا غنوا غير الخيرون ان كانت مجموعا حتى تار تحرقها انتهى اه ع ش (قوله وهو الانسب) جرى عليه المضي (قوله بل هذا) اي صنع المصنف (قوله هم جواز تصرفهم) اي قد يقال الانسب جواز وضع يدهم اذ هو الذي يختلف فيه الوديع والغائب وما التصرف فتمتعت على كل حال امس يد عمر جبار قال شيدى لعل المراد بالتصرف نحو الوضع في الحرز والنقل من محل الى اخر للحاجز نحو ذلك اه (قوله اذ كراخ) اي المال (قوله اذ كراخ) مخرج بما حصل لاهل القذمة من اهل الحرب قاته لا يزع منهم اه مضي (قوله ما استولوا عليه) اي عبارة المضي ما اخذوه من مسلم او ذى ونحوه بخير حق قاتلا لا يملك بل يرد على ما كان عرفوا الا يحفظ اه (قوله ونخرج) اي يؤوله على صلح وقوله نحو صيد الخ كحشيها اه سيد عمر (قوله نحو خيل الخ) كجبال وحيد وفتن ورجلة اه مضي (قوله على حكمها) عبارة المضي عليهم على اسم الجزية اه (قوله يده) شارح الخ (واقته المضي) (قوله يده) اي الحراج الذي ضرب على حكم الجزية (قوله حتى لا يسقط الخ) متفرع على كونه في حكم الاجرة وقوله يؤخذ الخ يحفظ على لا يسقط يعني لما كان في حكم الاجرة فلا يسقط باسلامه اخبري خذ الخ اه كدى وقال الرشيدي قوله حتى لا يسقط الخ بيان خاصة الحراج التي في حكم الاجرة وكذا قوله يؤخذ بالنصب اه والاولا حسن بل متعين اذ الظاهر ان حتى ما تقرر به يرفع تقع مدخول ما سقط عليه (قوله لانه الخ) متعلق بقوله لا فرق الخ وقوله اه كدى (قوله يصدق عليه حديثي) اي الى اسلامه كاعلم من قول المصنف من كفار كما ما يؤخذ منهم بعد الاسلام فلا يصدق عليه الحد اه رشيدى (قوله ومثله) اي التي (قوله نحو حصى) اسقاط التثنية لفظة نحو و لعل الشارح ادخل بها المجنون والمراد انهم راى بعض ع ش ما نصوب يعني ان مثل الصبي المراقبة دخلا بلا من مناه (قوله لان اخذه يحتاج الخ) اي فيكون غنيمة اه ع ش (قوله من اهلها) اي التجارة ويحتمل ان الضمير للعشر وقد قيل لا يفتى من كفار شرط عليهم اذا دخلوا دارا اه (قوله وما صولخ الخ) كذا في المضي (قوله ولو من غيرنا) جزم بالمضي (قوله اخذ الخ) الظاهر تعلقه بقوله تقيده الخ (قوله حذقه) اي خوفه اه سم (قوله ويرد الخ) متعده اه ع ش (قوله يانه يدخل) اي ما جلا عنه اخذ في الخ القوف (قوله وانما جواز الخ) اي اى عظمه عدو ايمان خلافة اه ع ش (قوله وقد يرد دهنا) اي ما تركه لاهل الخ (قوله الا ان يجاب) بعد الجزية لا يرد اى لولا الحذف (قوله وما جلا عنه) متناقب (قوله مسترق) قد يقال

العكس لان القى ربح لا نه قائمة (قوله لا تقدم على ما تمتع ابدى الكفار الخ) لا يفتى لهم ان يتكفروا وهذا الباب على تلك الاموال من حيث انها كالودية بل من حيثيات لا تناسب الابواب السيرة على انعقد يقال ان نصيب تلك الاموال بالاموال المنصوبة اقرب ثم رايت الشارح ذكر ذلك (قيل الاول حذله)

(١٧) - شرواني وابن قاسم - سابق) كامل دخل دارنا فخذ لان اخذه يحتاج ثلثة اى غاليا (وعشر تجارة) يعني ما اخذ من اهلها سوى المشركين او ما صول على اهل بلد من غير نحو قتال (وما جلا) اي حرى (وعشر ثلثة) يولو من غير تأميم يظهر ثم رايت الاذنى يمتنع ايشاد وتقيده بعض الشراح بالمسلمين اخذ من عبارة الشيخين قبل الاول يذهب ليشمل ما جلا عنه نحو عذر اصاهم ويردناه يدخل فيه ما تقرر به من شامل الخرفهم منا ومن غير تأميم لو فرض انهم تركوا ما لا لا المضي او لنحو عجز دواهم عن حله فهو قى ايضا كما هو ظاهر وقد يرد هذا على الان يجاب بان التقيده بالخوف للناصب ما جلا عنه بعد تحال الجيشين غنيمة لكنه ما حصل التنازل كان غزاة حصول القتال قلهم رد (وما ل) اختصاص (مر تدخل اومات) على الادة (و) مال و اختصاص (ذى) او ما عداها مستان (ما ت بلا وارث) مستغرق بان لم



يترك وارثا أصلا وترك وارثا غير حائز لجميع ماله في الأول ولو ما فضل عن وارثه في الثاني لبيت المال كائنه السبكي والقسبي غير داعي مجيب  
 اختلوا في ذلك فان خلفه مستتر في قوله (١٣٠) يقتضي شرعا ولم يقرأ هو اليتامى لترضي لم يقتضه واستعرض الحد بمسوله

أهداء كافر في غير حرب  
 قاته ليس بغيره كاته ليس  
 ينشئة مع صدق تعريف القتي  
 عليه ولما أخذ بركة من  
 دار الحرب مع انه غنيمة  
 غنسة وكذا ما أهداه  
 والحرب قائم مع انه كذلك  
 وبان مافي حيز لا بد من  
 انتفاء جميعه والبراءة تقتضي  
 انتفاء مجموعه فكان ينبغي  
 إعادة ولا يصح بان قربته  
 نفى القتال والبراءة تدل  
 على ان الكلام في حصول  
 بغير عقد ونحوه مما لا منه  
 فيه للبا عودته وهذا حاصل  
 بذلك فمن اتهم حكمهم  
 عليه بانه ليس بغيره ولا  
 غنيمة واتهمه انه لا يرد على  
 حد القتي وموان السارق لما  
 خاطر كان في معنى المقاتل  
 على انه سيد ذكر حكمه في  
 السير كاللصق الاظهر  
 ليراد من السارق لولا  
 ذكره ثم ما يفيد انه غنيمة  
 لان فيه مخاطرة ايضا اذ قد  
 يتهموه بانه سر قبا على ان  
 الاذرى يحتمل ان اخذ ماله  
 بدار نايل امان كوفي دارم  
 ويرجع بان فيه مخاطرة ايضا  
 بخلاف اخذ الضالقات  
 وبان الحرب لما كانت  
 قائمة كانت في معنى القتال  
 وبان الاصل لبيان حيز النفي  
 انتفاء جميعه لا مجموع  
 كما اشار اليه في تفسيره

المتن مستثنى من التقيد لان من له وارثان كان مستثنى قاته جميع المال ولا لاه بصعده بعضه في  
 ففي القوم تفصيل فلا يرد اعتبار ان المراد بالمال السابق جميعه اه سيد عمر (قوله فجميع ماله) الاولى  
 كونه يتبع الام (قوله وما فضل عن وارثه) في شرح الفصول للشيخ الاسلام واطلاق الاصحاب القول بالرد  
 وبارتدوى الارحام يقتضي انه لا فرق بين المسلم والكافر وهو ظاهر انتهى اه سم ان كان مراده  
 تقييد كلام الفاضل فلا يابس هو ان كان مستثنى عنه لعله مما سبق في القرائن او تقييده فقل تامل لجواز  
 ان يكون كلامه محولا على الاصل من انتظام امر بيت المال اه سيد عمر (قوله لبيت المال كما بينه الخ)  
 انظر هل هو كذلك وان كان غير منتظم لانه لا يخدمنا ما اه وشيى اقول يؤخذ بما روي في الباب ومن  
 مواضع في كلامهم ان من هذا المال تحت يده يصرف في مصارف بيت المال ثم راي في ع ش فيما ياتي عن  
 قريبا ما صرح به (قوله مستتر في) الاولى لا افراد (قوله) ان ترضى لم يقتض (قوله) وان اقتسموه على  
 خلاف مستثنى عن عا فيظهر اه سيد عمر (قوله واعرض الخ) قوله بان مافي حيز لا بد من  
 (قوله) لانه ليس بغيره (الخ) بل هو ان اهدى له اه معنى (قوله بركة) اه حية او نحو ذلك كقصة اه معنى  
 (قوله) مع انه كذلك اه غنيمة غنسة اه كره (قوله وبان الخ) عطف على بمسوله (قوله مافي حيز لا)  
 مر قالوا انما يخاف خيل وركاب وقوله لا بد منه الخ انتفاء الخ يحسب المراد هنا وقوله تحتل انتفاء مجموعه  
 اى يقتضي انتفاء جميعه المراد (قوله) انتفاء مجموعه اه اى يقتضي ان يكون فينا بانتفاء واحد من الثلاثة  
 وان وجد الاخر ان لان في المجموع في الحكم من الجملتين هو يقتضي بنى اى احد منها مع وجود الاخرين  
 اه ع ش وقوله فكان ينبغي الخ حتى تكون نصابا المقصود (قوله اعادته) بان يقول ولا انتفاء  
 خيل ولا ركاب اه معنى (قوله) وهذا حاصل اى ما اهداه كافرا لم يغير حرب وقوله بذلك اى بقصد  
 او نحوه اه نايه (قوله) كاللصق اى كذكره حكم كاللصق وقوله الاظهر نعتا المتعطف وقوله من السارق  
 اى لما سرقة السارق وقوله لا ذكره اى ذكر المصنف في السير وقوله ما يفيد الخ مفعول ذكره وقوله انه  
 الاولى التانيث اذ الضمير لقطعة (قوله لان فيه) اى اخذ القطعة (قوله كوفي دارم) مستند اه ع ش  
 (قوله السابق) اى آقا (قوله) وبان الاصل الخ هذا لا يدفع الاحتمال الذى هو مدعى المنعضى اه سم  
 (قوله) في تفسيره ولا الضالين اى من ان الصراط المستقيم هو صراط المنعم عليهم هو صراط المنصوب عليهم  
 وغير الضالين فاشترط لكونه صراطا مستقيما ان كل من كونه صراطا المنصوب هو صراط الضالين اه ع ش  
 (قوله) بان كونه باعنى الخ) وهو اظهر اه معنى (قوله) اه المراد اى في جانب النفي في حد القتي (قوله)  
 انتفاء كل على انفراد اه ليه ان او بعد النفي تصلح النفي على كل انفراد اه سم ووجه كافى المعنى ان احد  
 الثلاثة مع كل واحد منها او انتفاء الاعم يستلزم انتفاء الاخص كاستلزام انتفاء الحيوان انتفاء الانسان  
 (قوله) جميع النفي الى قوله وهذا السهم للمعنى الا قوله وزعم الى المتن الى قول المتن والثاني في النهاية الا  
 قوله وزعم الى المتن وقوله يؤيده حصره الى وقال الماورى وقوله تنبيهه الى فاقه وقوله قيل لا يجوز الى قيل

أى خروا (قوله) وما فضل عن وارثه في الثاني في شرح الفصول للشيخ الاسلام واطلاق الاصحاب القول  
 بالرد وبارتدوى الارحام يقتضي انه لا فرق بين المسلم والكافر وهو ظاهر انتهى (قوله) وبان الاصل لما  
 في حد النفي انتفاء جميعه لا مجموعه كما اشار اليه في تفسيره ولا الضالين الخ هذا لا يدفع الاعتراض لانه  
 مع مخالفة لما قرره الا في باب الايمان والعطف بالواو بدون اعادته التانيث يقتضي المجموع لا يدفع  
 الاحتمال الذى هو مدعى المنعضى فامل وقد تمت مخالفة بان حليم عن نفى المجموع لاحتمال لفظ ذلك  
 لا لان بحث بالشك (قوله) اذ المراد انتفاء كل على انفراد اه في ان او بعد النفي تصلح النفي على كل انفراد اه

الضالين وسبق قيل التوفيق ماله اتمام ذلك فانه جواب السبكي بان الواو قيل وكاب بمعنى او قيل ليعالج تحتل ما  
 ذلك ويقام على حقيقتهم الجمع على انه مردود بان كونه باعنى او كما هو في جانب الاثبات في حد الغنيمة لا النفي في حد القتي بل على  
 بما لا إذ المراد انتفاء كل على انفراد (فيخص) جميع النفي خمسة اسم مداوية وقال الائمة الثلاثة يعصرف جميعه لصالح المسلمين

ما يبطئ **(قوله ثانيا)** أي القاضية **(قوله وضم الخ)** أي في الاستدلال على التخصيص **(قوله بالنص)** فإن قوله تعالى في آياتها فإن قسمه الخ دليل على التخصيص اه سم **(قوله ان هذا من باب حمل المطلق على المقيد)** جرى عليه المحققون كذا سموا أطال في الرد على الفارح كما يأتي **(قوله حقيقتان متنازعتان الخ)** المثلثان قول تنافرا هما لا ينافيان إطلاق قسم أحدهما ومقتضى بقسم الآخر بكونه انخاسا من الأول على الثاني على أن حمل المطلق على المقيد بطريق القياس كآخر طرق الأصول فلا كان التنازع مانعا من الحمل كان مانعا من

القياس ومن تأمل كلام الأصوليين وانتمهم على أن حمل المطلق على المقيد جلي في التنازع اه سم بحذف **(قوله فله يتصورها الخ)** هذا يقتضي الاستحالة لا مجرد البعد الذي ادعاه إلا أن يقال إن البعد جماع الاستحالة اه سم **(قول المتن وخسب)** أي التي. الخمسة تقسم من خمسة وعشرين اه معنى **(قول المتن)** مصالح المسلمين فلا يصرف منه لكافرا اه معنى **(قول المتن كالنثور)** وكما دعا المساجد والفتاخر والحصون اه معنى **(قوله من أطراف الخ)** أي التي تلي بلاد المسلمين ليخاف أهلها منهم اه معنى فتنهم

الخ عبارة عن أي سدوا وشحنوا بالصدوق والفتاة اه **(قوله بالعدة)** يعني وسد الفلج أي آلة الحرب **(قوله بالعدة)** بفتح العين يعني من الرجال وهذا أصوب بما في حاشية الشيخ اه وشديد من حله على ضم العين وتضمره عما يستبان به أنه لا يكرار والتأسيس غيره منه **(قوله وجمي قضاء العسكر)** وقوله كما تنهم الخ أي كآثر زعم الخ العسا كرو مؤذنيهم من الانخاس الأربعة **(قوله مؤذنيهم)** أي وعالمهم اه معنى **(قوله والاعتناخ)** أي ومعلمي القرآن اه معنى **(قوله ولو اغتيا)** راجع لجميع ما قبله ما صرح به عبارة في شرح الارشاد سم وشديد **(قوله وسائر من يشتغل الخ)** تأخير عن قوله ولو اغتيا يقتضي أن

التمعن غير مراد فيهم وهو على تأمل فليراجع اه سيد عمر الخوف في عرش ما يصرح به رايان التعمين فيهم أيضا جارة له ويبنى أن يقال منه أي التعمين بقوله ولو اغتيا في سائر من يشتغل عن نحو كسبه بمصالح المسلمين يدل قوله هو الخ بهم العاجرون عن الكسب بلا غنى من ذلك ما يكتب من الجاهلية لمشتغلين بالعلم من المدرسين والمفتين والعلية ولو يمتدحون ليستحقروا ما اتين لهم ما عاوى قيامهم بذلك ولكن ينبغي

لأن يصرف في ذلك سراعا ما المصلحة فيقدم الاحوج فالأجور في غارات يقتضيهما يقدم لهم بحسب مراتبهم ويشير إلى ذلك قول الفارح والعلاء الخ على اصطلاح المدرسين والاعتناخ نحوهم أن لا يكون لهم مشروط في مقابلة ذلك من غير بيت المال كالوظائف المعينة للإمام والخليفة ونحوهما من واقف المسجد مثلا فإن كان ولم يرز لتعمين فالوظائف التي قاموا بها دفع اليوم ما يحتاجون إليه من بيت المال زيادة على ما شرط لهم من جهة الأوقاف اه وكذا صنيع المفتي صريح في رايان التعمين المذكور فيهم اجنا **(قوله بمصالح المسلمين)** كن يشتغل بتجهيز الحق من حفر القبر ونحوه اه عرش **(قوله والحق بهم الخ)** عبارة عن أي رايان التعمين فيهم التزالي ويطلب إيمان ذلك العاجر عن الكسب لاسم المعنى اه والظاهر أن المراد بالقياس مقدار الكفاية ويحيث لعدم التقى به يقتضي الدخول في المسكين الذين لا ينفون جوارحه من هذا القسم فليراجع اه

**(قوله التماس على النسيئة الخمسة)** فإن قوله تعالى في آياتها فإن قسمه الخ دليل على التخصيص **(قوله ويأتي ان التي)** والنفية حقيقتان متنازعتان شرعا لأن قول تنافرا هما لا ينافيان إطلاق قسم أحدهما ومقتضى بقسم الآخر بكونه انخاسا من الأول على الثاني فحمل على أن حمل المطلق على المقيد بطريق القياس كآخر طرق الأصول فلا كان تنافرا حقيقتين مانعا من الحمل كان مانعا من القياس الذي ذكره ومن تأمل كلام الأصوليين وانتمهم على أن حكم المطلق والمقيد من حمل المطلق على المقيد شامل لاسر من التنازع الذين أطلقوا جهة لأحدهما وقيدت في الآخر كالقسم الذي أطلق في التي جوقد في النسيئة **(قوله فله يتصورها الخ)** يفيد الاستحالة لا مجرد البعد الذي ادعاه إلا أن يقال إن البعد جماع الاستحالة **(قوله في المتن وخسب)** لم يبين أن قسمه هذا الجنس من الانخاس الأربعة بالقرعة كما ذكر ذلك في النسيئة كما يأتي فليراجع **(قوله ولو اغتيا)** راجع لجميع ما قبله كما في الزكاة وغيره

لنا القياس على النسيئة  
القسمه بالنص بجماع ان  
كلا راجع اليان الكسب  
واختلاف السبب بالقتال  
وعدمه لا يؤثر وزعم ان  
هذا من باب حمل المطلق  
على المقيد بعيد لما عرف  
عما تقرر ويأتي ان التي  
والنسيئة حقيقتان متنازعتان  
شرطا لم يتصورها مطلق  
ومقيد (وعنه خمسة)  
متساوية (أحدهما مصالح  
المسلمين كالنثور) وهي  
عال الخوف من أطراف  
بلادنا فتشتم بالعدة  
والعدد (والقضاء) أي  
قضاء البلاد لا العسكر  
وهم الذين يحكمون لأهل  
التي في مفازهم فيزقون  
من الانخاس الأربعة لا من  
حس الخس كما تنهم ومؤذنيهم  
(والعلماء) يعني المشتغلين  
بعلوم الشرع والآثار  
مبتدئين والاعتناخ مؤذنين  
ولو اغتيا وسائر من يشتغل  
عن نحو كسبه بمصالح  
المسلمين لمعوم نفهم  
والحق بهم العاجرون عن

المسبوق المظالم إلى رأي الإمام متبعا لسلطان الحق وهذا السهم كان له صلى الله عليه وسلم بغيره من حق من حق نفسه وعليه بغيره من حق نفسه  
 ويصرف الباقي في المصالح كذا قاله لا يكون قالوا وكان له الأربعة الأخماس الأربعة لغيره ما كان يأخذها إحدى وعشرين من خمسة  
 وعشرين قال الروايات كان يصرف العشرين التي له للصالحين ولو جوبوا قيل تدبوا قال النزيل وغيره بل كان في ذلك في حياته وبعثه  
 بعد موته ويؤيد حصره فقلنا القياس إلزامه في حياته لم يمتنع قياسه وقال الماوردي وغيره كان له في أول حياته ثم نسخ في آخرها  
 ويؤيد الأول الخبر الصحيح ما عا (١٣٣) إنا الله عليكم الأخماس الخمس من دواكم ولهم دواكم (نسخه) رجع

سيد عمر (قوله والبطاخ) أي قدر المعطى (قوله مؤتسنة) أي لغيره من نفسه (قوله والباقي) أي من  
 هذا السهم (قوله قالوا) أي لا يكون (قوله إحدى وعشرين) كذا في أصله لكن لا خطه فله من تغيير  
 النسخ قال الظاهر أحد وعشرون غير خمسة الخ وغير كان قوله يأخذها سهمه وقوله فإن الظاهر  
 الخ أقول بل الخمسين (قوله ويؤيد الخ) قد تناهى دعوى عدم التخصيص في حياته نحو قوله الاتي لانه <sup>في حياته</sup>  
 وضع سهم ذوى القرى الذي في الأقبام اه سم (قوله حصره) أي التزاليون منه اه كروي (قوله  
 إذ لو خمس الخ) أي صبح التخصيص وثبت (قوله لم يمتنع القياس) فيه نظر بناء على جواز القياس مع النص  
 على أن عدم الاحتياج له لا يمنع صحة الاحتياج اه سم ولذلك أنجب بان المراد بقوله الصالح لم يمتنع إلى  
 القياس لم يقتضروا على الاحتياج بالقياس ولم يظنوا اليه (قوله كان له في أول حياته الخ) جزم به الحق  
 (قوله ثم نسخ الخ) أي واستقر الأمر على ما يأتي اه معني (قوله ويؤيد الأول) أي قوله له وهذا السهم كان  
 له أثناءه عشرين (قوله ورد) أي قول الزاوي والجمع وقوله قد غلط تأييد للرد (قوله ويؤيد ذلك) أي  
 الحكمة المذكورة (قوله وقريب منه) أي ما قاله المحامل (قوله وكرامته) أي الشيب منه أي النبي صلى الله  
 عليه وسلم (قوله فائدة) التي قوله ما ذكره ابن عبد السلام في المعنى الآخر لم يغالته إلى وقت المنصف (قوله  
 منع السلطان) أي لم يمنع الحق له في الأحياء جواز أبولو المقدره أي لو منع السلطان المستحقين حقوقهم  
 من بيت المال فقياس كما قاله النزيل في الأحياء جواز أخذها ببطاخ له المال لأن الجواز جاز في باقي الأحياء  
 لا يوجب دفع السلطان الحق فلم يجوز له أحد أخذ شيء من بيت المال فيدبره من باب أحد هذا إلى قالوا الرابع  
 يأخذ ما يعطى وهو حصته قال وهذا هو القياس الخ (قوله وهذا) أي القول المذكور (قوله غلوا) أي تجاوزوا  
 عن الحد (قوله ما يعطى) ظاهره أن عمل جواز الأخذ فيما يرضونه لا ضمن مستحقه ما ذكره فيليك من  
 إفرازه فلا يجوز لغيره أخذ شيء منه ومن أموال بيت المال التركات التي تقول لبيت المال فنظر في بيتها  
 جاز له أن يأخذ منها مقدما كان ببطاخ من بيت المال وهو يحلف باختلاف كثرة المحتاجين وقتهم فيجب عليه  
 الاحتياط فلا يأخذ إلا ما كان يستحقه لو صرفه من بيت المال على الوجه الجائز ويجوز أبعثان يأخذ منه لغيره  
 من عرف احتياجه ما كان ببطاخ اه عشرين (قوله قدر حقه) لعل الأول احتياط لا تنصاع عليه وحذف ما قبله  
 (قوله وهذا) أي القول الأخير (قوله هو القياس) مستند اه عشرين (قوله وفيه) أي في بيت المال  
 (قوله ما انتهى) أي ما في الأحياء زاد الحق عليه ما ضره من حقها لجمع على هذا الرابع وهو ظاهر (قوله  
 ومال الجاهل) حلف على الأموال عبارة فتنبيه قال الجاهل بين الخ والكاف بدل الواو (قوله وخطأها) أي  
 غلطاً لا يميز (قوله أو على بعضهم) حلف على عليهم (قوله قسمته عليه الخ) ومثل ذلك من وصل اليه من  
 غنما وقب عليه وغيره حيث تصرف لبيت المستحقين اه عشرين (قوله وما ذكره الغزالي) أي ترجمه  
 القول الأخير من القول الرابع (قوله المارة) (قوله يرد) أي ما ذكره ابن عبد السلام (قوله ولا يمازونه) أي  
 (قوله ويؤيد الخ) قد تناهى دعوى عدم التخصيص في حياته نحو قوله الاتي لانه صلى الله عليه وسلم  
 وضع سهم ذوى القرى الذي في الأقبام (قوله فيهم) (قوله إذ لو خمس في حياته لم يمتنع القياس) فيه نظر بناء

الرافى مناته حصل إحقاقه  
 وسلم مع صرفه في الخس  
 المذكور لم يكن يملكه ولا  
 ينتقل منه إلى غيره أرفا  
 وسبقه لذلك جمع مقدمون  
 ورد بان الصواب المنصوص  
 انه كان يملكه وقد غلط  
 الشيخ ابو حامد من قال  
 يمكن صلى الله عليه وسلم يملك  
 شيئاً وإنما أبيع له ما يحتاج  
 اليه فيؤيد قول كلام الزاوي  
 بأنه لم ينف الملك المطلق  
 بل الملك المقضي للارت  
 عنه ويؤيد ذلك اقتضا  
 كلامه في الخصائص انه  
 يملك زعماء يورث كالأنبياء  
 أما ثلاثي ورثتهم موته  
 فيملك لأن ذلك كفر كما  
 قاله المحامل قال الزركشي  
 وقريبه ما ذكره ان حكمه  
 عدم شيب يصل الله عليه وسلم  
 ان النساء يكرهن كرامته  
 منه كفر وأما ثلاث يظن  
 فيهم الرقي في الدنيا جمعها  
 لورثتهم (فائدة) منع  
 السلطان المستحقين حقوقهم  
 من بيت المال في الأحياء  
 قيل لا يجوز لأحد أخذ  
 شيء منه أصلاً لأنه مشترك

ولا يدرى حصته منه وهذا غرور قيل يأخذ كفاية يوم يومه قيل كما في سنة قيل ما يعطى إذا كان قدر حقوا الباكون مظهر من ما  
 وهذا هو القياس لأن المال ليس مشتركاً بين المسلمين ومن ثم من ماتوا له في حق لا يستحقه ورثته وخالفه ابن عبد السلام فنفى القدر في الأموال  
 العامة لأهل الإسلام ومال الجاهل ولا يتم وأتى الله بن فاف من غصب أموال الأشخاص وخطأها ثم قرأ عليهم بقدر حقوقهم جاز لكل  
 أخذ قدر حقه أو على بعضهم لزم من وصل له ثم قسمته عليه وعلى الباقي بسمه أموالهم ما ذكره الغزالي أوجه ما ذكره ابن عبد السلام  
 إذ كلامهم الآخر في النظر يرد ولا يمازونه هذا الاطلاق لأن أعيان الأموال يعتاط لها ما يعتاط لغيره متعلق بالحق (بخدم الأم قالام)

وجواباً لأصحابه الشنودة (والثاني بنو هاشم) بنو (المطلب) المأسون عليه السلام وضع لهم ذوى القربى الذى الآلهة لهم دون  
بنو الحاشم شقيقها عديش ومن ذريته حبان الحاشم بالاسماء اولها عيان ذلك قوله لعنه بنو المطلب فى واحد وشك بينا صاحبه  
رواه البخارى فى ايام قاروا بنو هاشم فى نصرة عليه السلام جاهله ولا إسلاما لليرة بالانتساب للإمامون الامهات لانه عليه السلام لم يخط  
اليروغين وحاشا الله منهما شيئا عن انهما حاشيتان ولا يرد عليه ان من خصائصه (١٣٣) صلى الله عليه وسلم ان اولادياته

وان كان له جدول لم يكن من اول الامر ثم قد يدخل فيه الزوال المتضاد لا القيطل الاوجه لاننا لم نتحقق نقديا به بل اعرضنا عنه فبقا على بيع المال مثلا اما فقد الام فيقال له متعلق ويتم البتة بما قد امر الطيور فادعها (ويشترط) اسلاحه (وقره) او مسكته (على المصور) لان لفظ اليتيم يفسر بالحاجة وقد تخذ كرم متاعه نحو لم يسا كنهم عدم حرمانهم وقرادهم محض كمال ولا يفي ثبوت اليتيم واسلاطه فقرهنا من اليتيم وكذا في الهاشمي والمطلي نعم (١٣٤) ذكر جمع انه لا يجمعها فيهما من استفاضة لتسبب ويوجه بان هذا النسب اشرف الاسباب

ويغلب ظهوره في اهل ثورف الرأى على اظهار اجلاهم فاحتجب دون غيره لان لسبب لوجود الاستفاضة في الغالب وهل يلحق اهل الحسن الاولين بطيهم في اشراط اليتيم بل ين ياتي في الاكتفاء بغيره محل نظرو الاقرب الاول لسهولة الاخلاص على حالمه غلاب (الرابع) والخامس المسكين وابن السبيل) ولو بقرط بلايين وان اتهموا لم ينظر في مدعي خلف مال يعرف او عيال انه يكلف بيته نظير ما ياتي في الباب الا في ذلك لالة وباني يانها والمسكين يمشون الفقراء ولما مال فان هو الكفارة وثالث وهو الزكاة بشرط الاسلام في الكل والفقير في ابن السبيل ايضا ولو اجتمع وصفان في واحد اصح باحدهما الا انزوع نحو القرابة فيعطي هما والا من اجتمع فيه ومسكة ليعطي باليتيم قط لا تعوض لازم المسكة منفكة كذا قاله الماوردي وجرم به غيره فله نظر كفسو المسكة شرط لليتيم فلا يصور

الاقوله لا القيطل المتبوي الى قول المتن والاربع في التباية لاحدا القول (قوله وان كان له جد) هذا غايق سميت تيمنا ليس الا معلوم انه لا يعطى انا كان جده غنياه وشيدى (قوله لا القيطل) خالفنا المتن والتباية فقالوا شيل ذلكم لانا نارا القيطل والمنفى بالمان نعم لو ظهر لمناى المتن والقيط ابيشرع ارجع المدفوع لها فيما يظهر اه (قوله على انه غنى الخ) قد يقال بولد الزنا والمنفى كذلك اه سم (قوله والطيور قد دعها) لعله بالنسبة لتحرر الحام بخلاف نحو الحاجج والاوز فان المشاهدان فرخها لا يقتضرا الا لام اه وشيدى (والطيور قد دعها) من العطف على ممولى عاملين مختلفين يعرف واحد مع تقدم المجرور (قوله والفقير) اي المشروط في التيم فلا ينافي ما سبق من ان المسكين يعطون بمجرد قوله اه عرش اى كى اشار الى الفاحش قوله هنا (قوله في الهاشمي الخ) اى في ثبوت كونه هاشميا او عطليا اه نهاية (قوله ميا) اى البيته كميالى الهاشمي والمطلي (قوله لنسبه) الاول لنسبها بالتبني (قوله) ويغلب الخ عطف على اشرف الخ وقوله ثورف الخ متعلق بغيره فلهذا اى لان هذا النسب اشرف الخ وقوله ولسبوه الخ صلف على ذلك (اهل الحسن الاول) وهم المصالح وقوله الاقرب الاول اى فيشترط على اعطاء من ادعى القيام بشئ من مصالح المسلمين كالاشتغال بالمعروفه اماما او غلبا اثبات ما ادعاه باليتيم اه عرش (قوله) ولو بقرط اه قوله فيه نظر فالتباية وكذا في المتن الا قوله نعم الى ذلك (قوله عرف) نعم اهل (قوله) او عيال بالمر صفا على تلف الخ (قوله وباني) اى في الباب الا في يانهم اى المسكين وابن السبيل (قوله) ولها اى المسكين والفقراء (قوله في الكل) اى في كل من المسكين وابن السبيل (قوله مع نحو) اى باليتيم وقوله القرابى كونه من بني هاشم او المطلب وقوله فيعطي باليتيم فقط مستند اه عرش (قوله) والمسكة منفكة اى عاقبة زوالها لا يستعمل انتفاكا كما هو زوالها بخلاف اليتيم فانه في قوله اى قبل بلوغه يستعمل انتفاكا كزواله فتمال فاته مع ظهوره اشتبه له بعض الضعفة فقال اليتيم يزول ايضا بالبلوغ سم على صحيح اه عرش (قوله عقبه) اى عقب كلام الماوردي وقوله هو اى قول الماوردي من اجتمع فيه مسكة الخ وقوله وهو اى قول الاذرى وقوله فيما ذكرته اى النظر (وبتسليمه) اى ما قاله الماوردي من تصور اجنابها مستقلين وقوله فاروق اى المسكة (قوله بما) اى بالنزول وكونه هاشميا (قوله ومنه) اى الفرق المذكور (قوله ان نحو الملم كالزور) اى لياخذ شخص باشتغال بالمعروفه القرابى (قوله) الامام الى قول المتن واما الاخماس في التباية وكذا في المتن الا قوله ويغفر الى ومن فقد (قوله وجميع احادهم) ولا يجوز الاقتصار على ثلاثة من كل صنف كالزكاة اه متنى (قوله في غيرهم) اى في غير ذوي

ذكر مد (قوله لا القيطل الاوجه) خالف مد وبارة شرعه نعم لو ظهر لهاى المتن والقيط اب شرعنا ترجع المدفوع لها فيما يظهر انتهت (قوله على انه غنى بنفقت بيت المال) قد يقال بولد الزنا والمنفى كذلك (قوله والاقرب الخ) كذا مد (قوله نعم ينظر الخ) كذا اعتداه مد (قوله والمسكة منفكة) اى عاقبة زوالها لا يستعمل انتفاكا كما هو زوالها بخلاف اليتيم فانه في وقته يستعمل انتفاكا كزواله فتمال فاته مع ظهوره اشتبه له بعض الضعفة فقال اليتيم يزول ايضا بالبلوغ (قوله كيف والمسكشرط) نعم الخ (قوله) قد يقال شرطيتها لا تاتى استقلالها في حد ذاتها فقيا جهتنا فقد يترجم الاخذ بها من حيث الاستقلال (قوله وتسليمه فاروق الخ) ويحجب عنه بان المراد انه يعطى من سهم التباية

اجتماعا مستقلا حتى يقال يعطى باليتيم فقط ثم رايت الاذرى على عقبه فهو فرح ساقط لان اليتيم لا يبدله من فقر او مسكته هو فرح يماذ كتمو بتسليمه قال اخذنا زواشي مثلا ما هاتيان الاخذ بالنزول ولما جتاو بالسكة لحاجة صاحبها منه وخوا ان نحو الملم كالزور (رويع) الامام ونايه (الاصحاب الزور) رجح احادهم المناخرة العطاء غانيم من عمل التي وحاضرهم وبها الظاهر الاية نعم يجوز الغنارت بن احاد الصنف غير ذوي الفرق لا لاعداد الفرق وتفاوت الحاجة المعتبرة في غيرهم لا بين الاصناف

ولو قل الحاصل بحيث لو علم لم يستدعنا نحن به الاحوج الضرورة (وقيل يخص بالحاصل في كل ناحية من فيها منهم) كانا كونه لشقة النقل  
 ويرد ان النقل لا يفي لأشياء عليه ولا يفي لما ليس عليه كذا في لزوم عليه بقدر ما يحتاج اليه في التسوية بين المحتول عليهم وغيرهم انما هو لواقعة  
 الالة المتضمنة لجوب تجميع جميعهم في جميع الاقاليم ويقرق بينهم وبين الزكاة بان التسوية لما لا يفي في حياضهم لان الغالب انه لا يفي بها  
 الا الملاك بخلافه الذي لان الفرق له الامام او نائبه هو لسمعة نظره يتشوف كل من حكمنا لوصوله من التي رايهم انه لا مشقة عليه في  
 النقل ومن قد قدم الاصناف الاربعة صرف نصيبه للباقي منهم (واما الاخماس الاربعة التي كانت هي خمس الخمس لشي على الله عليه وسلم  
 على ماسر (فالاظهر انها للرتبة) وقضائهم واتسهمهم مؤذنيهم وعالمهم المير جندب (ع) (١٣٥) (وم الامجاد المرحلون) في الديوان  
 (الجهاد) لحصول النصرة

هم بعده صل الله عليه وسلم  
 هو بذلك لانهم اوصوا  
 قوسهم قلب من الدين  
 وطير الرزق من حال الله  
 تعالى وخروجهم المستلومة  
 بالنزول وانطلقوا يعطون  
 من الزكاة دون التي يحسن  
 المرتبة اى ما لم يحسبهم  
 عن كفايتهم فيكمل لهم  
 الامام من سهم سيل الله  
 اخذ من كلام الامام الذي  
 قال لا ادعى عليه احسن  
 صحيح غريب وحاصله انه  
 اذا حصل ما لى من يد الامام  
 والمرتبة مفقود فيهم  
 شرط استحقاق سهم سيل  
 افضل من صرفه اليهم فان لم  
 يقد فيهم ولو لم يكفهم  
 لصاعوا وراى صرفه اليهم  
 وان اتواهم للقتال اقرب  
 من اتواهم المستلومة لم  
 يترضى عليه اه وزيف  
 اعنى الاما يقول الصيدا  
 اذا لم يكن للرتبة شيء  
 صرف اليهم من سهم سيل

القرن (قوله ولو قل الخ) اى ما تدرى القرن وكذا ما تدرى القرن كما مر (قوله ولو قل الخ) اى  
 الاصناف واحادهم (قوله لا شىء فيه) اى من التي (قوله اذا ذرع الخ) متعلق بلا شىء وقوله بقدر ما يحتاج  
 بالنقل (قوله يحتاج) اى الامام اه متى (قوله انما هو الخ) غير ان (قوله تجميع جميعهم) اى الاصناف  
 (قوله الاصناف الاربعة) اى المتأخرة (قوله التي كانت) اى قوله اخذ من كلام الامام في النهاية وكذا في  
 المتنى الاخره وقضائهم الى المتنى (قوله على ماسر) اى قيل التنية (قوله متبرع) اى من القضاة الخ اه ع  
 (قوله سهمهم) اى المرتبة (قوله فيكمل لهم الخ) اى هو مقرر اه معنى يصير ح هذا التقيد ايضا قول  
 الفارح الا وان لم يقد فيهم الخ به يدفع تردس قوله فعل ولو مع التنازع (قوله من سهم سيل الله)  
 اى من الزكاة فان احتاج الى شىء بعد ذلك لم يبرحش من التي فعل اغنياء المسلمين اه ع  
 (قوله وحاصله) اى كلام الامام (قوله والمرتبة مفقود الخ) جملة حاله (قوله شرط استحقاق الخ) اى القدر (قوله  
 لم يبرحش الخ) جواب اخذوا الضمير لسهم سيل الله (قوله فان لم يقد الخ) اى شرط استحقاق الخ (قوله  
 ولولم يكفهم) من كفاه وهو القبول الثاني علوف اى الحال لو لم يعطهم الامام كفايتهم لتفرقوا  
 (قوله وراى الخ) صلف على المقتضى والضمير للامام وقوله صرفه اى سهم سيل الله مفعول راي وقوله  
 وان اتواهم الخ صلف على صرفه الخ قوله لم يترضى الخ جواب فان لم يقد الخ وقوله تاتى به فعل  
 لم يترضى والضمير للامام (قوله وجوبا) اى ليل عرف في المتنى والى قوله هم ما يدفع النهاية الا قوله  
 ويطلق الى المتنى (قوله اى دفتر الخ) عبارة المتنى وهو يكسر الدال اشهر من فتحها الدال الذي يكتب  
 فيه اسماؤهم وقدر ادراتهم ويطلق الديوان على الموضع الذي يجلس فيه الكتبة فان قيل هنا لم يكن  
 فزمن التي صل الله عليه وسلم ولازم اى يكر رضى الله تعالى عنه فهو بدعته خلوة اجيب بان ذلك  
 امر دعت الحاجة اليه واستحسن بين المسلمين وقال صلى الله عليه وسلم ما رآه المسلمون حسنا فهو  
 عندنا حسن اه (قوله هو فارس الخ) وقيل اول من ساءه بذلك كسرى لانهما طلع يوما على ديوانهم  
 يحسبون مع انفسهم فقال ديوانه اى الجانبين هم حذفوا الما لكثرة استعمالهم تخفيا اه متى (قوله على  
 الكتاب) بوزن زمان اى الكتبة (قوله وعلى علمهم) اى الكتاب اى على جلوهم للكتبة بقوله ان  
 وينصب لكل ليبي الخ زاد الامام على ذلك قال وينصب الامام صاحب جيش وهو نصب القباة وكل  
 تقيب ينصب الرفاء وكل عريف يصب باسما المخصوصين به فيه فيدع الامام صاحب الجيش وهو يدع  
 القباة وكل تقيب يدع الرفاء الذين تحت رايه وكل عريف يدع من تحت رايه الرفاء ليعمل بمعنى  
 فاعل هو الذي يصر في مقابلتهم اه متى (قوله ندبا) كذا في المتنى (قوله ولكن الرفاء الخ) ومن  
 ذلك مشايخ الاسواق والموافق البداة اه ع (قوله وجوبا) كذا في المتنى (قوله من المرتبة الخ) اى

لان سهم المساكين شرح مر (قوله فيكمل لهم الامام) هل ولو مع التنى

الله اذا قالوا ما منى الزكاة اه وكان وجه التزيين ان اشتراط مقامهم لالتى الزكاة انما يناسب الاخذ من سهم الملفة وقول التزالي اذا قالوا  
 ما منى الزكاة لم يبدان يطعون من سهم التزاريين سيدجنا (لمنع) وجوبه باعتدال وادعوا انه ظاهر كلام الروضة وتبايند اخرين وهو  
 الوجة لان القصد الضبط هو لا ينصرف في ذلك (الامام ديوانا) اى دفتر اقتناء بمرضى الله عنه فاعلم من وضعه لكثير المسلمين  
 وهو فارس مر بقرى عروى يطلق على الكتاب لخدمتهم لانه بالفارسية اسم الشيطان وعلمهم (وينصب) ندبا (لكل قبيلة او جماعة عرفها)  
 يعرفها هو المير جندب عند الحاجة فزوى ايداد وغيره غير الرفاء حق ولا بد لئلا ينسبوا ولكن الرفاء انما اى لان الغالب عليهم  
 الجور فيمن تولوا طبع (ويصحب) الامام وجوبا بنفسه او نائبه الثقة (عن حال كل واحد) من المرتبة (وهيئة)

وم من تلومهم نفقتهم (وما يكتمهم بحيلة) ولوعنيا (كناهم) من قتلهم كموثروهم مراعي الزمن والقتلوا الرخص وحادفاها  
والرودة وغيره الماخو طر ونسب البتقر فجادو ومنهم من ادعى الالو في حرا ربا يعطي له مات اولادهم ان كثير اقتضا املاتهم  
خلا لا لاراة هنالان حملن ليس (١٣٩٤) باختيار مو للادى في الورجات لا لتحصارهم ولبيد خدمته الذين يحتاجهم لا للماد ص

حاجته إلا أن كان لحاجة  
 الجهاد وظهور الحاق أمته  
 المؤطرات بعبدة الخدمة  
 فلا يسلط إلا أن يحتاجهم  
 لتفقد ودفع ضررهم في دفع  
 إليه لأوجه وولده أي  
 وأصوله وسائر فروعه على  
 الأوجه الملكة لهم حاصل  
 من التي. ولعل عليك هو  
 ويصدق اليمن من جهة  
 وقضية الأولان الأوجه  
 ونحو الأب الكاملين تدفع  
 حصتها لها وظهورها  
 لولهما والظاهر أن ذلك  
 ليس مراد الأولان الملكة  
 كان لها إلا أنه يسهل لغيره  
 في مقابلة مؤتمها عليه فهو  
 ملك مقيد لا مطلق فتدفع  
 بوجهه فإن قلت ما فائدة  
 التخلل حيث لا تملك فائدة  
 في الحلف والتلقين ظاهرة  
 وأما في غيرها ما تعلق إذا لو  
 أعطى لمدة ماضية فانت  
 عقب الأوجه قبل يورث  
 عنها أو طلق حيث قبل  
 تأخذه من الظاهر لا يقرر  
 أنه في مقابلة مؤتمها عليه أو  
 مستقبلة قبل هو كذلك أو  
 يسند منه حصتها كل  
 بحمل واصل ذكر من أن  
 الحصول إما بعد ما وقع  
 لشيئها في شرح منهجهما  
 أنزله والذي في الجواهر

1

حذف الثاني ويثبت بعض ما ذكرناه عليه ما عرفت فقامه (ويقدم ندبا في ايات الاحكام في الدعوان والاصطفا في الجوز الصافي  
 وغيره موقوف على اقسامه ما ظهر كلامهم ان مواليهم ليسوا منهم هنا هو ما ياتي في قيل فصل من طلب زكاة (وهو بلد النصارى كانه)  
 ابن خزيمة وقيل ولد له بنين مالك بن النضر وقل عن اكثر اهل البلد وقيل غير ذلك سمو ابناءك لغيرهم اي جميعهم او بعضهم (ويقدم منهم  
 بني هاشم لغيرهم لكونهم صلى الله عليه وسلم بنهم (و بن (المطلب) لانه صلى الله عليه وسلم بنهم جميعا كما رووا فادت الواو لانه لا ترتيب بينهم  
 كذا قيل والذي يوجب خلافه لان السلام في الاول وقيل ظاهر ان تقدم بني هاشم اولى وسيلهم من كلامه انه يقدم منهم الاقرب فالاقرب الى  
 رسول الله ﷺ (ثم) بن (عبد شمس) لانه شقيق هاشم (ثم بن نول) لانه اخوه لايه (ثم بن) (عبد المزي) لان خديجة منهم (ثم سائر  
 العلون) من قريش (الا قرب فالاقرب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) فيقدم (١٣٧) بن عبد المزي بن عبد الدار ثم بن زهرة بن ابي كلاب  
 اغوال التي صلى الله عليه

اه كرمي ولوجه الاضاح ان حذف الفرع اللازم يستلزم حذف الاصل المألوم (قوله حذف الثاني)  
 اي في ترتيب الجواهر والاهوال الاول السابق في كلام الفارح سيدهم وسم وكرى (قوله ويثبت الخ)  
 معلوف على بنسب (قوله بعض ما ذكرناه الخ) وهو قوله كل عمل وشيخ عليه رجع الى الثاني اه كرمي  
 اي والجار متناهي تردد لعل المراد باليهض الفقه الثاني من القرداي الاسترداد والمراد ما عرفت وقوله  
 في مقابل مؤنثا عليه يحتمل ان المراد بقوله الجواهر فيقول الامام الخ (قوله من قوله) اي الجواهر وقوله  
 الجواب عن بعض ما ذكرناه لعل المراد بالجواهر ما سافرنا من الاسترداد (قوله من التردد) الاول التردد  
 والجار والمراد باليهض (قوله ندبا) اي قولنا لسائر العرب في المقت الا قوله ابن خزيمة الى سوا  
 وقوله وظهر كلامهم الى المقت وقوله كذا قيل الى التناهي وقوله قيل في التباة الا قوله وظهر كلامهم الى التناهي  
 وقوله فان استوى الى ذلك (قوله كاسر) اي في شرحه الثاني فهو هاشم والمطلب (قوله لا ترتيب بينهم) يعني  
 بين بني هاشم وبني المطلب (قوله كذا قيل) جرى عليه المقت (قوله وسيط من كلامه) اي الا في انما (قوله)  
 انه يقدم منهم) اي من بني هاشم والمطلب (قوله شقيق هاشم) اقتصر عليه لانه اقرب الى بني هاشم صلى الله عليه وسلم  
 والا فبد شمس شقيقا كاسر اه ع (قوله لان خديجة الخ) وهي بنت خويلد بن اسد بن عبد المزي  
 اه في (قوله ثم بن زهرة الخ) سكت عن قوله في عبد الدار عليهم فلا راجع (قوله وهو كذا) اي بني هاشم  
 بن مخزوم ثم بن هاشم فكان عرض الله تعالى عنهم بن سيم لمعا في مرتبة واحدة ثم بن هاشم  
 ثم بن حارث ثم وروى عن شرحه (قوله ويثبت مقدم الخ) والافصار عليهم من الاول وسوا الخ ورجح  
 هما ابتداء بانه ثلثة بن عمرو بن عامر فانه الزركشي معنى وشرح الرض (قوله وان كان) اي من  
 عدا قريش (قوله واستواء جميع العرب) عبارة للمقت والا يعني سائر العرب اه (قوله لكن خالف  
 الرض الخ) ممتد الرض عن نسبة الى رخص بنسب السنين والاراء المثلثين ثم غامضه مساسا كنهه بها  
 ولين وقيل باسكان الروض الحاد اه ع (قوله والماوردي في الثاني) فقال بعد الافصار مضى ثم ربيعه ثم  
 ولعدنان ثم ولد لعدنان غير تيميم بن الساقة كقريش معنى واسى (قوله معتبر افهم النسب الخ) عبارة  
 الخ والاسنى والتقدم ليم انهم مجتمعوا على نسب بالانسان كالرؤس المقتولان ثم ان كان منهم  
 سابقا للاسلام ثم توأما عليهم والافكار على الولي الامر ثم بالسبق الى طاعة فان اجتماعا على نسب اقدم  
 عليهم قربه ويبدء بالعرب (قوله هنا) اي في العجم وقوله فكما اي انما (قوله و ذلك) اي تقدم العرب  
 على العجم (قوله والمعمد الخ) وقال للمقت وشرح الرض (قوله ثم الدين) اي تقدم الارواح في الدين ع (خ)  
 (قوله ثم تمييز الامام) اي من ان يفرع وان يقدم رايه اجتهاده ومقتى وشرح الرض (قوله و فرق الزركشي)  
 قبل وقاع (قوله بخلافنا) اي بخلاف الاقرب بقى الامامة فليست ملحوظة لهما (قوله وهو رجع) اي  
 فرق الزركشي وقوله لما ذكرته امين من الفرق (قوله وجوا) خلافتها يقال السجري والذي اعتمد

(١٨ - شرواني وان قاسم - سابع) ماق الروضة انه يقدم بالسبق للاسلام ثم بالدين ثم بالنسب ثم بالهجرة  
 ثم بالشيعة ثم بتغير الامام واستقل تقديم النسب على السن هنا عكس الراجح في اامة الصلاة ويجاب بان الحداد مناعل مانه الاختيار بين  
 القبائل وثم على ما يزيد به المحذور ونحوه من ادخل في ذلك من النسب لان الغالب ان السن كله ازيد كذا الحبر وخص الشر قبل على ان  
 المذكور هنا غير من لان فرض ذلك اجتماع اسن غير ليسبب من نسب وها في نسبين احدهما سن والآخر اقدم اه وفيه نظر لان السن  
 في هذه الصورة ايضا مقدم ثم لانها الفرق ما ذكره فرق الزركشي فان الامر في ملحوظة كان لا يثروت لعل افضل الذكر وهي لا تختلف  
 بالنسب بخلافها ثم وهو يرجع لما ذكرته بل ما ذكرته اوضح فتامه (ولا يثبت) جوابا كما يصح بكلام الروضة وغيره



وكان وجهه قد تغير على ألبانه مفسدة كادما له أن ماله أتاح له أن يندخر ثروة في عظيم دليل الباطنة قبل (قالبه) مع المرتوة (أمره) ولا زملوا لمن لا يصح الغزو) فهو حين أن قد بدا وجهه بالفتال وصفة الأقدام ليعبر عنه في مرتزق كذلك أفاضال مرتزق بهم ذلك فينبون تعاله كاشته (١٣٨) الجلال للغبني وأنهم من لا يصح الأعم عاقبه جواز أيات أخرى واصل وكذا أخرج

يقاتل بأسرار قسنية التعمير  
في حوله بالجو اذ وفي اوتلك  
بالحرمة وجوب اتيات  
الصالح المقرر الكامل وهو  
الرجل المسلم المكلف بالحر  
البصير الذي ليس به مانع  
لاصل النزول ولا لكانه وهو  
محمّل (ولو مرضي بعضهم  
او من روي زواله) ولو  
بمد مدة طويلة (أعطي)  
ويبقى اصغى في الديوان ثلثا  
يرغب الناس عن الجهاد  
(كان لم يخرج فالاظهر انه  
يعطى) أيضا لذلك لكن  
يحيى اسمهم في الديوان  
وجوبا بناء على ما تقرر  
والذي ببقاء كفاية عمدة  
اللائقة به الان وظاهر  
كلام ابن الرقعة تقريرا  
على المضمّد انه لا يشترط  
ممكنته وجرى عليه السبي  
وقال ان النص يقتضيه  
(وكذا) يعطى للموت تروق  
ما يليق بذلك المومن وهو  
(زوجته) وان تعلّمت  
وستولد لانه (والأولاد) وان  
سفلوا أصوله الذين تزمه  
مؤتمتة في حياته بشرط  
اسلامهم كما يشته الاذوي  
واعترض بان ظاهر اطلاقهم  
انه لا فرق وجوبه بالمتنفر  
في التام المحض ما لا يتفرق في

فالتبويض (أذا مات) وإن لم يرجح كونهم من المرتزقة بعد لتلاصق ضوايع الجهاد إلى  
الكسب لأغراض تعلمها واستيطيع السبي من هذان النقطتين والمبدأ والدرس أضافات يطى عنها ما كان يأخذها يقوم به ترغيب العالم بأن  
فهرستى من الأثرى والنوادر لا تلاحظ إلا لعل شرط فهم لا هم فهم لا يسمي المذهب بمذهب فقههم متفرقة في جنب داعية كون من الجهاد

ولم تنتع انما هو تقرر من لا يصلح ابتداء اه وفرق غيره بين هذا والمرتب بان العلم بحويبة نفوس لا يصعد الناس عنه شيء فلو كان الناس فيه الى ما يلزم اليه والجهاد مكره فنفس يحتاج الناس في اوصاد أنفسهم اليه الى تافس بان الاعطاء من الاموال العاقل هو ما يقترب من الخاصة كالوقوف للايلزم من التوسع في تلك التوسع في هذه لانه ما لمن منقيد بتسهيل مصلحة نشر العلم في ذلك الحقل فكيف يصرف مع انتفاء الشرط فتنية هذا ان عنون العالم بطلون من مال المصالح الى الاستغناء هو متجه (١٣٩) ثم ايت بعضهم وجه ايضا وان الكلام في غير اوقاف الاراك لا ما

والمنتع انما هو (الخ) هذا بقيد يجوز تقرر من لا يصلح للتدريس هو صانع ابيو يستتاب عنه كبقيد قوله فان فضل شيء صرف لمن يقوم بالوظيفة فتنية في غير ما متناع هذا وعليه فعل يستني ما لو شرط الواقف ان تكون الوظيفة بدموت المدرس لو ادناه يستتاب عنه ان لم يصلح لباشرتها حتى يجوز تقرر الراد قبل صلاحه ويستتاب عنه اولاً فيقرر غيره الى صلاحه فيقول الاول ويردوه في نظرهم على حج أقول والاقرب انه يقرر وعلا بشرط الواقف ويستتاب عنه اه (قوله) وفرق غير (الخ) الفرق الاول لان التقييد الثاني للمراقب اه (قوله) اقرب (الخ) خبران (قوله) وتنية هذا اي الفرق الثاني (قوله) وان الكلام (الخ) عطف على ان عنون العالم (الخ) (قوله) في غير اوقاف الاراك اي الاوقاف (قوله) لا ما من بيت المال (الخ) وقد تقدم ما فيه (قوله) ولعل هذا مراد السبكي بما يبدو او منع ان هذا مراده قوله لا تنظر (الخ) اه (قوله) المسترفة (قوله) في غير (الخ) الاقوله كمنس المعلق الى قوله هو بطريق النهاية (قوله) او غيره (قوله) كارت ووصية ووقف وتنية قوله الاقوله كذا بقدرته (الخ) الا ان يرد وجهه ومسترفة او فراقا لا تكلف بالكسب فتعطل ولو قدرت على الكسب (قوله) فان لم تنكح (الخ) اعيولم تستغن بكسب وغيره معني وورشدي (قوله) وان وغب (الخ) اي رغب الا كفاك نكاحا (قوله) هل ما اقتضاه (الخ) عبارة النهاية كما اقتضاه النحو عبارة المعنى وهو ظاهر اه (قوله) بقدرته على الكسب (الخ) عبارة المعنى بقدرته الذكرو على التزوي اه (قوله) ثم الخيرة في وقت الاعطاء (الخ) عبارة المعنى والروض مشعر هو ليكن وقت الاعطاء معلقا باختلاف سائبة او مشارة او نحو ذلك من اول السنة او غيره اما لكل شيء او غيره بحسب ما راد الامام والغالب ان الاعطاء يكون في كل سنة مرة ثلاثا يشملهم الاعطاء كل اسبوع او كل شهر من الجهاد لان الجزية وهي معظم الفتي لا تنفي لخلق السنة الامرة اه (قوله) لا يفرق الفلوس (الخ) تخصيص الاستثناء بالفلوس يقتضي ان يدفع غير ما من العروض كالغير برب الثياب ويراعى في قترتها القيمة لكن على هذا ينظر وتخصيص الفلوس بعدم الاجراخ مع جواز غير ما اه عمن اقول يمكن ان يقال ان استثناء الفلوس محمول على ما اذا دار الامر بين تفريق النقود والفلوس اما اذا دار بين تفريق الفلوس ونحو الحبوب بان لم يتيسر التفرق فديتيم جواز تفريق الفلوس اذا راجحت واقفه اعلم (قوله) ويجب من طلب (الخ) ظاهر هو جوبا وعليه فينبغي ان يراد في القيود الحاجة الى ثباته واقفه اه سيد عمر (قوله) مطلانا اي احتجنا اليه (قوله) ولغيره اي لغير عدد (قوله) اعظم ما يترتب (الخ) ينبغي اوسا واقفه اعلم اه سيد عمر (قوله) الاق (قوله) اي قيل

ولو كانا لظهور التبعة قبل الموت وصحفا بدمدم (قوله) والمنتع (الخ) هذا بقيد يجوز تقرر من لا يصلح للتدريس هو صانع ابيو يستتاب عنه كبقيد قوله فان فضل شيء صرف لمن يقوم بالوظيفة فتنية في غير ما متناع هذا وعليه فعل يستني ما لو شرط الواقف ان تكون الوظيفة بدموت المدرس لو ادناه يستتاب عنه ان لم يصلح لباشرتها حتى يجوز تقرر الراد قبل صلاحه ويستتاب عنه اولاً فيقرر غيره الى صلاحه فيقول الاول ويردوه في نظرهم على حج أقول والاقرب انه يقرر وعلا بشرط الواقف ويستتاب عنه اه (قوله) وفرق غير (الخ) الفرق الاول لان التقييد الثاني للمراقب اه (قوله) اقرب (الخ) خبران (قوله) وتنية هذا اي الفرق الثاني (قوله) وان الكلام (الخ) عطف على ان عنون العالم (الخ) (قوله) في غير اوقاف الاراك اي الاوقاف (قوله) لا ما من بيت المال (الخ) وقد تقدم ما فيه (قوله) ولعل هذا مراد السبكي بما يبدو او منع ان هذا مراده قوله لا تنظر (الخ) اه (قوله) المسترفة (قوله) في غير (الخ) الاقوله كمنس المعلق الى قوله هو بطريق النهاية (قوله) او غيره (قوله) كارت ووصية ووقف وتنية قوله الاقوله كذا بقدرته (الخ) الا ان يرد وجهه ومسترفة او فراقا لا تكلف بالكسب فتعطل ولو قدرت على الكسب (قوله) فان لم تنكح (الخ) اعيولم تستغن بكسب وغيره معني وورشدي (قوله) وان وغب (الخ) اي رغب الا كفاك نكاحا (قوله) هل ما اقتضاه (الخ) عبارة النهاية كما اقتضاه النحو عبارة المعنى وهو ظاهر اه (قوله) بقدرته على الكسب (الخ) عبارة المعنى بقدرته الذكرو على التزوي اه (قوله) ثم الخيرة في وقت الاعطاء (الخ) عبارة المعنى والروض مشعر هو ليكن وقت الاعطاء معلقا باختلاف سائبة او مشارة او نحو ذلك من اول السنة او غيره اما لكل شيء او غيره بحسب ما راد الامام والغالب ان الاعطاء يكون في كل سنة مرة ثلاثا يشملهم الاعطاء كل اسبوع او كل شهر من الجهاد لان الجزية وهي معظم الفتي لا تنفي لخلق السنة الامرة اه (قوله) لا يفرق الفلوس (الخ) تخصيص الاستثناء بالفلوس يقتضي ان يدفع غير ما من العروض كالغير برب الثياب ويراعى في قترتها القيمة لكن على هذا ينظر وتخصيص الفلوس بعدم الاجراخ مع جواز غير ما اه عمن اقول يمكن ان يقال ان استثناء الفلوس محمول على ما اذا دار الامر بين تفريق النقود والفلوس اما اذا دار بين تفريق الفلوس ونحو الحبوب بان لم يتيسر التفرق فديتيم جواز تفريق الفلوس اذا راجحت واقفه اعلم (قوله) ويجب من طلب (الخ) ظاهر هو جوبا وعليه فينبغي ان يراد في القيود الحاجة الى ثباته واقفه اه سيد عمر (قوله) مطلانا اي احتجنا اليه (قوله) ولغيره اي لغير عدد (قوله) اعظم ما يترتب (الخ) ينبغي اوسا واقفه اعلم اه سيد عمر (قوله) الاق (قوله) اي قيل

واما علا في المال سقر بعضهم اخرج نفسه لغيره مطلقا لغيره لان احتجنا اليه ونظير ان المراد بالغير المتقدم على حاجته اليه ما يترتب عليه ضرر لنا وله اعظم ما يترتب على ترك حاجتنا اليه (قوله) فصلت ضبط بالتشديد كانه لو قوه حتى خطره الا فلا وجه لتبني (الاخاس الارامة عن حاجات المرتبة) وقانا بالاطراف انما عاصت ونظير ان المراد بما جاتهم فبما ذكرنا محتاجون في المداهم بغيره فبغيره عليهم من نحو شهر او سنين فيدهم به صرح بقوله في الاقوله من مات (١) فقول الله في قوله لا تقبل الخ الذي في نسخ المرسح ان يدين اخلافة اه من عاش

من المرتبة (الخ) (وزج) الفاضل (عليه) أي المرتبة التي جال دون غيرها على ما قلناه الامام عن طريق كلامهم (على نحو ما تقدم) لانه منهم وقيل  
على رؤسهم بالسوية (والاصح انه يجوز (١٤٠) هـ) ان يصرف بعينه أي الفاضل لانه (في اصلاح التورود) في (الصلاح والكراخ)

**الفصل** (قوله) الفاضل (أي) قول المتن عندنا في التباينة لا قول المتن وكذا في الحق لا قول هو ما قلناه  
الامام عن النص وقوله صرف إلى المتن (قوله) (الجال) أي التباينة من غير عناية سم عن العباب  
وشرح الروض وما زاد على كتابهم هذه الامام عليهم بقدر ما يخص بالرجال الملائكة لا على  
الذرائع الذين لا رجل لهم ولا من يحتاج إلى المرتبة كالقاضي والوالي امام الصلوات (قول) المتن على  
قدره (قوله) أي على حسبها ونسبتها فان كان لاجد نصف مائة لاخر ولاخر ثلثها مائة اعطاه على  
هذه النسبة اه ويشي عناية الحق مثال ذلك كفاية واحد نصف مائة والثاني كفاية الثاني اثنان وكفاية الثالث  
ثلاثة الاف وكفاية الرابع اربعة الاف مجموع كفايتهم عشرة الاف فيرضي الحال على ذلك عشرة  
اجزاء فيعطى الاول عشرة اجزاء والثاني خمسون والثالث ثلاثة اضعافها والرابع خمسها وكذا يفعل ان زاد اه  
(قوله) وهو ما قلناه الامام (الخ) معتد اه ع (قوله) عن السنة القابلة أي فيمكنه بذلك وبنيان  
لا يرجع على تركهم بذلك اذ ماتوا لانهم استحقوا مجرد حصوله فاصطفا من السنة القابلة دفع المستحق  
الآن اه ع (قول المتن هذا) أي السابق كما هو قوله قاله أي يجمعه وقوله كذلك أي مثل قسم  
المقول اه معنى (قوله) من بناء) أي الفصل في التباينة لا قوله واخذنا الاذرى إلى والاعراض (قوله) من بناء  
او ارض) انظر الشرح سم والظاهر انها تابعة للارض اه سديد (قوله) لا يصير وقابض الحاصل  
بل لا بد من انشاء قسمين في معنى (قوله) بل الامام غير (الخ) اعتمد التباينة في الحق (قوله) بين اه أي المقار  
والاولى في انه (قوله) او تقسم (الخ) وقوله او يباع مطعون على جعل ارض او بمعنى الواو (واخذنا الاذرى  
المتن) أي تبين الفرق عبارة المتن يفهم من كلام المصنف نعم الوقت وليس مراد بل الذي في الشرح  
والروضة ان الامام لو اريد قسمته ويومه وقسمته بته جاز له ذلك اه (قوله) وحمل أي الاذرى التخيير أي  
بين الامور الثلاثة المذكورة أي في الشرح وقوله وقابض الحاصل وقوله وادى أي واحد من الامور  
الثلاثة (قوله) واما عومه أي عوم الامام بان يكون الامام احدهم من المجتهدين غيره فهو وجه ضعيف قاله  
الكليني لكس مرص منيع التباينة جرح الضمير إلى جوارحه ما حدث عليه كلام المصنف ظاهر  
ليوافق روضة كاصليا واما عومه فهو وجه ضعيف اه وقوله على عومه أي تحم الامام  
سوادى الامام غيره من القسمة والبيع وقسمه الثمن لم (والاخيلاص الاربية) أي من المقار (قوله)  
حكما مام) أي من التخيير بين الامور الثلاثة اه متى جاز البيع مع شراؤه أي الامام وقت عقار  
في اومه وقسم غلة في الوقت او ثمنه في البيع بحسب ما عاه اه كذلك أي قسم الحقول اربعة اقسام للمرتبة  
ومخه للمصالح والاصناف الاربية سواء له ايضا فقهه كالمقول لكن نحن الحس الذي للمصالح لا لاسبيل  
إلى قسمته اه (قوله) فيها) أي المصالح (قوله) او قبل تمام الحول) عبارة التباينة او قبل تمامها ويعد جم المال  
بل لا وجه للاعتية لان معنى التخييف انه اذا فضلت الاخماس اربعة جميعا عن حاجات المرتبة بأن  
كانوا الغنى حاصل الحق على هذا وان استحق المرتبة عن الاخذ من الاخماس الاربية وقت عليم ولا  
يعنى ان هذا غير اصل كثيرة عن المراد (قوله) فان فضلت الاخماس الاربية عن حاجات المرتبة وزج  
الفاضل عليهم أي المرتبة التي جال دون غيرها (الخ) عبارة العباب وما زاد على كتابهم هذه الامام عليهم  
بقدره (قوله) وبالرجال الملائكة لا على الذرائع الذين لا رجل لهم ولا من يحتاج إلى المرتبة  
كالقاضي والوالي وامام الصلوات له صرفه إلى المرتبة لعدم ما زاد على (الخ) ونحوه عبارة شرح الروض  
(قوله) من بناء وارض) انظر الشرح (قوله) او تقسم اعياه عليهم) قال في الروض وشرحه لكن لا يقسم  
سم المصالح بل يوقف وتصرف غلته في المصالح او يباع ويصرف ثمنها لاه (قوله) واخذنا الاذرى  
المتن وحمل التخيير المذكور (الخ) اعتمد مر التخيير

وهو الخليل لا يعمه عليهم  
وصرح بكلامه انه لا يذخر  
من الف في بيت الملائكة  
ما وجدته مصرفة ولو تيسر  
بناء رباطات ومساجد  
اكتفاهما رايه وان حاف  
تأخر فهو ما قلناه الامام عن  
النص تاسيا بان يكره  
وعلى اعتبارها فان قلت  
فهل اشياء المسلمين للقيام  
بها تميل عن المحتجعين ان  
له الادخار ولا خلاف في  
جواز صرفه للمرتبة عن  
السنة القابلة وله صرف  
مال الف في غير مصرفة  
وتوضي المرتبة اذ اراد  
مصلحة (هذا حكم منقول  
القي) فاما ما قلناه من بناء  
او ارض (قاله) لاه (لا)  
يصير وقابض الحاصل  
وان قلنا للفقهاء عن الامام  
عن الاخذ واعتمده بل الامام  
غير بيناته وحمل وقفا  
وتقسم غلته في كل سنة  
مثلا (كذلك) أي على  
المرتبة بحسب حاجاتهم  
لا انه يقع لهم او تقسم اعياه  
عليهم او يباع ويقسم ثمنه  
بينهم واعتمدا الاذرى المتن  
وحمل التخيير المذكور رفاقا  
للروضة واصلا على انه لو  
راه امام مجتهد جاز واما  
غيره فهو وجه الاخماس  
الاربعة من ائمة الخامس  
حكما مام بخلاف ائمة  
الخامس الذي للمصالح فانه

لا يقسم بل يباع او يوقف وهو أولى ويصرف ثمنه أو غلته فيما من مات من المرتبة بمجموع المال وتام الحول إلى المدة قسمة  
المختر بقاءه وقوله لا يجوز لاه لا يباع لاه انهم ارجح ذلك تقاوه ذكر الحول في قوله لا يباع لاه في قوله لا يباع لاه وقيل تمام الحول

كان فورته تسقط المدحور بعد الحول وقبل الجمع فلا شيء لمروره ولو حاق المال عنهم بان لم يسد بالتوزيع مسداً بديء بالاجحوج والادخوع عليهم  
به نسبتاً كان لهم يصير الفائض ديناً لهم ان قلنا ان مال الفتي له صالح فان قلنا انه ليس تسقط قاله الماوردي لكن اطلق في الروضة ان من  
عجز بيت المال عن اعطائه في دينه اقبل لاجل تناظره (فصل في التسمية وما بينهما من التسمية) قال ذكره القالب قال اختصاص كل كلمة ولا ينافيه  
ما يأتي فيها فيعمل في الجهاد لا يمنع كونه غنمية اختص بمكافئ المال في اخذه (١٦١) وقسمته لثلاثة اقسام احكام المال في نوعه

شارح ان نحو السكاب  
وجهه المقتضى غنمية ليس  
اطلاقاً في عمله (حاصل من)  
ماله كونه (كفاً) اصلين  
حريين (بقتال واجفاف)  
لنحو غيل او ابل مثلاً ان

(فصل في الغنمية وما بينهما) (قوله في الغنمية) الى قول كنفدا لاسير في المنفى لا ينافيه الى المنفى  
و الى قول المتن في مقدم التسمية الى قوله الماذ كرو قوله ويرد الى واما ما حصل وقوله ويرد الى لا يرده قوله  
وما بينهما) اي كان في الذي يشترطه الامام ما يثبت المال (قوله المتن ما حصل) اي لا تغلاف الحاصل  
الذي من كان في (قوله ولا ينافيه) اي كون الاختصاص غنمية (قوله في الجهاد) متعلق بقوله ياتي المقيد بالجهاد  
الاول (قوله في اخذها) اي الاختصاص (قوله ان نحو السكاب) اي كونه حرمته (قوله ما لا ينافيه)  
وقوله اصلين وقوله حريين سيذكر تحتها على الترتيب (قوله فاته) اي الحاصل لهم من اهل الحرب  
(ولا يجاف في) الرواها (قوله مثلاً) اي ومن ذى ونحوه اه منى (قوله يرده) اي حيث كان باقياً  
فان تلف فلا ضمان لعدم التزام الحرب اه ع (قوله اليه) اي لاسير وكذا يخبر من ماله (قوله ولا يرده)  
للمالك مستعمله معلوم ان السلام في المالك لا يشرع عن الاسير اما قال الاسير لغيره فادنى فضل فهو فرض  
فيرده لهما اه ع (قوله نظير ما ياتي) حاصله انه ان كان النافع الزوج او ليرجع للزوج او  
اجتبا رجع النافع اه ع (قوله طلق) عبارة عن المنفى ثم طلق اه (قوله من مرتدين) اي من تركهم  
(قوله) وكذا ان لم يثله الدعوة) اي قوله هل ماله الاذرى في المنفى (قوله ان تمسك) اي الظاهر رجوعه  
للمطوف فقتل لكن عبارة عن المنفى كاصح رجوعه للمطوف عليه ايضا فامل (قوله ولا) عبارة عن المنفى  
اما لو كان متمسكاً بدين باطل الخ (قوله ويرده) ما ياتي الخ الذي ياتي في الدييات فيه بدعي مجوس مفروض  
ليس لم يثله دعوة نبياه اه سم (قوله هل) (التعريف) اي على عكسه (قوله فان القتال الخ) حاصله ان كتاب  
تجوز في التعريف وقد اشترى احتياجه لقرينة واضحه وشبهة الا ان يقال الفقهاء يحرمون يتساعون بمثل  
ذلك اه سم (خلاف ما ترويه) عبارة عن المنفى ويرد على طر هذا الحد المذكور بسبب حصولنا في دارم  
وعرض بمسكن ناليهم فانه ليس غنمية في اصح الوجهين عند الامام مع وجود الاجفاف على عكسه ما اخذ  
على وجه السرعة وانحوما فانه غنمية اه (قوله وما يجاف عن كون الخ) اي الذي يستشكل على هذا اه سم  
عبارة في شدي غرضه من ذلك الفرق بين هذان من ما تقدم من المصو للمذ كورة في قوله ولا يرده

(قوله في دينه عليه) قد عتبه ان هذا لازم من تقية التعريف  
(فصل في الغنمية وما بينهما) (قوله ويرده ما ياتي في الدييات من وجوب بدعي مجوس) مفروض ليس لم  
ثله دعوة نبياه ياتي هناك ايضاً تدليلهم شك هل بلفظه دعوة نبي هل يضمن او لا في عدم الضمان نتيجة اه  
كحري لكن بينا هناك عطفه مقرر هناك لما قرره من افرجه (قوله فان القتال لما قرب و صار الخ)  
حاصل هذا الترجيح ان كتاب تجوز في التعريف قد اشترى احتياجه لقرينة واضحه وشبهة الا ان يقال  
الفقهاء يحرمون يتساعون بمثل ذلك (قوله وما يجاف عن كون الخ) اي الذي يستشكل على هذا (قوله)

اصلاو بالنسبة لتبناصل اقله وسلم ان تمسك بدين حق ولا ليهو كحري على ماله الاذرى ويرده ما ياتي في الدييات من وجوب بدعي  
مجوس في قتلهم هو صريح في حصته قالوا جهاته كاذي ولا يرده على التعريف خلافاً لزمه ما هو راعه عند الالتحاق بقتل شهر السلاح وما  
صالحه انما هو ادم والقتال فان القتال لم يجره صار كالمحقق المجرى صارت كمن وجد ما يطرق بقوة المتفكر في القتل بخلاف  
ما ترويه حصول نحو خيلنا في دارم فانه في الما لا يخفى تلاق لم تحو شائبة القتال فيموجب من كون البلاد المفتوحة صلحاً بغير غنمية

يأن محروجه من المال بما يكافيها حتى حوزت الالاشيا عليهم فيه . ورجع عتلاف البلاد فان مذهبها بالعليها ولو فيها الوجه الذي كان قبل الصلح فلم يتحقق معنى الفسخه فيها مرفق تعريضه في ما له تعالى ذلك ( فيقيدمت ) أي من أجل المال ( السلب ) بفتح اللام ( القاتل ) المسلم ولو نحو صديق وإن لم يضطر له ( ١٤٢ ) كان المقتول نحو قريه مؤمنه أو مقاتل كالتضاه اطلاقهم وأجر أرقام أو سبي إن قاتلا

ولو اصرع عن فعله لم يقتل عليه  
عليه من قتل قتيله عليه  
بينه عليه نعم القاتل المسلم  
القتل الذي لا يستحقون  
خرج بالان الامام وكذا نحو  
عند وجه (فيه)  
قوله **فَيُقْتَلُ** من قتل  
قتيلا مشكلا اذا قتل كيف  
يقتل فهو من مجاز الاول  
وهو ظاهر قيل وصح  
كونه حقيقة باختياره  
قتل بهذا القتل لا يقتل  
باقي ونظيره جواب المتكلمين  
عن المغالطة المصورة ان  
ايجاد المدوم محال لان  
الايجاد ان كان حال الدم  
فهو جمع بين التقيضين  
واحوال الوجود فهو تحصيل  
الحاصل بانما تختار الثاني  
والايجاد للوجود انما هو  
وجود ماقرن لا متقدم  
فليس فيه تحصيل للحاصل  
(وهو ثياب القتل) التي  
عليه (القتل والران) وهو  
خف طويل لا اقدمه يلبس  
للساق والالات الحرب  
كدرع) وهو المسمى بالزوردي  
والثامة (وسلاح) قضيته  
ان الدرع فهو سلاح وهو  
كذلك قد يطلق عليه وقد  
الامام السلاسل عالم يرد

ولا راد مركوبها الحجة في واحد من الجانب المستحق (تقاد) وإن لم يقدمها هو على المتقدم (معه) أمامه أو خلفه فقولها في المهرز والروحة أصلها بين يديه مثال ويلحق بها على الأرجح سلاح مع غلامه يصعد له ويرقى به ويناصر في المركوب الذي مع قتله بان ذلك يستثنى عنه كثير اختلاف سلاحه وإن تعدد مكانه لم يفرقه (في الأظهر) الاتصال هذه الأشياء بجمع احتياجه للجنية (لاحقية مشدود على القوس) وما يليها من هدم متاع (على المذهب) انخصاله من فرس مع عدم احتياج البهاوان أو اطلاق جمع في الاتصال لدخولها قسم لوجعلها وقاية لظهور هدمها (وإما يستحق) القاتل السلب (يركوب بفرديته) أي (١٤٣) الركوب أو القتل المسلح (شكرًا) أصل

مقبل على القتال (في حال الحرب) كان أغرى به كلبا أو أعجبا يتقدم وجوب طاعته ووقف في مقابلته حتى قتله بغراه لأنه خاطر بروحه حيث صبر في مقابلته حتى قتره الكلب قاله القاضي وهو صريح في رد الحاقين بالرقعة أخره له وهو في نصو حسن لانه هناء خاطر يشي أصلا وفي المراد انه وقف قريبا من الكلب حتى قتله وحيث قلنا فقابلته نصح بالوحدة نظرا لقربه المذكور وبالفروقة نظرا لمقاتلته فتميز الأذرع الثاني بعيد (فلوري من حسن أو من الصفاء وقتل نائما) أو غفلا أو مشغولا أو نحو شيخ م (أو أسيرا) لغره وإلا فسيان (أو تخته) وقد انبزم الكفار بالكلية بخلاف ما لا تفسر أو القصد انحو غدية لبقاء القتال ويظهر فيما لو انبزم واحد قتلته

أي منزله اه شرح منج (قوله ولا والركوبية) أي وان كان صغيرا أو يستثنى ذلك من حرمة التفرق بين الوالدة والابن أو بيني أو على تسليم الام لقاتل حيث كان بعد شرب البهاو وجوب ما يقتضيه أو لدفع أمامه وإلا تركتامة التسمية أو يسلم مع ما عاقل حتى يقتل من الذين ان رأى الامام ذلك اه ع (قوله) ويلحق بها (الخ) وفي السلاح الذي يرد للظاهر الظاهر انه من السلب بها يفرس (قوله المقتل لاحقية) بفتح المهملة وكسر القاف وعاء يجمع فيه المتاع ويجعل على حقو البهيم اه معني (قوله نعم لوجعلها) أي الخفية (قوله المقتل بركوب فرديته) بشر كافر في حال الحرب هذه قيود ثلاثة فرع عليها قولنا في المهرز (قوله المسكين) مفعول بك في (قوله) أو أعجبا (الخ) خلافا لظاهره الذي حيث قال لا بد من مسئلة الكلب من القاضي ما نصه وقول الزركشي ان قياسه ان يكون الحكم كذلك فيما لو أغرى عليه بمنزلة أو أعجبا به يتقدم وجوب طاعته مردود فان قيل عليه لا يلزم الحكم بقتل المسكين ولو لمالك الرقيق لا لا مرماه قال سهر ولا يبعد ان يصح الذي لا يميز كالجنداه (قوله قاله القاضي) أي ما ذكر من مسئلة الكلب وعلتها لاستسالة الاصحى ايضا لما مر خلافا لما مره من وجوبه لقطع (قوله وهو في نحو حسن (الخ) جملة حالية (قوله قريبا من الكلب (الخ) يقتضي انه لو كان قريبا منه وبعدم الكفار ان الحكم بذلك وهو على توقف فالتى يظهر ويؤخذ بقوله ووقف في مقابلته (الخ) ان العبرة بالقرين من الكافر حتى يتحقق الخطار باروحه وعليه يظهر ان خطابه ان يكون يعمل في ناله به سلاح الكافر ولو نحو سهم اه صيد عمر اقول قوله يقتضي لى قوله فالتى يظهر على نامل إذ ان القرين من الكلب الذي قتله مستلزم تقرب من الكافر (قوله فقابلته) أي هذه الامانة قول القاضي حيث صبر في مقابلته (الخ) (قوله الكافر) مقتضى قوله لماناته (قوله ثم رأت (الخ) وليظهره تأييدا لما استظهره ويطهر (قوله) والامانة (الخ) عطف على الماوردي (قوله لعدم التفرير) إلى قوله وقول السبكي في المعنى وإلى قوله والاهميت السنين في التباية (قوله لما ياتي) أي في قوله لانه حصل الله عليه وسلم على سلب ان جعل الخ (قوله فان لم يقتل) أي جرحه ولم يشتهه وقتله اخر (قوله واسمك الخ) أو اشرك اثنان في قتله أو افانته (قوله لعان منه (خ) مقتضى كلامه ان مجرد الخ عن الحرب كاف في تحقق الاسر والمصرح به في الاسر والمعنى والفرز خلافا له وان لا بد مع ذلك من ضبطه وإلا فليس بأسر حتى ولمنه واحد من الحربه لما اخر اشركوا عليه فما المراد بالضبط وليعبر اه صيد عمر (قوله كسخل) أي يذبح (قوله خلف وراء) عبارة للمعنى وكذا كتبها الصنف بخطه في المناجم خرب على نقطة وراء اه (قوله) وقول السبكي الخ) اقرأى قول السبكي المعنى (قوله

(قوله) ويلحق بها (الخ) وفي السلاح الذي يطير رد للامام والظاهر انه من السلب لا من ما يجعله عليها ليقال به عند الحاجة بشرح دم (قوله لا تنفصا ما منه عن فرسه) إذ ليس ملبو سا ارحا منه ما مثل (قوله) كان أغرى به كلبا) هل في شرح الروص عن القاضي ثم قال له الزركشي ان الحكم كذلك لا أغرى به بمنزلة أو أعجبا أعجبا اه والوجه خلافا في الجندون بل السلب المسجون والفرق ان الكلب لا يتصور ما كلبه هو حتى قتله مرتكباً التفرير ان له سلبه وان بعد عن الجيش وانقطعت نسبه عنه بخلاف المهزم بانبزم جيشه لا ندفع شره انما يرهت الماوردي قال ان قتله وقبضه من الحرب تاركها فلا سلب له إلا ان فر لا الحرب كروفر الامام قال المهزم من فارق المعترك مصر إلا من تردد بين الميسرة والهيئة (فلا سلب) لعدم التفرير بالنص الذي جعل له السلب في مقابلته ولو اثنته واحد وقتله اخر فهو المستثنى لما ياتي فان لم يشتهه قتلان أو اسكه واحد ولم يمنعه الحرب فقتله اخر فلهما فان منع فهو الاسر ولو كان احدهما لا سلب له كمنه لكان ما يثبت له لولا الامانة غنيمه وعبارة واحدة من وراء الصنف خلف وراء لاهيا ما فهم صورتها عا ذكره بالاولى وقول السبكي ان هذا حسن بل لا يلزم في الاختصار الاتيان بمعنى الاصل من غير تقييد

والأمير عبيد بن عثمان انحصر فمير ما ورم سبالن كان لهما في زيادة مسئلة هل ان الحسنة ادم التنصير في خطية فاما الله سبحانه  
لا يلاقى ضيقه اصلا (وكتابه بقره ان يزل من امتناعه ان يقا) يعني يزل من حوز (عبيد) والوعين الباقية له (او قطعه يدور عليه) لا له صلى  
الله عليه وسلم اعلى سبالن اجل (١٤٤) لعنة الله على من ابغى عن عذر احد من قاتلنا من مسعود حتى اقه عنهم (وكذا لراسه) مقتله الامام

يصح شرط الامام من غير ثبوتها وهو في قولنا صحيح وعليه الاثنتلاث (والاصح ان النقل) فتح القاضوا ساكنها (يكون من  
نحو الحسن الرضا (عليه السلام) لانه المانور كاجاءه ابن المسيب واما مجرى هذا الخلاف (ان نقل) بالتخفيف بمدى واحد وهو ما رواه عن خطه  
والنقل بمدى لاثنين اى حمل النقل بان شرط الطهارة مثلا (ما يفيق في هذا القتال) وفيه هو يقتصر الجمل المجاوزة فسمى السنين امتناع

التفصيل مع الجبل بالقدور ما عظم وهو كذلك بخلافه اذا علم كقول (ويجوز ان يتصل من مال الصالح الحامل منه) في بيت المال ويجب تعيين قدره اذا لحاجة لتفتقر الجبل حيث هو ما اقتضا كلام المتن من تخييره بين الجنس (١٤٥) وماله الصالح يحصل في ما اذا لم يظهر له ان

لا غير اه رشدي ( قول المتن الحاصل عنه) تنبيه لا يتخص ذلك بالحاصل عنه كما يفهم كلامه بل يجوز ان يعطى بما يتجدد في بيت المال اه متى (قوله عند الحاجة) ككثرة الدخول في المسلمين واقتضاء الحال بعت السرايا وحفظ المكاس اه متى (قول المتن لم يضل الخ) ولو تمتددا اه متى (قوله ولو غير معين) كزمن كذا فله اه متى (قوله فسم الخ) وهذا يسمى انما هو جراح على فضل ما مضى شكرا والاول جملة اه متى (قوله او من هذه التهمة) حطاف على قوله عندما ومن سهم المصالح الذي هو من هذه التهمة اه عرش (قول المتن في قدره) ويجوز الزيادة على الثلث والنقص عن الربع بحسب الاجتهاد اه متى (قوله اي الباقي منها الخ) الاول بل الصواب حذفه لان الكلام هنا والذي قبله انما هو على الباقي بعد ما ذكر كذا تقدم الصريح به مع انه يريد ان السلب هو الما من الاغناس الاربعة وهو خلاف ما مر من اخر اجهم بان اس المال ثم يخمس الباقي اه رشدي (قوله وله صلة الله عليه وسلم) الراوية بمعنى مع الاذلية لا دلالة فيها بغير دعاوى انما بينها صلة الله عليه وسلم اه رشدي (قوله والمرجع) مطلق تفسير وهو له لا ينافي اعادة حفظ المصنف تفسيرى كما هو الظاهر اه عرش (قوله فلا يريدان) اي على منطوق الخبر (قوله خلافا ليعصم) اقر ذلك لبعض المتأخر (قوله او قاتل) الى قوله اما المبعوث في المعنى الا قوله في دال فان عاد (قوله لقول ابن بكر الخ) تعليل للثمن (قوله ولو لان الغالب ان الحضور بغيره الخ) ولا ينافي عنه في الغالب لان عدم الحاجة اليه اه متى (قوله فله الخ) اي من اشتراط احدا لا من القتال او نيته (قوله لكن ان كان الخ) حيلة التنبه لكون عهده فيمن لم يكن من ذلك الجيش والا استحق ليا يظهر اه (قوله والاشترى الخ) ظاهره وان لم يكن حضوره في الاصل بين القتال ولم يقاتل اه سم (قوله على الاوجه) بالتباعد ان معناه على الاوجه من الخلاف فيكون الحاصل ان الذي من غير هذا الجيش لا يستحق الا ان قاتل من غير خلاف وان الذي يستحق وان لم يقاتل على خلاف وهذا غير مطابق لما في الروض شرحه وايضا في ما حاشاه انه يسهم له وان لم يقاتل كما مر من هذا الجيش وجيش اخر قطعنا في الاول وعلى الاصح في الثاني يمكن التكلف بحمل قوله والاعلى معنى وان لم يقاتل اي لذي من غير هذا

ور (قوله الا لزمه لعله) اي كما قال الراعي اه لا يخيب بعدد التخيير عن الغز الى (قوله ويجتهد الامام في قدره) قال الشارح في شرح الارشاد قضية كلامه من استحق السهم يستحق السلب مع تمام سهمه وهو ما نقله الماوردي من ظاهر النص خلافاً لما نقله من الماوردي ما يخالف ذلك اه (قوله من يسهم الخ) في الروض وبه على غايته لفضل قبل اقتضائه ما يسبح وان لم يقاتل قال وشرحه ان كان ممن يسهم له (قوله او قاتل وان حضر بقية اخرى) اي كما يسهم من قوله الا في الاصح ان لا يجبر الخ (قوله لکن ان كان من غير هذا الجيش والاشترى على الاوجه) لا يخفى ان المتبادر منه ان من قتله والاستحق على الاوجه من الخلاف فيكون الحاصل ان الذي من غير هذا الجيش لا يستحق الا ان قاتل من غير خلاف والذي يقتضيه هو وان لم يقاتل على خلاف وهذا غير مطابق لقول الروض وشرحه ان ان قلت اسير من يد الكفار اسلم كما هو اسير له ان حضر الصف وان لم يقاتل وانما يسهم لكل منهما ما يزيد حضوره فان كان هذا الا من من جيش آخر ادوم له ان قاتل لانه قد بان له القصد للجهاد وان خلاصه لم يتم حتى غرضه الا ان لا يقاتل احدهما وعصمه في الشرح القدر يسهم له لشدة هذه الوقفات ثانياً مالا لعدم تمده الجهاد اه وحاصله كما ترى انه يسهم له وان لم يقاتل في هذا الجيش او جيش اخر قطعنا في الاول وعلى الاصح في الثاني ويمكن التكلف بحمل قوله والاعلى معنى وان لم يقاتل اي الذي من غير الجيش لكن قضية الصنيع حيث عدم اسحقاق الذي من هذا الجيش اذا لم يقاتل وهو ممنوع فقلنا معنى (قوله والاستحق على الاوجه) ظاهره وان لم يقاتل

(١٩ - ثروا في ابن قاسم - سابق) لقول ابن بكر وهو رضى الله عنهما انما التهمة ان شدد الوقعة ولا غلاف لهما من الصداقة لان القضية للجهاد لان الغالب ان الحضور بغيره لولا انه في كثير من سواد المسلمين فله ان يظهره بامر من كفار فخر بنية خلاص نفسه دون القتال لم يستحق الا ان قاتل لکن ان كان من غير هذا الجيش والاستحق على الاوجه وهو انهم جاحض



غير متصرف ولا متصرف فيه لم يستحق شيئا ما فهم في حبس ولا بد خلافا لما ذكره لان انما ابطال فيه القتال فان طردوا حشر شخص الوقت في الاتان لم يستحق الا ما ضمن بعد حضوره ويصدق متصرف في قتال ومتصرف في قتال في يمنة ان عاد قبل اقتضا الحرب في قرار في الجميع السرايا المجرمة من دار الحرب لكون الباصع باشر كاذبا عنه كل والجيش وان اختلفت الجاهة فلو حشر الباصع بينهم اما المجرمة من دار قتال فلا يكون الا ان تعاونوا (١٤٦) واتصافهم والجهة اذ لا يكونون جيشا واحدا لا قياد كز ويعلق بكل جاسوس

الجيش لكن قضية الصنيع حينئذ عدم استحقاق الذي من هذا الجيش اذ لم يقاتل وهو ممنوع قتل ومضى اهم (قوله غير متصرف) اي قتال (قوله ولا متصرف في قتال) وما المتصرف في قتال في قتال يعطى لبقائه في الحرب معنى اعمنى (قوله يمينه) وان نكل لم يستحق الا من الحوز بعد عوده اه معنى (قوله والسرايا) مبتدأ خبره شركاه اسم (قوله لكون الباصع) علة مقدمة لقتله شر كافر قوله اي دار الحرب خبر كون (قوله والجيش) صل على كل وقوله ان اختلف الخفاية (قوله على كلامه) اي عكسه (قوله لن ذمه) اقره المتفرق (قوله لانهم) علة لعدم الورد وقول المتن ولا شيء الى قوله والراجل في النهاية وكذا في المتن الا قوله والاغما (قوله المامر) اي من قول ان بكر وعمر اخ (قوله اي حق تملكك) اي لنفس الملك فلا يورث المال منه مجرد ذلك بل الامر مفوض الى الراث ان شاء تملكه وان شاء امر من امره (قوله لا ما سجد كراخ) تليل النفس (قوله الا بالقسمة او اختيار التملك) اي على القولين فذلك اه رشدي (قوله حصته) اي من المحوز اه عرش (قوله بقاء سهمه) اي الفرس وقوله للتبوع متعلق ببقائه (قوله ومرتبه) اي المقاتل اه عرش (قوله والجنون الخ) حل جن بعد اقتضاء القتال ولو قبل الحيازة استحق سهمه من الجميع او في اتان وقبل حيازة شيء فلا شيء له او بعد حيازة شيء استحق ما سجد قبل جنونه لا بعده فلا يستحق منه شيئا هذا مقتضى تشبيهه بالمرتبه وهو واضح الا في الثلاثة بالنسبة ما حذر بعد جنونه فان عدم استحقاقه منه مطلقا باطل فطما لم يظهر وانما يرد بطرف انه حل برضه له او يسهم اخذ ما ياتي في ذي وعين زل قصه في اتان القتال فانه يسهم ما سجد قبل زوال قصه فليتام له سيد عمر (قوله والاغما كالنوت) خلافا للفتى عبارته وفي المتن عليه وجهان او جهما هما يسهم له لانه نوع من المرتضاه اي يشاركه قوله والاغما كالنوت اي الا في قوله لخطفه لورثه كما هو معلوم اه وحيارته عرش قوله والاغما نحو يميني ان عا اذ لم يتساوا الا من القتال والاهم من المرتضاه (قوله اجاره وعتن) اي ان قيدت مدة اخذ ما ياتي اه رشدي عبارته لفتى وان ظهر ان اجر الفرس يورث الا جاره على دينه مدة معينة لا لجأه بل لسياسة الخ امان وردت الا جاره فعل ذمه ا بغير مدية على وان لم يقابل اه (قوله اما اجير الذمة) اي او يغير مدة اه ثمانية (قوله ونوى القتال) لم يذكر هذا في اجير العين اه سم لكنه سيد كرم ايد على انه لا فرق (قوله لا سهمه) اي له اسلب الظاهر لا اه سم وقال عرش ماضيه قال سم على عمل له اسلب ام لا ي بدار اه سم اعولر اه قرب الال اخذا من محرم حديث من قتل قتيلا لا سلباء وتقدم عن المتفرق بحيث السلب باقيد اه لا سلب له وقفا لما استظهره سم راجحه (قوله لبطان الا جارا خ) لا يصره الدفاترين ليهما يوه و (قوله دهما) اي التجارة اه عرش (قوله كاتفر) كانه اشارة الى المرة في اجير الذمة ا نوى التا زهدا يدل على ان من حضر بنية التجارة ونية القتال يستحق وان لم ياتل واظهر من مفاد اه حل ذلك قوله الا في التاجر والمتصرف اذا

وحارسا وكينا ولا يره واحد من هؤلاء على كلامه خلافا لما ذكره ايضا لانهم في حكم الحاضرين (ولا شيء) ان حضر بعد اقتضاء القتال لا مر (ولما) لرحضر (قبل حيازة المال) جميعه وبعد اقتضاء الوقت (وجه) انه يعطى لا متعلق قبل تمام الاستيلاء والاصح المنع لانه لم يشهد شيئا من الوقت (ولما) بعضهم بعد اقتضاء الحيازة (لخفه) اي حق تملكك لا سيد كراخ فيمنعك لا تملك الا بالقسمة او اختيار التملك (لورثه) كسائر الحقوق (وكذا) لومات بعضهم (بعد الاقتضاء) للقتال (وبل الحيازة في الاصح) لوجود مقتضى التملك وهو اقتضاء القتال (ولو مات في اتان القتال) قبل حيازة شيء (قاله سم) انه لا شيء له (لا حقه) لورثه في ما بعد حيازة شيء له حصته منه وشارك استحقاقه لسهم فرسه الذمات او خرج عن ملكه في الاتان ولو قبل الحيازة بانه اصل والفرس تابع لجاز بقاء سهمه للتبوع

نك حضوره في اصل بنية القتال ولم يقابل (قوله السرايا) مر بدخوله شركاه (قوله والاغما كالنوت) اي الاتان ولا شيء لورثه كما هو معلوم (قوله او يرى القتال) لم يذكر هذا في اجير العين (قوله لا سهمه) اي له اسلب الظاهر (قوله كما مر) كانه اشارة الى قوله او اجير الذمة او نوى القتال وهذا يدل على ان من حضر بنية التجارة واستحقاقه لا يظهر من مفاد اه حل ذلك قوله الا في حضوره حقه في الاتان لا يبراه تحقاقا ولم يرد في الاغما كالنوت (الا طرأ في الاجارة) دين (لسياسة) لم الدواب وحفظ الامتعة والتأخير والمتصرف كالخياط (يسهم في اداة لواء) لانهم اولي من حضر بنية القتال ولم يقابل اما اجير الذمة فاستحق جز ما نقاتل او نوى المال كسائر نوى ال او اجير الحيازة السلام في مزم لا وجه لا يبراه لبطان الاجارة له مراعاهه القتال بالاجارة للمنافعة له وهذا في دينه وبينه التجارة لا لاجالته ان يبراه في امره متين لانه لا ياتفر (والراجل سهم والفراس

وإن فصب الفرس لكن من غير حاضره والأولاد يكالو منافع فرسه في الحرب لو جدها خرقا قاتل عليه ليسهم بالسكر (ثلاثة) وأحده له والثاني  
لفرسه لا يتابع وراه الشيخان وإن لم يقاتل عليه بأن كان معه أو بقر به متيتا ذلك ولكن قالوا فلا في سفينة قرب الساحل واحتمل أن  
يخرج وركب لانه قد يحتاج إليهما ولو حضر أفرس مشترك أعليا سيمشركه بينهما (١٤٧) فازركب ما وكن فيها قوة السكر والفرس

لم يقاتلوا ولا في القتال اه سم قول بل اشارة إلى قوله كذا جرتى القتال (قوله وإن غصب الخ) إلى  
قوله وقضية ما تقر في النهاية كذا في المعنى الا قوله نعم إلى ولو غزى (قوله لكن من غير حاضره) عبارة  
المعنى ولو استأجر فرسا أو استأجره أو غصبه ولم يحضر المالك الوقت وحضره فرس غيره اسم له لا  
للمالك لا الذي احضره وشبهه الوقت اما إذا كان المالك حاضرا ولو لا فرس معه ولم يضره ما وكن منافع فرسه  
الذي يربى يقاتل عليه فانه يستحق بهمه وإن كان معه فرس فلا يستحق سهم المنسوب ولا الضائع المسابق  
أنه لا يعطى إلا للفرس واحد اه (قوله ولذيه) أى المالك الفرس اه حش (قوله ولذيه) مانعه ظاهره  
وإن لم يتمكن من اخذ منه الفاصب اه سم (قوله متيتا) لذلك خرج بذلك ما يحرم العمل عليه فلا شيء له  
بسيبه لا ليس معدا للقتال وإن احتج البعض بحل الا قتال اه حش (قوله أو في سفينة) أو في حصن اه معنى  
(قوله إن له) أى للفرس من الرخو وخرق سهم بينهما اه حش (قوله كالا غنما الخ) أى كفرس لا غنم (قوله)  
نحو صبيان الخ من النحر المجانين اه حش (قوله قسم بينهم الخ) ويتبعهم صغار السبي الاسلام اه معنى  
(قوله وقضية ما تقر) أى قوله ولا لأفهم الخ (قوله قول الخ) أى والمعنى (قوله تصيده) أى  
الروحة (قوله للتمثيل الخ) أى لا لهم مخدوم معهم مسلم (قوله في النهاية) وقوله لم يرجع الخ وقوله فيها عنقه  
الخ كل منها لم يمتل وجهه (قوله فيضض الخ) خبر أن لا يصح الخ (قوله كبرخون) أى قوله وأعلاه في  
النهاية والمعنى الا قوله في العاموس إلى ذلك (قوله ويطلق الخ) أى البجيج (قوله وهرى) عطف على التميم  
وقوله ومقرق كقولهم يرجع عطف على يرذون (قوله أيضا) أى كالبجيج (قوله أى انه التيم) من كلام  
العاموس وتفسير لما دأب الخ (قوله وقاوتهما به كفتاوت الخ) مبتدأ وخبر (قول المقتل لا يبيع الخ)  
والحيوان المختار لا يبيع ما يرضى عنه يسلمه له سكر ما يرضى عنه فمضى (قول الخ وغيره) ومن التميم ما  
ركب بغير اوراقا له عليه من يقر ما دل على ادبها وقاوتها على له ليسهم لهما بأن يعطى كل سهم واحد أو  
للمقاتل ويرضى له لعماله في نظر ولا اقرب الا وراه من (قوله لا يبيع الخ) أى غير الخيل (قوله لهما) أى  
البيعه وغيره والثابت باعتبار معنى التيم (قوله بها) أى برضاها على حذف المضاف (قوله قيل لا يبيع الخ)  
الخ اعتمد الشباب على المل والنباية والمعنى (قوله فيقدم الخ) أى البجيج منه (قوله البعير لا ينع فيه) قد يغنى  
عنه قول المصنف الا وما لا غنما فيه (قوله لا ينع فيه) أى قول الخ فلم الخ (قوله لا يبيع الخ) (قوله لا ينع فيه)  
ولو احضر اعصف فصب فان كان حاله ضرورا فمضى محال حصوله لوقته اه سم (قوله يروى) إلى قول الخ فلم الخ  
ومعنى يروى إلى أوثانها وقد يشبهه قوله محال حصوله لوقته اه سم (قوله يروى) إلى قول الخ فلم الخ

مهرى فقط ويطلق أيضا على التيم وعرف أمه مقرق وهو سكره يعطى على غير الفرس أى انفى العاموس المقرق كسمن ما يدى  
الاحتياج اه عريه لا يبيع لأن الاقرب من قبل الفصل والبيعة من قبل الام وذلك لانه لا يحل لكل الكرو والرو وقاوتها به ككرواوت الرجاله  
(لا يبيع وغيره) كدله وبقوله لا ينع صلح صليحا لجيل نعم رضى لها ولا يبيع بها هم فرس وموت بينهم وأعلاه القيل البعير قيل لا  
البجيج فيقدم على القيل وفيه نظرا بلش فالجواز على الاوجه (ولا يعطى للفرس) لا ينع فيه كبيع وهو ما يبيع سنة و (الحجف)

أي مهزول والحق به الأذري الحرون الجرح (وما لا غناء) في فتح المعجمة والمداهم فتح (فيه) نحو كبيرهم ولمدم قاذمه (و) في قول يعطى إن لم يعلم نسي الأمد من استخاره) كالفتح لهم وفرق الأول بأن هذا يقع برأيهم وفتحوه الكلام في أنهم لما أدرخ فبطلت له أي مالم يدم النبي من إحصائه فيها يظهر ألا يدخل الأمد دار (١٤٨) الحرب إلا فرسا كاملا ولا يؤخر طر وعصفه من حرمه حتى جرحه أثناء القتال كأعلم بالاولى

ما مر في موته (والسيد والصبي) والمجنون ولو صح يميز (والمرأة) وشلتها الخشي مالم تن ذكوره والأخي والأذن وقاد الأطراف والتاسع والمهترق إذا بقا تلالوا في القتال وقد يشكل الوم بالفتح المهم إلا أن يرق بان من شأن الوم نقص رايه بخلاف أهم الكامل العقل (والذئب) والحمل بمعاذه ومسانم وحرى بشرطهم الآتي (إذا حضروا) ولو ينهر أذن سيد وودج وولي (فليم) أن كان فيهم نفع ولم يكن السلم منهم سلب (الرض) وجوبا للاجتماع في ذلك وما قلن لسيدته وزدوا في البعض ووجه الأذري وغيره انه كالقن والدميري وغيره انه ان كانت مباياة وحضرت ثوبته اسم له والارضخ لان الغنمية من باب الاكتساب والركشي انا ان كانت صرف لفقوت بنو الا قدم له بقدر حريته وارضخ لسيدته بقدر قوته الذي يتجه فياته كالقن لنفسه فيكون الرضخ بنو بين سيده مالم

في الحق الا قوله لو نوبا القتال (قوله أي مهزول) أي هو الابعث النفع كما هو ظاهره ولا يقتضيكون المهزول انفع من كثير من السان كالابن أم سم (قوله والحق به الأذري الحرون الخ) ولو كان شديد اقربا لانه لا يكره لا يفر عنه الحاجة بل قسبها كرا كيه انه نهاية اذ المني وهو حسن ام (قوله فيعطى له) ظاهره ولو حرر مالا انفع فيه بوجه من الوجوه وقد يوجه بان فيه تكثر السواد وقد يفتكل عليه ما باقي في نحو المبد والصبي انا تباير رضخ له حيث كان فيه تقع ام سيد عمر (قوله اذا يدخل الخ) يتامل تطبيقه على مدلوله ام سيد عمر اقول له مئى على ارجاعه لقول الفارس أو مالم يدم الخ واما اذ رجع الى قول المتن ولا يعطى القنرس الخ كما هو صريح صنيع الحقن تطبيقه ظاهر عبارة عرش قوله اذا يدخل الخ اي لا يليق بالامير ان يدخل الخ لا ياتم بذلك ام (قوله ما مر الخ) اي فشرح قالمه بان لا يلى له (قوله ان الذي) اي والذمية ام منى (قوله بشرطهم الاتي) جارية ثباتية والفتي ان جازت الاشارة بهم واذن الام لهم ام (قوله ولو يكن السلم الخ) خلافا للشهاب (قوله وجوبا) الى قوله لم رايك في الثباية والرضخ وان استحق السلب خلافا لابن الرقة لا اختلاف السبب (قوله وجوبا) الى قوله لم رايك في الثباية والفتي الا قوله ويظهر الى المتن الذي يتجه فيه الخ والوجه كاقال شيخنا الاول ادمع اي قول الأذري انه كالقن (قوله فيكون الرضخ به الخ) هذا الصنيع يقتضي انه لو كانت مباياة وحضرت ثوبته بسيدته قسم بينهما وهو بسيد خارج من قياس النظائر فلا راجع وليحرر ام سيد عمر عبارة سم قوله فيكون الرضخ له حلا قال ابو نوبة بسيدته لسيدته ام (قوله بحسب تفاوت قوتهم) فيرجع القاتلون قتالا اكثر على غيرهم القاتل على الرجل والمرأة التي تدوى بالفرس او تسق العطاش على التي تحفظ الرجال بخلاف سهم الغنمية قاته يسوي فيه المقاتل وغيره لا يمتنع وص عليه الرضخ بالاجتهاد منى ونهاية (قوله ولا يبلغ الرضخ بحجارة الثباية والحقن لكن لا يبلغ به سهم راجل ولو كان الرضخ لفارس كاجر عيلان القرى وهو المستند وقسم بعد ذلك عن الرضخ وشرحه ما مضى لا يقتضي ان هذا الخلاف في الفارس من اختيار ما يستحق له وفرسه فيكون الاصح انه لا بد ان نقص من ماله فرسه من سهم راجل لا في الفارس وحده اي فياه قطع النظر عن فرسه وحل هذا قول شارح ، نظرق رضخ القنرس الخ المقضي ان لفارس

الوقمة يعني اوفيا ما عاينوا قديمه له حال حضور الوقمة (قوله أي مهزول) أي هو الابعث النفع كما هو ظاهره ولا يقتضيكون المهزول انفع من كثير من السان كالابن أم سم (قوله ولو كان القنرس احمى فيعتدل ان يقال ان كان له نفع بان امكن اضاقة عليه لاستواء الارض وعدم ما ينفع من كروفرها اعطى له الا (قوله مالم تن ذكوره) عبارة التحديد للزجد لو انشأ جولية الخشي قال الشيخ يحيى صرف له سهم من حين بان ام وفي قيده من حين نظر قائم (قوله من شأن الوم نقص رايه) لا يقتضي ما في قوله الدميري وكان يمكن القنرس بان المراد من ليس شيخه راي (قوله ولم ينخ الخ) تبع فيه بان الرضخ من سهمه لكن الذي اعتمدته شيخنا الشهاب هو انه لا فرق خلافا لابن الرقة (قوله ووجه الأذري الخ) اعتمدته شيخنا الشهاب هو ايضا (قوله فيكون الرضخ له) حلا قال ابو نوبة بربه سيدته السيد (قوله في المتن وهو دون سهم) سهم راجل قاذف الرضخ ولا يبلغ به سهم راجل ولو لفارس ام قال في شرحه وقصته قول الاصل وان كان راسا فهو جبان بناده الى انه حل يجوز ان يبلغ تعزير الخرمه السيدان بلغ به اي برضخ الفارس سهم راجل لكنه عفي بقوله وبان قطع الماوردي وقال الأذري غلام كلام الجبور والمدم وهو الاصح فالصريح

تسكن مباياتي حصص في ثوبته فيكون الرضخ له لو كان الغنمية كسبا لا يقتضي الحاء بالاسرار في سهمه لان سهمنا رخصا يكون للسكاملين وهو ليس كذلك (وهو دون سهم مجتهد الامام في قدره) لانه لم يرد فيه تحديد وبقاوتين مستعجيه بحسب تفاوت قوتهم ولا يبلغ برضخ راجل او فارس سهم راجل ويظهر في رضح القنرس انه لا يبلغ به سهمي القنرس الكاذل وان بلغ سهم الفارس اعتبار الكل مجتمعه (وعلمها لا يخاش الا دبة في الاظهر) لانه سهم من الغنمية بسبب استحسانه حضور الوقمة (قلنا تباير رضخ لذي

[illegible]

(قوله اي الزكوات) الزكوات الملتق في المعنى الاقوله عقالا في تأنيب قوله وبواضع الى الود ذكر وان  
قول الملتق ولا يمنع في التبايع الاقوله وبواضع الموذر ذكر (قوله ولهموها) متعلق بقوله الآذ ذكره (قوله)  
وضعا اي لا اراد عقار انفسهم تفسير ما بالزكوات (قوله ورتبهم الخ) عطف على قوله وجميعا الخ (قوله)  
تقدمه علة لا ابتداء وقوله لكونه علة تقدمه قوله تأنيبا لرتبهم اسم (قوله وبقى الظرفية الخ)  
كقوله لا في وروا اجمع الخ عطف على قوله بلام المالك الخ (قوله وروا اجمع) اي الماطفة اسم (قوله)  
ليفيدا شرا كهم) الانساب الاخضر الى اشرا كهم (قوله هذا) اي كتاب الصدقات (قوله كسايه)  
اي التي بالنعيمه (قوله واقلم) عطف على انكراخ اسم (قوله قيل هذا الخ) واقفه المتي خياريه  
ولو ذكر المصنف الاية ثم ذكر ما احتجنا استعماله لاذن بط كلامه بعينه ببعض كالمثل في المهر  
اه (قوله ما يصح بالقيده) اي كان يقال كتابتسم الصدقات و هي الزكوات عطف بها قسمها على التقراء  
الخ على الاية ثم يقول لافيه من مال المالك اه عرش (قوله ما بالي الخ) حجة التبايع في غايته من مال  
مخرجهم كونه منتزعا اذ لا في السياق الخاء (قوله ان يقرمو صاعا الخ) لافرق بين ان يملك نصا بين ان يملك

[illegible]

على ما يلي عوهم من غير ا. رالح ولا يختص. كمن يحتاج عثر على لاجد لا درهمين وقال الحاصل في الثلاثة والقاضي الا اربعة واكثر على ما يقع  
موقعا قضية الحدان الكسوب غير فقير وان لم يكتسب هو كذلك هنا وفي الحج في بن صورة كافر وفي بن تازمه نفقة فرع بجلافة في الاول  
المحقق عليه لحرمته كما في ان زوجة من (١٥٠) يستعمله وقد عليه أي بأن يكتسب عليه فيه مشقة لا تحتل عادة ليا يظهر وحل له تعاطيه

ولا ي. كما يأتي والا  
اصل وانذا المال الذي  
عليه قدره اقل بقدر  
لا يخرج عن الفقر ولو حالا  
حل المتصد غير فقير ايضا  
ولا يصرف من سهم الفقراء  
حق لا يصرف ما مفعول الدين  
ونواع الرأى فيه الناشئ  
من تناقض حكى عنه هنا  
وفي الفتى بأنه ينبغي ان  
لا يعتبر كما منع وجوب  
نفقة القريب زكاة القطر  
مرد وبأن في منه لقطرة  
تناقضا مر اى وعلى المبح  
ثم يفرق بأن تلك موصاة  
في مقابلة طهر بالدين وهو  
ليست من أهلها لتعلق الدين  
بذمته وما هنا ما يحفظ  
الاحتياج وهو قيل صرف  
ما يده غير محتاج وبأن  
نفقة القريب يجب من الدين  
كأذكر وفي الفس فوجوب  
الزكافيه ونفقة القريب  
معه يقتضيان الفنى ثم هذا  
الحند لفقير الزكاة لا يقير  
العرايا والمألفة ونفقة  
الممور وغير ما هو معلوم  
في عالم من له عقار ينقص  
دخله عن كفايته فقير أو  
مسكين بناء على ما يأتي انه يطم  
كفاية العمر الغالب تسمن  
كان فقيرا ولو باع حصل  
بما يكتسب دخله من بيمه  
على الاوجه (ولا يمنع

أو لا قد لا يقع النصاب وقصا من كفايته اه متى (قوله جسيما) الى قوله ونزاع الرأى في المحقق الى قوله  
وفي المباح الابن زج (قوله او مجموعها) اى الجملة اه ع (قوله على ما يلي) راجع الى قوله من  
مطمح الخ (قوله من غير اسراف) المراد به متان يتجار والحدية في الصبر على ما يلي بحاله وان كان في  
المطامير والملابس النفيسة وليس المراد به ما يكون سيل الحجر على السيف اه ع (قوله واعترض الخ)  
اى قول القاضي اه كروى عبارة النهاية والمحقق والقاضي الاربعة وهو الوجه وان اعترض (قوله  
وليس تلو ما الخ) مطوف على ما عطف عليه قوله وفي الحج اى فلا يلزمه نفقة فرع الكسوب وان لم يكتسب  
وقوله بجلافة في الاول اى في لزم فرع انفاقه وان كان هو مكتسبا ولم يكتسب سهم وعش وورشيدى (قوله  
ان زوجة الخ) راجع الى قوله وهو كذلك الخ (قوله وانذا المال الخ) عطف على قوله ان الكسوب الخ  
(قوله قدره) اى دين قدر المال زاد المحقق اى كثرته اه (قوله او اقل الخ) هذا معلوم عاقبه بالاولى  
(قوله لا يخرج الخ) لعل القيد به لكونه على التوم والضمير المستتر راجع الى الوادع على قدر الاقل  
لالى قدر الاقل فتدبر (قوله غير فقير ايضا) اى هنا وكذا في نفقة القريب زكاة القطر على المتدبسيما  
كأبنا اه ع (قوله ينبغي الخ) ضميم اه ع (قوله ان لا يستبر) اى المال المذكور وقوله كما منع  
اى الدين (قوله بأن في منه الخ) عبارة النهاية بأن المتدبسيما منه لقطرة وعلى المتبح (قوله فوجوب  
الزكاة) اى زكاة القطر (قوله ما على ما يأتي الخ) انظر مفهومه اه سم (قوله لزمه بيمه الخ) تحمل ما لو كان  
بيده عقار غلته لا تفتى بنفقته ونتمه يكتسب تحصيل حاكمية او وظيفة يحصل بها ما يكتسب فيكف بيع العقار  
لذلك لا يدفع نفقته من الزكاة اه ع (قوله وان اعتاد السكن بالاجرة) وقا قال رادى وخلا فالتبابة  
والمحقق عبارة تمام وانما اعتاد السكن بالاجرة فاقوى في المدرسة ومعه تمن السكن اوله مسكن خرج عن اسم الفقر  
عامه كاحتج السبكي اه قال الرشدى قوله اوله مسكن الخ فيمن الحر جبالا في حق ان الذى نقله غيره  
عن السبكي انما هو فإذا كان معه تمن السكن اه عبارة السيد مهر قال السبكي فلو اعتاد السكن بالاجرة  
اى في المدرسة فاطر مخرجه عن اسم الفقر بمن السكن كذا في الاسن والمحقق والهاء يقول ماذا كره  
ساكى المدرسة واضح لكن ينبغي أن يكون محله ما اذا لم يخش الاخراج منها كان تجرى عادة النظر مثلا  
باخراج المسكن من غير شتمه الا لثاني فيه نظير ما ذكره الشارح في الروعة المسكنة باسكان زوجا وكذا  
ما ذكره في تمن السكن ان فرض انه لو اتجر به او اتجر به ضحية كان الزرع كاليا لاجرة المسكن ولما لم يؤن  
اولا يقع الموقع منها والافرض ان التحصل منه انما ينفى بالاجرة فقط فائق له حيث يخرج من الفقر  
مشكل جدا وقد يخذ ماذ كرهه الجميع من كلام السبكي والمخالفة للشارح ثم يقيم النظر في مسكنه  
احتياج اللائق على كان بحيث لو بيع وانصرف ثمنه لكواء الزرع لاجرة مسكن لا ينفى به ولا يخرج من حد  
وقوع المجموع وليس مراد ما بين الشارح المراد قوله جسيما او مجموعها (قوله في المنع وقصا من  
حاته) او ما عدا ما يند على تحصيله ذلك الكسب والثاني هو قياس قوله الاقوى وقصة الحد الخ (قوله  
والقاضي الاربعة واعترض الخ) هو الوجه وان اعترض شرح مدر (قوله وفي بن تازمه نفقة فرع الخ)  
فلا يلزمه نفقة فرع الكسوب وان لم يكتسب (قوله بجلافة في الاول) يلزم فرع انفاقه وان كان هو  
مكتسبا ولم يكتسب (قوله وانذا المال الخ) كذا مدر (قوله بأن في منه لقطرة تناقضا مر) والمتدبسيما  
عدم منه لقطرة شرح مدر (قوله وبان نفقة القريب الخ) كذا مدر (قوله ما على ما يأتي الخ) انظر  
مفهومه (قوله وان اعتاد السكن بالاجرة الخ) فشرح الرضى ومدر قال السبكي فلو اعتاد السكن

الفقر) والمسكنة كآبنا (مسكنه) الذى يحتاجه ولا ينفى وان اعتاد السكن بالاجرة بخلاف ما لو زنى موقوف يستحقه  
على الاوجه فيها لان هذا كالك في خلاف ذاك ويرد دلالت في مكنية باسكان زوجة حال تكليفه دار ما لم يكتف بالزوج اياه لا ما تمتنية  
عنه الآن كالمساكين بالموقوف أو يفرق بأن الناظر لا يند على اعجابه والزوج قدر على اطلاقها متى شاء كل يحتمل والثاني أقرب

وبصرفيه وبين عامر في نظيره في الحج بأنه ينظر فيه الحاجة الراحة دون المستقبل بدليل أنه يكلف بيع ضيعة ورأس ماله بخلافه هنا بدليل النظر السنن والعمر الغالب (وإياه) ولو لتجمل بما في بعض أيام السنة (١٥١) وإن تعددت أن لاقت به أيضا

علي الا وجه خلافتنا يومه

كلام السبكي ويؤخذ من ذلك

حجة القاء بعضهم بان حلي

لمرأة اللامق بها المحتاجة للتزويج

به عادة لا تمنع فقرها وقته

المحتاج لخدمته ولولاءه

لكن ان اختلفت مروه

بخدمتہ لنفسہ اور شقت علیہ

مشفقة لا تحتمل عادة وكتبه

التي يحتاجها ولو قادرا لعلم

شرعی او آلہ لہ کتاب تاریخ

المحدثين وإشعارهم اللغويين

ولو مرقتي الستار، لطلب او

وعظ لنفسه او غيره ولو

تكررت هذه كذب من

فن واحد بقیہ کتاب مدرس

والمبسوط لغيره فيديع الموجز

الا ان كان فيه ماليس في

المبسوط فيما يظهر أول نسخ

من كتاب بقي له الاصح

لا الا حسين فان كانت احدي

النسختين كبيرة الحجم

ولآخری صفحہ پر یہ

المدرس لا يحتاج حمل هذه

الى درمه و قد بره يبق له احمهما

کامروالہا لہو عرف لہو خیل

جندی مرتوف و سلاحه ان

لم يزل الامام يدعها من بيت

امثال کا موشاہرو متطوع

أحاجهما وتعين عليهما الجهاد

نظير مامری فی المناہج مع

بابی مجید، ہمارا مرہم

الفقر لم يكن الحكم كامرا ولا عمل تامل والثاني اقرب الى اطلاقهم وعليه فقد يفرق بان فليذكر كقافية  
 للوالف وفيه معلقة لا يحتمل عاذا ما سيدعمر اقول قوله من غير جنس له ليس بقيد قوله كالشارح فيه  
 ان الشارح إنما خالف في المسكن لا في غنه كايصرح بقوله الا في ومن ماذ كراخ **(قوله)** ويرق بيته اي  
 بين مسكن المكيفة **(قوله)** باه ينظر فيه الخ قد يقال **(كان كذلك اه سم قوله)** ولو لتجمل الى  
 قوله فان كانت احدى التفسيرين فامتنى الا قوله كتواريخ المحيدين الى او طوبى الى التنيب في التباية  
 الا قوله كتواريخ المحيدين وشارح نحو القويين وقوله ومن تفصيل المصحف **(قوله)** ان لاقت الخ  
 اي من حيث حسنا او تعددا فياظهر اه سيدعمر **(قوله)** ايضا اي المسكن **(قوله)** من ذلك اي من  
 قوله ولو لتجمل بالخ **(قوله)** به. وقوله وكثير قوله **(قوله)** انظر في قول المتن مسكنه **(قوله)**  
 ولو مرة في السنة الا في ذكره وقوله ولو نادى منظر ان الاولى تنبيه وبهين وكثيره  
 والشارح جمع بينهما **(قوله)** طوبى الى اي ليس ثم من حيث ما به نية عيار قائله وقسم كتب طب يكتسب  
 بها او ارباحا بقائه او غيرهم المصالح ممدوم من السنة اه وفي رسم به ذكر مطلبه عن الرض ماضه  
 وبها تعلم ما في اطلاق الشارح اه **(قوله)** او رطل لنفسه الخ وان كان في البواض لا تهبط من نفسه  
 مالا يخط به من غير هتايقه وروى **(قوله)** والبسوط لنيره اي المدرس عطف على كلها المدرس  
**(قوله)** فيبيع الرحمن اي القصور كثيرة الحجم الخ كان المراد ان كبير تهى الاصغر والا فلا حاجة اليها  
 اه سم وان تقول الحاجة اليها من حيث موضح الخط غالبا في كبر الحجم وان فرض تساويهما في الصحة  
 لعدم فرض انها لا تتدبر عن صغير تهو به انجها بنية الصغيرة فقط ثم يرد في النظر في الطالب او احتاج لقل  
 نسخة الى عمل المدرس ليقرأ فيها الى الشيخ او ليراجعها حال المذاكر قبل تيقان له ايضا او يرقى بموم  
 نفس المدرس بالنسبة اليكل يحمل والتلب الى الاول واسل وان كان الثاني لكلاهما اه قريب اه سيدعمر اقول  
 قوله والقلب البديل هنا هو الظاهر **(قوله)** وتبين على الجاهل من جهة التنازل ارجه ان شرط السيرة متاخلا  
 في العلم مع ان كلامها فرض كفاية بل في ما يتبين على الجاهل من كتب العلم اتيه ولو كان العلم متناوبا  
 فليتامل والفرق بين ما هنا وبين ما في المفسر واضح فان ذلك حق ادى حاشيته اه اكثر ثم رأيت كلام  
 الشارح الا في التاروم يؤيد الفرق اه سيدعمر **(قوله)** مع ما يتايق الخ الا وضح من تفصيل المصحف  
 وما يتايق مجيئه متاعا من هناك عن السبكي وغيره بقيد **(قوله)** من تفصيل المصحف حيار تمنالك وياح  
 المصحف مطلقا كالتامه البدي لا يتعبدل مرادة منقط ومنه يؤيد انه لو كان يحمل لا حافظ له فيتركه  
 اقتضاه اه سم **(قوله)** ايام السنة الا في من ايام السنة اي ولو لمورده الخ كان الاولى في ادترو او العلف  
**(قوله)** على اطلاق السنة اي ارجوح قوله. عليه في ذلك المصنف **(قوله)** والخاصية في قول المتن  
 بالاجرة لو في المدرسة الظاهر غرضه عن عدم العار ثم ان المسكن اه **(قوله)** باه ينظر فيه الحاجة الى اه  
 الا ان يقال **(كان كذلك قوله)** ان تمددت ان لاقت به ايضا على الاوجه خلافا الخ كذا شرح مر  
**(قوله)** ار كطب او وعظنه اه غرضه عبارة الرض او كطب بنية كتسبب الى بالكتبه او علاج نفسه  
 او غيره والمداخل ممدوم او عطف باه تألق فيشربوا وان كان ممدوم لا يذ ليس كل ما يتبع مع الوعظ  
 كاتصافه في خلوه على حسب ارادته اه لم في اطلاقه ارجه. شية لطب **(قوله)** كبره الخ سم كان  
 مراده ان كبيرة الحجم هي الاصغر والا فلا حاجة اليها **(قوله)** من تفصيل المصحف عبارة هناك وياح  
 المصحف مطلقا كالتامه البدي لا يتعبدل مرادة منقط ومنه يؤيد انه لو كان يحمل لا حافظ له تركه  
 اه **(قوله)** فاعل هنا مني الخ او ذكره مثال

السبكي وغيره قد مر من تعبد المصنف ومن كان له إمام ربه ما عدا الله القوم مني من رباطهم (فيهم) أعيا قرايم الإمام السبكي  
مرة في السنة المثل كل واحد من أربابنا هؤلاء الكتب في كل سنة . . . لا لايمان لا يدرى . . . شككنا دانا . . . لا يسبى . . . عام اسطاء السنة وقولنا  
التي في سنة السنة . . . والآن . . .

او المحاضر وقد قيل ينتميه (ر) ماله (الزجل) لانه معسر الان ليما وان تارخ في الاول جمع فباخذ حتى يصله او يحمل ماله يمدن وفرحه على الاوجه لانه في لاحتال فلهما ما يتفق ذمتهم معلقة (وكسب لا يليق به) شرعا او عرفا فمرته او لخلاله بمروته لانه حيث كان ماله كالمدم كما لو لم يمدن يستعمله الامن ماله حرام اي وفيه شبهة قوية لما يظهر واقعي الغزالي بان ارباب البيوت الذين يتجرعاهم بالكسب لهم الماخذ وكلامهم يشمله لكنه قال (١٥٢) الاحيان ترك الشرف نحو النسخ والحياطة عند الحاجة حاققة وروعة نفس واخذة الاوساخ

ولا يشترط في النهاية الا انه لم يلحق الى المتن (قوله او المحاضر وقد قيل الخ) يدخل فيه مائة اوجه المطبعة الثانية على وجهها المورس المستع من ادائها لا تقتدر الوجة على التوصل عليها بنحو القاضى (قول المتن والزجل) قضية اطلاقه عدم الفرق بين ان يحمل قبل معنى من مسافة القصص لام لا هو كذلك لان الدين لما كان معدوم عالم يتجره من بل اعطى الى حلوه وقد رته على خلاصتها بقرع من (قوله في الاولى) وهي ماله الغائب في مرحلتين (قوله او فيه شبهة قوية الخ) قد يقال ينبغي ان يكون عمله اذا سلم مال الزكاة منها او كانت فيه اخف اه سيدهر (قوله واقعي الغزالي بان الخ) وجرى عليه الاتوار اه معنى (قوله وكلامهم يشمله) معتداه من (قوله عند الحاجة) اي والقدرة عليه وقوله اذهب لمروته اي من الكسب بالنسخ والحياطة ونحوهما في منزله اه معنى (قوله ارشاده لكل ال الخ) لك ان تقول ان فرض ان الكسب يجل بمروته فاني يكون كمال بل لا كان فيه حيث لا يكون قد اختلف احبا بناتى تعاطى خاتم المروءة هل هو حرام او مكروه على اوجه اوجهها انه اذا كان متحصلا للصداء حرم لان فيه اسقاط حق الشرع والا كذا في كل ما من فرض انه لا يخل فهو متمتع لا كمال لا يسوغ الصرف له حيث من ان كاشا فليتام له سيدهر (قوله من الكسب) بيان للكل (قوله فالوجه الخ) وقالا بما يقرع من (قوله الاول) اي ماني الفتاوى (قوله حيث اخذ الخ) اي كايده ليامر وكان ينبغي الاقتصاد عليه اه رشدي (قوله يحفظ قرآن) او تعلمه او تعليمه اه معنى (قوله علم الباطن) اي العلم الذي يبحث عن احوال الباطن اي عن الخصال الفردية والحيثية للنفوس وهو التصوف اه كرى (قوله واولاه الخ) عطف على علم شرعي (قوله وامن عادة الخ) يوم من ذلك ان تصيد فيه قرعة بحيث اذا راجع الكلام فهم كل مسأله او بعضها اه عرض عبارة الكردي بان كان ذلك المشتغل بنجيا اى كبريا رضى نعم الناس به اه عبارة السيدهر والافضه حيث قد قاصر إذ لا قاعدة في الاشتغال به الاصول الثوابية فيكون كنوازل العبادات اه (قوله تحصيله فيه) اى تحصيل المشتغل في ذلك العلم اه رشدي (قوله وقرع الخ) اى الاتى اتقا (قوله الاية) اى بقوله لان نعمه الخ (قوله فلا يعطى شيئا) الى المتن في المعنى (قوله وان فقد ندره) اى بان كان الصوم لا يشره اه عرض (قوله الف فقير) الى قول المتن والمسكين في النهاية (قوله بالمائة) اى الاية (قوله واطهار الاغيار) حمل الاول لاغناء ما يبعد عنه اسقاطه كالحمل المعنى (قول المتن والمسكين) تنفقة قريب او زوج الخ) محل الخلاف اذا كان يمكنه الاخذ من القريب والزوج ولو في عدة العلق الرجى او البائن يوحى حامل كما قاله الماوردى والا يجوز الاخذ بالانكسار خلافه يخرج بذلك المسكين تنفقة متبرع فيجوز له الاخذاه معنى (قوله وللمنفق) اى قريبا او زوجا (قوله نعم الخ) هو استوائه على قوهو للمنفق وغيره الخ اه رشدي (قوله قريه) اى بخلاف زوجته كاصر حواهر يؤخذ الفرق من قره لانه بذلك اذا داخ الوجة لا تسقط نفقتها بذلك لوجوبها (قوله في المتن وماله المؤجل) اى وان قل الاجل كنصف يوم والفرق بين الغائب انه معدوم فلم يعتبر (قوله واقعي الغزالي الخ) كذا شرح مر (قوله او يقول بعضهم الخ) كذا شرح مر (قوله اعطى على الاوجه) اى كما قاله ابن البرزى وقره الاذرى واهتمده مر (قوله نعم لا يعطى الحق قريه) اى بخلاف زوجته كاصر حواهر يؤخذ الفرق من قره لانه بذلك يسقط النفقة عنه اه اذا الوجة لا تسقط

عند قدرته اذهب لمروته اه فان اراد بذلك ارشاده للاكل من الكسب فواضح او تمنه من الاخذة فالوجه الاول حيث اخذ الكسب بمروته فان كان نسخا لكسب العلم (ولو اشتغل) يحفظ قرآن او (يطلب) يشرى ومنه بل او مده في حق من لم يردق قلبا سليما علم الباطن المظهر للنفس عن اخلاقها الرديئة او آله وامكن عادة ان يثاق منه تحصيل فيو يخلق بذلك الاشتغال بالصلاة على الجنائز بجماع انه فرض كفاية ايضا وقره بالتوافل يقبهم (والكسب) الذى يحسنه (بمنه) من احله او كاله (نهر) (قير) فيعطى ويرك الكسب لمدى نعمه ومهمه (ولو اشتغل بالتوافل) من صلاحه غير وقول بعضهم المطلقة غير صحيح بل لو فرض تعارض واثمة وكسب يتكفيه كلف الكسب كما يعلم من الملة الاية (فلا يعطى شيئا من الزكاة من سهم المقرء وان استغرق بذلك جميع وقته خلافا للقول لان نعمه قاصر عليه سواء الصوف وغيره

نعم لو نذر صوم الدهر وانفقد نذره ودمعه صومه من كسبه اعطى على الاوجه للمروءة حيث قد ارجح احج مع الشكاح ولا شيء معه فيعطى ما يصره فيمر ولا يشترط فيه اى الفقير (الزمانة) بالفتح وفست بالماء حرا بقصد الانسان وظاهر ان المراد بها هنا ما يمنع الكسب من مرضى وغيره (ولا التدفق عن المسئلة على الجديد) هما اسبق اسم الفقع مع ذلك واطاهر الاخبار ولاه <sup>عنه</sup> اعطى القريب والسائل وعدما كما يعلم ما باقى اول الفصل الاخير (المسكين تنفقة قريب) اصل ارفع (او زوج ليس فقيرا) ولا مسكينا (في الاصح) لاستنائه ولانفق وغيره الصرف اليه بنذر المقرء المسكنه نعم لا يعطى المنفق قريه من سهم الموقلة

مع القضاء اه سم **(قوله ما يتيه الخ)** يقتضى ان له ان يعطيه منه ما لا يتيه وقوله لا نه الخ يقتضى خلافه لان فياذ اسقاطا لبعض النفقة عن نفسه اذ لا يجب عليه حينئذ اتمام الكفاية فليتام اه سيد عمر  
ولكن ان تقول ان المعنى ما يتيه عنه كلا ويضار **(قوله ولا ابن السليل)** عطف على المولفة اه سم عبارة  
الكردى اى لا يعطى المنفق قرى به من سهم ابن السليل الا الخ اه وعبارة السيد عمر مقتضى السياق  
تخصيصه بالتقريب والحكم في الزوجة كذلك لكن علة ان سافرت باذنه ولم يكن معها اه  
وسياق عن المعنى ما يتيه لكن بقيد **(قوله وباحدهما)** اى الفقر والمسكنة عطف على قوله بغير الفتح  
اه سم اى قوله لا لا لا اخذ بصيغة الفاعل بمقتضى عبارة الكردى اى والمنفق العرف الى منفقه  
براحمن الفقر والمسكنة اه **(قوله بالنسبة لكفاية نحو الخ)** قال فى شرح العباب يبحث ابن الرقة  
ان الابن لو كان له عيال جاز ان يعطيه اياه من سهم المساكين ما يصرفه عليهم لان تقسيم لا يلزم الاباهم  
**(قوله من لا يلزم الخ)** بيان لنحو القن وغيره اتفاقه اجمع الى من **(قوله لم تعط الخ)** علة لئلا تمت به بخلاف  
المذوقة بنحو صر او جنون فيجوز العرف اليها اه سم عن الباب وشرحه **(قوله ولو سقطت)** اى قوله  
فيلقى الخ **(قوله تفقتا)** اى الزوجة المقيمة اه متى وكذا فى سهم عن الروض والباب وشرحه  
**(قوله ومن ثم)** اى من اجل تلك العلة **(قوله بلاذن)** اى ورحمها اه سيد عمر عبارة المعنى فى سهم من  
الروض مثلها وان سافرت وحدها باذنه فان زوجت تفقتها كانت سافرت لحاجتها اعطيت من سهم ابن  
السليل باق كما يتا لحاجة السفر وان لم تجب تفقتها كان سافرت لحاجتها اعطيت كفايتها اه **(قوله)**  
او مع ما خ اى الزوج سيد عمر ورشيدى عبارة الكردى اى وسافرت مع الزوج ومنعها الزوج بان قال  
لا سافر اى سمى سافرت اه **(قوله اعطيت الخ)** اى وان كان المصطفى هو الزوج كاهو ظاهر لعدم لزوم  
تفقتها له حيث انه اه سم **(قوله من سهم الفقر الخ)** اى بين ما تمطاه فان كانت تمطى كتمطاه كفاية العمر  
الغالب اشكل لانها اذا عادت زوجت تفقتها على الزوج ولا يبعد انها تعطى كفايتها الى عودها ووجوب  
تفقتها سم على صحيح اه عش **(قوله حيث لا تقدر الخ)** قضيتها اى لو قدرت عليهم لم تعط اه سم عن شرح  
تمطى بذلك لوجوبه مع التقي وفى الروض ويعطى اى الزوج الزوجة من سهم المكاتب والغارم  
وكذا المولفة ومن سهم ابن السليل لان سافرت معه او وحدها بلاذن كان رابع لها لا فى الرجوع  
اليه وان سافرت وحدها باذنه او جابت تفقتها اعطيت من سهم ابن السليل باق كفايتها والا اعطيت  
كفايتها منه ومن سافرت بلاذن تمطى هى والمأوى بالسفر من سهم الفقر باختلاف الاشارة المقيدة  
فانما تقدر على التقي بالطاعة اه قال فى شرحه والمسافرة لا تقدر على العودة الى المال ونسبه انما لا تقدر  
عليه لم تعط اه والسياق دال على ان المراد فى هذا ما لا يماس الزوج من اعم منه لا اختر من ثم قوله  
تمطى هى والمأوى بالسفر من سهم الفقراء لم يبين ما تمطاه فان كانت تمطى كتمطاه كفاية اه  
الغالب اشكل لانها اذا عادت زوجت تفقتها على الزوج كاهو ظاهر لعدم لزوم تفقتها له  
**(قوله ولا ابن السليل)** عطف على المولمة ولو لم يردوا باحدهما اى الفقر والمسكنة عطف على قوله وب  
الفقر والمسكنة **(قوله بالنسبة لكفاية نحو الخ)** عن لا يلزم المراكى اضافته فا فى شرح البيادر  
ويبحث ابن الرقة ان الابن لو كان له عيال جاز ان يعطيه اياه من سهم المساكين ما يصرفه عليهم لان تقسيم  
لا يلزم الاب اه **(قوله ومن ثم لو سافرت بلاذن الخ)** قال فى شرحه من اعم منه لا اختر من ثم قوله  
فانما لا تعطى من سهم الفقراء ولا المساكين اه على الخ بالطاعة وكانت كتمطاه على الكسب وعطاه  
فمن اتمت به بخلاف المذوقة بنحو صر او جنون فيجوز ان يرف اليها ولو غاب الزوج خوف عودها  
على الطاعة وثبتت تفقتها على عهده بذلك مقتضى هذه امكنه عودها على العرف الى اباها الا ان لم يردوا  
حيث لا مال له يمكن التوصل اليه **(قوله ومن ثم لو)** اخر الخ كذا فى شرحه اى لم يردوا باحدهما  
الفقر والمساكين اى وان كان المصطفى هو الزوج كما مر غرضه من لزوم تفقتها له عودها

ما يتيه عنه لا بذلك يسقط  
النفقة عن نفسه ولا ابن  
السليل الا ما زاد بسبب السفر  
وباحدهما بالنسبة لكفاية  
نحوق الاخذ من لا يلزم  
المراكى اتفاقه ولو سقطت  
تفقتها بنحو لم تعط لتقدرها  
على النفقة حالا بالطاعة  
ومن ثم لو سافرت بلاذن او  
معه ومنعها اعطيت من  
سهم الفقراء او المساكين  
حيث لم تقدر على العود حالا



[illegible]

والصنف الثاني وغيره ما ذكره أو ما وافق ذلك من الزوج أو البصر أو غيرهما أو ما لم يترك عن مقولا إلا يمكن الوصول إليه أعطيت الزوج أو القريب بالقرابة المسكنة والمتعة وإن كان لا ينفقه كالثاني في المسكنة وإن لم تكن تعطى زوجها من زكاتها ولو بالقرابة وإن اتفقها عليها خلافا لفتاوى حديثي زينب زوجة أبي مسعود رضي الله عنها في البعاري وغيره) والساكنين من قدر على مال أو كسب حلال لا يقبض به (يقع موقعا من كفائه) وكفايته من ثمه مطعم وغيره بامر (ولا يفيد) كمن يحتاج عشرة كفيش ثمانية أو سبعة وإن ملك نصيبا أو أرضا من ثمه قال في الأحاديث بذلك اتفقوا وغيره فلا يملك إلا قاسا وجلا وهو غير المسكنة المسكنة وغيره وما معه ما يرضوه

والمتمدن ان المراد بالكفاة هنا توفير رعاية العمر الثعالب لاسنة حسب نظير ما ياتي في الاعطاء خلافا  
 ان فرغوا يقال يلوم على ذلك اخذوا كرا لاخيال المرء ان من الزكاة لان من معماله يتخير بهما وعاريفه دخله في الاغنياء عليهم  
 كذلك فضل ان المرء لا يلوم اذ كرت فيه علمه بما قران العقر اسوا لان المسكين والكس او حنفية ورد بان لا يستأذ  
 العقر وسال المسكين ان يلوم له ان لا يملك المال في الفقر المستحاضات من الثعالب المسكنة المتروكة لفسقونه وتوانا  
 سلطان ارباب خاصين اذ لا يروا في الكفاة انما هو ان لا يملك المال في الفقر المستحاضات من الثعالب المسكنة المتروكة لفسقونه وتوانا  
 والحد من غيرهم الا انما يروا في الكفاة انما هو ان لا يملك المال في الفقر المستحاضات من الثعالب المسكنة المتروكة لفسقونه وتوانا

مثل ماقلناه (والعامل) المستحق الزكاة بان فرق الامام او نائبه لم يحصل له اجر فمن يبعثه المال هو (ساح) بحسب (وكاتب) ما وصل من قوى الاموال وما عليهم وحاسب (وقاسم وحاشر) وهو الذي يجمع قوى الاموال او السهمان وحافظه وهو كاتب التقيب للقيمة ومعد احتيج اليه كمال ووزن حديد بين الانساب (لا) الذي يترسب المستحقين من (١٥٥) مال المالك بل اجرته عليه ولا نحو راح

وحافظه بتدقيق الامام لما

لا من اجرة من اصل الزكاة

لان خصم من اصل المال

ولا (القاضي والوالي) على

الاقل ثم اذا ما بذلك بل

يرزقها الامام من خمس

الحق المرصود للمصالح لان

عليها عام وقضية الحق

دخول قضيت الزكاة وصرفها

في عموم ولا يقضي القاضي وهو

كذلك فقلته الزايع من

الحقوى واقره الا ان

ينصب لها متكلا خاصا

ويصح جواز اخذه من

اسم القارم اذا استدان

لاصلاح من سهم الغزوى

المصطرح ومن سهم الخلف

الغير الضعيف التية لان

هذا لا تصح توليته الضعفاء

وظاهره ان اذا منع حقه في

ماله جاز له الاخذ به

والفقير والرمم مطلقا وسياتي

في الرشوة ان غير السبكي

يصح اقتطع بمواز اخذه

للكاه (والخلفة من اسلم

ولته ضمنية) في اهل

الاسلام وفي الاسلام نفسه

بناء على ما عليه اثنتا

كاكثر الملبدان الايمان اى

الصديق نفسه يريد وينقص

كثرتة فيعطي ولو امرأة

ليتوي ايمانه (او) من ثبته

قوية لكن (لشرف) بحيث

مثل ماقلناه (اى من ان الفقير اسوأ حالا من المسكين اه سم زاد الكردى ووجه الرد عليه أنه لما كان

قوله غلظا لكثير من اهل الفقه كان مردودا اه (قوله المستحق) الى قولنا المستحق المؤلفة في الثانية (قوله

ما وصل الخ) عبارة المثنى يكتب ما عطاوه ارباب الصدقة من المال ويكتب لهم زيادة بالاداء وما

يدفع للمستحقين اه (قوله وحاسب) الى قوله ويحصى للمثنى (قوله والسهمان) عطف على الاموال

(قوله وعرف) قال في الاثنى والعريف هو الذي يعرف ارباب الاستحقاق وهو كاتب التقيب للقيمة اه

وقوله وما على له اشارة الى ان التقيب هو المنصوب على ارباب الاموال كان العريف هو المنصوب

على ارباب الاستحقاق اه سيد عمر (قوله) ومعد) هو الذى ينظر في مصالح اهل العمل اه ع ش رليه

وقفة ظاهرة عبارة المثنى وجدى وهو المند على الزكاة ان احتج اليه اه وهى ظاهرة (قوله يبر الخ)

راجع لكيال وما عطف عليه (قوله بذلك) اى امر الزكاة من قبضها او صرفها (قوله بل يرزقها الامام

الخ) اى اذا لم يتطوع بالمال اه مثنى (قوله متكلا) عبارة المثنى ناظرا اه (قوله ويصح الخ)

عبارة النهاية والوجه جواز الخ اه (قوله اخذ) اى القاضى اه سم عبارة ع ش اى من ذكر

من القاضى والوالى اه (قوله اذا ادان) بكسر الهمزة وتقديد الف والاصل تدان مبارتها باستدان اه

(قوله ومن سهم الغزوى الخ) اى اذا كان غازيا بقره ومن سهم المؤلف الخ اى اذا كان مؤلفا اه كردى

(قوله لان هذا) اى ضعيفه اه كردى (قوله لا يصح توليته) محل تأمل اه سيد عمر (قوله مطلقا)

اى يشمل ولا يمتد الزكاة (لا) قول المثنى والمؤلفة) ظاهر ما تم يعطون ولومع المثنى سم على الجمع اه

ع ش ر قول القارى وبته ضمنية) وبقول قوله من ضعف التية بلايين اه مثنى (قوله اهل الاسلام) الى قول

المثنى والى قاضي التية بالاقوة وجدال من المؤلفة (قوله ليتوي ايمانه) ما حابط مرتبة يتقوى الى

ما وصول اليها يسقط الاعطاء من هذا السهم وقد قال قولى الاسلام هو الذى لا يغنى عليه الرد ولو على

احتمال خلاف غير وضعفه اه سيد عمر (قوله ليتوي ايمانه) اى يوافق المسلمين اه مثنى (قوله عن

التالف) لعل الانساب التالف المثنى (قوله على ابا الخ) لا يغنى ما فيه فليتام اه سيد عمر (قوله قول

من قال الخ) ويحوز أن يكون مراد هذا القائل انهم كانوا يعطون في اول الاسلام ثم لما عاراه الاسلام

استغنى عنه فلا يريد عليه شى عاذر فقلناه اه سيد عمر (قوله ان مؤلفة الكفار) ومن يرى اسلامهم

ومن يغنى شرهم اه مثنى (قوله قلنا) الاجماع اه مثنى (قوله على الاصم) عبارة المثنى على الاظم اه

(قوله وهذا) اى قوله وهذا الخ (قوله وارادنا لاجماع) يقتضى انها صحيحة اى كنها يبدو مقتضى ما تناه

عن المجموع انها لا تصح فليتام اه سيد عمر (قوله من المؤلفة) الى قوله وحذفنا مثنى (قوله اعنا)

اى كالتسعين المذكورين (قوله من مقاتل الخ) ثم قوله ومن مقاتل الخ يشترط في هذين المذكورين

كذا شرح حم (قوله مثل ماقلناه) اى من أن الفقير أسوأ حالا من المسكين (قوله وحافظ) قال في

شرح الروض للاصول اى قيل جمع الامام لها دليل ما ياتى وحيد بقوله فلا كانت امرته على الملك

لان الحق حيث لم يحصل للمستحقين ولا فاهم الا ان يصور عمالا اذا وصلت الى اعيانهم موصولة اليه تقرقتها

ويحصل الوصول اليه ليس كالوصول للامام (قوله وهو كذلك الخ) كذا شرح حم (قوله ويصح جواز

اخذ) اى القاضى (قوله في المثنى سلام غيره) هو اولى من قول الروض نظرنا (قوله من مقاتل الخ)

ثم قوله ومن مقاتل الخ) يشترط في هذين المذكورين ما في الروسة اخر الباب هو (قوله

(يتوقع باعطائه اسلام غيره) ولو امرأته (والذهب أهم يعطون من الزكاة) لخص الآية عليهم لغيره والروى لا محل لها ودوى ان انا اه اعز  
الاسلام عن التالف بالمال اعانتهم جميعا لاصح ليعمل لها انما تجوز بالقول من قال ان مؤلفة الكفار يعطون من غير الزكاة لهم لسلون وعدنا  
لا يعطون منها قطعا ولا من غير ما على الاصح هذا لما عرفت من المجموع غيره يندفعه الله رهمه كلامه بناء على ما حرم اعطائهم  
حق من غير ما وارادنا لاجماع المذهب بعيدة جدا من المؤلفة ايضا ومن مقاتل اخذوا من اهل الاسلام ومن مقاتل من

عليه من الكفار أو البغاة فيعطيان إن كان احصاؤهما أسهل من بيع جيش ولحقهما لأن الأول في معنى التأذي وظاهر قوله الثاني ولا تقسمه على سبعة من المؤلف بقسمه يعطى وإن قسم المال فهو كذلك كإي الروضة وغيره ما خلا جلع متاخرين وجرم شيخنا في شرح المنهج بما قاله باتفاهة قوله (١٥٦) بعد قبيل الفصل الثاني من المؤلف يعطيان الامام أو المالكة ما يراه نعم اشتراط ان الامام

دخلا في الآخرين متجه  
لتعلقهما بالمصالح العامة  
الراجع امرها اليه بخلاف  
الاولين لسهولة مفرقة  
المالكة لنصف النية أو  
الشرف فلاقوه لتوقف  
احصاؤهما على نظر الامام ثم  
اشتراط جمع في احصاء  
الاربعة الاحتياج اليهم فيه  
نظر بالنسبة للاولين ايضا  
وكي بالضعف والشرف  
حاجة فكذا لاخير ان كان  
اشتراط كون اعطاهما  
اسهل من بيع جيش يعنى  
عن اشتراط الاحتياج اليهما  
(والرأى المكاتبين) كما  
لم يره الآلة اكثر العلماء  
وقال مالك واحد من اراء  
يشترون ويمتقون وشروطهم  
محمدة كتابتهم كاسيد كره  
لمن خرج من طبق حقه باعطاء  
مال فان حقه بما اقترحه واداه  
فهو غارم وان لا يكون معهم  
وقاد النجوم وان قدروا على  
الكسب لاحلوا التجم  
توسيع الطرق المتفق لتسوف  
الشارع اليه وبه فارق  
الغارم ولا إذن السيد في  
الاحطاء واذا حصنا كتابة  
بعض قد كان أوصى

وهو عمل ما في الروضة آخر الباب هر اه سم (قوله لان الاول في معنى العامل الخ) وسيله لو كان الاول  
يعطى من سهم العامل والثاني من سهم الفاذى وليس كذلك ما سدهر عبارة عرض جعلهما معنى من  
ذكر يقتضى ان المقاتل والحرف ما نى الزكاة يعطيان من سهم العامل وان من يتقاتل من ربه من الكفار  
يعطى من سهم التزاة وليس ذلك مرادا وانما يعطون من سهم المؤلف اه (قوله بما قاله) اى اجمع  
المتاخرين (قوله او المالكة) اى حيث تطلبه وعليه فلا مناقضة اه عرض (قوله في الآخرين) اى الذين في  
الشارح وقوله لا في بخلاف الاولين اى الذين في المقت (متجه) اى مجموع ذلك لعدم تقدم ان الاحطاء  
لا يختص به اه عرض (قوله فيه نظر الخ) عبارة التبايع مفرع على انه لا يعطى المؤلف الا الامام اه (قوله  
بالنسبة للاولين ايضا) اى كاشتراط دخول الامام فيهما المشار اليه بقول الفارح بخلاف الاولين بهر بمجاوب  
عن توقف السيد حر بمضاه ما موق ايضا اه (قوله وشرطهم) اى قوله او حتى في المعنى الاول اه  
سيد كره الى فان هو على المقت في النهاية لا قوله وقيل الى لا يعطى (قوله محبة كتابتهم) وكون الكناية  
بليغ المكاتب كإيانه اه عرض (قوله فنخرج الخ) عبارة للمضى اما المكاتب كتابة قاسدة لا يعطى لانه غير  
لازمة من محبة السيد اه (قوله فان حتى) اى المكاتب بدليل قره الاق ومنه كاسر مكاتب الخ اه سم  
(قوله وان لا يكون الخ) عطف على قوله محبة كتابتهم (قوله وان قدروا على الكسب) وانما يعطى الفقير  
والمسكين القادران على ذلك كاسر لان حاجتهما تتحقق يوما بيوم والكسوب يحصل لكل يوم كفا يتوصل اليه  
تحصيل كفاي الدين لا بالتدريج غالبها يعنى (قوله لاحلوا الدين) اى فلا يشترط (قوله وبمفارق  
الغارم) اى حيث اشتراط حلول دينه اه سم (قوله لا يعطى لئلا يخذل يعطى الحق ومن سهم المكاتبين  
ويؤخذ من ذلك انه لو كان يعطيه مكاتب او بعضه سرا انه يعطى اه معنى (قوله ولا يعطى مكاتب الخ) لعدم  
القائمة اليه ان قيل لب الدين ان يعطى غريمه من زكاة فلا كان هنا كذلك اجيب بان المكاتب ملك  
لسيده فكأنه اعطى ملكه بخلاف الغارم معنى ونهاية (قوله يسترد الخ) اى ما اخذه من زكاة غير سده اه  
رشيدى عبارة للمضى ولو صبر المكاتب نفسه استردتهما اخذته ان كان باقيا وتعلق بدله بذمته ان كان تالف  
لحصول المال عنده برحاستحققه لم يقضه السيد رد ان كان باقيا وقرم بدله ان كان تالف ولا يعطى لملك السيد  
شخصا لم يردته بل يخرجه السيد اه (قوله نعم الخ) استردك على قوله ويسترد الخ وقوله ما تلتفه اى عما  
اخذ من غير سده (قوله بغير المحطى) متعلق بالحق اه سم (قوله من انما اه) اى اتفاقا المكاتب  
المحطى (قوله للمدين) اى قوله كذا اطلقه شارح في النهاية الا قوله مع جهل الدائن بحاله (قول المقت  
ان استدان لنفسه الخ) ومثله من لومه الدين بغير اختياره قالو وقع على شئ ما تخلفه اه معنى (قوله  
فان حتى) اى المكاتب بدليل قوله الاق ومنه كاسر مكاتب الخ (قوله وان لا يكون معهم وقاد بالنجوم  
وان قدروا على الكسب) وانما يعطى الفقير والمسكين القادران على ذلك كاسر لان حاجتهما تتحقق  
يوما بيوم والكسوب يحصل لكل يوم كفا يتشر حر (قوله وبمفارق الغارم) اى حيث اشتراط حلول  
دينه (قوله ولا يعطى مكاتبه من زكاته) اى لعدم القائمة اليه قال في شرح الروض بخلاف الغارم  
فان لب الدين ان يعطيه من زكاته ويفرق بان المكاتب ملك السيد فكأنه اعطى ملكه بخلاف الغارم  
اه (قوله بغير) متعلق بالحق (قوله قل كسب ما عليه لا يبداه) هذا قوله في شرح الروض من جمع  
الزكوى به بين كلامين متعارضين في ذلك (قوله لا يبداه) ظاهر في تصويره ما اذا كسب بعد الاخذ

بكناية به بعد جبر الثالث من كله لم يعطى وقيل ان كانت ما باذاعطى في توبته والاولا واستحسنوا لا يعطى مكاتبه من زكاته وان  
ويستردته ان رقاو حتى يفر المحطى في غير ما بقى في التوبة الاق نعم ما تلتفه المتق بغير المحطى لا يفرم بدله لانه حاله كان ملكه وانما  
منع من انفاقه في غير التوبة وان كان كسب لكن قبل كسب ما عليه لا يبداه ليقوى ظن صحه هو المتصدق اليه الشارح (والغارم) المدين  
ومنه كاسر مكاتب استدان النجوم وحتى ثم (ان استدان لنفسه) اى لغرضها الاخرى والتهوى (في غير مصيبة اعطى)

وإن صرفه لغيره ولو لم يقب له أصل هذه الأرباح لا لكانت له هذه فيه أي بل لا بمن يتحقق ذلك من أين عليها بذلك لعل لما أن تصدق القران  
 المفيدة كالإعصار (أو) استدان (لمصلحة) يعني أولوم ذمته دين بسبب عصى به (١٥٧) وقد صرفه فيما كان اشترى محررا في ذمته كذا

ذكره الرافعي وهو ممكن  
 لانه اذا اشترى محررا فله ان يخلص  
 يلوم ذمته في الا ان يخلص  
 على كافر اشترى محررا وقبضها  
 في الكفر ثم اسلم فيستتر بها  
 في ذمته او يراد من ذلك انه  
 استدان شيئا بقصد صرفه  
 في تحصيل محرره صرفه فيها  
 قال استدان بهذا القصد  
 مصلحة وكان التلق مال  
 غيره عمدا او اسرف في  
 النفقة وقولهم ان صرف  
 المال في القذات الباحة  
 غير صرف محله ليس بصرف  
 من ماله لا بالاستدانة من  
 غيره وجاوزهاته أي حال فيها  
 يظهر من جهة ظاهر مع  
 جهل الدائن بحاله فلان ذلك  
 لو اريد هذا بنقد الاسراف  
 قلت المراد بالاسراف هنا  
 الزائد على الضرورة اما  
 الاقتراض الضرورة فلا  
 حرمة فيه كما هو ظاهر من  
 كلامهم في وجوب البيع  
 للضطر المسر (فلا) يعطى  
 شيئا لتقصيره بالاستدانة  
 للمصلحة مع صرفه فيها  
 قلت الاصح يعطى اذا تاب  
 حالان غلب ظن صدقه في  
 توبته (واضافه) وكذا اذا  
 صرفه في مباح كملكه  
 السابق ويظهر ان العبرة  
 في المصلحة بعقيدة الدين  
 لا غيره كالشاهد بل اولى  
 ولا يعطى غارم مات

وان صرفه الى قوله اي حال في المتنى الا قوله اي الى المتن وقوله وهو ممكن الى وكان اتفق (قوله)  
 اذا علم الخ متعلق باعطى وقوله او الى اي حاله بالاستدانة متعلق بقصد (قول المتن) او للمصلحة (فلا) ليس في  
 النسخ اتفق شرح عليها المحقق المحلى وصاحب الفخر النهاية ولهذا قال المتنى واستدرا كما لا يخفى  
 عموم مفهوم الشرط وقوله ان استدان في غير مصلحة فانه يقم ان المستدين لمصلحة لا يعطى مطلقا وهذا  
 نقل في الروضة عن المحرر الجوزم بانه لا يعطى ومراعاة ما اقتضاه المصنوع اهـ وللكان يقول بناء على هذه  
 النسخة المنقولة فيه تفصيل فلا يترض بهو الترض من الاستدراك بانه لا الا عراض وان اقتضى ما نقل  
 عن الروضة خلافاه سيد عمر (قوله) وقد صرفه الخ حال من فاعل استدان ويحتمل من ضمير ذمته  
 (قوله) الا ان يعمل الخ مقتضاه ان شرابه حينئذ مصيبة وهو محل تأمل اهـ سيد عمر وقد يجاب بان  
 المباشرة بالعقد القاسم حرام والكافر مكلف بالفروع (قوله) او يراد الخ فيه انه ما قد ذكره في ذمته  
 والحال ما ذكره لئلا يملك اهـ سيد عمر وقد يقال ان معنى في ذمته بما استدانته (قوله) وكان اتفق الخ لا يخفى  
 حلق جملته مثلا بالاستدانة عبارة عن اخذ غيره من ثلثه من ثوبه الدين بالتلف حال الخ عبارة النهائية بترسيمه بالاستدانة  
 يجري على التاليف فلما اتفق مال الخ هو ما ظاهر ان (قوله) او اسرف في النفقة اي وقد استدان بهذا القصد كذا  
 هو ظاهر اهـ سيد عمر (قوله) اي حاله الخ المراد حال الاستدانة حال الصرف والذي يظهر ان كلامهما  
 معتبر بالنسبة لما أحيفه في غير محل الاستدانة كما هو حاله عند ما حلل الصرف رجاء عندئذ يبقى النظر  
 فيما هو محل الدائن حاله وان اتفق الرجاء حال الاستدانة هل يصح المقدم مطلقا ولا يصح مطلقا ويفصل بين  
 الظاهر والباطن غل تأمل اميدهم اقول والقلب الى الاول اميل لكن بشرط عدم ظن المدين بجهل  
 الدائن بحاله (قوله) لو اريد اي التمثيل بالاسراف في النفقة قوله هذا في الاسراف فيها باستدانة من غير  
 وجاها (قوله) لم يتقيد بالاسراف) اي بل يكفي التمثيل بالاتفاق باستدانة الخ (قوله) او التادع على الضرورة  
 هل المراد بالضرورة ما يسهل الرق او ما يليق به عرفا فاعل تأمل وعلى كل فهل يتقيد الاخذ بمقتضى لمدة  
 مخصوصة كيوم في يوم لان امر سوء الضرورة لا يقدر بقدره ما لا يتقد لانه قد لا يتيسره او يفصل بين  
 ما يفتل على ظنه التحصيل اي وقت اراد غيره عمل تأمل كذلك اميدهم اقول لو الاقرب من كل من  
 التردد بين التيق الثاني (قوله) حاله الخ طرف لا يعطى كرى اي يعطى بلا استبرام بمعنى مدة يظهر فيها حاله معنى  
 وسم (قوله) ان غلب الى قوله ويظهر في المتنى (قوله السابق) اي أننا في شرح اعطى (قوله) ويظهر ان  
 العبرة في المصلحة الخ قد يؤخذ من ان العبرة فيها اذا اختلفت عقيدة المحلى والاخذ بعقيدة الاخذ ليجوز  
 لفاضل فقير مثلا ما لك نصاب قد اخذ كذا في المتنى الجماعل بذلك غير اجمع (قوله لا غيره) اي كالا ما هو المالك  
 (قوله) والام اي ان ليس بذلك (قوله) ويتمن حلاله الخ يقتضى انه لو استدان لمصيبة صرفه في مباح او لمباح  
 وصرفه في مصيبة لا لا يجس وان لم يقب في النفس منه شيء بقوله الشارع المذكور لا يطالب الخ يجوز ان  
 يكون مراده المطالبة الدينوية فانه اذا مات مفلس سقط الدينوي بالكلية اهـ سيد عمر عبارة ع ش قوله  
 لا يطالب بهي الا ان اهـ وعبارة اخرى هي شديقه قوله لو غير محتاج الى ان مطالبة الدائن التي كذا نصيب  
 له فيها قد انقضت عنه بالوت فالمراد بها التي في قوله لانه لا يطالب به المطالبة الدينوية كما يصح بذلك كلام  
 الدميري وليس المراد تنفي المطالبة الاخر ويقو به يندفع ما في التحفة ما هو مبنى على ان المراد اذ كاه (قوله)

من الزكاة فليس فيه انه اعطى من الزكاة معه ما ينبغي ما عليه وهذا جاب عن السؤال الذي سأل في شرح  
 الزر و ان اجاب عنه بشي آخر (قوله محله الخ) كذا اشرح در (قوله يعطى اذا تاب حاله) عبارة تشرح  
 الرض قال في الاصل ولم يترضوا ان الاستبرام حاله اي ان الروايات قال يعطى على  
 احد الوجهين اذا غلب على الظن صدق قوله بتوبته فيمكن حمل احاطتهم عليه وقال في المجموع بعد كلام الروايات

ولا رفا معه لانه ان عصى به فراحض والا فهو غير محتاج لانه لا يطالب به كذا اطلقه شارح ويضمن حله على انه لا يجس  
 بسببه عن مقامه الكريم على خلاف في واما عدم المطالبة به حتى لا يرخذ من حسنات المدين للدائن فالادلة تقتضي خلافا

إلى الذين ما بينك المرأة ويرد بان الحظ هنا الخلل على مكارم الاخلاق القاضي بأنه لا فرق وافهم ذكره فيعطى الاستدانة الدال عليها العطف كما تقره لو اعطى ما للمال يسل ومثله ما لو استدان ووفى من ماله ومن الغارم الضامن لفهمه

فيحلى إن كان المضمون سالاً وقد أصر أو أن ضمن بالاذن أو أصر هو وحدثه لم يضمن بالاذن ومنه من استدان لنحو محارة مسجد وقرى  
خفيف ثم اختلقوا الحاققة كغيره من استدان لنفسه ووجهه جمع متأخرون وآخرون بن استدان أو صلاح ذات البين إلا أن غنى بقدر وجهه  
بعضهم ولو رجع لأمر لثنا بالنقد أيضاً حلال هذه المحركة العام تفصيله يمد (١٥٩) واضع أن الكلام فيمن لم يملك حصته قبل

فيحلى (الخ) فان وفى أى الضامن ماعلى الأصل بما فيه من الزكاة فلا رجوع له على الأصل وإن ضمن باذنه  
وصرفه إلى الأصل المصر أو إلى الضامن لم يعتنى وتبائة (قوله) وقد أصر أى الضامن والأصل  
(قوله) وإن ضمن (خ) غاية (قوله) أو أصر هو وحده فان أصر الأصل وحده أعطى دون الضامن وإن  
كانوا مرسرين لم يسطر واحد منهما مفتى وتبائة (قوله) ومنه (أى التارم) (قوله) لنحو محارة مسجد) كذا خطرة  
ولك أسير اهتفى (قوله) بن استدان لنفسه (أى لم يطل بشرط الحاجة) (قوله) ووجهه جمع متأخرون) وواحد  
شيخنا الرالى أه سهر كذا اعتمدته المقتى (قوله) وواضح أن الكلام (خ) لا يفتى أن يبار بما طهر هذا الكلام  
بما فيه خفاى خفاءه وأرجعت أصغر حصة قرأت فيه مضروبا عليه ما حووه ووجهه جمع بعضهم بأنه لا يقتضى  
متبادر من حيث لا ما استنداه لإصلاح وهو محتمل حلاله في هذه المكمرة وواضح (خ) ووجه الضرب افتنا قوله  
السابق ولا يعطى غلام محتاج عتقه قالى يفتى بطلب على الظن أو إقحامه عند الضرب على ما عتاقه لا ذكره  
مع أن الائق قتله الماسين للتيامل وليحمر أه سيدمر (قوله) لا يضمن (أى قوله) بخلاف الخى الثانية  
(قوله) الصرف فيها أخذه (أى لا يضمن صرف ما أخذ من الزكاة في العتق) أه كرى (قوله) كاسر) أى قيل  
قول الماتى التارم (قوله) وكذا التارم (الخ) والتسلم لما يستحقه المكاتب والتارم إلى السيد أو الترم ما ذن  
المكاتب والتارم أصرو وط الفصل إلا أن يكون ما يستحقه أقل عليه أو إراد أن يتبر فيه فلا يستحب تسليمه  
إلى من ذكره وتسليمه إليه يتبر إن المكاتب والتارم لا يقع من كانه لهما المستحان ولكن يسقط منهما  
قدور المعروف لأن من أدى عتديته بنير إذنه رادته أه مفتى (قوله) وإن السليل (قوله) وهذا إن بقى قوله  
الآن وشرطه الحاجة لأن الفرض أنه أعطى قبل الاكتساب أه سم وهذا جرى أيضاً في التارم المستدين  
لصلحته لنفسه (قوله) إذا إرادوا ذلك (أى الصرف في غير ما أخذوا عليه) تامل أه سم (قوله) ويحتمل خلاه  
هذا أه رالى يظهر ويقتضى كلامهم كما هو ظاهر عتد المتبج الخامل أه سيدمر (قول المتن غرامة) أى  
ذكر أه مفتى (قوله) أى لا سهم (أى قوله) لا تصرف في التبر أو إلاقه على أن لا يفتى في قوله من إرادوا  
عدم (قوله) الخالف) لعتق التبر وقوله الخى متعلق به أى بتفسير التبر وخبره لأن السليل (قوله)  
أجابوا (الخ) أى أكثر العلماء (قوله) بأن لا يمنع (الخ) متعلق بقوله أجابوا (قوله) وسيل الله (آية) أى فى إراد  
به (قوله) قوله (أى) بتأخير قوله صريح (خ) (قوله) بهم) أى بباطنة سيل الله وكان الأولى به أى بالنظر سيل  
الله وقوله فيها أى الآية وقوله من ذكرناه أى التبر أو الملتطوعة (قوله) ذلك الحديث (أى الذى استدل به  
أحد وغيره (قوله) جعل صدقة (الخ) أى قفا (قوله) لمن يصح) متعلق باعطاء (قوله) ومن (أى فى قسم التبر)  
وقوله لم يأتى للخطوة وقوله لامة أى التبر وهم المرتبة (قوله) على مامر) أى فى قسم التبر (قوله) بهم)  
أى أهل التبر وقوله عن الإمام هو أنه إذا جهر سهمهم عن كفائهم كل لهم من سهم سيل إقحام أه سم (قوله)

الذين ملكوها (تلييه)  
لا يضمن على مكاتب  
الكتيب قدر ما أخذ  
الصرف فيها أخذه كاسر  
وكذا التارم وإن السليل  
بخصلاف ما إذا إرادوا  
ذلك قبل اكتساب ما بين  
وان توقع لهم كسب يفتى  
على الأوجه ويظهر أن  
هذا بالنسبة للأخذ أما  
الدفع فيها بمجرد الدفع  
وإن يصره الأخذ فيها  
أخذه ويحتمل خلاه  
(وسيل الله تعالى غرامة لا  
في سهم) أى لا سهم لهم فى  
ديوان المرتبة بل هم ملتطوعة  
يغزون وإذا انقطوا أو إلامهم  
فى حرمهم وصناعتهم وسيل  
أقربهم عن الطريق الموصلة  
إليه تعالى ثم كثر استنباله  
فى الجهاد لا لمسيب للشهادة  
الموصلة إلى الله تعالى ثم موضع  
على هؤلاء إلامهم جاهدوا  
لأن مقابل لكانوا أفضل  
من غيرهم وتفسير أحد  
وغيره الخالف لما عليه  
أكثر العلماء بالخى حديث  
فيه أجابوا عت أى يندسلم  
صحت التبر وهو الحاكم ولا  
فتدلمن فيه غير واحد بان  
فى سنده مجهولاً وبأن فيه  
عتقة مدلس وبأن فيه

موجب ما يصره فى تلك الجلبة كابل الآية (قوله) وقد أصر (أى الضامن والمضمون عنه (قوله) وإن)  
بما لفة (قوله) ووجهه جمع متأخرون واعتمدته شيخنا العصب مير (قوله) قبل موته) قد يقال لأحاجة  
هذا للتبديد بالموت (قوله) كاسر) أى فى قوله لكن قيل كسب ما عليه لا يبدده فانه يندرجو أن الصرف فى غير  
ما أخذه يمد كسب ما عليه (قوله) وإن السليل (قوله) وهذا لا ينافى قوله الآن وشرطه الحاجة لأن الفرض  
أه أعطى قبل الاكتساب (قوله) بخلاف ما إذا إرادوا ذلك (أى الصرف فى غير ما أخذوا عليه) تامل (قوله)  
بأن لا يمنع (الخ) متعلق بأجابوا (قوله) على مامر) أى فى قسم التبر (قوله) على مامر) أى فى قسم التبر (قوله) بهم)  
أضطرراً بأن لا يمنع أنه يسمى بذلك وإنما التزاع فى سيل الله فى الآية وقوله صلى الله عليه وسلم لا تل الصدقة إلا لله وذكر ما التارم فى  
سيل الله صريح فى أن المراد بهم ليس من ذكرناه على أن فى أصل ذلك الحديث على مدام نظراً لأن الذى فيه إعطاء يتبر جعل صدقة فى  
سيل الله كذا رواية أو أوسى به لسيل الله كذا جرى أن يصح عليه فيقرضه بنير كانه يضمن أن مسطاً يتبر أو أنه ركة من غير تملك  
ولا تملك (فيحلى مع التبر) إمامة لهم على التبر وصرأه لا حظ لهم فى التبر (قوله) على مامر) أى فى قسم التبر (قوله) على مامر) أى فى قسم التبر (قوله) بهم)

فان عدمه أو انقطاعه لم يأخذنا إيمانهم من غير أن كانتوا متمسكين بغيرهم إلا ما حمل في حقه الذين يصلح لهم ثم كما يتيمم إلا خدمتها  
فيما يتيمم وإن لم يلق ذلك الشيء ولم يأخذ به إلا ما حمل في حقه الذين يصلح لهم ثم كما يتيمم إلا خدمتها (وابن السليل) الصام  
للكروا في ثوبه فليطلب (مقتضى سفر) من بطل الزكاة وإن لم تكن وطمو قدم إيمانها به وقوع الخلاف القوي فيه إلا اطلاع عليه بما لا يدل  
هو عندنا بالنسبة على الثاني بجامع احتياج (١٦٠) كل لأمة السقر (أو اجتاز) بهي بذلك للملازمة السيل وهي الطريق وأردق الآية

فان عدمه أي التي. اه سم (قوله اليوم) أي المرتزة (قوله فان امتسوا) أي الأغنياء (قوله ولم يجبرهم)  
أي الأغنياء الممتنعين وفي بعض النسخ ولم يجبرهم وعليه قوله جبرهم أي غير أهل التي. وهو بالنسبة  
مفعول بمفعول فاعله الامام (قوله وأعماله) أي ما لا يخفى عليه (قوله من) أي من الأغنياء (قوله من) أي من الأغنياء (قوله من)  
منها أي الزكاة (قوله من) أي من الأغنياء (قوله من) أي من الأغنياء (قوله من) أي من الأغنياء (قوله من) أي من الأغنياء (قوله من)  
والأشياء عبارة عن غيرهم (قوله من) أي من الأغنياء (قوله من) أي من الأغنياء (قوله من) أي من الأغنياء (قوله من) أي من الأغنياء  
وأردق الآية (قوله من) أي من الأغنياء (قوله من) أي من الأغنياء (قوله من) أي من الأغنياء (قوله من) أي من الأغنياء (قوله من)  
المتن وهو حقيقة في المجتاز مجاز في المتن وهو ما لا يخفى عليه (قوله من) أي من الأغنياء (قوله من) أي من الأغنياء (قوله من)  
عناج إلى أسيا به عاقل في ذلك ما هو حقيقة وما لك اه (قوله به) أي يحمل الزكاة (قوله من) أي من الأغنياء (قوله من) أي من الأغنياء  
أي ابن السليل (قوله وأردق) أي ابن السليل (قوله من) أي من الأغنياء (قوله من) أي من الأغنياء (قوله من) أي من الأغنياء  
شرط إعطائهم اه سم (قوله بغيره) أي في مكان آخر اه متن (قوله وما من) أي في القصر والمساكن اه كرى  
أي إذا غاب المال (قوله الشامل لسفر الطاعة) أي المتن في المتن لا قوله لا في قوله فان مات (قوله لسفر  
الطاعة) كسفر حج وزيارة والمكروه كسفر منفرد بالمباح كسفر تجارة اه معنى (قوله كسفر الهائم  
الخ) عبارة عن المتن الحق به الامام السلف لا قصد صحيح كسفر الهائم اه وعبارة عن قوله كسفر الهائم  
الخ صريح في أن الهائم مطلق بسفره عبارة عن السفر منهج والمعن به أي سفره المصية سفره لا لغير  
صحيح كسفر الهائم اه (قوله لان الخ) لتلليل لقوله كسفر الهائم وقوله وذلك الخ ارجع إلى اشتراط عدم  
المصية (قوله الحرية) أي قوله بنو المطلب في المتن لا قوله وحامل وقوله المرتزة أي قوله المتن وكذا  
النهاية لا ما ذكر (قوله ونحو) كالزاد والجمال (قوله نحو ساع) وهو الذي يرسل إلى البلاد (قوله لانه  
أما ما لا يخفى على من هذا التلليل امتناع ما سبق اتفاقا لا نقول ذلك مشمول بنظر العامل وأشرافه  
وتعبد به خلاف العامل فانه مستقل اه سيدهم (قوله لانه لا يخفى على من هذا التلليل امتناع ما سبق اتفاقا لا نقول ذلك مشمول بنظر العامل وأشرافه  
ذلك) أي قوله يجوز استسجار كافر وعبد الخ (قوله لنه ما ذكر) شامل لما لا يستسجر لعمد كنعو  
ساعة اه سيدهم (قوله وهذا) أي يجوز استسجار ذوى القربى المارأفقا (قوله وان منوا احقهم الخ)  
قال ابن مطير في شرحه على المنهاج أي سواء أعطوا حقهم من خمس الخمس أم لا أما الأول فلقطاع ما لا الثاني فهو  
الذي عليه الأكثر وجوزوا اصطغري إعطاهم واختاره الحروي ومحمد بن يحيى وأبو بشر الدين  
البارزى ولا بأس به بل في حديث الطبراني ما يشهد له أي بقوله العير في خمس الخمس ما يكتفيكم أي يكتفيكم أي  
أنتم مستنون بخمس الخمس فإذا عدم خمس الخمس زال المتن بخمس الخمس علة لاستغنائهم وشرط لمنهم فاذا  
زال الشرط انتفى المأله ويصح أن يكون مذهبوا المختار في هذا الزوم لمن كان منهم في الزمن ليعدهم عن عمل  
القائم وثقة شفقة الملوك وأهل الثروة وشدة حاجتهم التي شاهدناها في أحكامنا تحدث حدوث ما لم تكن في  
الصدر الأول واه اع اه عبارة شيخنا تولى سواهم الخ ونقل عن الاصطغري أقول يجوز أن صرف

دون غيره لأن السفر على  
الوحدة والافتراء  
(وشرحه) من جهة الاعطاء  
لا التسمية (الحاجة) بأن  
لا يجد من يقوم بصوائج  
سفره وإن كان له مال  
بغيره ولو دون مسافة  
القصر وإن وجد من يشره  
على المستغرق بين هذا  
وما من اشتراط مسافة  
القصر وعدم وجود مقرب  
بان الضرورة في السفر  
أشد والحاجة فيه أغلب  
ومن ثم لم يفرقوا فيه بين  
التأخر على التكسب ولو بلا  
مقربة كما اقتضاء اطلائهم  
وبين غيره لتحقق حاجتهم  
قدرة محتادون ما من (وعند  
المصية) الشامل لسفر  
الطاعة والمكروه بالمباح  
ولو سفر مرتزة على المتمد  
بخلاف سفر المصية بان  
صحي به لا في كسفر الهائم  
لان تعاب النفس والمال  
بلا غرض صحيح سرام  
وذلك لان القصد  
بإعطائهم إيمانهم على  
المصية فان تاب أعطى  
ليقية سفره (وشرط  
أخذ الزكاة من هذه  
الاصناف الثانية) الحرية  
الكاملة إلا المكاتب

فلا يعطى ببعض ولو في ثوبه و (الاسلام) فلا يدفع منها لكافر أجماعا نعم يجوز استسجار كافر وعبد كمال  
أو حامل أو حافظ أو نحوهم من سهم العامل لأنه أجره لا زكاة تختلف نحو ساع وإن كان مأخوذاً أجره أيضاً لأنه لا أمانة له ويؤخذ من ذلك  
جواز استسجار ذوى القربى والمرتزة من سهم العامل لشيء ما ذكره خلاف حلفه بلا إجماع لأن ما يأخذ حلفه شاذ في زكاة وهذا يخص  
صوم قوله (وأن لا يكون مانعاً ولا مطلقاً) وإن مشوا حقهم من الخمس لم يمسلم إيمانهم أو أساخ الناس ولها لا العمل لمحدود لأن محمد

الزكاة

وبنو المطلب من الال كما روى لأكاة كل واجب كالنذر والكفارة ومبادع الفسك بخلاف التطوع وحرم عليه صل الله عليه وسلم السك  
 لان مقامه اشرف وحلته الهادية لانه انشا الله الملك بخلاف الصدقة (وكذا ما روى لام (١٦١) في الاصح) فالتبخر الصحيح هو الذي تقدم

وبقر قبيحهم وبين بين  
 اختراعهم مع حمة حديث  
 ابن اخت القوم منهم بان  
 اولئك لما لم يكن لهم آباء  
 وقبائل ينسبون اليهم ظاهرا  
 فمحتسبتهم لساداتهم  
 فحرم عليهم ما حرم عليهم  
 تحقيقا لشرف موالاتهم  
 ولم يعطوا من الحسن لكلا  
 يساوهم في جميع شرفهم  
 فان قلت يمكن ذلك باصطحاب  
 من الحسن والزكاة قلت  
 ممنوع لان اخذ الزكاة قد  
 يكون شرعا كما في حق  
 الغاري فلا يتحقق حيث  
 انحطاط شرفهم وامابنا  
 الاخت فلهم اباؤهم لا ينسبون  
 الا اليهم لا يبقوا  
 بنسبهم من ذلك ان لا  
 لا يكون عونا لازما على  
 ما مر في من التفصيل وان  
 لا يكون لهم سهم في الثروة  
 كما مر بما في آفا وان لا  
 يكون محجورا عليهم ومن ثم  
 اتى المصنف في بالغ تاركا  
 الصلاة كسلا انه لا يقضيها  
 له الا وليه اى كسبه وعمره  
 فلا يسلط له وان غاب وليه  
 خلا فلهما وجه مختلف فالحال  
 طارئة اى ان تبذروا ولم  
 يحجر عليه فاته بقبضها  
 ويجوز دفعها لفاسق الا ان  
 علم انه يستعين بها على معصية  
 فيحرم اى وان اوجرا كما علم  
 ما تقرر ولا يولى كسبه  
 ممنوع قيل ويكران وجوبا

الزكاة اليوم عند من هم من الحسن اخذ من قوله في الحنفية ان لكم في خمس الحسن ما يكتفيكم او ينفيكم  
 فانه وخلفه ان عمل عدم اعطائهم من الزكاة عند اخذهم ختم من خمس الحسن لكن الجمهور طردوا  
 القول بالحرم ولا يأس بتقليد الاصمغري في قوله لان لا احتياجهم وكان شيخنا رحمه الله تعالى يعيل الى  
 ذلك بغير قيم تقصا اتيهم اه (قوله) وبنو المطلب من الال) ثمكة دليل (قوله) كاه) اى في قسم  
 التي (قوله) كل واجب كالنذر (الخ) عبارة الحق وكذا يحرم عليهم الاخذ من المال المنذور صدقة كما  
 اعتد شيخنا اه قال السيد السهوي في حاشية الروضة وفي غاوى البهري لو نذر الصدق بدينار  
 مطلقا او على الفقراء لم يجوز صدقة العلوية قال فان قلنا يصل على اقل ارباب الله تعالى لا يجوز كالأزكاة  
 والكفارة وان قلنا يصل على اقل ما يقرب به الى الله تعالى يجوز وهذه القاعدة مضطربة في الفروع  
 و اشار المصنف الى ان الراجح فيها يختلف باختلاف المذاهب قد صحوا فيه من نذر ائتناء عبادا المطلب  
 والكفار وهو مخصوص بالام وبخروج ارجاء كل الناذر من الشاة لمجئته لنذر الاضحية والراجح عندى  
 الحاق ما نحن فيه به لان الحق في تحريم الزكاة عليهم وما الحق بهامن الكفارات كون وضعا التطهير  
 بخلاف النذر فان ذلك ليس وضعا والالامتنع على العلوى اخذ ما نذر به صاحبه لمولى ولا قال به انتهى  
 ولعله الا قربان شاة تعالى ويمكن ان يرد بقوله فان ذلك ليس وضعا بل وضعه التقرب المحصر بركة  
 المحصر عليهم الماسبة لمولوتهم اه سيدمر (قوله) كل واجب (الخ) يدخل فيه ما اتى به شيخنا  
 المصنف الى من لا يحرم عليهم الاضحية الواجبة والجزا الواجب من اضحية التطوع وسماها (قوله)  
 كالنذر) انصر على الحق (قوله) وشيا) اى الكفارة (قوله) بخلاف التطوع) اى ليس لهم (قوله) (الكل)  
 اى الواجب الم تطوع للتبخر الصحيح الى قوله واتي في النهاية الا قوله فان قلت الى اى المصنف (قوله) يمكن  
 ذلك) اى عدم المساواة (قوله) لان اخذ الزكاة تدكون شرعا (الخ) فديقال بناليه اطلاق قوله صلى الله عليه  
 وسلم تعالى واساخ الناس اصطفا العارضى ترغيبه في الجهاد لا لشره اه سيدمر (قوله) وان لا يكون  
 عونا الى قوله وانما يظهر في الحق الاقواله وان لا يكون لهم سهم الى اى المصنف وقوله نعم الى اى (قوله)  
 وان لا يكون عونا (الخ) حلف على قولنا وان لا يكون ماضيا (قوله) على ما مر) اى فى الفقير (قوله) وان لا  
 يكون محجورا عليه) فيه ان الكلام في استحقاق الزكاة لا في قبضها (قوله) تاركا (الخ) حال من المستر في بالغ  
 اه سيدمر (قوله) على اى ظن (قوله) ما تقرر) اى في ان شروط الاخذ اه كرى (قوله) ولا يولى  
 حلف على لفاسق (قوله) ويكران) اى الاى والاخذ الا اى الدافع (قوله) الحق (الخ) عبارة الحق ولو كان  
 لشخص اقربوى صحيح فقير لا يجب عليه نفقته لم يجوز ان يدفع اليه من زكاة من سهم الفقراء اى لا يولى ابن  
 يونس عماد الدين بالثاني واخوه كالدين بالاول قال بن شبة وهو الظاهر اذا لوجه للنع اه (قوله) وهو  
 الظاهر) اى الجواز وكذا الضمير في قوله الاق وانما يظهر (قوله) يله الكسب) اى لا يجب نفقته على  
 الابن (قوله) وهو) اى القول بلزم الكسب ضعيف (قوله) ولا يصح وجوب نفقته) اى على الابن في الحق  
 وصور الحق المسئلة كما مر آفا ما اذا كان الابن فقيرا لا يله من نفقة الابي وعل هذا بخلاف بين الاقنايين  
 (فصل) في بيان مستند الاعطاء وقدر المعطى (قوله) في بيان مستند الاعطاء) الى قوله لما صبح في النهاية

(قوله) والاكاة كل واجبة) يدخل فيما اتى به شيخنا المصنف من انه يحرم عليهم الاضحية الواجبة  
 والجزا الواجب من اضحية التطوع اه (قوله) وان لا يكون عونا (الخ) حلف على قول الحق وان  
 لا يكون ماضيا للثب وقوله ولا يولى حلف على لفاسق  
 (فصل) في بيان مستند الاعطاء وقدر المعطى) في فتاوى السيوطي في كتاب الزكاة ما مراد بفقير البله

(٢١) - شرواني وابن تاسم - سابع) ويرد قوله يجوز لهما مائة مائة من غير علم بنسب ولا قدر ولا صفة نعم الاولى توكليلها  
 خروجا من الخلاف والى العباد بن يونس بمنع دفعها لاقربوى صحيح فقير واخوه يجوز ان قال شارح وهو الظاهر اذا لوجه للنع اه وانما  
 يظهر ان قلنا يله الكسب وهو ضعيف والاصح وجوب نفقته وان قدر عليه فالوجه الاول (فصل) في بيان مستند الاعطاء وقدر المعطى



(من طلب عظمه) أولم يطلب أو يريد أن يعلو أو أن يطلب لاهلا لطلب (وعلم الأمام) أو غيره من لاهلا لطلب وذكره فقط لأن ما جعلها اقتران من غير من المبدأ والمعلم فكان كامل ما قال (استحقاقه) لما أو صدقه عمل يله ولا يخرج حل خلاف القضاء بألم لئلا من الواكالت السبوة وليس فيها آخر أو بالعبودية بل أنه لا يأتي هنا ما سجد ثم إن القاضي إذا قامت عدة بينة بخلاف عليه لا يعمل برأيه منهما (والأ) يعلم شيئا من (له) فإدعي فقراره (مسكنة) لأنه (١٦٦) غير كسوبيه أن كان جلد اقتران (بكل فنية) لعمرا وكذا لا يحق أن أهم ما أصبح أنه

صلى الله عليه وسلم اهل  
 من سالوا المصدة بعد ان  
 طلبوا انه لا حد فيها  
 لتقوى الله وتقوى  
 علمهما مع انه ارحم  
 بالدين ومن ثم قال الحافظ  
 المتأخر هذا أصل فإن  
 من لم يعرف لمعالمه  
 على الله والدين ولم يعتبر  
 من الله عليه ولم يظهر  
 القوة لان الانسان مع ذلك  
 قد يكون احرق لا كسبه  
 مع انه صلى الله عليه وسلم  
 استظهر في امره ما كان  
 اي ومن ثم قال الخولي  
 يسئل الامام اي او المالك  
 ذلك فيمن يهلك في استحقاقه  
 فان عرف له مال يتيه  
 وادعى ثقله كلف يته  
 رجلان او اكثر من اثنين  
 يتفقون على جعل ثمن اهل  
 الحيرة البائسة بحال  
 الاصل بقاؤهم اذ ادعى  
 سببها ظاهرا مخفيا بخلاف  
 ما عرف نحو الوديع لان  
 الاصل ثم عدم الضمان  
 وهو عدم الاستحقاق وعدم  
 ان الاصل من التفرقة يظهله  
 ان التفرقة ان عرف له مال  
 يتيه (و كذا في ادعي جالا  
 في الاصاح) يتكلم بغيره  
 لسبب التفرقة والسرور في الماد

أعطى الحق حاجتها (تتبع) من أن لا ين السبل صرف ما أخذ من حوائج السفر وغير ذلك لا يتأق استداده لأنه لا ينصرف لغير ما أعطى  
 وصرف منه كل كان فضل من شيء ما ولا فليحمل كلهم على ما صرف من عين ما أعطى وقد يقال ينسب ما صرفه بغير فضل من شيء ما لا ما صرفه  
 فان فضل من ما صرفه ما استداده قد صرفه عليه فيظهر أنه قبل قوله في قدر الصرف وأنه لو ادعى أنه لم يصرفه قد صدق ولم يسترد منه شيء، لأن  
 الأصل برأه وقد استرد (لغيره) بأن مضت ثلاثة أيام فترى ما لم يرد له من حوائج السفر ولا انتظار وقفة ولا إجابة (استرد) منها ما أخذها أي أن  
 بقى ولا إفقده وكذا يخرج الفاضل ولم يرد من شيء وقال الماوردي لو وصل ببلاد (١٦٣) ولم يقاتل لبعد العلم يسترد منه لأن القصد

الاستيلاء على بلادهم وقد  
 وجد وخرج قولنا ورجع  
 ما لومات أثناء الطريق أو  
 في المقصد فانه لا يسترد  
 منه إلا ما بقى والحاق  
 الزعم بالموت الاستعانة  
 بخلاف ابن الرقة فانه  
 غافل لما تقرر وكذا  
 يسترد من مكاتب كأم  
 وغارم استعانة المأخوذ  
 بنحو إيراد أوداء من النهر  
 وطلب حامل ومكاتب  
 وغارم ولو لا صلاح ذات  
 البين (بينة) لسوأتها بما  
 ادعوه واستشكل تصوير  
 دعوى العامل بأن الامام  
 بطرحه إظهار الذي يمتنع  
 وجواب بتصوير ذلك بما إذا  
 طلب من الامام حصة من  
 زكاة صلت اليه من نائبه  
 يحمل كذا لكون ذلك  
 التائب استعمل عليها  
 حتى أوصلها اليه أو قال له  
 الامام أنيسيت أنك العامل  
 أو مات مستعمله فطلب عن  
 تولى عمله حصة وصورة  
 السكي بأن يأتى لرب المال  
 وطلبه ويجعل حاله ويرد

المقصد زيادة على المتاد استدراؤه أو استعانة البين أنهما أعطى الحق حاجتها أم حشر (قوله تتبع) أي في  
 التتبع أم سم (قوله) أن لا ين السبل صرف ما أخذ ما (أي) بعد كتابته قد مر ما أخذ ما (أي) على ما  
 أم سم (قوله) وقد يقال ينسب (الخ) قد يقال هذا هو المتبع وإن لو لم يصحبه ترجيع الاحتمال الأول لأن  
 توجيهه بقوله لأنه لا يعرف الخواضع المنع للبيان أم سيدمر (قوله) بأن مضت (الخ) لم يرد له وكذا يسترد  
 في النية لا لقوله أي أن بقى إلى الوكيل أو إلى المتق في المتق لا لقوله أي أن بقى إلى المخرج (قوله ثم رجع) قد  
 يتبعه الأصل إذا كان المخرج محل من غير خرج فلو وصل إليه وجد البلد وقهره بمرأه بعد بحث لا يتسكن  
 الوصول إليه أم سيدمر (قوله) لو في المقصد (الخ) هل علمه أن كان يصح لو لم يمت لنرا أم سم (قوله)  
 لما تقرر أي من أنه يسترد من المشتري جميع ما أخذه من (قوله) وكذا يسترد (الخ) عبارة المتق لا يتخص  
 الاسترداد بما بل إذا أعطى المكاتب ثم استثنى عما أعطاه ببيع السيد باعتاقه أو أبراه من النهر أم استرد  
 ما قبضه على الأصح لأن المقصد حصول المتق المال المدفوع إليه يحصل قائل البيان ولو لم يبعه لبيده  
 فأحقه فقضى المذهب أنه لا يسترد منه لاحتلاله إنا أحقته بالمقبوض قائل المجموع وماتاه متعين  
 قال الرافعي ويجرى الخلاف في العام إذا استثنى عما أخذه بأمر أو نحوه أم (قوله) كأم (أي) في شرح  
 والرقاب والمكاتبون (قوله) ولو لا صلاح (الخ) إلى المتق في النية لا لقوله ويحمل الوابن الرقة ولو لا صلاح  
 ذات البين عبارة للمتق واستثنى ابن الرقة تبعاً لما عناه من الترم ما إذا غرم صلاح ذات البين فظهر قاره  
 وقال صاحب البيان أنه لا بد من البينة موقفة كلام الاحتمال الآخر ولعل هذا الجنب لم يستغن عن حرمه  
 لذلك يرجع الكلام إلى أنه ان اشترى يصحح إلى البينة لا احتاج كالغرم لمصلحة وهذا جميع بين الكلامين  
 وهو حسن أم (قول المتق بينة) أي العمل والكتابة والقرم ولا بد أيضاً أن يقيم المكاتب بينة بما بقى  
 من النجوم كقوله الماوردي أم معنى (قوله) دعوى العامل عبارة للمتق مطالبة العامل بالبينة أم (قوله)  
 بأن (الخ) متعلق باستشكل (قوله) بطرحه (الخ) فلا تتق مطالبة البينة فيه أم معنى (قوله) استعمله (أي)  
 العامل وقوله حتى أوصلها إلي أي الامام ورشدي (قوله) أو قال (الخ) وقوله أو مات (الخ) عطف على قوله  
 طلب (قوله) أن يرد (أي) السكي (قوله) وأن يرد (الخ) عطف على قوله أن يرد (الخ) وبغير هذا لا ينظر ما قبله  
 (قوله) وابن الرقة (الخ) كقوله الآخر الآخر عطف على السكي (قوله) أي البينة (قوله) إلى قوله هو يفرق في  
 المتق لا لقوله وقد حصل الاستدراؤه إلى قول المتق ويعطى في النية (قوله) في ذكر (أي) هنا في غير

غرض خصوص مر (قوله) تتبع (م) أي في تتبع (قوله) لأن السبل صرف ما أخذ لغير حوائج السفر  
 أي بعد كتابته قد مر ما أخذ ما (أي) على ما (قوله) وقال الماوردي (الخ) كذا شرح (قوله)  
 أو في المقصد هل علمه أن كان يصح لو لم يمت لنرا (قوله) رده ابن الرقة (الخ) كذا شرح (قوله)  
 أي البينة قال الماوردي ولا يشترط كونها من أجل الخبرة بالاطعة وعلمه أن شهدت بنحو هلاك ما لها ما  
 إذا شهدت بأحصاءه فلا بد من خبر تبايطه كجزء من القبول شرح الباب (قوله) في المتأخبار (عدين)  
 بأنه ان فرق فلا تعامل وإن فرق الامام فلا رجة لمطالبة المالك ويحمل أن يريد أن المطالب قال للمالك أنا عامل الامام فادفع لي ذلك  
 ويرد بأن الكلام ليس في هذا بل في طلب العامل لحصة المتابعة لعمه وأن يريد أن الامام ترك بعض الزكاة عند المالك وأمره بأن يعطى  
 من أرسله إليه لئلا يمنعه من دفعه أنه عامل الامام وأمره أن يعطى إليه لئلا يمنعه من دفعه أنه عامل الامام من خمس الحسن  
 فادعى أنه قبض الصدقات وتلفقت في يده من غير تحريط وطلب بالاجرة يرد بأن فيه خروجاً عما عطف عليه لأنه انما يدعي بالجرة من خمس  
 الحسن لا من الزكاة والآخرى بماذا فوضه إليه التفرقة أيضاً من جاء وادعى القبض والتفرقة وطلب بالجرة من المصالح ويرد بنظر  
 ما قبله (وهي) أي البينة فيما ذكر (أخبار عدين) أو عدل وأمر أنين ولو بغير لفظ شهادة واستقضاء ودعوى منه قاض

(ويقال شيئا) في سائر الصور التي يحتاج إليها (الاستفاعة) بين الناس من قوم يسمون طواغيت من الكذب وقد حصل ذلك بطلاء  
الراعي كثير واسترأب ابن الرقة له ويجب (١٦٤) أنه بان التصديقه من الظن المجزؤ للاعطاء هو حاصل بذلك وبه يفرق بينه

في الشهادة وما يصرح  
بذلك قولهم (وكذا تصديق  
رب الدين واليد في  
الاصح) بلائمة ولا عين  
ولا نظر لا يحل التواطؤ  
لأنه خلاف القلب  
ويؤخذ من اكتفائهم  
بأخبار الترمذ متا وحده  
مع تهمة الاكتفاء بأخبار  
ثقة ولو عدل رواية ظن  
صدقه في القياس لا اكتفاء  
بمن وقع في القلب صدقه  
ولو فاقا ثم رايت في  
كلام الشيخين ما يؤيد ذلك  
فهم بصدقه الزركشي في  
الترمذ والسيد ان محل  
الخلاف اذا وثق بقولها  
وغلب على الظن الصدق  
قال والام لا يقد قطعا اه  
وبعد ان مهد من اول  
التصديق الى هنا ما يتبع به  
الوصف المختص  
للاستفاعة شرع في بيان  
قدس ما يطاه كل فقال  
(ويطهر الفقير والمسكين)  
الاذان لا يمسحان التكسب  
بجرة ولا تجارة (كفاية  
سنة) لا يجوز الزكاة  
لا يصدق إلا بغيرها (قلت  
الاصح المصوص) في الام  
(وقول المجوز) يطهر  
(كفاية الترمذ الغالب)  
أي ما يثبته لأن التصديق  
إغناؤه لا يحصل إلا بذلك  
فان زاد عمره عليه فيظهر  
انه يطهر سنة إلا حدوا اذ

وذكر التلافيف غير مسلم للاستفاعة لا لشرائط ذكره في المجموع (وليس في المتن وفيه عنها الاستفاعة)  
فأشرف الروض لحصول العلم أو غلبة الظن قال في الاصل ويشهد ذلك ان من اعتبار غلبة الظن ما قاله  
بعض الاصحاب من انه لو اخبر عن الحال واحد بصدق له كفي وما قاله الامام من انه لا للاصحاب من اولى  
تردد في انه لو حصل الوثوق بقول من يدعي الترمذ وغلب على الظن صدقه هل يجوز اعتداده اه والاقرب  
الجواز ويكون اخلافا قوله اولا له اعطاء من علم استحقاقه لان المراد بالعلم فيما يظهر ما يميل الظن اه  
ما في شرح الروض وعلى هذا فالفرق بين هذا من ادعى قرا أو مسكتة ان ذلك يعطى على الشك بخلاف  
هذا قاله في شرح العباب ما قاله الامام من انه رأى للاصحاب من اولى تردد في انه لو حصل الوثوق بقول  
من يدعي الترمذ وغلب على الظن صدقه هل يجوز اعتداده كفتية ما صدر به كلامه ان الرجوع في شرح  
الروض من التردد الجواز وان المراد بالعلم على غلبة الظن ومن ثم قال بعض مختصري الروض هو يقوم مقام  
المدين الاستفاعة وغلبة الظن فعمل الاكتفاء في سائر ما رايها بالاستفاعة وهو اشتراط الحال بين الناس  
وقول ابن الرقة لا يكفي في الدين قطعا مردونه لا يشترط بلوغ الحد التواتر خلافا للشيخ ان على ولا في  
الواحد الحرة والذ كورة بل ولا المدالة حيث غلب على الظن صدقه لا لافرق في جميع ذلك اه والوجه  
بين من يفرق ما له وما لغيره بولاية أو وكالة اه (قوله) ويؤخذ من اكتفائهم (الح) كذا شرح مر  
(قوله) فان زاد عمره عليه اه على الغالب فيظهر انه يطهر سنة وهو ما في شيخنا الصواب مر (قوله)  
أو الشراء اه هذا يفيد الاجزاء ما مع عدم قبض المستحق ثم رايت ما ياتي عما يدل له على هذا

عليها ثم رايت جزم بعضهم الآخر وهو مرجح له اما من يحسن حرفة تكفيه الكفاية الا لا به  
كأمر اول الباب فيعطى لمن آفة حرفته وإن كثر وظاهر ان المراد باعطاء ذلك له الاذن له في الشراء أو الشراء له نظيره ما

أو تجارة يعطى رأس مال يكفيه كذلك بحره غالباً باعتبار مادة يده فيها يظهر مختلف باختلاف ذلك الأشخاص والتواصي وقد ورد في باب المتاجر بما كان اعتبار فروقه وأما الآن فلا يضبط إلا بما ذكرتم ثم رأيت بعضهم صرح بذلك ولو أسس أكثر من مرة والكل يكتبه أصلي ثم ورأس مال الأذن أو كفاه بعضها فقد أصلي وإن لم يكتبه واحدة منها أصلي أو أحد وده شره مقادير يتم دخله بقية كتابته فيها يظهر (فتية) لم أر لأحد بيان قدر العمر الغالب الذي دلت عليه الأحاديث أنها بين الستين والسبعين من الوالد فوقه فهل العبرة هنا بالستين فقط لتمام الشيق دخولها أو بالسبعين احتياطاً لاخذ كل عمل وقد يؤخذ ترجيح هذا من أن إذا قلنا في المقود بالتقدير يكون سبعين وقيل ثمانين وقيل تسعين وقيل مائة وقيل مائة وعشرين قال البيهقي (١٦٥) ما قيل على هذا فلا يخفى هنا فيه ويعد وإن

أمكن الفرق بين البابين ثم رأيت بعضهم جزم هنا بأنه ستون وبمعناها يعطى كفاية سنة ثم استوفى مكنتاً وليس المراد بالظاهر من لا يحسن ذلك أصلاً بتقديره

تلك المدة المتقدمة بل لمن ما يكتبه دخلة (فتية) أن اخذته الإمام وكان رشيداً والأوليه (عقاراً) أو نحو ما شاة أن كان من أهلها (يستقله) ويستحق به من الزكاة ليملكه ويورثه (واقه اعلم) للمصلحة المأتمنة عليه لأن القرض أنه لا يحسن تجارة ولا حرفة الأوجه كالمهنة فولي أن اخذ له الإمام أخدام من كلام الزركشي وغيره وأهمه كلام المحرك كالمقاضي أن الطبيب إن لامام دون المال كشرائه لا يظهر ما ياتي في الغازی وله أن يلزمه بالشرع ما وعد من إخراجها من ملكه لما في ذلك من المصلحة العامة فلم ينظر لما فيه من جبر الرشيع حيث دلل على إخراجها فلا يعمل ولا يصح

المستحق له اسم (قوله أو تجارة) عطف على حرة (قوله وقد ورد الخ) عبارة المتفق قال الرافعي وأوصيه بالمثال فقالوا البخل يكفيه خمسة دراهم والياقوت عشرة والفا كياي عشرون والحجاز خمسون واليقال ما حق المطاوع والقبول والزان والصهر في خمسة آلاف الجوهري عشرة آلاف الصواظ ما قال شيخنا أن ذلك على الترتيب فلزاد على كتابتهم أو نقص منها نقص أو يزيد ما يلحق بالحال اه (قوله إلا ما ذكرته) وهو قوله باعتبار مادة يده اه كرى (قوله أكثر من مرة) أراد بها ما يشمل التجارة اه سيد حمى را كيدل عليه قول أو رأس مال الخ (قوله أصلي لواحدة) لعله إذا لم يكن له جميع بين أكثر من واحدة أمالو كفاه ثلثان أمكنه الجميع بينهما يلغى أن يعطيه لهما ويستغنى عن شراء العقار اه اسم (قوله ثم رأيت بعضهم جزم بأنه ستون) وكذا جزم به التباية (قوله وبمعناها يعطى) إلى الثمن في التباية (قوله وليس المراد) المالحق في الخ (قوله ذلك) أي التكتيب بحرة أو تجارة (قوله أن اخذ له الإمام) تركه شرح مراده سم لكن ذكر ما نفي كالتصريح (قوله فيملكه) أي قول المثلث المكتتب في التباية الأقوله كالمهنة ما اخذنا وقوله وعلى بقية الولي وملك وقوله فإن قلت أي هذا كله (قوله شرأه) أي يصير ملكاً له حيث اشتراه بنيه اه عش عبارة سم أي بما يخصه من الزكاة من غير توقف دفعه له أو لا ثم اخذه منه بدليل قوله نظير ما ياتي في الغازی اه اسم (قوله وحيث تدليس لماخ) مفهوماً أنه لو يلزمه بعدم الإخراج حل وصح الإخراج وإن تكررت ذلك منه مرسم على حصر حصره من مجرد الأمر بالشرع لا يقتضي المنع من الإخراج وقد يشترط فيه فيقال مجرد الأمر بالشرع من ذلك لا لازم اه عش (قوله وعلى شيخنا) عطف على قوله عليه (قوله باغتائه الخ) فيه تأمل (قوله ولو ملكه هذا) أي من لا يحسن التكتيب اه كرى عبارة عش أي من ذكر من الفقهاء والمكسبين أو من لا يحسن الكسب اه (قوله كما يشاء السبكي) كان السبكي لا يرى أن العبرة في الكفاية المعتبرة في تعريف الفقهاء والمكسبين كفاية العمر الغالب إلا ما دعاه هنا من غير منازعة في هذا الاشتراط اه سيد حمى (قوله وكان معه تسعون الخ) قد يقال قال الماوردي جزئي من جزئيات كلام السبكي قالوا لا يقول وصح الماوردي أو وسبقه إليه الماوردي اه سيد حمى (قوله وإن كفته الخ) غاية (قوله) وعندنا حل الخبرة (قوله) ما تقدمه (قوله ليس المراد) أي بما تقرر (قوله)

(قوله أصلي لواحدة) لعله إذا لم يكن له جميع بين أكثر من واحدة أمالو كفاه ثلثان أمكنه الجميع بينهما يلغى أن يعطى لهما ويستغنى عن شراء العقار (قوله ثم رأيت بعضهم جزم هنا بأنه ستون) اعتمد مر (قوله) أن اخذ الخ تركه مر (قوله شرأه) اه أي بما يخصه من الزكاة من غير توقف دفعه له أو لا ثم اخذه منه بدليل قوله نظير ما ياتي في الغازی وإن قالوا لا بد من كثر رشيداً فلا بد من دفع الخ إلى الإخراج ما قلنا عاتكلم عليه في شرح العباب (قوله وحيث تدليس) أي حين إذا ألزمه ما ذكره مفهوماً أنه لو لم يلزمه بعدم الإخراج حل وصح الإخراج وإن تكررت ذلك منه مر (قوله وعلى بقية المستحقين) عطف على قوله (قوله)

فيا يظهر وعلى بقية المستحقين باغتائه عنهم ولو ملك هذا دون كفاية العمر الغالب كمل له من الزكاة كفايته كما يشاء السبكي وأطال في الرد على بعض معاصريه في اشتراط إقصائه يوم الأطلاق بالقر والمكنتاى باحتياجه حيث دلل على يزيد الأول قول الماوردي ولو كان معه تسعون لا يكفي له إلا ربع ما قد أصلي الشرع الآخر وإن كفته التسعون ولو اخفق من غيرا ككتاب فيها ستين لا تابع العمر الغالب فالت في إذا تقرر أنه يقتري له عقار يكفي به دخله على اعتبار العمر الغالب لأن الغالب في المقاربتاه أكثر من تلك فتخرج لأن المقاربات تختلف في القيامة قد ورد عندنا الخبر فيعمل على بل من عمره الغالب عشرة ولا اعتبار بين عشرو عقاراً على أن الألي يظهر أنه ليس المراد من إعطاء عقار يزيد بقاؤه على العمر الغالب بل منع إجماعاً ما ينقص عنه وأما ما سيورده عليه فأنورد تدوين الأول والثاني فقط اشترى له

ولا الزيادة للضرورة وقيل ايضا ان العرض انما هو صفو المحل انما المدة التي يعطى ما يعمده حجارة تبقى بقية المدة لعم العرض  
وجود مبنى اخف من حجارة ذلك لم يبعد (١٦٦) ان يقال بدين شراءه لرياح ذلك يوزن منه في هذا كما في غير محصور اما

المحصورون في سبائك انهم  
يملكونه وهل ملكهم له  
يعد دروسهم او قدر حاجاتهم  
اولا يملكون الا الكفاية  
دون ان ائد عليها تردي فيه  
الدموى وغيره والذي  
يظهر انهم يملكون ما يكفيهم  
على قدر حاجاتهم ولا ينافيه  
ما ياتي من الاكتفاء باطل  
متمول لاحد لان عمله كما  
هو ظاهر حيث لا ملك  
ويقر بان ذلك منوط  
بالفرق لا يستحق معين  
فتظرفه لاجتهاده ورواية  
الحاجه قالوا اجبة على الامام  
اوانه انما يقتضى الاتم  
عند الاخلال بها لا منع  
الاجزاء وهذا الملك فيه  
منوط بوقت الوجوب لمعين  
فلا ينظر للفرق وحيث قلنا  
سرجع الا الكفاية فوجب  
ملكهم بحسبان الفاضل  
عنها يحفظ حتى يوجد غيرهم  
وقول السبكي لو زادت  
الزكاة على كفاية المستحقين  
لكنها او قتلهم لم يمتسكتا  
كلها عليهم ويقتل بدم  
لورثتهم فيه نظر بل الوجه  
ما يصرح به كلامهم كما  
اخرق به ثم لو انما زاد  
من الزكوات على كفايتهم  
تستغنى لوجودهم (و) يعطى  
(المكاتب والغارم) لتبر

ويظهر ايضا ان لو اختلف ما عليه من المال تعد يا قبل يعطى بدله وان لم يأت وان تاب ولا يعطى اصلا  
النظر فيه ما لو قيل يعطى مطلقا ما ينال على الظن اقله لهذا ايضا فيجوز تحت بدقة يتفق منه عليه  
لم يبعد اعداد (قوله ويوزن الخ) اى يصرف (قوله هذا كله) اى اذا كمن قول المثل ويعطى القهروما  
خذه اليه الفارح الى هنا (قوله نسيان) اى في الفصل الا ان (قوله يملكونه) اى الزكاة والتذكير باعتبار  
السم والرجع الى المال (قوله يبعد رؤسهم) اى وان زادت الزكاة على حاجتهم ولم تسأ حاجاتهم وقوله او  
قدر حاجاتهم اى ولو زادت الزكاة عليها (قوله الا الكفاية) اى كفاية العمر الثالب (قوله والذي يظهر انهم  
يملكون) وهو الشك الاخير من التردد لما ذكره حجارة الثبابة والوجه انهم اى المحصورون يملكونه  
على قدر كفايتهم كما في بال والدرج حقه امر (قوله ما ياتي) في الفصل الا ان (قوله لا حدم) اى المستحقين  
وليس التمييز للمحصور وان اوجه السياق (قوله حيث لا ملك) اى لعدم المحصر (قوله لا ملك) اى  
لا لغير (قوله بان ذلك) اى ما ياتي في الملك لعدم المحصر (قوله ورواية الحاجة الخ) جواب سؤال الوقوله  
الواجبة لتدبر ما في (قوله هذا) اى ما وجد له المحصر وقوله الملك فيه مبتدأ خبره قوله منوط الخ والجملة  
خبر هذا (قوله بوقت الوجوب لمعين) الاول معين موجود وقت الوجوب (قوله وان الفاضل يحفظ الخ)  
حالاته كاي في شرحه ولو عدم الاصناف الخ الفاضل عن حاجاتهم ينقل وعلى ظاهر ما هنا فذا اعتصم  
بالمحصورين وذلك بغيره هو لا يخفى ما فيه سم على حج قول يبنى بالقيا انه ينقل له عرض (قوله ما يصرح  
به كلامهم الخ) معتمد امر عرض (قوله كما اصرق) اى بما يصرح به الخ وقوله ثم اوله اى كلامهم  
وقوله ان ما زاد الخ بيان ما يصرح (قوله لوجودهم) اى وجود ما نعلم (قوله ويعطى المكاتب) اى قوله  
شرط التقديس الثانية الخ المتى لا لفظه نحو من قوله لغير نحو اصلاح الخ (قول الخ المكاتب) اى كتابة معينة  
متمنى ونهاية (قوله لغيره) على تامل فانه اى المستحقين لا صلاح وانما يعطى مع الفاضل على قدر الدين كما  
هو ظاهر فتأمل ثم قوله ما لم يكن معوقا الخ ينبغي ان يقيد بما ذكره اولا فاعلم ثم رأت عبارة الاسنى اى  
والمتى وهو يعطى المكاتب والغارم ما عجز عن اداها من كل الدين او بضعه نعم الغارم لا صلاح ذات  
الدين يعطى الكل ولو مع القدرة على اداها له وبه يتايد ما شرحت اى فليتايد ما يصدح قوله عبارة الاسنى  
الخ وبرأيتها عبارة الثانية (قوله لغيره) اصلاح ذات الدين (التي) بزيادة نحو وطلاق الفاضل للتمنى  
بالتقديره اشارة الى اتياده ليعنه السابق في الغارم المستحقين لنحو حجارة مسجدين ان حكمه حكم المستحقين  
للاصلاح قد كروا تدبره سيد عمر (قوله لاسرائيل) اى الغارم للاصلاح سم (قوله بضعه) اى في  
بعض الطريق ولعل الاولى اسقاطه (قوله والاحوط تاخير الخ) اى تاخير ما يسطر للرجوع الى شروعه  
فيه امر سيد عمر زاد كروى بان يرسله الى المحل الذي يرجع منه (قوله ووجد شرط النقل) اى بان  
يكون المحل الذي يرجع منه اقر بعقل محل المال مع عدم الاصناف فيه او فضل عنهم ما يرسله الى محل  
الرجوع (قوله شرط النقل) اى اللازم لاعطائه عند الشروع في الرجوع بان يرسل اليه المالك لان

والذي يظهر انهم يملكون ما يكفيهم على قدر حاجاتهم الذي انقى بشيخنا الصواب من انهم يملكونه على  
قدر كفايتهم شرح مر (قوله وان الفاضل عنها يصف حتى يوجد غيرهم) ملا نقل كاي في شرح  
قول المصنف ولو عدم الاصناف الخ ان الفاضل عن حاجتهم ينقل وعلى ظاهر ما هنا فذا اعتصم  
بالمحصورين وذلك بغيره ولا يخفى ما فيه (قوله بل الوجه الخ) اعتمد مر (قوله لاسرائيل) اى الغارم  
للاصلاح (قوله الى شروعه فيه) اى في الرجوع (قوله اى ووجد شرط النقل) اى اللازم  
لاعطائه عند الشروع في الرجوع بان يرسل اليه المالك لان عليها حيث يختلف

نحو اصلاح ذات الدين فاسرائيل يعطى مع الفنى اى كل منها (قد رديته) ما لم يكن معوقا ليعنه وإلا فإيا يوفيه فقط (وان عابها  
السبل ما يرسله مقصده) بغير العاد إن لم يكن له في طريقه اليه مال (او موضع ماله) إن كان له طريقه ماله فان كان يصدح بعض  
ما يكفي كحل كفايته يعطى لرجوعه ايضا ان عزم عليه والاحوط تاخير الى شروعه فيه إن تدير اى ووجد شرط النقل



مركوب ان كان السفر طويلا كان السفر قسما ولا يكونان شيئا لا يطبق المتي بالاضابط السابق في الجمع كما هو ظاهر فاما  
لضرورة بخلان ما اذا تصرف هو قروي واصل الفنازى مركوب بغير الفرس كصرحت به العبارة ليتفرق سفره بزيادة كونه في الطريق  
بضمه (وما ينقل عليه الزاد متاعه) (١٦٨) حاجته اليه (الا ان يكون قد ابتاد مثله بنفسه) لانتفاء الحاجة وانهم

التبعية بيضا استرد منها  
جميع ذلك اذا مادا وعط  
في الفنازى ان لم يملكه  
الامام اذا رآه لانه حاجتنا  
اليه اقوى استحقاقا من ابن  
السييل فلذا استرد متعوله  
ما ملكه اياه وعطى  
المؤلف ما رواه ابا داود كامر  
والعالم اجرة حمله فان زاد  
سهمه عليها فاقض على  
بقية الاستان وان نقص  
كامل من مال الزكاة من  
سهم المصالح ومن فيه صفنا  
استحقاق الزكاة كالتفر  
والفرم او الفرو (يعطى)  
من زكاة واحدة اى باعتبار  
ما وجبت فيه لا من وجبت  
عليه ليا يظهر لئلا كان على  
واحد زكوات اجناس  
كانت زكوات متدة ولو  
اشترك جماعة في زكاة جنس  
واحد كانت متدة (باحداهما  
قطعت) والخبر اليه ويرق  
بينه وبين ما روي من له  
حرف يكفيه من كل يعطى  
بالاذن بانه اهل على ثم فرق  
الاذن لوم اخذوا لئلا بدلا  
موجب وهنا كل من  
الوصفين موجب فلا يخدور  
في اختياره لاحداهما وان  
انقضى الزيادة على الآخر

سيأتي من قوله وفهم التعبير بيضا اصلها وجعلها بالقلم هكذا ايد سیدمر (قول المتن مركوب) اى غير  
الذى يقابل عليه الفنازى باجاء او اعارة لا تملك قربتها بما اياه معنى (قوله السابق في الجمع) اى بان  
تلتحقه صفته لاحتمل حادثة ادمش (قوله وهو قروي) الوار الحال (قوله واصل الفنازى الخ) قوله ااصل  
فرسا لا يضمه به اصلا فله قصر عليها نظرا للاكتفاء بها او يعطى مركوب آخر نظرا للثالب والغاء  
لنادر كل محتلو لمل الاول اوجه معنى وان كان الثاني اقرب لاطلاقهم ليحرمه ايد سیدمر (قوله كما  
صرحت به العبارة) اى قول المتن ويعطى الفنازى فرسا مع فهو ياله مركوب عبارة المتن خفية كلامه  
كالحرم ان المركوب غير الفرس الذى يقابل عليه ايد (قوله حاجته اليه) الى التنبية في النهاية الا قوله  
ويفرق الى المتن وكذا في المتن الا قوله وعطى المؤلف وقوله من سهم المصالح (قول المتن ان  
يكون) اى ما ذكر من الزاد والمحتاج وكذا خبر حله (قوله جميع ذلك) اى المر كوبي ما ينقل عليه الزاد  
والمحتاج تاثير معنى (قوله حاجتنا اليه) علة مقدمة لقوله اقرى الفنازى هو خبر ان (قوله استردته) اى  
من ابن السيل ايه سم (قوله ولو ملكه اياه) هذا يفيد جواز تملك ما ذكر لا ين السيل وانه يستردته  
اذا رجع فيقتض الملك للوحصل متعوله منفصلا لوجه انه يفرد باشورى ايد بحري اى يولا  
استردته (قوله ابا داود) اى من الامام او المالك قوله كامر اى في بحث ما لولة (قوله وان نقص) ولو  
راى الامام جعل المال من بيت المال اجارة او جملة جاز وبطل سهمه تقسم الزكاة على بقية الاستان  
كالم لم يكن حامل ايه تاثير اذ المتقوى وليس للامام ان يستاجر به اكثر من اجرة مثله فان زاد عليها بطلت  
الاجارة لتصرفه بغير المصلحة (قوله او من سهم المصالح) لمل او لتخير الامام (قول المتن ومن فيه  
صفنا استحقاق) اى يولو عامل فقيرا ايد معنى (من زكاة واحدة) سيذكر عمره (قوله نعم ان اخذ بالفرم او  
الفقر الخ) روى الكندى لو كان العالم فقيرا لم تكفه حصته كل من سهم الفقراء انتهى ايد سیدمر (قوله اخذ  
بالفرم) والظاهر انه في هذه الحالة يقوم مقام الثالث من الصنفين جميعا حتى يكتفى اعطاء اثنين بقطعة  
من الفارمين اثنين فقط من الفقراء في هذا المثال ايد بحري (قوله او مرتبا قبل التصرف) لعله اذا كفاه  
الماخوذ اولالا والا لا وجها للاخذ بالآخرى الى تمام الكفاية قبل التصرف في الماخوذ اولاهم اقول  
هذا ظاهر ويشير اليه قول الفاروخ كالتاثير المتقوى بفقيرا ويصرح به ما رافعا عن الكندى (قوله كذا  
هاشمي الخ) ليتأمل وجه التفسير فانه لا يخلو عن خفاء ايد سیدمر اقول عبارة المتن اما من فيه صفنا  
استحقاق الفنى واحداهما الفرو كذا هاشمي فيعطى بهما اى سالة عن الاشكال (قوله ما قرره) اى

(قوله فلذا استردته) اى من ابن السيل (قوله ولو ملكه اياه) هذا يفيد جواز تملك ما ذكر لا ين السيل

وانه يستردته فيقتض الملك لو حصل متعوله منفصلا لمل استردته لاه استردا ايضا فيه نظر (قوله وان

نقص كل) هذا يدل على جواز اعطائه اكثر من النصف حيث (قوله وان نقص كل من مال الزكاة) ولو راى

الامام جعل المال من بيت المال اجارة او جملة جاز وبطل سهمه فيقسم الزكاة على بقية الاستان كالم

يكن حامل شرح مر (قوله نعم ان اخذ بالفرم او الفقر) كذا شرح مر وفي الكندى لو كان العالم فقيرا لم تكفه

حصته كمل من سهم الفقراء (تتمة) من فيه صفنا استحقاق الفنى واحداهما الفرو كذا هاشمي

يعطى بهما ايد (قوله او مرتبا الخ) كذا شرح مر (قوله او مرتبا قبل التصرف في الماخوذ) لعله اذا كفاه

الماخوذ اولالا والا لا وجها للاخذ بالآخرى الى تمام الكفاية قبل التصرف في الماخوذ اولاهم

يقوله

بالفقرو ان نزاع فيه كثير ولا محتج انما هو الاختيهما دفعة واحدة او مرتبا قبل التصرف في الماخوذ اما من زكوتين فيجوز ان ياخذ من

واحدة بصفتين من الاخرى بصفتين اخرى كذا هاشمي ياخذ من الفنى كامر (تنبيه) بان ان الزكوات كلها بيد الامام كزكاة واحدة

وقضيتها لا يمنع عليها اعطاء واحدة بصفتين زكاة باخرى وهو بعيد الذى يتجه جواز ذلك لقررت معنى متحد الزكاة

في الاظهر) لانه مقتضى المطلق الآية نعم ان اخذ بالفرم او الفقر مثلا فخذ غره بموت فقيرا اخذ

بالفقرو ان نزاع فيه كثير ولا محتج انما هو الاختيهما دفعة واحدة او مرتبا قبل التصرف في الماخوذ اما من زكوتين فيجوز ان ياخذ من

واحدة بصفتين من الاخرى بصفتين اخرى كذا هاشمي ياخذ من الفنى كامر (تنبيه) بان ان الزكوات كلها بيد الامام كزكاة واحدة

وقضيتها لا يمنع عليها اعطاء واحدة بصفتين زكاة باخرى وهو بعيد الذى يتجه جواز ذلك لقررت معنى متحد الزكاة

وكونا فيه كذا واحدة انما هو بالنظر لجواز النقل وعدم الاستيعاب ونحوهما ما يقتضي التسويل عليه (فصل) في خمسة اركان كونه  
الا صانف وقلها ما بينهما (بجبا استيعاب الاصناف) الثانية بالزكاة ولو زكاة (١٦٩) النظر لكن اختار جمع جواز دفعها لثلاثة

قراء او مساكين مثلا  
واخرون جواز له واحد  
واعمال بعضهم في التصار  
له بل نقل الروايات عن الائمة  
الثلاثة واخرى انه يجوز  
دفع زكاة المال ايضا الى  
ثلاثة من اهل السهمان  
قال وهو الاختيار لتعدد  
العمل بمذهبا ولو كان  
الصافي حيا لاقتنا به اه  
(ان قسم الامام) اوثابه  
(وهناك حامل) لم يعمل  
الامام له شيئا من بيت المال  
لا ضلها اليهم بعضهم فلم  
يجز حرم ان بعضهم كاسر  
اول الباب هو قتل الاذرى  
عن الدارمي واقره انه لا  
يجوز اعطائه الا اذا لم  
يوجد تبرع والاوجه  
وقال البيهقي جواز وان  
وجد فيستحق ان اذن له  
الامام في العمل وان لم  
يشرط له شيئا بل وان  
شرط الا ياخذ شيئا له  
يستحق ذلك بالعمل فرجة  
من الله تعالى فلا يحتاج  
لشرط من الخلق وكاستحق  
القيمة بالجهد فلا يخرج  
عن ملكه الا بالنقل (والا)  
يقسم الامام بل الملك او  
قسم الامام ولا عامل هناك  
بان حلهما احميا اليه او  
جعل العامل اجرة من بيت  
المال وكانهما يتعاملان  
هنا لكونه فرجة لان  
ما ياخذ من بيت المال في

بقوله أي باعتبار ما وجبت له الخ (قوله) وكونها الخ مبتدأ خبره وانما هو الخ والجملة استئناف ياتي  
(فصل في خمسة اركان كونه الا صانف) (قوله) وما بينهما اي من سن الوسم والاعلام بخلافه مع  
المرقرة الثانية التي فيها كونه في المقتضى لو كان الصافي الى المقتضى والقرن للمقتضى اذا قسم الامام في  
الثانية (قوله) ولو زكاة القطر) يستند اه عش عبارة المقتضى حتى زكاة القطر فان شئت القسمة في زكاة  
القطر جميع جماعة فطرتهم ثم قسموها على سبعة اه (قوله) لكن اختار الخ عبارة الثانية وان اختار الخ  
وقال عش أي من حيث الفتوى اه وعبارة المقتضى واختار جماعة من اصحابنا منهم الاصطخري جواز  
صرفها الى ثلاثة من المستحقين بغير اختيار البيهقي وسكن الرافعي عن اختيار صاحب التبيين جواز صرفها الى  
واحد قال في الجرح وانما الخ به قال الاذرى وعليه العمل في الاصصاء والامصار وهو المختار والآخر  
دفعها الى ثلاثة (قوله) جواز دفعها اي القطرة (قوله) وهو الاختيار اي من حيث الفتوى اه عش  
(قوله) لتعدد العمل الخ عبارة في المقتضى قاله ابو القول لم يوجب استيعاب الاصناف ان كان ظاهر المذهب بعيد  
لان الجماعة لا يؤم غلط فطرتهم والصالح لا يمكن تفرقه على ثلاثة من كل صنف في العادة اه (قوله)  
اه اي قول الروايات (قول المتن ان قسم الامام) ولوقسم العامل كان الحكم كذلك فيقول حقه ثم  
يفرق الباقي على سبعة اه (قوله) لاحصاء الخ لتليل لوجوب الاستيعاب (قوله) لا يجوز اعطائه اه  
العامل (قوله) كاستحق القيمة بالجهد اي وان لم يقصد الاعلاء كله الله تعالى نهاية ومعنى (قوله) فلا  
يخرج) اي سهم العامل جاز المقتضى فاذا حمل على ان لا ياخذ شيئا استحق اسقاطه بعد العمل بالملك به لا يصح  
الا بتنازل الملك من حقه او نحو ما اه (قوله) او جعل العامل الخ) عطف على قوله ولا عامل هناك ثم قوله  
هذا كافي عش عثر قوله السابق لم يعمل الامام له شيئا الخ (قوله) ينظر الخ اي كافي ونحوها اذا شرط  
ان لا ياخذ شيئا قوله هنا اي فيها اذا جعل العامل اجرة من بيت المال وقوله لكونه الخ متعلق بالنظر المقتضى  
وقوله لان الخ يني النظر (قوله) لم تقتص اي فرجة العامل (قوله) بخلافها لم) كان المصاريح ما اذا لم  
يعمل له شيئا من بيت المال اه سم اقول في الظاهر بل التمتع بقوله عش مانعه اي عدم لشرط ان لا ياخذ  
شيئا فانه لو لم ياخذ من الزكاة شيئا لكانت ما عاين بل سببه بالكلية اه (قوله) ولم يبال بضمول هذا الخ) ان اراد  
ان في هذا الضمول تكرار فهو لا يتقدم قوله لانه قد تقدم حكمه وقد يجاب عن التكرار بانه بالعموم وليس  
محدورا لان في معنى ذكر العام بعد الخاص وان ارادته ان لا يناسب الحكم المذكور فهو ممنوع كاهو واضح  
وان اراد شيئا اخر فليحرم اه سم ويمكن ان يقال اراد الاول وقول المقتضى فهو لا يتقدم الخ جوابه ان  
ما ذكر ليس علة لعدم الجلالة بل بيان للضمول والعلامة ما اشار اليه المقتضى من انه تعمم بعد تخصيص ولم  
يشرع في الشارع له ظهوره مع شرهاته لا عذوبه وبناء الكتاب على الاختصار اه سيد محرو قد قال  
انه علة لعدم الجلالة والمقتضى ان تقدم حكمه بقرينة عدم ارادته ما فلا تكرار (قوله) اي صنف الى  
الثاني في المقتضى قوله لا تقوم الا بالان (قوله) او صنف الخ) تفسير لقول المتن بعضهم اه سم (قوله)

(فصل في قسم الزكاة بين الاصناف وقلها ما بينهما) (قوله) فلا يخرج عن ملكه الا بالنقل) ظاهره  
انه ملكه قبل بيعه وبعده به ان اجره وبه من محصور والمصور ملكه قبل القبض كاسيائه وبه يمكنه  
تقبل قبضه وسببا التصريح به المحصور (قوله) بخلافه لم) ان كان المشار اليه قوله ما اذا لم يعمل  
له شيئا من بيت المال (قوله) ولم يبال بضمول هذا لفقد العامل) ان اراد ان في هذا الضمول تكرار  
فيولا يتقدم بقوله لانه قد تقدم حكمه وقد يجاب عن التكرار بانه بالعموم فليس عذورا لانه في معنى  
ذكر العام بعد الخاص وان ارادته ان لا يناسب الحكم المذكور فهو ممنوع كاهو واضح وان اراد شيئا  
اخر فليحرم (قوله) اي صنف الخ) تفسير لقول المتن بعضهم

(٢٢ - شرواني وابن قاسم - سابق) حكم البديل عنها فلم تقتص هنا بالكلية بخلافها ثم (ثالثة على سبعة) منهم  
الواهب كاسر بما اليه (فان فقد بعضهم) أي السبعة أو الثانية ولم يبال بشئ هذا العقد العامل لانه عدم حكمه أي صنف فأكثر



أو بعض صنف من البلية بالنسبة للآخر ممن هو غير بالنسبة للآخر (لعل الموجودين) تكون الصنف في معنى في الأخيرة صفة الصنف كله  
لأن وجودهم أفراداً لأن المصنوع لا يسميه (١٧٠) قال ابن الصلاح والموجود لأن أربعة فقير ومسكين وغارم وابن سبيل والأمراكات في

غالب البلدان لم يوجد  
أحد منهم حفظت حتى  
وجد بعضهم (تنبيه)  
سذكر هذا أيضاً بقوله  
ولا يلزم على الباقي ولا  
تكرار لأنه ذكر هنا الضرورة  
التقسيم ولم يلبس الخلاف  
(وإذا قسم الامام) أو عامه  
الذي فوض إليه الصرف  
(استوعب) وجوبا (من)  
الزكوات الحاصلة عنده

أن سدت أدنى مسدود ووجدت  
على الكل (أحاديث صنف)  
لسهولة ذلك عليهم من ثم  
يلوهم استيعابهم من كل  
زكاة على حديثه المبرهين  
لما أعطاهم كأثر أحداً واحد  
لأن الزكوات كلها في يده  
كر كاتوا واحدة وهذا يعلم  
أن المراد في قولهم أول  
الفصل بالزكاة الجنس (وكذا  
يستوعب) وجوبا على  
المعتد (المالك) أو وكله  
الأحاد) أن انحصر المحتقون  
في البلية) بأن سهل عادة  
ضبطهم ومعرفة عددهم  
نظير ما يأتي في التكاثر (ووق)  
هم) أي بما جازتهم أي  
التاجر فيما يظهر (المال)  
لسهولة عليه حيث  
ونافعا هذا الغنى الجواب

أو بعض صنف) بأن لم يوجد منه إلا واحد أو اثنين اهـ معنى (قوله في الأخيرة) أي لما إذا وجد بعض  
صنف (قوله الآن) أي في زمنه وما في زماننا لم يتفق إلا المالكين اهـ معنى (قوله حفظت الخ) تقدم عن  
سم قيل قول المتن والمكاتب والغارم ما فيهم راجع (قوله وسذكر هذا) أي حكمه فقد البعض (قوله أو  
عامه) أي قول المتن وفي المتن إلا قوله وهذا إلى المتن وإلى قول المتن وجب التسوية الثانية (قوله أو  
عامه) عبارة الثانية في المتن أو ثابته اهـ (قوله لأن سدت الخ) أي ولا يلزم له الاستيعاب الضرورة بل يقدم  
الأحرج قال أحرج أخذ من نظيره في التي يها في معنى (قوله أدنى مسدود) هل المراد أنه يحصل لكل  
ما يقع المرقع أو أقل متناول على تأمل اهـ سيد محمد أقول التبادر من لفظة الأدنى الثاني بقياس ما يأتي انقاع  
عش الأول لأن يفرق بين الامام والمالك هو الأقرب (قوله بل الخ) هل هذا إذا وجد في يده أكثر من  
زكاة أو مطلقاً كما هو قضية الإطلاق اهـ سم أقول أن المقام كالصريح في الأول (قوله أعطاهم كأثر أحد  
الخ) وتخصيص واحد بنوع واحد غير فيه ما في معنى (قوله لأن أو كذا كذا الخ) ومن ثم قال السبيل للامام  
أي يعطى إلا أن لا يكافأه نفسه اهـ سم (قوله وهذا) أي قوله بل الخ لعل ظاهر كلام الثانية ها  
وجرحه التبع لمالك كروا لكل من المصروف والمعلوف عليه سبيل في الجبري عن الزاوي والخضر  
ما يؤيد (قوله في قولهم) في معنى البلية (قوله بالزكاة) بدل من قولهم (قوله بالزكاة) أي الذي مرصع قول  
المتن الاستيفاء هو شديدي (قوله الجنس) أي لا المصنوع والاستغراق (قول المتن) وكذا يستوعب المالك  
أن انحصر المستحقون في البلية (ووجب التسوية بينهم حيث اهـ معنى (قول المتن) وكذا يستوعب المالك  
الخ) والحاصل أن المصنوعين يستحقونها بالوجوب وجب استيعابهم أن كانوا أقل أو أكثر أو  
بهم المال اهـ ثابته على عيش قولهم كانوا الخ راجع لقوله وجب استيعابهم لا لقوله يستحقونها الخ قاله  
مفيد بما لو كانوا ثلاثة قطع كما يأتي في قوله أما بالنسبة للمالك الخ أموف الكروى عن شرح الإرشاد للشارح  
ما وقفه في المتن ما يخالفه عبارة لمهم أن انحصر المستحقون في ثلاثة أقل أو أكثر وفيهم المال  
استحقوا من وقت الوجوب فلا يضرهم حدوثه في وقت الوجوب أو ما لم يضرهم دفع نصيبه إلى الوراء في النوى  
الموافقة لإطلاق الشارح والتالية في أواخر الفصل السابق (قوله في التكاثر) أي في باب ما يجرى من التكاثر  
(قوله أي التاجر) انظر ما المراد بها اهـ سم ويحتمل أن المراد مؤقتهم وليقة كسوة فصل أخذ ما يأتي  
في صدقة التطوع اهـ ع (قوله ولا ينحصرون) إلى قوله أو المالك في المتن إلا قوله إلا ابن السبيل إلى ثم  
(قوله إلا ابن السبيل) مستثنى من قوله لأنهم ذكروا الخ (قوله وهو) أي الجمع المراد فيه أي ابن السبيل  
اهـ (قوله ما سرفه) أي قوله أو فرد في الأيتون غيره لأن السفر على الواحد أو أفراد عيش ورشيدى  
(قوله أو جبت عمومهم) فيه أن هذه من الأسباب المجردة كالألوانية كالتورق في حله (قوله وكذا تورق  
سبيل الله) أي أن المراد منه الجمع لكن تقديره المتعلق بجمال الأيتون إلى المرفق وأن وجهه السياق (قوله  
يجوز اتحاد العامل) أي أن حصلت به الكفاية اهـ معنى (قوله فإن داخل) أي الامام أو المالك (قوله

(قوله بل الخ) هل هذا إذا وجد في يده أكثر من زكاة أو مطلقاً كما هو قضية الإطلاق (قوله نظير ما يأتي الخ)  
كذا شرح حم (قوله أي التاجر) ما المراد بها هو معنا (قوله وهو) أي الجمع المراد فيه أي ابن السبيل  
(قوله الماسر) أي من (قوله فإن داخل صنف غرم له حصته) عبارة الباب شرع أو ائلام بصنف  
ضمير لمن مال الصدقات قدر سهمه من تلك الصدقة فإن داخل بالمالك ضمه من مال نفسه قال الشارح  
في شرحه كذا ما وردى وافر القمولى وغيره لكن قيده بالشأن ما إذا في من مال الصدقات شئ يقال  
ولا ضمن من مال نفسه كالمالك في كل ذلك نظر لأن الزكوات كلها في يد الامام ككافة واحدة فكيف إذا

في موضع آخر وحل على ما إذا لم يفهم المال كالأول (ولا) ينصرفوا وانحصروا ولهم بهم المال (ليجب إعطاء غرم  
ثلاثة) فأكثر من كل صنف لأنهم ذكره (إلى) لا يلبط الجمع وأنه ثلاثة إلا ابن السبيل وهو الراد فيه بإسار عاقر فاسر فيه على أن اضافة  
للمصنف لوجوب شئ ما فكان في معنى الجمع وكذا قوله في بولي فتم يجوز اتحاد السبيل فإن داخل بصنف غرم له سهم

او بعض الثلاثة مع القدرة عليه رغم ما قبل متناول نعم الامام اما يضمن باعتدائه من الزكاة ثم التفصيل بين المحصور المذكور وغيره انما هو بالنسبة لتضمين وعده اما بالنسبة للملك فيوجد وقت الوجوب من كل صنف ثلاثة اقل ملكوه او ان كانوا ورثة المالك وحيداً تسقط الزكاة عنه والية لسقوط الدفع لا لتعذر اخذه من نفسه ولم يشاركم من حدث ولم يتصرف فيه قبل قبضه الا بالاستبدال عنه الا برأيه ان كان هو القياس لان الغالب على الزكاة التمسك باشارته ابن الرضا ولو لم يحصر صنف او اكثر دون البقية اصحى كل حكمه ومرفى في الوكالة بجواز التوكيل في قبضها بما يفرضها انهم يملكون على قدر كفايتهم لانها المرجحة في هذا الباب كما علمت عامروياتي (وتجب التسوية بين الاصناف) سواء اقسام المالك ام العامل وان تفاوتت حاجاتهم لان ذلك هو قضية الجمع بينهم رواي التذرك نعم حيث استحق العامل لم يرد على اجرة مثله

غرم ما قبل متناول قال في شرح العباب كشرح الروض وشرح الارشاد سوا كان الثلاثة متعينين ام لا اه وقد يشكك بان الثلاثة المعينين يملكون بنفس الواسطة واحد بنسبة حقه كما قال ابن القري واستشكله اي الروض على الاكتفاء باقل متناول لكن اجاب الجوهري وجهين حل الاكتفاء بذلك على غير المحصورين ومنع قوله بحجب لكل بنسبة حقه بل الواجب ان لا يخرج عنهم وان تفاخروا قد تقدم قبل قول المتن المكتوب الغارم ما يوافي الجواب الاول دون الثاني اهم افقروا لسياتي عن الكترو غير ما يوافي الاول ايضا (قوله) باعتدائه من الزكوات اي لا من ماله بخلاف المالك كما قاله المارودي نهاية ومعنى يظهر ان تأنيب المالك يضمن ايضا ماله بامر المالك بذلك فالضمان عليه حتى لو يرد في تأنيب الامام هل هو كالامام فيضمن من مال الصدقات او كالمالك فيضمن من مال نفسه عمل تأمل وعلى الثاني فيظهر ان عمله مالم يامر الامام بذلك اه سيد عمر عبارة ع ش اي دون سهم المصالح وعليه لو لم يكن عده في سهم من الزكاة هل يستقط ذلك او يرقى نعم ان توجد زكاة اخرى فيؤدي منها في نظره الثاني اقره لا يستحقهم هل بدخول وقت الوجوب فاشاء الدين بالمسرا وهذا يخالف ما قسم عن الايام عبارة تعالى في الايام لكن قيده الشافعي اي ما من المارودي بما اذا بقى من الصدقات شيء قالوا الاضمت من مال نفسه كالمالك الذي يتجه حله على ما اذا ملكها الاصناف اي احادهم لا يحصرهم انتهى اه (قوله) ثم التفصيل (الخ) فثبت ان المحصور في قول المصنف ان المحصر المستحقون في قوله ما بالنسبة بالمالك الخ الواحد لكن قوله في هذا ثلاثة اقل يخالف ما مره في المتن اه سم وقوله فثبت (الخ) عمل تأمل اذ ظاهر صنف الصادر بل صريحه المماثلة في تأنيب اه سيد عمر (قوله) ملكوها اي وان لم يقبضوها اه ع ش عبارة سم قال في شرح الارشاد ويثبت ان ملكهم بذلك ليس على قدر الحاجة لا الروض للاكتفاء باقل متناول لاحد وان انصرفوا في ثلاثة في الكثرة التجه المالك على قدر حاجتهم وتقدم هناك ما يوافي هذا وسياتي قريبا الاشارة اليه اه سم (قوله) وان كانوا ورثة المالك انظر ما تقدم هذه الغاية (قوله) ملكا مستقرا (الخ) فلا يضرهم حدوث حق او غيره اه معنى (قوله) ورثتم اغنياء) الانسب لمالبيده الوارث غنيا (قوله) او المالك) بالنسبة لصفه على اغنياء اه سم (قوله) وحيداً) مفهوماه عدم سقوط الثانية اذا لم يكن الوارث المالك في قضية صور الاحتصار مع الحكم بالملك قبل الدفع وقضية ذلك انه لو دفع من غيرية لم يجره مع حصول الملك وفيه نظر فان الملك انما هو من جهة الزكاة فكيف يحصل الملك من حيثها ولا يجرى الدفع بل قضية قوله ولم يتصرف فيه قبل قبضه عدم الاحتياج للدفع مطلقا اه سم (قوله) ولم يشاركم (الخ) صنف على يورث (الخ) (قوله) من حدث (الخ) عبارة المتن قادم لا غائب عنهم وقت الوجوب اه (قوله) وان كان هو (الخ) اى كل من الاستبدال والاراء لان الغالب (الخ) ومقتضى هذه العلة عدم امتناع الاستبدال عن الكفارة والتذره ع ش (قوله) وهنا) اى مرفى هذا الباب قبل قول المتن والمكتوب الغارم كرى وسم (قوله) في هذا الباب (الخ) فثبت عنه قوله وهنا (قوله) ويأتي الظاهر انه صنف على مرفيه ما لا يفتى ولعله اراد بما ياتي قوله لو نقص سهم صنف آخر (الخ) وقوله انتم مع تساوى الحاجات مع قول الفارح ما الى اخفئت الخ (قوله) سواء اقسام) الى قول ابن الرضا والظاهر في التباين كذا في المتن الا قوله او من يت المالك قوله كما علم الى

اخذ يصف من زكاة يضمن له نصيبه مع ان لم يبطها او احدهم بعض الاصناف الذي يتجه حله على ما اذا ملكها الاصناف لا يحصرهم او على ما اذا اخذ يصف من جميع صدقات العام اه وقوله قال في يتجه الخ لا يعني انه لا يمكن غير من قضية وجهه لا من الواجب انه يجمع عليها عند احتصارهم دفع زكاة واحدة لو احد (قوله) او بعض الثلاثة (الخ) قال في شرح العباب كشرح الروض وشرح الارشاد سواء كان الثلاثة متعينين ام لا اه وقد يشكك بان الثلاثة المعينين يملكون بنفس الوجوب كل واحد بنسبة حقه كما قال ابن القري واستشكله على الاكتفاء باقل متناول اجاب الجوهري وجهين حل الاكتفاء بذلك على غير المحصورين ومنع قوله بحجب لكل بنسبة حقه بل الواجب ان لا يخرج عنهم وان تفاخروا قد تقدم

فان زاد اقل طهوا بالزاد اعلى على ما ياتي (١٧٢) اوقعتهم من الزكاة ومن بيت المال كأمروا بقص سهم صنف آخر من كفاهم

المتن قوله ومناك الى المتن (قوله فان زاد الذين) أي من الزكاة الذي هو صنف العامل اذا قسمت على ثمانية اومادون الثمن ان لم توجد الثمانية بل وجد بعضهم اه عش (قوله على ما ياتي) أي في شرح اوبعضهم الخ (قوله كأمروا) أي قيل قول المتن من فيه صفتا استحقاق (قوله ولو قص سهم صنف آخر) (الاول اسقاط لفظة آخر) (قوله ارد فاحل الخ) مستند اه عش (قوله ما ياتي) أي في شرح اوبعضهم الخ (قوله) تصحيح قوله (ولئك) أي في بلد آخر اه عش (قوله التي من شأنها الخ) انظر ما دلل على هذا الوصف هنا اه رشيدى (قوله ان تساوت حاجاتهم) أي فان تفاوتت استحب التفاوت بقدرها و كلام الفارح الا ان راجع الى هذا ايضا اه سم (قوله وقارق هذا) أي قول المصنف (الابن احاد الصنف وما قبله) أي قوله وتجب التسوية الخ اه عش (قول المتن ليحرم عليه الخ) ظاهر مع الاجزاء اه سم (قوله ولان عليه التعميم الخ) فخصه بهذا التحليل وجوب التسوية على المالكة عند انحصار المستحقين في البلوى وفيهم المال عيار العجز ومخالصا له يجب على الامام اربعة امور لعدم الانصاف والتسوية بينهم تعميم الاحاد التسوية بينهم عند تساوى الحاجات والمراعاة تعميم احاد الاقليم الذي وجد فيه نفرة الزكاة لا تعمم جميع احاد الناس المستحقين لتندرج جميع على المالكة ايضا اربعة امور تعميم الانصاف وفيهم العامل والمختصرون بينهم واستيعاب احاد الانصاف ان انحصروا بالبلوى وفيهم المال والتسوية بين احاد كل صنف ان انحصروا وفيهم المال ايضا اما اذا لم ينصروا او انحصروا ولو لم يبق بهم المال قالوا يجب عليه شيان تعميم الانصاف والتسوية بينهم زيادى وخضراء واعتمده شيخنا في حاشيته شرح التزى على اني شعاع (قوله ليراعى) الظاهر وجوب ان تقسم الامام وتدابى تقسيم المالك لغيره اجمع (قوله واذالم يجب التسوية الخ) الا صوب الاستيعاب اه رشيدى عبارة المفتى وشرح الروض واذالم يجب الاستيعاب يجوز الدفع للمستوطنين والفرع ولكن المستوطنون اولى لانهم جميعا اه اه قول المتن (الظاهر منع قتل الزكاة) بينهم ان القولين في التحريم لكن الاصح انهما في الاجزاء او اما التحريم فلا خلاف فيه اه مفتى (قوله عن اكثر السلاسل الخ) عبارة الجبرى عن القائلين قال شيخنا في عالم ر ويجوز للشخص العمل به في حق نفسه وكذا يجوز العمل في جميع الاحكام بقول من يوثق به من الامة كالادعى والسكى والاسنوى على المصنف (قوله على ما مر فيه) أي في شرح والفارحى على قدر حاجته (قوله ان الفطره المال) الظاهر بيان لئلا يؤدى منه قوله الذى الخ صفة او ضمير وجبت للزكاة وهو ما دل على المؤدى عنه ضمير لى للملح وللمع ما ترى من القلة ان الفطرة اسم المؤدى لا المؤدى عنه لياتى ما دل على ذلك من قوله على الفطره المال بيان للمؤدى عنه فالمراد بالفطرة وقوله صفة على أى صفة كاشفة له عبارة الكردى قوله من الفطره المال بيان للمؤدى عنه فالمراد بالفطرة هنا خلق الانسان لانه لا يتأذى تؤدى عنها الفطره وقوله وهو فيه أى الحال ان المؤدى عنه في ذلك المخلع مع وجود الخ اه وقال سم قوله المال حلف على المؤدى عنه اه اقول حلفه على الفطرة كأمروا من السيد عمر والكردى هو الظاهر وقول الكردى فالمراد الخ يتدفع به اعتراض السيد عمر بان الفطره قاسم المؤدى الخ (قوله الى عمل الخ) متعلق بنقل الزكاة (قوله وان خرج من سوروا الخ) خلافا للفتى حيث قال واطلاعه بمعنى جريان الخلاف ساقا للتصريح وما دونها وهو كذلك وكان النقل الى قرية بقرى البلد اه رواقه عش عبارة فرح ماحد المسافة التي تمتنع قتل الزكاة اليها فيه تردوا المنجته منه ان ضابطها في البلد

فيل قول المتن المكاتب والغلام ما يوافق الجواب الاول ودون الثاني (قوله ووقع تصحيح التثنية) كذا شرح حر (قوله ان تساوت حاجاتهم) أي فان تفاوتت استحب التفاوت بقدرها و كلام الفارح الا ان راجع لهذا اجزا (قوله في المتن فيحرم) ظاهر مع الاجزاء (قوله على المصنف) كذا مر (قوله واذالم يجب التسوية الخ) فاحل طهون (اولى) عبارة شرح الروض واذالم يجب الاستيعاب يجوز الدفع للمستوطنين والفرع اما ولكن المستوطنون اولى من الترماء لانهم جميعا اه (قوله على ما مر فيه) أي في شرح قوله والفارحى قدر حاجته الخ (قوله والمال) حلف على المؤدى عنه

وزادهم صنف آخر رد فاحل هذا على اولئك كما يعلم ما ياتي ووقع في تصحيح التثنية تصحيح قوله لا يملك الصنف والمتمدد خلاله (الابن احاد الصنف) فلا يجب التسوية ان قسم المال لعدم انضباط الحاجات التي من شأنها التفاوت لكن بمن التساوى ان تساوت حاجاتهم وفارق هذا ما قبله بان الانصاف محصورون في ثمانية قائل

وعد كل صنف غير محصور فالى اسقط اعتبارهم وجاز التفضيل (الا ان يقسم الامام) او تأخيرهم هناك ما يستدعي اللوم رد (فيحرم) عليه التفضيل مع تساوى الحاجات (على المصنف) لسهولة التساوى عليه ولان عليه التعميم كأمروا فكذا التسوية بتفلاف المالك ليعلم ان المال اختلفت الحاجات ليراعىها واذالم يجب التسوية فاحل طهون (اولى) (والظاهر) وان نقل مقابله عن اكثر السلاسل واتصم له (من قتل الزكاة) لغير الفارحى على ما مر فيه

عن عمل المؤدى عنه من الفطره تو المال الذي وجبت فيه وهو فيه مع وجود مستحق به الى عمل اخره مستحق لتصرف اليه ما لم يقرب منه أي بان نسب اليه عرفا

بحيث يصدمه بالواحد اوان خرج من سررتو عمرا فيا يظهر نهائيا ايا شكيل قالوا على التسع في خير سواد الديار ونحوه

وقد اختلف في جواز ايهامه ، فقالوا انه مراد به بذلك ما ذكره الامام ابو بصير عاين دقة الخلاف بل وما يستقر في الصحيح اني حامد  
لا يجوز لي في البلدان ان يدلع زكاته من خارج السور لانه قيل الزكاة املكن فيخرج شد بدقالي حمدا كره لانه ليس فيه اطماع اني حامد  
ولا اضرب على شكل فانه لم ايت الوركي في شرحه قل ان الصحيح وان الصباغ انها الحماض والادبالى دون مسافة القصير حاضر به  
كافي الحماض اي الحبل المتفرع غير المايو قلن قد ينضمون عند الحاجة اذ هؤلاء (١٧٣) الذين يتقيدون بدون مسافة القصير كما ياتي

ونحو ما يجوز الترخيص بولو غمته رأت حجب مشى على ذلك فقلت ما به فباعه اهل البيت فقالوا الى مكان يجوز فيه القصر ويجوز الى ما لا يجوز فيه القصر اده سم على منبج اده وعبارة الحلي قوله انه على آخر اى الى محل قصره فيه الصلاة فليس اليك الاخر بقيد فاخرج مصرى الى خارج باب السور كباب النصر لحاجة آخر يوم من رمضان فربب القصر عليه هناك ثم دخل وجبا عراج فطر فعلقتر ادخارج باب النصر اده قوله اى جواز اده الى النقل فيه اى الى سواد البلد وراه قوله اده اذ كره اى قوله لاهى بان نسب الخ قوله واهى د خبر مقدم لقول الشيخ اخر قوله فتهى اى تقي اى شكل للخلاف فمفعول يرد قوله وما يحتج طقف على فيه قوله لكن فيه اى قول الشيخ قوله ولو لا تفرط على شكل اى ان لم يرد منه قوله الما كان كره الشارع قوله من الشيخ اى اى الى حامد قوله ان يتحصن من الخ نعمت ثالث للحل قوله كذا اى اى قيل قول الخ ولو عدم الخ قوله وحده لكانت اى مائة الف وكفى عن الشيخ ان يصيب الخ بقول الهمم اى ان يتقل بعض المسلمين اى بعضهم وقوله ليهما تقيدا فخرج مبتدأ واخر خبر وحده لكانت قوله ومع ذلك اى التقييد جمعها اى هذا المقالة ايضا اى خلافا لى شكل قوله هنا اى فى شرح الور كفى قوله واذا امتنا اى قوله فان تسدر الوصوفى فى النهاية قوله واذا امتنا النقل اى على المستند اده عرض قوله حرو لم يبين قد يقال هذا هو الخ فترديه عليه ترتيب الشئ على نفسه الا ان يقال ادا اذ امتنا الخ لا يقد يرد به احد الامرين فقط اده سم قوله ولم يبين نعمت لوله اده وشيدى قوله ولا امتداد الخ مصطف على قوله الخبر قوله وبه اى قوله ولا امتداد الخ قوله من اناطة الحكم الخ اى المارة اتقا فى قوله من على النما حتى على الخ قوله لكن قال بعضهم اى عبارة الثانية لكن اوجه اده فى مرقب اى اى بدشلا لان ما فى النما على قوله وعلى اى التخيير قوله بل ما فى النما الخ اى بان كان حال او تيسر تصفيه اى كرهى قوله الاخراج اى الاخراج الزكاة قوله والا اى بان كان فى مصر مثلا او مؤجلا ده عرض قوله ويحتمل الخ لكن اى الولد رحمه الله تعالى باعتبار بلد المدينون اى نهاية قال عرض هذا بخلاف ما فى قوله لكن الاوجه انه الخ الا ان ينص ما بالدين التى تجب الزكاة عنه سالان بان كان سال على موسر باذل ويخص ما هنا بخلاف اده قوله كل حول بالنصب ظرف لتعلق الخبر بمحتل جره وباضافة وجوب قوله نعمت حول قوله لاهى الذين متعلق بقول الكلام اى قوله بل يلزمها فى المختار قوله مطلقا اى سواء وجد المستحقون اده او سواهم وغيره وما لا لا اى يتعاضد عنه عرض قوله ما فى اى فى شرح واذا قسم الامم الى الزكوات اى كمال الخ اى البلاد كلها بالنسبة الى كل دولة واحدة قوله ومثله اى الساعى قوله بان لم يزلها الامم الخ اى لا يدخل قبض الزكاة وعرضها فى عمومها لا يقتضى قوله لكن لا ينقل اى من جاز له النقل ولو قدمه على قوله كذا الخ لكان اى قوله وقوله يجوز اى قول للمتن اى عدم فى المتن الا قوله مع السكر اعترف قوله لبعض صف الى الحل وقوله وانما يجوز لى ولذا جاز قوله بكل محل اى بكل من محلين مع السكر امة وطر يخرجه من السكر امانان فذهبها لالام الساعى اى يخرج شائين فى البلدين ويكون متبرطا بالوادى قياس ما تقدم فى بيع الزكاة اى بيع الجميع واجبا لعدم قاتى

عنهم هو في الذمة واللايحق لمن البعرة يحمل قبضته منه ليعذب غيره على مستحقه جميع ذكاة الستين السابقة ويحمل أنه كالأول في خفيه حيا  
أيضا لأنه لا يقضي بين ثلثي وجوب كل حول مريه وقد كان حيث خفي موجودا خفيه هنا أيضا والكل من المالك المقيم يلدوا بآية  
لا يظن عنها أما الامام فله قتلها مطلقا لما مر من أن كوات كلاني يده كز كاتوا عدة وكذا الساعي في يله قتلها إلا امام إذا لم يفتقر قتلها  
ومنه قاضيه دخل فيها بأن يهرما إلا الامام خفيه وإن جاز له النقل أن يأخذ المالك قتلها في الوجه لكن لا يقتل إلا في عمله لا خارجا كما يؤخذ  
من في ذكاة القطر وقد يجوز ذكاة ايضا كما اذا كان له بكل حمل عشرون شاة فله مع الكرامة إخراج شاة بأحد هاسترا من التفتيش

وكان حال الحول والمال ياديه لاستحقاقه بفقره تعالى اقرب عمل اليه يستحق والمستحقين من اهل الجهاد الذين لا قرأ لهم صرفا لمن مهم ولو بعض نصف كمن يستحق الجهاد يظهر ان قدوة الذين اقرب عمل اليهم عند تمام الحول فان تضرع الحول لا اقرب لمثل لا تقرب الى ذلك الاقرب هو هكذا وصفت حتى يتيسر الوصول اليهم كل عمل ولو قيل ان رجالا وصلوا عن قرب ما تضرعوا الاقل لكن لو وجوه واستوى بلدان في القرب اليه قالوا يظهر انها ( ١٧٤ ) كبدوا واحدة فيسرى في مستحقها ما مرقى مستحق بلوا احد قوا الحل المتأخرة بنحوها.

التجربة اه حش (قوله وكان حال الخ) عطف على قال داخ (قوله والمال ياديه) وكا لبادية البحر لمساخر فيه يصرف الاكالة لا اقرب بلدى على حوالا الحول ولو كان المال لتجارة ولم تكن له قيمة في البحر او قيمة قليلة بالنسبة لتغير البحر فينبغي اعتبار اقرب عمل من البرغوب فيه بشئ مظهر على اذ لم يكن في السفينة من يصرفه كما ياق اه حش (قوله صرفا لمن مهم) يعني ضمن عليهم ذلك كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله ماسر) اى وجوب استيعاب الاصناف والا حادو التسوية بين الاصناف مطلقا وبين الاحاد عند تساوى الحاجات على الامام وجوب استيعاب الاصناف والتسوية بينهم مطلقا واستيعاب الاحادو التسوية بينهم عند انحصارهم وبقاء المال بهم فيما وتساوى الحاجات في الثاني على المالك (قوله والحال المتأخرة) الى قوله لانه متى في النهاية (قوله كل حلقة داخ) مبتدأ اخبره كبدوا الخية خبر الحول الخ (قوله اهل النقل البعيا) عتار والصرف الى الطائفتين مهم اولى لعدة جوارهم اه متى (قوله المتأخرة) عدم ما بطل به انتهى عتار اه حش (قوله اول فضل عنهم) اى من حاجاتهم اه سم (قوله الى منهم) انما تناسب المحطوف فقط (قوله لحل المال) اى حل الوجود (قوله فان جازده) اى الاقرب (قوله وانما يجر) بفتح الياء (قوله مطلقا) اى وجدنا المستحق ام لا (قوله لانه) اى عدم الحر وجوب لهم اى لمسا كثرنا الحر (قوله فهو) اى عدم الحر كمن داخ اى كمن تروى داخ (قوله واذا جاز النقل) اى اوجباه متى (قوله في خطر) اى كان اشرفت على هلاكه اه سم (قوله المقتضى) اى الاصناف غير العامل اما هو تنصيه يرد على الباقيين كاطم عامر اه متى (قوله اول فضل عن كفايته) اى بعض ذلك البعض والظاهر ان المعاضل عن كفايته جميع ذلك البعض كذلك فارجع الى انقصار ظناهم وقديجاب بان في الصورة المذكورة يجب النقل ولا يتأق في اهل الدفلا يجرى فيه التفضيل والخلاف الا ان سيدهر (قوله كما هو الاصح) الا الى الاظهر (قوله فبدا بالنسب) اى لا تغفل وجوب التفضيل وهو زوجه بتقدير مبتدأ (قوله لا اظهر اى) اى يبين بدهاه حش اقول نقل الفاضل كالتأية بالنسب وتعليل حش له بامر كل منهما نظر له جواب بان يتبين فيه احد الامر من الجرم والرفع (قوله وجوبا) اى اودا واجبا (قوله نصيب الحقود داخ) نشر على ترتيب التبع (قوله او التفاضل) الظاهر انه معطوف على نصيب الحقود فجمع ضمير عنه اما البعض المحقود وليس كذلك والبعض الموجود ولم يسبق لذكره فليتام اه سيدهر اقول قد سبق ذكر مطلق البعض وقيد الوجود ما هو ذهن عنوان القاضل (قوله على استحقاقهم) اى الاصناف (قوله فليس داخ) اى النص (قوله على التزام) اى العموم في الاسكتة (قوله اذا امتنع المستحقون الخ) كذا في الحق (قوله وان نص على ذلك) اى اعطاه نفسه ومعه

ومرعى لكل كل حلفتها كبد فيهم النقل اليها وغير المتأخرة له النقل اليها لمن بدون مسافة القصر من محل الوجود (ولو عدم الاصناف في البلد) اى بلد الوجوب اول فضل عنهم (وجوب النقل) لها او الفاضل الى منهم باقرب محل الحل المال فان جازده حرم ولم يجر قتل اثناء وإتمام جرح قتل الحرم مطلقا بل يحفظ لوجود مساكنته لانه وجوب لهم بالنسب فهو كمن يتردد نصفا على قتل بلد كذا فقدوا يحفظ حتى وجوه او الوكاة ليس فيها نص صريح بتخصيصها بالبلد واذا جاز النقل فزونه على المالك قيل قبض الساعي وبعده في الاكالة فباع منها ما بقي بذلك كالو غشى وقروها في خطر او احتاج لرجل (او) عدم (بعضهم) من بلد المال ووجد غيره اول فضل عنه شي بان وجوا حكمه وفضل عن كفايته بعضهم شي او وجد بعضهم وفضل عن كفايته بعضه شي (وجوزنا النقل) مع وجودهم

(قوله ولو بعض نصف) كان المراد ويجرى في نصيب ما عدا ما ياقى قول المصنف الاقرب بعضهم الخ (قوله حرم ولم يجر) فبقا اذ هذا هو المنع ترتيبه عليه ترتيب التبع على نفسه الا ان يقال المراد اذا امتنعنا منها الملم لانه قد يرد به احدا لا من فقط (قوله اول فضل عنهم) اى من حاجاتهم (قوله في الاكالة) اى لا يبقية ماله وهذا جرح قوله وبعده فقط (قوله في خطر) اى كان اشرفت على هلاكه (قوله او عدم بعضهم الخ) عبارة الزهرى عن عدم بعضهم اول فضل كفايته بعضهم شى مرادى نصيبهم في الاولى والمعاضل في الثانية على الباقيين قال في شرحه ومعه لا تنقص نصيبهم عن كفايتهم الا نقل عن ذلك المصنف اه (قوله او وجد بعضهم

(وجوب النقل لذلك المصنف باقرب بلد اليه) (ولا يجوز كما هو الاصح) (فبدا بالنسب وجوب بالنسب المحقود من البعض) وإن او القاضل عنه وعن بعضه (على الباقيين) ان نقص نصيبهم عن كفايتهم ولا ينقل الى غيرهم لانقصار الاستحقاق اليهم فان ينقص قتل ذلك المصنف باقرب بدليه (وقيل ينقل) الى اقرب محل اليه النص على استحقاقهم فيقدم على رعاية المكان الناشئة عن الاجتهاد ويرد بان النص لو سلم عمومته كان في حرمه على الاكالة بخلاف فليس صريحا على محل التزام (فرج) اذا امتنع المستحقون من اتخاذ اذ كانت تلو التعظيم هذا الضمان العظيم كتمثيل المجاعة بتأدي انهاره كفاية بل ولو قال في نقله هذا على المساكين لم يدخل فيهم وهو لا يعمه ان نص على ذلك

(وشرط الساعي) وصف باحد أو صافه السابقة (كونه حر) ذكر (اعدا) في الشهادة لا بما ولا يليس من ذوي القربى ولا من مواليهما ولا من المرتزقة ومنه يفتقر في بعض أنواع العامل كثير من هذه الشروط لأن عمله لا ولاية فيه فهو جفان ما يأخذه محض اجرة (فتصيرها بابواب الزكاة) فياقتضيه لا يتلزم ما يأخذه من يد دفعه (فان عينه لا أخذ دفع) بان (١٧٥) نص له على ما أخذ بهيته ومدفوع اليه بهيته

(وله شرط) في كونه من (وله شرط) في كونه من نحو كاتب وحاسب ومشفق (الفتحة) ولا الحرية أي ولا المذكور كما انه كلام المارودي وهو متجه لاها سفارة ولا ولاية لم لا بد من الاسلام كفه من بنية الشروط لا فيه نوع ولاية ونحو الاحكام السلطانية لا يشترط الاسلام حله الاخرى على اخذ من معين وصرف للمعين لا تهيئت محض استخدام ولا يقيه أي لانه لا معين له الثلاثة الماخوذ والمأخوذ منه المدفوع اليه لم يبق له دخل بوجه تحمله ليعلم فيقول بان نص له الى آخره لانه لا معين له الماخوذ منه كان نوع ولاية كما تقررو ويتبادر حله المذكور بانه يجوز توكيل الاحاد له في القبض والدفع وبحسب على الامام أو نائبه بامت السعاة لاخذ الزكوات (وليعلم) الامام والساعي تدبا (شرا) لاخذها أي الزكاة ليتبادر الاموال اليها والمستحقون القبض المحرم أولى لانه قال السنة الشرعية وعمل ذلك فيما يستر فيه الحول المختلف في حق الناس بخلاف نحو زرع

وان عينه لا مأخوذ من غير اقرار لانه يصير قايضا ومقبضاً من نفسه فان افرضه جزاءه حش (قوله وصف) أي ذكر المصنف ذات العامل بعنوان الساعية (باحدا وصفه) هذا يقتضي انه اراد به معنى العامل العام خلاف ما اقتضاه قوله الاتي كعوانه من نحو كاتب الخ اه سم وقد يقال بان في كلامه استعدا (قول المتن عدلا) استثنى بذكره عن اشتراط الاسلام والتكليف اه متنى (قوله في الشهادة) عبارة المتنى في الشهادات كلها لا بد ان يكون مبيها بصير اه (قوله ومراته) أي قبيل قول الماتن وان لا يكون هاشيا (قوله يفتقر) يعني يتسأل ولا يعتبر (قوله فكان ما يأخذه الخ) والمتن دخلا به حيث لم يستاجر اما إذا استجر فيجوز كونه هاشيا او موطيا اه حش اقول وشاره الى الشارح كالتباية بقوله ومر (قوله كعوانه) أي قوله لم يقله الاحكام في المتنى (قوله ولا الحرية) وقياس حار من جواز تركيل الصفي بقرعة الزكاة عدم اشتراط البلوغ حيث عين له ما يأخذه وما يدفعه اه حش وقد بينا في قول المتنى وامانة الشروط فيعتبر منها التكليف والعدالة اه وقرول سم قوله من بنية الشروط يدخل فيه البلوغ لا تدرجه في عدالة الشهادة لكن لوراه باخذ دينار معين حاضر ودله فقير معين حاضر عنده فاقوله عدم اشتراط البلوغ اه (قوله سفارة) أي وكالة (قوله على اخذ من معين) أي لمعين اخذ ما ياتي (قوله لالم يبين له الماخوذ منه الخ) فيه نظر اذ عين الماخوذ بالخصوص كما هو المتبادر يستلزم تعيين الماخوذ منه (قوله توكيل الاحاد) أي الكافر (قوله ويجب على الامام) اقول له ومعلوم في المتنى والى الفصل في النهاية الاخرى هو منه ما يغفل (لو كذا ضرب) (قوله ويجب على الامام) ملو على انهم يخرجون الزكاة عن عهدهم يعلم اربك ترد فيه سم اقول والاقرب الثاني يتحقق لانه مع عمله بالاخراج لا فائدة لحيث الا ان يقال فائدة نقلها المحتاجين واما التسميم والظرف فيها موصلي اه حش (قوله تدبا) أي خلقا فلا يتبادر من امان من الوجوب (قوله وعمل ذلك) أي تدب تعيين القهر (قوله عامر) أي في الزكاة اه كرى (قوله حوله) أي حوله ماله (قوله ولا يجوز التاخير) أي ان تأخر وتلف المال في يده حتى ركانه اه حش عبارة المتنى وضمن الامام ان اخر التفرق بالاحد بخلاف التوكيل بغير يقا إذ لا يجب عليه التفرق بخلاف الامام ولا يشترط مدة الحق المتحقق قدما مأخذه فلو دفع البهيرة ولم يعلم قدرها أجزاء زكاة وان تلقى في يده وإن اتهم به المال فيما يمت وجوب الزكاة كان قال ليرسل على الحول لم يجب تحليفه وإن خالف الظاهر عما يدعيه كما قال اخر حيث زكاة اوبسته ويسن للمالك اظهار اخراج الزكاة للتلايس الفتن به ولو ظن اخذ الزكاة فاعطى ما يستحقه غيره من الاصناف حرم عليه الاخذ وإذا اراد الاخذ منها لزمه الاحت من قدرها لا يباخذ بعض الثمن بحيث يبقى ما يدفعه الى اثنين من صنعه ولا اثر لما دون غلبة الظن اه (قوله وبخيله الى قوله وعذمتي في المتنى الا قوله لم يبر نحو اربط وقوله ويحث الى ويظهر وقوله وقد مر الى وكتبه بنو قوله وكذا ضرب بالي ويحرم وقوله لم يظهر الى ويحث (قوله في بعضها) أي في نعم الصدقة اه معني (قوله حتى ردما

ونحو لا عين فيه ذلك بل يعيى العامل وقت وجوبه بان اشتد الحلب وادراك القرو هو لا يختلف غالباً في الناحية الواحدة كثير اختلافه معلوم عامر ان من سم حله ووجدنا الحق ولا بد له لزمه الاداء فلو لا يجوز التاخير المحرم ولا تدر (ويؤسس نعم الصدقة في) وبخيله وجرم وبخيله ليلته للاتجايع في بعضها قياسا في الباقي ولتدبير حتى ردما واجدها ولا يتساك ما له لا قد بداته كره ان تدبني ان

يشملك عن دفعه بغير تحريم أو ما هو لهم غير مما فيه أو بغير محبة أو قبل محبة التام بغير أو قبل المحبة الوجه والمحبة لساكن  
 البنين ويكون ندبا (في موضع) ظاهر حلب (لا يكثر شره) يظهره الأول في يوم التقي لا لا تدفعه حافي الفطر كون ميسم التمر العقب وفوقه  
 البقرة وفوقه الأبل ومحتان ميسم الخيل فوق ميسم الحمر ودون ميسم البقرة البغال ويظهران القبيل فوق الأبل ولا يكتب صدقة أو زكاة في  
 الزكاة كذا قبل هرأول لأن الفرض مع التبرك التبرك لا لا ذكر فلا فطر غيرهما في النجاسة قد مر أن تصغير الدراسة بالقرآن  
 يفرجه عن حرمة التصغير الحرم (١٧٦) منه بلا طهر وبه دمالا استوى ومن تبعه هنا كتب جرية أو صغارا في الجرية وفي قم بنية

(الخ) أي إذا شرعت أو حلت (قوله عن دفعه) ولا يكره أن يشملها من غيره أه معنى (قوله بغير  
 تحريم) لا حاجة إليه بل لا وجه لأن الكلام في التملك ولا تملك فإذا ذكر بل لا فصل الذي هو متعلق  
 الحكم أه ميسم (قوله فباح) أي لا مندوب ولا مكروه أه معنى (قوله وكون ميسم الخ) كقوله  
 الا في كتب الخ صنف على يوم التمر والميسم بكسر الميم اسم القالوسم (قوله وفوقه البقرة) قضية البحث  
 الا ان يقال وفوقه الخ وفوقه الخيل وفوقه البقر والبغال أه سم (قوله وبصحة الخ) عبارة النهاية  
 والأوجه (قوله ودون ميسم البقر والبغال) ظاهره أنها متساوية أه عش (قوله بل هو أربك  
 وأول) اقتداء بالسقف لأنه أقل حروفا فهو أقل حروفا قاله الماوردي والرواني وحكى ذلك في المهدى عن  
 ابن الصباغ وأراه أه معنى (قوله وبغير داخ) أي عامر ويحتل بقوله لأن الفرض الخ (قوله أو صغار)  
 بفتح الصاد أي ذلول وهذا أول قوله تعالى وهم صاغرون نهاية ومعنى (قوله وفي لم يقية) الأ نسب وفي  
 لم يقية الف (قوله ككاف الزكاة) وصاد الصدقة جميع الجوزة قال في نهاية المعنى (قوله لم يملك هذا)  
 أي الخيل المذكور (قوله أما ميسم وجه الأدي الخ) عبارة للمعنى قال في المجموع وهذا في غير الأدي أما  
 الأدي فهو ميسم أرماء وقال فيه أيضا يجوز الكسر إذا صحت الحاجة إليه بقوله لاهل الخبرة والأعلام  
 فيه نفسه أو غيره من أدي وغيره أه (قوله في حرمة) أي يوم الأدي (قوله كافي الرسم هنا) أي في نعم  
 الصدقة والى (قوله غرام التمر) جواب أما ميسم وجه الخ (قوله وكذا ضرب وجه) أي الأدي وإن كان  
 خفيفا أو بقصد المزاح والتعديله لا كالأجاء فيه وأما وجه غيره ففيه الخلاف في وجهه والراجح منه  
 التحريم أه عش (قوله الألفصارا لما كول) أي بشرط اعتدال الأيمن أيضا أه عش (قوله وقد يرجع)  
 أي الضبط بما ييسر السح لم يقية أي الضبط بالمعرف (قوله وبغير داخ) أي بقوله ريؤ خذ الخ (قوله في قول  
 شارح الخ) أفرأ المعنى عبارة تعبرم التبرش بين التباين بذكر أرا الأمير على الخيل قال في الهدى ومكة  
 أه (قوله لم أن من كلام الفارس المذكور أه رشيد) (قوله جنت) أي الفرس  
 (فصل في صدقة التطوع) (قوله في صدقة التطوع) أي قوله وقد أطلقوا في النهاية إلا قوله للفقير  
 (قوله غاليا) أي لا فقد تطلق على الواجب كالزكاة في البهجة وشرها الفارس ما يفيد إطلاقا على اللبر  
 والكفاية ودما الخ أه عش (قوله حتى يفصل الخ) أي في يوم القيامة أه عش (قوله أنه يصرفها  
 في مصيبة) بول ملكها حيث تلام فيه نظر والأقرب الأول لا يلزم من الحرمة عدم الملك كافي يوم العتب  
 لما صرح أه عش (قوله لا يقال يجب الخ) عبارة المعنى وقد يجب في الجملة كأن وجد مضطرا ومعه  
 ما يطعمه فاضلا من حاجته أه (قوله نعم من لا يتأهل للزوام) أي وليس له ثمولى أه نهاية (قوله يمكن  
 جريان ذلك) أي الوجوب المفهوم من قوله يجب للضطر أه عش (قوله حيث لم ينو الرجوع الخ)  
 قاله عدم اشتراط البلوغ (قوله بمن دفعه الخ) أخرج غيره (قوله وفوقه البقر) قضية البحث  
 الا ان يقال وفوقه الخ وفوقه الخيل وفوقه البقرة والبغال ويظهر في البقر والبغال أيهما العطف  
 (فصل في صدقة التطوع) (قوله نعم لا يتأهل للزوام) وليس له ثمولى شرح مر (قوله يمكن الخ)

التي فيه ويكتفى كتب  
 حرف كبير ككاف الزكاة  
 (ويكره) الوسم بغير أدي  
 (في الوجه) انتهى عنه  
 (قلت الأصح تحريمه وبه  
 جزم البنيوي في صحيح مسلم)  
 غيره (لمن فاعله) وهو  
 ميسم الخيل  
 في وجهه فقال لمن الله  
 الذي ومعه ويحتل  
 قال بالكرة أراد كراة  
 التحريم أو لم يملك هذا  
 (والله أعلم) أما ميسم وجه  
 الأدي ومنه ما فعل بوجه  
 بعض الأرقاب الوجه إن  
 التقيد بالوجه ليس إلا  
 لكون الكلام فيه إذ  
 لا مرقية في حرمة بغير الوجه  
 أيضا لأن التعذيب بالنار أو  
 غيره لا يجوز إلا بوردكا  
 في الوسم هنا وكان لضرورة  
 توقفت عليه فقط كالتأدي  
 بالنجاسة أو إلى غرام إجماع  
 وكذا ضرب وجه كإيق  
 في الأثرية وبجرم الضم  
 الألفصارا لما كول ويظهر  
 ضبط الصغر بالمعرف أو  
 بما ييسر معه البره يخف  
 الألام وقد يرجع لما قبله  
 وبصحة الأذني تحريم

أزاد الخيل على البقر كثيرا لها ويؤخذ منه كل أنما مضطررا لا يمتثل عادة كذلك به يرد التنبيه  
 في قول شارح بلحق أنما الخيل على الأمير يكس في الكرامة نعم أن لم يمتثل الاثان الفرس لزيد ذكر جنة انتهت الحرمة (فصل في صدقة  
 التطوع وهي المراد عند الإطلاق غالبا (صدقة التطوع سنة) مؤكدة للايات والأحاديث الكثيرة الصغيرة فيها منها الخبر الصحيح ك  
 امرى في ظل صدقته حتى يفصل بين الناس وقد تقرر كان علم وكذا أن ظن فيما يظهر من الأخذ به صرفا في مصيبة لا يقال يجب للضطر  
 لصر يحم به لا يجب البذل إلا بمشئ ولو فائدة أن لا يصح معه نعم من لا يتأهل للزوام يمكن جريان ذلك فيه حيث لم ينو الرجوع

يقضى

وسياقي في السيراته يلزم  
 المياسير على الكتابة نحو  
 إطعام المحتاجين (وتعمل  
 لغنى) للغير الصحيح به  
 ويكرهه وإن لم يكن ماله  
 أو كسبه إلا يرماو ليرى يظهر  
 أخذها مراما أنه لا عبرة  
 بكسب حرام أو غير لائق به  
 أخذها والتمرض له إن لم  
 يظهر الفاقة أو سأل وإلا  
 حرم عليه فهو ما واستثنى  
 في الاحكام من يحرم سؤال  
 القادر على الكسب ما إذا  
 كان مستغرق الوقت في  
 طلب العلم وفيه أيضا سؤال  
 التي حرام بأن وجد ما يكفيه  
 هو وعونه يومهم وليتهم  
 وسرتم رأية محتاجون  
 البياو هل هو الماحتاج  
 اليه بدميومية يظهر أن  
 كان السؤال متيسرا عند  
 فذلك لم يحرم ولا جاز أن  
 يطلب ما يحتاج إليه لسته اه  
 ونانم الاذرى في التحديد  
 بالسته وبحسب جواز طلب  
 ما يحتاج اليه الى الوقت يعلم  
 عادة تيسر السؤال والاعطاء  
 فيه ولا يحرم على من علم  
 شئ سائل أو مظهر للفاقة  
 الدفع اليه فيها يظهر خلافا  
 للأذرى لأن الحرمة إنما  
 هي لتفريه باظهار الفاقة  
 من لا يطيعه لو لم يخافه من  
 عليه وأعطاه لم يحصل له  
 تقرير ثم رأيت بعضهم

يقضونه إذا تواتر له وعليه فيظهر أنه يرجع بالبدل من مثل أو قيمة وأنه يجب الإشهاد أن أمكن وحيت  
 لا يقال له يجب عليه التصديق بل هو غير بينه وبين ما ذكر قوله يمكن الخ عمل تأمل ولعل هذا هو الذي  
 أشار اليه الفاضل المحدث بقوله وفيه نظر دقيق اه وقد يجاب من قبل الفاضل انه واجب عليه الدفع بنية  
 الرجوع أو بما جاز أحد طرفي الواجب المخير بوجوبه واجب ولعل هذا المظهر من غير ما يجب في باخفة  
 بل قد يقال بغير ذلك في المظهر وإن تأمل الالتزام قاله لا يتبين عليه الدفع بالموضع فيما يظهر سيدهم  
 ورشدي (قوله وسياقي في السير الخ) راجع الفرق بين هذا وما ذكره في المظهر وقد يتصور ما ذكره في المظهر  
 المحتاج ما إذا كان البازل من غير المياسير أو كان المظهر غنيا فقدمنا يتناوله ووجهه مع غيره فلا يلزم دفعه له  
 بما نأفلا إشكال سم على صحيح اه عش (قوله المثل لغنى) أي مال أو كسب ولومن ذوى القربى اه منج  
 زاد المثل والمراد بالتي هو الذي يحرم عليه الوكاه اه وعبارة الجبري قوله مال أي يكتفيه الممر الغالب  
 هم والمراد بمجمله سنها والمراد بجل له أخذها اه وسياقي عن عش الاقتصار على الأول (قوله ويكره)  
 الى قوله واستثنى في الحق للاقوله ويظهر الى أخذها قوله أو يسأل (قوله له) أي لغنى ويستحب له  
 التزهد عنها بل ومعنى وشرح منج (قوله ما مراما) أي في الفقير والمسكين (قوله أخذها) أي وإن لم  
 يتعرض لها بما يقوم معنى (قوله أخذها) نائب فاعل يكره (قوله إن لم يظهر الخ) راجع للمطوف عليه فقط  
 فكان الأولى قلب المظهر فاعمل التناهي في الحق (قوله الاحرام الخ) ومع حرمة القبول حيث يتنزه تلك المدفوع  
 اليه كاتفي به شيئا للشباب الرضى سم على صحيح وقوله يملك الخ أي في مال أو ظاهر الفاقة وظنه الدفع  
 متصفا بطر مملك ما أخذ لا تقيمه من غير ضمان صاحبه إذ لم يسمع له إلا على ظن الفاقة اه عش (قوله  
 واستثنى الخ) أي العزالي وكان الأولى تأخير قوله فهو أيضا الخ إذ هو إنما استثناه منه اه رشدي (قوله  
 ما إذا كان مستغرق الوقت) أي بحيث كان اشتغاله بالمعنى من الاكتساب منه ما لو كان الزم الذي يزيد  
 على أوقات الاشتغال لا يتناهي فيه الا ككتاب عادة لولا كعلم اه عش (قوله سؤال التي حرام) أي ومع  
 ذلك يملك ما أخذه اه عش أي ان علم المعطى غناه كمر واني (قوله ما يكتفيه هو الخ) يظهر أن المسكين  
 كذلكه وفي جميع ما يأتي ولم نمرضه له وعليه ليقيد يومه ليله كسائر الحق نعم اه  
 سيدهم أقول بل الظاهر اعتبار عادة اليه في مدقة جارة للبيوت ثم رأيت أنه ماله اليه في سياقي (قوله وانية  
 الخ) قال في القوت عن الاحياء ويكنى كنهها خزفية اه سم وظاهره وإن تلقى بهم يفتني خلافا اه عش  
 (قوله ونانم الاذرى الخ) معتمد اه عش (قوله إنما هو لتفريه الخ) قضية التحليل بما ذكره أنه لا يحرم

فيه نظر دقيق فتأمل (قوله وسياقي في السير الخ) راجع الفرق بين هذا وما ذكره في المظهر وقد يتصور ما ذكر  
 في المظهر المحتاج ما إذا كان البازل من غير المياسير أو كان المظهر غنيا لكن قد تقدمنا يتناوله ووجهه مع غيره  
 فلا يلزم دفعه له بما نأفلا إشكال (قوله في المثل لغنى) قال الأوركشي في التكة والظواهر امر أي  
 في خبر ما أتاك من هذا المال وانت غير مستغرق فلا سائل غنمه قال ابن حزم يجب أخذه لمن عرض عليه ولو  
 غنيا واحتج بعضهم بقوله تعالى فإن طعنكم عني منه نفسا فكلوا مما قد يخرج على أن الأمر بعد المظهر  
 للإباحة لا واختار بعض المتأخرين وجوب الأخذ ثم إذا كان حلالا لا يثمعه فهو لارد في موردان  
 عرف مستحقوا له فهو كالما الضائع امر أو تدل بالزركشي بظاهر الأمر يشكل على ما ذكره الفاضل من  
 كرامة الأخذ إذ يقتضي ذلك الاستدلال عدم الكرامة بمد طلب الأخذ فليتأمل (قوله أخذها) فاعل  
 يكره (قوله أو يسأل) ومع حرمة القبول حيث يتنزه تلك المدفوع اليه كاتفي به شيئا للشباب هم (قوله وانية)  
 قال في القوت عن الاحياء ويكنى كنهها خزفية اه (قوله وهل هو سؤال ما يحتاج اليه بدميومية) يظهر  
 فإن كان السؤال متيسرا عندنا فذلك لم يحرم ولا جاز له أن يطلب ما يحتاج اليه لسته اه) ويذني أن  
 يقال يجوز طلب ما يحتاج اليه الى وقت يعلم بالعادة تيسر السؤال والاعطاء فيه ولا يتجاوز  
 أسبوها كان أو شهرا أو سنة أو دون ذلك اه (قوله أو مظهر الخ) عطف على سائل



عليه سؤال من عرف حاله لمدم تغريه له اء حش عبارة السيد عمر بن الخطاب عليه السلام في حرمه السؤال اذا علم السائل ان المعلى يملك غنائه ومع ذلك رضى بالبدل له ويؤديه ما ياتي في قوله وظاهر الخ اء اقول ويبنى تقييده بما يذكره الشارح عن شرح مسلم (قوله ورضاه) اي على الاذني (قوله لا حرمه فيه) خبران سؤال الخ (قوله ومن اعطى) لى قوله مطلقا للمعنى (قوله كقصر الخ) او علم او تقليدا ما دام (قوله حرم عليه الاخذ الخ) يبنى الا ان يكون مضطرا اقتصر على ما تدفع به الضرورة ويحتمل خلافه لانه لا يمتنع الدفع له بما يافئني ان يقول للمالك ليست هذه الصفة التي تقتضيها ولكن مضطرا ما ان تدفع لى من هذا ما يدفع ضرورة جانا واما بالبدل فان علم انه لا يوافق له يصدق ان يأخذ بمقدار الضرورة من غير اشعاره ويغرم الشاب الرمل او لا ويفرق بانهما اء اعطى لاجل ذلك الى وصفه الثاني اء وصفه ما يوجد بغيره فقل بخلافه عليه لم يطل الوقت نفسه التذرية في نظرهما رايته قوله لاني وحيث حرم الاخذ بملك ما اخذته من الفرق لكن في بطلان نحو الوقت نظر والظاهر خلافه سم على حجب الاقرب عدم صحة اء حش (قوله مطلقا) اي وان كان محتاجا (قوله لو كان به وصف باطنا) اي كونه شافيا (قوله) ومثلا سائر عقود البيع اي اخذ به اء وشيى قال سم وقضية ذلك عدم انعقاد نفس التذرية وقدر من حش انه الاقرب (قوله) تدب التذرية للفقير صريح القوت صريح فان هذا في الثاني اء سم وقدر من الحش والمعنى وشرح المنهج ما يوافق القوت (قوله من هذا المال) اي جنس المال الحلال (قوله غير مستشرق) اي مريض السؤال اء حش (قوله بحمل البحث) اي تدب التذرية اء حش (قوله من اذلت نفسه) ومثله قبل ابعثا اء تدين سؤال اليهود والنصارى ومع ذلك بملك ما اخذته حيث لم يعط على صفة ليست فيه اء حش (قوله او الخ) في السؤال ظاهر موافق لمؤيد السؤال على حش اء حش (قوله حرم اخذها) اي السؤال على وجه من هذه الوجوه كما يصحح به كلام غيره اء وشيى (قوله حرم اخذها) ومع ذلك بملك ما اخذته اء حش (قوله وان كان محتاجا) اي الا ان يضطر كما هو ظاهر سم على جميع اء حش ورمه السيد عمر ما يوافق مع زيادة احتمال اخر هو الاظهر (قوله او من الحاضر) يبنى او عن محتمل وصول الخبر اليه (قوله) وحيث حرم الاخذ بملك الخ قضيت انه لو اعطى غنيا بملكه فقيرا او لم يملكه لم يعط بملك ما اعطاه فامر عن فتاوى شيخنا انه حيث حرم السؤال ملك الاخذ ما اخذ يبنى حله على غير ذلك وان مضى الفاقة ملك الا ان يكون المتصدق لو علم حاله لم يعطه اء سم وهو يشهد كما صرح به الشارح ان كل من اخذ من الدافع له صفة لولا ما لم يدفع له لم تكن له ملك ما اخذوه حرم عليه قوله وانه اذا اظهر صفة تمكن فيه كالفقير او سال على وجه اذل به نفسه حرم عليه الاخذ ولكن ملك ما اخذته اذا كان بحيث لو لم يدفعه بما لم يمنع من الدفع اليه اء حش اء السيد عمر قوله وحيث حرم الاخذ الخ اي وحيث حرم السؤال ملك الاخذ ما اخذ بخلافه المافى الوقت كافي به شيخنا الشاب الرمل على اء سم وقد يقال حيث حرم السؤال دون الاخذ كان ساله وهو

يعدم الحرمة وظاهر ان سؤال ما اعيد سؤاله بين الاصدقاء ونعمم بالا يملك فوجها باذنه وان علم غنى اخذه كلف وسوءك لحرمة فيه لا احتياج للمساحة به ومن اعطى لوصف بطن به كفقير او صلاح او نسب بان تورقت القران اء اء اعطى بهذا التصدير صرح له المعلى بذلك وهو باطنا بخلافه حرم عليه الاخذ مطلقا ومثله ما كان به صرف باطنا او اطلع عليه المعلى لم يعطه ويحرم ذلك في الهدية ايضا على الاوجه ومثلا سائر عقود التبرع فيما يظهر كبيعة وصحية ووقف وتذرية ويصح الاذني تدب التذرية للفقير عن قبول صدقة التطوع الا ان حصل للمعلى نحو تاذ او قلع رحم وقد يمارضه الخبر الصحيح ما ناك من هذا المال وان كان غير مستشرق ولا سائل غنائه الا ان يجاب بحمل البحث على ما اذا كان في الاخذ غنى شك لاجل اء حش كالمروءة او دامة في التنازل وقى شرح مسلم وغيره من اذلت نفسه او الخ في السؤال او اذى السؤال حرم اتفاقا وان كان محتاجا كافي به ان الصلاح في الاجابة متى اخذ من جوز ناله المسئلة علما بان ناعت المعلى الحياء من اء من الحاضر بن

ولو لا لما اعطاه لم حرام اجماعا ويلازمه اء وحيث حرم الاخذ بملك ما اخذته لان مالك لم يرض ببدله لى غنى

وذهب الحلي إلى حرمة السؤال بالله تعالى إن ادعى على شخص ولو كان من ردع أو إلى إن رد السؤال صغير تمام بشرطه أو لا كغيره أم ويجعل  
الأول على ما إذا أتى بذلك المسؤل لزيادة لا يتحمل عاقبته الثاني على نحو مضطرب مع العلم بماه (١٧٩) وبالأقسام ما قاله غريب ودان أطلقوا

يكره سؤال غلوق بوجه الله  
إلى داود ولا يستل بوجه الله  
إلا المختص بفتنة السؤال  
بالله من غير ذكر الوجه  
لا كراهة فيه وفيه نظر  
إذ الوجه بمعنى الذات  
فما رواه إلا أن يقال إن  
ذكر الوجه فيه من الفتنة  
ما يناسب أن لا يستل به إلا  
الجنة بخلاف ما حذف  
ويظهر أن سؤال الخلق  
بوجه الله ما يؤدي إلى الجنة  
كتمثيل غير لا يكره وأن  
سؤال الله بوجه ما يتعلق  
بالدنيا يكره كادل عليه  
الحديث وقد بسطت  
الكلام على ذلك في شرح  
المشكاة (وكأنه) بولوس ريا  
غير الصبي من كل كيد  
وطية أجر وغيره لا ياكل  
طعامك إلا حتى المراد به أن  
الأولى تحرم الاقتياتي  
منع إعطائه من الخمية  
الطعنة (ودعها سرا)  
الفضل منه جهر لآية أن  
تبدوا الصدقات ولا تفتينا  
بجيت لا تملأه الله ما انفقت  
بجته كناية عن الباطنة في  
أخفاها من السبعة الذين  
ينظرونه في ظلمة يوم لا ظل  
إلا ظله وفي حديثه

غنى عن علم المالك حاله وإعطاء مالك حاله المالك حيث حرم الأخذ ولو لم يحرم السؤال كان سؤال فقير قاصدا  
المالك لفتنه إضفاء بالعلم ملائمة ذلك لعدم مخالفة ما قلناه أنصفتم تأملت أن في عبارة الفقهاء إشعارا  
بذلك فإن منطوق فقره هو حرم الأخذ بما إذا حال الأوسر من مفهومه من المالك حيث حرم  
الأخذ صادق على السؤال الواسع فليتأمل ولو حرمه (قوله) وذهب الحلي إلى (أنه) في فتاوى السيوطي في  
كتاب الزكاة السؤال في المسجد مكروه كراهة تزويه وإعطاء السائل فيه قرينة وليس يكرهه لفعل من أن  
يكون حرما ما هو الموقوف الذي دل عليه الأحاديث ثم أضاف بيان ذلك سم على صحيح وقوله السؤال في  
المسجد ومنه التضمن فيه ومنه ما جرت به العادة من إقتراض المساجد في أوقات الصلاة ليعتدق عليهم  
وشمل ذلك إعطاء المال كان السائل في المسجد يسأل لغيره فذكره هذا كله حيث لم يرد عليه ضرورة ولا  
انفتحت الكراهة أم عشاير حيث يمكن السؤال على النحو الذي مر من شرح مسلم ولو يمكن السائل غنيا  
ولو بالسكسب أو الإفحرم بالأول (قوله) إن ادعى على شخص (الغنى) مفهومه أنه حيث آمن ولو مع الشخص  
لا يحرم فيه نظر بالنظر للحمل الآتي لا مع مقتضاه سيد عمر (قوله) لو كان من ردع (أي لم يكن إن عليه  
شبهة كرى لعل المراد إذا لم يقل بالله (قوله) وهو (القول) أي قوله إن حرمة السؤال بالغنى (قوله) والثاني  
أي قوله إن إلى الرد السائل التي مر من (قوله) على نحو مضطرب لا بد من ملائمة البدل إلى الوجه أخذ  
بما رواه أنه لا يجب إعطاء ما كان كراهة سيد عمر (قوله) على نحو مضطرب لعل صورته أنه قلب على ظله  
أن غيره به عليه والألبيني أن رده كثيرة أم عشاير (قوله) وقد أطلقوا (الغنى) حال من قال غريب في قوة  
التعليق لغيره بل كن بالنسبة إلى حرم الأول (قوله) إلا أن يقال (الغنى) بوجهي حد ذاته غير أن القلب إلى الأول  
أميل إذ هو الآتي بتعظيم شأنه تعالى بأن لا يجعل منة لطلب مردئ يرد ذكر الوجه في الحديث للغالب  
أم سيد عمر (قوله) ولو سرياً) وبه صرح في البيان من الصبري لكن الأوجه كآله الأذرع أن محل  
استحبابه في حق طين له صهاو ذمة أو قرأه أو ربحي إسلاماً وكان بائناً بأسر ونحوه فإن كان سرياً ليس  
فيه شيء ما ذكره لا نهاية ومضى قال عشاير قوله استحبابه في حق طين الخ هذا ظاهره ويعلم من أن المراد من  
حلاله الخ فهو الكفا والاحتساب أم (قوله) غير الصبي من كل كيد (الغنى) أي قوله لا تحزن وتقرّب في النهاية لا قوله  
وفي حديثه سند إلى وابدأ ما قوله بل قال إلى أما الزكاة وكذا في الغنى لا قوله كافي المجموع إلى اثنين  
(ولان مختصاً بالحق) (صلى على الأية) (قوله) كناية (الغنى) تفسير لقوله بحيث لا تعلم الخبر قوله من السبعة غير  
أنه أو شدي (قوله) صانته المروءة (أي إعطاء الإحسان في مصارع السوماء في وقوعه البلاء كرى  
(قوله) لا ترضى عبارة تاليفاً لغنى من غير رياء ولا سمعة أم (قوله) إلا المال (الغنى) أي زكاته فيمن  
أفتقاه ما كذاه سم (قوله) قال في رمضان) كذا في أصله في الغنى صدقة في رمضان في غير روء قوله  
وبلداً عبارة لغنى وتما كذا في الأيام الفاضلة كمشردى الحجوة أيام العبادات أم بصري (ويليه)  
إعطاء على ظن صفته هو في الباطن بخله ولو لم يعلم به لم يملك الأخذ ما أخذه كية الماء في الوقت  
كما قاله بعض المتأخرين وهو ظاهر هذا في شرحه وروى فيه أنه لا يعطى غنياً بطله فقروا لو علم غنياً لم يعطه  
لم يملك ما أعطاه فار من خاير شيئاً ما حرم السؤال الملك الأخذ ما أخذه يبقى على غير ذلك  
ولان يظهر الفاقة ذلك لأن يكون المتصدق علم الحال لم يعطه (قوله) وذهب الحلي إلى حرمة السؤال بالله  
تعالى (إن ادعى) (الخ) في فتاوى السيوطي في كتاب الزكاة السؤال في المسجد مكروه كراهة تزويه وإعطاء  
السائل فيه قرينة باتباعها وليس يكرهه لفعل من أن يكون حرما ما هو الموقوف والذي دل عليه  
الأحاديث ثم أضاف بيان ذلك (قوله) إلا المال الباطن أي إن (الخ) عبارة الكذب ويسن إظهار ذلك المال

وإدراكه يقتدى به غيره لا ترضى آخر حسن بل قال إن عبد السلام أتم قصداً صالح أفضل وسبقه إليه التز إلى بشرط أن لا يتأذى الأخذ بالظاهر  
أما الزكاة فظاهره أفضل إجماعاً كافي المجموع قاله لما ورد في المال الباطن أي إن خشي بخنوا أو الألفه ضعيف (و) (دفعها) (في رمضان)  
لأسيا عشرة الأخر أفضل خبر إداود أي الصدقة أفضل قال في رمضان ولو لم يجد الفقراء من الكسب في يومه عشر الحبة فيا يظهر

وفي الاماكن الشريفة ككنائهم الدينية عند الامم لهم كفرو وسجرو من شمس وسفرو وگسفو واستمقدا افضل وليس المراد بالثان من اراه صدقة يسمن له تلخيرها شئ مما ذكر بل الاعتناء بتجود ذلك بالاكثر منها فيه لانه اعظم اجر او كثر فائدة (و) دفعها (قريب) تلومه نفثته ألا الاقرب فالقريب من المحارم ثم الزوج أو الوجة ثم غير المحرم والرحم من جهة الأب ومن جهة الام وسواء لم يحرم الرضا ثم المحارمة ثم الولي من اهل ثم من اسفل (١٨٠) افضل ويجري ذلك في نحو الوكاة ايضا اذا كانوا بصفة الاستحقاق والعدو من الاقارب

أولى لمحبته هو المحب في الصدق من غيرهم (و) دفعها بعد القرب الى (جار افضل) منه لتعده فقل ان القريب البعيد الدار في الداء الفضل من الجار الاجنبي وفي غيرها الجار اولى منه بناء على منع قتل الوكاة واهل الخير والمحبتون اولى من غيرهم مطلقا (فزع) قال في المجموع من الشيخ اني حامدا واثرا بكرة الاخذ عن يده حلال وحرام كالسلطان الجائر وتختلف الكرامة بقلة الشبهة وكثرتها ولا يحرم الا ان يتيقن ان هذا من المحارم الذي يمكن معرفة صاحبه اى ليرده وإلا فبده لما مر في النصب ان ملك بالخطأ يجر عليه في التصرف فيه حتى يعطى البذل وقول الغزالي يحرم الاخذ عن اكثر ماله حرام وكذا معاملته شاذ انفرده اى على انه في بساطه جرى على المذهب فبطل الورد اجتناب مما لمه من اكثر ماله بالقبول ايا لمجرى وان غلب على الظن انه بالان الاصل المحدث في الاملاك اليد والميراث

أمر مضان (قوله في الاماكن) افضل صلف على قوله في مضان افضل (قوله كفرو وسجرو) اى له ارجح خاصة كقريبه او صدقة اه حش (قوله واستمقدا) يظهر ان عروض القسط كذلك وان لم يستمق له و يظهر ايضا ان حدوث بايو الطاعون كذلك وقد يدعى دخول جميع ما ذكر في الاماكن والم لا الاخير من المرض بعد تسميته اه سيد عمر (قوله وليس المراد اخل) بل المشاركة في الصدقة افضل بلا شك اه معنى (قوله ان من اراد صدقة اى في وجب او شعبان مثلا (قوله بل الاعتناء) اى بل المراد الاعتناء اخل عبارة للمنفق وانما المراد ان التصديق في مضان وغيره من الاوقات الشريفة اعظم اجر اياهم في غيرها (اه) (قوله يلو منه نفثته) اى قوله ويجرى في المنفى ولما قال في قول المتن من عليه في النهاية لا لاقوله اى ليرده الى وقال الغزالي (قوله ثم غير المحرم) كأولادهم والخال (قوله والعدو من الاقارب اولى) اى من غيرهم من بقية الاقارب ويتبين ان عمل ذلك انما يظن ان اعطاه يجعله على زيادة الضرر لظنه انما اعطاه خوفا منه اه حش (قوله تحريف) وليناقض عليه ولما فيه من معجبة اى ما كسر النفس اه قال السيد عمر بعد ان ذكر منها عن فتح الجواب اما لصواب عبارة شرح المنهج ونحو تحريف كروجه وصديق اه وتضمنه ان دفعها لصديق اولى منه فقل يمكن الجمع بينه وبين ما اقتضاه صلب التفتة صلبه على عدو لا يفيد في التاقتا وغيره فياتل ويلسر اه وقوله بحمله اى ما في شرح المنهج اقول الا اى حمله على تقديم الصدقة على من لا عدو له ولا صدقة (قوله ودفعها بالاقرب) اى من من مضان من محارم الرضا والمصارف اه حش (قوله الى جار) اى اقرب ما قرب اه معنى (قوله منه لغيره) اى التفرع في المنفى ثم قال لو يسن ان تكون الصدقة بما يحسب ان يدفعها بيشا فطوبى نفس ما فيه من تكثير اجر وجبر القلب وتكره الصدقة بالردى وان لم يصدقه فلا راقم عليه شبهة ولا يناف من الصدقة بالقليل فان قليل الخير كثير عند اقول لو بعث بشيء مع غيري اى لغيري فزجده استحب ايا عا ان لا يعود فيه بل يتصدق به على غيري وتسن الصدقة بالماء لغيري اى الصدقة افضل قال الاماكن في الاحتياج اليه فيها اكثر من غيره ويكره للانسان ان يملك صدقته او زكاته او كفارها ونحوها من الذي اخذها لغيره الماتفق صدقته كالسكب يسوق فيته ولا نه قديس حتى فيها يميلوا لكره ان يملكها من غير ملكها لولا بارت من ملكها اه (قوله واهل الخير) اى حيث كانوا فقرا اه حش (قوله مطلقا) اى ولو كانوا من الاجانب وحل وقالوا في غير بداهة (قوله اهل الخير) اى حيث كانوا صاحبه اخل) ما اذا يضبط هذا الامكان اه سيد عمر وقد يقال بعدم الياس منها (قوله ولا اخل) اى وان لم يكن رده بعينه (قوله لا اخل) لتليل لقوله لا يفيد (قوله ان من ملك بالخطأ اخل) انظر هذا مع ان الاستثناء المذكور اعلم ما مع مخطط اه سم وقد يقال ان المراد اخذ انما مر اخل (قوله لانه) اى فيما اكثر ماله حرام (قوله قال غيره) اى غير الغزالي (قوله ويجوز الاخذ) قد يقال لم لا يجب والماتخذ اه سيد عمر عبارة قسم عن الزكوى واختار بعض المتأخرين وجوب الاخذ من عرض عليه الصدقة ولو غشيانا ان كان حلالا لا لاتبعة فيه قوله والاردق موردان عرف مستحقو الاخر كالاموال الصائغ (قوله اه) الى قول المتن في استجاب في النهاية لا اقله خلافا لكثيرين الى قبل وقوله ثم اريت اى يؤيده وقوله كارتضاه الى المتن (والاوى اولى)

التاخر واخفاضا كاه المال الباطن اه (قوله قال في المجموع اخل) كذا شرح مر (قوله ان ملك بالخطأ) انظر هذا مع ان الاستثناء المذكور اعلم ما مع مخطط (قوله اخل غيره ويجوز الاخذ اخل) كذا م (قوله

لانه اصل آخر يعارضه فاستحب لهما بغيره اقل من ملكه لان كان لا يملك الا ان كان لان من اى ارحا كما لو شاهد اياهم من الصخرى باعنا ما يخذله اى ملكه لئلا يسوا اعتقاد الناس في صدقه ودنيه فيردون فياوه حكمه وشهادته (ومن عليه دين) قدا ولا دمي (أوله نه تلوم نفثته يستحب) له (أن لا يتصدق حتى يؤدى عليه) قد بما لا احم وبإارة أصله كالروضة وغيره حال استبداد به ان يتصدق والاوى اولى لان أهمية الدين ان لم تقتضى الحرة على هذا القول فلا أقل من ان تقتضى طلب عدم الصدقة

قال لا ذرعي وهذا ليس على إطلاقه إلا بقول أحد أئمة الظن أن من عليه صدق أو غيره إذا صدق بهم وغرف عما يقع به لو لم يدره لهية الدين أنه لا يستحب له التصديق بغير إجماله لأن المسألة لزامة لأولى وأحق من التطعن عن الجملة (قلت الأصح تحريم صدقه) ومتناها يظهر إجماعهم من مرقاة بهيئة (باعتجابه) حالا كأثره ما بين الرفعة (١٨١) وينبغي أن مراده به يومهم وليتهم (لنفقة)

ومؤنة (من تلزمه نفقته أو دين) ولو مؤجلة أو لادى (لا يرجو) أي يظن له وقام حالا في الحال وعند الحلول في المؤجل من جهة ظاهرة (واقعا) لان الواجب لا يجوز تركه لسنه ومع حرمة التصديق بملكه الاخذ خلافا لكتبتين افسوا بكلام لاينال الرفعة وغيره وفسوا من كلام القاضي والاصحاب وقد بينت ذلك آتم بيان وارخص في كتابي قرأه السنين بيان ان التبضع لا يبطئه الذين قبل نفقة ثلاث جوارزه باعتجابه لنفقة نفسه وبه صرح في الروضة وصح في المبدوع التحريم مطلقا وهو يعلم ما ياتي من حل الاول على ما اصاب على الاضافة وعليه يعمل قوله بمجرر للضطر اشارة مضطرا اخر مسلم والثاني على ما اذا لم يصدر عليه حمل قولهم في التيمم يحرم على عطشان اشارة عطشان اخر ولا يرد على لان من تلزمه نفقته يشمل نفسه أيضا واستشكل جمع ذلك بان كثيرين من الصحابة والسلف تصدقوا بما يحتاجونه لعيالهم ويجب

لان التصديق عليها خلاف الاولى وعلى عبارة المحرر وغيره غير مستحب فيحمل أن يكون واجبا أو حراما ويكرهها فان ذلك كله غير مستحب اه معنى (قوله قال لا ذرعي الخ) هل يتنا ذلك على القول بالحكمة الاتي اول الثاني لان يقهر ان قل اسقاط شيء من الدين عن الذمة على تامل اه سيدمر وحمل الاول هو الظاهر الاول بحرمة التصديق بما ذكر ابعثته بكرامته كالاعتق ثم دلت عيش انه جرم الثاني كاي (قوله ابراهيمين) (فرع) ابرالظن اصابه فبين غناه فثبت البراءة بشرط الاصابتين غناه يطلت حر اه سم على حج اه ع (قوله اوله بهيئة) ينبغي ان كان ثم تاض عليه وهو من يقضى بملكه كاذر في محال متعددة اه سيدمر (قول الماتن باعتجابه اليه) لم يخطب الحاجة بالنسبة لنفسه فهل هي ما يدفع الضرر او ما يدفع المشقة التي لا تحتمل عادة اه سم اقول الظاهر الاول وينبغي ان على ذلك مالم يرتب عليه ضرر لعياله وان لم يصل اليه الضرر او وصل اليه الضرر من جانبهم وان لم يضرروا اه ع اقول المتبادر من اجمع الاتي بل بالقره وينبغي الخ الثاني (قوله ومؤنة الخ) يشمل الكسوة لكن لا يناسب بالنسبة اليها التقيد يومهم وليتهم اه سم عبارة السيد مر قوله ومؤنة شامل للسكن فها يظهر وينبغي ان ياتي ما سياتي فلا تغفل اه (قول الماتن من تلزمه الخ) يشمل نفسه كاسياني اه سم (قوله من جهة ظاهرة) ظاهره وان اطلبه صاحبه ويؤيده ما ياتي في قوله لم نعم ان وجب الخ اه ع (قوله قبل) الى قوله واستشكل في المنخا الاقره يعلم ما ياتي (قوله مطلقا) أي باعتجابه لموته من نفسه وغيره (قوله) ويعلم ما ياتي الخ) قد يقال كيف يعلم هذا مع اختلاف الفرض فان الكلام هنا فيما يحتاجه حالا وفيما ياتي فيما فضل من حاجته حالا اه سم (قوله ولا يرد) أي ما في المجموع المحمول على غير الصابر وقوله على الماتن أي قوله لنفقة الخ (قوله) بمجمل على علم الخ) عبارة المعنى لعمول على أن الصبيان لم يكونوا محتاجين حيث تنال الاكل وانما على الا نصارى فيه أي في الحر لا مهم نومهم خوفا من أن يطلوا الا كل على عادة الصبيان في الطلب من غير حاجة اه (قوله ولا يرد) أي لم يستقبل (قوله ورضي بذلك) ولا بد من اذنه اه بمجرد من الحل (قوله اما اذا ظن) الى قوله لا يحرم في المعنى الا قوله ولو عند حلول الاجل وقوله بل قدس (قوله نعم الخ) عبارة المعنى ان حصل بذلك تأخير وقد وجب فالدين على الفور الخ (قوله حرمت الصدقة) أي بما يمكن ان يدفع من الدين وان قل كعدم مثلا وقوله مطلقا أي لجهة رجوع الرقاه منها مالا اه ع (قوله مطلقا) أي ظن الرقاه من جهة ظاهرة مالا (قوله كاتحرم صلاة النفل) ينبغي ان لا ترتب ذلك الفرض الفوري اه سم اقول كذلك خوفا فترتب الحاجة فقدمه على القضاء وان كان فوريا لان الاشتغال بها لا يبدد تقصير اه ع شروال السيد مر بعد ذكر كلام سم المارضا هو محل تامل وكلامهم

قال لا ذرعي الخ) كذا شرح حر (قوله ومتناها يظهر) كذا مر (قوله في الماتن باعتجابه اليه) لم يخطب الحاجة بالنسبة لنفسه فهل هي ما يدفع الضرر او ما يدفع المشقة التي لا تحتمل عادة (قوله ومؤنة) يشمل الكسوة لكن لا يناسب بالنسبة اليها التقيد يومهم وليتهم (قوله في الماتن) يشمل نفسه كاسياني (قوله) ويعلم ما ياتي الخ) قد يقال كيف يعلم هذا مع اختلاف الفرض فان الكلام هنا فيما يحتاج اليه حالا وفيما ياتي فيما فضل من حاجته حالا (قوله والثاني الخ) قد يقال بين قوله ولثاني الخ وقوله ولا يرد على الماتن الخ تناف الاختصاص الاول أنه يقتضي التحريم عدم الصبر والثاني الا كفاه فيه بمجرد الحاجة (قوله كاتحرم صلاة النفل الخ) ينبغي ان لا يوجب ذلك الفرض الفوري

بمجملة على علمهم من عيالم الكاملين الرضا والصبر الا يثار ثم رأيت ابن الرفعة جمع بعمل المنع على الكفاية حالا والحمل عليها لا بدوما ذكرته أولى كالإيجي ويؤيده ما ذكره قولهم لو كان من تلزمه نفقته بالناسا فلا يوجب ذلك كان الأفضل التصديق اما اذا ظن وقال الدين من جهة ظاهرة ولو عند حلول المؤجل فلا بأس بالتصدق حالا بل قدس نعم ان وجب أداء فورا للطلب صاحبه أو لعياله به يسبغ مع عدم علم رضا صاحبه بالتأخير حرمت الصدقة قبل وقاه مطلقا كاتحرم صلاة النفل على من عليه فرض فوري (وقى استجاب التصديق

بالفضل من حاجته) السابقة من حاجة نفسه يومه وليست يومه كسوة فصلهم وقادته (أوجه) أحدها عين مطلقا تأنيلا لا عين مطلقا  
قائلها وهو (أصحا) أنه (إن لم يبق عليه (١٨٢) الصبر استحب) لأن الصدق رضي الله عنه وكرم وجهه تصديق بجميع ما هو عليه منه التمس

في باب الصلاة كالصريح في رده لغيره (أه) (قول المانبي) أي بكل ما ألح له معنى (قوله السابقة) في قوله  
وخرج والخبر في قوله قال بعضهم في التباية (قوله يومه) كذا في شرح هر انظر مع الاختصار على قول  
المن أن لم يبق عليه الصبر ويحتاج اعتبار هذا القيد يومه أيضا أه سم (قوله يومه) أي لا ما يكفيه في  
الحال فقط ولا ما يكفيه في سنة أه متى (قوله وكسوة فصلهم) لم يرض للسكن والظاهر أنه لا بد من  
اعتباره وعليه لم يمتد بسنة لأنها التباية وينظر لغيره في تلك البلد ويحكم لغيره (أه) سديد هو أقول  
والأقرب الثاني كأم (قوله مطلقا) أي شق عليه الصبر إلا (قوله وقوله) أي لم يمتد به (أه) ع  
(قوله بل يكره) قال في شرح الروض والأوجه حل الكراهة على كراهة التحريم وهو مراد الروضة لأن ألح  
أه سم (قوله مع خبر ابن بكر) فيه أن الكلام في التصديق بالفاضل حاجته لا لجميع المال وأوجب  
بأن التصديق في قره وبهذا التفصيل الخ شامل لما قبل هذا وهو قول المن قلت الأصح الخ أه  
بغيره (قوله) خرج بالصدقة (أه) عبارة الخ في شرحه الأصح تحريم صدقة الخ العارية كالصدقة كاتاله  
المصنف في شرح مسلم (أه) (قوله مخالفه في شرح مسلم) أي لحل العارية كالصدقة وهو المتعدد أه شيئا  
الزادى أه عارضة سم اعتمدها في أي شرح مسلم هر أه (قوله في الجواهر) أي ومن التصديق  
عقب كل مصيبة كاتاله الجواهر من التصديق دينارا أو نصفه وطه الحاضر ومن ليس ثوبا جديدا  
التصدق بالقديم وهل قول الزكاة للحناظر أفضل من قول صدقة التطوع أو لا وجهان جميع الأول وجاهة  
منها أن القرى والثاني آخره ولم يرجع في الروضة واحدا منها ثم قال عتد ذلك قال الزكاة وإنه يختلف  
بالأشخاص فإن عرض له شيئا فاستطاعه بأخذ الزكاة وإن قطع به أي الاحتياق فإن كان المتصدق إن لم  
يأخذ هذا منه لا يتصدق فليأخذها فإن أخرجه الزكاة لا بد من أن كان لا بد من إخراجها وليس في الزكاة أي  
على أهلها فقير وأخذها شديف كسر النفس أه أي لم يرجع حيثما فضل أه نهاية زاد المنى وهذا الظاهر  
وأخذ الصدقة في المال وترك في الخوة أفضل لما في ذلك من كسر النفس ويسر الراغب في الخبر أن لا يغني يوما  
من الأيام من الصدقة بشي وإن قل وليس التسمية عندنا في الصدقة إلى الصدقة ولو لا طمع المتصدق في العادة من  
التصدق عليه لكان يتصدق بغير الصدقة فإن دعاها تصدق أن يردها عليها لتكلم صدقة وليس التصديق والثواب  
القديم من التصديق الذي بل يجب بغير هذا كاجرت به الماد من التصديق بالنفس دون التصديق بالفتنة  
أه (قوله إمساك الفضل الخ) ما المراد بالفضل إن كان ما زاد على يومه ليلة فلاحا جمع كراهة لكراهة  
ما زاد على سنة أه سم عبارة عرش انظر ما المراد بالفاضل الذي يكره إمساكه وما المراد بالفاضل الذي  
يستحب التصديق به أن يصير يكره إن لم يصبر وله ما ذكره الشارح قوله ويصح غيره إلا أنه يلزم  
عليه أن الفاضل هو غير المحتاج إلى فلاحه الجمع بينهما في قول الجواهر وغير المحتاج إليه لأنه حين الفضل  
أه وقد يقال أن ألح التخصيص ويان المراد بالفضل (قوله أن المراد بالباقي) وهو غير المحتاج إليه أه  
عرش (قوله من قولنا) أي الجواهر (قوله عن قوله) تنويعت عليه سنة أي ما لم يشتت الضرر وإلا أجبره  
على بيع ما زاد على الحاجة التاجزة أه عرش (قوله ما مرنا) أي بقوله يومه وليتم ألح

(كتاب النكاح)

(قوله وعونه) كذا في شرح هر انظر مع الاختصار على قول المن أن لم يبق عليه الصبر ويحتاج اعتبار هذا  
القيد يومه أيضا أه سم (قوله بل يكره) قال في شرح الروض والأوجه حل الكراهة على كراهة التحريم وهو  
مراد الروض لأن ألح أه (قوله على أنه مخالفه في شرح مسلم) اعتمدها في هر (قوله ويكره إمساك  
الفضل) ما المراد بالفضل إن كان ما زاد على يومه ليلة فلاحا جمع كراهة لكراهة ما زاد على سنة

(كتاب النكاح)

صل الله عليه وسلم صحته  
الترمذي (والا) بأن شق  
عليه الصبر (فلا) يستحب  
له بل يكره لغير الصبر  
خير الصدقة ما كان عن  
غير غنى أي غنى النفس  
وهو صبرها على الفقر  
وبهذا التفصيل جميعا بين  
الاحاديث المختلفة الظاهر  
كلها الحديث مع خبرنا  
بكر أما التصديق يحسن  
الفاضل من ذلك ليس  
اتفاقا نعم المقارب لكل  
كالكل وخرج بالصدقة  
العارية فلا يشترط فضلها  
عن مؤتمن ذكر على ما في  
المجموع للخلاف القوي  
في وجوبها ويشين حله  
على ما زاد لم يذكر حاله  
الحاق أدنى ضرر بموته  
الذي لا ردها على أه  
مخالفة في شرح مسلم  
(خرج) في الجواهر  
يكره إمساك الفضل  
وغير المحتاج إليه كإرب  
عليه البيهقي أه ويصح  
غيره أن المراد بالباقي  
ما زاد على كفاية متاعها  
من قولها أيضا إذا كان  
بالتاس ضرورة لومه يبع  
ما فضل من قوته وفوت  
عياه سنة فإن أن أجبره  
الحاكم ويؤيده قول  
الموسر إواساة يزداد على  
الروضة عن الامام يلزم

كفاية سنة قال بعضهم أي في حال الضرورة لا مطلقا أه وهو قاسد كما يلزم مما ذكره أوائل السير ولا ينافي (قوله)  
اعتبار السنة تمامها لأننا لن الكراهة كاتنا بحيث لا أكثر من التنب كاتناك (كتاب النكاح)

قبل بلغ أسماء بعض النورين ألفاً وأربعين وهو لغة الضم والرواء وشرعنا بعد من دراسة وطه بالنظر الآتي هو حقيقة في الجد جازل  
الوطء لصحة نفسه عنه ولا استبعاد أن يكون حقيقة ليس يكنى به عن القتل استحباب ذكره (١٨٣) كقوله الأفعى لا يكنى به عن غيره

وارادہ فی حق تنکح زوجا  
ظہر بدل علیہ خبر حق تذوق

صبيته وفي الزاني لا يتكبح

الازانية بناء على مقاله ابن

الرقعة ان المراد لا يظن دل

عليها السياق وقيل عكسه  
فلا حجة تفيد ما ذهب إليه جالف

لا ينكر حث بالمقدولو

زنی با سراقلم تثبت مصاهرة

والأصل فيه قبل الإجماع

الآيات والأخبار الكثيرة  
تدبرها في كل يوم

و قد جمعتهما لرادت على المائة  
بكثر في تصنيف مصنف

بكتير في تصنيف طبية  
الانعام عن احاديث النكاح

وشرع من عهد آدم صلى الله

علي نبينا وعليه وسلم واستمر

حتى في الجنة ولا نظير له فيها

نعبداً نأبه من العقود و...  
حفظ النسل و... ما

بعض حبسه واستيقاما للذة

والتمتع وهذه هي التي في

الجنتر وهل هو عقد تملك او

إباحة وجوهان يظهرانهما

لِيَا لَوْ حَفَّ لَا بِمَكَاتِنَا  
وَلَا زَمَّ مَتْنُ الْأَصْحَانِ

حيث لانية وعلى الاول

هو مالك لان يتنفع

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

بشيء ظاهرها اتفاقا ولا

يجب عليه وطؤا لانه حقه  
فلا يلزمه قتل قاض شريفا

و قبل علیہ مرہ لیفتی تہو ہا  
و شترو میرہا (ہو) ای

النكاح بمعنى التزوج

(مستحب المحتاج الیه) ای

تائق له بتوقانه لوط و لو

خصیاً (مجاہد) من مہر

أداة لتيزوج فإنه الحضر للبصر  
أداة لتيزوج فإنه الحضر للبصر

ادبىن لم يستطع من عهد المتون

(قوله قيل) الى قوله اختلفا في المني الا قوله في الزاني او قيل قوله قد جعلنا في الوشر والى المني في التوبة  
الا قوله في الزاني او قيل قوله قد جعلنا في التوبة (قوله بعض القرنين) وهو على بن جعفر اه مني  
(قوله بالفظ الانبي) وهو الانكاح والتزوج وما شئت منهما اه عرش او برجتا (قوله لمحة فيه  
عنه) اي في النكاح عر الوطء اذ يقال في الوطء انكاح وقال في البرية يستزوج ولا منكحة  
وصحاني دليل الجاراء مني زاد الرشيدي لكن قد قال ان هذا لا يسلمه انهم اه (قوله لا استحالة الخ)  
عرى كما هو ظاهر اه رشدي عبارة عرش هذا لا يظهر بنادله اه حقيقة الوطء معاذ في المقدما  
على القول بانه حقيقة فيها لا لا هذا ما استعمل في المقدس لما ذكره مستملا في حقيقته اه فيكون  
من باب الصريح لا الكناية (قوله ليه) اي الوطء كذا صريح ذكره كنفه او اذاه (قوله ويكني به الخ)  
الروا لعله اه عرش (قوله لا استباح الخ) الظاهر افعاله لا الاستباحة اه رشدي قوله قد صرح صريح  
المني (قوله واداه) مبتدأ خبره قد دل عليها جازا في الثاني ولو عدل (قوله لمال في تنكح زوجا  
غيره لان الرشد المقدر اوله مستفاد من خبر الصريحين حتى تدرى صلبه اه (قوله وفي الزاني) صحت  
على قوله حتى تنكح اه سمى او قلنا لا يدل على السياق على قوله لمال في خبر الخ عرف واحد  
تقدم المحرور (قوله بنادله الخ) حال من متعلق في الزاني المقدر بالمعنى قوله لا ان الرادع بيان لما قوله  
دل الخ غيره كذا لمعلق المقدر (قوله وقيل عكسه) عبارة في الثاني اي من الوجه الثلاث في موضع  
النكاح اه حقيقة في الوطء جازا في المقدر به قال ابو حنيفة وهو اقرب الى التقير الاول واقر به الى الفرع اه  
(قوله حقيقة فيها) اي لا اشترك كالعين اه مني (قوله فلو حلف الخ) ترع على الاول وقوله  
ولورث الخ ترع ثان اه وعيدى (قوله فلو حلف الخ) عبارة في التوبة والتقية والخلاف بيننا وبين  
الحنفية نظير ليرحمين زنى بامر الله فانها صرح على رد الوطء ولم يستعمل عندنا قاله ابو حنيفة والرواية وفيها  
علق الطلاق على النكاح فانه يحصل على المقدر عندنا لا على الابد لان زواجه اه (قوله حث بالصدق) لا على الابد  
ان زواجه اه فيخبرنا باذى فضيعة اه قيل ذلك من ظاهروا لملا واوله وبعده خبره فليمن ان كان جازا في افعاله  
ثم فضيعة لا لا عندنا لا في الزاني فذلك من افعاله كان حلف لا ينكح زوجا مني خلاه افعاله  
بالقرينة اه عرش وقوله وبنيش النبي يزيد قول المني واذ قالوا الى العرب ينكح زوجته وامر الله بغيرها  
الا المجامعة اه (قوله حتى في الجنة) قد دل عليه من ان الرادع المقدر قد يستبعد ويكون المراد اثر  
النكاح وهو توبة الزوجة اه سمى اقول افاده قول الصارح الا قوله هي التي بالغ (قوله والتمتع)  
صحت تفسيره على قوله استيفاء الفدية (قوله وهدم) اي الفائدة الثالثة اض استيفاء الفدية التمتع (قوله او  
اباحه) مستبعد اه عرش (قوله ولو زوجة) الروا لعله (قوله لا اصح لا استباح الخ) فظن ان الرادع هو  
الثاني اه مني (قوله وعلى الاول) اي التملك (قوله اختلفا) اي على الوجهين (قوله لا يجب عليه الخ)  
مستأنف وقوله وطواهاى وان كانت بكر المار على زناها لم يطاها فاقباس وجوب الوطء فلهذا ما لم يفسد  
لا يكونه حقا لها اه عرش (قوله اي النكاح) اي قوله لموا ادموه الخ في المني والى قوله وجه انه الخ  
في التوبة (قوله وثققة بومه) اي وليته على اى التمكن سمى (قوله باعشر القباب) خصم بالذكر  
لانهم الذين تغلب عليهم الشهوة والافعلهم غير اه (قوله المردى) اي البالدة وقوله هو  
(قوله واداه) اي لا استبحار اذته هنا بل يجوز اذته المقدر لا بد منه في التحليل غاية الامر انه يعتبر  
معنى آخر كانه لا ينعى ان زواجه ادموه بل لا بد منه من طلاق الثاني نعم ان قصد المدة بقدر الاول (قوله وفي  
الزاني الخ) صحت على قوله حتى تنكح (قوله حتى في الجنة) قد يدل عليه من ان الرادع المقدر قد يستبعد  
قد يكون المراد اثر النكاح وهو توبة الزوجة (قوله وثققة بومه) اي التمكن

وكسوة لفصل التسكين ونفقة يومه وإن اشتغل بالعبادة الصبر المتفق عليه بأمعش الشباب من استطاع منهم الباءة للزوج فإنه الحضر البصر واحصن للفرج والباءة بالمد لئلا يجمع والمراد مع الزوج ولو راية من كان منكم ذاقوا للزوج وعليه فالمراد بمن لم يستطع من فقد المؤن

مع قدر جعل الجاه اذلهوا الذي يحتاج (١٨٤) الترتيب في القلة الاولى من تعبر اليه على الموت لاجل ما من قد فيها يؤمر بالاعتذار وان

الجاه وقوله عليه أي المراد انه كدوره قوله لم يستطع أي في آخر الخبر المار **(قوله)** وهذا أولي الخ  
لكن في تزويج اذ المراد فيه بالاعتذار بالاثبات للمؤمن مع الجاه وفي الخبر ما يؤمر به تكلف وغائلة  
الظاهر بلا ضرورة للاستثناء عنه يذكر الشهاب المستلزم غالباً للقدرة على الجاه والاحتياج اليه سم  
وسيد هر وشدسي **(قوله)** ولم يجب أي التزوج وقوله مع هذا الامر وقوله فليزوج اه عن **(قوله)**  
الاية ما عابها الخ إذ الواجب لا يتعلق بالاستطاعة اه معنى **(قوله)** ورد أي الاستدلال بالاية وقوله  
بان المراهبة أي ما عابها الخ **(قوله)** الحلال من النساء أي لا المستطاع لان في النساء حرمان من من قوله  
تعالى حرمت عليكم امهاتكم الخ اه معنى **(قوله)** الاول ان يجب الخ عمل نامل **(قوله)** بظاهرة أي  
الامر المذكور **(قوله)** ان الله لا يضاعف العقوبة فان وقوله وجه انه لا يضاعف عقوبة عليه **(قوله)**  
مطلقاً أي اراد التيسر ولا **(قوله)** لان الاحسان أي الذي يتمتع من الوقوع في الزنا خوف الرجم  
اه معنى **(قوله)** وقيل ان المراد الخ يميل اليه قول النهاية فهم لو خاف العنت وتبين طريقاً لدفعه مع قدرته  
وجب اه **(قوله)** وجب بالنذر الخ خلافاً للنهاية والمنع والشهاب الرمي **(قوله)** فشرح الشهاب لده  
في باب التدرج والاعذار لم يصل فيه الى هذا الباب اه سم **(قوله)** وعمل قوله الخ رد لدليل  
مقابل المتمد **(قوله)** انقد أي قدر العقدة **(قوله)** ان اشترى الخ هل يجب الشراء مطلقاً او هل  
حيث لم يكن ملكه ولم يتصر بملكه بطريق آخر يعني ان واجبه ان سيد حر اقول والقلب إلى  
الزنا اصل والله اعلم **(قوله)** وبه أي بوله انقد الخ يدفع مقابل أي اعتراضاً على الوجوب بالنذر  
اه كرمي **(قوله)** ان الشراء الخ قد يعرف بان الشراء وجب متابعاً المقصود بالذات والمقتضى بل يقع  
النذر على الشراء هنا بالذات بخلاف مسألة النكاح فان النذر واقع بالذات على العقد فليتام فانه  
يدفع هذا بانه اذا امكن التبرع في الذمة تبعاً امكن التبرع تصدداً فليتركب اذ لا مانع منه اه سم **(قوله)**  
ويبحث بعضهم الخ وهذا البحث ظاهر اه نهاية **(قوله)** ورد بان الخ اقره المنع ورده النهاية بقوله  
لو رخص الفرق بان الذمة اشتملت فيها بحيث لها فوجوب رد وجب ما يكون طر يقا متبعين اه لا كذلك مطلق  
البدعة اذ لم يستقر خلاف في ذمته حتى تقاطعه برده اه **(قوله)** لان يستثنى الخ الوجه الذي لا يجوز غيره هو  
الاستثناء وقد اوضحناه في كتاب القسم والتشدد اه سم **(قوله)** ومنع جميع الخ في قوله ونص في المنع الاقوله  
لا يمين شك الى لا يمين تحقق والى المنع في النهاية **(قوله)** ومنع جميع التبرع الخ أي في هذا الزمن اه نهاية  
**(قوله)** كياتي أي في السور **(قوله)** ان سايها مسلم أي ولم يشرع الحسن بقرينة ما ياتي اه سيد عمر **(قوله)**  
من كافر أي سبها من كافر حربي **(قوله)** او اشترى خمس بيت المال الخ يحتاج ان يقول او اربعة اخماس  
الحسن الباقية من مستحقها او اولى بهم سم هذا ظاهر اذا كان مرد الشراء غير الساقى والا فلا يحتاج اليه  
اه سيد عمر عار قال شدي قال الشهاب سم يحتاج ان يقول او اربعة اخماس الحسن الباقية من مستحقها او  
اولياهم اه وفيه نظر لان الظاهر ان المراد خمس بيت المال ما قال او اربعة اخماس الغنائم الذي خمس  
خمس اخماس لخص الحسن كما هو صريح المأثور اضيف لبيت المال لان التصرف في جميعه للامام كما يعم

يسته الجاه وليس مراداً  
ولم يجب مع هذا الامر كاية  
ما طالب لكونه بان المراد  
بالحلال من النساء الاولى  
ان يجب بانه لم يأخذ بظاهرة  
احد فان الذي يحكمه قول  
انه فرض كفاية لبقاء  
القتل ووجه انه واجب  
على من عاين نافيلاً مطلقاً  
لان الاحسان لا يوجد الا  
بوقيل ان لم يرد التبرع  
نعم حيث تدب لوجود الحاجة  
والاحتياج بالنذر على  
الحسن الذي صرح به ان  
اللفظ وغيره كما يستحق شرح  
الشهاب وعمل قوله المقود  
لا تنزيم في الذمة كما اذا تمت  
بغير نذر ومن ثم انقد في  
على ان اشترى عبدواضته  
وبه يدفع مقابل النكاح  
متوقف على رضا الغير وهو  
ليس اليه اذ الشراء كذلك  
وقد اوجبه ويبحث بعضهم  
وجوبه ايضاً اذا طلق  
مطلوه في القسم ليرفها  
حقها من ثوبة المظلم لها  
ورد بان هذا الإطلاق يدعي  
وقد صرحوا في البدي بانه  
لا يجب فيه اربعة الان  
يستثنى هذا لما فيه من  
استدراك غلظة الادبي  
ومنع جميع التبرع ائتم  
التخمين مردود كياتي بانه  
انما يتبعه فيمن تحقق ان  
سايها مسلم لا يمين شك في  
سايها لان اصل الحل ولا

فيمن تحقق ان سايها كافر من كافر او اشترى خمس بيت المال من نازر فليطأ فليطأ ونص على ان لا يمين في دار الحرب النكاح عا

مطلقاً غير قابل وانه من التدين بهديهم والاسترقاق ومن حمله على من لم يقبله على طه ان قال لم تزوج اذا اصلحته المحقة التاجوه فقد ماحل  
المفسدة المستقبلة المتروكة ويبنى ان يباح التبرى بالكاح في ذلك لان ما له به (١٨٥) باقى فيه قبل التنازل عن التنازل ان اراد

بما العقد والوطء يصح  
او هو وامه المتدو باليه  
الوطء يصح لكن فيه نصف  
اه ويرد بانها كلها للعقد  
المراد به احد طرفيه وهو  
التزوج اى قبول التزوج  
ولا يحذور فيه ما تورمه  
فيه اليه يرد قولناى تاتى  
له بقائه لوطء وهذا مجاز  
مقبول لاضراض عليه  
(فان قلتمنا استحب تركه)  
لقوله تعالى وايتستف  
الذين لا يهدون لكاحا  
الا يقر عارية الرافى في كتبه  
والروضة الاولى ان لا يتكح  
قبل وهى دون الاولى في  
الطلب ورد بانه لا فرق  
بينهما وهو متجه اذ التباد  
منهما واحد هو الطاب  
النهر الجار من غير اعتبار  
تاكد وضده ويؤيده  
تصريح الامام وغيره بان  
خلاف الاولى وخلاف  
المستحب واحدهما المذهب  
هنا نيبا غير مقصود  
لاستفادته من ان الامر  
بالمستحب من حذره  
بمخالف المكروه فانه لا بد  
فيه من التصريح بالنهى  
كلا فعمل ما هو مبسوط  
في محله من صر الزركشى  
وفى شرح مسلم بكرة فضله  
ورد بان مقتضى الخبر عدم  
طلب الفعل وهو اعلم من  
النهى عن الفعل بل ومن

بما سبق في بطلان قرنه من مستحبها والاولايم لا يصح اذ لا مستحق لها من حق حتى يصح منه التصرف  
وانما التصرف للامام كاستحقاقه اظهر (قوله) من ناظره وهذا واضح اذا كان عدلا يصرفه في صاولة  
والا فالقياس اخذنا ما تقدم في كلامه كنهه من وجوب دفع مال بيت المال لمن يصرفه في صاولة فان لم يكن  
الظاهر به جازا قالوا لا يراه من غير ان يطلع برفه ان يدفعه لعدل عارف بالمصارف ثم يشتريه بعت فان لم يجد  
فهل له ان يملكه بنفسه باليد ثم يصرف اليد في المصارف او يمتنع لانه يسألوم تولى المظفر فيه وليس له ذلك  
محل تأمل فليحروا سيد عمر ولعل الاقرب وهو الاول كما اشار اليه بتقديمه (قوله) مطلقا) تاتى نفسه  
اليوم وجداهته ام لا (قوله) ويبنى ان يخلق الخ وقد يقال ويبنى ان يباقي بداء الحرب دار البدة كما هو  
مشاهد من ان السبي المتولد بداء البدة يظهر اولاده غالبا متدينين بذلك البدة منهم قد قال من يعلم من  
نفسه العقم مستثنى في ذلك ودار الحرب ويحتل خلافة لا احتمال تخلف ظن العقم اه سيد عمر قوله  
ويحتل الخ اى احتيا لا يبعد لا يبعد (قوله في ذلك) اى في كونه لا يسن ويحذره باحة كل من الكاح  
والنسرى اعم من قول القضية المذكورة ممنوعة والاقرب الكراهة اعم (قوله) صرح اى وادله  
فيكون استخدما اعم من (قوله) ما تورمه اى والمحذور الذى الذى تورمه اعم من (قوله) يرد قولناى  
تاتى الخ بل لا حاجة للتفسير بقوله اى تاتى الخ لانه التفسير بى الى التناكح الذى هو العقد لكونه متطابقا  
لوطء الذى يتوقف فانه فان الحاجة للشيء سحابة لطر يقسم على حجه اه رشيدويه ان لا التفسير بين  
واحد (قوله) مجاز مشهور لعله اراد به المجاز العقلي اى استناد الفعل الى سببه وقد يقال المانع من كونه  
حقيقة لغو ومقتضى (قوله) لقوله تعالى الى انكفى البائة الاولى وهو متجه الى وشرح ما هو قوة مقتضى  
هذا الى قول (والروضة) صحت على الرافى (قوله) وهى اى عارية الرافى دون الاولى اى فى عبارة  
المتن في الطلب اى طلب الترك اه كرى (قوله) من غير اعتبار تاكد الخ اى فى الطلب (قوله) ويؤيده  
اى الى الدال المذكور اعم من الفرق (قوله) لا يستفادته اى الى النهى (قوله) من ان لا مراخ) لعل الاول من الامر  
بالمستحب الذى هو نهى من حذره (قوله) بخلاف المكروه الخ حال من هو من قوله هو النهى الخ ومن  
المستحب (قوله) على ما هو مبسوط الخ هذه المسئلة ليس لها قوة تقتضى الاقتصا على استنباطها  
الزركشى اعم من القول ولعل وجهه لست الى البصر بصيغة التبرى ما ياتى قبل الفصل ما انصه الكراهة لا بد  
فيها من نهى خاص اى وجهه وان استفيد من قياس او قوة الخلاف في وجوب الفعل فذكره تركه كغسل الجمل  
او حرمة فكيره كلب الشطن الخ (قوله) وفى شرح مسلم الخ كتوفه الآتي وقيل يستحب الخ عطف  
على قول المتن استحب تركه (قوله) بان مقتضى الخبر اى الى الذى يمد قوله قلت اه كرى وفيه يمد لعل المراد  
الخبر الآتي انما يفهم دللنا من لم يستطع فعله بالصوم الخ (قوله) ومقتضى هذا اى قوله ومن طلب  
الترك (قوله) لولا الايناخ لا يمتنع ان في الآية والى طلب الترك اه سم (قوله) اذ قوله الخ بيان  
لوجه دلالة الآية على المتن (قوله) فاندفع الخ اى بقوله اذ قوله الخ (قوله) يمكن حملها اى الآية (قوله)  
اولايم (قوله) يرد قولناى تاتى الخ بل لا حاجة للتفسير بقوله اى تاتى الخ لانه التفسير بى الى التناكح الذى هو العقد لكونه متطابقا  
لوطء الذى يتوقف فانه فان الحاجة للشيء سحابة لطر يقسم على حجه اه رشيدويه ان لا التفسير بين  
واحد (قوله) مجاز مشهور لعله اراد به المجاز العقلي اى استناد الفعل الى سببه وقد يقال المانع من كونه  
حقيقة لغو ومقتضى (قوله) لقوله تعالى الى انكفى البائة الاولى وهو متجه الى وشرح ما هو قوة مقتضى  
هذا الى قول (والروضة) صحت على الرافى (قوله) وهى اى عارية الرافى دون الاولى اى فى عبارة  
المتن في الطلب اى طلب الترك اه كرى (قوله) من غير اعتبار تاكد الخ اى فى الطلب (قوله) ويؤيده  
اى الى الدال المذكور اعم من الفرق (قوله) لا يستفادته اى الى النهى (قوله) من ان لا مراخ) لعل الاول من الامر  
بالمستحب الذى هو نهى من حذره (قوله) بخلاف المكروه الخ حال من هو من قوله هو النهى الخ ومن  
المستحب (قوله) على ما هو مبسوط الخ هذه المسئلة ليس لها قوة تقتضى الاقتصا على استنباطها  
الزركشى اعم من القول ولعل وجهه لست الى البصر بصيغة التبرى ما ياتى قبل الفصل ما انصه الكراهة لا بد  
فيها من نهى خاص اى وجهه وان استفيد من قياس او قوة الخلاف في وجوب الفعل فذكره تركه كغسل الجمل  
او حرمة فكيره كلب الشطن الخ (قوله) وفى شرح مسلم الخ كتوفه الآتي وقيل يستحب الخ عطف  
على قول المتن استحب تركه (قوله) بان مقتضى الخبر اى الى الذى يمد قوله قلت اه كرى وفيه يمد لعل المراد  
الخبر الآتي انما يفهم دللنا من لم يستطع فعله بالصوم الخ (قوله) ومقتضى هذا اى قوله ومن طلب  
الترك (قوله) لولا الايناخ لا يمتنع ان في الآية والى طلب الترك اه سم (قوله) اذ قوله الخ بيان  
لوجه دلالة الآية على المتن (قوله) فاندفع الخ اى بقوله اذ قوله الخ (قوله) يمكن حملها اى الآية (قوله)

(٢٤ - شروانى وابن قاسم - سابق) طلب الترك ومقتضى هذا المتن لولا الآية المذكورة اذ قوله يستهذف  
يدل على انه تاتى وقوله حتى يفهم الله من فضله يدل على فنده للمؤمن فاندفع قول الزركشى يمكن حملها على غير التاتى وقيل يستحب فعله  
وعليه كثير من لا يمان بكونه اقراء مع الخبر الصحيح تزوجوا النساء فانهم يأتونكم بالمال وصح ايضا لا تتحقق على اقله انهم ينهونهم الناكح



يريدان أن يستغفوا وفي مرسل من ترك التزوج عاقبة العيلة ليس متناوحوها الأمر بالاستغفار في الآية على من لم يجد زوجا ولا دلائل علم عند القائل فشيء عاذر إذ لا يلزم من الفقر وأتياها بالمال إلا أن خوف العيلة عدم وجدان الآية بالمتن السابق لاسيا ودليلا من لم يستطع عليه بالصوم فأنه وجب على ما قطع أصح وهو صريح في إفتاء لا يقبل تأويل (ويكسر) أو شادا ومع ذلك يثاب لأن الأرشاد أراجم إلى تكميل شرعي كالقصة هنا (١٨٦) خلافا لما أخذ بأطلاق أن الأرشاد نحو وأشهدوا إذا ثبتت لآلواب (فيه شبهة بالصوم)

يريدان أن يستغفوا (الجملة حال من التاكيم) قوله (رحلوا) أي الكثيرون قوله أصح غير قوله ودليلا أمش (قوله) أو شادا (والفرق بين التنبؤ والأرشاد أن التنبؤ ثواب الألفزة والأرشاد لما منع الدنيا أم كرى (قوله) لأن الأرشاد (الخ) هذا يفيد حديث رجوع لتكميل شرعي لا يحتاج لقصد الاستئذان وإن لم يرجع لذلك فلا نوابيغ وإن قصد الاستئذان بعبارة الشارح في باب المأذون المصنف ويكره المصنف ما نصه قال السبكي التحقيق أن فاعل الأرشاد لم يرد فخره لا يثاب ويجرد لا مثال يثاب ولما يثاب أو أيا خص من ثواب من عصى قصد الاستئذان انتهت أمش (قوله) تزوج أي مع الاحتياج وعليه فإن لم ترض المرأة بدمته ولم يقدر على المهر تكلفه بالافتراض ونحوه أمش (قوله) يكره بل يحرم (الخ) وقا الثانية والفتى (قوله) أن أدى (الخ) عبارة والفتى والثانية قال البغوي يكره أن يحتاج لقطع شبهة وقوله في المطلب من الأصحاب وقيل يحرم بوجوبه على الأور والاول حل الاول على ما إذا أنجب على طه قطع البهيرة بالكيفية بل يفر ما في الحال ولو أراد ادعاءها باستعمال حد تلك الأدوة لا يمكن ذلك إلا في القطع لها مطلقا أم (قوله) والخ) أي المار آنفا (قوله) قطع العاجز (مصدر مضارع) أي ما قبله البهيرة مقفولة (قوله) من أن حثينة) عبارته في محبة الفترة أقر أبو إسحاق المروزي يحمل سقيه امتدوا لتسقط ولها ما دام حقة أو مضمة وبالغ الحنفية فقالوا بمجرد مطلقا ولا يحيا بدل على التحريم مطلقا وهو الوجه كما مر والفرق بينهما بين المزل وأما من انتهت أم (قوله) على تعريه أي التنبؤ إلى القاء النطفة وحكي الشارح خلافا كتاب أمهات لا ولا واطل الأخير ظاهر كلامه ثم اعتمد عدم الحرمة فليراجع أمش (قوله) أي يتق (ال) قوله بل يحذف الثانية إلى قوله عليه فيفرق في الفتى (قوله) ويذكر (الخ) عبارة الفتى تنبيه على الكرامة فيمن يصح نكاحه مع عدم الحاجة ما من لا يصح مع عدم الحاجة كالسفيه بل يحرم عليه النكاح حثينة قاله الباقين أم (قوله) فلا يرد أي على ما إذا هذا الكلام من الصحيح عدم الحاجة فإني يخصص لما أفاده كلامه من أنه سم (قوله) بل يحذف جمع (الخ) اعتمده الفتى لا الثانية حيث عقيته أي البحث بقوله وكلامهم بإياه أم قال حش قوله وكلامهم بإياه معتمده (قوله) وطه (الخ) ظاهره على هذا البحث وقد قال على مجرد عدم الكرامة الذي هو مدلول المتن فخالفة ما هنا على التقديرين لما يأتي أم (قوله) أي التخلي إلى قوله ولك في الثانية وكذا في الفتى لا قوله وقد ردت إلى وما اختصه (قوله) من المتبذ (لعل الأولى حذفت ليعبر الاستدراك الآتي في المتن (قوله) أفضل منه) أي من النكاح إذا كان قطع من العادة وفي معنى التخلي المبادأة التخلي للاشتغال بالملم كما قاله المأوري بل هو داخل فيها أم مفتى (قوله) وقد ردت ما ذكر أي قوله إلى التخلي أم (قوله) لأن ذات العبادة (الخ) علة للعلم (قوله) يحرم على الرجل والمرأة (أن أدى الخ) اعتمد حمام (قوله) واختلاف في جواز التنبؤ إلى القاء النطفة (الخ) ذكر الشارح عدم المسئلة في محبة الفترة أيضا عبارته ثم قرع أقر أبو إسحاق المروزي يحمل سقيه امتدوا لتسقط ولها ما دام حقة أو مضمة وبالغ الحنفية فقالوا بمجرد مطلقا وكلام الأحياء بدل على التحريم مطلقا وهو الوجه كما مر والفرق بينهما بين المزل وأما من انتهت أم (قوله) على تعريه أي التنبؤ إلى القاء النطفة وحكي الشارح خلافا كتاب أمهات لا ولا واطل الأخير ظاهر كلامه ثم اعتمد عدم الحرمة فليراجع أمش (قوله) أي يتق (ال) قوله بل يحذف الثانية إلى قوله عليه فيفرق في الفتى (قوله) ويذكر (الخ) عبارة الفتى تنبيه على الكرامة فيمن يصح نكاحه مع عدم الحاجة ما من لا يصح مع عدم الحاجة كالسفيه بل يحرم عليه النكاح حثينة قاله الباقين أم (قوله) فلا يرد أي على ما إذا هذا الكلام من الصحيح عدم الحاجة فإني يخصص لما أفاده كلامه من أنه سم (قوله) بل يحذف جمع (الخ) اعتمده الفتى لا الثانية حيث عقيته أي البحث بقوله وكلامهم بإياه أم قال حش قوله وكلامهم بإياه معتمده (قوله) وطه (الخ) ظاهره على هذا البحث وقد قال على مجرد عدم الكرامة الذي هو مدلول المتن فخالفة ما هنا على التقديرين لما يأتي أم (قوله) أي التخلي إلى قوله ولك في الثانية وكذا في الفتى لا قوله وقد ردت إلى وما اختصه (قوله) من المتبذ (لعل الأولى حذفت ليعبر الاستدراك الآتي في المتن (قوله) أفضل منه) أي من النكاح إذا كان قطع من العادة وفي معنى التخلي المبادأة التخلي للاشتغال بالملم كما قاله المأوري بل هو داخل فيها أم مفتى (قوله) وقد ردت ما ذكر أي قوله إلى التخلي أم (قوله) لأن ذات العبادة (الخ) علة للعلم (قوله)

الحديث المذكور وكرو كره  
بشر الحرارة والصوم دائما  
هو في ابتدائها من تكسر  
في تزوج لا يكسر ما ينحو  
كالفر فیکره بل يحرم على  
الرجل والمرأة أن أدى إلى  
الياس من النسب وقول  
جمع الخبر يدل على حل  
قطع العاجز بالبدلية  
مردود على أن الأدوية  
خطيرة وقد استعمل قوم  
الكافور فأوردتهم خلا  
من منه ثم أرادوا الاحتياط  
لعود البدلية الأدوية الثانية  
فلم تنضمهم واحتفظوا  
في جواز التنبؤ إلى القاء  
النطفة بعد استقراها في  
الرحم فقال أبو إسحاق  
المروزي يجوز القاء النطفة  
والملقة وتدل ذلك من أبي  
حنيفة في الأحكام في محبة  
المزل ما يدل على تعريه  
وهو الوجه لا يابى بد  
الاستقرا وأما في التخلي  
الميل لنفخ الروح وكذلك  
المزل (فإن لم يتنجس) أي  
يتق النكاح بعدم توفاته  
لو طه خفف أو طهر من زوال  
علة به (كره) (أن قد  
الامة) لا تراها ما يقدر  
عليه بلا حاجة ويذكر أن  
شرط صحة نكاح السفيه

الحاجة فلا ترد منها (ولا) يفقد الآية مع عدم حاجته له (فلا) يكره له تقدرته عليه ومقاصده لا تتصور وما  
في الوطء بل محبة جمع منه حاجة صلة وتأكيد وخدمة وعليه في فرق بينه وبين ما يأتي فيمن به علة مزمة بأن هذا قادر على الوطء  
فلا يفتنى فساد زوجه بخلاف ذلك (لكن المبادأة أي التخلي لها من التنبؤ (أفضل) منه خلافا للحنفية اهتماما بشأنا وقد ردت  
ما ذكر لا يحرم من الخلاف كما قاله السبكي وغيره لأن ذات المبادأة أفضل من ذات النكاح قطعا ويصح عدم التقدير ويكون أفضل

بمعنى فاضل وما اقتضاه ذلك من أن النكاح ليس يعادى قول ولا يتناهى النسل صرح به جمع قال بعضهم لصحة من الكافر ورد بان صحته من لا تنفى كونه عبادة كعبادة المساجد المتقوى به صلى الله عليه وسلم امر به المبدأة تأما تنلق من الضار ورائى المصنف ما به أن قصد به طاعة من ولد صالح أو اعفاف فهو من عمل الآخر قريشاً عليه والأفوه مباح وسبقه إليه الماردى وملك أن يقول أن أريد بنى العبادة عنه مطلقاً أنه لا يساها اصطلاحاً اقرب وأنه لا ثواب فيه مطلقاً فبعد ما غلب للاحاديد الكثيرة تأمله على (١٨٧) من يدنو أو يهوى ثواب ثمرة كحديث أبى أحنأ

شبهه وله فيها جر فقال أرايتم الخ وحديث حق ما تضع فى امرائك وتكلامهم اذ كيف يكون سنة بشرطه كاتقرو ولا يكون فيه ثواب وهذا ينظر ايضا فى قول المصنف والأفوه مباح والحاصل أن الذى يتجه أنه من له ولم يوجد منه صارف أو لم يكن هو قصد به طاعة كره أو ثيب أو لا فلا والكلام فى غير نكاحه صلى الله عليه وسلم فإنه عرف قطعا مطلقاً لا فيه لشر الشريعة المتعلقة بمحاسن الباطنة التى لا يبلغ عليها الرجال ومن ثم وسع لفق عدة الزوجات عالم يوسع لغيره ليعطى كل ما لم يعطه غير ما لتعذر إحاطة العدد التقليل بها لكثرة ما يلح فأن لم يتعد ذلك نكاح أفضل فى الأصح من البطالة فلا تعضى به إلى القواش فافضل ما ينهى فاضل مطلقاً وصحح غيراً فقالوا اتقوا النساء فأن اول ثمنته من بنى اسرائيل كانت من النساء (فأن وجد الأمية وبه علة كهرم أو مرض دائم أو

وما اقتضاه ذلك) أى كلام المتن أنه معنى قال عرش أى التقدير أنه ولا مدخل له كالإينقى (قوله) كعبادة المساجد الخ فإنه قد تصح من المسلم وهي منه عبادة من الكافر وليست منه عبادة أى معنى (قوله) ورائى المصنف الخ) وعليه أى اقتضا المصنف بزل الكلامان نهاية ومعنى (قوله) أن أريد بنى العبادة) أى فى كلام الجع (قوله) لا ثواب فيه مطلقاً) أى عن التنصيص إلى الماردى عن اقتضا المصنف أو الإقوى بالحاصل (قوله) وتكلامهم عطف على قوله للاحاديد (قوله) بشرطه) أى من وجود الحاجة والأهوى عدم مانع كدثار الحرب (قوله) كما تقر) أى فى المتن والشرح (قوله) صارف) أى عن الامتثال كان تكلم لمجرد دخه أو كان فى دار الحرب (قوله) والكلام فى غير نكاحه) أى فى قوله به يتدفع فى المتن وإلى قول المتن ويستدعى التباية الأولى ولطرا تامل الثانية وقوله لا دخل الصوم فيها (قوله) مطلقاً) أى وإن قد الأمية (قوله) أن تامل فى تنصيص) أى فأن الحاجة للنكاح وأجد الأمية الذى لا علة به أى معنى (قوله) بمعنى فاضل) أى لا البطالة لا لفضل فيها مطلقاً أى سم (قوله) مطلقاً) انظر الماردى فى بحثه أن الماردى كان فى سابق بحثه فاضل أو لا (قوله) وصح غير الخ) لا موضع هنا قد قيل مقابلاً الأصغر لم يذكره حتى يستدل به عبارة فاضل ولا يأتى بالمعنى والثانى تركه الفصل منه لخطر فى القيام به لغيره فى الصحيحه اتفقوا على أنه وهو ظاهرة (قوله) المتن كبر) وهو كرسن وقوله أربعين أى أو كان عسوحاً أى معنى (قوله) كذلك) فقيه الحنفى من الثانى لا الأول (قوله) سم (قوله) الماردى الخ) أى عدم التحسين (قوله) وبه الخ) أى بقوله مع عدم الخ (قوله) وقوله) الفزاري الخ) أى انتداعه بحث لأن الكرامة لا بد منها من بنى ولم يشب ما ذكره وهو ذنبى إلا أن يراد بالكرامة اصطلاح الأقدمين وفيه نظر أى سم وقد يقال أن قوله الماردى الخ إشارة إلى القياس بمنى (قوله) فهو المحبوب) أى فى تزوجه أى عرش (قوله) هذه الأحوال) أى البرم وما عطف عليه ويشتمل رجوعه إلى قول المتن فإن لم يمتنع الخ (قوله) فاضل فى المتن) هل المراد من هذا إلحاق كرامة الاستدامة فيطلب منه الطلاق ولا ينفى من دونه بعد ما وثى آخر لغيره ليشتمل أى سم (قوله) تنبيه) إلى قوله الأذلة فى المتن (قوله) ما اقتضاه سياق المتن الخ) عبارة الخ إطلاق المصنف لا يشمل المرأة بدليل قوله بعد ما تبته (قوله) وهو عاقلة الخ) أى وغير متعبدة أى معنى (قوله) أن احتاجته) أى لثوابها إلى النكاح أو إلى النفقة أو خافت من إتمام الفجرة أو لم تكن متعبدة أى معنى (قوله) ولا كره) عبارة الخ وإن كانت لا تحتاج إلى النكاح أى وهى تتعذر كره لها أن تزوج أى لأنها تنصير ما لزوج وتفتخل عن العبادة أى (قوله) ثم بحث) عبارة التباية ثم قل أنه (قوله) أى قوله أى التخل (قوله) بمعنى فاضل أى لأن البطالة لفضل فيها مطلقاً (قوله) كذلك) فقيه الحنفى من الثانى لدلالة الأول (قوله) وقوله) الفزاري الخ) أى انتداعه بحث لأن الكرامة لا بد منها من بنى ولم يشب ما ذكره وهو ذنبى إلا أن يراد بالكرامة اصطلاح الأقدمين وفيه نظر (قوله) فاضل فى المتن) لا ينفى أنه لا يصور إلحاق بالابتداع كرامة التزوج الذى كان الكلام فيه لو قرح التزوج فلا يصور بعد قرحه أن ينهى عنه قبل المراد من هذا إلحاق كرامة الاستدامة فيطلب الطلاق ولا ينفى من دونه بعد ما وثى آخر لغيره ليشتمل (قوله) ولا كره) فظهر هذا فى الرجل وما ذكره المصنف بقوله السابق والاقلا بما عدا عدم الحاجة فيما هو عدم فقد الأمية ثم يقابله مناته الأمية من جنهما مطلقاً وكان عليها حقوقاً للتزوج

تضمن كذلك بخلاف من يمن وقادون وقت (كره) له الكاح (واقطاعه) لعدم حاجته عدم تحصين المرأة الماردى غالباً لفسادها وبه يتدفع قول الأحياء بنى لنحو المسحوس نفسها بالصالحين كإيسن أمر الماردى على رأس الأصح وقول الفزاري أى بنى ورد فى نحو المحبوب والحاجة لا تتصغر فى الجماع وطرا هذا فى الأحوال بعد العقد قبل تنقل بالانعدام أو لا تنقله أو لم ترد فيه الزكوى والثانى هو الوجه كما هو ظاهر (تنبيه) ما اقتضاه سياق المتن من أن تلك الأحكام لا تأنى فى المرأة غير مراد فى الأم وغيره مانعاً للنفقة الحق بها حاجة للنفقة وعاقبة من إتمام طيرة وفى التنبيه من جلا لها النكاح أن احتاجته نذب لها ولا كره وقوله الأذرى عن الأصحاب ثم بحث

وجوبه عليها اذا لم تدفع عنها التهمة الا به ولا دخل في الهمم فيها وما ذكره من حصة قول التوماني من لما مطلقا اذ لا شيء عليها مع كونه من القيام بما رعا وسرهما وقول غيره لا يس (١٨٨) لما مطلقا لان عليها حق الاخراج خطية لا يتيسر لها القيام بها ومن ثم ردوا لعبد

الشديد بذلك بل وعلت من نفسها عدم القيام بها ولم تفتح لهرم عليها اه ثم ما ذكره بعد بل متجه (ويستحب دينه) بحث توجد فيها صفة العداوة لا الصفة عن الزنا فقط للغير المتفق عليه فظهر بذات الدين تربت يدك اى استغنيت ان فصلت او افترقت ان لم تفعل وتردد في مسألة تاركة الصلاة وكتابية قليل هذه اول للاجماع على صحة نكاحها ويطلان نكاح تلك لدنيا عند قوم قيل تلك لان شرط نكاح هذه مختلف بمرجح بعضهم الاول وهو واضح في الاسرائيلية لان الخلاف القوي انما هو في غيرهما وقيل الاول لقوى الايمان والعلم هذه لامة من فتنها وقرب سياستها الى ان تسلم ولغيره تلك لثلاث فتنه هذه لكان اوجه (بكر) للاسرة مع تعليله باين اعدب افروا اى الذين كلاما وهو على ظاهره من طبيعت حلاوته انتى ارحاما اى اكثر اولاد او اسخن اقبالا وارضى باليسير من العمل اى الجاه وأغرغوا بالكسر

ثم بحث وجوبه بمتن هذه عرض (قوله عليها) اى وعلى وليها وظاهر اطلاقه ولو لغير الكفو والكفدية موجدوا لا يرغب فيها ليراجع تراثت في الفاسد في فصل الكفاءة بما يفيد (قوله ولا دخل للصوم الخ) في اطلاقه نظروا ما لم ينهها كالمجل اذا كانت حاجتها الشهوة تفكرها بالصوم فليراجع سم ولك ان تقول بمقتضى ان مرادهم الصوم لا يفيق كسر ما شهو بها التجربة ولا يبعد ان يكون له وجه من حيث القياس والاول كان مفيدا لكان محض تحكيم بديل يستعمل صبر وطم اليه اه سيدمره اقول ويؤيد بالنظر صانع النهاية حيث ذكر هذا التنبيه بشماه الاقول الفاسد ولا دخل للصوم فيها ما قلته (قوله وماذا كر) اى عن الامور غيره (قوله عدم القيام بها) اى بحاجته المتعلقة بالنكاح كاستعمالها الطيب اذا امرها به والذين بانواع الزينة عند امره وحاضرا ما يتزين به لها وليس من الحاجة ما جرت العادة به من تهيئة الطعام ونحوه للزوج لعدم وجوبه عليها اه عرض (قوله حرم عليها) ومنها في ذلك الرجل اه عرض (قوله انتهى) اى كلام التفسير (قول التذنية) ويردد النظر في ذنية وقاسقة في ذنبه اى فان ان وجوبها يكون نسبيا لوالها فبقيا والنتيجة انى بل قول وجوب ذلك لم يبدل لاجل ايجور او سيدمره (قوله بحيث) اى قول المتن ليست في النهاية الا قوله واسخن اقبالا (قوله فاطر) اى اياها الما شرد (ان كانت) اى ما تركت به شرح ورض (قوله او افترقت ان لم تفعل) اقتصر عليه شرع الملتزم وهو الموافق لقول القاموس وترب كترح خسروا فقر وبيده لا اصاب غير او ترب قل ماله فكر خدا لان يقال ان الضمير الاول على التجرد بملاحة الضدية (قوله هذه والى) اى الكتابية وقوله نكاح تلك اى تاركة الصلاة (قوله عند قوم) عبارة عن جهة عندنا اه عبارة عرض نسب غير الفاسد هذا القول الى احد من متجهنا ان مجرد التردد في المتقول في مذهبه خلاه في منتهى الارادات ومن تركها ولو لم يفلأ وأصر كفروا كذا انها وواو كسل اذا دعاه امام او نائبه ليعلمها الى حتى قضاي وقتها يندمها ويستتاب ثلاثا يام فتن تاب بعلها والاضرب عنقه وقال شارحوا لكل ولا تفكره قبل النكاح كذا قال صاحب الاحتجاج من انما لاحتها بقومته يعلم ان النسا لم يوجد في منتهى التفكر حتى يعتد به اه (قوله وقيل تلك) اى تاركة الصلاة وهذا هو المعتد مطلقا اه عرض (قوله الاول) اى القوي على بالولة الكتابية (قوله لقوى الايمان الخ) قد يقال يلين ان يزاد وجوبه على بعد اسلامها والا فتن ثبوت انها لا تسلم بعد تقديمها على المسئلة المذكورة وقد قال ايضا انه لو علم او غلب على فتنها انها تسلم لم يبعد الوجوب بحيث قدما يظهر اه سيدمره اقول ويؤيد من قيد الجاهل وهو قرب سياستها الخ (قوله العلم) اى التصديق بالمطلق للتفسير (قوله هذه) اى الكتابية غير الاولى وقوله ولغيره مختلف على لقوى الخ قوله تلك اى تاركة الصلاة صنف على هذه عرضوا احد قوله لكان الخ جواب لو قيل (قوله باين) اى الابطار (قوله من طبيعت الخ) اى التهم (قوله واسخن اقبالا) لعل المراد به اسرح حلائم كان الاول او بدل الواو كافى بعض التسخ (اى غرة البياض) الاضافة بيانية اه عرض عبارة الزيدى قال الشهاب سم انظر المراد اذ ان اللون لا يتفاوت بتفاوت البكرات والحيوانات وقد يقال لا مانع من نقص بانها اشرأ بها بوال البكرات وان لم يذكر ذلك اه اقول بل هو مذكور ان كان منشأه من باداعها البكر بالانطاقة (قوله او حسن الخلق) عطف على البياض (قوله وارادتها) اى البياض وحسن الخلق (قوله ولم عند الخ) اى ونحوه كمن يكثر ضيفاته (قوله هذا) اى لتقوم من اخواته (قوله وفي الاحياء) الى قوله ولا ينالها في المختص وشرح الروض الانطاة البكر (قوله

الشديد بذلك بل وعلت من نفسها عدم القيام بها ولم تفتح لهرم عليها اه ثم ما ذكره بعد بل متجه (ويستحب دينه) بحث توجد فيها صفة العداوة لا الصفة عن الزنا فقط للغير المتفق عليه فظهر بذات الدين تربت يدك اى استغنيت ان فصلت او افترقت ان لم تفعل وتردد في مسألة تاركة الصلاة وكتابية قليل هذه اول للاجماع على صحة نكاحها ويطلان نكاح تلك لدنيا عند قوم قيل تلك لان شرط نكاح هذه مختلف بمرجح بعضهم الاول وهو واضح في الاسرائيلية لان الخلاف القوي انما هو في غيرهما وقيل الاول لقوى الايمان والعلم هذه لامة من فتنها وقرب سياستها الى ان تسلم ولغيره تلك لثلاث فتنه هذه لكان اوجه (بكر) للاسرة مع تعليله باين اعدب افروا اى الذين كلاما وهو على ظاهره من طبيعت حلاوته انتى ارحاما اى اكثر اولاد او اسخن اقبالا وارضى باليسير من العمل اى الجاه وأغرغوا بالكسر

اى ابعد من مرة الشر والتظن بها بالنمى اى غرة البياض او حسن الخلق وارادتها ما وجد لهم الطيب اول لما جرح بنه الانتفاض ومن عند عيال يحتاج اكاءة تقوم عليهم كاستصوبه صلى الله عليه وسلم من جابر لهذا وفي الاحياء من ان لا يزوج

بالبكر الام بكم تزوج لعل لان النفس جابت على الايام بول ما لوف لا ينافيه ما نرو من تدب البكر ولو لا لب لان ذلك لما ين  
لزوج وهذا لما ين للولي (سبية) اي معرولة الاصل طيبته لتسبعا الى العلاء والسكاء تركه ذنبا والانساق والحق بالتي تقطعون  
لا يعرف ابو هاجر تقيهم النطق كرا لضعف ما في غير الاكفاء مصدا الحاكم راعرض (١٨٩) (ليست قرابة قريبة) تجزئة الهنم عنه

وتعليق بان الولد يهي نصفا  
لكن لا اصل له ومن ثم  
نارح جمع في هذا الحكم  
بانه لا اصل له وباتكاحه  
صلى الله عليه وسلم طيا كرم  
اقتضاه ورد بان عاقبة  
الولد الناشئة غالبا من  
الاستيحاء من القرابة القريبة  
مضى ظاهر يصلح اصلا  
لذلك على كرم اقتضاه  
قريب بعيد اذا المراد  
بالقريبة من هي في اول  
درجات الخلق والعمومة  
واقطع مريض الله عنها بنت  
ابن عم فهي بعيدة  
ونكاحها اولى من الاجنبية  
لا تضاد ذلك المعنى مع سنن  
الرمح وتزوجه صلى الله  
عليه وسلم لرب بنت جحش  
مع كونها بنت عمته لمصلحة  
حل نكاح زوجة المتبن  
وتزوجه برب بنته لاني  
الحاص مع كونها بنت عانتها  
بتقدير وقوعه بعد النوبة  
واقعة حال عليه ما احتل  
كونه لمصلحة يستطير بان  
عما ذكر مستقل بالندب  
خلافا لما يوجهه ظاهر  
العبارة ويؤيد ايضا كونها  
ودودا ولو داو يعرف في  
البكر باقاربها ووافرة  
العقل وحسنة الخلق وكذا  
بالقوافة ولدم غيره

بته البكر) ينبغي ان يكون ذكر البكر في البنت ليس قيدا احتراز ابل الغالب ثم رايته ان المعنى والاسنى  
اسقطا ونبش ايضان يكون التعبير بالبت كذلك لفظ المولية كذلك اه سيدهم (قوله) وتكره  
بنت الزنا (الخ) لانه قد يبرهنا فاداة اصله وروعا كسبت من طباغ ايها احمدش (قوله) في غير الاكفاء  
لفظ المعنى الا لا اكفاء مظهر احمد سيدهم (قوله) واعترض عبارة المعنى قال ابو حاتم الرازي ليس له اصل  
وقال ابن الصلاح له ساند في هذا مقال ولكن مصدا الحاكم اه (قول) للمتن ليست قرابة قريبة) هذا من في  
الموصوف المقيد بصفة فيصدق بالا جنسية القرابة البعيدة وهي اول منها ولو ابدل المصنف ليس بقوله  
غير كان مناسب الصفات المتقدمة اه معنى (قوله) خيرية) الى قوله اي بحسب طبعه في النهاية وكذا في المعنى  
للاقوة لعاقبة الولد والى وعلى رضى الله عنه قوله وتزوجه الى وريسن (قوله) وتعليق) عطف على النش وقوله  
لكن لا اصل له اي لذلك الخبر عبارة المعنى واستدل الرافعي لذلك تبعا للربط بقوله (قوله) ~~فان~~  
لا تنكحوا القرابة القريبة فان الاول يخلق حوايا المعنى ويحذف ذلك لضعف الشهوة غيره اه يكره ما على  
طبع قوم قال ابن الصلاح ولم اجد لهذا الحديث اصلا مستندا قال السبكي فيليني ان لا يثبت هذا الحكم  
لعدم الدليل وقد زوج ~~عليه~~ طيا بغاطمة رضى الله تعالى عنها وهي قرابة قريبة انتهى اه  
(قوله) يصلح اصلا (الخ) نظرية الشهاب اسم بانه لا بد الحكم من اصل كتاب واستقار اجماع او قياس احمد شدي  
عبارة عش قوله يصلح اصلا اي وان لم يثبت قوله لذلناى الكراهة اه وعبارة الكردى قوله لذلك  
اي دليلا للحكم اه (قوله) نكاحها اي القرابة البعيدة (قوله) وعلى (الخ) الاولى نصب صلتها على سخافة  
الولد (قوله) العمومة) الروا يعنى او (قوله) وتزوجه (الخ) وقوله وتزوجه (الخ) منها جواب عما يرد على  
المتن (قوله) واقعة حال (الخ) خبر تزوجه (قوله) فاحتمال كونه) اي ذلك الزوج (قوله) يسقط (الخ) خبر  
فاحتمال (الخ) اي يسقط هذا الاحتمال لانه لا احتمال في الاستدلال بها (قوله) بما ذكر) اي من قوله في البنت  
(قوله) ودودا) اي متحبة للزوج اه عش (قوله) يعرف) اي كونها ودودا ولو داو (قوله) والمرأة العقل)  
عبارة المعنى فاقفة قال الاسوى وشيخان براد بالقل هنا العقل الفرق هو زيادة على مناط تكليف اه  
والمتجه كاتل شيخان ان يرادهم من ذلك اه ولا ينبغي ان تعبير الفارح كانها طاهر فيما قاله الاسوى  
(قوله) لا اصل له) راجع لمستثنى قبله اه شدي (قوله) قول بعضهم (الخ) ان في هذا القول شيخان الشهاب  
الرمي له سم اه وبوجه صريح النهاية وظاهر المعنى (قوله) نعم (الخ) لا ينبغي ان هذا الاستدلال انما  
يناسب لقول البعض لا ما اختاره الفارح (قوله) نعم (تكره) الى قوله قيل الشفرة في المعنى والى التبيين في النهاية  
الاقول كونه انالى واذات مطلق (قوله) ذات جلال) فاعل سلت اه سم (قوله) وان لا تكون شقرا (الخ)  
وان لا يزيد على امرأة واحدة من غير حاجة ظاهرة ويقاس بالزوجة السرية قالها ابن الهيثم وريسن ان  
يترجى في قول الرازي ان يدخل في موانعة في المسجد وان يكون مع جمع واول البهاتر بانهم معنى قال عش  
قوله من غير حاجة فيهم انهم جعلوا ولدتهما واحتياجه لخدمته وقوله وريسن ان يتزوج في شوال الى  
حيث كان يمكنه في يومه في غيره على السواء فان رجس سبب الكاح في غيره فعلمه وصح الترغيب في الصغر ايضا  
روى الزهرى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم زوج ابنته طامة عليا في شهر صفر على واس اثني عشر شهرا من

يصلح اصلا (ذلك) فيه نظير لى ليدان بين اصلا يلق بهما عن فيه وبين انه معمل هذا المعنى الظاهر ليصح  
الالحاق ببسمة الا بالبعث من كتاب واستقار اجماع ولا شيء من ذلك او قياس ولم يثبت فاقفه (قوله) وبهذا  
يرد قول بعضهم (الخ) ان في هذا القول شيخان الشهاب الرمي له سم (قوله) ذات جلال) فاعل سلت (قوله)

لا اصل له وحسنا اي بحسب طبعه كما هو ظاهر لان القصد المفعول به لا يحصل الا بذلك وهذا برد قول بعضهم المراد بان جلال هنا الوصف  
القائم بالذات المستحسن عند ذوى الطباغ السليمة نعم تكره ذات الجلال الباطن لانها تزوجه وتطلع اليها عين الفقير ممن قال احمد  
ماسلت اي من ذنبا وقطع عاجها اليها او فتره عليها ذنبا بجمالى اربع فتره خيفة الظاهر وان لا تكون شقرا قيل الشفرة يباح

تأخير عن تأنيده فلو لم يجره فلو أنه كان قد علم الله به في ذلك الوقت من التأخير  
من لم يجره فلو أنه كان قد علم الله به في ذلك الوقت من التأخير  
هذه الأمور مختلفة بخلاف مجرد ضرب اليأس بالخرقة أفضل الألوان في الدنيا لأنه لو أنه صلى على أهله  
ولا ذات مطلق لها فيه رغبة أو كره (١٩٠) ولا من قبله خلاف كان في وقتها ما بها أو جافه أو أمله أو شك يتوهم رواج

المعرق (قوله ناصح) أي حاله (قوله تأويله) أي ما في القاموس (قوله يجره) كذا في أصله والانسب  
حذفها. اهـ. سيدمر (قوله غلبت اليأس وقهرته) الانسب جعل الغلبين معارضا (قوله في الدنيا)  
ما وجه التقيد به فليتام اهـ سيدمر وقد قال وجهه كون الكلام في نساء الدنيا (قوله أوجها) عطف  
على ما هو قوله فرحها الأولى كافي التباين أو فرحها على ما على الصغير المسترفذ أو تمتع (قوله أو شك)  
عطف على خلاف قسم ورشيدي (قوله الزرقاء البنية) على حذف أي التضييق (قوله أو العجز المدبرة)  
أي التي تغيرت أحوالها اهـ عش (قوله مطلقا) أي جليتها لا اهـ عش (قوله ثم الولادة) ذكره التباين  
عقب البشارة (قوله ثم الحال) الأول تقديم الحال على قبله كقافية من من هذا لأخفاف الذي مر المقصود  
الاسم من التباين اهـ سيدمر (قوله رجاء) أي قوله وله في المني والى المتني في التباين (قوله المجرور)  
انظر ما قد تده (قوله أيضا) أي كاشترط قصد النكاح ورجاء الايجاب رجاء ظاهرا (قوله عليه بظورها)  
الخ) يعني أو قلته اهـ سم (قوله كالتبريض) فيه تامل سهو رشدي (قوله للامر به) أي قوله وسخرج  
في التباين والمني (قوله للامر بالخ) عبارة المفتي لقوله صلى الله عليه وسلم للنفقة من شعبة وقطع  
امرأته فاليأس ما تده عري أن يؤد بيتكما المودة قوافله رواه الترمذي بحسنه والحاكم رحمه  
يؤدم أي يؤدم يقدم الوار على الفاعل اهـ (قوله أي تدموم) أي يصير النظر بين المودع المودة (قوله أو الافة)  
عطف قسم (قوله ونظر ما هالت) وفي كذا الاستاذ البكري في ناصه ويندب للراة إذا أرادت التزوج  
وجاءت بآية تآمر ان تنظر لما عدا هو ثم الاستدراك على قياس ما سبق سم عبارة الرشدي أي قسط  
منه ما عدا ما بين يديه وركبه كاذ كراه الفارس كليا على شرط من الرض وقلة عن العياب اهـ (قوله)  
فلا يجوز (التي) خلافا للتباين المفتي حيا تهمي في حيث نظر الامر دافعه وشرط الحرمة ان لا تدعو إلى  
نظره ساجدة فان دعيت كالأول كان الخطيئة نحو وقدام تدعو إليه وشوا سماع وصفها جاز له نظر ما  
بلغه استراؤه ما في الحسن ولا فلا كآبته لا ادعى ويظهر أن محله عندا تنفذ الشبهة وعدم خوف الفتنة اهـ  
وفي سم بعد كراما اختصارا ما نفعه للفرق بين هذا ونفس المقصود دنكها وبني ان يجوز نظر نحو اختيار  
لكن إن كانت متزوجة فيبني امتناع نظر ما يغيره من زوجها أو ظن رضاء وكذا بغيره من صفاتها أو ظن  
رضاهما إذا كانت عري بالان مصلحتها ومصلحة زوجها مقدم على مصلحة هذا الخاطب اهـ أقول ويبنى  
اعتبار ظن رضاء ما مطلقا عري بالان (قوله وان بلغه) أي يريد التزوج (قوله المقصود منه) أي من النظر  
(قوله ما ذكر) أي في المتن والشرح (قوله وبعد المقصد) متعلق بقوله الأول (قوله ومعنى عطف الخ)

وفي حديث عند النبلي  
والخطابي النبي عن نكاح  
الصغيرة الزرقاء البنية  
والهيرة الطرية المبروة  
والهيرة القصيرة الذميمة  
أو العجز المدبرة والمعتدة  
العجز المدبرة والمعتدة  
البلد أي الكلام في غير  
عنه أو القصيرة الذميمة ولو  
لمرضت تلك الصفات  
فلا يرى يظهر أنه يقدم الدين  
مطلقا ثم العقل وحسن  
الخلق ثم الولادة ثم الشربة  
الذهب ثم الكارة ثم الحال  
ثم ما المصلحة فيه أظهر  
بحسب اجتياده (تنبيه)  
كما ينبغي تحرى هذه  
الصفات فيها كذلك ين  
لما رويها ترجيحها كاهو  
واضح (وإذا قصد نكاحها)  
ورجاء الاجابة قال ابن عبد  
السلام رجاء ظاهرا وعنه  
غيره بل النظر لا يجوز الا  
عند غلبة الظن المجرور  
وشرط أيضا كاهو ظاهر  
عليه بظهور ما عن نكاح عورة  
بحرم التبريض كارجحية  
فان لم يجره جاز النظر  
وان علبه لان غايته انه  
كالتبريض فاطلاق بعضهم  
سرمته في العدة اذا كان

بأختها أو مع عليها بالغر غيبه في نكاحها يبنى حله على ما ذكره (سن نظره اليها) للامر في الخبر الصحيح مع تعليقه  
بما مر أي يؤدم بينهما أي تدموم المردوق أو لتفوقيل من الأدم لا يطلب الطعام ونظر ما عليه كذلك وسخرج ما يليها نحو ولها الأمر فلا  
يجوز له نظره وإن بلغه استراؤه ما في الحسن خلافا لغيره فهو مدموم من هذا ساجدة مجردة ممنوع إذا استواء في الحسن المتعنى لكون نظره  
يكني عن نظرهما في كل ما هو المقصود منه يكاد يكون مستحيلا ما لوالتي شرط ما ذكر فيحرم النظر لعدم وجود مسوغه وبعد المقصد  
الأولى كون النظر (قبل الخطبة) ومعنى عطف في رواية أراد الخبر الآخر إذا أتى القاء في قلب امرئ عطف امرأة فلا بأس أن ينظر إليها

و ظاهر كلامهم انه لا يتبع النظر بهذا الخطية لانه غير من شئ ادى الى ارادته وسمع ذلك يجوز ان فيه مصلحة ايضا لما قيل بمثل حرمة  
لان اذن الشارع لم يقع (الافلا قبل الخطية) بان الخبر مصرح بموازاة بعد ما يظلم حصره و اتما ولو به بالنسبة للارولية لا الجواز كما هو واضح  
اذا ما عطل به النظر بالخبر مجرد كل من الحالين (وان لم تأخذ) هي ولا وليا اكتفاء (١٩١) بان الشارع فني وابقوا كانت لا تعلم

بل قال الاذرى الاولى  
عدم عليها لانه قد تزين  
له ما ينفره ولم ينظر  
والاشترط مالك الاذن  
كانه لفاقته والاراء لا كورة  
وله تكرير فظهروا  
اكثر من ثلاثة على القول  
مادم يفتن ان له حاجة الى  
النظر لعدم خطئه باوصافها  
ومن ثم لم اكن في نظر قهرم  
الواحد عليها لانه نظر اوسع  
لضرورة للتبسيط بها قال  
جميع وان خاف الفتنة قال ابن  
سفة ولو بشبهة ونظر  
هوا الاذرى (ولا ينظر)  
من الحرة (غير الوجه  
والكفني) من رؤوس  
الاصابع الى الكوع ظهرا  
ويغنا بلاس شيء منها  
لذلة الوجه على الجمال  
والكفني على غضب اليدين  
واشترط النكس وكثيرين  
سرماعا حيا حتى لنظرهما  
يحمل على ان المراد به منع  
نظر غيرهما او لنظرهما ان  
ادى الى نظر غيرهما  
و رويتما لو مع عدم عليها  
لاستلزم تعدد رؤية  
ماعداهما فادفع ميل الاذرى  
نظاه كلام الجمهور من  
من الجواز مطلقا سرت  
اولا وتوجيه بان الغالب  
اتباع عدم عليها لاستر

جواب عن اقتضاها بالخبر خلاف المتن وقوله في رواية اشار اليها بقوله السابق في الخبر الصحيح وقوله ارادى  
خطبوته قوله الخبر على تحليل التاويل المذكور (قوله و ظاهر كلامهم انه لا ينبغي الخ) وقا للظاهر المختص وشرحي  
النتيج والروض خلافا لفتيا بغير تعارض ظاهر كلامهم فقامت بالنظر ان خطبوته هو الوجه امر (قوله  
واته) اي النظر مع ذلك ما يمع كونه بعد الخطبة او مع عدم التدب (قوله بان الخبر) اي المار انما (قوله  
بالنسبة للارولية) لا يفتني ما فيه ثم رايت المختص في قوله لان التاويل يقتضي ان ذلك المختص هو المراد  
الا ان يعاجب بانه يقتضي ان المراد على وجه الاول وفيه نظر اه سيد عمر (قوله هي ولا وليا) اي قوله  
ولم ينظر وافي المختص الا قوله في رواية ال لا يوا الى قوله قال جميع في التاويل لا قوله ولا ضرر العلل الى ومن  
لا يتيسر (قوله) ولم ينظر (الخ) حيار تافسي ولكن الاول ان يكون باذن خبر وجما خلاف الامام  
مالك قاله يقول يسمته بغير اذناه (قوله على الاوجه) كذا في المختص (قوله قال جميع الخ) وقوله قال ابن  
سراف الخ اعتمدنا بها في المختص (قوله من الحرة) الى قوله واشترط النكس المختص في قوله يقول  
الامام في التاويل (قوله واشترط النكس) مبتدأ خبره قوله يصح (قوله او لنظرهما) صطف على نظر اه سم  
(قوله) ورويتما (الخ) الروا حالية اه كرى اقول بل استغنية بآية (قوله لا نستلزم تعددا) اي فان  
اتفق ذلك من غير قصد للنظر وجب النكس سر بما وان علم انه من نظر اليه ادى ذلك الى نظر غيرهما حرم  
الظرو وبما اليها من يصفها له ان اراد امهم (قوله الظاهر الخ) متعلق بميل واللام يعني الى (قوله  
مطلقا) مصادا حلت اولادى اولاده كرى اقول هذا هو المناسب لبيان لكن المتبادر ان قوله لم يستر الخ  
تفسير للاطلاق فلا يظهر على هذا دعواه التماثل (و توجيه الخ) صطف على ميل اه سم (قوله واشترط  
ذلك) اي السرت (قوله امان) اي قوله لا يمار حقه في المختص (قوله من في يبارق) اي ولو بمحضه اخفى (قوله  
لتعليم عدم حل الخ) اي في الحرة اه كرى (قوله ما ياتي) اي في المختص غريب (قوله انها) اي الامة  
(قوله هنا) اي عند تصديق الحاك (قوله مطلقا) اي في الحرة الامة (قوله او اذا لم تصبه الخ) كذا في المختص  
(قوله او اذا لم تصبه سم له) هذا اذا اذن النظر بهذا الخطية كما هو ظاهر اه كرى وسياق مثله من  
الرشدي (قوله ولا يترتب الخ) جواب اعتراض اه سمو كتب عليه الرشدي ايضا ما فيه لى فما اذا كان  
نظره بعد الخطية اما اذا كان قبلها فلا يترتب ما ذكره كالا يفتني اه (قوله منع خطيتها) اي لتغير  
الخاطب اه كرى (قوله جلالت) اي الخطبة (قوله كاتبا) اي في الفصل الا في شرح الا بان الخطاب  
(قوله ولا ضرر العلل الخ) جواب اعتراض (قوله كاشترط الخ) اي من الخطاب وقوله لمنه اي

فينبغي امتناع نظر ما يغيره حنا ورجوا او نظره حنا وكذا يغيره حنا ما فيها او نظره حنا اذا كانت عريا  
لان مصلحة تار مصلحة تار حنا عند حنا على مصلحة هذا الخطاب (قوله بالنسبة للارولية لا الجواز) فيه نظر لان  
التاويل يقتضي ان ذلك المختص هو المراد لان يعاجب بانه يقتضي انه المراد على وجه الاول وفيه نظر (قوله  
في المختص ولا ينظر غير الوجه والكفني) ظاهر كلامهم من نظرو وجه الحرة وكفيا وماعداهما من سيرة الامة  
وركيها وان حصل المقصود بدون ذلك لا يبعد ان يقال ما يتوقف عليه المقصود من ذلك ينظره وما زاد  
يجوز نظره لان الشارع فيه لكن لا يسن مر (قوله او لنظرهما) صطف على نظر (قوله فادفع ميل) (قوله  
الاذرى اليه) كذا شرح مر (قوله وتوجيه) صطف على ميل (قوله كاصرح به ابن الرقة) اعتمد مر  
(قوله ولا يترتب عليه) اي السكوت جواب اعتراض وقوله جلالت اي خطيتها

ماعداهما وان اشترط ذلك بعد باب النظر اه امان في يبارق في نظر ماعداهما من سرتا وركبتها كاصرح به ابن الرقة وقاله مفهوم  
كلامهم اي لتعليم عدم حل ماعد الوجه والكفني بانه عورة وسعة ذلك الروايق ولا يمار حنه ما ياتي انها كالحرق في نظر الاجني اليها لان  
النظر هنا مامور به ولو مع خوف الفتنة فانظر ماعداه عورة الصلاوق لى ياتي منوط بخوف الفتنة وهو جاري فاعدا الوجه والكفني مطلقا  
واذا تم تصبه سم له ان يسكتوا يقول لا اريد بها ولا يترتب عليه منع خطيتها لان السكوت هذا طالوا امر بالاعراض جلالت كما ياتي

ومر الطول دون حرقه لاريد ما حتم على ان الامر ان يترك القبل يترك السكن تكاثر ما يمل منه انهم لا يحسن اليعون لا يخفى  
 له النظر لاريد بنفسه من ان يرسل من اجل النظر ما ياملها يصعب له لولا ما اجل له فطر ليستفيد باليتم ما لا يستفيد بالنظر وهذا  
 لمزيد الحاجة اليه مستقنى حرمه (١٩٣) وحذف امر اقر جل وقول الامام له امر المرسلة بنظر متجرد هاء امر ادها ماعدا العمرة كاهر

واضح (ويعمر نظر خل) وعصى ويجوب وعصى إذ هو مع النساء كرجل عكسه فيحرم نظرها ونظرها له احتياطاً وانما غشاه بدمه لانه لا تقاطع الشهوة بالموت ليقرب للاحتياط حيث معنى ويظهر فيه مع محتمل مثلاً الحرم من كل الاخر في حال الحياة بتقديره عاقلاً له احتياطاً إذ هو المبني عليه امره لا مسح كما يأتي (بالنظر) ولو شخاها وعشا وهو المشبه بالنساء عاقل عشا (الى العمرة) خرج مثلاً لا يحرم نظره في نحو مرة كما اتى به غير واحد ويؤيده قولهم لو خلق الطلاق يريتها لم يحدث برؤية غيرها في نحو مرة لانه لم يرها وعمل ذلك كما هو ظاهر حيث لم ينفق فتنة ولا شبر قوليس منها الصوت فلا يحرم سماعه الا ان غشى منه فتنة وكذا ان التذنب كما يشهز وكش و مثلاً في ذلك الامر (كبر) ولو شواها يان بلغت حداً تشفى فيه لنوى الطباع السليمة لو سلبت من مشوه بها كآيات (اجنية) وهي ما عدا وجهها وكفها بلا خلاف لقوله تعالى قل للذين آمنوا

الاقتراط قوله فانهم اى اهل الخطورة (قوله ومن لا يتيسر الخ) الى قوله هذا في المتن (قوله ويسن له الخ) لكن النظر عند مكانه قل من الارسل اده سمع الكثر (قوله من اجل له) رجلان كانا امرأة كالغياها ومسوح بياحه النظر ادهش (قوله ولو لا ما اجل نظره) كاصدق بن مازار تكبى الحر مقورات العمرة ليل يجوز لها وحذف القاطب امل لافيه نظر والاقر بالامر ادهش (قوله ليستفيد باليتم الخ) وحل له ان يجمع بين النظر واليتم لان في كل منهما فتنة ليست في الاخر ولا لان احدهما حاصل للقرض الثاني اقرب الى كلامهم والاول اظهر معنى فلما لم يظهر ان على التردد حيث اتى باحدهما لم يرتب عليه حرم باحد الطرفين من الفعل والترك اده سيدمر (قوله وهذا) اى اى وصف المذكور (قوله) اى الخاطب امر المرسلة لا يجوز لوقول الامام قوله لمراده الخ غيره (قوله وعصى) الى قوله لالتن كبره في النهاية الا قوله ويظهر الى المتن وقوله ويؤيده قوليس منها (قوله وعصى) اى من ذكر مدون انيتم وقوله ويجوب اى مقطوع الذكر كقطاه متن (قوله) انما غشاه اى يستر ط عدم وجوب عدمه ادهش (قوله) لا تقاطع الشهوة الخ اى مع احتمال كونه كالتفاسل ذكورة او اونة فلا يدرى على الرجل غسل المرأة الاجنية والعكس مع انقطاع الشهوة بالموت ادهش (قوله الحرم الخ) فاعل يظهر (قوله اذهو) اى الاحتياط (قوله لا مسح) اشار به الى ان المراد بالنحل مناما يشمل الحصى والمجوب ويدل لمقابله للمسح الا ان في كلام المصنف عش وسم (قول المتن بالغ) خرج به الصبي سياق حكم المراق (قوله عاقل) اى اما المجنون فلا يحرم عليه لمسحوط تكليفه سياق وجوب الاحتياط عليها من وجوب منع الرجل له من النظر ورشيد عوس وعش (قوله مثلاً) اى العمرة (قوله في نحو مرة) ومنه الما ادهش (قوله وعمل ذلك) اى عدم حرمة نظر المثال (قوله وليس) الى قوله وكذا في المتن (قوله منها) اى العمرة (قوله الصوت) ومنه والغازية ادهش (قوله فلا يحرم سماعه) وتوب تشويهه اذا قرع باها فاجتنب بصوت رخم بل تنطق صوتها يظهر كقها على الفم مخفى وروض مع شره (قوله وكذا ان التذنب) اى يحرم سماع صوتها ان التذنب وان التذنب (قوله) كاجته الزكشي اعتمدته النهاية خلافاً لما فهمه عى (قوله) ومثلاً) اى الحرة في ذلك اى قوله لا ان غشى منه فتنة ادهش (قوله وهي ماعدا) اى قوله ولا ينافى في النهاية الا قوله ولو حل الى الوان وكذا في المتن الا قوله ولا اذا الى المتن (قوله ولا نه ادهش) امره نظر المرأة لكن المراد بعمرة مثلاً غير المراد بمورتها فاجتنب فيه سم على حج ادهش (قوله من داعية) بيان الفتنة ادهش وعبرة عبارة عش قوله من داعية نحو سى الخ يؤخذ منه ان خابط خوف الفتنة ان تدعوه نفسه الى سى لما او خلوة بها (قوله) او خلوة بها) بلجام او مقدماته ادهش (قوله وكذا عند النظر الخ) معطوف على قول المصنف عند خوف الفتنة ادهش (قوله بان يتذنا الخ) تصوير الشهوة (قوله قطعاً)

(قوله ومن لا يتيسر له النظر الخ) وقضية كلامهم انه لا يحصل الاستيعاب بالاستيعاب مع امكان الرؤية والوجه حصوله لانه نيبا المصلحة المقصودة على كل منها وحل كلامهم على ان ذلك كل كذا في كذا الاستاذ البكرى ويرافق ما قال انه لا وجه قول الشارح ولا يريد بنفسه الخ (قوله) الى المتن ويعمر نظر خل) يجوز ان يراد بالفعل غير المسحوق الا بديل مقابله بغيره في الحصى والمجوب (قوله اذهو) اى الاحتياط (قوله عاقل) سياق عند قول المصنف وان المراق كالبالغ ما يدل على حرمة نظر المجنون وان على الولي منه منفر اجية (قوله وليس منها) اى العمرة (قوله ولا نه ادهش) امره نظر المرأة الى عمرة مثلاً قاتولى (الرجل) لكن المراد بعمرة مثلاً غير المراد بمورتها فاجتنب فيه (قوله من داعية) بيان الفتنة (قوله)

من ابصارهم ولا نه اذا حرم نظر المرأة الى عورة مثلاً كافي الحديث الصحيح قاتولى الرجل (وكذا وجهها) اوبعضه راجح ولو بعض عيناها او من وراء نحو ثوب يحكى ما وراءه (وكفها) اوبعضه ايضا وهو من راس الاصابع الى الكوع (عند خوف الفتنة) اجماعاً من داعية نحو سى لما او خلوة بها وكذا عند النظر بوجهه يذنب به وان اذن من الفتنة قطعاً (وكذا عند الامن) من الفتنة

فما يهتم من قسمه ولا يشوبه (أغل الصنيع) بوجهه الامام بافتقار المسلمين على منع النساء ان يخرجن من اماكن الوضوء ولو جيل النظر لكن كالدربان النظر مظنة الفتنة وعرق اللصوة واللاقح بحاسن القصر بمسد الباب او اهراس من تفاصيل الاحوال كالطولة والاجنية وبه ادفع ما حاله من غير عورة فكيف حرم نظره ووجدناه انه اضعع كل من غير عورة نظره مظنة الفتنة او الدعوة بقطعهم الناس عنه احتياطاً على ان السبكي قاله الاقرب الى صنيع الاحباب ونهجها وكتيبه عور في التنزولا (١٩٣) يتناقض احكامه الامام من الاتفاق هذا المصنف

(٢٥) - شروان و این قلم - ساج )  
 علوجوب نفس الرجال ایصارم متین  
 یلوم من وجوب انفس حرمه انظر و لا یلوم من کالاتف کما تضح ما اشار الیه بتجید ما لم یصح ومن ثم قال بالیقین  
 ترجیح قولنا لک و التعلی علی ما یجاء به فی کمال الکف و حله علی الاطلاق استوی الصواب المثل لاجتماع الاکتراث علی  
 برقی علو اقامت تخصیص حل الکشف و حرمه کشف ما عدا من النقص علی الذی یجوز فی غیر الدیة کما یؤید فی حل الاثم  
 الا لکشفه علاف الوجه و اختیار الذی یقول جمیع عل انظر و ح و کف مجوز و من نظرهما الفتیة لا یؤید قولنا من انفسه



أي من حيث الدليل أم من قولهم ضيق خبر قوله اختيار الأذرع الخ وجري على ضعفه الحق أيضا  
 قوله من أجل ذلك كبيرة يقبل الجور الخ لا يقتضي وهو الأذرع الخ الصريح وهو المستند أقول  
 قوله ما اختاره الأذرع الخ قوله الفارح لا أقول اجتماع أي بترك الخ (قوله ورده) أي ما استأمر الأذرع  
 (قوله) وإن لكل الخ يظهر أنه عطوف على مأمرو عطفه عن شيء على سبيل حيف قال أي ومنه أن لكل الخ  
 فالجور الخ لا يقتضي خبره عام موزع على ما يقتضي أم قوله بل فيها إشارة الخ) يضم وجه الإشارة  
 فإن ظاهر مجرأ النظر أن لم يخرج بالويرة وهو منها الحزمة إذا يتصور من معناه كره الأذرع أم شر  
 (قوله واجتماع) إلى قوله من ثم في المني (قوله بنسب) إلى قوله الخ بل في المني وإلى قوله سرقة النباية  
 (قوله) فيه يجوز أي حيث جعل بين مفعول به وأخرجه عن النظر على وجهي من غير التصريح بذلك  
 عليه ما لا مانع من جعل المفعول به عنوة والتقدير لا ينظر من حرمة شيئاً الخ أنه لا يرد عليه وهو دليله  
 أن فيه حيلة جلف الموصوف يكون شرطه (قوله) لانه حرمة أي يفسر من ذلك اجتماعها في مني  
 (قوله) وليس ما الخ) خالفه الثاني في المني قال أم الفاد يترده كراهة حل نظر السرقة الركبة لا يحد من  
 بالنسبة لنظر المحرم وهو كذلك أم (قوله) ولما يأتي أي في الأمانة (قوله) أي أي الاحتياط وقوله  
 الخ من أن حرمة الرجل والأمانة في الصلاة ما بين السرقة الركبة (قوله) هنا أي في نظر الأمانة (قوله) حيث  
 لا يحد إلى قوله ما قيل في النباية والمني لا أنه لو رز من الضاحق قوله فاعبر إذ شاع الخ إلى المني وقوله أو مع  
 خوف الفتنة (قوله) حيث لا شهوة أي ولا خوف فتنة أم سم (قوله) ولو كان الأري الخ) فلو كان الكافر  
 من قوم يستقون حل الحرام كالجوس امتنع نظر موطأه كآية عليه الزكوى بما يقضي قال الزبيدي  
 يعني أن تمتنع من ذلك أم (قوله) يضم المم) عبارة الثانية في المني ينتج المم أم (قوله) هو أي ما يؤول إليه  
 (قوله) المني حل النظر الخ) أي أن كان مكرهاً مضي (قوله) فاعبر إذ شاع الخ) فليكون هذا الفاعل امتنع  
 طريقة الخلاف فلا يلزم السهو سم أقول مجرد اعتقاد هذا الفارح طريقة الخلاف لا يكون في دفع السهو  
 وإما يدفع أن ثبت أن الرافعي يستندوا ظاهر النجاسة في طريقة القطع للرافع أم يحد من  
 (قوله) بين المني) نص الخلاف على خلاف الغالب (قوله) ليه) أي المصلحة أيا كالأمانة (قوله) وسيمصم  
 أي المصنف بقوله الأصح عندا لمحققين الخ (قوله) لا يختص بها أي الأمانة (قوله) لكل منظور إليه من حر  
 وغيره غير وجهه وامتثاله ومضي وصليهما هذا قد ينسب بتخصيص الحكم بغير الجبادات وقال من  
 قوله لكل منظور الخ فصل حرمه الجبادات فيحرم النظر إليها يقهوه أم شر أنظر ما لم أذهبوه الجبادات  
 أو التذذ بها إذا لم تكن على صورة الأذى (قوله) على هذه الطريقة أي طريقة الرافعي (قوله) وقد يوجه  
 أصل أن المصنف تعرض لتقييد بعدم الشهوة في مسألة الأمانة الصغيرة والأمرددون بقية المسائل وقال  
 (قوله) واجتماع أي بترك الخ) كذا شرحه (قوله) في المني ولا ينظر من حرمة بين سرقة ركبة) ظاهر كلام  
 الشيخين خروج نفس السرقة الركبة في هذه المسائل عن العورة حتى بل نظرهما وهو كذلك شرح  
 م (قوله) حيث لا شهوة أي ولا خوف فتنة (قوله) لا يرى تكاح الحرام) فلو كان الكافر من قوم  
 يستقون تكاح الحرام كالجوس امتنع نظره وخلوته كآية عليه الزكوى شرحه م (قوله) خرج  
 بها المصلحة) اعتد به م (قوله) سهو) فليكون هذا الفارح اعتد طريقة الخلاف فلا يلزم السهو (قوله)  
 بل الوجه حرمة) على هذه الطريقة مع الشهوة شرحه م وأصل أن المصنف تعرض لتقييد بعدم  
 الشهوة في مسألة الأمانة الصغيرة أو الأمرد دون بقية المسائل قال الفارح الحمل لكثرة ظهورها في التام  
 والحكمة الأمانة كانت في مظنة الامتنان والابتدال في الحنفية مخالطة الرجال أو كآية ظهر عورتهم  
 الصلاة ما بين سرقتها وركبتها قطع كالرجل بما يتروم جواز النظر إليها ولو بسبوة للحاجة وإن الصغيرة

محرمة ومن م (قوله) لا ينظر من حرمة) لا يستلزم أن شأها في المني  
 يتصور وجاعاً ومعامرة  
 (بين) فيه يجوز أو حجه  
 قوله التي الأمان (سرقة)  
 ذكوة) لا منه حرمة) ويلحق  
 به هنا ما يأتي على الأوجه  
 نفس السرقة الركبة اجتماعاً  
 وبه فارق مأمراً في الصلاة  
 الإبري أن إلى جملة الكفنيين  
 بخورة هنا لأنم (ويصل)  
 ظهر (ما سوله) حيث لا شهوة  
 ولو كافر لا يرى تكاح  
 الحرام لأن الحرية تحرم  
 المكاح فكأن كراهته  
 أو امرأتين (وقيل) يصل  
 نظر (ما يصدق المني) يضم  
 المني وكسرهما أي الخدمة  
 وهو الرأى والتمني واليدان  
 إلى المعتدين والرجلان إلى  
 الركبتين (لفظ) إذا ضرورة  
 لنظر ما عده كالذي ولو  
 زمن الإرجاع (والأصح)  
 حل النظر بلا شهوة) ولا  
 خوف فتنة (إلى الأمانة) خرج  
 بها المصلحة في كآية قطعاً  
 وقيل على الأصح فاعبر  
 شارح الخلاف بين المني  
 فإصله فيها أيضاً هو (إلا)  
 ما بين سرقة ركبة) لأنه هو ما  
 في الصلاة فاشبهت الرجل  
 وسيمصم أنها كآية ولقي  
 فعبارة لا يختص بها إلا النظر

الفارح

معها أو مع خوف الفتنة حرام لكل منظور إليه وما قيل لعل التنق

في الإقادة الخ في الفتنة نظر بلا شهوة حل غير صحيح بل الوجه حرمة على هذه الطريقة مع الشهوة أو خوف الفتنة وقد يوجه



فمنعوا ما الصبي يفعل نظر فرجه ما لم يجد والفرق ان فرجها الخفق وقيل يرمم ويقل فنعين الحاكم ان محمد بن جياض قال وفيه  
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في حسري وعلى غرقه وقد كشفت حوزتي قال خطا عورة فلان حرمه عورة الصبي كحرمه عورة الكبر  
 ولا ينظر الله الى كاشف عورة ومظاهره (١٩٦) ولعمركم ان اقامة قولنا للاحتيال بمسما يتبع حملها على المين (قائمة) روى

ابن عساکر قال: في حديثه  
ضعيف عن السائل رايه  
رسوله صلى الله عليه وسلم  
يخرج بين رجلي الحسن  
ويقل ذكره وفي ذخائر  
البحر للحب الطبري عن  
ابي طيخان قال: انه كان  
رسوله صلى الله عليه وسلم  
يلجرج بين رجلية  
الحسين فيقبل رجليه فيخرج  
ابن السري عن رجل من  
انابه رقا من الحسن ان  
يكشفه من بطنه ليعلم  
مارا صلى الله عليه وسلم  
يقبل فكشفه فقبل  
سرته ووجهه فشيء من  
هذه الاحاديث لما ذكر  
تقيا ولا إثباتا خلافا  
لنوعه (و) الاصح (ان نظر  
العبد والعدل ولا تكفي  
الصدق من الزنا قط  
المشرك والمبعض وغير  
الكتاب كافي بالروعة  
عن القاضي واقره ان اطالوا  
قروده (الى مدينة) المصنفة  
بالدالة ايضا (و) الاصح  
ان (نظر عسوك) ذكره  
كلوا اثباته بشرط ان لا يثق  
ميل للنساء اصلا  
واساق السبل وصاداته  
ولواجبنا لاجبة متصفة  
بالدالة (اصح) كاتنظر الى  
حرم النظر ان منها ما  
ما بين السرة والوجه فتنظر



ولم يمتثل حل نظر ما كاتبا وللشرك يتناول غير ما قد صرحوا بخلافه والذي يتجه في الفرق ان ملحظ نظر السيدة الحاجة وهي متنفذة مع الكتابة او الاشتراك لا كذلك السيد ويؤيد نقل الماورى بالاتفاق على ان المبد (١٩٧) لا يلزم الاستئذان الا في الارقات

الثلاثة وعلوه بكنزة

حاجته الى الدخول

والخروج والمخالطة قال

بهم والمهرم البالغ

يستأنز مطلقا ونظر غيره

في النظر منه فالوجه انه

لا يلزم الاستئذان الا في

كالمرافق الاجني بل اولى

واما المصنف في مسودة

شرح المهلب وكثيرون

من المتقدمين والمتأخرين

في الانصراف بل الاصح

في السيد اجراءه ان الآية

بأنها في الاما المختركات

وهي غير ان داود ان

قاطمة رضي الله عنها

استترت من جديوه صلى

الله عليه وسلم فاودعها

بها قال ليس عليك بأس

انما هو ايرك وغلماك

كان حينئذ الغلام يقتص

حقه بغيرها وانما القهقار

عصمة وفيه نظر لانها

قولية والاحتياط يعمها

وبعد الدلائل الاحرار

فكيف بالمالك مع غلب

بل اطردهم من السوق

والقصور ولكن تأمل ما مر

من اشتراط حالتها بتدفع

كل ذلك ثم ايت الاذني

ذكر ذلك لابن العباد حال

بالجواز في بعض بيته وبينها

ما يافق نوبتها احتياجا

حيث لا خدمت وقياسه

مشارك ما يات فيه شركها

والوجه الحرمة مطلقا كما

صرح بكلامهم ولا نظر

سم قولهم ان ملحظ نظر السيدة المصدر مضاف لقوله اهرشيدى وكتب عليه سم ايضا مانعه بتأمل  
حرمة كل حل الاجني فكالم يمنع ملك التبر ليس بها حل نظر فكذا حرية بعضها ثم ايت الشارح في شرح  
الارشاد صرح بحل نظر سيد الشتركة او المصنعة لاعداء ما بين سرتها وكتبها وعكسه وكذا صرح في شرح  
في هذا الفرق لملحظ فمحاكم قولهم الحاجة اي حاجة المبد قولهم او الاشتراك هذا واضح اذا كان  
بينهما ما يافق نظر في غير نوبتها اما اذا لم تكن بينهما ما يافق وكانت ففقطت في نوبتها حاجة موجودة  
ما ذكر في الاشتراك باق مثله في البعض اء حش وقوله ونظرت الخ المناسب للمقام ونظر بالتذكير اذ  
الكلام كاسر عن الرشيدى في نظر المبد الى سيدته لاق عكسه قولهم ولا كذلك في السيد اي في نظره الى  
ملحظته اهرشيدى قولهم ويؤيد اي الفرق المذكور وقد قال ان ما قلته الماورى انما يناسب الجزء  
الاول من الفرق دون الثاني قولهم الا في الاوقات الثلاثة اي التي تضمن فيها يابن المذكور قوله تعالى  
ليست انكم الذين ملكتم ما كنتم والذين لم يملكونا الا في الاوقات الثلاثة اي التي تضمن فيها يابن المذكور قوله تعالى  
في اي وقت كان قولهم الا في الاوقات الثلاثة اي التي تضمن فيها يابن المذكور قوله تعالى في اي وقت كان  
منقول قولهم في الاما المختركات بر المقتضيات الذين لا يفترضون التسامح في شرح الرض قولهم المختركات  
اسقط المقتضى قولهم وعن غيرنا داود الخ صنف حل قوله عن الآية قولهم ان قاطمة الخ عبارة المخترك قال  
صلى الله عليه وسلم فاطمة قد اتاهوا معه عبيد قديميها وعلوا عليها ثوب اذا قمتم بهر اسبا يلغز رجلها واذ  
غطت بهر جلها يلغز اسبا فلما راها التي حل الله عليه وسلم ما تلقي قال ان ليس عليك بأس انما هو ايرك  
وغلماك اه قولهم وقد اتاهما الخ جملة حاوية وقوله به اي المبد قولهم انما هو الخ اي الداخل  
اه حش قولهم ذكر ذلك اي قوله لكن بتأمل ما مر الخ قولهم ما يات اي السيدة قولهم شركها  
مفعول ما يات وقوله مطلقا اي وجدت الما ياقام لا قولهم مع ما في اي المبد المصنوع والاشتركة قولهم هو  
من قارب الى قول المذنب وحل في النهاية الا قولهم يحتمل خلافه وقوله ثم ايت الى مخرج قولهم المخترك كالباقي  
اي في النظر اما الدخول على النساء الا جانب بغير استئذان فانه جاء في دفعه لعلين في الاوقات الثلاثة  
يضمن فيها يابن فلا بد من استئذانه فيه اه مضي وفي سم ما حاصله قضية كلام شرح الرض حرمة  
الدخول على المرافق ولا ينافيه ما قدمه الشارح من جواز دخوله بلا استئذان في غير الاوقات الثلاثة لان  
الدخول لا يستلزم الخلوة قولهم كالمجنون اي اليان اه حش قولهم بخلاف ما مر في اي محل مرمو هو

حرمة كل حل الاجني فكالم يمنع ملك التبر ليس بها حل نظر فكذا حرية بعضها ثم ايت الشارح في شرح  
الارشاد صرح بحل نظر سيد الشتركة او المصنعة لاعداء ما بين سرتها وكتبها وعكسه وكذا صرح في شرح  
الارض بذلك المكنس لم يصرح به قولهم وقضية الخ قد قال في قضيةه ايضا حرمة نظر الشتركة الى  
سيدتها وهو خلاف ما مر من تصريح شرح الارشاد قولهم قد صرحوا بخلافه والذي يتجه في الخ احمد  
ذلك سم قولهم ان ملحظ نظر السيد الخ بتأمل في هذا الفرق فمحاكم قولهم او الاشتراك هذا واضح اذا كان  
بينهما ما يافق نظر في غير نوبتها اما اذا لم تكن بينهما ما يافق وكانت ففقطت في نوبتها حاجة موجودة  
ما ذكر في الاشتراك باق مثله في البعض اء حش وقوله ونظرت الخ المناسب للمقام ونظر بالتذكير اذ  
الكلام كاسر عن الرشيدى في نظر المبد الى سيدته لاق عكسه قولهم ولا كذلك في السيد اي في نظره الى  
ملحظته اهرشيدى قولهم ويؤيد اي الفرق المذكور وقد قال ان ما قلته الماورى انما يناسب الجزء  
الاول من الفرق دون الثاني قولهم الا في الاوقات الثلاثة اي التي تضمن فيها يابن المذكور قوله تعالى  
ليست انكم الذين ملكتم ما كنتم والذين لم يملكونا الا في الاوقات الثلاثة اي التي تضمن فيها يابن المذكور قوله تعالى  
في اي وقت كان قولهم الا في الاوقات الثلاثة اي التي تضمن فيها يابن المذكور قوله تعالى في اي وقت كان  
منقول قولهم في الاما المختركات بر المقتضيات الذين لا يفترضون التسامح في شرح الرض قولهم المختركات  
اسقط المقتضى قولهم وعن غيرنا داود الخ صنف حل قوله عن الآية قولهم ان قاطمة الخ عبارة المخترك قال  
صلى الله عليه وسلم فاطمة قد اتاهوا معه عبيد قديميها وعلوا عليها ثوب اذا قمتم بهر اسبا يلغز رجلها واذ  
غطت بهر جلها يلغز اسبا فلما راها التي حل الله عليه وسلم ما تلقي قال ان ليس عليك بأس انما هو ايرك  
وغلماك اه قولهم وقد اتاهما الخ جملة حاوية وقوله به اي المبد قولهم انما هو الخ اي الداخل  
اه حش قولهم ذكر ذلك اي قوله لكن بتأمل ما مر الخ قولهم ما يات اي السيدة قولهم شركها  
مفعول ما يات وقوله مطلقا اي وجدت الما ياقام لا قولهم مع ما في اي المبد المصنوع والاشتركة قولهم هو  
من قارب الى قول المذنب وحل في النهاية الا قولهم يحتمل خلافه وقوله ثم ايت الى مخرج قولهم المخترك كالباقي  
اي في النظر اما الدخول على النساء الا جانب بغير استئذان فانه جاء في دفعه لعلين في الاوقات الثلاثة  
يضمن فيها يابن فلا بد من استئذانه فيه اه مضي وفي سم ما حاصله قضية كلام شرح الرض حرمة  
الدخول على المرافق ولا ينافيه ما قدمه الشارح من جواز دخوله بلا استئذان في غير الاوقات الثلاثة لان  
الدخول لا يستلزم الخلوة قولهم كالمجنون اي اليان اه حش قولهم بخلاف ما مر في اي محل مرمو هو

لما جاع ما فيمن الحرية وملك التبر (ر) الاصح (ان المرافق) هو من قارب الاحتلام باختيار غالبته وهو قرب خمسة عشر  
لا التسع يحتمل خلافا (كالبالغ) فيلزم الاحتجاب منه كالمجنون فان قلت هذا بخلاف ما مر انه لا يلزمها ستر وجهها وكفيها قلت يعمل

[illegible]

بالإنا يظهر وعلى العرائس  
وحكايت لهما ليس منه ثم  
رايت الزكريى بعث ذلك  
اخدا من كلام الامام وما ياتى  
فربيه اذا نظر من كوتوفى  
كوت بهمن ان اصبح عليه  
انه لا بد فيه منا من كونه  
متفظا خرج بالمرأى غيره  
ثم ان كان بحيث يمكن ما يراه  
على وجهه فلكلهم والا  
لكلهم (وبل نظر رجل  
الى رجل) مع ان الفتنة بلا  
شبه وانما (الامام يسرة  
وركية) وتقسما كما  
ليحرم نظره مطلقا ومن  
يحرم لانه هو قال الاخرى  
والظاهر ان المرأى كاليانغ  
فاظرا او منظرورا ويجوز  
لرجل ذلك فخذ الرجل  
بشرط حائل وان فتنة  
واخذ منه حل مصافحة  
الاجنبي مع ذنك والمم  
تخصيصه الحل معها  
بالمصافحة حرمه من غير  
وجهها وكفيها من وراء  
حائل ولو مع ان الفتنة  
وعدم المحذور على وجهه  
بانه مفتنة لاحدهما كالنظر  
وحينئذ يلقى بها الامر  
فى ذلك ويؤيده اطلاقهم  
حرمه معاقته الشامة  
لكونها من وراء حائل  
(ويحرم) على امرئ (النظر)

ولذلك كله منظور إليه بمقتضى كماله غير مطرقة الراس وحيط على الأحياء الضعفاء بالإنذار بهما الصورة بغير عيوب لكن تشبه لها يتصور للمنتهى وقريب متقول السبكي أن ينظر ليلنا وإن لم يمت زيادة وقاع أومضه له فإن ذلك زيادة في السوق وكثيرون يتصورون على غير ذلك والحقائق لا تمنع من الأنموذج أو الباطن من (القصود) بجرم نظره (بشرا) إلى الضعفاء ولعم من الفتنة (في الأصحاب الموصوف) وإن تارة في حكماء فلا جمع متقدمون متأخرون حتى بالزعم فوم انخرق الإجماع وليس في علوان واقفه قول الباقين بل عم من الفتنة إجماعا وذلك لا مسقط الفتنة كما أدلى قال في الكافي (١٩٩) هو اعظم أمانته لانه لا يميل بحال وإتقلم

بحر الحروف لا يكتفي بالحرمان كان هو المتبادر من الحروف قان الحروف يصدق بحمد الله وهو لعل بعد فلا بد من ظن القصة بان كثرو قوصا اده عرش عبادة الخفي وليس الخفي حروف الفتنة غلبة الظن وقوصا بل يكتفي بان لا يكون ذلك نادرا و لا يخفى ان هذا هو الظاهر **(قوله)** وكذلك منظور الى الخ (عبارة الخفي ولا يختص هذا بالامر كما مر بل النظر الى المتصو والناظر والحارم بالعبوة حرام قطعا وانما ذكر متعة لما بعده اه **(قوله)** ذكرها اي الشيوعية اي بنظر الامر د **(قوله)** بحيث يدرك الخ اي بالذلة وقوله فرقا بين المتصو اي بحيث تمكن نفسه الى ما لا يمكن تتدبر في المتصو وقوله يادق وقاص هو من احاطة الصفة الى الموصوف أي بان يشتهر وقاصا زاد على مجرد الذلة اده عرش **(قوله)** تميز طريقة الراسي اي مع مقدمه من الحكمة في ذلك اه وشيلى **(قوله)** وكثير الخ عبارة عن الخفي قالوا السبكي وكثير من الناس لا يقدمون على قاصحوا يتصورون الخ **(قوله)** المتفكرين كلنا بغير احوال اي شيئا كالتكيا بالمرء بان المحمدي خارج من الخ الى خلافه صحيح فشرح حرم امره قلوب و واقعة الخفي بقطب الراسي فصيح المصنف وافر الزاوع وقرول البلقيني والبيروني كذلك انما هي ثم قال علم باقر ان ما قاله المصنف من اختياره لا من حيث المذهب ان المحمدي اصرح به الراسي اه **(قوله)** قد علمناه اي اوصافه المصنف **(قوله)** وليس الخ اي ما زعمه البعض وكذا خبره وان واقعه **(قوله)** وذلك راجع الى المتصو هو الى قوله بحسب طبع الناظر في الثبانيه كذا في الخفي الا قوله يظهر الى وان يكون **(قوله)** لا اله الا امر د **(قوله)** لا يعمل جمال اي ومع ذلك قالوا بانرا تشدنا من الخ واقعة على الراجح لما يؤدي الى انما من اختلاف الانساب اده عرش **(قوله)** لم يؤمر اه اي المراد **(قوله)** قاصبه اي اوجه وقوله فيه اي عاقبه اده كردى **(قوله)** حل نظرمملوك اي الامر د قوله اليه يتعلق بنظر الحاصل الى قاصه **(قوله)** السابق اي في شرح سران نظر العبد الى سيده ونظر مسحور الخ **(قوله)** وان يكون الخ عصف على ان لا يكون الخ **(قوله)** فيه اي جمال الامر د المحظور وقوله فيه اي لجمال **(قوله)** بذلك اي بالجملة **(قوله)** هو خرج الى قوله بديل في الثبانيه الا قوله وانما الى والخلق **(قوله)** بما ياتي اي في شرح رضى حرم النظر حرم المس **(قوله)** فيتمين حتى مثله الخ بدتغ التحيين لظهور الفرق بين الحرم والاجني اه سم **(قوله)** والخوة عصف على امره وقوله اي الامر د **(قوله)** لكن ان حرم الخ فيه نظرا اه سم **(قوله)** الراسي الخ اي حيث تقتد حرم المسوقه بغيره من النظر في تقدير حرمه المس به اه سم **(قوله)** وان كان الخ غايه لقره لغير حرم **(قوله)** كاتاني اي في شرح ويبسان لتصف الخ **(قوله)** لا شرا كمالا الخ وه نازع في الثبانيه والخفي **(قوله)** بل كثير من الاما كالكريات اه معنى **(قوله)** فنحوها اي الفتنة **(قوله)** بالكاح عبارة القاموس و امر انك كاح قطعام لثيمة اه **(قوله)** لا احتمال

يتأمل (قوله) ان قلت وكذا ينه عاقب الاصح (الخ) التي شيخنا الشباب راى من المعتمد ماصرح به  
الرافى خلافا لتصحیح المصنف شرح هر (قوله) فيحرم) اعتمد هر (قوله) ليعتيمد معي. مثله هنا  
قد بينع التبعين لظهور الفرق بين الحر هو الاجنبى (قوله) النكاح) حطف فعل المس (قوله) لكن (الخ) كذا  
هر (قوله) ان حرم فيه نكاح (قوله) والفرق (الخ) اى حيث تقيد حرمة النكاح بحرمة النكاح ولم

لكل ساحة لاقتدولان ايل الين طيى وخرج بالنظر الى سحر وان حل النظر كاجرم وبسيفهم وانما يجان قلنا بايان من مقتضى  
الروح ان جلد ادم جلد ادم ساسطفا اعمل الاختلافات من الفصل في غيبه صبي. مثله هنا والقطعة به تصرف لكن ان حرم  
النظر في ظلم وبين السرد واصح دليل الاقمار في المرأة على حرمها او اختلاطهم في حل مسلهما وان كان مكنه  
انظر او اكثر كيان (والاصح عدم الحققان الاقمار على مفاصل) لا عذرا كما لا ياتي من عرف القسنت بل كثير من الاما  
وضي اكثر انهم ايا الاغصان ايا اعظم حزن حرمه حتى افه لا ماة آخرت كماله وقال الاقمار في بلهم ايا الاكام لا يدل الحل لا احتال

انه لا بد انهما احرار بنين ابن من الفلاحه كى يتخذوا نورا الخواكر فيعرفوا السقوت وادع فيه البقيش واطال بما اشار الى الفرق في رده  
 بكريم عقدين صرحوا بذلك بان الادلة تشهد له (والمراد مع المرأة كرجل ورجل) فيلحق حيث لا خوف فختلوا لشبهة فلما نظر ما عد  
 سرتما وركبنا وما بينهما لا مضرورة (والاصح) تحريم نظر ذمير كل كافر ولو حرية (الى) ما لا يدور في المنة من (مسئلة) غير سديتهما وحرمة  
 لمهم قوله تعالى اونسائين ولا تهاق (٢٠٠) فنهيا الكافر بختها وصح من حرى الله عنه منها من دخول حمامها ودخول

الذنيات على امهاتنا فلو منين  
 اوردوا في الاحاديث الصحيحة  
 دليل لما حصاه من حل  
 نظرها منها ما يدور في المنة  
 واحمد جمع ما اقتضاه  
 المتن من انها مما لا كالجنى  
 والى المصنف اى بتأدا  
 حل ما في المتن بحرمه كشف  
 نحو وجهها الذنية لانها  
 تمينا به على ما مضى من  
 مفسده وهو صحتها لانه قد  
 فتن به على حرم اذ  
 الكافر مكلف بالفروع  
 على ما مر ولا يحرم نظر  
 المسئلة لما خلا كان توقف  
 فيه اذ لا يحلوه بوجه  
 ومثلا فاسقة يساق او  
 غيره كزنا او تباد فيصير  
 التكتف لها (و) الاصح  
 جواز نظر المرأة الى بدن  
 اجنى سوى ما بين سرتهم  
 وركبتهم (وسواهما ايضا  
 كامر) ان (تغشقة) بولا  
 نظرت بشبهة نظر عائشة  
 رضى الله عنها الحبيسة  
 يطبقون في المسجد والتي  
 يراها وفاق نظر  
 اليها بان بنها عورة ولذا  
 وجب ستره بخلاف بدنه  
 قلت الاصح التحريم  
 (كرو) اى كمنظرة (اليها)  
 وانه اعلم للتعبر الصحيح

انه (الح) عبارة الثانية والمضى لاحتمال قصد ذلك قى الاذا عن الحر لان الاما كى الخ فغشى انما اذا  
 استرا الامام حصل الا اذا المر اترقا الاما بالكتف ويحرم في الصبا عن اهل القبور اه (قوله)  
 وتازع فيه (الح) عبارة للمضى قال الباقين في تصحيحه ما دعه المصنف انما الاصح عند المحققين لا يرفو هو  
 شاذ مخالف لاطلاق نص الشافعي في عورة الاما مخالف لما عليه جمهور اصحابه انتهى وهذا ما عليه عمل  
 الناس ولكن الاول واسوط اه (قوله صرحوا) لمعت لان جمع (قوله بذلك) اى بما دعه المصنف وكذا  
 ضميره (قوله فيلحق حيث) الى قوله ومنها في التبايق والمضى الاقوله سرتما وركبنا فهو مدخل في الذنيات  
 الى واحد مدح (قوله لانه عورة) اى ما ذكر من السرة والركبتا وما بينهما (قوله غير سديتهما وحرما)  
 عبارة للمضى والثانية (تنبه) على ذلك في كفرة غير حرم للسئلة وغير ملوكها لانها يجوز  
 لها النظر اليها اه (قوله لمهم قوله تعالى اونسائين) ظهر جلها النظر لمريم الشخصية قائدة اه  
 مضى (قوله منها) اى الكنايات وقوله معها اى المسلمات اه معنى (قوله دليل لما حصاه) قد يقال  
 الدخول لا يستلزم النظر بل المنع اى للاستلزام فتاوجه منه فيما ساق في قصة نظر عائشة الى الحبيسة كما هو  
 ظاهر اه سيدهر (قوله لما حصاه) اى في الروضة واصلا اه ثابته (قوله من حل نظرها منها (الح)  
 وهو المتضمنة ومعنى (قوله اى بتأدا (الح) اعتمد مر اه سم اى للمضى (قوله بحرمه كشف (الح)  
 يبنى بانه يحرم من المسئلة تمكين الكافر من النظر اليها (قوله على حرم) حطف على قوله حل ما مضى (الح)  
 (قوله اذ قال (الح) قد يقال الذى استظهره ثم مكلف بالفروع اجمع عليها وهذا ليس منها كما هو واضح  
 لئلا يمل اه سيدهر (قوله ومنها (الح) خلافا للتبايق والمضى ورجع عشا ما اختاره الفارح عبارته  
 ومما قد اى حجب ظاهر لان ما علما به حرمة نظر الكافر مودعها وبني انه يحرم على الامر بالتكثف من  
 هذه حاله ما ذكر اه قوله فاسقة (الح) قد يقال عدم تقديره المنظر اليه بالغة يقتضى حرمة نظرها  
 فاسقة اخرى وهو متجه اه سيدهر (قوله وسواهما (الح) خلافا للتبايق والمضى (قوله كامر) اى مرارا  
 (قوله اى كمنظرة) الى قوله ودق للمضى والى المتن في التبايق (قوله بنظران) لعل التذ كبر باعتبار الضمير  
 (قوله وان ذلك (الح) حطف على وليس (الح) (قوله او عائشة (الح) حطف على قوله قبل نزول الخ اى او يمدد  
 ولكن كانت عائشة لم تبلغ الخ وكان الاول اسقاطا او المعطف عبارة التبايق وان عائشة (الح) عبارة للمضى  
 اذ كانت عائشة الخ (قوله لم تبلغ الخ) اى بان لم ترق اذ ذاك اه وشيخي (قوله ودبان استدلالهم (الح)  
 في هذا الركائز يمدد نظر ظاهر لاحتمال انكار التبايق على اقله وسئل عن ميمون بن عبد الله لم ينظر غير  
 الوجه والكف فبين وان الوجه الذى قال به من عبد السلام لمع النسا من زينة غير الوجه والكف فيه اه  
 وشيخي الاول ان من النظر المؤدى الى الفتنة كما يفر اليه قوله الا اى او قد علم منها الخ (قوله اى انه لا فرق)

تقدير حرمة المس (قوله ولو حرية) اى وان كانت قريبة غير محرم كذا (قوله غير سديتهما وحرما)  
 قال في شرح الروض ما مضى فيجوز لها النظر اليها انتهى (قوله من حل ندره منها الخ) اعتمد  
 الخ (قوله اى بناء الخ) اعتمد مر (قوله ولا يحرم نظر المسئلة) كما ذكر (قوله ومنها  
 فاسقة يساق الخ) وقرئ لا ينعى عبد السلام والفاسقة مع الحقيقة كالكافر قمع المسلمة من رواد كاله الباقين

انه (الح) امر ميمون بقرام مسلة قدر آه ما بنظران لان ايام مكتم باحتجاب من فقالت له امسلة اليس هو احمى لا يصير فقال انعم يا وان  
 انما السبا بصر اه وليس في حديث عائشة انما نظرت وهو ميمون ابائهم وانما نظرت لمعهم وحرابهم لا يلزم منه تعمد نظر البدن وان وقع  
 بلا قصد صرقة حاله ان ذلك قيل نزول آية الحجاب او عائشة لم تبلغ ميان النسا قال الجلال الباقين وما اقتضاه المتن من حرمة نظرها لوجه  
 ويديه بلا شبهة وهذا من الفتنة ليقول ما حدى من الاحباب ورد بان استدلالهم بامر قصة ابن ام مكتوم والحوابع من حديث عائشة

صریح فی انه لا فرق بینه و بینه و یردہ ایضا قول ابن عبد السلام ہاں ماہریم المذهب یجب علی الرجل مسطحة تنشر فی المرأة من علی الرجل ان لم تنشر  
بشیء و قد علم منہا تعدد النظر الیہم و نہ یجب نظر ما لہ فی الخطیئة کما لہا ( و نظرها ۲۰۱ ) الی عمرہا کما کہ ( ای کنظرہ الیہا

تنظر منہا ما عدا ما بین السرة

والرکبة و مر الحائض بما

بینہما خلافا لما یروہ کلام

شارح ( و یقول حرم النظر

حرم المس ) بلا حائل و کذا

معہ ان خاف فتنة بل وان

أمنہا علی ما مر بل المس

اولی بالحرمۃ لانہ یبلغ فی

اثارة الشهوة فلو انزل بہ

افطر او بالنظر فلا یحرم

من شیء من الارادة علی ما

مر من حدة المائل او

المحرم و قد یحرم النظر دون

المس کأن المس طلیبا

معرفة العلة بالمس فقط

و کمشاور اجنبیة میان یحرم

نظرہ فقط و دبر الحلیة

یحرم نظرہ ای علی ضعیف

والاصح حرم تنظر الی الارل

و یجوزهما فی الثالث و ما

الہمہ المائل انہ حیث حل

النظر حل المس اضلی ایضا

فلا یحلی لرجل مس و وجہ

اجنبیة و حل نظرہ لنحو

خلیة اوشادة او قلمی

ولالسیدة من شیء من

بدن عیدہا و عکسہ وان حل

النظر و کذا المسحوح کا

مروعا قیل و کذا بین غیر

مراعی لا یحلی مسہ وان

حل النظر مردود و ما حل

نظر من المحرم قد لا یحلی

مسہ کما یحلی و وجہا

و قتیلا بلا حائل لیرحاجۃ

ولاشقة بل و کیدا علی ما

ای بین الوجہ و الکفین و غیر ہماہ عش و یجوز ان المعنی بین نظر الرجل الی الاجنبیة و عکسہ ( قولہ )  
و مرتدب نظر ما لہ فی الخطیئة ) و قول المستف کما لہ فی الخطیئة ای مقفی ( قولہ ) خلافا لما یروہ ( الخ )  
ای و لقیہا بالمعنی ( قولہ ) وان امنہا علی ما مر ) ای فی شرح و یحل نظر رجل المرء الی الاجزاء سم ( قولہ )  
لانہ یبلغ فی انظرہ و ما لہ فی الخطیئة و المعنی و الی المعنی فی التباہیة لا فرقہ ای کل ما لہ فی شرح و یحل نظرہ ( قولہ ) من ( المرء )  
ای الاجنبی ( قولہ ) علی ما مر ) ای فی شرح قلت و کذا ینظر ہا فی الاصح المتصور اہ سم ( قولہ ) و قد یحرم  
( الخ ) مستند اہ عش ( قولہ ) یحرم نظره ای فقط ( قولہ ) حرم تنہا ای النظر و المرء و کذا ینظر و جازما  
و فرقہ فی الاول ای فی عضو الاجنبیة المیان و فرقہ فی الثانی ای دبر الزوج و لای الامۃ ( قولہ ) ایضا ای کنظرہ  
( قولہ ) فلا یحلی ( الخ ) الثانی التعلیل ( قولہ ) من وجہ اجنبیة ای بلا حائل اخذا بما ذکرہ فی شرح و یحل نظر  
رجل المرء الی الرجل لکن قد منہا لکن الشیدی المیل الی الاطلاق و هو الظاہر ثم رایت فی فتح المعین  
و امنہ و حیث حرم مسہ بلا حائل لیس مہرم مسوجہ الاجنبیة مطلقا اہ ( قولہ ) وان حل نظرہ ای فی  
وامنہ و الشہوة ( قولہ ) و تعلم ) ای علی القول بہ اہ سم ( قولہ ) مردود ) ای فیصل نظرہ و مسہ  
لکن قال مس قضیة کونہ کالمحرم ان یأتی فیہ تفصیل من المحرم الی آخر ما ذکرہ فلیراجع اہ عش  
( قولہ ) و ما حل نظرہ ( الخ ) عطف علی قولہ لا یحلی لرجل الخ جازما بالمعنی و من التاتی ای ما استثنی من المفہوم  
المحرم فاقہ یحرم من یصل الی الام و ظہرہا و غیرہا سابقا و وجہا کافی الروحۃ لکنہ مخالف لما فی شرح مسلم  
للمصنف من الاجماع علی جواز مس المحارم و جمیع بینہما یجوز الی الاول من الشہوة و الثانی علی من  
الحاجۃ و یفتقر لجمیع حسنہ و وسیان عن شرح الارشاد منہ ( قولہ ) من المحرم ( مر ) کذا من غیر ما علی  
ما مر فی قولہ لہم تخصیصہ الحل الخ اہ عش ( قولہ ) و قتیلا ( الخ ) لا یحلی ما فی عطفہ علی یصلنا الواقع  
مثلا لا محال نظر ( قولہ ) ( بلا حائل ( الخ ) راجع لقولہ قد لا یحلی مسہ ( قولہ ) لیرحاجۃ یوم من الحاجۃ ما جرت بہ  
العادة من حلہ علی المحرم و غیرہ کتسلہا و تکیس ظہرہا عش ( قولہ ) لکن قال الاسوی ( الخ )  
ضعیفہا عش ( قولہ ) انہ ای ما اقتضاه عبارة الروحۃ ( قولہ ) و سببہ ای مقفی عبارة الروحۃ  
عش ( قولہ ) ان الرافعی ( مر ) ای فی اصل الروحۃ ( قولہ ) ( مر ) ای تیسیر الرافعی ( قولہ ) لا یحلی ( الخ ) ای لا  
یحلی مس الخ عش ( قولہ ) غیر المصنف ای فی الروحۃ ( قولہ ) المشتغل طلیہ تقدم الاثبات ( الخ ) ای  
غالبو الا قد یستحق مع عدم تقدم الاثبات بل مع تقدم النفی قالوا حرمہ السطی المطول کافی و اقلہ لا یصح کل

وان جرمہ بالزور کشی شرح مر ( قولہ ) و یردہ ایضا قول ابن عبد السلام ) کذا شرع مر ( قولہ ) وان امنہا  
علی ما مر ) ای فی شرح و یحل نظر رجل المرء الی الاما بین سرته و رکبہ ( قولہ ) و یحرم من شیء من  
الامرء علی ما مر ) ای فی شرح قلت و کذا ینظر ہا فی الاصح المتصور ( قولہ ) و الاصح حرم تنہا ای  
النظر و المرء فی الاول ای عضو الاجنبیة ( قولہ ) و تعلم ) ای علی القول بہ ( قولہ ) کذا ینظر غیر ما مر ( الخ )  
قضیة کونہ کالمحرم ان یأتی فیہ تفصیل من المحرم فی شرح الارشاد و قضیة کلامہ حل المس من کثیرة  
لصغیر ای من لم یبلغ حد ما یشترط عرفا و عکسہ و هو عمتل و یجتمیل حرمہ لا یبلغ فلا یمن من حل  
النظر و لہ لان الامر لا یمنع النظر مع الصغر یقی بخلاف المس اتیسر فیہ ایضا عند ذلک ما غیر المراقب  
فان کان یمیز الکالمحرم و کان غیر مدون ان یحک ماراہ فحضورہ کفیہ و یجوز التکشف لہ اتیسر  
فلینال ہذا من اول الحاشیة ( قولہ ) مردود ) کذا مر ( قولہ ) المشتغل طلیہ تقدم الاثبات ( الخ ) ای غالباً  
و لا یقتضی تحقق مع عدم تقدم الاثبات بل مع تقدم النفی قالوا حرمہ السطی المطول کافی و اقلہ لا یصح کل

( ۳۶ ) - ثروانی و ابن قاسم - سابق )  
اقتضت عبارة الروحۃ لکن قال الاسوی انہ خلاف اجماع الامۃ  
وسببہ ان الرافعی عریسب العموم المشتغل طلیہ قد یمنع النفی علی کل رء و لا یمنع کل ما یحل نظرہ من المحارم ای بل بعنہ کقولہ لا یحلی لفلان  
تزوج کل امرأة غیر المصنف بعموم السلب المشتغل فیہ تقدم الاثبات علی کل قتال یحرم من کل ما حل نظرہ من المحارم



كل ما لا يحرم نظره  
 يطابق ما ذكره الحق  
 الاسرى اولاً من شرط  
 سلب المصوم نظره المحظور  
 فيما لا يخفى من تأويله  
 بان المراد بتقدم الثابت على  
 كل تأخر التثني عنها على انه  
 باق في الاطلاق لا في التحقيق  
 تثني مر اجتمع في شرح  
 مسلم يحمل من راس المحرم  
 وغيره مما ليس بصورة  
 اجماع اى حيث لا شبهة ولا  
 خوف لتثني بوجه سواء  
 لحاجة ما شقة وجراعه  
 وغيره بحيث يدل على  
 واستحسان السبكي لان حيث  
 اسم مكان والصدقان كل  
 مكان محرم نظره حرمه  
 ومن اسم زمان وليس  
 مقصودا هو رد يمنع عدم  
 قصد بل قد يقصد اذا اجنبية  
 يحرم مسوا بعد نكاحها  
 يحمل ويعد طلاقاً يحرم  
 والعطفة تحمل ثم تحرم وقبل  
 من نحو عمالة يحرم ورمه  
 يحمل (ويباح) اى النظر  
 والس (لقد وجب) حاجة لكن  
 بعثرة مانع خلق كحرم  
 اوزوج او امراتك لحل  
 خلق قبل بل بامر اثنين تقتين  
 بمصمما وليس الامردان  
 كالمرايين خلافاً من لان  
 ما علوا فيهما من استحباب  
 كل محضرة الاخرى لا ياتى  
 الامردين كحصر جوابه في  
 الرجلين

محتاج لظهور وقوله اه سم (قوله اى كل ما لا يحرم نظره الخ) كان التاويل بذلك لظهور السلب الذى ذكر  
 ان المصنف يحرمه لان الباري في الظاهر لا سلب فيه فضلا عن عموم اه سم وقيد التاويل المذكور  
 لا يقيد السلب الملقوب متناوياً بقيد ان يقول متلاي كل ما حل نظره من المحرم لا يحمل منه كما يظهر من ارجحة  
 علم المعاني (قوله حتى يطابق ما ذكره الخ) كان المراد بهذا الكلام ان ما ذكره اولاً من ان شرط سلب  
 المصوم تقدم التثني على كل يقتضى ان يكون شرط عموم السلب تأخر التثني عن كل العارية المتوقفة عن  
 المصنف ليس فيها تقي فضلاً عن تأخره عن كل فتقول بالثني لظهور فيها ذلك اه سم وقد مر ما في ذلك  
 التاويل كتبه (قوله يحمل من راس المحرم الخ) اى بحال وهو اه عش (قوله وغيره) اى غير الراس  
 (قوله مما ليس بصورة) عبارة تشرح الارشاد بحرم من ساق او بطن عرمه كما هو تقييلها وعكسه بلا حاجز ولا  
 شفقة ولا اجزاء عليه يحمل قول شرح مسلم يجوز بالا جماع من المحارم في الراس وغيره مما ليس بصورة اه  
 وحيث جاز تقييل المحرم حمل يحمل تقييل القم اه سم اقول فخصه اصطلاحه الصوم (قوله سواء من  
 لحاجة ما شقة) يقتضى ذلك عدم جواز عدمه عند المصنف اتفاقهما وبمحمل جواز هـ فيقتضى لانه صلى الله  
 عليه وسلم قبل ما قطع قيل الصديق الصديقه اه ناية قال عش قوله يحمل جواز اى ومع ذلك ما لم يمتد  
 ما قد منه من الحرمة عند اتقانا الحاجة والشفقة ما وقع منه صلى الله عليه وسلم من الصديق يحمل على شقة اه  
 اه ويظهر رجحان ما جرى عليه الحق من الجواز بما هو الذى يبنى عدم الحرمة عند عدم قصد وقد قيل  
 سئل اى عليه وسلم فاطمة قيل الصديق الصديقه اه (قوله وليس) اى الزمان (قوله يمنع عدم قصد) ان  
 اراد منطلقا فلا يلائق السؤال وان ارادنا مقام شاع صدق على عدم قصد ان من هنا هو اصل اى المتأني  
 الحق (قوله يحرم) اى النظر اه عش (قوله الملتل قصد رجحانه) ومثل النظر لما نظر الحائض الى فرج من  
 محتجته ونظر القابلة الى فرج اى قولها اه معنى (قوله المتأني علاج) من طهف العام على الخاص (قوله  
 لمحاجة الى قوله مسح) فى الحق الا قوله وليس الامردان الى ويشترط والى المتأني الناية (قوله  
 بأمراتين تقيين) ومنه يؤخذ ان حمل الاكتفاء بامارة تفق ان تكون الماحلة تقي ايضا اه عش (قوله  
 وليس الامردان) اى لا كثر منهما اه عش (قوله لان ما علوا الخ) يحمل نظره وتصرعهم بما ذكر في  
 الرجلين لا يؤيده اذ لا يلزم من عدم استحباب الرجل من الرجل في الفعل عدم استحبابه معق الافعال بل ما  
 اولى بما ذكر من المراتين ثم وايضا الحقنى سم قال ما لفظه قوله لا ياتى الامردين قد يقال بل ياتى لان

عبارت فتعبر غيره (قوله اى كل ما لا يحرم نظره الخ) كان التاويل بذلك لظهور السلب الذى ذكر ان  
 المصنف يحرمه لان الباري في الظاهر لا سلب فيه فضلا عن عموم اه سم وقوله حتى يطابق ما ذكره كان  
 المراد بهذا الكلام ان ما ذكره اولاً من ان شرط سلب المصوم تقدم التثني على كل يقتضى ان يكون شرط  
 عموم السلب تأخر التثني عن كل العارية المتوقفة عن المصنف ليس فيها تقي فضلاً عن تأخره عن كل قال بالثني  
 لظهور فيها ذلك (قوله وفي شرح مسلم يحمل من راس المحرم وغيره مما ليس بصورة الخ) عبارة تشرح  
 الارشاد بقسم يحرم من ساق او بطن عرمه كما هو تقييلها وعكسه بلا حاجز ولا شفقة ولا اجزاء عليه يحمل  
 قول شرح مسلم يجوز بالا جماع من المحارم في الراس وغيره مما ليس بصورة اه عش (قوله يحمل من راس  
 المحرم حمل يحمل تقييل القم) (قوله وليس مقصودا) هو رد الخ اقول لا يخفى ان المصنف ذكر اولا حكم  
 نظر الاجنبية باعتبار كونها اجنبية ولم يشرع لانتقالها من صفة الاجنبية الى غيرها وحكم نظر الصغيرة  
 باعتبار كونها صغيرة ولم يشرع لانتقالها من صفة الصغيرة الى غيرها وحكم ذلك حكم المس  
 وانه تابع للنظر فى الحكم لانهم من ذلك لان المقصود بيان حكم من بين حكم نظره لا بيان حكم  
 الاجنبية بعد زوال كونها اجنبية والصغيرة بعد زوال صفتها فقول السبكي وليس مقصودا كلام صحيح  
 عند التامل الصحيح هو قوله الراد بل قد يقصد ان اردت نفسه وسلم ولا يراد منها فتخرج لهذا الراد غير ملائ  
 للردود تامل (قوله لا ياتى فى الامرين) قد يقال بل ياتى لان الذكر قد لا يستحق بعثرة مثله اذا كان

الذكر قد لا يستحي بحضرة مثله إذا كان معلوما ولا يستحي إذا كان مفعولا ما خضع على ذلك ثم لا بدق إلا مردب  
من كونهما متعين كما هو ظاهر أم سيدهم (قوله ويشرط الخ) عطف على محضرة الخ (قوله علم امرأة  
الخ) ظاهر وهو كافر في المسلم وعكس (قوله أو أن لا يكون الخ) وشرط المأورى أن يامن الائتنان ولا  
يكفي الاقدار الحاجة كقائه التفرق فلما يتوافتا معنى قال عرش قوله يامن الائتنان هو ظاهر ان لم  
يتعين ان تمين فينبغي ان يمالج ويكف نفسه ما أمكن اخذها ماسيا في العاصد (قوله ولا ذنبا) مطوف  
على غير امين (قوله ويحث البليغ الخ) قد قال في هذا الترتيب نظر من وجوه اخرى ما اشار اليه القامح  
منها تقديم المسلم المراق على الكافر الغير المراق مع ان الاول كالاجنبى بخلاف الثاني فانه كالحرم أو كالعلم  
ومنها تقديم المراق الكافر على المرأة الكافرة فان ما يختاره هو فيما لقضية المنهاج افتاء النووى للتدوير  
بينهما وقياس ما في الروض هو اصلها تقديمها لما هو جاقول بتقديمها ترتيب بين المحرمين للمسلم والكافر  
مع انهما قياسان في حل الظن ومهما تقدم المراق مسلا كان او كافر المرحم مسلا كان او كافرا  
مع ان الاول كالاجنبى ام سيدهم (قوله والذى يتبعه) خبر مقدم وغيره البليغ (قوله على المرحم) كافر  
بقسبه ام متى (قوله والذى يتبعه) ملاقتهم الكافر فعلى المراق مسلا كان او كافر الا ان المراق  
كالبالغ في النظر والكافر فلما نظر ما يدور المنة كذا افاده القاضل المشيوك ان تقول هنا الترتيب  
البليغ هو ماش على ما قاله المستصفى في الكفره لا على ما في الروض هو اصلها يمكن ان يقال لكان القياس  
المساواة ام سيدهم (قوله نحو محرم) اى كالمذكور والمسح وغيره المراق (قوله مطلقا) اى كغيره  
او صغيره ام عرش وكان الالسبب مسلا او كافرا (قوله وامر) اى ازيد مباره ومعرفة ام سم وفى  
النفس منه شىء اذا كان الماهر كافيهم اعطاف لما رقى قوله ويشرط علم امرأة تحسن الخ لئلا يمالج  
سيدهم كما قد دفع عرش الخالفة بان تصغر قول ابن حجر وهو امر الخ فحين الكافر حيث كان في الامر  
من المسلم يقدم حتى على المنة كما يقيدهما ذكر القامح من المراق فاحذر ذلك حتى لا يقع في عراضه  
يكن عرف منها (قوله ولو من غير الجنس الخ) اى كرجل فارغ المرأة المسلمة (قوله الا يا كثر الخ)  
اى وان قلت الزيادة ام عرش (قوله احتمل ان المسلم الخ) يستمدها عرش (قوله ويستر) الى المتن في المثنى  
(قوله في الوجه الخ) اى من المرأة ام عرش اى الاراد (قوله مسيح تيمم) قضيت قال الور كشيء اى لو خاف  
شيئا خافى عضوا بطن امتنع النظر بسببه هو نظر معنى وشرح الروض هو عرش (قوله الا  
الفرج) اى السورتين ام متى (قوله الوجه يقطع) الى المتن في النهاية الاقرونى ذلك الى ولو عرشها  
(قوله الوجه الخ) اى من الامر وغيره ام متى (قوله ليرجم) وقوله ويطلب الاولى فيما التانث  
قول المتن وشهادة) يبنى جواز تكرير النظر اذا احتج اليه الضبط ام سم اى كاي في شرح  
بقدر الحاجة (قوله او باعالة) معنى كبر الدكر ام عرش عبارة النظر اى وجود النظر الى عا ولا كفا  
لي نظر له فثبت او لا يوجد فتسويها نظر ان الذكر كرجلا اذا ادعت المرأة طاعة وامتنعت  
التمكين ام (قوله الرضاع) اى الشهادة عليه ام متى (قوله لا يضر) اى لا يحرم ام سم (قوله  
او محارم اى وحرهم كالمسوخين (قوله يته) اى النظر للشهادة وقوله بين مراح الخ اى من الترتيب (قوله

الذكر قد لا يستحق بصفرة مثله إذا كان فعلا ويستحق إذا كان مفعولا لما خضع على ذلك لم لا بدق إلى المردية من كونهما تفتين كما هو ظاهر أم سيدهم (قوله ويرطوا) عطف على مصترع (قوله علم امرأة الخ) ظاهر وهو لكونه في المسلم وعكس (قوله إن لا يكون الخ) وشرط الماوردى أن يامن الالتئان ولا يكف بالأقدار الحاجة كآله التفتل في تناو بينهما متى قال عرش قوله إن يامن الالتئان هو ظاهر أن لم يتعين أن تفتن فينبغي أن يمالج ويكف نفسها ما أمكن إلا أنها ماسيا في الفاعد (قوله ولا ذنبا) محطوف على غير أمين (قوله ويحث البليغ الخ) قد يقال في هذا الترتيب نظر من هو ما خرج ما شارحا إليه الفاعل منها تقدم المسلم الرامق على الكافر البليغ الرامق مع أن الأول كالاجنى بخلاف الثاني فإنه كالحرم أو كالعلم ومنها تقدم الرامق الكافر على المرأة الكافرة فإن ما اختاره هو فيما لقضية المنهاج وأما التووي والتسوية بينهما وقسام ما في الروضه أصليا تقدمها لما هو جاعل بقدمه متواتره بين الحرم والمسلم والكافر مع أنهما مقاسان في كل النظم ومنها تقدم الرامق مسلما كان أو كافرا على الحرم مسلما كان أو كافرا مع أن الأول كالاجنى أم سيدهم (قوله أو يفتديه) خبر مقدم وقوله البليغ (قوله في الحرم) المقتضى به معنى (قوله والذي يسهل الخ) ملازمة للكافة على الرامق مسلما كان أو كافرا إلا أن الرامق كالبالغ في النظر والكافر ولما نظر ما يديره المنة كذا أفاده الفاضل المشهور أن تقول هذا الترتيب البليغ هو ما شاع على ما في المصنف في الكافة لا على ما في الروضه وأصلها لم يمكن أن يقال لأن القياس المساواة أم سيدهم (قوله نحو حرم) أي كالمعك والممسوح وفي الرامق (قوله مطلقا) أي كغيره أو صغيره أم عرش وكان السلب مسلما أو كافرا (قوله وأمر) أي أزيد مباردة ومعرفة أم سم وفي النفس منه شيء إذا كان الماهر كافيهم أم عطف على قول من فيه ويشترط عدمه أم تحسن الخ لئلا يمالج سيدهم كما قد دفع على خلافه بأن أصغرهم أي قول من فيه وهو أمر الخ في عدم الكافر حيث كان الخ لا عرف المسلم يقدم على غير المرأة البليغ ما يقدما ذكر الفاعل من أنه في كل ذلك على غير ما عطف يمكن أن يعرف منها (قوله ولو من غير الجنس الخ) أي كرجل كافر أم المرأة المسلمة (قوله إلا يا كتر الخ) أي وإن قلت الزيادة أم عرش (قوله احتمل أن المسلم الخ) يستمداه عرش (قوله ويتر) أي إلى المتن في المتن (قوله في الراجح) أي من المرأة أم عرش أي والأسر (قوله مسيح تيسم) تخصيت كآله الورع كشيء أو خاف شيئا أحاسني عضو باطن متنع النظر بسببه وفيه نظر من شرح الروضه رقم سم وعرش (قوله إلا الفرج) أي السواطين أم متى (قوله ولو جعقل) أي المتن في النهاية الآخرة وفي ذلك إلى لوضعها (قوله ولو جع الخ) أي من الأمر وغيره أم متى (قوله ليرجم) وقوله ويطلب الأولى فيها التناهد (قوله المتن وشهادة) يبنى جواز تكرار النظر إذا استجيب إلى الصبغ أم سم أي كأي في شرح بقدر الحاجة (قوله ولو جع الخ) متواتره بالذكر أم عرش عبارة التي وجود النظر إلى طاعة والد الكفار لينظر هل يفتت أو لا يعود متواتره بنظر الذكر كرجل إذا ادعت عبادة عبته وانتمعت من التمكن أم (قوله الرضاع) أي الشهادة عليه أم متى (قوله لا يضر) أي لا يضر أم سم (قوله أو عار أم ي وحم كالمسوخين (قوله يث) أي النظر للشهادة وقوله بين ما رآه الخ أي من الترتيب (قوله

[illegible]

والتنظر لنير ذلك مفسق على ما قاله الماوردي ونحوه انه كبرية لكن في حكم الصغار ما عانتهم تكلف الكشف والتحمل والاداء ان تمتنع امرت امرأة او غيرها بكفها قال السبكي وعند تكاسب الابد ان يسرقها الفاحشان بالنسب او بكشف وجهها لان التحمل عند التكاسب منزل منزلة الاداء اه وفي ذلك بسط (٢٠٤) ذكره في الفتاوى راي بعضه ولو سرقها الفاحشان في الثياب لم يمتنع للكشف عليه يرم

والنظر لنير ذلك اه) وقال القتي وخلافهما بعبارة النظر لنير ذلك عند غير مفسق خلافا لما وردى لاصحيه اه (قوله لنير ذلك) اي لنير ما ذكر من الامور المجرورة اه ع) (قوله وتكلف الكشف الخ) لعله اذ ان تن الحارم او النساء لكن قوله السابق وان يسرقها وجودا ما عانتهم يقتضي انها تكلف ذلك مطلقا وفيه نظر اه سم (قوله امرت امرأة الخ) اي قرأ عليها ويطلب مريد الكشف بها بحيث لا يؤذيها ولا ينتفع شيئا من اسبابها فلو امتنع صوات عاتلة لكشفها لانتفاع شيء من اسبابها فالظاهر ضمانه لنسبة التلف اليه اللهم الا ان يقال ان امتناعها من التمكن من الكشف ومما جلبها مقتضى لاحالة التلف عليها ومقتضى الضمان من اسبابه قالوا قرب ضمان المحتتم لان ذلك لضمان امتناعها لنفسب اليها اه ع) اقول فتصية هذا التعليل عدم الضمان في الصورة الاولى كما اشار اليه اخرا (قوله لا بد الخ) اي في محبة الاحتياط حتى لو شهدا على شخص بانه تزوج او يتزوج امرق من غير معرفة نسبيا ولا صورته لم يصح التكاسب على ما هو المتبادر من هذه العبارة ثم راي بعض حجة بعد الكلام على تكاح الفسار ما يصرح بعدم اشتراط معرفة المصهور فلما ع) (قوله منزل منزلة الاداء) اي اوداء الشهادة لا بدلا لاعتدالها من معرفة المصهور عليه بنسب او غيره اه ع) (قوله منزل منزلة الاداء) لعل الانسب منزلة التحمل (قوله راي بعضه) اي بعد الكلام على تكاح الفسار اه ع) (قوله عليه الخ) لم يقدم مرجع الضمير عبارة الخ) قاله الماوردي قاله الماوردي وخصيته تحريم النظر حيث اه (قوله الان ثمين) وراي مثل ذلك في جميع الصور التي يجوز فيها النظر فاحدا الخلية على ما مر فيها وقوله يبنى الحيل اي حل النظر للشهادة اه ع) (قوله مطلقا) اي وجد خوف الفتنة او الشهرة او لا (حل قوله الاول) اي قول السبكي بانه بالصوره وقوله الثاني اي قول البعض بحل مطلقا وقوله مفرع على المذهب مستند وقوله اما ما عليه العمل ضعيف وقوله كاي في الشهادة اي من الاكشاف بغيرف المدلول وقوله في نظر مستند ايضا وقوله ان قلنا بهاي بكفاية تعرض المدلل المرحوح اه ع) (قوله النظر الخ) الاول لكن النظر الخ) قوله لا مردواش) كذا في الثاني بالقرى المختوف سم ما نصه عبارة الكون لا مردواش) ان قد قيلهما الجنس الى اخر ما سيذكره في الشرع من الشروط اه اي بالضمول لا تاتي (قوله هذه) اي مستحجرا جواز النظر لتعلم (قوله وانما بطريق) اي ما انفرد به المحتاج من جواز النظر لتعلم (قوله ذلك) اي التمس اه معنى (قوله بشرط فقد الجنس الخ) وانما يحتاج لهذه الشروط على من يكتف من توفرت فيه امير على ما قدمه في الملاج اه ع) (قوله كاي دل الخ) كان وجهه الاول انه المرأة لا يجب عليها تعلم القرآن لوجوب النظر لتعلم ما لا يجب عليها يتنزه مع انه حكم بغيره اه سم (قوله قوله) اي المصنف وقوله تعلم تعليمه اي تعلم المطلق للطلقة (قوله اتسبى) اي كلام السبكي (قوله وقال جمع الخ) اعتمد المصنف والمفتي والتابعي فقالوا المصنف اه مجرد النظر لا مرد وغيره لتعلم واجبا كان او

الكشف حيثما دلت الاحاجة اليه ومعنى خشي فتنة او شهرة في النظر لان ثمين قال السبكي ومع ذلك بانه الشهرة وانما يجب على التحمل لانه لعل خو وجهه وقال بعضهم يبنى الحل مطلقا لان الصورة امر طبيعي لا يفتك من النظر فلا يكف الفاحشان بازائها ولا يؤخذ بها كالاو اخذ الواج يحل قلبه لبعض نسوة هو الحاكم يحل قلبه لبعض المحصور الذي يتبعه حل الاول على ما باعتبار ما اتى على خلافه كما يقتضيه ما نقل به وبه الزركشي ان حل نظر الفاحش مفرع على المذهب انه لا يكتف تعرض مدلل اما حل ما عليه العمل كاي في الشهادات فلا شك في امتناعه اه وفيه نظر لانا وان قلنا به النظر احوط واو لو كفي بذلك حاشية مجردة (و تعليم) لا مرد واتق كما صرح به السياق خلافا لما يرميه كلام شارح من اختصاصه بالامرد قال السبكي وغيره مدله من تفردات المحتاج اي دون الزوجة واصحابها الا في حق شرح مسلم والفتاوى وانما

اي فلا يحرم (قوله مفسق على ما قاله الماوردي الخ) قاله مرق في شرحه النظر لنير ذلك غير مفسق خلافا لما وردى لاصحيه اه (قوله وتكلف الكشف التحمل) لعله اذ ان تن الحارم او النساء لكن قوله السابق وان يسرقها وجودا ما عانتهم يقتضي انها تكلف ذلك مطلقا وفيه نظر (قوله والذي يتبعه حل الاول الخ) كذا شرع م (قوله وفيه نظر الخ) كذا شرع م (قوله لا مردواش) اي عيانا لا كذا لا مردواش) ان قد قيلهما الجنس الخ ما سيذكره في الشرع من الشروط (قوله كاي دل الخ) كان وجهه الاول انه المرأة لا يجب عليها تعلم القرآن لوجوب النظر لتعلم ما لا يجب عليها يتنزه مع انه حكم بغيره (قوله وقال جمع الخ) اعتمد

يظهر فيها يجب تعليمه كالفاحش ما يتعين فيه ذلك من السائق المحتاج اليها بشرط قد جنس وعمر صالح وتعلم من مندوبا وراعي حجاب ووجود ما في خلوة اخذنا من في الملاج لا فيما لا يجب كاي دل قوله الثاني في الصداق فتعرف تعليمه على الاصح هو طه الزاهر بحشية الوقوع في النمة والخلوة المحرمة ومقابلته ليلها من وراء حجاب بغير خلوة قالوا من متفقان على تعريم النظر اه وقال جمع لا يقتضي الحل بالواجب وفرقوا بين هذا ما في الصداق بان تعليم المطلق يعتمد على الطمع لئلا يفتن بخلاف الاجني

وحليه فلا بد من تلك شروطها ايضا وظاهر انما لا يتصرف في الامر كحليته الاجتماع العقل وبوجه اشتراط العدالة لهما كالمملوك بل اولى  
(ونحوهما) كما به يري شرعا فيظهر ما عدا حوريتها كما يحكم لها وعليها اوجعها وانما يجوز التفتقر في جميع ماسر (بقدر الحاجة واقه  
اعلم) فلا يجوز ان تجاوز ما يحتاج اليه لان ما حل لضرورة بقدر ما لو من بم قال الماوردي لو عرضها الفاضل بنظر قلمه غير فانيلو برؤية  
بعض وجهها لا يجوز رؤية كلوا من الجرح عن جهور من التقيد انه يستوجب في حل الضميف السابق من حل فلهذا وجهها حيث لا فلتة  
ولا شهوة وكل ما حل له نظر منها الحاجة ليجل لها نظره منه الحاجة ايضا كالمعاملة (٢٠٥) وفيها مما مر (فرح) وعلى حليته

متشكرا في محاسن اجنية  
حتى خيل اليه أنه يعطوها  
فيل يحرم ذلك التشكر  
والتنجيل انخطف في ذلك  
جميع متاخرين بعد ان قالوا  
ان المسئلة ليست متقولة  
فقال جمع عقولون كاي  
الفركاك وجمال الاسلام  
ابن البردي الكمال الرداد  
شارح الارشاد والجلال  
السويطي وغيرهم يحل  
ذلك واقضاء كلام التقي  
السبكي في كلامه على قاعدة  
سد الذرائع واستدل الاول  
لذلك بحديث ان الله تعالى  
تجاوز لامق ما حدثت به  
انفسها ولكه رد بان الحديث  
ليس في ذلك بل في خاطر  
تفرك في النفس هل يفعل  
المصبة كالواو ومقدماته  
اولا فلا يؤخذ به الا ان مهم  
على فلهذا بخلاف الهاجس  
والواجب وحدث النفس  
والزوم ومانع فيه ليس  
بواحد من هذه الخمسة لا علم  
بخطره عند ذلك التشكر  
والتنجيل فلهذا لا مقدمه

منذ يوازي ما منع من تعلم الوجوه المعلقة لان كل من الزوجين تسلمت آتاه بالآخر فصار لكل منهما  
طعمة في الآخر فتح لذلك اه (قوله) وعليه اي قول الجمع المتشد وقوله تلك الشروط اي المارة من  
السبكي بقوله بشرط قد جسدنا (قوله) وظاهر انما في النهاية (قوله) وظاهر انما اي الشروط اه  
عش (قوله) لا يتصرف في الامر قد يقال من جعلها هذا الجسر وعدم اعتباره ليس من مواضع الاجماع الذي  
اشار اليه للقيام بل يرايت المحض سم قال المصنف قوله وظاهر الخ في نظر اه فان كان إشارة الى ما ذكرته  
فواضع اولى بجميع الشروط ليوذه ما قبله للشرح من الاجماع اه سيدهم اقول ويرجع الثاني ما قدمته  
صحت من الكثرة (قوله) فيها) اي في الامر ومعله اه عش في عبارة السيدم قوله فيها اي في العلم  
والعلم سواء المراد في الامر فيها بنظر نعم لو تمتد وجوده لم يعد اولم يكن المشط عدلا لعل يتقرر مطلقا  
والحاجة اولى لواجب العين من العلم وما ينظر اليه من الصنائع محل نظر للقيام وليد اجماع اه اقول  
ففيه ما مر في شرح وشهادة من قوله متى غشى فتتخا الاول ثم قد قدمنا في بحث نظر العبدالي سيده من  
الزبيدي سيدهم ما يفيد انه لا يتصرف تعليم الرجل الامر عددا لالتسلط (قوله) كلمة الى الفرع في النهاية  
والحق (قوله) كما به يري شرعا اي لو صدرت من المرافعة اه متنى (قوله) ما عدا حوريتها عبارة اخرى  
ما عدا ما يستر قال الزكية اه (قوله) فرح اي قوله في كلامه في النهاية (قوله) ابن الزوري بكسر الهمزة  
لينو الكتان كما ذكره الفاضل في حلافة الجمعة (قوله) يحل ذلك) معتمد اه عش (قوله) واستدل الاول  
اي اجمع المحققون غير الحنفية اه كرده (قوله) ولكه رد اه اي هذا الاستدلال (قوله) في ذلك اي التشكر  
والتنجيل (قوله) من هذه الخمسة عبارة في خضع الميز في شرح الحديث السابع والثلاثين ما مضى قال اي  
السبكي في حليته ما عدا ما منع في النفس من قصد المصبة على خمس مراتب الاولى ما اجسرو هو ما ياتي  
فيها من غير انه يفيار هو الخاطر ثم حديث النفس هو ما يقع فيها من الرد فعل او لا ثم المهم هو ما  
يرجع قصد الفعل المزمع هو قوة ذلك القصد الجرم بقاها جس لا يؤخذ به اجماعا لا ليس من فعله وانما  
هو شيء بطر قهر اعليه ما بهد من الخاطر وحديث النفس وان قدر على دفعها لكتنهما مرفوعا بالحديث  
الصحيح هذه المراتب الثلاث لا يجر لها في الحسنات اجماعا لعدم الصدور اما العلم فقد بين الحديث الصحيح انه  
بالحسنه تكتسب حسنها بالسيئة لا تكتسب سيئة قاله كفاية كتيب حستوا فلها كتيب سيئة واحدة  
واما العلم فالحقون على ان يؤخذ به اه بخلافه علم بذلك ان مراد الفاضل هنا بالاجس الخاطرو بالزوم  
المهم (قوله) تصور (يحي) قوله به بصورة حسن فهو متناس لوصف الذاتي منذ كر الوصف العارض باعتبار نيته  
حازم الخ فاعل يلزم (قوله) هي الظاهر انه مفعول لفرس الخ بقوله تلك الخ بدل من يجوز ان يكون قوله هي  
بدلا من موطوءتها كما في حليته ويكون قوله تلك الخ مفعول لفرض الخ (قوله) كراهة ذلك اي التشكر  
والتنجيل (قوله) ورد في جوابنا انما ادالكراة اصطلاح القدماء هي تشمل خلاف الاول اه مم (قوله)

مر (قوله) وظاهر انما لا يتصرف في الامر في نظر (قوله) وبوجه (الح) كذا مر (قوله) وما في البحر الخ  
كذا شرح مر (قوله) ورد في الجواب بانها ورد الكراة اصطلاح القدماء وهي تشمل خلاف الاول

له فعلا عن العزم عليه وانما الواقع منه تصور قبيح بصورة حسن فهو متناس لوصف الذاتي منذ كر الوصف العارض باعتبار نيته  
وذلك لا يجوز له اذا غلبت انما تصور شيء في الذهن غير مطابق لما خرج فان قلت يلزم من تخيل وقوع وطنة فيك الاجنية اعجاز على  
الزنا بان قلت منحوح كما هو واضح انما اللازم فرض موطوءته هي تلك الحساو قد حوراته لا تخو وفيه على انالو فرضاته نعم المستطوع  
الزنا بان تلك الحسنات بطر ما يحسنه لها ثم لان مهم على ذلك فانصحن ان كل من التشكر والتنجيل حال غير تلك الخواطر الخمسة وانه لا لازم  
لان مهم على فعل المصبة بذلك المتخيل بطر غير ان الخارج قال ابن البردي يعني كراهة ذلك لورد بان الكراة لا يفيها من نهي خاص

أي وإن استلزم من قياس أو قوة الخلاف في وجوب الفصل في حكمه تركه كقول الجماعة وأمره بتفكيكه كطلب القطر في الخمر يصح في الشيء عنه حديثه وقول ابن الحاج المالكي عن بعض العلماء إنه يستحب في وجوبه لأنه يصون به دينه واستقر به بعض المتأخرين من أئمة الأمام عن قصد بان حضي تعليقاً بقلبه واستأنسه في الحديث الصحيح من أمر من رأى امرأة عجمية أنه يأمر أباها أن يفوتها أهـ وفيه نظر لأن أدمان ذلك التخييل يبين أنه تنقلا ما جازك في الصورة فهو باع على التخييل بالآلة قاطع هو وإنما القاطع له تناسل وأصنافه وخطوره عالياً فهو لا يتوجب حتى يتفطع تعلقه بأمر أسا قال ابن الحاج المالكي يحرم على من رأى امرأة عجمية أن يأمر أمه أن تفوتها تلك الصورة بين عينيه وهذا نوع من الزنا كما قاله علماؤنا فمن أخذ كذا يشرب به (٢٠٦) فتصور بين عينيه أنه خمر ففسر بأن ذلك المصير حرام عليه أهـ وروى بعض المتأخرين

وإن استدلوا بخلافه غير الضمير راجع إلى الشيء خاص (أمره) عطف على وجوب الفصل وقوله في حكمه أي الفصل وقوله عنه أي لمب القطر (قوله أنه يستحب) أي التخييل المذكور (قوله من) أي العاصفة (قوله تعليقاً بقلبه) فيه تليق بالأصل تعلق قلبه (قوله واستأنسه) أي البعض له أي الاستعجاب (قوله بأنه) متعلق بأمر (قوله انتهى) أي قول البعض (قوله جعل تلك الخ) فاعل بجرم (قوله علماؤنا) أي السادة المالكية (قوله أن يزدلنا) مفعول قال (قوله يروى) أي ابن الحاج المالكي وكذلك يروى مذهب في الموضعين الأيمن ويخبر وأما الآتي (قوله وأصحابنا) أي الشافعية قوله بأي تلك القاعدة (قوله انتهى) أي كلام بعض المتأخرين الراد على ابن الحاج المالكي (قوله على هذه الآراء الأربعة) أي قول جمع عتقين باطل والآخر قول ابن البرقي بالكراهة وقول بعض العلماء بالاستعجاب وقول ابن الحاج المالكي بالحرمة (قوله يدينها) أي صورة المرأة (قوله فنعم) أي أنه تعالى ويمنع أنه يبينها للمفسر لو قوله من التي تأميرها (قوله بأن يثنى الزنا جلاء) لا يخفى بعد لا لأنه عليه (قوله كلامه) أي القاضي (قوله قال) أي الزكري (قوله ولو ظنوا) من كلام الزكري (قوله وكلامها) أي التصديق على فعل الزنا والزنا به (قوله هذا) بدل من كلام القاضي وقوله من استدلال فاعل بالتمثيل وقوله به أي كلام القاضي وقوله للحرمة أي الحرمة التفكر والتخييل السابقين وقوله من أي عن الاستدلال المذكور (قوله انتهى) أي الكلام من إجاب الخ (قوله وان يصح الخ) غاية (قوله وان بحث الزكري الخ) اعتمد الحق والنهاية فقالوا لا يفتقر الاستدلال ولا الزكري لوجه الأول لأن تنظر إلى حرة زوجها إذا منها متخلف السكس أهـ وهذا ظاهر وإن ترصقه ببعض المتأخرين أهـ (قوله منها) كان متصاحراً عليه النظر لما بينهم وركبه أهـ يجرى عن الزنا يوصى في عرش من سم عن هر ما يوافقه (قوله ولو لم يأت في النهاية في النهاية والمنفى) لا قوله وعليه يبين إلى وخرج (قوله ولو الفرج الخ) راجع إلى المتن (خرج) الخلاف الذي في النظر إلى الفرج لا يجرى في مسه لا تنفاد المعلوم أو أحداً قال بتحريم من الفرج هو وإن كان وأصحابه يصرحوا بذلك رواية في كتب الحنفية أنه لا بأس بالرجل أن يمس فرج امرأة أو أراقان يمس فرج زوجها سبكي أهـ سم على حجرجل وجهه أعرك الشهوة بلا ضرر يترتب عليه أهـ عرش (قوله مع الكراهة) في حكمه لكل منهما نظر الفرج من الآخر ومن نفسه بلا حجة أهـ منى (قوله وذلك) راجع إلى المتن لكن منبع المنى والنهاية كالصريح في جرحه للفرج (قوله لأن الحق له الخ) قد يشك على قوله السابق وإن منها أهـ

بأنه غاية البعد وللا دليل عليه وإنما بناءه على قاعدة منجبه في سد الفرج وأصحابنا لا يقولون بها ورواه الإمام أحمد وأبو داود وهو شافعي غفلة عن هذا البناء أهـ وقد بسط الكلام على هذه الآراء الأربعة في الفتاوى ويثبت أن قاعدة منجبه لا تدلنا قاطعة في الحرة أو فرقت بينها وبين صورة الماء بفرق واضح لا يلازم عليه فراس ذلك كلفاته مهم كان قلت يؤيد التحريم قول القاضي حسين كما يحرم النظر لما لا يصلح يحرم التفكير لما يصلح لقوله تعالى ولا تشمروا ما فضل الله به بعضكم على بعض فنع من التمنى ما لا يصلح كما منع من النظر ما لا يصلح قلت استدلال القاضي بالأية وقوله عنها فنعم من التمنى الخ صريحان فإن كلامه ليس فيها نص يهين التفكير والتخييل السابقين وإنما هو في حرمة تمنى حصول ما لا يصلح له بأن يتمنى

الزنا بخلافه وإن تحصل له نعمة لأن بعد سلبها عنه ومن ثم ذكر الزكري كلامه في قاعدة حرمة تمنى الرجل حالاً يهين من دين سم أو دنياه قال والنهي في الإتيان بالتحريم هو غلط من جهة التنزيه نعم أن منى في مسائلنا إلى التخييل والتفكر في وشاشنا نالنا شك في الحرمة إلا أنه حيثما مصمم على فعل الزنا راض به وكلامه حرام ولم تأمل كلام القاضي هذه استدلاله بالحرمة ولا أن إجابته بأنه لا يلزم من تحريم التفكير تحريم التخييل أو التفكير أعمال النظر في الشيء كالمقاموس أهـ (الزوج) والسيد في حال الحياة (النظر إلى كل يدينها) أي الزوجة والمطلوقة في كل واحد وكيفية أن منها كما اعتقاد أهلنا ومن بحث الزكري منها إذا تمسوا بالفرج لكن مع الكراهة ولو حاله جالعا وجامعا يوطئ يشد ذلك لا يباح له استمتاعه وعكمه والشبه به جميعاً مظهر أن لا ما لا زوج له وإن لم يكن له في الأولى لا تنهض من له الحق له لا لما

سم كور و يدها الركن الذي اعتمدته النهاية قوله (لوما الخ) أي حيث لم يستحسن ذلك  
كأولها وصدق في ذلك قوله بكتبة أي وإن تكرر أم عش (قوله خطأ) أي إن الصلاح (قوله  
ورد) أي تحسن إن الصلاح يبدى وعش (قوله وأتكر الفاتق) وهو عتوق بان الجهر المذكور  
مصرح بخلافه أنه نهاية عبارة تعلق وخص العارق بالخلاف بنحو حالة الجماع وجرى عليه الزكشي  
والشهرير وهو متوخ عن الحديث المذكور ومصرح بحالة الجماع أنه وحده ذلك أنه لا أولي قال  
في حل نظره (قوله وعليه) أي على ما في التباين غير ما (قوله كرامة نظره) أي بحر الخلق قوله من الخلاف  
أي العادري (قوله فهو كاهن) أي يدهم منظر ومس ما بين السرة والركبة وكذا ما زاد عليه لنحو ما جازع شفقة  
وتقدم في الجناح ما يخالف بعض ذلك أم سم عبارة النهاية فلا يصل بمسوة أم قال عش قوله فلا  
يحل بمسوة أي النظر وأنهم حل النظر بلا مشورة إلى جميع بينها أم (قوله مستندة عن شبهة) أي فلا يصل  
نظرة إلى من بين بينها مطلقا أم عش (قوله هو نسوة مة مجوسية) ومكاتبه وموجوه مشرعة كرم  
بنسب ورواها ومصارفهم قوله في ذلك فيهم عليه نظره منتهى إلى ما بين سرة وركبة دون ما زادها من (قوله  
كلما حرم نظره) إلى قوله المنازعة في المنزلة وهو مصحح استئناسه إلى بقى النهاية (قوله كقلامة يد أم  
عبارة الجاني كشر ما قول من رجل وقلامة نظره من قول من يدها هو عبارة تفهم المين كقلامة يد أو رجل  
وشعر امرأة عاقلة رجل (قوله والفرق) أي بين قلامة نظره اليد أو رجل حيث جاز نظره الأول وحرم نظره  
الثاني أم عش (قوله وشعر امرأة) يعني أو رجل بناء على حرمه نظره حاليه قال في الأثر وشعر ما قاله رجل  
وشبهها يحرم النظر إليه منفصلا ثم قال ويحب على من حلق عاتيه مودة أنظر إليه انتهى اسم (قوله  
فتصب موارئها) أي قلامة النظر وشعر المرأة عاقلة أو رجل وأطلاق القلامة شامل قلامة نظره أو رجل  
وقياس القلامة تنبئ ذلك إلى جميع أجزائها شعر الرأس فليراجع أم عش ما قول من تقدم عن المنزلة وقص  
المين تقديره تنبئ بكونها من نظره أو رجل (قوله والمنازعة الخ) عبارة أن المنازعة الخ جردت أم (قوله  
والمنازعة الخ) اعتمدتها في عبارة تنبئ أن الأذرى الوجوب قاله الإجماع التعلل في الأحكام على طرح  
ما تناثر من امتناعه شعر الرأس ما حلق عاتاته الرجال أهو ليس في كلام الشيخين ما يدل على الوجوب إلا أنه  
ما قاله الأذرى أم (قوله في حد من) أي شعر امرأة أو طائر رجل ويصطلح أن الشعر القلامة والشعر (قوله ورد  
ذلك) خبر أن الإجماع الخ أشار إلى وجوب المواراة قوله فنفست الخ خبر قوله المنازعة الخ (ما قيل) أي

(قوله فهو كاهن) أي يدهم منظر ومس ما بين السرة والركبة وكذا ما زاد عليه حاجة أو شفقة وتقدم  
في الجناح ما يخالف بعض ذلك أم سم عبارة النهاية فلا يصل بمسوة أم قال عش قوله فلا  
يحل بمسوة أي النظر وأنهم حل النظر بلا مشورة إلى جميع بينها أم (قوله مستندة عن شبهة) أي فلا يصل  
نظرة إلى من بين بينها مطلقا أم عش (قوله هو نسوة مة مجوسية) ومكاتبه وموجوه مشرعة كرم  
بنسب ورواها ومصارفهم قوله في ذلك فيهم عليه نظره منتهى إلى ما بين سرة وركبة دون ما زادها من (قوله  
كلما حرم نظره) إلى قوله المنازعة في المنزلة وهو مصحح استئناسه إلى بقى النهاية (قوله كقلامة يد أم  
عبارة الجاني كشر ما قول من رجل وقلامة نظره من قول من يدها هو عبارة تفهم المين كقلامة يد أو رجل  
وشعر امرأة عاقلة رجل (قوله والفرق) أي بين قلامة نظره اليد أو رجل حيث جاز نظره الأول وحرم نظره  
الثاني أم عش (قوله وشعر امرأة) يعني أو رجل بناء على حرمه نظره حاليه قال في الأثر وشعر ما قاله رجل  
وشبهها يحرم النظر إليه منفصلا ثم قال ويحب على من حلق عاتيه مودة أنظر إليه انتهى اسم (قوله  
فتصب موارئها) أي قلامة النظر وشعر المرأة عاقلة أو رجل وأطلاق القلامة شامل قلامة نظره أو رجل  
وقياس القلامة تنبئ ذلك إلى جميع أجزائها شعر الرأس فليراجع أم عش ما قول من تقدم عن المنزلة وقص  
المين تقديره تنبئ بكونها من نظره أو رجل (قوله والمنازعة الخ) عبارة أن المنازعة الخ جردت أم (قوله  
والمنازعة الخ) اعتمدتها في عبارة تنبئ أن الأذرى الوجوب قاله الإجماع التعلل في الأحكام على طرح  
ما تناثر من امتناعه شعر الرأس ما حلق عاتاته الرجال أهو ليس في كلام الشيخين ما يدل على الوجوب إلا أنه  
ما قاله الأذرى أم (قوله في حد من) أي شعر امرأة أو طائر رجل ويصطلح أن الشعر القلامة والشعر (قوله ورد  
ذلك) خبر أن الإجماع الخ أشار إلى وجوب المواراة قوله فنفست الخ خبر قوله المنازعة الخ (ما قيل) أي

(قوله فهو كاهن) أي يدهم منظر ومس ما بين السرة والركبة وكذا ما زاد عليه حاجة أو شفقة وتقدم  
في الجناح ما يخالف بعض ذلك أم سم عبارة النهاية فلا يصل بمسوة أم قال عش قوله فلا  
يحل بمسوة أي النظر وأنهم حل النظر بلا مشورة إلى جميع بينها أم (قوله مستندة عن شبهة) أي فلا يصل  
نظرة إلى من بين بينها مطلقا أم عش (قوله هو نسوة مة مجوسية) ومكاتبه وموجوه مشرعة كرم  
بنسب ورواها ومصارفهم قوله في ذلك فيهم عليه نظره منتهى إلى ما بين سرة وركبة دون ما زادها من (قوله  
كلما حرم نظره) إلى قوله المنازعة في المنزلة وهو مصحح استئناسه إلى بقى النهاية (قوله كقلامة يد أم  
عبارة الجاني كشر ما قول من رجل وقلامة نظره من قول من يدها هو عبارة تفهم المين كقلامة يد أو رجل  
وشعر امرأة عاقلة رجل (قوله والفرق) أي بين قلامة نظره اليد أو رجل حيث جاز نظره الأول وحرم نظره  
الثاني أم عش (قوله وشعر امرأة) يعني أو رجل بناء على حرمه نظره حاليه قال في الأثر وشعر ما قاله رجل  
وشبهها يحرم النظر إليه منفصلا ثم قال ويحب على من حلق عاتيه مودة أنظر إليه انتهى اسم (قوله  
فتصب موارئها) أي قلامة النظر وشعر المرأة عاقلة أو رجل وأطلاق القلامة شامل قلامة نظره أو رجل  
وقياس القلامة تنبئ ذلك إلى جميع أجزائها شعر الرأس فليراجع أم عش ما قول من تقدم عن المنزلة وقص  
المين تقديره تنبئ بكونها من نظره أو رجل (قوله والمنازعة الخ) عبارة أن المنازعة الخ جردت أم (قوله  
والمنازعة الخ) اعتمدتها في عبارة تنبئ أن الأذرى الوجوب قاله الإجماع التعلل في الأحكام على طرح  
ما تناثر من امتناعه شعر الرأس ما حلق عاتاته الرجال أهو ليس في كلام الشيخين ما يدل على الوجوب إلا أنه  
ما قاله الأذرى أم (قوله في حد من) أي شعر امرأة أو طائر رجل ويصطلح أن الشعر القلامة والشعر (قوله ورد  
ذلك) خبر أن الإجماع الخ أشار إلى وجوب المواراة قوله فنفست الخ خبر قوله المنازعة الخ (ما قيل) أي

الهيارد ذلك قدمت في بسبب الانتفاع بالفارح في اجزاء الموات ما يرد فراجعه قال القاضي



**(فصل في المحلطة بكسر الحاء)** وفي النكاح (محل خلية من نكاح وحدة) قصر بما ذكرنا ونعزم خطبة النكاح كذلك  
اجما فيهما وسيلهم من كلامه انه يشرط خلوا ايشان بيقعوان النكاح ومن (٢٠٩) خطبة التي يرد على مفهومه المستد من

وطء شبه محل خطبتهما  
عدم خلوا من العقد المأنة  
النكاح لان ذا المددة ليس  
له حق في نكاحها وعلى  
منطوقه المعلقة ثلاثا فلا  
تحل لمطلقة خطبتها حتى  
تتكبر زوجها غير موقت منه  
او يرد الاول بان الجاهل  
انما هو التحريض خلافا  
لزم جواز التصريح لها  
وهو مفهوم من قوله الا ان  
لا تصرح لمطلقة لسوات

**(فصل في المحلطة)** (قوله في المحلطة) اي وما يتبعها من حكم من استسقى الخ او عرش (قوله بكسر  
الحاء) اي قوله قبل الخ الخ والى المتن التالية (قوله هو) اي شرطا ولفه او عرش (قوله التماس الخ)  
اي التماس مخاطب النكاح من جهة الخطبة بمعنى وعش (قوله المتن وحدة) اي ونسركا ياتي او عرش  
(قوله خطبة المنكحة) اي واما المستد فسياتي في المتن او رشدي (قوله كذلك) اي قصر بما ذكرنا ونعزم  
(قوله ليها) اي في محل والحرمة (قوله وسيلهم من كلامه) اي بمقتضا قرره ليه الا ليس من كلامه ما يعلم  
منه ذلك او عرش (قوله ايضا) الاول تأخير من الجاهل والجورود (قوله قيل الخ) واقعه اي صاحب  
التيقيل علم (قوله محل خطبتي الخ) عبارة في المتن فان الاصح القطع بما ذكرنا خطبتيها من قوله المدقوقه من له  
المددة يعلم عدم ملاقة جواب الفارح الا في السؤال (قوله المعلقة ثلاثا) اي بهذا تضام المددة او رشدي  
(قوله خطبتي) اي بوضاها لافقه معها على ان تزوج غيره لتحل له ليحرم او عرش (قوله انتهي) اي كلام  
صاحب التقييل (قوله هو) جواز التصريح لمطلقة (قوله لسوات) اي للمستد من شبهة او عرش (قوله  
بعدة الاول الخ) لانها يحتمل تصديق عليها انما خلية من نكاح وحدة او سم (قوله لكلا لارد الخ) متناق  
قوله الاول لارد الخ (قوله هذه) اي الخلية المحرم (قوله لان المراد الخ) وقد يقال المراد لا يدفع المراد (قوله  
قا تقرر) اي بقوله وسيلهم الخ (قوله وانما خصا) اي الكاح والعدة (قوله تلك) اي المعلقة ثلاثا  
(قوله وهذا) اي بآثاره الثاني (قوله يرد عليه) اي المنطوق (قوله وان لم يرض الخ) الوارد في قوله  
وفيه نظري في الخ لاه او عرش (قوله لما يه) اي في محل او لياذا من خطبة المستقرشة (قوله حرمت)  
اي ما ذكر من خطبة المستقرشة او عرش (قوله مطلقا) اي قصر بما ذكرنا ونعزم ايضا (قوله ويحتمل) عطف  
على اراض الخ (قوله ويحتمل لرد يها) الظاهر ان مثلها ما لو تساوى عنده تزويجها وهذا المدار على  
عدم تأديله لا على ماله او عرش سديد (قوله بل مجرد على الخ) الاول لجرد سؤال غيره فله في ذلك للمفسر  
بامتداد نظرها لانه لا يباله الخ (قوله في ذلك) اي تزويجها متعلق بالسؤال وقوله ايذا الخ غير قوله بل مجرد

ويحتمل ان قوله في ذلك خير مقدم لقوله ايذا الخ الخ لغير قوله بل مجرد الخ (قوله وهذا) اي بآثاره  
الثاني وبقوله وقد عرف الخ (قوله وقياصة الخ) كذا في نسخ الفارح وهو صريح في انه من كلام الماوردي  
وليس كذلك وانما هو من كلام ابن القتيب كما يعلم من حواشي شرح الروض لمثل الكتب اسقطت من  
الفارح قال ابن القتيب قبل قوله في قياصة الخ غير رشدي وقوله من حواشي الروض الخ من المتن عبارة  
ولا بد ان يحل له نكاح الخطبة فلو كان تحت اربع حرم ان يختطف خاسمة قاله الماوردي قال ابن القتيب  
وقياصة تحرم خطبة من يحرم اجمع ويتواين زوجته كذا ثمانية السفيه وثالثه العبد او (قوله تحرم نحو  
اختا الخ) اي تحرم خطبة نحو اختا الخ على حذف المضاف (ولم يرد ذلك البتة) قال الشهاب بسبب يمكن

**(فصل في المحلطة)** (قوله وعلى منطوقه المعلقة ثلاثا) محتمل ان وجه الايراد به يصدق عليها في حال  
عدة المطلق انما خلية من نكاح وحدة يتنا على ان المراد عدة غير مخاطب وحيث يتشكل قول الفارح  
الاقى والثاني بانه لا يترحم الخ بل التوهم موجود حال المددة ايضا لما ذكرنا ويحتمل ان الايراد مصورا  
بعدة اقتضا عدة المطلق ولعله قريب من ممراده (قوله بان الجاهل الخ) لا يقال هذا لرد لا يدفع الورود  
على المقهور لان ما ياتي بين الامن وهذا المقهور (قوله لا يبعد عدة الاول) اي لانها يحتمل تصديق عليها  
انما خلية من نكاح وحدة (قوله ولم يرد ذلك البتة) فلا يتفان لظاهر ان حيث حلت المحلطة في هذه

**(فصل في المحلطة)** (قوله وعلى منطوقه المعلقة ثلاثا) محتمل ان وجه الايراد به يصدق عليها في حال  
عدة المطلق انما خلية من نكاح وحدة يتنا على ان المراد عدة غير مخاطب وحيث يتشكل قول الفارح  
الاقى والثاني بانه لا يترحم الخ بل التوهم موجود حال المددة ايضا لما ذكرنا ويحتمل ان الايراد مصورا  
بعدة اقتضا عدة المطلق ولعله قريب من ممراده (قوله بان الجاهل الخ) لا يقال هذا لرد لا يدفع الورود  
على المقهور لان ما ياتي بين الامن وهذا المقهور (قوله لا يبعد عدة الاول) اي لانها يحتمل تصديق عليها  
انما خلية من نكاح وحدة (قوله ولم يرد ذلك البتة) فلا يتفان لظاهر ان حيث حلت المحلطة في هذه

(٢٧) - شرواني وابن قاسم - (سابع) المراجع مراد وهذا من جعلها وهذا يتعزم ايضا انه لا يرد عليه قول الماوردي  
بحرم على ردي اربع الخلية اي قيام المانع وتقياسه تحريم نحو اخت زوجته او لم يرد ذلك البتة لبعث الحل اذا كان قصدها اذا



اجابت بان واحد هو الحق والآخر غير الحق وهو غلط فثبت ان الحق واحد لا يتعدد  
وقيل غلبة نحو مسمى يكتسبها اذا اعلنت ثم لم يبق لها التسمية هو ما قلناه من ان الاعمال هي التي تسمى والاشياء لا تسمى  
اقله هو سلم وجري عليه الناس ويحب بعضهم انها كانت كالحكم لان الوسائل حكم القاصد لكان يلزم من وجوبها اذا اوجبت التكاسر وهو  
مستبعد ولا ينفذ في اناس كونها يسيرون لم كان نصهم بكونها غلبة المحرم مع حرمة نكاحها جعل غلبة النكاح مع الاحرام  
والاحرام وكذا يقال في غلبة (٢١٠) الحلال للمحرمة فارتفعت الممتدة لتوقف الانقضاض على ايجابها الذي قد تنكذب به بخلاف

١٠٤

فان التحلل منه لا يتوقف  
على ايجابها وقيل بان  
اريد بها مجرد الالتماس  
كانت حكمة تسمية النكاح  
فيكون حكمها حكمه من  
تدبير غيره حتى الوجوب  
او الكيفية المخصوصة من  
الالتماس والى ما جماع الغلبة  
هي سنة مطلقا فاعاد  
انها وسيلة لنكاح وان  
الوسائل حكم القاصد تنوع  
باعتباره لعدم صدق حد  
الوسيلة عليها اذ النكاح  
لا يتوقف عليها باطلاقها  
اذ كثيرا ما يقع منه ما يخرج  
بالحلية المروجة فحرم  
غلبتها لتصرحوا بتريضا  
كما مر والممتدة لكن لا  
كان فيها تفصيل ذكره  
بقوله (لا تصرع) من غير  
ذي العدة المستبرأ أو  
(العدة) عن وفاة اوشبه  
او فرق بطلاق بائن او رجعي  
او فسق او انفصاح فلا  
يحل اجماعا لانه قد ترغبت  
فيه تنكذب على انقضاض  
العدة ووضح ان هذه  
حكمة فلا تردد العدة  
بالاشهر وان امن كذبها  
اذاعل وقصد انها امان  
العدة فتصل له ان حل له

المسرح للخطر (قوله ولا ينفذ في اناس كونها يسيرون لم كان نصهم بكونها غلبة المحرم مع حرمة نكاحها جعل غلبة النكاح مع الاحرام والاحرام وكذا يقال في غلبة (٢١٠) الحلال للمحرمة فارتفعت الممتدة لتوقف الانقضاض على ايجابها الذي قد تنكذب به بخلاف

نكاحها بخلاف ما اذا لم يكن طلقا او بائنا او رجعي في عدته وكان يوطى ممتدة بشبهة فثبت ان عدته تقدم ولا يحل له غلبتها اذ  
لا يحل له نكاحها (ولا تريض رجعية) ومعدة عن عدة لانها في معنى الوجة لعدم النكاح بالرجعة والاسلام (ربما تريض)  
بغير جماع (في عدة وفاة) ولو جازلا لا يشاري ولو لا جماع عليكم فيها عرضتم بمن غلبة النساء وشبهة القامح اخل لتسهيل الانقضاض  
نادرة فلا ينظر اليها (وكذا) محل التريض (بائن) معدة بالقرام او الاشهر (في الاظهر) الدموم الآية وارور عليه بائن ثلاث او رضاع او  
لعان فانه لا خلاف في حل التريض ولو قد نجح بان بعضهم اجراما ايضا لعل المصنف يرضيه والمعدة عن شبهة قبل ما لا خلاف فيه وقبل ما

فما لحظ في جواب الخليفة كتماناً في التخصيل المذكور ثم انصرف ما قطع في الزواج كذا التحدث بذلك فحطك وأنت عرض ما يحتمل ذلك وعدمه كانت جملة من عندك أن أذهب سائق الخبير لا أبقى إياهم في رعايتك وكذا في رعايتك ما قلته إلا أني من حاصل كلام الأئمة اعتمادهم على ما جاء كعندي جامع مرضى وانما ذكر على جماعتك (٢١١) عمر بخلاف التمرين في غير نسوة هذه

ذي العدة وحل الثاني على غيره فليراجع (قوله ولو لم ياب الحطبة) إلى قوله عليه حلوا فإلى الحنفى الا قولنا إنه  
 ساقط الزجر وهو بالجاء (قوله لا يفتى بما) ككتبت من لا زوج فإن الظاهر أنه مثال مستقل (قوله) وأنا  
 قادر (الخ) مثال مستقل كما هو صريح صنف الحنفى (قوله وهو بالجاء) أى التبرع بالجاء اه عـش  
 (قوله عزم) خبره وهو بالجاء (قوله وعليه حلوا (الخ) عبارة عن الرضى بتركه التبرع بالجاء لخطو بقول  
 فشر حوق قد عزم بأن يتضمن التبرع بترك الجاء مثل من يمانه أمثلة الشارح ولعل التصريح بترك  
 الجاء يخرج التبرع عنه بنحو اه سم جازاً قلنا وبتركه التبرع بالجاء لخطو به تصحيح وقد  
 يعزم بأن يتضمن التصريح بترك الجاء كقولنا قل جازاً قل له جازاً قل له بتركه من جازاً قل له بتركه  
 التصريح به وسميته أنه لا ينعاهل بتمنه اه (قوله ولو لم ياب الحطبة) لعله قد قال بالنحو الجاهز وقوله  
 تفيد الخ خبر التحو والتأنيث نظر للعطف اليه (قوله) بتركه كترامه فهم أن الانتقال إلى الكتبة من اللازم  
 إلى المألوف وهو طريق صاحب الفتح وطريق صاحب التخليص لبيان الانتقال فيها من المألوف إلى اللازم  
 اه سم أقول وجمع بينهما يحمل كلام صاحب الفتح على ما إذا كان اللازم ملوماً اه (قوله) بلغ من  
 الصريح لا غشاق فإن البنية فيها ليست من حيثها فإمام المقصود فالصريح بلغ من عدة الحطبة بالاتفاق  
 لعدم احتياج الدعن فيه إلى الانتقال من أمر إلى أمر آخر والأبنيق في الكناج ما هو للفظ الذى أشار اليه  
 الشارح بين أن الكلام الذى اشتمل عليها هو صف بالبالغة باحصالها بمرشدي (على عام) إلى قوله وسكوت  
 البكر في النهاية وإلى قوله وادعاءه إلى الحنفى الا قوله أو وليا أو مكاتبته قوله لأن القصد إلى وسكوت  
 البكر (قوله) على عام بالتخليص على ما يشرط على الحرمة مضافاً إلى جواز الحطبة السابقة أو يكتفى بعدم العلم  
 بالحرمة على كامل وهل يشرط العلم بيمين مخاطب الظاهر لا لا أن تكون ذمياً لا لانه كافر غير حرم  
 ما سجد على أو ظاهر صنيع الشارح في النهاية والحنف عزم اشتراط العلم بجواز الحطبة السابقة (قوله)  
 وبصراحتها) يقتضى مداعنة قوله الآن وقد صرح لفظاً بجاءته ولو أخرجته التبرع عن ذلك كما فعله الحنفى  
 لسم عن التكرار (قوله وإن كرهت) أى كان كانه قد أجاز الحق بعهده اه عـش (قول المات بجاءته) أى  
 ولو بنائبه اه معنى (قوله من ذلك) أى الضبط على الحطبة وكذا خبره ولما به والتذكير ليعلم بتأويل  
 ان عطف أو ما ذكر (قوله) به أى إلى التبرع (قوله للناج) أى لانه أسرع استالاه معنى (قوله) ولما  
 فيه) عطف على قوله لتبى (قوله) والسلطان عطف على الجهر اه كرى أقول بل على السيد (قوله) أو  
 والولى) عطف على الجبر كذا قوله أو غير الجبره وقوله أو وليا وقوله مكاتبه (قوله) أو جازاً (جواب  
 اعتراض) (قوله) لما عـش أى قيل قبل المات لا تصرع كذا نصيحة أى هى مع السيد وقياس ما تقدم  
 فى المخرع أن يقال مع السيد والولى هو جبر غير الكسوف والجبر مع السيد الكسوف والولى مع السيد  
 أن أذننى أو وليا فإيه جازاً فإيه أو سم (قوله) تبى) أى كان كانه تبى أو كان لاى غير تبى

فغير الكشف أو غير الجبر أو وحداني الكشف أو وليا وقد أدت في أجابته أو في تزويجها ولو من غير معين كزوجي عن شئت هذا ما اقتضاه كلامها هو ومنه وإن نازع فيه البقيني ومن تبعه بالصريح أنه لا تنكح إجابته وحدها أو لإجابة الولي وقد أدت له في غير معين وكوئنا لا نستعمل الحاكم لا عند استئجارها لغيره أو بالخطبة لأمه أنه لا تلازم بينهما مكانة كتابه صحيح سندها كذا موضع غير

[illegible]



F

ويظهر في حائلنا ملائكة  
لا رمل فوقوا استنشق في نفسه  
وفيها سوا قبة تدنو الذي  
تجدها به لم أن يقول لا  
اصح لك فان وشوا به مع  
لكلهم اضحوا الا لاله الترك  
والاخبار بما ليس كل  
مذموم شرطا و امر قافيا  
يظهر نظير دم وبصفت  
الذكر في حرم ذكر ما  
جرح ك تاييدوا ان امكن  
توجيه بان منفسه حصة  
يترك الخط بقول غير ولو  
علم وحام به في فلا تامة  
لا ذكره ريدان استقروا  
لحق نفسه تدل على عدم  
وحام فدين الاخبار او  
الترك كاتقروا النص على  
انها لو اذنت في القعد لم  
يجز ذكر المسوى يتي  
ان يصل على ا ما اذا ظهر  
بقرائن الاحوال عرفت  
وجو صاعدا وان ذكر  
هو موافق لما ان جواز  
ذكر ما مشروط بالاحتياج  
اليه تزجبه انها مقصرة  
بالان نقل الاستشارة فاما  
ياتي على الهم السابق لا  
مجهدة كالمسوى الامد  
الاستشارة فعل الصواب  
محبوب ان لم يستشر لا يصح  
هذا الوجه هو اما كانت  
غية ام فنية خلافا  
من كلامه فانه فيها  
مقتضى ما ذكره ان في

التردد السابق لها لاستشر في نفسه ليس لتفتيد فيلزمه ذكر ما فيه بترتبه السابق وان استشر هو قياس والبهجة  
من علم عييه عييا يلزمه ذكره مطلقا (ويستحب) العاطاب وان تابعه ان جازت الخطبة بالتصريح لا بالتريض بآية الجلال البقي وهو  
ظاهر اذ لو سلمت لما فيه فريض صار نصرا بما (تقديم خطبة)

بعدم الخاطيء قبل الخطية فكسر الحشر كل امرئ بالسابق وقى رواية كل كلام لا يدافع صدقة فهو اقلع الى عن الركعة فيبدأ بالحمد التمام  
على الله تعالى ثم الصلاة والسلام على رسوله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> ثم يوصي بالتقوى ثم يقول بسمك وإن كان وكلا قال جده كم ممكن او بسمك  
عنه خاطيا كبريتك او فاتتك فيضبط الولي أو نائبه كذلك ثم يقول لست برغوب منك ونحوه (ويستحب) خطية (أخرى) كما ذكر  
(قيل القصد) عند اعادة التلغظ به سواء الولي أو نائبه أو الزوج أو نائبه واجنبي قال (٢١٥) شارح وهي اكد من الاول (ولو خطب

الولي) كما ذكرتم قال ورجعتك

الى آخره (قال الزوج

الاحد والصلوة والسلام

(على رسول الله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> قبلت)

الى آخره (صح النكاح)

وإن غفل ذلك (صحيح)

لا بمقدمة التقوى بل قصره

فليس اجنيا عنه وإن لم

يقبل بديه (بل) على الصفة

(يستحب ذلك) للغير السابق

(لكل الصحيح) لا يستحب

واقعا (بل) يستحب تركه

خروجا من خلاف من

أبطل به وكذا في الاذكار

لكل الاصح في الرخصة

واصلها بديه بزيادة الرعية

بالتقوى واطال الاذرى

وغيره في تقويته فلا معنى

واستبعد الاول بان عدم

التدب مع عدم البطلان

خارج عن كلامهم وذكر

المواردى انه صلى الله عليه

وسلم لما زوج فاطمة عليا

رضي عنها خطبا جديا

قال ابن الرقة وحسنت

الحجة في التدب ظاهرة لانها

إنما تكون من كل مقدمة

كلامه والوارد كما بينته

في كتابي الصواعق المرفقة

اه وجهه بان غيبته وانه

والبيعة (قوله) بسم الحاد يومي الكلام انفتح صدقة والصلوة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الغتم بالصيغة والصداء اه منى (قوله) السابق اى فى اول الكتاب اه ع (قوله) فيدا اى الخطاب او  
نائبه اه منى (قوله) ثم بالصلوة اى بانى بالصلاة الخ (قوله) او بسمك ع الخ) وينبى ان منتهى بسمك  
خاطيا كبريتك لم تكن في الخطية اه ع (قوله) كبريتك) زادنا معنى فلاته اه وزاد الجليل الى اول ابى  
او لو بد مثلا اه (قوله) او فاتتك) اتفق الشباب والقناة للقاء والفق ايضا السخي الكريم اه ع (قوله) ع  
الافتار (قوله) فيضبط الولي الخ) اى فى المجرى مطلقا وفي غيره ما بذنا فى الاجابة ولا يستد بيا من المرأة  
إذا غلبت من نفسها ان القصد منه مجرد الذكر بل هذا ظاهر اطلاقهم اه ع (قوله) واجنبي  
قوله المان ولو خطب الى قوله هل على الصحيح مثاق الرضى وقال شارحه عقب ذلك الخطبة من الاجنبي كوى  
عن ذكر اى الولي والزوج ليحصل بالالاستحباب ويصح معها المقدام وهل فرض ذلك إذا كان الاجنبي  
احدا المعادين او اعم وهل يتنفر توسط خطية الاجنبي بين القول والاجاب إذا لم يكن احدا المعادين اه  
سم اقول ظاهر صريح الفاضل حو التباية اغتزار ذلك (قوله) وهى آكد (التي) معتد اه ع (قوله) وإن  
تخل ذلك) اى قول الزوج احدى الخ بين الاجاب والتقرير لكونها الغنائم الاية في قوله لان مقدمة الخ  
(قوله) المان لك الصحيح لا يستحب بل يستحب تركه) هذا هو المعتد بانه معنى وشرع المنتج (قوله)  
وكذا) اى صح عدم الاستحباب (قوله) واستبعد) اى الاذرى الاول اى عدم الاستحباب عبارة الخ  
ومعها صحتا مختلفا بشرحين والروضة فان حاصل ما فيها وجان احدهما البطلان لا نهى مشروع فاقبه  
الكلام الاجنبي والثاني وقوله على الجهور استيعابه فاقول بانه لا يستحب ولا يطل خارج منهما قال الاذرى  
ولم ازل من قال لا يستحب ولا يطل فعلى من خالف من قبل لا يستحب بانه لا يطل لا نهى مشروع  
فاية الكلام الاجنبي وذكر البتاني نحو منى كلام السيكي انما رايه الاول ان يحمل البطلان على ما اذا طال  
(قوله) اعاده) اى صلى الله عليه وسلم العقد (قوله) النكاح جوا) الى قوله هو عن اتقنى في الخفى والى التمة  
فى التباية الاخرى هو عن اتقنى الى اشتراط قوله وان لا يرجع الى المعنى الى وان يقبل (قوله) ما ذكر) اى فى  
المان (قوله) هو خطية الفتحال بان يكون الخ) والاولى ان يضبط بالعرف معنى ونهاية قال الرشيدى هو اى  
الضبط بالعرف مراد الفتحال كما اشار اليه الاذرى حيث قصره به اه عبارة ع (قوله) ويجوز ان يكون مراد  
الفتحال بما ذكره ضبط العرف فلاتا فى بينهما اه (قوله) وخذ الخ) قال المتولى ويشترط طر الزوج يصل  
المشكوك لكن فى البحر لو تزوج امراته هو معتقدان بينهما اخوة من رضاع ثم تبين خطوه وصح النكاح  
على الصحيح من المذهب والاول وجه اه منى (قوله) الخ) عبارة الخفى إذا صدر من القاتل الذى  
طلب عنه الجواب اه (عن اتقنى) ضبط على قوله فمن طلب الخ (قوله) لا يضر) خلا فالتباية هو الخفى  
عبارة ما قول بعضهم وقال ورجعتك الخ صحى التامرة فيه بانهم مفرغ على ان الكلمة فى البيع من

كرمتا برغوب عنه او نحو ذلك (قوله) فى المان ولو خطب الى قوله صح النكاح) لما ذكر مثله فى  
الروضة وعنه شارحه قال عقب ذلك الخطبة من الاجنبي كوى عن ذكر ليحصل بالالاستحباب ويصح  
مهما المقدام قبل فرض ذلك إذا كان الاجنبي احدا المعادين او اعم وهل يتنفر توسط خطية الاجنبي بين

لمساجله آخره بان افة تعالى امره بذلك قال الرضى فان ورد ما قاله المواردى فله اعاده لما حشر طيبا لحظوه وللان خصائصه  
صلى الله عليه وسلم انه يزوج من شامان شاءه بلا ان لا تمارى بالثومين من ان تقسم ثالثى الاذاكرويين كون القيام بالعقد اطول من  
خطية الخطية (فان طال الذكر الحاصل) بينهما (لن يصح) النكاح جز ما لا اشار به الى اعراضه كونه مقدمة القبول لا يستدعى اغتزار طوله  
لان المقدمة اتى تام الدليل عليها ما ذكره قط فلم ينظر طوله وخطية الفتحال بان يكون زمنه لو سكتا فيه خرج الجواب عن كونه جوا  
ويؤخذ ما مرقى الباع الفصل باجنبي عن طلب جوا به يضر وإن قصره عن اتقنى كلامه لا يضر لأن طال فقول انهم قالوا ورجعتك

[illegible]

في شوال واليدخل فيه الخير

[illegible]

القبول والواجب إذا لم يكن أحد المادتين (قوله فاستوص بها) قد يقال أنه ليس اجتناباً (قوله وم)  
 المتعمد عند شيخنا الشباب الرمي أن نخل الأجنى بطل البيع ولو من أقصى كلامه وقياسه التباح فلا  
 بأس يوم يهاذرك به بعضهم إن سران ذلك من الأجنى لكن الظاهر أنه ليس منه (قوله واشترط) عطف على  
 أن في أن الفصل الثم (قوله نعم) اشتراط الخ) كذا شرح مدر (قوله وظاهر كلام الأذكار الخ) يؤخذ

بارك الله الصالحين <sup>عليهم</sup> المأخوذ من زينب خرج في دخل على عائشة فسلم وقال عليك السلام ورحمة الله كيف وجدت أمك بارك الله لك ثم فعل ذلك مع كل سائر موكل قالت ما كنت عايفة وقد فعلت قولن له كيف وجدت أمك يؤد خدمته بطلما فما فيه من نوح استجابه من الأجانب لأمها العامة وقد جاب بان هذا الاستنهام ليس على حقيقته دليل أن حمل الله على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يوجب منه وأما التفسير أي جديتها على صاحب مع ذلك يعني أن لا تذهب هذا إلا لما رواه في الاستنهام أشرفت إليه وهو راجع بالمدى إلى التام والتمام والكمال مكره وهو لا يخفى على أئمة أهل البيت ويقول بارك الله لك من أن صاحبه علم إذا أراد الجمع تعظيما بغيره وقام عليه التتظيم والتعظيم والتعظيم والتعظيم ونحوهما ينشأ له الأمر به قال أن عيسى وولده الذي علم أني لأحب ابن ابن من زوجي كإحسانه عزيزي لهذه الآية

وقال كل منهما ولو مع الياس من الولد كما انقضاهما لهما بسم الله اللهم جنبنا العيطان وجنب العيطان ما رزقنا وليس استحصار ذلك بصدق في قلبه عندنا زال فانه اثر ايقان صلاحه ولو غيره ولا يكره لمقبلة ولو يصح ما يكره وتكلم احدهما التامه لاني من كفايته حيث اجنب الدبر الا ما يقضي طبيب عدل بضره من مرمم ذلك كما قيل بل صح ما يقضي انه كيرة (٢١٧) ومما افقحكم تفصيل غير الموطوء قيل

يحسن تركه ليقول الشعر ووسطه وآخره لما قيل ان العيطان يحضره فين ويرد بان ذلك لم يثبت فيه شيء وبخره انه ذكر الراود بمنه ويندب اذا تقدم انزاله ان يهل لتزول وان وان يتحرى به وقت السحر للايقاع وحسنت انشاء الضيق والجمع المقرطين حيث اذعروا احدهما سحر غالبا كالاقرب فيه مع التكلف وحبط بعض الاحكام انفسه بان يحد داعيه من تشبه لا براسه فكشركر لم في الخبر الصحيح امر من رأى امرأة فاحسبته بوعطه بان مامع زوجته كما مع الميثوقه يوم الجمعة قبل الذهاب اليها اوليتها وان لا يتركه عند قدومه من سفر والتوى له بادوية مباحة مع راية القوانين الطيبة بقصد صالح كصفه او سل وسيله فحبوب فليكن محبوا لما يظهر وكثيرون يخطئون ذلك فيقول منه امور ضارة جدا فليحذر وطما حامل والمرضع منى عنه فيكره ان يخشى منه ضرر الولد بل ان تحققه مرم ومن اطلق عدم كراهته مراده ما اذا لم يتش

(الخ) مقول قال (قوله) وقال (الخ) عطف على قطعية عبارة النهاية وقول كل منهما (الخ) عطف على الزوج (قوله) كل منهما (الخ) علم منه ان التقسية في حقها سنة عين لاسنة كفاية اذ سم وظاهر المعنى انه سنة للزوج فقط (قوله) لم مع الياس (الخ) اي لكرهه وغيره من صغر السن او اخل اده ع (قوله) استحصار ذلك اي قوله بسم الله (الخ) اي ع (قوله) تكلم احدهما (الخ) زاد النهاية بما لا يتعلق به اذ قال ع (قوله) هل منه ما يرغب الزوج في الجماع بما يفعله النساء حالة الرطوب من التنجس مثليه فطر والاقرب الكرامة ولا ينافيه قوله بما لا يتعلق به لان الظاهر ان المراد به اخراج ما يتوقف عليه الجماع كان يطلب منها ان تكون على صفة تتكمن معها من تمام اداء وطء (قوله) لاني من كفايته اي لا يكره شيء من كفيات الجماع من كونها مضطربة واستقلة على الجنب او كما عاوا من جانب القيل والدير وغير ذلك اذ كرى (قوله) بل صح ما يقضي كونه كيرة (ظاهرة) ولو مرة واحدة اده ع (قوله) حكم تفصيل (الخ) وهو حل ذلك عند جميع حقيقتين اذ نهاية (قوله) قيل يحسن (الخ) الى قوله ويرد عاه المعنى الى الاحياء والفر (قوله) ووسطه اي كفايته (قوله) يحضر (الخ) اي الجماع في هذه الليالي ويجمع اده ع (قوله) اند (الخ) اي المار اثار (قوله) ان يهل لتزول يذ يظهر ذلك باخبارها او بقرائن تدل عليه اده ع (قوله) اذ هو اي الجماع وكذا خبره في غير ختمه (قوله) ووسطه بعض الاطباء (ويسن ملاحظة الزوجة انساوا ان يخليها من الجماع كل اربع ليال مرة بلا عذر اده ع (قوله) نعم في الخبر (الخ) موفى حكم المستثنى من عدم الاتيان مع الواسطة اده ع (قوله) به) متعلق بامر الخ والعصير الجاه (قوله) وفعله (الخ) اي يرتدب فعله (الخ) اده ع (قوله) عند قدومه (الخ) اي في الليلة التي تعقب قدومه من السفر بل في يومه ان اتفقت خلوة اده ع (قوله) من سفر اي يحصل به غيبة عن المرأة عرفا اده ع (قوله) والتحرى له اي الصالح مبتدأ خبره مفعول وسيله (الخ) اده ع (قوله) ذلك) اي راية قوانين الطب (قوله) ووطء الحامل اي يحد ظهوره ولو باخبارها حيث صدقها فيه اده ع (قوله) بل ان تحققة (الخ) عبارة النهاية بل ان قلب على غشيه مرم اده ع (قوله) بل ان تحققة (الخ) وظهر ان قوى الفطن بحيث التحق باليقين وكان الضرر المصير عليه لولا ما لا يتحمل عادة كهلاك الولد اده

(فصل) في اركان النكاح (قوله) في اركان النكاح (الى قوله) وجزم في النهاية الا قوله اربعة فابدا بخمسة يجعل الزوجين وكنين وسباني من ع (قوله) الجمع بينهما (قوله) وتوايها اي كنكاح الشغار وكما للصداء على اذن المرأة اده ع (قوله) وهي اي الاركان (قوله) وشاهدان عدها وكنا لعدم اختصاص احدهما بشرط دون الاخر بخلاف الزوجين فانه يمتنع لكل منهما ما لا يمتنع في الاخر وجعل ما جرحه كواحد لتعلق التقديم فلا تخالف بينهما اي من النكاح والنهاية (قوله) المستدعي لطول الكلام (الخ) ولا يضر ان كثيرا ما يطلقون تقديم الشيء بكلام عليه لان النكاح لا تراجم اده ع (قوله) كذلك (التبديل) اي في اده ع (قوله) من الماحول اده ع (قوله) راجع لقوله موليتي ثلاثة (قوله) وظاهره اي كلام البعض (قوله) مع الاطلاق اي لا ينافي من الاجاب والوعد (قوله) مامر اي

من الموقر والاستدلال الا ان هذا بعد الاجتماع للوجبة (قوله) وقال كل منهما (الخ) فعمل ان التقسية في حقها سنة عين لاسنة كفاية (فصل) في اركان النكاح وتوايها (قوله) المستدعي لطول الكلام (عليها) كثيرا ما يطلقون تقديم

(٢٨ - شروائ وان قاسم - ما بين) متضررا (فصل) في اركان النكاح وتوايها وهي اربعة زوجان وولي وشاهدان وصيغة وقدمتها لاتسار الخلاف فيها المستدعي لطول الكلام عليها فقال (انما يصح النكاح بايجاب) ولو من هازل وكفا القبول (وهو ان يقول) الماقد (زوجتك او انكحك) موليتي ثلاثة متلازم ومنهم بان الزوج او انكحك كذلك ان خلا عن ثمة الوعد وظهر الصحة مع الاطلاق فيه فطر والظن من ان ما مر اضر العيان في اذى المال بل لو قل ان اختصاص ما هنا بمزيد



من أن قوله أودى المألوه بالالتزام نعم إن حفت به قرينة تصرفه إلى انقضاء عقد الضمان المقيد به اه  
**(قوله مطلقاً)** أي وجدت قرينة صارقة إلى العقد أو لا **(قوله ليهما)** أي أزواجك وانتكحك **(قوله وهو)**  
 أي كلام البتشي صريح فيما ذكرته أي إطلاعه المذكور صريح في قول الشارع بل لو قبل الخ وبمته  
 المذكور صريح فيما قبله من قوله الذي يتبعه الخ **(قوله مرتبط بالانجاب الخ)** لا يضر تغل خطبة خفيفة من  
 الزوجان قلنا بعدم استحبابها خلافاً للسبكي وابن أبي الشرف ولا لقل قبلت نكاحاً له من مقتضى  
 العقد اهتصم المصنف وقوله لا لقل قبلت الخ لا يتناقض ما يأتي في أوائل الفصل الآتي من قول الشارع كالتبابة  
 ولا يصح إضفاء تزوجتها الخ لأن هذا فيما إذا قلنا بالعدا لانجاب بما يأتي فيما إذا انقصر عليه بدون سبق  
 الانجاب ولو لم يمتد **(قوله كما مر انفاً)** أي في قول المصنف فان طال الذكر العاصل لم يصح وقول الشارع هناك  
 أن الفصل بالسكون يضر أن طال **(قوله كما سئذ كره)** أي فصل لا ولا يفرق **(قوله فلا بد من دال)** إلى  
 قوله هو روى الأجرى في النهاية الأقوله لا فعلت إلى المتن وكذا في المتن الأقوله لا استحالة الخ قوله من دال  
 عليها أي الزوجاته اه عرش **(قوله أوردت)** ومثله أجيبت وأردت كما قاله بعض المتأخرين نهاية ومعنى  
**(قوله واتحاد ما الخ)** أي رخصت وعلقت **(قوله لا يتناقض هذا)** أي تغايرهما في النكاح **(قوله كما يظهر)**  
 بالتأمل) كأن مراده من النكاح بمعنى الانكاح وهو ليس فعلاً لكن يردان البيع بمعنى التملك ليس فعلاً  
 فهو يشتمل أن مراده أنه لا بد من ذكر النكاح في القبول وليس فعلاً بخلاف البيع لا يجب ذكره فيحمل  
 قوله فيه فسلط على معنى فعل القبول اه سم **(قوله بمعنى انكاحها)** كما صرح به جمع من الفوحيين اه  
 معنى **(قوله كما مر)** أي أول الباب **(قوله هو روى الأجرى الخ)** لا نسب ذكره قيل قول المصنف نكاحها  
**(قوله حتى يجب هذا)** أي لفظ هذا بان يقول هذا النكاح اوله المذكور بان يقول النكاح المذكور سم  
 وكرهى **(قوله من ذلك)** أي عن ضم لفظ هذا أو المذكور **(قوله لا قبلت)** أي قوله ومن ثم في النهاية الأقوله  
 من حاشي ثم قوله ذلك مصنف على قول المتن أو قبلت نكاحها أو تزويجها **(قوله لا قبلت)** أي قطعت من غير ذكر  
 نكاحها أو تزويجها اه عرش **(قوله مطلقاً)** أي في مسألة المتوسط وغيرها **(قوله لكن ردوه)** معتمد  
 اه عرش عبارة سم أي بان الهاء لا تقوم مقام نكاحها اه **(قوله ولا يشترط فيها)** أي في مسألة المتوسط  
 والحاصل في مسئلته أن قول الولي بعد قول المتوسط زوجت بنتك فلا تزوجها له أو زوجتها بإهوالا لا يكتفي  
 زوجت بدون الضمير ولا زوجتها بدون ذكر الزوج وان يقول الزوج بعد قول المتوسط تزوجتها مثلاً  
 تزوجتها أو قبلت نكاحها لا قبلت وحدهم ولا مع الضمير نحو قبلته اه عرش وقوله تزوجت سيأتي ما فيه  
**(قوله ايضاً)** أي كالأولى لا يشترط ذكر نكاحها أو تزويجها بل يكفي الضمير على ما في الروضة المرجوح **(قوله فلو)**  
 قال أي المتوسط **(قوله قال الزوجت)** أي بدون الضمير **(قوله لكن جزم غير واحد الخ)** معتمد اه  
 عرش **(قوله لا بد من زوجته أو زوجها)** وبه شيخنا الشهاب الرمي على أنه لا بد في مسألة المتوسط أن يقول  
 الولي زوجها فلان فلان فلان أو اقصر على زوجها لم يصح كما يؤخذ من مسئلة الوكيل نهاية ومعنى وسم وعبرة

التيه بقلة الكلام عليه **(قوله واتحاد ما في البيع لا يتناقض هذا)** يشتمل أن مراده أنه لا بد من ذكر النكاح  
 ليقع مسمواً لفعلت وهو غير متطلب أريد بالنكاح الانجاب أو العقد وقد يقتضي هذا امتناع فعلت البيع  
 والكلام فيه فليتلما فيه **(قوله كما يظهر بالتأمل)** كأن مراده أن النكاح بمعنى الانكاح وهو ليس فعلاً  
 لكن يرد أن البيع بمعنى التملك ليس فعلاً فهو يشتمل أن مراده أنه لا بد من ذكر النكاح في القبول وليس  
 فعلاً بخلاف البيع لا يجب ذكره فيحمل قوله فيه فسلط على معنى فعل القبول **(قوله بمعنى انكاحها)**  
 قال الزركشي نعم صرح جماعة من الفوحيين أن النكاح مصدر كالانكاح وعليه فيخرج كلام الفقهاء انتهى  
**(قوله حتى يجب هذا)** أي لفظ هذا بان يقول هذا النكاح الخ **(قوله أوردت كره)** أي بان يقول  
 النكاح المذكور **(قوله لا في مسألة المتوسط الخ)** كذا شرح مر **(قوله لكن ردوه)** أي بان الهاء لا تقوم  
 مقام نكاحها **(قوله ما به لا بد من زوجته أو زوجها)** وبه شيخنا الشهاب الرمي على أنه لا بد أن يقول

احتياطاً أو يجب أن لا يفتقر  
 فيه موهوم الوجد مطلقاً لم  
 يعبدتم أريد بالبتشي أطلق  
 عنهم عدم الصحة ليهما  
 ثم بحث الصحة إذا السخ  
 عن معنى الوعد بان قال  
 الآن وهو صريح ليهما  
 ذكره كره (وقول) مرتبط  
 بالانجاب كما مر انفاً (بان)  
 يقول الزوج ومثله وكله  
 كما سئذ كره (أو تزوجت) (أو)  
 فكتمت فلا بد من دال  
 عليها من نحو سم أو غيره  
 أو إشارة (أو قبلت) أو  
 رخصت لفعلت أو اتحادها  
 في البيع لا يتناقض هذا كما  
 يظهر بالتأمل (نكاحها)  
 بمعنى انكاحها ليطابق  
 الانجاب ولا يستحالة يقتضي  
 النكاح هنا أهو المركب  
 من الانجاب والقبول كما مر  
 وروى الأجرى أن الواثق  
 من على في نكاح فاطمة  
 رضى الله عنها رخصت نكاحها  
 (أو تزويجها) أو النكاح  
 أو التزويج ولا نظر لإيهام  
 نكاح سابق حتى يجب هذا  
 أول المذكور خلافاً لردوه  
 لأن القرينة القطعية بان  
 المراد قبول ماوجب له  
 تقتضى عن ذلك لا قبلت ولا  
 قبلت مطلقاً لا قبلت إلا في  
 مسألة المتوسط على ما في  
 الروضة لكن ردوه ولا  
 يشترط فيها ايضاً تخالف  
 فلو قال الولي زوجها ابنتك  
 فقال الزوجت على ما اقتضاه

فقال قبلته على ما مر أو تزوجتها فقال تزوجتها صحيح لا يكتفى مناسم وأوفى كلامه بتخيير مطلقا إذ لا يشترط توافق الفظين قبل كان يبنى تقدم قبلت لأنه القبول الحقيقي أه ويرد بمنع ذلك بل الكل يقول حقيقي شرعا وبقرض ذلك لا يرد عليه لأن غير اللاحق تقدم لكتبة كارد على من تنكح أو عالف فيه وقد قيل في صحة تزوجت أو تنكحت نظر تردده بين الأخير والقبول في تعليق البنوى في قوله تزوجت قال أصحابنا لا يصح لأنه اخبار لا عهد أه ويرد النظر بأنه مبني على الاكتفاء بمجرد تزوجت من غير نحو ضمير والأصح خلافا كما سر حيث قد في التعليق صحيح لكن لحله من ذلك الموجب لتحصنه للاخبار أو قر بهنه لا تردد الذي ذكره لأن هذا إنشاء شرعا كعت ولا يضر من عامي نحو فتح تاء تكلموا بادل الراي جبار عكس والكاف مررة وفي تناوى بعض المتقدمين يصح انكحك كما هو لغة قوم من اليمن والغزالي لا يضر تزوجت لك أو اليك لأن الخطأ الصيغة إذا لم يزل بالبنى يبنى أن يكون كالحط في الأعراب والتذكير والتانيث أه وهو صريح فيما ذكره غيره

الرشيدى لا بد من زوجته أو زوجتها أى مع قوله فلان في العتق التاتى ويظهر أنه لا يشترط قوله فلا تفى العتق الأول على اسم أه أقول هو ذاتية صنيع النباية والمغنى المارأ غنا **(قوله ثم قال)** أى المتوسط **(قوله)** على ما مر أى عن الوجود المبرح **(قوله أو تزوجتها)** عطف على قبلت نكاحها أى أو قال المتوسط **(أخ ع)** وش **(قوله فقال)** أى الزوج **(قوله)** عبار النباية تزوجت أه وكتب عليه الرشيدى ما نصه عبار التاتية تزوجتها أى المصوب لما مر أه أى من قوله فلا بد من دال عليها **(أخ قوله)** صح جواب **(قوله أو تزوجتها)** أى فى مسنة المتوسط علف على البع أه م ش عبارة المتنى بخلاف ما قالوا أو أحدهما من **(أخ قوله أو)** أى قوله قيل فى المتنى **(قوله مطلقا)** أى سواء أتى الولي بلفظ النكاح أو التزويج فليس قبلت نكاحها راجعا لنكحت وقبلت تزويجها راجعا لزوجت أه ع ش وقوله قبلت نكاحها أى ونكحت أو قوله قبلت تزويجها أى تزوجتها **(قوله توافق الفظين)** أى أما التوافق المعنوى فلا بد منه كما قيل الفصل فى قوله أن يقل علوق الأعياب لا بالنسبة للبر **(أخ ع)** **(قوله قيل كان أخ)** وأخوه المتنى **(قوله تقدم قبلت)** أى **(أخ قوله)** لأنه التعليل الحقيقي أى قول الزوج تزوجت أو تنكحت ليس قبولاً حقيقياً فلو تأخر قائم مقامه إذ انضم إلى ذلك الضمير أه ع ش **(قوله وبقرض ذلك)** أى أن الحقيقي هو قبلت فقط **(قوله لأن غير الاسم)** أى كزوجت أو تنكحت هنا **(قوله وقد قيل أخ)** تعليل لوجود التنكح والخالفه فيما ذكر من تزوجت أو تنكحت على ترتيب القس **(قوله وفى تعليق البنوى الخ)** من جملة ما قيل أه رشيدى أى وعطف على قوله فى صحة النكح **(قوله انتهى)** أى ما قيل **(قوله كما مر)** أى أما بقوله فلا بد من دال النكح **(قوله فافى التعليق)** أى من عدم الصحة **(قوله عن ذلك)** أى نحو الضمير **(قوله الموجب)** تمت لحله أه سم **(قوله الذى ذكره)** أى صاحب التعليل ولو أسقط ضمير النصب أو هم رجوع الضمير المستتر للبنوى صاحب التعليق كان أولى **(قوله لأن هذا)** أى تزوجت مع نحو الضمير **(قوله أنسا شرعا)** قال الشهاب سم لوجه لكونه انضمام مع نحو الضمير ومتمضعا للاخبار أو قرأيا متنع صدمه انتهى أه رشيدى **(قوله ولا يضر)** إلى قوله والتذكير فى المتنى لا قوله من عامي وقوله بعض المتقدمين فى قوله الغزالي **(قوله من عامي)** عبار النباية ولو من عارف النكح وكتب عليها ع ش ما نصه خلافا لمعنى العارف ولكن القلب إلى ما قاله شيخ أميل **(قوله وإبدال الواى جبا الخ)** أى كجوزك وتجوزتها قال ع ش ويأتى مثل ذلك فيما قال الزوج فى المراجعة راجعت جوزنى لمقد نكاحى فلا يضر وكذا لا يضر زوزتك أو زوزنى **(قوله والكاف مره)** كأنك حكت وأنا حاك وأنا حاك وأحتيا وفى ع ش طاهره أى شرح مد ولومن عارف ومظاهره وإن لم تكن لتتولى لثلاثة بلسانه أه **(قوله يصح انكحك)** أى ما دال التاء كالأ وبصح أيضا وزوجتك ولو من عالم بقل فى الدرس عن الرى ما يروى عنه عن شيخ الاسلام ما يخالفه وجه الصحة أن معنى أزوجتك فلا تة صير تلك زواجها وهو مساوفى للمنى لزوجتك أه ع ش **(قوله كاهو لغة الخ)** وحيث أن انكحك لغة فظاهر أه يصح العقدها حتى من غير أهلها وإن كان عارفا بالاصل فأراد عليه أه سيد عمر **(قوله والغزالي)** عطف على بعض أه سم **(قوله لا يضر زوجت الخ)** ومثله جوزتك ونحوه أه ع ش **(قوله لأن الخطأ الصيغة)** أى الصلات نهاية وهى لك أو اليك الخ ع ش **(قوله والتذكير والتانيث)** أى وكل منهما لا يجلب للمنى **(قوله انتهى)** أى ما قى تناوى الغزالي **(قوله وهو الخ)** أى ما مر من

الولى وزوجتها فلان لوقوعها على زوجها لم يصح كأي خذ من مسئلة الوكيل شرح مر **(قوله ثم قال للزوج)** عطف على قال لولى **(قوله أو تزوجتها)** عطف على قبلت نكاحها **(قوله وفى تعليق البنوى فى قوله تزوجت الخ)** هدم هذا فى المنع مع المبرح لعمده من التناول **(قوله الموجب)** تمت لحله **(قوله لأن هذا انشاء الخ)** لا وجه لكونه انضمام مع نحو الضمير ومتمضعا للاخبار أو قرأيا متنع صدمه **(قوله ولا يضر من عامي الخ)** كذا شرح مر **(قوله والغزالي)** عطف على بعض **(قوله لا يغلز للمنى)** ظاهره أنه لا يتقيد بالماضى **(قوله لا يغلز للمنى)** قد يشكك بما قاله فى انتمت بضم أو كسر ثم أيت ما يأتى **(قوله)**

من افتقار كل ما لا يخل بالمتن ومن ثم قال او شك في وقوعه فادعوا اليك هذا الحق لا يخل بالمتن لا يخرج عن الصريح عن موضوعه وعن الشرف بن المقرئ في فتح التاء (٢٢٠) بان عرف اليك اذا هم به المراد صحت من العارفه و كانه انما يجدي يعرف اليك ذلك

لاجل ما بعد حتى اذا من الواضع ان العارف لا يشترط فيه ذلك قلت بان ذلك عدم كسر الميم يضم التاء وكسر ما على اللفظ وكان هذا هو الحامل ليضم على قوله لا يصح المقدم فتح التاء مطلقا وقوله غير عن الاسنوي في مثلك ففتح التاء لم يفرق بان المدا في الصغ على المتعارف في عوارات الناس ولا كذلك القرآن فتامه والعجب عن استدلال قول النزالي لا يضر الخطا في التذكير والتثنية اى كما صرحوا به في الطلاق والتلف والحق على ان فتح التاء يضر وفل من انه اذا ضم زوجك بكسر الكاف خطا بالزوج صح ففتح التاء بلا فرق وسيل ما بان صحة النكاح مع نفي الصدق فيشترط لزومه هذا كره في كل من شق العقد مع توافقها فيه كزوجتها والاوجب مهر المثل (ويصح تقديم لفظ الزوج) ادركه سواء قبلت وغيرها كاقالادخله لمن فرق وزعم ان تقدم قبلت غير منتظم لاستدعائه مقبولا متقدما ممنوع اذ يصح ان يقال قبلت ما سيجي منك والتميم

بالمضى من المستقبل اشارة بالتعقيل بمرور حتى كانت واقعة شائعة لفة وعرفا (على) لفظ (الولى) او وكيله واقتضى لخصو المقصود (ولا يصح) النكاح (الا بلفظ الزوج او الانكاح) اى ما شئت منها ما ليس هذا مكررا مع ما لا ياهمه حصر الصحة في تلك الصيغة فصيح نحو ان تزوجك الى آخره فقول البتني هنا الآن بمعنى انه يشترط هنا نظيره ما قدمه في انكحك والذي يظهر خلافا

بالمضى من المستقبل اشارة بالتعقيل بمرور حتى كانت واقعة شائعة لفة وعرفا (على) لفظ (الولى) او وكيله واقتضى لخصو المقصود (ولا يصح) النكاح (الا بلفظ الزوج او الانكاح) اى ما شئت منها ما ليس هذا مكررا مع ما لا ياهمه حصر الصحة في تلك الصيغة فصيح نحو ان تزوجك الى آخره فقول البتني هنا الآن بمعنى انه يشترط هنا نظيره ما قدمه في انكحك والذي يظهر خلافا

فتادى البعض والتزامه اده حش (قوله من افتقار كل ما لا يخل بالمتن) انه لا يتقدم بالعامى اسم اى جازى عليه التباية (قوله من الشرف) الى المتن في التباية الا قوله كانه اى قوله فان قلت قوله والعجب الى قوله وسيل (قوله من الشرف) الى حكي عنه ويظهر انه عطف على قوله فان قلت قوله الى حكي عنه الى ما حكى من الشرف (قوله ذلك) اى قوله اذا هم به (الخ) (قوله لا يشترط فيه ذلك) اى عرف اليك (قوله يتا ذلك) اى ما صرح من اى شك ل (قوله كسر) اى باب الصلاة (قوله مطلقا) اى سواء كان عرف اليك ذلك او لا ويحتمل من العامى او غيره (قوله على المتعارف) فاذا كان المعنى صحيحا بحسب المتعارف يضر وإن كان قاسدا بحسب الفقه اى سيدمر (قوله على ان فتح التاء) اى تاامتنك (قوله وسيل) الى المتن في المتن (قوله مع نفي الصدق) او الانكاح على بعض ما سماه الولي اده حش (قوله والاوجب) عبارة لفظي فان لم يقل ذلك وجب مهر المثل كما صرح به الماردى والرويانى وهذه حجة ليعين لا يزوجوا لولا الا كما كثر من مهر مثلها وهذا بخلاف البيع فان القول فيه مندل على الاجاب فان التمس ركن فيه اده (قوله ادركه) سواء قبلت وغيرها كذا في التباية (قوله من الشرف) وقوله قبلت اى (الخ) (قوله فرق) اى بين قبلت وغيرها (قوله وزعم الخ) مبتدا خبره قوله ممنوع (قوله والتميم) الخ بقال هذا انما يناسب لو كان قبلت اخبار اما لو كانت انشاء كما هو المراد فلا يصح وقد يمتد من قبل الشارح حاشا ان مقصوده ان شأن قبلت ان يكون مقبولا ما ضايق التحقيق بالنسبة لو من التعلق بها هوها وإن كان مستقبلا بالنسبة لو من التعلق بالكنه لما كان مستقبلا محقق الوقوع فكانوا فتح قوله والتميم الخ اشارة الى ما خف هذا الجواب الدقيق لان فيا نحن فيه تعبير عن المستقبل بالمضى فليتام اده سيدمر (قوله حصول المقصود) اى مع المتقدم (قوله اى ما شئت) الى قوله فقول البتني في التباية (قوله ما شئت الخ) اى ما قالوا وما اشتق الخ يروى المصنف ليسعمل نحو انكاحات تزويجك موليتي فليتام (قوله فليس الخ) لعله تنريح على قوله الى اشتق الخ المتبدل للمعروف في النهاية وقول المتن (قوله هذا) اى قول المتن ولا يصح الخ وقوله مع ما رى قوله اى ما يصح النكاح بايجاب الخ (قوله لا ياهمه) اى ما صرح المصنف الخ فقولوا لا ياهمه عدم توقف صحة النكاح على لفظ الزوج او الانكاح فان العلم بالاشتراف من اصطلاح المصنف كالرأى استعمال بان معنى كان لا يخل من ما وجبنا به اقوى عارجه بالشارح فليتام اده سيدمر ان تقول ان تعبير المصنف في الاجاب بقوله وهو الخ يدلهم الا ياهم الذي ذكره وجه المعنى عدم التكرار بقوله لان الكلام هناك في اشراط الصيغة وهنا في تعيينها اده وهو قريب لا فاهم فيه ما رى انفا (قوله فصيح نحو الخ) تنريح على قوله اى ما شئت الخ (قوله هنا) اى فى نحو انما تزوجك الخ (قوله الآن) مقول القول وقوله اى الآن (قوله لان اسم الفاعل حقيقة الخ) هذا لا يرد على البتني بناء على ما في جميع الجوامع تماما لصيح السبكي من ان المراد بالحال في اسم الفاعل حال التلبس لاحال النكاح خلافا للقرافى ومن

فيشترط لزومه هنا) اى بخلاف البيع فان الواجب ذكر كثر من كلام المتيدي (قوله والتميم الخ) قد يقال هذا ما يناسب لو كان قبلت اخبار اما لو كان انشاء كما هو المراد فلا (قوله لا ياهمه) اى ما صرح المصنف في تلك الصيغة فقولوا لا ياهمه عدم توقف صحة النكاح على لفظ الزوج او الانكاح بل يكفي انه لا يقيد الوقت على ذلك فان المعلوم بالاستقراء من اصطلاح المصنف كالرأى استعمال بان معنى كان ولا بمعنى ان ما وجبنا به اقوى عارجه بالشارح فليتام (قوله لان اسم الفاعل حقيقة في الحال) هذا لا يرد على البتني بما على ما في جميع الجوامع تماما لصيح السبكي من ان المراد بالحال في اسم الفاعل حال التلبس لاحال النكاح خلافا للقرافى ومن وافقه وحققتا معناه في الآيات البيئات مع بسط بيان فساد

لان اسم الفاعل عطف على كمال فلا يؤرم الوحدى يحذف عنه ظلال المضارع فان الخلاف فى كل منهما مشهور واما الذى تناقروا فيه  
الترجيح صحح جمع فكلان يبنى تميم لان فيه شبه شروجهن فكلان الحلال المرجب لاحتياله الوحدى ايضا فقلت كنى باختلاف الترجيح مرجحا  
اسيا والمرجون ايضا عن اساطير بالغة اكثر من غيرهم وذلك لخبر مسلم انقوا الف (٢٢١) السامع انكم اخذتموهن بامانه

الله واستعظم فروجهن  
بكلمة الله وكلت ماورد  
فى كتابه لم يرد فيه غيرهما  
والقياس عمت لان فى التكاح  
حربا من التبعذ فلم يصح  
بشعر لفظ لامة وجبة  
وتعليق وجهه تعالى التكاح  
بلطف الية من خصائصه  
صل الله عليه وسلم قوله  
عالمه لك من دون  
المؤمنين صريح واضع  
فى ذلك وغير البخارى  
ملكتم كما بما ملك من  
القرآن اما دم من مصر  
كا قاله التيسورى لان  
رواية الجهور زوجتمكما  
والجامعة اولى بالمفطن  
الواحد او رواية بالمعنى  
لفظ الترادف ارجع صل الله  
عليه وسلم بين القطين  
إشارة إلى قوة حق الزوج  
وانه كالمالك وينفذ نكاح  
الاخرس باشارته ان  
لا يتنص بهما النطق  
وكذا بكتابه بلا خلاف  
حل مافى المصروع لكنه  
معرض بانه يرى انها فى  
الطلاق كباقي القصور واغفل  
من الحلول فكيف يصح  
التكاح بامضاعن كونه بلا  
خلاف وقد يجاب بعمل  
كلامه على ما اذا تكن له إشارة

واقفه وحققنا معناه فى الآيات الثابتات مع بسط بيان اسم **(قوله فلا يؤرم)** أى نحو انما يؤرمك  
اى **(قوله فى كل منهما)** أى اسم الفاعل والمضارع **(قوله قلت كنى)** قد يستحق ذلك بان المقصود  
الانشاء لا الاخبار والانشاء مطلقا سواء كان جملة فعلية ماضية او غير ماضية اسمية حال مطلقا اسم  
وفيه شبه المصادرة **(قوله باختلاف الترجيح)** أى بان ارجح فى المضارع الاشتراك فى اسم الفاعل كونه  
حقيقا فى الحال بجازاى الاستقبال **(قوله والمرجون)** أى لكون اسم الفاعل حقيقة فى الحال وقوله من  
اساطير احال من الواو وقوله كثر اخرج خبر المرجون **(قوله وذلك لخبر مسلم)** الى قوله إشارة فى المعنى  
والى المعنى فى التباينة لا لانه يذكر اعراض عبارات مجموع بل اقصر على قوله وهو محمول على ما اذا اخرج وذلك  
اى ارجع الى **(قوله بامانة الله)** أى بصلته تحت يدك كالامانات الشرعية كما عرفت **(قوله ماورد)**  
فى كتابه وهو التزوج والانكاح اى معنى **(قوله فلم يصح)** اى تخرج على الماتن **(قوله فى ذلك)** أى معنى  
القياس **(قوله وغير البخارى)** جواب ما عراض **(قوله بما ملك)** أى بتعليقك لىامامك من القرآن  
وقد كان معلوما لزوجين ادم **(قوله بانه يرى)** أى ان مجموع قوله لىا أى الكتابة **(قوله والقصور)**  
الخطا على جملة حالية **(قوله يعمل كلامه الخ)** عبارة المعنى بانه انما اعتبر الكتابة فى صفوه لا فى لان تزوجه  
ولا ريبانه اذا كان كتابا تكون الولاية فى تركل من يورجه واورج موليه والسائل نظر الى من يورجه  
لا الى لايته ولا ريبانه لا يورجه اى **(قوله إشارة مفهومة)** أى لكل احدا ما اذا فهمما النطق دون غيره  
ساوت الكتابة فىصيح بكل منهما ادم عرفت **(قوله وتعدت تركله)** مفهومة انه لو امكنه التوكل بالكتابة او  
الإشارة التى يختص بهما النطق تميم لصحة نكاحه تركله وهو قوله لان ذلك لو كان كتابا ايضا  
لكنه فى التوكل ووجهه فى الكتابة بخلاف التكاح ادم عرفت وستذكر منه ما يتعلق بالمقام **(قوله)**  
إشارة الى **(الخ)** أى فىصيح نكاحه بها الضرورة حيث تفتقر تركله ادم عرفت **(قوله وإن احسن)** الى ما  
فى التباينة كذا فى المعنى لا قوله بشرط الى قوله هذا قوله بشرط الى الماتن **(قوله هو)** أى العجيبة **(قوله)**  
ماعد العربية اى من سائر اللغات بانه معنى **(قوله لا يتلقه)** اى بالنكاح **(قوله ان فهم الخ)** أى  
انقضت اللغات ادم اختلفت ادم معنى **(قوله قبله او اقبل)** أى العارف ببولو اخبار التفتة **(قوله فورا)**  
اى بلا طول الفصل فورا بلا اخبار بين الايجاب والقبول عرفت وشيدى عبارته والوجه اتمان كان  
الاخبار للبايدى بما ياقى به قبل بدايته بشرط عدم طول الفصل بين الاخبار وبدايته وإن كان التالى ما ياقى  
بأشترط عدم طول الفصل بين ما ياقى بهما مقدم من صاحبه من ايجاب او قبول او بما ياقى به صاحبه صح

ايرادات لبعضهم طبعوا الله اعط **(قوله قلت كنى)** باختلاف الترجيح مرجحا لاسيا والمرجون ايضا عن  
اساطير بالغة ان قد يستحق ذلك بان المقصود الانشاء لا الاخبار والانشاء مطلقا سواء كان جملة  
فعلية ماضية او غير ماضية اسمية حالية او غير حالية مطلقا **(قوله لا خطر اراه)** المناسب لهذا الكلام تزوجه  
لا تزوجه **(قوله فورا)** بمشتمل ان المراد التور من الاخبار ويكون إشارة إلى قوله فى شرح الروض عن  
اللقنى لىا خبر معناها وقيل صحح ان طول الفصل ادم وقد ينظر فى شرط الفروع وقصد طول الفصل  
حيث كان متذكرا لمعناها الا ان مراد طول الفصل الخفى بين الايجاب والقبول والوجه اتمان كان  
الاخبار للبايدى بما ياقى به قبل بدايته بشرط عدم طول الفصل بين الاخبار وبدايته وإن كان التالى ما  
ياقى به اشترط عدم طول الفصل بين ما ياقى بهما مقدم من صاحبه من ايجاب او قبول او بما ياقى به صاحبه

مفهومه وتعدت تركله لا خطر ادم حقيقا ويلحق بكتابه فى ذلك إشارة الى ما يختص بهما التهان **(ويصح بالعجيبة فى الاصح)** وإن احسن  
العربية ما عداها اختيارا بالمعنى لا يتلقه اى عاجز بشرط ان ياقى بما عده اهل تلك العصر بما ياقى لهم هذا ان فهم كل كلام نفسه  
والاخر لو بان آخره مفعلة بالايجاب والقبول بعد تقدمه من عارف ببولو اخبار التفتة بمعناه قبل نكحه به فليأول ايجاب فورا واصل الوجه

فيما يظهر بشرط قصر الفصل بين الإيجاب والقبول فليتامل (قوله لهم الشاهدان) أي ما أتى به الشاهدان من عرض (قوله في الصيغة) إلى قول المتن ولا يصح تعليله في الكتابة إلا قوله وهو قول في قوله قوله ذلك (قوله كما حلتك الخ) مما جعلوا عدم المسح به مذهباً لمقتضى ذلك وجعلوا الانكاح اسم (قوله على ذلك) أي تبيته بما التكاثر (قوله لا حطلم) أي اطلاعاً لأنه مصدر مبني أم عرض (قوله لا حطلم) أي نيت (قوله لكل فردا) أي الأول جزاء أو قوله متأى عقد التكاثر (قوله لا حطلم) أي نيت الإجماع عرض (قوله على إقراره بالقدم) أي قوله أن نيتاً ما تعلققت به التكاثر (قوله وليه وجه) أي في الصحة بالكتابة (قوله لا يسول عليه) أي فلذا ادعى القتل وأطلق اسم (قوله صريح) أي الاستتلاف (قوله صم) أي يصح ما يحسن عبارة النهاية اشترط القفل الصريح وهذا ما في نسخة الفارح المرجع هنا وكتب عليها القاضل الغضبي ما نصه قوله اشترط النسخ إلى يمين الكساية وهو ظاهر وقد رجع الفارح رحمه الله عن قوله اشترط النسخ إلى قوله صم بما يصح النسخ كإثباته بكتاب القاضل الغضبي فإنه قال سدهم عبارة عرض قوله اشترط القفل الخ أي بأن يقول استغنيتك وأذن لك في ترويع فلا تملاهم عرض وجبارة الرعيدي أي فلا تكن الكتابة على المصداق (قوله وخرج بقولنا) أي قوله يفرق في المتن (قوله الكتابة في العقود) أي من زوج أو زوجة كالقول زوجك بنى أو زوج بنى وقوله كالقار أو بنات الخ لا يخفى أن مثل أن البنات يورثن كما قال زوجت ابني بذلك نوياً يمتثلون لغير المسمى صم أم حلي وزاوي (قوله ونوياً مبنية) يؤخذ منه أنها لو اختلفت في التنية بطل العقد ولو لم يمتثل الزوج إحدى البنات بعد موت الأب قال أنه المعتبر شهدت العقود بذلك فقد سلمت المبنية صدقت بمنيتها لأن الصبور لا اطلاع لهم على النية كذا قالها الصبور أنتم المقتصر قدسوسى إلى غيركم غلطاً لا تقول قولاً مبنيهاً لأن الأصل عدم القفل أم عرض (قوله مطلقاً) أي وإن نوياً مبنية أم صم عبارة عرض أي نوى الولي مبنية نسماً أو لا ولعل الفرق بين هذا وبين زوجك إحدى بناتي أو مبنية حيث صمعت لثمناته يعتبر من الزوج القبول فلا بد من تعيينه ليتحقق الإشهاد على قبوله الموافق للإيجاب والمرأة ليس القبول لخطاب معها والصدقة تقع على ما ذكره الولي ما عتذر فيها ما لا يستغنى عن الزوج أو قد يخالفه ما رآه أخصا الحلبي والزاوي إلا أن يفرق بين عقد الزوج وعقد وليه الخدام مثلاً فلما أجمع (قوله الخ) أي فلاة أم عرض (قوله مطلقاً) أي سواء كان في مستقلاً متوسطاً أم لا قاله الكردى ولا يخفى أن المناسب لما بعده أن يقال على ما مر ومقابل قوله على ما مر أي في شرح أو تزويجها من رجل على الرخصة (قوله كاسم) وهو قول المتن

فيما يظهر بشرط قصر الفصل بين الإيجاب والقبول فليتامل (قوله ويظهر لهم الشاهدان) أي حشدهم (قوله في المتن لا يكتبان) قال في الرخص لا يكتبان قال في شرح حنفية أو حشدهم لأنهما كناية عن قول قال في التناوب زوجك ابني أو قال زوجتي من فلان ثم كتب لغيره التكاثر والخبر هنا فليقتل بمصم كاصح في أصل الرخصة في الأولى وسكت عن الثانية لأنها سقطت من كلامه إلى أن فرق في شرح الرخص ما هنا واليهم ياته أوسع دليل انقضاء الكتابة بثبوت الخيارات (قوله كما حلتك بنى) مما جعلوا عدم المسح به مذهباً لمقتضى ذلك وجعلوا الانكاح اسم (قوله لا حطلم) أي نيت (قوله لا يسول عليه) أي نيت الإجماع عرض (قوله على إقراره بالقدم) أي قوله أن نيتاً ما تعلققت به التكاثر (قوله وليه وجه) أي في الصحة بالكتابة (قوله لا يسول عليه) أي فلذا ادعى القتل وأطلق اسم (قوله صريح) أي الاستتلاف (قوله صم) أي يصح ما يحسن عبارة النهاية اشترط القفل الصريح وهذا ما في نسخة الفارح المرجع هنا وكتب عليها القاضل الغضبي ما نصه قوله اشترط النسخ إلى يمين الكساية وهو ظاهر وقد رجع الفارح رحمه الله عن قوله اشترط النسخ إلى قوله صم بما يصح النسخ كإثباته بكتاب القاضل الغضبي فإنه قال سدهم عبارة عرض قوله اشترط القفل الخ أي بأن يقول استغنيتك وأذن لك في ترويع فلا تملاهم عرض وجبارة الرعيدي أي فلا تكن الكتابة على المصداق (قوله وخرج بقولنا) أي قوله يفرق في المتن (قوله الكتابة في العقود) أي من زوج أو زوجة كالقول زوجك بنى أو زوج بنى وقوله كالقار أو بنات الخ لا يخفى أن مثل أن البنات يورثن كما قال زوجت ابني بذلك نوياً يمتثلون لغير المسمى صم أم حلي وزاوي (قوله ونوياً مبنية) يؤخذ منه أنها لو اختلفت في التنية بطل العقد ولو لم يمتثل الزوج إحدى البنات بعد موت الأب قال أنه المعتبر شهدت العقود بذلك فقد سلمت المبنية صدقت بمنيتها لأن الصبور لا اطلاع لهم على النية كذا قالها الصبور أنتم المقتصر قدسوسى إلى غيركم غلطاً لا تقول قولاً مبنيهاً لأن الأصل عدم القفل أم عرض (قوله مطلقاً) أي وإن نوياً مبنية أم صم عبارة عرض أي نوى الولي مبنية نسماً أو لا ولعل الفرق بين هذا وبين زوجك إحدى بناتي أو مبنية حيث صمعت لثمناته يعتبر من الزوج القبول فلا بد من تعيينه ليتحقق الإشهاد على قبوله الموافق للإيجاب والمرأة ليس القبول لخطاب معها والصدقة تقع على ما ذكره الولي ما عتذر فيها ما لا يستغنى عن الزوج أو قد يخالفه ما رآه أخصا الحلبي والزاوي إلا أن يفرق بين عقد الزوج وعقد وليه الخدام مثلاً فلما أجمع (قوله الخ) أي فلاة أم عرض (قوله مطلقاً) أي سواء كان في مستقلاً متوسطاً أم لا قاله الكردى ولا يخفى أن المناسب لما بعده أن يقال على ما مر ومقابل قوله على ما مر أي في شرح أو تزويجها من رجل على الرخصة (قوله كاسم) وهو قول المتن

ويشترط فهم الشاهدان  
أيضا كإثبات (لا يكتبان) في  
الصيغة كما حلتك بنى فلا  
يصح التكاثر (قوله) وإن  
قال نويت بما التكاثر  
وقوتت القرائن على ذلك  
لأنه لا مطلع للغير والمشرط  
حضورهم لكل فرد فرده  
على التامة فارق السبع وإن  
شرط عليه الإشهاد على ما فيه  
وقوله ذلك لا يؤثر لأن  
المصداق على إقراره بالقدم  
لا على نفس المقدور في وجه  
لكنه للغير لم يسول  
عليه ولو استغنى فاض  
فتبين أن تزويج امرأة صم  
ما يصح بتولية القضاء ما  
سيأتي به اشترط القفل  
الصريح وخرج بقولنا في  
الصيغة الكتابة في العقود  
عليه كالقار أو بنات  
زوجك أحداهن أو بنى أو  
قائمة نوياً مبنية ولو غير  
المسما فاته يصح ويفرق  
بأن الصيغة هي المصلحة فاحيط  
لما أكثر ولا يكتب زوجت  
بنى أحدكم مطلقاً (ولو قال)  
الولي (زوجك) إلى آخره  
(قال) الزوج (قلت)  
مطلقاً أو قبله ولو في مسته  
الترسل على ما مر (يتمد)  
التكاثر (على التكميل)  
لاقتضاء لفظ التكاثر أو  
التزويج كاسم (ولو قال)



ويؤخذ من أن زوجتك مأمورة إن كان ميتا باطلا ولا يزال ميتا حتى يخرج من الزكوة فيبقى باطلا بعد ذلك فلو غلب صدق الميراث وإن غلبت الحياة فقد زوجتك ما فيه يصح لا غير تعليق (٢٣٤) بل تحقيق إذان حيث ذهبني أو مثله أو أخبر موت زوجته وتيقن أو ظن صدق الخبر

غاية (قوله ويؤخذ من) أي من الفرق (قوله أن زوجتك أمة الخ) وكذا يطل البيع في مثل ذلك كما يؤخذ عامر في الحاشية في باب البيع من شرح العياد فراجع اه سم (قوله باطل) كذا في المتن (قوله) وخرج يرك إلى قوله ويصح في المتن (قوله قال) أي لمن حده (قوله بمعنى) كقولنا تعالى وما عاين أن كنتم مؤمنين اه معنى (قوله كان غابت) أي بكت شخص (قوله بموتها) نائب قاعل وحدث (قوله قال) أي ذلك الشخص الغائب بموتها وتحدث ما حل حده (قوله وفيه نظر الخ) مستنداه حش عبارة المتن والظاهر أن هذا داخل في كلام الأصحاب فإنه يخرج من كونه تعليقاً اه (قوله لأن الخ) قد يقال هذا لا يدخل البتة لأنه لم يبين ما قاله على أن معنى إذ حل أن هذا التعليق هو مقتضى الإطلاق ولازم بحسب المتن فلا يضر تصريح به اه سم (قوله والنظر لاسل الخ) قد يقال بكون فرض كلام البتة فيما إذا لم يرد هذا التحدث عنه وشكا واستمر على ما كان عليه من يقين حياته وظنه وحيث قاي فرق بين ظن مستند إلى الأخبار وظن مستند إلى الاستصحاب إذا لم يرد على انتفاء الشك المرجح لجانب التعليق فليتنا مل أصيد مر أقول وعدم الفرق ظاهر (قوله حل الأول) أي قوله أن كانت فلا تلغ قوله الثاني أي قوله زوجتك أمه (قوله لما تقر) أي من مزيد الاحتياط فتاحش ورشيد (قوله بمدلة الخ) أي قوله أن الموت في المتن لا يقره مخالف إلى وكذا وال المتن في العياد (قوله معلومة) كغيره أو مجعولة كدوميد (قوله من نكاح المتعة) وهو الموقت اه فتح المعين (قوله وجران) أي نكاح المتعة (قوله غائلاً كالماء) ولا يحد من نكاحه اه فتدعيه اه حش عبارة فتح المعين ويؤلف في نكاح المتعة المهر والنسب المدة رسة هذا الحدان يقولون وشاهدان فان قد بينته وبين المرأة وجب الحدان وطهر وحيث وجب الحدان ثبت المهر ولا يبعد اه (قوله وحكاية الرجوع) عبارة الباقية وما حكى عنه من الرجوع عن ذلك لا ثبت اه (قوله وهذا) أي بما ذكر من موافقة جمع من السلف لأن عباس اه ورشيد ولعل الأول من عدم رجوع ابن عباس مع صحة موافقة جمع الخ (قوله وكذا لحوم الخ) وما تكرر نسخته أيضاً القبة والوضوء مامسه النار وقد نظم ذلك الجلال السيوطي قال

وأربع تكرار النسخ بها جاءت بها الأخبار والآثار  
قبلة ومتممة والخمر كذا الرضو ما تمس النار

اه حش (قوله ويصح البتة الخ) وتبينه على ذلك بعض المتأخرين اه معنى واعتدله فتح المعين صابرة وليس منه أي الموقت ما قال زوجتك أمة حياتك لأنه مقتضى العقد بل يقر أنه بعد الموت اه (قوله صحته الخ) أي النكاح الموقت (قوله لا الخ) عبارة المتن قال لا الخ (قوله وقد ينادي الخ) عبارة المتن والظاهر وهذا ممنوع قد صرح الأصحاب فالج بانقول بكتك هذا حياتك لم يصح البيع فلذلك أولى وكذا لا يصح إذهابه الكاح عدة لائق لماله الدنيا غائلاً كما قلناه شخياً اه (قوله لا يرفع آثار النكاح الخ) قد مر أنه يجوز لكل منهما أن يظن من الآخر بعد الموت ما عدا ما بين السرة والركبة اه سيدهم (قوله)

من صحة البيع مع هذا التعليق الذي هو لازم معنى وتصريح بمقتضى الحال مع ما كان أن يثلاً مات الذي ليس كذلك قال استاذ في الرد إلى هاليس جرحاً بالمتأمل (قوله ويؤخذ من) أن زوجتك أمة موري إن كان ميتا باطلاً وكذا يطل البيع في مثل ذلك كما يؤخذ عامر في الحاشية في باب البيع من شرح العياد فراجع اه (قوله بمعنى) لا يس بلارم (قوله لأن الخ) قد يقال هذا لا يدخل البتة لأنه لم يبين ما قاله على أن إن بمعنى إذ حل أن هذا التعليق هو مقتضى الإطلاق ولازم بحسب المتن فلا يضر التصريح به (قوله ويشين) كذا في شرح (قوله وقد ينادي) فيه بان الموت لا يرفع آثار النكاح ولأن الأصحاب مروي بأن هذا

قال أن صدق الخبر قد عرجت بكتك وصحت البتة إن حل امتناع التعليق إذا لم يكن مقتضى الإطلاق أو كان غابت وتحدث بموتها ولم يثبت قال زوجتك بتي إن كانت حية صح فيه نظر لأن أن هنالست بمعنى إذا كان ظاهر والنظر لاسل بقا الحياة لا يثبت يقين الصدق أو ظنه فيما مر وصحت غيره الصحة فإن كانت ثلاثة مولى فقد زوجتك وفي زوجتك أن شئت كالبخ إذا تعليق في الحقيقة اه وحين حل الأول على ما ذاعل أو ظن أنها مولى والثاني على ما إذا لم يرد التعليق ولا يقاس بالبيع لما تقر (ولا ترقبه) عدة معلومة أو مجعولة فيفسد لصحة النكاح من نكاح المتعة وجرأ ولا رخصة للضطر ثم حرم عام غير ثم جاز عام الفتح وقيل حجة الرداع ثم حرم أبداً بالنسب الصريح الذي لو ظن ابن عباس لم يستمر على حلها غائلاً كافة العلماء وحكاية الرجوع عنه لم تصح له صح كاه قاله بعضهم عن جمع من السلف أنهم واقفوه

في الحل لكن مخالفوه فقالوا لا يترتب عليه أحكام النكاح وهذا نازع الزركشي في حكاية الإجماع فقال الخلاف محقق وإن ادعى جمع نفيه وكذا لحوم الخرا الأملية حرم من تين ويصح البتة صحت إذا أفت عدة حرمه أو حرمها لأنه تصرع بمقتضى الواقع وقد ينادي فيه بان الموت لا يرفع آثار النكاح كلها فالتعليق بالحياة المقتضى لفها كلها بالموت مخالف لمقتضاء حيث يحد به بتايد

وهم يوم يصرف بين جدوا وهيتا واهم تلك عدة حياتك بان المدا ثم على صحة الحديث فهو إلى العبد اقرب على انه يمكن طلب مريد الاحتياط هنا فراقيت بين غير قليل لا يلزم من نفي محتمل اني صحة القدور بدلوهم على قواعدنا ان قل من زفر محصو القنادا التوقيت (و لا يصح (نكاح الشغار) بمحضتين او لاما مسكورة للثني عنه غير الصحيحين من (٢٢٥) شغل الكلب وجهرتها ليول لمكان كلا

إطلاقيهم) اى عدم الصحة (قوله والفرق) مبتدأ خبره قوله ان المدا (الخ) (قوله به) اى بوبيتك واهم ترك الخ (قوله بينه) اى النكاح (قوله لا يلزم من نفي محتمل) اى التعليق والتوقيت نفي صحة العقد إن كانا اراد الاعراض على المتن فمرد قوله ولو بشر الخ وهم وكذا فسر الكرى الضمير بالتعليق والتوقيت هو الظاهر خلافا لقول حش الى المدة المعلومه انما هو قول الزيدى اى التوقيت بمره او مرها (عن زفر) اى من اكتمه اخفية ادمش (قول المتن لا نكاح الشغار) ولا يضمن نكحه به كاصحح في متن الروض ادمش (قوله بمحضتين) الى قول المتن ولو سمي في المتن الاقوله واخرته الى وقيل وكذا في النبا يقال قوله واخرته الى المتن (قوله روجه) اسقطه المتن والقاموس جابر تمام من شغل الكلب اذ لم يرد له ليول ادمش (قوله يقول) اى الاخر (قوله اذا خلا) اى عن السلطان ادمش (قوله كافي آخر الخ) اى بن تفسير الشغار بما ياتي في النكاح وشيدى (قوله المحتمل) اى اخر الخبر (قوله روجه) اى الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله به) اى عن ابن عمر رضى عنهما (قوله وهو) اى كونه من تفسير نافع (قوله يرجع اليه) اى الى التفسير وان كان من تفسير الراوى لانه اعم بتفسير اخر من غيره ادمش يجرى عن الزيدى عن شرح الحرير وقوله الى التفسير الاول الى اخر الخبر (قول المتن زوجتك على الخ) الى قوله الولي مخاطب زوجتك الخ ادمش (قوله بان يقول الخ) قال الوركى قضية المتن الاكتفاء بقوله قبلت المقدين ليه نظرا (قوله زوجتها وزوجتك) زاد المحلى والمخني على ما ذكرت ادمش (قوله روجه البطلان) اى حكمت (قوله واخره) اى التعليل المذكور (قوله وقيل غير ذلك) عبارة المتن وقيل التعليق وقيل المعلومه المهر ادمش (قوله قليل كما ذكر) قضيته انه لا يكتفى بالاتصال على قوله قبلت المقدين كامر عن حمزة خلافا في حش ما لعه قوله استحباب الخ اى قوله قبلت النكاح مستعمل في قبول نكاح نفسه وزوجيه ابته فكاه قال قبلت نكاح بنتك وزوجتك بتي ادمش (قول المتن لا ماصح الصحة) يتردد النظر فيما لو اقتصر مخاطب على قوله زوجت بنتك او على قوله زوجتك بتي ولعل الاقرب بتي الاول لبطلان لعدم وجود شرط الايجاب وفي الثاني الصحة اذ لا تعليق فيه لان الايجاب المتعلق به معلق عليه لا معاق فليار ادمش سيدمره اقول وقد يؤيده قول المتن والاسم ما لعه وقال زوجتك بتي على ان يضمك صداق لها صحت النكاح فاحد وجهين يظهر تزجيجه تيمنا لغيرنا لعدم التفريل لكن يفسد الصداق فيجب مهر المثل ادمش (قوله لا يفسد النكاح) اى بخلاف البيع ونحوه ادمش (قوله قائم مقام زوجتي) معتمد ادمش (قوله ولو جعل البيع الخ) يتردد النظر فيما لو يوضع واحدة منهما صداق الاخرى ولعل الاقرب ببطلان فيهما اذ انقول بالصفة لهما لا سبيل اليه تزجيجه ادمش على الاخرى بلا مرجع كذلك الوتوقف لا فائدة فيه نعم ان اراد امينة ليحتمل تيمنا لبطلان اخذاً باقتداف زوجتك ادمش بنائى ادمش (قوله يصح الاول) اى بغير المثل ادمش (قوله وسيمط) الى قوله هو بار تفي النبا يقال لاقوله فان قلت الى قوله قول الشيخين (قوله فزوجي) حلم الخ اى او اشترى جهله كان ملكي فخرج ميتا لم يعلم عدوها بعدا وكان المحقود عليه غنى واراضع بالاتوة

قال ببتك هذا حياتك لم يصح البيع فانكاح اولي مر (قوله لا يلزم من نفي محتمل) اى التعليق والتوقيت نفي صحة العقدان كان المراد الاعراض على المتن فمرد قوله ولو بشر الخ (قوله روجه) هو مثل ما تقرر واثقه بعدة لاتبقي الدنيا بالباغاليا كما افاده شيخنا الشافى الى ما بعد ان المدة يصح العقود لا بما فيها شرح مر (قوله بان يقول زوجتها وزوجتك مثلا) ظاهره البطلان وان لم يقل ذلك ولا يقال اذا لم يفسد العقد

(٢٩) - شرواى وابن قاسم - سابع) يفسد النكاح وقضية كلامهم ان على ان زوجتي ببتك استحباب قائم مقام زوجتي ولا لوجب القبول بعد ولو جعل البضع صداقا لاحدا مما يطل فيمن جعل بينهما صداقا فقط في زوجتك على ان زوجتي ببتك ويضع ببتك صداق بتي يصح الاول لفسوقه عكس يطل الاول لفسوقه (ولو سمي) او احدا ما (لا مع جعل البضع صداقا) كان قال يوضع كل واقف صداقا الاخرى (بطل في الاسم) ليقاسمى التفريلك وسطا من كلامه غده انه لا يفسد العقد ببتك



يصح نكاحها احتياطا لعقد النكاح لان قلت يمكن ان يكون الزوجان متظاهرين بالصدق وانما هما  
 لصلا اشكال لان ما هنا من العلم عليها بشرط لم يشرع بالصدق لقوله ظاهر الاشارة الى انكاح المستلذين بالصدق لقوله وانما  
 الصدوق يحل بطلانه ظاهرا واما الفرق بين الصفة وبين زوج اختصوه ويشك انها بالغة او لا فبالايات بالغة وزوج اختصوا بغيرها  
 البطلان فمن زوج موثوق لم يقل عليه باقتضاء صحتها بان العلم في ذلك ونظائرهما في قول اوليها بالصدق في قول آخره في قول المفسر وهو لا بد من  
 عقده فيه نظر ظاهر ويظهر ما تقرر في زوجة المفقود لان عدم العلم بموت زوجها او لم يعدم العلم باقتضاء الصدوق مع ذلك صرحوا بصحة  
 نكاحها اذا بان موته فكذلك يصح نكاح (٢٣٣) الاخرى اذا بان اقتضاء صحتها وسقطت فالوجه ما ذكرته فانه لم يثبت انما يثبت الفارق بما ذكر

كما يأتي اه عش (قوله لم يصح نكاحها) اي ظاهرا بدليل ما يأتي اه سم (قوله على هذا) اي اشتراط  
 ظن الحمل (قوله ماسر) راجع الى عمل (قوله شرط الخ) خبران (قوله ايضا) اي كالباطن (قوله ومافى  
 تينك المستثنى) كذا في شرح مراه سم (قوله وحكم الخ) حطفت على اثم الخ فهو غاية ايضا (قوله  
 والبطلان) حطفت على الصفة (قوله بان الشك الخ) متعلق بالفرق (قوله وهو) اي الحل (قوله فيه نظر الخ)  
 جوابا لبراهم الفرق الخ (قوله ويظهره) اي ذلك الفرق (قوله ما تقرر الخ) اي انما ان العلم بالصفة (قوله فان عدم  
 العلم الخ) لتعليل لقوله ويظهره الخ (قوله اولي) اي باقتضاء عدم الصفة (قوله بصحة نكاحها) اي زوجة المفقود  
 (قوله ما ذكرته) اي قوله قلت لا اشكال الخ (قوله حال عقده) متعلق بالعلم (قوله بموت الخ) خبر قول  
 الصفيين الخ (قوله حتى اذا كانت الشروط الخ) في الجبر لو تزوج امرأته بعد انما اختصها من الزنا حتى تم تبين  
 غلطه مع النكاح على المنهوب حتى ابرأ ساق الا سقرا يني عن بعض اصحابنا انه لا يصح ما نهاية قال  
 الرشدي قوله في الجراح ساقى تضعيفه اه وقال عش قوله عن بعض اصحابنا الخ معتمد وسيل  
 ان هذا هو المعتد لان ما في البحر ضعيف اه عش ومنه من المعنى وباقى في الشارح اعتماد عدم الصفة  
 ايضا (قوله ويأتي الخ) حطفت على غلطنا (قوله وفي الولي) حطفت على في الزوج وكذا قوله بعد في الزوج  
 اه سم (قوله ارفعونه) الاول وخنوته بالزواج (قوله ومن جهل مطلق) اي بان لا يبرأ بها بوجه كان  
 قبل لمزوجته عنه ولم يعلم عيناها ولا اسمها ونسبها اه عش (قوله وجبارة) اي المتولى (قوله كان  
 ارتضاء مراه سم (قوله لتندرد تحمل الشهادة الخ) انظر مع الحمل اه سم (قوله وهذا من) اي من  
 المتولى (قوله اي يجري عليه) اي على قول الاصحاب (قوله واشار الخ) هو مقول الاصحاب (قوله وليس  
 الخ) الواو حاية (قوله والوركش الخ) حطفت على الاذرى وقوله كلام الراسي الخ حجة قول الوركش  
 (قوله منهم) اي كثيرين وقوله يشعر الخ خبر وكلام كثيرين والجملة قول قال وقوله كلام المتولى مفعول  
 فلم يبالف (قوله من فهم لها) اي الزوجة وقوله كزوج اي كمرقة الزوج لما (قوله لتندرد) مقول القول  
 (قوله انهم مثله) اي الزوج خبر والذى الخ (قوله لكن رجع ابن العباد الخ) اعتمد مراه سم (قوله  
 جعل البضع صداقا لها فوجان احدهما الصفة لكن بقصد الصدق فيجب بهر المثل كما يسمي غير او الثاني  
 البطلان تضمن هذا الشرط صيراع الاستمتاع بالكلية لان الصدق لك المراقو ليس لاحد ان يتنفع بك  
 غير ما لا ياتيه ذكره المتولى والاوجه الاول لعدم التشريك انتهى (قوله لم يصح نكاحها) اي ظاهرا  
 بدليل ما يأتي (قوله قلت لا اشكال لان ما هنا من العلم عليها بشرط لم يشرع بالصدق لقوله وانما  
 فتمثل جدا (قوله ومافى تينك المستثنى الخ) كذا شرح مراه (قوله وفي الولي) حطفت على في الزوج  
 وكذا قوله بعد في الزوجة (قوله باطل) ارتضاء مراه (قوله لتندرد تحمل الشهادة لها) انظر مع الحمل  
 (قوله لكن رجع ابن العباد) اعتمد مراه

مرح في موضع بما ذكرته  
 قال قول الصفيين وغيرهما  
 العلم بوجود شروط النكاح  
 حال عقده بشرط محمول على  
 اه شرط لجواز مباشرته  
 البعد لا لصحته حتى اذا  
 كانت الشروط محققة في  
 نفس الامكان كالتكاح  
 سيما وان كان المباش مستثنا  
 في مباشرته ويأتي ان اقدم  
 طالما بما تقرر في الولي من  
 تقدمه ورقوصها وانما هو  
 خنوته وغيرها مما يأتي  
 وفي الزوجة من الخلو من  
 نكاح وعدة ومن جهل  
 للمعنى ما لا يتولى واقره  
 القمولى وغيره وعبارته  
 طريق العلم بالزوجة اما  
 معرفة اسمها ونسبها او  
 معايتها فزوجتك هذه  
 وهي متبينة او وراه شرة  
 والزوج لا يبرأ وجهها  
 لا اسمها ونسبها باطل لتندرد  
 تحمل الشهادة عليها اه  
 قال الاذرى وهذا من  
 تقييد قول الاصحاب اي  
 وجري عليه الراسي وغيره  
 لو اشار لحاصرة وقال

زوجتك هذه صح قال الراسي وكذا التي البار وليس فيها غير ما هو الوركش كلام الراسي في الشهادات عن المتقال بواق ما قاله في  
 المتولى قالوا اي الاذرى والوركش وكلام كثيرين قال الوركش منهم الراسي يشعر بقرض المسئلة اي في كلام الاصحاب في ما اذا كان  
 الزوج عن يعلم نسبها اي وعينها لم يصح كلام الاصحاب المطلق في زوجة كذا كلام المتولى وتردد الاذرى في ان الشهود هل يشترط  
 معرفتهم لها كالزوج الذي انهمه قول المتولى لتندرد تحمل الشهادة عليها منهم مثله لكن رجع ابن العباد انه لا يشترط معرفتهم لها لان  
 الواجب حضورهم وضبط عينة البعد لا غير حتى قدموا للاذلى يشهدوا بالا بصورة البعد التي سمعوا قاله القاضي في تناوبه ويقرق بينهم  
 ويثبت بان جهل المطلق بما يحبر البعد لقوله لا فائدة فيه بوجه بخلاف جهلهم بما فاقته بغيره فلهذا لا نظر لتندرد التحمل هنا كالا نظر لتندرد

نحو امامته وحسبانه من الاربيين في الجملة وغير ذلك فان قلت من في نقض الوضوء بلبسه بناؤه على محبة انكسارهم لهل هو منا كذلك قلت الظاهر لا ويرى بان المدارث من على مظنة الشهوة وهو لا يكون مظنة الا لان حل نكاحه وعتاقه حضور متاعل لقيم الصبر والى ذلك المقدر هو كذلك لا بامر او لا يمتنع الا بان ذلك كماله بخلاف ما هو مفضل على اوله وان بان لاخلو والفرق ان الشاهد في الولاية مقصوران لا لتبرير اختلاف المتعددين في تحصيلها كثر من ثم لم يرد على من ذلك في كونها عروة لبيانها بحجة





ولم يلحق القاسق إذا تاب  
 عند التقيد بالمستور وكس  
 استأبنا المستور عند التقيد  
 (على الصحيح) لغيره بين  
 أو ساطع الناس والرمم قل  
 كقولهم في الدالة الباطنة  
 ليس بغير التصف بها لعل  
 الأمر شق ومن ثم صم  
 المصنف في نكت التنبية  
 كان الصلاح أنه لو كان  
 العائد الحاكم اعتبر  
 الدالة الباطنة قلنا  
 لسهولة معرفتها عليه  
 بمراجعة المزكّن وصح  
 الحق وغيره لا لفرق إذ  
 ما طريقه العامة يستوى  
 فيها لما كان وغيره ومن ثم  
 لوراء ما لا يبدى متصرف  
 فيها لا يحتاج جلالة كونه  
 شره منه اعتقادا على  
 ظاهره الحيوان سهل عليه  
 طلب الحجة وفي السك  
 الخلاف على أن تصرف  
 الحاكم حكم فيصرف أو لا  
 فلم اختياره لا ينفصل على  
 يثبت عندنا لأنه يثبت  
 أن يصان عن القس قبل  
 فهووافق المصنف وإن  
 الصلاح في الحكم ومخالفا  
 في القطع أم والتي يشه  
 أخذنا من قولهم لو طلب منه  
 جماعه بأيديهم مال لا تنازع  
 لهم فيه فسته بينهم لم يحجم  
 إلا أن اثباته عندنا أنه ملكها  
 لا يخرجها إيدى بقتلته على أنه  
 ملكهم أنه لا يثري بالتدليل

مضرة من ثبوت عددها وان ذلك ليس شرطا للصحة بل لجواز الاندماج في عقد مستورين فيما نأخذ لين صمم

او قد غدر بهما فانما ساقين لم يصح كإثبات لان الميراث في القود وما في نفس الامر وان خلاف القول وبسببها لان الامصع ان تصرف الحاكم ليس  
حكما لان اختيار قسمة اليه لطلب منه فصل الامر لهما من ثم وقوع اليه تكليف حكم بصلته انما قال ابيد ثبوت عدلتهما عنده وواضع  
رويان اقر اعنده بكنج بينهما بمستورين وفي حقه تفقه حكم بينهما ما لم يعلم سبق الشاهد (٣٣١) لان الحكم هنا في تابع بخلافه فما قبله

فقدناه بمقتضى ما كان  
 الفاضل مستورا ام عدلا  
 خلافا لنسب كالمعلم  
 ياتى القضاء وتكون الشر  
 يزول بانحياز عدل بالفسق  
 ولو غير مفسر عنه فيما قبل  
 فقد خلا عنه بعد لا لقاعدة  
 ظاهر الا لا بد من ثبوت مبطلة  
 (او اتفاق الزوجين) حل  
 فسبقهما عند العقد سواء  
 اعليا به عند ام بعده ما لم  
 يقرأ قبل عند حاكم انه  
 بديلين يصح بمحضه الام  
 يقتضى لانقسامهما اى  
 بالنسبة لحقوق الزوجية  
 لا لتفريق النكاح وبصح  
 في المطلب عدم قبول اقرار  
 السفينة في ابطال ما ثبت لها  
 من المال ومثلا لامة تم بطلان  
 باقائهما انما هو فيما  
 يتعلق بينهما دون حق  
 انه تعالى فوطظنا ثلاثين  
 ترواها واقاما والزوج بينة  
 بفساد النكاح بذلك او  
 بغيره لم يقتض ذلك بالنسبة  
 لسقوط التحليل لانه حتى  
 انه تعالى فلا يرتفع بذلك  
 ولان اقامه حل العقد  
 يقتضى اعترافه باستجماع  
 معتبراته فغير ما مر في  
 الضمان والحواة وقضية  
 سماعيا من زوجه وليه  
 وليس مرادا فالحبر هو  
 التحليل الاول وهما علم  
 ضعف اطلاق قول الزبيل  
 تسميتهن ان يثبت السبب  
 ولم يسبق منه اقرار بصدقه  
 نعم ان علما المتسد

تثبيده) اى بالنسبة لغيره موقر له مفسرا بفتح السين حال من الضمير المجرور اى بان ذكر التثبيته اى  
 الفسق مثلا او بكسر حال من الضمير المشتق فبعد تناول كل من الشاهدين (قوله) سواءا كان  
 الشاهد اى النكاح تسميه لشرط التفسير (قوله) ولو لم يشر الى جوابهما قال لا حاجة الى البينة  
 ولا الى التفسير في المستور لان السريول بما ذكره اسم (قوله) بخلافه الضمير لما فيها الواقعة على  
 الاخير (قوله) لا لقاعدة اى النكاح (قوله) حل فسبقهما) الانسب لما قبله على الفسق او غير (قوله) سواء  
 اعلا) الى قوله لان اقامه في الخلق الا قوله لم يشر الى قوله ثم قوله ما يقرأ قبل اقل اقل ما عود من الثبوت  
 للآخرى لكنه ذكره بالنسبة لاتفاق الزوجين وبالنسبة لاعتراف الزوج الا في المختار وظاهر ان قوله اى  
 بالنسبة لحقوق الزوجية انما ياتى في الشق الثاني خلافا لما صنعه الفاضل من تاتيت في الشق الاول بل قصره  
 عليه ومن ثم استحكم المحقق سم بما حمله ان الزوجية مبنية على سقوط حقوق الزوجية فكيف تثبت لها  
 وعبارت القوت قضية اطلاق الفسخين وغيرهما انه لا يرقى الى الحكم بطلان به بصادقهما على فسق الشاهدين  
 او باقرار الزوج بهين ان يسبق منهما اقرار بعد التماسا عند التقدير بحكم بصحة النكاح ام لا ثم ساق كلام  
 المارودى مرعاني خلاف ذلك قال عقبه وقد اقم كلامه بمنى المارودى انما اقر ولا يصحته ثم ادعى  
 منه الولي ارفق الشاهدا انه يلزم بصحة النكاح حتى يقر عليه ولو ادموا بغير اعترافه الا لا حل اقراره  
 السابق والظاهر ان مراده انه يلزم بما تضمنه اقراره السابق من حقوق الزوجية من نفقة ومهر وغيرهما  
 لا ان اقراره الى اخر ما ذكره رحمه الله تعالى فالضابط في قوله انه يلزم بصحة النكاح حتى يقر عليه اى انما  
 للزوج كالا يعنى اهرشدي اقول ويؤيد قول الفاضل الا انما هو متع حيث لم يسبق منها اقرار  
 الخ كرامه لان في شرح وطيه نصف المهر ان لم يدخل بها او لا لعله (والا يثبت الخ) قضيت انه لا يكتفى  
 في عدم الاتصاف حتى يجرى الاقرار بل حكم القاضي بالصحة وظهر ما مر انما ان شدي عن الثبوت انه  
 يكتفى بغيره (قوله) لا لتفريق النكاح) اى فانه يطل اى عش (قوله) وبصح في المطلب الخ) هذا راجع  
 لاصل المسئلة اهرشدي اى لا لقوله والا يثبت الخ لانهم على عدم صحة الحق حيثما كان ظاهر  
 (قوله) باقائهما) راجع الاقتصار عليه مع ذكر البينة في التفريق اى سبدهم (قوله) دون حتى انه تعالى  
 يرتدد الظرف نحو تحريم نكاح من لا يجمع معها ثبوت المصاهرة ونحو ذلك مما في حق الغير ايضا الذي  
 يظهره كذلك لان المراد بحق الله اما التمسح في هذا الولي منه او ما في حق الله تعالى فهو شامل لغيره ارجع  
 اهرشدي (قوله) او الزوج) قد يقتضى الاقتصار على ان الزوجية بخلافه لكن قضية ما ياتى من قوله وبينا  
 اذا ارادت الخ قوله ويؤدي بحيث النوى الخ انها كوفي ذلك اهم اقول وقضية الاقتصار على الاتفاق  
 واقامة البينة ان علم القاضي عا ذكر بخلافهما فيسقط بعده بفساد النكاح التحليل ايضا فارجع (قوله)  
 وقضية) اى قوله لان اقامه الخ (قوله) التحليل الاول) اى قوله لا تهتق الا تعالى الخ (قوله) وهما) اى  
 التليلين (قوله) ان علما المسد الخ) (فرع) وقع السؤال من طلق زوجته تلا تا عا مد اعطاهما مجوز  
 فان يدعى بفساد العقد الاول وهل فانها حائتا من غير قاعدته من نكاحه الاول وهل يرتفع نكاحه  
 الثاني على حكم حاكم كصحة ما وجبت عنه بما مر رما لم يرد له لا يجوز له ان يدعى بذلك عند القاضي ولا يسمع  
 دعواه بذلك ولو ان اقرته الزوجية عليه جرحه اذ به اسقاط التحليل لعدم ان عم بذلك جاز له فيما بينه وبين الله  
 تعالى العمل به فيصبح ان يعقد في عدة نفسه ولا يرتفع حل وطه لها وثبوت احكام الزوجية له على حكم حاكم  
 بل المدار على علمه بفساد الاول وفي مذهبه واستجماع الثاني لشرط الصحة لا يجوز لتغير القاضي تعرضه

به فيما سبق لله بيقوله كصحة ما وجبت عنه بما مر رما لم يرد له لا يجوز له ان يدعى بذلك عند القاضي ولا يسمع  
 دعواه بذلك ولو ان اقرته الزوجية عليه جرحه اذ به اسقاط التحليل لعدم ان عم بذلك جاز له فيما بينه وبين الله  
 تعالى العمل به فيصبح ان يعقد في عدة نفسه ولا يرتفع حل وطه لها وثبوت احكام الزوجية له على حكم حاكم  
 بل المدار على علمه بفساد الاول وفي مذهبه واستجماع الثاني لشرط الصحة لا يجوز لتغير القاضي تعرضه  
 به فيما سبق لله بيقوله كصحة ما وجبت عنه بما مر رما لم يرد له لا يجوز له ان يدعى بذلك عند القاضي ولا يسمع  
 دعواه بذلك ولو ان اقرته الزوجية عليه جرحه اذ به اسقاط التحليل لعدم ان عم بذلك جاز له فيما بينه وبين الله  
 تعالى العمل به فيصبح ان يعقد في عدة نفسه ولا يرتفع حل وطه لها وثبوت احكام الزوجية له على حكم حاكم  
 بل المدار على علمه بفساد الاول وفي مذهبه واستجماع الثاني لشرط الصحة لا يجوز لتغير القاضي تعرضه  
 (قوله) سواءا كان الشاهد) اى النكاح (قوله) كون الشاهد الخ) جوابه اى ان لا حاجة الى البينة لالى التفسير  
 في المستور لان السريول لاذ (قوله) اى النسبة لحقوق الزوجية) قد يقال اذا اتفقا فما ذكر فقد  
 اعترافا يسقط حقوق الزوجية فكيف لا يثبت باقائهما بالنسبة لما قبله ارجع (قوله) او الزوج) قد

فما فعل وما القاضي فيجب عليه ان يفرق بينهما اذا علم بذلك وهذا كله حيث لم يحكم كما كره بعضه التكاثر  
 الاول من يرى صحة سبق الولي والشاهد او اما اذا حكم بما كره فلا يجوز له العمل به لانه لا ظاهر او لا باطن  
 لاهو مقر ان حكم الحاكم كرفع الخلاف ولا فرق لئلا ذكرين ان يسبق من الزوج تقليد لغير اماننا  
 الشافعي من يرى صحة التكاثر مع سبق الشاهد والولي لم لا وعش (قوله) جازلها العمل (الخ) مشدد  
 اه عش (قوله) اذا علم (هما) اي بما جرى بينهما من التكاثر بدون التحليل (قوله) فرق (الخ) يظهر ان هذا  
 اذا لم يعلم القاضي بفساد التكاثر الاول ايضا فليزج (قوله) يعمل (الخ) فيه نظر اه سم (قوله) هل (الخ)  
 اي ما نقل عن الكافي وقوله في بابي الكافي (قوله) وعنه السبكي (ال) قوله هو هذا رد في المتن (قوله) من  
 المهر) كان كان الملاقاة قبل الدخول اه معنى عبارة الجعيري عن الشوري اي من نصفه كان طلقها قبل  
 الدخول ثلاثا تمام انما ينتقل ما يمنع صحة المقدور او بذلك التنصص من نصفه فانها قبل ويقتطع قبل  
 حيث لو رقه فيما امر بجره ع ش اي عليه يسقط التحليل فيما كانص عليه شيئا الزاوي خلافا  
 لان جرهما وسياق آفصص المتن وعن سم من مر اتحاد سقوط التحليل ايضا اه (قوله) حيث  
 لم يسبق منها (الخ) وكان الا سبكا لاخصر ثنية الضمير هنا واسقاط قوله سابقا لم يسبق منه اقرار بصحة  
 (قوله) وهذا) وقوله على اي بمعنى السبكي لو اقيمت الخ خلافا للمتن صابر اذا سمعت البيهقيتين  
 بها بطلان التكاثر ويكون ذلك عليه في دفع الحمل اه وقد مر انفا عن الزاوي وغيره من ياتي من مراد ما رآه  
 (قوله) لذلك) اي لارادة الزوج والزوج ما ذكر (قوله) لم يرتفع (الخ) يتجه الارتماع مراداه سم (قوله)  
 وان اقرارهما (الخ) عطف تقسيم على تبعض الاحكام (قوله) ومنه (الخ) اي من قوله هو عليه لو اقيمت الخ  
 او على الخ (قوله) وخرج (باقما) الى قول هو قول بعضهم النباية (قوله) باقما (الزوج) وقوله بفساد  
 التكاثر اي من قوله السابق طوطقها ثلاثا ثم افاض الخ (قوله) وجدت شروط قيامها) ومنها الاحتياج  
 اليها كالمطل قبلها بطلانه لما ثلاثا ونظام يعاشرها حكم الزوجية فبعد بطلان التكاثر عند القاضي وهذا  
 يجب من قول مر الا في وناك كذلك اه عش (قوله) لتسقم الخ) هل لمحيث اذا عادت باقلا اه  
 سم اقول لم ولا لا يصح قوله وخرج باقما الى المقصود به بيان الفرق بين الحبس وغيره ما يسقط التحليل  
 بالاولى دون الثانية ويصح به ايضا قوله الا في وفيه نظر اما لا التوضيح به ايضا لحدود وقسم المعين  
 وعبارة الجعيري عن الحلبي واما بينة الحبسية فلا تسمع لانه لا حاجة اليها حيث لا يشهدانها سبق الشاهد من  
 موافق دعواه اقراره بقصور ذلك بما اذا اشرام الزوجة بعد طلاقها ثلاثا قبل الدخول فشهدت بينة الحبسية  
 ان هذا الرجل لا يجوز له معاشرتها لان تكاحه ليتها كان فاسدا لان شهود المقدسة وحيث لا بد من عدم  
 صحة التكاثر ويسقط التحليل لوقوعه فيما اه (قوله) وقول بعضهم الخ) واقفه النباية والمثني عبارتهما  
 وذكر البغوي في تعليقه ان بينة الحبسية تبطل لكتهم ذكرها في باب الشهادات ان عمل قول بينة الحبسية  
 عند الحاجة اليها كان مطلق شخص زوجته وهو يعاشرها واعتبر فيقول هو يكره ذلك اما اذا تدع اليها  
 حاجة فلا تسمع وهنا كذلك فعل ذلك الزاوي الدردرا هو مر عس اه وقوله وهنا كذلك قد سم  
 آقا جاب من عش (قوله) منوع) اقول يؤيد المنع ان من صور ذلك ان يريد هنا معاشرتها اه سم

يقتضي الاقتصار عليه ان الزوجة غلله لكن قضية قوله لا في بيتنا اذا ارادت الخ (قوله) وهذا يرد  
 بمقتضى المتن (الخ) انها كوفي ذلك (قوله) قضية) اي قضية قوله ولان اقامه الخ (قوله) وما نقل (الخ)  
 كذا شرح مر (قوله) يعمل الخ) فيه نظر (قوله) لم يرتفع (الخ) يتجه الارتفاع مر (قوله) لتسقم  
 هل لمحيث اذا عادت باقلا عمل (قوله) وقول بعضهم الخ) بواقفه قول شيخنا الشهاب الرمل لكتهم ذكرها  
 في الشهادات ان عمل قول بينة الحبسية عند الحاجة اليها كان مطلق زوجته وهو يعاشرها اما اذا لم تدع اليها  
 حاجة فلا تسمع وهنا كذلك كذا شرح مر (قوله) منوع) اقول يرد المنع ان من صور ذلك ان يريد هنا  
 معاشرتها فلا تسمع به البيهقي اعتمد شيخنا الشهاب الرمل وقرق بارده الناصر في بابي بقوله فلا نظر الخ



قبل إيقاع الثلاث لسمع به اليقين قول الزوج اخذا من فتاوى البقوي والبقيني اذ حاصل ما في الاولى انما الاعتراف بان قيل ان القاطن عليه الثلاث المعلقة على فعله كذا لم يعلم بعد عليه من لانه غير متهم بقوله او بعده احتاج اليقينة ولا يمكن تصديقها وما في الثانية انه لو قلنا ثلاثا اعتداه به ما لم يظهر بطريق شرعي ان عدتها من طلاق رجعي اقتضت قبل إيقاعها من سلفها ثم ارجعها بما مر من الاول انه لا قبل تصديقها له صرح به التفاتل انتهى وفيه نظر اما في الاول لان قول البقوي احتاج اليقينة ليس فيه التصريح بانه قبل اقامتها معه امراده بتجديد النكاح فليحمل على انها لو اقيمت حصة (٢٣٤) قبلت نظيره ما مر في مسئلة الفسق بما مر في كل رفع التحليل الواجب لحق الله تعالى فلا

نظر الى ان البينة ترجع النكاح ثم لا لان هذا لا يدخل فيها هو السبب في عدم سماع بينة احد هما من انه يترتب عليه اسقاط حق الله تعالى واما ثانيا فنقول البقيني ما لم يظهر بطريق شرعي يصل على نظيره ما مر انه قبل البينة حصة لان اقامها احدهما وقصد تجديد النكاح (ولا اثر لقول الشافعيين كذا) عند العقد (فالمعين مثلا لانها مقرران على غيرهما ثم له اثر في سهمها للوجع) فقد اغتصبها مثلا من مات وورثها سقط المهر قبل الوطء وفسد للمسي بعده فيجب مهر المثل اي ان كان دون المسي او مثله لا اكثر كاهو ظاهر مثلا يلزم انهما اوجبا باقر اهما حقا لها على غيرهما (فلا عريف به الزوج وانكرت تفرق بينهما) مؤاخذه قوله وهي فرقة لمسخ لا تنقص عددا وقيل تبين بطلقة كالتكامة ثم اقر بانه كان قادرا على حرة واستكملها السبكي بان

وينبغي ان يبذل معاشرتها بنكاحها ويرد عليه ومنع من ذلك بغيره فانه دقيق وبالتأمل حقيق واقعد من ذلك تصويره بامراء تزوجت بدينهم طلقها ثلاثا ثم بعمرهم طلقها ثلاثا لامر المرد الذي لا عقادها ان نكاح عرو حلالها فعينه البينة حصة الفاعدة بفسق شهود عقد حر وان تصدقه لثرف الشرط فاذا شهدت متع عليها المرد الذي يزوجها لمعروان يزوجها بالتحليل اه سيد عرو اقول قوله ويضي ان يبذل الخ وقوله ويرد الخ يعلم جوا به محاصر عن عرش ومن قول الرشيدي بعد ذكر كلام سم مانصه ولعل المراد انهما يشهدان انه عقد عليها بفاسقين مثلا ويرد معاشرتها والا في قاله ان طلقها ثلاثا ويرد معاشرتها كان ذلك متضمنا لافترافهما بصحة الفسق مخرج عن صورة المسئلة (ه قوله قبل ايقاع الخ) متعلق بطلاق الخ على تقدير مضاي يورقه (ه قوله لسمع بالبينة) اعده شيئا الشباب الممل وورقه بما رده الفاسق لم ياتي بقوله فلا نظر الخ اه سم (ه قوله في الاولى) اي في فتاوى البقوي (ه قوله يبان) اي يوقوه قوله قبل الخ متعلق بقوله اعترف (ه قوله لم تشهد) بينا للمحصل (ه قوله بين) اي الثلاث اي يوقوها (ه قوله او بعده الخ) عطف على قوله قبل الخ وهذا على الاخذ (ه قوله ولا يمكن تصديقا) فلم ان مثلا يمكن تصديقها وان كفت البينة مر اه سم (ه قوله وما في الثانية) اي في فتاوى البقيني عطف على ما في الاولى (ه قوله وما عر الخ) متعلق بقوله صرح ايان عامر الخ (ه قوله انتهى) اي اقول وكذا حذيره وفيه نظر (ه قوله ليس فيه التصريح الخ) لكه ظاهر فيه ظهورا بمنزلة التصريح اه سم (ه قوله نظيره ما مر) اي قوله لوططقها ثلاثا الخ (ه قوله ثم) اي في مسئلة الفسق وقوله لاحنا في مسئلة الاعتراف (ه قوله لا هذا) اي رخص الكاح (ه قوله احدهما) اي الزوجين وقوله من ماته الخ يان ما هو السبب (ه قوله وتصد الخ) جملة سالية (ه قوله عند العقد) الى قوله وقيل في النيا بقوله وقوله هو حسن في المني الا قوله اي ان كان الى ذلك (ه قوله ثم ماتت الخ) عيار للمخني ثم قال ذلك وماتت الخ (ه قوله او مثله) ما فادته حيث ظن انما له سيد عمر وقد يقال ان فادته انه قد يمتنع الفرض بعين المسي (قول المخني به) اي يفسق الشاهد من وقوه وانكرت تاي الوجة ذلك اعمق (ه قوله هي فرقة) هو الصحيح عددا وهو الصحيح معنى ونباية (ه قوله واستكملها) اي الزوجين (ه قوله وهو الخ) اي الزوج (ه قوله وقياس الثاني) اي من الوجهين السابقين (ه قوله لربها) الى قوله اخذ الخ في قوله فالوجه في النباية (ه قوله لكن بعد حلقها) اي وجوبا عن عرش وكتب عليه السيد عمر ايضا مضمنا كان وجهه راية عن الورقة في المسئلة اه (ه قوله انه عقد الخ) الكاح (ه قوله لان العصمة) عيار للمخني بل قبل قوله عليها يمينه لان البينة (ه قوله ولكن لو مات لم تره) سكت عن ارثه منها وقياس ما مر ان يقال يرثها لكن بعد تحليفه لاذكر تافا وكان وجه تركه عليه بالمقايمة معاصمه اه سيد عمر (ه قوله لم تكن عيسر واعيا الخ) والامة كذلك اعمق وقوله فلا (ه قوله ولا يمكن تصديقا) فلم ان هذا لا يمكن تصديقها وان كفت البينة مر (ه قوله ليس فيه التصريح الخ) لكه ظاهر فيه ظهورا بمنزلة التصريح (ه قوله والطلاق بانه في الظاهر قط) هو مشكل لان مستند

كلام الفسخ والطلاق يقتضي حصة النكاح هو يتكره انهم اول الفسخ بالحكم بالطلاق بانه في الظاهر سقوط قتله هو حسن لكن قياس الثاني يقتضي الاتفاق في مسئلة الامة على ما ذكره فيها والظاهر خلافه هو كون القياس على شيء يقتضي الاتفاق عليه اغاي كاصرح به الرافعي (ه قوله) اي الزوج للفرقة بالنسق (صفه المهر) المسي (ان يدخل بها والالا) بان دخلها (فكها) عليه ولا يربها لان حكم اعتراضه مقصورا على من ثم رزقها من بعد حلقها اه سيد عمر (ه قوله) اعترافا بخلولي وشاهد لا يفرق به بينهما لان العصمة يده وهي تربد وذهبوا لاسل خاقوا لكن لو مات لم تره وان ماتت او طلقها قبل وطء فلا مهر او بعده فلها اقل الامرين من المسي ومهر المثل ما لم تكن محجورا عليها به

فلا سقوط لثباده اذ راعى المال كالمهر وبحت الانسوى ان عمل سقوطه قبل الوطء ما انظم تحت قوله الا لم يسترده اخذ من قول الراعي لو قال  
طلقها بعد الوطء على الرجعة فقالت بل قبل صدق هو موثر لما بهر كان كانت قبضته لم (٢٣٥) ترجع به والى التناهي الا يصغره النصف

الذى تنكره هناك بمثابة  
الكل هنا او فرق فيه  
بأنهما متانفقا على وجود  
موجب للمهر وهو العقد  
وانما اختلفا في المهر وهو  
الوطء وهي هنا تدعى في  
الموجب فتملكها شيئا منه  
تملك بنحو سبب تدعيه  
قال رحمه الله ان اقر لخص  
بشيء وهو ينكره ولو قال  
وقع العقد بنحوه ولي ولا  
شهود قال بل هما صديقان

بيننا لان ذلك انكار اصل  
العقد ونظيره ما من في  
اختلاف المتباينين ان شرط  
تصديق مدعي الصحة ان  
يتفقا على وقوع عقد  
(ويستعجب الاشهاد على  
رضا المرأة حيث يعتبر  
رضاها) بالكاح فان تكون  
غير مجبرة احتياطاً يؤمن  
انكارها وبحت الاذرى  
تدعيه للمهر البالغة ثلاث  
تضمنه ان يرى انكارها وتجدد

فيطله (ولا يشترط ذلك  
لصحة الكاح لان الاذن  
ليس ركناً للعقد بل شرطه  
فلم يجب الاشهاد عليه  
ورضاها الكافي في العقد  
يصل باذنها او بينة او  
اخبار وليها مع تصديق  
الزوج او حكمه نعم اتى  
اليقيني كان عبد السلام  
بانه لو كان الزوج هو  
الحاكم لم يباشره الا ان

سقوط الخ قياس رجوعه لثبوت ايضا اه سم جزمه السيد عمر عبارة اى في المستثنى (قوله كاسر)  
اى في شرح او اتفاق الزوجين اى مع قولهم مثلها الامه (قوله وبحت الانسوى) احصاه التناهي والمضى  
خلافاً لما سبق (قوله والى المستثنى) اى لانها تقرر به وهو ينكره ليقيني في بدعها اه منى (قوله)  
ورق غيره ما (خ) وهذا الفرق قالو الدرهم عاقبة تعالى بانه لا يجدى شيئاً والمتمد التسوية بين المستثنى اذا جامع  
المعتبر بينهما ان من قبله ما لا معترب فانه لغيره وذلك التبر ينكره فقير المالى يده فيما اه نهاية لفر  
رجع التبر المنكرو ادعاه قبل يحتاج الى اقرار جديد من هو في بدعها ولا لا هو موجب ضمن ضدو يلغى الثاني  
اه سم (قوله بانها تم) اى الزوجين في مسنة الراعى (قوله وهنا) اى في مسنة اعتبارها بطلان روى الخ (قوله)  
هى) اى الزوجة المعترة بالخلل وكان الانصب قد عهدها (قوله شيئا) اى المهر (قوله قالو جملة)  
الخ اى الزوج هنا (قوله صدقت يمينها) الخ خلافاً لتناهي والمضى عبارة الاول نقله اى تصديقاً يمينها  
ان الرافعة من الدخاير وهو مردود بانه تترجم على تصديق مدعي الفساد قالوا نعم ان القول قوله اه  
وعبارة الثاني هذا اى تصديقها يمينها احد قولين للامام الشافعى وحواقه تعالى له والقول الثاني ان  
القول قوله لا يمين وهو المتمد به على ذلك شئى تقدمه راجحه اه (قوله لان ذلك انكار اصل العقد)  
فيه نظير سم وكان وجهه ان انكار اصل العقد انما يكون بانكار الانجاب الخ القول وهاهنا متفقان  
على صدورهما اه سيد عمر (قولنا المثل على رضا المرأة) اى بالكاح بقولها كان قالت رضيت واذنت  
فيه اه منى (قوله بالكاح) اى قوله موطنه يعمل على المضى والى قوله ما قول البنوى في النهاية (قوله)  
وبحت الاذرى الخ) وهو بحث حسن اه منى (قوله لمن يرى) اى من الحكماء (قوله وتجدد)  
اى الهجرة الاذن فيطله اى الحاكم المذكور العقد (قوله ذلك) اى الاشهاد (قوله رضاءها الخ) مبتداً  
غيره قوله يحصل الخ (قوله باذنها او بينة الخ) انظر هذا السقف اه رشيدى (قوله نعم اتى اليقيني  
الخ) عبارة المضى وشمل اطلاق المصنف وغيره ما لو كان الزوج هو الحاكم وهو كذلك لرب اى القاضي  
والبنوى وان اتى ان عبد السلام واليقيني خلافاً له وكذلك النهاية الاتفاقات بل قوله وان اتى  
النحو ما قاله ان عبد السلام واليقيني من ان الحاكم لا يزوجهما التبعين على ان تصرف الحاكم حكم والصحيح  
خلافاً اه (قوله واتى البنوى الخ) عبارة التبريد للرجد فرع اى البنوى ان رجلا لو قال للحاكم  
اذنت لك لثلاثة تزويجها منى فان وقع في نفسه صدقة جاز تزويجها والا فلا ولا يعتمد تحليفه الخ اه سم  
(قوله فقله) اى الحاكم اه كردى (قوله وعليه الخ) اى وقوع الصدق في القلب اه فتح المحين

الظاهر الاقرار ومتنعه انه لا نكاح فلا طلاق (قوله فلا سقوط الخ) القياس رجوعه لثبوت ايضا (قوله)  
ورق غيره ما (خ) رشيدنا الرمل هذا الفرق بانه لا يجدى شيئاً والمتمد التسوية بين المستثنى اذا جامع  
المعتبر بينهما ان من بيده المال معترف بانه لغيره وذلك التبر ينكره ليقير المالى يده فيما شرح مر فلو  
رجع التبر المنكرو ادعاه قبل يحتاج الى اقرار جديد من هو في بدعها ولا لا هو موجب ضمن ضدو ويلغى وبني  
الثاني فرجعه (قوله صدقت يمينها) قال شيخنا الشهاب الرمل هذا منى على تصديق مدعي الفساد والمتمد  
تصديق الزوج بناء على المتمد تصديق مدعي الصحة (قوله لان ذلك انكار لاصل العقد) فيه نظر (قوله نعم  
اتى اليقيني كان عبد السلام الخ) نقل هذا في شرح الروض عنها بعد ان نقل عن قولى القاضي والبنوى  
خلافاً لما اتى به اليقيني كان عبد السلام منى على ان تصرف الحاكم حكمه الصحيح خلافاً له شرح مر  
(قوله واتى البنوى الخ) عبارة التبريد للرجد فرع اى البنوى ان رجلا لو قال للحاكم اذنت لك لثلاثة  
تزوجها منى فان وقع في نفسه صدقة جاز تزويجها والا فلا مر ولا يعتمد تحليفه الخ (قوله الذى يتبعه)

ثبت اذ اتى عنه اى البنوى بان الثمر طان يقع في قلبه صدق فخره بانه اذنت وكلام الثفال والقاضى يؤيده عليه يحمل ما في الجرح عن  
الاصحاب انه يجوز اعتماد حسي ارسله الى نكره لزوج مولى به الذى يتبعه اى هنا ما رقى عقده بمسئورين ان الخلاف انما هو في جواز  
مباشرة لافى الصفة كما هو ظاهر الامر ان مدارها على ما في نفس الامر

[illegible]

(قوله) وما قول الفيض (الخ) وفي تهريد المجردان ادان يزوج ابنة عمه واخبره رجل او رجلا انها اذنت له فزوجاهم قال كذا بنا في الاخبار فان قالت المرأة كنت اذنته صحت النكاح او انكرت صدقت بينهما وعلى الروح البينة باذنها ولو ارسلت رسولاً بالاذن الى ابن عمها لم ياته الرسول ولو اتاهم من سيم من الرسل واخبره فزوجاهم صحت النكاح لان هذا اخبار الاشياء قاله في الاثوار انتهى اه سم (قوله) ولم يلقه الاذن ظاهر ما صلا لا يبر رسولاً ولا يمس مع منة عبارة تصح المحن فرع وزوجها لم يلق بل بلغ اذنها اليه صحت على الارحان كان الاذن سابقاً على حاله الزوج لان المعرفه التقوى دعا في نفس الاسراء بما في ظن المكلف اه (قوله) لا يجوز له يعني لهما كدليل ما يندرج كذا سمع بالاذن (قوله) انتهى اي الردوك ان الاول حذله (قوله) فسيماه اي الحاكم العبادت اي باذن المرأة في الزوج (قوله) لعدم تصورهما الخ اي الدعوى (قوله) مع انها اي العبادت او الدعوى (قوله) يدعي الخ على حذف الموصول اي الذي يدعي الخ من وجه وصحتها الخ مبتدأ خبره قوله بردها الخ (قوله) مع انها اي البالغ والمشتري (قوله) ان كلا اي من مستلزمات التكليف وقوله فقيد اي من تينك المشتئين (قوله) لا المارح الخ اي في البيع (فصل ثلثين بمقدار النكاح) (قوله) ما ينسبه اي كالتوقف على الاذن تركية الا ان لم يلقه او غيره اه عش (قول الممن لا تزوج امرأه الخ) اي لا يملك مباشرة ذلك بحال اه معني (قوله) ولو باذن من (وليها) الى قوله فان الزاوية التي في الثاني والمغني (قوله) بخلاف اذا خ الخ عبارة الشهاب بحيرة والمغني ولا يعتبر اذنتها نكاحاً غيرهما لان ملكها اوسفيها او بمنحون هي وصية عليه اه (قوله) لفتها) سيأتي تصريح الشرح ان السيد ولو اشى باذن فته اه سم (قوله) او محجورهما) اشار سم الى حصة بانو ولينا على المحجور لان تكون الاطريق الوصاية والرضى لا يعتبر اذنته خلافاً في المبرور شدني وعش عبارة الكردى قوله او محجورهما بان كانت وصياها لم يبلغ سن فبها يقتصر باذنها بناء على القول بتزوج الرضى اه (قوله) الحديث الخ اي اقرأ الحديث الخ اع ش (قوله) الحديث الخ اي شرع ولا يصح الا بصره شاشته (قوله) انما امرأته الخ تنصقه الحديث كما في شرح الرضى وعنده ما دخل بها فلها المهر ما استعمل من رجاء امر كان الاول لا يظهر قوله اني كاسر به الخارج ذكرها (قوله) يعني اذنيها) مفهوماً ان اذنتك نفسها باذنيها وصح مع مخالفه المار من قوله ولو باذن من وليها في فحشها الى دليل على ان المقوم هنا غير مردل يقال قوله في الحديث الاثني والامرأة نفسها يدل على انه لا فرق بين الاذن وعدمه لان المقوم الاول خاص فيقدم على هذا العام اه عش (قوله) وكرهه) اي قوله فنكحها باطل عش

كذا شرح مهر (قوله) واما قول البغوي وزوجها وليها الخ في خبر هذا مجرد اذان بوج ابنة عمه واخبره  
جل او رجلا ان اذنت له فزوجها بم لا كذبنا في الاخبار فان قالت المرأة كنت اذنت صح النكاح  
او انكرت صدقت يمينها وعل الزوج الجنة باذنها ولو ارسلت رسولها بالاذن الى ابن عمها لم ياته الرسول  
واتا من سمع من الرسول واخبره فزوجها بم النكاح لان هذا الخبر لا شهادة قاله في الانوار انتهى  
(فصل) فيمن يصدق النكاح وما يمينه (قوله) قلنا سألني تصريح الداراج ان السيد واثق باذن لقته  
قوله او عجزوا على ان ينفى ان المرأة لا تكون ودية على الجمهور الا بطريق الوصاف وسألت في قول المستفاد  
ينكح اى السفه باذن وليها وقيل له النكاح قول الداراج ووليه في الاولى اى فيها اذ بلغ سفها الاب  
فاجد فرعى اذ نفي الزوج على ما في العزيز لكنه ضعيف النفع فلما ذكره متأنيا على كلام العزيز  
فليحرم (قوله) نفى اذ نوليا) مفهوما الجمهور بالاذن فكانه محمول على نحو قوله الا ان او وكل موليه

افرى لامر فیه (فضل) فین بعد النکاح وما یسمه (لا تزوج امرأة نفسها) ولو (ماذن) من ولها (ولا غیرها) ولو (و کردی  
(و کالہ) من الولی بخلاف اذ القهر) و بعد و ما ذلک لانه فلا مضی من اذلها و تزوج نفسها ام یکن المضی تأیید البعین الصبیحین  
کاتھا الا انما کان مضی و لا نکاح الا بولی الخ) یشاء الحق امرأته و یبایعها و یمنعها من ان یتزوج غیرها و یمنعها من ان یتزوج غیرها



الزهدى وحش قوله بداء الحرب ليس بقيد كاتقل عن الزيادة (قوله بلاية) الى قولهم ان حكم  
 حاكم في النهاية والفتح لا قوله ولومع الاعلان الى المتن (قوله تقتضى طلبها) اى تطلبه على وجه الياقة  
 والكمال لا انها محرم عليها ذلك بنهى الشارع وان محرم عليها من حيث تعامل العقد القاسد احش  
 (قوله والحش مثله) ومع ذلك لو خالف وزوج فليخى انه لا جعل الواطى لانا لا تتحقق انوته  
 وتبقيد ما بالمرأة يصح عقدها عند بعض العلماء احش (قوله كمر) اى فيميت فكناح الشغار  
 (قول المتن بلاوى) او بولي بلاشهود اما الوطى فليخى انه لا جعل الواطى لانا لا تتحقق انوته  
 شبهة الاختلاف العلماء اه معنى خلافة النهاية عبارتها المألو طق نكاح بلاوى ولاشهود فلا حدية كاتنى  
 به والد رحمه الله تعالى وسباني ميسوطا في باب الزنا اه قال حش قوله فلا حدية اى ويأثم وقوله كاتنى  
 به والد كاتنى الى لقول داود يصح ان حرم تقليده لعدم الملبس طه عنده انتهى (قوله بان زوجت نفسها  
 الخ) اى او وكلت من يزوجها وليس من اولياتها لجارها مثلا احش (قوله ولومع الاعلان) اى  
 حال الدخول كياتنى في الزنا اه سم (قوله لان مالكا الخ) جواب سؤال كيف يجب الحد مع الاعلان مع  
 اكتفاء مالك فيكون شبهة دافعة للحد اه سم (قوله بالاكتفاء) اى الاعلان قول المتن يوجب به  
 (المثل) قال في الميا بالعلم اى وجوب المهر اذا اعتقدت حلها لم تجلت تحريمه اه واجبت به الشهاب سم  
 بقوله وقد يقال حيث اعتقد الزوج الحل وجب المهر وان لم يعتقد اه ايضا انتهى اه يشدى (قوله)  
 مهر المثل اى مهر مثل بكر ان كانت بكرا اه سم (قوله الخبر السابق) عبارة المتى غير انما امة تنكحت  
 نفسها فنكاحها باطل ثلاثا فان دخل بها فلها المهر بما استعمل من فرجها اه (قوله لا المسمى لفساد  
 النكاح) يؤخذ من هذا التعليل ان محل ذلك اذا لم يكن من يعتقد الصحة يرتد بالنظر فيل كان الزوج  
 حقيقا والزوجة شاعلية ومهر المثل دون المسمى فل محرم عليها الخ اذا لم يعمل تأمل ولعل الاقرب  
 الاول اه سيدحرفه قوله دون المسمى صوابه اكثر من المسمى (قوله وجب) اى المسمى هل مثل حكم  
 الحاكم يصح تقليد الزوج من يقول يصح حتى يلزمه المسمى يبنى نعم اه سم (قوله لانه) اى الزوج

بولاية ولا وكالة لان  
 حاشا للشرية تقتضى علمها  
 من ذلكها السكنى لما قصد  
 منها من الحياء وعدم ذكره  
 بالسكنى والحش مثله فيما  
 ذكر ما لم تنصح ذكره  
 ولو بعد العقد كاسر (الوطى)  
 في نكاح بولي في الدرر (بلا  
 ولي) بان زوجت نفسها  
 بغيره شاهدين ولم يحكم  
 حاكم بطلان المهر لان  
 فيه الحد لا المهر ولومع  
 الاعلان لان مالكا رضى  
 الله عنه لا يقول بالاكتفاء  
 به الا مع الولي (وجب)  
 على الزوج الزيد دون  
 السفية كياتنى بتفصيله آخر  
 الباب (مهر المثل) كما صرح  
 به الخبر السابق لا المسمى  
 لفساد النكاح ومن ثم لو  
 حكم حاكم بصحة نكاح  
 ولا ارض لبكارة لانه  
 مادون له في اتلاها حاشا  
 كاتنى النكاح الصحيح

(قوله في المتن والوطى نكاح بلاوى) اما الوطى فليخى انه لا جعل الواطى لانا لا تتحقق انوته  
 الرضى شرح مر (قوله ولومع الاعلان الخ) فيه بحث لانه ان كان مبالغة على قوله فهو زنا فيه الحد فلهذا  
 حيث حكم حاكم باطلان انتفت الشبهة وجب الحد لهذا قال الشارع في باب الزنا ومع اتفاقا حاشا الى  
 الولي والشهود لكن حكمه باطلها بالضرورة بينهما من يراه ووقع الوطى بعد علم الواطى به اذ لا شبهة حيث  
 اه حيث حكم حاكم بتلاها وجب الحد ولو وجد ما يقول مالك بالاكتفاء به فقول ولومع الاعلان لان  
 مالكا الخ لا وجه له وان كانت مبالغة على ما قبل قوله ولم يحكم الخ فيكون مبالغة في المعنى على كون الوطى  
 نكاح بلاوى يوجب مهر المثل فلهذا على هذا الحكم على فساد النكاح حدنا ثابت ولو وجد اعلان وولي  
 لا شهود فلا جرم هذه المبالغة لا ما وجبها به قاطبة (قوله ولومع الاعلان) اى حال الدخول كياتنى في الزنا  
 (قوله لان مالكا الخ) جواب سؤال كيف يجب الحد مع الاعلان مع اكتفاء مالك فيكون شبهة دافعة للحد  
 (قوله به) اى باعلان (قوله لان) في المتن يوجب مهر المثل (ظاهر من) اعتقدت التحريم قد يوجب بشمول الخبر  
 وبان مراعاة القول بصحته وانه شبهة في الجملة موجبة للمال لكن قال في الباب ولله اى وجوب المهر اذا  
 اعتقدت حلها وجمعت تحريمه اه فليتأمل وقد يقال حيث اعتقد الزوج الحل وجب المهر وان لم يعتقد  
 اه ايضا (قوله في المتن مهر المثل) اى مهر مثل بكر ان كانت بكرا وان لم يجب ارض البكارة اخذا من قوله  
 في الرضى وشرحه في البيع القاسد وحيث لا حد يجب المهر فان كانت بكرا فمهر بكر يكتفى به ما يواسى على  
 النكاح القاسد وارض البكارة لانها بعلافة في الكاح الفاسد لان قاسد كل عقد كصحيحة في الضان  
 وعدم ارض البكارة مضمون في صحيح البيع دون صحيح النكاح الخ قوله من ثم لو حكم حاكم بصحة وجب  
 اى المسمى هل مثل حكم الحاكم يصح تقليد الزوج من يقول يصح حتى يلزمه المسمى يبنى نعم (قوله)

بغلاف البيع الفاسد انفسه وهذه الطريقة كره في الجوع والاحد وان اعتقد التحريم لم يضره اختلاف العلماء لكن يزور معتقدون ان  
حكمها كبراء بصحة عملها قاله ابن الصلاح قال وقولهم - كما اذا كره بيع الخلاف (٢٣٩) معناه ما يمنع النقص بشرطه اصطلاحا لا

غيره واللفظ في وقت بل

نقصه مع الوقت وان حكم

بمعنى لكنا اضربناه

مبنى على التعيين ان حكم

الحاكم انما ينفذ ظاهرا

مطلقا اما على الاصح انه

ليما باطن الامر فيه كظاهره

ينفذ باطنا ايضا فيباح

للمقدم وغيره العمل به كما ياتي

مبسوطا في القضاء لا معتقد

الاباحة وان حد بشره

التشديد لان ذلك فيه واهية

جدا بخلافه منا ومن لم

ينقض حكم من حكم بصحة

عمل المعتد وكان من قال هنا

لا يجوز تقليدا حقيقيا

هذا التكاثر جرى على

النقض اذ ما ينقض لا يجوز

التقليد فيه وهذا يقيد

قول السبكي بجواز تقليد

غير الامعة لا يوقع العمل

في حق نفسه لا في الاقدار

والحكم اجابا كما قاله ابن

الصلاح اه ولو طلق

احدها ثلثا قيل حكم

حكمها بالصحة لم يقع ولم

ينجح لطلوع قول ابن اسحق

بحاج الثاني اليه عملا

باعتقاده غلطه فيه

الاصطغري ويعين حمله

بسد على ما اذا جرح

من تقليد القائل بالصحة

ومعناه والواقع واحتاج

لحل ويؤيد اطلاق

الاصطغري قول العمراني

قال فينه في حجة تزويج

وقوله هنا في نكاح الفاسد (قوله) بخلاف البيع الفاسد اي يوجب الوطء فيه ارش البكارة اه سم  
(قوله) يمزز معتقده ما لم يحكم حاكم بصحته او يطلعه او الافكاجم عليه كما قاله الماوردي ويصنع حينئذ  
على خلاف تقضه هنا في معنى قال الرشدي وعش قوله ما لم يحكم حاكم بصحته او يطلعه اي اما اذا  
حكم بصحته قالوا يجب المسس ولا حد ولا تزوير واما اذا حكم بطلانه قالوا يجب عليه اعادة وان حكم  
حالا (الخ) ضيف كما ياتي في الفاسد ومن عن النهاية والمنقح انما (قوله) على ما ياتي (الخ) لما ياتي انه  
مبنى على التعيين (قوله) النقص بشرطه اي النقص الخلب بشرطه وباقى القضاء شرط النقص اه  
كردي (قوله) اصطلاحا قيد قوله معناه اي معناه اصطلاحا انه منع الخ اه كرهى (قوله) وان حكم به  
الخ اي بصحته الوقت (قوله) لكنه اعترض اي ما قاله ابن الصلاح (قوله) ان حكم الحاكم بيان للنقص  
(قوله) مطلقا فيما باطن الامر فيه كظاهره (قوله) انه اي - حكم الحاكم (قوله) فيما باطن الامر  
فيه اي فيما باطن الفساد حكمه في الباطن فهو احتراز من صور حكمه على شرب التبدية بادل واهية ومن  
نحو حكمه يشاهد زور (قوله) فيباح للمقدم وغيره العمل اي لا حد ولا تزوير على العامل به وان اعتقد  
التحريم (قوله) لا معتد الا باحة بالرفع صفطا قوله معتقده (قوله) لا معتد الا باحة اي بان نقل القائل  
بالصحة اه كرهى (قوله) وان احدا (الخ) وكان حق التمهيد ان يقولوا انما حد معتقدا باحة التشديد بشره لان  
ادك (الخ) (قوله) هنا اي في النكاح بل ولا يتحصنه القضاء دين (قوله) وهذا اي قوله اذ ما ينقض لا يجوز الخ  
(قوله) انتهى اي قول السبكي (قوله) ولو طلق الى قوله وقرول الى اسحق زاد عليه المنقح والروض فانه ولو لم  
يما للزوج في هذا النكاح المذکور فروجهما لا يباين التفرق بينهما صح اه (قوله) احدهما اي معتقد  
التحريم ومعتد الا باحة سم وكردي (قوله) قبل حكم حاكم الخ قضية قوله الا في نكح مختلفا في الخ  
تقديمها بعدم التقليد لمن يقول بصحة وقد نفي فيه التمهيم بقوله احدهما الا ان يريد معتد الا باحة  
المعتقد لا تقليد صحيح (قوله) لم يقع اي الطلاق لا هنا ما يقع في نكاح صحيح اه فنى (قوله) ولم يصح الخ من  
عطف اللازم الى لم يصح المطلق اذا اراد نكاحا (قوله) يحتاج الثاني اي معتد الا باحة (قوله) غلطه فيه  
اي ابا اسحق في ذلك القول (قوله) ويشين حمله اي الغلط اه سم (قوله) وصحناه اي الرجوع (قوله) والا  
اي بان لم يرجع او لم يصححه (و) يؤيد اطلاق الاصطغري اي لو فزع رد عدم الاحتياج الى الحمل الشامل  
لما اذا لم يرجع عن التقليد وقد عدنا من المنقح وعش اعتماد ذلك الاطلاق وسيأتى من سم من وما يوقعه  
(قوله) فان تزوجا الخ (قوله) من قول العمراني (قوله) سمته اي مطلقا سم من التثنية وام لا (قوله) هذا الخلاف  
اي الذي بين ابى اسحق القائل باحتياج الثاني الى الحمل وبين الاصطغري القائل بعدمه (قال) اي ذلك

بغلاف البيع الفاسد اي يوجب الوطء فيه ارش البكارة (قوله) في الخ لا الحد) لكن يمزز معتقد  
نحوه ما لم يحكم حاكم بصحته او يطلعه او الافكاجم عليه كما قاله الماوردي ويصنع حينئذ مخالفة تقضه  
(قوله) وان حكم حاكم براءه الخ شامل لحكمه قبل الوطء موبد عليه قوله الا في افعال الاصح فيباح الخ  
فصله (قوله) فيباح للمقدم وغيره العمل به اي فلا يصحناه ولا يبرر ولا اثر لاعتقاده التحريم لانه  
خالف الشرع حينئذ (قوله) لا معتد الا باحة) عطف على معتقده (قوله) انما يقضي لا يجوز التقليد  
فيه (لا يلقى اشكال هذا الكلام اذ يلزم عليه فساد تقليد اتباع بقية الامعة فيا تقول بنقضة لغير  
(قوله) ولو طلق احدهما اي معتقد التحريم ومعتد الحل (قوله) ويشين حمله اي الغلط (قوله) ولا  
مذهب له معناه ما جرحه الحق في شرح جميع الجوامع قوله وقيل لا يلزم التزم مذهب معين لان باخذ  
فيما يقع بهذا المذهب تاريخه وغيره اخرى وهكذا انتهى وقد بين السيد السهرودي في رسالة التقليدان  
التي دل عليه كلامه اربعة ترجميع هذا القول وان صح في جميع الجوامع خلاه لقال صفطا على معمول

الى الفاسق فان تزوجا من وليه الفاسق ثم طلقا ثلاثا قالوا وان لا يزوجها الا بعد عمل قائم تعميره بالولي سمته باعلا وبني بعضهم  
هذا الخلاف على ان العامي هل له مذهب معين كاهو الاصح عند القائل او لا لمذهب كاهو المتقول عن عامة الاصحاب ومال اليه المصنف

قبل الثاني مطلقا والاول من غير مطلقا في جميع هذه المسائل وحيث لم يوجب بل جعل في جميعها فيقال ان حكمه لا يثبت له بما اتفقوا معناه انه لا مذهب له الا لا يلزم (٢٤) في التناقض وغيره الانكار عليه في مختلفه فهو لكنه انما يثبت في الحكم حاكم بصحة

أجله خلافا لابن حبيب السلاماء ومخلصا ريباني ان القائل متى اعتقد التمسير يجب الانكار عليه من التناقض وغيره وإن اعتقد الحل بتقليد صحيح لم ينكر احد عليه إلا القاضى ان رفع لواء الذي يتجه ان معنى ذلك ان المراد بالامذهب له انه لا يلزم التزام مذهب معين وبذلك مذهب معين وبذلك مذهب معين وذلك وهذا هو الاصح وقد اتفقوا على انه لا يجوز لماى تامل على لسان الله القائل بجملة وحيد فمن تكلم بغيره فان قد القائل بصحة أو حكمها من براهما ان طلق ثلاثا فحين التحليل وليس له تقليد من يرى بطلانه لانه تلقى التقليد في مسئلة واحدة وهو متنع فلما وإن اتى التقليد والحكم لم يتجحلل لعدم تعيين احوالهم بعد الثلاث عدم التقليد يثبت منه اخذا ما رقبيل الفصل لا يريد بذلك رفع التحليل الى ما بهما بظاهر قوله وأيضا فصل المكلف يصان عن الالتئام لاسيما ان وقع معناه يصرح بالاعتداده كالتطبيق ثلاثا هنا وكحكم الحنفى بالصحة

البعض (قوله قبل الثاني) أى ان المالى لا مذهب مطلقا أى قد من يرى الصحة أم لا أقول في هذا التفرع غنى إذ متنع ما فيه عدم الاحتياج الى الحل على الثاني مطلقا تامل (قوله الاول) أى حل ان المالى مذهب (قوله بالتزام) أى بجملة التمسير المذكور مطلقا على التوافق مع تقليده بين يديه الاول (قوله ومعنى انه لا مذهب له) دفع لما يقال بان معناه كقول الحنفى في شرح جميع الجوامع انه لا يلزم التزام مذهب معين فلان يأخذ فيما يقع له في هذا المذهب تارة وبغيره اخرى وهكذا (قوله انتهى) أى قول البعض (قوله وسياتي) أى في السير ان القائل الخ توهمنا بان من ترجحه القول باحتياج الحنفى من قوله لا لى انما (قوله إلا القاضى) يبنى تحصيله عامرا اتفاقا في مذهب هذا الاطلاق بشكل اذ لو رفع اليه المالكى ترضاه يستعمل اوصل بدون تسييع الخلقة مثلا كيف لا لا اعتراض عليه اه اقول يمكن حل كلامه اخذنا بما ذكره في شرحه او اتفاق الوجودين على ما اذا تقرر به من التمسير (قوله ان المراد بالامذهب له) بدل من قوله ان معنى ذلك وانظر لم يقتصر على البطل (قوله وبذلك مذهب) صنف على بلامذهب (قوله وهذا هو الاصح) بين السيد السمودى في رسالة التقليد ان الذي يدل عليه كلام الرضا ان الاصح لا يلزم التزام مذهب معين واطال في ذلك في ذكره في ذلك اختصار الشارح في باب القضاء قوله لم يصبه قال المحرورى مذهب أصحابنا ان المالى لا مذهب له لكن صح في جميع الجوامع خلاف ذلك حيث قال صفحا في معمول الاصح وانما يجب على المالى التزام مذهب معين اه وقوله على المالى قال المحرورى وغيره من لم يبلغ مرتبة الاجتهاد اه سم (قوله فن نكح عتقانيه) أى كتنكاح بلولى اه سم (قوله فان قلنا الخ) شامل للتصديق بعد التمسير على اجماع (قوله وليس له تقليد الخ) ظاهره وإن حكم بطلانه في نظر اه سم اقول بعد الحكم بطلانه بنحو يثبت صحة لاحالة التقليد كاعلم ما عدا من ان يثبت اتفاق الوجودين على فحق الشاهد (قوله لانه تلقى الخ) هذا منوع بل له تقليد لان هذه قضية اخرى فلا تلقى برأه سم وقد مر ما وافقه من المتن وعوض (قوله لو ادعى الخ) أى عند الحاكم كالمسارتهما لو علم الفساد بلولها العمل بقضيتها بانها (قوله لم يثبت له) يحتمل ان عمل عدم القبول مالم يكن معروفا بعدم التقليد بان كان معروفا بتقليد القائل بالبطان اه سم (قوله قيل الفصل) أى في شرحه او اتفاق الوجودين (قوله وايضا الخ) عطف على قوله اخذا (قوله وكحكم الحنفى الخ) غير مقدم لقوله مباشر ته الخ الى الحنفى (قوله ان كان مذهبه) الى الحنفى ويحتمل من له النقد (قوله وكذلك ليس له حضوره) كلامهم في الشهادات يقتضى جواز المحذور وان لم يقبل فليراجع اه سيد محر عبارة سم يبنى ان مجرد المحذور بلامذهب مالم لا منع فيها اذا كان المتماطون

الاصح وانه يجب على المالى قال المحرورى وغيره عن لم يثبت درجة الاجتهاد اه (قوله قال) أى بعضهم (قوله إلا القاضى الخ) هذا الاطلاق بشكل إذ لو رفع اليه المالكى ترضاه يستعمل اوصل بدون تسييع الخلقة مثلا كيف لا لا اعتراض عليه (قوله وهذا هو الاصح) بين السيد السمودى في رسالة التقليد ان الذى دل عليه كلام الرضا ان الاصح لا يلزم التزام مذهب معين واطال في ذلك في ذكره في ذلك اختصار الشارح في باب القضاء قوله لم يصبه قال المحرورى مذهب أصحابنا ان المالى لا مذهب له معين يلزمه البقاء عليه اه لكن صح في جميع الجوامع خلاف ذلك واه يلزمه التزام مذهب معين كاتقدم ان يبنى عليه (قوله فن نكح عتقانيه) أى كتنكاح بلولى (قوله وليس له تقليد من يرى بطلانه) ظاهره وإن حكم بطلانه وفيه نظر (قوله وايضا وليس له تقليد من يرى بطلانه) هذا منوع بل له تقليد لان هذه قضية اخرى فلا تلقى بر (قوله لم يثبت له) يحتمل ان عمل عدم القبول مالم يكن معروفا بعدم التقليد بان كان معروفا بتقليد القائل بالبطان (قوله وكذلك ليس له حضوره الخ) يبنى ان

مباشرة للتزويج إن كان مذهبه ان تصرف الحاكم بحكم بالصحة والشافعى حضر هذا العقد الصادرة به ياته لا بالزوجية عن إلا ان قد القائل بصحة تقليد جميعها وكذلك ليس له حضوره والتسبب فيه لا يعد ذلك التقليد قال الماوردى وليس للزوجين

الاستبداد بقوله لا يستبداد أي الاستقلال (قوله أو حكم حكم) انظر ما مراد بالحدك متاويل  
والوجه كالمعاصرة ما يمكنه من الجلب بغيره من التخليد المتأخر بذلك تقليد جميعا (ويقبل إقرار الولي بالنكاح) على موثوقته (ان اسفل) حالة  
الانقرار (بالانكاح) وهو المهر من أب أو جد أو سيد أو خاضق بجنوة بشرطها (٢٤١) الآن وإن قصدت بالمرأة المأمورة من ملك

الانضمام ملك الإقرار به غالبا  
(والا) يستلزم له الانضمام  
أجباره حالة الإقرار كان  
ادعى موثوقته بانه زوجا  
حين كانت بكرة ولا تنفاه  
كفاته الزوج (فلا) يقبل  
لغيره عن الانضمام بدون  
انها (ويقبل إقرار) الحرية  
(بالنكاح) ولو سميته  
سقة سكراته (بالنكاح)  
ولو لم يسمه (على  
الجديد) إذا صدق الزوج  
وان كتبها الولي وشهد  
عنيهم لا احتساب نسابهم  
ولاه قسما فلم يؤثر  
انكار القسمة نعم الكفاية  
فيما حق للولي لكن التماس  
قبول طلبه لا يثبت رضاه  
بتركها وعجاب بانه وقع  
تابعا لأصل النكاح المتبركة  
فيبدوته وظاهر المتأخر لا  
بشرط هنا تفصيل الإقرار  
بذكر تزويج وليها - حضور  
الشاهدين المصدقين ورضاه  
ان اشترط والمختار شرطه  
فيه وفي الدعوى والشهادة  
به وتوليها في الدعوى لا  
بشرط محمول على ما ذابغ  
في جواب دعوى أي لان  
تخصيها يفتي عن تفصيله  
وباق ما ذكر في إقرار الرجل  
الميتا والواقع في جواب  
الدعوى خلافا لمن فرق

عن مقتدون حله (قوله الاستبداد) أي الاستقلال (قوله أو حكم حكم) انظر ما مراد بالحدك متاويل  
التقدير (قوله على موثوقته) أي قوله نعم الكفاية المتأخر بذلك تقليد جميعا (ويقبل إقرار الولي بالنكاح) على موثوقته (ان اسفل) حالة  
سكراته (قوله وهو المهر) أي الزوج كفاه اه معني وكان الفاسد ان يرد ليظهر قوله لا في اول افتاده  
كفاته الخ (قوله بشرطها) أي بان كانت محتاجة اه عش (قوله وان قصدت) الخ ظاهر إطلاقه هنا  
وتحيده بتصدق الزوج فيما ياتي به يقبل إقراره وان كذبه الزوج هو ميمد فلا بد من تصديق الزوج هنا  
كأن يبعده بغيره (قوله بدون اختيار) أي طرادعي أنه زوجا باذنها وانكرت الاذن فينبغي تصديقها لأن  
الأصل عدم الاذن اه عش (قوله وسفيها الخ) بكرة أو ثيبا بنية ومثني (قوله اذا صدقها الزوج)  
سيد كعشره (قوله لا احتساب نسابهم) ظاهر هو ان يمد ذلك سادة قرب المدة جدا كان ادعته من ماس  
اه عش (قوله لا تسميته) أي الزوجين (قوله وكان التماس الخ) والاولى التفرغ (قوله لا يثبت) اه  
صلة (قوله رضاه) أي الولي وفرضه بتركها أي الكفاية صلتها (قوله المحروقة) أي الخرافة كالدرة  
أي إقراره بانه أصل النكاح وقوله دعه أي الولي حال من التمس المستتر في المقابلة (قوله هنا) أي  
في قبول إقرارها بالنكاح (قوله ان اشترط) أي رضاه بان كانت غير ميمدة (قوله والمتمد) أي قوله خلافا  
المعني الاقوله في الدعوى والشهادة كذا في النهاية الاقوله وباق الخ (قوله اشترطه) أي التفصيل لقول  
زوجي منه ولي يصدره تصديق ورعا بنية ومثني (قوله والشهادة) أي بالانقرار (قوله لا يشترط)  
أي التفصيل في إقرارها (قوله عول الخ) قد يشمل الشهادة فيفصل فيها كالإقرار بغيره اجمع اه سم اقول  
والا اقرب عدم التصديق (قوله على ما ذابغ الخ) أي وما هنا في إقراره ميتا اه بنية (قوله ما ذكر) أي من  
اشترط التفصيل في الإقرار الميتا وعدمه في الإقرار الواقع في جواب الدعوى (قوله أنه لا يشترط الخ) بيان  
التصنيف (قوله مطلقا) أي سواء كان الإقرار من الرجل أو المرأة يحصل سواء كان ميمدة أو غير ميمدة وكل  
كان يثبت تأخير عن قوله في هذا خامل (قوله وفيه) أي الانوار (قوله ليس في محله) صفتا عرض (قوله ولو  
انكر المهر) أي قوله اذا صدقها في بنية بنية (قوله لا نكاح على ما في الرجوع) قد يرد في كذا في المعنى الاقوله  
أخذا الى واحد الزوجين وقوله بحث شارح الخ (قوله قدم السابق) أي في الانبائين مجلس المحكم وان أسند  
الآخر الزوج الى تاريخ مقدم وذلك لانه يثبت إقراره بحكمه لعدم المعارض الان فاذا حضر الثاني  
رادعي خلافا لكان ميمدة الخ الإقرار الاول ما حكم بشبهه لا يرفع الالبته اه عش (قوله فلا نكاح الخ)  
عبارة الثانية يقدم إقراره كارجحه البقيني في تنبيهه لتعلق الخبر بغيره لا لرجوع تقديم إقرار المرأة  
بجرد الحضور بلا تسبب منه لا يمنع فيه اذا كان المتماثلون عن مقتدون حله (قوله والمتمد اشترطه) فيه  
عبارة الرض فيشترط ان تقول زوجي بولي بصدني ورضائي يكفني ان اعتبر إقرارها حاله قال  
في حضور قوله من زيادته يكفني على ما في بعض النسخ دل من هو لا حاجة اليه في إقرارها بل لا يثبت زواجا  
نظرا في انه كفاه ام لا رتب عليه حكمه اه ونقصه انه اذا عنيته ونظر فيه فوجد غير كفاه اه بعضه  
فيه ونظر في قياس قبول إقرارها وان انكر الولي والشهود خلافه وعبارة العياض اذا قالت مكلفا زوجي  
بجاهلي يشاهدي عدل ورضائي اذا اعتبر صدقها ولو غير كف قبل وان كتبها الولي والشاهدين اه ثم  
راي ايدان المهر يقتل عن فتاوى الشري في إقرار المرأة الغير كفاه اه لا اعتراض الولي لا تهايل بانها  
بل إقرارها بالزواج بالنكاح وانكر الولي فان فتاوى النزال خلافه قال الزكشي وهو اقرب (قوله محمول)

(٣١ - شرواني وابن قاسم - سابق) بين الرجل والمرأة وزعم أنه اذا وجد الإقرار من الزوجين لا يشترط  
فيه تفصيل مبن على الضعيف وان اتصرت له البقيني وغيره أنه لا يشترط التفصيل مطلقا وفي الشهادة وفي الانوار لا يشترط  
التفصيل في إقرارها الضعيف كقولها لمطلق وفيه متايل أيضا اعتراض على الرافعي ومتايل ليس في محله كإقراره بغيره فأنه لو أقر  
المهر لواجد وهي لا عزم السابق فان قصدناه فلا نكاح على ما رجحه البقيني في دفع كنهه وتبعه غيره لتاويلهما من غير مرجع



ووجه في تحريمه تقدم إقرارها بالنكاح في غير ذلك من غير أن يكون قد أقر بالاحتمال حالاً واحداً لأن في المطلب وجه أنه كالمطلب الأول  
عما يأتي في نكاح اثنين أمثلها وكذا لو علم السبق دون عين السابق وأحد الزوجين التمس لأبوجه تصديقه من تصديق سيده وبصريح شارحه أنه  
لا بد من تصديق الزوج السبق من تصديق (٢٤٣) وليه وهو محتمل وإذا لم يصدقها فمقتضى كلامهم على ما ذكره الأركشي ومن تيمه أن

لها أن تزوج حالاً وهو  
احتمل وجهين حكاهما الإمام  
وقال القفال لا والله عنه  
الرافعي آخر المطلقاً احتجاً  
بقوله في حق نفسها  
وطريق حلها أن يطلقها  
أه وهذا هو القياس لم  
المستدل لأنسلم أن مقتضى  
كلامهم ما مر بل مقتضاه  
ما قلناه كما يصرح به كلامهم  
في آخرها بنسب الشاهد  
مع تكذيبه لما لو قال رجل  
هذه زوجتي فسكت أو  
امرأة هذا زوجي فسكت  
ومات المقر ورثة السالك  
أعسكه وفي الأولى لو  
أنكرت صدقت يمينها  
ومع ذلك قبل رجوعها  
ولو يدمونه كما يأتي آخر  
الرسالة لأنها مقبرة آخر  
عليها وقدمت وهو مقم  
على المطالبة وفي التثنية لو  
أقرت بالنكاح وأنكر  
سقط حكم الإقرار في حقه  
حتى لو رجع بعد ذلك  
وأدعي نكاحاً باسمهم إلا أن  
يدعي نكاحاً جديداً كان  
مجهول أخذ من هذا قوله لو  
شهدت عليه بيعة حسبة  
بالتلث ثم تفرق الزوجان  
بعد إمكان التحليل هل  
النكاح باقراً حتى يدعي  
ابتداء نكاح جديد كان أم

لتعلق الخ (قوله) وفيما إذا احتمل الحال أي السابق والمعية أه سم يفتي أن الحال بمعنى الأمر الواقع فاعل  
احتمل ومفعوله عنقوف عبارة عن المغنى وشرح الرضيه جعل الحال أه وجارية النهاية احتمل الحال لأن أه  
(قوله) أنه كالمعية أي لا يقدم إقرارها (قوله) في نكاح اثنين أي من الأولياء (قوله) أنه أي يجوز له الحال  
بيان لما يوقره مثلاً أي مثل المعية (قوله) وكذا أي يقدم إقرارها ولو علم السبق أي لا أحد الاقرارين  
(قوله) لا يدخل أي في قول إقراره أه ع (قوله) مع تصديقه أو المراء بالتصديق ما ينشأ من الإقرار (قوله) وهو  
محتمل عبارة النهاية وهو متجه أه (قوله) وإذا لم يصدقها (الخ) عن قوله إذا صدقها الزوج السابق عقب  
المات (قوله) مقتضى كلامهم الخ وإذا كذب الزوج نفسه في التكذيب لم يفتى له بفسخه اليه وظاهر ما أنذره أنه  
كان ناسياً في التكذيب فلو كذبه وقد أقر بنكاحها ثم رجعت من رجعت قبل تكذيبها نفسها أه حل  
(قوله) وطريق حلها أن يطلقها كافي نظيره من الوكيل وغيره أه معنى (قوله) اتهم أي كلام القفال  
(قوله) وهذا هو القياس هل رجوعها عن الإقرار كالطلاق أه سم أقول ينبغي أنه كالطلاق فتزوج  
حالة أه ع (قوله) فهو المتمدن (قوله) قاله الرجل إلى قولهم في الأولى في المغنى إلى الثاني  
النهاية لا لأنه لو كان ابن جميل المومناً عاتقته وقوله في بيعة نظري قوله الذي يبعه (قوله) هذه زوجتي  
وقوله هذا زوجي ظاهرهما كفاية هذا في ثبوت الإقرار في مقام ما تقدم أنقضى أن المستند بشرط التفصيل  
في الإقرار لأن قال سكت هنا ع التفصيل لكونه معلوماً له ليراجع (قوله) ورثة السالك (قوله) ولو أدعي  
نكاحاً مأموراً ذكر شرط المقدور صدقته المرأة في قاضي القاضى أنه لا يجب عليه صداقها لأن هذا إقرار  
بإستدامة النكاح واستدماة تنفك عن الصداق أه معنى (قوله) لا أعسكه أي لا يرت المقر أن مات السالك  
(قوله) ومع ذلك أي أنكارها ويمينا على نفي الزوجية (قوله) يقبل رجوعها أي ثبتت في حقا أحكام  
الزوجية كالإقرار أه ع (قوله) ولو يدمونه أي قسمته من أه ع (قوله) وقد قدمنا حال من  
غيره وقوله هو مقم الخ حال من فاعل مات (قوله) على المطالبة أي بقوله هذه زوجتي أه ع قضية  
هذا هو رجع قبل رجوعها فلا يقبل رجوعها فلا ترتع لومات قبلها فليرجع (قوله) لو أقر الخ أي  
من امرأة (قوله) لو أقر بالنكاح أي لفتنص أه ع (قوله) سقط حكم الإقرار في حقه الخ أي أماني  
حقها فلا يسقط قطالية بالمر كاهو ظاهر لأنه حتى أدعي للاقبل رجوعه فيه أه رشدي وقوله قطالية  
الخ أي يدمو حو كما يأتي وقوله فلا يقبل الخ لعل الصواب إسقاط لا (قوله) لا تسع) والفرق بين هذا ما تقدم  
من قبول رجوع المرأة ولو يدمونه الزوج ما ذكره شارح بقوله لأنها مقبرة بحق عليها وقدمات الخ  
أه ع (قوله) من هذا أي عافى التثنية (قوله) ثم تفرق الخ) يعني اتفاقاً (قوله) بعد إمكان التحليل) أي بعد  
معنى من تمكن فيه العذتان والتحليل والاحتمال من الثاني والعقد للرد (قوله) وبما تقرر أي من قول  
ابن جميل (قوله) في منزله) صفه زوجة (قوله) قيل موته الخ) متعلق بما قر (قوله) من أنه الخ) بيان لما أتى به البعض  
(قوله) وموته الخ) أي من التفصيل أه كرهى (قوله) بذلك) أي بأقراره من النكاح المنفصل (قوله) لا يدعو أه الخ)  
قد يفسد الشهادة فيفسل فيها كالإقرار فليرجع (قوله) ورجع في تحريمه) اعتمد ذلك مر (قوله) وفيما  
إذا احتمل الحال) أي السابق والمعية (قوله) كالمعية) كذا مر (قوله) وكذا لو علم السابق الخ) نفي  
ما لو علم عين السابق ثم دعى وقياس قوله أخذنا ما يأتي الخ) أن حكم هذا كما يأتي فيأخذ كرهيه أيضا (قوله)  
وطريق حلها أن يطلقها) هل رجوعها عن الإقرار كالطلاق (قوله) كما يصرح به (الخ) يتأمل  
(قوله) ومع ذلك يقبل رجوعها) هل ترت حيث (قوله) لا يدعو) كان مرجع الهاء مجرد إقراره لم

لآخر يمين ثم ادعاهما لا تسع حتى يذكر ابتداء له من أهى ولو برأسه بما تقرر يعلم ما أتى به بعضهم فمن مات عن  
زوج في منزله فأقيمت بيعة أه كان أقر أنه طلق فلا قبل موته ببيعة أشهر فأقامت بيعة بأعز قيل موته أنما عقد نكاحه من أن لا تسع  
دعواه أو يثبتها إلا أن ادعت نكاحاً مفصلاً ومته أن تذكر أنها تحللت تحليلاً بشرطه ثم تقيم بيعة بذلك بخلاف دعواه مجرد إقراره لأن دعواه

مجردة عن دهرى نفس الحق لا سمع على الاصح ويختلف دهرى اهل النكاح وانه اقرار بقصة نكاحه ولم تحصل به كرمه من يمكن فيه  
العدوان والتحليل وغير ذلك لا ينام لم تدع اقراره بانسخ تحريم نكاحها عليه واقراره (٢٤٣) بانها قصة نكاحه لا يقتضى ارباها منه

كان مرجع الهاجر دق اقراره من اضافة المصدر للقول والمضى دهرى اهاجر دق اقراره وقوله من نفس  
الحق اى النكاح سم على جميع احوال وشورى شيدى (قوله وغير ذلك) اى من الاعمال من الحلال والعقد ثانيا  
للاول (قوله) بانسخ تحريم نكاحها عليه عبارة الثبانية بما يديه نكاحها (قوله النكاح السابق) اى  
على العلاق الثلاث وقوله نكاح اخراجها من بيتها عذوف اى الامران هما النكاح السابق ونكاح  
اخراجها عن عرض (قوله) ويؤم منه تكذيب البينة باقراوم الخ اى ومنى اى بينة لاقرار بالطلاق مقدمة عليه  
اى الاقرار ببقاء المصصة فلا روث كذا ينهى بدليل قوله الارث لا يثبت بالشك باسم (قوله انتهى) اى  
ما فى به بعضهم (قوله) يعلم عام الخ فيه ان ما صدر منها ليس جواب دعوى مفصلة (قوله) ويحيىته قالدى  
بنته عبارة الثبانية على ما حصل الخ اميد عمر اقول وكذا فى نسخ من الشرح حارته قوله والحاصل الخ  
انظر مطابقة هذا الحاصل لما تقدم من التتمة ابن عجيل من اعتبار دعوى نكاح مفصل ثم ديات هر تبع  
الشرح على ذلك فاوردت انه لا مطابقة بين هذا الحاصل وما ذكر قبله لما يقتضيه يجب يقتنع بل قال محمد  
هذا الحاصل على ما تقدم اه وقره عرض والرشيدى (قوله) عبارة الثبانية قول محمد  
البينى اه (قوله انتهى) اى قول البعض (قوله) وان لم يل (القول المتن ويستحب فى الثبانية الا قوله بمر  
المثل الى عدم صداقة بينهما قوله اى يجب لا تخفى على اهل علمنا وقوله على ما لى الى واشترط (قوله) وان لم  
يل (القول) لان المار الخ قضية ذلك ان الثبينة البينة التى طر اسفها بعد البلوغ لا يزوجها الا الاب كذا فى  
سم على حج وفي كون هذه قضية نظر لا تخفى اه رشيدى (قوله) لطروسة اى لما وكذا ولست بشيعة  
واستمر وشدها والاولى بالمال يلغىها اه عرض (قوله) اذها السكوت لم يل الاولى سكونها ناذن (قوله)  
وان ذال الخ اى لا يؤم (قوله) والمصر (بضم فسكون فكسر قال عرض ذكرها شاسجها للبكر اه  
قوله) تطلق على الخ اى بالاشارة على هذه المعاني لا يعلم المراد منه الا بقية اه عرض (قوله) وعلى من  
حاضرت اى بالنقل اه عرض (قوله) وعلى من ولت اى اولى ولادة اه عرض (قوله) ساعة طمشت اى  
حاضرت ظرف سبب (قوله) او اوافقت الخ اى قالى بصف على ولت عاقلة (القول) له عرض من  
المضى الا قوله واجموا على فيه الصغير قوله بمر المثل الى عدم صداقة بينهما قوله اى يجب لا تخفى على اهل  
علمنا (قوله لصحة ذلك) اى تزويج الاب بغير اذنها (قوله) ويسار الخ (قوله) منتهى انه لو زوجها بوقل وكان  
الزوج موسرا بمر المثل صواب وان لم يكن موسرا بالمسمى وهو متجه لا نه لم يخسار (قوله) شاشا وانه لو زوجها  
بمؤجل احتسار به ايضا عليه قال ظاهرا ان الدرة وقت قول الاجل اميد عمر (قوله) بمر المالى (الى)  
عبارة الثبانية والمضى بحال صداقها عليه فقر زوجها من مصر ٤ لم يح لانه عنها حقها اه قال عرض  
قوله بحال صداقها الخ ان يكون فى ملكه ذلك نقدا كان او غيره ودخل فيه كسرة فقره اذ ذلك او بغيره قاله دار  
على كون حق ملكه عند العقد وينبى ان مثل ذلك فى الصحة ما يقع كثره اذن غير الزوج كايه يدفعه على لى

من اضافة المصدر للمضى لى للمضى دهرى اهاجر دق اقراره وقوله من دعوى نفس الحق اى النكاح (قوله)  
ويؤم منه تكذيب البينة باقراوم الخ اى منى مقدمة فلا روث كذا ينهى بدليل والارث لا يثبت  
بالشك (قوله) والحاصل (١) انظر مطابقة هذا الحاصل لما تقدم من التتمة ابن عجيل من اعتبار دعوى نكاح  
جديد عن افتناء البعض من اعتبار دعوى نكاح مفصل ثم ديات هر تبع الشارح فى ذلك فاوردت عليه  
انه لا مطابقة بين هذا الحاصل وما ذكر قبله لما يقتضيه ظر يجب يقتنع بل قال محمد هذا الحاصل على ما تقدم  
(قوله) وان لم يل المالى (القول) لان المار الخ قضية ذلك ان الثبينة البينة التى طر اسفها بعد البلوغ  
لا يزوجها الا الاب (قوله) ويسار بمر المثل على المتمد الخ) ويسار بحال صداقها عليه شرح من

الحيض وعلى من حاضت وعلى من ولت اى حبست فى البيت ساعة طمشت او اوافقت العشرين (صغيره وكبيرة) عاقلة وبجونة  
(بغير اذنها) لتباعد اقله عن الثيب احق بنفسها من وليها والبكر يزوجها ولو اهاوا او اجموا عليه فى الصفة ويشترط لصحة ذلك كفاة  
الزوج ويساره بمر المثل على المتمد كما يقتضى شرح الارشاد (١) (القول) للمضى قوله هو الحاصل الخ) ليس فى نسخ الشارح التى يابينا

وهلم عدواة بينها وبينه

وهلم عدواة ظاهرة أى  
بصحة لا تخفى على أهل علقها  
وينبأ وبين الأب وزعم أن  
انتفاء هذه شرط لجواز  
لا الصغرى صحيح فإن قلت  
يلزم من اشتراط عدلته  
انتفاء عدلته لثانيهما  
قلت منوع لما استعمله في  
مبجها أنها قد لا تكون  
مفسدة والحق الخفاف  
بالمجرب كقولهم فالظاهر  
أنه لا يشترط فيه ظهورها  
لوضوح الفرق بينهما  
ولجواز مباشرته لذلك  
لصحة كونه بمثل الحال  
من تعد البلد وسياق في  
مهر المتل ما يعلم منه أن محل  
ذلك فيمن لم يمتدن التأجيل  
أو غير تعد البلد والأجل  
بالمؤجل وينهر تعد البلد  
على ما فيه ما ساذكره ثم  
تلفظ له واشترط أن لا  
تضر به نفعه مأمور  
والأفصح أن لا يلزمها الحج  
والإشتراف أن لا يتبعها  
الزوج منه ضعيف بل  
الثاني شاذ لوجوه العلة مع  
اذاها (ويستحب استئذانها)  
أى البالغة العاقلة ولو  
سكرانة تطيب لحاظها  
وعليه جلاؤه غير مسلم  
والبكر يستأمرها أبوها  
جمعا بينه وبين خبر  
المأقرقن السابق أى ناد  
على ثبوت قوله فيه بزوجها  
أبوها الصريح في الإيجاب  
وقد نادى فيه الشافعي رضى  
الله عنه لكن المحرر في محله

المراعى قبل العقد الصادق فاته وإن لم يكن حية إلا أنه ينزل منزلةها وخرج برئان ملكه أن الزوج يستمر من  
بعض آثاره مثلا مصاغا أو نحوه ليدفعه للأولى أن يوسر فيقدم لها العقد أو يسترد ما دفعه لها ويرد على  
مالك فلا يكتفى لعدم ملكه والعقد المرب عليه فسد حيث وقع بل لأن معتبر متباين ما قاله الولي المرافع  
الزوج زوجت بنى بك بما تفرش في ذمتك مثلا لا يصح وطريق الصفة أن يب الصدق أولاده ويقبضه  
لهو حل استحقاقا لجهات كالأماق نحو ما كافر في اليسار لا تمتد من الفقر اغنىوا وتحصل مال الصدق  
أم لا يه نظرو الأقرب الأول ومثل ذلك ما لو تمجدى اجتمعت في جهة أو تفاد الدين أو ما في ذلك من  
لم يقبضه لا كالأدوية عند الناظر وعند من يصرف الجامعة أمه (قوله) وعدم عدواة بينا (خ) برئان ملكه  
ظهور العدواة معناه كما اعتبره ثم أى بينا وبين الولي لظهور الفرق بين الزوج والولي بل قد يقال كقول شيخنا  
أنه لا حاجة إلى ما قلناه لأن انتفاء العدواة بينا وبين الولي يقتضى أن لا يزوجها إلا ممن حصل له ما من سط  
ومصلحة لشفقة عليها (مضى) (قوله) بينا وبينه (أما مجرد ذكر احتهاه من غير ضرورة فلا يؤثر لكن يكره  
لوليها أن يزوجها منه كائن صليها لا ممن يقتضى نهاية (قوله) وعدم عدواة ظاهرة (خ) الظاهر أن المدار على  
ثبوت العدواة قرأ انتفاء من جانب الولي لا من جانبها حتى لو كان بمبجها وحى تعاديه كان له لأجبار في حكمه  
ليس له لتمامه له سيد عمر (قوله) أن انتفاء هذه أى العدواة بينا وبين الأب (قوله) في مبجها) أى العدالة  
وغرورها أى العدواة (قوله) والحق الخفاف) أى في الشر وطدا المذكورة أم عش (قوله) وكية) بينى  
أن محله ما لم يبين الولي أنه لا زوج كان عينه لم تؤثر عدواته مراه سم (قوله) وعليه) أى الإلحاق (قوله)  
لا يشترط ظهورها) أى بل يكون مجرد العدواة معناه قوله ولو منوع الفرق الخ موان شفقة الولي تدعوه  
لرعاية المصلحة ولو مع العدواة الباطنة بخلاف الولي كونه لا شفقة له بما حملته العدواة على عدم رعاية  
المصلحة أم عش (قوله) ولو جلاؤه (خ) عطف على لصحة الخ أى ويشترط لجواز الخ (أ) سم (قوله) أن جعل  
ذلك أى اشترط جلاؤه المباشرة بالحلولة قبل العدواة (قوله) أو لا جلاؤه (محل) ومنه ما يقع الآن من جعل  
بعض الصدقات حالا وبعضه مؤجلا بأجل معلوم فيصع (خ) عش (قوله) واشترط الخ) تعلق الخفى هذين  
الشرطين مع بقية الشروط عن ابن المأقرقن لا أنه لم يذكر في كونه لا لمنع ما زاد الشارح بقوله والا  
فسخ واقضى كلامه أنهما من شرط جلاؤه لا الصفة لعيد عمر (قوله) واشترط التيمم بتداعيه وغيره ضعيفان  
والثنية باعتبار ملاحظة المضاف في المعطوف وموان لا يلزمها (قوله) والافسخ) ضعيف أم عش (قوله)  
لوجود العلة) أى منع الزوج لما من الحجاء سم (قوله) أى البالغة) إلى الفرق في الثنية الأقوله أى بناء  
إلى أما الصغيرة (قوله) سكرانة) لعل المراد أنها من موى أول نشوة السكر والا فكيف يحصل المقصود من  
تطيب خاطرها فليقتل أم سيد عمر (قوله) تطيب خاطرها (خ) وعرو جلمن خلاف من أوجه وكان وجه  
عدم ذكره لهذا التعليل هنا وذكره فيما ياتي في الصغيرة غرايته ثم وشهره عن أم سيد عمر وكان ترجمه  
يكره نفعها ما ياتي بالأولى (قوله) وعليه) أى التنب (قوله) حل ثبوت قوله) أى الدار فقلني ويحتمل أن  
الضمير النبي وقوله فيه الخبر السابق وقوله بزوجها أبو هابل من قوله يبنى على ثبوت صدور هذا القول  
عن حلى الله عليه وسلم وانظر لم اسقط لفظه والبكر (قوله) الصريح في الإيجاب) يتأمل سم أقول وجهه  
واضح لأن كونه مزوجها لا يتناقض بشرط الإلحاق كفى الحواشى سيد عمر أقول لا يبنى حيث نقول له البكر  
بعد قوله التيب أحسن الخ فائدة مع أن القصد بالحديث بيان الفرق بين التيب والبكر (قوله) تخمين الجمع

(قوله) وكية الخ) كدام (قوله) وكية) بينى أن محله ما لم يبين الولي أنه لا زوج كان عينه لم تؤثر عدواته  
مراه (قوله) ولو جلاؤه (خ) عطف على لصحة (قوله) لوجود العلة) أى منع الزوج (قوله) الصريح في الإيجاب) يتأمل  
(قوله) حره) كان بينى التقييد بهذا أيضا في تقدم قوله وليس له الخ) (فرع) خلقه قبلان فينبى  
أن يقال إن كذا كذا ما لا يبرأ من البكارة بوطء واحد ما حصل الدخول به حتى يستقر المهر أو أحدهما وإنما  
يبرأ بالدار فذوال البكر أو حصول الدخول على الأصل وإن اشبه بالدار في ذلك عليها فلا يبرأ بإيجاب

وهذه بقى المذبة لا خلاف لا يجوز لأن بعض الأئمة وجوهين أن لا يزوجها حتى إذا احتاجت أو مصلحتان يرسل لوليته فله لا يختصها  
والأولى ليتم ما في نفسها (وليس تزويج ثوب) عاقلة (الأبائها) لم ير مسلم الثوب (٢٤٥) أحق بنفسها من وليها ويوجه أنها لا

مارست الرجال زالت  
غبارها وعرفت ما يضرها  
منهم وما ينفعها بخلاف  
البكر (فرج) حاصل  
كلام الشافعي رضي الله عنه  
في مختصر البولي وغيره  
أن الزوج لو قلب اسمه  
فاستؤذنت المرأة فيمن  
اسمه كذا وليس هو اسمه  
صح نكاحه أن اشارت  
إليه الأداة كروحي بهذا  
نظاها إلى بالنكاح لا  
فلا والحق بانشارتها إليه  
فيها التزوج من خطبتها  
إذا كان تقدم له خطبتها  
(فإن كانت الثوب صغيرة)  
عاقلة حرمة (الم تزوج حتى  
تبلغ) لو زوجها وأنها  
متنصر مع صغرها أما  
المجنونة فتزوج كما يأتي  
وأما الثنية ليرزوجها السيد  
مطلقا (والجد) أبو الأب  
وإن خلا (كأب عند  
عدمه) أو عدم أهلية لأن  
له ولد فهو صوة كأب  
بل أولى ومن ثم اخص  
بثله للطرفين ولو لكل  
مثله (وسواء) في وجود  
الثبوت يقتضيه اختيار  
اظهار زالت بكارها وطوط  
حلال أو حرام) وإن  
عادت وكان الوطء حالة  
النوم أو غيره أو من نحو

(الخ) فيه امتني على التوافق المبني على أن يزوجها أو ما صرح في الإيجاب وقد علم ما فيه أي سيد عمر وقد مر  
ما فيه (قولهم) ومحتد (الخ) عبارة الغنى والاسم ويسمى استعمال المرافقة أه (قولهم) ويسمى (الفرع  
في المني) لا قوله لا حاجة أو مصلحة (قولهم) أن لا يزوجها أي البكر حتى تدعى حين إذا كانت صغيرة أه  
عش (قولهم) ثنية عبارة ما في ثنية نسوة ثقات ينظرن ما في نفسها أه (قولهم) أو الأم (الفرع) لا تطلع على مالا  
يطلع عليه غيرها أه متى (قولهم) وليس له تزويج ثوب (الخ) (فرج) خلق لها قبل أن يفيثي أن يقال إن  
كانا صليين زالت البكار وطوط أحد ما حصل الدخول به حتى يستقر المهر أو أحد ما استقر فغيره فالدخول  
في زوال البكار فحصل الدخول على الأصل وإن اشتبه قاله في ذلك عليه ما يثبت إيجاب الوطء وطوط  
أحد ما لأن إيجابه ثابت فلا يزوج بالاحتال أه سم وفي حش عن الزيادة ما يورثه (قولهم) لما مارست  
الرجال أي يوطئها ما يأتي أن الوطء الذي لا يمنع من الإيجاب مع ذلك هو جري على الغالب ما يأتي أيضا  
فيوطء القرملة أه عش (قولهم) وليس هو اسمه أي الأصل (قولهم) تقدم أه لعل المراد قطع عاقلة  
قولهم يقتضي الثبوت وكذا في المني لا قوله بل أولى وهو قوله أو إراد الشبهة في المني (قولهم) حرمة) كان ينبغي  
التقيس إذا أيضا تقدم قولهم وليس له الخ أه سم أي وفيها يأتي في قوله وتزوج الثوب (الخ) (قولهم)  
ليزوجها السيد) وكذا أوله عند المصلحة أه متى (قولهم) مطلقا أي ثانيا أو غير ما صرح في كبره أه عش  
أي عاقلة أو مجنونة (قولهم) أو عدم أهلية أي لعدم أو ظاهر مثلا (قولهم) بل أولى) فذلك لما وجه الأولية  
فإن والولد في الصورة في الأب بلا واسطة قوله بواسطة الأبوين ثم يقدم عليه هنا في الأرض وغير ذلك  
وأما قوله فليمن الأتي للزنا على صاحبها دون كل من الأبوين لا لوليته فليمن أه سيد عمر (قولهم)  
وكل كل مثله) لكن الجد يركل فيها وكلين فالركل الواحد يتولى طوطا فقط نهايهم متى (قولهم) المني  
وطوط حلال) أو شبهة أه ثنية عبارة ما في الوطء لا يوصف بها كسبها أه متى وكان ينبغي الشارح  
أن يرد ذلك أيضا لغير قوله إلا أن ومن ثم قوله (قولهم) أو غيره) كالسكر والأكراه (قولهم) أو إراد الشبهة  
أي وطوط الشبهة عليه أي على المني (قولهم) وإن وطوطا أي الشبهة أه سم (قولهم) هل أي الوطء بشبهة  
(قولهم) من هذه الحلية) أي حيث تركه كالمناقل (قولهم) وإن وصف أو وصفها باختيار ذاته بالحل  
نظر بل الوجه أنه باختيار ذاته حرام باختياره من حيث الاشتباه والظن حلال أو انتفاء الائتم للملح لا يقتضي  
كون الحل للذات أه سم وأقره الرشيد وقال السيد عمر ما نصه يامل كلام الشارح والفاضل المضي يعلم  
أن كلام الشارح أدق وأتباع الحق أحق أه (قولهم) وقوله الخ) دفع لما يترجم ووجه قوله فلا يوصف  
فعله الخ (قولهم) من الأحكام الحسنة) أي الوجوب والتدبير والحرمة والكرامه والاحتقار قوله أو المستغنى  
بزيادة التأخيرين خلاف الأولى أه عش (قولهم) لا تلو أو الما الخ) أو تصدق المكلف بدعوى الكرامة  
وإن كانت سابقة قال المقر بلا يمن وكذا في دعوى الثبوت بقول المقدون أن تزوج لا تسأل عن الوطء  
فإن ادعت الثبوت بعد المقدون فزوجها التي بينا أنها نطقا فهو المصدق يمينه لما في تصديقها من إبطال  
النكاح بل لو شهدت أربع نسوة يثبت بها عند المقل يطل لجواز إزالتها بأصبع أو نحو ما وأنها خلقت

التي بوطء أحد ما لأن إيجابه ثابت فلا يزوج بالاحتال (قولهم) أن وطوطا أي الشبهة (قولهم) وإن  
وصف بالحل في ذاته) في كون الوصف بالحل باختيار ذاته نظر والوجه أنه باختيار ذاته حرام وباختيار  
عازيه من الاشتباه والظن حلال أو انتفاء الائتم للملح لا يقتضي كون الحل للذات (قولهم) (ثوب) لا رجح  
خلاها شرح مر قال في شرح الروض قضية كلام المصنف كاصله أن البكر لو وطئت في نفسها ولم تزول  
بكارها بان كانت غفرا. وهي التي بكارها داخل القرع حكما كسائر الإبكار وهو كقطرة في البحر

فرد كقائه الأذرى لأنها في ذلك تسمى ثنيا فيشملها الخبر أو إراد الشبهة عليه فلو لم يكن وطوطا أو يوصف على ولا حرمه غير صحيح  
لأن معناه أن الوطء. معها كالمناقل في عدم التكليف فلا يوصف فعله بذلك من هذه الحلية وإن وصف بالحل في ذاته لعدم الائتم  
فيقر قوله لا يطل قوله لا الأحكام المحترمة أو لا يمتنع في فعل المكلف (ولا) أي لا يمتنع بالركل بقوله لا لا لا يوطء كسبها فله وحده حبس

واصبح (في الاصح) خلافا للشرح بطلان ولا يوجبها في الاصل بل هو من احوال الزوجين في النكاح وهي على خلافها وحسبها والحدود  
الشعور اذا وضعت في فرجها لب (٢٤٦) وان بقيت بكارتها بل هي اول من نحو النانة ويقرق بين هذا وما يأتي في التحليل بان بكارته

انما اشترط ذكر الهام بمبالغة في التنقيب عناصر التحليل لاجله من العلاقات الثلاث ولا كذلك هنا لان المداور على زوال الحياء بالوطء وهو هنا كذلك (ومن على ساشية النسب) اي طرفه وفيه استمارة الكتابية كاش لما يذكر الحاشية (شرح وعمل لا يزوج صغيرة) ولو جنوة (بصال) اما التيب فواضح واما البكر للخصر السابق وليسوا في معنى الابول فور شفتيه (وذكرج التيب) العاقلة (البالغة) الخرساء باشارتها الى الفمجة والناطقة (بصرح الاذن) ولو بلفظ الوكالة لا يبار فيه او بقولها اذنت ان يعقلني وان قد تركها كما كايحسوي يده قولهم يتي قولها رحيته بمن رجاه اني او اي او ما يفعله في ورم فذكر النكاح لان رحيته اي او بما تفعله مطلقا ولا ان رضى ان لا ان ترضيه بما يفعله فلا يتي سكوتها خبر مسلم السابق وصح خبر ليس للولي مع التيب (تتبع) يعلم ما يأتي اواخر الفصل الآتي ان قولها رحيته ان ازوج او رحيته فلانا زوجت عنم الاذن للولي فله ان يزوجهما بلا تعديد

استئذان ويشترط عدم رجوعها عنه قبل كمال العقد لكن لا يقبل قولها فيه الا بينة قال الاستوى وغيره ولو اذنت له ثم حوّل نفسه لم يشترط كاقضاه كلامهم اي لان ولا يتي الا من يقر بغيره اعرافه لنفسه وقيد به منهم بما اذا قبل الاذن والا

الخ استئذان ويشترط عدم رجوعها عنه قبل كمال العقد لكن لا يقبل قولها فيه الا بينة قال الاستوى وغيره ولو اذنت له ثم حوّل نفسه لم يشترط كاقضاه كلامهم اي لان ولا يتي الا من يقر بغيره اعرافه لنفسه وقيد به منهم بما اذا قبل الاذن والا

فكان رده او عدله إبطاله فلا يزوجها إلا باذن جديد قبل وفية نظرا لما ذكرته (ويكنى في البكر) البالغة المأهولة إذا استؤذنت وإن لم  
 قلم الزوج سواء أعتلت أن سكوتها إذن أم لا كما قد شرح مسلم من مذهبي والمجبور يفرق بين هذا واشتراط المالك بكون السكوت  
 نكولا بأن السكوت ثم مسقط لحقه فاشترط قصيره وهو يستدعي المالك من حيث كانت كتنى به منها مطلقا (سكوتها) الذي لم يقترن  
 بنحو يكامع صياح أو ضرب عند المعبر قطعا ونفيه بالنسبة للنكاح ولو لم ينفك لا دون مهر المثل أو كونه من غير تضاد (في الأصح) خبر  
 مسلم السابق ولقوة حاجيات كسكوتها قولنا لا يجوز أن يزوجها بالقوله يجوز أن يزوجك (٢٤٧) لو تأذين أيا لإمام تساذن أو ما جاز

بعضرتها فلا يكتفى سكوتها  
 وأما البكرى بانها لو أذنت  
 بخبره يزوجها فزوجت ثم  
 قالت لم أكن بالغة حين  
 أقررت صحت يمينها  
 وفيه نظر إذ كيف يطل  
 النكاح بمجرد قولها السابق  
 منها فتبينه لا يسامع عدم  
 إيمانها عند ذلك وتردد  
 شيئا في خر سالا إشارة  
 لها منهية ولا كتابة ثم  
 رجعنا كالجنون في المقتى  
 وصحته (والسلطان كالأخ)  
 فيزوجون النيب البالغة  
 لا يصرح بالأذن والبالغة  
 الأذن والبكر البالغة بكونها  
 وكون السلطان كالأخ في  
 هذا لا ينافي إقراره عنه  
 بمسائل يزوج فيها دون  
 الأخ كالجنونة (وأما  
 الأولياء) بالزوج (الب)  
 لأنه أشقهم (ثم جدد)  
 أبو الأب (ثم أمه) وأن  
 حلقه يزوج بالولادة (ثم أخ)  
 لا بغير الأب (أي ثم الأب  
 كاستدركه لا لأنه الأب  
 (ثم ابنه وسفل) كذلك  
 (ثم عم) لا بغير ثم الأب  
 (ثم سائر العصبة كالأخت)

(الخ) أي الول (قوله البالغة) أي قوله سواء في النية وإلى قوله كما في شرح مسلم في المقتى (قوله إذا  
 استؤذنت) أي سواء كان الاستئذان من المهر أو من غيره أم عرش (قوله قصيره) به أي (قوله)  
 (قوله وهو يستدعي الخ) أي التخصيص (قوله مثبت لحقا) لعل المراد بالحق هنا استحفاظها بالصداق  
 ونحوه وحل هذا يرد عليه كما أنه مثبت لذلك مسقط لحق استقلالها بطهر (قوله به منها)  
 أي بالسكوت من البكر مطلقا تمت بذلك أم لا (قوله الذي لم يقترن) أي قوله وأما في المقتى وإلى قول المتن  
 فإن كان في النية أو قوله بخلاف الومن ثم (قوله مع صياح الخ) أي بخلاف مجرد البكا يكتفى بالسكوت  
 المقارن به كما صرح به المقتى (قوله المجر قطعا) إشارة إلى أن الخلاف غير المهر أي يكتفى في البكر  
 سكوتها للمعبر قطعا ونفيه وفي الأصح (قوله بالنسبة للنكاح الخ) يفتى كل من المهر وغيره مع عرش  
 ورشدي (قوله ولو لم ينفك) أي لو أذنت بغير تزويجها باله ثم استؤذنت تزويجها بنفسها لم تسكت  
 كان إذا نكح من مهر مطلقا مع عرش والروض (قوله لا دون مهر المثل الخ) أي فلا يكتفى سكوتها بالنسبة  
 لذلك ما سبها المقتى لثبته بالمال كبيع مالها أم (قوله السابق) لعل في شرح ويستب استئذنها  
 ولكن يرد عليه أنه لا دلالة في ذلك على المدعي عبارة المقتى والمحل خبر مسلم الإجماع بفساد مهرها ولو البكر  
 تستامر وأذنها سكوتها أم وحى ظاهره (قوله ان أذن) الأنسب ما بعده لم لا أذن كما في المقتى (قوله)  
 أما إذا لم تستأذن الخ) عرزه قوله ان استؤذنت (قوله وأما زوج بعضرتها الخ) معلوم من هذا في خبر المهر  
 سم ورشدي (قوله وفيه نظر) معتمد عرش (قوله وتردد شيئا الخ) والمشهد وان التردد بين المدعيين  
 للأدعي فليتلوا وليحرمه سيد عمر (قوله ماها أي فزوجها الأب ثم الجد ثم الحاكم دون  
 غيره ما يقره مقتى (قول المتن السلطان) أريد به هنا ما يفسد القاضيه معني (قوله لنسبه) أي عن بقية  
 العصبة أم عرش (قوله لنسبه الخ) كل منهم عن سائر العصبات أم معني (قوله مستدركه) والأنسب  
 سيد كره بالياء كافي النية (قوله لا دلالة) أي الأخ بالأب فهو أقرب من ابنه أم معني (قوله كذلك) أي  
 ابن الأخ لا بغير ثم الأب (قوله خاص) أي قوله كالأخت خاص الخ وقوله والأي بان يرجع لما قبله أيضا (قول  
 المتن ويقدم أخ الخ) وعلى هذا لو غاب الشقيق لم يزوج الذي لأب بل السلطان أم معني (قوله كالأخت)  
 قياسا على الأخت وقوله ولأنه المصطفى عليه (وأن لم يكن لها) أي لقراءة الإمام ورشدي (قوله وخارج

(قوله سكوتها الخ) قال في الروض لو أذنت بغير فاقب ثم استؤذنت بنفسها لم تسكت فهو حلال في  
 شرحه بقيد زاده فيما يلقيني بقوله إن كان مهر مثلها قال ومقاله مفهوم من القصر السابق أم أشار إلى  
 قوله قبل فرغ لو استؤذنت بغير بدون المهر لم يكفها حتى فليتل ما قد يمكن الفرق (قوله بالنسبة  
 للنكاح ولو الخ) كذا شرح بر (قوله لا دون) هذا يرجع للمعبر أيضا بخلاف ما يرويه من حيث  
 (قوله لا دون مهر المثل أو الخ) أي لا يكتفى بالسكوت بالنسبة لذلك (قوله وأما زوج بعضرتها الخ) أي  
 معلوم من هذا في خبر المهر (قوله وفيه نظر الخ) كذا م (قوله وكذا لو كان أحدهما متقاولا الخ) عبارة

خاص بسائر الأول استئني منها لجدتها فيشارك الأخ ثم يقدم عليه هنا ويقدم مدلول بغير مدلول باب لم يتبعها ما فوق من ذلك في سائر  
 المتأول حيث يقدم أخ لا بغير الخ لا بغير (الأظهر) كالأخت ولا أنه أقرب وأشوق قرابة الأم رجعة وإن لم يكن لها دخل هنا كما رجح  
 بها الم الم الشقيق في الأخت وأن لم يكن لها دخل فيه إذ الم لازم لا يزوج خورج قولهم يتمثل آخره إنا نعم أحدهما لا بغير الآخر لا ب  
 لكنه أخوها لا بما فهو الول لا دلالة بالجد أو الأم والأولاد إنما يطل بالجد والجدة بخلاف ما لو كان الذي للاب مستقافان الشقيق يقدم  
 عليه على الأوجه ويوجه بان المتراض عيشة لاقرية والولاء والأول مقدمة ثم من لم كان أحدا منهم مستوين متعاقبهم  
 (قول المحقق قوله وكذا لو كان الخ) في نكاح الشقيق التي يابنها والذي فيها وسو ثم لم كان أحدا في عمن ويب معناه قدم كآريه

لا خلا بل هما سواء ولو كان المصنف في ذلك لا يزوج ابن بنته

بقرى الخ) قول المتن فان كان في المتن الا قوله فانظر الى حاله (قوله لا خلا) صورة كونهما  
هم وخالا ان يتزوج زيد امرأة لها بنت من غير عتيق منها يولد يتزوج اخوه بنتها المذكورة عتيق منها  
يفتقر لولد ابن عم هذه البنت واخوها فهو خالها اه سم (قوله ولو كان احدهما ابنا) ويتصور  
ذلك في الشبهة ونكاح نحو الجوسى اه سم اقول لاحاجة اليه لان فرضاها في الدرجة الاولى من بنته  
العم وليس بلام اه سيدمر (قوله بدفع المارعة) اى من النسب سم ومتقى (قوله او اما قول ام سلمة  
الخ) عبارة المتن فان قيل يدل المصنف على صحة ما اراد ان يتزوج ام سلمة قال لا ينهىهم رقم فزوج  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اجيب بما جردا من نكاحه صلى الله عليه وسلم لا يحتاج الى وينا قال صلى الله  
عليه وسلم ذلك استطاعة لحاطره الخ اه وهذه ظاهرة بخلاف ما في الشارح فان قول الصحابي ليس بدليل  
حتى يحتاج الى الجواب عنه (قوله قول ام سلمة الخ) كان الاولى ذكر هذا منسوبا لرواديتها في رده  
الاتي الذي ساهله انما قل لا ينهوا ولا يبعد ان صدر به المارعة الى صاحبها الجرم باقتتال لا ينهوا  
يتاق الرد بما ياتي فامل اه وشيى (قوله لا ينهوا) اى لا يسه (قوله فظن الراوى الخ) اى لو ادلغة انهما بين  
اللام وحر (قوله ان) لا يخفى انه كالجواب الاتي جواب تلمسى فكان المناسبات ان يذكر بعد التسليم  
الاتي (قوله فهو) اى قول ام سلمة الخ قوله له اى لا ينهىهم (قول المتن ابن ابن عم) يفهم انه لا يتصور ان  
يكون ابن عمها ابنا وليس مرادا بل يتصور بوجه الشبهة ونكاح الجوسى ويتصور ان يكون سالكا لها  
بان يكون مكاتبوا بذن له فيه فيزوجها بالملك اه منى (قوله او نحو الخ) اى قوله ولو اما ما في المتن  
(قوله او نحو الخ) اى ان يزوجها او ابن عمها اه منى (قول المتن ارقاضيا) او محبا او كيانا او ليلا  
كما قاله الماوردى اه منى (قوله ففى غير معتضية لامة) فاذا وجد معها صاحب بشر يقتضى الى الا بدلتها  
منى صارة عرش (قوله ففى غير معتضية) دفع بها ترم من ان البتة اذا اجتمعت مع غيرها سالت الولاية  
عنه لاه اذا اجتمع مقتضى والمانع فقدم الجواب ان البتة لا يصعد عليها مفهوم المانع وهو  
وصف ظاهر منضبط معروف يقتضى الحكم وغايتان البتة ليست من الاسباب المقتضية للحكم الاسباب  
المقتضية لها مشاركتها في النسب بحيث يقتضى من قام به السبب بدفع المارعة من ذلك النسب وليست  
مقتضية لقول ما ينهى به الام حتى تكون مانعة من تزويجها (قول المتن نسب) كذا فافصاه في بعض  
التسخينيباه سيدمر (قوله ان قلنا بصحة اعتنا) خبر مرادوه قوله لان الولاية تلحق لقوله ولو اما  
الخ (قوله حيث قل) اى حين صحة اعتناق الامام باشيائه للصحة (قوله او غيره) من صوره ان هوى الامام  
المتقى ثم يتولى غيره الامام فيزوج تلك المتقاة سم (قوله لاهصت) اى الامام المتقى (قوله لاهصت)  
قد يقال قضية كون الولاية للمسلمين انهم يزوجون منهم صبة الامام فكيف قال لاهصت وقد يجب بان  
للم يمكن اجتماع جميع المسلمين تمين اعتبار تائيم ووليهم وهو الامام سم وقوله قد يجب ان قد يقال  
اعا يترط اجتماع الاولياء المستوفى في الدرجة في التزوج من غير كف للعرض والحال ماذكر ان  
التزوج من كف يبنى ان يكتفى باحدم فليامل اه سيدمر (قوله كلامه) اى الشارح المذكور  
(قوله لان تزويجه ليس لكون) ان كان مقصوده نفي الولاية بالكلية فلا وجه له لانه من جملة  
القرت نعم لم يجمع انبام احدهما لا يوين والاخر لا بل لكن اخوها لاهم هو اولى اربانهم احدهما ابنا  
والاخر اخوها لاهم لاهم لان اولي النكاح البتة (قوله لا خلا) صورة كونهما هم وخالا ان يتزوج زيد  
امرأة لها بنت من غيره فياتي متنازلة ويتزوج اخوه بنتها المذكورة عتيق منها يفتقر لولد زيدان عم  
هذه البنت واخوها فهو خالها (قوله ولو كان احدهما ابنا) اى ويتصور ذلك في الشبهة ونكاح نحو  
الجوسى (قوله بدفع المارعة) اى النسب (قوله الرجل) خرج المرأة (قوله لان الولاية) حيث  
المسلمين الخ) قد يقال قضية كون الولاية للمسلمين انهم يزوجون منهم صبة الامام فكيف قال  
لاصت وقد يجب بانهم لا يمكن اجتماع جميع المسلمين تمين اعتبار تائيم ووليهم وهو الامام (قوله او غيره)

المستحقين

خلاف لما يوجه كلامه لان تزويجه ليس لكون الولاية لاه حاله لغير ما له بل لثباته عن مستحقه كما تقرر

المستحقين وإن كان ناعيا عن أبيهم وإن كان نفي التصارة فيه فلا يترتب التزوج عليه إلا إن كان من غير قصد على أنه لا ينبغي أن يعمل بأعلى بل بإدلائهم أم سيدمروا لأن تقدم الأشكال بان مقصوده سيئته والولاية لا أصل إلا لولاية (قوله ولو أني) إلى قوله ولو تزوجت الخ في المتن إلى المتن وإلى قول المتن ويزوج في الثباني يقول أني فإني في الصغير المضاف إليه أم رشيدى حارة سم وعش أي ولو كان الحق أني أم زاد السيد عمر ماله لم يقتض أن يزوجهما حيث صبيتهما كالأولاد وليس على إطلاعه بل على التعميل لأن بين الحيات والموت الأولى إسقاط قوله ولو أني ونص هذا الحكم على حقيقة الحق الذكر وأما عقيدة الاتي فسبأ ما يفوق كلام الفاضل الحقنى إشارة إلى ما ذكرناه (قوله الحق) الحق بعدم اللام القرابة أم عتار أم ع ش (قوله وكذا المم على أبي الجند) أي وعصا بنى الحق يقدم على جد جد وهذا كل علم أقرب للمحق بدرجة يقدم على من قره من الأصول أم ع ش (قوله ويقدم الحق على الحق في أمه الخ) اخذ هذان قوله السابق أم ع ش أو عصبة لمعتقا أم ع ش (قوله ولو تزوج الخ) (فرع) وإن اعتقها اثنان اشترط رضاها فيكون الابن أو يترك أحدهما الآخر أو يشارن معا ويزوج من أحدهما الآخر مع السلطان فإن ما اشترط في تزويجها اثنان من عصبة أحدهما والآخر من عصبة الآخر وإن مات أحدهما كفى موافقة أحد عصبة الآخر ولو مات أحدهما ورثه الآخر استقل بتزويجها ولو اجتمع عدد من عصبات الحق في درجة كبنين وأخوة كانوا كالأخوة في النسب فإذا زوجها أحدهما رضاها صح ولا يشترط رضا الآخرين بها فهو معنى (قوله زوجها موالى أبيها) خلافا للحنى حيث قال لا يزوجه موالى الأب ولا الأم الكافية يقتضى أنه المذهب وهو الظاهر وإن قال صاحب الأشراف التزوج إلى الأب (قوله موالى أبيها) أي بدقيقه ومعلوم أن الكلام فيها إذا قد عصبة النسب أم ع ش (قوله بدقيقه عصبة) إلى قوله المكاتبية في الثباني يقول الحقنى (قوله المتن مادامت عصبة) دخل في ما لم يمت المتزوج ليس لها أب لا جد فزوج حقيقها السلطان لا أهله إلى الجنوة الآن دون عصبة المعتقة من النسب كأخيها وابن عمها إلا ولاية لهم على الحق أم ع ش (قوله تبعها لولاية عليا) يؤخذ منه أنه لو لم يكن عليها ولاية كالكاتب الصغيرة المعلقة لمزوج حقيقها بصورة حقيقة الصغيرة إن يتزوجها أم ع ش ككافة القتل سم وهو على تأمل إذا دل على الصورة المذكورة في تصفوا إنما المتنى خصوص الأجراء ولا يلزم من انتفاءه انتفاء ما لحاصل الذي يتجه في هذه الصورة أن الولي يزوجهما والفرق بينها وبين ما يأتي على ما فيه واضح أن ذلك يتوقف تزويجها على إقضى بنتها بخلاف المتينة أم سيدمروا أنول ما ذكره

من صورته أن يموت الإمام الحق ثم يولد غيره الإمامة فزوج تلك المتينة (قوله في المتن ثم عصبة) وإذا وجد الحق وتوجه مانع فليزوج عصبة كما سيأتي (قوله في المتن ثم عصبة ولو أني) أي ولو كان الحق أني وعصبة هذا إن المعلقة لا أني تزوج حقيقها بعد عصبة الصغيرة المعتقة من النسب وعصبات الحقنة تربيتها ولو في حياتها سم يزوجهما بنها في حياتها يتقدم على أبيها سم أنه ليس كذلك في هذا الكلام إجمال أنه قوله يزوج حقيقة المرأة الخ ولو حل هذا الكلام على الحق إلى أجل لأن المرأة تأتي لم تحج إلى ذلك فليتام (قوله ولو أني) عبارة زركشى أي سواء كان الحق رجلا أو امرأة أم ع ش (قوله ويقدم ابن المتنى في أمه) اخذها من قوله السابق أم ع ش أو عصبة لمعتقا (فرع) وإن اعتقها اثنان اشترط رضاها فيكون الابن أو يترك أحدهما الآخر أو يشارن معا ويزوجها من أحدهما الآخر مع السلطان فإن مات اشترط في تزويجها اثنان من عصبتها أو واحد من عصبة أحدهما والآخر من عصبة الآخر وإن مات أحدهما كفى موافقة أحد عصبة الآخر ولو مات أحدهما ورثه الآخر استقل الآخر بتزويجها ولو اجتمع عدد من عصبات الحق في درجة كبنين وأخوة كانوا كالأخوة في النسب فإذا زوجها أحدهم رضاها صح ولا يشترط رضا الآخرين صرح به في الأصل شرح الروض (قوله ونصية كلام الكفاية الخ) كذا شرح (قوله تبعها لولاية عليا) يؤخذ منه أنه لو لم يكن عليها ولاية كالكاتب الصغيرة المعلقة لمزوج حقيقها

(ثم عصبة) ولو أني خبر  
الولاية كحكمة النسب  
وسبأ حكم حقيقة الحقنى  
(كالأخت) بالولاية في  
تربيتهم فيقدم بعد عصبة  
المعتق مع الحق ثم عصبة  
وهكذا ويقدم آخر الحق  
وإن أخيه على جدو كذا  
المم على أبي الجند ويقدم  
ابن الحق في أمه على أبي  
المعتق لأن التصيب له ولو  
تزوج حقيق بكرة الأصل  
فأنت بنت زوجها موالى  
أبيها كالأخت إذا رطاه  
ونصية كلام الكفاية أنه  
لا يزوجهما إلا الحاكم الأول  
هو الحق ولو نصيرهم كآتي  
بان الولاء لموالى الأب  
(ويزوج حقيقة المرأة)  
بدقيقه عصبة المعتقة من  
النسب (من يزوج المعتقة  
مادامت عصبة) تبعها لولاية  
عليها كآتي المعتقة لجدها  
بترتيب الأولياء لا ابنتها



ويكنى سكونها ان كانت بكرا كحمله (٢٥) كلامهم خلافا لما وقع في عياض الزكية قيل فيهم كلامها لو كانت مسلمة والحق

سم يصح بحرف الفارح كالتباير المتين فان كانت عاقلة صغرة الحجل طريق المذهب لا لا يعرف ايضا  
قوله اي السيد عمر اذ لا لا يظهر المتع لمسا من التيب لا بد من صريح اذنها الصغرة لا اذن لها (قوله  
ويكنى سكونها) اي المتينة سم وعش (قوله زوجها) اي الولي الكافر وكذا غير لا زوجها (قوله  
زوجها) اي معاته لا زوجها وقوله لا زوجها اي مع انه زوجها اه سم (قوله ووليها كافر) كذا في  
اصحوه صحيح وان كان لا نسب يسابقه كافر اقله قصد التفتن اه سيد عمر (قوله اذ لا لا يظهر) اي  
فلا قاذمة نهايتوه من (قوله ولو بكرا) اي ولو كانت السيدة بكرا (قوله فان كانت عاقلة) خرج المجنونة  
والبكرو سياق في الحاشية آخر الباب اه سم (قوله امتع على ايها) فديقال بيني ان يزوج مطلقا لان  
هذا تصرف في مال بيت كان بالمصلحة بازاه سيد عمر وهذا وجه ولكنه مخالف لما اتفق عليه الفارح  
والنباير المتني وذكره على طريق نقل المذهب (قوله امتع على ايها) امتا اي لا يمتنع عليه  
تزوجها ونصية التثديد بالتيب انه يزوج امه البكر القاصر فليس اه ارشيد في عبارة ع على  
قول النباير كالحشي وليس الاباح اجماعا امه البكر البانغ اه نصايي فلا بد من اذن منها ان كانت بالغة  
والا فلا تزوج اه صريح في عدم صحة تزويج امه البكر القاصر (قوله من عصباتها) اي المتقة اه سم  
(قوله وحقبة الحشي) اي فلا يصح اذنها لصغر لم تزوج حقيقته اخذنا من اشترط اذنها وصورة حقيقته  
في صغره كما هو ظاهر ان امه الحشي كمنتهى وجوبها لا اذن بل بيني ان يقطع بوجوبه في شرح الروض  
من الاذرى فلما امتع من الاذن فيني ان يزوج اي حقيقته السلطان اه بيني ان المزوج حقيقته السلطان  
والولي كان يزوج احدهما باذنها الاخر اه سم يحذف (قوله باذنها) اي اذنها كما هو معلوم اه سم اي  
لا احتمال بانوة الحشي وعبارة ع ش والرشيد اي مع اذن المتينة ايضا من يزوج فلا بد من اجماع  
الاثنين وكذا لا بد من سبق اذنها الحشي اذ لا يصح اذنها لمن يليه بتقدير كونه لا اذ اذ اذنت له المتينة  
في التزوج ليس قوله اه (قوله وكلا) اي بتقدير الا كورة او وليا اي بتقدير الانوة اعني (قوله  
زوجها ما لك بعضا) اي بلاذن مع قريبها الخ اي باذن غير الاب والجد (قوله فمع متعلق) والام  
صحة ناهية عن (قوله فان كانت) اي المكاتبه وقوله لا احتيج لا ذنها في سيدها اي لان البعض الرقيق  
منها مكاتب والمكاتبه يحتاج سيدها لا ذنها (قوله يزوج الحاكم) اي قوله والافق الثانية (قوله  
والموقوف الخ) اما الموقوف فلا يزوج بحال اذا الحاكم روى الموقوف عليهم ناظر المسجد ونحوه  
لا يتصرفون الا بالمصلحة لمصلحة تزويجها اليه من تلقا المرو والنفقة والكسوة با كساه اه نهاية  
وكذا من الشهاب المولى وقوله فلا يزوج بحال الخ قال ع ش ظاهره وان خاف العنت وهو ظاهر  
لمعة المذكورة اه (قوله والام تزوج الخ) عبارة الثانية لا الايان الناظر فيها يظهر كافي بالهوال درهم

وصورة حقيقته الصغرة ان يقتول يوليها امتا عن كفار كذا نقل (قوله ويكنى سكونها) اي المتينة (قوله  
زوجها) اي معاته لا زوجها وقوله لا زوجها اي معاته لا زوجها (قوله فان كانت عاقلة) خرج  
المجنونة والبكرو سياق في الحاشية آخر الباب (قوله امتع على ايها) اي اذليس له ولا يزوجها هي  
(قوله من عصباتها) اي المتقة (قوله باذنها) اي اذنها كما هو معلوم (قوله باذنها وجوبا) فلزم يصح  
اذنها لصغر لم يزوج حقيقته اخذنا من اشترط اذنها وصورة حقيقته في صغره كما هو ظاهر ان امه الحشي  
كمنتهى وجوبها لا اذن بل بيني ان يقطع بوجوبه (قوله باذنها وجوبا) قال في شرح الروض قال  
الاذرى فلما امتع من الاذن فيني ان يزوج السلطان اه كلام شرح الروض ويمكن ان يقال بل  
بينى ان المزوج حقيقته السلطان والولي كان يزوج احدهما باذنها الاخر لانه بتقدير الا كورة يكون  
الحق السلطان لا لا امتع بتقدير الانوة يكون الحق الولي مطلقا ولا عبرة بالامتناع فليتامر (قوله فان  
كانت) اي المكاتبه (قوله لا احتيج لا ذنها في سيدها) اي لان البعض الرقيق منها مكاتب والمكاتبه يحتاج  
محتاج سيدها لا ذنها (قوله والام تزوج الخ) اي شيخنا الشهاب المولى بل الحاكم يزوجها

ووليها كافر يزوجها او  
كافر قوال المتقة مسلمة يوليها  
كافر لا يزوجها وليس كذلك  
اه ورويان من هذا معلوم من  
كلامه الا في اختلاف  
الدين ولا يمتنع من المتقة  
في الاصح اذ لا ولا يمتنع  
ولا اجماع وامة المرأة  
كمنتهى كمنها بغير طاذن  
السيدة الكاملة لفتا ولو  
بكر الا لا تستنى فان كانت  
عاقلة صغرة ليها امتع على  
ايها تزويج امتا (قذا  
ماتت) المتقة (زوج من  
له الولاء) من عصباتها يقدم  
ابنها وان سفل على ايها  
وان علا وحقبة الحشي  
المشكل يزوجها باذنها  
وجوبا على الاوجه خلافا  
لغيره من يزوجها بغير  
اوثقه ليكون وكلا او  
وليها والمجته يزوجها مالك  
بعضها مع قريبها والافق  
معتق بعضها والافق السلطان  
والمكاتبه يزوجها سيدها  
باذنها فان كانت بكرا ممتعة  
احتج لا ذنها في سيدها لا  
في ايها والقياس في امة  
المبعدة انه يزوجها باذنها  
قريب المبعدة من النسب  
ثم معتقها وماله كلام  
القياس من اعتبار اذن  
مالك بعضها فغير صحيح اذلا  
تعلق له بوجه ليها شخص  
بعضا الحرة يزوج الحاكم  
امة كافر اسلمت باذنها الموقوفة باذنها الموقوف عليهم اي وان انحصروا ولا لم تزوج فيها يظهر له لا بد من اذن الموقوف عليه اه

وهو مدعو وبقرق ينها وبين أمهات المال بان للامام التعريف في هذه حق بالبيع ونحوه بخلاف ذلك وجوبه واحدا به لا بد من إذن الموقوفة ايضا وفيه نظر بل لا يصح لانها لو قصدت تخرج عن حكم الملك الا لا تمنع نحو البيع فانيها انما لمستور له فهو لا يستبرأ منها المكدا هذه فان قصد الموقوف وصبي وجع السلطان فهو هو متا فاما رويان من قبله لا يتهاما كانا خاصا كالقاضي والشرطي لقعوده لا التمسك او هذا التمسك بخصوصه من حاله المقتدر بل ولا يتيه وتجاوزة هو ان كان اذنها هو (٢٥١) خارجا كباقي الاعراض فبعضه بل لا يجوز

لان يكتب بزوجها ولا ينافي خلافا لشارح انه يجوز العاكن ان يكتب ما يحكم به فقير على ولا يته لان الولاية عليها لا تتعلق بالخاطب فلم يؤثر حضوره بخلافه ثم كان الحكم يتعلق بالمدي فكيف حضوره (وكذا يزوج) السلطان (اذ اعتل القريب او المتيق) او عصبته اجماعا لكن يثبت المعتل عند بائنه منه او سكرته بحضرة بعد امره به والخاطب والمرأة حاضران او كليهما او بينة عند تميزه او تواريه نعم ان فسق بعضه لتكرره مع عدم غلبة طاعاته على معاصيه او قلنا بما قاله جمع انه كبيرة زوج الا بعد ولا لالان المعتل صغير قاطنا المصنف بانه كبيرة باجماع المسلمين مراده انه عند عدم تلك الغلبة في حكمه لتصرعه هو وغيره بانه صغير فهو حكايتهم لذلك وجه انصافا للجواز كذلك للاقتضاء عنه بالسلطان وسيطع ما ياتي انه يزوج ايضا عند غيبة الولي واهرامه وتكاحه

الله تعالى اذا اقتضت المصلحة تزويجها وافرسم (قوله وهو هنا) الى قول المتن وانما يحصل في النوبة الاولى او قلنا بما قاله انه كغير (قوله كالقاضي الخ) ويشمل ولا يته بلا داعي حتى قررنا ما بيننا من البسائين والزوارع واليادية وغيرهما كافي به في الودع والله تعالى انه ياتيهم افرسم (قوله من هي الخ) مفعول زوج في المتن (قوله وان كان الخ) غاية كساقه قوله اختنا فاعل كان وقوله خارجا ظرف مستقر خبره وفيه راجع محمول ولا يته عبارة النوبة خارجة عن عمل ولا يتهام (قوله كافي) اي عن قريب في السواد (قوله لا خارجا) اي قوله وانما المصنف في المتن الا في ما جازا قوله وارو كليلما وقوله وارو قلنا بما قاله جمع انه كغير (قوله لا خارجا الخ) عطف على قوله من هي الخ (قوله بزوجها) اي الخارجة من عمل ولا يته (قوله في غير محل الخ) في معنى الى كاهو ظاهر امره وشيدي (قوله بائنه منه) اي من الزوج متعلق بنبوت الخ وقوله بمحض قوله بعد امره وقوله الخاطب اختنا في بائنه منه وسكرته (قوله او بينة) باجر صفاء على امتناعه (قوله لتكرره منه) اي ثلاث مرات كما قاله الفيضان وهل المراد بالمرات الثلاث الاتساق بالنسبة الى عرض الحاكم روي في كتاب واحد احدى في الميمات فيه نظر والوجه الثاني انه غنى (قوله على معاصيه) خلافا لبله عليه لان الكلام في النسيق المعتل لا يعم غير مو الامتصاص لتكرره قائما فبدر اعماء عيرات المعتل سم وقوله لا يعم غيره معطل تامل اذا الدار على ما ينقل الى الابد ولا فرق فيه بين ما ذكره وغيره وما قوله الامتصاص الخ فبما ان القصد به التمثيل لا الحصر اذا غرض يتعلق به فليتأمل انه مبدع (قوله والا) اي انما ينفسق بفسقه ادم ولم يل الاول اي وان يتكررت او غلب طاعاته على معاصيه (قوله بانه) اي المعتل (قوله انه) عند عدم تلك الغلبة اي مع تكرره منه (قوله وحكايتهم لذلك) اي وحكايتهم لكون المعتل كبيرة (قوله والجواز كذلك) اي وحكايتهم ايضا جواز المعتل وجها ضعيفا وقوله الاختنا على تعليل الجواز الضعيف (قوله انه يزوج) اي الحاكم الى قوله حيث لا يقسم في المتن (قوله عند غيبة الولي) اي مسافة القصر منى وم (قوله واهرامه الخ) اي الولي (قوله ولا تكاحه الخ) عبارة المتن واردة تزويجه ولا مساو له في الوجة (قوله او حبسه) اي لو في البلد في الصور الثلاث لانها بمثابة المعتل ادم (قوله حيث لا يقسم الخ) اي باننا تقطع خبره ولم يثبت موته ادم (قوله حمله) اي قولنا بجمع (قوله مع ذلك) اي الاجمال (قوله تزويجها الخ) ظاهره وانما يخلصه الاذن (قوله وان لم تعرفه الخ) غاية (قوله او قالت الخ) عطف على قوله اذنت الخ (قوله او متا صيب الشرع) عطف على الخاضع اليه (قوله صح) جواب لو (قوله في الاخرة) هي قوله او متا صيب الشرع ادم (قوله بانه) اي على انفراد بلا ان الباقين وقالوا احدهم لكان او من (قوله بانه) بانه بائنه (قوله لا يته) لان المراد

بان الناصر عند المصلحة والكلام في الاما ما عديت المال والمسجد والموقوف فيمتنع تزويجه مطلقا واذ على الحاكم والتاظر مراعاة المصلحة فلا مصلحة في تزويجه ما فيه من تعلق المرن بكسبه (قوله كالقاضي والشرطي لقعوده لا التمسك) ويشمل ولاية القاضي بلا داعي حتى قررنا ما بيننا من البسائين والزوارع واليادية وغيرهما كافي بذلك شيخنا الشهاب الرمي (قوله وان كان اذنها الخ) كذا شارح مد (قوله على معاصيه) خلافا لبله عليه لان الكلام في النسيق المعتل (قوله والا) اي لم يقسم ببعضه (قوله والجواز كذلك) اي وجهها ضعيفا (قوله وقده) لا يقال لاحالة ذلك مع قوله عند غيبة الولي لان المراد

هو وليها فقط وجنون بالغة فقدت الجبر وتموز الولي او تواريه او حبسه معتم التماس من الاجتماع وقد ه حيث لا يقسم ماله قال جمع وكذا لو كان لها اقارب ولا يلزم لهم اقرب البواوين حين حمله على ما اذا امتنعوا من الاذن او احدهم بعد اذنها هو الولي منهم بجملا اذا كان الاذن ينفي مع ذلك من ثم لو اذنت او وليا بن غيرهم من زوجه او له باطوا وان لم يرضوا له عن نهارا قالت اذنت لاحد او لياق او متا صيب الشرع صح وزوجه ان لا خيرة على منهم تزويجه ان ارضى او تايه بناية اقتضت الولاية لا يصح اذنها لاكم غير علمتها

لهم إن اذنت له وهي في غير محل ولا يثبت له بها الزوجية بحال ولا يثبت له الزوجية الا تزوجها لا نظر الى ان اذنتها لا يثبت عليه الى حاله لان ذلك لا يثبت  
ليس بشرط صحة الاذن الا ترى الى صحة الاذن قبل الوقت والتحلل من الاحرام في الطلب في التخييم والكاح واذنته لن يزوج منه او يتكلم معه ولا يمسك  
يعدن قولن يشري له اخر بعد خطبائها وانما يصح صحاحه ليدقق او تزكية خارج عنه لان السماع بسبب الحكم على حكمه بخلاف الاذن هنا  
فانه ليس سببا لحكم بل لصحة مباشرة الزوج (٢٥٢) فكني وجوده مطلقا بما تقرر على الاولين اذ اذنت له ثم خرجت لتغير محل ولا يثبت

ثم عادت ثم تزوجها صح  
وتحلل الخروج منها او منه  
لا يطل الاذن وبالثانية  
صرح ابن العباد قال قال  
سمع البيهقي ثم خرج لغير محل  
ولا يثبت ثم عاد يحكم بها  
ومثلا الاول على الارجح  
وان نظر فيها الزركشي  
كالاذن في وزعم ان خروجها  
وهو دها قال اذنت له ثم  
هو لن يزوج ليس بصحيح لان  
خروجها من محل ولا يثبت  
يقضى وسفه بالزول بل  
بعدم الولاة عليها وبينها  
فرق ظاهر كأن خروجها  
لغير محل ولا يثبت يقضى  
ذلك بل عدم الولاة عليها  
فالمستثنى على حسواه  
هو واضح ولو زوجها  
والولي الثاني في وقت  
واحد بالينة قدم الولي ولو  
قدم وقال كنت زوجها  
قبل الحاكم لم يقبل على ما  
أتى ولو ثبت رجوع المأهل  
قبل تزويجه بان بطلانه  
ولو ما يحصل المصل اذا  
دعت بالعلقة على الكفو  
ولو عتينا وسجوبا بالياء  
وقد خطبها وعيته ولو  
بالنوع بان خطبها كفا

كاشحه الامام في باب القضاء هو المعمد انها بعبارة الحق وهل السلطان يزوج بالولاة العامة والثانية  
الشرع يزوجها من حكامها الامام ومن فرائد الخلاف انه لو اراد القاضي نكاح من غاب عنها لكان غائبا  
بالولاة يزوجها لحدوثها او قاض آخر او بالينة لم يزوجها لكونه كان غائبا بالولاية او اقرب غائب قلنا  
بالولاة يزوجها الحاضر او بالينة فلا ريب في الاول كلام القاضي وغيره يقتضيه صحة الامام في  
هذا القضاء اذا زوج الفتيحة اتمزوج بنية اقتضت الولاة وهذا وجه (قوله نعم ان اذنت له الخ)  
هذا الاستدراك مكرم مع ما رآه من شدة (قوله هو في غير محل ولا يثبت) وهو ايضا في غير محل  
ولا يثبت اخذ من قوله الا نكاح المصالح الخ مع شدة (قوله لان ذلك) اي ترتيب الالزام (قوله في الطلب  
الخ) قوله النكاح بشرط على ترتيب النفس (قوله واذنت) اي والى صحة اذنت الشخص (قوله وانما يصح الخ)  
ينبغي ان يتأمل فانه لا يخفى من غفلة فاعلم ان كون ذلك سببا للحكم وهذا سببا للصحة المباشرة لا يظهر منه فرق  
بالكلية لا بخلاف القولين في ذلك بدون هذا لا يمتنع ويصحح اتفاقا فلهذا سبب عدمه اي سبب عدمه في قوله كما  
لومع البيهقي الخ (قوله وجوده) اي اذنتها وقوله مطلقا في محل ولا يثبت ام (قوله وبالثانية) اي صورة  
بشغل الخروج من قوله قال قال سمع الخ اي قيا ساعدا لومع الخ اية نائية (قوله) ومثلا اي الثانية وقوله  
الاولى اي صورة تغل الخروج منها (قوله ولو زوجها هو الولي الخ) اي شخصين بعد اذنها لكل من  
الحاكم والولي اعم شدة (قوله بالينة) يعني وبثب اتحاد الوقت بالينة (قوله لم يقبل) اي الابينة اه  
سم جارية ش اي حيث لم يصحها الزوجان او الاقل فيما يظهر اذ ما يأتي في الفصل الاذن من قوله  
ولو زوجها لا يبعد قاضي الاقرب باخ (قوله قبل تزويجه) اي الحاكم (قول المتن عاقلة الخ) اي ولو سفية  
ناتية منق (قوله ولو عتينا) اي المتن في الحق الا قوله ولو بالزوج او ظهرت في الفصل في النية  
الا قوله الاذني الى ما غير المجردة (قوله وسجوبا) اي بمعنى او كسرها بغيرها بالينة الخ (قوله بالياء)  
استراخ من المجنون بالنون (قوله) واظهرت الخ صلف على دعت عاقلة الخ (قوله المتن) اي في من  
التزويج اه مني (قوله ولو نقص المهر الخ) عبارة المتن وليس له الاستناح لنقصان المهر او لكونه من  
قد اليك اذ اذنت بذلك لان المهر محض حقها (قوله في الكاملة) اي المأهولة بالمتو من غير مهان نقص  
المهر عن حق المجنونة مطلقا لو حصل فيها بالمصلحة وعدمه فليجمع (قوله الام من هو اكف الخ) اي ولم  
يوجد بالنقل اخذنا ما يأتي في المتن (قوله او هو الخ) وقوله وحلفت الخ كل منهما عطف على قوله لا زوج  
الخ (قوله لهذا الزوج) تنازع فيه لا زوجها وحلفا (قوله وذلك لوجوبها بانيا) تحليل لما في المتن قسطولو  
قال لوجوب تزويج الخ لشمس المجنونة قايضا (قوله لا جبارا الحاكم الخ) اي ان لم يهدده بمقربة او لم يطلب  
على الفطن تحقيق ما هددهم قد يشك عدم الحث هنا مع اجبار الحاكم بما ياتي به بدقول المصنف ولا يقع  
طلاق مكره من قوله او عتق حث تامل اعم شدة (قوله ان امتاعه) اي الولي (قوله من خلاله) اي من  
الخلاف في نكاح التحليل (قوله لعدم المصل) لانه با متاعه لا يبعد اخلاصه مني (قوله تقرير ذلك بالبحث)

غيبته لمسافة القصر والتقدم اعم (قوله على الوجة) اتق به شيئا الشباب الرمل (قوله ولو قدم الخ)  
كذا شرح م (قوله لم يقبل) بالابينة (قوله وقضية كلامه الخ) كذا شرح م

فدعت الي احدى م او ظهرت حاجته متوفا نكاح (وامتنع) ولو نقص المهر في الكاملة وقال لا زوج الا من هو  
اكفهما او اخوهما من الرضاع او حلفت بالطلاق اي لا زوجها او مذهب لا يزوجها هذا الزوج وذلك لوجوب اجابها حيث  
كا طعام المضطر ولا نظر لارادته بالرضاع ولا للحنونة ولا لغيره لانه اذا زوج لا جبارا الحاكم لم ياتهم لم تحت نعم بحيث بعضهم ان امتاعه من  
نكاح التحليل خروجها من غلته او لقوة دليل التبريم عنده لانه لم يثبت على قصده قال الاذني وفي تزويج الحاكم حيث  
نظر القصد المصل او قضية كلامه مقرر بذلك لاجتراءه غير من اوضح الالوجه بادل عليه اطلاقهم انهم حيث جدت الكفاة

المشتر (ولو غيبته) بمجرده (ولو كان له مال) أو المجد المبرر كمنوا (غيره) (هــ ٢٥٣) وإن كان مغبته يذلل كمن من المثل

(ن الأصح) لأنه أكل نظرا منها والثاني يلزمه إيجابها إضافة لما اختاره السبكي وغيره قال الأذري ويظهر الجزم به أن زاد مغبته بنحو حسن أو مال أضافه المجرة فيستعين مغبته قطعا لتوقف نكاحه على إيجابها (تنبيه) لا يأنم باطنا بغير المانع على بالكفاة علمته أختنا ولم يمكنه إتيانها

(نصل) في موانع ولاية النكاح (لا ولاية لرفيق) كله أو بعضه وإن نقل لنفسه نعم له خلافا للفتاوى الجفرى تزوج أمه ملكة يصنع الحر بناء على الأصح أن السيد يزوج بالملك لا بالولاء وكالمكاتب بالاذن بل أولى لأنه تمام الملك (وصى وبجئون) لنفسهما أيضا وإن قطع الجنون تغليا لزمنا لمتقضى لسلب العبارة فزوج الإبد منته قطع ولا تنتظر إفاقته نعم بحث الأذري أنه لو قل جدا كيوم فستانتظر كالإغماق لا مام لو قصر زمن الإفاقه جدا فهو كعدم أي من حيث عدم انتظاره لا من حيث عدم نكاحه فيه ولو وقع ويشترط بدم إفاقته صفاته من آثار خبل يحصل على حدة في الحقيق كالغهمقه (وعتل

وهذا البحث ظاهر أنه متى (قوله لا يندبر) أي الولي فيحكم بصفته وإن لم يأنم ويزوج الحاكم أه عش (قوله بجبره) إلى التنبه في المتن إلا قوله قال الأذري إلى أما غير المجبرة (قوله لا يأنم) ظاهره الولي مطلقا وقال عش أي غير المبرر وألم يظهر لي وجهه (قوله على بالكفاة) وفي زوائد الروضة لو طلبت التزوج برجل وأدعت كفاته وأنكر الولي ولحق القاضي تزويجهما فإن امتنع زوجها به وإن لم يثبت فلا أه متى

(نصل) في موانع ولاية النكاح (قوله في موانع ولاية النكاح) أي وما يقبها كزوج السلطان عند غيبة الولي أو إصراره أه عش (قوله كله) إلى قوله ولم ينتظر في النهاية وإلى قول المتن متى كان في المتن إلا قوله وكالمكاتب بالاذن بل الولي وقوله نعم بحث الأذري أنه قوله لا من حيث إلى ويقتصر طوقه وإن قل إلى المتن وقوله عليه فسيان إلى وما صحير وعليه (قوله كله) عيار المتن فنأمد برؤ مكاتب أو مبعض أه (قوله أو بعضه) كأنوجه دخول المبعض جعل الرقيق صفة مشبهة فيصير بمعنى ذوقه وسوا مقام بكنه أو بعضه وأوجهه بمعنى مرقوق ويكنر حيث تدين ما جمع بين الحقيقة والمجاز فامل أه سيد عمر (قوله لنفسه) لتليل للثبات (قوله لنفسه) أي للبيضاء وهذا الاستدراك صوري أه عش (قوله وكالمكاتب) عطف على قوله بنات المالك والكاتب للقباح (قوله بالاذن) أي من سيده أه سم للوعاقتي لم يصح النكاح ثم ولو وطئ الزوج مع غلته الصحة لا حد للقباح فيجب مبرر المثل وهل الحكم كمنعه عليه الفساد لا فيه نظر والأقرب أنه كذلك إن قال بعض الأئمة بجوازه أه عش (قوله أيضا) أي كالحق (قوله وإن قطع الجنون) أي ليس المراد أنه لا ولاية له حتى فزمن الإفاقه بل معناه أن الإبد يزوج فزمن الجنون ولا يجب انتظار الإفاقه وأما هو فزمن إفاقته فيصح تزويجه أه سم عبارة الرشيد أي لا يزوج في زمنه وإن أوصت علة أنه لا يزوج حتى فزمن الإفاقه أه عبارة السيد عمر قد يقال لا تغليب لأن الولاية فزمن الإفاقه هو فزمن الجنون للإبد أه (قوله فقط) أي حوز من الإفاقه فلا يزوج إلا بعد فزمنه بل يزوج الأقرب المنقطع الجنون (قوله أنه لو قل) أي من الجنون (قوله انتظرت) أي الإفاقه كالإغماق جزم به المتن والنهاية (قوله ولو قصر زمن الإفاقه) أي كيوم في سنة أه عش (قوله أي من حيث عدم النكاح) حل هذا يسأري القسم ما تقدم أو لا إلا أن يترجم مناصرة تزويج الإبد من الإفاقه لا يصح نظر سم قد قال المراد بقصر الزمن جدا عدم الإصاحه للنظر في الأكفاء والمصالح وهذا توجه مستقل لقلة الأمام وفي حاشية المحلل لابن عبد الحق بعد ذكره أن تزويجه فيها غير صحيح وتزويج الإبد صحيح وتوجيه ظاهر بعد فرض أن اراد لا مام بالقصر جدا ما قدمناه أه سيد عمر وقوله توجيه مستقل أي غير توجيه الشارع (قوله لا من حيث عدم) أي بولا من حيث صحة تزويج الإبد له ولو وقع فلا يصح تزويج الإبد فزمن الإفاقه أه عش (قوله إن كانه) أي الأقرب (قوله وبعت الأذري) مبتدأ خبره قوله يمين أن قال المتن (جزم) هو كبر السن وقوله أو خبل يتبعه المثل حقنوا أسكانها بفساد العقل أه متى (قوله أو بإسقام شغلته) أي حل لها ضابط من حيث الزمن أو لا يبين أن يرجع إذا قل بان كل مرض يمن عن اختيار الأكفاد أن قل زمنه مشكل أه سيد عمر (قوله زال ماله) يعني من شغلته الإسقام سيد عمر ومتى (قوله لا حله) أي

(نصل) في موانع ولاية النكاح (قوله وكالمكاتب بالاذن) أي من سيده (قوله وإن قطع الجنون) ليس المراد أنه لا ولاية له حتى فزمن الإفاقه بل معناه أن الإبد يزوج فزمن الجنون ولا يجب انتظار الإفاقه وأما هو فزمن إفاقته فيصح تزويجه لهذا عبر في الروض بقوله ذي جنون في حاله ولو قطع أه وصير الشارع بقوله لا يفي فزوج الإبد منته قطع أه (قوله أي من حيث عدم انتظاره النكاح) على هذا يسأري هذا القسم ما تقدم أولا إلا أن يترجم مناصرة تزويج الإبد فزمن الإفاقه أيضا وفيه نظر (قوله وبعت الأذري) كذا شرح هر

النظر) وإن قل وبعت الأذري خلافا يمين حله على نوع لا يؤثر في النظر في الأكفاء والمصالح (هرم) أو خبل أصلي أو بإسقام شغلته عن اختيار الأكفاء ولم ينتظر زوال ماله لأنه لا حله يبره الخبر بخلاف الإغماق ولم يزوج القاضي كالغماق

[illegible]

(وإن كان يدوم ما مات انتظار) يستلزم على الأصح لأن من شاعه أعقر بواله والتم نعم أن دعاه جنتها إلى النكاح أحكاماً  
 وجهه السلطان على ما قاله الخواري وغيره لكن ظاهر كلام الشيخين خلافه (وقيل تنقل الولاية لابن) كالجنون وقضية قوله إيماناً باليوم واليوم  
 من القسم الأول الذي الرأى حكاية خلاف فيها أيضاً وقضية حنيفة انتظار وإن دام شره وأستبعد جمع وأدعو إلى المنع من إفاذه كلاً  
 الإمام أعمق كان دوني من انتظاره الأزواج الحاكم كالغائب بل إلى لصحة عبارة الغائب (ولا يقدح) الخمر مزان كان له كتاباً وأثاره نعمتها

والأزواج الأبعد من محله في غير موضع الكتاب في جميع ما يليه في أجمل ولا المعنى (٢٥٥) الأصح لقد مر على البحث عن الإكفاء

ولم يذكر شهادته إنما هو  
لتعدد عقد والامه  
مقبولته في مواضع تأتي  
نعم لا يجوز لقاضي  
تقويض ولاية العقود  
إليه لأنها فرع من ولاية  
القضاء ويظهر أن العقد  
الواحد كذلك وحل ما  
مر أن عقده يهر معين  
لا يشته كشرائه بمن أو  
يعمله (ولا ولاية لقاضي)  
غيبه الامام الاعظم  
(عليه السلام)  
الصحيح لانكاح الاورث  
مرشد أي عدل قائل  
فيزوج الابد واختار  
أكثر ما عرى الاصحاب  
انه يلى والنزاع انه لو كان  
يحبث لو سلبها انقلبت  
لحكم فاقول لا ينزل ولي  
والا لان النكاح هم  
واستحسن في الروضة  
وقال يلغى العمل به وبه  
اتفق ابن الصلاح وقواه  
السبكي وقال الادريسي  
منذ سنين أتى بصحة  
تزوج القريب الفاسق  
واختاره جمع آخرون  
اذا هم الفسق وأطالوا في  
الاتصاف له حتى قال  
الغزالي من يطله حكم على  
أهل العصر كلهم الآن من  
شد بينهم أن كل حرام  
اه وهو عيب لان  
غاية انهم من وطء شبهة  
وهو لا يوصف بحرمة  
كحل فصراب المبراة

أحكاما كثيرة ولم يقتصر ما زاد عليها في ما يقتضي قوله ان الغاية ثلاثة أنه اذا جاوزها انقلبت الولاية لا لابد  
فليتأمل ثم رايه الفاضل المحقق صرح بنقل ذلك عنه جازم بقول المصنف إياها ما لم يزد على ثلاثة ولا  
لم تقتصر انقلبت الولاية لا لابد هر اه سيدمر عبارة حش قوله انك الفاسق الخ مستوفى قوله ان الغاية  
ثلاثة أي تقتصر بعد الثلاثة لا لابد وقوله ولم يقتصر ما زاد عليها هذا ظاهرا في ان المدة ان لم تزد على  
ثلاثة انتظرت فالثلاثة ملحقة بما دونها وفي كلام صحيح انه متى زاد على يومين لم ينتظر وقسم على منيج  
وتشقل من أول المدة حيث أخبر أهل الخبر أنه يوم يعمل الثلاثة وقوله أهل الخبر الأقرب يقول واحد  
ثم يزوج الا بعد اعتداده على قول أهل الخبر قول المانع قبل معنى الثلاثة بان يطلقه نكاحا على ما لم يزوج  
الحاكم في الأقرب لبيان صحتها اه (قوله والا زوج الخ) شامل ليومين وثلاثة أيام وهو خلاف المتن  
وشرحه كالمحل والتباين المحقق كامر (قوله الحرس) انه قول المتن ولا ولاية في النكاح الا في قوله ويظهر ان  
العقد واحد كذلك (قوله يوم) أي في شرحه ولا يصحح الا بلفظ التزوج او الانكاح عبارة المحقق ويحيى  
خلاف الا على في الاخرس المقدم لغرض مراده بالاشارة التي لا يخص بهما القطنون ولا ريب أنه اذا كان  
كانا يتكون الولاية في كل من يزوج موثوقا أو زوجا أو زوجا من دار الرقة فتعفى بين الاشارة فلهذه  
والكتاب واستطاع أي الكتاب بان المقر نظر الى تزويجه الا بالولاية ولا ريب أنه لا يزوج بها لانها  
كنية اه وكذا في سم عن شرح الروض (قوله مع ما لا يخ) حاصله انه يعتقد نكاح الاخرس باشارته  
التي لا يخص بهما القطن وكذا بكتابه وشارته التي يخص بهما القطن اذا لم يزوج به الا لخطاره  
حينئذ فستستبين من عدم صحة النكاح بالكتابة ذلك (قوله ولم يذكر شهادته) أي في النكاح (قوله عامر)  
أي في البيع اه كردى (قوله ان عقد) أي الاصح (قوله يهر معين) أي ان قال زوجك زوجك بهذا الكلام  
بخلاف ما قاله الروجك بكذا في نكحتك او أطلق فيصح ثم ان كان له ولا يثا بالكل من يقبضه والا وكشفه  
اه عش (قوله لا يشته) أي ذلك المعين بل يشبه به المثل اه عش (قول المتن لقاضي) مجرا كانا ولا فاق  
بشرط الخ او لا أعلن بفسقه او لانها في معنى (قوله حديث) أي قوله وقواه السبكي في النكاح والمحقق  
الاقوله ويل عاقل وقوله لا ينزل اه يلى وبه قال مالك وا حنيفة ومعنى (قوله والنزاع انه الخ) المعتقد  
ما اعتضد اطلاق المتن نهاية ومعنى ومنهجه وراى (قوله لا ينزل) صفة فاق اه كردى (قوله يلى)  
جواب لو الضمير للقريب الفاسق (قوله لان الفسق الخ) عبارة النكاح المحقق قال في النزاع الى ولا سليل الى  
الفقوى يهره ما الفسق هم المبادو البلاد اه (قوله واستحسنه) أي ما اختاره الغزالي (قوله وقواه السبكي)  
وقال الادريسي ليس هذا أي ما اختاره الغزالي غلظا للجمهور من المراقبين والتزم والحديث بل ذلك  
صنوه جود الحكم كمرضى العالم الا ملوا ما غيرة من الجهلة الفاسق فكالمعند ما كصر به بالاتفق في الودعة  
وغيرها اه معنى (قوله واختاره) أي صحة تزويج القريب الخ (قوله وهو) أي ما قاله الغزالي انتمرا  
(قوله لان غايته) أي بطلان تزويج القريب الفاسق أي غاية ما لم يهر الحكم بطلانه (قوله ما قاله) أي  
الغزالي ولا يلى قوله انه لو كان بحيث الخ (قوله انه) أي الشان حتى الخ فاعل يزوج قوله قول لقاضي نائب  
فاعل حكى وقوله انه أي النكاح ينقض بدل من قول الخ (قوله وامتنع النكاح) أي عقلا بامتناع النكاح  
بشاهد فاسق حينئذ (قوله فكذا هذا) أي في الشاهد الفاسق حين محرم الفسق القريب الفاسق (قوله)  
اما الامام الاعظم الخ) محذوفه غير الامام الاعظم ثم هو اللى قوله قال جمع المحقق والى المتن في النكاح

قوله يوم) أي في شرحه ولا يصحح الا بلفظ التزوج او الانكاح وفي شرح الروض هاو ذ كرا الاصل  
مع الاشارة الى الكتاب فقال في تصحيحه ان للاصح ان يزوج ويهرى الخلاف في ولاية الاخرس الذي له كتابة  
أو اشارة فمعه في بنائها باختيار ما تارة المصنف لما تارة اعتبر ما في ولاية لا في تزويجه ولا ريب أنه اذا  
كان كتابا تكون الولاية له في كل من يهره من يزوج والمصنف نظر الى تزويجه الا بالولاية ولا ريب أنه

حكم عليهم بانهم ليسوا أولاد حل ويؤم ما قاله أولا انه حتى قول لقاضي أنه يعتقد بشهادة فاسقين لان الفسق اذا عفى نكاحه وامتنع  
النكاح اقطع النسل المتصور بقاؤه فكذا هذا وكما ذكر كل الميتة المضطر لبقائه فكذا هذا البقاء النسل اما الامام الاعظم فلا ينزل بالفسق

إلا قوله قال جمع إلى والصبي (قوله فيزوج بناته) لو كن أبكارا لم يجبر من لأنه أب جازئ التزوج أو لا ولا بد من الاستدانة لأن تزويجه بالولاية العامة لا خاصة فيه نظر وما لم يرد إلى الأول أو له سم لكن مقتضى قوله أن لم يكن لمن ولي خاص الثاني وذلك لأنه اشترط في تزويجه فقد التزويج بالبدل بأن لا يكون لها أخ ونحو مقتضى تزويجه بالولاية العامة حتى لا تقتضي الإيجاب بل عدمه أمش عبارة البجيرمي المختصاته لا يكون جبر الإلزام في تزويجه الصغير قول الكسيرة إلا بأنها أم (قوله بالولاية العامة) متعلق بالمستلزم أم وشيئ (قوله فيزوج حالاً) أي وإن لم يشرع في رد الماطل أو لا في خض الفلوات متعللاً حيث وجد شرط وطناً بأن يوم من موامصيا على رد الماطل أم عرش (قوله) بينهما واسطة فإن العدة ملكة تجعل على ملازمة التقوى والصبي إذا لم يتصل تلك الملكة لا عدل ولا فاسق أم معنى (قوله ولها) أي لأن الشرط عدم النسق لا العدة (قوله المستور) أصحاب الحرف الدينية يكون كإرجاع في الرخصة القطع بعمل ونهاية معنى (قوله والصبي) حطفت على المستور (قوله ولم يصد منها) مفسق أي فيما من تلك الواسطة لا يتصفان بفسق ولا عداة قاله الزركشي وقال لا استاذ في كثره وفيه نظر ظاهر ومنا بدة لا اطلاعهم قالوا بانها يوصفان بالعدالة أو ما قاله الاستاذ لا ينبغي العدول عنه اسم (قوله الأصل) إلى قوله وأوليه النفي في الحق إلا قوله وهذا الحق هو الذي يقره أو الذي يقره أو المختار من القولين أو غايين النهاية الأقره أو الذي يقره أو المختار من قوله وان يرجع إلى الحق (قوله الأصل) أما لم يتفاد على مطلقا على مسبق لا مردة ولا غيرهما لا يتطاع المراد لا يتبين غير مو لا يزوج أمه ملك كالأب لا يزوج معنى ونهاية قال عرشه فلا يلي مطلقا أي حتى لو زوج أمه أو موليت في الردة ثم لم يبين معنى بل هو محكوم بطلانه لأن النكاح لا يقبل الوقت وقوله قاله يزوج أي لكونه لا يزوج أمه (قوله وهذا) أي لتغير معنى الفاسق (قوله بهذا) لا نسب لسا بقه العدول أم صمد (قوله لما تقر) أي من أن الشرط عدم النسق لا العدة (قوله سوا ما كان الزوج مسلماً) لكن لا يزوج المسلم قاضيه بخلاف الزوج الكافر لأن نكاح الكفار محكوم بصحة وان صدر من قاضيهما بالغ معنى وشرح الرض (قوله لا المسألة) أي لا يلب الكافر المسلم لو كانت عتيقة كافر معنى ونهاية (قوله ولا المسلم الكافرة) أي ولو كانت عتيقة مسلم أخذاً عامراً فاضاً (قوله إلا الامام) عبارة النهاية نعم لو لم يزوج أمه الكافرة كالسيد التي بيانه ولقاضي تزويج الكافرة عند تعدد الولي الخاص أم وعبارة سم في الرض وشرحه أم السيد فلهذا يزوج أمه الكافرة أو له أي السيد ذكر مطلقاً أو أمه مسلمة فلولي أن يزوج أمه الكافرة أو فاضل الخروج قوله مطلقاً لأن الذكر لما

فيزوج بناته أن لم يكن لمن ولي خاص وبناث غيره بالولاية العامة وإن فسق تنفياً لأنها ولو تاب الفاسق توبة صحيحة زوج حالاً لأن الشرط عدم النسق لا العدة وبينهما واسطة ولذا زوج المستور الظاهر العدة قال جمع اتفاقاً وأعرض والصبي إذا بلغ والكافر إذا أسلم ولم يصد منها مفسق وإن لم يحصل لها ملكة تحصلها الآن على ملازمة التقوى (وبل الكافر) الأصل غير الفاسق في دينه وهذا أولى من تغيير كثيرين بسد في دينه لا تحرق في المسلم أو ولي (الكافرة) وإن اختلف دينها سواء كان الزوج مسلماً أم دنياً وهي حرة أو غير حرة لقوله تعالى والذين كفروا بعضهم أولياء بعض لا المسلمة إجماعاً ولا المسلم الكافرة إلا الامام ونائبه فاته

لا يزوجها أم (قوله فيزوج بناته) لو كن أبكارا لم يجبر من لأنه أب جازئ التزوج أو لا ولا بد من الاستدانة لأن تزويجه بالولاية العامة لا خاصة فيه نظر وما لم يرد إلى الأول أو له سم لكن مقتضى قوله أن لم يكن لمن ولي خاص الثاني وذلك لأنه اشترط في تزويجه فقد التزويج بالبدل بأن لا يكون لها أخ ونحو مقتضى تزويجه بالولاية العامة حتى لا تقتضي الإيجاب بل عدمه أمش عبارة البجيرمي المختصاته لا يكون جبر الإلزام في تزويجه الصغير قول الكسيرة إلا بأنها أم (قوله بالولاية العامة) متعلق بالمستلزم أم وشيئ (قوله فيزوج حالاً) أي وإن لم يشرع في رد الماطل أو لا في خض الفلوات متعللاً حيث وجد شرط وطناً بأن يوم من موامصيا على رد الماطل أم عرش (قوله) بينهما واسطة فإن العدة ملكة تجعل على ملازمة التقوى والصبي إذا لم يتصل تلك الملكة لا عدل ولا فاسق أم معنى (قوله والصبي) حطفت على المستور (قوله ولم يصد منها) مفسق أي فيما من تلك الواسطة لا يتصفان بفسق ولا عداة قاله الزركشي وقال لا استاذ في كثره وفيه نظر ظاهر ومنا بدة لا اطلاعهم قالوا بانها يوصفان بالعدالة أو ما قاله الاستاذ لا ينبغي العدول عنه اسم (قوله الأصل) إلى قوله وأوليه النفي في الحق إلا قوله وهذا الحق هو الذي يقره أو الذي يقره أو المختار من القولين أو غايين النهاية الأقره أو الذي يقره أو المختار من قوله وان يرجع إلى الحق (قوله الأصل) أما لم يتفاد على مطلقا على مسبق لا مردة ولا غيرهما لا يتطاع المراد لا يتبين غير مو لا يزوج أمه ملك كالأب لا يزوج معنى ونهاية قال عرشه فلا يلي مطلقا أي حتى لو زوج أمه أو موليت في الردة ثم لم يبين معنى بل هو محكوم بطلانه لأن النكاح لا يقبل الوقت وقوله قاله يزوج أي لكونه لا يزوج أمه (قوله وهذا) أي لتغير معنى الفاسق (قوله بهذا) لا نسب لسا بقه العدول أم صمد (قوله لما تقر) أي من أن الشرط عدم النسق لا العدة (قوله سوا ما كان الزوج مسلماً) لكن لا يزوج المسلم قاضيه بخلاف الزوج الكافر لأن نكاح الكفار محكوم بصحة وان صدر من قاضيهما بالغ معنى وشرح الرض (قوله لا المسألة) أي لا يلب الكافر المسلم لو كانت عتيقة كافر معنى ونهاية (قوله ولا المسلم الكافرة) أي ولو كانت عتيقة مسلم أخذاً عامراً فاضاً (قوله إلا الامام) عبارة النهاية نعم لو لم يزوج أمه الكافرة كالسيد التي بيانه ولقاضي تزويج الكافرة عند تعدد الولي الخاص أم وعبارة سم في الرض وشرحه أم السيد فلهذا يزوج أمه الكافرة أو له أي السيد ذكر مطلقاً أو أمه مسلمة فلولي أن يزوج أمه الكافرة أو فاضل الخروج قوله مطلقاً لأن الذكر لما

كان له تزوج امته مسلما كان او كراهما وليه مقامه في ذلك بخلاف الاثنى فاتها لا تزوج فيقيد تزوج الولي  
 بما اذا كان له ولاية في تزوجها وذلك اذا كانت مسلمة امه (قوله من الاولى لها) لمقتضى قوله او عيجه  
 امه عش (قوله بالمعاد) عبارة بالية والمضى المستأن امه (قوله ويزوج نصراني الخ) وللمسلم تركل  
 نصراني ويجوز في قبول نصرانية لا عما يقبلان نكاحا لانفسهما لا نكاح مسلمة اذ لا يجوز لها  
 نكاحها بما يجنب بخلاف تركلها في طلاقها لا يجوز لها طلاقها ويصوب بان اسلمت كافر بعد الدخول  
 فظهورها زوجها ام سلم في المدقة فان لم يسلم فبنيتهن باسلاهما ولا طلاقا لنصر افوضه تركل  
 مسلم نكاح كنيانة لا يجرسية ونحوها في كالتوبة وطبقة الشمس او القصر لان المسلم لا ينكحها بمحال  
 والمسلم تركل موسر في نكاح امه لانه اهل نكاحها في الجدة ان لم يمكنه حاله لمضى في نهاية ومضى (قوله  
 وصوته) عبارة بالية والمضى وصورة ولاية النصراني على اليهودي فان تزوج نصراني الخ (قوله او مختاره)  
 لا يخفى انما اذا اختارته لا تخالف بينهما ليس مما نحن فيه ام سيدمر اعولنا اسقطته النية والمضى  
 كاسر (قول المختار) احرام احد العاقدين الخ شامل لكل عزم من الامام والقاضي وفيهما وجه انه يصح لقوة  
 ولا يتما ام مضى (قوله لنفسه) متعلق بالعاقدين امه سم (قوله او الزوج) عبارة لمضى قال الاذرى  
 كان يبنى او احد الزوجين فان الظاهر انه لو احرم الصبي باذن وليه الحلال والمعد باذن سيده الحلال فقد  
 على ابنته او عددها حيث نواه او باذن سابق لم يصح كذا كرم في الروضة امه (قوله او الزوج او الولي)  
 لعل الاولى اسقاطه لظهور الاستدراك الا في المقتضى (قوله الغير العاقد) اي بان صدر كره وهذا يرجع  
 لكل من الزوج والولي امه سم عبارة السيد صفة للولي والزوج ووجه الافراد ظاهرا امه اي كون  
 العطف بار (قوله او باحد التكمين) او جمعا امه سيدمر (قول المتن مع صحة الكتاب) ولا خلاف في الوطء  
 هنا بخلافه في نكاح مرتدة او معتدة امه نهاية قال عرش ولعل الفرق ان في صحة نكاح الحرم خلافا لا  
 كذلك المرتدة او المعتدة امه عبارة الرشيد قوله ما يسي فيها او نكحها ومهر مرم اي طلق صحة نكاحها  
 من الخلاف امه (قوله واذنه) عطف على النكاح والضمير راجع لقوله والولي المراد به ما يصل السيد  
 (قوله) واذنه الخ ظاهره بطلان الاذن وان لم يقل فيه سال الاحرام وهو قضية الفرق الا في سم (قوله  
 فيه) اي النكاح عبارة للمضى وكالا يصح نكاح الحرم لا يصح اذنه لمعد الحلال في النكاح ولا اذن الحرم  
 لمعد هاهنا في الاصح في المجموع امه (قوله فيمرك الخ) افول يرد على هذا الفرق ان التوكيل قد يصح مع  
 ان منشاء الولاية كالوكل الولي الحرم خلافا لا يزوج موليته ولم يقيد بالمعقد الاحرام امه سم عبارة عرش  
 يرد على ما صحه ان المراه لقنها الا ان يقال متشاذ ذلك الملك دون هذا وفي بطر لان الفرقين إما تمتع عليه  
 النكاح بغير اذن الحق السيد امه (قوله فيمرك التوكيل) اي في تزوج موليته او تزوج نفسه ورواه الله عز وجل  
 (قوله حيث لم يقيد الخ) سواء قال تزوج بعد التحلل ام اطلق سم ومعنى وشرح الروض (قوله وذلك)

وشرحه كذلك الزوج مسلم كافر او السيد مسلم فله ان يزوج امته الكافرة او وليه اي السيد كرا طائفا  
 او اثنى مسلمة فوليها بن تزوج امته كرا فاقواس وروح ساء اهل الامة المدم الولي الكافر لها او  
 لسيدها او المعضوف لا يزوج قاصريم والزوج مسلم بخلاف الزوج الكافر لان نكاح الكفار جميعا وان  
 صدر من قاضيهن اثنى ووجه مولده كرا مطلقا الخ ان الذي كرا لما كان له تزوج امته مسلما كرا او كارا  
 قاصم لم يقيد بمضى ذلك بخلاف الاثنى فاتها لا تزوج فيقتد تزوج الولي ما اذا كان له ولاية نزه بمجاوز ذلك اذا  
 كانت مسلمة مرم (قوله لسه) متعلق بالعاقدين (قوله الله لا اقدم) اي بان عتد وكرا وهذا مرجح  
 لكل من الزوج والولي (قوله واذنه الخ) ظاهره بطلان الاذن وان لم يقل فيه ل الاحرام او وصفي  
 الفرق الا في (قوله وعليه فيمرك بن هذا وصحة التوكيل حيث يرد الشدق لاحرام الخ) اقول يرد على  
 هذا الفرق ان لا تركل قد يصح مع ان منشاء الولاية كالوكل الولي الحلال غير الاحرام ولا يزوج  
 موليته لم يقيد بالمعقد الاحرام كاقال في الروضة ولو كان في حال احرام الوكيل او اركل او المراه فظهر ان

يزوج من الاولى لمومن  
 حصلها وليا بصوم الولاية  
 ولا يزوج حرمي ذمي او عكسه  
 كالا يتوارثان قاله الملقني  
 قالوا المعاهد كالذي يزوج  
 نصراني يهودية وعكسه  
 كالارث وصورة ان تزوج  
 نصراني يهودية او عكسه  
 فنقله بنتا لنصر اذا بلغت  
 بين دين ابيسا وامها  
 صحتها لم تختار (واحرام  
 احد العاقدين) لنفسه او  
 غيره بولاية او وكالة (او  
 الزوجة) او الزوج او الولي  
 الغير العاقد احراما مطلقا  
 او باحد التكمين ولو باسدا  
 (يمنع صحة النكاح) واذنه  
 فيملذه الحلال على القول  
 المعتمد او لولي السعيكا  
 بمعه جمع وعليه فيمرك  
 بين هذا وصحة التوكيل  
 حيث لم يقيد بالمعقد في  
 الاحرام بان اضا منقوشة  
 الولاية وليس الحرم من  
 اهلها بخلاف مجرد الاذن  
 ادبيحاط للولاية بما يجنباط



لغيرها وذلك لخبر مسلم وهو محرم معارض بالخبر الحسن عن أبي رافع أنه كان حلالاً وأنه الرسول بينهما وهو مقدم لأنه المياثر الموافقة على أن من خصائصه **ع** أن له الكاح مع الأحرار ويجوز أن يزوج حلالاً لحلال أمة مجبوره المحرم لأن العاقلة ليس تأبى وإن تزوف المحرمة لزوجها المحرم وإن يراجع قليلاً تكون الرجعة استدامة كما يأتي (ولا تنقل الولاية) إلى الأب (ولا الأصغر) فيزوج السلطان عند أحرار الولي) لبقاء رشد المحرم ونظيره وإنما منع تعظيماً لما هو فيه وقوله (لا لأب) إيصاح لأنه عين قوله ولا تنقل الولاية (قلت ولو أحرار الولي أو الزوج فقد وكله الحلال لم يصح) قبل التحليل (واقه اعلم) لأن الموكل لا يملك قفره أولى بل بعدما لأنه لا يثبت له ولو أحرار الإمام والقاضي فلو أنه تزوج من قبل ولايته حال أحراره لأن نصهم بالولاية لا ما لو كانت من ثم جاز لنائب القاضي الحكم فيه ويرد بحث الزكشي الامتناع أن قاله الإمام استخلف عن مسك أو اطلق (ولو غاب

راجع فتح الأحرار الصحة) قوله بكسر كافيها) وفتح الياء لا لوليتها في الثاني نهاية ومضى (قوله) وخبره) أي مسلم مبتدأ خبره قوله معارض الخ (قوله) أنه كان أي التي على أهل عِلْمِهِ وَسَلَّمَ (قوله) وإنه الخ) أي أبا رافع وكذلك تأبى لأنه (قوله) وإن تزوف الخ) عبارة قاله في خبرنا أن يزوف إلى الحَرَمِ زوجته التي عقد عليها قبل الأحرار وإن تزوف المحرمة إلى زوجها الحلال والمحرم أو تصير حُرَّةً اهـ (قول المتن) فيزوج السلطان عند أحرار الولي) ظاهره أنه لا فرق في مدق الأحرار من طر لها قصرها أو كونه كلاً والامام للزولي وغيرهما أن ذلك عطف طويلها كافي لثبوتها (قول المتن) عند أحرار الولي) أي باذن من المرأة ولا يتوقف على إذن الولي لأنه ليس أملاً له بسبب الأحرار ولا فرق في ذلك بين المجبر وغيره ما عدا عرش (قوله) لأنه عين قوله الخ) مدامتنع قطعاً بل غاية الأمر أنه لازم له لا إشكال في تقرير اللازم سم على حج اهـ عرش ورشدي (قول المتن) فقد وكله) فإن فقد الوكيل ثم اختلف الزوجين هل وقع قبل الأحرار أم بعده صدق مدعى الصحة فيمنع لأنها الظاهر في العقود وينبغي تقييد ذلك بما إذا ادعى مدعى بطلانه غير الزوج والارضاء العقد بالنسبة له مؤخذة بأقراره ولو أحرار من تزوج ولم يدر هل أحرار قبل تزوجها أم بعده فني فتاوى المصنف عن النص صحة تزوجه ولو وكل في تزويجه موليته فزوجها وكيله ثم بان موت موكله ولم يعلم مات قبل تزويجها أم بعده قال أصح صحة العقد لأن الظاهر بقاء الحياة وقول الشارح بعد تسمية المصنف بأحرار الولي والزوج بعد التوكيل مثالي أو الحاكم لا يختص بكونه بعد أو أملاً على ذلك أتياه بالعام المدا على التعقيب قوله فقد أنه ياتى أقرارها سم وصارعة المتن في الرض مع شرحه ولو وكل محرراً حلالاً في تزوجها وأذنت محرمة لوليتها أنه يزوجه صحيح سواء قل كل تزوج بعد التحليل أم أطلق ولو وكل حلالاً محرماً ليوكل حلالاً في تزوج صحيح ولو تزوج المصلي ناسياً للصلاة صحته صلاته ونكاحه بخلاف المحرم لو تزوج ناسياً للأحرار لم يصح نكاحه لأن عبارة المحرم غير صحيحة عبارة المصلي صحيحة اهـ (قوله) قبل التحليل) الأولي تقديمه على يصح للمباين الأجهاد وإن كان بعيداً عن المرام اهـ سيد محرراً كان لا لولي أن يقول قبل التحليل التام (قوله) من في ولايته) أي الإمام أو القاضي قال السيد سدر الأسب ولا يثبت لفتايل اهـ أي التواب (قوله) وبه يرد الخ) أي بقوله جل نائب القاضي الخ (قوله) بحث الزكشي الامتناع) ولو وكل حلالاً محرماً ليوكل حلالاً في تزوج صحيح لأنه تفسير محض قال الزكشي هذا إذا لم يقل له وكل عن نفسك فإن قال له ذلك ينبغي أنه لا يصح قال شيخنا وأوجه الصحة اهـ لكن كلامه لا يرد على مطلق فإن حل على أنه لم يقيد تزويج محال الأحرار فاقاله شيخنا صحيح وإن حل على التقييد بحال الأحرار فاقاله وكله لم يقيد الأحرار لم يصح وإن قال تزوج بعد التحليل وأطلق مع انتهت وهو شامل لتوكيل في تزوج موليته ولهذا عرفت الجواهر بقوله ولو جرى التوكيل في حال أحرار الولي أو الوكيل الخ (قوله) في المتن) أبوجه السلطان عند أحرار الولي) قال في شرح البيهجة كثير من قضية كلامه كالشيخين أنه لا فرق في مدة الأحرار بين طر لها وقصرها والذي قاله الإمام الخولي وغيرهما أن ذلك عطف طويلها دون قصرها ما كان في النية انتهت (قوله) في المتن) عند أحرار الولي) أي إن نصرت مدق أحراره مهـ (قوله) وإنما منع تعظيماً قضية التمثيل بالتعظيم أنه لا فرق بين طويل المدة وقصرها وبهذا يشارك الشيخية (قوله) لأنه عين هذا بموجب قطعاً بل غاية الأمر أنه لازم له ولا إشكال في تقرير اللازم (قول المتن) فقد وكله الحلال الخ) فإن عقد الوكيل ثم اختلف الزوجين هل وقع قبل الأحرار أم بعده صدق مدعى الصحة فيمنع لأنها الظاهر من العقود وينبغي تقييد ذلك بما إذا ادعى مدعى بطلانه غير الزوج والارضاء العقد بالنسبة له مؤخذة بأقراره ولو أحرار من تزوج ولم يدر هل أحرار قبل تزوجها أم بعده فني فتاوى المصنف عن النص صحة تزوجه ولو وكل في تزويجه موليته فزوجها وكيله ثم بان موت موكله ولم يعلم مات قبل تزويجها أم بعده قال أصح صحة العقد لأن الأصل بقاء الحياة وقول الشارح بعد تسمية المصنف بأحرار الولي والزوج بعد التوكيل مثالي أو الحاكم لا يختص بكونه بعد أو أملاً على ذلك أتياه بالعام المدا على التعقيب قوله فقد شرح مـ

الاقرب إلى المرتبة او  
 اكثر ولم يصح بموته ولا  
 وكل من يزوج زوجته  
 خطبة في شبه (زوج  
 السلطان) لا لا يبعد وان  
 طالت فيه وجعل عليه  
 وحياه لبقاء اهلها العاقب  
 والاصل بقاها والاولى ان  
 ياذن للابد او يستأذنه  
 ليخرج من الخلاف ولو بان  
 بيته قال البصري اوسع  
 وقد يتأخر ما ياتي في كنف  
 زوجها ان لا يقبل قوله بلا  
 بيته كونه بدون مسافة  
 انصرمت زوج القاضى  
 بان يطله اما اذا كان له  
 وكيل فهو مقدم على  
 السلطان على الخول  
 المعتد خلا للقبلى قال  
 السبكي وعنه الجعفي وغيره  
 ان اذنته او وقوله ان  
 اذنته يقدى التبر قط  
 لما ياتي وقدم قال كنف  
 زوجها لم يقبل بدون بيته  
 لان الحاكم حالى اذ  
 الاصح انه يزوج بناية  
 اتعتما الولاية والولي  
 الحاضر ولو زوج تقدم اخر  
 غائب وقال كنف زوجت  
 لم يقبل

الركنى صحيح كقول قال المحرم للعلل زوجى سال احراى فلم يصرح بينهما على تزواج معنى ونهاية  
 وقال عرش والرشيدى قوله وان حل على التقييد بحال الاحرام اى بان يقول القاضى لاحدنا  
 استغفرك عن حال الاحرام في تزويج موليتى ومع ذلك في الحل شي يقول القاضى لان نصرتهم بالولاية  
 الخ اه (قول المتن الاقرب) اى سبأ ولا نهاية معنى (قوله ولم يصح) الى قوله قال السبكي في النهاية  
 الا قوله وقد يتأخر الى قوله كونه (قوله ولم يصح بموته) والا زوجها الا يبعد اه معنى (قوله من  
 يزوج الخ) اى الحاضر في البلد او دون مسافة انصر اه معنى (قول المتن زوج السلطان) اى سلطان  
 بلدها ونائبه لسلطان غيره بلدها ولا الا يبعد على الاصح وقيل يزوج الا يبعد كالجئون اه معنى (قوله  
 وجعل الخ) لا يحن مافى جملة غايه لائق المتن اذ موضوع المسئلة الثانية الى المرتبة المختصة لمرءى  
 عبارة للمنفى والروض ويزوج القاضى ايضا عن المفقود الذى لا يعرف مكانه ولا موته ولا حياته لتندو  
 نكاحا من جهة فاشبه ما اذا حصل اه وحى غامرة (قوله لبقاء اهلها الخ) راجع الى قوله وان طالت  
 غيبته الخ قوله واصل الخ الى قوله حياته (قوله الاوليان ياذن الخ) لاحتمال انه الاول اه رشيدى  
 (قوله ليخرج الخ) ويؤمن من الطلاق عند تبين موت القاتل من المقتل كما يظهر والذى يظهر ايضا  
 انه ليخرج من الخلاف لان اذنته لا يبعد ايضا واذا تمت اذنته مطلقا لم هو وليا من غير تعيين ان كان  
 الخالف يرى حتمه ام يدعى (قوله ليخرج من الخلاف) وكان المناسب ليظهر هذا التعليل ان بين الخلاف  
 كامر عن المختار (قوله قال البصري) اعتمدته الثانية عبارة اوسع منه كقوله البصري اه (قوله وقد  
 ياله الخ) قد يفرق بان الاصل هناك بما ولا يتهى الى الحاكم عدم معارضتها لاجتاج الولي اليه ونها  
 عدم بل مسافة التصبر ووثيق لا يتهى الى كنى طلب الولي اه سم عبارة عرش ولعل الفرقان عقد  
 الحاكم هناك وقع فزمن كونه وليا لتحقيق فيه بخلافه ما لانه يتقدم يكون الولي الخاص في مكان قريب  
 لا ولاية لهما كم اه (قوله كونه الخ) قال بان (قوله وعنه) اى عدم الوكيل على السلطان يتبدل قوله  
 في المبرخ خبره (قوله ان اذنت) الظاهر ان المراد اذنت في النكاح فقولها باقى اشارة الى قول المصنف  
 وللجبر التوكيل في الزوجين نفي اذ اقول المصنف في غير المجهور وكل قيل استندنا في النكاح لم يصح  
 اى النكاح فاشترط اذنها ليصح التوكيل لان المراد اذنت في التوكيل لانه التوكيل ان اذنت في  
 النكاح وان لم تاذن في التوكيل حيث لم تنه عنه اه سم (قوله ولو قدم) الى قوله والوكيل على المنفى والى  
 الآية في النهاية (قوله لم يقبل بدون بيته) وفي سم بعد ذكر عبارة شرح الروض مائة وفيدالة على

(قوله قال البصري الخ) اعتمدته مر (قوله وقد يتأخر ما ياتي الخ) قد يفرق بان الاصل هناك بما  
 ولا يتهى وعدم معارضتها لاجتاج الولي اليه ونهاية عدم بل مسافة التصبر ووثيق لا يتهى الى كنى حلف  
 الولي (قوله كونه) هو فاعل بان (قوله وقوله ان اذنت) الظاهر ان المراد اذنت في النكاح فقولها باقى  
 اشارة الى قول المصنف وللجبر التوكيل في الزوجين بعد اذنها وقول المصنف في غير المجهور ولو قيل  
 استندنا في النكاح لم يصح اى النكاح فاشترط اذنها ليصح التوكيل لان المراد اذنت في التوكيل لان له  
 التوكيل ان اذنت في النكاح وان لم تاذن في التوكيل حيث لم تنه عنه (قوله لم يقبل) عبارة شرح الروض  
 وقدم نكاح الحاكم يفرق والى ما عدا عبد القاتل الذين عليه تقدم وادعى به حيث يقدم مع المالك بان  
 الحاكم كفى النكاح كولى اخر ولو كان طولى ان يزوج احدهما في غيبة الاخر ثم قدم وادعى سبقه كلف  
 البيت ولو ادعى الحاكم المولى سبقه فكذلك على الاظهر في النهاية اه وفيه دلالة على تصوير  
 المسئلة بما اذا ادعى الولي انه زوجا في قبيلة قبل تزويج الحاكم قضية ذلك انه لو ادعى تزويجهما بعد فلا  
 اثر له بيمين ما لو ادعى الزوج ولم يبين انه قبله او بعده او طلقه او عاها ما وعلم سبق احدهما ولم يبين او  
 نعمن نفسى من حكمه كاسياني فيما اذا زوج وليا لان الحاكم كولى اخر كما تقرر لو قدم تزويج  
 الولي مطلقا وفي غير الاخير فوفى بضعف معارضتها لاكمال الولي دليل انه لا يزوج مع ضرر وخلاف

(تليه) وقع لاين الرفعة ان الحاكم عندئذية الاب ترويج الصغيرة بناء على الضيق منه ترويج بالنابة وود بان الصواب ما في الانوار وغيره انه لا يزوجه ولا على هذا القول لان الحاكم إنما يتوب عن غيره في حق لزمه اداؤه والاب لا يلزمه ترويج الصغيرة وان ظهرت التبعة فيه (ودونها) اذا غاب الاقرب اليه (لا يزوج) السلطان (الا باذنه في الاصح) لانه حيثما كلفتم بالبدلان تعدداته تخوف او تحره زوج الحاكم على ما اعتده ان الرفعة وغيره و اشار الاذنه الى التوقف فيه بقوله فان صح وجب تعيد اطلاع الراس وغيره ولكنه قال عطف ذلك والظاهر انه لو كان في البلد في سجن السلطان وتعدت الوصول اليه ان القاضي يزوجه والذى يتبعها له حيث تنذر اذنه زوج او تضر فلا وبه به مع بين التوقف البحث وتصدق في غيبة وليها وخلوها من الموانع ويسن طلب يمينه منها بذلك والا فيحلفها لان الحلف في الطلب بلا يمين ولا يمين اجيبته على الوجة وان راي القاضي التاخير لما يترتب عليه حيث من المفاسد التي

تصور المسئلة بما اذا دعي الولي انه تزوجه في الغيبة قبل ترويج الحاكم وتصدية ذلك انه لو ادعى تزويجا بعده فلا اثر له بوقعي ما لو ادعى الترويج ولم يبين انه قبله او بعده او طرقت وجهها ما لو علم سبق احدهما ولم يبين او تعين ثلثي فهل حكمه كاسيان فيما اذا زوج وليا لان الحاكم كولي آخر كما تقرر او يقدم ترويج الولي مطلقا وفي غير الاحيرة ويضرب بضمف مباحرة الحاكم كولي دليل انه لا يزوج مع حضوره بخلاف ما ياتي فيه نظر اما قولنا الاقرب الثاني اى تقدم ترويج الولي مطلقا كما صرح به ثانيا بما صرحه قوله بدون يمينه اى تصد بسبق تزوجه ترويج الحاكم كما هو ظاهر فان قضا ما يبينى تقديم ترويج الولي ويغارق ما ياتي في تزوج الولين بان الحاكم لا يزوج مع حضوره والى خلاف الولي الآخر قالولى مقدم على الحاكم لا لى الولي الآخر فلنابل اى (قوله بخلاف البيع) اى بيع الحاكم عبد الغائب مثلا لذين عليه سم ومغنى (قوله بقتل الخ) خلافا للمغنى حيث قال كذلك على الاظهر في النابة اى كلف اليتمه كسبه الرلين (قوله بقتل يمينته) بوقد علمته انه لو قال لو كلفى تزويجا كنت تزوجه قبل ترويجك قبل قوله يمينه فليزجهم اى سيد عمر (قوله لا على هذا الخ) عطف على مقدراى لاهل القول بانه يزوج بالولى لا بالمعتزلا على الخ (قوله كالتقيم) اى الى قوله على ما اعتد على المغنى بالقره و اشار في (قوله) كالتقيم) فليس يجرع او يركله منى (قوله لا تخوف او نحوه الخ) عبارة المغنى لقتنه او تخوف جزر السلطان ان يزوجه بغير اذنه اى (قوله على ما الخ) عبارة النابة كما اعتده الخ (قوله فان صح) اى ما اعتده ابن الرفعة وغيره وكذا خبر به الاى (قوله وتصدق) الى قوله وان راي القاضي في النابة والمغنى (قوله) وتصدق اى بلا يمين سم واسنى وعلى ومغنى ويصرح بقول الشارع فان الحلف اخبر يفيد اىضا قوله كالتاثير اى لا تقضي على اى وان لم تقم يمينه فيسبب عليها كما صرح به شرح الروض والحاصل ان القاضي ان يكتفى بقره فلو كان يستحب له طلب اليتمه فخطبها خلافا لالخ عباره تفرقه لم يصدق اى يمينها وقوله ولا اى بان تقم بغيره فله حلفها اى جوبها بالولى الرشدى بآثار قوله ولا لا يفتق هذا الاجابة مع قوله وتصدق في غيبة وليها من المعلوم ان تصديقه لا ما يكون باليمين على انه لا يخفى ما في تغييره بقوله ولا الخ من الايام اى (قوله في غيبة وليها الخ) وله تعليلها على انهم تاذن للغائب ان كان من لا يزوج الاباذن وحل انهم يزوجه في الغيبة ومثل هذه اليمين التي لا تعلق بدعوى حل هي واجبة او مندوبة وجبان ويظهر الاول احتياط للاجتماع اى معنى ونهاية عبارة سم والوجه الجواب في صورتين م اى قال الرشيدى وعش قوله هو انه لم يزوجه في القياس في هذا تعليلها على نفي القطع كما هو القاعد على الحلف على نفي فعل التبراه (قوله واخلوها من الموانع) هذا لا يختص بما اذا كان الولي غائبا كالا يضى اى رشيدى (قوله في الطلب) اى طلب الترويج (قوله وان راي القاضي الخ) عبارة النابة والمغنى فان الحلف في الطلب ورأى القاضي الأخير فلا وجب ان لذلك احتياط لان كسبه اى قال عش قوله احتياط الخ معتمده اى (قوله لما يترتب عليه) اى التاخير وهذا تعليل لقوله اجيبته وان راي الخ (قوله وعمل ذلك) اى الى قوله ومن ما ياتي فيه نظر (قوله الابنية) اى تصد بسبق تزوجه ترويج الحاكم كما هو ظاهر فان وقعا ما يبينى تقدم تزوج الولي ويغارق ما ياتي في تزوج الولين بان الحاكم لا يزوج مع حضوره والى خلاف الولي الآخر قالولى مقدم على الحاكم لا على الولي الآخر فلنابل (قوله بالمتن لا يزوج الا باذنه) اى سواء كانت غيبته في عمل ولا به السلطان او لا وليس هذا كالتضاء على الغائب اذ لا تضاهنا م (قوله لا يزوج الحاكم) اعتده م (قوله ان القاضي يزوج) اعتده م (قوله وتصدق) اى بلا يمين (قوله) وتصدق في غيبة وليها الخ) قال في الروض وشرحه وحل بحلفها وجوب على اهام تاذن للغائب ان كان من لا يزوج الاباذن وحل انه لم يزوجه في الغيبة وجبان انتهى والوجه الجواب في صورتين م (قوله اجيبته على الوجه وان راي الخ) الوجه عدمه وجوب الاجابة اذ راي التاخير م (قوله)

دون الولي الخاص كما افاده كلام الانوار اثباتها لفرقة سواء اخاب ام حضره فاما دل على كلام الشيخين وهو المات من اضطراب طويل فيهم ان كان القياس ما قلده جمع من غير قول طوافي المات ايضا حتى عند القاضي لقول الاصحاب حتى ان المبرقة في العقود يقول ارباها ومن ثم لو قال اشترى هذه الامنة من فلان واراد بها الجوز ثم ان ماتت شرأه لما بين منه لكن الجواب ان النكاح صاط له اكثر من اعتماد التفصيل بين المات وغيره السبكي وبمعرفته التاج فقال عنه ان عين الزوج يقبل الايبنة حضرا و غاب طلق او مات وان لم يمين قبله مطلقا واعلم ان كلام الانوار الذي اشترى اليه اخذه من قول القاضي في (٢٦١) فتاوى مطاب زوجها وانقطع غيره

فقال لوليا زوجي فاته مات او طلقني وانقضت عدتي فانكر حلف فان نكل حلفت بزوجها فان أني فالحاكم قضيها كان قوله حلف الشيخ سرود لان العين المردودة لا يتعدى حكمها لثالث وهو الحكم براق الاول لما تصرح بانه اذا ضمن زوجها جميع تعيين الزوج واتخذ ما بين عيبيل والحطري فقالوا خطبها رجل من وليها والماهر واراد ان يتزوج بها منه جاز ان يتزوج بها منه وقيل قولها في ذلك لان اعتماد العقود على قول ارباها بخلاف احكام القضاة فان الاعتدال على ظهور حجة عند القاضي وواقفها في الحامد على الفرق بين الولي والقاضي ولا ينالاد هناما هو مردود فتنبه له (فرع) اذا علم السلطان اوم اهل الصوكة الدين هم اهل اهل والمقد ثم ان ينصوا قاضيائهم في حشد احكامهم الضرورية المصلحة

اعتمدت النهاية (قوله) وعلى ذلك اي قوله وتصدق الخ (قوله) كما افاده كلام الانوار) وابقى به بالوجه الله نهاية (قوله) لفرقة عبارة النهاية لفرقها (قوله) سواء غاب الخ اي الزوج المات (قوله) وان كان ما قاله جمع الخ) والفرق على الاول انه اذا تمين الزوج فقد تمين صاحب الحق والقاضي له بل عليه النظر في حقوق الثامنين ومراعاتها بخلاف الولي الخاص اه سم (قوله) لكن الجواب الخ اي عن قول الاصحاب ان المدة في العقود قبل ارباها الخ (قوله) فقال عنه اي حكمه وقوله عنه (قوله) مطلقا اي بيته وبدونها (قوله) اشترى اليه اي انفا (قوله) اخذه اي اخذ صاحب الانوار ذلك الكلام (قوله) غاب الخ اي لو غاب وقوله الا في حلف بزوجها لو اقدم (قوله) وانقضت الخ) راسم لكل من مات وطلق (قوله) فان اتي اي وليا من زوجها وقوله فقالا كاي زوجها (قوله) خبر مقدم لقوله التصريح اه سم (قوله) وهو اي حكمها المسمى ثالثا (قوله) واتخذت اي المصريح به المذكور (قوله) واراد اي الماحط (قوله) ان يتزوج بامته) الا وفق لما ران بزوجها له فاقبل (قوله) اذا عدم السلطان الى ان اتفق النهاية (قوله) ثم اي البلد (قوله) واستدل له اي المصريح به الامام (قوله) لما اصيب الخ) ظرف لآخذه (قوله) امرم من باب التعميل (قوله) زيد الخ) بدل من الذين الخ (قوله) قال اي الخطاي (قوله) فرضي الخ) حلف على وانما تصدى الخ (قوله) وواق الحق) من صفق السبب او الملول (قوله) المات في الجبر الوكيل ظاهر من ان ثبت عنه لانه لما جاز له تزويجها بنفرضه ان لم يثر نهيها اه سم وقد نبههم تفصيله الفساد لوليتة عن التوكيل التي بنى المجهر اه ع ش (قوله) كاي زوجها) الى قولنا للزوج الخ الى الخ) ان قوله من تناقض الى وكيفية قوله لواحد هو لا اربا في قول القاضى ولا ينافيه البطلان في النهاية لقول المات بنفرضه ان ثبتا صارت نيا قبل المقدفية بطلان التوكيل وانتاع تزويج الوكيل خروج الولي من اهل التوكيل بنفرضه ان ثبت اه سم وسياق عن النهاية والخ (قوله) يسر الوكيل استدلنا اي حيث وكل المجهر بنفرضه ان ثبت اه ع ش (قوله) من الاذنة الخ) لعل المراد عن يعتبر اذنها لوليا الغير المجهر (قوله) شفقتك اي الولي وقوله واختياره حلف متايراه

دون الولي الخاص) لم ينصح باختيارها للعين في الولي الخاص ولا (قوله) كما افاده كلام الانوار) وابقى به شيئا للشباب الرمي (قوله) وان كان القياس ما قلده جمع من قول طوافي الخ) والفرق على الاول انه اذا تمين الزوج فقد تمين صاحب الحق والقاضي له بل عليه النظر في حقوق الثامنين ومراعاتها بخلاف الولي الخاص (قوله) التصريح) هو مبتدا مؤخر وغيره قوله فيه (قوله) في المات وللجبر التوكيل) ظاهره وان ثبت عنه لانه لما جاز له تزويجها بنفرضه ان ثبتا بنفرضه ان ثبت اه ع ش (قوله) بنفرضه ان ثبتا) لو وكل بنفرضه ان ثبتا صارت نيا قبل المقدفية بطلان التوكيل وانتاع تزويج الوكيل خروج الولي من اهل التوكيل بنفرضه ان ثبت اه ع ش (قوله) فليراجع (قوله) على المتمد) هو حرف الوصل فقال ولو وكله ان يزوجه وبين المرأة لم ينص انتهى لكن في كذا استاذ لو وكله فان زوج اهرام لم يشرط تعيينها ولا احوط تعيين خروجها

لذلك وقد صرح بنظر ذلك الامام في الثاني فيما اذا قدرت شوكة سلطان الاسلام او تواجد به او قطرو اطلال الكلام به ونقله عن الاشعري وغيره واستدل له الخطاي بخصية خالد بن الوليد واخذه الراية من غير امر ملا اصيب الدين امرهم صلى الله عليه وسلم زيد الجعفر بن رواحة رضي الله عنهم قال وانما تصدى خالد للامارة لانه خاف ضياع الامر فرضى على اقله وسلموا وفاق الحق فصار ذلك اصلا في الضرورات اذا وقعت في قيام امر الدين (وللجبر التوكيل في كل في الزوج بنفرضه ان ثبتا) كاي زوجها بنفرضه ان ثبت من الوكيل استدلنا وبكفي سكرتها (ولا يشرط تعيين الزوج) الوكيل فياذ كروا لانه من ان الاذنة لوليا (في الاظهر) لان فور شفقتك دعوا الى ان لا يركل لاهن يتق بنظره واعتباره ولا ينافيه اشتراط تعيين الزوج لانه وكذا ان يتزوج له على المتمد من تناقض فيه لانه لا ضابط

هنا يرجع اليه ومقتضى بالحق (١١١) في قوله لا يفسد الوعد بالزواج لو كان من غير قصد للزواج

الفرع بخلاف امرأة  
(قوله هنا) أي لما لوكل أن يزوجه ونحوه ثم أي لما لوكل المهر في تزويج موليته (قوله) (ويكنى الخ)  
تقييداً لشرائط تعيين الزوجات بما فيها إذا لم يسم الوالد في قوله لا نكح من شئت أو إحدى  
الخ غير عارفاً لمقتضى عام وماذا كراي امرأة مطلق ودلالة العلم على أفراد ظاهرة بخلاف المطلق لا دلالة له  
فرداه (قوله من أفراد) أي العام وقوله مطابقة أي على الراسخ لأن القضية الكلية في قوة تعديها بمسندة  
وقيل تضمن وقيل التزم (قوله بنى الفرع) أي لا نه اذن في نكاح أي امرأة ارادها الوكيل بخلاف  
امرأة كان مساهراً واحدة فلا ينافي بإرادة الزوج واحدة معينة في نفس الامر بحيث لا يشيئ لغيرها  
أه عرش (قوله من ثم من الخ) أو الواسية (قوله يعم) عبارة التبايع فيعبر به (قوله وإن صح العقد الخ)  
أن كان مقولاً فلا يعمده وإن كان مشكلاً ولا لا قبل تأمل لأن المتبادر من قوله فلا يزوجه عدم الصحة  
ولما ساقى فيها لزوجها من كفسوئها كفايته خاطبها له سيدعها قول وقد يفرق بان الضرر فيها  
ساقى بقوات لا كفايته فوات الأيراد في المهر لتمام النكاح (قوله وإن صح الخ) أي بمهر المثل الذي زوج  
به أه عرش (قوله فانه ينافي بفساد المسمى الخ) أي فانه ينافي لغيره ولا كذلك النكاح وليس المراد أن  
المسمى يفسدها مع صحة النكاح بل الواجب على الزوج باسماء فقط حيث كان مهر المثل أه عرش (قوله ولا  
ينافي) أي صحة العقد فيذكر (قوله في تزويجها الخ) أي يقول الولي الوكيل تزويجها الخ (قوله بشرط  
أن يضمن الخ) بخلاف ما لو قال تزويجها بكذا وخذ به هنا أو كفيلاً فزوجها ومثل فإن العقد صحيح أه  
معنى (قوله أن يضمن فلان) أي المهر (قوله لم بشرط) أي الوكيل ذلك أي الضمان أو الزم (قوله في  
الاول) أي التزوج بمهر مثل وممن الخ (قوله ومثل ذلك) أي تزويجها بشرط البيع على الأوجه زوجها  
ولا تزويجها حتى يضمن الخ أي فلا يصح العقد إلا إذا ضمن فلان المهر قبل المقدور لأن هذا كان الضمان فاسداً  
نظير ما يأتي اتفاقه وكذا في التزويج حتى تحلفه الخ أه سم (قوله بخلاف) أي بصحة المقدور أن يضمن  
فلان (قوله كلامه) أي الولي زوجها ولا تزويجها حتى الخ (قوله وكذا في التزويج) أي فلا يصح العقد  
إلا إذا وجد التحليف قبل العقد (قوله هذا الشرط) أي صحته (قوله لما تقر) تعليل لئني النظر وقوله به  
أي بالتحليف (قوله وجوده) أي الشرط (قوله ولو فاسداً) أي بأن يحلفه قبل التزوج بالطلاق أنه لا يشرب  
الخراه سم (قوله ومن ثم) أي من أجل اشتراط ما ذكر (قوله صح مهر المثل) قد يقال أن كان الشرط  
فاسداً لم يكن المسمى فاسداً فلو جه المهر المثل فليتأمل أه سيدعها وقد يجاب بأن الشرط الفاسد  
كشرط الضمان كالجزم من المسمى فاقضى فساد (قوله وإلا فلا) أي فلا يصح وهو ظاهر أن كان ذكر  
ما ذكر على وجه التحليف به وتخصيه ما يأتي أنه لو زوج بقدر مهر المثل صح فيستثنى ذلك من قوله وإلا فلا  
فليتأمل أه سم وقوله قضية ما يأتي يصرح بقول الفارح الأقا ويقاس بذلك الخ مع تخصيصه  
بالموضع الفاسد (قوله على ما مر) أي بقوله قول القاضي بخلافه (قوله قوله ولو الخ) بقوله لئني (قوله  
ما تقر) أي من رد البنيوي (قوله وأنه لا تمدر الخ) من أين علم هذا أه سم أقول من قوله فاشترط  
من خلاف من أوجبته انتهى (قوله ولا تزويجها حتى يضمن فلان) هذا شيء بقوله الأقا وكذا في  
لا تزويجها حتى تحلفه الطلاق منها أنه لا يشرب الخ وساقى فيه أنه يكتفى بوجود الشرط ولو فاسداً بأن  
يدفعه قبل العقد بالطلاق منها قبل تقول هنا كذلك إذا ضمن فلان المهر قبل العقد بالطلاق وإن كان هذا  
الضمان فاسداً يصح التزويج (قوله حتى يضمن فلان) أي فإذا لم يضمن فلان لا يصح التزويج لأن هذه  
الصيغة تقتضي اشتراط عدم الضمان (قوله ولو فاسداً) أي بأن يحلفه قبل التزوج بالطلاق أنه لا يشرب  
الخ (قوله وإلا فلا) أي فلا يصح وهو ظاهر أن كان ذكر ما ذكر على وجه التحليف به وقضية ما يأتي أنه لو  
زوج بقدر مهر المثل صح فيستثنى ذلك من قوله وإلا فلا فيتأمل (قوله وأنه لا تمدر الخ) من أين علم هذا

عند المطلق (لا يزوجه)  
مهر مثل وممن من يبدل  
أكثر منه أي يعم عليه  
ذلك وأن صح العقد كاهو  
ظاهر بخلاف البيع لأنه  
يتأثر بفساد المسمى ولا  
كذلك النكاح ولا ينافيه  
الطلاق في تزويجها بشرط  
أن يضمن فلان أو يضمن  
بالمهر شيئاً لم بشرط  
ذلك لأن المخالفة هنا  
صريحة بخلافها في الأول  
ومثل ذلك على الأوجه  
زوجها ولا تزويجها حتى  
يضمن فلان قول القاضي  
بخلافه وده البنيوي بأن  
كلامه متضمن للتعليل  
بالضمان فلم يصح بونه  
وكذا في التزويج حتى  
تحلفه بالطلاق منها أنه  
لا يشرب الخ ولو نظر لعدم  
امكان هذا الشرط قبل  
التزوج لما قرره تضمن  
كلامه في تعليله فاشترط  
لفظاً تضمنه وجوده ولو  
فاسداً ومن ثم يعم بعضهم  
بأنه حيث كاه بالعقد  
يعوض فاسداً أو بشرط  
فاسد لزوجه كذلك صح  
بمهر المثل وإلا فلا وبني  
القاضي على ما مر منه الذي  
وده البنيوي قوله ولو قالت  
زوجني منه يبرهن أو  
يضمن فلان صح التزويج  
والتزويج بلا ضمان ولا

وهن لتعدها قبل العقد فأنيا وفي مثل البيع يتغير الباطن ولا خيارها أه وقد علمت رده ما تقر  
وأنه لا تمدر لامكان شرطها في العقد قال البنيوي ولو وكل في تزويجها بشوخر فزوج بقدر مهر المثل صح أي ولا نظر للمخالفة هنا

لا يملك المهر الزوج إذا استقبله المهر المثل قال في ما يشترط الأعيان فيها ويقاس بذلك ما في معناه كأن يزوجه على خضوع أو اشتراط العرض  
القاصد به المثل قال ولو وكل في تزويجه بشرط أن يصف الزوج بعلائقها بمقد (٢٦٣) أنه لا يشترط الخبر صريح التوكيد والتوزيع

خلاف لاتزوجها اذ  
 يحلف لا يصح التزوج اى  
 اذا لم يخلع اه ويرق  
 بانه فى الاول لم يشرط  
 عليه شيئا فى العقد ولا  
 قبله بل بعد وهو غير  
 لازم فلم يبرأ امتثاله  
 بخلاف الثاني فانه يسبيل  
 من وجوده ولو فاسدا بان  
 لا يزوجه الا بعد لا يزوج  
 ايضا (غير كفته) بل لو  
 خطبها كفتا فتاوتون لم  
 يزوجها به ولم يصح تنهيه  
 الا كفا لان تضرره  
 بالمصلحة لا منحصرة  
 في ذلك وانما يلزم الرضى  
 الا كفا لان نظر اوسع  
 من نظر الوكيل فنقض  
 الامر الى ما اراد اصلح  
 ولو استويا كفتا فاحدهما  
 متوسط والاخر موسر  
 فحينئذ قاله بعضهم  
 ويحلف ان سلم ما لم يكن  
 الاول اصلح لحق الثاني  
 اوشدة ضلته فلو قالت  
 لوليها تزوج من شئت جاز  
 لهما ان يزوج من غير الكفة  
 كالواقال لو كلفه زوجها  
 شات فزوجها بغير كفته  
 برضاها (وغير الجبر) كالكاب  
 فى الثاني (ان قالته وكل  
 وكل) وله التزوج بنفسه  
 فان قالته وكل ولا تزوج  
 فسد الاذن لانه صار لا يجزى  
 ابتداء من اذ بدلت  
 ظاهرا عما اباها فاعتدت

لنفرد ذكره وجوده الخ **(قوله لا حنفتها)** أي الخلفة **(قوله إذا نسبا فإخراج)** قضية هذا الوجه أنه في مسألة جرم البعض السابقة لزوج قدر مهر المثل صم سم وقوله قضية الخ قول بذكر قول الشارع الاتي أنفا وقاس بذلك الخ أ سيد محرر وقوله قال أي البعري **(قوله بعد العقد)** متعلق بحق **(قوله أي إذا لم يحلف)** مفهومه المسألة إذا عطف أي قبل الزوج كما هو متفق الصيغتان لم يصح هذا الحلف نقله ما تقدمت فيه وكذا لا لزوجه من حلقته من قوله فاشترط لنفرد ذكره وجوده الخ أ سم **(قوله وهو غير لازم)** فيبد الصحة عن عدم امتثال الوكيل أ سم **(قوله ولا زوج أيضا)** عطف على قوله فلا لزوجه مهر المثل **(قوله بل لو عطفها إلى قوله ولا إلى ما لم يوفى المنفق إلى قوله المثل ولو كل في النكاح إلا لو عطف على ما لا يوفى)** قالت **(قوله زوجها)** كان الأثر ليقا احتار العسر بين تأخير من قوله ولم يصح **(قوله وهو صحيح)** أي لا قضية بعدم الصحة وإن كان فيه إلا كفا. أصله من حيث البتة وحسن القول ونحوها ما لو قيل بالصحة فيشكك بغيره أ عش وهو وجه أن لا يزوج بعد كل **(قوله وأما** يزوج الولي الخ) شامل لنفي المهر أ سم **(قوله تمين التاكيد)** أي تأخير عن الأول لم يصح فذلك هذا على ما مر من أنه لزوجه مهر المثل وثم من يذيل أكثر منه صم سم الحرف لم يل الفرق أن الفرق هنا فوات الأيسر أشد من فوات الزيادة فالمهر لزوم النكاح أ عش **(قوله تمين التاكيد)** أي على الوكيل تأخر ظاهره **(قوله ولو قالت الخ)** أي لو كانت فيه رشيده أ عش **(قوله زوجها من شئت)** كذا في أكثر النسخ وفي البتة وأعلى لا يحتاج إلى قوله الأقرب منها وفي بعض نسخ الفار من شئت وعليه قوله المذكور لا بد منه **(قوله فسد الآن الخ)** يؤخذ من هذه المسألة أنه لو قال جعلت إليك أن تؤكل من نفسك فيع من هذه المسألة لا يمين بانفسك أ لا يصح التوكيل ولا إلا لأن لا إذا لم يقدر على التصرف بنفسه لا يقدر أن يؤكل منه غيره أ نهاية قال عش قوله من نفسك خرج به ما قاله أي وأطلق فلا يلائم توكيله أ اقرب قوله أنه لا يصح التوكيل إلى أي الآن سابقه ظاهرة على أن ما غاصد من به من المباشرة بنفسه أحالة **(قوله لا بأس الخ)** أي إلا إذا خاف **(قوله أي قالت)** أي لنفي المهر زوجي إلى قوله فله التوكيل النسخ يدخل في غير المهر القاضى فله التوكيل أ سم **(قوله وبه فارق كون الوكيل الخ)** هذا تصريح بأن الولي ولو غير مجرم منه القاضى ولو كان لا فقه المباشرة قوله لبعض عنا وبه ظاهر كلامهم أ

(قوله) لان حقيقتها لم توجد اذ تسمية النكاح قضية هذا الزوجية اتمق مسئلة جرم البعض السابقة لوجود  
بقدر ميراث المثلث (قوله) لاصح الزوج اي اذا لم يحلف مفهومه الصحة اذ احلف اي قيل الزوجية كما  
هو مقتضى الصحة وان لم يحلف هذا الحلف فيذا نظير ما تقدم في قوله وكذا في لاثروجه حتى تعلمه النكاح  
وقول الفاعر ليس ما يشترط لنفوذ تصرفه لوجوده ولو قلنا فاسد للقيام له (قوله) وانما يلزم الولي شامل  
لغير المهر (قوله) تعين الثاني) كذا مر (قوله) لانه اي الاذن (قوله) وان قالت له اي لغير المهر  
زوجي اي قوله لله التوكيل في الاصح بدخل في غير المهر الفاضل به التوكيل وبه يتضح ما يجب به في حادثة  
بريد به وان افاض عدة صغيرة عارف بلفظ العرب وبالعلم الشرعي ولا من له ذلك شرعا ولما ياذن  
به في الاطلاق وجاهد امهالا في غير شرعيان واذا تله المرأة ان تزور بجهادها والرجل ولم يكن لها ولي  
خاص في البلدة ولا افاضها لعل للفاوض ان يفوض امر العقد الى غيره اما يوجب له ذلك واذا تملك به  
يفوض هل يكون من قبيل الاستحلال واذا تملك به هل هو من قبيل التوكيل كما يوجب بان المصدق بجميع وان  
ذلك من دليل التوكيل اخذنا من هذا الكلام عبارة الروض ولغير المهر التوكيل بعد الاذنه في الكاسح  
انتهى ثم يطفى ان الولي يدعي المهرين اجابو ان عدم الصحة اذ ليس له الاختلاف ثم يطفى ان علامتهم  
الشمس الرمي لرجع الى الجواب بالصحة عند قدمه ممكنة للنجس وتقل في سورة ابراهيم ما فيه نعم العقد

اجلله صبح كجته الاخرى (وانتهت) عن التوكيل (فلا) يוכל عبلا بما كبر اى اذنهاى اصل التزويج (وان قال) له (زوجنى) واطلقت  
فلا امره شوكا ولا جهته عنه (لله التوكيل فالامر) لا به بالاذن صار وليا شرعا اى تصرفا الولاية الشرعية فلك التوكيل عنه



ولو ذكره دناهم الصبر فقالنا بوالأوجب التحين ان اعتقه باعتنا كاليوم ويصح (٢٦٥) اذنا بالويل ان يزوجها اذا طلقها زوجها

واقضعت حبثها لاذن  
الولي ان يزوج موليته  
كذلك على ما قالنا في الوكالة  
وقدمنا بما فيه مع نظائره  
وعليه قالنرق دينا وبين  
وليها ان اذنا جعل واذنه  
شرعي اى استفاد من  
جعله جعل الشرع له بعد  
اذنا وليا شرعا وللجمل  
اقوى من الشرعي كما في  
الزمن وهذا جهوا بين  
تناقض الرخصة في ذلك  
والجمل يصل البطلان على  
خصوص الوكالة والصحة  
على التصرف لدموا لاذن  
قال بعضهم خطأ صريح  
عناقه المدقول ومرماني  
ذلك في الوكالة وليل  
وكيل الولي (زوج  
فزوجك بنت فلان) ابن  
فلان ويرفع نسه الى ابن  
بتميم بقوله موكل الوكالة  
عنه مثلا ان جعل الزوج او  
الشاهدان او احدهما  
وكالة عنه والامر صحيح لذلك  
وكذا لا بد من نصريح  
الوكيل بما فيها بان جعلها  
الولي او اليهود وجزم  
بعضهم بان يفتي في العلمنا  
قول الوكيل وقدنا بالناسم  
انه لا يفتي اخبار العبد بان  
سد داخله في التجارة لانه  
متمم باثبات ولا به لفسده  
وطدا بعينه جار في الوكيل  
ويرد بان الوكيل لا يفتي  
قوله وكالاه لى القدمه

الاذن لان ذلك حيث نكل اياه سم (قوله ولو ذكره) اى الولي الوكيل (قوله والا) اى ولان لم يكن  
غالب اياه سم (قوله وجب التحين) اى الولي بينه بالاقرب فساد الوكيل لانه لم ياذن له في التزوج من غير  
الدناهم وقد تمدد الرجل عليها ويحتمل الصعاب روح الوكيل بمهر المثل ويرجع ما سياتي الفاسح من اهل  
صندوق الوكيل بدون ما قدره له من الصفة بمهر المثل ادهش اقول ويرجع اياه بل يصح بذلك قول  
الشارح الماروقيل غير كفى صغافس بذلك (قوله ويصح اذنا بالخ) ولو قالت الحاكم اذنت لاشي  
يزوجني فان جعل الزوجني لم يصح الاذن كالمظهر لوكلى وغير رجلا زالت البكره وطرد  
غل التزوج فالوجه بطلان الوكالة وقال لوكيله في الكساح زوج لي فلانة من فلان وكان فلان وليها  
لنسي اية قيم اشتملت الولاية الاب وقاله زوجتيها من ابيها قال الاب وانقضت الولاية لا يخ  
للكوكيل زوجتيها من صار وليا كمنه لوكلى ايضا بما ذكره من (قوله ودليه) اى اقاله في الوكالة (قوله)  
ان اذنا جعلني الخ) عبارة عنها اذنا زوج فولى بالولاية الشرعية وتزوج الوكيل بالولاية الجملية وظاهر  
أن الاولى اقوى من الثانية فيمكن ان فيها ما لا يكتفي به في الجملية والاذن اوسع من باب الوكالة اياه  
(قوله وبذا) اى بمحل الصفة على اذنا لوكلى ودنه بما ذكره ادهش (قوله) بن ناض الرخصة) قاته  
ذكر في الرخصة في باب الوكالة صفة ما ذكره في الزوج ولينه وجزم فيها بالولاية لانه لا يفتي في باب  
الكساح الصفة من البغوى واقره منكم بالناقض فاقى القهاب الولي باعجاده في باب الوكالة واضعف  
ما في هذا الباب اياه رشيدى (قوله) والجمل الخ) مستدبره اياه لقال به بعضهم الخ (قوله خطأ الخ) اى لانه  
لا يصح الكساح بالوكالة الفاسدة وسور شيدى (قوله في ذلك) اى لانه في باب بعضهم (قوله المثل في ذلك) اى  
وجوب اياه عرض (قوله ابن فلان) اى قوله وجزم من المغنى والى التنبه في النهاية (قوله) ويرفع نسه الخ)  
لمه اذا جعله الزوج او الشاهدان واحد مما اخذناه من الصفة مدعا اياه رشيدى عبارة المغنى تبين الصفة  
قوله بن فلان جهوا اذا لا تنصاع على اسم الاب ومعه اذا كانت مائة ذكر الاب والاملا دان به كرسنها  
ويرجع سبها الى ان يفتي في الاشتراك كما يؤخذ من كلام الجرجاني اياه وقدّم في الفاسح في فصل ارکان  
الكساح لمه لانه عهده يكون الزوج غايته راجعه (قوله بها) اى بالوكالة (قوله انما ياتي) اى انفا  
في قول المنزول ليل والى الخ اياه سم (قوله وجزم بعضهم الخ) عبارة عنها اياها لوجه الاكتفاء في الطرف  
كونه وكلا قوله ولا ينافيه ما مر من عدم الاكتفاء اخبار لريق الخ لان الوكيل لم يثبت الخ اياه قال  
عرض قوله في كونه وكلا في ان عدمه ما ذكره من ذلك اظهروا الا قالوا قوله في عدم التوكيل  
فيبين بطلان الكساح كما يفتي قوله وانكار ما ذكره الخ اياه (قوله في ذلك) اى بكونه وكلا وقوله من اياه في  
الكساح (قوله وهذا بعينه الخ) من جهة الماده (قوله ورد) اى المنافاة (قوله بان الوكيل لا يفتي الخ) اى  
لان ما يقع منه الاعتدال كونه وضموه ما ذكره لم يقع منه انه قال قبل ذلك انا وكيلا لان قال الرقيق قد  
اذن لي سيدى اياه رشيدى وفيه نظر وروح مل ما رعى ما اذ لم يصل ظن صدق السيد باخباره وما  
حناعل كسكه لم يعد لغير ايج (قوله لان المدة داخ) مدافع دل وكالاه لى يثبت ان الخ (قوله)  
في جربنا بالان الا ان يكون محولا على ماله الاستتلاف للميتا وليراجع وبالجملة فلا اشكال على  
جهوا بالمار لان من في السؤال تقدم اذن المرأة ونجس كل فرع العيا بالمدكور على من له  
الاستتلاف ما غيره وله التوكيل بعد الاذن كغيره من كل ولى غير عيبر كاعلم عامهم (قوله والا) اى  
وان لم يكن غالب (قوله لاذن الولي ان يزوج مريته الخ) لان تزوج الولي الولاية الشرعية وتزوج  
الوكيل بالولاية الجملية وظاهر ان لوكلى اقوى من الثانية فيمكن ان بها يكتفي به في الجملية ولان باب  
الاذن اوسع من باب الوكالة شرع مد (قوله خطأ) اى لانه لا يصح الكساح بالولاية الفاسدة (قوله)  
فيما ياتي اى اذنا قوله ليل والى الخ (قوله بان يفتي الخ) كذا مد

(٣٤) - شرواني وابن قاسم - سامع - طرق الوكالة اياه غير قوله بخلاف العبد (قوله) فانه كلامهم ان التصريح

بالوكالة ياذن كشرط لصحة العقد؛ لظاهر وضع لغوهم في الردة العقود حتى الكساح بما تفس الامر ناكى فيه انه شرط لحل



المتصرف لأهله وليس هذا

المتصرف لأهله وليس هذا

زوجت بتي فلانا ابن  
فلان كذلك (فيقولوكيل)  
قلت نكاحها له وتزوجها  
له مثلا كما هو ظاهر وأما فيهم  
على الأولى لا يمتنع إذا فرق  
في المني بينها وبين غيرها  
ذكر وأما احتيج في البيع  
لخطاب الوكيل لأنه يمكن  
وقوعه له ولا كذلك  
النكاح ومن ثم لو حلف  
قوله ما لم يصح من نواه  
لأن اليهود لا مطلع لهم  
على النية ولو قيل ان قبيل  
أولا كما ذكر مع التصريح  
يوكانه ان جعلت ثم يبيع  
الولي ولا يرد عليه هذا لأنه  
معلوم ما قدمه في الصفة  
ولو كانا وصيين قال  
وكيل الولي زوجت  
بنت فلان من فلان وقال  
وكيل الزوج ما ذكر (ويؤزم  
المجبر) أي الأب والجيد  
وأن لم يكن لها الإيجار في  
بعض الصور الآتية ومثله  
الحاكم عند عدمه أي أصلا  
أو بأن لم يمكن الرجوع إليه  
لفظ الخلاف السابق في التحكم  
(تزوج مجنونة) أطلق جنونها  
(بأنه) ولو ثيبا احتجاجة لوط  
نظير ما ياتي والمهر والنفقة  
وحده لأن البلوغ مظنة  
غالبًا كنفته به (ويؤزم)  
أطلق جنونه بالغ (ظهرت  
حاجته) بظهور أمارات  
توقاته بغير أنه حول النساء

كما مر (أنا) أي في شرح الله التوكيل من قوله ولو عرفت الخ أنه كرهى القول بل في شرح لم يصح على الصحيح  
من قوله لا إذن الولي لمن يزوج الخ (قول المتولي قبل الولي أو وكيل الزوج زوجت بتي فلانا الخ) محل  
الاكتفاء بذلك إذا علم الشهود وقول الوكاة لا يفتحتاج الوكيل إلى التصريح بها أه معنى ويقدم في  
العارض منه (قوله كذلك) أي ويرفع نفسه إلى أن يتبدل (قوله أو تزوجتها) عبارة للمنفى أو تزوجها أه  
(قوله على الأولى) أي قبلت نكاحها (قوله أو احتج) أي إلى أن يفتى في المنفى أو قول المتولي لم يجبر وغيره  
في النية الأولى كذا أطلقوه على عامر (قوله وأما احتج الخ) عبارة تالفتي وقال الولي أو وكيل الزوج  
زوجتك بتي فقال قبلت نكاحها لموكلي لم يصح المقدم المتوافقان قال قبلت نكاحها وسكت انعقد له  
ولا يقع العقد للوكيل بالنية خلاف البيع أه (قوله لأنه يمكن وقوعه) أي مع تسمية الموكل في الإيجاب  
في بعض الصور كما سرفى الوكاة وهذا على الفرق بين البيع والنكاح أه ويشيد عبارة ع ش لا يقال كما  
يمكن وقوع عقد البيع للوكيل كذلك يمكن وقوع النكاح للوكيل بأن يعرض الولي عن الموكل ويزوج  
الوكيل فيقبل لنفسه لا أن يقول المراد أن عقد البيع إذا أقره البائع للموكل واشترى له الوكيل يمكن الغاء  
تسمية الموكل بوقوع الشراء للوكيل كالواشترى ميبعا بمن في الدقوى الموكل كان العقد يقع للوكيل  
وتلفر التسمية ولا كذلك النكاح فإنه يصح على العقد بالموكل لا يمكن وقوعه للوكيل أه (قوله مناه)  
لم الأرواح هنا (قوله لم يصح) كذا في المنفى (قوله لا مطلع) مصدر ميبى أي لا اطلاع (قوله كما ذكر)  
أي أن تأنيق المنفى وقول الكسرى أراد به ما ذكر أول الأركان مع غاية بعدمه مقر الصراح الآتي ولا يرد  
الخ (قوله ولا يرد عليه الخ) عبارة تالفتي قد يفهم قول المصنف فيقول أنه لا يجوز تقديم القول على الإيجاب  
كقول وكيل الزوج قلت نكاح فلانة منك فلان فيقول الولي أو وكيل الزوج ما ذكر (ويؤزم) الذي جزم به  
الروضة الجواز وسبب ما يدل عليه أه (قوله ولو كانا وكيلين الخ) وأنكار الموكل في نكاحه الوكاة يبطل  
النكاح بالكتابة خلاف البيع لو وقع للوكيل كمن يبيع أه ومن (قوله لا يبيع الوكيل الخ) ولو قال وكيل  
الزوج قلت نكاح فلانة منك فلان فقال الوكيل الولي أو وكيل الزوج فلا تصح لأن تقديم القول على الإيجاب  
باطل كما مر فان اقتصر وكيل الولي على قوله تزوجتها لم يصح ولو أراد الإيجاب قبل النكاح لأنه بالولاية  
فيلتزم الولي زوجت فلانة بتيك فيقول الأب قبلت نكاحها لا يبيع ولا يشترط في التوكيل بقول النكاح أو  
إجماعه ذكر المبرقان لم يذكره الزوج فيعقد له كونه على من تكافه به المثل فادركه أن قدما فوه صح به  
أشمل خلافا لما في الأنوار من جزمه بعدم الصحة وإن صدق وكيل الزوج ما كثر ما أذن له فيه الزوج صح به المثل خلافا  
لما جرى عليه ابن المقر من عدم الصحة وإن صدق وكيل الزوج ما كثر ما أذن له فيه الزوج صح به المثل خلافا  
للمذهب بخصوص كونه الزوج كشي خلافا لما في الأنوار من الجزم بعدم الصحة ولو قال شخص لأخيه زوجني  
فلانة بتيك هذا مالا فقبل صح وهو ملكته المرأة أو نكاحا فلانة أه معنى وكذا في النية الأولى أو لا ولو  
أراد (قول المتولي لم يصح) بنصب المجبر بنصب المجبر فمسلو لا يقدم قوله تزوج الخ بالرفع على أنه فاعل مؤخر معنى  
ونهاية (قوله في بعض الصور الآتية) أي تكون المجنونة ثيبا (قوله أه) أي المجبرة سم (قوله السابق  
في التحكم) أي في فعل لا تزوج المرأة نفسها أه كرهى (قوله أطلق جنونها) أي قول المتن لا صغيرة في  
المنفى لأفوله كذا أطلقوه إلى وطء عامر (قوله نظير ما ياتي) أي في المجنون (قوله وحده) أي احتجاجة  
أه سم (قوله لأن البلوغ الخ) انظر هذا بالنسبة لقوله والمهر والنفقة أه سم (قوله مناه) أي عن تبدل  
الاحتياج والتصريح به (قول المتن ومجنون) أي من مال المجنون لأن مال نفسه أه ع ش (قوله أو تزوج  
الخ) عطف على بظهور الخ (قوله يقول على طلب الخ) أي لا يشترط لفظ الشهادته ولا كون الأخبار بذلك  
للقاضي بل يكفي في الوجوب على الأب مجرد أخبار العدل بالاحتياج أه ع ش (قوله على طلب الخ) هل  
(قوله ومثله) أي المهر (قوله وحده) أي احتجاجة لوط (قوله لأن البلوغ الخ) انظر هذا بالنسبة لقوله  
أو والمهر والنفقة (قوله أو كنفتي بها) أي الحاجة إلى أصلها حيث لم يقيد بظهورها

تؤمن التكاح بخمس من أمة وتزويج لأكثر من أمة (٣٧٧) لا يتعدى التكاح خمس من أمة ولا يتعدى التزويج خمس من أمة

أكثر من بعد تركه مرة واحدة  
وحقاً وذلك الحاجة وأما كفى  
بأنها لا يبل اشتراط  
ظهورها لأن تزويجها  
يفيد المهر والموت  
وتزويجها يفرضها  
كذا قيل وفيه نظر في المناط  
فيها الحاجة لأشهر كما  
يصرح به كلام الروضة  
وأصلها قائم أيضاً فيها  
بالحاجة بظهور أمارات  
التزويج لكن يلزم من  
ظهوره في ظهور ما يتعلق  
فيها الصلابة لا في جنين عليه  
فإن ثم ذكر الطهر فيه ونها  
أما إذا قطع جنونها فلا  
يزوجان حتى يفقا وأما إذا  
وتشترط ألفتها إلى تمام  
العقد كما أطلقوه وهو  
بعد أن يحدث تدرجاً  
وتفصلاً للحاجة حيث  
لا ينبغي انتظارها حيث  
ويؤده ما في أقرب  
ندرت ألفتها وعلماً بأن  
هذا في غير البكر بالنسبة  
للغير (لا صغيراً وصغيراً)  
فلا يلزم تزويجها ولو  
عن غير كفاي وإن ظهرت  
النية في ذلك لعدم الحاجة  
حالا مع ما في التكاح من  
الاحتياط والموت به قال في  
وجوب بيع ما له من النية  
وسيد كتر زويجها للصبيعة  
سائر أقسامها وغيرها  
ما زاد في الزوجين وذلك  
في الجواز (ويجوز المهر  
وغيره أن يمين) كاش واحد

تقوم معقاة التي مع اختيار عدل مقام اختيار المدلين لاتهم إقامه مرة واحدة من نفسه مقام اختيار العدل  
الواحد حديث أكثر ما في مسائل كثيرة عمل نظر أم سيد عمر أقول الأقرب كفاية من نفسه مع اختيار عدل في  
الزوجين وأما التزويج كما في نفسه فقط في الزوجين عبارة النهاية عدل طلب وقال الرشيد المراءى بديل  
الجنس لمساكنة في تزويج المحجور من اشتراط عدلين أم وفي البكر عينا منه عبارة شيخنا في مهر عدل  
والظاهر أن المراد عدل الرواية حلي وقال الخطيب وغيره عدلين أم وكذا عدل واحد على المعتد أم  
فغير الجمع (قوله) مؤن التكاح (الخ) حال مقيدة ليخرج ما إذا كان من السرية وفيها الخف كاصح به  
الروضة أم رشيد (قوله) وذلك (الخ) إجماع إلى ما في المتن (قوله) واكتفى (بها) أي بالحاجة أي بأصلها حيث  
لم يقيد بظهورها أم سم (قوله) (بها) أي المجنونة وقوله (لا يمين) أي المجنون (قوله) كما يصرح (الخ) وقد عبر  
الشيخ في منجه بما يفيد التسوية بينهما نهاية ومعنى (قوله) (فيها) أي المجنون والمجنونة أم ع (قوله)  
من ظهوره (الخ) التوافق وكان المراد ظهوره في وجوده في قوله ظهورها أي الأمارات أو الحاجة سم وسيد  
عمر و رشيد (قوله) الذي جبل عليه (الخ) أي الأصل في ما استندت الحاجة التي التناقل المجنون من غير  
قصد فلا يقال هي بعد المجنون لا تميز لما تحجب حمايته من فعله أم ع (قوله) (بها) أي  
بالنسبة إلى المجنون ثم تفط ظاهراً غير الجمع (قوله) فلا ينبغي انتظارها (الخ) أحده ع (قوله) (بها) أي  
في قول الفصل وقوله عامر أي من قول المصنف للاب تزويج البكر (الخ) أم كدى (قوله) (أن هذا) أي  
قوله فلا يزوجان (الخ) سم وع (قوله) (في غير البكر) أم البكر للمهر تزويجها بغير ألتهم وإن  
لم يكن بها جنون مطلقاً المجنون المقطع أولى أم سم (قوله) (في المتن) لا صغيرة المرادها الصغيرة  
البكر فإن الصغيرة التي لا تزوج بحال كأم أم معنى (قوله) (بها) أي المجنونة (قوله) (بها) أي المجنونة  
المجنون الصغير وهو في المجنونة إذا ظهرت مصلحة وكان المزدوج الأب أو أجد كفاي أم ع (قوله)  
(قوله) لعدم الحاجة (الخ) هذا ظاهر في حاجة الوطء لكن تقدم أن من الحاجة في المجنونة الاحتياج  
للبر والتفق في المجنون توقع الشفاء والاحتياج لخدمة على ما مر فلا يلزم تزويج الصغير أو الصغيرة لذلك  
رشيد وسيد عمر وقد يجب أن المناط هو الحاجة إلى الوطء فقط ذكر الحاجة في غير مجرد الثقة  
(قوله) (بها) أي عا في التكاح من الاخطار (الخ) (قوله) (أدعو) أي ما هنا أم سم (قوله) (ذلك) أي  
ماسد كره (قوله) (في المتن) أي غير المهر وقوله (بها) أي إذا تمتع المقتضى أو الشاهد إذا تمين  
عليه القضاء أو الشاهد تمتع أم معنى (قوله) (كاش واحد) أي قوله أي أن أسكر أو النهاية  
الأقرب ما من مناصب الشرع أو لأحد هو قوله أو رخصت إلى المتن وكذا في المتن الأقرب وهو حصول الفرض  
إلى المتن وقوله غير إلى أن تعدد (قوله) (دعت) أي كفه أي تزويج كفه ممين بغيره أو تزويج واحد من  
أكثر بغيره أما إذا لم يكن بغيره أحد فلا يلزم أم سلطان (قوله) (حصول الفرض) (الخ) دفع لما يترجم

(قوله) واكتفى بها في قولها كذا قيل أو قول الفارح والحكمة في مخالفة بينهما أن تزويجها يفيدها  
المهر والنفقة وتزويجها يفرضها ما بها يتأصل حسب ما مر في كذا في وجود الحاجة كاف فيها إذ  
المناط في كل الحاجة لا غير كما يصرح به كلام الروضة وأصلها المخرج م وقيل أن ذلك من الاحتياط  
الذي هو من أنواع البديع وهو أن يحذف من الأول ما كانت آخر أو عكس حذف ظهور الحاجة في المجنون  
وأثبت البوح فيها وحذف في المجنون البوح غرض كره في الحاجة كاش وقوله تعالى في قتال في سبيل الله  
أي مؤمنة وأخرى كافرة أي قتال في سبيل الشيطان انتهى أي والحكمة في حذف ما حذف أو كره في  
أحد الجانبين دون الآخر ما قرره الفارح (قوله) (ظهوره) أي ظهور التزويج وكان المراد بظهوره فيه  
وجوده فيه (قوله) (ظهورها) أي الأمارات أو الحاجة (قوله) (أن هذا) أي قوله فلا يزوجان (الخ) قوله  
في غير البكر (الخ) أم البكر للمهر تزويجها بغير ألتهم وإن لم يكن بها جنون مطلقاً المجنون المقطع أولى  
(قوله) (أدعو) أي ما هنا (قوله) (في المتن) أي غير المهر

(إجابة) بالنسبة (لشتمه التزويج) دعت إلى كفه تحسناً لما هو حصول الفرض بزوج السلطان لا ينظر إليه لأن فيه مشقة هذا

هل ان تعدد الاولياء لا يمنع الزوج من تولي زوجه في حقها (قوله الامام في)  
في الامام) للزوج على التواكل كل كذا حديثين مما غير مطالب به الاداء فان امتنع الكل زوج السلطان بالعدل (رواذا) اجتماع اولياء  
من النسب (في درجة) ورتبة واحدة (٢٦٨) كاخوة اشقاء وقد اذنت لكل او قالت اذنت ان شاء منكم من مناصيب الشرع ولا اعدم

في تزويج من فلان او  
رضيت ان ازوج او رضيت  
فلان ازوج او تعيينها لاحدم  
بعد ليس عولا باقهم  
استصحب ان يزوجه المقيم)  
لباب النكاح ولورحمهم  
(واستهم ودام) اى  
باقهم لان الافتاع على شروط  
المقد والارواح ابدن  
شيء من الاصل غير بالاكفاء  
واحتمل لردام لانه  
اجمع للمصلحة فان تمارضت  
الصفات قدم الافتاع  
فالارواح فالابن ولزوج  
المفضل صم الموال اذنت  
لاحدم فلا يزوج غيره  
الا وكالاته وامواله  
زوجون فانه بشرط  
اجتماعهم وخرج باولياء  
النسب المستحقون فيشترط  
اجتماعهم او تركيهم ثم  
عصبة المعتق كاولياء النسب  
ليكن احدم فان تعدد  
المعتق اشترط واحدم  
عصبة كل (فان تضاعوا)  
قتال كل واحد منهم  
الذي ازوج واتحد الخاطب  
(الفرع) ولو لم يغير الامام  
وفاة يزوج وجو باطلما  
للازواج في فرع منهم زوج  
ولا تنتقل الولاية للحاكم  
خبر فان تضاعوا والادلان  
ولى من لولى له يعمل على  
المصل فان تعددت من رضاه

من عدم الزوجه لحصول التحسين يتزوج السلطان عندما امتنع الولى الخاص (قوله لا يمنع اثنين) ومعلوم انه  
انما اراده الخلاف فيه اه وشيى (قول المتن فان لم يتعين) اى غير الجهر (قول المتن فسلط الخ) فيما مر  
انما من سلطان (قوله فان امتنع الكل) اى دون ثلاث مرات فان عدلوا ثلاثا زوج الابد على ما مر اه  
عش (قوله من النسب) سيذكره (قوله لو من مناصيب الشرع) صريح في شموله اى لفظ مناصيب  
الخاويلياء بالنسب بل وفي اصطلاحه عليهم اه سم (قوله ولو لاحدم) اى لاحد من مناصيب الشرع عطف على  
لمن شاء الخ وقوله في تزويج الخ متعلق باذنت (قوله ان ازوج) اى فلا نا او لاحدم من الخاطبين (قوله  
وتعيينها الخ) واضح فاما اذا كان السابق في ذنا بالعموم اما اذا كان مطلقا فعل كامل يلحقه اى سيدمر  
او قلخصه قول المتن ولو عينت بعد اطلاق الاذن واحدا منهم ينزل الباقون تخصيص عدم العمل بالاذن  
كان الاذن السابق مطلقا وهذا ايضا خصه صريح الزوج حيث ذكر ذلك بدمر الاطلاق فقط (قوله  
ليس عولا الخ) وفي شرح الروض بناء على ان مفهوم القرب ليس بمحبة وعلى ان افراد بعض العام بالذكر  
لا يخصه اه فانظر لاذنت احدم بغير القرب بماله مفهوم ما كبرم اه سم (قوله واورحمهم الخ)  
عبارة المعنى والثبات بعد واورحمهم بعده استهم اه وهى لا تخاف من قوله الا انى فان تمارضت الخ ولى  
(قوله واحتمل) اى تدبا اه حلى (قوله ولو لزوج المفضل الخ) اى رضاهما بكف اه مفتى قال عش  
الاول ان يغير بالفلا لانه مفرع على ما قبله اه (قوله اموال اذنت لاحدم) اى مينا سم وعش (قوله  
لا يزوج غيره) اى لا يجوز ولا يصح اه عش (قوله فيشترط اجتماعهم) ويحصل ذلك بانضمامهم على  
واحد منهم فيكون تزويجه بالاولياء من نفسه بالوكالاته باقهم او باجتماعهم على الاجاب اه عش  
وقوله منهم ينفى اومن غيرهم (قوله او تركيهم) ولو امتنع احدم من التزوج فالقرب اه لا يزوج  
الحاكم حيث بذل تراجم لتقصير الاذن على غير المتعين يزوجه اخلافا لم وعش وسيد عمر (قوله  
ليكن احدم) اى اذا اذنت لكل منهم او لاحدم بلا تعيين واما اذا اذنت لثلاثين منهم او قالت زوجون  
لكل اولياء (قوله قتال كل واحد منهم الخ) اى قد اذنت لكل منهم اه مفتى (قوله فن  
فرع) اى خرجت له الفرعة اه عش (قوله لا تنتقل الخ) عطف على افرع (قوله فان تعددت فن رضاه)  
ظاهر منه رحمه الله ان الافراغ ينفى في صورة التعدد مطلقا هو على تأمل فيما اذا ارتضت واحدا من  
الخاطبين وقال ان الذى ازوج فينفى ان يقيد بالثلاثين من رضاه لا باجتماع الخاطب اذا الاول مستلزم  
للاخير ولا عكس فليتأمل اه سيدمر (قوله فان رضيت الخ) اى بان اذنت بالتزويج باى واحد منهم اه  
عش (قوله امر الحاكم بالتزوج من اصلهم) اى بعد تيسره اه مفتى (قوله امر الحاكم الخ) قضيت  
انه لا يستقل واحد بتزويجها من احد الخاطبين من غير امر الحاكم لم يصح ان كان هو الاصلح اه عش  
(قوله ان هذا) اى الافراغ (قوله اجمع) ببناء المفعول (قوله اه) اى الزكشى (قوله انتهى) اى احتمال

(قوله لو من مناصيب الشرع) صريح في شموله اولياء النسب بل وفي اصطلاحه عليهم (قوله وتعيينها لاحدم)  
معبىس عولا) قال في شرح الروض بناء على ان مفهوم القرب ليس بمحبة وعلى ان افراد بعض العام بالذكر  
لا يخصه اه فانظر لاذنت احدم بغير القرب بماله مفهوم ما كبرم اه سم (قوله اموال اذنت لاحدم)  
اى ما (قوله بان استرط اجتمعا) قال الا سابقا الكثرة تضاعوا الخاطب الاغتراد عاضل اه  
فانظر هل زوج الحاكم حجة لاها بما اذنت للمجموع وقد عضل المجموع بعضل بعضه وتزويج البقية  
يشكل لان المتانين البتة من حدها (قوله ولو لم يغير الامام نابه) بهم وجوا الخ) كذا مر (قوله فان تعدد

فان رضيت الكل امر الحاكم بالتزوج من اصلهم ومظاهر ما تقر بان هذا خاص به اسحق الحكام فلو اذنت لكل  
من حكاهم بدماء حقة او افراغ كرامة الزوجه بالاذن خطبه بخلاف الاولياء بل من سبق منهم بالتزويج اعتد به اى فان اسكر اجمع الى  
مولاهم فيما يظهر وله احتمال انا اننا نازيرج الحاكم بالولاية افرع اربنايه فلا كالوكلاء اى عن شخص واحد انتهى

ومرأته بغيره تصدقها الولاية وحله فلا يأتي هذا الاحتمال (والزوج غير من خرجت عنه وقد أذنت لكل منهم) كره إن كان القارح الامام واناب و (صح) النكاح (فلا يصح) لان القرعة قاطعة لاتزاح (٢٦٩) لاسالية للولاية ولو بادر قبل القرعة صح

الوركش (قوله رسر) أي في بحث العنل أي أي تزويج الحاكم (قوله فلا يأتي هذا الاحتمال) أي لانه في واحد اوجده على امرأته بامر من كسب من الولاية والنيابة اه كرهى (قول المتن وقد أذنت لكل منهم) خرج به بالوالت لاحدم فزوج الآخر فانه لا يصح قلما كسر نهاية ومعنى (قوله كره) قد يشكل الاقتصار على الكراهة هنا فقيها يأتى بعدم الحرمة فيه مع وجوبه لا اقرار اذ مقتضاها متنازع لا استقلال اه سم عبارة عرض وقوله لا كراهة يتأمل وجهه عدم الكراهة مع وجوب القرعة فان مقتضى الوجوب حرمة المبادأة لفصلان كرهتها لان يقال القرعة عاتما يجب اذا طلبت بعد التنازع لغيره ان المبادأة تاتي لانكره معاصر وتبان ياد ارحمهم قبل التنازع وطلب القرعة اه ولا يخفى بعده كما اشار اليه بقوله ولا اخ مع ان الفارح دفع الاشكال في التنبيه الا في ثم رايته قال السيد حرمانه قوله فلا يأتي الخ يظهر ان ملخصه انه ياتى بترك الاقرار مطلقا لعدم اتيانه الواجب ويكره تماطى العقد في الاول لجران خلاف في الصحة حيث ينشأ لا يكره في الثانية لاتنفاه فليس مورد الحرمة والكره اقرارا واحدا لان مورد الحرمة مترك الاقرار ومورد الكراهة فعل العقد اذ اهرم ظاهر كلامه اتحادا وتأراختلافه بالخيار فالتاخير فيها ذكر يعلم اقتناعه بالورد المسمى اللهم الا ان يكون التنبيه المذكور سابقا لمن نسبتته فانه من اللسقات في اصل الفارح يشتمل وهذا العمل هو اللاتيق بمجلة الفاعل المسمى اه (قوله ان كان القارح الامام الخ) مفهومه عدم الكراهة اذ كان القارح غير محال في نظر لان سبب الكراهة جريان وجهه بعدم صحة النكاح واطلاقهم يقتضى انه جل سواه اقرب الامام واناب و غيرهما اه عرض (قوله لان القرعة) الى التنبيه في التباين والمخفى (قوله هذا) اي الكراهة الاولى وعدمها في التباين يعمل ان المشار اليه الثاني فقط كاهر قضية الاشكال المار عن سم (قوله وعدمه) لاجابة اليه (قوله الامت) الظاهر منهما وكذا عليه بالعلماء ياتي فلا تقبل اه سيدمر وقد يقال ان افراد الضم نظر الى ان الواو في قوله ونائبه بمعنى او كما عبر بها في غير آياتها (قوله فالوجه في مخاطب) ملازم قيل طالب القرعة لانه طرف النزاع حيث شرع كل فعل ماذ كر على وجه الوجوب عمل تأمل اه سيدمر والاقرب الوجوب على الثاني دون الاول لان ذلك من جملة الماسورين بالقرعة بخلاف الاول (قوله اي الاول) اي قوله مجرد العلم بالمخفى الا قوله للتبني الى المتن وقوله ومعنا في هذا والى قول المتن ولو سبق في التباين لا قوله او معينا في ذاتها (قوله او وكل الولي) عطف على قول المتن زوجها ارحم الخ (قوله الولي) اي اجره اه معنى ولم يظهر لي وجه التخصيص بالمجرى لغير الجمع (قوله او اسقطوا) اي الاول والى والمراد اه حلي (قوله مطلقا) يعني في جميع الصور الخمسة الاربعة (قوله او معينا الخ) قد يهرم اطلاله صحة نكاحه وان كان غير كسبه ولم يسقطوا الكفاءة وليس كذلك فالاولى اسقاط في ذاته ليسم لتعيين الولي ايضا اه سيدمر (او تصادف معتبر) بان كان صريحا عن اختيار اه عرض (قوله ولم ينس) سيأتي محذوف في المتن (قوله وان دخل الخ) ناية (قوله المذوقا) الاول والمذوق (قوله لا ولا منسوق) (قوله لا ولا منها) اي من الزوجين اه سم (قوله واضح) اي لان الجمع متع وليس احدهما الولي من الآخر اه معنى (قوله نعم ينس الخ) ملزمت بوقف جواز الفسخ وذه على ترافع من اثنين او ثلاثة منهم او رفع ولو من المرأه وحدها او لا يوقف كما عوظم اطلاقهم محل نظر وقد يوجه المذاهب اطلاقهم بان هذا الصنع بشرع لرفع النزاع حتى يتوقف على الرفع لا مجرد الاحتياط اه سيدمر (قوله ان يقول الخ) او امرهما بالتطبيق اه معنى (قوله لتحل الخ) عبارة للمخفى والى ان يكون نكاحه باعدي في ذين الصحة

أي مخاطب (قوله كره الخ) قد يشكك الاقتصار على الكراهة هنا فقيها يأتى بعدم الحرمة فيه مع وجوب الاقرار اذ مقتضاها متنازع لا استقلال (قوله ففى الاول منها) اي من الزوجين (قوله نعم ينس

منها) وإن وقما هما في باطلان وهو واضح (أو جهل السبق والمعية في باطلان) لتعدد المضاء والاصل في الإيضاح الحرمة حتى يتحقق السبب المبيح نعم درسب الحكم ان يتزل إن كان قد سبق احدهما فقد تكهت يطلانه لتحل يقبنا

ثبته هذه الولاية الحاجة (وكذا) يطلن (المرحوم) أحد علماء الشيعة وأمين من أمين (على الشعب) لما ذكره مجرد العلم بالسبق لا يشيد وإنما توفيق نظيره من المجتهدين (٣٧٠) فلم يحكم بطلانها لأن الصلاة إذا تمت صحيحة لا يلزم عليها مجل ما ولا كذلك المقعد

لا يفسخ بأسبابه ولا من المداير على علم الله تعالى وهو يعلم السابقة بخلافه هنا وبين الحكم هنا أيضا نظير ما مر فيقول فثبت السابق منهما ثم الحكم بطلانها إنما هو في الظاهر حتى لو تميز السابق بعد فعل الزوج وعنه إن لم يهر من الحكم فسخ ولا انفسخ باطلا أيضا حتى لو تميز السابق فلا زوجية أما إذا لم يقع باس من تميز السابق فيجب التوقف إلى تميزه (ولو سبق ميم ثم اشبه) لنسيانه (وجب التوقف حتى يتبين) لتحقق صحة العقد لا يرتفع إلا بيقين يثبتان جهلا ولا تنكح غيرها وإن طال عليها الأمر كزوجة المفقود حتى يطلما أو يموتا أو يطلق واحد وموت الآخر نعم بحث الزكشي كاليقين إنما عند اليأس من التبين أي يظهر اعتبار العرف في طلب الفسخ من الحكم وبجيبا إليه الضرورة وكألفهم بالعب وأولى ولا يطالب واحد منهما بهر وصحح الإمام أن النفقة حال التوقف كذلك لتعذر الاستمتاع وعلق

أه (قوله) أي الحكم أه عش (قوله) وأمين من تميزه) هلاقيوا بنظر هذه فيما قبله أه سم (قوله) لما ذكر أي لتعذر الامضاء الخ أه عش (قوله) فلم يحكم بطلانها) أي حتى تعاد جملة بل تعاد ظاهرا لاحتمال صحة أحدهما وذلك مانع من أن تعاد جملة أه عش (قوله) بخلافه) فان المداير على علم الزوج ليجوز له الإقدام على الوطء معش (قوله) ثم الحكم) أي قوله نعم بالمحقق (قوله) الحكم بطلانها) أي فإذا علم السابق دون السابق وعند جهول السابق والمعية منفي وعش (قوله) وعمله) أي على كون الحكم بطلانها في الظاهر فقط (قوله) ولا) أي وإن جرى من الحكم فسخ أه رشدي (قوله) فيجب التوقف) قضيه أنه لو بادر الحكم لفسخ لم ينفذ أه سم (قوله) لنسيانه) إلى التنبه في النهاية لإلا قوله فإن قلت إلى لو مات (قوله) لتحقق صحة المقعد) أي وعدم التعذر إلا معضا حتى تفارق ما قبلها أه رشدي وفيه نظر (قوله) حتى يطلما أو يموتا الخ) أي ويقتضي ههنا من تطليق أموت آخر أه متى (قوله) وبجيبا الخ) أي وجوبا على المتمدن أه عش (قوله) وكأنفسه الخ) صطف على قوله الضرورة أي وقيا سائل الفسخ (قوله) ولا يطالب) أي قوله ولا فالأشهاد في المحقق لا قبل إلى رشديه (قوله) ولا يطالب واحد الخ) لاشكال ولا سيل إلى الواميرين ولا إلى قسمة مهر عليها أه متى (قوله) كذلك) أي لا يطالب واحد منهما (قوله) بحسب حالها) من يبادر أو عصاها سيدم عبارة سم أي لو كان أحدهما موسرا والاخر مسرا مثلا فضل الأول نصف نفقة المهر والثاني نصف نفقة المهر أه عبارة عش ثم إذا تميز التي قبل ترجع المرأة عليه بما زاد على نصف نفقة الفقير وإذا تميز الفقير قبل ترجع التي على المرأة بما زاد على ما يرجع به على الفقير في نظر ولا يبعد الرجوع بما ذكر فيما أه (قوله) فبفسا) لم يطل أحدما مثلا لم يقل يجب جميع النفقة على الثاني وهو خيرين بتعدي المقعد الاستمرار على الاتفاقية التطليق أو غير ذلك ينبغي أن يحذر أه سيدم عرا قول قضية التعليل بالحسب الوجوب والتخير ثم رأيت قال الثاني يبعد ككلام السيد عمر المذكور ما فيه القياس الأول أه وقه الحد (قوله) ثم يرجع المسوق الخ) ولو فسح الحكم عند قياس يثني أنه لا رجوع لواحد منهما أه سم يعني لو تميز السابق بعد الفسخ وفيه وقفة (قوله) وقبل عليها الخ) أي يرجع المسوق على المرأة ترجع هي على السابق (قوله) ولا) أي بانفقد الحكم أو شق الوصول إليه أو امتنع من الحكم أي لا إذن لا يرشوة أه عش (قوله) فليكن أي

الخ كذا مر (قوله) وأمين من تميزه) هلاقيوا بنظر هذه لما قبله (قوله) فيجب التوقف الخ) قضيته أنه لو بادر الحكم لفسخ لم ينفذ (قوله) نعم بحث الزكشي الخ) فالروض ولها أي فيما إذا تميز السابق ثم لم يسل طلب الفسخ للضرورة أه قال شرحه وهذه جرم به الأصل في موانع النكاح أه وهذه وإن لم تكن مفيدة باليأس فبهم مناهكم اليأس بالاولى لثبات مع ذلك النقل عن بحث الزكشي كاليقين (قوله) أنها عليها نصفين) وهو المتمدن شرح مر (قوله) بحسب حالها) أي لو كان أحدهما موسرا والاخر مسرا مثلا فضل الأول نصف نفقة المسوق على الثاني نصف نفقة المهر (ثم يرجع المسوق على السابق) لو فسح الحكم عند اليأس يثني أن لا رجوع لواحد منهما (قوله) وقبل عليها) أي يرجع عليها ثم هي ترجع على السابق (قوله) وبجيبه) أي كاصو بالأسنوي وغيره (قوله) وبجيبه) أنه لا بد من الرجوع من إذن حكم الخ) وقوله لا في حاكمه في الرضوخا أو جري عليه ابن المقرى أنه ما يرجع إذا اتفق بتعذر الحكم أو فسخ به ابن كج حله شيخنا الصواب الرق على أن المراد بالاذن هنا الإلزام للأزواج للفسخ لا يرجع به على غير مبرور قوله لا إزام أي بأن يرى الحكم أو إوامها لا رجوع له إذا اتفق بالإلزام كما كذلك لكن بأن الحكم له الرجوع بخلاف ما إذا اتفق بالوأم كما يرى الإلزام

إن كبر الدارمي وصحة الخوارزمي وأقصى كلام الرافعي ترجيعه هو الأوجه أنها عليها نصفين بحسب حالها بحسبها إيجاب لها ثم يرجع المسوق على السابق وقيل عليها ثم هي عليها وبجيبه أنه لا بد من الرجوع من إذن كما مر جرد ولا فالأشهاد على تميز الرجوع كافي حرب الجبال ونحوه فإن قلت يفرق بأن هنا إيجاب الشرع فليكن عن ذلك قلت وفي بعض تلك النظائر إيجابا أيضا ولم يثن عنه

ويوجه به به إيجاب متعلق بإيجابه بغيره وهو ما لا يمتنع من وجوه أخرى وتزوج (بغيره) عام  
جارية لا تزوج: أصل الروضة استمرار الواقعة هو مشكل لزيد تضررها بطلان بحث (٢٧١) ذلك ما ذكره كما ينبغي استحضرا

قول أصل الروضة في موافق  
النكاح وان طلبة الفسخ  
للاختفاء فسخ كإيجاب النكاح  
الوليين اه فهو صريح كما  
ترى في أن لما طلب الفسخ  
هنا فضروري أن تضررها  
بسبب التوقف وفي أنه  
لا فرق في إيجابها لذلك  
بين اليأس وعدمه ولا بين  
بين أن تضررها فسخا مذهب  
التوقف وإن لا والحق  
أن ما هنا والبحث المفرع  
عليه أقوى مدركا إذ  
إيجابها بمجرد الاختفاء مع  
إيجاب نفقتها بعيد جدا  
لأنه (فإن ادعى كل زوج)  
عليها (عليها بسببه) أي  
بسبب نكاحه على التيمين  
والا لم تسمع الدعوى  
(صحت دعواهما) كدعوى  
أحدهما أن اقتردها (بما صل  
الجديد) الأصم كأمرو (وهو  
قول اقترارها بالنكاح)  
لأنها حينئذ قد تسمع  
أيضا على وليها أن كان مجبرا  
لقبول اقتراره به أيضا  
لادعوى أحدهما أو كل  
منهما على الآخر أنه  
السابق ولولتعليل لأن  
الزوجة من حيث هي  
زوجة ولو لمة لا تدخل  
تحت اليد وتسمع دعوى  
النكاح في غير هذه الصورة  
على الجبر في الصغيرة فإن  
أقر فذاك وإن أنكر  
حلف لأن نكاح حلف الزوج

إيجاب الشرع من ذلك أي إذا أحكام (قوله) ويوجه) أي عدم الاعتدائه أي إيجاب الشرع هنا (قوله)  
فلم يكف بأخ لم يظهر وجهه لتفريع (قوله) وتضررها زوجة) أي أن لم يكن له غيره ما أو الإحصان من الربيع  
أو التيمن اه مني (قوله) فارتد زوج التي بين الحال أو الإصطلاح اه مني (قوله) بحث ذلك أي  
الزوكشي واليمين وكذا ضمير قوله الذي وكما هي الخ وقوله ما ذكر أي أيا عند اليأس من التيمين الخ  
(قوله) قولها) أي الشخين في أصل الروضة الخ اعتمدته المنى وما لا إليه السيد هو عبارة قوله فسخ كاف  
أنكاح الوليين قد يقال هذا وجهه لتضررها في الجملة اه (قوله) انتهى) أي قولها وكذا ضمير فهو صريح  
(قوله) إن ما هنا) أي قول الفسيتين في هذا المقام وجب التوقف حتى يتبين (قوله) والبحث) حطفت على ما هنا  
أي بحث التيمن والزوجين وقوله على أي على ما هنا وقوله أقرى خبران (قول المتن) فإن ادعى كل زوج  
عليها الخ) قال القهاب كمن هو شيخه البرلى هذا متعلق بجميع الصور السابقة والمضى أن جميع ما تقدم  
إذا أعرف الزوجان بأن الحال كما ذكر فإن تنازعا رزعهما كل أهلهما السابق وأما تعلق ذلك بقية هذا التفصيل  
ويعرف أن المنى هذا جملة الرأى الكبير اه وعيدى أقول ويصرح بذلك المنى دخول المنى على  
المنى بالهوى وما تقدم كله عند أعرف الزوجين بالأشكال فإن ادعى الخ (قوله) أي بسبق نكاحه) أي قوله  
ولا تسمع دعواها المنى إلى المنى في النهاية (قوله) على التيمين) أي وكل منهما كف ما عندنا من الكفاة  
كأمرو اه مني (قوله) على التيمين) هذا من جملة التفسير للفتن لا تقيد له من الخارج وبه يدفع استشكل  
الزيدى بمناصه قوله على التيمين انظر كيف يتأتى هذا التصديق إضافة سبق إلى ضمير المدعى المتدين  
الصورة أي يقول كل يدعوا أنها تملك إلى السابق وأي تيمين بعد هذا اه (قوله) والا) أي بأن ادعى كل  
عليها بسبق أحدهما ممنوع ومنى ورشيدى (قوله) لم تسمع الدعوى) الجبل بالمدعى معنى وأنى (قوله) كأمرو  
أي في أوائل فصل أركان النكاح (قوله) إن النكاح) عبارة للمتنى حقا ما لم يقبل أقروا ما  
تسمع إذا لم تسمع (قوله) اه أي المدعى اه عرش وكان لا لولي له أي إصباح الدعوى (قوله) لادعوى  
أحدهما) أي الزوجين اه عرش (قوله) لا تدخل تحت اليد) أي فليس في يد واحد منهما ما يدعيه الآخر  
اه مني (قوله) غير هذه الصورة) يعني صور قما إذا زوجهما وليان المشتعلة على الصور الخمسة المتقدمة  
بأن ادعى شخص على الولي أنه زوجه إياها اه ورشيدى (قوله) والكبيرة) أي البكر إذا الكلام في الولي الجبر  
وبغيره كلامه السابق في فصل لا تزوج امرأة نفسها لكن قضية تهديد لها بأن انفا التيب بالصغيرة  
الاطلاق هنا وبأن في المنى ما يفيد انفا (قوله) بعد تخليفه) أي الولي (قوله) تخليفها الخ) أي الكبيرة  
البكر بقرينة المقام وقيد المنى بالتيب عبارة ثم إن حلف أي الجبر فلم يدعى تخليف التيب إجماعا  
الدعوى عليها فإن نكحت حلف المدعى العين المردودة وثبت نكاحه وكذا أن أقرت له ولا خدع في حلف  
الولي اه وهذا مع كونه خلاف موضوع الكلام مخالف للكلام السابق في فصل لا تزوج امرأة نفسها  
فليسابع (قوله) صغيرة) قضية إطلاقهم في فصل لا تزوج امرأة نفسها وتعلييم لأن انفا أنفا ليس بقيد  
(قوله) من تملكه) وهو قوله لأنه لا الخ (قوله) اه أي قول الجبري المأر (قوله) فإن أقرت لها) أي قوله  
وهو محتمل في النهاية والمنى إلا أن صرح بالزوج المأر وظاهر الثاني أن حلف الولي على البت (قوله) فإن أقرت لها  
الخ) وظاهر أن المراد ما أقرت لها بما عاين أو أقرت له أو لا كما هو واضح اه ورشيدى

بلا رجوع لا رجوع هذا حاصل مراد الشيخ (قوله) في المتن) فإن ادعى كل زوج عليها الخ) هذا متعلق بجميع  
الصور السابقة والمنى أن جميع ما تقدم إذا أعرف الزوجان بأن الحال كما ذكر فإن تنازعا رزعهما كل أهلهما  
السابق ولما تعلق ذلك بقية هذا التفصيل يعرف أن المنى هذا جملة الرأى الكبير (قوله) والا) أي  
بأن ادعى كل عليها بسبق أحدهما (قوله) لم تسمع الدعوى) قال في شرح الروض الجبل بالمدعى (قوله)

وأخذها والكبيرة لكن الزوج بعد تخليفه تخليفها إن أنكرت ولا تسمع دعواها على ولي تب صغيرة وإن قال نكحتها بكر إلا أنه لا أن لا يملك  
انفاده فلا يقبل اقتراره به عليها قاله الجوى ويؤخذ من تعليله صحة حمل النزى له على ما ذالم يكن له بينه بإدعاه (فإن) أقرت لها

فكعدمه او (الكرت حلفت) هي او الكرويا  
 الجبر حلف وان كانت رغبة  
 على نفي العلم بالسبق لتوجه  
 اليمين عليها بسبب فعل  
 غيرها لكل واحد منهما  
 يمينا انقروا اجتماعا  
 وان رضيا يمين واحدة  
 وسكوت الشيعين هنا على  
 ما يخالف ذلك العلم بصفه  
 بما قرء في الدعوى  
 وغيرها وإذا حلفت لهما  
 بنى التداوى والتخالف  
 بينهما والمتنع انما هو  
 ابتداء التداوى والتخالف  
 بينهما من غير ربط الدعوى  
 بما في حلف فالتكاح له  
 كما قتلاه عن الامام  
 والفراوى اقرارا وعرضا  
 بان المتصوص وطيه  
 الا كثر ونهنا لا يتخالفان  
 مطلقا قال جمع فيبقى  
 الاشكال قال ابن الرقعة بل  
 يطل التكاح بحلفها  
 قال الاذعى وهو المذهب  
 وعن النص انه لو امتنع  
 حلفها هو خرس أى مع  
 عدم اشارة مقبده اوعده  
 اوصيا لفسخا ايضا وهو  
 محتمل الاى صاها لا  
 ان كان لها جبر مقدم والا  
 فانظار بلوغها سبل لا  
 يسوغ بمثله الفسخ (وان  
 اقرت لاحد ما)

اى وسياق المتن انفا (قوله فكعدمه) فيقال لما امان تقرى اى تخطى له نهاية قال حش قوله اما  
 ان تقرى اى اقرارا يمتد بان يكون لواحد منهما مطلقا (قوله المتن حلفت) بدم اوله بخطه ولو حلفها  
 الماخر فلذا يأتى بحلفها فى اوجه الوجوب بنهاية معنى وفيه ايضا قول الشارح الا انقروا الخ  
 (قوله على نفي العلم) متعلق بكل من حلفه وحلفه لكنه مسلم حلفه لان حلف الولي بل انما يحلف  
 على البيت كما افاده كلام شرح الروض اى والى ما هو شرطه ادم وقال السيد حلفه بقول صنيع  
 الشارح اولى بما فى النهاية وفي شرح الروض فليتأمل له ولعل وجهه ان اصل اليمين ان تكون موافقة  
 للجواب (قوله بالسبق) اى على التمين (قوله بسبب فعل غيرها) هذا واضح في الزوجة واما الولي فلا  
 يتأتى فيه إلا اذا كان وكل بتزويجها اى سلطان (قوله لكل واحد منهما) اى وهو باعش ومعنى  
 (قوله وسكوت الشيعين) اى بمعنى عدم تعرضهما لما يخالف ذلك بان يقول لكل منهما يمينا مستقلة على  
 الاصح جارية تلقى فتيه قضية كلامه الا كثرة يمين واحد قوه او احد وجهين قال به الفقهاء والوجه  
 الثاني لكل منهما يمين وان رضيا يمين واحدة به قال الشورى وهو الاوجه كما رجحه السبكي اه (قوله انهما  
 لا يتخالفان الخ) وهو الاوجه بنهاية معنى (قوله مطلقا) اى لا ابتداء ولا بد حلف الزوجة (قوله فيبقى  
 الاشكال) اى الاشتباه في التكاحين بحلفها على نفي العلم به (قوله بل يطل التكاح الخ) لعله إذا لم يكن  
 هناك لى جبر والا فلما يحلفه ويرتب عليه حكمه لان اقراره مقبول ولو بعد حلفها فراجعاه قاله سم ثم  
 جزم به في قوله اخرى (قوله بحلفها) وان ردت عليها اليمين لحلفها او نكلا في الاشكال وقياس قول ابن الرقة  
 انهما وحلفا ونكلا يطل نكاحهما كالواحدة بالاشكال وبصرح الجرجاني واقتضا كلام غيره فان حلف  
 احدهما اليمين المردودة ثبت نكاحها وحلفان على البيت معنى واسى (قوله وهو المذهب) وصرح به  
 الجرجاني واقتضا كلام غيره هو جري عليه الشيخ في شرحه على البهجة بنهاية (قوله اوتت) اى خبل (قوله  
 اوصيا) انظر مع ان الصورة قاته وجها وليان باذنها او شيدى وقديجاب بانه نظرا لما سبق في الشارح  
 والنهاية من قولها وتسمع دعوى التكاح في غيرها هذه الصورة الخ (قوله لفسخا) عبارة النهاية والمعنى  
 ينفسخ التكاح اه وقال حش قوله ينفسخ الخ لعل المراد ينفسخ الحاكم عبارة حج لفسخا ايضا اه  
 وهي قيدانه لا ينفسخ نفسه بل لا بد من فسخ الزوجين فايراجع اه اقول ويجعل قول الشارح فسخا  
 مبيلا للدموى اى يطل التكاحان ثم تقع المخالفة المعنوية بين تعبيرى الشارح والنهاية فيكون المراد بهما  
 في المتن حلفت ضبطه المصنف بخطه بضم او لمه شرح مر (قوله حلف) على البيت شرح مر (قوله على  
 نفي العلم) متعلق بكل من حلفه وحلفه سياقيا في اذ الشرى ضا السابق ولا العلم بان كلا من الزوجة والولي  
 يحلف على البيت وحل في شرح الروض كلام الروض في الولي على ما يأتى لذا قيد حلفه بانه على البيت حيث قال  
 مع المتن ولهم الاول ولهما الدعوى عامر على الولي الجبر بل يحلف على البيت ولو كانت موليته كبيرة الخ اه  
 (قوله على نفي العلم) هذا مسلم حلفها لان حلفه الولي بل انما يحلف على البيت كما افاده كلام شرح الروض  
 وهو ظاهر (قوله وإذا حلفت لهما بنى التداوى الخ) قال في الروض وكذا وردت اى اليمين عليها لحلفها  
 او نكلا بنى الاشكال قال في شرحه وقياس ما مر عن ابن الرقعة اى قياس بطلان التكاح بنى لهما  
 لا يتخالفان إذا حلفت ان قال فان حلفا او نكلا يطل نكاحهما كالواحدة بالاشكال وبصرح الجرجاني  
 واقتضا كلام غيره هو جريته عليه في شرح البهجة اه ثم قال في الروض عقب ما ذكره الاى بان حلف  
 احدهما اليمين المردودة فيبقى الحالف وحلفان على البيت انتهى (قوله بنى التداوى والتخالف بينهما  
 والمنعنى) عاموا ابتداء التداوى والتخالف بينهما من غير ربط الدعوى بها شرح الروض (قوله بان  
 المتصوص الخ) اعتدده شيخنا الشهاب الرعلى (قوله بل يطل التكاح) لعله اذا لم يكن هناك لى جبر والا  
 فلهما تخليفه ويرتب عليه حكمه لان اقراره مقبول ولو بعد حلفها فراجعاه (قوله وهو المذهب)  
 وصرح به الجرجاني واقتضا كلام غيره شرح مر (قوله فسخا ايضا) عبارة مر وينفسخ التكاح

يطلان التكاثرين بنفسهما كادوا ظاهر قول الشارح ايضا عبارة الرشيدي قوله بنسخه النكاح اى فى جميع الصور ولا ينافيه انه فى الصور الثلاث تحكم بطلانه لانه اذا لم يصل من الزوجين تداع كامل عامر عن الصبي عمدة فليراجع اه اقول لعمل الانقاسخ على ظاهره اى الانقاسخ بنفسه يدفع المناقاة من اصلها (قوله على التثنية) الى قوله ويظهر فى النهاية الاقوى السماع الى التثنية قولنا انزال الى ومالهفه (قوله على بصم افراهما) اى بان كانت بائنة عاقلو ومسيئة فاسقة مسكرة انكر الوثيا كما به بعد قول المصنف وقيل اقروا بالية الفقه اه (قول المختص نكاحه) وبقولها لاحدهما الميسق نكاحك اقروا بالخرفان اعترفت بطلان بقيق احدهما والايحوزان بقصا ما فلا تكون مفرقة بقيق الاقراء متفق (قول المختص تحفيها) الاول ان يشرى بالصبى مسوقا لانه حتى لا يتعرض للمصنف باخذ دينه اثنى (قوله) اه سيد عمر ويرد عليه ان جهور النكاح اشترطوا كراهة عامل المقول مفعلا او معنى فعل (قوله) لان التحليف (اخ) اوى التاويل بالمذكور اه سم (قول المختصين (اخ) اى فى مسقة اه معنى (قوله) وهو الاظهر) الى قوله لانها حالت فى المنفى (قوله فيحلف (اخ) اما اذا لم يحلف بين الرجلين اثم طليا نهاية ومنفى (قوله ويضرم (اخ) اى فى الحايين اه سم زاد المختصون ان تحصل له الزوجة اه (قوله) لانها حالت (اخ) فتعقد التحليل مع معلولة لانها طلي بالبر وقد يوجه به بطلان لاسيل الى الزام مبرين نعم الاقرب انها لاطليها بالبر بعد انقضاء النكاح الاول بالموت والطلاق فليراجع (قوله ما تقرر) اى قول ويضرمه مثل (قوله) ان افراهما ه (اخ) اى حقيقة او حكايات نكحت وروى المختصين على التاويل اه (قوله) واسارت زوجة فثابت (قوله) بمقتضى الاول عدو قاة ان طلاقا بالاعتدال باكر لا يبرئ منها من ثلاثة اقراء عدة الوطى ما لم تكن حاملوا والقياس اذ يرجع الى الثاني ما غرت به لانها غرت بمعلولة اه نهاية وشرح الرضى قال حش قوله القياس القيو القياس ايضا ان التاثر ضمن الاول لدواعى اعداها من وجبة ومن ثم سلت الثاني بلا عقد حملها باقرا هاله (قوله وخرج) الى قوله كزوجتها فى المنفى (قوله) عالم يشرعنا للسبق (الخ) فيها امور يحتاج لتحريرها الاول ما الحكم فيها لو ادعى ما التانى ما الحكم فيها لو اقترن لاحدهما ثم للاخر والظاهر ان الكلام فى كافى الصورة السابقة فى دعوى العلم بالسبق الثالث فيما اذا ثبت النكاح المدعى الاول يمينته هل تسعد دعوى الثاني مطلقا او حتى يقتضى النكاح الاول بموت او نحو مو على كل فاحكمه لار فى جميع ذلك شيئا فليراجع اه سيد عمر اقول والظاهر ان الكلام فى الاول كالتالى فى الصورة السابقة قد سمعنا على وجه الشرح والوضوح ان زوجة نكحوها وبينهما وبين احداهما نكوحا راجعوا احدى الزوجتين تسعد مطلقا لا يمين المردودة كالا قراوان الحكم ايضا ك فى الصورة السابقة والحاصل اخذنا كلام المختص ان الفرق بين الزوجتين انما هو فى كون الحلف فى نفي العلم فى الاول وعلى البت فى الثانية (قوله) وفصل) اى القدر المحتاج اليه اه معنى (قوله تحلف بالخال)

(قوله) وهو الفرده (لان التام) على التاويل المذكور (قوله) وهو مفر من التام اي الى الحالين (قوله) ما عمت الاول  
تعتمد الاول عددها فان لم يعطها او الاعتدلت باكثر الامرين منها من ثلاثا فاعدها عددها وطه ما تم  
حاصلها شرح روض (قوله) والا صارت التام قال في شرح الروض والقياس اما ترجع الى الثاني بما غرمت  
له التام اذا تم غرمته لعليل (قوله) فان كانت الدعوى على الجبر عبارة عن الارشاد والزوجين الدعوى  
بما مر على المجبر وحلف على البيت وان كانت مولى غيره فله حقه ارضه ان حلف فله تحليفه ايضا فان  
نكح حلف المدعي عين الرذ وثبت تحكيمه وكذا اذا رقت له او ائتمت فيه حلفه الى ان انتهى وقياس ذلك  
انهما لو بدأ الدعوى على الزوجين فطلبوا تحليف الاول ايضا فان نكل حلف المدعي عين الرذ وثبت  
تحكيمه فان لم يكن قولي الفراق كتمه او اطلقت لهما حقه ايضا فان نكل حلف المدعي عين الرذ وثبت  
مأخذه الاكثر انهما لا يتناحرا مطلقا وما قاله ان الرضة عليه ان يبطل النكاح بان يحلفهما الى ان يحص  
هذا اذا لم يكن ثبوتى بغير قلت لاسلم التحالة اما اولا فلان هذا مفر من فيها اذ المجتر ساسبق ولا



حلف المدعي عليها أو بعد ثمانية أشهر من طلاقها أو طلاقه أو طلاقه في حلق (زوج بعد ثمانية أشهر) البكر أو المجنون لكونه لا يحسن  
 المستفسر به علم اشتراط جوارده بصرح المراقبون واعتمده ابن الرملة فيمنع ذلك في بطلان اليمين في النكاح (باب ما به الآخر)  
 المجنون وله الاب في ماميت أو ساقط الولاية (صم في الاصح) قوة ولايته وشقته دون سائر الأولاد وكاليمين فيجب عليه الاثنان بالاجراء  
 والقبول كزوجته وقبلت نكاحها (٣٧٤) بالواو فلا يجوز حلفها كقوله صاحب الاستقصاء وابن ممن واقتضاء كلامه فيها خلافا

لن تاذر فيه اذا جمل المتناصب  
 الفرض من متكلم واحد  
 لا بد من عاقل جامع  
 يدل على كمال اتصالها بالاولاد  
 لكان الكلام معها مغلطا  
 غير ملتزم لا يتولد ما غير  
 الجحد حتى وكيله بخلاف  
 وكيله او وكيله وهو حتى  
 الحاكم في تزويج مجنونة  
 بمجنون بحيث البقي في  
 هم يريدان بزوج بنت اخيه  
 بانه الصغير ان الحاكم  
 يزوجها منه لولده لان  
 ارادته القبول لولده صيرته  
 كولي يريد ان يزوج  
 موليته فيزوجها الحاكم  
 (ولا يزوج ابن المثل) مثلا  
 اذ منه في ذلك المقتضى  
 وصحته (نفسه) من موليه  
 اتى لاولي لها اقرب منه  
 لا تمنع امر نفسه ولانه  
 ليس كالجدة (بل يزوج  
 ابن عم في درجته) لا اشتراك  
 منه في الولاية لا يبعد منه  
 لحجبه به (فان فقد) من في  
 درجته (فماض) ليلدها  
 بزوجها منه بالولاية العامة  
 كعقد وليها وفي قولها  
 زوجني من نفسك يجوز  
 القاضي ان يزوجها بهذا  
 الاذن اذ منما فرض امرى  
 الى من يزوجك ابائى

ويجوز ما ذلك ان تم سبعة عدم العلم بجوارها الحلف الجازم اه متى (قوله حلف الخ) وإن نكل  
 حلف المدعي بين الرد وثبت نكاحه شرح الارشاد اه سم (قوله وان حلف الولي) اى فلا يقدح  
 حلفه وقاس ذلك اتها لو بدأ بالدعوى على الزوجة وحلفته فيها تخفيف الولي ايضا فان نكل حلف  
 المدعي بين الرد وثبت نكاحه اه سم (قوله جد) الى الفصل في النهاية لا لقوله كزوجتها به الى ولا  
 يتولاهما (قوله اشتراط اجبار) اى في تولي الطرفين اه سم (قوله وه بصرح المراقبون) معتداهم عش  
 (قوله اليمين الخ) بو معلوم انها اذنت له اه عش (قوله البالغة) حلا سقطه اذلا اجبار في اليمين الصغيرة  
 العاقلة ايضا اه سم (قوله وكاليمين الخ) عطف على قوله فتوابعه في قيا ساعلى اليمين (قوله بالواو فلا  
 يجوز حلفها) بو حذا كقوله شيخي راى مروج معقوننا بعبارة سم قالى الكنز والوجه انه ليس  
 بشرطه (قوله اذا جمل الخ) الى قوله غير ملتزم مردود بان هذا الاولوية لا للصفة اه نهاية (قوله لا يتولاهما)  
 الى الفصل في المقتضى لا قوله اذا جمل بخلاف (قوله غير الجحد) مثل الحاكم وسيصرح به اه عش (قوله وحتى  
 الحاكم الخ) لو يزوج الحاكم من لاولي لها لمجنون نصبه من يقبل ويزوجها به وبالعكس صم كانه  
 عليه الزكش اه نهاية زاد المقتضى لكن لا يصح في الاول الا على راى مروج اه (قوله ويحث الخ)  
 اعتمده النهاية في المقتضى ثم قالو الم الم تزويج ابنة اخيه بانه البالغ ولا بن الم تزويج ابنة اخيه بانه البالغ لاهم يتول  
 الطرفين وليس لاهى الشخص تولي الطرفين في تزويج عبده بانه مامل عدم اجبار له وهو الاصح اه  
 (قوله ان الحاكم يزوجها منه لولده) اى فيقبل له بولده نهاية ومتنى (قوله ان يتزوج الخ) على نفسه (قوله  
 نفسه من موليته) لمل في قبلا والاصل موليته من نفسه اولفظه من زاندة (قوله لا يبعد) فاذا كان ابن الم  
 شقيقا وله انا مع احداهما شقيق والآخر لاب زوجها منه الاول اه متى (قوله وفي قولها الخ) عبارة  
 المقتضى وروايتان عنهما والمختار زوجتي احدها (قوله بهذا الاذن) ظاهرا وصرح به انه لا يتوقف على  
 اذن الولي وقوله اذا جمل يوم خلافة فليحضره سيد عمر ان قول لمل الايام المذكور على المقتضى على القاضي  
 (قوله اذا منعت الخ) اى يحمل لفظها على ذلك وان لم تعرف منما ادهم عش (قوله او المجنونة) اى بقبوله  
 لاه متى (قوله من فرقة) اى كالسلطان اه متى (قوله لان حكمه) اى الخليفة اه عش (قوله  
 اى واحدا في الايجاب الخ) بل طريقه ان يتولى موطرطا والقاضى آخر كما تقدم في قوله ويحث  
 البقيني الخ اه عش

لسلها وفول النصارى المذكور مفروض في اذا تمر هذا ذلك له ما مستلذان واما ثانيا فلا يمكن تخصيص

القول المذكور مما اذا لم يكن ثمولى مجبر فلينما بل (قوله وان حلف الولي) اى فلا يقدح حلفه (قوله وبه  
 يعلم اشتراط اجبار) اى في تولي الطرفين (قوله البالغة العاقلة) حلا سقط قوله البالغة اذلا اجبار في  
 النيب الصغيرة العاقلة ايضا (قوله بالواو) فان في الكنز والوجه انه ليس بشرط (قوله بالواو الخ)  
 وقضية اطلاقه اى المقتضى عدم تعيين الواو قد منع بان غاية اثبات الاولوية لا توقف الصفة عليها  
 (قوله خلافا لمن تاذر فيه) اعتمده الزاخر (قوله مغلطا الخ) منوع (قوله ويحث البقيني في عدم الخ) وللم  
 تزويج انتاخيه بانه البالغ لانه لم يتول الطرفين وان زوجها احداهما بانه الطفل لم يصح لم يقبل له  
 والحاكم يزوجها منه شرح مهر

خلاف زوجتي فقط او بين شئت لان المضموم منه تزويجها باجني (فلو اراد القاضي نكاح من لا ولي لها) غيره  
 لنفسه او مجنونه (زوجه من) هي في علمه سار من (فوقه من الولاية) بمن هو مثل (او خليفة) لان حكمه نافذ عليه وإن اراد الامام  
 الاعظم زوجه خليفته (وكا لا يجوز لواحد تولي الطرفين) غير الجند كما لا يجوز لكل وكلا في احداهما) ويتولى هو الآخر (او وكيلين  
 فيهما) اى واحدا في الايجاب وواحد في القبول (في الاصح) لان فعل وكيله كفعله بخلاف القاضي وخليفته فان قصرهما بالولاية العامة

(فصل)

**(فصل في الكفارة)** هو مسمى في الكفاح لاصحة مطلقا غير لا روحا من الزاد واحد ما في جبه ولا حوت وعلها الاثر بقسط لها  
 عداما (زوجها الولي) المتفرق كابوا وح مسلما او ذميا في ذمة كاياني في نكاح المشر من معلقة خابطه كرهه انخفا من اطراف كلامهم  
 فراجعه فاهمهم (غير كفوف زماهاوا) زوجها (بعض الاولياء) ولو (المستور) في حرجها واحدة كاخوة غير كفوف (برضاها) وروسية  
 وإن سكتها البكر بعد استئذانها في مسما او يوسف كونه غير كفوف (ورضاها الباقين) صريحا (٢٧٥) (مع) التزوج مع الكراة من نظر

ليها قال ابن عبد السلام  
 بكرة كرامة شديدة من  
 فاقس الا لا يرتد ذلك لان  
 الكفارة سقها وحفهم  
 وقد وضواها باسقاطها ولاته  
**عنه** امر طلبة بنته فليس  
 وهي قرينة بنكاح اسامة  
 حبه وهو مولود زوج ابو  
 حذيفة سالما مولاه بنت  
 اخيه الوليد بن حبة متفق  
 عليهم والجمهور ان مولى  
 قريش ليسوا اكفاه لهم  
 وزوج **عنه** بناته من  
 غير اكفاه وان جاز ان  
 يكون لاجل ضرورة بقاد  
 نسفون كزوج آدم بناته  
 من بنه لذلك لا يتاخر  
 الخليل من ذلك فاعبر النسيين  
 وخرج بقوله المستورين  
 الاباء فانه وإن كان وليا  
 وتقدم غيره عليه لا يسلب  
 كونه وليا خلافا لما زعمه  
 لاحق فيها كما قال (ولو  
 زوجها الاثر) غير  
 كفوف (برضاها) طليس  
 لا بعد اعراض إذ لاحق  
 له لأن في الولاية ولا نظر  
 إلى تفرعه لمحق العار  
 لبسه لان القرابة يكسر  
 اشعارها فيوقف اعتبار  
 رضا الكل ولا خابط

**(فصل في الكفارة)** (قوله في الكفارة) في قوله والتي تبني في النية الاقر له من جملة خابط الى المتن  
 وقوله وإن نظر فيها وموله كزوج آدم الذي خرج (قوله لاصحة مطلقا) الا وضع لصحة لا مطلقا (قوله  
 ولا حوت الاول) اسقاطا (قوله بعد عداما) اي الجبيرة العتة ادهش (قوله المتن زوجها الخ) على تقدير  
 اداة الشرط اي زوجها (قوله مسلما) اي سواء كان الولي مسلما (قوله او ذميا في ذمة) اي اذا ترافعا  
 اليها عند المقدور لا لئليس لتعرض لهم على ما ياتي في نكاح الكفارة عش (قوله في درجة واحدة) اي  
 ورتبة واحدة وقوله كاخوة اي اشقاء أو الاب عند تقدم اه وشيدي (قوله غير كفوف) مفقول  
 او زوجها (قوله وروسية) وهو مسخرة لان الحجر إنما هو مال فلا يظهر لسفها اثر خاتراستني  
 شارح التبيين كفاءة الاسلام فلا تسقط بالرضا قوله تعالى لا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا اي متى  
**(قوله وإن سكتت)** فافهم اي وشيدي (قوله ميتا) حال من خير فيه الراجح إلى غير كفوف او عدا  
 بنصفه او باهم نسب كايان لان ملامها من متكنة من السوا حة كذا في عش (قوله او يوسف الخ) اي  
 أو عدا بنها العترة ان بان قال مثل لا غير كفوف (قوله المتن زوجها الباقين) صريحا (٢٧٥) اي وإن لم تعرف  
 الكفارة لامي ولا وليا لانهم مقصورون بترك البحث عن ذلك عدا عش (قوله مع الكرامة) إلى قوله ولا يرد  
 في المتن (قوله وإن نظر الخ) عبارة الغني ويكره التزوج من غير كفوف برضاها كما قال المتن وإن نظر فيه  
 الا ذمعي ومن فاقس برضاها كقوله المصحح هو الدين لان تكون مخافة من فاحشة او روية اه وظاهره  
 وجرح الاستدلال كل من المظوف والمطوف عليه (قوله الا لاية) اي تنقصا من عدم تزويجها كان  
 غير نافذ تاهال لم ينكحوا لم تطلق ما جرح طيبا عروشيدي (قوله وذلك) راجع إلى ما في المتن عدا عش (قوله  
 والجمهور الخ) جواب سؤال عبارة المتن فان قيل مولى قريش اكفاه لم يجب بان الجمهور على المنع اه  
 وزوج **عنه** الخ طلع على قوله امر طلبة الخ (قوله وقدم غيره لا يسلب الخ) جملة مترداه  
 عش ويجوز عطفه على اسم كان وغيره (قوله لاحق فيها) اي الكفارة (قوله لاحق لان  
 في الولاية) اي التصرف بها وتزويجها لان اتفاق قوله السابق فاعبر ان كان وليا ثم اه وشيدي جارية  
 سم بدقنا قوله السابق وان كان وليا الخ لا ان يرد لاحق في مقتضى الولاية او نحو ذلك فليتام اه  
 اي فكان الاولى في التزوج كما عرفت في المتن والمحل وشرعي الروض المصحح (قوله لونه) اي الكل اه سم  
 عبارة وشيدي اي دون رضا الكل اه قال عش اي الاقرب اه وهو بعيد (قوله ولا يرد عليه) اي على  
 مفهوم المتن وذلك يتبع اعتراض السيد غير ما نصه قوله لا يرد عليه ما المورد عليه اه سم (قوله اي غير  
 الكفارة) إلى قوله الذي يتبعه المتن الا في قوله صاحب جرح الفرق (قوله لونه) الوالو ان سب من واه  
 سيد عمر (قوله ولم يردوا الخ) سيد كرهتة ثم يرد (قوله ثم بانت) اي عطلت روضها غير ذلك سم

**(فصل في الكفارة)** (قوله او قال ابن عبد السلام بكرة الخ) عبارة الزكش عتة إلا ان يخاف من  
 فاحشة او روية اه (قوله تنذرا) نصيحة استماع زوج بعض افراد اجل الواحد لبعض (قوله إذ  
 لاحق له الآن في الولاية) بدقنا قوله السابق وإن كان وليا وتقدم غيره عليه لا يسلب كونه وليا إلا ان  
 يرد لاحق في مقتضى الولاية فاعبره والاولا نحو ذلك فليتام (قوله ولا خابط له) اي الكل (قوله  
 ثم بانت) اي عطلت روضها او غير ذلك (قوله برضاها فقط) اي دون رضاها فاعبره وإن رضاها لم يجمع

لدهه فيقتد الا بيا الاقرب ولا يرد عليه ما كان الاقرب نحو صغير أو مجنون فان المتبرح حرضا لا يبدل ولا الولي والاثر بالعدم  
 (ولو زوجها ادهم) اي المستورين (اي غير الكفوف لغير جبه او عتة (برضاها دون رضاها) اي الباقين ولم يردوا لمرأة (لم يصح) وإن  
 جهل الما قدم كفارة تان الحق عليهم (وقد يوصلهم المصحح) لان التمس يقتضي الخيار فقط كميح المصحح وجواب بعض الفرق  
 اما الجمهور والاعتين فيبقى رضاها وعداما لان الحق فيه لها فقط واما اذا وضوا به اولانهم بانت ثم زوجها ادهم به برضاها فقط

[illegible]

(بكر الصغرى أو) خروج  
الاب او غيره (بالتة غير  
كفو بنسرها) أى  
بالتة الجبهة بالنكاح  
وغیرها بعدم الكفو فان  
لاذت لولیهات ویرجومان  
عبر تعیین زوج (ففى  
الظاهر) الذریع (باطل)  
لانه لم خلاف القطة  
(وفى الاصریح وبالتة  
الحیار) حالاً (والصغرى)  
النصار (فابطلت) لاسر  
ان النقص إنما یقتضى  
الحیار وقول لاجاروسیان  
فى باب النصار ما یعلم مناته  
حيث كان هاك ذنن  
ممنع من ارض الایلیا  
كفى كذا فى امر النكاح  
وإن كان غير كفو ثم قد  
ثبت الحیار وقد لا والحاصل  
انه متى ثبت كمارته فلا  
خيار الا ان بان مبالغ  
وفقاً وهذا عمل قول  
البغوى لواطقت الاذن  
ولیایا لى من فیان  
الزوج غیر كفو فیرتد  
والنكاح الجبر یقر الكفو  
ثم ادعى ضرراً الممكن  
صدق یمینه وبان بطلان  
النكاح وإنما لیكن القول  
قول الایلیا لا بدعى الصغرى  
ذنا الاصل استحباب الصغرى  
حتى یثبت خلافه ولا نه لا بد  
من تحقیق انضمام المالى ولا  
تؤثر مباشرة الولی العقد  
(ایسید فى نقد الایلیا)

الحق لغيره مع عدم انزاله عن الولاية بذلك لانه صغيرة وكذا تصدق الزوجة اذا بلغت ثم ادعت صفرها حال عقد النكاح النسخ عليها بغير الكفو قال القاضي لزواج الحاكم امرأه طائفا بلوغها ثم مات الزوج فادعى وارثه صفرها عند المدعي لا يرث وانكرت صلق

يُمَيِّنُهُ الْكَوَادِمُ فِي الْبَائِعِ صَفَرَهُ حَتَّى الْقَبُولِ أَمْكَنَ (وَلَوْ طَلِبْتَ مِنْ لَا يُلَاحِظُ غَيْرَ الْقَضَائِيِّ لَعَدِمَ غَيْرُهُ أَوْ لَقَدَّرَ عَلَيْهِ أَنْ يَزِيحَ السُّلْطَانُ) الشَّامِلُ  
 فِيهِ أَهْلُ الْقَضَائِيِّ وَتَأْيِيدُهُ لَوْ فِي مَعِينٍ كَامَرُ (فَيُخَيَّرُ كَفَوْضَلِ الرَّيْسِ) (الْأَزْهَرُ مِنْ غَيْرِهِ (٢٧٧) جَبَّوْهُ عَنْهُمْ (فِي الْأَصَحِّ) لَمَّا فِيهِ مِنْ تَرْكِهِ

الاحتياط من هو كالتائب

النسخ ولعل الضمير على هذه الحال كما وفيه ما لا يخفى وفي أكثرها وأنكرت أي المرافقة الفاعلة أو  
الصحيحة (قوله) كما وادعي الباعث (الخ) في التنظير به نظر أن الثاني يدعي لنفسه حاله أو علم بها من غير ما الأول  
يدعي على غير محالة أو علم بها من غير ما رايته فرع الاملا وهو مناض لما أتاه القاضي ومؤيداه  
فصل مرافقا للاصناف بما جازي للاعتصاف أي سديد عرف قوله وقد مر عن أخذ من تعليم  
بالاستصحاب ما عرف قوله القاضي (قوله) غير القاضي (الخ) قوله على الأول في الثاني قوله ثم رايته  
النهاية (قوله) أول فقد شرطه أي التبرأ أو رشدي (قوله) حيث أطلق أي السلطان أه عش (قوله)  
ولو في معنى غاية في التائب أي وإن كان التائب نائيه في معنى أي شامل للأنكحة أو رشدي وعبرة  
الكردي أي ولو كان التائب نائيا في نكاح معين أه (قوله) كامر أي في شرع ولو فقد المقت زوج  
السلطان أه كدي (قوله) ولم حط أي للسليين أه عش (قوله) وقال كهيون (الخ) هذا مقابل  
الاصح (قوله) وتريف الأول أي ما صححه المصنف من عدم الصحة (قوله) وليس أي الحكم كما قالوا أي  
الكثير وإن زاد الأول كزبون (قوله) وخبر طامع (الخ) جواب سؤال (قوله) السابق أي أخاف شرع ورونا  
الباقي صح (قوله) لينايفه أي ما صححه المصنف قاله في مقابل بل نائيه لا نائيه أتمه حال قوله والاحتياط  
بمعناها أي (قوله) وأمرها أقصر النهاية والخفي على ما قبله (قوله) برضاها أي التي على إقطعيه وسلم  
ومى أه عش ولعل الأولى تائيه الصنف كذا في بعض النسخ وفي الخفي (قوله) وخص جمع ذلك (الخ) أي  
الثاني أه عش (قوله) لا نوريه (الخ) أسقط لأنه نقيض لغير (قوله) والأصح قلنا جزم بالثاني بغير  
الفرق لجميع (قوله) لبقا حقه (الخ) شامل لصورة الفصل فليأتى سم أول وجهه ظاهر لأنه صفة يمنع  
التزويج من غير الكسفة لا يخلو بل لا يته والصن الغل المنع من التزويج بالكسفة أه سديد (قوله) وعلى  
الأول أي الأصح (قوله) وطلب التيه) مفهومه أنها أو تطلب حكت ابتدأ بمصطلح غير مراد بل يكن  
عليها بامتناع أه عش (قوله) منه أي من غير كسفة (قوله) عليه أي الحكم (قوله) ولعل الأول أقرب  
عبرة بالنهاية والأوجه الأول أه (قوله) يرى ذلك أي تزويجها من غير كسفة (قوله) ولاه أي الحكم  
(قوله) باضباريه السابقين) وهما التاييه عن الولي الخاص بل وعن السليين أه عش (قوله) ثم رايته  
جمعا متأخرا عن بشر التيه) أي في جميع الصور الشاملة لتلبية الولي واصله وأمر أه صارت فتح المعين أما القاضي  
فلا يصح له تزويجها بغير كسفة وإن حثت به على المتمدن كان طاريا غائبا ومفقودا لا تكال التاييه فلا  
يتراكم الخطأ ويحتمل جميع متأخرون أنها لم تجد كفؤا أو خافت الفتنة أو لم تقاضى حاجتها بالضرورة وقال شيخنا  
وهو متجه سدركا ما من ليس غاوي أصلا فزويجها القاضي بغير كسفة بطلب التزويج منه صحيح على المختار  
خلافا لشيخنا وهو عبارة الجبري على الخبيث قوله لأن تزويجها كما كسفة لا يصح التاييه على جزم  
يكافئها ولو جزم من غير كسفة منها أو الكسفة والأجزاء تزويجها حتى يتحقق جميع الصور أو يزويجها  
حيث خافت المنع ويزوجها كما يرى تزويجها من غير كسفة أو لتجدد لاحتمال تزويجها من غير  
الكسفة أو لادعاء على الحاكم المذكور وحلي أه (قوله) والذي تجه التيه) أي ليس لأولي ما غير القاضي الخ  
(قوله) إتيان كان التيه) يان للوصول (قوله) فأنه قد أه) أي الحاكم الذي يرى ذلك لعل المراد بالتفقد أخذ  
من نظائره ما يشمل تفقد الوصول اليوم امتناع من التزويج إلا برؤية (قوله) أي الصفات) أي قوله وهل  
تتمررنة في النهاية (قوله) المتعبرية أي الزوجة رشدي وعش (قوله) ليعبر مثلا) أي الصفات  
كالرأدي الباعث التيه) فيه كلام ميق في باب التحالف (قوله) لينايفه) في مقابل بل نائيه لأنه راقصة  
حال قوله والاحتياط بمعناها (قوله) وخص جمع التيه) كذا شرح هد (قوله) لبقا حقه) شامل  
لصورة الفصل فليأتى (قوله) ولعل الأول أقرب التيه) كذا شرح هد

الامة لثائف العتاه وهو متبعه مدركا والديتهه قداما ذكرته ان كان كان في البلد ما كمرى تزوجها من غير الكفوة فنهين فان كان  
زوجا بعد ذلك كما هو زوجها قبله فان في الكفوة له ان يات المتبرع بها المتبرع مثلها في الزوج

بحسب العبرة فيها علة القدر لم **والأمر** فلا ينبغي له لا يؤخذ إلا أن محضه كذا أطلقه في واحد وهو ظاهر أن تأييد بنهر ما يجب زال عنه ما سها ولم ينسب إليها البتة **والأفلا** من محض من يقطع فسبحا عنه بحيث صار لا يدرى جواهره تباينها في الفاسق إذا تاب كالمرقة القياس لم يفرق بينه وبين ما فرق في (٢٧٨) بأن الحدار تم على عدم الفسق ومما على عدم التبرير به وهو لا يقتضي إلا بعض سنة نظير

ما يأتي في الشهادات فإن قلت لم يأت فيه تفصيل الحرفة المذكورة قلت لأن حرف الشرع اطرده في بؤوال وحسنه بعد السنة لا في الحرفة فعملنا فيها بالعرف العام على القاعدة فيها ليس الشرع فيه عرف ثم رأيت ابن العماد والزر كشيئان الفاسق اذا تاب لا يكافئه العفيفة ويبنى حمله على ما إذا لم تخص سنة من توجهوا بظاهر كلام بعضهم اعتدادا لاطلاقهما لكن بالنسبة للزنا فإنه عود بالقياس على عدم عود العفة والحصانة بالتوبة وعلى ردقن مبيع ثبت زناه وان تاب منه لأن اثر الزنا لا يزول بالتوبة قضية قياسه تخصيص ذلك بالزنا لأنه الذي لا تزول وصحة عاره مطلقا وهو محتمل ثم رأيت ابن العماد صرح به في موضع آخر بان الزاني المحسن وان تاب وحسن توبته لا يعود كفؤا كاللاعود عنه وبما تقرر من ان العبرة فيها بحالة التقدير مافي تقضية الرمي عن بعضهم أن طرو الحرفة

في الزوج يرد على أن مقتضى ذلك ان عيوب النكاح لا يطرط سلامة الزوج منها إلا إذا كانت الزوجة سليمة وليس كذلك ويجوز أن يرد قوله المتبررة فيها المرحومة في الزوجة وقوله ليعتبر بشرط وفيه ما لا يخفى اه على عبارة الرشدي قوله ليعتبر منها الخ انظره مع ما سياتي من التخيير بنحو البرص وإن كان ما بها أقبح اه **(قوله خمس)** غير قول المتن وعصال الكفائة **(قوله والعبرة فيها)** أي الكفائة أو عصالا عبارة عن أي الصفات اه **(قوله اطرده)** أي الفسق **(قوله على القاعدة)** متعلق بقوله حملنا وقوله فيها ليس الخ نعمت له **(قوله فعملنا فيها)** أي الحرفة على خلاف الغالب من حالة الجار والمجرور بعد الحرفة **(قوله بحثنا ان الفاسق الخ)** اتى بذلك شيخنا الفهبا الرمي وإن كان الفسق يثير نحو الزنا اه سم عبارة الرشدي أي وإن كان الفسق يثير الزنا كما اتى به والد الشارح خلافا لأن حج وإن تيمم الزيادة اه وعبارة عن وحسن حمل قول حج ويبنى حمله الخ على غير الزنا فيكون مقيدا لاطلاق الشارح وعليه فالزنا لا يكون كفؤا للعفيفة وإن تاب وإن كان بكرة وعلى هذا القول لابن العماد الزاني المحسن الخ مفهومه تفصيل وهو ان غير الزاني إذا تاب وعصدة الاستبراء كما أه الفسيفقران غير المحسن لا يكافئه العفيفة وان تاب كالمحسن **(فرع وتقرى)** البدرس السؤال محالو جاءت امرأة مجهولة النسب الى الخا كوطليت منه أن يزويها من ذى الحرفة الدينية ونحو ما هل يسيها لم **والجواب** عنه ان الظاهر الثاني للاحتياط لا من النكاح فعملنا تنسب الى ذى حرفة شريفة وبقرض ذلك لنزويها من ذى الحرفة الدينية باطل والنكاح محتاط له اه **(قوله فانه يده)** الخ تحليل لقوله لكن بالنسبة الخ **(قوله وعلى ردقن مبيع الخ)** قياس ذلك ان مال المحقوه بالزنا فان اتمه رده وان تاب بان الفاسق به لا يكافى وان تاب منه فليتا مل اه سم **(قوله قضية قياسه تخصيص ذلك الخ)** بل قضية قياسه على المبيع ان لا يتقيد بالزنا بل يجرى في غيره مما تقدم أي المبيع انه عيب وان تاب منه اه سم **(قوله مطلقا)** أي تابا لم **(قوله وهو الخ)** أي التخصيص بالزنا **(قوله بان الزاني المحسن)** ومنه البكر ويبنى ان مثله الزاني الا لاط اه عن زائد بعض المتأخرين وأى إليها بنهر المحكم من نفسه اه وهو ظاهر **(قوله لا يعود كفؤا)** اتى بذلك شيخنا الفهبا الرمي اه سم **(قوله وبما تقرر)** الى المتن في النهاية **(قوله قال)** أي الرمي وكذا خبر زعم **(قوله بل هو)** أي ما قاله بعض المتأخرين وقوله وذلك ما في التنقيه عن بعضهم **(قوله وليس طر ذلك)** أي الحرفة الدينية الأولى الا خصره وليست هي **(قوله ما قررت الخ)** أي من العبرة في الكفائة بحالة العقد **(قوله ينسخر)** كذا في نسخ الشرح بالاه وهو في النهاية بالتاد **(قوله)** أي طرو الزنا اه عن **(قوله احدما)** ألا نسب ما سياتي ولما **(قوله وكذا الآيات)** مل حتى

**(قوله وهو ظاهر ان الخ)** كذا شرح مر **(قوله بحثنا ان الفاسق اذا تاب لا يكافئه العفيفة)** اتى بذلك شيخنا الفهبا الرمي وإن كان الفسق يثير نحو الزنا اه **(قوله وعلى ردقن مبيع الخ)** قياس ذلك ان مال المحقوه بالزنا فان اتمه رده وان تاب بان الفاسق به لا يكافى وان تاب منه فليتا مل اه سم **(قوله قضية قياسه تخصيص ذلك الخ)** بل قضية قياسه على المبيع انه لا يتقيد بالزنا بل يجرى في غيره مما تقدم انه عيب وان تاب منه **(قوله لا يعود كفؤا)** واتى بذلك شيخنا الفهبا الرمي **(قوله بان المحقوه عليه)** لا يكافئه الرشيدة شرح مر وسياتي بعد في كلام الشارح **(قوله وكذا الآيات)** أي حتى من الجنب والعنة

الدينية حيث لما الخيارات قال وعالاه بعض المتأخرين **والوجه** وليس كآز عمه بل هو الوجه وذلك هو الذي لا وجه له كما هو واضح لأن من الخا ارفوع النكاح بعد محتم لا يوجد الا بالاسباب الخمسة الآتية في بابها ونحو المتق تحت ورقق وليس طر وذلك احد ما من خدمه لا في معناه واماقول الاسوى يبنى الخيار إذا تجدد الفسق فردة الاذرى وبان العماد ونحو ما به لا وجه له وهو كاقول اخلافا للزر كشي ووجه رده ما قرره من كلامهم **هم طرو والرق** يطل النكاح وقول الاسوى يثير به موقوف بانهم احدما (سلامة) للزوج وكذا الآيات

على احد وجهين الوجة مقابله وزعم الاطباء الاعداء في الولد لا يحمل عليه (من الميوسب المثبتة النصارى) فن به جنون او جذام او برص لا يكتفى لولو من بها فليسوا انما تعد النوع كان ما بها فليس لان الانسان يداف من غير ما لا يداف من نفسه او يجب او حجة لا يكتفى لولو وتماما قرن لودمران الولي لاحق لهذا اختلاف الثلاثة الاول اما الميوسب التي لا تثبت الخيارات فلا تتركى وقطع اطرافه فتقوم صورة خلقة بلع متقدمين على قال القاضي يوزن كل ما يكسر سورة التوراة والرواية ليس الشيخ كفوا للشاوية واختير وكل ذلك ضعيف لكن تدبني مراماته يتلافى فقوم دعواه بالبدل فلا يكلفه جيل بدلا فلا يرعى لانه ليس بشيء كان الرخصة (ر) ثانيا (حرية تاليف) اى من يورقون ذل (ليس كفوا لحرية) ولو عتقوا لا يبيح لاجماع تعميدها به بتضرر بانفائه نفقة المسيرين (والعتيق ٢٧٩) ليس كفوا لحرية (اصلية) لنقصه عنها وعروض نحو امرة او

من الجلب والعتة اه سم (قوله على احد وجهين) وهو الاقرب فلا يكون ابن الارص كفوا لما بها سلم لانها تعميدها به نافية ومعنى قال الرشيدى قد يتوقف هذا الاقرب في خصوص اى نحو العتة لاسا اذا كان حصولها في الاب لمعنه في السنه او مرافعا عن سم مثله وقال السيد عمر بعد ذكر كلام الثبابة مانصه انول وعليه لبل هو على اطلاله كما هو متنعى احلاق الحكم وعده حيث كان الولد بهمه به بخلاف اذا خلا جدا بحيث لا يبره به اخذنا من العتة على تامل ولعل الثاني اقرب اه (قوله الوجة مقابله) خلافا لثبابة والمغنى كما مر آتفا (وقوله وزعم الاطباء الخ) قد يقال يكتفى في توجيه ذلك ان الولد يبرأ به حيثما تقتضى الزوجة اه سم (قول المتن النصارى) اى فى النكاح وسناتى في باب اه معنى (قوله فن به جنون) الى قوله بل قال القاضي المغنى ولما المتن في ثبابة الا قوله مرالى اما الميوسب (قوله وان ائخذ النوع) كذا في الثبابة وفى اصل النصارى وان اخلف الجنس فليحروا سيد عمر ويراقى ما فى اصل الفارح قول المغنى اخلف العيان كرتقا وعجوب او اتفقا كاربص وبرص اه (قوله اوجب عطف على جنون (قوله) و) اى فى اول الفصل (قوله هذا) اى المذكور من الجلب والعتة (قوله بلديا) الاولى بلديا (قوله اى من يورق) الى قوله ويرق فى الثبابة لا قوله قد كرتما الى المتن (قوله من يورق الخ) اى ولو مكاتباه معنى (قوله لا يبيح) رهل الميوسب كفوا لما قال فى البحر ان استويا وزادت حرته كان كفوا لما قاله الا لا معنى فى عرض عن بعض الهوامش وعن حوائش شرح الرضى على مثله (قول المتن ليس الخ) وكفوه لمعتقاه معنى (قوله وعروض نحو رافا الخ) اى عروض كونه اميرا او ملكا اه كرى (قوله فاندفع ما طال الخ) هذا الاندفاع مبنى على مجرد الدعوى اه سم وكذا اقر المغنى ما قاله السبكي واليقتنى من ان طر والامرة او الملك العتيق وبجمله كفوا لحرية الاصل (قوله وكذا لا يكتفى) الى قوله فان من خصائصه فى المغنى (قوله لها ابا ابيد) الاولى ابا ابيد لها (قوله من اسلمت بايها الخ) نشر على ترتيب القلب (ومالزم عليه) اى على قوله كذا لا سلام فلا يكتفى باخ (قوله من ان الصالحى) اى الذى اسلم نفسه قول المتن ولا غيرها شى الخ) كين عديمش ونوفل وان كانا اخوين فاشم اه معنى (قوله اولاد فاطمة) عبارة للمغنى اولاد الحسن والحسين اه (قوله منهم) اى من بنى هاشم (قوله ان اولاد بناته) اى اصله صل الله عليه وسلم (قوله وبه رد) اى بقوله ان من خصائصه الخ (قوله ائهم) اى غير اولاد فاطمة من بقية بنى هاشم وقوله لم اى لا اولاد فاطمة (قوله بين هذا) اى استثناء بنى هاشم ومطلب بالنسبة لكافة (قوله فيهم)

(قوله على احد وجهين) هو الوجة بخلاف فى الروض عن الاستوى فقل عن المروى م (قوله وزعم الاطباء الخ) فقد يقال يكتفى في توجيه ذلك ان الولد يبرأ به حيثما تقتضى الزوجة (قوله ولا لمبحة) شامل لتبويض الزوج مع اتفاق التبويض فليراجع (قوله فاندفع) هذا الاندفاع مبنى على مجرد الدعوى (قوله بان المار ثم الخ) لو قيل لم كان المار ماركا معنا على ما قاله احتيج العوارب (قوله

وان كانت امها صعبة لان الله تعالى اصطفى العرب على غيرهم وميزهم بفضائل جمه كاحتى بالاحاد يورق قد كرتما وغيره كتنى مبلغ الارب فضائل العرب (ولا غير قرنى) من العرب (قرشية) اى كفوا قرشية لانه تعالى اصطفى قرشيا من كثافة المصطفين من العرب كياتى (ولا غير هاشمى ومطلى) كفوا (لم) موزع من ان الله اصطفى من العرب كثافة واصطفى من قرشيا من هاشمى وصح خبر نحن بذو المطالب شى واحد فيما تركنا فتنم اولاد فاطمة منهم لا يكتفى بهم غيرهم بنى هاشم لان من خصائصه هو صلى الله عليه وسلم ان اولاد بناته ينسبون اليه فى الكفاءة وغيره كما صرحوا به به يرد على من قال ائهم اكفاء لهم كاطلقة الاصحاب وبقرق بين هاشموا واء قرش كهم ائمة الامة المطالبين ان المار لم على طبيب اندوه وسلم فيه وهما على ان المار المصطفى للقرشى لما

بنجاح التبرير لأن العرب لا يقدرون  
مما تقدم في الدين أو كاس  
في قسم التي لا للمدار ثم  
على مطلق الشرف لا لهذا  
التقديم ثم قدم الكنانى  
في الامامة على غيره فخلاله  
هنا وقد يتصور تزويج  
هاضية برقيق ودنى نسب  
بان يتزوج هاشمى امه  
بشرطه فتدبها في ملك  
للك امها فدوجها من  
رقيق ودنى نسب لان  
وصة الرق الثابت من غير  
شك فقلت اعتبار كل كمال  
معه من الحق في الكفاية  
في النسب ليس بها لاهل  
ماجرم به شيئا حتى لا ينافيه  
قولها في تزويج امه عرية  
يجرمي الخلف في مقابلة  
بعض الخصمال بعض  
الظاهر في امتناع نكاحها  
وصوه الاستوى لان محله  
فيما اذا زوجها غير سبها  
كوليها وما ذمه والاصح  
اعتبار النسب في المعجم  
كالعرب (قياسا عليهم  
قالرس افضل من البيط  
وبن اسرائيل افضل من  
النيطولا جبرة بالانتخاب  
لفظة بخلاف الرؤساء  
بامره جائز فهو حالان  
اقل مراتبها ان تكون  
كالخرف وقول التثنية  
واللجم في النسب عرف  
فيعتبر يحمل على غير ما  
ذكروه عامر كقديم بن

أى قریش کلم (قوله بنجاح الخ) أى بسببه (قوله) وغير قریش اكما خلافا لمقتضى عبارته والامر  
الثاني أى عاتقضاء كلام المصنف ان غير قریش من العرب اكما بعض وقوله الرافى عن جاحق قال  
في زيادة الروضة انه مقتضى كلام الاكثر ان قال الرافى ومقتضى اعتبار النسب في المعجم اعتباره في  
غير قریش من العرب قال الماوردى والحاوى واختلف اصحابنا في غير قریش بالعمريون يقولون بانهم  
اكما والبخاريون يقولون بانها حافل فيفضل مصر على ريمه عتقان على قطان اعتبارا بالقرب منه  
وقوله وهذا كقول شيخنا هو الاوجه اذا قل مراتب غير قریش من العرب ان يكونوا كافي المهمات كاللجم  
قال الفارق والمراد بالعرب من ينسب إلى بعض القبائل واما اهل الحضر فن حيط لنبه منهم فكالعرب  
والاكما للجم اه (قوله) وعالم قدموا كناية أى على غيرهم من العرب (قوله مع ماس) أى على غير مسلم  
(قوله) وقد يتصور إلى قوله لان وصة الرق في الحق وإلى قول المولى وحقق التباية (قوله) وقد يتصور  
(الخ) هو في معنى الاستدراك اه عى (قوله) حتى لا ينافي (الخ) حتى يتأطيلوا في التفسير واج قولهم لان  
وصة الرق الثابت من غير شك الخ اه عى قال الرشيدى قوله حتى لا ينافيها على حلة قوله مع كون الخ لان  
حصل به الفرق بين هذه المسئلة والتي بعدها فالضمير في ينافي يرجع لاصل الحكمي هذا الذي هو جواز  
تزوج السيد امه الخ كانه قال (عنا) اننا بهذه المعية حتى لا ينافي ما جرم به هذه المسئلة ما قال في المسئلة  
الاخرى وهذا اصوب بما في حاشية الشيخ اه (قوله) في تزويج امه (الخ) خبر مقدم للخلاف فهو من جملة  
مقول القول وقوله الظاهر وصف لقولها وهذا اصوب على حاشية الشيخ اه رشيدى يعنى من قول  
عش ان قوله الظاهر صفة للخلاف اه اقول وكل هذا على ما في نسخ التباية وفي كتر نسخ التحفة من  
الظاهر بال واما على ما في بعض نسخها المصححة على اصل الشارح وكتب لوفه صرح من ظاهر بدون  
ال وكتب في هامشه قوله ظاهر كذا في اصل الشارح وفي النسخ الظاهرة قوله في تزويج الخ طرف  
لقولها وقوله ظاهر الخ غير قوله الخلاف الخ والجملة مقول القول (قوله لان محله) أى على قولها في تزويج امه  
عربية يجرمي الخ على ما مر من الصور في اذنا زوجها سيدها (قوله) غير سيدها (الخ) عبارة التباية الحاكم  
اه (قوله) قالرس افضل الخ) ما روى اه عليه الصلاة والسلام قال لو كان الدين مسلعا بالثريا لساو له رجال  
من فارس اه منى (قوله من النبط) بفتح نين اه قاروس وقال عى النبط طائفة من ملهم شامى الفرات  
اه عى (قوله) وبنو اسرائيل افضل الخ) لسلفهم وكثرة الانبياء فيهم اه منى (قوله من النبط)  
بكسر القاف اه عى (قوله بخلاف الرؤساء بامره جائزة) بان كانت املاها عى ورشيدى وكتب  
عليه السيد عى ايضا ما مره يردد النظر فيها لو كان الامرة جائزة لكن به التولية فلو تجاوز الحدود لعل  
يلحق بمن يولى ابتداء ولاية باطلة كعبية المكسوس ولا نظر للاصل على كامل اه اقول ومقتضى ماس  
عن عى ورشيدى الثاني (قوله غير ما ذكره) أى الائمة (قوله بذلك) أى بقول التثنية (قوله) عنهم) أى  
عن الائمة (قوله) يعرف كذا في اصله رحمه الله بالياء اه سيدمر (قوله) لا نسخ فيه) على كامل اه سيدمر  
وعباب من مراد الشارح بالنسخ معناه القنوى أى التغير (قوله من النسخ) إلى المتن في التباية يوكذا في الحق  
إلا قوله لاننا اعتمادا على ذلك في الفاسق (قوله من النسخ) فيه (الخ) قضية هذا السياق ان ان الفاسق  
مثلا وإن كان عفيفا لا يكافى العقيفة وإن كانت بنت فاسق وفي شرح الروض ما قد عطفه فلهم اجماع  
ورشيدى اقول في كون ذلك قضية سياق الشارح وقفة ظاهرة (قوله) ولو ذميا (الخ) أى اذا رافوا اليها  
عند العقد اه عى (قوله) او مبتدع) صلف على فاسق قال عى أى مبتدع لا كغيره بدعته كما هو

وغير قریش من العرب) أى حتى كناية (قوله) (١) نعم قول الشيخين (الخ) جانب في شرح الروض يعمل هذا

اسرائيل وكذا ما فيس بذلك من اعتبار غيرهم في الحرف ايضا يمين محله على غير ما ياتي عنهم من انه ربيع اودنى والا ظاهر  
لمعتبر بعرف لهم ولا فغيرهم عاتف ماذ كره الائمة لا هم اعلم بالعرف وهو هذا ان عرفهم مقرر ورواه لا نسخ فيه (و) رابعا (عنه) عن النسخ  
في مرقاياته (فليس فاسق) ولو ذميا فاسقا في دينه على ما مر فيه او مبتدع (١) هذه القولة ليست في نسخ الفرح التي يابدين اه من هاشم

ولأن أحد ما هو المنفصل (كقوله غفلة) أوسقوا ولا يحور عليه يسقه كقوله شديدة كالجزم به بعضهم ذلك لقوله تعالى إنا كنا مؤمناء  
 كن كان مضافا لاستون وغير الفاسق ولو مستورا كقوله لا غير مشهور بالصلاح كقوله للهجرة به فاسق كقوله فاسقة مطلقا إلا أن زاد  
 فسقه أو اختلف نوع فسقه كما يحتمل الاستوى لكن نازحه الزركشي قال كانهم (٢٨١) بقوله أوباد الا تشارك في دناءة الحفرة أو

النسب ورد بطيهر الفرق  
 ويمرر ذلك في مبتدع  
 ومبتدع (و) خامسها  
 (حرفة) قيدوا في أحسن  
 آياته وهي ما يشترح به  
 لطلب الرزق من الصنائع  
 وغير ما قد يؤخذ منه أن  
 من بشر صنعة دينية لاهل  
 جهل الحرفة بل لنفع المسلمين  
 من غير مقابل لا يؤثر ذلك  
 فيهم وهو محتمل ويؤيده ما يأتي  
 ان من بشر نحو ذلك اقتداء  
 بالنسب لا يتخبر به مروه  
 (فصاحب حرفة دينية)  
 بالهذو والملاهي ما دلت  
 ملاسته على انقطاع المروءة  
 وسقوط النفس قال المولى  
 وليس منها تجارة باليون  
 وخيار وقال الروائي يراهي  
 فيها عادة البلب فان الزرعة  
 قد تفضل التجار في بلدي  
 بلأخر بالمكس وظاهر  
 كلام غيره ان الاعتبار في  
 ذلك بالعرف العام الذي  
 به ان ما نضوا عليه لا يعتبر  
 فيه عرف كامر وما لم يصروا  
 عليه يعتبر به عرف البلد  
 وهل المراد ببلد العقدا ببلد  
 الزوجة كل محتمل والثاني  
 أقرب لان المدعى على عارها  
 وعنده وذلك انما يعرف

ظاهر كالقيمة والرافضة أو قول هذا باعتبار منه والاقول من سلم منهم ذمتهم من قفس سيد تماماته  
 وتكثير والدهما الصديق الا كبر رضى الله تعالى عنهما (قوله وان سفل) هل هو كذلك وان سفل جدا  
 بحيث يجهل انسابه الى اولاده لا لتغير حيث لا سيد محروقي منه ان الاقرب الثاني (قوله لقوله تعالى  
 إنا كنا مؤمناء الخ) كذا استدلا بهذه الآية فظهر لانهما في حق الكافر والمؤمن ام بنى (قوله  
 كف) ما اى للمعقبة (قوله مطلقا) اى سواء كان فسقهما يزنا او شرب خمر او غيرهما عرش ورشيدى  
 (قوله الا ان زاد الخ) خلافا للبنى عياره وناظران الفاسق كف. للفاسقة مطلقا هو كذلك وان قال في  
 المهمات الذى يشبه عند زيادة النسق واختلاف نوعه عدم الكفاية كافى العيوب ام (قوله ويمرر ذلك)  
 اى قوله الا ان زاد لسقاه عرش (قوله وخامسها) الى قوله وقضيت في النهاية الا قوله وخباذة فانها  
 ابدا له تجارة بالتأمر وقوله الذى يشبه الى قول (قوله ما يشرف به) يعنى عمل ملازم عليه عادة (وقد يؤخذ  
 منه) اى من التشرىف المذكور (قوله لا يؤثر ذلك الخ) معتمدا عرش (قوله ان من بشر نحو ذلك) اى  
 وان كان بموضع عرش (قوله وسقوط النفس) عطف تفسيره عرش (قوله ما دلت ملاسته الخ)  
 اى كلابسة القنادرات انه تراعى المصلحة فى الحرف والصنائع فان الزرعة الخ وذكروا فى البشيرة  
 عرش عبارة للمغنى وذكروا فى المصلحة انه تراعى المصلحة فى الحرف والصنائع فان الزرعة الخ وذكروا فى البشيرة  
 ايضا وجزم ما للوردى ويبنى اى قال الا ذرى الاخذ به ام (قوله لا يعتبر به عرف) اى لارفع البلد  
 ولا لارفع الصام (قوله كاس) اى انصافى قول الماتن وعفا (قوله والثاني) جزم به التباين قول قاس اى  
 طرأ وجب التولى بل هو مولى لينة بلداخرى فالعامة يملك الزوجة لا بلد العقدا (قوله اى التى بها الخ) تعذبه  
 اعتبارا للعقد وان كان عيشها لها عارض كزوجة فى بيتها العود الى وطنها ويبنى خلافا له عرش  
 عبارة السيد محروقي اى التى بها حالة العقد ان كان المراد التى بها على وجه الوطن فواحد وان كان  
 المراد ولو غربية فاحل عزم المدعى عليه فشكل مختلف لما قبله من كلام القاضى المحقق ان  
 الاول ترك عند التفسير المهور ام (قوله هو اوابه) الى قول الماتن وراعى المغنى (قوله وان سفل) هل هو على  
 اطلاعه او على ما لم ينقطع لينة اليه بحيث لا يتغير به عرفه فظاهر ما مر فذكر ام سيد محروقي والا قرب  
 الثاني كما ياتى منه (قوله لقوله تعالى وانها الخ) وجه الاستدلال بما يفهمه ان اسباب الرزق مختلفة في بعضها  
 اشرف من بعض ام عرش (قوله بعدهما) اى بذل ومشقة ام معنى (قول الماتن فكنا سنسجج وسججنا  
 وسججنا الخ) ويحرم كسائر الظاهر ان هو لا. اكفاء بعض ليدش معنى (قوله لا يتناقض الخ) قد  
 يقال الكلام عين اقتضاه حرفة ومروشيدى (قوله عددها) اى من الحرف الدينية ام عرش (قوله  
 لان ما هنا الخ) راجع الى المعنى بان لا يلزم من ذلك كونه صفة مدح لغيره الا ترى ان قد اكتنا بقية حقه عليه  
 الصلوة والسلام معصية فيكون صفة مدح وقصوة في غيره هابس كذلك ام (قوله وغاب الخ) عطف

على ما اذا تزوجها سيد ما بذن أو لا يعقل مالها (قوله كما جزم به بعضهم) والى به شيننا  
 الشهاب الرملى (قوله كما يحتمل الاستوى) اعتمده مر (قوله وقد يؤخذ الخ) كذا شرح مر  
 (قوله وليس منها تجارة باليون) وتجارة بالتأد شرح مر (قوله والذى ينهج الخ) اعتمده مر (قوله  
 اى التى بها حالة العقد) ان كان المراد بها على وجه الوطن فواضح وان كان المراد ببلد لينة ما على عزم  
 العود لبلد فشكل مختلف لما قبله (قوله لا يتناقض الخ) قد قال الكلام بين اتخذ الرعى

(٣٦ - شرواى وابن قاسم - سابق) بالنسب لعرف بلده اى التى بها حالة العقد وذكروا الاثوار  
 متاخلا بين كثير من الحرف ولعله باعتبار عرف بلده (ليس) هو او ابيه وانه وان سفل (كقوله ارفع منه) لقوله تعالى واقض  
 بمحكم على بعض فى الرزقى سببه بعضهم بصله بنزوه وقله بعضهم بصله (فكناس وسججنا حارس) ويطارد وبداغ (وراع)  
 لا يتناقضه ماوردان نبي ادرعى التزم لان ما هنا باعتبار ما يرفع على الرعا ببلد تلك الاذ تمنع التساهل فى الدين وقت المروءة



وخصه بالافراق بين من يرضى مائة نفسه ومن يرضى مائة غيره واما قوله في الاول والمترجم ان لكل ذلك فيتمثل به من الناس  
وناسي بالسقم ثم ترك اختصاصه الاخبار بالدالة على شرف من هو كذلك لم يبعد وقيم حام أو ايوه (ليس) مفعول بمت غياط) ويظهر ان كل  
دعى حرق فيها مباشرة فحاجة كالأزادة (٢٨٣) على الاصح ليس كقوله الذي سرقه فلا مباشرة فيها لما روي بقية الحرف التي لم يذكرها

ومساواة الا ان اطرد في  
المعرف المتفاوت كما مر ثم  
وايت ما يؤيد هذا كقول  
وهو ان القصاص ليس كقوله  
لبيت السماك خلافا  
للقمولى (ولا غياط) كقوله  
(بيت تاجر) وهو من يجب  
الضامن من غير تعدي بعض  
متبا للبح وظاهر ان  
تعديهم ما يوجب الغالب كما  
يدل عليه تعريفهم بالتجارة  
بأنها تغلب المال لارض  
الربح وإن من في حرقه  
دينور رفيعة تعتبر بالمشير  
به ولا غلبت الفتية بل  
قبل بتخليها مطلقا لانه  
لا يتحمل من غيره بهام يمد  
(او يزال) وهو باع الستر  
(ولا ما) اي كل منها  
كقوله (بيت عالم او قاض)  
لاقتضاء العرف بذلك وظاهر  
كلامهم ان المراد ببيت  
العالم والقاضي من آياتها  
المسوبة اليهم احدهما  
وان حلالا بهام ذلك تعتبر  
به وكلامه استواء التاجر  
والبراد والعالم والقاضي  
وهو محتمل وفي الروضة ان  
الجاهل يكافي العالم وهو

على الصلوة قوله من التسامح الخيان للوصول (قوله وقضيت) اي قوله لا ناسا خال (قوله وقضيت) الى  
المن ليس في الاصل الذي عليه خطه ليجروا به سيد عمر (قوله مراد ايوه) الانسب لما تقدمه ان يذكره  
يعد ليس ويبدل ايوه بانه (قوله والمترجم) مقتضى بحثه السابق في شرح وسرقة ان لا يقيد المترجم بما ذكر  
فلا تقتل اي سيد عمر (قوله في الاول) اي من وعلى نفسه (قوله ويظهر) اي قوله وكلامه استواء الخ  
في النهاية (قوله ويظهر ان الخ) ان كان على اطلاع فهو عقيد لقوله السابق والذي يتجه الخ اي سيد عمر  
(قوله متساوية) غير ان (قوله في العرف) اي حرف اليك لا العرف العام حتى لا ينافيه ما مره انما اي سيد  
عمر (قوله ثم رايه الخ) عبارة التبا يؤول بذلك قول بعضهم ان القصاص الخ (قوله او لا) اي قوله ان  
كل دعى حرق الخ (قوله وهو الخ) اي ما يوجب الخ (قوله ان القصاص) اي اجماره ع (قوله كابد  
عليه تعريفهم الخ) اي يدل تعريفهم ايضا على ان قولهم من غير تعدي بعض جرى على الغالب ايضا فانظر هل  
هو كذلك رشدي وسيد عمر (قوله اعتبر ما اشتهر به الخ) معتد به ع (قوله لم يبعد) اقول بل يتعين  
ما لم يندو قضا عليه حاجا بحيث لا ينسب اليها ولا يبررها اي سيد عمر (قوله اي كل منها) اي التاجر  
والبراد (قوله لاقتضاء العرف) الى قوله كرامة في المتن (قوله ان المراد بيت العالم الخ) تردد النظر فيمن  
في آياته عالم متلا ومن في آياتها عالمان او اكثر هل يكافئها او لا اي سيد عمر ولعل الثاني اقرب اخذنا  
مرفق شرحه نسب (قوله من في آياتهم الخ) فلما كان المالك في آياتها اقرب من العالم في آياته قياسا  
ما مر في التفاوت بين المتسويين الى من اسلم اولى العتيق انه لا يكافئها بحتمل الفرق فيكون كفاها كان  
المشتري كين في الصلاح المختلفين في مراتبها كفاها الاقرب الاول او ادع ع (قوله وان خلا) هل هو على  
الافتقار وعلما لم يمدح او يمدح له شهرة كالتأني في ان حيقتر في الله تعالى فيها بحيث لا يفتخر به  
عراقا على ولعل الثاني اقرب اي سيد عمر (قوله وكلامه) هو بالجر صلت على كلامهم (قوله والعالم  
الخ) اي واستواء العالم الخ (قوله وهو محتمل) ويحتمل تقدم القاضي له عالم وزيادة في الكلام في القاضي  
الاحل ولعل هذا الوجه فليتأمل اي سم (قوله وفي الروضة الخ) عبارة النهاية والتمني والجاهل لا يكون  
كقوله العامة كافي الا نواو ان او كلام الروضة خلافا لان العلم اذا اعتبر في آياتها لا يتبرها بالاولى اذ  
اقل مراتب العلم ان يكون كالحرق صاحب الفتية لا يكافئ صاحب الشريعة (قوله ويبحث الاذري)  
اي قوله انتهى حقه النهاية بما قصه والاقرب ان العلم مع النقص بمنزلة الحرق الشريعة فيعتبر من تلك الحية  
اي وقال الرشيد في قوله فيعتبر الذي لو كانت حالة قاسقة لا يكافئها قاسق غير عالم خلافا لما اقتضاء كلام  
الاذري اي عبارة سم قوله وصحة الاذري الخ فيه نظر بل المتجه ان من ابو عالم قاسق لا يكافئها من  
ايوه قاسق غير عالم لان العرف في نفسه حرقه شريعة وقد انتقص ولا من ايوه عدل غير عالم ادغاية الامر تعارض  
الصفات وسياق ان بعضا لا يقابل بعض فليتأمل اي سم (قوله ثم رايه) اي الاذري وقوله فقال  
الخ تفصيل لقوله صرح بذلك (قوله ففي النظر الى النظر) بل ينبغي ان لا يتوقف مثل ذلك ما مضى (قوله

حرقه (قوله لو قيل الخ) كذا شرحه (قوله وكلامه) هو بالجر صلت على كلامهم (قوله وهو  
محتمل) ويحتمل تقدم القاضي له عالم وزيادة لان الكلام في القاضي الاحل ولعل هذا الوجه فليتأمل  
(قوله وفي الروضة الخ) لا وجهان للجاهل لا يكافي العامة ولا ينافي تضعيف الروضة لما قلناه عن الرواني  
لان التضعيف للجموع مد (قوله ويبحث الاذري) فيه نظر بل المتجه ان من ابو عالم قاسق لا يكافئها من  
ابو قاسق غير عالم لان العرف في نفسه حرقه شريعة وقد انتقص ولا من ايوه عدل غير عالم ادغاية الامر تعارض

بالجاهل ويبحث الاذري ان العلم مع النقص لا اثر له اذ لا يفرق به بينه في العرف فخلاصا عن الشرع ومثله في ذلك  
القضاء بل اولى ثم رايه صرح بذلك فقال ان كان القاضي اهلا فإلام: زيادة وغير اهل كاهو التائب قضاء زمنا تجد الواحد منهم  
كقرب المهد: الاسلام في النظر الى نظر موسى: فها: بون الطلحة المستوفى على ان غالب بل على اولى بهم يوم ام الاعتبار لان الفتية قال وعال

بجلائل الملوك ونجوم امه وصفاً ينادونه فيه من فتاوى البغوي أن فسق أمه وحرقتها الهيبه تؤثرنا ايضاً لان المداور حائل العرف وهو قاض بذلك لوجه اجماع لكن كلامهم صريح بقوده (تحيه) الذي يظهر ان مرادهم بالمال هنا من يسمى طلاق العرف وهو الفقيه والمحدث والمفسر لا غير اخذاً عامراً في الوصية وحيث تقتضي ان طالب العلم وان يرجع فيه قيل ان يسمى مالاً يكفي بئس الجاهل وفيه وقفة ظاهرة ككفايته بئس طالع بالصلين والعلوم العربية ولا يبعد ان من نسب ابو عالم بفتخره (٢٨٣) عراً لا يكافئها من ليس كذلك ويترك بين

ماحتا الوصية بان المداور هم على التسمية دون دعائه بالافتخار وهنا بالمعكس بالعرف هنا غيره ثم قتاله وإذا بحث بعض المتأخرين في حائل القرآن من ظهر قلب مع عدم معرفة معناه ان من لا يحفظه كذلك لا يكتفيه بئس قائل في مستثنى لكن خالفه كثير ومن معاصريه فقالوا انه كذا لى لانا لا نعتبر جميع الفضائل التي تصوا عليه وانما اعتبر ما يطرده الافتخار عراً بحيث يهد حذره طاراً بالنسبة اليه وليس مجرد حفظ القرآن كذلك الا في بعض النواحي (والاصح ان البشار عراً لا يمتدح في يدرو ولا حشر ولا عرب ولا يجم لان المال ظل زائل وحائل حائل وطود مائل وفتخر به اهل المراتب والبصائر ويجب من الخير المصحب الحسب المألوف امامه وبعده فصوله بان الاول على طبق الخير الاخر تنسج المراتب الحسب ومالاً الحديث اي ان الطالب في الاغراض ذلك وكل على قلبه وسلم بيان ذم المال للمعارف

بجلائل الملوك (الخ) أي المستورين على القاب (قوله ويبحث ايضاً) في قوله لكن كلامهم في التباين عياره والوجه كما يحتمل ايضاً (قوله تؤثر فيها الخ) والوجه عدم النظر الى الامه معني (قوله لكن كلامهم الخ) عبارة التباين ان كان ظاهر كلامهم خلافه ام (قوله صريح بقوده) في دعوى الصراحة نظر ام سم (قوله الذي يظهر الخ) (فرع) المنهج اعتبار غير العلوم الثلاثة كالتدول لا يتقص من الحرقة فنابو ما نحوى او اصولي مثلاً لا يكافئها من ليس كذلك وان العلوم الثلاثة متساوية في حيث حدث كل منها عالماً بواحد من تلك العلوم لا أثر لتفاوتها في ذلك لا يتعبط وأن العالم بالثلاثة أو بعضها مع معرفة بقية العلوم وبعضها لا يكافئ من شاركه في العلوم الثلاثة او بعضها وخلا من بقية العلوم وقوله ككفايته اي الجاهل اهم (قوله بالصلين) اي اصول الدين واصل الفقوه قوله والعلوم العربية اي النحو والصرف والمعاني والبيان والبدع وغيرهما من العلوم الاثني عشر (قوله واذا بحث الخ) التي بذلك شيخنا الضباب الرمل واخر قوله في الفاسد رحمة الله تعالى لكن في بعض البلاد يفتخرون شيخ البلد الفلاح على حافظ القرآن قبل بغير ذلك حتى لا يكافئ الثاني بنت الاول وقد يتجه خلاف ذلك وأنه يكافئ الأول حفظ القرآن فضيلة بغيره عا و عرف الشرع مقدم من غير نعمه قد يقال مشيخة البلد كالحرفة وبعض الحاصل لا يقابل بعضاً ام سم والظاهر ان عمل اختيار شيخ البلاد حيث لا يشق كجباية المكس ام سيد عمر (قوله لا يكافئ بئس) ومثل ذلك من يحفظ نصفه ان السج لا يكافئ بئس من يحفظ كله واحدة او يحفظه بقرأة متلفعة وكما يعتبر حفظ القرآن في حق الاب كذلك يعتبر في بقية اصوله كما تقدم في العالم والفاضل ام عرش (قول المتن الاصح ان اليسار الخ) وعليه زوجهما وليها بالاجار بحسب مجال صداقهما ليه يصح النكاح كامر وليس مبنياً على اعتبار اليسار قاله الزركشي لا نه تنسبها حقها فهو كالزوجها من غير كسب ولا يعتبر بالمال البلد قائل الزوجه وليس البخل والكرم الطول والقصر معتبر اقال الاذرعى وفيما امره القصر في الرجل نظر وبني ان لا يجوز للاب تزويج ابنته من هو كذلك فانه عامته به المرأة نهاية ومتنى قال عرش قوله وليس البخل الخ مستدوره عامته به المرأة اي ومع ذلك وقع صرح لانه ليس من خصائص الكفاية ام (قوله عراً الى المتن في التباين الاقوله فان قلت الى الثاني (قوله وحائل حائل) اي نازل متغير وذائل قال عرش هذه الماطيف مفاهيمها مختلفة لكن المراد منها واحد ام (قوله وطود) اي جبل ام عرش (قوله فصولك) كقصور الفقير ام قاموس (قوله بان الاول) اي خير الحب المال (قوله من الدنيا) اي الوافدة على قدر الحاجة ام عرش (قوله ومن ثم) لمل المنار القوله ولا يفتخر به الخ (قوله لانه) اي ذم الدنيا (قوله وتروى عليه) عارة التباين به ام (قوله وسيلة التخيير الخ) لشر مشوش

الصفات وسأق ان بعضها لا يقابل بعض فليتأمل (قوله لكن كلامهم صريح بقوده) في دعوى الصراحة نظر (قوله الذي يظهر ان مرادهم بالمال هنا الخ) (فرع) المنهج اعتبار غير العلوم الثلاثة كالتدول لا يتقص من الحرقة فنابو ما نحوى او اصولي مثلاً لا يكافئها من ليس كذلك وان العلوم الثلاثة متساوية وأنه حدث كل منها عالماً بواحد من تلك العلوم لا أثر لتفاوتها في ذلك لا يتعبط وأن العالم بالثلاثة او بعضها لا يكافئ من شاركه في العلوم الثلاثة او بعضها مع معرفة بقية العلوم او بعضها وخلا من بقية العلوم هم (قوله ككفايته) اي الجاهل (قوله واذا بحث بعض المتأخرين الخ) التي بذلك

من الكتاب والسنة في ذم لاسباب قوله تعالى ولو لأن يكون الناس أمة واحدة لجلستنا ان بكسر من البيوتهم سقافاً الى قوله وان كل ذلك لا متاع الحياة الدنيا وقوله صلى الله عليه وسلم ان الله يمسح عبده المؤمن من الدنيا كما يحسب أحدكم ربحه من الطعام والشراب لو سويت الدنيا عندنا جناح يزومنا حتى كفرنا مشربة ما من ثم قال لا نعلمه لا يكتفي في الحقيقة لاقتصار على ذم الدنيا لانه ما تواتر عليه منكر والمعاد ايضاً فان قلت التحقيق ان المال من حيث هو لازم ولا يمدح وإنما ذمه ومدحه من حيث كونه وسيلة للتعبير ووسيلة لشر

ومن ثم كثرت أحاديثه بنسبه أحاديثه التي لم يثبتها غيره من الرواة، وقد عرفت أن هذه الأحاديث لا يدرج من حيث إسناده فلا اعتبار بشرفها وهو مقدم على الاعتراض به، والثاني تصحح ما يفسر ما مضى، وإن لم يكن متفردا كما هو أول الباب في مصحح الخطبة فأندرج بماذا للأدعي ورديه هنا (والأصح أن بعض (٢٨٤) الحاصل لا يقابل بعض) فلا يكافي معيب لسبب سليمة فينتزله لجمعي عفيف صرية

فاسقة ولا فاسق حرفة عاقبة  
 حقيقة لا تأتي عاقبة عالم  
 سوء فاسقة دنياه بل يكتفي  
 صفة النفس في المنع من  
 الكفاية إذا فضيلة لا يجزها  
 ولا يمنع التبرها (لا يستره)  
 تزويج نافع من غير المرأة لأنه  
 مأمون من قاتل الزور كش  
 لا يمنع هذا في المراق لأن  
 شوبهة أذاك أعظم فإن  
 قيل له ليس ذاك نال وفعل  
 المجهنون كذلك مع أنهم  
 جهول والله تكاح الأمة عند  
 خوف الفتنة لئلا كان  
 المراق كذلك أم ولك  
 رده بان وطامجون يقبض  
 وطامعون لا أول ولا ينسب  
 وعرضه بخلاف وطام  
 المراق فلما جامع بينهما  
 وأدعاه إن شوبهة أذاك  
 أعظم ممنوع لأنها شوبهة  
 كاذبة أذل من تشا عن داع  
 قوي وهو انعقاد على (وكذا  
 ممية) ببسبب اشتباخ  
 فلا يصح التكاح (حل  
 المذهب) لأنه في خلاف  
 النية وكذاهما ويجوز  
 ومقطر عطر في كل الأام  
 وأصمده البقيني والأذري  
 وقتله عن خلق من الأمة  
 وأما سمع تزويج المجهنون من  
 غير أمه كأمه لأنه كذا  
 وليس المنار في تكاحه إلا  
 عليه إذا لم يحظ به العار وما

المصلحة ولا تزوج ما يفيد هاتو تزوج به ما تحيط لها أكثر (ويجوز) تزوجه (من لا مكاتبة ببعض الخصال) (الاصح) اه  
لان الرجل لا يتبع باستفراش من لا مكاتبة على أنه لا يلزم بدت له الحجار كاصحها (فصل) في تزوج المصهور عليه (لا يزوج بمجنون  
مفسر) أي لا يلزم ولا يصح تزوجه إذا ساج به الهه لا لا ، لا لا واغ لا لا ، ساجه علقه في غير عائل قال القطار حاجه ، لا به

وتعزل ابن الرقة عن ابن داود وأقره جواز تزويجه للخدمة وإنما يجه في مراحق لانه (٢٨٥) فذلك نظر كماله من دم وبيت الورثه في مراحق

أعمته فقال قضية قوله لا مجال لحاجة تعده وخدته فان لاجنيتات ان يقمن بها ان هذا في صغيره لمطلع على عورت النساء ما فيه فيلحق بالبالغ في جواز تزويجه لحاجة الخدمة اه (وكذا) لا زوج مجنون (كيد) أي بالغ لانه يفرم الجور والشفقة (الاحاجة) شيء عام في جميع وجوب تزويجه فيجوز ان اطبق مجنونه كأم لمع ما خرج به الاب فالحاجة للسلطان وكولاية ماله اذا علم ان زوجه العاجية (فراحدة) يجب الاقتصاد عليها لان دفع الحاجة يوجب فرض احتياج اكثر منها انظر في نظرها اليه لكن ياق في المصبل انهم نظروا في حاجته مع ندرتها وبه يتأيد بحث ان الواحدة لم تفته أو تكفه الخدمة زيد عليها بقدر حاجته والمجنون عجل وهو من بقله خلل وباضائه استرخاوا في احتياج الكساح عاليا ومغلوب على عقله ينحصر مرضه بل يتوقع افاته منه (وله) أي الاب فالحاجة (تزوج صغير طافل) غير مباح (اكثر من واحدة) ولو أربما ان رافعه مصلحة لانه من سعة النظر والشفقة

اه حلق (قوله) جواز تزويجه أي المجنون للخدمة وإنما يجه الخ متع تزويجه للخدمة مطلقا مر اه سم وهو أي المتع مطلقا ظاهر صريح المتع (قوله) ماس اي فاقول الباب (قوله) ثم وبيت الزر كشي أي عبارة التباية وقول الزركشي ان قضية الخ متع اه (قوله) اعمته اي من المراحق (قوله) تعدها الخ أي المجنون من اضافته المصدر إلى مفعوله (قوله) فان لاجنيتات ان يقمن الخ ولولم تزوجا جنسية قوم بذلك لم يزوج للضرورة ولا لندرة قسمن فيلحق ذلك بالاعم الاغلب فيه نظر وقضية اطلاقهم الثاني اه عس (قوله) ان هذا اي قوله لا يزوج مجنون صغير (قوله) اما غيره اي من يظهر على ذلك اه عس (قوله) اما غيره فيلحق بالبالغ الخ) هذا متع عس مر اه سم (قوله) اي بالغ الخ إلى قوله لكن ياق في التباية (قوله) شيء اي عبارة التباية والمغني لا الحاجة للكساح حاشا لا كان نظيره رغبة في النساء بغيره أو حوّلن وتلقه من اموالا كقولهم شفاهه باستفراغ ماله بشفادة عدلين من الاعباء بذلك وان يحتاج إلى من يخدمه ويصدهم ولا ينفق بخارمه من يحصل به ذلك مكره مؤنة النكاح اخف من ثمنامة وتقدمه يلزم المهر تزويج مجنون طرقت حاجته من مصل ايضاح اه قال عس قوله بشفادة عدلين أي او واحد كاقدمه اه وتقدم ماله (قوله) مع ما خرج به عبارة التباية والمغني ماله ان كان متقطع المجنون فلا يزوج حتى ياذن بهذا فقتل لا بد ان يقع المقدس والافاقه فلوجن فيه بطل الاذن اه (قوله) الاب بالغ) فاعل تزويجه (قوله) فالسلطان) وظاهر كلامهما ان الوصي لا يزوج وهو الراجح تأييد ومغني ياق في الفساح الجرم بذلك (قوله) فالسلطان) اقول لاشبهة ان المراد به ما يصل الامام فروا به والقاضي وخلفاءه وانما يتردد النظر في قيم اقامه القاضي على النظر والصرف في امورهم هل يزوج فنظر الكونه فاما مع القاضي ولا يزوج لانه يشبه الوصي في ان تصرفه خاص وظاهر ان عمل التردد حيث لم يبرهن له القاضي تزويجه بالخصوص ولا في اقل فيه ما يجتهد الفساح حاشا الله تعالى فيما مران الباطل الخاص كالامام فيلحق ذلك وليحرراه سيد ممر (قوله) المجنون فواحدة بالنسب) أي زوجة الاب باخر مجزأ في اى فراحدة يزوجها اه معنى (قوله) المجنون فواحدة) أي ولو امة بشرطه بولس اي زوجة سم (قوله) لا تدفع الحاجة) قد قال ان كان الحاجة للنكاح لم يرد على واحدة لو للخدمة زيد بقدر الحاجة اه مر ويوجه بان من شأن الواحدة ان تكن حاجة النكاح وليس من شأنها ان تكن للخدمة اه سم (قوله) بحث ان الواحدة الخ) اعتمد المغني لا التباية عيارتها وقول الاسنوي انه قد تقدم ان الشخص قد لا تتمع الواحدة فلتستحب له الزيادة إلى ان ينشئ إلى مقدار يحصل به الاغفاف وينجيه مثله في المجنون وقد اشار اليه الراسي في الكلام على السفينة مردود بوضوح الفرق فقد قال الاذرعى ابيت في وصا بالام انه لا يجمع له بين امراتين ولا جارين للوطه وان اتسع ماله لان تقسم ايتهما كانت عنده حتى لا يكون فيها موضع للوطه فينكم او يترى إذا كان ماله مختلا لذلك اه والظاهر انها لو جدمت او برصت او جذت حتى نابض منه عليه كان الحكم كذلك أي يجوز جمعه بغيره وما لا امة إذ لم تكن ام ولد لفتح وقد لا تكن الواحدة ايصال للخدمة فيزد بحسب الحاجة اه قال عس قوله بحسب الحاجة حتى لا يلتصق بما زاد ايضا اه (قوله) لم تفته الخ) أي المجنون (قوله) اي الاب) لم يفرق في خفي في المغني وفي قوله بان ولاية الاجبار في التباية (قوله) اي الاب جالب) لا وصي ولا قاض اه معنى (قوله) غير مباح) اما الصغير

فكالمجنون اه (قوله) وتقل ابن الرقة عن ابن داود وأقره جواز تزويجه أي المجنون للخدمة (قوله) وانما يجه الخ) متع تزويجه للخدمة مطلقا مر (قوله) فيلحق بالبالغ الخ) هذا عس مر (قوله) كأم ثم الخ) عبارة تهم اما اذا انقطع جونه تعالى المجنون والمجنونة فلا يزوجان حتى يبقيا وياذا توسترا اقتبنا إلى عام المقد كذا اطلقوه الخ اه (قوله) فالسلطان) دون الوصي مر (قوله) فواحدة) ولو امة بشرطه مر (قوله) يجب الاقتصاد عليها لان دفع الحاجة بالنسب) هذا يقال ان كانت الحاجة للنكاح لم يرد على واحدة او للخدمة زيد بقدر الحاجة اه ويوجه بان من شأن الواحدة ان تكون حاجة النكاح وليس من شأنها ان تكن للخدمة

ما يحمله على ان لا يضل ذلك الا لفرص صحيح ويؤخذ من نظرم الشفقة ان من يتبين ابنه عداوة ظاهرة

الاتحاد لان الصفة ليست يديها فالحاجة لذلك بالظن اعطى عدم ظهوره تعالى فينبغي ان كان انتم اعطى الكفاية قد ينشأ عنه خلافه من انزول  
 المال (زوج) جواز (الجنوة) ان اطلق جنونا فنظير ما مر (ابا وجد) ان قتل الاب او اقتصر لاجله (ان ظهرت مصلحة) كزيادة مير  
 او قضية قيد كغيره بالظهور انه لا يكتفى (٢٨٦) اصل المصلحة الظاهر خلافا لاعتدائنا في التصرف في مال الميت الا ان يفرق بينهما

المسوح في تزويجه الخلاف في الصغير المجنون قاله المحقق في نهاية ومتى قال عرش قوله غير مسح  
 ظاهر هو لو عجز باو خصيا اه وانظر ما تقدم بين المسوح وبين المجهوب والخصي (قوله) لا يخل ذلك  
 وهو (ع) معتمد اه عرش (قوله) لا ان يفرق بالناج) عبارة عرش بامكن تخلص الصغير من ضرر  
 الزوج اذا لم تلق به بعد كالمولا كذلك المراد اه (قوله) اقوى لتبوا (ناج) قد يقال اه اثرت العداوة  
 الظاهرة في الاقوى فلا تؤثر في الاخصف بالاولى وقد يجب بان عدم العداوة الظاهرة شرط لتحقيق ولاية  
 الاجبار لان العداوة مانعة بينهما فارق دقيق هو بالتأمل تحقيق فليتا ما ولي حر اه سيدهر (قوله) مع  
 ابقاه الى الولي المجبر لما في المرافعة بسببها الى الولاية (قوله) في الاتحاد) اي اثناء التكاح ودوامه (قوله) قد  
 ينشأ (ع) قد يقال ان كانت مهلة كاهو الظاهر فليس فيه كبر جدوى وكيفية لوجه لا لشرائط ما ذكر اه  
 سيدهر اي عدم العداوة الظاهرة (قوله) بخلافه (ناج) لعل الانسب بخلاف الولاية ما وفي المال اي قايما  
 ضمنية لعدم ثبوته مع الزهد (قوله) جواز (ع) ان قول المتن في الاصح في النهاية لا لقوله لا ان يفرق بينهما ما قرر  
 (قوله) وقضية قيد (ناج) قد يكون المراد بالظهور الاطلاع فلا يقتضي ما ذكر اه سم (قوله) بنحو ما قرر  
 اي انفا (قوله) الا في الزوج) لعل قول المتن لا لمصلحة المتن لا لقوله وان اقارب المجنون فيبصر (قوله) بلغت  
 مجنونة (ناج) ظاهر اطلاقهم ولو كان جنونا يسبق دواء مجنانه سيدهر (قوله) لا لا يرجى لمصلحة (ناج)  
 اي ولو جاز في هذه الحالة انما اقامت بغير ذلك صحة التكاح ولا خيار لما كان في ادعش (قوله) ولا حاجة  
 في الحال) هذا ظاهر في حاجة الولد لكن تقدم في محبت وجوب تزويج المجنونة الكبيرة وبأنى انفا ايضا  
 ان من الحاجة فيها الاحتياج للبرو والتفقه فلها جاز بل لزم السلطان تزويج المجنونة الصغيرة لذلك كذا  
 قدما عن البيهقي والريدي في محبت الوجوب عيار قاطعي مناقره لا حاجتنا في الحال اي للمجنونة في  
 صفر حاله الى التكاح لعدم احتياجها للوطء وان احتاجت للتفقه لا يفتقر الى احتاجت للتدبير لا لعدم هذا  
 ظاهر كلامهم (قوله) لمن (ع) اي من القاطن وتزواجه عرش (قوله) تطبيقا لقولهم) ولا هم اهرق  
 بمصلحتها لهذا قال المتولي بر اجمع الجميع حتى الاخ والعلم للامم والخالين بنو متق (قوله) المار تفصيلا  
 عبارة لخص التكاح بظهور علامة شهرتها او ترق شفتها بقول عدلين من الاطباء اه (قوله) مطلقا) اي  
 خدمت في بيت ابها ولا (قوله) وغيرها) اي غير المريضة (قوله) وان كانت) لا اخصر الا وضح حذفان  
 (قوله) واذا زوجت) اي سواء زوجها الولي المجبر والسلطان (قوله) تنخير) اي في فسخ الكاح وقفا  
 النهاية والغنى (قوله) ليوغ (ناج) وقوله وطرواخ اعتمد هذا التعميم النهائية والغنى (قوله) جنسه) اي جنس  
 المجبر الذي اخصف اليه العوام (قوله) وطرواخ) عطف على طروغ (قوله) كيلا ينشأ) الى التيق في النهاية

تحرر (ولا يشترط الحاجة)  
 الا في الوجوب كما مر خلاف  
 المجنون لان تزويجه يفرمه  
 (وسواء) في جواز تزويج  
 الابن بالجد المجنونة للمصلحة  
 (صغيرة) كغيره (ويجب) كغيره  
 بلغت مجنونة او عاقلة ثم  
 جنت لا نه لا يرجى لمصلحة  
 تستأنف فيها الابو الجدد  
 لها ولا يبالا جبار في الجملة  
 (فان لم يكن) الصغيرة  
 المجنونة (ابو) جدد تزويج  
 في صفرها ولو نطقه اذ لا  
 اجبار لنظر ما ولا حاجتنا  
 الحال (فان بلغت زوجها)  
 ولو نطق (السلطان) الشامل  
 لمن (في الاصح) كاي  
 ماله ويسن له مراجعة  
 اقاربها ولو نحو حال واقارب  
 المجنون فيما مر تطبيقا  
 لقولهم (للمحاجة) المار  
 تفصيلا (للمصلحة) كنفقة  
 ويؤخذ من حمل هذا امثالا  
 للمصلحة ان القرص فيمن  
 لها منفق او مال بينهما عن  
 الزوج ولا كان الاتفاق  
 حاجة اي حاجة (في الاصح)  
 وسبب ان الزوج ولو مصرا  
 يارمه اعدام نحو المريضة  
 مطلقا وغيره ان خدمت  
 في بيت ابها ويتردد النظر

(قوله) في المتن تزويج المجنونة اب (وجد) اي وان طرأ جنونا بعد البلوغ كباقي وقائي الروح حفر في  
 المجنونة اوجه الصحيح ان الاب والجد عند عدمه يزوجهما سواء كانت صغيرة او كبيرة بكر ام ثيبا الى ان قال  
 وسواء التي بلغت مجنونة من بلغت عاقلة ثم جنت بناء على ان من بلغ عاقلا ثم جن فورا لا يماه له به وهو الاصح  
 وان قلنا انها السلطان فكذا (التزويج) وقضية قيد كغيره بالظهور انه لا يكتفى قد يكون المراد بالظهور  
 الاطلاع فلا يقتضي ما ذكر (قوله) والظاهر خلافا (اعتمد) ايضا (قوله) حبش) يعني زوجه لا قرار

في المجنونة هل هي كالمرضى ولا وسبب ان احتيج لادخال المجنونة ولم تندفع حاجتها الا بالزوج اوجه ان السلطان تزويجها  
 لمصلحة لخدمته ان جعلنا ما كالمرضى وان كانت تخم الوجوب خدمتها على الزوج كزوج المجنون لمصلحة لخدمته ليعاير به هذا في الوجوب  
 لخدمته لانهم اذا زوجت لم اقلتم تغيير وقضية كلامه ان الصلى لا يزوجه وهو المتمدن لقصور ولا يتصوره قارق السلطان (وهو محصر عليه  
 بسفه) لبلوغه في الجبر في هذا بمعنى دوامه ان اختلف جنسه فانه لا يحتاج لانثاءه وطروغ يثبته عليه بغيره لا بد في هذا من انثاء حبر  
 والاصح نصره من تكاحه ان قلنا بان لا يزوجه وليه لا نولية التثنية بما طاعه لا بما عصى لا تصرف النفس (لا يستلج بكاح) كي لا ينشأ

الاقوله فالجندى ويشترط (قوله) ولا يصح اقراره له (الخ) قضية اطلاقه قيد ما بان ان الحكمنا كذلك وان قبل الاولى باذنه فيلحزمه سيد عمر فصل الحثية الاية قيد الاقرار السفية فقط وقال سم وارقاه الرشيدى بنفى رجوعه اقراره الى ايضا اه وفيه رقعة تظهر ما لا ان يرد به رجوعه الى رجوعه لغيرها وتردد عرض فقال ما نصه قوله ولا يصح اقراره له (الخ) ظاهره وان سبق من السفية اذن الولي في تزويجه قياس ما ذكر في السفية ان على عدم القبول عند عدم اذن السفية لوليه ان يرد به رجوعه لغيره من قوله حيث لم ياذن فيه النكاح وان كان المراد به الاقرار كما هو ظاهر اتجهما ذكره اه وعقبه الرشيدى بقوله وما في حاشية الفقيه من جواز رجوعه خيمه له للاقرار فيه وقفة من حيث الحكم اه فاتفق سم وعش ورشيدى على تعيد مسئلة اقراره الى ايضا خلافا للسيد عمر (قوله) اي في النكاح وقال عرض ائفى الاقرار اه وقدم ما فيه (قوله) وانما صح اقرار المرأة اي السفية كما مر اه سيد عمر (قوله) النكاح باذنه هل يشترط اذن الولي له بالاذن اخذ من قوله لصحة (الخ) اوله يفرق بانه مختاطف المقد الذي هو المقصود بالذات ما لا يختاطف تابعه الاذن من ثم اجزاه السكوت في بعض الصور ولم يجر التعلق في ذاك بعض الصور كالكتابة على تامل اه سيد عمر (قوله) بعد اذن الولي له (قضية) توقف قبول الولي واذنه اي السفية للولي على اذن الولي فليتأمل فيه وليد اجمع اه سم عبارة الحلبي قوله باذنه اي اذن السفية لكن بعد اذن الولي في النكاح اه وهي صحيحة في الاشرط والتوقف لكن ظاهر صنيع المفتي وشيخى الرضى والمنهج عدم الاشرط وسبق عن سم عند قول الفارح لما مر من صحة عبارة صالح انه الظاهر اه (قوله) في الاول) اي من بلغ سفيا اه سم (قوله) الاب فالجندى اي ان كان له اب وجد والافتواجه الى القاضي اوثانيه كذا في الانوار اه كرى حار تشرح المنهج والمراب الى منا الابوان علام السultan ان بلغ سفيا والا لسلطان فقط اه (قوله) فرضي اذن (الخ) وقفا لظاهر المفتي (قوله) وفي الثاني) اي من طرأ بغيره اه سم (قوله) ويشترط (قوله) من الترسى او الزوج في المفتي (قوله) بنحو ما مر (الخ) ومنه ان يتوقع شفاؤه من مرض يشفا عنه حدة تجب عدم حسن التصرف او غير ذلك كحرارة تشامن عدم استمرار الخ من ان يشفا عنه عدم حسن التصرف اه عش (قوله) ثلاث زوجات (الخ) يقتضى انه لا يزوج بعد تطبيق امرتين ويزوج بعد تطبيقين وعليه فافترق فيلحزمه سيد عمر لول

الولي ايضا (قوله) بعد اذن الولي له (قضية) توقف قبول الولي واذنه الولي على اذن الولي فليتأمل فيه وليراجع (قوله) وولي في الاول) اي من بلغ سفيا (قوله) الاب فالجندى فرضي اذن (الخ) عبارة شرح المنهج والمراد بوليها الابوان علام السultan ان بلغ سفيا والا لسلطان فقط اه وفيه تصريح بان السultan يزوج في الاول بعد الابوان علام (قوله) فرضي اذن (الخ) في الزوج لو كان الوصى انشأه بات قوله او يقله الولي كما هو ظاهر واصل انه ليس في الكلام ايضا من يزوج التيب البالغة التي طرأ سفيها بعد البلوغ وشدة حصر عليها وقضية كلامهم انه الاب فالجندى وان ولاية التريب تقدمه على السultan لافرق فيها بين الرشيدة من حصر عليها بعد بلوغها وشدة (قوله) وفي الثاني) اي من طرأ بغيره لقاضي او تابعه عبارة الناشري اما اذا طرأ اي السفوة او عايد الحجر عليه فامر تزويجه منوط بالسultan كما ذكر في باب الحجر وفيه على قولنا ولي الحاكم احتمال وهذا الحكم مطرد بينه في السفية بزوجها الحاكم مع وجود ابوان كانت بكرا انتهى وقوله وان كانت بكرا تقدم رده في شرح قوله وللأب زوج البكر وقياس البكر التيب فيلحزم (قوله) فان كان مطلقا الى قوله لرسى امه (قيل) ومن هذه المسئلة يتم اتفاق سائر الاصحاب اي حتى ابن سريج لانه من يوافق على هذه المسئلة على مطلق النور في المسئلة السرجية كما اوضح ذلك الناشري في نكتة انهم اوضحا ان تيبه واقول غايه ما يلزم اتفاق الاصحاب على صحة الترسى وموافقة ابن سريج على صحته لا تقتضى موافقته على وجوبه ايضا بل يجوز عنده ان تكاتب طريق التعلق المانع من وقوع الطلاق وعدم نصرهما بذلك لا يقتضى عدم صحته عنده على ذلك ولرسى ان هذا في غاية الظهور

مالم يوافق مؤذنه ولا يصح اقراره عليه ولا اقراره هو حيث لم ياذن فيه وليه وانما صح اقرار المرأة لانه ينفيداه ونكاحه يترسه (بل يتنكح باذن وليه او يقبله الولي) النكاح باذنه لصحة عبارته بعد اذن الولي وولي في الاول الاب فالجندى فرضي اذن له في التزوج على ما في العزيز لكنه ضعيف وان اطلاق السبي وغيره في اعياده وفي الثاني القاضي اوثانيه ويشترط حاجته النكاح بنحو ما مر في المحنن ولا يمكن فيها بقوله بل لا بد من ثبوتها في الخدمة وظهور فرائض عليها في الشهر قولنا زوج الا واحدة فان كان مطلقة بان طلق بعد الحجر اوقله كما هو ظاهر ثلاث زوجات او اثنين

وكذا الاصحاحات التي فيها ذكر الازواج والفرق بين المصنف والمفسر في قوله تعالى (قوله) اي من ان كان له ولد او اب او جد او غير ذلك من اهل بيته

فمنه في ما مر في المجلد  
والذي يتبعه انه يبين الاصلح  
من التسري او التزويج  
ما مر في التزويج بخصوصه  
لان التحسين به اقرب منه  
بالسري (تنبيه) ظاهر  
كلامهم هنا ان المطلق  
يسرى وان تكرر طلاقه  
لعذر لكنهم ذكر واقف  
الاضافات الابن اذ اطلق  
للمرأة لزوج اخرى  
وظاهره انه لا فرق بين تكرر  
ذلك وعدمه فيمكن ان يقال  
ينظره هنا ويمكن الفرق  
بان الابن في المطلق يدرك  
العذر على حقيقته غالباً  
وهذا صنيفه فلا يعد ان  
يشتمل ما ليس بعذر عذراً  
فمن ان فرض ظهور العذر  
بقرائن قطعية عليه اتجه  
تساوي البابين وظاهر  
كلامهم من انه اذا اطلق لعذر  
عذر ولو مرة لا يبدل  
يسرى فيحتمل مجيئه هنا  
ويحتمل الفرق بان المؤمن  
ثم على التفسير فيضيق على الاب  
اكثر منه على النسبة لان  
المؤمن من ماله (فان اذن له)  
الولي (وعين امرأة) تليق  
به دون المهر (لم يتكح  
غيرها) فان فعل لم يصح ولو  
بدون مهر المينة بخلاف  
ما لو عين مهر فتكح بازيد  
منه او انقص لانه تابع  
(ويكسها) اي المينة  
(بمعز المثل) لانه المرء الدائري  
(او اقل منه) لان مهرها  
يقل من مهرها فله ظهور

الفرق ظهور نسبة المصنوع اليه في الاول دون الثانية (قوله) وكذا ثلاث مرات اي متفرقة كل ما يتبعه قوله  
مرات ام عرش (قوله ابدلت) اي حيث امكن فان لعذر ذلك اما لعذر من يرغب فيها لا رقام بها او  
لصورتها مستوية لقياس ما مر فيمن سمعت ان يقدم معها غير ما مر من ارقاومة ام عرش (قوله) نعم  
الح) استدرك على قوله ولا يزال ادخال (بان ما عالج) عبارة القنينة ان لم تقدر احتجوا بما يصلح به الاضاف  
كامر في المجلد ام (قوله ما في المجلد) اي من ان الواحد ولو لم ينفعه او تركه الخدمة زيد عليها بقدر  
حاجته (قوله والذي يتبعه الح) عبارة المتفق وظاهر كلامهم انه لا يسرى ابتداءً ويلتزم كقالت في المبهات  
جواز الامرين كافي الاعفاء ويتعين ما به المصلحة ام (قوله لان التحسين به الح) اي المنة به عن  
الاجنبيات ولكن ينظر ما وجهه فان السرية وما كانت اجل من الحره وذلك اقوى في تحصيل العفة عن  
الاجنبيات وقد يقال المراد يكون التحسين به اقوى ما تحصل به صفة كمال بالنسبة لتغيره وكسوت الاصلان  
الميلين عن التسري ام عرش (قوله وان تكرر الح) الاول وان كان تكرر الح (قوله) يكرر ذلك  
اي الطلاق لعذر (قوله) اي في النسبة (قوله) ويمكن الفرق بان الاب يرى العقل (الح) انظر الاب النسبة  
ام سم وقد يقال قول الفارح غالباً اشارة الى جملة بالاغم الاغلب (قوله فلا يعد) وفي امه يحط  
بعدمها ان قد سدهم (قوله) اي في الاب (قوله) الاول الى قوله وقع هنا في الثانية (قول المثل  
وعين امرأة) اي يختصها او نوحها كزوج فلا تلون من بني فلان ام معنى (قوله تليق به) انظر هل هو قيد  
وقضية ما استدكره عن عرش عند قول المثل من تليق به انه قد فطر عين غير لا تفتكحها لم يصح لظاهر  
(قوله) دون المهر اي قد مر وان عين عينا جعله منها اخذا بما عالج في شرح قول المصنف من المسمى (قول  
المثل لم يتكح غيرها) قال ابن ابي الدرداء ما قرروا من عين المرأة لم يحل ما اذا لحقه مفارم بسبب الخلفا فلما  
عدل الى غيرها وكانت غير من المينة نسيابا ولا ديناً ودوناً مهرها وثقة فيبقي الصحة قطعاً كالمهر عين مهر  
فتكح بغيره انتهى وهذا ظاهر ما مر في قوله وعين امرأة وثقة فيبقيها لساوات المينة  
في ذلك الوقت كانت غيراً من نسيابا ولا وثقة فيبقيها لم يصح لظاهر ما هو قريب في الاول لا يظهر فيه  
للجملة ومعه دون الثاني لانه يمكن في مسوغ المدونين من وجهه وبان مثلهما لساوات في صفات  
صفتين من ذلك وزادت المدون الى العمل المتصور عنها بصفة وقوله وهذا ظاهر مستند ام (قوله) فان فعل  
الى قوله كسر يترك المتفق الاخره اي من تعدل اليها في الوقف (قوله لم يصح) اي ما لم تكن غيراً من المينة  
على ما مر ام عرش (قوله الذي تكح بعينه) في ما لو لم يعين له شيئاً بالكلية كان قال له اتكح فلانة او من بني  
فلان ولم يشرع للصدق بالكلية الذي يظهر فيها انه يصح بمعز المثل اخذا بما عالج في قول المصنف ولو اطلق  
الان الح) واما قول المحشى في ما لو لم يتكح بعينه بان عين له قدر من جنس فتكح في ذمته بازيد من ذلك القدر  
من ذلك الجنس ولم يلبس ما ذكره المصنف صحة الكاح بمعز المثل من الجنس المسمى ام ليس في عمله فان  
قوله في الحين المستند الاصح في قول المصنف ولو قال اتكح بالف لم يعين الحق له قياس الح) هو عين قول  
الفارح فيها سياتي في ذلك او ازيد من صحت معز المثل من خلا قال لا يصح اتكح فليتلى ام سدهم  
اقول قوله في ما لو لم يعين الح) ليس في عمله لانه داخل في قول المصنف هنا وقوله فان قوله في الحين المستند الح)  
فيه انه كيف يكون المبدء بتعيين المرأة عين المطلق وقوله وقوله قياس الح) هو عين قول الفارح الح) فيه انه  
كيف يكون المبدء بتعيين المرأة عين القيد بتعيين المهر فقط (قوله الماذون له) قال تكح وتقر في الكاح  
مطلق بالماذون وكذا قوله من متعلق به وغيره يرجع الى الولي قاله الكردى ويظهر ان من متعلق بالكاح  
وعصيب من التاثير ومنه والحق على ما قال (قوله على الاوجه) كذا عرش مر (قوله والذي يتبعه الح)  
كذا شرح مر (قوله ويمكن الفرق بان الاب يرى العقل الح) انظر الاب النسبة (قوله) الاب النسبة  
لعله في ما لو لم يتكح بعينه بان عين له قدر من جنس فتكح في ذمته بازيد من ذلك القدر من ذلك الجنس  
لعله في ما لو لم يتكح بعينه بان عين له قدر من جنس فتكح في ذمته بازيد من ذلك القدر من ذلك الجنس  
لعله في ما لو لم يتكح بعينه بان عين له قدر من جنس فتكح في ذمته بازيد من ذلك القدر من ذلك الجنس

صحة النكاح بمعز المثل اي بقدره (من المسمى) الذي تكح بعينه الماذون لفق النكاح منه ويلغو ما زاد ادله تبرع من وغيره

سفيه وقال ابن الصباغ القياس بطلان المسعى جميعه لانهم مرضوا بالجميع وهو يرجع بمهر المثل الى من تعد الباقى ذمته واحتمده الباقين وأراد بالقياس عليه النكاح الولي له بالازدياد لا في غير ما حمله ان تصرف الولي في الوقوع للتمتع مع كونه مخالفا للشرع والمصلحة بطلان المسعى من اصله السفيه منصرف لنفسه وهو بذلك ان يعقد بمهر المثل فاذا زاد بطل في الزائد (٢٨٩) كشرىك باع مشركا بشرى إذن شريكه

وصحبه يرجع الى الموصول كاشبه اليه قول الغني من المسعى الممين ماعنه بان قاله امير من هذا قاهر منه اذا تعامل بمهر المثل او قول سم قوله الماذون في النكاح منه اي بان قاله امير من هذا قاهر منه اذا تعامل بمهر المثل (قوله واراد) اي ابن الصباغ (قوله ولفرق الغني الخ) مع هذا عرش (قوله) والسفيه هنا الخ عطف على قوله تصرف الولي الخ (قوله بطل في الزائد) اي وصح في غيره فيصح التسمية واختيار المسعى بالنسبة اليه اه سم (قوله القاصرة) اي بصيا او جنون (قوله بدونه) تنازع فيه تاذن وانكح اه سيد عمر (قوله ليرافق) اي ما ياتي في الصداق (قوله ووقع هنا الخ) اما هذا في شرح الروض على الاحتمال لا مرددينه وبين غيره اه سم (قوله ووقع هنا) اي في حيث نكح السفيه (قوله) هذه الثلاثة اراد بها الطفل والقاصرة التي لم تاذن وقوله لما تقرر الخ يرجع الى قوله بما حمله ان تصرف الولي الخ اه كرتي (قوله في الولي السفيه) اي لاق نفس السفيه على المشهور اه سم عبارة عرش قوله في الولي السفيه اي حيث نكح له بفقر بمهر المثل اما جنون بمهر المثل فصحيح لا تزداد فيها اه عرش (قوله الاتي) نست لما تقرر سم وسيد عمر (قوله في الولي السفيه) لا يظهر وجه التقيد به كما ذكر ياتي في الولي في المسائل الثلاث فليتاها اه سيد عمر قد وجه التقيد بان المراد تصرف الولي فيما تقرر وتصرفه في مال موليه الموجود كما صرح بالمتن (قوله مع ان ذلك) اي الصحة بقدر مهر المثل من المسعى (قوله لان الغرض فيهما الخ) اي الصحة بقدر مهر المثل اما تصدوفي اذا كان المسعى اكثر من مهر المثل والغرض انما دونه اه سم (قوله لان اريد) بقوله من المسعى اه سم (قوله لا امتناع الزيادة) الى قوله وقول الزركشي في النهاية الاقول هو ان كانت الزوجية او نكحها وكذا في المتن لا فرق خلافا لان الصباغ (قوله صبه) ظاهره وان كانت سفيه وفيه نظير في نقص عن مهر مثلها بل ينفي البطلان ما اذا لم يكن قصها عنه الزيادة على معين الولي اه سم عبارة المتن صح الكاح بالمسعى قاله الادريجي وهو ظاهر قوي شديدة رحيته بالمسعى دون غيره ما اه (صح بمهر المثل) هل هو على ظاهره او عليه الفرق بين هذا وما مر او المراد به صح بقدره من المسعى فيه تميز ليجر سيد عمر اقول للشارح منه خلافا لغيره قوله فوجب قدر مهر المثل من المسعى صريحا في الثاني ولا موقع للترقب (قوله لا من اصل الخ) عطف على من الزائد اه سم (قوله حكما) وهو لقوة الزائد ومعه التسمية بالنسبة الى قدر مهر المثل من المسعى (قوله والا) اي بان زاد الا لقب مهر مثلها او سواه (قوله صح بمهر المثل) فيه نظير ما مر من تردد السيد عمر

بان قال له امير من هذا قاهر منه اذا تعامل بمهر المثل (قوله فاذا زاد بطل في الزائد) فبقابل ليس الكلام في الزائد لسقوط طلق المستتين بل في السكن من المسعى او من تعد البليو عجايب بان المراد اه يبطل في الزائد ويصح في غيره ومثنية صحته في غير صحة التسمية واختيار المسعى بالنسبة له (قوله ووقع هنا في شرح الروض الخ) اما هذا في شرح الروض على الاحتمال لانه وددته وبين غيره فراجعه (قوله ولي السفيه) اي لاق نفس السفيه على المشهور (قوله الاتي) نست لما (قوله لان الغرض فيهما الخ) وإذا كان الغرض ذلك لم يتصور صحته بقدر مهر المثل من المسعى لان الصحة بذلك تستلزم كون المسعى اكثر من مهر المثل والغرض انه دونه نعم ان اريد بقوله من المسعى من جنسه تصور صحته بقدر مهر المثل من جنس المسعى وان كان الغرض ما ذكر (قوله لان اريد من جنس المسعى) لوعين المسعى الذي هو دون مهر المثل في الاخيرتين كبدن فيل يمين دفع الحسين ويكل (قوله صبه) ظاهره وان كانت سفيه وفيه نظير في نقص عن مهر مثلها بل ينفي البطلان ما اذا لم يكن قصها عنه ولا الزيادة على معين الولي (قوله لا من) عطف على من الزائد

(٣٧) - شرواق وابن قاسم - (سابع) حيثان مختلفتان اعلوا كلا منهما حكما أو نكحها بأكثر من الالف بطل النكاح إن قص الالف عن مهر مثلها لتصرفه بالمسعى وبمهر المثل لأن كلا منهما اريد من الماذون فيه والاصح بمهر المثل لانه اقل من الماذون فيه او مساو له او اقل من الف والالف مهر مثلها او اقل صح بالمسعى لانه اقل من مهر المثل



[illegible]

(تبيين) قرئ في انتماء الجملة اليه ثبت فيه شرح المنهج واني انا فيه فحق شرح الارض بتأليفه عن الامام الغزالي لم يصح بل يتقيد  
 المصلحة قال الزركشي ولا بد ان الاستفراق لاثبات المصلحة فانه يكون كوابو المير من جلاها وذلك لان انتماء المصلحة في هذه الصور  
 هو الغالب فلا نظر لهذا الامر النادر ان النظر للكسبي المستقبل يعدد ووافي به ويعيدو كذا التاويل لانه بعدد الحلول والاحتياج  
 فاضغ في المصلحة من اصلها لكن الذي وجه النظر لثرائها له الغالبية فان شهدت باضطراره لكانها بخصوص صاحب عدم ثأره بفقد ما يده  
 صح التكاسر الا لا رولا له لانك من شئت باشتغال صاحب لا ترفع الصور بالكلية فبطل الاذن من اصله من ثم لم يثبت فيه تفريق الصفقة

وليس اسلمه اذنه في النكاح لو كفل به لان حرمه لم يرفع الا من مباشره (فان قيل له ولي اشترط اذنه في الاصح) لما مر من محبة عيار نهنا (ورقيل) له (بهر المثل ناقل) كالشرامه (فان زاد صحت النكاح بهر المثل) ولست الوادة (٢٩١) لا تملك اعلان التبرع وبطل المسمى

من اصله كما مر آقا باه  
(رف قول بطلان) النكاح  
كا لاشترى به باكثر من  
نمن المثل ويهاب باه  
يلزم من بطلان الثمن  
بطلان البيع اذ لا مرد له  
بمخلاف النكاح (ولو  
نكح السفية) السابق وهو  
المحجور عليه (بلا اذن)  
من وليه العامل لها كم  
عند تقدير الاصل او استناعه  
ولن تقدرت مراجعة  
السلطان (فياطل) نكاحه  
لالتا صارت لغيره بينهما  
قال ابن الرضا هذا اذا لم  
يته الى خوف الفتنة  
وإلا فالاصح صحة نكاحه  
كأمرأة لا ولي لها بل اولى  
(قانوني) من كونه  
الرشيدة الفتنة (لم يلزمه  
شيء) أي حد قطعا لقبية  
ومن ثم ملقه الولد ولا  
مهر ظاهرا ولو بعد فك  
الحجر وإن لم تمل سفهه  
لأهنا مقصرة بترك البعث  
مع كونها سلطانا على نفسها  
بمخلاف باطل بعد فك  
الحجر عه كا نص عليه  
في الامم واعتدوه بمخلاف  
صغيرة وبجونة ومكره  
ومزوجة بالاجبار وثامة  
ليجب مهر المثل إذ  
لا يصح تسليمين ومن  
ثم لو كملت بعد القصد  
وعلمت سفهه ومكته

صحة النكاح وبطلان المسمى (قوله لما مر) المرقه قال ابن الرضا في النهاية (قوله لما مر من محبة عيار نهنا) فنهية محبة عيار نهنا يكون اذنى الى فانظر مع ما سبق في شرح بل ينكح باذن وليه الخ لكن الظاهر ان التحويل على ما هنا ا سم (قوله وقيل له الخ) عيار المسمى (قوله لا تملك) الى الولي بالنسبة للمال مولى (قوله كما مر آقا) اى في شرح بهر المثل من المسمى (قوله وهو المحجور عليه) اى حسا او حكا على ما مر اه وشيدى (قوله منزوله الشامل) الى قوله وقول الاخرى في المسمى (قوله لا يرفع) مزوجة بالاجبار وقوله لها النفس الى الماتى (قوله عند تقدير الاصل او استناعه الخ) يفيد ان الحاكم يزوجه عند تقدير الاصل او استناعه وقد تقدم في الحاشية عن شرح المنهج ما يصح به اه سم (قوله او استناعه) اى لغير مصلحة اه متى (قوله وإن لم تدرت الخ) وراجع المرقه الشامل لها كما مر الخ (قوله لغيره بينهما) اى من السفية منكوحة به بل اذن (قوله قال ابن الرضا هذا الخ) عيار المسمى وهو كاتال ابن الرضا في النهاية (قوله والا فالاصح الخ) لكن اتى الاله بطلان اه نهاية قال حش قوله لكن اتى الاله بالغ مشتمد ووجهه فتدرة ما ذكره ابن الرضا في معنى من تدر رجوع الولي والحاكم ونى ما لم يكن ثم ولو لا حاكم هل يتزوج ام لا ليه فكلوا الاقرب الاول صيانة عنه عن الوقوع في الزنا اه وقد سمع بذكره من الكسيز مثل ما فى الفارح صاته لكن اتى شينا الصابان على بطلان ونهني ان الكلام كله بعد عدم التحكيم امامه فينبى ان يجوز وهو حيث كسنة المرأة المذكورة اه واقره الرشيدى (قوله كأمرة الخ) اى فانها تملك اه وشيدى (قوله لا ولي لها) عبارة المسمى في المفازة لاجماليا اه (قوله منكوحة) اى قول المتن وبانه في النهاية الاقوله بطلان بمخلاف صغيرة وقوله مزوجة بالاجبار (قوله اى حد قطعا) قضية اطلاع ولو مع العلم بالتصاد ووجه بان بعض الائمة كالاتا ما لك يقول (بعضه) نكاح السفية ويتبدل الى الجار ومداوم لاسقاط المحدث ان فى كلام بعضهم ما يقتضى جريان الخلاف عندنا فى صحة نكاحه اه عش (قوله ظاهرا) المتمد عدم الوجوب باطنا ايضا مر اه سم (قوله بمخلافه باطنا الخ) وفاقا للمتن كما مر وخلافا لنهاية عيار نه سواد فى ذلك الظاهر والباطن وما نقل من النص من لو موافقة باطنا ضعيفاه (قوله بمخلاف صغيرة الخ) عجز الرشيدى (قوله ومزوجة الخ) خلافا لنهاية والمضى عيار نهما وقول الاسنوى ينبى ان يكون المروجة بالاجبار كالسفيه فانه لا تقصر حيث من قبلها فانها ما تاذن والتمكين واجب عليها مردودا لا يجب عليها التمكن حيث اه وزاد سم لكن لو جعلت فساد النكاح واعتقدت وجوب التمكن فيه نظر اه اقول ويمكن الجمع بصح كلام الفارح على هذا وكلام النهاية والمضى على العلم بالفساد فراجع ثم رابت قال حش ما صمعه اه اذ لا يجب التمكن حيث اى حين العلم بفساد النكاح وعليه فلو ظنت حتمه فالوجه ما قاله الاسنوى اه (قوله ومكته مطارعة) اى لو لم يستطع لها تمكين قبل والا فتداسطر لها مهر بالوطء السابق ولاشئ لما فى الثاني لاجماد السفيه على ما بانى اه عش (قوله واخرى) اى افتنا المصنف اه كرى

حاجته الا هذه الان قال انه اذ مر (قوله لما مر من محبة عيار نهنا) فنهية محبة عيار نهنا يكون اذنى الى فانظر مع ما سبق في شرح بل ينكح باذن وليه الخ لكن الظاهر ان التحويل على ما هنا (قوله عند تقدير الاصل او استناعه الخ) يفيد ان الحاكم يزوجه عند تقدير الاصل او استناعه وقد تقدم في الحاشية عن شرح المنهج ما يصح به اه سم (قوله والا فالاصح صحة نكاحه) كذا الاستاذ الكبيرى قال ابن الرضا في الاصح والوجهين صحة نكاحه هو اولى من المرأة في المفازة لا تبدوا لاه لكن اتى شينا الظاهر على بطلان ونهني ان الكلام كله بعد عدم التحكيم امامه فينبى ان يجوز وهو حيث كسنة المرأة المذكورة (قوله بمخلافه باطنا) المستند عدم الوجوب باطنا ايضا مر (قوله ومزوجة بالاجبار) كذا قاله الاسنوى وهو مردود لانه

مطاعة لوجب لما شئ كما مر ظاهر وكذا سفية حالة الوطء فيجب لها مهر المثل ايضا كما اتى به المصنف وإن علمت الفساد وطلوتها واضرعت بالاعتداد باذن السفية في الاتفاق البينى ولهذا لو قال سفه لاخر اقطع يدى قطعه هدر ويرد بان البضع

مقوم بالمال شرعا ابتداء ثم يخلو لهما (قوله) مع نفسها محل له بخلاف قوله (قوله) لا يخلو لهما من المال

(وقيل) يلزمه (القول) يتناول  
حظا من المثل الذي كثر  
(ومن سحر عليه بغير صحيح  
لأنه) كآدمه في النفس  
وأعادها نواطة لما بعده  
وذلك لصحة عياره لخدمة  
(ومن النكاح في كسبه  
لا فيما منه) تعلق حق  
الفرما به مع اختياره  
لاحدائها بخلاف الولد  
المتجدد فإن يكن له كسب  
ففي ذمته ولها الفسخ  
بأصاره بشرطه وبعت  
نفسها إن جعلت لنفسه  
طعيف (ونكاح صيد) ولو  
مدبرا ومبعضا ومكاتب  
ومطاعته بصفة (بلاذن  
سيده) ولو اتى (باطل)  
للصحر عليه وللغير الصحيح  
أي ما لو كزوج بغير إذن  
سيده فهو عامر وقول  
الأدري يستثنى من ذلك  
ما لو منه سيد فرفضه الحاكم  
يرى إيجابه فامر فامتنع  
فأذن له الحاكم أو وزوجه  
فانه يصح بما كالمحض  
الوالي فيه نظر لأنه إن أراد  
صحة على مذهب ذلك  
الحاكم لم يصح الاستناد  
أول مذهبنا فلا وجه له  
وأفهم ما قرره ان الموقوف  
كله أو بهته على جهة يتقدر  
ترويه وإذا بطل لعدم  
الاذن تعلق مهر المثل  
بذمته فقط وبهية ان عمله  
في غير نحو الصغير والامتناع  
برقبته نظير ما مر في السفيه  
ثم رأيت الأدري يحتمل

(قوله) مقوم بالمال شرعا ابتداء أي بخلاف نحو قطع اليد فإن راجعه القود ابتداء سم أو المال إنما يجب  
بالقود عليه وحش (قوله) ابتداء أي لبيان المون (قوله) الموقوفون النكاح إلخ أي المتحدون على المحرم من  
مهر ونفقة وغيرهما أما النكاح السابق حل المحرم فوجه فبما عمله أو استثناءه كسبه أهلية  
زاد المثنى ولو اشترى أمه في ذمته بعد المحرم واستولها فهي كزوجة المأخوذ بعد المحرم كما يحتمل بعض المتأخرين  
أه (قوله) مع اختياره لاحدائها عبارة التبايع مع احداثها باختياره أه وهي أحسن (قوله) بخلاف الولد  
المتجدد أي فإن حوته بقهرى إذ لا يلزم من الولد الاحياء لموته في ماله حتى يقيم أه وحش (قوله)  
بشرطه وهو بالنسبة للمهر عدم الوطو بالنسبة للنفقة معنى ثلاثة أيام بلا اتفاق ففسخ صحيحة الرابع على  
ما يأتي أه وحش (قوله) ولو اتى أي أو كافرنا يقرضه أي ولو كان سيده اتى أو كافرا (قوله) وقول  
الأدري يستثنى إلخ أقر المثنى (قوله) لرفضه لما كالم (قوله) ديقال أن وجه من الحاكم المرفوع عليه حكم  
بالامر بالنكاح أو بصحة النكاح بغير قهره فالاستناد امرض على مذهبنا أيضا لا يخرج على أن تصرف  
الحاكم حل هو حكم أو لا إن قلنا حكم فكذا حكم ولا فلا وجه للاستثناء تأمل سيد محر وقوله حكم بالامر  
بالنكاح أنظر المراد به فلواراد به إلا أن بالنكاح فهو موجود في كلام الأدري وقوله ولا يخرج على أن المحرم  
أن الرأى أنه حكم برفع اليد أو رفع حنا موجود في كلام الأدري فالاستناد امرض عبارة سم قوله يصح  
الاستثناء على عدم صحة نظر فإن عبارة المصنف شاملة لهذه الحالة وهذا كاف في صحة أه (قوله) على جهة  
تقديره خروج الموقوف على معين وتقديمه في الحاشية في قول المصنف فإن قد الممتنع وصحته زوج السلطان  
عن فتوى شيخنا الشهاب الرمل أن العبد الموقوف ينتزع تزوجه مطلقا فراجع أه سم أي يجب تزويج  
العينة سحر حاشية (قوله) بتقدير تزوجه أي لعدم تصور إذن سيده أه سم (قوله) إذا بطل إلخ راجع  
إلى المثل (قوله) تعلق مهر المثل بتمت أي أن وطى أه أو غيبى (قوله) ولا (قوله) كانت صغيرة أو متونة  
أو مكره مأثور موجه بالاجراء أو بغيره حال الوط (قوله) تعلق برقبته أي لوجوبه بغير ضمانته المعتبر  
وضاء ولا عبرة برحاله إلى ذلك في المهر سم وحش (قوله) نظير ما مر في السفيه) أي في قول الشارع  
بخلاف صغيره فوجوبه الخ قوله في السفيه أي في قوله هو الصغير إذا نكحها بلاذن وليه أو بغيره توقف  
سم بماضه أنظر في أي عمل مر وكيف يصور التعلق برقبته الحر أه وأما قوله فكيف يتصور إلخ فراجع  
أن مراد الشارع من نظير ما مر في السفيه التشبيه بأصل ثبوت المهر وعدم سقوطه بقطع النظر عن تعلقه  
بالدماء أو الرقبة ثم رأيت قال الزيد في قوله نظير ما مر في السفيه أي من حيث مطلق الوجوب بغير دفع ماني  
سواشي التفتحه أه وشاهد (قوله) هو جزم الاتوار إلخ أحسنه مر أه سم (قوله) غير مأذونة إلخ أي بأن  
نكحت بغير إذن السيد وطئت أيضا كالم يكن المبدأ مأذونة أه كرى (قوله) وقال الخ عبارة التبايع  
لا يلزم ما تمكنت مع لفساد النكاح لكن لو جهل لفساد النكاح واعتقدت وجوب التمكن فيه نظر (قوله)  
مقوم بالمال شرعا ابتداء أي بخلاف نحو قطع اليد فإن راجعه القود ابتداء (قوله) لم يكن لانها مع  
سهباء دخل) إذ لا اعتبار باذن السفيه في الاموال (قوله) في الممتنعون النكاح في كسبه أي فيستثنى  
هذا من قول من أن المحرم يمتد إلى ما حدث له (قوله) ولو اتى أي ولو كان سيده اتى (قوله) لم يصح الاستناد  
في عدم صحة نظر فإن عبارة المصنف شاملة لهذه الحالة وهذا كاف في صحة (قوله) على جهة  
تقديره خروج الموقوف على معين وتقديمه في الحاشية في قول المصنف فإن قد الممتنع وصحته زوج السلطان  
عن فتوى شيخنا الشهاب أن العبد الموقوف ينتزع تزوجه مطلقا فراجع أه (قوله) بتقدير تزوجه أي لعدم  
تصور إذن سيده (قوله) والالتصاق برقبته أي لوجوبه بغير رضا مستحقة المعتبر وضاء ولا عبرة  
برحاله إلى ذلك في المهر (قوله) نظير ما مر في السفيه) أنظر في أي عمل مر وكيف يتصور التعلق  
برقبته الحر (قوله) وجزم الاتوار إلخ) اعتمده مر

وجزم الاتوار كالامام فوطيه أه غير مأذونة أيضا بتعلقه برقبته وقال الأوكشي وغيره بل بدمته (ونكاحه) (بأذنه) وإن

وان قالاه **(قوله اي السيد الرشيد)** الى الكتاب في النهاية الا قوله اقتضى كلامه الى وانما جبر الاب وقوله التي تحمل من غير وجه كتابي وقوله بعد على حملها الى كبر وجوه وان لم يكن له الى اما الكافر وكذا في المتن قوله ويؤخذ منه الى وحل ما ذكره وقوله وكذا في السفيه كما هو ظاهر وقوله وانما جبر الاب الى المات وقوله ولا يجبر الى الى الكتاب **(قوله غير الحرم)** مفهوما عدم صحت باذن السيد الحرم وان لم ينكح الا بعد تحله لقساد الاذن حال الاحرام وهذا ما قاله ابن القطن وهو الصحيح كما افاده شيخنا الشهاب الرمي اه سم **(قوله يورث الى الخ)** اي او كافر اه متفق ويحمل ان الصغير العبد **(قوله لم ينكح)** اي الى المات اه **(قوله)** يبلده اي السيد **(قوله)** من الخروج اليها اي الزوجة اذا كانت بنتي بلده اه وشيخي وقال ع ش الصغير راجع الى قوله يبلده وغيره اه **(قوله ولا يبطل)** اي وان عدل بطل النكاح قال ع ش ظاهره ولو كانت المدلول اليها خيرا من المينة نسبيا ومالا ودنيا عليه فيمكن ان يفرق بينهما فيمنع ما تقدم في السفيه من ان ابي الدم من الصحة بان حبر الرق اقوى من حبر السفعة اه ع ش **(قوله نعم الخ)** استدراك على قول المصنف ولا يبطل الخ اه وشيخي **(قوله فورا الخ)** وان قصص ما عينه له سيده او عن مهر المثل عند اطلاق جلا ولو نكح بالمسي من مهر حادوه صعبه اه متفق **(قوله فورا الخ)** ظاهرة الصحة هنا ان كان مهر مثلها فوق المقدر وان يبطل في نظر ذلك من السفيه كاحرم به الررض وشروط الفرق لا يصح احرام اه سم **(قوله نعمت الزيادة)** ولزمت الخ الاولى صير لزمت الزيادة نعمت **(قوله)** ولزمت نعمت هذا اذا كانت المرأة كبر فمقتن كانت صغيرة تعلق بالمهر بقيته اه حلي **(قوله)** ويؤخذ منتهى اي من التعليل **(قوله)** في العبد الرشيد فلما كان غير رشيد هل صح النكاح ولزمت الزيادة مطلقا اوفيه التفصيل لما في السفيه الثاني اقرب فليراجع **(قوله)** وعمل ما ذكر الخ اي على صفة النكاح لغيره ظاهر افراد **(قوله)** ولا يبطل النكاح اي كما في السفيه اه متفق **(قوله)** ولو نكح فاسدا اي بان اطلق السيد الاذن في النكاح فكيف نكاحا فاسدا لفقده شرط من شروطه اه ع ش **(قوله)** نكح صبيها اي جاز له ان ينكح ثانيا نكاحا صبيها اه ع ش **(قوله)** يورثوه اي السيد كرجوع الموكل اي يستبد به اه ع ش **(قوله)** وكذا في السفيه اي يورثوه كرجوع الموكل اه وشيخي **(قوله)** الماتين والظاهر انه ليس السيد اجار صيده والثاني في اجارته كالا مة اه نهاية قال ع ش وعلى هذا الثاني لو طلق السيد مئلا زوجته فلا تملك زوجها وليها باذنها بعد انقضائه صحتها لهذا العبد باجبار سيده صح النكاح ثم اذا ملكها اباه سيده بعد موتها انقض النكاح فلا يحتاج الى تطليق من العبد لتحل المرأة بذلك لزوجها الاول بعد انقضائه صحتها من العبد قال بعض اهل المعصرو العمل بهذا القول حيث يمكن اولى ما يفضل الاذن في التعليل بالصبي قال سلا مفاذ كرم من الاحتياج الى المصلحة في تزويج الصغير فانه حيث كان المزوج السيد لا يتوقف صحة النكاح على مصلحته اه وفيه بعد تسليمه انه على بمقابل الاظهر وقد صرح الفارح كسبح في شرح الخطية بانه لا يجوز العمل به ولو لنفسه اه يحتاج مع ذلك الى عدالتين الى المرافعة والهرد واني بذلك لكون المقدس صبيها عند الشافعية تاملوا لا تنزع بما قيل اها قول وفيه جواز التقليد والعمل لنفسه بمقابل الاظهر في العبد الصغير قول الفارح واقتضى كلامهما في مواضع ترجيح مقابله في الصغير الخ وقول المتن والثاني في اجارته كالا موقبل يجبر الصغير ضمنا وهو موافق لظاهر النص وما عليه اكثر الرافعين ولا تقتضه كلام الرافعي في باقي التعليل والخراج اه انه المذهب لما سألني المصنف في كتاب الرضاع

اي السيد الرشيد غير الحرم  
تعارفوا اني بركا (صحيح)  
لقوم الخبر (وله اطلاق  
الاذن) فيكم حرة او امة  
يلد وغيره مالم السيد منه  
من الخروج اليها خلافا  
لمن وم فيه (وله تقييده  
بامراه) مينة (واقية او  
بلد ولا يبدل عما ائني فيه)  
والا يبطل اذ كان من مهر  
المدلول اليها اقل من مهر  
المينة نعم لو قدره مهر  
فواد اوزاد على مهر المثل  
عند اطلاق صحت الزيادة  
ولزمت نعمت ليعتج بها  
اذا حق لان هذه صبيحة  
بمخلاف ما مر في السفيه  
ويؤخذ من ان الكلام في  
العبد الرشيد وعلى ما ذكر  
في صورة التقدير ان ينكح  
عن الزيادة والا يبطل  
النكاح لانه غير مأذون  
فيه حيث لا يحتاج الى  
اذن في الرجعة بخلاف اعادة  
البائن ولو نكح فاسدا نكح  
صبيها بلا اثناء اذن لان  
لقساد لم يتناوله الاذن  
الاول ورجوعه عن  
الاذن كرجوع الموكل  
وكذا في السفيه كما هو  
ظاهر) والظاهر انه ليس  
للسيد اجبار عبده على  
النكاح صغيرا كان او كبيرا

بما رآه الساقية لا يملكه بل يملكه المالك فلو ارادته كثر في الامه (وله اجاراته) التي يملك جميعها ولم يتعلق بها حق الابن الصغير لا تقدرى تمنى المسلمة حيث لا واجب عليها ما جأ (ولا مكسه) أي لا يجبر السيد على نكاحه بقتله باسماه السابقة ايضا اذا طلب من حق الاظهر له بشخصه (٢٩٤) مقاصد المالك فلو ارادته كثر في الامه (وله اجاراته) التي يملك جميعها ولم يتعلق بها حق

لازم على النكاح لكن  
عن يكافيا في جميع مام  
والا يصح بشهرهما نعم  
لهما جارا على رقيق ودفنه  
فالنسب اذا نسب لمواثما  
صح بهما التبر السكوت ولو  
معيا ولهما تمكينة على  
الاصح عند التولي لان  
الغرض الاصل من الشراء  
المال ومن النكاح التمتع  
(بأي صفة كانت) لان  
النكاح يرد على منافع  
الجنح وهي ملكه ولا تنفعه  
بهرما ونفقة بخلاف  
العبد المملوطة والمكاتبه  
فلا يجبرهما كما لا يجبره  
ومرأته ليس الرهن تزويج  
مره موقوف ومنها الامن  
مرتين ومثلها جانية تعلق  
برقيقها مال وهو محسر  
والاصح وكان اختيار الفداء  
وتاما لم يصح البيع حيث  
لانه مفوت للرقبة وصح  
التمتع لتصرف الفاعل اليه  
وكذا لا يجوز لفلان تزويج  
امته بنو اذن التمر ما لا  
سيد تزويج امه تجارة  
عامل قراعه بنو اذنه لانه  
يتقن قيمتها فيتضرره  
العامل وان لم يظهر به ربح  
او تجارة فله الما دون له  
المدين بنو اذنه واذن  
الغرماء (فان طلبت) منه  
ان يزوجهما (يؤلموه

حيث قال فيمزوج امه وله عبده الصغير الخ اه واما قول عشر وانه يحتاج الخ فهو باه ظاهر غرضه  
البيان والقاعل (قوله باشر الخ) يصل المالك بوضعه فيقتن فيهما اخلافه قالوا لغيره والناية  
انما لا يجبر ان تعلموا زاد الاولو العبد المشتري له السيد به اجبارا وعليهما اجابا بغيره الخ لا فرق  
الطرفين ولو اجابا احدهما الى النكاح وامتنع الاخر امتنع عليه النكاح اه (قوله لانه) اي النكاح يلزمه  
الخ لانه اي السيد لا يملك له النكاح بالطلاق فكيف يجبر على ما يملك وقه نايه ومعنى (قوله ترجيح  
مقابلة الخ) مال اليماني (قوله ولما اجبر الا بالخ) اي بان يزوج به بنو ربه بنو ربه النكاح فاه  
عشر (قوله ولا عكس) الجرا او الرفع نايه ومعنى قال الرشيد بقوله لا يلزم يظهر لوجهه فليتا ما من (قوله  
باسماه السابقة) الا المزدللان بوجع ناشى اه سم (قوله لمان وهما جاراته) اي واحدا كان السيد  
او متعددا فالتمتع كجميعهما ما ملكا اه عشر (قوله التي يملك جميعا الخ) سذكر محترمه بقوله اما المصلحة  
الخ وقوله في جميع مام ومنه العفة والسلامة من العيوب ومن ذنابة الخ فله على ما افادته فله نعم الخ من ان  
ما عدا الرق وذنابة النسب مستبراه عشر (قوله الام يصح) اي النكاح (قوله له اجاراهما على رقيق الخ)  
اي بان كان ابوها قراشيا كاسمته وس (قوله ولو ما تمكينة الخ) اي عند امن ضرر يلحقها في بدنها اه  
ناية قال عشرين اي ولو باختيار غلبة فلها كان كمن جبرها او ارسلها (قوله المال) اي التمتع اه  
عشر (قوله لمان باي صفة كانت) تميم في صفة الامن بكارة وثوبه وصغر وكبره وعقل وجنون  
وتدبير واستيلاء ومنه (قوله لا يجبراه) كان الظاهر تأكيد الفصل (قوله ومراهنه) محترمه بقوله ولم يتعلق  
بها حق لازم اه عشر (قوله الا من مرتين) اي او باذنها يوقى معنى وس وسيد عمر (قوله ومثلها جانية  
الخ) اي بلا اذن المستحق اه معنى (قوله حيث) اي حين اذ كان موسرا الذي هو معنى قوله ولو الا اه  
رشيد (قوله وسع المتق) اي اذا كان السيد موسرا مع مفوت للرقبة (قوله لا يجوز لفلان) اي يجوز  
عليه بفساد سيد عمر (قوله تزويج امه تجارة عامل قراعه) فيه تابع اربع اضافات (قوله بنو اذن  
الغرماء) اي ابائهم فيصح ثم ان لم يظهر غيرهم آخر قد اشكوا لاني بنو بطلان النكاح اه عشر (قوله بنو  
اذنه) اي العامل (قوله وان لم يظهر الخ) غاية (قوله او تجارة فته الخ) حلف على تجارة عامل اه سم (قوله  
الما دون له) اي في التجارة (قوله المدين) اي او الاقربوسم بلا اذنه (قوله بنو اذنه) اي القن (قوله لمان  
يلزم تزويجهما) اي وان خاف عليها التمتع وقوله مطلقا اي صغيرة او كبره حلفت او لا اه عشر (قوله  
مواثما) اي بسبب اورحام او مصاهرة وكانت بالغة كاتاهما بنو بسن تامة خاتمة الوثا كاتاهما الا ذرعي اه  
معنى (قوله ما اذا كان) اي السيد (قوله فيما يملك الخ) خبر ان قوله وتقله الا انير انما يكون الخ حلف على

بالعين من مهرها دونه صح به قال في شرحه خلاف نظري في السفيه كاهم اه (قوله باسماه) الا المالك  
فلان زوج بحال ناشى (قوله ودني بالنسب) كذا عبر السفيهان وقضته انه يزوجهما اذا كانت عريه من  
عجمي قال الاستوى لينا قوليها فيما مر والامة العربية بالحر العجمي على هذا الخلاف اي الخلاف  
ان جبار بعض الحاصل وبعض نظرا لانه صاحب الرض فبما يفيده ان يزوجهما اذا كانت عريه من  
عجمي ولو سر او ذكر شيخ الاسلام في شرحه ان الحق ما لا يقال ولا ما لا ينافي لان الحق في الكفاية وفي النسب  
لسيدها لانهما وقد استقطعتا تزويجهما من ذكرهما من محلها اذا زوجها بغير سيدها باذن او ولاية على  
مالكها اه (قوله الا من مرتين) اي او باذنه (قوله وانما لم يصح البيع الخ) عبارة شرح الروض  
واستشكل ذلك بمنع بيعها قبل اختيار الفداء (قوله او تجارة فته) حلف على تجارة عامل (قوله في لمان

تزويجهما) مطلقا تنص قيمتها لثروتها استتاعه بمن يحمله (وقيل ان حرمت عليه) مؤبدا والحق به ما اذا كان امراة  
(لومه) اجابته تعصمنا لما (واذا تزوجهما) اي الامة سيدها (فلا صحه ان يملكه) بالولاية لان التصرف فيها يملك استيفاءه ونقله الى  
الغير انما يكون بحكم الملك كاستيفاء النافع ونقله بالاجارة (فيزوج)

على الأول من حيث ما خلا القبرى كما هو (مسلم أمه الكافرة) التي تحمل من قهر (٢٩٥) كتاب بخلاف ما قد ذكرنا في الأصل من حيث هو

المجوسية الوثنية على أحد وجهين خمسة بعضهم لا يملك الاستمتاع بما والاوجه ما رجعا للجلال والجلال شرع المجارى بل ليس عليه الشافعي رضى الله عنه انه يزوجها بكافر قز او حريه على حملها الا ان عن السبكي ترجيح خلاه كاي زوج محرمة بنصر رجاء وان لم يكن له عليها ولاية من جهة اخرى خلافا لما فيه شارح امالك الكافر فلا يزوج امه المسلمة على ما لا يمتنع من كل تصرف فيها الا ان المسلمة عنها (واقف) امه كما يزوجها (ومكاتب) كتابة صحيحة امه لكن باذن سيد وليس السيد الاستقلال بزوجها كعبه (ولا يزوج وليا (عبد) مولى من (صبي) ومجنونا وسفيه ذكرا وانى لعدم المصلحة فيه باخطاع كعبه عنه ولم ينظروا الى انها ربما تظهر مع تزويجه لندوة (ويزوج) ولي التكاثر والمال وهو الاب فالجد فالسلطان (ام) اجبارا الى تزويجها لمولى يتقدمه (في الاصح) اذا ظهرت النقطة فيه اكتسابا للبر والنفقة نعم لا بد من اذن السفيه في نكاح امه وخرج بروليمامة صغيرة صالحة تيب فلا تزوج وامه صغير وصغيرة مجنونة

(١) قول الخشبي وقول

اسما وخبرها (قوله على الاول) اي انه بالملك (قوله التي تحمل) ينافي هذا التفسير بما في من قوله والاوجه ما رجعه الى قوله كاي زوج محرمة الخ (قوله ويخرج امه الكافرة) اسقط التباير للمتن لفظه (قوله لانه) اي السيد (قوله بما) اي المجوسية الوثنية (قوله والاوجه ما رجعا للجلال الخ) وهو المتدنية في معنى (قوله على حملها) اي الكافراهم سم (قوله كاي زوج) اي السيد (قوله محرمة) اي الملوكة كاخته سم وثنية ومعنى (قوله اما الكافر) محرم مسلم (قوله الا اذا التملك الخ) اي وكنا بها ما يقوم معنى (قوله لمالين ومكاتب الخ) بامه المكاتبه يني ان يزوجهما سيدا باذنها فليراجع قاه سم ذكر عن الرض والمياد ما يفيد وكذا في المتن ما يفيد (قوله كعبه) اي عبد المكاتب اي كاهه ليس له الاستقلال بزوج عبد المكاتب بل باذنه فيه اء عش (قوله كعبه) اي العبد وقوله عن اي المولى (قوله ولي التكاثر الخ) قد يصدق على ابن عمو ص على بنت عمو صواب بان المقصود ان تكون ولا يتعلمان جهة واحدة اء سيد محرر وقوله من جهة الخ وولم لا في ان قولنا شرعية لا بحيلة (قوله لا بد من اذن السفيه) اي ذكر الواثي اخذ من سابق كلامه وفي قسم يبعد ككلام المتهم وشرحه ما نضاهه في اختيار استئذان السفيه ايضا وظاهره وان كانت بكر او بعد ذكر كلام شرعي الرض واليهبة مانصه وقضية ذلك ان السفيه التيب كذلك امر (قوله وخرج بروليمامة) اي التكاثر والمال خ شره شدي (قوله امه صغيرة) بالاخافة وكل من طاعة وتيب صفة صغيرة (قوله فلا تزوج) اي لانه لا يل استدكاح تلك الصغيرة (قوله وامه صغيرة) الخ صلف على قولها امه صغيرة (قوله مجنونة) اسقطه التباير للمتن وفي سم يبعد ككلام المتهم مانصه هذا

الكافرة ٥ او قول الفارح اي الكناية كافي المحرم والمال على كلامه على اصله لان السفيين حكاي المجوسية مجنون لم يرجعوا شيئا وقوله لا غير ما لا يحل نكاحها اي لموا لافسيان حل الوثنية للرضي شرحه (قوله والاوجه ما رجعه الخ) وهو المتدني شرحه (قوله يتاحل حملها) اي الكافر (قوله كاي زوج محرمة) اي الملوكة كاخته بنصر وشارع (قوله في المتن مكاتب الخ) بامه المكاتبه يني ان يزوجهما سيدا باذنها فليراجع قال الفارح في شرح الارشاد ويحتمل ان الامه لا يزوجها من يزوج المبهمة اي من يزوج المبهمة لو كانت محررة ولو لم يزوجها الا من هو مالك البش والولي اء وتقدم ذلك في كلام الفارح في بحث الاول. وفي المصالب كاي زوج محرمة غير المحسورة وليها باذنها مطلقا وبكر او لا يعتبر اذن الامه (قوله في المتن لا يزوج ولي عديني ويزوج امه الخ) في الرض فصل ليس لمولى تزويج عبد الصبي والسفيه المجنون ولو زوج امهم للمصلحة اء اوجد جازا غير ما لا السلطان في امه غير الصغيرة ويزوج اي وان علامة التيب المجنونة لا امه التيب الصغيرة اي العاقلة وان كانت اي الامه لسفيه استؤذناه وظاهره انه اذا كانت الامه لسفيه لا تستاذن لكن قول المتبع وشرحه مانصه لمولى نكاح ما من ابر ان علاو سلطان تزويج امه مولى من ذي صفرو وجنون وسفرواثنى باذن ذي السفه فلان ايها وان علاو تزويجها الا ان كان صغيرا وصغيرا فليس لغيرهما ذلك مطلقا اء ظاهر في اجبار استئذان السفيه ايضا وظاهره وان كانت مكر او قوله الا ان كان صغيرا شامل لدى المجنون منها خلافا فتية الفارح الصغيرة بالمجنونة عبارة الجواهر حل لمولى المطلق والسفيه والمجنون ذكرنا كاي اوانا تارة ويبيعهم عبدان كاي امه او اء الى ان قال والثالث وهو الاظهر ان يزوج الامه للصحة دون العبدان ان قال وان كان اي الرقيق لسفيه فلا بد من اذنه ثم قال اما المرء ينظر في حال سيدتها فان كانت محجورة قدسروا ان كانت مطلقا تزويجها ولي السيد رض السيد دون الامه سواء كان وليا بالتبني او غيره وسواء كانت السيدة ثيا وبكر (قوله السلطان) ظاهره وان طرا السفه بعد بلوغه رشيدا فليراجع (قوله نعم) لا بد من اذن السفيه في نكاح امه قال في شرح الرض كما يستاذن في نكاحه وفي شرح البهجة لانه لا يل نكاحه الا باذنه وقضية ذلك ان السفيه التيب كذلك انتهى (قوله وخرج بروليمامة) اي النكاح والمال

الفارح اي الكناية ليس في نسخ التشرع التي بايدنا وكذا قوله لا بد من اذن السفيه لا يحل نكاحها اء من هامش

مجمع المؤلف على  
أمة المولى

(باب ما يحرّم من النكاح)

بيان لما اى الزكاح المحرم  
لداه لعارض كالا حرام  
وحيث تساوت هذه الترجمة

ترجمة الروضة وأصلها

بيان موانع النكاح ومنها  
الاستطالة بالجنس

لا تفسد نكاحاً حلالاً ولا حراماً

کما علیہ اکثر المتأخرین

خلافاً للقبولي وآخرين  
الذين تالوا صلاتنا

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى أَمَانٌ عَلَيْنَا  
بِمَا آتَيْنَا مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ

لَيْتَ السَّكُونُ إِلَيْهَا وَالتَّانِسُ

بهاوذلك يستلزم ما ذكر

والألفاظ دلالة متان  
وفي حديثه إن طاعة

وحدیثہ حسن نبی و رسول

اللہ صلی اللہ علیہ وسلم عن

نكاح الجن وطى الثانی

لكن بالنسبة للانس فقط

فَمَا يَطْبَعُ لَهُمْ رَأْسُ قَوْمٍ يُكْفَرُوا

بفروع شریعتنا اجماعاً

لكننا لا ندرى تفاصيلها

تکالیفهم نعم ظاہر کلام

امتحان العرب في الانسيين

إذا اختلف مقلدهما

ويعارض عرضهما ولم  
يترافعا لحاكم باعتقاد

الزوج لا الوجة فيمكن ان

يجرى ذلك هنا انمكن

فان قلت ما ذكركم اذا  
الخطبة

حار الوطن وحره وحرته

انہا تمکنہ ینافیہ ما یاتی

في مسائل التدين ان في ال

شامل لدى الجنون منها لدى الصغرى الصغيرة خلاف عقيد القاص الصغرى عابثة اهل قول لا لاروسا  
السلطان وانولى ما عاين لا على نكاحها عاتمة امغنى العجوز عليها زوجها ولى السيدة تبا  
ولا على سيدتها اذ السيد عرجو ابناها الملكة لما نطقوا وان كانت بكر ابناها الانسى في نوبع امها  
اه متى عارضهم من الجواهر المملو اذ ينظر في حال سيدتها فان كانت محبوبة فقدموا ان كانت مطلقة  
زوجها ولى ربحا السيدون المفسدون المفسدة كاليا بالنسب او غيرهم موسو امكان الامة كيرة  
او صغرة عاتلة وسواه كانت السيدة ابكر

(باب ما يحرم من النكاح)

(قوله بيان لا) لفرقها منها اختلاف الجنس في الثانية (قوله بيان لا) لا يعني قرب حمل من حمل البهيض بل اقترابه اي باب الافراد المرحمة من جملة افراد الكناح واما حمل من حمل البهيض فيلزم نقصان البيان واحتياجه للتقدير اسم وقره الزبيدي قوله ليلزم نقصان البيان اي لا يلزم بل ذكر جميع افراد الكناح المرحم من هذا الباب وقوله واحتياجه للتقدير بعيد لانه لا يعني ان التقدير حاله مطلقا وان حمل من حمل البهيض كما اشار اليه المحقق في بيان باب الافراد المرحمة من جملة افراد الكناح المرحم اي الامام من كلاً حرام بل لا بد من (قوله وحديثه) اي عين اذ قد ثبت في الروايات المتبادرة عندنا لا خلاف في سائر ما اذا المتبادر من موافق الكناح وانعمه لانه قد ثبت دفعه بذلك في قسمه واستظهار الزبيدي باياه فانه قوله حاشا غاشر البهيض اسم الى الشرف فيقول انه ثبت فيه ظاهر امر (قوله ومنها) اي قوله وحمل الثاني الى المعنى (قوله لا يصح لانس الخ) وقوله لا يصح الاسلام والمعنى وخلاف الثاني ورواياه غير معارضة لغير ذلك

القمولى وهو الوجة واعتمده الزايدى والحلى، وشيخنا اه (قوله وذلك) اى الاثنان المذكور وقوله ما ذكر اى عدم الصحة مع اختلاف الجنس (قوله والافات ذلك الخ) نظر فليس وشعره مجبو الا الاثنان باعظام الامرين (قوله) يه رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ) القمولى ان عمله الكراخ اذنون التحريم لا يقل حقيقة التحريم لا غير صحيح وماذا لى حقيقة التحريم هو الصيغة ان لا تفعل بخلاف لفظ النبى وما صرف من قلة فقر لى اى انى بالصيغة لا تنوع لحوا اذ قال الله تعالى كما هو سهل ما يتفق على المنصف ان حمل الآيه الا الاثنان باعظام الامرين هو الحد الجليل الكراخ على الصيغة من اختلاف الظاهر بماج الى دليل (قوله على الثاني) اى قول القمولى ومن معه من الصحة (قوله) بيت سائر احكام النكاح فيجوز له وطء ما اذا غلب على ظله انها زوجه وان جانت صورته وحرق حارة او كليهما سهو عن شره زاد شيئا وكذا عكسه اه (قوله) لكن بالنسبة للاسوة الخ) لا تقتضى وقوعه سببا لوجوب عليه القتل بوطئها وغير ذلك ومنه ان ينقضى عليها ما ينقضى لادمية كذا نعت وجوه ما فيها لادمية بوطئها باحكامها اه ش (قوله) باعتماد (الوجه الخ) هذا على نظر اه سم (قوله) ما لى اى هذا اذا احد الزوجين افسد والاخر (قوله) فرأى على وطء الخ) باقبات مثله اه (قوله) انما تنكته بيان لما ذكر وقوله ينالها

( باب ما يحرم من النكاح )

(قوله يان يا) لا يغني عن رجل من على التخصيص بل أثر يقتضيه باب الألف المدحمة من جملة ألف التثنية  
 ما حمل من على اليان يان من مقتضائهم اليان واستيعابه للتشديد (قوله سارت) يتأمل (قوله خلافاً للقول)  
 تبع القولين وير (قوله) والألغات ذلك المتيان فيه نظر لجواز أن تان باظم الأمرين (قوله) نبى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح الجن القولين أن يحمله على الكراهة دون التحريم لا يقال حقيقته  
 لا غير صحيح أعاليه حقيقته هو المصلحة أى لا تضل بخلاف لفظ النبى وما تصرفه  
 فان قلست أن الروى يتم المصلحة فقال نبى الخ لعل متع لجواز أنه قال إنها كاه (قوله) وعلى الثاني  
 ثبت سائر أحكام النكاح) فيجوز أن يوافق ما ذاع بل ظنه أنها زوجته وأن جاءت في صورة نحو  
 حارة وكلبة وير (قوله باعتبار الزوج) هذا محل نظر

لا يتأمله لان ذلك يكاد يخلط كلهم في ظاهرهم ما به في اعتقادها واطن لا يجر ما عليها في اعتقادها ويريده قولهم لو صدقته  
 جلا لما يمكنه ثم رايته ما في ذلك ان يصرح به هو ما في قول الصادق كشي من ان الزوج غير الخفي منع ووجه الحقيقة من تناول ليد تنفذ  
 اباحتها وما يعلقه امان قت لا يما فيه لان منها من ذلك لا يلزم عليها تركها بحرق اعتقادها بخلاف نحو قوله حتى شافية بعد  
 اقتطاع الخيض وقيل الفصل وقلت يمكنها به حيث اعتبر اعتقادها غير عليها فلا حرج في حتى في اعتقادها والكلام في نحو التمتع وما يحصل به  
 نحو التشويع والتفريق الى كمال التمتع لا في هذا ذلك ما يترتب عليه ضررها الذي لا يحتمل ككونه ما لكيا يس الكلب ويطاين برديسها  
 وهي شافية فيمنع من ذلك لانه لا حاجة به اليه مع سهولته (قاعدة) الجن اجسامهم وانما يراى بقا يظلم عليهم ذلك فهم مكرهون  
 من المتأخر الاربعة كالملازمة على قول وقيل ارواح مجردة وقيل نفوس بشرية مفارقة (٢٩٧) عن ابدانها وعلى قولهم يقولون ولهم

ويقدرون على التشكل  
 باكمال عتقته وعلى الاحمال  
 الشافعة يوسع من وضع  
 خبر انهم ثلاثة اصناف  
 ذوو اجنحة يطهرون بها  
 وحيات واخرون يطهرون

ويظنون وروى عن قدرتهم  
 على التشكل باستلزامه رفع  
 التقديس فان من رأى ولو  
 ولده يحتمل انه على تشكّل  
 بهورديان تعالى تكفل  
 لهما لامة بصصتها من ان  
 يقع فيها ما يؤدى لثقل ذلك  
 القرب عليه الى باقي الدين  
 ورفع الثقة بآل وغيره  
 فاستحال شرطا الاستلزام  
 المذكور قال القاضي رضى  
 الله عنه ومن زعم انهم  
 ردت شهادته وحرر مخالفته

الخ غير (قوله ذلك) أى ما ياتي (قوله في ظاهر الخ) أى ككناح ثان بعد الطلاق ثلاثا بلا عطل أى  
 وثبت هذا عندها مما قوله واطن أى كطلان الكناح الاول أى وثبت هذا عند الزوج قطعه به يندفع  
 قول سم ان ذلك لا يقتضى اختلاف الحكم اى وقول السيد محرقه لا يجرها عليه في اعتقادها الظاهر  
 في اعتقادها (قوله ويؤيده) اى كون ذلك ظاهر سحرها الخ (قوله ما يؤيد ذلك) اى ان العبرة باعتقاد  
 الزوج لا لزوجة (قوله من ذلك) اى تناول التبت وقوله عليه اى المنع (قوله قلت يمكن الخ) فيه شبهة  
 مصادرة فتأمل اى سيد محرقه حتى في اعتقادها (عمل نظر اسم (قوله والكلام الخ) اى كلام أئمتنا  
 المتقدم في قوله نعم ظاهر كلام أئمتنا الخ (والتقدير) عطف على نحو التشويع وعلى التشويع وقوله لما في  
 نعم لما يحصل به الخ (قوله على قول) راجع الى الملازمة قطع (قوله وقيل ارواح) اى الجن ارواح الخ  
 (قوله باستلزامه) اى اقتدارهم على التفصيل (قوله لخالفته القرآن) ان اريد به قوله تعالى امر اكم هو  
 وقيله من حيث لا ترونهم فهو مشكل لان غاية ما في الالة اثبات حالة مخصوصة وهي تمكنهم من رؤيتنا في  
 حالة لا ترونهم فيها وليس فيها حرم ولا حصر وذلك لا يتناقض اننا حالنا خارجا عنهم فيها خصوصا وقد وردت  
 الالة برؤيتهم لقيامها له سم (قوله من منع التفضيل الخ) قد يشكّل ذلك باه ان اريد التفضيل مع  
 الاطلاق على ماورد في القرآن كقوله تعالى ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض وعدم تأويله فلا يفتنى  
 الاقتصار على التمييز بل يفتنى الحكم المذكور ان اريد المنع مع الجهل بما ورد في القرآن لوع اعتقاد  
 تأويله على وجه يورر فيه فلا يفتنى التمييز بل يورر لقيامها له اسم (قوله بنحو ماهر) اى انقضى القاعدة  
 (قوله لم تكاليف الخ) اى لكن هم الخ (قوله ولا ياتي هنا) أى قوله لا يستطيعنا التجر اى اجره واحد  
 الخ انظر ما وجه عدم المساقاة الظاهر في ادى الرأى (قوله والجور الخ) مبتدأ وقوله على الخ اى ذموا على الخ  
 خبره (قوله نقل عن ابى حنيفة الخ) اى يقول لا يجره ما نقلوا لجهود (قوله ومنها) عطف على قوله من

(قوله في ظاهر سحرها عليه الخ) أى فهو مشارك لما في اعتقاد الحرمة لو ثبت ذلك الظاهر فكانت الحرمة  
 من هذا الوجه انما اختصت باعتقادها مع ذلك فهو لا يقتضى اختلاف الحكم فليتأمل (قوله حتى  
 في اعتقادها) عمل نظر (قوله لخالفته القرآن) ان اريد به قوله تعالى انه براكم هو وقيله من حيث  
 لا ترونهم فهو مشكل بان غاية ما في الالة اثبات حالة مخصوصة وهي تمكنهم من رؤيتنا في حالة  
 لا ترونهم فيها عموم ولا حصر وذلك لا يتناقض اننا حالة اخرى نراهم لها خصوصا وقد وردت  
 الالة برؤيتهم فليتأمل (قوله من منع التفضيل بين الانبياء عر لخالفته القرآن) قد يشكّل ذلك بانه

(٣٨) شرائى وان قاسم - سابع) ولما عرف البيضاوى الجن في تقسيمه قل اوسى نحو ما قال وفيه دليل على انه صلى  
 الله عليه وسلم ما رآه ولم يقرأ عليهم وانما اتفق حضورهم في بعض اوقات فقرأه فسمعوا فخير الله تعالى بذلك اى وكاه لم يطلع على  
 الاحاديث الصحيحة الكثيرة المصحة فقرأه صلى الله عليه وسلم وقرأه عليهم وسألهم من التواضع لم ولنواهم على كنيات  
 مختلفة ولا يسلطنا ما كلفنا به من نحو اقامة الجمعة او فرض الكفایات بفعلهم لما امر انهم من ان ارسل اليهم صلى الله عليه  
 وسلم وكلفوا بشره اجماعا ضروريا فيفكر منكزه لم تكاليف اختصوا بها لانهم تفاصلوا ولا ياتي هذا اجراء غير واحد  
 عليهم بعض الاحكام كاعتقاد اجماعهم معاومة امامتهم لاوا ظهورهم على ان مؤمنينهم ياتون ويدخلون الجنة وقول انى حنيفة واليك  
 لا يدخلونها وتراهم البعاج من النار بالانزاع رده على انه نقل عن ابى حنيفة انه اخذ دخولهم من قوله تعالى لم يطمس الله  
 ولا جان ومنها غير ذلك وهو ما مؤدوا ما غيره واسباب المؤد قراءة ورواها ومصاهرة لآية الساحر مت عليهم امهاتكم



مع آية الاحزاب بنات

الى آخرها وأما خبر صاحب  
القرابة انه يحرّم جميع من  
شبهه ما عدوا له العمومة  
وولد الخو له فليقتل (حرّم  
الامهات) اي نكاحهن  
وكذا جميع ما ياتي اذ الاعيان  
لا توصف بعل ولا حرمه  
على الاصح وقيل التقدير  
وطعن من يحد بوطء ملوكه  
الحرم من هذا اذ لا شبهة بعد  
النس على تحريم الوطء  
دون الاول والخلاف في  
غير الام فهي يحد بوطءها  
اتفاقا اذ لا يتصور ووطءها  
وهي ملوكه هذا حاصل  
ما ذكره الزركشي وفيه  
نظر ظاهر لان الاجماع على  
تحريم الوطء مطلقا للملوم  
ضرورة بمنزلة النس عليه  
بل القوي وقد صرحوا بنس  
الحصص ذلك فافتنى ضعف  
ذلك التفرغ الى اطلاقه في  
الام اذ يتصور ملك ولدها  
لها كالمكاتب (وكل من  
ولدته او ولدت من ولدك)  
وهي الجدة من الجهتين  
وان علت (فهي امك)  
حقيقة عندهم الواسطة  
وبجواز تنسجوعها على  
الاصح وحرمة ازاها على  
الله عليه وسلم لكونهن  
امهات المؤمنين في الاحترام  
فهي امومة غير ما نحن فيه  
(والبينات) ولو احتمالا  
كالغنية بالان ومن ثم لم  
أكذب نفسه لمقتته ومع  
التقي لا يثبت لها من احكام

اختلاف الجنس فله غير ذلك اي غير اختلاف الجنس وقوله هو اي غير ذلك (قوله مع آية الاحزاب  
وبينات حكم الخ) وذكرا مع انه ليس فيها تحريم حتى تكون دليلا على سبيل القرابة لان في بيان حل من  
فيه تحريما للقرابة لا يقتضي التحريم وان ما فيها ليس منها احص (قوله بالقرابة) اي يقتضي التحريم (قوله  
وحديث) اي حين ضبط القرابة لما ذكر (قوله اي نكاحهن) اي قوله على الاصح في البينات (قوله  
جميع ما ياتي) اي غير آية السبا فتاوا وكان الاول ان يصرح به هنا ليعبر عنه الاتي وقيل اوما في  
الكردي من ان قوله اي نكاحهن الخ ارجع الى آية لا الى الثاني حتى السبا (قوله على هذا) اي تقدير  
الوطء في الآيات اه كرى (قوله دون الاول) اي تقدير النكاح (قوله اذ لا يتصور ووطءها) اي لانها  
تقتضي ملكها فلا يتصور بقاء ملكها اه اي وسيأتي منه (قوله هذا) اي قوله اي نكاحهن الى هنا  
(قوله على هذا) تحريم الوطء اي بوطء ملوكه الحريم وقوله مطلقا ما كانت اول (قوله بمنزلة النس عليه)  
اي نفس الفاعل على تحريم الوطء (قوله بنى الحد) اي بوطء الملوك الحريم اه سم (قوله فافتنى) اي  
تصرعهم المذكور خفف ذلك التفرغ اي قوله يحد بوطءها (قوله اطلق في الام) اي كضعف  
ما اطلق في الام من عدم التصور اه سم وعبارة السيد عمر اي كضعف ما اطلق في مسئلة الام اه يحد بوطءها  
اتفاقا والمقصود تشبيه التفرغ بالاطلاق في مطلق الضعف لا تنظر في انه من مقتضى ما تقدم اه (قوله  
ملك ولدها) اي استمرار ملكها اه سم (قوله هو الجدة) اي قوله اومع التقي في البينات والمقتضى  
(قوله وحرمة ازاها) الخ دفع به ما يقال في ترفيع الام بما ذكره كقصر قاته لا ينسب زوجها له الله عليه وسلم  
مع ان ابن حرم من غير صلته عليه وسلم وسمين امهات المؤمنين اه سم (قوله غير ما نحن فيه) اي من  
امومة النسب (قوله ومن ثم) اي من اجل بقاء احتمال بنته المغيبة بالان (قوله ولو اكل كذب) اي الثاني  
(قوله على الاوجه) عانته البينات بقوي المقتضى سم فاعتمدوا ما صاحبه انه يثبت لها جميع احكام النسب سوى

ان اريد منع التفضيل مع الاطلاق على ما ورد في القرآن الكريم من التصريح بالتفضيل فقولهم تعالى  
ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض وعدم تأويله فلا يبنى الاقتصار على التميز بل يبنى الحكم  
بالكفر لان ذلك ولقد قرآن من غير طعن وإن اريد منع التفضيل مع الجمل بما ورد في القرآن اومع  
اعتقاد تأويله على وجه يندر فيه فلا يبنى التميز لمدركه فليتام (قوله مع آية الاحزاب) قد يقال آية  
لا عوايب بنات حكم الخ ليس فيها تحريم حتى تكون دليلا على ان القرابة بين اميا يوجب بان في بيان حل  
ما فيها تحريم القرابة يقتضي التحريم وان ما فيها ليس منها (قوله اذ لا يتصور ووطءها) وهي ملوكه اي  
لانها تقتضي ملكها فلا يتصور بقاء ملكها (قوله بنى الحد) اي بوطء الملوك الحريم (قوله اطلق  
في الام) اي كضعف ما اطلق في الام من عدم التصور (قوله اذ لا يتصور ملك ولدها) اي استمرار  
ملكها (قوله ولو احتمالا كالغنية بالان) ولو لم يدخل ما فيها وفي القصاص يقتضيه لها الحد بقدره لها  
والقطع يصرقها لما يقول شهادة لها وجهان انتهى قال في شرحه نقلها الاصل عن التهمة اشبهها ما قال  
الاذري وافتضاء كلام التهمة نعم ووقع في نسخ الروضة السقيمة ما يقتضي تصحيح مقابلة الخو المعتمد كما  
افاده شيخنا القصاب الرمي هو مقابلة الذي اقتضى تصحيحه كلام الروضة ثم قال في شرح الروض قال  
الشيخ وقد ياتي الوجهان في انتفاض الوضوء بمسها وجواز النظر اليها الخو بها ولا اذلا يلزم من ثبوت  
الحرمه الحرمية كالملا عن ادم الموطوءة يشبهه بذواته الاقرب عندي عدم ثبوت الحرمية انتهى هذا  
كلام شرح الروض والوجه عدم الانتفاض بالمس اذ لا تقتضي بالشك (قوله سوى تحريم نكاحها)  
قد يقال من احكام النسب وان كان من احكام الرضاع والمصاهرة ايضا عدم تقض الطهارة  
بالمس ولا يبيح الاثبوت اذ لا تقتضي مع الشك لان ايراد الاحكام الخاصة به من احكامه عدم  
القصاص بالقتل والحد بالزنى والقطع بالسرقة ونحو ذلك على احد الوجهين بل هو المحتسب على  
ما علمنا من ايراد الاحكام المتفق عليها في نظر اهلنا يكون اعتقادنا في جميع الوجه الاخر فليتام

أراد ذلك إدخاله في عدم دخوله في إتيان طلق لا يحتاج ثني (وكلمة مؤلفنا أوله من سنن (٢٩٩) ولها برهان سفلي (لمن يثبت حقيقة ونحوها

نظير ما مر (قلعوا الخلقه  
(من) ماء (زناه) فعل له  
لأنها اجنبية عنه إذ لا  
يثبت لها نوراً شرعياً غيره  
من أحكام النسب وقيل  
تحرم إن أخبرني كلبى  
وقت تزوجه بأنها من مائه  
ويروى بأن الفارح قطع  
نسبها عنه كقوله فلا نظر  
لكونها من ماء سفاح نعم  
يكراه له نكاحها للتحلف  
فيها (ويحرم على المرأة)  
وعلى سائر عمارها (ولها)  
من ذلها والله أعلم) إجماعاً  
لأنه بعضها وانفصل منها  
إنساناً ولا كذلك التي ومن  
ثم أجروا على أن ثوبه  
أنفص فرق بالقبض بآه علم  
قصر الفارح في نسبة  
الولد والوطء فلم يثبتها إلا  
بنكاح أو شبهة لا للوطء  
بل لحقه بها في الكل  
(والاخوات) من جهة  
أبيك أو أحدهما نعم لو  
زوجه الحاكم بمجهول ثم  
استلحقها أبوها بشرطه ولم  
يصده هو ثبتت أخوتها له  
وبقي نكاحه نص عليه وبه  
تدفع مخالفة جمع فيه  
وعن حمري على الأول  
العبادي وكذا القاضي مرة  
قالوا وليس لنا من ينكح  
أختي في الإسلام غير هذا  
ولو أباهما لم يحل له وكذلك  
استثنى زوج بنت المجهول

جواز النظر والخلق فيسر مان احتياطاً (قوله أراد ذلك) أي عدم علم الدخول لا علم عدم الدخول (قوله إذا  
لو علم عدم دخوله) لم يلحقه ما يقع منه هذه الملازمة لا مكان استعمال الماء عند عدم الدخول إلا أن يريد  
بالدخول المقتضى بإيصاله أه سم (قوله وإن سفن) أي قوله بعد كالفقهاء بالثبوت للمقتضى الأقرب به القصر إلى  
المتن وقوله المجنون أو الصغير (قوله ولا غيره ما) على مذهب كافر بالزنا فيلحق الولد للكافة في الدين  
كما اعتدده الفارح تعالى الله عما يشركون (قوله ويحرم على من) لو أرخصت المرأة بلبس الزاني صغيرة فكسبتها  
مضى وشرح الروض (قوله كاتر) أي أتابعه ولا يثبت ما (قوله نعم يكره) أي ما (قوله) أي مطلقاً وإن  
أرهم منيته تقيدها بما إذا أخبره غيره ما (قوله ولا كذلك التي) أي من أجل رجل يرضى بنفسه  
منه إنساناً أه ع (قوله على إرته) أي من مائه أه ع (قوله بشرطه) وهو لا مكان وقد صدق بها إن  
كبرت أه ع (قوله ولا يثبت ما) عبارة عن الفرية التي تأن صدقه الولد أو الزوجية ثبت بالنسب وانفسخ  
النكاح ثم إن كان ذلك قبل الدخول فلا شيء لها أو بعده فلها مهر المثل وإن كذبها لا يثبت للاب يثبت نسبها ولا  
ينفسخ النكاح وإن أقام الأب بيعة ثبت بالنسب وانفسخ النكاح وحكم المهر كالمهر كالمهر وإن لم يكن يثبت صدقة  
الزوجة قطعت بنفسه النكاح فلو الزوج لكن لو أباهما لم يحل له بعد ذلك بعد نكاحها إلا أن إذا شرط  
وقد اعترفت بالتحريم وأما المهر فيلزم الزوج أن يتهدى ثوبه عليه لكننا نكرهه لأن قبل الدخول  
فنصف المسمى أو بعده كله وحكمها في بقية أثر الفرض يرضى به هو يشكره أو يهدم حكمه في باب الإقرار  
ولو وقع الاستلحاق قبل الزوج لم يهر للاب نكاحاً أه قال ع (قوله) أي يهدم حكمه ما (قوله) أي يهدم حكمه ما  
من هو يهدم حتى يرجع المكروه ويعترف أه (قوله) أي يهدم حكمه ما (قوله) أي يهدم حكمه ما (قوله) أي يهدم حكمه ما  
تم (قوله) أي يهدم حكمه ما (قوله) أي يهدم حكمه ما (قوله) أي يهدم حكمه ما (قوله) أي يهدم حكمه ما (قوله) أي يهدم حكمه ما  
ليست زوجة حقيقة وقد حرمت بالطلاق لا لتحل الزوجة التي سبب الحل مع ثبوت الأخوة أه سم  
والأقرب الأول (قوله) أي يهدم حكمه ما (قوله) أي يهدم حكمه ما (قوله) أي يهدم حكمه ما (قوله) أي يهدم حكمه ما (قوله) أي يهدم حكمه ما  
النسب فاستلحقها أبوها بغيره لا يثبت نسبها لا يثبت النكاح إن لم يصدقه الزوج أه (قوله المجنون) أي بأن طرأ  
جنونه بعد العقد أو الصغير أي بأن كان العقد عند من يقول أه ع (قوله) أي يهدم حكمه ما (قوله) أي يهدم حكمه ما (قوله) أي يهدم حكمه ما  
لا يزوج الصغير إلا الأب أو الجد أو الأب ولا جدران القرض إن لم يهرول وأما المجنون فلا إشكال فيه إذ يمكن  
طروجه بعد تزوجه وتزوج الحاكم إياه أه سم وقد يدفع الإشكال بأن يزوجها كبراهة كأم من ع (قوله) أي يهدم حكمه ما  
(قوله) أي يهدم حكمه ما (قوله) أي يهدم حكمه ما (قوله) أي يهدم حكمه ما (قوله) أي يهدم حكمه ما (قوله) أي يهدم حكمه ما (قوله) أي يهدم حكمه ما  
مر إلى المتن (قوله) أي يهدم حكمه ما (قوله) أي يهدم حكمه ما (قوله) أي يهدم حكمه ما (قوله) أي يهدم حكمه ما (قوله) أي يهدم حكمه ما (قوله) أي يهدم حكمه ما

(قوله أراد ذلك) أي فليس مراده عدم الدخول لهما بل عدم علم ذلك (قوله إذا علم عدم دخوله) أي لم يلحقه ما يقع منه هذه الملازمة لا مكان استعمال الماء عند عدم الدخول إلا أن يريد  
بالدخول المقتضى بإيصاله أه سم (قوله وإن سفن) أي قوله بعد كالفقهاء بالثبوت للمقتضى الأقرب به القصر إلى  
المتن وقوله المجنون أو الصغير (قوله ولا غيره ما) على مذهب كافر بالزنا فيلحق الولد للكافة في الدين  
كما اعتدده الفارح تعالى الله عما يشركون (قوله ويحرم على من) لو أرخصت المرأة بلبس الزاني صغيرة فكسبتها  
مضى وشرح الروض (قوله كاتر) أي أتابعه ولا يثبت ما (قوله نعم يكره) أي ما (قوله) أي مطلقاً وإن  
أرهم منيته تقيدها بما إذا أخبره غيره ما (قوله ولا كذلك التي) أي من أجل رجل يرضى بنفسه  
منه إنساناً أه ع (قوله على إرته) أي من مائه أه ع (قوله بشرطه) وهو لا مكان وقد صدق بها إن  
كبرت أه ع (قوله ولا يثبت ما) عبارة عن الفرية التي تأن صدقه الولد أو الزوجية ثبت بالنسب وانفسخ  
النكاح ثم إن كان ذلك قبل الدخول فلا شيء لها أو بعده فلها مهر المثل وإن كذبها لا يثبت للاب يثبت نسبها ولا  
ينفسخ النكاح وإن أقام الأب بيعة ثبت بالنسب وانفسخ النكاح وحكم المهر كالمهر كالمهر وإن لم يكن يثبت صدقة  
الزوجة قطعت بنفسه النكاح فلو الزوج لكن لو أباهما لم يحل له بعد ذلك بعد نكاحها إلا أن إذا شرط  
وقد اعترفت بالتحريم وأما المهر فيلزم الزوج أن يتهدى ثوبه عليه لكننا نكرهه لأن قبل الدخول  
فنصف المسمى أو بعده كله وحكمها في بقية أثر الفرض يرضى به هو يشكره أو يهدم حكمه في باب الإقرار  
ولو وقع الاستلحاق قبل الزوج لم يهر للاب نكاحاً أه قال ع (قوله) أي يهدم حكمه ما (قوله) أي يهدم حكمه ما  
من هو يهدم حتى يرجع المكروه ويعترف أه (قوله) أي يهدم حكمه ما (قوله) أي يهدم حكمه ما (قوله) أي يهدم حكمه ما  
تم (قوله) أي يهدم حكمه ما (قوله) أي يهدم حكمه ما (قوله) أي يهدم حكمه ما (قوله) أي يهدم حكمه ما (قوله) أي يهدم حكمه ما  
ليست زوجة حقيقة وقد حرمت بالطلاق لا لتحل الزوجة التي سبب الحل مع ثبوت الأخوة أه سم  
والأقرب الأول (قوله) أي يهدم حكمه ما (قوله) أي يهدم حكمه ما (قوله) أي يهدم حكمه ما (قوله) أي يهدم حكمه ما (قوله) أي يهدم حكمه ما  
النسب فاستلحقها أبوها بغيره لا يثبت نسبها لا يثبت النكاح إن لم يصدقه الزوج أه (قوله المجنون) أي بأن طرأ  
جنونه بعد العقد أو الصغير أي بأن كان العقد عند من يقول أه ع (قوله) أي يهدم حكمه ما (قوله) أي يهدم حكمه ما (قوله) أي يهدم حكمه ما  
لا يزوج الصغير إلا الأب أو الجد أو الأب ولا جدران القرض إن لم يهرول وأما المجنون فلا إشكال فيه إذ يمكن  
طروجه بعد تزوجه وتزوج الحاكم إياه أه سم وقد يدفع الإشكال بأن يزوجها كبراهة كأم من ع (قوله) أي يهدم حكمه ما  
(قوله) أي يهدم حكمه ما (قوله) أي يهدم حكمه ما (قوله) أي يهدم حكمه ما (قوله) أي يهدم حكمه ما (قوله) أي يهدم حكمه ما (قوله) أي يهدم حكمه ما  
مر إلى المتن (قوله) أي يهدم حكمه ما (قوله) أي يهدم حكمه ما (قوله) أي يهدم حكمه ما (قوله) أي يهدم حكمه ما (قوله) أي يهدم حكمه ما (قوله) أي يهدم حكمه ما

المجنون أو الصغير ولم يصدقه هو بعد كماله ما يقع منه في شرح إلنا في راجعه (وبنات الأخوات) من جهة والبنات والحالات

والمن من هم أصحابه فريدهم في الدنيا والآخرة وأما الذين كفروا فلا يخالفون الله شيئا من أمرهم ولا ينصرون له (٣٤) أو أريدوا أن يغفلوا عنكم فإنهم أغفلوا (٣٥) الآية الأولى سواء اشبهوا بالبرية (٣٦) أو استدلوا بها (٣٧) وظلم كافرين الاغصير من هذا كله ان يقال يحرم كل قريب

الإمام دخل في ولد المومة  
أو الحولا (و) يحرم هؤلاء  
السبع بالزواج (أيضا) أي  
كأحر من بالنسب نفس على  
الأميات والاعوات في  
الآية والغرض المحقق عليه  
يحرم من الزواج ما يحرم  
من النسب وفي رواية ما  
يحرم من الولادة (وكل من  
أرضعتك أو أرضعت من  
أرضعتك أو) أرضعت  
(من ولدك) ولو بواسطة  
(أو ولدت من أرضعتك أو)  
ولدت (أو أرضعتك) (أي  
صاحب (البن) شرعا كخيل  
المرضة التي اللبن للولاء  
ولدت بواسطة (عام رضاع  
وقس) بذلك (الباقي) من  
السبع المحرمة بالزواج  
فالمرضعة ببلنك أو ببلن  
فرعك ولورضاعا وبنتا  
كذلك وإن سفلت بنت  
رضاع والمرضة ببلن أهلك  
أو أهلك ولورضاعا أو مولودة  
أحدهما رضاعا وأخت  
رضاعا وبنت المرضعة أو  
الفعل لسياور رضاعا وإن  
سفلت ومرضة ببلن  
أخيك أو أختك وبنتا  
نسياور رضاعا وإن سفلت  
وبنت ولد أختك أمك أو  
ارتضع ببلن أهلك لسياور  
رضاعا وإن سفلت بنت أخ

[illegible]

[illegible]

لا يصدديان من عزم من التمسب بصل من الرضاع وامرنا مخصصه فكيف يحمل من التسبب والرضاع معا كالانثى اه **(قوله وهى الخ)** اتمام اهلها ذلك **(قوله اى الرضعة)** اى مرضعة ذلك **(قوله وهى)** بنته وامرنا **(قوله فاعلمت الخ)** صبارا قلغنى من الرضعة لان الام الاخرى لم تحرم لكونها ام ارضاعا حراما لكونها اما وحليتها وبها يوجد خذل في الصورة الاولى وكذا القول بانها من اهلها وهى صابرة الى شدي اى قام اخيك مثلا لا تحرم عليك من حيث انها ام اخيك بل من حيث انها امك ولو طوطا نيك كما تقدم وذلك منتف عن ارضعتك احك مثلا اه **(قوله كالمختصن)** رابع فنرى **(قوله وزيد عليها)** اى الاربع المذكورة قبلت من **(قوله ام الملم)** اى من الرضاع اه وحش **(قوله لما تقرر)** اى من انتفاء جهة المهرية لسانها **(قوله من اجنية ذات ابن)** فلذلك لان اخون المرأة المذكورة **(قوله ظا)** اى المرأة المذكورة فوفوه بغير الام الاخرى ان ادماعى قوله من ارضعتك احك لا تقيد بالاعتدال ما بينك من سائر الحيات اذ كان في مرضعة اخ التسبب ما عاقب الام الاخرى من التسمية طينتا اى سم اى فلا حاشا حلت الى التسمية **(قوله متعلق باخت)** اى من حيث المسمى اه وحش **(قوله بدين قوله الخ)** قديما لغيره اى متعلقه باختك ايضا اه سم **(قوله لا يبارك)** كان وجهه التقدير ان يعمل على طريق ما ذكر في التسبب والافتقار كذلك كما هو ظاهر سم **(قوله وكذا يهدو قيل التمكن)** هو احد وجهين اعتمدوا رضى باب الرضاع الثاني انها لا تحرم كما يهدو التمكن وهو اوجه ثالثى به شيئا للشباب الرضى اه سم **(قوله لان ادعت غلط الخ)** هذا الاستثناء لا يظهر على ما ترى به شيئا للشباب الرضى الى ان قابل التمكن كما يهدو ذلك لان التمكن غلط او ناسيا لا يزبد على عدمه واسا فليعلم نعم ان اريد هذا الاستثناء غير ان لما عطفه فيو قريب اه سم اى فيكون الاستثناء حيث صورنا **(قوله اعتدالها في الرضعة الخ)** قديما كيف تؤخذ الحرمة يهدو اما ما ذكر من قول قول الزوج يهدو تحليفه فينبغي ان المراد انها كالزوج في ذلك اعلم **(قوله واذعت غلط الخ)** اى الخطأ والسيان **(قوله لتعطف)** اى الزوج **(قوله ويهدو)** اى يفرق **(قوله فهدا)** اى الوطء **(قوله فلا يثبت)** اى التحريم يهدو فربما يفرق بالرضاع اى يثبت بغير ما لك ذلك التحريم **(قوله يندمل الخ)** بعضهم **(الخ)** فاجزها بالاندفاع من الاطلاق امكن التخصيص **(قوله فليعلم)** اه سم وفتحيها بامر التورينى شرح الملعب بان ما فهم من اطلاقهم يعاد اليهم بالصريح **(قوله بالارضاع)** اى يدعى الرضاع في تنصيه اى تفصيل الرضاع ودعاه بكونه قابل التمكن المختار ابده **(قوله عليك بالصامرة)** اى قول لا تفرع

اعتنه لئلا يفرق بان النسب لا يثبت بقول النساء بخلاف الخاف فكذا التحريم هو بقرده اطلاق الرخصة وهو ان امة لو منعتي قالت  
واشي بخبر ابيك قبل قوله فيمينه لان الاصل عدم وطه ا فهنا مثل النسب يجمع ان لا لا يثبت بقول النساء فلا يثبت بقوله بخلاف  
الخاف وهذا المذكور عن الرخصة هو القائل اذا كانت اولاد ينفخ الحاق بعضهم دعوى وطه نحو الاب بالرافع قطعاً لذكر

(ويعرم) عليك بالمصاهرة (فقد استدلوا في هذا الموضع بالقرآن فقالوا) (من نسب أو حاش) لقوله تعالى ونحوه  
 إنا نكح الذين من أصلابكم ينطق بغير محرم من الرضاع السابق بين من أصلابكم على أولي أرحام زوجة التي هي دون ابن الرضاع وتلقوا  
 تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من (٢٠ ٣٠) النسب (و) يعرم عليك (أهات زوجتك منهما) أي النسب أو الرضاع ولو لطفة فلتقت

ذلك في المحنى والى التبيين في التباين لا قوله وأدخله (قول المتن) يحرم زوجة من ولدنا (خ) عبارة الروض  
 يعرم بجرم العقد الصحيح أمهات زوجتك وزوجات أصولك وفروعك انتهت به سم (قول المتن) زوجة  
 من ولدنا (أي وإن لم يدخل ولدك بها انتهى معنى (قوله وإن سئل) أي ذكر كان أو أنثى بواسطة وغيره ما هو  
 شامل لزوجته ابن البنت تحرم على جده لأنها زوجة من ولده بواسطة أذا دل بدشمل الذكر والأنثى فتبينه  
 أنه حقيقة جد أخ (قوله وإن علا) بواسطة أو غير ما بالإنسان من قبل الأب أو اللأم وإن لم يدخل ولدك  
 بها أمه معنى (قوله لقوله تعالى الخ) عبارة المحنى أما النسب فلا يقرأ ما الرضاع فلهذا المتقدم فإن قيل  
 إنما قل تعالى وحلائل إنا نكح الذين من أصلابكم فكيف حرمت عليه الإبن من الرضاة أوجب بان  
 المقهور (أي ما يكون حية) إذا لم يهرضه منوط بوقدرته من قوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم  
 من النسب فإن قيل ما قلته التقيدي لا يفيحتنا أوجب بأن قلته ذلك إخراج بعضه من النسب أليس (قوله)  
 ومنوط (خ) جواب اعتراض وارد على الاستدلال بالآية (قوله) بين حل الخ) في بحث لأن الخبر عام  
 ومفهوم من أصلابكم خاص والقاعدة الأصولية تقدم الخاص ولو مفهوماه سم (قوله) لأرحام زوجة  
 المتن (أي) فلا يحرم على المزدوج من تبناه لأنه ليس بإبن له أمه معنى (قوله أو الرضاة) كذا في أصله حاشا  
 تعالى والناسب يباذ إلى أي أمه أو أولادها أمه سيد عمر أو قل قضيه جواب سطره الضمير لمرجه  
 لطفه لو كان هو ظاهر (قوله وسكنته) أي حكمه عدم احتجار الدخول في تحريم أصل البنت دون تحريمها  
 معنى (قوله) كاستنبها) مازوجة من ولدت وزوجة من ولدك (قوله) من ذلك) أي الترتيب (قوله) نعم  
 يفسر (خ) عبارة المحنى والحاصل أن من حرم بالوطء لا يعتبر به صحة العقد كالأبي من حرم بالعقد وهي  
 الثلاث الأولى فلا بد فيه من صحة العقد نعم لو طوى في العقد القاسد في الثلاث الأولى حرم بالوطء فيه لا بالعقد  
 (قوله) وطء أو استدخال) ظاهر موافق أن كل منهما في الدرو هو ظاهر لوجود معنى الوطء أو استدخال  
 وقد قالوا لا يركب قيل في حكمه إلا ما استثنى ولم يذكر أضافا للمستثنيات فيسب إليهم منوطا بالمصرح  
 التورق في شرح المنجب أن ما بينهم من خلافتهم يضاف إليهم بالتصريح أم عرض (قوله) لأنه) أي الوطء  
 أو الاستدخال وكذا الضمير في قوله وهو محرم (قوله) حيثما) أي من أذا نقا من العقد الفاسد (قوله)  
 كما يأتي) أي في الملقن عن قريب (قوله) وإن سفلن) يعني منه قوله المارولو بواسطة (قوله) وأدخله  
 خلافا لنهاية واليه (قوله) لقوله تعالى الخ) تحليل للمتن (قوله) ولم يدخ الخ) بنما المقول وقوله دخلتم  
 نائب فاعله عبارة المتن أعيد الوصف إلى الجملة الثانية ولم يدخ إلى الجملة الأولى وهي أمهات نسائك  
 مع أن الصفات صبا لجل تعود إلى الجميع الخ (قوله) وإن اقتضت) أي المود إليه أيضا (قوله) لأن محله) أي  
 المود للجميع ما تقدم (قوله) مع ذلك) أي اختلاف العامل (قوله) خلافا للركن الثاني) حال المال إليه أي  
 ما قاله الركني (قوله) لأن الخ) تحليل لعدم النظر (قوله) استقلال كل) أي من الأمور (قوله) حل  
 ذلك) أي المود للجميع (قوله) يلزم عليه أن العقد الخ) ليتمام وجه الزوم أم سيد عمر عبارة سم قوله  
 فليتام (قوله) في المتن يحرم زوجة من ولدت أو ولدك الخ) عبارة الروض فيحرم بجرم العقد الصحيح  
 أمهات زوجتك وزوجات أصولك وفروعك انتهى (قوله) بين حل الخ) في بحث لأن الخبر عام  
 ومفهوم من أصلابكم خاص والقاعدة الأصولية تقدم الخاص ولو مفهوماه سم (قوله) لأرحام زوجة  
 الروض وقدم أي الخبر على مفهوم الآية لعدم المنطق على المفهوم حيث لا مانع انتهى (قوله) يلزم  
 عليه الخ) هذا تنوع إنما لازم أن المحرم المتقدم الموت لا يقال هو خلاف النص لا نقا قول هو ملحق

وإن علون وإن تدخل  
 بها إطلاق قوله تعالى  
 أمهات نسائك وحكمته  
 ابتداء لزوج بكاتها والخبرة  
 بها لترتيب أم الزوجة  
 فحرمت كاستنبها بنفس  
 العقد ليتمكن من ذلك ولو  
 كذلك البنت نعم يفسر  
 حيث لا وطء صحة العقد  
 لأن القاسد لا حرمه فلهام  
 يتشاعت وطء أو استدخال  
 لأنه حيث وطء شبهة  
 واستدخال وهو محرم كما  
 يأتي (وكذا بناتها) أي  
 زوجتك ولو بواسطة سواء  
 بنات بنها أو بنات بنتها وإن  
 سفلن (أن دخلت بها) بان  
 وطئها في حياتها ولو في  
 الدبر وإن كان العقد فاسدا  
 وكذا أن استدخلت ماد  
 المحرم في حال نزوله أو إدخاله  
 إذ هو كالوطء في أكثر  
 أحكامه في هذا الباب وغيره  
 لقوله تعالى وربائكم اللاتي  
 في جهوركم من نسائك  
 اللاتي دخلتم بين آية ولم  
 يندخلن أمهات نسائك  
 أيضا وإن اقتضت قاعدة  
 الشافعي من رجوع الوصف  
 ومحوه لاسم ما تقدمه لأن  
 محله أن تعد العامل وهو  
 هنا عقد إذ عامل نسائك  
 الأولى الاحاطة والثانية

حرف الجر ولا ظرف مع ذلك لا اتحاد علمها خلافا للركن الثاني لان اختلاف العامل يدل على استقلال  
 كل بهكم وبجرم الاتفاق في العمل لا يدل على ذلك كما هو واضح وذكر الجهور والغالب فلا مفهومه (غنية) لم ينزلوا الموت هنا  
 منزلة الوطء بخلافه في الاوث وتقرير المهر ويوجه بان التنزيل هنا يلزم طبعان العقد محرم وهو خلاف النص ولا كذلك

ثم انتم يا اهل البيت لا تروا في الشرير وسر من جهة الخبي ان الخطر بمن اليك ولو طموحوا به فلهم عزمه الا ما من  
جسه في الام لا كما عداوا عن ذلك في الامهات نامروا المقصود فيهم الما لا اجنس في اقر فيمل مقرولوا جبه الذي هو المقد  
وهو المو حاد والوطا فو كنه تلك الموجب (ومن على ما مر ا) حيتو هو واضح في تلك (٣٠٣) في الذين ان كانت عزمه عليه باذا كان

يلزم عليه اخذنا منع عوانا بالادمان المحرم المتقدم المقتضى ان يقال هو خالف الصلح لا ناقول له مو ملحق  
 بالمخصوص ومن استمع مثل ذلك انساب القياس اهل قوله اى ابقى الارضه تقرير المهر (قوله فخرهمه)  
 اى المطلب من البنت وفى مسامقها قوله فخرهمه اى ان كان كذلك اى (قوله من ذلك) اى السر  
 المذكور (قوله مامر) اى انقضى قوله وحكمته ابتداء الزوج اى (قوله والمقتضى اى) عطف على  
 المطلوب (قوله فيها) اى الارث وتقرير المهر (قوله قايده الامريه اى) ان كان كذلك اى سم (قوله  
 وهو) اى المحرم (قوله حيه) الى التضييق التام بما لا يقلوه كونهما كذا وان حلتوا كذا الى المعنى الا  
 قوله ومنها ان طالوا ولا ناز (قوله حيه) والماليه لا تلتبى حرمة المعاهرة يربطها كاجرم به الرافعي  
 فى الارض اى معنى (قوله) وهو واضح سيذكره مختصره (قوله وان كانت عمة اى) اى ينسب او رضاع  
 كحالته من نسب او رضاع فتعزم يتبعها على تحريم حى الى ايه اى سم (قوله اجماعا) ولان الوطء هناك  
 ايقين نازل من هذه الاصل على حكمه ومضى (قوله) لكن لا يثبت اى عبارة اخرى تضييقه بغير نصيبه وطء  
 الصبية باوطء ذلك الابن وان كان طء الصبية يوجب التحريم وهو المهر مقيس مراد اى التحريم فقط لاختلاف  
 اللواطء وبقيته النظر الى ايام الموطوءة ويتناول الخلقوه المسافر فيه ما لا يسعها كالوطء بل اى لو  
 تزوجها بذلك البنت المهرمية ايضا اى (قوله بها) اى يوطء بالصبية تاتيح الضمير باعتبار المضاف اليه  
 (قوله لعدم اى) حاجة اى عبارة عمير قوله فى احتياج الاصول الى المخالفة الاولى لدون الثاني اى (قوله  
 وفى حرق النسب اى) عطف على قوله هنا (قوله ان تكون) تامة وشبهة قاطعه (قوله بفاسد نكاح) اى  
 ارشاد اى معنى (قوله حليلته) اى زوجه او امته (قوله وان طئت) غاية للفن اى عطست الموطوءة ان  
 الواطء واجبى منها (قوله حليلها) اى زوجه او امته (قوله وان طئت) غاية للفن (قوله فعل هذا) اى  
 الوجه التام المخرج (قوله) ومنها اى من شبهتها (قوله بالزل) وكذا بالزول وشبهه اى عرض (قوله  
 الصبية) اى شبهة اختلاف الصلح (قوله بالزل) اى الزوط طئت اى لا يترتب له وطء وطءه موطءه موطءه موطءه  
 اى عرض (قوله والوج) بين الفصول (قوله اى) اى سقطه اى وطءه بالزول لا ينعاد حتى يوطءه وهو  
 واضح او ايضا يوطء على ذكره ان يكون فوطءه حتى من احاطة المصدر الى قاطعه ومعوفه بها (قوله) اى  
 قيل قول المصنفو كذا بانها (ان الاستدخال) اى قوله فوطءه وذلك الى المعنى الا قوله وحيتئ فيشكل الى  
 لا يثبت بالاستدخال (قوله كالوطء) خبر ان (قوله بشرط احترامه) اى المعنى (قوله بان يكون اى) راجع  
 حاله لا الاستدخال فقط (ويجئ) اى حين اذا عتبر قايما الى الاستدخال احترامه الى حالة الاستدخال كحالة  
 الازال (قوله فيشكل) اى عدم تأثيره بالاستدخال مع الاحترام فى حالة الازال فقط (لكنهما) اى شبهت  
 (قوله) اى فى الاستدخال (قوله فاقترخ اى) اى عدم احترامه (قوله يوطئ بذلك) اى الجواب بقوله الوطء  
 (قوله بالز) اى عبارة فاقترخ الا فى الاستدخال ما زوج او سيد او اجنى بقبيلة اهل وكذا  
 راجع الى عبارة فاقترخ فاقترخ بالجموع لا يتصل بفعل كوطء ان قصد الى الرجمه فقط الرجمه فوطءه موطءه  
 فى اذنه ومنها مستندة كذا المحترم على المصنف اى (قوله) بخلاف نحر الاصحان اى جارة الفلق والاسنى  
 دون الاحصان والتعليل وتقرير المهر ووجهه للفقهاء والنسب والمهر فى صورة الصبية اهل (قوله) وهو  
 المحترم مختصره لغير بشرط احترامه فى حالة الازال عبارة الفلق والاسنى ولا يثبت ذلك اى النسب والمصاهرة

إنجاب بقره قالوه ، اوبانق حاقه قالوه تعارض شيهونه قنعد ما قنيلت شيهونه لانها اقوى لكونها اخرجته مادم عن السفاح حال وصوله  
لترحمه من حال انعامه حال الادخال فاقول عليها بمرتبوه وبذلك لكونهم لا يثبت بالاستخدام بشرطه الا بالنسب المصاهر فوالد القنعد  
الرجعه على المتمد بخلاف نحو الاحسان والتحليل وغير المتمم كما حازنا الزوج

[illegible]

وصدقوا جميعه ولا غيره باستعمال ما زاد الوجود والسبح عند البغوى يثبت جميع ذلك كالو طى ووجه  
 يظن **(قوله لا يثبت)** اى باستعمال غير المحرم **(قوله فى مسكنا)** اى فى زنا الزوج **(قوله ولا تقوه ذلك**  
**الاشكال)** اى المارق فقه فيشكل **اه** سم **(قوله)** اعتمد بعضهم **اي** رفاقا للثانية ووالدها كمر عبارة  
 سم قوله هو انه لا يقتصر على من اعتد هذا شيئا للشباب الرمل بل لعلمه الراد من قومه بعضهم **اه** **(قوله)**  
 وكذا اى فى حقوق الولد **(قوله وغيرهم)** اى واطلق فيه ذلك الجميع **(قوله فهو حرام اجماعا)** ايئش المانع من  
 اراد على المطلقين الحرمة هذا الحرام اجماعا حتى يتجنب منهم **(قوله ليما)** خبر ميتدا عنوفى اى هو اى قوله  
 اتفاقا معترفا قبل الامواه به **(قوله وهو غير مكلف اتفاقا)** اى وان جاز عند بعض بكافى جميع الجوامع ولا  
 منافاة بين الاتفاق على عدم الوقوع وقول بعض بالجواز كانه عليه سم **(قوله اتفق وصف الخ)** استسكه  
 سم **(قوله فلا يثبت)** اى الرقوب عليه ولا يعامل فى المني الا فى الزنا مكره وقوله مطلقا الى وحكمه كذا فى الرقوب  
 ومضى فى الثانية بالقوله او مكره **(قوله بخلافه)** من نحو مجنون **الخ** عبارة الثانية فى المني بخلافه من مجنون فان  
 الصادر منه ضرورة زنا يثبت به النسب المصاهرة ولو لا طبع بلام يحرم على الفاعل ام الغلام وبته اه  
**(قوله او مكره عليه)** عبارة شرح الارشاد نعم وطه المكره والمجنون من اقسام وطه الشبهة فيمضى  
 حكمه اه وقضيته ثبوت النسب من المكروم الذى اعتمد عليه شيئا للشباب الرمل بخلافه سم على حجب  
 حاشه **(قوله)** امان بالنسب المصهر اى فلا يثبت الصبر بالزنا كالنسب اه مضى **(قوله ولا نه الخ)**  
 اى امانا **(قوله)** بسبب مباح اى كالزوجية والملك **قاله** سم وقد قال ان مباحين من مستند الزركشى  
 والتطهير فيما يثبتان نفيان المباح والسبب المباح عن الاباحة طهر اه ورشيدى **(قول المتن فى الاظهر)**  
 ولا اثر للبشارة بلا شهوة عليها اه كثر سم **(قوله ويرد عليه)** اى المني **(قوله ليس الاب المني)** اى بشهوة  
 اعمش **(قوله انه لا يرم الخ)** اى لا يرم الا على الابن الاوطا لم يقول **المن** ولو اخططت عرم **الخ**  
 ومثله مكسوه هو مالى اخطط عرمها برجل عرق فى قايما عرق كرم رايته حاشية شيئا الزايد وكانه  
 ترك لثلازمها اه عش **(قوله ويحيط المتن الخ)** جرى على هذا الضبط المني **(قوله)** وتقديره **الزنا**  
 اى وقتها **(قوله)** ليشمل ذلك اى الحرمة بسبب اخراج فكان ان النسب التانيث **(قوله مطلقا)** اى اجتهاد

نعم لما له من البقية في ملكه بخلاف السورة المذكورة إلا ما هو فيه وفي نظير الذي دل عليه كلامهم أنه لا يحرم وغيره  
الاولوه (ولو اختلطت حرم) بنسب او رضاع او مصاهرة او محرمة بسبب اخر كل ما ان وتو من منهم من تكلف ضبط المثلين بالضم وتند بال  
لشمل ذلك (بنسوة كبر) بان ذكر غير محصورات (تكم) ان شاء (منين) ان قدر يسو له على مشقة المطلقا خلافا للسورة وخصة له

من الله تعالى وسكتة ذلك انه لم يرد فيه ذلك مما السد عليه باب النكاح فانه وانما سافر ليد لا يامن مسافرتها اليها ويحكم الى ان يبقى محصورا على ما رجحه الروايات وعليه لا يخالقه ترجميم في الاواني انه ياخذ الى بقاوا واحدة لان (٣٠٥) النكاح بخياطتها كحكم من غيرهما ما التفرق

بأن ذلك ينكح فيه الفتن

فيباح المختون مع القدرة على التيقن بخلافه من التيقن صحيح لما تقرر من حل المشكوك فيها مع وجود الواقي تحمل فينا ياتي حل غيره بالتعليل واعتناء عنهاران ظن كذبها وم في صحت الصيغة ما تعلق بذلك على ان زوال يقين اختلاف الحرم بالنكاح منين ينصف التقييد بالمحسورات ويقضى القياس على الاواني وعدم النظر للاحتياط المذكور نعم ان يريد بالنظر التيقن ثم المتيقن من النكاح من الاجتهاد قربت صفة ذلك الفرق (لا بمحسورات) فلا ينكح منين فان فعل بطل احتياطه لا يضاع مع عدم المشقة اجتباها بخلاف الاول لا مدخل للاجتهاد مناهم لو تيقن صفة بحرمه كسواد نكح غير ذات السواد مطلقا كما هو واضح واجتباها ان تعصرت ثم ماعر عده بمجرد النظر كاللاف غير محصور ماسبل كالمشرين بل المائة كما صرحوا به في باب الامان ذكر في الاتوار ما محصور وبينهما اوساط تلحق باحدهما بالنظر وما يشك فيه يستثنى فيه القلب قاله الغزالي والذي رجحه

وغيره اه مني وكان حقه ان يكتب عتب المتن كما فعله المتيقن او عتب قوله خلا للسبق لظهور وجوه الخلاف الى الغاية (قوله) ربما استدل عتبة المتن لتعذر بالسفر وربما انحصر عليه باب النكاح فانه (قوله) على ما رجحه الروايات عبارة بالية على ما رجحه المتيقن وهذا الى ما رجحه الروايات هو الارجح اه (قوله) وما التفرق (الخ) بهذا الفرق شيخ الاسلام اه سم عبارة بالية وما لفرق به من ان ذلك الحصر مود بما تقرر (قوله) فيباح (الخ) عبارة غلطية بدليل صفة الطهر والصلاة يظنون الطهارة وحل توارها مع القدرة على تيقنها في بقا محصور وغيره بخلاف النكاح اه (قوله) غير صحيح (قوله) خلا للسبكي ومجرد ان من فرق بذلك بين كلامه على مقالة السبكي اه عرش (قوله) ويأتي حل (الخ) فتوفرد الفرق المار اه عرش (قوله) وان ظن كذبها عبارة فيما ياتي ويضع صدقها في قلبه اه ولا يلزم منه ظن كذبها لجواز ان يكون الحاصل مجرد الشك اه عرش ويأتي في الفارح والنهاية في صحت التعليل كل من التيسيرين (قوله) بالنكاح شاق ويوال (الخ) (قوله) ينصف التقييد (قوله) اي بقولنا ان يبقى محصور اه سم (قوله) ويوقى القياس (الخ) اي يجوز ان ينكح الى ان يتيقن واحدة (قوله) وعدم النظر (الخ) صطلق على القياس (قوله) ثم) اي الى الاواني وقوله هنا في النكاح وقوله الثاني (قوله) نائب فاعل اريد (قوله) المتن لا بمحسورات) هذا التفصيل ياتي فيما لو اراد الوعد بمك اليمين ايضا اه (قوله) فلا ينكح (قوله) الى المتن في النهاية الا انه لم يثبت المولو اختلطت وكذا في المتن الا قوله نعم الى ثم ماعر وقوله هو المتيقن ويبحث وقوله بل المائة الى محصور (قوله) فان فعل بطل (قوله) ومع ذلك لا يحد لصفة ما عرش اي اذا وطئ (قوله) بخلاف الاول) اي غير المحسورات (قوله) ثم) انظر ما موقع هذا الاستدراك سم قول المتن لو اختلطت (الخ) (قوله) مطلقا) اي انحصرت لا سم وعرش (قوله) واجتباها) اي ذات السواد سم وعرش (قوله) ان انحصرت) مفهومه انه لا يمتنع ذات السواد في المحسورات وهو صحيح اه سم الى ان يتيقن منها محصورات (قوله) ثم ماعر) عبارة غلطية قال الامام المحصور ماسبل على الاحاد معدون والاقوات قال الغزالي غير المحصور كل عدل او اجتمع في صيد واحد لسر على الناظر عده بمجرد التعلل اه (قوله) كما صرحوا به) بالتمثيل بالمائة كذا خبره كره (قوله) وبينهما) بين الالف والعشرين كما هو صريح المتن عن الغزالي او المائة كما هو صريح صنيع الشارح وصرح النهاية حيث اسقطت العشرين (قوله) قاله الغزالي) اي قوله ماعر الى هنا الا قوله بل المائة الى قوله محصور (قوله) لان من الشروط (الخ) لتعليل للاذعي وعلى المتن المتن بذلك ثم ان رد الاعتراض الا في عليه (قوله) واعترض) اي قوله ان من الشروط العلم (الخ) اه سم (قوله) وصرافه) وهو ان هذا يرجع للشك في ولاية الماقل في كل من امة مود زوجة المفقود وما هنا يرجع (قوله) على ما رجحه الروايات (الخ) كذا شرح مر (قوله) وما التفرق (الخ) هو فرق شيخ الاسلام (قوله) ينصف التقييد) اي قولنا الى ان يتيقن محصور (قوله) مطلقا) اي انحصرت او لا بدليل مقابله بقوله ان انحصرت وقوله ان انحصرت مفهومه انه لا يمتنع ان ينكح محصور وهو مسلم ان كان الفرض تعدد السواد مع عدم الانحصار لذات السواد والا فلا فنامله (قوله) واجتباها) اي ذات السواد وقوله ان انحصرت ان اراد انحصار الجملتين ذات السواد وغيره فاقصوه عدم الاجتناب ان ينكح من ليس بصحيح ان اتحدت ذات السواد او تعددت مع الانحصار لان الاختلاط في الحقيقة انما هو في ذوات السواد وان اراد انحصار ذوات السواد فالقصور صحيح فليما مل (قوله) ان انحصرت) مفهومه عدم الاجتناب ان ينكح من وهو صحيح ان تعددت السواد وينبغي ان يبقى سواد بقي ما لو اختلط غير محصور من المحارم بنكر محصور وتساريا وتمازا كما كتب بالف او التيقن ولا اشكال في الحرمة على طريق السبكي والاذعي في نحوه هذا المسال (قوله) قاله الغزالي (الخ) كذا شرح مر (قوله) واعترض) اي ان من الشروط العلم بطلها

(٣٩) - شرواني وابن قاسم - (سابع) الاذعي التحريم عند الشك لان من الشروط العلم بالعلم واعترض بقوله لو دوج امة مود ثم طان حاجتها فبان ميتا وتزوجت زوجة المفقود فبان ميتا صحيح ومما يفي في فصل الصيغة وبحث الاذعي بالسبكي في عشرين مثلا



فكشفت ذات المرأة هل فعل أو لا وحاصل ما مر أن المرأة المقر دخله يتحقق الخلل فلا يكفي وجوده في نفس  
الامرؤ في غيره بالنسبة للصحة المقدم على بقائه في نفس الامر وبالنسبة لجواز الاقدام بغير استيفاء الشرط  
امعش وحيارة الخفي وقد يجاب عن الصورة الاولى بان الفسك المروج مل هو مالكه ولا وهو لا يصير اذا  
تبين ان مالكه كالزوج اخ حتى اختبر تبين ذلك كونه من الثانية بان بعض الامرؤ في ذلك قاذبين انه  
كان في نفس الامر كذلك مع انه **(قوله)** صار ما يخص كذا الخ يؤخذ منه ان انحراف الاقدام عليه وبحكم  
بالإعلان ظاهر اذ ان تبين بعد ذلك انه غير محصور تينا للصحة والاستمرار الحكم بالعلان احيد غير مل  
هو معقول الفشار احتياط لا يضره وكذا به متان مع تحريفه لثنا شين والافلا يظهر وجه الاخذ لا المراد  
بالتبين **(قوله)** حرمة النكاح بمفعول بصحة **(قوله)** وهو اي الحكم **(قوله)** لم يجر وطء الخ يؤخذ منه انه لو  
اراد الفصل واحدة منهن لم يمتنع وهو ظاهر اه سيد عمر **(قوله)** مطلقا اي محصورات لم لا معش  
**(قوله)** لان الوطء جارية الخفي ولو باجتهاد لا مدخل للاجتهاد في ذلك لان الوطء صالح قول المختار ولو طرأ  
مؤبد الخ ولو عقد اب على امرأة وابنه على بنتها وزفت كل لغيره وجها ووطئا غلطا فنسخ النكاح ولو لم  
كلاوطءه غير المثل وعلى السابق منهما بالوطء لوجه نصف المسمى وفيما يلزم الثاني منها وجه  
اوجهها كاقاد الفصح يجب لصغره لا تعقل ومكره فاعلم لان الانقاص حيث لا غير منسوب اليها ويرجع  
الى الثاني على السابق نصف مبر المثل لا يجر المثل ولا يجره ولا يجب لاقاد مطلقا وعلى الوطء ولو غلطا وان  
وطئا معا في كل لوجه نصف المسمى ويرجع كل على الآخر فاحد وجهين يظهر كاقاد والآخر جهة  
تأمل في جميعه نصف ما كان يرجع على الآخر ديد ر نصفه ولو اشكل الحال ولم يعلم سبق ولا معترى يجب  
للو طء مبر المثل وانقسخ الكاحان ولا يرجع لاحد معا في الآخر ولو رجع نصف المسمى ولو كتح  
امرأة بنتها جلا من ثباتا في باطل فان على الثانية قطع طاملا بالبريم نكاح الاولى بجاهه او جلا به  
بطل نكاح الاولى ولو لمه لا لاولى نصف المسمى وتحريم عليه ابداء للوطء فغير المثل وحرمة عليه ابدان  
كانت هي الامور ان كانت البنت انحر م ابدان الا ان كان قد وطئ ما لام اه نهاية في الخفي منه بزيادة تقصير  
**(قوله)** بفتح الباء الى قوله كما يصرح به في النهاية **(قوله)** وبكرها اي يكون صفة لحدوف تفديده سبب  
مؤبد التحريم اه معش **(قول المختار)** اي منع دوامه اه **(قوله)** بالياء الى قوله كما يصرح به في  
الخفي **(قوله)** او التون يستثنى قال بعضهم الخفي فلا ينقطع بوطئه زوجة ابنته نكاح ابنته لاحتمال  
زيادة الذكر الذي وطئ به لا يقطع النكاح بالفكر وتصور وجود ابن الخفي في العباب جارية مع  
شرحه الفشار وان مال الى الرجال فاخير بذلك ثم جامع رات موطوءته بول فقال ابن يونس قتلان جده وقال  
انه غاية الحسن والقدرة لفساد احتياط ولا يحكم بذكورته لان الحسن لا يكد به انتهت سم على صحيح  
اه معش و اشار الخفي في حل المن بقوله كوطء الواضح زوجة ابنته الاستثناء المذكور **(قوله)** كما  
ضبطها اي ضبطها قبيح مدبر ايصال **(قوله)** بطله حيث كتب كلمة معا في ابه اه معش **(قوله)**

من عارمه اختلط بغير  
محصول لكنه لو قسم طين  
صار ما يخص كلا منهن  
محصورا حرمة النكاح منهن  
فطرنا لهذا التوزيع  
وعالهما ابن العباد نظرا  
لجمله وقال ان الحل ظاهر  
كلام الاصحاب وهو كاقال  
خلقا لمن زعم ان كلامه لا  
وجه له ولو اختلطت زوجته  
باجتبا على من وطئ واحدة  
منهن مطلقا لان الوطء ما  
يباح بالمقدون والاجتهاد  
ولو طرأ مؤبد تحريم بفتح  
الباء فهو من احاقه الصفة  
للوصوف وبكرها على  
نكاح قطعه كوطء زوجة  
ايه بالياء او التون كما  
ضبطها بخطه بفتح

**(قوله)** او التون يستثنى كما قال بعضهم الخفي فلا ينقطع بوطئه زوجة ابنته لاحتمال زيادة  
الذكر الذي وطئ به فلا يقطع النكاح بالفكر وقد يشكل تصوير ابن الخفي لانه ان انضحت ذكرته تبين  
ان وطئا يقطع النكاح كغيره وان لم يضرع فاشكل لا يضرع نكاحه حتى يصور له ولده ولهذا قال اماماد م كحلا  
استعدال كونه ابا او جدا او اما او زوجا او زوجة اتنى ويجوز ان يصرح به مثله ذكره في العباب في  
باب الحدوث جارية معش شره الفشار وان مال الى الرجال فاخير بذلك ثم جامع رات موطوءته به بول فقال ابن  
يونس قتلان جده وقال انه غاية الحسن والقدرة لفساد احتياط ولا يحكم بذكورته لان الحسن لا يكد به  
اتنى حتى اتى خص هذا البعض الاستثناء بزوجة الابن وملا ذكره في زوجة الاب ايضا ثم انظر ما لا مانع  
من ان يصور ايضا ما اذا استدخلت امرأة ذكره وهو تائم لظنها انه زوجها واتى منه بول **(قوله)**

و كوط الزوج امو ابنت وزوجته يشتمس النكاح الحاقا لفرام بالا بعد له لا معنى بوجبه غير امو ابنا فاطر افعط كل واحد حريدا  
 به منهم لا فرق بين كون الموطوعة محرما لوطا غير مطلقا على بنت اخيه او خالته التي تصد له بغيره سر مست على ولدا يدا كايصرح بقول  
 اصل الوعدة لوطا بنت المحرم عليه بنسب او رضاع فان قلنا لا يجب الحداى وهو الاصح ثبتت المصاهرة فتقول لغير واحد لا تحرم كما قال ابن  
 الحداد ومن تبعه حنيف وزعم ان المثل يقيد ليس على محله بل يصدق بالحرم وغيره لان (٣٠٧) المصاهرة التي اثبتها الشيخان مؤيد تحرير

وطا ابوطاد لا يحرر معه  
 نكاحا قطعه وحرما  
 ابدا على ابنته لانها موطوعة  
 ابية ولقد بالغ بعضهم في  
 رد كلام ابن الحداد فقال  
 هو غيلا باطل ومن تبعه  
 غفل عما تقرر من الشيخين  
 وخرج بنكاح طرود على  
 ملك بين كوط اب جارية  
 ابنة قباوان سر مست به على  
 الا ان ابدا لا ينقطع بملكه  
 حيث لا ايجاب ولا معنى عليه  
 بمجرد تحرر بمالقة المالية  
 وبجرد المثل هنا غير متقوم  
 (ويصرح جمع المرأة واختها  
 او حبتها واختها من رضاع  
 ونسب ولو بواسطة لا يرون  
 اربابا وام ابدا ودواما  
 للاية في الاختين والخبر  
 الصحيح في الباقي وسكته  
 ذلك كافي انه يؤدي الى  
 قطيعة الرحم وان وضعت  
 بذلك فان الطبع يتغير  
 وضطوان يرم جميعا  
 بكل امرأتين بينهما قرابة  
 او رضاع يرم تا كهما  
 لو قدرت احداهما ذكرا  
 فخرج ما قرابة والرضاع  
 المصاهرة فيعمل الجمع بين  
 امرأتهما ابنت وزوجها  
 او زوجها لانه اذا لم

و كوط الزوج امو ابنت وزوجته  
 اندخل بالام سم وحش (قوله الحاقا الخ) تمثيل لما في المتن والشرح مما (قوله وحيدا) اي التمثيل  
 (قوله بين كون الموطوعة الخ) اي قبل المقد عليها ام معنى (قوله وغيره) عطف على رعا الموطوعة (قوله  
 وطي بنت اخيه الخ) لشر متب (قوله او خالته) عطف على اخيه ام سم (قوله كما يصرح به) اي بعدم  
 الفرق قوله لوطا على ما في قول القول (قوله فتقول لغير واحد الخ) عبارة لثبته بالمعنى خلافا لما في السابق  
 الثاني ام ابنة غير محرم (قوله فتقول لغير واحد لا تحرم) اي تقديم الموطوعة بلا تحريم اي بغير  
 الحر (قوله كما قاله الخ) لانه من جهة القول بل كان الاوضح الاخصر قول لغير واحد كما كانا لحداد من تب  
 لا تحرم حنيف (قوله يثبت) اي التثبيد بغير الحر (قوله التي اثبتها الشيخان) اي يقولها انفا ثبتت  
 الحر من متعلق بقوله طر (قوله من تبعه غفل الخ) مبتدا وخبر (قوله ما تقرر الخ) اي يقولها انفا لو  
 وطي بنت المحرم الخ (قوله وخرج) اي قوله او جوف المعنى والى قول المتن من حرر جميعها بالثبوت (قوله  
 بنكاح) اي بطرود على نكاح (قوله ولا معنى عليه) اي غير الاثم ام سم اي ان تعتمد عبارة حش اي  
 لانه لان على الابن مقابلة التحريم اما المراد في مقابلة الوعدة (قول المتن يصرح جمع المرأة  
 الخ) صرح القدر على بانه يزوج نكاح سائر احوال من الجنه الا الامواليت ام حش (قوله ولو بواسطة  
 راجع للمعنى الحاقا قوله لا يرون الخ) راجع للاختصاص قوله بتدويم راجع للجمع (قوله كافي)  
 اي في غير النسي من ذلك قوله على عليه وسلم انك اذا علمت ذلك فسلمت ارحامك ام معنى (قوله  
 يرم تا كهما الخ) فخرج المراد من مخالفة ابنت عمها ام سم (قوله والملك) عطف على المصاهرة  
 (قوله ثم تزوج سبيلها) اي او تزوج السيدة ولا ثم يصر لها مرض من حصول العفة بها ام حش  
 (قوله او يكون الخ) عطف على قوله يزوجها الخ (قوله وان حرمت كل) اي كل من المرأة واثبتا على  
 الاخرى (قوله وريته) اي بغير زوجته من رجل اخر ام حش (قوله اذا لا تحرم الماكمة بينهما الخ)  
 ولا نه لاقربة بينهما ولا رضاع ام سم (قوله في نكاح اثنين) اي في نكاح الواليتين من اثنين ام معنى (قوله  
 فان وقعا الخ) تفصيل لقوله باي تمام الخ (قول المتن او مرتبا فان الثاني) (فرع) وقع مرتبا لان الاول  
 بلاولى او بلاشهر ولكن حكمه صحتا لم يراه حكمه فان العقد الثاني فينبغي ان العقد الصحيح هو العقد الاول  
 لسبق وجوده بالحكم ثبتت صحته من حين وجوده لان حين الحكم سقط ووقع حكمه متقارنان احدا

هنا عشتى قطعه الملك فيعمل الجمع بين امرأة واثبتا بان تزوجها بشرطها الا في ثم تزوج سبيلها او يكون قنا وان حرمت كل بتقدير  
 ذكورة الاخرى اذا لم يلا نكاح سبيلها لا يكتفى به السيد لا يكتفى به على الجمع ايضا بين بنت الزجر وريته وبين المرأه او يبيح تزوجها من امرأة  
 اخرى وينبخت الزجر من امرأته من ابدا لا تحرم الماكمة بينهما بتقدير ذكورة احداهما (فان جمع) بين نحو اختين (بمقد) واحد  
 (بطل) النكاح اذا لم يجمع (او) يعقدان في هاتين امرتين نكاحا مرقن فان وقعا او عرف سبق ولم تسعين سابقة ولم يجر جمعتهما او جهل  
 السابق والمعية بطلوا وقما (مرتبا) وعرف السابا بقوله تنس (فان الثاني) هو الباطل ان صح الاول لان الجمع حصل بغير نسب

بصحة والاخر بساده فينبئ تقدم الحكم بصحة مراد سم على حج اه عش (قوله) ورجيت معرفتها (مفهومه) اعلم ان ترج معرفتها لا يتوقف بل يطلان فليراجع سم على حج وقد راجعت مامر في تكاح اثنين فوجدته كذلك وهو ان عمل البطلان إذا لم يرج معرفة السابق والاوجب التوقف اه عش (قوله) والوجه انه لا يحتاج لنسخ الحاكم في القوت ما حاصله ان هذا الوجه في صورتى معرفة السابق دون عين السابق وجه البق والمية يبنى بخلاف ما يورمه منيع الفارح سم انه في صورة التوقف اه سم عبارة عش هذا الوجه انما يحتاج اليه فيما اذا لم يعلم عين السابقة بان علم السابق ولم تضمن السابقة اما اذا علمت السابقة لم نسيت فلا معنى للافتقار التوقف الواجب على النسخ فليراجع سم على حج ثم لما عطل النسخ من القاضى وينفذ الضرورة ويول به التوقف اه وفي قوله نعم لما الخ نظر (قوله) وانه لو اراد العقد الخ في جزا الوجه والمبادر وجهه اى الوجه لما اذا نسيت السابقة بقوت رجيت معرفتها وحيطت فقايل الوجه ان جرد الفضل احداها مطلقا في غاية البعد ثم جريان هذا الحكم فيما اذا علم سبق ولم تضمن متجه جدا اه سم يبنى كاسر عن القوت (قوله) يبنى اورجيا وتنقض العدة اه سم (قوله) بذلك اى فساد الاول (قوله) خلافا للماوردى اى قوله ام لا اه عش (قوله) ماذ كر اى من قولك انك فان جمع الخ مع مازاده الفارح (قوله) وفيما اذا نسيت الخ ظاهر انه عطف على جمع الخ ويحتمل انه متعلق بقوله فيؤخذ الخ الفاعل فيه شيه فالجزء لانهم قد يزلون العرف بالمقدم منزلة الشرط ومنعقدا ما عر من ذلك الجزاء كافر وسيو به في ربحين لقيت فاكره (قوله) لو طوى ببعضهن اى ولو اكثر من اربع اه عش (قوله) مسمى اربع قد يقال اذا كانت مسمياتين مختلفتين مسمى راضى وفى الوضحة مخالفة لما هنا من وجوه ونصير جرجتها امر شيدى (قوله) لان في تكاحه اربما يقين عبارة فالتباية لا احتمال ان في تكاحه اربما اه قال الرشيدى هذا اصول من قول التحفة لان في تكاحه اربما يقين اذا لا يكون في تكاحه اربع يقين الا ان سبق تكاحه اربع او تكاح الثلاث ثم اى احدا عا وعكاه نحو ذلك بخلاف ما اذا سبق تكاح اثنين مثلا فانه لا يصح بعده الا تكاح الواحدة على اى تقدير في الصور فانه لم يقع الا اربعة عقود ومتى وقع تكاح من محل ومن لا محل في عقد واحد بطل الجميع كاهو معلوم اه (قوله) اربما يقين في حصول اليقين فيما ذكر نظر فليتامل ثم رايت الفاضل المحض نيه على ذلك اه سيدهر عبارة سم انظر اى يقين مع احتمال تقدم الواحدة ثم الثلاثين ثم الثلاثين ثم الواحدة ثم الثلاثين ثم الثلاثين ثم الثلاثين ثم الواحدة مسمى اربع (قوله) لا احتمال ان من الزوائد الخ يؤخذ منه ان صورة المستلقة ان الموطأ تزاد ذات على

ورجيت معرفتها ورجب  
توقف حتى يبين والوجه  
انه لا يحتاج لنسخ الحاكم  
وانه لو اراد العقد على  
احداها امتنع حتى يطلق  
الاخرى بائنا لاحتمال انها  
الوجه فصل الاخرى يبين  
من غير مفسقة هل في ذلك  
وجه اما اذا فسد الاول  
فالتانى هو الصحيح سواء  
علم بذلك ام لا خلافا  
للماوردى ومن ثم تعبه  
روايت بقوله عندى ينقد  
تكاح الثانية بكل حال فاجتبه  
انهزل بهذا العقود من  
التكاح جرد الحديث  
(نبيه) يانى ماذ كر في  
جمع اكثر من اربع وليسا  
اذا تكع عشرة في اربعة  
عقود اربما وثلاثا وتنتين  
وواحدة وجه السابق  
فوطى. ببعضهن ومات  
فيؤخذ من التركة مسمى  
اربع لان في تكاحه اربما  
يدين بحسب مهرهن وان لم  
يدخل بين ومهر مثل من  
دخل بين لاحتمال انهن من  
الزوائد على تلك الاربع  
وما اخذ للدخول بين

حين الحكم فخطو لوروق حكام متقارنان احدهما بصحة والاخر بساده فينبئ تقدم الحكم بصحة مراد سم على حج اه عش (قوله) ورجيت معرفتها (مفهومه) اعلم ان ترج معرفتها لا يتوقف بل يطلان فليراجع سم على حج وقد راجعت مامر في تكاح اثنين فوجدته كذلك وهو ان عمل البطلان إذا لم يرج معرفة السابق والاوجب التوقف اه عش (قوله) والوجه انه لا يحتاج لنسخ الحاكم في القوت ما حاصله ان هذا الوجه في صورتى معرفة السابق دون عين السابق وجه البق والمية يبنى بخلاف ما يورمه منيع الفارح سم انه في صورة التوقف اه سم عبارة عش هذا الوجه انما يحتاج اليه فيما اذا لم يعلم عين السابقة بان علم السابق ولم تضمن السابقة اما اذا علمت السابقة لم نسيت فلا معنى للافتقار التوقف الواجب على النسخ فليراجع سم على حج ثم لما عطل النسخ من القاضى وينفذ الضرورة ويول به التوقف اه وفي قوله نعم لما الخ نظر (قوله) وانه لو اراد العقد الخ في جزا الوجه والمبادر وجهه اى الوجه لما اذا نسيت السابقة بقوت رجيت معرفتها وحيطت فقايل الوجه ان جرد الفضل احداها مطلقا في غاية البعد ثم جريان هذا الحكم فيما اذا علم سبق ولم تضمن متجه جدا اه سم يبنى كاسر عن القوت (قوله) يبنى اورجيا وتنقض العدة اه سم (قوله) بذلك اى فساد الاول (قوله) خلافا للماوردى اى قوله ام لا اه عش (قوله) ماذ كر اى من قولك انك فان جمع الخ مع مازاده الفارح (قوله) وفيما اذا نسيت الخ ظاهر انه عطف على جمع الخ ويحتمل انه متعلق بقوله فيؤخذ الخ الفاعل فيه شيه فالجزء لانهم قد يزلون العرف بالمقدم منزلة الشرط ومنعقدا ما عر من ذلك الجزاء كافر وسيو به في ربحين لقيت فاكره (قوله) لو طوى ببعضهن اى ولو اكثر من اربع اه عش (قوله) مسمى اربع قد يقال اذا كانت مسمياتين مختلفتين مسمى راضى وفى الوضحة مخالفة لما هنا من وجوه ونصير جرجتها امر شيدى (قوله) لان في تكاحه اربما يقين عبارة فالتباية لا احتمال ان في تكاحه اربما اه قال الرشيدى هذا اصول من قول التحفة لان في تكاحه اربما يقين اذا لا يكون في تكاحه اربع يقين الا ان سبق تكاحه اربع او تكاح الثلاث ثم اى احدا عا وعكاه نحو ذلك بخلاف ما اذا سبق تكاح اثنين مثلا فانه لا يصح بعده الا تكاح الواحدة على اى تقدير في الصور فانه لم يقع الا اربعة عقود ومتى وقع تكاح من محل ومن لا محل في عقد واحد بطل الجميع كاهو معلوم اه (قوله) اربما يقين في حصول اليقين فيما ذكر نظر فليتامل ثم رايت الفاضل المحض نيه على ذلك اه سيدهر عبارة سم انظر اى يقين مع احتمال تقدم الواحدة ثم الثلاثين ثم الثلاثين ثم الواحدة ثم الثلاثين ثم الثلاثين ثم الواحدة مسمى اربع (قوله) لا احتمال ان من الزوائد الخ يؤخذ منه ان صورة المستلقة ان الموطأ تزاد ذات على

يدفع لمن وللأربع يوقف  
بين وبين الورقة الى  
اليان او الصلح ولذلك  
تفرع طويل في الزوجة  
وفيها ما في (ومن حرم  
جسما بكناح) كاختين  
(حرم) جسما (في الزوجة  
ملك) لانه اذا حرم العقد  
بالزطولي لانه لا يقرى ولا  
التقاطع فيه اكثر (لا  
ملكها) اجاما لان الملك  
قد يقصد به غير الزطولي  
جلا له ملك نحو اخته (فان  
زطولي) في فرج واضح او  
دبر ولو سكرها او جاهلا  
(واحدة) غير محرمة عليه  
بنحو رضاء عن طهرها قبل  
وظاهر كلامه الاستدخال  
من ليس كالزطولي هو منه  
(حرمه) الاخرى غير حرم  
الاولى) فلا يحصل الجمع  
الممنوع عنه ولا يؤثر وطؤها  
ولن حبلت على الاوجه  
تحريم الاولى اذا حرام لا  
يحرم الحلال ثم التحريم  
يحصل بزيل الملك (كيج)  
وفي نسخ بيع وهي اوضح  
ولولبعثان لوم ان شرط  
الخيار فيه الشرطي وحية  
ولولبعثان مع قبضها باذنه  
(او) بزيل الحل نحو  
(كناح او كتابة) صحيحة  
لا رضاء الحل فان حاد حل

الأربع فيخرج بذلك اذا وطئ منهن سبعا او اكثر اذ يلزم عليه اجمع بين مهر المثل والمسي لبعثتين وانظر  
ما حكمه اذا وطئ غفرا او اذ كانت على الأربع رشيدي (قوله) يدفع لمن الزوجان الذي يدفع لمن الاقل من  
مهر مثلين والمسي ويوقف الزاد لاحتمال ابن الزوجات فليس لمن الاالمسي او الزاد اذ كانت فليس لمن  
الامر المثل فالحق الاقل والواحد مشكوك ثم راي في الزوجين ما يفيد ذلك اه سم وكذا في عش  
عن بعض نسخ النافيا بما يفيد ذلك (قوله) وللأربع يوقف (الخ) صلف على قوله للدخول بين دفع الخ (قوله)  
يوقف بين الخ) لاحتمال ابن الزوجات فهو لمن او اذ كانت فهو لورقة نعم المدخول به من بين يني ان تعطي  
قد مبر المثل بلا وقف لاستحقاقها بابه بكل حال واستقرارها لكون ان لم يكن اكثر من المسي اهمم (قوله)  
كاختين الى قوله وان طهرتها قبل في المني الاقرب لان التقاطع فيه اكثر والى قوله نعم باقية النافيا لا تقول  
نسخ بيع وهي اوضح وقوله وتقران الملك والتكاح وقوله وكان حكمه الى قال ابن عبد السلام (قوله) المني  
(ملك) او ملك ونكاح وان لم يعلم من كلامه ام متفق او قوله ويفيد قول المصنف الا ترى ولو ملكها ثم فكح  
الجمع قول الفارح هناك وتقران للمسي والتكاح ام (قوله) المني فان وطئ (الى قول الفارح غير محرمة  
لا تعطي ما في من جهلوا اخر قوله في فرج واضح او دبر وقال ضيقه قوله لمحل في دبرها مطلقا ورجح ان كانت  
واحدة لطبر عبارة المني فان وطئها مطلقا او مكرها واحدة متبعا ولو في الدبر او مكرها او جاهلا حرمت  
لاخرى ثم قالو لو ملك شخص امه وعشيت فوطئها له عقوبة امه وهي ظاهرة (قوله) في فرج واضح  
بالترصيف وتقدم افعان المني عتذر واضح (قوله) غير محله فلو كانت جسمية او نحوها كحرم  
قوتها جلا ولو طأ الاخرى مفن وروى (قوله) لا يؤثر (الى قول المتن) اذا طأ في المني الاقرب في نسخ  
بيع وهي اوضح (قوله) ولا يؤثر وطؤها) الى الثانية بان تمدى ووطئها ظاهرة وان طهرها الاولى وهو  
ظاهر وقد يشبه قول الفارح قبل وان طهرها قبل له عن (قوله) تحريم الاولى) اي هل هي باقية على حلها  
وبلا مبقاة الثانية على تحريمها عش عبارة المني فان وطئ الثانية قبل تحريم الاولى اثم ولم تحرم  
الاولى لكن يستحب ان لا يطأ الاولى حتى تستبرأ الثانية لتلاصق الما ذورهم اختين اه (قوله) المتن  
كيج) اي عتق لهما او بعثها ام متفق (قوله) جية) اي ولو لفرصه ولا يضر تمسكه من الرجوع في

او صدقتين ثم الواحدة ثم الثلاث ثم الأربع او صدقت الثلاث ثم التنتين الخ فليتام (قوله) يدفع لمن  
الوجهان الذي يدفع لمن الاقل من مهر مثلين والمسي ويوقف الزاد لاحتمال ابن الزوجات فليس لمن  
الاالمسي والزاد اذ كانت فليس لمن الامر المثل فالحق الاقل والواحد مشكوك ثم راي في الزوجين ما يفيد ذلك  
(قوله) يوقف الخ) لاحتمال ابن الزوجات فهو لمن او اذ كانت فهو لورقة نعم المدخول بها من بين يني  
ان تعطي قد مبر المثل بلا وقف لاستحقاقها بابه بكل حال واستقرارها لكون ان لم يكن اكثر من المسي اهمم (قوله)  
حرم جميعا في الزوجة ملك لانه اذا حرم العقد بالزطولي لانه لا يقرى ولا التقاطع فيه اكثر (قوله) فماد هذا  
الكلام حرم طهرتها جميعا وجاز وطئها احداها فقط قد يجاب بالمتنع فان وطئها من تلق الاطاع  
بالواطئ ما ليس في الانصاع على وطئ احداها فلا يشاعه تقاطع وقد يشكك ذلك بالتقاطع بسبب  
تخصيص احداها بالوطئ اكثر منه بسبب وطئها فليتام (قوله) غير محرمة عليه بنحو رضاء (استشكل  
شيخنا الشهاب البرلسي في حاش شرح النجيب فيوطئها بالاب بشبهة زوجة ابنته اقرب من وطئ  
السيد الامه لان الاول التحريم المؤبد والآخر مؤقتة لا ترى ان الرقيقة الموطئة لولندا وطئها  
او مكره على الولد ايضا زوجة الدعمة على الاب يداوم ذلك لوطئها بالاب بشبهة لا قطع نكاح  
الولد فحرم كونها في هذه الصورة عمر المالب كبت اخيه مثلا لا ترى لان غاية تحريمها المؤبد على الاب  
وذلك حاصل بوجبة الولد ان لم تكن بنتا اخيه والله قالوا جه ما قاله شيخنا انتهى وبعبارة الزوج فرج  
لو ملكا اختين احداها بغير سبب واختره من رضاء فوطئها التحريم الاخرى انتهى (قوله) بنحو رضاء) اي  
او تجس (قوله) وهو منه) كدام (قوله) لا يؤثر وطؤها) اي الاخرى (قوله) اذا حرام لا يحرم الحلال

الأولى بنحو فسخ وطلاق قبل وطء طائفة منهن في وطء أيتها كما بعد استئذانها فذلك أن أرادها أو بعد وطئها لم يطلها فمادة حق يحرم الأخرى  
وعلمنا أن الملاك ما يتوكلها من حيث أحدها ويدخل في الأخرى (لا حين ولا حرام) ونحوه وقدوة عدة لأنها أسباب جارية حق فريضة الزوال  
(وكذا من منقوض (في الأصح) لبقاء الحل وإنه المبرين (ولو ملكها) أي امرأة أو طئها لا (ثم تنكح أختها) أو عمتها أو عاتلتها أو  
الأم بغير طء (وعكس) أي تنكح امرأة (٣١) ثم ملك غيرها أو طارن الملك المتكاح (حلت المتكوة دونها) لأن فراش المتكاح أقوى

بجنتها أم عرش (قوله بنحو فسخ) عياره المتقير بالمعقود طلاق المتكوة حق وجيز المكاتبه (قوله  
إن أرادها) أي الثانية أي وطئها (قوله أو بعد وطئها) أي الثانية صلف على قوله قبل وطء (قوله أو علم  
الح) أي لا يرد ذلك على المتن (قوله عامر) أي من قريب بقول المتن من وطئ امرأة بملك حرم عليه أمهاتها  
وتأنتها (قوله أو ملكها ما وطئها) أي مع أنها ما حرم جميعها بنكاح أمه سم (قول المتن حلت المتكوة حلالا)  
أي مادام النكاح باقيا فإن طلق المتكوة حلت الأخرى أم عرش (قول المتن حلت المتكوة) أي المتكوة  
ولو كانت موطوءة وقوله أمهات أن أي قطعه أمهات (قوله أمهات) أي النسوة (قوله فحل) عبارة النهاية  
تحل أمهات (قول المتن) أي يقتدوه منسوب على الحال أمهات (قوله من يحرم جميعه) أربعين مثلاً  
وقوله إن كن إربما كن كسبما مثلاً يطل الجميع أمهات عبارة الكردى (قوله من يحرم جميعه) أي جمع  
الأزواج بينهما فإن كان في عرس اختنا اختصنا بالطلاق دون غيرها أو بطلنا فيما لا يمكن إلا به لا يمكن الجميع  
بينهما ولا لأولى لأحداهما على الأخرى وإن كانتا في فسح بطل الجميع أمهات (قوله ونحو جوسية النكح)  
عطف على من يحرم الح (قوله لذلك) أي وضح في البقيات إن كن إربما أمهات كردى (قوله يطل) أي  
النكاح (قوله من بقية الأقسام) أي المشار إليها بما مر قوله فإن نسيت ورجيت معرفتها وجب التوقف  
وقوله وكلام الماوردي ومقابلة من أنه إذا فسد الأول فالتالي هو الصحيح سواء علم بذلك أم لا خلافا  
للماوردي أم عرش (قوله وكلام الماوردي ومقابلة) بالمر صلف على بقية الأقسام (قوله فظفر ذلك)  
أي فإن تنكح تحسب إلى هاتين أو شرعا (قوله ونحوها) أي كالعامة والحالة أمهات سم (قوله بعد وطئها)  
راجع للأخبرين قطع عبارة المتن والأسى لوجهة لأنها في حكم الوجة فلا تحلل له حتى تنقض عدتها  
وفي معناه ما اختلفت من الإسلام والمرتدة بعد الحول جهما بنكاح المدعوق لادعيها أخبرته بقضاء  
عدتها وانكرت من اقتضاها له نكاح اختيار أربع سواء أوجه اقتضاها أو قبلها في إسقاط  
تفتقروا ولو طئها جاز ذلك أمهات (قوله قبل أو وطء أو بعده) أو قمن معام لم يملقا كان  
ذلك أم لاه من (قوله كان عاتت) أي الثانية (قوله زوجا فيه) أي قوله نعم في المتن إلا قوله قبل إلى  
المتزوج ولو تزوجها (قوله ولو كان) أي المحلل (قوله حرا) أي لأن الصبي الرقيق لا يثنى نكاحه إلا  
بالإجماع أو قد مر أنه ممنوع أمهات (قوله عاتل) أي لأن الصبي المجنون لا يصح تزويجه كاتقدم سم ورشدي  
(قوله بالنكاح) أي لأن فيه لا يصح تزويجه كاتقدم أمهات (قوله ولو كان مجنونا) عطف على كان صبا

هل يملك عليه ما تقر في قوله ولو طء أو يرد تحريم على نكاح قطعه (قوله أو بعد) عطف على قبل  
(قوله لو ملكها ما وطئها) أي مع أنها ما حرم جميعها بنكاح (قوله ونحوها) أي كالعامة والحالة  
(قوله) ومرة بعد وطء قبل اقتضاء العدة أي حتى تعمر الأمة ميتة وإن حل نكاحها قال في شرح  
الروض أن ادعيها أو غيرها بنكاحها وهي منكدة لذلك ويمكن اقتضاها له نكاح اختيار أربع  
سواء أوجه اقتضاها لكن لا تسقط تفتقروا إلا قبل أو بعد اقتضاها ولو وطئها حد زوجه  
اقتضاء عدتها أو طئها ما يقع طلاقه فلا يحكم بالزواج قطعه عليه وإخذه له باعتبار أنه الذي نصه  
الطلاق أمهات (قوله عاتل) أي لأن الصبي المجنون لا يصح تزويجه كاتقدم (قوله بالنكاح) أي لأن فيه

الحقوق أو لوليها بالانكاح  
ولا يجمعه الحل لغيره بخلاف  
فراش الملك فيما (والعبد)  
ولو ميضا (أمراتان)  
لإجماع الصحا عليه ولاه  
على النصف من الحر (والحر  
أربع قطع) الغير الصحيح  
أنه <sup>في الأصح</sup> قال في السلم  
أكثر من أربع أمهات وما  
وقار قمارهن وكان حكمة  
هذا المدعو ما يقتله لا خلا  
البدن الأربعة المتروكة منها  
أنواع الشهوة المسترفة  
غالبها بن قال ابن عبد السلام  
كانت شريعة موسى تحل  
للناس من غير حصر لمصلحة  
الرجال وشريعة موسى  
تقتضي منع غير الواحدة  
لمصلحة النساء فراعته شريعة  
نبينا صلي الله عليه وسلم لمصلحة  
الزوجين وقد تضمن الواحدة  
كما مر في نكاح السفية  
والمجنون (فإن تنكح) الحر  
(عسا) أو أكثر (عسا)  
يطلق) أي نكاحهن إذا  
مرجعه ومن ثم لو كان فيهن  
من يحرم جميعه بطل فيه  
قطع وضح في البقيات  
إن كن إربما فاقط

أو نحو جوسية أو ملاحظة أو أمهات يطل فيها فقط لذلك (أو مرتبة أو الخامسة) أي التي يطل فيها أو باقيها ما مر في جمع غيرها الاختين من (قوله)  
بقية الأقسام وكلام الماوردي ومقابلة من ياتي نظير ذلك جمع العدة ثلاثا كثيرا (وتحل الاخت) ونحوها (والخامسة) والحر والثالثة لغيره (في)  
عدة بائن) لأنها أجنبية عنه (لا زوجية) ومدة من الألام ومرة بعد وطء قبل اقتضاء العدة لأنها في حكم الزوجات (وإذا طلق) قبل أو بعد  
أو بعده (الحر ثلاثا والعبد) ولو بعده (طائفتين) وكان قاعد الثانية وإلا كان عاتل بقية الثالثة (تحل له) تلك المطلقة (حتى)  
تنكح زوجا غيره ولو كان صياحرا عاتلا أو عيدا بالنكاح عاتلا أو رجعتا بالنكاح أو خصيا أو ذيبا ذيبا لكن لو وطئ في نكاح أو تزوجها أو ابنا

الأرواح طموح كالإنسان الجرمي ككل، والروح لا تكون نوراً بل إن الكائن لا يصل إلى نوره سوى عبرة تفتتت أنموذج الجرمي، لا تحصل له كناية نورية  
يتطلب أن يكون له الروح حرة في كل ذلك، فلهذا نقول أن الأرواح لا تدعى (تتعب) قبل أن ينشأ قبح أو لا يصلح ما لو تزلزل عليه أي أوقف تعدد ما احتقد  
بذلك عالم ضيق، بل فيقال إن كان ذات فورية أو مستراط فعلها ارتقياً، أو مستراط فعلها (قبلها حادثة) ولوع مع نوم ولو منها مع (وال  
بكان تهازل وغرور على المستمدان الفصل الحفنة عشرة كشتفي أنزل أو قاتنا تهازل حيز أو صوم وعدة شبة صحت بعدد كحانها في  
مبحث الثمانية بكار غير النور والمواد تزلزلة ذلك كإنه عموماً كالماوراء هنا صريح (١١٣) فاجزأ في التحليل وما قبل من ابن المسيب

[illegible]

لا يصح تزويجه كما تقدم (قوله) والذى نحو الجوى (كأن الروضة الخ) فثبت ان نحو الجوى لا يحمل له كتابة إلا لاثبات ان نحو الجوى كالذى (قوله) فثبت ان نحو الجوى (كأن الروضة الخ) فثبت ان نحو الجوى لا يحمل له

[illegible]

فيه السبب ووجبت العدة لأن المداخيل فيها على مجرد الفسقة لأن لو جحد كحاحلا وعلم باختلافه فلا يكتفى به مع رد احتدام الورق عدة طلاق رجعي بان استدخلت ما هو اوسع المرد (وكونه يمكن جماعه) اى يتشوف اليه منه عادة لما ياتي في غير المراتق (لاطلاقا) وان اتشدد كره كالمصرح بالمتن وغيره لانه لا اهلية فيه لثوق عصيته ومثله البندنيجي بان سبع سنين وقد يؤخذ منه ما ذكره في شرح الارشادان من اشئى طبيا محل كايقتض (٣١٢) الوضوء بلسه من لا فلا واماما اقتضاه كلام غير البندنيجي من ان المراد به غير المراه

وهو من لم يقارب البوط فيه من حياره المتن وغيره فان قلتم لم يثبت بالتحسين فقط قلت لان التمييز غير منظور اليه مثلا لان الجنون يطل مع عدم تميزه فاقطع من شأنه ان يتأمل للوط. وهو من مر واتما تحلت طاعة لا يمكن جماعها بجماع من يمكن جماعه لان التفسير المشروع لاجله التحليل يحصل بدون عكسه كما هو واضح فاندفع قياسه عليه (على المذهب فحين) اى الاتشا واما بعده (ولو تكبح) مر يد التحليل (بشرط) ولها وروايتها هو عكسه في صلب المقد (انه اذا وطى. طلق او) انه اذا وطى. (بانت) منه (او) انه اذا وطى. (فلا نکاح) بينهما او نحو ذلك (بطل) النكاح لثبوت الفرج لغيره يقتضى العدة وعلى ذلك قول الحديث الصحيح لمن اهل الحلال والحلال له وعليه يحصل ايضا ما وقع في الاثوار انه يحرم على المصل استعداء التحليل (رفي التطلق) قول (انه لا يضر شرطه كالم) تكبحا بضرطه لان لا يزوج طبيا ومحاب بان هذا شرط

في عدم الا كفاهه غير صحيح اه عش (قوله فيه) اى النكاح القاسد (قوله فيها) اى السبب والعدة (قوله وعدم اختلافه) اى بشرط عدم اختلاف النكاح (قوله فلا يكتفى) الى المتن في المتن (قوله بان استدخلت ما) اى ما الثاني وهو تصوير لكون الزوج الثاني طلقا وجماعا قبل الوطء ثم وطى بعده وارعد ثم وطى بعده مع ان الطلاق قبل الدخول يكون باعتراف ان الردة قبله تيجر الفقرة اه عش باذني زيادة (قوله) وان راجع) اى المطلق (قوله عادة) اى من ذوات الطباع السليمة اه عش (قوله ومثله) اى العقل الذى لا يتأتى منه الجماع (قوله منه) اى من تمثيل البندنيجي (قوله ان من اشئى) له به بناءا فاعاقل لكنه اشكل في بعض النسخ الممول عليه بناءا لمفصول (قوله واما ما اقتضاه) اعتمدتها باورسج عش كلام الشارح لما ياتي (قوله من ان المراه) اى بالعقل (قوله وهو) اى غير المراهق (قوله فيبيد) اخلافا فلنهاية كما مر اتقا (قوله فقلت) الى التبيين في النهاية الاقروم قد غلط الى ولو كتبها (قوله وهو) من شأنه من مرأى من تقتضى طبيا خلافا لنهاية عيارته هو المراهق دون غيره اه قال عش قوله دون غيره اى ولو اشئى لم يظهر من عيارته ولم يضر مراد ما تقدم من حج اه (قوله وانما تحلت طرفة) اى مطلقة ثلاثا (قوله بجماع من يمكن جماعه) اى بان كان ذكره صنفها اه عش (قوله دون عكسه) عياره المتن وشرح الروض بخلافه فيجوز حشفة الطفل اه (قوله في صلب المقد) فان تواما الماعدان حل شئ من ذلك قبل المقدن فقد بذلك القصد بلا شرط كمرجو بيان خلافه من ابطاءه معنى وفيه قول الشارح الاقروم تواما عليه (قوله او نحو ذلك) عبارة المتن والروض مع شرحه ولو تزوجها على ان يحلل الاول صح كاجرم بالماوردي لانه لم يضر بشرط الفقرة بل بشرط مقتضى المقدن فكبحا بشرط ان لا يطأها او لا يطأها الا ابارا او الامرة مثلا بطل النكاح اى لم يصح ان كان الفرج من جنبها فخلاته مقصود المقدن وان وقع الشرط لم يضر لان الوطء حتى لله تركه والتشكك في عليها فليس لها تزوجها ولو تزوجها حل لانحل له لم يضر لاحلاله مقصود المقدن لثبوت الفرج وحل اهلها على الجميع واراد الاستمتاع بكسر طر ان لا يطأها وان اراد ملك المين لم يضر لانه تصرع مقتضى المقدن اه (قوله وعلى ذلك) اى شرط ما ذكر في صلب المقد (قوله انه يحرم على المصل) الى الذى في الاثوار على المصل له زيادة له بعد المصل الذى هو مفتوح اللام اه رشدي (قوله بان هذا) اى اشترط ان لا يتزوج (قوله ففسد) اى الشرط (قوله وخارج) الى قوله ما لم ينضم في المتن (قوله وان تواما) اى الماعدان (قوله من ادعت التحليل) بان قالت تكبحي زوج وطئتي وقارقرت اقتضت عدته اه كدى (قوله او لم يفرغ من قبله صدقها) بل وزن كتبها كايان ومرو (قوله وان كتبها) غاية اه عش (قوله في النكاح) متعلق بكتبها (قوله وان صدقناه) اى الزوج الثاني يمينه اه معنى (قوله في فيه) اى النكاح او الوطء قوله حتى لا يلزم ماى الزوج مبر او صفه

وهو من لم يقارب البوط فيه من حياره المتن وغيره فان قلتم لم يثبت بالتحسين فقط قلت لان التمييز غير منظور اليه مثلا لان الجنون يطل مع عدم تميزه فاقطع من شأنه ان يتأمل للوط. وهو من مر واتما تحلت طاعة لا يمكن جماعها بجماع من يمكن جماعه لان التفسير المشروع لاجله التحليل يحصل بدون عكسه كما هو واضح فاندفع قياسه عليه (على المذهب فحين) اى الاتشا واما بعده (ولو تكبح) مر يد التحليل (بشرط) ولها وروايتها هو عكسه في صلب المقد (انه اذا وطى. طلق او) انه اذا وطى. (بانت) منه (او) انه اذا وطى. (فلا نکاح) بينهما او نحو ذلك (بطل) النكاح لثبوت الفرج لغيره يقتضى العدة وعلى ذلك قول الحديث الصحيح لمن اهل الحلال والحلال له وعليه يحصل ايضا ما وقع في الاثوار انه يحرم على المصل استعداء التحليل (رفي التطلق) قول (انه لا يضر شرطه كالم) تكبحا بضرطه لان لا يزوج طبيا ومحاب بان هذا شرط

شئ خارج من النكاح لان ياتي ذاته الموضوع هو لما فسد دون المقد بخلاف شرط الطلاق خرج بشرط ذلك اضاراه لنشر لا يؤثرون تواما طبيا قبل التحليل مكره لان كل ما لوصرح به ابطال يكره اضاراه فانص عليه ويكره تزوج من ادعت التحليل لو من امكانه لا يرضى قلبه صدقها وان كذبها زوج عينته في النكاح او الوطء وان صدقناه في شئ حتى لا يلزم مبر او صفه ما لم ينضم لتكذيبه فاصل النكاح تكذيب الوطء واليهود كافي الروضة خلافا للزركشي واليقتنى وان قله

عن الواو وغيره لم في التلهيب ولو كذبها الزوج والعهد طلعوا لا يرد ذلك على (٣١٣) الزوجة لأنها ما منع حد تكذيب

ثلاثة دون اثنين منهم  
ومر أنه يقبل إقرارها  
بالنكاح لمن صدقها وإن  
كذبها الزوج والعهد ولو  
انكر الطلاق صدق ما لم يعلم  
الأول كذبه وإنما قبل  
قولها في التحليل مع ظن  
الزوج كذبها لما مر أن  
العبرة في العقود بقول  
أربابها وأنه لا عبرة بالظن  
إذا لم يكن له مستند شرعي  
وقد خاطب المصنف كالامام  
الخالف في هذا ولكن  
اتصمه الأذري وطال  
ولو كذبها ثم رجع قيل  
كافي في القفال ومر أنها  
مضى اقرب الحاكم بزوج  
ممن لم يقبلها في إقراره إلا  
ببينة وفي الجواهر لو أخبرته  
بالتحليل ثم رجعت فإن كان  
قبل الدخول لم يقبل القفال  
لم تحمل أو بعده لم ترفع ولو  
اعترف الثاني بالأصاحبة  
وانكرت لم تحمل أيضا وفي  
الحاوي لو غاب زوجها ثم

نفر مرتب (قوله عن الواو) اسمها الوترج أمه ح (قوله حلت) أي الزوج الأول (قوله ذلك) أي ما في  
التلهيب (قوله على الزوجة) أي على ما مر منها أمّا (قوله لانه) أي صاحب الزوجة أمّا منع أي حلها  
الزوج الأول عند تكذيب الثلاثة الزوج والزوج والشهود (قوله ومضى) أي في فصل الزوج المرأة تصبها  
وهذا لا يكيد لما قبله أمه كرى (قوله ولو انكر الخ) عطاف على قوله من ادعت التحليل أي بكرة زوج  
من انكر الزوج الثاني طلاقها قاله الكريدي في هذا المصنف ما لا يخفى ويظهر أنه عطاف على ويكره زوج  
الخ (قوله ما لم يعلم الأول) أي الزوج الأول (قوله مع ظن الزوج الخ) أي الأول عبارة عن الزوج مع شره أي  
والمنع وللأول تزوجها وإن ظن كذبها لكن بكرة فإن كذبها بان قال هي كاذبة منناه من تزوجها إلا أن  
قال بعده تبين صدقها فله زوجها لانه ربما انكشف خلاف ما ظنه أمه فله الفرق بين ظن كذبها من  
غير تكذيبها وبين تكذيبها بالظن وإن الأول لا يمنع تزوجها بخلاف الثاني إلا أن رجوعه قال تبين صدقها  
أمه (قوله لما مر) أي في فصل لا ولاية لرفيق (قوله فمنا) أي أن العبرة الخ (قوله انصره) أي للنفاء  
(قوله ولو كذبها الخ) تقدم انفاص الأسي والمضى ما يوافق (قوله ومضى) أي في فصل لا ولاية لرفيق  
عبارته هناك وعلى ذلك أي تصديقها خلوا من الموانع ما لم يعرف تزوجها بميمين أو لا بشرط في  
صحة تزوج الحاكم لما دون أول الخاس اثباتها لقراه أمه (قوله وفي الجواهر الخ) قال في شرح  
الروض ولو قالت انكم ثم رجعت وقالت كذبت بل تكلمت زوجي وطئني وطلقني واعدت وامكن  
ذلك وصدقها الزوج فله نكاحها ولو قالت طلقني ثلاثا ثم قالت كذبت ما طلقني إلا واحدة أو اثنين فله  
التزوج بها بغير تحليل قاله في الأثر وأوجه أنها لم تبطل رجوعها عنها لأنها أمه وقد يقال بطلت حتى أنه  
تمام وهو التحليل وانظر قوله وصدقها الزوج مع عدم اعتبار تصديق قوله السابق ويكره زوج  
من ادعت التحليل الخ إلا أن يفرق بتقديم انكار النكاح هنا أمه ثم قوله وقد يقال الخ بتقديم بطلت بطلت صدقها  
كما هو المفروض (قوله لو أخبرته) أي المطلقة ثلاثا زوجها الأول (قوله ولو اعترف الثاني الخ) أي  
بخلاف عكسه كما تقدم أمه سم (قوله وانكرتها) أي من أصلها بان لم يسبق منها اعتراف بالتحليل أمه ح  
(قوله وزعم) أي ادعى الزوج (قوله وزعمت) أي الاختصمتموها أي الزوجة (قوله أنه) أي الزوج  
(قوله ما تقرر) أي قوله ويكره زوج من ادعت التحليل الخ وقوله وإنما قبل قولها في التحليل الخ  
(قوله وفعل شيعتنا الخ) أي المضي (قوله ويمكنه) من التمكنين والضمير المستتر لقاضي والبارز للزوج  
(قوله وكذا اقتضاء العدة الخ) عبارة عن المضي وقيل قولها أيضا يمينها عند الامكان في اقتضاء عدتها  
وللأول زوجها وإن ظن كذبها لكن بكرة أمه

رجوع وزعم موته أجل لاختها  
نكاحه بخلاف ما لو غاب  
زوجته واختها فرجعت  
وزعمت موته لم تحل له أمه  
وكان الفرق أنه عاقد صدق  
بخلاف الاخت (تنبيه)  
ما مر من أن طلاقها قبل  
قولها بلا يمين وهو ظاهر  
وقول شيعتنا يمينها يحمل  
على الزوج فله ما قلنا من  
قاعدة التحليل الممكن  
تتحقق في حقت ويمكنه

(قوله ولو انكر الطلاق صدق الخ) فله أن المولى على الزوج الثاني في انكار الطلاق دون انكار الوطد  
مر (قوله وإنما قبل قولها في التحليل مع ظن الزوج كذبها) قال في الروض وشرحه أنه لا للزوج  
أن ظن كذبها لكن بكرة فإن كذبها بان قال هي كاذبة منناه من تزوجها إلا أن قال بعده تبين صدقها  
فله زوجها لا مبرما انكشف خلاف ما ظنه أمه فله الفرق بين ظن كذبها من غير تكذيبها بالظن  
وإن الأول لا يمنع تزوجها بخلاف الثاني يمنع إلا أن رجوعه قال تبين صدقها (قوله ولو اعترف الثاني  
بالأصاحبة الخ) أي بخلاف عكسه كما تقدم (قوله فرجعت) أي اختها (قوله أن لطلقها قبل قولها بلا يمين  
الخ) قال في شرح الروض ولو قالت انما انكم ثم رجعت وقالت كذبت بل تكلمت زوجي وطئني وطلقني  
واعدت وامكن ذلك وصدقها الزوج فله نكاحها ولو قالت طلقني ثلاثا ثم قالت كذبت ما طلقني إلا  
واحدة أو اثنين فله التزوج بها بغير تحليل قاله في الأثر وأوجه أنها لم تبطل رجوعها عنها لأنها أمه  
يقال بطلت حتى أنه تمام وهو التحليل أمه وانظر قوله وصدقها الزوج مع عدم اعتبار تصديق قوله  
السابق ويكره تزوج من ادعت التحليل الخ إلا أن يفرق بتقديم انكار النكاح هنا

(٤٠ - شرواني وابن قاسم - صابع) منها وكذا اقتضاء العدة ومر أول فصل لا تزوج امرأة نفسها ما له تعلق بما هنا



(فصل في نكاح من فيها) (٣١٤) رَوَى تَوَاتُراً أَنَّهُ لَا يَنْكُحُ مَنْ يَمْلِكُهَا أَوْ لَوْ مُسْتَوْدَعٌ وَمَكَانِيَّةٌ (لَوْ يَمْلِكُهَا) (بعضها) كَالنَّاسِ

(فصل في نكاح من فيها رَوَى تَوَاتُراً أَنَّهُ لَا يَنْكُحُ مَنْ يَمْلِكُهَا أَوْ لَوْ مُسْتَوْدَعٌ وَمَكَانِيَّةٌ (لَوْ يَمْلِكُهَا) (بعضها) كَالنَّاسِ  
(قوله وتوايه) أي كطرو اليساره عش (قوله لا يملك من فيها) أي الرجل ولو بمحض أهله عش (قوله ولو مستودعة) أي يحرّم عليه لتسايطه قاصداً وطامحاً بما تؤوله من غير عقد أه عش (قوله ولو مستودعة) إلى قوله بل أن ينقطع عن المني (قوله لا يملك من فيها) أي بخلاف الزوجية (قوله) وملك زوجة لتنفقنا عطف على قسم ولا يخفى ما فيه من الركة (قوله لانه) أي الفحص بملكه أي بملك اليدين (قوله لا يملك من فيها) لعل بالاحتمال النكاح وقوله ملك أحدهما أي الرقيو المنفعة (قوله بشي خاص) يعني بطريق خاص وهو التمتع باليضع وغيره (قوله كاسر) أي انفاض شرع حلت المتكوة حدونها (قوله) على أن الترجيح (الخ) يتأمل العلوة اسم (قوله بين عينين) وهما الزوج والامة والمراد بين اسرين متعلقين بهن يبينون قربة بينهما وبين وصفي عن أبي الامة وصفها الملك النكاح ورشدي وسم (قوله) وعملو كمتكاتبه إلى قوله ويجوز للرافق (قوله) وعملو كمتكاتبه (الخ) وكذا الامة الموقوفة عليه أو الموصى به يتألفها كملوكه نهاية ومعنى قال عش قوله أو الموصى له الخ قال حج مراد في الموصى به بمنفعة يمتنع حمل على مال أو وصي له يتخذها أو منفعتها على التأييد لأن هذه هي التي تنجم عدم محبة زوجها الخ يمكن حمل كلام الشارح عليه بأن يقال يتألفها كملوكه لأن الإضافة للمعرقة تعيد العموم اه (قوله) وعملو كمتكاتبه الموصى أو أطلق القرع في شرح الروض وفي الباب وقيد المرء بالموسر ثم ضرب عليه سم على حجوف كلام الروايي الحزم بما في الأصل اه عش (قوله لا يلزمه) أي القرع اعطاهما أي الامة (قوله) هو أو مكاتبه) إلى قوله كقوله الماوردي في النهاية (قوله لا فرعه) أي يفرق في ملكه الفرع بين الابداء والارام بخلاف المكاتب اسم (قوله) ملكا تاما إلى قوله كقوله الماوردي في المني (قوله) يملك نكاحه) أي انفسخ اه مقي (قوله لا يهرق الخ) ولو وقفت عليه زوجته أو وصي له بمنفعتها فحل بنفسه نكاحها قال ملك مكاتبه زوجته أو لايه نظرو الأقرب الأول لأن ملكه لونه خصص صاوا لوقف لا يتم إلا بقول هو الوصية لملكه لا يباه عش (قوله بشرائها) أي العين (نشرط الخيار له) أي ما زاد كان الخيار البائع أو لما يملكه له أصلا اه رشدي (قوله وافرعه) أي الروايي (قوله) حذف الملك أي ملكه المقتضى فز من الخيار (قوله) كمر أي أن البيع اه كمدى (قوله) حتى يمنع أن ينسخ أي يمنع العصف انفساخ النكاح (قوله) وقد يجاب) قال سم لا يخفى على المتأمل ما في هذا الجواب ثم أطال في رده (قوله هنا) أي نيا

احكام الملك والنكاح إذا الملك لا يقتضي نحو قسم وملاقاة ملك زوجة لتنفقنا لكنه أقوى لانه ملك به الرقيو المنفعة يقتضي سقط النكاح الا ضعف إذا لا يقتضي ملك أحدهما بل أن يتفق بشي خاص لم فراش النكاح أقوى كاسر على أن الترجيح هناك بين عينين وهنا بين وصفي عن أبي الامة وعملو كمتكاتبه كملوكه لا يحد ما في طهيد مر وكذا علوكه فرعه الموسر لانه يلزم إضاها بخلاف الموصى ويحرم المرأة توجع حيد فرها لانه لا يلزم إضاها كإياقي (ولو ملك) هو أو مكاتبه لا فرعه لأن تلقى السيد بمال مكاتبه أقوى منه بمال فرعه (زوجته أو بعضها) ملكا تاما (يملك نكاحه) لا

(فصل في نكاح من فيها رَوَى تَوَاتُراً أَنَّهُ لَا يَنْكُحُ مَنْ يَمْلِكُهَا أَوْ لَوْ مُسْتَوْدَعٌ وَمَكَانِيَّةٌ (لَوْ يَمْلِكُهَا) (بعضها) كَالنَّاسِ  
(قوله وتوايه) أي كطرو اليساره عش (قوله لا يملك من فيها) أي الرجل ولو بمحض أهله عش (قوله ولو مستودعة) أي يحرّم عليه لتسايطه قاصداً وطامحاً بما تؤوله من غير عقد أه عش (قوله ولو مستودعة) إلى قوله بل أن ينقطع عن المني (قوله لا يملك من فيها) أي بخلاف الزوجية (قوله) وملك زوجة لتنفقنا عطف على قسم ولا يخفى ما فيه من الركة (قوله لانه) أي الفحص بملكه أي بملك اليدين (قوله لا يملك من فيها) لعل بالاحتمال النكاح وقوله ملك أحدهما أي الرقيو المنفعة (قوله بشي خاص) يعني بطريق خاص وهو التمتع باليضع وغيره (قوله كاسر) أي انفاض شرع حلت المتكوة حدونها (قوله) على أن الترجيح (الخ) يتأمل العلوة اسم (قوله بين عينين) وهما الزوج والامة والمراد بين اسرين متعلقين بهن يبينون قربة بينهما وبين وصفي عن أبي الامة وصفها الملك النكاح ورشدي وسم (قوله) وعملو كمتكاتبه إلى قوله ويجوز للرافق (قوله) وعملو كمتكاتبه (الخ) وكذا الامة الموقوفة عليه أو الموصى به يتألفها كملوكه نهاية ومعنى قال عش قوله أو الموصى له الخ قال حج مراد في الموصى به بمنفعة يمتنع حمل على مال أو وصي له يتخذها أو منفعتها على التأييد لأن هذه هي التي تنجم عدم محبة زوجها الخ يمكن حمل كلام الشارح عليه بأن يقال يتألفها كملوكه لأن الإضافة للمعرقة تعيد العموم اه (قوله) وعملو كمتكاتبه الموصى أو أطلق القرع في شرح الروض وفي الباب وقيد المرء بالموسر ثم ضرب عليه سم على حجوف كلام الروايي الحزم بما في الأصل اه عش (قوله لا يلزمه) أي القرع اعطاهما أي الامة (قوله) هو أو مكاتبه) إلى قوله كقوله الماوردي في النهاية (قوله لا فرعه) أي يفرق في ملكه الفرع بين الابداء والارام بخلاف المكاتب اسم (قوله) ملكا تاما إلى قوله كقوله الماوردي في المني (قوله) يملك نكاحه) أي انفسخ اه مقي (قوله لا يهرق الخ) ولو وقفت عليه زوجته أو وصي له بمنفعتها فحل بنفسه نكاحها قال ملك مكاتبه زوجته أو لايه نظرو الأقرب الأول لأن ملكه لونه خصص صاوا لوقف لا يتم إلا بقول هو الوصية لملكه لا يباه عش (قوله بشرائها) أي العين (نشرط الخيار له) أي ما زاد كان الخيار البائع أو لما يملكه له أصلا اه رشدي (قوله وافرعه) أي الروايي (قوله) حذف الملك أي ملكه المقتضى فز من الخيار (قوله) كمر أي أن البيع اه كمدى (قوله) حتى يمنع أن ينسخ أي يمنع العصف انفساخ النكاح (قوله) وقد يجاب) قال سم لا يخفى على المتأمل ما في هذا الجواب ثم أطال في رده (قوله هنا) أي نيا

تقرر انه اضعف وإنما لم تنسخ لإجرا عين بشرائها لانه لا منافعة بين ملك العين والمنفعة اما لو لم يتم كان اشتراها بشرط الخيار ثم فسخه فانه يشتر نكاحه كقوله الماوردي عن ظاهر النص والروايي عن ظاهر المذهب وأقر في المجموع واعتدوه وإن قال الامة والقزالي المصهور وخلافه لكن ما زعماه المشهور هو الوجه من حيث المني إذا لم ينسل حذف الملك كيف وهو يأخذ فوائد

المبيع ويباح له وطؤه من حيث الملك كاسر فاي ضعف فيه حتى يمنع الانفساخ وقد يجاب بأن الملك له طاري

على ثابت محقق فلا بد من تمام سببه حتى يقوى على رفع ذلك التائب وبالانقضاء في من الخيار زال السبب فغضبه المسبب من ازالة ذلك هو باق في كل الوطه وملكه القوا اذا كتمان وجود السبب والمسبب عند وجودهما لا غير وكذا في حكمه الذي قضته قوله (ولا تنكح) المرأة (من نكحت اربعته) ملكا تاما لئلا اداسكها ما هنا ايضا لانها طالبة بالسفر للشرق لانه عيدها هو يطالبها به للزبط لانها زوجته عند نظر الجميع يسقط الانكحاف كما هو مخرج من ملكه عيدا بها وانها فيحمل لها نكاحه على المتمد خلافا لان زوجه وليس كزوج الابا بما له لسببه الانكاف هنا لا يوجد استحقاق التنفق في مال الاب والابن لانظر اليوم من ثم نكح الولد امة ابيه (ولا الحر) كله (امطيره) يوليحق بانيما يظهر حرقه له اربعين كان دائما فاعتقها الارث كما مر اخر الرصة بالنافع بماله (الاشروط) اربعة بل اكثر احدها (ان لا تكون تصحرة) اومة (تصلح للاستمتاع) ولو كانت اية التهي عن نكاح الامة على الحرمة او هو مرسل لكنه اعتضد

اذا اشترها بشرط اختياره (قوله على ثابت) يعني النكاح (قوله من تمام سببه) اي باق في كل الوطه (قوله وبالانقضاء) اي انقضاء عقدي البيع (قوله ايزال السبب) اي الشراء (قوله فغضبه المسبب) اي ملكه المصري عن ازالة ذلك اي النكاح الثابت (قوله وبهذا فرق الخ) ما وجه انقضاء هذه المقارة والاكتفاء المذكورين اده سم (قوله كتمان) علة لكل من الحل والملك (قوله وكذا) الى قوله مخرج في المتن والى قوله كذا قاله شارح في النهاية الا انه قال اخره الى المتن وقوله بكسر الجيم على الانصاف (وكذا في حكمه) راجع الى قوله اما لو لم يشر الخ كما هو صريح صنيع المتن حيث اخر مفهوم التقيد السابق وقال غضب كرها وملكه ما لو ابتاعه كذلك اه (قول المتن ولا تنكح من نكحت الخ) اي او الموقوف عليها او الموصى بها ينفقت على الوفاة اه شيخنا (قوله ملكا تاما) مفهومه على قياس مفهوم التقيد السابق انما تنكح من تملك ملكا غير تام كان اشترته بشرط اختيارها وحدها ونكحت ثم فسخت الشرأ فيكون نكاحا صحيحا فلا يرجع سم على حج وقضية كلام المصنف القصد وطه فيعرف بين طر والملك على النكاح فيعترض بماه فلا يفسخ النكاح بشرط الخيار للمصري لكونه دواما وبين طر والنكاح على الملك فيحتاجه ليصل النكاح لوجوه الملك في الجملة وان كان مزلولا اه عش (قوله او ابنا) هذا قد تقدم اه سم اي قيل قول المتن ولو ملك (قوله ومن ثم نكح الخ) اي مع وجوب فسخته على ابيه اه سم (قوله كله) الى قوله ويرد في المتن (قوله حر وقوله اربعين) انظر هل يصح تزويج هذه الحر من الموصى له باو لا دها لانهم يشقون عليه او لا لانهم يشقون اوقاهم يشقون في هذا النكاح اوقا او لا دها وان لم يستمر المتبج الثاني اه سم وهذا مخالف لما في المتن عبارة بعد ذكر ما في الشارع نعم المصنف لانه يزوج بهانيه على ذلك شيخي وكذا من اوصى له باو لا دها فانهم يشقون عليه اه (قوله باو اوصى لرجل يحمل امة دائما) اي خلافا لما لو اوصى بعض اولا دها فصح تزويجها من الحر اذا عتقت وولدت ما اوصى به ولو اوصى باو لا دها فله تصح تزويجها من الحر بعد ازالة الاول لاقبله اه عش (قوله فاعتقها الوارث) مفهومه انه لو اعتقها الموصى كان زوجا عن الوصية بالحل غير اجمع اه عش (قول المتن الا بشروط) (فرع) لو علق سيدا لامة عتقا بتزويجها من زيد قبل يصح تزويجها من زيد من غير شرط لان الحرية تقارن العتق او تعقبه لا تفرق او لا دها لا تبطل الصحة مرس على حج بل يفي انه لو علق عتقا على صفة توجب قبل امكان اجباها بما دها تصح تزويجها بالعدم امكان اوقا قالوا لما حصل منه اه عش (قوله او امة) اي بالملك او النكاح اه شيخنا (قول المتن تصلح للاستمتاع) يعني ان المراد الاستمتاع بالذائع للعتق اه سم (قوله هو استمرار السبب لاصله) وكان النكاح ثابت محقق كذلك حل الوطه اخذ القوا اذ من حيث الملك فليامل (قوله بهذا فرق الخ) ما وجه انقضاء هذه المقارة والاكتفاء المذكورين (قوله والمسبب) ما هو (قوله في المتن من تملكه اربعته) اي وملكه سكاتها كلشها (قوله ملكا تاما) مفهومه على قياس مفهوم التقيد السابق انما تنكح من تملك ملكا غير تام كان اشترته بشرط الخيار لها وحدها ونكحت ثم فسخت الشرأ ليكون نكاحا صحيحا فلا يرجع اجمع (قوله او ابنا) وهذا تقدم (ومن ثم نكح الولد) اي مع وجوب نفقة امة ابيه (قوله كله) قال شارح الروض بخلاف المصنف وكل من يفرق يجوز لها نكاح الامور المبذبة بلا شرط ما ياتي انتهى وظاهره هو ازالة الامة لبعض مع يسر المبذبة مؤدع قول الشارع الا في اخر الفصل اما من يفرق فيجوز حملها هذا يصرح به فامل (قوله حر وقوله اربعين) انظر هل يصح تزويج هذه الحرمة من الموصى له باو لا دها لانهم يشقون او لا لانهم يشقون اوقاهم يشقون ففى هذا النكاح اوقا او لا دها وان لم يستمر المتبج الثاني (قوله فاعتقها) مفهومه انه لو اعتقها المولى كان زوجا عن الوصية بالحل فارجع (فرع) لو علق سيدا لامة عتقا بتزويجها من زيد قبل يصح تزويجها من زيد من غير شرط لان الحرية تقارن العتق او تعقبه لا تفرق او لا دها لا يبطل الصحة مر (قوله في المتن تصلح للاستمتاع) يعني ان المراد الاستمتاع بالذائع للعتق وسيا تي قيل الصداق قول الشارع اذا لم يزل يزوج

[illegible]

المختصر اى الميت اى خوفه **(قوله من تخرج)** اى من اجل حصول الامن بوجوده **(قوله قبل)** لانه  
 وافته المنى **(قوله كثيرا)** مقول لمطلق جازى لنسبة **(قوله ولا حسن التعليل الخ)** اى بدل قوله ولم ولا منه  
 التعليل الخ اى رشيدى **(قوله المانع)** اى استعانة العلو لانه كذلك ان المصدر الموت بذكر وقت  
**(قوله والتقدير)** اى الاية هذا جواب ما يدعى قوله او ما قوله هو لكتابته **(قوله وخرج)** الى قوله  
 لان ارقا فالحق **(قوله له)** اى لكل من العبد المبيض تكاح الاماى بلا شرط اى شرح الروض  
 وظاهره جواز الامتصاص مع تيسر المبحث ويصرح بقوله الفراج لآنى آخر الفصل اما ان يفارق  
 فيجوز مجبها اى سم **(قوله السابق)** اى انفا **(قوله ولا يمكنه الخ)** يتامل اى سم عبارة عن  
 قول صاحب من ربه اى كاطها اى **(قوله وقال خرون)** اى ليس من زباده اى رشيدى **(قوله ولو لكتابته)**  
 الى قوله كذلك اى شارح فى المتن **(قوله بان لم يفضل الخ)** عبارة عن فقدتها او قد صدقوا ولم توضح  
 الا زيادة على مرثليا او لم توضح بكيفية قصور نسبا ونحوه اى **(قوله اياياع الخ)** بيان لما فى حما  
 اى سدهم **(قوله او لم توضح)** عطف على قوله لم يفضل **(قوله الا اكثر من مرثل الحره)** اى هو  
 مرثل الامه اى عى **(قوله كذلك اى شارح)** فى غير الخ لىس فيها حكمه من ذلك اى ارح ما يدل  
 على ان ما عليه السيد مرثل اما ان كان لم يكن فى كلامه بمنح حمل على ما عليه السيد ازيد من مرثل  
 امتناعه عنهما او رده عليه اى سم **(قوله وقد يقتضى شرف السيد الخ)** وحيث يجب عقيد الحكم  
 بما اذا كان شرطا والا لا وجه اذا كان دينيا بالفضل اى رشيدى **(قوله حواثر اخر)** الاولى اسقاط اخر  
**(قوله بالحق)** اى خبرته على ان ينسك الخ **(قوله لا يستتاج)** الى التنبه الى الفرق الثانية الا قوله ثم راجع الى  
 قوله لا يصل وقوله فيها **(قوله باعتبار الخ)** اى الصلاحية باعتبار الخ **(قوله ربيع الثاني)** اى اعتبار العرف  
 مقتضى اى عى **(قوله وبه)** اى بالتبديل المار **(قوله او توقفا)** اى احتياجه الى الخ **(قوله ان المنجية)** اى  
 الى تحته **(قوله تمنع الا الخ)** هو كذا اى يظهر ان من المنع من توقع القضاء بخلاف ما ذهب اليه  
 فلا تمنع اى بانها اقره اى **(قوله ثم راجع)** بالنظر فى الخ يحصل على ما اذا من من ماذن العرف  
 الاخر على ما اذا بان من فيلتمان اى سم **(قوله التضرع فيها)** اى التضرع الى تحته وكذا ضمير فلا تمنع  
**(قوله ولا يصل تكاح الخ)** اى الامتناع اى سم عبارة الثانية ولا يصل لابتداء تكاحها لو كانت اما

وتخصيصة هذا الجالوس من  
زيادة عند جمع وقال  
الخرون ان اصة بغير تلك  
واخرون ان الذي فيه  
غلاوة والحق ان عبارته  
عصمة (و ثانيه ان  
يسمى بكسر الجيم على  
الاصح عن مرة) ولو كانت  
بان لم يفضل حمامه ومع  
فرصة التي يلزم اعتاقه  
عما لا يباح في الفطر فها  
يظهر ما يفي به مشارق  
طلبة العلم من ان الزيادة  
عليه وان قلت فمر عليها  
فهم لو جسدوا فمر عليهم  
مبداها الاكثر من مير  
مثل تلك الحرف ولم ترض  
هذه الحرة الا بما طلبة  
السيد لم تقل الا لا متخذا  
من النص لقدرة على ان  
يشكم بقصدها حرق وان  
كان اكثر من مير الحرة  
كذا قاله شارح وفيه غلطة  
ظاهر ما لا يشك من منافاته  
لكلامهم بعد مدفونا  
بالزيادة على مير مثل الحرف  
ولا يبعد من اني الاماذا  
المختص في مير مثلها غنة  
السيد وشره وقد يقتضى  
عرف السيدان يكون مير  
امت بقدر مير حرق اخر  
فالراجح ان لا يصح ان ذلك

الثقة المطلقة انتهى (قوله ويرد الخ) فبقول الأمير هذا القيل لاجابة لقوله وأن يخاف زناهم  
فلا وليس كذلك أمّا قيل المكس وجاب بالنعم بل يريد المكس ايضا لان اذا كان خوف الزنا موجودا  
الصالحه اشترط عدم وجودها بحسب الجواب الذي ذكره هذا الاشراف (قوله ولا نه يمكنه الخ) فبما تامل  
كذا قاله شارح وفيه نظر ظاهر الخ (قوله فيما حكاه من ذلك الفارس) ما يدل على ان امطليه السيد ميرمثل  
استهان فان لم يكن في كلامه ما يمنع حمله على ان امطليه السيد ازدي من ميرمثل استهانته عنه ما ورد عليه  
(قوله ويظهر ان التصريحه صالحه تنفع الامهات نوقض شافها) وهو كذلك لما يظهر ان امه المتعز من  
الشماع بخلاف ما اذا لم يامن فلا تغنيها ولا يحل لها ابتداء نكاحها لو كانت امه نظرا للحاجة الزاوية وحلا  
بالاحتياط وبغير قبح اخرج مر (قوله ثم اريت بعضهم) يصل على ما اذا من العنت زمن التزويج  
والبعد الاخر على ما اذا لم يامن فليتأمل (قوله فلا تمنع) اي التصريحه (قوله ولا يحل نكاحها) اي الامه

(تصلح) للاستمتاع وهل المراد أصلاً حيثما ينام باعتبار طبعه أو باعتبار العرف كل عمل والظفر يجماع وتشميم نظراً  
 السالفة بين تحتل طاولاً لا يجب غياره ولا مرقاً لا يقبل ولا معتد به رجح التناقض وإن أريد باختال الوطء ولو توهم أن  
 التحريم ضالحة تمتح الآلة لترفع شفاههم رأيت بعضهم يمتنع ويحسب تكاح أمة متحيرة قال منع وطئها حرام فلا تنفخ بها حاجتها  
 وفي التمام هذين الحسنيين نظر ظاهر فالأوجه النظر فيها الحافة الرائحة فلا تمتح الآلة ولا لعل تكاحها الحرام

ولاه الاحتياط في ما به يفرق بين هذا وعدم نظره لما في خيار النكاح وابتداء الفسخ بتمامه ومن فهم لم يلحقوا بأسبابه الحسة الآتية  
غير ما وجدوا في زيادة (قبل أو لتصلح) نظيره ما روي لعدم حصول الصالحة (٣١٧) هنا ثم جرى في الروضة في هذه على ما هنا

واطلق الخلاف في مورد بيع  
منه شيئا (تنبه) ما قرر  
من إطلاق المصلحة وما وقع  
في كلام شارح لكن في  
مفهومه تفصيل من أن  
الرجسية والمتخلعة عن  
الاملا والمردة يندلج  
كالزوجة كما مر آنفا فلا  
تحمل له الامة قبل انقضاء  
العدة وان وجدت فيه  
شروطها بالائتجار في  
صحتها الامة كخباثتها وأربع  
سواها ومثلها الموطوءة  
بغيره من ثم قال شيخنا  
ولا معدة من غيره أي  
علاقل المتدعة فانها  
تفصيل السابق (فلزفر  
على حره غاية حلت له  
أمة إن لم يصفه ظاهرة)  
وهي ما ينسب متحملا في  
طلب زوجة إلى مجاوزة  
الحل (فصدما وأخاف  
زنا) بالاعشار إلى (مدته)  
أي مدة قصدوا العمل له  
ولم يصفوها إن أمكن  
انتقالها معه لبلده والا  
فكالمدة كإيمته الزكوى  
لأن في تكليفه التزويج  
اعظم مثقولا بل هو يقول  
هبة مهر وأمة للنة  
(تنبيه) أطلقوا أن  
غيبه الزوج أو المال يبيع  
نكاح الأموات الأول بشكل  
يتزوجها بالشرع الباطني

نظر الحاشية (قوله) ولأنه الاحتياط فيها) تدعيم في الأول بل الاحتياط منع المتخبر فالأمة كذا  
قاله الحاشي وذلك أن قول المراد بالاحتياط أمن من الوقوع في الزنا لم يمتثل له سيد عمر أقول وقول  
سم لينا أن أم من الوقوع من العنت كما مر فلا يغيره (قوله) أي بقوله ولأنه الاحتياط فيها  
(قوله) وعدم نظره (الخ) أي حيث لم يغيره والزوج المتحرر لتصلح الوطى في الحال وإن توقعه أم سم (قوله)  
(لما) أي لالحالة الرأفة أم سم (قوله) غيرها) أي عاقبة مقبول لم يلحقوا (قوله) زيادة) مقبول منه (قوله)  
الصالحة بقدر يقال الأولى المتكوسة تمامه ثم أيت الحاشي أشار إلى عبارته لعل الأولى المراد أو الحرة فتأمل  
أم سيد عمر (قوله) هنا) أي في الشرط الثاني وقوله لا يتم في الشرط الأول (قوله) في هذه) أي في مسألة العجز  
عن الحرة (قوله) على ما هنا) أي فرجع الأول أم سم (قوله) ولم يرجع منه شيئا) أي بوع ذلك المتعذر  
الكتاب أم عرش (قوله) ما تقرر (الخ) أي في التسهيل المأز (قوله) كما مر (أخا) أي قبل قول المتن وإذا  
طلق الحرة ثلاثا (قوله) واليان) عطف على الرجعية (قوله) واليان تحمل (الخ) بقدر يقال الكلام في الحرة  
المعجوز عنها لا في التي تتعاضد حينئذ المدة باليان مت أو وطشية منه تحللان فليس عاجزا عن حرة تصلح  
وحيث قد تفسر قول شيخ الإسلام ولا معدة من غيره ليس ما أقاده من التفصيل بل إقادة أن المدة منه أما  
ليكونه أوطء بغيره وهي صالحة لغيره رجسي أو محرم من في حكم الزوجة فتأمل أم سيد عمر وحاشا تمتع  
كون الكلام في الحرة المعجوز عنها بل الكلام فيها يشملها والتي يتناظر به قوله السابق وحل المراد هنا  
وهي إباحة (قوله) هنا) أي في الشرط الثاني وهو المعجوز عن حرة تصلح للاستمتاع (قول المتن) على حرة غائبة  
أي غير متزوج بها يريد توحيها أم عرش (قوله) وهي) أي التنبه في المخفى وإلى قول المتن ولزوج في  
النهاية (قوله) الأولى) أي في شرع من يحد من صفاتها (قوله) الأولى) أي بان انتهى كل من الأمرين المذكورين  
(قوله) الأولى) أي بان يمكن الانتقال (قوله) فكأن عدم) أي فهي كالمدة (قوله) التزويج) لا يفسد  
التزويج أم سيد عمر أي كغيره المخفى (قوله) وأمة) لعل الأولى أو كما في النهاية (قوله) أطلقوا (الخ) أي  
فيما وقع في كلامهم من ذلك وإن لم يقدّم في كلام المصنف أم عرش (قوله) والأول) هو قوله إن غيبه الزوجة  
يبيع (الخ) أم عرش بشكل إغياره بالية ولا يشكل الأول (الخ) (قوله) فينبغي أن يأتي (الخ) تأتي التفصيل  
في الأول متبعا بعد ما ينبغي المدول عنه وكذا في الثاني وإن أجهل الفرق بينهما في قسم الصدقات سم  
على حج وهو وجه أم عرش فيبأي في الزوجة الغائبة تفصيلا أي الحرة الغائبة التي يريد تزويجها  
السابقة (قوله) والثاني) هو قوله إن غيبه المال يبيع (الخ) أم عرش (قوله) بشكل) عبارة التناهي ولا  
التفصيل الثاني راجع للاشكال بما مر وقسم الصدقات (قوله) العنت) أي خوف العنت أم كرى  
(قوله) لأن المحجور عليه منهم) بقدر يقال إتمامه لا يصلح حلة لمتاع نكاح الامة عليه وإنما يصلح لمتاع صرف

المشيرة (قوله) ولأنه الاحتياط فيها) تدعيم في الأول بل الاحتياط منع المتخبر فالأمة كذا  
هذا عدم (الخ) أي حيث لم يغيره الزوج بالمتحرر لتصلح الوطى في الحال وإن توقعه أم عدم نظره لما (أي  
لحاشية (قوله) الصالحة) لعل الأولى المراد أو الحرة فتأمل (قوله) ثم جرى في الروضة في هذه على ما هنا)  
أي فرجع الأول (أطلقوا (الخ) كذا مر (قوله) والأول بشكل (الخ) بقدر يقال أيضا اطلاعهم أن القدرة  
على المدة لا تتم الامة (قوله) فينبغي أن يأتي فيها تفصيلا) تأتي ذلك التفصيل في الأول متبعا بعد ما ينبغي  
المدول عنه وكذا في الثاني وإن أجهل الفرق بينهما وبين ما في قسم الصدقات (قوله) وقد يفرق (الخ) كذا مر  
(قوله) لأن المحجور عليه منهم (الخ) بقدر يقال إتمامه لا يصلح حلة لمتاع نكاح الامة عليه وإنما يصلح لمتاع

أن يأتي فيها تفصيلا والثاني بشكل بذلك تفصيلا أيضا وما مر في قسم الصدقات من الفرق بين الحرتين ودونهما قد يفرق بان الطبع  
في حصوله شرطه بالغائب المتعوض بان ما هنا بتمامه (فرع) في الوطى للفلس نكاح الأموات حل بان الرخصة على  
غير المحجور عليه قال لأن المحجور عليه منهم قد مره خوف الوطى لا لجل التزويج أم يفرق عنه أن هذا بالنسبة للظاهر

وانما جعل له باطنا الجبر وهو ظاهر في قوله لا يتوقف على ذلك بل هو ممكن بهر في ذاته سم على حاشه  
اقتضاء اطلاقهم (او بدون مهر مثل) وهو محتمل (قالا مع اصل مقتي الاولى) لانه قد لا يجتمع فيه قصور ذاته معقولتها وحب شرهه  
ينظر ذلك كاسر في التيمم لان الثالب في الما (٣١٨) انه تاه بقدر على منته من غير كبير معقده بخلاف المهر و ايضا هو يحتاج مع

مهر ما من اعيان اموله ونكاحها لا يتوقف على ذلك بل هو ممكن بهر في ذاته سم على حاشه  
(قوله وانما جعل له باطنا) ظاهره وبصره مهر ما من المال كالنقطة لغير اجمع فانه قد ترد فيه مهر اسم  
(قوله ولم يجعل المهر) الى قوله هو جرحه بعض المحققين في الثاني بقوله كذا في المقتي الا قوله لا نظر الى المتن وقوله  
لا على التدوير (قوله عند المخل) بكسر الحاء في الحول (قوله هو محتمل) اي بدون (قوله لا يفتن) اي  
واحدة اصبحت (قوله لا تاهد لا يجد الخ) عبارة المقتي لان ذاته تصير معقده في الحال وقد لا يصدق رجوه  
عند توجه العلق عليه اه وهي احسن (قوله بنظر ذلك) اي الموجب اه عرش عبارة المقتي بموجله  
باجل عند الموصوله به ماله اه (قوله فهو يحتاج الخ) اي بخلاف من الما (قوله بين ذلك) الاولى  
اسقاط بين (قوله ما قدسته آتفا) اي في شره وان يصغر من حرة اه كرى (قوله يومه) اي ما يقى في  
الفطرة (قوله فيها) اي الامه التي لا تحمل الخ قال عرش الفطرة اه (قوله يومه) حرة اي او من امه  
يسرى بها كائنا (قوله اتاه يومه) اي البيع اه عرش (قوله اتاه يومه) عبارة المقتي في يتكج الامه اه  
وهي احسن (قوله عامر) اي في الفطرة (قوله لا اعتياد المساحة الخ) ولو كان ما نصبت به فانها جداول  
الحكم كذلك اخذ باطلاقهم و الاخذ من لميل مستقلة دون باعتبار المساحة مستقلة اسقاط الكل المنة  
التي لا تحتل على تامل ولعل الثاني وجه اه مبدع (قوله بخلاف المساحة به) اي المهر (قوله مع لومه)  
عقباته في كل الامه والضمير المهر المثل اه عرش (قوله لا على التدوير) ما لمعه فخره الا ان لا اعتدلا بين ذلك  
ما فيه من التالف فانه اه مبدع يعني لكان حق ان يقدم قوله الا في قوله بخلاف الخ (قوله لا على  
التدوير) خلافا للمقتي عيارته وان لم يفتل على ظن قرح الوثا توقعه في تدويره لکن النهاية وافق  
العارض وكذا شيخنا في عيارته اي بان يتوقف لاهل التدوير بان يفتل على ظنه او توقعه فيه او يحتل الوقوف فيه  
وعده على السواء بان تغلب شهوره فتضعف فتواه بخلاف ما اذا توقعه في تدويره بان تضعف شهوره  
فترتب شهوره فتقويت فتواه ايضا لافضل له الامه اه (قوله اصله) اي التمسك كذا مبدع به (قوله بالحد  
او العذاب) او فيه التتبع والمراد بالحد في الدنيا اي اشد والعذاب في الاخرة ان لم يجد اه مبدع  
عبارة عرش حير بان يراه في ان الحد وهو ارفق للمسلمين وهو ارفع من حد في الدنيا لا يفتل في الاخرة اه  
(قوله يومه) اي الوثا بان يخاف الوثا من كل من يجده اه كرى (قوله تيمجه) من باب التتميل (قوله منه)  
اي من المجهوب متعلق باستحالة الخ اه رشدي (قوله قال جمع الخ) جزم به في الرض اه سم واعتمده  
الثاني في المقتي (قوله لا على الامه) اي مطلقا ثانيا معنى (قوله نظر الاول) اي لاستحالة الوثا من المجهوب

صرف مهر ما من اعيان اموله ونكاحها لا يتوقف على ذلك بل هو ممكن بهر في ذاته (قوله الجبره وهو  
ظاهر) بتامل هذا الكلام فانه ان كان سبب الجبر متعلق حق القراءه بالمال وانما يتنوع لذلك من التصرف  
في اعيان ماله فهو كاي يقتضي عجزه عن مهر الحرة يقتضي عجزه عن مهر الامه وان كان اقل وكذا لان كان  
سببه عدم وجود مال له مع ان مثل هذا لا يصير عليه وان كان المال موجودا لا يتمتع به فالتكاح لکنه  
متنوع من الصرف الحر دون الامه فكذا لا جبره وان كان المراد انه اذا وقع فيه جبره امه لم يفتل بهر حرة  
جازح الامه فهنا يمكن ان جاز له التصرف في اعيان ماله للتكاح لغير اجمع ثم رأيت مهر جبره نكاح الامه  
باطنا وصرف مهر ما من المال كالنقطة اه ليجر فانه انما قال ذلك على التردد (قوله والمرعى عندنا الخ)  
كذا مر (قوله قال جمع مقدمون) اعتمده مر وجزم به في الرض

الجبر هو مفلوج خافه من امه بعينها لقوة ميله اليها لم يفتل اه اذا وجد العول قال شارح بل وان تقدم هو ظاهر ومن ثم قال اه  
شيخنا والوجه ترك التقييد بوجود الطول لانه يقتضى جواز نكاحها عند فقد الطول ليقوت اعتبار عموم العنت مع ان وجود الطول كاف  
في المانع من نكاحها ولا اخبار بمشقة له نداء توجه البطالة والاطالة الفكر كمن ان يفتل بهر الرضه ولا استعانة بالمجهوب دون مقدماته  
قال جمع مقدمون لا يحمل له الامه نظرا للاول

كلها اخر كنفه وكسوة  
والتفرض اه مسر لم  
يجمع عليه بين ذلك كله  
ولا يكلف بيع ما يقى في  
الفطرة كما علم مما قدمت  
آتفا ومنه ما صرحوا به منا  
من مسكته وتادمه الذي  
يحتاج اليه ولو امة لا يحمل  
او لا صلح وما اقتضت عبارة  
الروضه في جعله على من  
لا يحتاجها لخدمة لم يتجبه  
مسرحا مومسك تقصير  
قد رل في يمه وتصيل خادم  
ومسكن لا تقو مهر شرهه  
يولمه اخذ امارتهم (دون  
الثانية) لا اعتياد المساحة  
في المهر فلا تملك بخلاف  
المساحة به لانه لا يمتد  
مع لومه به بالوطول لا نظر  
كالاعتناء كلامه الى انها  
قد تدنر له باسقاط وطول  
لكنه التي لا تحتل حيث  
(و) قالها (ان يخاف) ولو  
غصبا (دنا) بان يتوقفه  
لا على التدوير وبان تغلب  
شهوره فتواه بخلاف من  
غلبت فتواه او مروته  
المأمنه او اعتدلا ذلك  
لقوله تامل ذلك لکن غشى  
العنت منكم اي الوثا واصلا  
المشقة الشديدة سمى به  
الوثا لانه سببها بالحد او  
العذاب المرعى عندنا كافي

في ربه بعض المحدثين **وقوله** في النظر الثاني يمرى ذلك في المتن نظر الى بدو قوله انما لمسلم عليه شهر من طلاق القاضي انما  
لا تحمل لمين على الورد بحيث ابن عبد السلام حلها للمسوح تصدح لوقا ولد به وكاهه ينظر الى ان خوف الزنا والمقدمات انما ينظر اليه  
متدا مكان لحوق ولد به وفيما فيه وما مانع ان ينظر الى ان نكاحها قصص مطلقا في شرط (٣١٩) الاضطراب اليه يخوف الزنا ومقدماته

وان لم يستألفه وأطلق

القاضي ان الجنون بالثون

لا يزوج أمرا عترة حاشه

بان الوجة اذا العسر

وخيف عليه الشفت زوجا

وليس لمن توفرت فيه شروط

نكاح الامة نكاح امة

صفحة لا توطأ ورتقاء

وقرنا لا يامن به العت

ويؤخذ منه ان غيره ولا

عن لا يصلح كذلك (للو)

كان منه مال لا يقدر به حل

سرة (امكنه قسر) بشره

صالحة للاستمتاع به بان قد

عليها بشن مثليا فاحلها

مر (فلاخوف) من الزنا

حيث لا تحمل للامة (في)

الاصح) لانه العت به فلا

حاجة لارتقاؤه ولما كان

بمسك فكذلك فاحلها (رد)

وابها (اسلامها) ويجوز

بجره فلا يصلح لمسلم نكاح

امة كتابة لقوله تعالى من

قريبكم الخ مناتوا لاجتماع

نقص الكفر والرق قبل امة

مسئلة وان كانت لسكران

(و تحمل لحر وعبد كتابين

امة كتابية على الصحيح)

لنكاحهما في الدين وكذا

المجوسى عيسوية وثوثي

وثنية كذا قيل وانما ينشئ

اه وشيدى (قوله) ورجمه بعض المحققين (جاء في المتن وهو كذلك خلافاً لروايتي من تيمناه وادلتها به  
ومثله في ذلك المتن) وقوله ابن عبد السلام ينبغي جواز للمسوح مطلقاً لا يتعد عتور روق الولد خطأ  
فاحش اه (قوله) نظر الثاني اي تاتي المقدمات منه اه وشيدى (قوله) ويمر ذلك اي الخلاف  
المذكور (قوله) ويبحث ابن عبد السلام (الخ) اقر المتن (قوله) وما مانع (الخ) على هذا يمنع نكاح الامة وان  
اخبر الصادق بانها لا تطلدو بانها لا يلزم وقوعه بان ينظر الى ان نكاحها (الخ) ان ينظر الى انه مظنة راقا لولد  
اه سم (قوله) مطلقا اي ممكن لحوق الولد به ام لا (قوله) يخوف الزنا اي حل ما قاله جميع المتقدمين اراجح  
او مقدماته على حل ما قاله جميع آخرون المزوج (قوله) بان الوجة (الخ) مستنداه ع (قوله) ان غيره ولا  
الخ اي كالتيمر تاه ع (قوله) فلو كان منه (لذ) قوله كذا قيل وما ذكر الخ انما يتوالتى الاول كذا  
قيل ولا تاتى شئ الى ويشرطه قوله لموسى الى المتن وهو محل لسل الى المتن (قوله) مالة للاستمتاع اي  
باعتبار العرف بالنظر لثالب الناس اه ع (قوله) به اي المال والباقي متعلق بالشرار (قوله) عامر اي  
حامي يفي الفطرة المار شرح في الاول اه كرى (قوله) فلا تحمل (الخ) اشار بتقديره الى ان الخلاف في  
ذلك لا في الخوف القطع بانها لا تكون الاولى للصفتان بصرح به اه معنى (قوله) ويجوز جره اي لان قوله  
ان لا يكون (الخ) مقبولة الا بشرط يجوز ان يكون في حل جرح على انه بدل مفصل من يحمل كما يجوز ان يكون  
غير مبتدأ عذر في الجرح حاله الاول رفع الى الثاني لانه مسطوف عليه وانما يذكر ذلك في الشروط  
المتقدمة لانه ليس فيما يظهر فيه الاحراب وشيدى وسيد عمرو سم (قوله) لنكاحها اي الزوجين (قوله)  
وكذا المجوسى المجوسى (الخ) عبارة عنها بانها يتوالتى (قوله) ونكاح الحر المجوسى او الوثني الامة المجوسية والوثنية  
كنكاح الكتاني الكتاني اه (قوله) ويشرط اي في نكاح الحر الكتاني وكذا الحر المجوسى والوثني  
الامة اطلوا من حاشية ذلك في شرح المقدمات اخر الا فلا تان نكاح الكفار حكم يصح قلة له صحة الا على  
لقوله لا مطلقا وقوله وخوف العت الخ قال بشرط قوله لانهم الخ عفاى الاشتراط (قوله) جعلوا اي  
الكتاب (قوله) الا في نكاح امة كافر (قوله) انما لا تحمل للمسوح وتحل الكتاني اه ع شى وكذا تحمل المجوسى  
والوثني (قوله) السبكي (الخ) واختمه النهاية والمنفى (قوله) فرجحه (قوله) و قد راجعت ما ياتي في ترجمته موافقا لما

(قوله) ويمر ذلك الخ) كذا مر (قوله) فاطلاق القاضي الخ الوجه التفصيل في العت كثره فدان وجديفه  
شروطه نكاح الامة هل هو الاحتمل عليه مر (قوله) ويبحث ابن عبد السلام حلها للمسوح (قوله) المحتمل  
سرحا عليه وعرض ما قاله ابن عبد السلام في المسحوب بانها خطا فاش عا فافلس القتران من قد يستيط  
من النص معنى يخصه من النص بانها لا ينكح الامة مع انه لا يولد له وانما يمنع من النكاح الامة عترة مع انما لا بد  
م (قوله) وما مانع ان ينظر اليه) ان ينظر الى انه مظنة راقا لولد (قوله) وما مانع الخ) على هذا يمنع نكاح  
الامة وان اخبر الصادق بانها لا تطلدو بانها لا يلزم وقوعه بان ينظر الى ان نكاحها (الخ) ان ينظر الى انه مظنة راقا لولد  
شروط (قوله) كذا قيل (الخ) في شرح الروض قال في الروضة ونكاح الحر المجوسى او الوثني الامة كالكتاني الامة  
الكتانية انتهى وهذا يخالف بحث السبكي الا في اول الفصل فانه هو مخالف قول الشارح بدموز مطيا  
علاء الدين (قوله) قاله السبكي وغيره) قال شيخنا الشهاب البر لمى ومن خطه بها مشا الخي قلت مانصه  
هذا قد يصلح عليه ما سياتي من ان الزنا واليسار اذا قارنا عقد الكفار ثم لا يقدح الا ان كان مقارنا  
بذلك لا لاجتماع الاسلام فانها في هذا الشرط غير معتبر في حق الكافر والا لاثرت مقارنته فانه قد  
مع احدا لاسلامين كثير من المفسدات كالمدقوت نحو ما انتهى (قوله) قاله السبكي وغيره) قبل الارجع ما قاله

على خلاف ما ياتي عن السبكي اول الفصل الا في ويشرطه عند ترجمهم التينا لا مطلقا لصحة انكحهم خوف العت وقد عدلوا لحره لانهم  
جعلوه كالمسلم الا في نكاح امة كافر قاله السبكي وغيره وخالفهم البقيني فقال انما تعتبر الشروط في مؤمن حركا دل عليه القرآن  
وسياتي في قول فصل اسلو تحت اكثر من اربع حوايط لم ته الى ارجع منها فرجحه (اللبس لم في الشهور) لان مدركه الخت فيها كثرها

فاستوى فيها المسلم الحر والفقير كالمحرور لم يولد كتابية الملك لا يجوز حبسها بما في رعايتها ان لا تكون موقوفة على امر موصى له بقصد  
ولا لملك ككتابة اربو له على ما ركنا (٣٣٥) قيل وما ذكر في الثانية يتعين عمله على ما اوصى له بقصدتها او نعمتها على التأييد لان

هذه هي التي يتجه عدم صحة  
تزوجها لغير ان قول بانها  
يملكها بخلاف غيرها فان  
غائبا انها كمتسجرة له  
فالوجه حل تزويجها اذا  
رضى الوارث لانها ملكة  
ولا شبهة للوصى له في ملك  
رقيقها (ومن يعنها رقيق  
كرقبة) فلا ينكحها الحر  
الا بالشروط السابقة لان  
ارقاق بعض الولد عذور  
ايضا ومن ثم لو نذر على  
مبضوءة لم يعمل له الامة  
كارجحه الزكشي وغيره  
وكان شارحا اخذ منه حيث  
انه لو قدر عمل الامة لاصح  
لغيره من حيث الاول لانقاذ  
اولادها حر اراقه نظر  
واضح لان ما ملك اصله  
اي علقه فيه متيقن ودلالة  
الاستصحاب هنا ضعيفة  
(ولو نكح حرامة بشرطه  
لم يبرأ او نكح حرمة تنفذ  
الامة) اي نكاحها لا يعتبر  
في الدوام لقوته بوجوه العقد  
صح ما لا ينتفى في الابتداء  
ومن ثم ياتر ايضا بطرو  
احرام وعدة ورد عدم طر  
رق على كناية زوجة حر  
مسلم يقطع نكاحا لان  
الرق اقوى تأثيرا من غيره  
(ولو جمع من اي حر لا  
تحل له امة) اثنين بطلتا  
قطعا (حررة امة بقصد)  
وقدم الحرة كزوجتك بنى

وامن بكذا ويكون وكلا فيما اولياق واحد وكلا في الاخر قبيلهما (بطلت الامة) قطعا لان شرط نكاحها قد  
التدرة على الحررة (لا لحررة الاظهر) تفرضا للصف فارق نكاح الاثنين لعدم المرجع فيه وهنا الحررة اقوى او جميعا من عمل له كان وجد  
حررة بموجلا ولا بهر بطلت الامة قطعا لافرق الحررة طر قان والراجع عدم بطلانها بالتقييد بين لا يعمل له لان الاظهر انما ياتي فيه





وتوايه (بحرم) على مسلم وكذا كتابي على الايمان في الكفاية في يد بالاولى بصحة البين من منقولي ويجوز من غيرهما جاز  
على انهم غلطون بفروع الشريعة (٣٢٢) (تكاخ من لا كتاب لها كوثنية اي عابدة ون اي صم وقيل الوثن غير

المصور والصن المصور  
(وبجوسية) وما بدت غير  
شمس وقرص وصور وصورها  
بملك البين لقوله تعالى  
ولا تتكلموا المشركات  
حتى يزمن فرجتم الكتابية  
لما داني فيبقى من عداها  
على محرمه وما اقتضاه  
ظاهر المتن من صلب بجوسية  
على وثنية لا على من من ان  
الجوسية لا كتاب لها على  
بالنظر إلى الآخرة لا فقد  
كان لهم كتاب منسوب إلى  
زرادشت فلما بدوه رفع  
على الأصح وحرمت مع  
ذلك احتياطاً ولم يثبت  
أصله (وتحمل كتابية) مسلم  
وكتابه وكذا غير ما على  
ما مر عن الروضة بما في  
مبحث التحليل وذلك لقوله  
تعالى والمحسنات من الذين  
أوتوا الكتاب من قبلكم  
أي حل لكم نعم الأصح  
حرمنا عليه صلى الله عليه  
وسلم تكاحاً لا نسرياً  
وتسكوا بأنه صلى الله عليه  
وسلم كان يخط من غير محابة  
قبل إسلامه بالآثار الأركسية  
وكلام أهل السنة يخالف  
ذلك (لكن يك) للمسلم  
حيث لم يثبت النسب فيها  
كتاباً (سرية) لو تسرياً  
لثلا يرقولها إذ سبقت  
حاملها قاناً لا تصدق إن

تصل وقوله لأصل الخ حذف المفعول منسوب إلى زرادشت وقوله كتابي إلى قوله تعالى والمحسنات  
وقوله حيث لم يثبت إلى المتن (قوله وتوايه) كحكم تهود النصراني وعكسه وجوب الفس على الكافرة  
أدعش (قوله ويؤيده) أي قوله وكذا كتابي الخ (قوله إن مثله) أي مثل المسلم وتو بجوسية الخ أي يحرم  
على كل تكاح الوثنية والجوسية ونحوها كما بدت الفس أو القسر (قوله غلطون بفروع الشريعة)  
مستند أدعش (قوله لثلاثين وبجوسية) وهي عابدة النار (قوله ووطها ملك البين) مطوف على  
قوله المتن تكاح الخ أه م عبارة المفعول وحكم الوط ملك البين فيمن ذكر حكم التكاح قال الأركسية  
هو مذهبا وفي الفس منتهى تعرف بتأمل الآثار والأخبار الواردة في وطه السبايا والجواب عنها عصر  
فيا يظهر أه (قوله لقوله تعالى الخ) دليل لما في المتن فقط (قوله لما في) أي أنما من قوله تعالى والمحسنات  
الخ (قوله وما اقتضاه ظاهر المتن) عبارة النباهة والمفعول المصنف وبجوسية عطف على من لا كتاب  
وقد عر عن ابن أقرس وفي السيد محمد عن الإنكاكي قال السلطان حماد الدين في تاريخه وزادشت داي  
مفتوحة منقولة لراه ميلة بمد ما ألف فبال مضمومة ميلة فحين ساكنة منقولة فقامتشة فوق وهو  
صاحب كتاب الجوس أه (قوله وحرمت) أي الجوسية (قوله ولعمري تفن أصله) أي أصل كتاب للجوسية  
أي وجود كتاب فم إلى أصل (قوله وكذا غير ما) أي نحو توي وبجوسية أدعش (قوله بما في) أي  
من التزاوج وجرابه (قوله وكلام أهل السنة) مستند أدعش (قوله يخالف ذلك) أي لم يطابقاً لا البعد  
الاسلام أه عرش (قوله حيث لم يثبت) أي وإن لم يجد مسلسلة أه عرش (قوله لثلاثين سرية) أي ليست  
بدار الاسلام أه معني أي وأما إذا كانت في دار الاسلام فكذلك حكم الذمية قافس (قوله لثلاثين)  
ولما في الخيل إليها من خوف الفتنة أه معني (قوله قاناً لا تصدق) أي يندفع ما هو من أشكال ذلك بأن  
المقر في السيد أن زوجة المسلم لا يجوز زواجها أه سم (قوله كرهت سلباً) أي نكاحاً وتسرياً أه معني  
(قوله أوله) أي أنه تنقوله أه عرش (قوله) صحت الأركسية اعتد المفعول وكذا النباهة في قوله  
والأركسية كانه الأركسية أه (قوله تب) أي لا بد من دليل أن غير ما منها أه عرش (قوله)  
(قوله وكذا كتابي الخ) يقول الشيخ أي شيخ الإسلام طر تلامهم منهم من من ذلك أن قلنا  
بأنهم لا يمتنعون فعل كذا لوطه بذلك البين يدينو ثم لراجعا وأنه لو فرض حكم ذاب بالصحة وهو ظاهر  
أدعش على الأصح من جهة أن حكمهم قد طووا لو كان تحت بجوسية أو وثنية وبخلافه من الإسلام قبل الفسول  
تجوزت لقوله أو بعده فلا إلا أن يدع على ذلك إلى اقتضاء الله تعالى شريعتنا الصواب إلى أنه غير ملاق  
لكلامه الكي إذ هو في التبريم هذا ندم سم (قوله وطوا عابك البين) هو مطوف على  
قوله المتن تكاح الخ ومذا كبحث الكي لما ككو يحال بالنسبة للجوسية والتي ما من قبل  
المنع من شرح الوض عن الروضة (قوله لما أتت أصله) أي إذا أصبح حل قوله ولا كتاب  
لها معلوم لتدخل الجوسية المعنى (قوله وكذا غيرها) أي كجوسية (قوله قاناً لا تصدق الخ)  
بمدع ما هو من أشكال ذلك بأن أقروا في إيران زوجة الله لا يجوز زواجها (قوله ولأن في  
اللاه باراد بانه) صريح في نصه ير حاشية الخ باراد الحرب قبل ذلك لانه لا يزوجها  
عربيه من إندانه أشبع الوجع لادرا لادعش وصف المرأة صانداً زانية وحل في  
أول إذا تمها على صفة تارة إلى الإسلام ووق في ما بدت ذلك تنقذ السكرانة من هذا  
المرجع ليس ذلك من أزم كنه حرة إيت فاد بالروضة وإن تمت إلى دار الإسلام إلى أن

حلبا من مسلم ولأن في إقامته دار الحرب تسير سوادهم ومن لم يرد من أهلها إيتام (كذا ملة إلى  
الصحيح) ثلثتته بفرط ميلة إليها أو ولده وإن كان الثالب يمل نفسه إلى دن در سبز وإرم على الألباء والأهبات  
نعم السكرانة فيها أخف منها في الحرية وبحيث الواسي ناب نكاحاً إذا رى به بلا أيوشة شت بها وبها كما هو واضح

تقوم لمئات من أعضاء القنصلية العراقية بحماية قنصلية حسن إسلامي وهو من أهل الكركا على بعد مسلة أي. قنصل والافس  
أول من مسلة الأصلي على ماراوا النجاش (والكتانية يهودية أو نصرانية) قنصلية على أن تكون إلى أنما أوال الكتاب على طائفتين من قبلنا  
(لا متسكة بالابو وروغره) كسب شبيوة ادريس و ارام على الله وسلي على تينار عليهم للاهل وان اقروا بالاجاز يسوا دانت مسكها  
بذلك يتوهم انهم اتزام بصادق دليل اسلامي المتخذ لا تهاوى اليهم معاذي الا انها ظاهرا ولكنها حكا وموطن لا اعلمها وشرائع  
ورق القنصل بين الكتانية وغيره ما بان فيها نصوص الكفر في الحاد وهو ما يرفع ذلك (٣٣٣) نقص لسادة في الاصل (ظان تركن)

الكتابية) أي لم يصدق قولها  
(سرا إيلية) أي من نسل  
اسرائيل وهو يعقوب صلي  
الله على نبينا وعليه وسلم  
ومعنى اسرا عبد ايل الله  
وغيره فانها غير اسرا إيلية  
ولشكها على اسرا إيلية أو  
غيرها (الظاهر حلها)  
للسلم والكتابية (أي علم)  
بالتواتر أو بشفاعة عدلين  
أسلما لا يقول المتقدمين  
على المحتوم أمثال ذلك  
بالسبب الجوهري فقليل الحق  
الساو بما تقرقوا الدين  
يعلم أن المراد العلم أو الظن  
القوي إذا أخبرها أمّا  
يفيده لكنه ظن أمّاه  
الشارع مقام القين ولم  
يكسر قولهم طاعة الخبير  
نعم قياس قولهم طاعة  
زوجة المفقود عدل بقرينة  
حل لها الزوج أي باطنا  
الحل باطنا ها أخبر  
العدلهما بشران بالنسبة  
لظاهر فقط وسبب لا بد  
من شهادتهما عند القاضي  
كما هو ظاهر وكان من عبرة  
مرة بشفاعتها ومرة  
بأخبارها لحظ ذلك  
لأنها بالنسبة للظاهر

[illegible]

والثاني بالنسبة لليامان (دخولهما) أي أول آبائنا (وذلك الدين) أي دين موسى أو عيسى الله علي نبيا وطبيعا واسم (قبل  
نسخه وشرعيه) أو قبل نسخه وبعد تحريفه واجتراء الحرف بقينا اتفقهم، حين كان خفا داخل لعصية الدين وحدها ومن ثم  
سمى صلي الله عليه وسلم عرقا وأصحابه أهل الكناشيف كتابه عليهم من اسم ليسوا اسرائيل. (وقيل كنز) دخلوهم بعد تحريفه وإن لم  
يختيروا الحرف إذا كان ذلك (قبل نسخه) لأن الصلوات عليهم تروا اسمهم ولا يتكلموا إلا باسم المنع لظلمان لغيره عليه بشرطه  
وخرج يعلم ما لو شكل دخلا قبل التحريف أو بعده أو قبل النسخ أو بعده فلا حرج لأخبارناهم إذا كانوا حاسط واسم بشرطه

[illegible]

منهم من الذبايح قايت  
لان يدوم على ذبيحتهم دليل  
شرعي ومنهم قبيح عتسب  
بفتوى بعضهم ولا بأس  
بالمشور وأما القترى به لجل  
واشياءه على من اقبى به اه  
ملخصا حذفت على ان ليه  
مناقضات ليس هذا عمل  
بسطها اما الاسرائيلية فيتنا  
بالتوازي او بقول عدلين  
لا المتعاقدين كما مر عليه  
فتمثل مطلقا لشرع نسبها  
مالم يثبت دخول أول آبائنا  
في ذلك الدين بعد بدنة تسخه  
لنسلوط فضيله بنسبه  
ويحى بدنة عيسى او تينا  
عليه السلام لبعثة من بين  
موسى وهى لانهم كلم  
ارسلوا بالانوار وزبور  
داود وقد مر انه حكم  
ومواظروا يؤثرها تسخهم  
بالخرف بل النسخ ما  
ذكره افاضت السلام لشيخين  
ان الاسرائيلية لو يهودية  
لا حرم لان كان تداول  
أصولها بعد بدنة فيناصلي  
الله عليه وسلم مبنى على ما مر  
ان بدنة عيسى بن مريم ناسخة  
وقد جواب بنى الغار يورج  
بان شىء افتتن ان لا

عقب الاقتطاع لتوقف حل

الوطء عليه وتضيئه الخ الحنفى لا يجبرها لكن الوجهان له ذلك لأن ذلك عند احتياط فضاياه كالجناية فإن ابت غسلها وتشرط نيتها إذا اقتضت اختيارا كغسل الجنونة على المعتد والمتمتة استباحة التمتع وخالف الجمهور في موضع فيجزم بعدم اشتراطية الأولى للضرورة ولا يشترط في مكرهه على غسلها للضرورة مع عدم مباشرته للقل (وكذا جناة) أى غسلها ولو لو أو إن كانت غير مكلمة (ترك أكل خبز) أو شرب ميسكر وإن اعتقدت حله ونحو جعل نواز الترسخ وشروطه بنحو إبط وظفر ككل منفر عن كمال التمتع (في الاظهر) لما في مخالفة كل ما ذكر من الاستقذار وبمحت استثناء مسح ورققاو متحرقون من يده شبة أو أحرام فلا يجبرها فيه نحو القتل إذ لا تمتع فيه نظرا الوجه ما أطلقوه لأن دوام نحو الجنابة يورث قدرا في البدن فيفوش عليه التمتع ولو بالنظر (ونجسها) ومسلية على غسل ما تنجس من أعضائها) وبوشه من نهاولو بمفعولته فيها يظهر لتوقف كمال التمتع على ذلك غسل نجاسة ملبوس ظهريها أو لو نهاولو على عدم

غسل الخ ويستحب هذا القتل الوطء وإن تم توهم الضرورة (قوله عقب الاقتطاع) متعلق بنجس أو غسل في المتن (قوله وتضيئه) أى التعليل (قوله نيتها) أى الكتابية وقوله إذا اقتضت اختيارا متعلق بشرط ومذكر حمزة به قوله ولا يشترط في مكرهه الخ. قوله استباحة التمتع مفعول نيتها قوله كغسل الجنونة الخ. أى كغسل طرية مباشرة غسل الجنونة الخ. (قوله والمتمتة) أى مسلمة كانت أو كافرة سم وكردى (قوله وخالف الخ) عبارة قلنا بما يؤيد خالف الخ (قوله نية الأولى) أى الكتابية أى عرش (قوله ولا يشترط) أى نية الجبر أو الضرورة استباحة التمتع فكان الأولى التأكيد بقوله مكرهه الخ أى في مقابلة الجبار لا بالاختيار (قوله مع عدم مباشرته) أى الجبر على الفعل أى القتل (قوله أى غسلها) عبارة الخفى أى نجس الكتابية على سليمان الجناية (قوله لو فورا) هو غافق الجار والوجه الثاني أنه لا يجبره إلا إذا فعل زمن الجناية (قوله وشرب ميسكر) أى المتن في الخفى (قوله) أى أن اعتقدت الخ عبارة الخفى على الخلاف في إيجاب الكتابية على ترك كل ثم الخنزير إذا كانت تعتقد حله كالنصارى فإن كانت تعتقد نجسها كاليهودية منها منه قطعا (قوله ونجسها) أى الجبر على الخ وكل ما يتنافى منه حدوث المرض أى معنى (قوله ولو بنحو إبط وظفر الخ) عبارة الخفى ولها جبارها أى الوجهة طائفة بإضالع التطيف بالاستعداد وقلم الاظفار وإزالة شعر الإبط والأوساخ إذا خاض حش من شئ من ذلك وكذا إن لم يفاضش (قوله وبمحت استثناء الخ) مبتدأ خبره قوله لا أى فيه نظرا (قوله استثناء مسح الخ) يعني استثناء ما إذا كان الحليل مسح حاطقا لا كانت الحليلة قداما الخ (قوله ولو الوجه ما أطلقوه) مثل العلامة معهما إذا امتنعت الوجهة من تمكين الزوج لتتميمه وكثرة أو ما سئل تكون ناشئة أم لا ما جاب أنها لا تكون ناشئة بذلك إذ كلما جبر المرأة على إزالة نجسها جبر عليها أخذها بما في البيان أن كل ما يأتى به إلا أنسان يجب على الزوج أن اتعاه أى حيث تأتت بذلك تأذيا لا يحصل ما ذكره يؤخذ من ذلك جواب السؤال عن رجل ظهر بيده المبارك المعروف هو أو أنه أن أخبر طائفة أن نه يده أى أوزنت وماذا لا يحتمل بأنه ملازمة مع ذلك على عدم تطيف ما يده للتعصير ناشئة بامتناع أو أن لم يغير بذلك ولازم على الطائفة بمحت إيقين بده من المفونات ما تأتت به عادة وجب عليها تمكينه أو لغيره فتر ما مثل ذلك في هذا التفصيل القروح السباة ونحوها من كل ما لا يثبت التحار ولا يعمل قولها في ذلك بل يسهل من يعرف حاله لكثرة عقره (قوله فيفوش عليه التمتع) أى ولو كان التمتع لسهة نقصا المدد زوال الأحرار (قوله عرش وبه يندفع اعتراضه) مع نفسه قوله ولو بالنظر شيعة جواز نظر المعتدة عن شدة وهو خلاف ما صرح به في باب المعتدة من أنه يحرم نظرها ولو بلا شهوة (قوله للخنزير) أى الجبر على الخنزير (قوله ويحرم عليه الاستمتاع بمسعود متنجس إذا تولد منه تنجيس كاحت الأذرى وفي قدر ما جبر على القتل من نحو أكل خنزير وسجبان أو مهم ما سبعا كر أو نحو كالأوج فيأذكر السيد كالحكم بالأولى وليس له أجرة أمانته المجرى سؤاله الوثية على الإسلام لأن الزواجا إذا أمان من القتل أمانه نية زوال الخفى ولها نجس الكتابية من شرب ميسكر وكذا من غيرهم من أبيع والكتاب ناسخ ما يجمع المسلمة من شرب النبيذ إذا كانت تعتقد إباحته من القدر الذى يسكر وكذا من غيرهم من المساجد أجماعا عند (قوله ولو بمفعولته) أى وإن لم ينظم للنجاسة أثر من لون أو غيره (قوله ظهر ربح الخ) أى خرج ما لم يظهر فيه فيه ولو في غير الاسرائيلية فالأصل أن الشرع عدم علمه بالتبعية وإياها (قوله ونشرط نيتها الخ) كذا شرع (قوله والمتمتة الخ) أى سوان المسلمة والكافرة كآبته المأرخ وقوله وخالف في المجموع في موضع فيجزم الخ) قول الشارح وبه عدم الإتيان للضرورة كإتيان المسلمة المجنونة بحول على نفى ذلك فيها فلا ينافي ما تقرر شرع (قوله ولو بالنظر) فقهه بمراد فعل المعتدة عن شبهة وهو خلاف ما صرح به في باب المدد في حق المصنف قبيل فصل عاشره كزوج ولا يمتنع بها حتى تنقضها بحيث عليه بقوله لا خذلان النكاح بل ينافي حن الثرهما ما يرمته وخذانه مرمعاً نلها ولو بلا شهوة والخرجه بها انتهى (قوله ظهر ربح الخ) أى خرج ما لم يظهر فيه ذلك لا بد جبرها حبثنا رضا داخى عند التمتع التوث من رطب

[illegible]

ذكره لا يبعد جبرها كذلك ايضا داخل في عند التمتع التلوث من وطء بدقيقه اسم (قوله ليس بحرم)  
 عبارة الخبي ليس جملته المتيه قبل بداعها (قوله) استقرت في الرحم عرفت باب العدة باستقرار التلطفة في  
 الرحم واخذها في مبادئ التلحق اسم (قوله كاسم) اي في اوائل باب النكاح (قوله) وبه يعلم اي يقوله  
 اخذ من جملته الخ (قوله ما ذكره محمولا) اي قوله هل فعل ما اتاه (قوله) وبعضهم وجوه اي الشريك  
 او حصل اي الفرج (قوله) لم يرض وهرم قد يقال ان توقف عليه الطء فظاهر والا فحل قائل وحديث  
 فاعلم بان قل ما يتوقف عليه وطء من رفع فخطو فحرم كاستلزامه وجوب ما لا فلا يحصل وجوب ما يتوقف  
 عليه كالاستتاع وان لم يتوقف عليه صلوه يعدمه وقد روي قيل ما يتوقف عليه الاستتاع يجب مطلقا  
 وما يتوقف عليه كذا كنعس كيجب ان طلبة والا فلا يعدمه سيده (قوله) الا بلغت الخ ارجع كالميل  
 وكذا ايضا (قوله) وهو المتمدن وقا للخبني وقا للخبني (قوله) استتمه الاسوي وهو الوجه شرع  
 اه سم (قوله) راول النجاسة ما علم مع حكم المودة الخ قال هناك ما حاصله ان المتلذبين آدمي واودية  
 ومنظلا لاجل ما كنتم ولون هو مظنوا ان استوفى الدين وان غلوا على آدمي يرميه فلو نهى لادسي علك  
 ما لكوا لا يلقن نسيه بنسب الا في الاولى مستحرمات هي اسم اختصاص (قوله) وهم طائفة الى قول المتن  
 ولو توفد في النهاية الاقوله قال الرازي الى المتن وكذا في المتن الاقوله ما تكفرهم اليهود والتصارى (قوله)  
 واو احتالا) بخلافه من الملم بموافقتهم فاصله اه سم ولعل المراد بالملم فانظر ما در في الكناية التبر  
 الاسرائيلية بمسلم المتن القوي (قوله) لا احتيال موقوت ولا اي الصائبة من التصاري ولو تلك اي  
 للصائبة الاقدمين في صيانة الكواكب السبعة (قوله) ما تكفرهم اليهود والتصارى اي على التوزيع اه  
 رشيدى (قوله كيتعدة الخ) تعليق للثقل (قوله) سطلنا له لاراده اه وان كان ما ذكر من عبادتهم  
 الكواكب السبعة واضافتهم الآثار البها احتالا (قوله) ما استنق الفقهاء فيهم اي وفيهم واقفهم  
 صائبة التصاري منجبه عرش (قوله) فتركهم اي بالافلا قديم اه خبي (قوله) اي تنصر الى الباب في  
 النهاية الاقوله وموصله الى المتن رقلوه وان اقتضى الى المتن (قوله) كاسم حه اي قوله او دارنا (قوله)

(وكانية) جرمالان الانساب  
الى الابو هو لاخل مناكة  
(وكذا عكس) شحرم  
مولودة من كان وشو وثية  
(في الاظهر) تنظييا التصريم  
لان بلغت اعترت  
الكتاني منها كما حياء  
عن النص وقراده استقلال  
حيثد وهو العمد وان  
جرم الرافعي في موضع آخر  
شرحها واعتمده الاسوي  
وجهه تخصصي الخلاف  
بالتاني في تبعية الاب  
اقوى فحرمت الاولى قطعا  
دون الثانية في قولهم  
اول الجاسة ما يلزم منه حكم  
المتردة بين آدمي وغيره  
(وان خالفت السامرة  
اليهود) وهم طائفة منهم  
اسلمهم الرافعي  
العجل (والصايرون) من  
صبا اذاراج (التصاري)  
وهم طائفة منهم (فاسل  
دعهم) ولو احببنا لان نقول  
قال الرافعي في الصبا  
عبدا الكوا كب الصبا  
وعليه قولنا بناني ما ياتي في  
الصبا لان القدمين لا يحال

مواقفه هؤلاء لذلك (منهم من كالمزدين خروجه عن ملتهم الى نحو راي القديما لآتي) (والا) يخالفوه في ذلك والا بان واقعه فيم يبقوا انما خالفه، هم في الفروع (للا) من ان ربحت فيهم الشروط السابقة لم تنكسر هم اليهود والتصارى كمتبعة ملتزا وقد تعلق الصابغ ايضا على اقدم امة من التصارى كانوا في زمن ابراهيم صلى الله عليه وسلم مشوبين لمانع من صلى الله عليه وسلم يعمون الكواكب البعرة يضيئون الانوار الهاية ويعزون ان الفلك على غاطر ليسوا غاضين فيه اذ لا تحمل منا كسهم ولا ذاقهم طعنا ولا يقرن بهزيمون ثم اتى الاصحاب والهاجمي القاهرة يقتلهم لما استنقى الفقهاء بهم فيذلو الهالكين اكرمهم (ولو) تود نصراني ام عسكاه ان يفتخر يهودي في دار الحرب وادراكا يصرح به كلاهم ومصلحة قبول الجزية بعد الانتقال بدار الحرب الذي رده الزركشي

[illegible]

والا لافراخ) ويظهر من امل كلام الوركى الاقنع التباينة لا يقرم عليه اى الوركى فانه يقول باقرا  
ليما ذكر (قوله اذا طليا) الى الجزية وتبوا فاته (قوله وقصيت) الى التليل اى امتنعتم من قوه وكان  
مقرا الخوف من الخن فان كانت) الاولى اسقاطا لما تاتي به (قوله المتنفقة) اى من الاسر انقيل اليه وادوا  
بالعكس (قوله المتشترى القرعة) اى هو قبل المراءى من المتنة (قوله قبل الوط) اى ووصولى عن محرم في  
فرجها حتى وشرح المنهج (قول الخن منه) اى من انتقل من دين النصرانية الى الدين اليهودي او بالعكس  
قوله ففقتنه انظر تابه) اى يجوز لنا قتله ويجوز ضرب الرق عليه ويجوز الخن عليه اه شيخنا الزياى  
وهذا فى الذكرو قياسه فى المراهة ان يقتل ولو كتبنا ان يجر دالا استيلاء عليها كسائر احرار ياتى ولا ينافيه  
وقه قبل ان يقتل كالمرءى دلو ان يرد اياه لا يجر بالجزية قاله شرح لا يضى ما يلهذا كلامهم كالمرءى بالمرج  
فى من قبله لا يقتل بل كلام الوركى انما صار فيه فواء اذ لا يجوز ان يرد الخن على غير الخن وذلك عقب  
العلم بامر من ايدى انصاره لفظ لا يجر قبل غير الاسلام لادن من قتله وان حرتنا قبله اى اورد  
مقتله اياه وقال سم قوله الا يلى ما قال فى شرح الروض ثم هو حرق وان ظفرنا باقتلناه هو اقتصاره  
على القتل فيهم اه لا يكتفى ارقاؤه ويوجه بان تركه يقتضى قبول غير الاسلام من اقراره عليه مع انه  
لا يجر منه ذلك وعلى هذا القول فقتله قول لا يثبت الرقوا وهول يثبتا لكن لا يدمعنه قتله ان لم يسل  
في لفظه غير اجمع اه قول المتن في قول الخ) وقول الوركى ويظهر ان عدم قبول غير الاسلام يبعد قصد  
الجزية اى قبل الانتقال الى الوطى دصر اى بدوا الحرب بمجادة وقبل الجزية فانه يقتل لمصلحة قبلها بخالف  
لكلامهم اه نهاية ومراقف الك: ح باو القواء مد المتخ مائة الوركى (قوله كما يطالب بالاسلام  
الخ) ويرقى على الاول بان طلب الجزية ليس طلب نفس الكفر بخلاف طلب الرجوع لدينه الاول اه  
(قوله كتابي) الى التمسك بالحنى الا قوله نعم بدور (قوله كابي) اى هو جوسى اه من (قوله لما سر) اى  
فرس لم يرقى الا ظهر (قوله ظهر هذين الاسلام) هـ كان منتهى مسلمة لكره دسلة لقيامى  
اه من (قوله فكم اى) اتفاقا ظهر هذين الاسلام (قوله على الارجح) فى الاصل على لفظه  
اه سديد (قوله مطلقا) اى سواء كان هاما او لا (قوله فليطالخ) راجع لما قبل الناية (قوله وزعم  
الوركى كالادعى انه الخ) عبارة الاذى عقب قول المصنف كسائر ادعاء هذا الكلام يقتضى انه ان لم  
يسلم فقتله كالا فتوارى به ان يكون حاله كائىل الى الانفصال هو كان هاما لم يضره بكنهه بخلاف ان كان  
حر يا لانا لم يخل الى ان لم يسل وهذا واضح ان شاء الله تعالى (قوله) (اوق من اى) من الو قذلى اى  
الانتقال الى اليهودية او النصرانية (قوله اميد من كلامه الخ) هو لوبه لوفوهما لم يضره حركة الخ على  
(قوله لا يرى حل المتنفقة) قال فى شرح الروض فان رأى تكاسها اقراماها اتنى (قوله والا) اى بان  
كان هاما لم يطع مامنه مائة بامانه قال فى شرح الروض ثم هو حرق وان ظفرنا باقتلناه اتنى واقتصاره على  
القتل فيهم اه لا يكتفى ارقاؤه ويوجه بان تركه يقتضى قبول غير الاسلام بمواقفه اعله مع انه لا يقتل  
منه ذلك على هذا هو ده انه لم يقول لا يثبت الرقوا وهول يثبتا لكن لا يدمعنه قتله ان لم يسل  
فلا راجع (قوله كما يطالب بالاسلام) هو الجزى ويرقى (قوله) بان طلب الجزية اى طلب نفس الكفر  
بطلب الرجوع لدينه الاول (قوله) (الربا) الامم والجزية (قوله) الوركى يظهر ان عدم  
قبول غير الاسلام يبعد قصد الجزية بى بلالة الامم والزر دسرا واما الخ) بتمه ان قبل الجزية  
فه بقدر اربعة فوطها بخلاف لكلامهم شرح مر

[illegible]

(بعده وقتت) الفرة كلال وظار (٢٤٨) وأيضاً كان بينهما الإسلام في العدة دام النكاح) بينهما لما كده ولقد ما ذكر (روا)

بما أماته وعدم جواز قتله حالاً بل بلغ ما منه ثم بعد ذلك هو حرى أن ظفر فيه فتلناه برقع الخلاف فتأمل  
 إلا أنصار (قول المختار) أي الدخول أو ما في معناه اه معني (قوله كلال وظار) أي أو قصته  
 في الردة كما هو موقوفة اه سيد عمر (قول المختار) جميعاً بالإسلام) أي بان اتفق عدم كليهما حتى أسلموا  
 وليس المراد كما هو ظاهر أنه يؤخر كليهما لينظر هل تعودان إلى الإسلام قبل انقضائه أو لا اه عش  
 (قوله وقد نكحنا ذكر) أي نحو الطلاق اه سيد عمر (قوله وجبت العدة) وهما عادتان من شخص واحد كما  
 لو طلق زوجته رجساً أو وطئها في العدة فلهما مثل فإن جميعاً بالإسلام في العدة فالص من السقوط وفي  
 الرجعية أو طئها ثم راجعاً لم يسقط اه معني (قوله نكحنا اختياراً) عبارة المختار أن يشك اختياراً ولا  
 أو بما هو أحوالاً أن نكح امرأة لا حياً بالإسلام اه (قوله جرى فيها ما خور الخ) وفي الروضة والشرح أنه  
 لو كان تحت مسجلة وكافرة غير مدخول بها قتال للسلطة تعددت فلهذا سلبت كما ذكرنا ثم ارتفع نكاحهما  
 رحمه لأن الذمية صارت بانكار هامة عدة رحمه كان بعد الدخول إلى أيهما وقف النكاح إلى انقضائه  
 بأقول لا الأمر بالنكاح في الذمية واضح لأنها مستمرة لانكار ما ادعاه ذلك يقتضي دوام ردتها باعتبارها  
 وأما المسئلة فعمل تأمل لأنها بانكار الردة وأما بالاسلام فبالحكم الردة حتى وجهه وأما أثرها فيقبل  
 الدخول مطلقاً لأن طربان الردة يجعل النكاح وإن لم يستمره بحجاباته لا بد من التلطف بالشهادتين  
 فلا يمكن أنكار الردة للأعراف بالإسلام والعرض أهما لم تأت بهما اه سيد عمر (قوله وكذا إن لم يرد شيئاً)  
 فيه مناقضة لما نقله الشيخان في الردة عن المتولي وإقراؤه أنه يقتضي التكفير في صورة الإطلاق فإن تم ما هنا  
 كان مقيداً لما هناك وعليه فهل يلحق بهما من معنى ما من نحو مولى أو من تأمل اه سيد عمر (قوله مراد به  
 كفر فمة الزوج) أي أو نحوه

### (باب نكاح المشرک)

(هو هنا) أي قول المختار أو سلبت في المختار أو أامة المختار إلى قوله نعم لو أسلمت في الثبائية لا قوله فإن  
 قلت أليس المختار (قوله على أي أمة كان) أي كناية كان أو لا اه معني (قوله وقد يستعمل معاً) أي عبار المختار  
 ولذا قال البيهقي أن المشرک والكاتب يقول أصحابنا في التقيير المسكين أن جمع بينهما في اللفظ اختلف  
 مدلولها وإن اقتصر على أحدهما تأويل الآخر اه وهي لسانها عما يرويه تميم الفارسي والثبائية من  
 أن ذلك استتمثال ثالث أحسن (قوله كالمقبر مع المسكين) لعل المراد أنه حيث أطلق المشرک شمل الكاتب  
 كافي الترجمة ما شمل الكاتب عند اطلاعه لتغير الكاتب في اللفظ بعده اه رشيد (قوله يجعل له الخ) أي  
 لو جرد شرط علم السابق في الفصل السابق اه سم (قوله أو أامة) أي كناية كإيفاده المطف على حرة اه  
 سم (قوله عما يأتي) أي في الفصل الآتي (قوله كناية لا تحل) أي لقد شرط حلها السابق في الفصل  
 السابق اه سم (قوله أو استدعا الخ) عبر المختار بالواو بدل أو (قوله لما في الردة) أي من قوله لأن  
 النكاح لم يتأكل الخ (قوله لا تقضائها) اللام بمعنى إلى (قوله وإن قارته) أي إلى انقضاء اه عش واستشكل  
 (قوله وقد نكحنا ذكر) أي من الطلاق وغيره جرى فيها ما تقر في الردة بوقوعه والشرع قبيل الصداق  
 عن تناوي البيهقي أنه لو كان تحت مسجلة وكافرة غير مدخول بها قتال للسلطة تعددت ولذا سلبت  
 فانكرنا ترتفع نكاحهما رحمه لأن الذمية صارت بانكار هامة عدة رحمه كان بعد الدخول إلى أيهما وقف النكاح  
 إلى انقضائه عدة شرح مر

### (باب نكاح المشرک)

(قوله يجعل له) أي لو جرد شرط حلها السابق في الفصل السابق (قوله أو أامة) السياق قيدها بالكناية  
 لسطها على حرة (قوله أو أامة) أي كناية لا تحل اه هذا يخالف ما نقله كلام الرضوي وشرحه  
 الآن (قوله لا تحل) أي لقد شرط حلها السابق في الفصل السابق (قوله وإن قارته إسلاماً) أعلم

(الفرة) بينهما حاصلة (من)  
 حين (الردة) منهما ومن  
 أحدهما ولا ينفذ ما ذكر  
 (ويحرم الوطء في) عدة  
 (التوقف) لتناول ملك  
 النكاح بأمر الله على الأحوال  
 (ولاحد) فيه لشيء بقام  
 النكاح ومن ثم وجبت له  
 عدة نعم يجوز طليسه في  
 زمن التوقف نكاح نحو  
 اختيار (تمة) من قال  
 لزوجته بأكثر من مرادة  
 حقيقة الكفر جرى فيها  
 ما تقر في الردة أو التمس  
 فلا وكذا إن لم يرد شيئاً  
 لأصل بقام العصمة وجرى إن  
 ذلك لشم كثر مراد به  
 كفر فمة الزوج

(باب نكاح المشرک)  
 هو هنا الكافر على أنه أي  
 كان وقد يطلق على مقابل  
 الكاتب كافي أول سورة لم  
 يكن وقد يستعمل معه  
 كالفقير مع المسكين أو (اسلم  
 كتاباً أو غيره) كجوسى  
 أو نوى (وتحت كناية) حرة  
 يجعل له نكاحاً ابتداء أو  
 أمة وحقت في العدة أو  
 أسلمت فيها أو ممن جعل له  
 نكاح الأمة كما يعلم عما يأتي  
 (دام نكاحه) أجماعاً (أو)  
 أسلم ونكحته كناية لا تحل أو  
 (وثنية أو جوسية) مثلاً  
 (لتختلف) عنه بأن لم تسلم  
 معه (قبل دخول) أو  
 استدخال ما عزم (تجوزت)

الفرة) أي ما في الردة (أو) تخلف (بعده) أي الدخول أو نحوه (وأسلمت في العدة) أي نكاحه أجماعاً لا ما شبهه  
 البنى (والا) تسلم فيما بل أمرت لا بغيرها وإن قارته بالإسلام كما اقتضاه كلامهم تقليد الذائع (الفرة) بينهما حاصلة

(من) حين (إسلامه) إجماعاً (ولو أسلمت) زوجة كافر (مر) وجهاً (وأكفره) كتابياً كان وغيره (لكنكمه) المذكور فإن قيل نحو  
 وطه تتجوز الفرقة أو بعده واسلم بالعدو دام تكافؤ الإقرار من حين إسلامه فإن قلت علم ما عتروا هذا نظير لما قبله لا عكس لعلك  
 ممنوع بإطلاقه بل هو عكس في التصور لأن ذلك أسلم وتخلص هذا أسلمه وتخلص في الحكم من حيث أن الفرقة ثم نشأت عن تخلصها وهنا  
 نشأت عن تخلصها فيهما فرقة فسبح لإطلاق لا يابى اختيارهما (ولو أسلم معاً) قبل وطراً بعد (دام النكاح) بينهما إجماعاً على أي  
 كفر كانوا لتساوي ما في الإسلام المناسب للفرقة فارق هذا ما لو ارتد معاً (والمراد في) (٣٩٩) الإسلام أنما يتبر (بآخر الغلط) المحصله  
 لأن المدار في حصوله عليه

مر السيد مر تصور المقارن إجماعاً (قوله من حين إسلامه) فيزوج حالاً أو اختياراً اه عش (قوله) زوجة كافر  
 أي مطافاً كتابياً كانت أو غيرها اه عش (قوله نحو وطه) أي من استدخالها إلى المحرم  
 (قوله من حين إسلامها) أي في تزويج حالاً (قوله فإن طلق الخ) أي ما لا يخفى على ذي فطر مسلمة إذا انفرد من  
 كلام المصنف أن ما ذكره نظير ما قبله في الحكم وهو كس في التصور ثم رأيت في كلام المحقق ما يؤيده اه سيد  
 عمر حذف (قوله) فرقة فسبح أي فلا يفتقر بعد الطلاق اه عش (قوله وتساويهما) متعلق بقوله فارق  
 الخ (قوله ما لو ارتد معاً) أي حيث أصل فيه أنه إن كان قبل الدخول تتجوز الفرقة أو بعده وقت الخ (قوله)  
 المحصل له فم يعم عبارة المعنى الذي يصير به سداً بان يقرن آخر كلمة من إسلامه بآخر كلمة من إسلامها سواء  
 أو قبل أو حرف من إعطى ما مالم لا وإسلاماً بوي الصغيرين أو المجنونين وأحدهما كإسلام الزوجين  
 أحدهما اه (قوله) فارتد بوجه أي الإسلام ما مؤثره الكافر فيه أنه لا نهات فيل إسلامه اه عش (قوله)  
 عن مابة الإسلام) وهي التصديق والقلب اه عش (قوله لا مابقلة الخ) أي قبل النام (قوله) فترتب  
 إسلامه أي الزوج العطل والمجنون (قوله) قال جمع الخ) اعتمدته النابة في المعنى (قوله) فهو أي إسلام  
 الزوج (قوله) بأنه إن كان (ثمة) غرض الباقين بما ذكره توجيه التقدم الذي على به البغوى ولو سلم قوله لم  
 يصح هذا التوجيه يدفع به عدم الاحتياج لا يقتضى الرد اه سم (قوله لأن الشارع زل الخ) حاصله أن  
 تأخر الحكم بالإسلام الفرع عن الإسلام الأصل لا يقتضى تأخر الحكم بما يضاهي إذا صار الأصل مسلماً حكم  
 بإسلام الفرع مع إسلامها ما اه سم (قوله: ثم) أي البقيين (قوله) لأن المدار فيه على التقدم الخ) يتأمل  
 معنى هذا الكلام وقوله لكونه محسوساً ليس كذلك بل كل من الزمان والتقدم والتأخر به ليس محسوساً  
 اه سم ويمكن أن يقال إن خبري فهو لكونه الحكم (قوله لكونه الخ) علة لكون المدار فيه على التقدم الخ

إن إسلامه يقارن آخر جزء من العدة بحيث لا يتأخر آخر لحظة الإسلام عن آخر جزء منها وقدمه بآخر  
 جزء منها بلا فاصل فإن أراد المعنى الأول فليس بظاهر والثاني فهو ظاهر لكن ليس فيه تعارض فتدبر  
 ومائع عن غلب المانع لفتأمل (قوله لا عكس له) فيه أدنى شيء لأن المصنف لم يعمل هذا عكساً لما قبله بل به  
 العكس وإن لم يثمة ما قبله (قوله وتساويهما) عطف على إجماعاً (قوله) لأن المحصل هو تمامها (أن) ان  
 إرادان تمامها وحده محصل ولا مدخل لما قبله فهو ممنوع منها ظاهر أو لإلا لم حصول الإسلام إذا تاتي  
 بآخرها دون أو لها وإن اردت أن توقف على التام مع مدخلية ما قبله فهذا لا يدل على عدم الصحة لفتأمل هذا  
 ويمكن أن يفرق بأن الدخول في الصلاة باليقوى تنصق مع أول التكبير فوق الإسلام بالاعتراف معنى  
 الشادة ولا يتحقق ذلك الاعتراف إلا بالإسلام إذ قبله لم يوجد الاعتراف بجميع معناها فامله (قوله) وقال جمع  
 الخ) اعتمدته (قوله) لا يصح هذا التوجيه) عدم الاحتياج به و غرض البقيين بما ذكره  
 توجيه التقدم الذي على به البغوى والحاصل أن تأخر الحكم بإسلام الفرع عن الإسلام الأصل لا يقتضى تأخر  
 المحكوم بما يضاهي إذا صار الأصل مسلماً حكم بإسلام الفرع مع إسلامه زماناً (قوله) لكونه محسوساً) ليس

(٤٢) — شرواني وابن قاسم — (سابع) على تقدمها واختاره السبكي به وجهاً البقيين وتوجه بعدم مقارنة إسلامه  
 لإسلامها لأن إسلامه لا يتحقق عقب إسلامها فهو عقب إسلامها لأن الحكم التابع متأخر عن الحكم السابق فلا يمكن للولد بالإسلام حتى يصير  
 الأب مسلماً وللزوجه بأنه إن كان يني كلامه على مابنه علي البغوى وغيره من تقدم الة الزمان فيتحقق التوجيه وإن يناه على الأصح أن الة  
 تقارن مملو لا يصح هذا التوجيه لأن الشارع زل لفتن التبويع الإسلام زل لفتن التبويع فكان تطهها وقع في من وأجود حيث اندفع  
 زعمان إسلامه لم يقارن إسلامها وقوله لأن الحكم التابع إلى آخره لا يفيد مثلاً أن المدار فيه على التقدم والتأخر بالزمان لكونه محسوساً



لا ياليتي لا تأمر حتى لا يناسبك من الدنيا ما لا يناسبك من الآخرة ولا تأمر حتى لا يظنوا أنك لا تأمر إلا بما لا يناسبك من الدنيا ولا تأمر حتى لا يظنوا أنك لا تأمر إلا بما لا يناسبك من الآخرة  
 فيكون إسلامه مقدما على إسلامه في الدنيا (قائمة) ورد أنه عليه السلام زوج بنته زينب بنت جحش رضي الله عنها إلا أن العاصم  
 ابن الربيع رضي الله عنه قبل البتة لإشكال فيه لا يثبت له لا يحكم عليه بالإسلام ولا كفو القعد لا وصف يصل ولا حرمة تبعد البينة  
 كان كافرا ولم يمنه باقتضاهما نالان (٣٣٠) تحريم نكاح الكافر للسلعة إذا غاثر بعد الهجرة إلى استمرت معزولة عن عالم الهجرة

[illegible]

الموقف إسلام أحدهما بحيث كانت محرمة عليه فله كساح محرم وملاحه ومطلقة ثلاثا قبل تحليل (الانكاح) بينهما الامتناع ابتداء المحرمية  
إذا تقر بذلك (يقرب على نكاح بلا ولي ولا شهود) أو مع إكرام أو نحو محل نكاحها الآن بالصايب أن تكون لأن محرمية عمل ابتداء نكاحها  
مع تقدم ما يسمى به زوجة عندهم (و) يقرب على نكاح مرقع (فدعة) للفرس واعدة القبية (٣٣١) وغيرها (هي متضمنة عندنا لإسلام)  
مخلافها إذا ثبت ما تقر

(و) يقرب على غضب محرم  
أو ذى حرية أن اعتقده  
نكاحا وعلى نكاح (مؤقت  
أن اعتقده مؤبدا) إلغاء  
لذكر الوقت بخلاف ما إذا  
اعتقده مؤقتا فأنه لا  
يقرون عليه وإن أسلمنا  
قبل تمام المدة لأن بعدها  
لا نكاح في اعتقادهم وقبلها  
يعتقده مؤقتا ومثله لا  
يحل ابتدائه ولهذا يفرق  
بين هذا والتفصيل في  
شرط الحياض في النكاح في  
العدة بين بقا المدة والعدة  
فلا يقرون وانقضاهما  
يقرون وساحلهما بعدها  
مخلافه في ذلك وقبلها  
الحكم واحد في الكل  
(وكذا) يقرب (لو قارن  
الإسلام) من أحدهما أو  
نهما (عدة شبهة) كان  
الحكم موثقت بشبهة ثم  
أسلمت أو عكسها أو موثقت  
بشبهة ثم أسلم في عدتها  
(على المذهب) وإن امتنع  
ابتداء نكاح المشتد لأن  
ط وعدة الشبهة لا يقطع  
نكاح المسلم فهذا أولى

النهاية لا لقوله وإلحاقه له إلى الممن وقوله ولا نكاح بشرط الحياض إلى قال قلت (قوله) وقت إسلام  
أحدهما أي وإن زال قبل إسلام الآخر أم سم (قوله) وقته أي وقت إسلام أحدهما (قول الممن فلا  
نكاح) أهم كلامه أن المسند الطارىء بعد العقد لا يضره وكذلك في الإفراخ أو أجماع الوصين النكاح أم  
مضى أي أو طلاق ثلاث كمر عن سم وفي الشارح وياتي في الممن أو طرويسا أو غافق أو ألامه كياتي  
في الشارح (قوله) إذا تقر ذلك فيقرب الخ عيار المثنى ثم فرغ المصنف على المسند الأوّل عندنا إسلام بقوله  
فيقرب الخ (قوله) ومع إكرامه عيار المثنى وبلا إذن نيب أو بكر أو ولي غير أبوجده (قوله) غيرها أي  
كعدة النكاح أم سم (قوله) ما تقر أي قوله لا امتناع ابتداءه حيث أم عس (قوله) على غضب  
محرم الخ) فان غضب ذى ذمية فأنقض ما زوجة فاته لا يقر وإن اعتقده نكاحا لأن الإمام دفع بعضهم  
عن محرم وهذا مقيد كما قاله ابن أبي هريرة بما إذا لم يوطن الذي دار الحرب ولا فهو كالحرمي إذ لا يجب  
الدفع عنه حيث أم بما يقر المثنى ويؤخذ من التحليل أنه لو غضب المحرم ذمية واعتقده نكاحا لا يقر  
وبه صرح البلقيني وكالتصديق كذا المطاوعة كاصرح به في التتبع أم قال عس بن المعاهد والمؤمن  
والطاهر انهما كالحرمي لأن الحرية فيما متاحة وأمانهما من ضرر الزوال فكان لا مانعا أم (قوله)  
أن اعتقده نكاحا) إقامة لقول مقام القول أم معنى (قوله) لأن بعدها الخ أي المدة عبارة النهائية لانه  
لا نكاح بعدها (قوله) ومثله أي الوقت اعتقادا (قوله) وهذا أي قوله لأن بعدها لا نكاح الخ أم عس  
(قوله) والتفصيل الخ) عس بن النضر الخ (قوله) بين بقا المدة الخ) متعلق بالتفصيل (قوله) وحاصله أي  
الفرق (قوله) أن بعدها أي المدقوق في ذلك أي شرط الحياض والنكاح في العدة أم عس (قوله) وقبلها  
أي المدة (قوله) الحكم أحد الممن وهو عدم التقرير (قول المثنى عدة شبهة) أي بعد العقد أم معنى (قوله)  
فإذا زل إلى أي لا يعمل في النكحة الكفار ما لا يعمل في النكحة المسلمة من معنى ونهاية (قوله) دون نظائره  
أي كلوه المحرمية بنحو رضاع مطلقا وطرويسا أو أضاف في الأمة (قوله) نعم أي قوله احتمال  
في المثنى (قوله) عليه أي الزوج وقوله لكونه أي الواطئ (قوله) ويرده أي الاحتمال المذكور (قوله) ما  
يأتي أي آفاق المثنى (قوله) ر حيث لم يقرن الخ) له عذر مقارنة العقد لمفسد السابق في المثنى تحيد قوله  
السابق هناك ثم أن اعتقده الخ (قول المثنى لا نكاح محرم) عطف على نكاح بلا زنى (قوله) لا يفيد إلا

شبهة على المذهب لا نكاح محرم قرينة قوية على أن قوله وكانت بحيث تحل له الآن إنما عذر به عن ذية  
التحرير نحوها كالمطلقة لا تاقط فظهر اندفاع هذا الاعتراض وإن قوله وكانت الخ ليس مجرد التأكيد  
والإيضاح بل للاعتراف أيضا فليتأمل أم (قوله) الوقت إسلام أحدهما أي وإن زال قبل إسلام  
الآخر (قوله) وغيرها أي كعدة النكاح (قوله) وكذا لو قارن الإسلام عدة شبهة الخ في الأرض  
وإن أسلمت تحتها كناية فإن أسلمت وعققت في المدقوق وتزال لا تنص نكاحا أم وقوله والأقال في شرحه  
فإن لم تكن كناية كان كانت ثلثة أو كانت كناية لم يفتقر أو أسلمت وعققت بعد العقد أو لا يفتقر  
تصرح بهذا الكلام بما إذا كانت غير كناية وإن أسلمت وعققت في العدة أنقض نكاحها وهو في غاية  
الاشكال ولو بما إذا كانت كناية يفتقر لم تسلم أو أسلمت ولم تنقل لكنه من عمل لا نكاح إلا أنه قد نسخ  
نكاحها وهو في غاية الاشكال أيضا وتقدم في كلام تناسخ أول آيات التبرج بخلافه (قوله) لا يفيد إلا

فإنهم عليه حكم الاستدامة فتدون نظائره نعم إن سرهها وطه ذى كسيرة عليه فله إياه أو أياه ثلاث بر كذا الدي الازدي  
وله احتمال أنه يناط بمقدم فإن لم يعتقدوا فيه شيئا فلا تقرير وورده بآتي أن نكاح المحرم لا ينافر لاعتدائه به وسببها يقرن به  
لا يؤثر اعتقاده فسادا لأنه لا يرد خص في طاعت اعتقاده حيث (نكاح محرم) كعدة زوجة فانه لا يرد عليه إجماعا نعم لا تضرش  
لهم فيه لا يقبده الآن ولا نكاح زوجة آخر كذا أطلقوه ويظهر أن عمله حيث لم يقبض إلا بغيره رضى حرية

والاملكها وانفسخ نكاح الاول كما لم يأخذوا نكاحا لغيره ولا حدهما قبل ان ينفكا الله ان الاثنتين انهما لا ينفكا  
له فيها يظهر اخذا عامرا في الوقتين (٣٣٣) قلت الفرق بين مؤقت اعتدوا معهما في التوقيت ونكحوا بخلول وشهدوا اعتدوا

معتدلت لان اثر التوقيت وهو ارفع احد (قوله) والاملكها (الخ) هذا استثناء حصرى ولا يفتقد قصد الاستيلاء عليه ليس بزواج  
اه حش زانم واقل المقصود استثناء هذا عما فهم بمقابله ان ليس له الترض بزوجة اخر اه ولا يبقى  
بعده (قوله عاينان) أى فى السر فى فصل نساء الكفار (الخ) (قوله بين مؤقت (الخ) أى حيث لا يقرون  
عليه اه سم (قوله ونكحوا بخلول (الخ) اى حيث نظرنا لا اعتقادهم واقروا النكاح اه رشيدى  
(قوله لان اثر التوقيت (الخ) الاوق لما يقابل الفرقان ان (الخ) (قوله واسلمت) الى قوله انما يفرقوا فى المنى  
(قوله لنفهم مامر) اى انما فى شرح على المذهب (قوله انما واسلم (الخ) عززتم اسلمت فى المنى (قوله لغير  
جزما) ولو تارن (خ) ارمه اسلامها لم يفر جزما وعلى الخلاف قال العسكى لم يفره خلافا لاقرب الثانى معنى  
وتباينة اى على الخلاف الراجع منه التقييد ع (قوله سالحة للتمتع) اما اذا تم تكثير الحرة سالحة فكالمعدم  
نايف مقضى وسيد كره الفاشح فى شرح احرر (خ) (قوله ارسلت الحرة (الخ) عبارة للمنفى ولو اسلمت  
الحرة فقط مع الزوج قبلت ايضا وانقضت الامة اه (قوله كباقي) اى فى الفصل الاين (قوله منع  
وقوعه (الخ) الجملة صفة تقسم (قوله بين تقديم نكاحها) أى الامة اه حش (قوله لما مررنا فى  
الاختين) لعل المراد فى الفرق بين نكاح حر وقامة مقبولة نكاح الاختين بعد عقاربتهما كذا وقارواى نكاح  
حررة اما بعد نكاح الاختين بعدم المرجح فيه وهما الحرة اقرى اه وهذا الفرق يجرى ضائمه رايتم قال  
عش قوله لما مررنا (خ) من انه لا مابة لاحدهما على الاخرى اه لان العبرة هنا بوقت الاسلام لا بالوقت  
(قوله قارن اسلامها) اى الرجل والامة معا لعل المنى قارى اجتماع اسلامها بديل قوله لان وقت  
اجتماعهما في (الخ) ولهذا قال فى الروض لو اسلم موسى ثم اعصر ثم اسلمت اى زوجته لاقى بالعدة استمر  
نكاحها وكذا لو اسلمت وهو موسى ثم اسلم وهو مصر اه سم (قوله اذ لو سبق (الخ) لتليل للاحصار  
وقت الجراذى وقت الاجتماع (قوله وانما غلبوا (الخ) عبارة تشرع الروض لكان اجتماعهما فى الاسلام  
غيبا بحال ابتداء نكاح الامو اعتبر الطارى، هناك دون مامر من عدة العقبية الاحرام لان المقصد (الخ) قوله  
هنا) اى فى اليسار او الاعفاف الطارىء (قوله شائبة لا ابتداء) كان المراد اعتبارا نهى لابتداء نكاحها  
الآن اه سم وما مررنا فاعن شرح الروض صريح فى هذا المراد (قوله قاشبه) اى اليسار أو الاضاف  
الطارىء المحرمية اى الطارئة بنحو رعا (قوله الاصيلين) الى المتن فى النهاية (قوله الاصيلين) خرج به  
المرء دون اه سم (قوله الذى (الخ) تمت للضاف وسيد كحمرزه (قوله بتأهلى ما قلناه عن الامام) ضعيف

صحتك لان اثر التوقيت  
من زوال العصبه عند ابتداء  
الوقت باق فلم ينظر  
لاعتقادهم (ولو اسلم ثم  
احرم) ينسك (ثم اسلمت)  
فى العدة (وهو محرم) او  
اسلمت ثم احرمت ثم اسلمت  
العدة وهى محرمة (اقر)  
النكاح بينهما (على المذهب  
لان طرأ الاحرام لا يؤثر  
فى نكاح المسلم بهذا اولى  
لفهم مامر اما لو اسلم  
معا محرم احدهما يفر  
جزما (ولو نكح حرة) سالحة  
للمتنع (واما معا او مرثا  
(واسلموا) اى الثلاثة معا  
ولو قيل وطه او اسلمت  
الحرة قبله او بعده فى العدة  
كباقي فى ضمن تقسم منع  
وقوعه فى التكرار (كسبت)  
المرقوا وانقضت الامة على  
المذهب لا تمتنع نكاحها  
مع وجود حرة سالحة تحت  
وانما لم يفرقوا بين تقديم  
نكاحها وتأخره لما مررنا  
فى الاختين وكذا تدفع  
الامة اليسار او اعفاف  
طارىء قارن اسلامها معا  
وإن قد ابتداء ولا فلا  
وإن وجد ابتداء لان  
وقت اجتماعها فيه هو  
وقت جواز نكاح الامة  
اذ لو سبق اسلامه حرمت  
عليه الامة لكفرها او  
اسلامها حرمت عليه  
لاسلامها وانما غلبوا هنا

والاملكها وانفسخ نكاح الاول قد يقال ليس فى هذا إقرار على نكاح زوجة لاخر حتى يحتاج الى  
استثناءه بمقابله ولعل المقصود استثناء هذا عما فهم بمقابله ان ليس له الترضى لزوجة اخر (قوله بين  
مؤقت اعتدوا معهما مع التوقيت) اى حيث لا يقرون عليه (قوله فى المنى وانقضت الامة) قال فى القوت  
اطلق الائمة اذ قد افاد الامور اسلموا معا او تقدمت الامو اجتماعهما على الاسلام فى العدة ويشبهان محلهما  
إذا كانت الحرة سالحة للاستمتاع اى هو قوله او تقدمت الامة كذا فى النسخة التى رتبناها وهو موافق لما باتى  
فى شرح قوله احرر (خ) ما لم يرع ان السبب الفاشح فى اسلامهم بالمعية بالنسبة لغير الحرة اه (قوله قارن  
اسلامها) اى الرجل والامة لعل المنى قارن اجتماع اسلامها بديل قوله لان وقت اجتماعهما فيه (الخ)  
رشد قال فى الروض ولو اسلم موسى ثم اعصر ثم اسلمت اى زوجته لاقى بالعدة استمر نكاحها وكذا لو  
اجتماعهما فى الاسلام شيا بحال ابتداء نكاح الامة اه (قوله وانما غلبوا هنا شائبة لا ابتداء) كان المراد  
اعتبارا نهى لابتداء نكاحها (قوله الاصيلين) خرج المرء دون (قوله من القطع بان من نكح محرمه

شائبة لا ابتداء لان المقصد خوف إرثاق الولد وهو ذاتهم المحرمية بخلاف العدة والاحرام او لوجاهة قرب (ونكاح  
الكلان) الاصيلين الاى لم تحرف شروطنا لكن إن كان ما يجره وسيله لبر اسلموا ابتداء على ما قلناه من الامام من القطع بان من نكح محرمه

لأنّ عليه ما يترتب على إخراجهم من غير المسمى تاريخه المائل أخرى لأنّ الحكم منقذهم وجعله لا يرد على ما بعده بالصريح وغيره من نقله من جهة الحكمية فلا بد من التقليل لها كثيراً ولا سيما ما يؤول إليه حكم بصدّة نكاحها واستثناء ما إذا ما هو غير من عليه لأن الحكم بصدّة انكحاشه (صحيح) أي بحكم بصدّة إذا صدقة استبدى تحت الشرط وبطريق الحكم (٣٣٣) جاز خصه وتخفيفاً (على الصحيح) المأثور.

والامر بامساك اربع من  
عشرة مع عدم البحث عن  
وجود شر اعطه اول اماما  
استوفى شروط طائفو صحيح  
جزما (وقيل فاسد) لعدم  
مراعاتهم لشر وطو اقرارهم  
عليه رخصة للترقيب في  
الاسلام (وقيل) لا يحكم  
بصحته ولا فساد بل يرتقب

إلى الإسلام ثم (إن أسلم  
وقرره) عليه (ثينا)  
والألا) إذا لم يكن إطلاق  
مع اختلال شرطه  
ولا فساد مع أنه يقر عليه  
(فصل الصحيح) وهو الحكم  
بصفة (المتهم) (والملاق)  
كتاية (ثلاثا) (في الكفر ثم  
أسلم هو أو غيره) (ثم أسلم)

وذكرته في الصورة الأولى  
ظاهر وإن أوم (طابعاً على  
التصوير هاتين أسلماً خلافه  
لكن قرعهم السابق وقته  
كتاية حرة بحل لكأسها  
ابداً فيهم هذا (تم حل) له  
الإجماع (بشروطه السابقة  
وإن لم يعتقد وقوع  
الطلاق إذا لاثراً لاعتقاد  
مع الحكم بالصحة  
الآخرين لا يقيم على كلام

[illegible]

في انهما الانبار لمقر فيهما الاخرى فانهم لا يظهرونه بغير كل عقد بغيره في الاسلام ذلك موجود في كلام الاصحاب ولو فكها  
في الفرض من غير علمه، اسلاما فيروى عن ابي الحسن وحرمه ثلاثة ثلاثا في الامم لكل من ينكح واحدة الا يحل ان يزيد اسلاما لم ينكح  
خاترة الاخين والحرة الا يحل (و) اعلم ان كانت الصحة للنكاح ثمة المسمى على غير قول الصادق عليه السلام (من قرأ فله المسمى  
الصحيح) اما قول الصادق لوجه انهما المثل (واما المسمى) (فانكح من عتقت) اي الشديدة وقبضه و غيرها

والأرجح لاعتقادهم على الأقل من قبل الأنبياء الكبار في تلك الأوقات، بل إنهم كانوا يسمعون من أحد هؤلاء الأنبياء الكبار،  
فلم يسمعوا من قبل الإسلام إلا بالقرآن في كرم عليه خلاف نحو آخر ولأن الفساد في القرآن خلق إله تعالى وخلقنا خلق الله فلا هو  
المعروف عنه كالمسلم سائر ما يخص به عام (٣٣٤) ولقد نص عليه يظهر أن القرآن الذي الذي يدار فلو ما يخص به كذلك لأنه من القرآن المعرف عنهم.

وهو المستبدل لا يجوز فقوله لها بومنى (قوله هضم) أى الذين الذين يدار تار قوله باقيدته بومنى  
قوله الذى يدار تار قوله ماياتى (أى فى اليد (قوله ولا تشبهه الخ) بأن مقتضيه أصلا أو قبته بعد الإسلام  
وأن كان بعد إسلامها أو إسلام أحدها كاص عليه السلام لا يهاجرونى (قوله لو كانت حرة باع) أى  
والزوج مسلم أو حرى كاهو ظاهر وهو ظاهر إن كان مهر الخ أو المسمى معينة أو كالمال كالمال الذى يأتى  
ذلك فيه أيضا بأن يقصد منه رفع ما فى ذمتهم أو يزيله لهم لا أنظر معتنى أو الظاهر أنه بانه بقاءه أيضا شيئا  
يجوزى قوله مهر الخ أو المسمى أو الصرب المسمى الصحيح أو القامد مهر الخ لا يكون إلا فى الدقوة  
والظاهرة الخ هو ظاهر قول الفارح ومنه ما من ذلك إذا لم يدار ان الإشارة للسمى القاسد معينة  
أو فى الذمة (قوله كالتو كحوا تموتى) أى قوله كان قلت الخ لا قوله ردالى حل أى بانه بقاءه بومنى  
فقرمواى قوله فعل ان التحقيق فى التامة (قوله وما هنا فى حرين) زاد هنا بالغنى ولما إذا اعتقدان  
لا مهر حال صلاهم أى فى الصدق فيها ما (قوله أى صورة مثل الخ) أى لو فرض حال (قوله لم لا أراجع  
المحل من قوله تعددت) وقوله واختلف فى وشيدى (قوله وابتاعها) بالجره وشيدى أى  
لما على مقتضى أى فى صورة ذاتها مع الخ القوم عيار المسمى ولو صدقنا بعضنا كترك تركى وخرى  
الخ (قوله أى فى) أقدم لو تعدد ما جعل وكان مثلنا كترك وخرى ولو قيلت بعضنا فى مهنها على  
ليمنى كقائل السج باعتبار الكيل نهاية رمتى (قوله ودخل بالام) أى فقط أى معنى (قوله لها) أى للام  
مهر المال أى المسمى أى معنى (قوله وما الذى الخ) أى قد صدقته أو لم يرفع الإسلام بتمت من مهنها على  
أه سم عياره حش قد يشكل بما روى بالخرمية إنما ترون عدم المقر لا فى استحقاق المهر  
(قوله يانى قريبا) أى فى الفصل الاثنى فلا يراد أه سم (قوله أن عمل ووجب مهر الخ) أى للام

مبرأيت بعضهم عنه أيضا  
 لكنه لم يقبده بما يقيد به  
 ولا بد منه كما يعلم ما يأتي  
 (والأ) نقضت قبل الإسلام  
 (فلما سور مثل) لا تأثم  
 رضى الآخر وتعدلان الآن  
 مطايتها باقرا فتمتين الجدل  
 الشرعى وهو من المثل (وان  
 قبضت بعضه) فى الشكر  
 (فلما قسط ما بقى من مبر  
 مثل) لتعد رضى البعض  
 الآخر بالاسلام لعدم وكراته  
 حرية ومنعها من ذلك أو  
 المسى الصحيح كأصدا تملكه  
 سقط كإلى تكسر اتقينا  
 واعتقادهم ان لا مبر  
 للمفوعة محال ثم اسلو ابعاد  
 وطء أوقله فلا مبر لأنه  
 استحق وأطالوا به كإقاله  
 هناؤد كرافى الاصر خلافه  
 لكفى للمدين لا التزامهم  
 احكامنا فتمين ان ما عاتق  
 حريين والاعتبارى تمسيط  
 ذلك فى صورة مثل تكسر  
 تعددت ظروفاها واخفى  
 قدرها أم لا البكى وقى  
 صورة متكوم تكسر بن  
 زادت اعدادها بوصف  
 يقتضى زيادة قيمتها  
 وكفى بنس وبما عاها  
 تكسر وكأين بولانه نماز  
 قبضه وسادسالا حاسرا  
 بعضه بالصمة تنهيه رها  
 (ومن) انقضت بالاسلام

منها ومنه بعد دخولها واستاسا، فمضى عنها إلى السلم وادعها ولم يزل في الآخر في السلم إلى المسمى الذي جمع أن جمع تكلمهم في الاستقرار بالداخل وأوردته، فلهذا نكحها وأبغىها ودخل بالأم ثم أسلم وجب لها المثل مع أنها أضافت بأسلام بعد دخولها، ويرى من هذا الأمر وما قاله في دفعها في الحقيقة صبرها على ما حاله بالداخل على أنها في غريزها أن غلب، فحرب مبرر المثل أن قد أسلم



حدوث ان لم يرض او شرب خمر لم يحوطوا على حرمه **عند اهل الجاهلية** حتى يتبرع بما لا يسفر ذلك بقرى بيان من عقيدة اهل الجاهلية  
 ان العبرة بمنعها الحاكم المرافق البع الزام لقواعد اهل الجاهلية بتصرف رايه لا ولا كلفه فان قلنا ما رقت الحرق نحو ان قلنا لا لها  
 اسهل لا لها احل حتى ان اسكرت في ابداء مسلتوا تلك من عقل في ملة قط لن ثم استكتبت على الحرق من قولهم بل هو الحاكم بينهم باحكام الاسلام لقوله  
 تعالى وان احكم بينهم بما نزلنا واصحار التوراة قل جم الزاينين انما هو لتكذيب ابن صوريا الذين في قوله ليس يهاجم لارعا لما يحتاجهم  
 ولو نحا كمو الايمان الذي في بيع قاسد (٣٣٦) اوقله وقد حكى حاكمهم باعضائه لم تعرض لهم ولا لاعتقاده كذا اطلقوه وهو مشكل بما

مرفق نحو النكاح الموقت  
 او بشرط نحو خيار من  
 النظر لا اعتقادهم وان لم  
 يحكم بما حكمهم فالوجه ان  
 المراد بحكم حاكمهم هنا  
 اعتقادهم اى ان اعتقدوه  
 صحيحا لم تعرض له والا  
 فتشتموا حيثك فالجواب  
 كما علم من هذا مع ما مر في  
 قولنا فان قلت المرافق الى  
 آخره انهم متى نكحوا  
 نكاحا او عقدوا اعتقادا  
 عندنا لم تعرض لهم فيه ثم  
 ان تراعى اليها فيه اوفى  
 شيء من آثاره علينا اشبه  
 على الفساد ليس لنا البحث  
 عنه فيما يظهر لان الاصل  
 في انكسهم الصحة كانكسها  
 نظرا فان كان سبب الفساد  
 منقضا اثره عند التراجع  
 كالخلع والى والشهود  
 وكفارتها العدة انقضت  
 وغير ذلك من كل مقصد  
 انقضت وكانت بحيث تحل  
 له الان اقرناهم وان كانت  
 بحيث لا تحل له عندنا فان  
 قوى المانع ككناح اقبل

اى يزوجها الحاكم بالولاية العامة اه وشيدى (قوله اه) اى ما يرتب على الزنا والسرقة من الجلد  
 والتعريب والرجم ومن القتل وغرم المال اه عش (قوله يشرب بالاسكر) اى قدر لا يسكر من  
 التثنية (قوله يفرق بان من عقيدة الحنفى الخ) وايضا الحنفى يتقدم مجلس المسكر في الجلة اه سم  
 (قوله لا يصفى رايه الخ) اى الحنفى اى امامه (قوله اعي الخ) تفسير لنا تباعل استكتبت (قوله يلوهم)  
 اى كما كننا (قوله واصحار التوراة) اى التى صلى الله عليه وسلم اه عش (قوله وقد حكى الخ) قيد للمعروف  
 فقط اخذنا عما ياتي في الحاصل (قوله المرافق الخ) للمرواية بالمضى فانه لم يبرم ثم المرافق اه سم عبارة التباينة  
 مع ما مر من الفرق بين الحرق وغيره انهم الخ (قوله واصحار اعتقادا مختلا) ومنه العقد بلا صينة او بلا  
 رواية فاذا تراءى العروالين فياقر وتاهم لا خضا المفسد عند التراجع ككناح بلاروى ولا فهو داه عش (قوله  
 وليس لنا البحث عنه) اى عن اشتغال انكسهم على مفسد اى ليس لنا ذلك بعد التراجع المراد اننا لا نبحث عن  
 اشتغالنا على مفسد ثم نتفرق ذلك المفسد هل هو باق ففرض المقدار زائل فثبته لما مر من اننا نقض  
 عقدهم المشتعل على مفسد غير اهل محله اذا ظهر لنا ذلك من غير بحث والا فالبحت متبع علينا ونحكم بالصحة  
 مطلقا كذا ظهر لفتياننا اه وشيدى (قوله لان الاصل) بالموافق لما رقى التعاقب في البيع لان الظاهر  
 اه وشيدى (قوله فانكسهم الخ) لا يسبق عقودهم الخ كقودنا الخ اه سيد عصر (قوله بحيث  
 تحل له الخ) اعتدنا وقوله لا تحل الخ اى الآن حتى كلامه احبناك (قوله وانه) اى المانع القوى  
 (قوله ومشروط فيه نحو خيار الخ) اى قبل انقضاء المدة اخذنا من كلامه السابق في شرح ان اعتقدوه  
 قويا (قوله مطلقا) اى تراعى اليها لا اه عش (قوله على ان التحقيق عندى انهم ليسوا مكلفين الخ)  
 فيه ما سلف لك في كتاب الصلاة فلا تنقل اه سيد عصر (قوله ما قررت) اى بقوله وان خفف كقودنا الخ  
 اه كرى على الاول اى قوله ثم ان تراعى اليها قوله فان قلت (قوله وما هنا) اى ما قررت معنا (قوله لان  
 ذلك) اشارة الى قوله حل الخ اه كرى (قوله لم تلحق) قد علم قبل يعتبر حيث اعتقادهم اه سم (قوله  
 وكان العرق) اى بين نحو عقد نكاح - وقت وبين صحيح الطلاق (قوله على عقود مختلة) اى فى صور ضعف  
 المانع وقوله وما هنا كعض ان يمس ان الطلاق اثر عقد النكاح اه كرى (قوله وما هنا) الاول هناك  
 اظهر الذى اخرنا انتهى فلم يعتبر هنا الرضا بين الراغبين كافى سئلة الاختين وقد يفرق بان نكاح الحرق  
 اغلظ من جميع الاختين فليتايل (قوله يفرق بان من عقيدة الحنفى الخ) وايضا الحنفى يتقدمه جنس  
 المسكر في الجلة (قوله المرافق الخ) كانه رواية بالمضى فانه لم يبرم ثم المرافق (قوله انما هو بالنظر لعقابهم  
 الخ) يرد عليه ما قدمه اول فصل يحرم نكاح من لا كتاب لها وايدى بحيث السبى فانه من احكام الدنيا وقد  
 بنا على انهم مكفون فروع الشرع يفر اجعه ونام له يظهر لك ذلك اللهم الا ان يريدكم بالحكمة مجرد الدائم  
 لا التعاقب في الاخرة لكنه من ابد العبد من سبقة حرمها وهو غير مراد فطماق الاسلام الذى الحق  
 به الكافر في ذلك فتامه (قوله لم تلحقنا الخ) قد علم قبل يعتبر حيث اعتقادهم

شروطها ومطلقة ثلاثا قبل التحليل لم ينظر لا اعتقادهم وفرقا بينهم حيا طار ارق اوله للضعف منه فيما يظهر عدم الكفاية زيادة  
 دفعا لما روى ان خفف كقود اعتقدوه قويا ومشروط فيه نحو خيار ونكاح - خضرة نظر لا اعتقادهم فيه فان قلت هم مكفون  
 بالفروع فلم تراعى حرمها مطلقا قلت ذلك انما هو بالنظر لعقابهم عليها في الاخر قوما من فيه انما هو بالنسبة لاحكام الدنيا على  
 ان التحقيق عندى انهم ليسوا مكلفين الا بالفروع المجمع عليها دون المختلف فيها فلا اعتبار في الا على معتقد التحريم او القلده  
 ولا ينافى ما قررت على شرح الارشاد حول المارودى العبرة في جميع حالاتهم باعتداهم على ان علمه ما دالمتر الحوا التاوا لاحكامنا باعتقادنا  
 لان ذلك انما عقدهم لم اشتبه على مفسد وما هنا آثار عقد علم اشتبه عليه وكان الفرق اننا قد نقرهم على عقود مختلة ترغيبا في الاسلام

بزيادة الكاف كما مر انفا ونسخة الكرى من الفلاح . قوله وما هنا بعض اثر لا ترغيب (خ) قد يمنع ان

الاثار لا ترغيب فيها اه سم

(فصل في احكام زوجات الكافر) (قوله اذا اسلم الخ) قيد بذلك لانه لم يذكر جميع احكام الزوجات هنا اه عش (قوله كافر) اى لى قول المتن والعلاق اختيارى القاية الا قوله لا مزال الباب وقوله وفيه بسط الى المتن (قوله سر) شامل للمحور وبسفه عند الاسلام بقضية ذلك ان له اختيار اربع مل انه يلزمه ذلك مؤقنا لجميع الى الاختيار وقد يوجه انه يتفرق في الوهم اما لا يتفرق في الابتداء . وقد يرد بان من تحت اربع لو سحر عليه بسفه لم يؤثر في نكاحه سم على حج اه عش (قوله الحر اثر) اى وسباق حكم الامام (قوله فيه) اى الزوج (قوله وان لم يسلم) لو قالوا لم يسلم كفى فان حكم ما لم يسلم علم من قوله اسلم معه وعليه قالوا الحال اه عش (قول المتن) انه اختيار اربع كالمصريح فيه اه بجري . اختيار واحدة لان نكاح صحيح يستمر بعد الاسلام في اربعة وليس له الاتصاف على واحدة خلافا لمن

وما هنا بعض اثر لا ترغيب

فيه لحكمنا فيه باعتقادنا

(فصل في احكام

زوجات الكافر اذا اسلم

ومن زائدات على التعدد

المصرى اذا (اسلم) كالمصر

(وقته اكثر من اربع)

من الزوجات الحرات

(واسلمن معه) ولو قبل وطء

(او) اسلمن قبله لم اسلم هو

او عكسه بعد سقوطه من

(في العدد او ك كتابات)

يحل للمسلم نكاحهن وان لم

يسلمن (لزمه) لزوما حتما

خلافا لمن زعم ان معنى لزمه

انه ذلك ان تاهل للاختيار

لكونه مكلفا او سكرانا

مختارا غير مرتد ولو مع

احرام وعدة شبيهة (اختيار

اربع) ولو ضم ايمان مختار

المسح في اذان عليهن كايان

لمرمة الزائد عليهن

(اما كهن لله بعد اختيارهن

فراهن (متن) ولو ميتات

فيمتن تقدمن او تناخرن

استوفى نكاحهن الشر وطام

لم يستوفى كان عقد عليهن

مالم يحرر الصحيح السابق اه

صلى الله عليه وسلم امر من

اسلم وتحتة عشر نسوة ان

يختار اربعا ولم يفصل له

فدل على العموم كما هو

شان الواقع القولية

زعم على شيخنا الرمل خلافا من اه سم على حج اه عش عبارة الحلبي قوله لزمه اختيار مباحة وان يطلب منها وليس لان مختار ما دون مباحة اى تمام بذلك اه وصار السيد عمر بعد ذكر كلام سم نصبا لمن يظفر في ترجية لزوم اختيار الاربع الذى اقتضاها ظاهر المتن هو ان ما زاد على الاربع يتدفع بالاسلام يوقى الاربع في المصمة مباحات ولا يزال الالهام بالا الاختيار لا اربع اذ به تتبين باقية المصمة من زائلها واختيار ما دونها ليس ملاقا من متي من تنصتة الاربع نعم يظهر انه لو طلق بعد اختيار مباحة ما زال المحذور اه وقوله نعم يظهر انها لم يرد ما ياتي من قول الشارح مع المتن والعلاق اختيار للطفة اذا لم يطالب به الا الزوجان طلق اربعا تمين لكل النكاح وان دفع الباقي شرعا اه ووجه الدكان طلاق ما دونه

ألمية اختيار لمن جميعا فالنذور هو الالهام باقى على حاله (قوله لو ما حتما) لنا كيد الرد على الزاعم الاق (قوله ان زعم اه) واقفه الملقى عبارته تمهية لتفسير المصنف بلزوم اختيار اربع يوم اجاب العدوليس مراد بالمراد ان اصل الاختيار واجب واما امساك اربع غاير لانه يلزمه ذلك كما قاله جميع من شرح الكتاب منهم ابن شبر و ابن قاسم والديها طى لكن ظاهر الحديث اللزوم والاقبال بعدم اللزوم بحمل الامر في الحديث على الاباحة كساقية من السبكي والاذنى اه بحذف (قوله ذلك) اى اختيار الاربع (قوله ان تاهل الخ) قيدل انه ارشيدى عبارة الكرى قيد للزوم واختار عن من لا تاهل فانه لا يلزمه بل لا يصح منه حتى يصير مكلفا كايان اه (قوله ولو مع احرام الخ) غاية للذين (قوله مان مختارا) تصوير للضمي (قوله كايان) اى قبيل قول المصنف والعلاق اختيار (قوله لمرة او اثنان) تحليل للذين (قوله لا امساك) عطف على اختيار اربع سم ورشيدى (قوله تقدمن) اى قوله لا يحتاج اسلمين في المتن الا قوله لو اسلم معه الى اما من لم تاهل (قوله ولو ميتات) ولا فطر لهما الارث فيهن اء الميتات المختارات غير الكتابات اه معنى (قوله تقدمن الخ) تعميم للذين اسوا اه تقدم نكاحهن او تناخر الخ (قوله العنبر الخ) تحليل له ولتعميم الذى فى الفرح (قوله فدل) اى عدم التفصيل (قوله كما هو شأن الواقع الخ) اى الواقع ان ترك الاتصال فيرمق احوال الازل منزلة العموم في المثال مقدمه مسان

لنا قاعدة اخرى ويومى وقائم الاحوال اذا تطرق اليها الاحتمال كما هو ابوالاجال وسقطها الاستدلال

(قوله وما هنا بعض اثر لا ترغيب فيه) قد يمنع ان الاثار لا ترغيب فيها

(فصل في احكام زوجات الكافر اذا اسلم) (قوله سر) شامل للمحور وبسفه عند الاسلام بقضية ذلك ان له اختيار اربع مل انه يلزمه ذلك مؤقنا لجميع الى الاختيار وقد يوجه انه يتفرق في الوهم اما لا يتفرق في الابتداء . وقد يرد بان من تحت اربع لو سحر عليه بسفه لم يؤثر في نكاحه سم على حج اه عش (قوله الحر اثر) اى وسباق حكم الامام (قوله فيه) اى الزوج (قوله وان لم يسلم) لو قالوا لم يسلم كفى فان حكم ما لم يسلم علم من قوله اسلم معه وعليه قالوا الحال اه عش (قول المتن) انه اختيار اربع كالمصريح فيه اه بجري . اختيار واحدة لان نكاح صحيح يستمر بعد الاسلام في اربعة وليس له الاتصاف على واحدة خلافا لمن



[illegible]

(فالمدة أربع فقط) بأن اجتمع إسلامه قبل انقضائها وليس بحكم كتابة (نهين) وان دفع تكاسم من يقول تعدد الميثات لمساكين ومخلفين عنه في الاول وعن المدة في الثانية والمهم ما تقرره اولها انه لو كان تحته ثمان سلافا لم يرجع له بمقتضى واسلم الزادات او ضمن في المدة وا كانت الزادات كتابت له تمنع الاول وانه لو سلم ارجع له انقص عنه عشر او من ثم سلم في البقيات في عدته من آيسته الاخيرات لاجتماع اسلامه (١) قول المحقق قوله او قبله المثلث في الشرح قبل اسلامه او بعده او معه اهـ من هامش

مع إسلامه قبل انعقاد عتق ولو أسلم أربع ثم هو قبل انعقاد عتق ولو عتق قبل انعقاد عتق من غير إسلامه أو من غير كراهة  
 تسببت الأرياسة كرفان لم يتحقق بل أسلم قبل انعقاد عتق من غير إسلامه اختار أربابا كيف شاء لا اجتماع إسلامه أو إسلام الكل  
 قبل انعقاد عتق (ولو أسلم وعتقها وبها كتابتني أو) غير كتابتني ولكن (أسلمت (٣٣٩) فإن دخل فيما أو شك في عين المدخول

بها (حرمتا أبدا) وإن قلنا  
 بفساد انكسهم لا نوطه  
 كل بقية يحرم الأخرى  
 ولكل المسمى من صح والآخر  
 غير مثل (والا) دخل  
 (بواحدة) منها أو شك  
 هل دخل بواحدة منهما  
 أو لا (تسببت البتة)  
 وانقضت الأم حرمتها  
 أبدا بالمقدعل البتة بناء  
 على صحة انكسهم (و فيقول  
 بضمه) بنيه على فسادها  
 (أو) دخل (بالبتة) فقط  
 (تسببت) البتة أيضا حرمة  
 الأم أبدا بالمقدعل البتة  
 أو وطئها (أو) دخل  
 (بالأم حرمتا أبدا) الأم  
 بالمقدعل البتة بناء على  
 صحة انكسهم وهي بوطه  
 الأم وطئها مثل بالوطه  
 كذا قاله وأعرض بان  
 قياس صحة انكسهم وجوب  
 المسمى وأوجب بحصه على  
 ما إذا فسد المسمى (وي  
 قول تقي الأم) بناء على  
 فساد انكسهم ومن  
 انقضت منها بلا وطه  
 لا مهر لها عند الإنحداد  
 ولها نصفه عند القفال إن  
 صحها انكسهم (أو) أسلم  
 حر (وتسببت) فقط (وأسلمت  
 معه) قبل دخول أوبده  
 (أو) أسلمت بعده أو قبله  
 (في الفسدة أقر) النكاح (إن

الميتات كما تقدم إلا أن يكون موته قبل إسلامه من قبل انعقاد عتق قبله ونقص بذلك ما تقدم فيكون  
 قوله السابق ولو ميتات مفروضا فيها إذا مات بعد إسلامه فظهر أجمع سمع على حج أمه عن عبارة السيد محمد  
 بعد ذكر كلام سم نصها والبيان المذكورة هي عبارة أصل الروض فظهر بالتأمل في منيهم أنه  
 إنما ينظر إلى الميتة إذا اجتمع إسلامه وإسلامها ولا اجتماع في الصورة المذكورة أمه أو لم يمارعها  
 عن المني قاله صريح ذلك (قوله ثم هو الخ) انظر عكه أم سم أقول عكه كعكه الأصل اخذنا من  
 التعليل وقوله الآن فإن لم يتحقق الخ يجرى في العكس أيضا (قوله لما ذكر) أي لا اجتماع إسلامها وإسلام  
 أمه عن (قوله فإن لم يتحقق) مكره مع قوله فاسلم أربع الخ فانه مندرج فيه (قول المتن) فمقتضاها (وبها)  
 تكسبها معا ولو أمه من (قوله وأخبر كتابتني) إلى قولنا لأن عند اجتماع إسلامه والمني (قوله لا نوطه  
 كل بقية يحرم) أي فينكح أولي ولتين تحرم أحداهما في صورة الفسدة قال الماوردي أن الإسلام  
 كأبناء النكاح ولا يندرج فيه ما بين تين من أصل النكوة أمه مني (قوله ولكل المسمى الخ) قد يفكر في  
 صورة الفسدة بل إن أحداهما إنما تستحق الصف فالتيسر أن لكل نصف المسمى أو ميراثه ولو بق  
 نصف أحدهما إلى تين المدخول بها أو الصلح ولم يرد في شرح الروض أي والمني في صورة الفسدة على  
 بطلان نكاحها اسم (وأما الفسدة الأم) واستحققت نصف المسمى إن كان جميعا أو الا نصف ميراثه لعل لا يفتاح  
 نكاحها بالإسلام قبل المدخول به إذا ما وجهه ابن المقرئ ويصرح بالبتة وغيره وقيل لا شيء لها بناء على  
 فساد انكسهم أمه مني (قوله حرمة الأم أبدا الخ) ولو لم يفسد ميراثه على صريح به في أصل الروضة  
 وعكه كما علم أن كان المسمى قسدا ولا فلا نصف المسمى أمه مني (قوله بالمقدعل البتة) أي  
 بناء على صحة انكسهم أو وطئها أي بناء على فسادها (قوله أو دخل بالأم) أي قطعا أمه مني (قوله وهي)  
 أي البتة (قوله ولو لم يفسد) أي الأم (قوله على ما إذا فسد الخ) عبارة والمني وبها يفتاح على ما إذا نكح الأم أو البتة  
 بمهر واحداته بحسب المهر المثل كالو نكح نسوة غير واحد (قوله ولها نصفه عند القفال) تقدم مني  
 أما وعنه من النهاية في مجيئه نكاح الكفار اعتاده وماله الفاسد ما أكتفى إلى ترجمته (قوله إن  
 صحها انكسهم) يعني بناء على صحة انكسهم فكلما انفصل ميني عن صحها كان كلام ابن الحداد ميني على  
 فسادها خلافا لما يرويه من صحها أمه وشي (قوله بعده الخ) أي بعد إسلام الزوج وقوله حيث تدعى حين  
 اجتماع الإسلاميين (قوله في الحالقة الأولى) وهي ما حللت لها لامة عند اجتماع إسلامها (قوله أو عكه)  
 أي أو تحلف من إسلامها (قول المتن) قبل دخول الخ) أو بعد دخول ولم يصحها الإسلام بالعداء أو قبل  
 له عند اجتماع الإسلاميين أمه مني (قوله لما مر أول الباب) أي من أن النكاح قبل المدخول لم يتأكد

ميتات مفروضا إذا مات بعد إسلامه فظهر أجمع (قوله ثم هو) انظر عكه (قوله في المتن حرمتا أبدا)  
 انظره في الفسدة مع احتمال أن المدخولة البتة فلا تحرم إلا أن يراد عنها أن الحرمة ظاهر حتى لو تبين أن  
 المدخولة البتة حلت (قوله ولكل المسمى الخ) قد يفكر في صورة الفسدة وهي ما لو شك في عين المدخول  
 بها بل إن أحداهما إنما تستحق الصف فالتيسر أن لكل نصف المسمى أو ميراثه ولو بق نصف  
 أحدهما إلى تين المدخول بها أو الصلح ولم يرد في شرح الروض في صورة الفسدة على بطلان نكاحها  
 (قوله بوطه البتة<sup>(١)</sup>) وكذا بمجرد الفسدة الصحيح على البتة (قوله وهي) أي البتة وقوله لما إلى الأم  
 (قوله لا مهر لها عند الإنحداد ولها نصفه عند القفال) تقدم في شرح نكاح الكفار صحيح ما ينشأ بذلك

حلت له الامة عند اجتماع إسلامه وإسلامها لإسارها مع غرضه البتة حيث دلالة بقوله أبدا نكاحا حيث يختلف ما إذا لم يحل له  
 إلا ولو طلقها في الحاله الأولى ثم أسير حلت له رجسا لأن الرجسية زوجة (وإن تحلفت) عن إسلامه أو عكه (قبل دخول) تنجزت  
 الفقرة) لما مر أول الباب (١) قول المتن (قوله بوطه البتة الخ) في الشرح حرمة الأم أبدا بالمقدعل البتة أو وطئها أمه من هاشم

[illegible]

ابتداءً فكاح واحد من جنس  
حيثما ولو اختص الحل  
يوجد في بعض  
فلو اسلم ذو ثلاث اماء  
فاسلموا واحدة وهي تحمل  
ثم الاخرى بان هو المعلن  
تتمية الاولى او الاولى  
والثالثة ومما يعلن دون  
الثانية اختيار واحدة منهما  
ولو اسلم على اربع اماء  
فاسلم مع ثلثان وتغفل ثلثان  
فالتصديق واحدة من المتقدمين  
ثم اسلمت المتخلفتان على  
الوقت اتدفع من كاحهما على  
الحق وجها مرة عند  
اسلامها و اسلامها لانكاح  
القنة التقدمية لان متى  
صاحبتها كان بعد اجتماع  
اسلامها واسلام الزوج  
فلم يؤثر في حيا واختار  
واحدة منهما ما ذكره  
واعرض بان الاصح ما ذكره  
آخرون حتى الصف في  
تتمية انه يتخير بين الجميع  
لان التسمية في حالة الاجتماع  
في الاسلام كانت اممكن  
طال السبكي وقد ردوا الاتصاف  
للاولى بسبب عدم فهم فرجه  
الارشاد الكبير فرجه  
(و) اسلم حر وتحمه  
(حره) تصلم تتم (واما)

واسلمنا أي أخرجنا من الأمان (منه) ولو قبل وطءه واسلمنا قبله وبهذه (في العدة تعينت) الحرقان قامت أو أريدت سواء الاختيار اسلم الأمان قبله أم بعدهما أم بين الإسلام الزوج وإسلامها (وأنفد) أي الأمان لا يتأخر عن إتيانها فكذلك إذا ما من ثم لم يصلح اختاروا أحدهم من كان حقه الأذرع وهو طاهر (وإن أمرت) الحرة على الكفر وهي غير كاتبة (فأقتضت عتقها) وهي مصرة (اختاراً) إن حلت له سيئتين إن دفع الحرة من حين إسلامه فهو كالميت بحيث الأمان إلى الاختيار أو قبل انعقاد الحرة فهو باطل وإن كان اندفاع الحرة نفراً.



الاهم ورو عليه ان الفرق من شر الخ إطلاقاً وهو هنا نسخ اه وبما لا يختار الثاني ولا يرد الفرق لانه لفظ مشترك وهو هنا بالنسخ اول منه بالطلاق لانه لا يتبادر منه فمن ثم قال انه صريح فيه كناية في الطلاق (لا الظاهر ولا الایاه) وليس احدهما اختياراً (في الاصح) لان كلام الظاهر لشرع هو الاطلاق لشرع بما ينال كونه حلقاً على الانتفاع من الموطأ بالاجنية التي متباينة كونه فان اختار المولى او المظاهر منها النكاح حسب مدق الاطلاق الظاهر من وقت (٣٤٢) الاختيار لانه لا ينافي كونه مترددة بين الزوجين عند ما يفرض في الظاهر عائد ان لم يفرقها

حالا وليس الموطأ اختياراً لان الاختيار ابتداء او استدامة للنكاح وكل منهما لا يحصل به ولا يصح تعليق اختيار ولا نسخ كان دخلت فقد اخترت نكاحك لو فسخته لم تقرره ابتداء او استدامة للنكاح وكل منهما يتمتع بتعليقه ولان مناط الاختيار الشهوة ظم يقبل تعليقاً لا ينافي ثم يحدود لا يمتدح جميع تعليق الاختيار للنكاح فمتما كان دخلت قامت طالق او من دخلت لم ياتي لانه يتفرق في الضمن ما لا يتفرق في المستعمل وتصح نية الطلاق بلفظ النسخ وحيت يصح تعليقه لكونه طلاقاً كامراً (ولو حصر الاختيار في خمس) او عشر متلاجل لانه خفف الاجام وحسنت (ان دفع من زاد) على تلك المحصورات (وعليه التمين) متا بل مطلقاً لا ربع في الحر وتثنين في غيره مما لم اول التفصل المتني مما تناولوا تورم ان ذلك لا ياتي هنا (ونفتقهن) اي انفس وكذا كل من اسلم حلين

الاصح اي مطلق العطف الدال على الطلاق (قوله وهو) اي الفرق هنا في باب الاختيار نسخ اي اختيار (قوله باختار الثاني) اي الاصح (قوله لانه لفظ مشترك) اي بين الطلاق والنسخ وحقيقة في كل منهما ويتبين في كل منهما بالقرينة اه معنى وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الرض عن الزركشي مانعه وفيه اشار الى العارض بقوله هنا والحاصل ان المقام قرينة لا رادة الاختيار (قوله انه) اي لفظ الفرق صريح فيه اي النسخ (قوله ليس احدهما) الى التنبه الثاني في النهاية لقوله في كل منهن الى المتن وكذا في المتن الا انه لم يذكر الشرط الثاني (قوله لشرع) في الموضعين متعلق لقرينة الثاني التي اذ هو غير ان وقوله الاطلاق مصطف على الظاهر وقوله لكونه حلقاً لشرع الاطلاق بقوله بالاجنية حال من الضمير المتفرق في الباقي اجمع لكل من الظاهر والايلاق وقوله بالتشكوك حال من ضمير منه الرجوع لكل منهما ايضاً (قوله المولى والمظاهر) بصيغة المتكول وقوله متما في الوصفان وضمير راجع الى الال فيما (قوله والظاهر) معطوف على مدة الايلاء وشدي (قوله وليس الموطأ اختياراً) هو الموطأ عا المسعى الصحيح ومهر المثل ان لم يكن صحيحاً ان اختار غيراه معنى (قوله ابتداء) اي على المرجوح او استدامة الخ على الرجوع (قوله وكل منهما لا يحصل به) اي كالمجمعة معنى (قوله لما قرأ الخ) وقوله لوان مناط كل منهما علة للمعطوف عليه فقط عبارة المتني وشرح المنهج لانهما تبيين ولا تبيين مع التعليق اه هي لشهوه المعطوف ايضاً حسن (قوله لم يقبل) اي الاختيار وقوله لا ياتي الخ الى الشهوة (قوله ونصح في الطلاق) معطوف على قوله يصح الخ (قوله كامراً) اي في شرع الطلاق اختيار (قوله المتن ولو حصر الاختيار في الموطأ على عشر متلاجل اختار اثنين ستا فبين اختار الظاهر ان لا بد من اختيار اربع من المستعمل لا يقال لاجابة للاختيار لانه قاع الاختيار هو اربعة متما مع ثلاث غيرها مرام سم في حج اه عش (قوله المتن وعليه التمين) اي لوراه يهيم عن الحلقي (قوله لما في اول الفصل) اي في قول المصنف لوجه اختيار اربع المتني مما هنا من قوله وعليه التمين (قوله لا ياتي هنا) اي فيما لو حصر الاختيار في نحو خمس (قوله الى ان ياتي به) اي بالاختيار في الصورة للمرة اول الفصل او التمين هنا (قوله انظر) اي وجوب وقوله ثلاثة ايام اي كرا مل اه عش (قوله مدة التروي) اي التفكير ان لم يقد فيه الحبس عوده الخ وهكذا كل من اقرب بحق وقدر على ادااته وامتنع واصر ولم ينصح فيه الحبس ورأى الحاكم ان يعثر الى الحبس التعزير بالضرب وغيره فله ذلك اه معنى (قوله وهذا لاختار ولو اختار اربعاً ممن ثم قال رجعت واختارت لم يقبل رجوعه نص عليه الشافعي رضي الله تعالى عنه اه معنى (قوله الى ان يختار) اي ولو طال الزمن جهداً عش (قوله ويخلى نحو محزون الخ) قد تقدم ما يشمل هذا وغيره اه رشدي (قوله الى الوقت) وان طال جنونته اه عش (قوله والمعتداته) اي اسلك منه ما يثبت حال كونه

اصح النسخ صريح في بابه (قوله ولا يرد الفرق الخ) في شرح الرض قال الزركشي وقضية هذا ان لفظ الفرق صريح في النسخ كانه صريح في الطلاق فيكون حقيقة فيما يرتبين في كل منهما بالقرينة انتهى وفيه اشعار بعدم تبادره في النسخ والالتمين فيه لا قرينة (قوله في المتن ولو حصر الاختيار في خمس الخ) بمعنى

اذا لم يختار من شئ او ارباً لشفقة ما يمس سائر المون (حق يختار) الحر منهن ارباً وغيره تثنين لانهن جميعاً سائر النكاح (فان ترك الاختيار) او التمين (حبس) بامر الحاكم الى ان ياتي به لا متناعه من واجب لا يقوم غيره مقامه في فان استنظر انظره ثلاثة ايام لاجامته الذي شرعاً قائم بذيقه الحبس عزه بما يرامه من ضرب وغيره فاذا برى من الم الاول كره وهكذا الى ان يختار ويخلى نحو محزون من يفرق ولا ينوب الحاكم عن الممتنع لانه لا خيار بشرة وبه قارق تطليقه على المولى الا ان ويحبس السبي توقف حبيسه على طلي ولو من يعين لانه حقن كالدن وهو مبن على رايه انفسك ارباً في الحبس للاجابة

والمتشابهة بمن اختياره من النكاح للوجوب وإن وافقه لأدعى وهو وجوبه لحق الله تعالى بالإدم على حل تركه من إسهال أكثر من أربع  
فدا لا سلام هو متع من ثم اتجه وجوبه وعدم توقفه على طلب كما أطلقوه (تنبيه) ظاهر كلامهم بل صريح قولنا من الأمام إذا حبس  
لا يجوز على الفور فله يروى أن الحبس ليس تميزاً أو أنه لا يجوز تميزه ابتداءً بنسب ضرب والفتنة الأولى غير مرادة والثانية متجهة  
ووجهها أن النكاح مقام تزويج يادربا يشوش الفسكو ويطلبه من الاختيار بل بما (٣٤٣) يصغير عمه عليه هو الحبس (فإن مات

قبله) أي الاختيار (احتت

حامل به) أي بوضع الحمل

وإن كانت ذات اقراء

(وذاًت اشهر وغير مدخول

بها) وإن كانت ذات اقراء

(بأربعة أشهر وعشر)

احتياطاً لاختيار الزوج في

كل منهن يذكّر المشرع تغليبا

للبالي كما في الآية ويجري

على قاضيتهم ومن ثم قال

العشرة وتوابع عشرة

كان عار جاعن كلام العرب

(وذاًت اقراء بالاكثرون)

الباقى وقت الموت من

الاقراء المصوب يتدأها

من حين اسلامها ان اسلم

سأول الاثن اسلام السابق

(وأربعة) من الأشهر

(وعشر) من الموت لأن

كلا يحتل كونها زوجة

فلا معاودة الوفاة مفارقة

في الحياة فعليا الاقراء

فوجب الاحتياج لتحل

يقتن (ويوقف) فيما إذا

مات قبل الاختيار (نصيب

زوجك) أسلمن كل من

ريم أرمن بمول أودوه

للمرأه فين أربع زوجك

لكن جهلنا أعابهن (حق)

عنى إحقاقه للوجوب خبر أن ينى أنه للوجوب بهذا المعنى اه كرى (قوله اختياره) لعل الأصوب  
آخره من فراجع أصل الشارح (قوله وإن وافقه لأدعى) وفي كلام شيخنا الوادى وسه قلا من  
البرلى أن الأدعى تحبب السبكي في ذلك ولم يوافقه فراجعناه فملل الأدعى اختلف كلامه اه  
عشر جارة للمنى بعدد كزلام السبكي قال الأدعى وقره لى السبكي إسهالاً وبلا باحة لا يتراح له  
أحد أو ام كلام الكتاب وغيره الوجوب قوله أن السكوت سم الكف عتق لا عذوبة فيه إلا إذا طلع  
أز الفالحس ليحب كسائر الديون ولا يجب موضع توقف لأن السكوت مع الكف يلزم منه إسهالاً أكثر  
من أربع في الإسلام وذلك عذر اه وهو كمال حسن اه ويعطى أن الأدعى والفق السبكي في دعوى  
كون الأسر في الحديث بلاحة وخالفه دعوى توقف الحبس على الطلب (قوله على حل تركه) أى  
الاختيار الأول حذف حل (قوله من إسهالاً الخ) بيان لما يلزم الخ (قوله إذا حبس الخ) مقول القول وقوله  
أن الحبس اختر ظاهر كلامهم (قوله والفتنة الأولى غير مرادة) وحيث قد قلنا لا يجوز بنسبها الحبس اه  
سم (قوله أى الاختيار) أى أو التمين (قوله أى بوضع الحمل) هو مفهوم من حامل اه سم (قول المتن  
وذاًت اشهر) أى تكونها مضمرة لو إسهال اه عشر (قوله وذكر المشرع تغليبا لبالي الخ) وكانها إنما  
غلبت لأنه لو قالوا عشرة لثروم المشرعة من الأشهر اه رشيدى (قوله ويجري على قاضيتهم) بومى أن المشر  
بلااة للثروت والبالي وموته اه كرى (قوله لوقيل الخ) أى لو قال الله تعالى في القرآن اه عشر  
ذلك كان عار جاعن كلام العرب قال سم عن اليعضاوى مامنه أن العرب لم يقطع في كلامهم مثل  
قوله مراعاة الأيام أصلا ووجهه بالبالي خبر الأوامر والشهور اه رشيدى عبارة عشر أى لانهم  
يلغون البالي على الأيام ومن ثم يفرغون بها فيقولون لمشر ليال مضين من شهر كذا أو يقين منه ولعل  
الحكمة في ذلك أن البالي سابقة على الأيام (قوله فعليا الاقراء) أى الاعتداد بالاقراء اه عشر (قوله  
فوجب الاحتياط الخ) فإذا اعتدت الاقراء بالثلاثة قبل تمام أربعة أشهر وعشر وكلتها وابتدأها من الموت  
وإن اعتدت الأربعة والمشر قبل تمام الاقراء ما تمت الاقراء ابتداءها من حين اسلامها ان اسلم معا والافن  
حين اسلام السابق اه معنى (قوله بقر كل منهن الخ) سياق تضعيفه لكان الانسب السكوت عنها ثم  
رايتنى نسخة صحيحة مقابلة على أصل الشارح أنه مضروب عليه (قوله لا من غير التركة) جارة للمنى  
ليقسم الموقوف على ما يقع عليه الاتفاق بين من تفاضل أو تساوى لأن الحق لمن نعم الخ (قوله ثمانية) الأولى  
ثمانيا لأن المصعود نساء اه عشر (قوله ولا ينقطع به تمام عتق) بناء على أنه لا يشترط الدفع الأول  
لا يترى من الباقى وهو ماحصه الشيخان لا يفتان فيمن يستحق المدفوع فكيف يكفى بدفع  
الحق ألين اسقاط حق آخر إن كان اه (قوله أما إذا أسلم الخ) عذر قوله أسلمن كلهن (قوله فلاتى

لأسلم كل عشر مثلا واختار منين ستا فين اختار قال ظهرا أنه لا بد من اختيار أربع من الستولا  
يقال لاساغة للاختيار لاندفاع الاختين لجواز اختياره واحدة منهما مع ثلاث من غير محام (قوله  
والفتنة الأولى غير مرادة) وحيث قد قلنا لا يجوز بنسبها الحبس (قوله أى بوضع الحمل الخ) هو مفهوم  
من حامل (قوله وذكر المشرع تغليبا لبالي كما في الآية الخ) قال اليعضاوى في تفسير الآية مافسه

تفر كل منين لصاحبها انتهى الزوجية ثم تسألها ترك ذى. من حقا قد سمع (وبصطن من) على ذلك بنسأو أر تفاضل لا من غير  
التركة نعم إن كان فين محصور عليها لم يجوز لبالي أن يسلخ على أقل من حصتها من عددن كائنا إذا كى ثانية لأنا وإن لم يفتن انصحبها  
لكنها صاحبة يد على أن الموقوف ولو طلب بهن شيئا قبل الصلح أعطى اليقين وإن فرأ من الباقى للرك ثانيا لطلب أربع لم يعطين  
شيئا أو خمس أعطين ريم الموقوف لثقتن فين زوجة أو ست والنصف وهكذا لمن قد سمة أخذته وانصرف فيقول لا ينقطع به تمام  
عتقن أما إذا أسلم بعض والباقيات يصلحن النكاح ككنايات سلم منهن أربع أو أربع كنايات وأربع وثلاث وأسلم وثلاث فلاتى.

للسلمات لاجتال أن الكتائب التي خرجت من تحت يدي كانت على ما كان عليه الحال من قبل من غير أن يكون لها من قبلها شيء من هذه الصلح على الأقران فانه قال بطريق الصلح  
ليضع على الأقران أن تقول كل من بين صلحتنا انتهى الزوج ثم تسألها فقه من حقا ومقتضى كلام شيخنا وغيره منا اعتاده وليس  
كذلك كما لا يهمل فكل لا فيه إلحاق ضرر وطمع بالقرعة لانهما يتوسط بصدور الأقران ثم تان القرعة لما تان من تركها لما شيا فليعلم بضياعها  
وأما نالنا فقد كروا معنا فصلح الولي مع أهله فلهذا إقراره على موليه وهذا صريح في أن هذا الصلح لا يتوقف على الأقران قال جده أن كلام  
الصيمري مقالة متضمنة أنه يمكن تأويله بأن مراده بقوله بطريق الصلح في آخره هو وقوع الصلح متاعل الأقران لأن الأقران شرط  
لصحة هذا الصلح وأما نالنا فلا مرهنا منهم أنهما لا يبري أنكشافه هو كيف تصحل كل من بين على الأقران بما يملك كل أحد بطلان ما كان متعلقا  
أن الوجه أنه لا يشترط هنا إقراره بصح الصلح (٣٤٤) بدونه لعمدة كاعتبرت ثمرات الصلح من حاشا كره في نظير من يستأنه

للسلطات (الخ) عبارة عن قول لا يوجد للزوجات شيء، بل تقسم كل التركة بين باقي الورثة لأن استحقاق الزوجات لا أثر غير معلوم لاحتلال ابن الكتياني شيء كذا لو كان تحت سلفه وكذا يقول إذا كان طالق مات وهو حي، (الخ) (قوله لا احتلال لابن الكتياني عن الزوجات) أي وشروط الأرض تحقق موجبه (هـ) حش (قوله اعتداه) أي التي تفت (قوله ضياحه) أي حق المقررة على حذف الحاصل (قوله وهما) أي ما ذكرهما من صاحب المولى (قوله تأويله) أي كلام العيسري (قوله فكيف يحمل كلاهما) كذا الفهارا بنان من نسخ القلم ولعله من تحريف النسخ، الأصل يحمل كلاهما كأي بعض نسخ العليج أو يحمل كل منهن كما يؤيده ما قدسنا من قول المتن فكيف يكتب الخ (قوله بطلانه) أي الأقرار أو القرع (قوله أن الوجه أنه لا يقرط هنا) الخ (قوله قاله كيامر) (قوله ياذكره) أي من عدم اشتراط الأقرار أو قرعه وهو نظير مستثناة وما صرح به الفيض (قوله انتهى) أي قول الفيضين (قوله وه) أي استثناء هذه الثلاث (قوله قتل الرافعي الخ) مبتدأ خبره وهو اعتراضه ذلك في الخ (قوله في الأولى) أي في مسألة التعلق (قوله الموقوف) أي التصيب الموقوف فزوج (قوله قال) أي الزركشي (قوله في المستثنى الخ) أي من الثلاث المتقدمة (قوله انتهى) أي كلام الزركشي (قوله وللان قول الخ) أي فتوجه استثناءه للمسائل من اشتراط الأقرار (قوله وهو الخ) أي ما يترتب (قوله قول الخ) من كسوف جبههم (قوله قال الخصوم) كالخفي (قوله وينكر) أي كل قوله صاحب المصنف المعقولة (قوله فاذأصالح) أي كل صاحبو ومتمثل (قوله أنموذات الفعل إلى غيره المصدر أي وقع الصلح

جميع لأحد من الصلح وإن لم يوجد صريح الإقرار لمنعه كما هو مذهبهم وجها للصلح في (قوله)  
هو أن من قبض شيئا بقول له ملكي وقبضه بقول هو ملكي من قبضه في الحقيقة خلاف في سبب الملك  
ذلك أن المتنازع بالقبض راوينايت القاضي وجهه بين ما ذكره حيث قال لا يحوم صاحب كالأنافي رضى  
في مسائل وعدهر ما سبق قلنا ليس ما عهدنا مسائل صلحا بل إنكار لا كل واحد يدعي جميع الحق لنفسه  
صالح في دفعه كل واحد له ترك بعض الحق لصاحبه وتبرع به (فصل في) وثمة المسئلة أو المردة فو  
استمرت في دفعه (بقاها من قبله) (ولو ابرأوا من رضى انقضت العدة) وليست كناية على صلح حده فاعلم  
الامانة بخلافه عن الاعلام والاولى ابرأ من رضى عنه فكل من يكن من متبرع بوجه (وإن الصلح فيتم  
الهدن) لاسا تأبا بالخلف ايضا وان باءا لا يما لها ولو جوجو عند الزكشي وغيره ان تظله وان كان لصنوا

جنون والاعمالهم اسلمت عقوبت والالام استحققت كالأردنية لتعليقهم وفي نظر لان التخلف نزل من التفتور كاصحوا به والنشور  
مستطالفة ولو من نحو صغيرة ولو اختلاف بين سبق اسلامه متها صدقت لا بدعي مسقطا (٣٤٥) الثقة التي كانت واجبة والاصل

عدمه (ولو اسلمت او لا تقبل  
المعدا واصل) ان اقتصارها  
(فلها ثقة المدة على  
الصحيح) لاحسانها واسانته  
بالتخلف وارق حجابان  
الاسلام واجب فوري  
اصالة فهو كصوم رمضان  
وانما سقط الامور اذا سبق  
اسلامها قبل الوطء لانه  
عوض البطخ فسقط  
ببقية صومته ولو لم يكن  
كامل البائع المبيع مضطرا  
قبل القبض والثقة تتمكن  
وهو المقصود له ويصح  
الوركش انه لو تخلف انصر

جنون ياتي به فليحذر  
وفي نظر ايضا لان صدور  
الروح لا يسقط الثقة كما  
يحمل عما ياتي بها (وان  
أردت) او اردتها فلا  
ثقة لها في مدة الردة (وان  
اسلمت في المدة) كالناثرة  
بل اوله ونه اسلامه ولو في  
قيته تستحق الثقة بخلاف  
ما لو رجعت عن الشؤرفي  
قيته ووال موجب السقوط  
بالاسلام هنا ولم لا يزول  
التفوق بالتمكين ولا  
يصل الايمان في النفقات  
(ولو اردت لها ثقة المدة)

لان المانع من جهته  
(باب الخيار في النكاح)  
والاضاف ونكاح العبد  
وغير ذلك مما ذكر فيما  
اذا ووجد احد الزوجين

(قوله وفيه نظر الخ) عبارة المفتي ورد هذا البحث وان كان التعليل يرشد اليه باننا تسقط بعدم التمكين وان  
لم يكن تفوق ولا تقصير من الزوج كما تسقط عيها غلبا اه (قوله ولو اختلفا ليمن سبق الخ) فقال  
الزوج اسلمت او لا فلا ثقة للغير قال يه اسلمت او لا لا ثقة اه معنى (قوله لائن قاسم في المدة) ظاهرا  
ثقة مدة تخلفها به ومعنى (قوله اذا سبق اسلامها الخ) مع احسانها واسانته بالتخلف (قوله قبل  
القبض) اي قبض النكاح (قوله والثقة الخ) عطف على اسم ان وقوله تتمكن على غيرها عبارة المفتي وقرى  
المثلي بين هذين ما اذا سبقتم الى الاسلام قبل الدخول حيث يسقط مهرها مع احسانها بان المهر عوض  
المقدنسقط بغيره والمقدور غير ذلك سمعته الخ الثقة تتمكن وانما تسقط لتمدى ولا تسمى هنا  
اه (قوله وهو اي الزوج المقتول) اي تتمكن عبارة النهاية والمفتي وانما تسقط لتمدى ولا تسمى هنا  
اه (قوله ياتي فيه الخ) مع من كلام الزركشي (قوله نظير مام) وهو بحث الزركشي ايضا اه كرى  
(قوله نظير مام) اراد به خدم مامرى عدم الاستحاق اه وشيى (قوله لان عند الزوج لا يسقط الخ)  
متمم اه عش (قوله ومن اسلامها) اي من حن اسلام المرتدة متعلق بقوله لا لا تسقط الخ (قوله  
الايمان في النفقات) اي فلا بد من ربه فاحتمل القاضي واعلامه بانها رجعت للعاطفة فيلحق القاضي الى  
الزوج فان مضت بعد الارسال ولم تعلم مدة امكان الرجوع ولم يرجع استقرت عليه لان المانع لان من  
جانبه اه عش

### (باب الخيار في النكاح والاضاف ونكاح العبد وغير ذلك)

(قوله في النكاح) قول المثلثين في النكاح لا اقره وان قل على الوجه وقوله فسادى الى ركنه ونقوله  
او علمت المشية به وان وكذا في المفتي الاقره كذا قيل الى قال المثلي والاقوله اي حصة ذكره الى فان في  
(قوله لائن جنونا) والاصراع نوع من الجنون كقوله بعض العلماء ناهيه ومفتي اي فليت به الخيار عش  
عبارة سم يفتي ان منه اوفى معناه الصرع ويحمل ان كون احدهما مسحورا كذلك اي كالجنون  
ويحمل ان يفتي بالاغواء ولمل الاقرب هو الاحتمال الاول (قوله ولو متقطعا) او كان قابلا  
للجنون ناهيه ومفتي (قوله وان قل على الوجه) خالفه النهاية والمفتي فقال ويستنى من المتقطع كما  
قاله المثلي الذي يطرأ في بعض الايمان اه قال عش والظاهر ان المراد بذلك البعض ما يحمل  
عادة كيوم في سنة اه (قوله لانه يقضى) اي الجنون الجنائى على الزوج (قوله ومثله الخبل)  
اي في ثبوت الخيار وقوله كذا قيل اي ان الخبل مثل الجنون وذلك يقتضى مغايرتها عش  
ورشيى (قوله قال المثلي الخ) عبارة المفتي والنهاية والمرض مع شره ولما لا اغواء بالمرض للاختيار به  
كثير الامراض وعه قال الزركشي فيما تحصل منه الاقافة كاهو الغالب اما لما يوس من زواجه  
فكالجنون كاذكره المثلي وكذا ان في الاغواء بد المرض فليت به الخيار اه (قوله والاغواء الخ) هو

### (باب الخيار في النكاح والاضاف ونكاح العبد وغير ذلك)

(قوله في المثل جنونا) يفتي ان منه اوفى معناه الصرع ويحمل ان كون احدهما مسحورا كذلك ويحمل  
ان يلقى بالاغواء (قوله جنونا) منه الصرع كقوله يصتمم فراسه (قوله قال المثلي والاغواء) عبارة المرض  
وشره لا الاغواء بالمرض فلا يثبت به الخيار كاثي الامراض قال الزركشي وعه فيما تحصل منه الاقافة كما  
هو الغالب اما الدائم المايوس من زواجه فكالجنون ذكره المثلي لا يدهى لان في الاغواء يمتد بالمرض  
فليت به الخيار كالجنون اه وقد يمتد من مقابله اما الدائم الخ لما يله ان المراد بالدائم ما لا يحصل منه  
الاقافة كاليكسواء اما كان متقطعا ام لا كالجنون فلينال (قوله والاغواء الخ) هو حلف على الخبل

(٤٤ - شرواى وان قاسم - سابع) بالاخر جنونا (ولو) متقطعا وان قل على الوجه وان لم يستحكم  
لانه يقضى له بغيره من زوال التفوق من التلب مع بقائه قافلا لعضاده وركبناو مثله الخبل بالبرك كذا قيل والذى في القاموس انه  
الجنون وامل الال لان الجنون اربعة اقسام من زوال العقل الخبل قال المثلي والاغواء المايوس من زوال العقل (اه او برضا) وان قل ان



استحكم قول غيرهم وعلاوة على ذلك انهم قد اوردوا في حق قولهم (قوله) (وورجها وجاه) اي منسدا اهل بها بائع  
ومنه حقيق المتخبيث بغضها كل (٣٤٦) واصل كذا الملقوم لعل المراد به حيث يتعذر دخول ذكر من بدته كبدته انما قد حده

فرجها سوامادي لافضائها  
ام لا ثم رايته البقي  
اشار لذلك بقوله في تدرية  
وحقيق المتخذ لافضائها بحيث  
لا يسع الا تعيب مثله  
وبغضها اي شخص فرض  
اه قوله بحيث صريح  
لياذكر ثم راد كره يده  
الواقع في كلامهم مجرد  
تصوير الالاسوى وكا  
يعبر بذلك كذلك تعبير  
هي بذكر الله بحيث بغض  
كل موطوءة (او قرأه) اي  
منسدا ذلك منها بظم (او  
وجدته) وهو بالغ مائل  
(هنا) اي به داء يمنع  
انتشاره كره في ليلها وان  
قدر لغيرها لو علمت قبل  
التكاح من عن عرض او  
شبه بمان النابة للبر (او  
مجبور) اي مقطوع كره  
او الادون قدر الحقة في  
حقة كره اخذ عامر  
في التحليل وغيره فان بقي  
قدرها وبجز من الوطء به  
ضربت له المدة الاثنية  
كالعنين (ثبت) للكاره منها  
الجاهل باليبس والعالم به  
اذا انقل لآخر من منظر  
كان كان باليد انقل للوجه  
لا ليد الاخرى وانما تزج  
الزمن من زيادة نفس الموضوع  
تحت يده وان كانت من  
جنس الاول كان كان يري  
في الشهر من قصارى يري فيه  
مرتبين كاتضاء اطرافهم

خلافا لزم ان لا بد ان يرد من جنس اخر وذلك لان الزيادة قد تؤول الى الذهاب عن الزمان بالكلية فاشطبه  
منه منه عندها ولا كذلك ذاك وحقة قوله للكاره لو لا وصفه

اقول

بما بين ان المراد به السلم ان ذا العيب لو اراد ان يتخير في الفسخ كراهة لاساءة الاخر يجعله ضرر معاشرته وان رضى اجمبع وهو بعيد  
والذي دل عليه كلامهم انه لا يتخير الا بالسليم ووجه ظاهر ولا نظر بصدورنا السلم (٣٤٧) بالسليم المعاذ كر (الخيار في فسخ النكاح)

ان نقي العيب الى الفسخ  
ولمعت الاخر كما ذهب اليه  
الكثر الملوحة صرح عن ضرر  
رضي الله عنه في الثلاثة الاولى  
المشتركة بينهما والقرن  
ومثله لا يشمل الا عن  
توقيف ولا جماع الصحابة  
رضي الله عنهم عليه في  
الحاصين وبوقياسا اولوا  
في الكل على ثبوت خيار البيع  
بدون هذه اذا افادت ثم  
مالية بيسرة وهذا المقصود  
الاظم وهو اجماع او التمتع  
لاسيما والجماع والبرص  
يعنيان الماهر والولد  
ارسله كثيرا كما جزم به  
في الامم في موضع وحكا  
عن الاطباء والمجربين في  
موضع آخر قال البيهقي  
 وغيره ولا ينافيه خبر لا  
عدوى لانه نفي لاحقاد  
الجاهلية نسبة الفعل لغير  
الله تعالى فوقعه بفعله  
تعالى ومن ثم صح خبره  
من المجزوم فروا من  
الاسودا كل صلى الله عليه  
وسلم معه تاوة وتارة لم  
يصاحبه يانا لسمة الاس  
على الامنة الفراء والترك  
وخرج هذه الخمسة غيرها  
كالذي يوط بكسر اوله  
المهل وسكون ثانيه المعجم  
وتقع التحقيق وضماو قال  
طوط ككتور وهو لهما  
من يحدت عند الجماع  
وفيه من ينزل قبل الابلاج فلا خاربه مطلقا على المتعد وسكونهما في موضع عن كل الرض امرى ما بين  
الجماع في معنى العنة انما هو لكون ذلك من طرق العنة فليس قسبا خارجا عنها فقلهما عن الماء. ده. ان احره الصين

أقول وبذلك المقتضى يصرح كلام صاحب الفتح في ما شبهه (قوله) بما بين (الخ) يعني قوله الجاهل بالسليم  
الخ لكونه يدعى التمتع نظر للامتناع (قوله) ان المراد به السلم (قوله) ان المراد به السلم (قوله) ان المراد به السلم  
المعيب (الخ) اي صاحب العيب يخبره بفسخه (قوله) كراهة لاساءة (الخ) اي ذى العيب من الاساءة الى الفاعل  
واللام التقرية وقوله الاخر السليم مقول وقوله يتحملها الاخر والياء متعلقة بالاساءة يعني  
لكرهته اي ذى العيب تسييف بمقابلة فعل السليم ضرر معاشرته اي ذى العيب معوقه وان رضى غاية  
بقوله ان يتخير (الخ) الضمير للسليم (قوله) اجمبع (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر  
لأن في العيب (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر  
ولمعت الاخر (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر  
لذلك العيوب (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر  
والجماع والبرص (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر  
الفسخ بها (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر  
ذهب الى (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر  
هذه (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر  
وحكا (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر  
لا عدوى اجمبع بان مرادها انه يدعى بفعل الله لا ينسبوا الحديث ورواها ما يقتضيه اهل الجاهلية من نسبة  
الفعل لغيره اقران مخالفة الصحيح بل هي من هذه الادوار بسبب حدوث ذلك انداء (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر  
اي ما جزم به في الامن الاحاد (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر  
استثنائية (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر  
بصفة اده وشيعة عبارة تفتيحه قد علمنا ان جملة العيوب يسبقونها يمكن في كل من الزوجين خمسة  
واقصار المصنف من ماذن من العيوب يستثنى انا لا خيار فيما عدا ما قال في الزوج وهو الصحيح الذي تعلم  
في المجزوم فلا خيار بالبرص والسنن والاستحاضة والقروح البالية والعمى والرمات والبهيمة والخصا والاصنام  
ولا يكونه يخطو عند الجماع وقوله فلا خيار البهائم ذكره التبايق زادت عقب الاستحاضة ما نصه وان تحفظ  
لما عدا ذلك حكمه البهيمة باستحاضتها خلافا لذكره في قوله والقروح البالية ومنها  
المرض المسى بالمبارك والمرض المسى بالعقد والقروح فلا خيار بذلك اه (قوله) ككتور (قوله) ككتور  
الفرقية كدومها وادقوله وهو فيها الى الزوجين وقوله وفيه الى الرجل اه ع ش (قوله) فلا خيار به  
اي يتخير الخمسة مطلقا اي من زواله ام لا (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر  
حصل له كبر في الاثنين بحيث تغفل الذكرهما وادقوله صوابا لغيره من بين الاثنين ولا يمكن اجماع بشي  
منه ثبتت روجه الخيار ان لم يسبق له وطو او ليس من زواله كبر ما يقول طيبين بل ينبغي الاكتفاء  
واحد فلو روى احدهما مرض منع من اجماع او ليس من زواله فهل يشترط ان لا يتناول لاه نظر  
والظاهر عدم التباير بل قد يفهم قوله في الاستحاضة ان حكمه لا يتغير باستحاضتها اه ع ش وقوله بل  
قد يفهمه الخ ظاهر اللمع (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر  
سمي في معناها ايضا الفشل الذي لا يمكن معه اجماع ان لم يكن منها حقيقة وكذا الحرم الذي لا يمكن معه اجماع

مشكل والافواحه استشكل احد الموضعين بالآخر (قوله) لاساءة (الخ) اي السليم (قوله)  
انه لا يتخير الا بالسليم (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر  
(قوله) بدون هذه (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر (قوله) الى ما ذكر  
مشكل والافواحه استشكل احد الموضعين بالآخر (قوله) لاساءة (الخ) اي السليم (قوله)

كذلك حنيف لكن لا نفقه ما ونسب في الفسخ بالزنا الاستسار ولا يشك ثبوت الخيار بما ذكر مع ما مر انه شرط الكفاية وان شرط الفسخ الجبل بل ان الفرض انها اذنت في (٣٤٨) النكاح من معين او من غير كفؤ فزوجها الى متى شاء هل ان سلم كذا هو موجب فيه

النكاح وتنتهي هي وكذا هو كايان (يقول ابو جند) احدهما (به) اي الاخر (مثل عيه) قدرا وعلا ولهذا (لا) خيار لنساوهما حيث لا يصح ان يتخير وان كان ما به الحش لان الانسان يعاف من غيره ما لا يعاف من نفسه والكلام في غير المجنورين المطبق جنتهما تنذر الفسخ حيث ولو كان مجبوا بالياء وهي رتقا طرفان لم يرجعا منهما شيئا والى اعتمده الاخرى والوركي انه لا خيار وهو وجه من اعتماد غير ما يوثقه (ولو) وجدة اي احد الزوجين الاخر (عني واضحا) بعلامه ظنية كاليل او قطعية كالولادة (لا خيار) له (في الاظهر) لانه لا يفوت مفرد النكاح اما المشكل فلا يصح نكاحه كاسر (ولو) حدث (بعد العقد) (به) اي الزوج (حب) عامر قبل الدخول او بعده ولو فعلها كان جيب ذكره (تغيرت) بين فسخ النكاح وادامته لتضررها به كالقارن وانما لم يتغير المسترى بتغييره المبع لانه يصير قابضا لحقه ولا كذا هي كسناج دم الفار المجرى (الا لانه) حدث به (بعد) دخول اي وطء لحقا بالمعنى السابق في التحليل قال لا يصح لانها عفت بغير فعل الوطء وحسب لحقها بما تقرير المهر ووجود الاحسان مع رجاء المهر

اه اقول في معناها ايضا كاقدم بمرطه وفيمن الترق كاقدم ايضا حرق فرجها بشرطه فيثبت بها الخيار (قوله كذلك) اي ثبتت بها الخيار اه عرض (قوله حنيف الخ) عبارة للمنفق ولو وجدها مستجرة الدين هل الفيضان من الشرط انه ليس له منع من العمل ولا نفقة عليه ظاهر ماله لا خيار له وهو الممنوع بطلاق المارودى ان الخيار ان جهل اه (قوله ولا يشك الخ) عبارة النهاية واستشكل تصور فسخ المرأة باليبس بانها ان طلت به فلا خيار ولا لا تنفي منه شرط الكفاية ولا يصح ما استفتاهما والخيار فرع الصفة فله من قسم اخر وهو انما لو اذنت له في التزوج من معين الخ (قوله بما ذكر) اي العيوب الخسوف قوله انه اي السلامة من العيوب التينة للخيار اه كدى (قوله وان شرط الخ) عطف على قوله انه الخ قوله به اي بما ذكر وقوله لان الفرض الخ لانه لا اشكال (قوله وتنتهي) هذا مشكل في الثانية لان الفرض انها اذنت في غير كفؤ وهو شامل لفرض الكفء بالعيب وهذا يتضمن رجاءا بالعيب فكيف مع ذلك تتخير اه سوي يمكن ان يجاب عنه بان الغالب السلامة من هذا العيب يحصل الا في التزوج من غير الكفء ما ذكرنا كان الخلل في المقوت الكفاية بدانة النسب ونحوها حلال الغالب اه عرض وهذا الجواب عاجز دعنا بان في شرح قلت ولو بان معينا او بعدا فلها الخيار واقطع (قوله وكذا هو الخ) لعله في نظير الاول بان طنا سلبية فيانت معية كايان هناك (قول المتن وقيل ان زوجا) عبارة للغرض الباية ولا فرق في ثبوت الخيار بما ذكر بين ان يحد احد الزوجين بالاخر مثل ما به من العيب ام لا وقيل الخ (قوله والكلام) الخ قوله ولو كان مجبوا في الباية والمثني (قوله والكلام الخ) اي ثبوت الخيار واصل المراد انه لا يثبت لاحدهما بنفسه والالزام من مجرت الخيار لو في المرأة مجنونا الزوج كما لم تكن مجنونة كايان في شرح قوله وتنتهي بمقارن مجنورين من قوله وان كانت مثل الزوج اه عرض (قوله ولو كان مجبوا الخ) ولو اختلفا في شيء هل هو عيب كيبس هل هو برص او لاصدق المتكرو على المدي البينة من فروض مع شرعه (قوله مجبوا) اي او عينا كايان في شرح وتنتهي العنة (قوله وهي رتقا) اي ابتداء فلا يتكرمه قوله الا في وقوعه بجهب فرضيت اه عرض (قوله لانه لا يثبت الخ) والاقرب ثبوته ذكرا الخ المنفي الطرفين من غير رجيح اه سيد عمر (قوله اي احد الزوجين) تفسير لفرض المستر وقوله الاخر تفسير لبادر (قوله بعلامه) الى قوله واما صورته في النهاية الا قوله اي وطء الى لانه عرفت وقوله لما كان الياس الى المتن وقوله نقص العدد مطلقا وقوله تلومه اجابنا وكذا في المتن الا قوله وتصور الخ (قوله بعلامه الخ) عبارة لثبوت الخ في زوال اشكاله قبل عقد النكاح بذكره او انقضاء ما وضع بعلامه قطعية او ظنية ام باساراه (قوله لانه الخ) عبارة الباية والمثني لان ما به من ثبوت او سلبه فانه لا يثبت الخ (قوله كسناج الخ) اي قياسا عليه اه ش (قوله بالمعنى السابق الخ) يفيدنا لا بد من ازالة نكاحه بالبر وقضية ذلك مع قوله كقتر المهر توقف تقريره على ازالته وهو خلاف ما ساقى له في الصداق سم وقوله في الصداق اي وفي شرح فان قال وطئت حلف (قوله كقتر المهر الخ) ظاهر صميمه انه مثال

ان لم يكن منها حقيقة كذا المهر الذي لا عكس منه اجماع (قوله او من غير كفؤ الخ) كذا شرح مر (قوله وتنتهي هي) هذا مشكل في الثانية لان الفرض انها اذنت في غير كفؤ وهو شامل لفرض الكفؤ باعتبار العيب وهذا يتضمن رجاءا بالعيب فكيف مع ذلك تتخير وليس هذا كما لو اذنت فيمن طلته كفؤا فان معينا فانها تتخير لظهور الفرق بين الاذن فيمن طلته كفؤا فان معينا لانها لا يتضمن رجاءا بالعيب وبين اذنت في غير الكفؤ لتضمنه الرضا بالعيب وقد اوردت على مر فرائض في الاشكال (قوله وهو وجه من اعتماد غيرهما بيوته) جزم في الرضا بثبوت الخيار (قوله اي وطء بالمعنى السابق الخ) يفيدنا لا بد من ازالة

وبه عرفت انجب لا يلاقى الوطء لا يجب على الزوج فكيف لم يمتدحه لانا نحرل [عالم] يجب اكتشافه اذ العليق المنسج عليه فخر جملته  
ولا يمتدح حررها وهذا منتصف عند تعدد يجب او عنة ولما كان اليأس في بادئ الامر دفع الشارع ذلك عنها بتكيتها من الفسخ

علافا لا يلاقى ليس فيه  
الا يأس مدة لا يصير منها  
غايضا ذلك الحرمة قطع  
ثم التعلق عليه بشرطه  
ومن ثم حرم عليه سفر  
الثقة وترك زوجته في  
حصته لان له اياها لما  
منه (او) حدث (يا)  
جب عامر قبل دخول  
اوبده (فخر في الجديد)  
كالو حدث فيه ولا نظر  
الى انه يمكنه الطلاق لان  
الفسخ يدفع عنه التفسير  
قبل الوطء وتقص المدد  
مطلقا (ولا خيار لولي  
عادت) بالزوج بعد عند  
النكاح لان حق الفكاك  
في ابتداء دون الغوام  
لائتماء العار فيه ولهذا  
حققت تحت فن وحيث به  
لم يتخير (وكذا) لا خيار له  
بمقارن يجب ونة) النكاح  
اذ عار الضرر عليها قطع  
ولا يلزم اجابتها الى زوجها  
ولا كان عاجلا تصور  
مصرة العنة المقارعة مع  
كونها لا تثبت لا بعد العقد  
ان يحرمها مضمون مطلقا  
او عن هذه حصصا واما  
تصوره بماذا تزوجها ثم  
عرف الولي عنه ثم طلقها  
واراد تجديد نكاحها  
فعرض بقوله يجوز ان  
يعنى نكاحا دون اخر وان  
اتحدت المرأة (ويتخير)  
الولي لا السيد كافي البسيط

لخصاته فالكاف التمثيل ونسبة صانع المني أنها للتفسير عبارة لمحصل مقصود ذلك نكاح من تقرير الحر  
وثبت الحصانة وتقدر فتدفعه على الوطء وصلت الى حقه مناه (قوله) به) اي رجلز والما (قوله)  
جب عامر) شامل للرتق والقرن ويفرق بين خيار بحيث اذا حدثا بعد الدخول وعدم  
خيار ما حدثت العنة بعد الدخول بان تقدم بان حقه في الوطء مرق قد وصلت اليه وحقه في الوطء لم يرق  
اه وفي النهاية ايضا ماضيه ولو حدث به جبر من حيث ثم حدث بهار حق او قرن فالوجه وتا لخيار له اه  
(قوله) ذلك (فصل ففعل والاثارة الى الاطلاق مفعول لثروقه ثم التعلق محطوف عليه  
وقوله بشرطه اي التعلق من عدم على الوطء (قوله) ومن ثم) اي من اجل تانيه لا يلاقى الحرمة محرم  
عليه اي الزوج مطلقا (قوله) التفسير قبل الوطء) اي وسقوط الكل بعده (قوله) وتقص الخ) عطف فعل  
التفسير (قوله) مطلقا) اي قبل الوطء وبه (قوله) والضرر عليها) اي لم يثبت حيث لا تمتدح الى طلب  
الولي الفسخ اه عش (قوله) لم يتخير) اي الولي وان كان له المتع ابتداء من نكاح الزوجين ناية ومعنى  
(قول المتن بمقارن جب) اي بان زوجه به وهو يجب وبوعين اه عش (قوله) فليزاه) اي الولي (قوله)  
الى زوجها) اي صاحب الجنب العنة (قوله) ولا) اي بان لا يجب الى زوجها (قوله) وتصور الخ) ويمكن ان  
تصور ايضا باقراره اه سم (قوله) مطلقا) اي عن هذه الزوجة وغيرها اه عش (قوله) واما تصوره  
بماذا تزوجها الخ) اقر هذا للتصوير المنقوي والنهاية واجبا بان الاعتراض الا ان اصل الاستمرار  
(قوله) ويتخير الولي) اي ولو كانت المرأة بالقرينة اه عش (قوله) لا السيد الخ) خلافا لنهاية والمنقوي  
عبارة الجبري مرقه الولي الى الخاص ولو من غير النسب كالسيد على المستند واما المام فلا يثبت له اخذ من  
التمثيل شورى اه (قوله) وان زوجيت) يقتضى كقول السابق بمقارن بالزوج تصوير خيار الولي اثباتا  
ونفيا بولي الزوجة فقد يقتضى هذا ان الولي الزوج الصغير او المجنون لا خيار له بسبب الزوجة المقارن  
وزوجه انه لا يتصور تزويجه بجميعه لانه لا يصح تزويجهما كاتقدم فلزوج بسببه فرض ما لم يجب  
يتخير اذا كل ولا يتخيروه اه سم وفي الجبري من شيخه المشايخ من (قوله) لذلك) عبارة للمنقوي  
لما عرّف المدعي واذ الفسخ من ثبته الخيار بسببه ثم تبين انه ليس يجب بطل الفسخ اه (قوله)  
عامر) اي في شرح وتبين ان وجهه مثل (قوله) المتقضي الفسخ) الى المختار قوله اي مخالطة الى المختار  
والى التنبيه في النهاية الا قوله وقيل الى المختار وقوله وهذا الولي الى المختار (قوله) سبب) متعلق بالفسخ وقوله  
بعد تحققة متعلق بالخيار وقوله وهو اي تحقق العيب (قوله) بمعنى السنة الخ) قضته ابا لو علت بجنه  
واخرت الخ الى القاضي لا يسقط خيار حاور بما يقتضى كلامه الا في شرح فاذا تمت السن فترقت الخ

بكار قال بكر ونسبة مرقه كقتر في الحر مرقه وقص تقريره على ازالته وهو خلاف ما سبق في بقى الصداق (قوله)  
او حدث بها عيب) شامل للرتق والقرن ويفرق بين خياره حيث اذا حدثا بعد الدخول وعدم خياره  
بحدوث العنة بعد الدخول كاتقدم بان حقه في الوطء مرق قد وصلت اليه وحقه في الوطء لم يرق فلو حدثا قبل  
(قوله) وتقص) عطف فعل التفسير (قوله) وتصور) يمكن ان تعه ورا ايضا باقراره (قوله) فعرس قولم  
الخ) قد يقال القول المذكور لا يلاقى الحرمة بمعنى الظن او الاعتقاد لاجازم لان القرائن تدعى الى ذلك كما  
لا يخفى (قوله) لكن نازحه في الزكشي) تمتع الزنا عر (قوله) وان زوجيت) يقتضى كقول السابق  
بمقارن بالزوج تصوير خيار الولي نفيا واثباتا بولي الزوجة فقد يقتضى هذا ان الولي الزوج الصغير لا خيار له  
بسبب الزوج المقارن ووجهه اه لا يتصور تزويجه بجميعه لانه لا يصح تزويجه كاتقدم الظاهر ان المجنون  
كذلك فلا يصح تزويجه بالحمية فلزوج سلبية عرض لما لم يجب تخير اذا افاق ولا يتخيروه له تلقى  
الروض لا يمكن الفسخ في مجنونين لا يتفعل قال في شرح حفيكمها الفسخ في من لا افاقاه (قوله) هو) اي

لكن نازحه فيه الزكشي (بمقارن جنون) وان زوجيت لانه يبره (وكذا جدمو برص) فنيتهن بأدبهما اذا قرن (في الاصح) لذلك  
وان كانت مثل الزوج في العيب او ازيد كاعلم عامر (والخيار) المتقضي الفسخ يجب بما مر بعد تحققة وهو في العنة بمعنى السنة

بالفسخ بعد ثبوت سقوط المدعى بالإسقاط بخلافه (٣٥٠) وقيل دعواه الجبل بأصل ثبوت الخيار أو ضررته انمكن بأن لا يكون مخالف

خلاله اه عش أقول ويصرح بخلافه قول الفارح كالتأية فيبادر بالرفع للعالم كإلخ الشامل للرفع في  
 العتق وأصرح منه قول المصنف والمصنف بكوفاي الخيار على الفور ان المطالب بالرفع الى الحاك يكون على الفور  
 ولا يتأخر ذلك ضرب المدعى بالعتق فانها حينئذ تتحقق وانما يؤخر بالمبادرة الى الفسخ بعد تحقق العيب اه  
 (قوله الاية) نعمت للعنف فكان المناسب التذكير (قوله فيبادر بالرفع) اشار به الى ان المراد بقوله  
 والخيار على الفور ان المطالبة بالفسخ والرفع الى الحاك على الفور كقولهم بعينه اه كرى (قوله ثم)  
 أى في البيع (قوله ثم بالفسخ) عطف على بالرفع (قوله بعد ثبوت سببها) فضية امتناع الفسخ قبل  
 الثبوت فراجع نظيره من البيع اه سم (اقول) وصرح به اى امتناع المصنف (قوله عنده) اى الحاك  
 (قوله ولا) اى بان اغراض الرفع والفسخ (قوله وقيل دعواه الفسخ) اى بان طالب الاذن من دعواه عش (قوله)  
 ان الممكن (الرفع) ذكر المصنف في المصنف عليه فقط وقائلا لمطوف حاضره وواحد جبل الفور فقياس  
 ما تقدم من الرد بالعيب انه يتقبل لثباته على كثير من الناس اه (قوله عطفها) اى من يعرف بهذا  
 الحكم كمن جعل عيه اه نهاية (قول المصنف الفسخ) والحاصل ان الضرر فانية يسقط المهر في صرفه  
 وبسبب المسمى في صورة ومهر المثل في خمس وعلى كل من الثانية اى ان يكون الفسخ بعينه او عيبا او يرد  
 صور تاني هو ما يتفق مع الوط بحدادته بعينه او عيبا اه بغيره اقول ويراد اربع صور اخرى وهى  
 الفسخ مع الوط عقارون او حادث بين العقود الوط بعينه او عيبا اشارة الى الفارح بقوله مع في الموضوعين  
 الاولين (قوله والمتممة) الاولى كافى للمنى ولا تمتع لها اى لان التبعير بالاستقاط يقتضى سبق الوجوب  
 مع أنه ليس كذلك (قوله فهو) اى الفسخ (قوله السلام) كان الاول ان يؤخر ويحصل صفة للذائع  
 (قوله وبه) اى بالتعليل الثاني اه عش (قوله فكاد) اى الزوج وقوله ترد اى الزوجية وقوله كذلك  
 كذلك اى اكلا (قوله اى الذى دخول) اى اى لا يملك بالعيب لا بعد الدخول اه على زاد المصنف او مع اه  
 (قوله اوسه) انظر مع ما بين من انه لا يفسخ من الثبوت عندنا كماله الا ان يصور بما اذا المصنف اوسه اه  
 عند وقت الوط على ما فيه من البعد تامل شورى والارى ان يصور بما اذا المصنف جساكم ولا يحكم فانه في  
 هذه الحالة لا يشترط الفسخ للرفع الى القاضي اه بغيره (قوله لا بهامه) ان حل وجوب المهر اذا كان هو  
 الفاسخ رشدي وعش (قوله لانه انما يذل الخ) هذا مختص بما اذا كان الزوج هو الفاسخ ويقتضى انه  
 لو كان العيب به بسبب المسمى وهو القيل الاق وانما جرح بسبب الاق عنه فلا يشترط عند التامل فراجع  
 اه رشدي (قوله اقتضى المكس الخ) قد يقال المهر انما هو عرض يتعمده من المكس اه سم (قوله وهو)  
 اى ماوافق الخ يتداول وقوله وايضا الخ خبره وقوله الاق اى انفا (قوله او انفسخ معاه) اى الدخول  
 (قوله بمحادثته) اى الوط اه مقي (قول المصنف المهر الوط) ان كان العيب بالموطوعة وجهته  
 اى ان كان بالوطء اه مقي (قوله كاذر) اى من انه انما يذل المسمى الخ (قوله ثم وطى) اى  
 عتذرا انما اكره اه على الوط فالتقياس انه لا يسقط خياره وانما يجب مبر المثل ويرجع به على المكس اه  
 عش (قوله لرحاه به) شامل للمر عذر بالتأخير فيطلب خياره فيما يظهر اه نهاية قال عش قره عامل  
 للمر عذر بالتأخير اى ثم وطى وهو ظاهر فياذا كان العذر بخويل او غيبة الحاكم اما لو كان العذر  
 بجهل ثبوت الخيار فينبغي ان لا يسقط لان وطاه والحال فاذكر لا يدل على رضاه بالعيب وبما ترجح لعذر  
 بالتأخير لا يبطل خياره والظاهر خلاه ثم رايه ما قدمت في مقترن الخ اه وقوله هنا فزوج على العيب وجهل  
 اى التحقق (قوله فيبادر بالرفع الخ) كذا شرع به (قوله ثم بالفسخ) عطف على بالرفع (قوله بعد ثبوت  
 سببه) فضية امتناع الفسخ قبل الثبوت فراجع نظيره من البيع (قوله اقتضى المكس) قد يقال المهر انما

العلم اى مخالفة تستدعى  
 من معرفة ذلك فيما يظهر  
 ويظهر ايضا ان المراد  
 بالعلم ان عرف به هذه المسئلة  
 وكذا يقال في نظائر ذلك  
 (والفسخ) بعينه او عيبا  
 المقارن او الحادث (قيل)  
 دخول يسقط المهر  
 والمتممة لانها كانت هي  
 الفاسخة فراجع والا  
 فهو بسببها كالتام الفاسخة  
 ولانه بذل الموضع السلم  
 في مقابلة متانها وقد  
 تعدت بالعيب ومعارض  
 عدم جعل العيب فيه بمنزلة  
 فسخته بغيره عيبا وان  
 فضية الفسخ ترد العوضين  
 فكاد بعضها كاملا ترد  
 مهره كذلك (و) الفسخ  
 (بعده) اى الدخول او  
 مع (الاصح انه يجب به)  
 (مهر مثل انفسخ) بالبناء  
 للفقول لا الفاعل لا بهامه  
 (ب) عيب به او بها (مقارن)  
 المقدر لانه انما يذل المسمى  
 ليستمتع بسليمة ولم  
 توجد فكان لانسية  
 وقيل ان فسخت بعينه  
 وجب المسمى قيل وهو  
 الذى لا يتبعه غيره لانه  
 يذل المسمى في النكاح بسليمة  
 وقد استوفاه فلم يعدل عنه  
 بل المثل اه وقد يجب  
 بان العقد كما اقتضى تنمته  
 بسليمة اقتضى المكس

ايضا فاذا وجد عيبه كان على خلاف فضية العقد فوجب مبر المثل ثم رايه ماوافق ما ذكرته ويرد غيره وهو  
 وايضا فضية الفسخ الى آخره الاق (او) انفسخ معاه او بعينه (عادت بين العقود الوط) او فسخ معاه او بعينه محادثته (جهل الوط) اه  
 لما ذكرنا اذا علمه ثم وطى فلا خيار له حاضره وهذا أولى من التعليل بطلان الفورية لا اقتضاه أهو عذر بالتأخير لا يبطل خياره بطله

والظاهر خلاف ذلك، وأبعد ما يقع في نظر العيب، وجعل أن الراء قد استعملت على بسط وجه لأن استعمالها على معانته لا يزال لها استعماله لغته باسمه من الرديف في نظر ذلك تناو (الاصح العجب (المسي إن) المسخ يعطو، وقد حدث) العيب (مضبوط)، لأنهما استعملت بسمية استعملت وتغيرت، وأما نحن الرء على ما هنا المسى أو هو المثل بخلافه، فإما اشتراهما وتطابقهما (٣٥١) عرصها لأنه هنا مقابل بالمعنى، ثم

التكاح (بردة بدو ط) بأن يجمعهما الإسلام في العدة (قاسمى) لأن الوط. قبلها فروى لا تسند لسبب سابق أو قبله فان كانت منها ما أمنتها فليس. لما أمنتها فليس. فان زوجها طلاقها فلاق. وقد أوردتها لهاها. هو المثل مع المسمى في الثانية (تنبيه) مرابط مع مكان استدخال الماء. المحترم ليس كالوط. هنا (ولا يرجح) الزوج بعد التسخ (المهر) الذي غرموا المسمى ومهر المثل (عن غره) من الولي أو الزوجة

قال الحق بان سكنت عن غيبها لاظهارها لمصره الخطيب بنو قال ان كان قد بقى فيها ويحكمه حاكمها (في الجديد) لا سيما انه منتمية  
 البضع وهو يفرق الرجوع بقيمة التوالد في (ويستمر طلق) الفسخ لاجل (الملك) الى الحاكم) جزما لتوقف تيوتما على من يظن واهتمام  
 وبني عنه الحكم بشرطه ولو مع وجود (٣٥٢) القاضى كاشفه كلامهم (وكذا سائر العيوب) اى باقيا يضطر في الفسخ بكل من هذا كـ

(في الاصح) لانه يمتد فيه  
 كالفسخ بالاخصار فلور ارحيا  
 بالفسخ هو احد من غير  
 كما كثر ينفذ كما يسهل فهم  
 ياتى في الفسخ بالاخصار  
 انها لم يفسد كما لا يحكم  
 نفذ لفسخ الضرورة فقباسه  
 هنا كذلك (وتثبت العنة)  
 ان سمعت دعوا ما بان  
 يكون مكلفا في غير قتله  
 ولا قرناه كاعل عامر وغير  
 امرو الارام بطلان نكاحها  
 ان ادعت عنه مقارنة للقد  
 لان شرطه خوف العنت  
 وهو لا يتصور من حين هذا  
 ما اطلعه شارح ابحاثى  
 على راي مرق في مبحث  
 نكاحها (باقراده) ما بين  
 يدى الحاكم كاتر الحقوق  
 (او بينة على اقراره) لا  
 عليها لتعذر اطلاع الشهود  
 عليها ومن ثم لم تسمع دعوى  
 امرأة غير مكلف عليه  
 بها لعدم صحة اقراره بها  
 (وكذا) تثبت يمينها بعد  
 تكوره عن اليمين المبسووق  
 بانكاره (في الاصح) لانها  
 تصرفاته بقرائن حاله فلا  
 لظن لاحتمال انه يفتضاها و  
 يستحي منها قبل التمييز  
 بالتمتين اولى لان العنة لمة  
 حظيرة معدة للباشية اه

بعد العقد اذا فسخ به فلا يرجع بالمهر جزما لاتتم التأسيس اه معنى ونهاية (قوله قال الحق) الخ عبارة  
 المعنى ومن في التفسير من ان سكنت عن غيبها وتظن للولى مرة في الخطيب، وقالوا بالقرع الزايع  
 وكل صحيح (قوله بان سكنت) اى الاولى تصوير لتزوير الزوجة سم ورشيدى (قوله لاظهارها) معقوله  
 حصولي لسكنت وقوله لهاى الولي به اى الميب (قوله وه) اى بالتليل اه ورشيدى (قوله الاى) اى فى  
 المتن انفا (قوله بشرطه) اى من اهلية القضاء المطلق ان يوجد قاض اهل والا يلزم تحكيم غير اهل وان  
 وجد قاض ضرورة كما ياتى في باب النكاح (قوله ولو مع وجود القاضى) عبارة ثانيا به بشرطه حيث نفذ حكمه  
 اه قال عرش قوله بشرطه اى بان يكون مجتدا اولا يوجد قاض ولو قاضى ضروراه وهذا على مختار  
 النهاية واما على ما ياتى في الفارح بان يكون مجتدا اولا يوجد قاض مجتد (قوله كاشفه) اى قوله ولو مع  
 وجود داخ (قوله ذلك) اى الرفع الى الحاكم (قوله لا تهاج) اى الفسخ بسائر العيوب (قوله فلور ارحيا) لى  
 قوله لعدم الحق (قوله انها لم يفسد كما) منه ما لو توقف فسخ الحاكم على درهم يبنى اى يكون مارق  
 بالنسبة لحال المرأة اه عرش (قوله وهى غير قتله) الى قوله فلا نظرفى الحق الا قوله هذا اطلعه شارح  
 الى المتن (قوله عامر) اى فشرحو قيل ان يوجد بمنزل عيه لى كمن قدما هناك فى النهاية والروض انه  
 ثبت اختيار حيث شذوا فالشارح (قوله والارام بطلان نكاحها) ان ادعت داخ) لعل فيه تقديم واخيره اه  
 ورشيدى اى تقديم قوله الى الاصل على قوله ان ادعت داخ (قوله ان ادعت عنه مقارنة) داخ) الى القسم لاتضاء  
 ما ذكر اه معنى (قوله لان شرطه) اى نكاح الامة وقوله هو اى خوف العنت (قوله على راي مرق) اى  
 رأى من ينظر الى الزادون مقدماته اه سم عبارة السيد مرق وهذا الرأى هو المتمد كما يترد عمار فلا  
 يحضرون الاطلاق الا من حيث القطع فى فعل الخلاف اه (قوله ومن ثم) اى من اجل انها لا تثبت الا  
 باقراره عند القاضى او بينة عليه لا عليها لتسمع داخ وقوله لعدم صحة اية على لمة ذلك الحصر لعدم السماع  
 (قوله دعوى امرأة غير مكلف) بثلاث احداثات عليه اى القهر بماى العنة (قوله لى كمن قدما) يمينها اى او  
 باخبار معصوم اه عرش (قوله قبل) الى قوله وان اقره غير واحد فى الحق (قوله حظيرة) وهى ما يحوط  
 للباشية كالزريبة مثلا اه عرش (قوله بانها) اى التمين والعنة (قوله جعلها) اى المنكر كذا اختيار فتكون  
 داخ (قوله المتن ضرب القاضى له سنة) هل ولو اخره معصوم، بانه يحجر خلقى توقف فيه سم والاقرب  
 عدم ضرب السنة حيث قد قاسا على ما لو اخره معصوم، بانه يخرج منه فافض اه عرش (قوله ولو قاتل) خاف  
 اى ولو قال ما رست نفسى وانا عتيت فلا تضر على مدة اه معنى (قوله بها) اى يضرب سنة على خاف  
 الخفاف (قوله وحكى ليه) اى فى ضرب سنة (قوله فاذا ضربت السنة) اى بلاصا لية (خية) ابتداءا حدة  
 من وقت ضرب القاضى لا من وقت ثوب العنة بخلاف عدة الايلا، فانها من وقت اخلف النكاح وتعتبر  
 السنة بالاهل فان كان ابتداء ما فى اثناء شهر كل من الشهر الثالث عشر ثلاثين يوما معنى ونهاية (قول  
 المتن بطلها) اهم ان الولي لا يثبت عن هذا ذلك عاقلة كانت او مجنونة وهو كذلك معنى ونهاية (قوله

يصدق قوله على من قره (قوله قال الحق) راجع للزوجة (قوله بان سكنت) اى الولي (قوله لانه) اى  
 الفسخ (قوله كما علم عامر) اى انه لا خيار حيث جعل احد وجهين وتقدم في الكلام على ذلك انه جزم في  
 الرض بالخيار (قوله على راي) اى راي من ينظر الى الزادون مقدماته (قوله بانها) اى التمين والامة

ويورد بانها مترادفان اصطلاحا لا اولوية على ان بان مالك جملتها لمة مرادة لتنتين فتكون مشتركة (واذا تثبت) العنة  
 بوجه عامر (ضرب القاضى له) ولو كما قرر اذما ياتى بالطبع لا يفرق فيه القن وغيره (سنة) لقضاء عمر رضى اذ عت بها وحكى فيه الاجماع  
 وحكمة معنى الفصول الاربعة فان نذر اجماع ان كان لما مرض حرارة زال شتاء او ردت زال صيفا واليوسه زال ريماء او طوبى زال غربة  
 فاذا مضت السنة علم ان عجز وخلقى وانما تضرب السنة (بطلها) لان الحق لها ويكتفى قولها انطالية حتى بوجه الشرع وان جعلت تقصيه

لا يسكت بها قلته نحو دهنش أو رجل نبيها إن شاء (فانما السكوت) ولم يطأها (رشته اليه) لا متاعا مستقلا لها لا تسبق ولا يلزمها ما هو في  
الرفع على ما قاله الماوردي والرواني والظاهر أنه ضعيف عن إن أمره وهو أحد ما يأتي أنها إذا اجتهته بعد ما ينقطع سحبا لا تفاها فيروى ولما  
مر من وجوب الفرويق في المتباعد تحقيا (فان قالوا بطل) فيها لو يدها وهي تيب أو بكر غرور أو لم تصدق (حلف) أن طين بيمينته وطنا  
كادعي لتسدر إيثا الوط مع أن الأصل السلامة ما بكر غير خوراء شدا أربع نسوة بيقاد بكرتا تصدق في لأن الظاهر معها وحل يجب  
تحليفها الأربع في الشرع الصغير نسو طية الأولى وجه توقفه على طية وكيفية حلقها أو يعللها بأن بكرتا أصلية ولو لم تزل البكراة في غير النوراء  
لوقال له كره وطء كامل وهو صريح في جوازاته في التحليل ولو امتثل أهل برما قل (٣٥٣) (تتبع) تصدقته في الوطء مستقي

من قاعدة أن القول  
قول نافي الوطء واستثنى  
منها أيضا تصدقته فيه  
في الإيلاء وفيما لو اصر  
بالمهر حتى ينتهي لسميها به  
وتصدقها فيه قبل الاختصاص  
أن الطلاق قبل أو بعده  
وأنت يولد بطله ولو قال  
لظاهر أنت طالق السنة  
فقال بطلت في هذا الطهر  
للإطلاق حالاً لا قال بطلت  
لوقوع حاله صدق لاصل بقا.  
الصحة ولو شرط بكرتها  
فوجدت ثيبا قالت انتصفي  
وانكركت صدقت دفع السبق  
وهو دل على كماله ونظيره  
انتصاف القاضي فإذا لم يلق  
عليك اليوم فانت طالق  
وإدعي الاتفاق فيصدق  
لدفق الطلاق وحى ليقا  
النفقة عليه عملا بأصل بقا  
الصحة بقا النفقة وسيأتي  
أواخر الطلاق ما فيه ولو  
اختلفت هي والحال في  
الوطء صدقت حتى تحمل  
للول لمس إقامة البيت  
عليه وهو حتى يشترط المهر  
(فان نكل) عن اليمين

لا يسكتها) عطف على يطأها وقوله فان ظنه أي السكوت اه اسم (قوله نحو دهنش) أي شيء اه  
عش وادخل بالحر العنفة (قوله نبيها إن شاء) فتتبعه عدم وجوب ذلك وهو ظاهر لتخصيص ما يعدم  
البحث اه عش (قوله والظاهر أنه ضعيف) وتتبعه كلامهم بل صريحه أن الرفع ثانيا بعد السنة  
يكون على الفور وهو كقوله شيخنا المحدث مثنو نايه (قوله لما يأتي) أي في المان أنفا (قوله أنها) أي  
الوجه إذا اجتهت أي زمانا آخر بعد السنة (قوله ولما) أي أيضا في المان (قوله أن) أي  
طلب) أي المختار في المان لا مستقلة النوراء وقوله ولو اجعل اليمين وقوله وسيأتي وأواخر الطلاق ما فيه  
(قوله) شدا أربع نسوة خرج من المهر يهدن بذلك لفقدن أو غير ما قلته اه المصدق اه سم (قوله)  
عليه) أي هذا الأربع (قوله وهو صريح في جوازاته في التحليل) أي كأم مرتك خلا لثيبا أي مكره هو  
صريح في جوازاته في التحليل على ما مر والأصح خلاه اه قال عش قوله والأصح خلاه أي ثم لا هنا  
اه (قوله حتى ينتهي) أي حتى ابتدأه فالقول بالرفع (قوله أو بعده) أي بان ادعت الوطء قيل الطلاق  
لتنسوي المهر سمومني (قوله وأنت يولد بطله) أي ظاهرا فالقول بغير ما يمينته الرجوع فيها بل اده  
مثنو (قوله ولو قال) أي من المستأضا أيضا (قوله في الوطء) أي في وطئها ومفارقة تها أو اعتقاد مثنو نايه  
ومثنو (قوله صدقت) أي في دعوى الوطء يمينته (قوله وهو) أي وصدق في الحمل في انكار الوطء يمينته  
(قوله بل يشترط) أي بالرفع (قوله من اليمين) أي في قول المختار ولو رخصت في النهاية الا قوله وهو هذا الولي إلى المان  
وكذا في المثنو الا قوله وبموجب السبكي إلى المان قوله ولو اختلفت في الوطء وكان لا نكاح في المان  
المثنو (قوله إذا نكحت) أي مع اليمين المردودة عش وشرعي (قوله أنه لا يشترط) أي في المارديه  
اعلامها بدخول وقت القسم اه مثنو (قوله ومن ثم مذهبه) أي قوله ما اختارني اقول ويقدول المصنف  
وقيل يحتاج إلى عدم اشتراط ذلك أيضا (قوله وإنما كان هذا) أي الاحتياج إلى ذلك (قوله بخلافه) أي لا صار  
فانه بعدد الزوال) عبارة المثنو بخلاف المصنف فانه غير ما على التراخي ولهذا رخصت المرأة أعاصره كان  
لها الفسخ بعد ذلك اه (قول المان ولو اضرته) كان استحبته ولو ادعي انتصافا صدقت يمينته ثم يضرب

(قوله لا يسكتها) عطف على يطأها وقوله فان ظنه أي السكوت (قوله على ما قاله الماوردي والرواني) أي  
قال في شرح الروض قضية كلامهم بل صريحه أن الرفع ثانيا بعد السنة يكون على الفور وهو المعتبر خلافا  
للماوردي والرواني (قوله فان ظنه فان قالوا بطلت حلف) قال في الثانية وإن وجب به ضد كرومق ما يكن  
الإجماع بقا دعي أنه يمكنه إجماعا أكثر شاملا قالوا قوله أي وهو الأصح وقيل القول هو لمان اختلفوا  
القدور باقي على كماله إجماع به فالقول قول المرأة اه والفرق بين المستثنين الاتفاق في الأولى دون الثانية  
على أن الباقي ما يمكن إجماع به في نفسه (قوله شدا أربع نسوة بقا) أي خرج ماله لم يفسدن بذلك لفقدن  
أو غير ما قلته اه المصدق لا نكاح قوله مع أن الأصل بقاء النكاح وعدم تسليطها بالفسخ (قوله أو بعده)

(٤٥) - شرواني وابن قاسم - (سابع) (حلفت) هي أنه لم يطأها إذا نكح أو لا لاقرار (فان سلمت) أنه لم يطأها (أو آخر) هو  
بذلك (استقلت) هي (بالفسخ) لكن بدقول القاضي ثبتت العنة أو حق الفسخ فاختار والظاهر كقائه غير واحد أنه لا يشترط قوله  
فاختار من ثم مذهبه من الشرع الصغير وبموجب السبكي أنه لا بد من حكمة لأن الثبوت غير حكم موقوف على المدار على تحقق السبب وقد  
وجد (وقيل يحتاج إلى إذن القاضي) لما في الفسخ (أو فسقه) بنفسه لا ينعزل فطر واجتهاد ويرد بان النظر والاجتهاد قد وقع مسبق  
وإنما كان مذهب الأصم في الفسخ بالأصار لأن العنة هنا خصوا واحدة فإذا تحققت بغيره لم يفسد الوطء على طريق احتياج الاحتياط بخلاف  
الأصار فانه بعدد الزوال الكل وقت يحتاج لنظر والاجتهاد فلم يمكن من الفسخ هو هذا الولي عاقرق فاشترط ما لم يولد ولو اعزله أو مرض



واحتدوا لأدعى من مرته وحسبوا سفره كرها من حسانها لعدم قصوره وخرج جميعها بصحة الفصل منها فلا يجب الاستئناف بل ينتظر ذلك الفصل الذي وقع لها ذلك فيه فتكون معه فلا يضر انما لها منه فيما عداه على الاوجه وكان لا لواله منه وما مثلا ميتا من فصل فهل تقتضي الفصل جميعه أو نظير ذلك اليوم أو يومه أي يوم القياس الثاني (ولو وصيت بعدما) أي السنة (به يطل حقا) من الفسخ رعاها باليب مع كونه خصة واحدة والفرق لا يحدده بفرق الا لا ولا العاصروا بتمام الفارق في الاجارة وخرج يبعدا رعاها قبل مضيا لانه اسقاط للحق قبل ثبوته (وكذا الواجب) رمتاخر بعد المدة (على الصحيح) لانه على الفور والتأجيل مفوتة وبه فارق امثال الدائن بعد الحلول لان حق طلب الدين على التراضي (ولو نكح وشرط في العقد) فيها اسلام) أو فيها اذا اراد الزوج كتابية (أو فيها أحدها من الصفات الكاملة من أحرية أو غيرها) من الناقصة أو التي لا ولا كيان أو ثبوته أو كونه

الناقص مدعى أخرى ويسكتها بين قوم قناه ويستمدوهم ولا يمنع حسان المدة حضيها إلا لخطو السنة عنه وسفرها كسبها وتاسا كحيثه بعض المتأخرين اه متى (قوله ذلك) أي نحو المرض له أي الزوج (قوله واحتدوا لأدعى) الخ ضعيف اه عرش (قوله ولا يضر الخ) جواب عما يقال ان انتظار يستلزم الاستئناف (قوله القياس الثاني) أي نظير ذلك اليوم (قوله أي السنة) أي التثنية في التباينة لا السنة شرط كونه حرا فبان تناهي أمقر قوله واخذنا في المتن قوله سوا معنا لما لم يكن وكذا في المتن الآخر به فارق إلى المتن قوله الموصوف إلى مثل ما لا خ (قوله ومع النكاح) وحيد قوله فارق إلى المتن (أي السنة) ظاهره ولو قبل الرفع اه سم (قوله لانه) أي المقام مع الزوج هنا يقر متى (قوله المتن يطل حقا) أي كما في الميراث ولو طلقها رجعا بعد ان وصيت به يتصور واستدخالها ما هو موقوف على الغير ثم راجعها لم يند حق الفسخ لا نكاح واحد بخلاف ما إذا بان نكاحا بعد نكاحها فان طلبها لم يسقط لانه نكاح غير ذلك النكاح هنا يقر متى (قوله كونه) كونه خصة واحدة أي إذا تحققت لا تتفرع ذوالها اه متى (قوله رعاها قبل مضيا) أي في أنتما للسنة أو قبل ضربها فان حقا لا يطل ولها الفسخ بعد المدة متى (قوله لانه إسقاط للحق الخ) أي لم يسقط كالفسخ من النكاح اه متى (قوله بعد المدة) متعلق بما جلت (قوله لانه على الفور الخ) سكتوا هذا العمل عن غيرها بالجهل مع انه قياس غيار صيب المبيع ثم ايت ما تحذف شرح الخوار على الفور فكانها اكتفوا به عن التثنية هنا هي اه سيدمر (قوله وبه) أي التعليل (قوله المتن وشرط) بالبناء للفصل اه متى (قوله أو فيها الخ) عبارة عن الغنى فخصه كلامه ان اشتراط الاسلام فيه لا يتصور وليس مراد بل يتصور في الكتابة اه وعبارة من هذا بعيدان الكتابة يتوشرط اسلام الزوج فبان كتابية تغيرت لانه لم يعمل الاسلام بالنسب الا في قوله نعم الاظهر الخ اه وقد بطل ان قوله الا في واخذنا فقر الخ شامل للاسلام ايضا فغير الخ (قوله إذا اراد تزوج كتابية) أي بخلاف ما لو اراد تزوج مسلمة فله الاحتجاج الى اشتراط الاسلام ذلك كما لا يعمل نكاح المسلمة وغير الكتابية من الكافرات لا يصح نكاح المسلم اه عرش (قوله كيانا) مثال الكاملة (قوله أو ثبوته) فخصه اه شرط كونه كيانا ثباتا لها الخوار اه عرش وقد يقيد اخذنا بما يأتي مما إذا لم تكن ثبوتيا أيضا (قوله أو كونه) فثالثه مثال الناقصة وقوله أو كونه أحدها الخ مثال لا ولا (قوله أيضا مثلا) ادخل بفعله الطولي والتقصير ومتى الكمال والبعث والسمون وغيرهما ذكر في السلم عرش (قوله لانه خلف) بالبناء للقول اه متى (قوله وقد اذن السيد الخ) عبارة عن الغنى فخصه معلوم ان عمل الخلاف فيما اذا شرط حرته فبان عيدا ان يكون السيد اذن له في النكاح والام يصح قطعا وقيل اذا شرط حرته ثباتا فثبته اذا نكحت باذن السيد وكان الزوج عن يعمل نكاح الامة والام يصح جرمًا وقيل اذا شرط فيها اسلام فاقبل ان يظهر كونها كتابية يعمل نكاحها والام يصح جرمًا فلو جرحه قال أظهر صحة النكاح ان وجدت شرائط الصحة ففهم ذلك منه اه (قوله والزوج الخ) وقوله والكافرة الخ معطوفان على قوله فذاذن السيد الخ (قوله والكافرة الخ) أي إذا بان نكاح الزوجة المشروطة اسلامها بالكافة (قوله المتن قال أظهر صحة النكاح الخ)

أي بان ادعت الوطء قبل الطلاق لتستوفي المهر (قوله أي السنة) ظاهره ولو قبل الرفع (قوله أو فيها) هذا بعيدان الكتابية يتوشرط اسلام الزوج فبان كتابية تغيرت لانه لم يعمل الاسلام بالنسب الا في قوله نعم الاظهر في الروضة الخ (قوله من الصفات الخ) دخل فيها نحو الطولي والتقصير (قوله في المتن قال أظهر صحة النكاح) هذا مبني على ان الصفات المتسوقة كانت المتسوقة من الصفات الكاملة من أحرية أو غيرها من الصفات الكاملة من أحرية أو غيرها من الصفات الناقصة أو التي لا ولا كيان أو ثبوته أو كونه

أو كونه ثبوتية أو كونه أحدها أيضا مثلا (فاخلف) المشروط وقد اذن السيد فبان ان ثنا هذا الزوج عن عمل له الامة إذا بان ثبته والكافرة كتابية يعمل نكاحها (فالاظهر صحة النكاح) لان خلف الشرط إذا لم يفسد البيع الثامن

هذا يعموم يشمل ما لو كانت المشكوكه قاصر أو شرط الولي أو الزوج أو نفسه أو نحو ذلك من صفات  
الكفاية والاختفاء والذي يظهر فساد النكاح ومثله أيضا فيما ينظر ما للزوج القاصرة من غير شرط  
ولكن ظن الكفاية خلف مجرىها من العمل اه سمو سلطان (قوله) بالضرورة والقاسية أي بكل واحد  
منها كجسي هذه اليطعنات لا يشرط أن يحملها إلى البيت وهذا التوب بشرط أن تحيط به الزوج بشرط أن  
تصعد بخلاف النكاح فإنه لا يأتى بكل ما يدل على بطلان بقصد أو الأصل منها اه حلى أي وكشرط حصة  
الوطء من خلاف شرط أن يعمل لا يبيها الفاعل اه مجرى (قوله) كزوجي من زيد (الخ) وكزوجي بشك  
فلا تفرجه اختيارا فيطعن أيضا اه مجرى (قوله) فزوجها من عمرو) سراده بذلك أن عيب النكاح مقتضى  
القسح وضمه من غير شرط في العيب كذا مظهر بهار من غير أن كان الأول أشد  
من الثاني حر ومثل ما ذكره مالو قال وكذا زوجي فلا تقبل له نكاح غير عاقته باطل اما لو رأى امرأة ثم  
زوج غيرها فالنكاح صحيح ولا خيار له وبه عن أن تبدل العين ليس شاملا لمثل هذا (قوله) إذا صح  
عيار للمتن على الصحة اه (قوله) في غير العيب (الخ) كان المراد كإقراره عليه بعد توقيعه اه إذا شرط أحد  
العيوب السابقة لغيره منها تغير سواء كان ما بين مثل ما شرط أو اعل أو ادون لأنها تقتضي الخيار بوضعها  
اه سم (قوله) للمار (خ) علة لاستثناء العيب (قوله) صح النكاح) ذكر هذا مع تقدير إذا صح السابق للمفهوم  
من ثم مستغنى عنه سمو سيد حر عبارة الزبيدي تقدير هذا يرتب عليه أمران الأول أنه يصير حاصل المتن مع  
الشارح قال يظهر صحة النكاح ثم أن بان غير ما شرط صح النكاح ولا يتحقق ما فيه والثاني أنه يفقد عدم  
ثبوت الخيار وحده نتيجة صحة النكاح فيفهم أن ثبوت الخيار مفرج عن عدم صحة النكاح وليس كذلك اه  
(قوله) لمن فلها خيار) فان زوجت فلا وليا لها الخيار إذا كان الخلف في النسب لقوات الكفاية بآية متقى  
(قوله) نعم الاظهر في الروض (الخ) وهو المتمدن جري عليه الا نوار وجعل العفة كالنسب أي الحرقة الثانية  
ومعنى زاده سم ونقول الشارح الا في واخذ الخ يشمل ذلك وغيره ككون أحدهما أبيض اه (قوله) ان  
نسب (الخ) ويأتي ذلك في شرائط نسبها كما يفهم من شرح الروض وغيره وصرح به الشارح فيما يأتي وإنما  
فرض الكلام في شرائط نسبها نسبة قوله فلها الخيار اه سم (قوله) وكذا لو شرط حرته (الخ) عاقته  
التي تأتي والمتن هنا واقفا فيما يأتي من عدم ثبوت الخيار فيما إذا بان تمامه هو عبد (قوله) وعلى مقابلة (الخ)

ان شرط صحته إذا شرط حرته لثبوتها لم يلزم له نكاح الامة (قوله) في غير العيب للمار (خ) كان المراد  
كإقراره عليه حر بعد توقيعه اه إذا شرط أحد العيوب السابقة لغيره منها تغير سواء كان ما بين مثل  
ما شرط أو اعل أو ادون لأنها تقتضي الخيار بوضعها (قوله) في غير العيب) يحتمل أن يكون مثل العيب  
الجنون حتى لو شرط في المرأة عقل الزوج أو ولي الرجل الجنون عقل الزوجة فالحلف يجب الخيار  
للاولي أو لستوى الزوجان في الجنون ويحتمل أن يقال في هذا فساد المقدم كالزوج القاصرة بشرط  
الكفاية فالحلف عاقته بقصد المقدم فيما يظهر كالسكت الضرر وهذا الاحتمال الثاني هو الصحيح لا يقال  
إذا لم يتحقق الولي الكفاية لم يصح الاقدام على العقد لا ناقول يكفي في جواز الاقدام على الفطن كذا يخط  
شيخنا البرلى بما شرح المذهب وتغيير الولي الجنون وفساد نكاحه إذا بانته مجنونة فيها انظر على ان  
العيب يعمل الجنون لأنه من العيوب السابقة فامنى التردد في كونه مثله ثم قد يقال يدل على تغييره  
الجنون قول المصنف السابق ويغير بقارن جنون الخ الا ان تقرير الشارح له اشر بتصوره بولي الزوجة  
كانت عليه هنا فيحرر (قوله) صح النكاح) ذكر هذا مع تقدير إذا صح السابق للمفهوم من ثم مستغنى  
عنه (قوله) ان نسب (الخ) فرض الكلام في شرائط نسبها وذلك في شرائط نسبها كما يفهم من شرح  
الروض وغيره وصرح به الشارح فيما يأتي وإنما فرض الكلام هنا فيما ذكر كفاية قوله فلها الخيار (قوله)  
ان نسب (الخ) جعل في الا نوار العفة والحرقة كالنسب في كفاية قوله في شرح البيهقي وقول الشارح الا في  
واخذ الخ يشمل ذلك وغيره ككون أحدهما أبيض (قوله) وعلى مقابلة) اعتدله حر (قوله) يتخير

بالشرط القاسية قال النكاح  
أولى أما خلف العين  
كزوجي من زيد فزوجها  
من عمرو فيطعن جرما  
(ثم) إذا صح (ان بان)  
الموصوف في غير العيب  
للمار (خ) مثل ما شرط أو  
(غيرا ما شرط) كالسلام  
وبكارة وحرية بدل  
أخذها صح النكاح  
وحديث (فلا خيار) لأنه  
مسأو أو أكل وقار  
مبيحة شرط كفر عاقبات  
مسألة بأن المخطئ ثم  
(وإن بان دونه) أي  
الشرط (لها الخيار)

خلف نعم الاظهر في  
الروضة أن نسب إذا بان  
مثل نسبها أو أفضل لم  
تتخير وإن كان دون  
الشرط خلافا لمن اعتمد  
مقتضى إطلاق المتن لإلزام  
وكذا لو شرط حرية  
لبن قنا وهي أمة على  
الوجه وعلى مقابلة الذي  
جزم به بعضهم يتخير

سيداها لا هي بخلاف سائر الجيوب لأنه (بغير ما على الكتاب) لا يمتنع وأخذنا فنقرر أنه متى بان مثل العارط أو غيره فلا خيار وإن كان دون الشرط (وكذا له) الخياران (٣٥٦) بانحدون ما شرط سواهما أيضا صفة التكال وفيهما (في الأصل) الشرط نعم حكم النسب هنا

وهو الممتنع فنقرر بنهاية متفق (قوله بخلاف سائر الجيوب) أي أن الخيار لما وليد ما على ما شرط شرح قول المصنف ويختبر بمقارن جنون الخ أمه عش (قوله) سواهما أيضا الظاهر أنه مستدرك مع قوله السابق من الصفات الكاملة الخ سم (قوله) نعم حكم النسب هنا وكونها الخ) وقائليا به والمضى متادون ماسبق كامر (قوله) وكونها الخ) عطف على النسب (قوله) وكونها الخ) أي ظهورها عامة على خلاف الشرط وقوله هو الخ الخ الخ الخ (قوله) كونه (قوله) أي الحكم في الشرط نسبة وأحررت (قوله) والخيار فيها الخ) عبارة التباية طلقا منها الفسخ فورا ولو يغير فاض أو قال عش أي بان يقول لم يستع التناكح أم (قوله) في هذه) أي فيها إذا بان دون ما شرط وقوله دون ما قبلها أي فيها إذا بان دون ما شرط (قوله) واختلاف المرجعين الخ) أي المشار إليه بقوله على الوجه وعلى مقابلة الخ وهذا عطف على قوله هو بان الخ (قوله) دون ما إذا بان الخ) عمل تأمل فان المرشحين مختلفون فيها أيضا بل نصيبا من ثبوت الخيار فيها اللهم إلا أن يكون مراد المرشحين من المتأخرين أم يدر عمر (قوله) وتريد الثانية) أي صورة اختلاف المرجعين فيالربان قانون ما إذا بان أم الخ (قوله) بتعصرها) أي الوجوه فيها إذا بان الوجوه فتأمر قوله بخلافه أي الزوج فيها إذا بان أم الوجوه (قوله) ولم يشرط ذلك) أي قوله أو ما الثاني في الخ لئلا قوله كاطم مثل فلو افقت والى قول المتن المؤثر في التباية إلا ذلك القول (قول المتن) ليات كتابة) أي في الأولى بشرطه أم متق (قول المتن) أو ما) أي ومبعضه بنهاية متفق (قوله) لم يكن) أي لم يوجد صفة الكتابة (قول المتن) أو عدا) أي أو فاذن لسيده في التناكح بنهاية متفق (قوله) وهي حرة) أخرجه الامتياز فارق ماسبق في الشرط على جزم بعضهم بان الشرط أقوى أم سم (قوله) أما الأول) وهو قوله ومبعضه قوله للعالم الخ أي لحيث أخف ثبت لها الخيار وقوله أو ما الثاني هو قوله أو جذا أمه عش (قوله) وأخذنا جميع الخ) عبارة التباية وما ذكره أي المصنف هو الممتنع وان أخذنا جميع الخ (قوله) نص الام) وقوله البتة وقال الله وأب العمد لا تاهضت ترك البعداء وهذا هو الظاهر كجزمه في الآثار كالتالي أمه متفق (قوله) ورد) أي لتعليل الجميع بالقياس المذ كرو قوله وكالفق عطف على قوله كالتواظها وقوله ويرد على تعليم بالقياس على الفسق (قوله) لا سببا بدلتورية) أنظره إذا كان الفسق بانو اسم على صحيح ونصية الفرق بما ذكر أن الفسق لو كان بذا فتب لها الخيار أمه عش (قوله) في الفسق) أي قوله ولو وطى ودوجته في الخ لئلا قوله هل تناقض إلى المتن وقوله هو وكيل عن سيدها (قوله) فيسقط) من الأسقاط وقاضه خير الفسخ بالخلف وقوله قبل الوط الخ سألته وهذا حسن من قول سم ما نصه قوله فيسقط المهر أي بالفسخ وقوله قبل الوط الخ أي

سيداها لا هي بخلاف سائر الجيوب) قد يفهم أنها تختبر في سائر الجيوب لا باليد قبل هذا على ما في البيط دون منازعة الأول وكش المذ كور في شرح قول المصنف ويختبر بمقارن جنون الخ (قوله) مثل الشاوط أو فوفه) يدل على أنه ما لشرط طر بنهاية فتدونه ون فلا خيار وخرج ما لو كان حرا فارق هذا ما تقدم في حكمه على جزم منهم بقدره هنا على الطلاق وسيد ذلك المشرع في التنبيه لأن ثم انظر تميم هذا لا تخضع قول الروض فان خرج غير اعاش شرط فلا خيار أو دونه ثبت الخيار وإن كان الآخر متفق إلا في النسب أهله أعنى هذا التعميم خلاف قوله وإن كان الآخر مثله طاملا (قوله) سواهما أيضا الخ) الظاهر أنه مستدرك مع قوله السابق من الصفات الكاملة الخ (قوله) واختلاف المرجعين الخ) أي على جزم بعضهم دون الوجه عند (قوله) وهي حرة) أخرجه الامتياز فارق ماسبق في الشرط على جزم بعضهم بان الشرط أقوى (قوله) لانت أمه) أي وإن كان حرا (قوله) بخلاف الفسق الخ) أنظره إذا كان الفسق بانو (قوله) فيسقط

وكونها أمه هو حد كونه والخيار فيها لورى لا يحتاج لحكم ونازع فيه الفسخ كما به بمقتضيه لئلا يكون كامر (تنبيه) وجهه جريان الخلاف في هذه دون ما قبلها واختلاف المرجعين فيها بان تناوهم أمه دون ما إذا بان أمه وهو جيد أن الزوج يمكنه التخلص بالطلاق وتريد الثانية بتعصرها بنفقة المهرين بخلافه ولو شرطها مسلفا حرة مثلا لم يشرط ذلك (قائت كتابنا) أي في تحمل فلا خيار له (في الاظهر) لتقصيره بترك البعداء والشرط كالوطن المبيع كتابنا مثلا لم يكن (ولو أدانت في تزويجها) بن غلته كفواهين فسقه أو فدانة نفسه أو حرقة فلا خيارها) لتقصيرها قولها بترك ما ذكر (قوله) ولو بان مبيأ أو عدا) وهي حرة فلها الخيار وأهله أما الأول وهو معلوم عامر أول الباب كالمعنى من أنه مثله ما لوطنا سببا ليات ممية فلو افقت ما ظن من السلامة للعالم في الناس وأما الثاني فلان قص الرق يؤدي إلى تضررها باشغال سيدها عنها بجمعتها وبأنه لا يفتق إلا بفتقة

المهرين ويشبهه ما رآه ويأخذنا جميع تأخر ونص الام والويل على أنه لا خيار كالوطنا سببا ليات أمه بالفسخ تحمل لور دانه يمكنه التخلص بالطلاق وكالفق ويرد ونوح الفرق إذا قل مع كونه الخش عدا يوم عار لم يعد المتق بخلاف الفسق لا سببا بدلتورية (ومتى فسخ) العقد (بخط) لشرط أو ظن (لحكم المهر والرجوع به على التناز ماسبق) في الفسخ بالعيب فيسقط

المر قبل الوط لا ممو لا يمدو لا يرجع بالو فرمه على النار وحكم مون (٣٥٧) الوجودية العدة أنها لا تصب منها ولم

ككل مفسوخ نكاحا

ولو حاملا على تناقض لما

في سكتا ما كان (والمؤثر)

لنفسه خلف الشرط (تقرير

قارن المقد) بان وقع شرطا

في سلبه كزوجتك هذه

الحررة أو على أنها حررة أو

بشرط كونها حرة وهو

وكيل عن سيدا لان

الشرط إما أن يترقى المقود

إذا كانت كذلك كما للمؤثر

لرجوع عقيدة الولد لأبيه

للاقتراض مقارنته لسلب

العقد ويترق بان الفسخ

رفع المقد بالكلية فاشترط

أشياءه على موجب الفسخ

ليقوى على رفضه بعد

العقده ولا كذلك قيمة

الولد مع غيرها لا كتن

فيها بتقديم التثريب على

المقد مطلقا كما يتضح

كلام التزالي أو بشرط

الاتصال به أو عرقا مع

قصد التثريب في النكاح

على ما يقتضيه كلام الآمام

ووقع لفارح خلالها

تقرير في تقرير الفسخ وهو

غير صحيح كما بينه شيخنا (ولو

غير مبررة أمه) في نكاحه

إما أن شرطت فيه

(ومحصناه) أي النكاح بان

فلان خلف الشرط لا يطله

مع وجود شرط نكاح

الامة في الولد فصحه بان

فلان ان الحيف يطله أو

الفسخ اه عبارة شرح المنهج والمخازن كان الفسخ قبل وطه فلا مهر أو يهدأ ومه مهر مثل ام (قوله

المهر) أي أو المتقدمة متى (قوله لا ممداخ) بل يزد كزوج المسمى لعدم تصوره هنا لان شرطه حدوث

سبب الفسخ بعد الوط سببها هنا لا يكون إلا مقارنا لا يتصور خلاف الشرط اه سم (قوله هنا)

أي الفسخ والخلف بقره ثم أي في الفسخ بالسلب (قوله ككل مفسوخ الخ) أي كالفسخ بالانحصار

بالمر أو التفتقر المفسوخ بطرو المقت (قوله ولو حاملا) قال في شرح الروض لكن خلفه فسخ مقارن اما

يعارض فكا لطلاق كما ياتي ثم أي في التفقات انتهى اه سم (قوله على تناقض لما الخ) والاصح وجوب

السكنى اه ياتي ثم متى (قوله في سكتاها) أي المفسوخ نكاحا (قوله والمؤثر) التي هو المراد انفصل في

الباب لا قوله من أصله قوله أو تمكن أي التي أو تعلق بالاشية إلى المختار قوله أو استند تقريرها

إلى المختار (قوله بان وقع شرط) عبارة فالمؤثر هو صفة عليه على سبيل الاشتراط كزوجتك هذه البكر أو هذه

المطلقة أو الحرة خلاف ما إذا قارنه على سبيل الاشتراط أو سبق المقد اه (قوله وهو وكيل بيدها) سيد كر

تصويره من المالك أيضا مع ش (قوله كذلك) أي في سلب المقد (قوله الآية) أي التيمم فكان الأولى

التذكير بارجاع التصدير لرجوع (قوله أو كتن الخ) عطف تصدير لقوله مع الخ (قوله بتقديم التثريب

الخ) وكذا يتأخر عنه كما قال به بين المقد الوط هذه حرة لا تعلق بل له كان يسيل من ان لا يطاها

كذا وجهه من بطله من قرأه على والده ثم وقف من جهة انه لم يطلع على مستند من كلامهم عن وسم (قوله

مطلقا) أي عن قيدي الاتصال قصد التثريب الاتيين (قوله أو بشرط الاتصال) عطف على قوله مطلقا

(قوله ووقع لفارح الخ) عبارة فالمؤثر في شرطه خبر تروم بعضهم اتحادا في خبرين فحصل المصل بالمقد فله

كاله كروفي في مؤثر في الفسخ قان حرة وكاه يتغير بذلك الحال للجلال المحل مع أنه شيعه لان التصديق بذلك

إظهار الحزم (قوله المختار لو ش) أي حرا وعيد نهاية ومعنى (قوله كان شرطت) أي الحررة في أي في

المقد أي قدمه مطلقا ومتعلبا به فاع قصد التثريب في النكاح كما راعه ش (قوله التثريب محصناه)

لا مفهوم له فكان الأولى تركه فان الحكم كذا ذكرنا إذا ابتلاه لسببه الخلاف اه متى وسيظهر اليه

الفارح بقوله أو لم نصحه الخ (قوله بان فلان خلف الشرط الخ) وهو القول الاظهر اه متى (قوله

فيه) أي في المنعور (قوله أو لمقد بعضها) أي الشرط قسم قوله بان فلان الخ اه ع ش أي فكان الأولى

أو بقد الخ بابا يظهر المصطف (قوله المختار العلم) أي أو ممة كأي دل عليه أخراج الفارح البديعة قط اه

يجري ثم الظاهر اخذا من كلام الفارح الخ (قوله خلا بقتنه الخ) المراد بالعلم ما يشمل الظن فلهذا (قوله

المهر) أي بالفسخ (قوله قبل الوط لا ممداخ) عبارة شرح المنهج فان كان الفسخ قبل وطه فلا مهر أو

يهدأ ومه مهر مثل اه ولين كزوج المسمى لعدم تصوره هنا لان شرطه حدوث سبب الفسخ

بعد الوط والسبب هنا لا يكون إلا مقارنا لا يتصور خلاف الشرط (قوله ولو حاملا) قال في شرح

الروض لكن خلفه فسخ مقارن اما يعارض فكا لطلاق كما ياتي ثم أي في التفقات اه (قوله على تناقض

لما في سكتاها) والاصح وجوبا بشرط حدوث في الروض والمصنف كذا ذكره أي الأصل في العدد

ان لها السكنى اه (قوله بتقديم التثريب على المقد مطلقا) وكذا يتأخر عنه على ما عطف عن شيخنا

في الفسخ لا بد من اقترانه بالمقد وأما بسط ذلك في شرح الروض فافه وتروم بعضهم يعني للجلال المحل

اتحاد التثريبين فحصل المصل بالمقد قبله كالفكر فيه في أنه مؤثر في الفسخ قان حرة أو ككتب

شيخنا البرلى بها مع خلفه في قوله ان ذلك ناشئ منه عن تروم نظري بين بل هو تابع لنفيه قال الزركشي

ما قاله الاصحاب من اشتراط ذلك في المقد خالف فيه الآمام مستدلا بنص الشافعي ان التثريب من الامة ثبت

هذه الأحكام فاقضى ان التثريب لا يراعى ذكره في المقد وإلا لما صح التثريب إلا من عاقد ما حكيه

(قوله كان شرطت) أي الحررة (قوله في فائت ومحصناه) قال في الكنز وهو الاظهر اه قال الزركشي

لقد بعضها (قوله) المحاصل (قبل العلم) بأنها امة (حر) وإن كان الوجود عبدا خلا بطله فان الولد

يقيمون لم يوطىء هذا ما قبل أن يزوج الحرة كان الولد حراً أو كوطىء زوجته الحرة بطناً أو زوجة إلا ما قبله حراً ولا أثر لثقله خلا  
لن حره وخرق بان الحرة الثانية (٣٥٨) طرية الام اقوى اذا يوثق فيها بشرط حرية البطن بخلاف الرق بقرتها قبل الرق

ببنيه) اى الظن سم على حج اى ما لم يمارسته اقوى منه كايان فيا لوطى بزوجته الحرة طالع حيث التقدر ا  
لان حر ينافي نفس الامر اقوى من ظنه اه حش (قوله عبادة) اى او امره غيره اه معنى (قوله ولو  
وطى بزوجته) كلام متناقض (قوله يرقها) اى الام (قوله والشرط) يتأمل اه سم اقول يتصل كلام  
القارح على مجموع التعليل والشرط بتدليل التامل بما رتب بحث نكاح الامة فروع نكاح الامة الفاسد  
كالصحيح فان الولد يرقى ما لم يضرط في احد مما حقه بمسبة لتعليل لا مطلقا اه (قوله بعده) اى بعد طه  
صفوط (قوله) باكثر من ستة اشهر منه) اى من اول وطاع عبادة النيا بلسة اشهر ولا بد كقوله الزركشى  
من اعتبار قدر رائد للوطس الوضوح اه (قوله ويصدق) اى الحرة وقره في ظنه اى الحرة (قوله  
ليطبخ) اى الوارث (قوله يرقها) اى على الاصح يتبع بها اذا حقه اه معنى (قوله وان كان السيد باع)  
رد على البارزى قال الزركشى واستثنى البارزى في التمييز ما لو كان السيد اباً للزوج وليس كذلك فان  
الاصح لزوم القيمة ايضا لان القنود او يجب انقاذ حراً ولو لم يملكه السيد حتى يبتع عليه فاشبهه سائر صور  
القنود اه سم (قوله من اصله) اى انه انقذ حراً الا انه انقذ رقيقاً ثم حقه اه سم (قوله يظنه اخ)  
متعلق بالتفويت (قوله ما لم يكن اخ) راجع للثبوت (قوله قلنا قيمة) وسيقا قريباً ان الاصح  
خلافه اه سم (قوله يوصفه عليه) اى على الاب عقب ذلك اى الانقاذ (قوله للولد) اى الواطى  
قول المتن ويرجع بها) اى قيمة الولد سكوتاً عن المهر بفهم انه لا يرجع به المهر فروع على من فروع هو  
كذلك لانه استوفى بما يقابلها المهر الواجب على العبد المهر ووطى كان مهر مثل ثمنه او المسمى  
فيكسبه اه معنى وقوله المهر الواجب اخ التبا بقتله قال عش قوله ان كان مهر مثل اى بان نكح بلا  
إذن من سيده وقوله او المسمى اى بان نكح باذنه وسمى تسمية صحيحة وقضيتاه ان لو لم يمسس او  
نكحها فمقوضة ثم ووطى بثلث مهر المثل بذهنه وكذا لو اذن له سيد في نكاح قاسد ثم يابى في كلام الجمهور  
ما ان ذلك يتعلق بكسبه في المسائل الثلاث كالسبي الصحيح اه (قوله الزوج) اى قول المتن ولو انقضى في  
الغنى لا يقر له مؤاخذه الى المتن وقوله او مهر مالى قوله يربو بقوله لو استثنى المتن (قوله غير السيد)  
قال في القنود قد علمت عاسق ان كان القارح هو المستحق لقيمة فلا غرم ولا رجوع لعدم القاندة اه  
سم اى فيستثنى من هذا قوله السابق ما لم يكن الزوج اخ (قوله لانه) اى القاندة (قوله سم كونه) اى المهرور  
(قوله من ثم) اى من اجل ان المتق للواخذه بالافرا (قوله اذالم يقصد إلقاء المقت) بان قصد الاخير  
او اطاق (قوله ولا سيق اخ) اى انشاء المقت (قوله او ولي) اى ولي السيد اذا كان السيد محجوراً عليه اه  
معنى (قوله ويحيته) اى حين اذ كان التبرير من الوكيل او الولي يكون اى التبرير خلف ظن الخ  
عبارة لغنى والقنود في ذلك بخلاف الشرط تاريخ الظن اخرى اه (قوله قطع) اى لا شرط اذا شرط  
[ما يكون في القند والعقد لا يتصور منها اه سم (قوله ومراخ) جملة مالية راجعة لكل من المظروف

بالطبق والشرط قاتر فيه  
الظن اما ما غفلت به بعد  
عليه كان وليه بعد الوطى  
بعد ما كثر من ستة اشهر  
منه فهو حق ويصدق في ظنه  
ييمتو كذا واره فيحط  
انه لا يعلم ان موته علمتها  
(وعلى المهرور) في حقه  
ولو قنا (قيمة) يوم موته  
لانه اول اوقات امكان  
تقويمه (لبيدها) وان كان  
السيد جاداً ولد ليه وامه  
لتفويت ربه من اصله  
التابع لرقا بقتله حرته  
ما لم يكن الزوج قنا لبيدها  
اذ السيد لا يثبت له على قته  
ما لو تكن هي القارة  
وهي مكاتبه قلنا قيمة  
الولد ما اذل غرم خارج من  
عليها وخارج بقوى من  
اصله ما ووطى امة ابيه  
يظن انها زوجته القنة فلا  
قيمة لانه ماله موقوف الزرق  
لانقاذ قنا وحقه عليه  
عقب ذلك فبرى لا دخل  
للولد فيه (ويرجع بها)  
الزوج اذا غرمها لا يقيه  
كالنكاح (على القارح) غير  
السيد لا المهر لانه غرامها  
مع كونه لم يدخل في العقد  
على ان يضمن الولد بخلاف  
المهر (والتبرير بالحرة)  
لا يتصور من سيدها

قوله وصحته قيد مضر فان كان الولد حراً وصحت النكاح أو فسدناه لتعليل السابق اه (قوله ببنيه) اى يتبع  
الظن (قوله والشرط) يتأمل (قوله بعده) اى بعد طه (قوله وان كان السيد جاداً) ولد اخ رد على  
البارزى قال الزركشى واستثنى البارزى في التمييز ما لو كان السيد اباً للزوج وليس كذلك فان الاصح  
باب المقت من الشرع حين والو وعقل لزم القيمة ايضا لان القنود او يجب انقاذ حراً ولو لم يملكه السيد حتى  
يبتع عليه فاشبهه سائر صور القنود اه سم (قوله من اصله) اى انه انقذ حراً الا انه انقذ رقيقاً ثم حقه اه  
(قوله قلنا قيمة الولد) وسيقا قريباً ان الاصح خلافه (قوله غير السيد) قال في القنود قد علمت  
عاسق ان كان القارح هو المستحق لقيمة فلا غرم ولا رجوع لعدم القاندة اه (قوله قطع) اى لا شرط

عالية البتة باقره زوجك هذا الحرة فأر على أنها حرة مؤاخذه به باقراره من ثم لم تمت ما اذا لم يقصد إلقاء المقت ولا المظروف  
سبق منه (بل) لا يتصور من (وكله) او وليه في كاحه وحيته يكون خام على او شرط (او من) ويحيته يكون خاف ظن بقوله لا عبادة  
بقول من ليس بهاد ولا معقود عليه ما غير غالب لا يتصور كان تكون مروهة او جانية وهو معسر وقد اذن له المستحق في تزويجها

لرؤسها بحر أو سبدا من فلس أو سقيما أو مكنا أو يوجها بأن للفرما أو الولي أو السيد أو مريعا وعليه دين مستغرق أو يرد بحرية السفة  
عن الألفاظ لظهور القرينة فيه أو يتلفظ بالعبارة بحيث يسمح قسمه فقتدوا ما وصحه كلام بعضهم أن المشتبه يقع اختصارها في الباطن غير مرادها  
بأن في الطلاق إن اختار ما لا يقيد شيئا لاختار ما لا يصل اليه من مطلق غيرها (فان كان) (٣٥٩) التثنية (منها ملحق الترميم بذهنها) فخطاب

به غير المكتوبة بعد خطها  
لا يكسبها ولا يرفقها وإن  
كان من وكيل السيد ملحق  
بذمتها فيطالب بها حالا  
كالمكتوبة بناء على الأصح  
أن قيمة الولد لسبدها أو  
منها فصل كل خطبها ولو  
استند تقرير الوكيل لقولها  
رجع عليها بما فرقه نعم  
لو ذكرت حريتها للزوج  
أيضا رجع الزوج عليها  
ابتداء دونه لأنها لما شافته  
خرج الوكيل عن بين  
وصورة الرجوع عليها  
أن يذكر حريتها للزوج  
معا بأن لا يستند تقريره  
لتقريرها ولو استند تقريرها  
لتقرير الوكيل كان أخبرها  
أن سيدها احتقا بقياس

والمحطوف عليه (قوله أو اسمها بحر أو فخ) عطف على إلى اسم وغير تكون (قوله أو سقيما) مع قوله أو الولي  
يراجع الحكم في ذلك ما روي في (قوله أو سقيما) (قوله أو مكنا) (قوله أو يوجها) (قوله أو السيد أو مريعا) عطف  
على قوله من فلس أو سقيما أو مكنا أو يوجها بأن للفرما أو الولي أو السيد أو مريعا عطف على قوله من فلس أو سقيما أو مكنا أو يوجها  
لعل الكلام يعني مع (قوله أو فطلق) أي في فصل الطلاق سقيما أو يوجها أو مكنا أو مريعا عطف على قوله أو فطلق  
ويدين من قال أنت طالق وقال إردت أن دخلت أو شارب يخرج به أن شاءا فلا يدين به لأنه يرفع حكم  
اليمين بحلق واحدة فينا في لفظها مطلقا والنية لا تؤثر حيث يتخلف في التعليلات فبأن لا يرفع به بل تخصصه  
بمحدد حاله (قوله أو يوجها) أي غير المشتبه من التعليلات (قوله أو سقيما) أي أما هي  
فخطاب حالا كأي (قوله لا يكسبها) عطف على ذمتها (قوله بناء على الأصح) راجع لقوله كالمكتوبة  
(قوله لسبدها) أي المكتوبة (قوله أو متهما) أي الزوجة أو الوكيل وقوله رجع أي الوكيل أم حش  
(قوله نعم) لو ذكرت الخ شامل لذكر ما بعد ذكر الوكيل للزوج وقوله اسم عبارة للمنفى وإن ذكرته  
لوكيل ثم ذكرته للزوج رجع الزوج عليها ولا رجوع على الوكيل وإن ذكره الوكيل للزوج أيضا  
(قوله لأنها لما شافته) فلا أنكرت ذكرها ذلك للزوج صدقت بيمينها لأنه الأصل أم حش (قوله  
بأن لا يستند الخ) لأنه على شرح الرض أي والمنفى ثم إن كان هذا تفسير للعبارة فعمل ما إذا ترتب بتخلف  
ما إذا كان قتيلا لها أم سم أي وكان الأولى ولم يستدخ (قوله أو فطلق) أي الزوج (قوله فيرجع) أي  
الزوج عليها أي الوكيل وحده أي ابتداء دونها (قوله أو بجنابة) إلى الفصل في التباين المنفى لا قوله خلافا  
لأن حقيقة الثاني (قوله أن يرضه) أي الأب أحترز عما لو يرضه من غيره كخبره فالتجنين واحما  
أم سم (قوله وإن زاد الخ) أي العشر وقوله بهذا أي العشر (قوله أو فطلق) وقوله أو فطلق وقوله أو فطلق  
وقوله أو السيد وقوله أو فطلق عطف على قوله أو فطلق (قوله ويضمنه) أي الجنين القتل (قوله لما ذكر) أي من  
قوله لأن الجنين الخ (قوله عليه) أي المبرور (قوله أو فطلق) أي المبرور (قوله ولا يجب منها) أي لما كان  
الحاق من المبرور أم حش (قول المتن ومن عتقت) كلها أو ألقها ولو قبل زوجها ففضل المبرور زوج أمته بعد

إذا شرط ما يمكن في العقد المقدل يتصور فيها (قوله نعم) لو ذكرت شامل لذكر ما بعد ذكر الوكيل  
الزوج وقوله (قوله بأن لا يستند تقريره لتقريرها) لأنه على شرح الرض ثم إن كان هذا تفسير للعبارة  
شمل ما إذا ترتب بتخلف ما إذا كان قتيلا لها (قوله بأن لا يستند تقريره لتقريرها) فحيث استند تقريره  
لتقريرها أو شرط الزوج رجوع عليها ابتداء وحدها أو ذكر الوكيل ابتداء للزوج أو لا (قوله أو فطلق) أي  
أي المبرور وقوله ثم يرجع عليها أي على الوكيل (قوله أن يرضه) أحترز عما لو يرضه من غيره كخبره فالتجنين واحما  
كخبره فالتجنين واحما (قوله أو فطلق) أي المبرور أو فطلق على عاقلة عبارة الرض وإن كان بجنابة  
المبرور فآخرة على عاقلة للورثة ويضمن كسابق أي ضمن السيد عشرة قيمة الإهم لا حلق في الفترة أي  
لا يرض منها شيئا لأنه قاتل أي ولا يجب من بعده من العصابات إلى أن قال وإن كان بجنابة عبد المبرور فحق  
سيد الأمة على المبرور ولا يثبت مهره على عبيده فلا يتناقض من الفترة برفقته إن كان المبرور حازرا  
لميراث الجنين فإن كان معه لثمين جدد فلتصيبهم الفترة فقيمة العبد انتهى يقول الشارح أو فطلق السيد  
على عاقلة فيه نظر بالنسبة لقوله فلتصيب على عاقلة بل الوجه أن العيان على المبرور ولذا عزم به أنه إذا  
كان الجنان عبد المبرور فلا يسد على المبرور عشر القيمة (قوله في المتن ومن عتقت الخ) (لرفع) لو أنكر

حرا أجنبيا ثم عاقلة غرة للمبرور الحر لأنه أبوه ولا يتصور أن يرضه إلا الأم الحرة وعلى المبرور عشر قيمة الأم  
للسيد وإن زاد على قيمة الفترة لأن الجنين القتل إنما يضمن بهذا أو قاتل أجنبيا فعلق التقرير بقتله ويضمنه المبرور وللسيد ما بشرقيتها لما  
ذكر أو المبرور فالتقرير على عاقلة لورث الجنين والسيد عليه العشر أو فطلق العشر على المبرور ولا يجب منه شيء من العرة إلا أن وجدت جدة  
الجنين فسد ما في رقة القتل أو السيد فآخرة على عاقلة والمهر على المبرور أو فطلق العشر على المبرور (ومن عتقت)

غرة أو أمته فإن كان الجنان

وقيل وطول يومه (مخصص) في ذلك الزمان في ذلك المكان (الفسح) كالحق أو تقصير فلا رجاء في الأول ولا خلا في الثاني لان يومه من خصصت بمدة من غير كان قفا كالإخباري وهو لا يجوز في زيادة على ما به مقدمه هو زيادة من صغير حاصله اقل عليه من طين المقام الفرق باختلاف تقسمات متفق عليه وتضربها بما هو اقل لتقصر غير منظرها مما يختلف الحروف حق قبل نسخها سقط خيارها أو مبدأ يعتد بالالف والضم ونحوه من غير (٣٦٠) دور كان اعتباره من قبل وطوبى له ثلث ما له بالصدق ان لم يتخير لسقوط ما ظهر فيها

يقصص الثلث فلا تلتصق  
 فيها فلا تتصور ولا تصاحح هنا  
 الموضع لما حكم ما قرر من  
 التمسك بالإجماع (والأظهر  
 أنه) أي هذا الخيار (حل  
 الفور) كسبائر العيب فيعتبر  
 هنا بما مر في الصفحة كما  
 سبق أيضا ثم غير المكافة  
 تزجر لكل ما لتزجر من  
 الولي والعتقة في عدة طلاق  
 وحسب لما انتظار بينوتها  
 لتسريح من تعب النفس  
 (فإن قالت) بعد أن اشرت  
 الفسخ وإن أرادته (جملت  
 العتق صدقت يمينها إن  
 أمكن) جعلها به عادة بأن  
 لم يكذبها ظاهر الحال (بأن  
 كان المقتضا غائبا) عن علمها  
 وقت العتق لتزجر ما خلاص  
 ما إذا كذبها ظاهر الحال  
 كان كانت معققة يمينه ولا  
 قرينة على خوفه ضرر من  
 اظهار عتقه كما مر ظاهر  
 فاتها لا تصدق كل الزوج  
 ويسمي بيطل خيارها (وإذا  
 أن قالت جملت الخيار به)  
 فتصدق يمينتها (في الأظهر)  
 لأنه بما يخفى على غالب  
 الناس ولا يسهل إلا التحراس  
 وبها فرق عدم قبول دعوى  
 الجمل بالرد بالعيب ولو علم

صدقها كعجوبة صدقت جرمها وكذا كعجوبة لم تصدق جرمها وتصديقها أيضا في دعوى الجهل بالقورة ان  
 امكن جعلها با كافي الرد بالعيب (ان فسخت قبل وطء فلا عيب) ولا متعة وان كان الحق للسيد لان الفسخ من جهتها (و ان فسخت بعده)  
 الى الوطء (بقي بعد وجوب المهر) لا يسترداره (و ان فسخت بعد الوطء بقى) (قله) وامر القرص انما امكنه جعلها به (فهر مثل)  
 لا متان الفسخ العلق السابق للوطء والفقهاء انهم يفسرون كطه في انكار جواز (و قيل المهر) لا يسترد الوطء وما وجب منه للسيد

ويجاب عما اعترضه به أن أولئك بان استناد الفسخ لوقت التتويان وجب وقوع الوطء وهي حرة لا يتأني ذلك لأن القدر هو الموجب  
الاصل وهو وقوعه في ملكك (ولو حتى يمضيا أو كرتبت أو حتى عديتمت أو مالا خيار) لبقاء (٣١١) أحكام الرق في الأولين ولا له لا يبر

أكان المسعى أمهر المثل فحسبتم اختارتم المقام معو جرى في المقدسية محمية أو فاسدة لأنه وجب  
بالقدفان كانت مضبوطة بأن زوجها يباحا كذلك نظرت فأن وطئها الزوج فرض لما بعد التتويان  
فأمر لها أن مهر المضبوطة يجب بالدخول أو بالقرض لا بالقدفان وطئها أو فرض لما قبل التتويان السيد  
لأنه ملكه بالطوارق فرض قبل اعتبار مو تاحدهما كالوطء والقرض اه (قوله) عما اعترضه الأول  
حذف الضمير (قوله) بأن الخ متعلق بيجاب الخ (قوله) وإن وجب الخ غايته رفعه ضمير الاستناد فهو موصى  
حرة حال من وقوع الوطء (قوله) لا يتأني الخ خبر ان (قوله) ذلك أي كون ما وجب، تنه السيد (قوله) وقد  
وقع أي القدر الموجب في ملكها السيد (قوله) أن ولو حتى الخ أي لو علق بمقتضاها أو بمرتبه معنى  
(قوله) بخلافها أي الزوجية في العكس المار والزوج وطء العتيقة مالم تفسخ كذلك زوج الصغيرة  
والجنترة العتيقة من يفسخا بعد البلوغ لا تملك بالوطء أو بالوطء أو بالوطء أو بالوطء  
(فصل في الاضاف) (قوله) في الاضاف (قوله) إلى قوله بل لو تكسها مسرف التباية الاقوله أو بالسوية  
على الاوجه أو لغيره هو متجني للمخني لا ذلك القول بل قوله بما يأتي إلى الاقرب (قوله) في الاضاف أي  
وما يتبعه كمرقطة أو لا ياب أمه أو له أمه عرش (قوله) الخ ولو بمضافات (قوله) بما يأتي في التفقات أي  
بأن يفعل الميراث من كفاية نفسه وماله أو ما يورثه الثاني وحلي أمه ميراثي جارية عرش أي بحيث لا يبر  
مسكينا بما يكلف به اه (قوله) الاقرب) كإين البت مع إين ابن الأبن أمه عرش (قوله) ثم الوارث) كإين ابن  
مع إين بنت (قوله) وإن سفل) أي الولد (قوله) ولو راتني) أي أو غشيتي بما يمتنع (قوله) أو تعدوا تعدد أي  
الرك ووجه شمله للتعدد ما تجنس يطلق على الواحد والكثير اه عرش (قوله) على ما رجعه في (قوله) التوار  
وهو المحدث بما يمتنع من (قوله) التناضاف (الاب) أي المسرف بما يمتنع (قوله) الخ أي التناضاف الحرة  
نباية (قوله) التناضاف (الاحداد) أي حيث اتصفوا بما ذكر ما يمتنع من (قوله) التناضاف (الاحداد) أي الأصل يترك  
الاضاف عبارة المخني لتلازم ضمير الوارث اه (قوله) التناضاف الخ وصف الوارث أو لغيره المقتدر الثاني كل  
منهما من ترك الاضاف أمه مبدع (قوله) للصاحبة الخ) أي المأمور بها معنى (قوله) وبه (قوله) وبه أي  
قوله ولا نه الخ (قوله) فارق الأم) عبارة التباية التي خرج ماذكر المسرف وغيره الأصل والاصل الاتني  
لأن الحق الثبوت الرقيق وغير المصوم أمثال عرش قوله الأصل الاتني ظاهر من أن عاف عليها الزنا اه (قوله)  
لأن الحق) أي في تزويج الأم (قوله) على إضاف احدا صولة أي فقط فلو قدر على اضاف الجميع لزمه سم  
ونباية معنى (قوله) قط أي لا خصوصه أمه وشيدى عبارة سم مراده استويا قبالا لا خصوصه لمعولا  
لاحدهما اه (قوله) أفرع بينهما أي ولو يلاحكم بما يمتنع من (قوله) أفرع بينهما أي وجوبها للاف  
غير من شرطه بالفرقة أو معهم واض احدهما بالفرقة أم وصح القدر اه عرش (قوله) في الرشد  
أي في الفروع والسيد عثره بقوله أمه الرشد الخ (قوله) مير مثل حرة) انظر لو كان أعمامك  
بأكثر أو بأقل بطرح حكم الزيادة عما بعده أمه وشيدى اقول لو قياس اتفاق الأصل أنه لا يلزم الفروع في صورة  
الاخلال المسعى (قوله) ذكره البقني) اعتمد التباية في المنقوش الضمير وارجع إلى قوله لو كان بعدا هنا  
كما هو صريح صريح المنقوش كان قضيه قول الشارح وهو متجه الخ رجوعه لقوله بل لو تكسها مسرا الخ  
(فصل في الاضاف) (قوله) على ما رجعه في (قوله) التناضاف (الاحداد) وهو المستدش حر (قوله) التناضاف للصاحبة  
بالمعروف) أي المأمور بها (قوله) ولو قدر على اضاف أحد اصوله قدم حصته) أو قدر على اضاف  
الجميع لزمه (قوله) قط) كان المراد لا خصوصه لكن قدر دان يا أي الابوابا أم لا مستويان قرا قط  
أي لا خصوصه مع قدم الأول كما يشيده قوله قدم حصته وجب بان مراده استويا قبالا لا خصوصه لمعولا  
لاحدهما وإن قصرت عبارة من ذلك ويدل على إرادته ذلك قوله ما كانا الخ لئلا يمل (قوله) بعد التناضاف

(٤٦) - شرواني وابن قاسم - (سابع) مثل (حرة) تليق به ولو كتابته لو كان بعد ان تكسها مسرا ثم اعصر قبل وطئها أو امتنت من  
التسامح حتى يسلمه بل لو تكسها مسرا ولو لم يطالب ربه بالأعفاف ثم طال به لومه لا سيان جهلت الاعصار وأرادت الفسخ ذكره البقني وهو







في ذلك الوقت حيث يفتقر الصبر عليه وإن لم يحفظ عبثاً أو إلى عبثه لخدمة لغيره من أن يفتقر إلى ذلك لكنه لا يسمى إغفاناً (و يصدأ  
إظهاره الحاجة) أي أظهر ما لو لم يحضر (٣٦٤) قوله وإن لم تحفظا فرائض إذا لم تعمل إلا من جهة (بلايين) إذا لا يليق بصرته تحليه على

إن عاف القوم الزامه كسبه يفتقر إلى إغفانه وهو واضح اه (قوله بين هذا) أي عدم وجوب  
الإغفان مع القدرة على الكسب وقوله ثم أي في الاتفاق وقوله لإتمامها إلى الغفلة (قوله بخلافه) أي  
الإغفان (قوله أي بوطه) إتمامه إلخ الكسب على الوطء لقول المصنف المار بإضاف اه وشيدى (قوله او  
إلى عبثه) عطف على قول المتن إلى نكاح (قوله لخدمة الخ) وظاهر أنها تنكح هنا وإن كانت شوهد  
فليجاء به اه وشيدى (قوله لكه) أي القصد للخدمة اه عش (قوله وإن لم تحفظها) أي تقوما اه عش  
(قوله ويأثم) أي الأصل وقوله مع عدمها أي الحاجة (قول المتن ويحرم عليه) أي الأصل وإن علاه معنى  
(قوله فيها إذا وضا على الخ) فيلزم وجوب التثريب فقط كما هو صريح صنيع النجاة (قوله لحقها تعالى)  
أي لأحق الولد كاذكره الرافى اه معنى قال عش بهذا ذكره عن الأيدى مثله والأقرب أن كون  
التثريب ليس لحق الولد خاص بما ضاروا به ولا يتعمد وجهته من حقهما يقتضيه في موضع آخر اه  
وارش بكارة (أي أن كانت بكرا أو اتصفا اه شرح روض (قول المتن) أي يهرئب اه سم (قوله  
الولد أي وإن كان الأب كافراً أو مؤمناً شرح روض اه سم (قوله في ذمة المهر) حلوه لمبعضاً لأنه يكلف  
يقال نصف المهر في رقبته ونصفه يتعلق بذمته في نظر الظاهر التاتوي في بدما سبياً في قيمة الولد اه عش  
(قوله نعم المكاتب كالحرة) أي لكونه في ذمته اه عش (قوله وإن طلوعته) غاية للذن وكذا قوله  
للسببة لتبليغه (قوله وعه) أي وجوب المهر والارث (قوله ويظهر أن القول في التقدم الخ) واستظهر  
في شرح الصغير للارث شاذ لا يصدق مدعى التأخر لأن مدعى التقدم يدعى مسقطاً للأصل عدمه اه سم (قوله  
يرجعون هذا) أي الثاني (قول المتن لحد) ظاهره أن كانت بنت الأصل بأن ملك فرعها أخته بل لو لم يمتد  
النسب مر اه سم (قوله على ما اقتضاه) أي عدم الحلق للمستولدة كلام الفرح الصغير الخ وهو المحدث  
بما يقر معنى (قوله وجوبه) أي الحد (قوله نعم لم يوطى) ما لامة الخ) خلافاً لقائياً بغير تعويل ذلك أي

ذلك ويأثم بطله مع  
عدمها ولو كذب ظاهر  
سأله كذا في فالح لا لا رضى  
فيه تردده الوجه تصديقه  
يمينه أن أحسن صدقه  
ولو حل نذور (ويحرم  
عليه وطء أمه ولده)  
الذكر والاشي وأن سفلى  
إحما (والمنصب) فيها  
إذا وطئها علماً بصرعها  
(وجوب) تمزيق بطله لحق  
الله تعالى أن رآه الإمام  
وارش بكارة (مهر) الولد  
في ذمة المهر و رقبته غيره فلم  
المكاتب كالحرة لأنه يكلف  
وإن طلوعته للسببة الآتية  
وعنه أن لم يوطئها أو أحبلها  
لكن تأخر أنزاله عن  
تقييد حقيقته كما هو  
الغالب فإن أحبلها وتقدم  
أنزاله على تقييد الحشفة  
أو قارنه فلا مهر ولا ارث  
لأن وطءه وقع بعد ارمع  
انقضاءه إليه لما يأتى  
عليها قيل الإحبال  
ويظهر أن القول في التقدم  
وعدمه قول الأب يمينه  
إذا لم يلزم إلا أنه فإن شك  
لمهر حل نظر لأن الأصل  
العام براءة الذم والخاص  
الزواماً إذا اتلف مال  
التبوير الأصل فيه إيجاب  
الضمان ويقع لهم أنهم

ظاهر (قوله والأوجه) كذا مر (قوله لحقها تعالى) أي لأحق الولد كذا في قوله قال في شرح الارشاد  
الصغير وأما هو جواب عن سؤال وهو لم يوطئ ولولده فيها إذا قلناه ولم يوطئ وإذا وطئ ما لم يوطئ بل لحق  
الله تعالى وأما عن رقبته ولولده في ذمته لأنه لا شبهة له في عرض ولولده بخلاف ما له كذا قبل وفيه نظر لأن السببة  
لا ترفع التميز فلا يدخل حاله في وجه الفرق بأن الأذى في العرض أعظم متعلق بالمال كما يصرح به كلامهم  
في الكليات الخمس اه وقد نقل في شرح الروض جواب ابن آدمها مضنون القليل المذكور والآخر حاصله  
منع أن مراد الأصحاب في التميز للذف أن التميز لحق الولد لجواز أن يربطوا أصلها الله تعالى (قوله  
في المتن) مرهمه ريب قال في شرح الروض ويجب أن كان الأب كافراً أو مؤمناً (قوله و رقبته غيره)  
أي أن يكتفى بكايته شرح الروض (قوله فأن أحبلها الخ) عبارة الروض الآن أنزل قبل استكمال  
الحشفة أو مسماه فلا يجب المهر اه (قوله ويظهر أن القول في التقدم وعدمه قول الأب يمينه الخ) في  
شرح الصغير للارث شاذ لو اختلف في تقدمه وتأخره فالذي يظهر تصديق مدعى التأخر لأن مدعى التقدم  
يدعى مسقطاً لما اقتضاه بإلاج الحشفة المتيقن الموجب للمهر والأصل عدمه مع قرع جانبه بوجهه الغالب  
مع ذلك لا ينظر لأصل براءة الذمة اه (قوله في المتن لحد) ظاهره أن كانت بنت الأصل بأن ملك فرع  
استتبه بل لو ثبت النسب مر (قوله على ما اقتضاه كلام الشرح الصغير الخ) وكذا كلام الروض في مواضع  
و جزم به ابن المقرئ شرح مر (قوله نعم لم يوطى) إلا ما في دير ما حدث الخ) خالفه في ذلك شيخنا فقال ومثل ذلك

يرجعون هذا الخصوص فهو أقوى ومع ذلك الأقرب الأول لأن الأب امتاز عن غيره بما يوجب شروجه  
عن هذا الخاص (لحد) لأنه لا يولد شبهة إلاضاف الجاهل من ثم لم يفتقر إلى الحال بين التثريب وغيره ولا بين مستولدة الأصل وغيره  
على ما اقتضاه كلام الشرح الصغير واعتمد جمع لكن الذي قاله روضاً أصحها عن الرويات عن الأصحاب وجوبه في مستولدة قطعاً إذا لا شبهة  
فيما يوجب عدمه قصور ما كمالها لعدم لوطى إلا ما في دير ما حدث الخ) فلو لم يوطئ الخ) أن عزم الأب المملوك كولد

ليست كالمستولدة ( قال  
 اسبابه الاب ( قالو له  
 نسب) الشبه وان كان قنا  
 كاتلا من القتال و اقراه  
 كوكه المخرور فيطالب  
 بقيمة الوليد تحق نعم  
 الكاتب يطالب بها حالا  
 لا بمالك والميضي بقدر  
 الحرية حالا و بقدر الرق  
 بدمته وخالفه القاضي  
 و رحمه البقيني ( قال كانت  
 مستولدة لابن لم تقصر  
 مستولدة للاب) لانها لا  
 تقبل القتل ( والام) تكن  
 مستولدة ( قالوا انها  
 تعيد) مستولدة للاب الحر  
 ولو مصر القوة الشبهة  
 وبغارق امة اجني وطعت  
 بشبهه ولو ملك ولد لبعثها  
 والباقي حرق فاستيلا دالاب  
 في نصيب وله او فنقذ  
 له مطلقا وكذا في نصيب  
 الشريك ان ايسر و وله  
 حركه فله قيمته على اما  
 القن كله او بعته فلا نصيب  
 مستولدة لتسلم ملك غير  
 الكاتب والميضي ولانها  
 لا يثبت بلا دما لا لهما  
 فامرهما اولى واستنى  
 من ذلك شارح مال استمار  
 امقابه لارن فرهنها ثم  
 استولدها قال فلا نصيب كما  
 اتق به القفال لاداه الي  
 بطلان عقدده بخلاف  
 مالو من امة

قوله لاجدا ولو طها في دير ما لاحد كالو على السيد اتمه المرمقة عليه بنسب او رضاع او مصاهره  
 تجس في ديرها ( قوله ليست كالمستولدة) اي فلا حد فيها ( قوله الاب) اي وان علا ( قوله الشبهة)  
 الى قوله لتسلم ملك في المني الا قوله لو ملك الى اما القن والى قوله ثم رايت في النبا بقا قوله هو خالفه  
 المني قوله وولد الى اما القن وقوله لتسلم الى واستنى ( قوله وان كان قنا) اي و يلز به فيقال لاحرين  
 رقيقين ام عس ( قوله وان كان) اي الاب قنا اي او ميضا ام متى عبارة سم وبالأولى اذا كان  
 ميضا وبه من في الروض ام قول وغيده ايضا قول الفارح كالتالي والميضي بقدر الخ ( قوله) كوكه  
 المخرور) اي اذا كان المخرور رقيقا ام وشيدى ( قوله فيطالب الخ) اي الاب القن ولا ينافي في هذا  
 ما ساقى من ان الاب لا يصر قيمة الرثة لانه في الحر لانه يلزم قيمة الام كاسيا في اهر شيدى ( قوله ولو الميضي  
 الخ) صلف على الكاتب ( قوله وخالفه) اي القفال القاضي الخ عبارة المني وان قال القاضي في ثلثه المصحيح  
 من المذهب ان ولد الميضي رقيق وقال البقيني انه الراجح ( قول المني قال كانت) اي امة الاب مستولدة الخ  
 وان كانت مكاتبه لابن فله او جبين انه ينفذ استيلا دالاب لان السكابة قبل الفسخ اعمق ( قول المني ان  
 نصير مستولدة للاب) اي ولو كان لا بسلبها والفرع ذميا مستولدة ذمية ام نها يسم ( للاب الخ) اي  
 كله ولا فرق بين ان تكون موطوءة لابن او مديرا او مطلقا تحقها بصفة او موسى بمنفعتها ولا يبين ان يكون  
 الولد محجورا عليه بسفه او صغرا او يفتن او موقفا للاب في دينه او لا اذا اولد ام قوله المزوجة فنقذ يلاذه  
 كايلا السيد واخر مت على الزوج مدخل ام متى عبارة سم قول المني قالوا انها نصير ظاهره وان  
 كانت موطوءة للابن انها يحق حرمه على الاب نصير مستولدة لم يمتنع عليه ولو ما يندك وان صارت  
 في ملكه ( قوله وبه) اي يكون الشبهة هنا قوله فارق اي ما هنا امة قوله الموطوءة للاب  
 ( قوله امة اجني وطعت بشبهة) اي قنا لا نصير مستولدة لوطا ولو موصرا وغير مستولدة لقال الميضي  
 ( قوله او فن) صلف على قوله لحر ( غفلي) اي في نصيبه لو له وقوله مطلقا اي موصرا او مصرا ام عس  
 ( قوله ان ايسر) اي الاب كان موصرا لم ينفذ في نصيب الشريك ويرق من الولد نصيب الشريك وينفذ  
 الا لا في نصيب الابن ذلك في الروض وغيره انتهى سم على منيج ام عس ( وولد) اي ولد الاب  
 الموصر من الامة المشتركة ( قوله فله) اي الاب قيمته اي الولد لهما اي لا يزور شريك هذا ظاهر ولكنه  
 مشكل مخالف لما في المتن لان ابنه من غير قيمته للامة المشتركة يتناول القن ثم رايت في شرح الروض  
 ما نصه فرع لو استولد موصرا بفرعه المشتركة يعني جارية مشتركة بين فرعه واجني فنقذ الاستيلا في  
 الكل وولد لهما مت حرو عليه المهر والتمتع للفرع وشريكه لو استولد موصرا لم ينفذ الا لا في نصيب الشريك  
 بل يرق في بعض الولد وهو نصيب الشريك بما لامة ام ونحوها في فتح الجراد وهي ظاهرة ( قوله اما القن  
 اي قوله لاجدا ولو طها في دير ما لاحد كالو على السيد اتمه المرمقة عليه بنسب او رضاع او مصاهره  
 تجس في ديرها مدي ( قوله وان كان قنا) وبالأولى اذا كان ميضا وبه من في الروض ( قوله) وخالفه  
 القاضي اي قنا لانه رقيق على المصحيح من المذهب ( قوله في المني) لم تقصر مستولدة للاب) لانها لا تقبل  
 القتل ولو كان الاصل مصلها والفرع ذميا مستولدة ذمية لعل يشك الاستيلا للاصل لانها قابلة للقتل كما  
 لو قصت الميضي سببت ولا لانا لان على حاله حتمى منع القتل تردد الوجه القطع بالثاني شرح مدي  
 ( قوله في المني قالوا انها نصير) ظاهره وان كانت موطوءة للابن مع انها حتمى حرمه على الاب نصير  
 مستولدة و يمتنع عليه ولو ما يندك ذلك وان صارت في ملكه مدي ( فرع) او لد مكاتبه لدغفل بنفذ  
 استيلا مديجهان او امقر له المزوجة فنقذ كايلا السيد حرمه على الزوج مدة الحمل وروض ( قوله ولو  
 مصر) قال في شرح الارشاد الميضي وكافر اوصي والابن مسلمان ( قوله فنقذ فيه) اي في نصيب الولد  
 وقوله ان ايسر اي الاب بخلاف مالو من امة مستولدة اي الخ في كتاب اتمات الاولاد من تصحيح  
 البقيني ولو من جارية ثم مات عن اب ثم استولد لها قال القفال لا نصير ام ولد لان لم يثبت الحق بنفسه لا

البحر من الحر من قوله للاب فاستولدها ايوه) هل المراد المورس ولو لا يكن يسارولده اه سم اقول الظاهر  
 ان يكون يسارولده فظهر (اصح قوله) ويرده ما مر (اي) في قصور مستولد لاب اه ع (مطلقا) اي سواء  
 كان الرهن ملكا او مستورا (قوله) في المصلحة الثانية اي في الاو استولدا لابر موثق قوله) وهو صريح  
 في هذا كونه (اي) في قلبه حتى العارية وما ذكرته مما هو صريح في الرهن صريح في تفرقة (قوله) (اي) في  
 تفرقة الفتح) اي بين استيلاء الرهن وبين استيلاء دايه في المصلحة الثانية (قوله) قال ٢٠ عدم التفرد فيها  
 اي في مستقلى استيلاء الاب وظهر صريح النية بانها عدم التفرد فيها كما مر (قوله) لانه يلزم عليه (اي) قد يقال  
 لا اثر لذلك لان ملكه وولد بمنزلة ملكه (اصح قوله) في الأولى) اي في مستقلى الاستمارة (قوله) لانه نظر (اي) في  
 المستعير لا ماله (قوله) قلت هو أجنبي (اي) قد تم انما من سم منه (قوله) مع رده) متعلق بالصلة الضمير  
 للمورس (قوله) يوم الاحوال) الى الفصل في النية بما لا قوله بل يلزمه الى ان يرد قوله على ما اقتضاه الى ان تفرقة  
 وقوله ما مكتوبا الى فلا يتنسخ (قوله) يوم الاحوال) سواء انزل قبل تقييد الحشفة بدهاءه متى عبارة  
 النية يقول الاسنى سواء انزل قبل ذلك ام بعده ام مع المورس في قوله عاى القية بقوله الاب لا تارة من ولو تكررو  
 وطو لم يمددوا اخلفت قيمتها فيها ولم يطم حتى طقت بالو لدا صيرت قيمتها في آخر من يمكن حالها بما عليه قاله  
 الفتح وذلك ستة اشهر قبل ولادته لا يؤخذ في ذلك بقول الفتح (اي) (قوله) بشرطه السابق) اي في قوله  
 وعلوه ان لم يجلبها (اي) حش (قوله) انصف كل منهما) اي من القيمة والمهر اهرهم وزاد حش وخصه مستولدا  
 لرواى بان ايسر كان كان مسرا لا انتقالا في حصة الشريك وقياس ما قد متاعن سم عن الروض  
 ان يكون الرهن مضمنا اه (قوله) ووجبا) اي قيمتها ومهرها (قوله) وقد يلزمه) الى المتن (اي) (قوله) وقد  
 يلزمه) اي الاب (قوله) لا أخيه) اي لا يوزن ولا ب (قوله) وان انفصل حيا او ميتا (اي) عبارة المتن ان انفصل  
 حيا او مادا ان انفصل ميتا لا يجب قيمته جز ما لم يمت ان انفصل بجناية فيبقى كاقال الزوى ان يجرى فيه ما سبق  
 في المهور اه (قوله) لا انتقال ملكها (اي) متى حكنا بالانتقال وجب الاستبراء صريح في البقوى في فتاويه  
 اه نهاية قال حش قوله وجب الاستبراء (اي) حتى انه تعالى (قوله) ملكها) اي قلبه والاصل ملكها  
 في عبارة المتن الملك فيها اه (قوله) ولا قيمة عليها) اي لانها لا تنقل اليه اه سم (قوله) ويجرم (عليه)  
 الى الفصل في الغنى الا قوله ان لم يجلب الى ان تفرقه له او مكتوبا الى فلا يتنسخ (قوله) ويجرم (عليه) اشار به  
 انه خليفة مووت قوله، بركة انتهى فلم يفرق عند الفتح بين استيلاء الاب في حال حياة الابن واستيلاءه  
 بعده متى جازته المهر (قوله) فاستولدها ايوه) هل المراد المورس ولو لا يكن يسارولده (قوله) بل لانه  
 يلزم عليه تقدير (اي) قد يقال لا اثر لذلك لان ملكه ولده بمنزلة ملكه (قوله) والبقية وجهه بما يؤل لما مر  
 من الفتح مع رده في تصحيح البقوى في كتاب مايات لا يمتدحها ولو كان الرهن في اصل المصلحة اصلا  
 للرهن لم يزل قول ينفذ استيلاءه في ما فمرعه ام يقول لا ينفذ استيلاءه اذا كان مسرا لا تهايت بالون  
 حقا فظهر به اختياره فلا ملك ابدا له في الفتح الى الثاني حكاية القاضي الحسين في فتاويه والاربع عندنا  
 الاول مولا لانه اذا اجل امته انزع ثبوت استيلاءه فلا يثبت استيلاءه الا في جرة نفسه او لى لا يقال  
 الملك اقرى من ابطال مجرد علة الرهن (قوله) وان عليه قيمتها يوم الاحوال) قال في شرح الروض ولو  
 تكررو وطو لم يمددوا اخلفت قيمتها فيها ولا يطم حتى طقت بالو قال الفتح اخلفت قيمتها في آخر زمن  
 يمكن علونها به في ذلك ستة اشهر قبل ولادته لان الملوقة من ذلك يقين ومقابلته مكسوك ليه قالو لا يؤخذ  
 في ذلك بقول الفتح بل بخلاف نفقة الحامل المبثورة لانها كانت راجية انتهى (قوله) انصف كل منهما) اي  
 من القيمة والمهر (قوله) لا انتقال ملكها (اي) متى حكنا بالانتقال وجب الاستبراء صريح في البقوى  
 في فتاويه شرح هر (قوله) ولا قيمة عليها) اي لانها لا تنقل اليه

الى  
 انفصل حيا او ميتا بجناية مضمونة في الاصح) لا انتقال ملكها قبل الملوقة حتى يسقط ما في ملكه من صابة لحرمة  
 ومن ثم لو استولت مضمونة لدا بته لو مقيمة الا لانه لا يتصور ملكا له ولا قيمة عليه لما حتى تندرج قيمته فيها (و يجرم (عليه) اي الاصل

عن النسب الحر (نكاحاً) أي أمراً له وإن لم يصب أضافه على ما اقتضاها ملائمتهم لكن مر في بحث نكاح الامة أن خلق المومرا كاهمة  
 عليهم وجرى عليهم الزكوة وغيره لأن قوله شبيهة بما لها استحقاقه الاضاف عليه (٣٦٧) سيرة كالسيرة يكون ثم لم يحرم على اصل فن

الان قوله لو نكحها مسطوف على قوله لم يأمروا به اه حرة (قوله من النسب) احتج به عن الاصل من  
 الرضا على ما يأتي (قوله الحر) نسبت الاصل عبارة عن معنى على الاب لا الحر الكلي اما غير الحر الكلي الله نكحها اذ  
 ليس عليه اضافه اه (قوله وان لم يصب أضافه) أي على ذلك الولدان كان هناك من هو مقدم عليه في  
 وجوب الاضاف اه رشدي (قوله ان علمه) أي منع نكاح امة فرعه وقوله في المومرا في القرع  
 المومرا لا يلوامه أضافه لكن قدما هناك تصرع صاحب العباب بانه لا فرق اه سم اقول وفيه الفرق  
 موافقة الثانية والمضى الفارق في قوله الا في انفا والولد مسرا الخ (قوله لا فرق شبيهة الخ) تمثيل للثمن  
 (قوله شبيهة الخ) وقوله استحقاقه الخ قد صوب الفارح طبعها ليحتمل ان استحقاقه صلب بيان ويحتمل ان  
 مقول شبيهة على ضرب من التاويل لان شبيهة اسم عين اه سم وقوله لان شبيهة اسم عين لفظ عبارة  
 القاموس والشبهة بالضم الالتباس والمثل اه عبارة عن قوله استحقاقه مقول شبيهة سم على حج  
 اه (قوله لم يجرع) أي نكاح امة القرع اه عرش (قوله على اصل فن) أي كلاً وبضاً (قوله قول المن  
 الامة) أي أمانيه اه رشدي (قوله حال مالك الولد) كان ليس بنفسه او يسير قوله اه معنى (قوله  
 المن لم ينفسخ النكاح) ولو ارجل الاب لا يملكه لولد مامل تصير اهل كاهم او لا تصير لان يستند  
 الولد النكاح المتحد الثاني متى وروى مع شرحه (قوله فتا) أي او بعضها اه نهاية (قوله او الولد  
 مصرا) هذا مبني على ما مر اقتض الزكوة وغيره كاهم ظاهر اه سم (قوله بذلك) أي بشو اهل اذا  
 حلت له الخ (قوله ان ليس له) أي يحرم على السيد طما اه معنى (قوله لان شبيهة) أي السيد وقوله في  
 ماله أي المكاتب وقوله من شبيهة الولد الذي في مال ولده اه عرش (قوله المن انفسخ النكاح الخ) قال في  
 الروض ثم ينفذ استيلاده قاله شارح اه او لامة مكاتبته انتهى اه سم (قوله وقار الخ) أي المكاتب قد  
 ينته عقوله السابق انفا من ثم الخ (قوله اناه) أي ما قيد المكاتب (قوله بعض سيدا الخ) أي اصل سيدا  
 فرعه اه عرش (قوله نفسه) لعله مقدم من مؤخر والاصل اذ المكاتب لو ملك با نفسه الخ  
 (فصل) السيد باذنه في نكاح عبده لا يضمن (قوله بذلك الاذن) ان قول المن كان في الاقوة  
 نعم الاذن (قوله كاد عليه) اه اوردت هذا المقدر (قوله الذي الخ) نسبت السياق (قوله واحتمل اه الخ)  
 أي كلام المصنف (قوله فلا اعتراض الخ) عبارة عن تنبيه على السي ولو قال المصنف لا يضمن باذنه  
 في نكاح عبده لكان احسن ليطسطن على النفي بالاذن فهو نفي لكون الاذن سببا للضمان وهو

(قوله وان لم يصب أضافه الخ) كذا شرح مر (قوله ان علمه) أي منع نكاح امقرعه (قوله في المومرا) أي  
 في القرع المومرا لا يلوامه أضافه لكن قد تقدم في الحاشية على البحث المذكور تصرع صاحب العباب بانه  
 لا فرق (قوله شبيهة فرعه) ما استحقاقه خب طبعها ليحتمل ان استحقاقه صلب بيان ويحتمل ان مقول شبيهة  
 على ضرب من التاويل لان شبيهة اسم عين اه سم (قوله في المن لم ينفسخ النكاح في الاصح) قال في الروض لو  
 استولد مامل ينفذ قال في شرحه لا تعرض بقرينه حين نكحها ولان النكاح حاصل بحق فيكون واطنا  
 بالنكاح لا يشبهه الملك بخلاف ما اذا لم يكن نكاح انتهى فظهر الفرق بين هذا وما تقدم انه لو طوى وان  
 كان قبلاً كعجابه ولده بغير نكاح كان الولد لسر الشبهة (قوله فلا ينفسخ بطرو ملك الولد) قد يشك  
 ذكر الطرو مع قوله ومكاتبته اذ لا يملكه في تزويج امة لانه صريح في تصوير المستبدع طرو والملك  
 وانه حاصل عند ابتداء النكاح ويمكن ان يجاب بان المقصود بقرينه هو مكاتب الخ تصوير حاله قبل ويرتب  
 عليها تصوير طرو والملك بان يشترط المكاتب بعد تزواج الاب (قوله في المن انفسخ النكاح في الاصح) قال  
 في الروض ثم ينفذ استيلاده قال في شرحه اه او لامة مكاتبه كاسيا في ايضاحه على الكفاية انتهى  
 (فصل) (قوله فلا اعتراض الخ) عبارة عن الزكوة في الاعراض ما نصه تبيير المصنف بطلان الاذن

السياق الذي هو في كون الاذن سببا للضمان واحتماله لا فائدة كون الاذن سببا لثني الضمان بيمين السياق والمعنى لان نفي الضمان  
 هو الاصل فلا يحتاج لبيان سببه آخر فلا اعتراض على المتن نعم الاحسن لا يضمن باذنه في نكاح عبده

كامة اصل على فرعه وامة  
 فرع ضاع على اصله قطعا  
 (قوله ملك زوجته والدة الذي  
 لاجل له الامة) حال ملك  
 الولد كان نكحها قيل ذلك  
 بشرطه (لم ينفسخ النكاح  
 في الاصح) لا ينفذ ولو اما  
 لقوته ما لا يقتض ابتداء  
 ومن لم يبرقع نكاح الامة  
 بطرو وسائر تزوج حرة اما  
 اذا حلت لم يثبت لكونه  
 قتالاً والولد مصر الامة  
 اعفاه او مكاتباً واذا في  
 سيده في تزويجهما ايه  
 فلا ينفسخ بطرو ملك الولد  
 قطعا قول الاسنوي ومن  
 تبع هذا التقيد لا فائدة  
 سرحد بذلك (وليس له  
 نكاح امة مكاتبه) لان  
 شبيهة في ماله اقرب من شبيهة  
 الرابون من قال (فان ملك  
 مكاتبه وجب عبده انفسخ  
 النكاح في الاصح) وقار في  
 الابن بان تملك السيد ممل  
 المكاتب اشد من تملك  
 الاصل بمال القرع ومن ثم  
 جرى لنا قوله ان ملك  
 السيد وانما لم يمتنع بعض  
 سيد ملكه مكاتبه لانه قد  
 يتمتع ملك البعض وعدم  
 المتقاة المكاتب نفسه لو  
 ملك باذنه يمتنع عليه والملك  
 والنكاح لا يمتنعان ابدا  
 (فصل) (السيد باذنه  
 في نكاح عبده لا يضمن)  
 بذلك الاذن كاد عليه

لا يجوز للمالك أن يبيع ما لا يملكه بالحق ولا يملكه بالقرينة ولا يملكه بالتقادم ولا يملكه بالتقادم ولا يملكه بالتقادم ولا يملكه بالتقادم  
لا يضمن ذلك على الجدي يوقى القديم يضمنه اذن (مروا تفتة) اى مؤنة بل غالب

المقصود حيار تهمة لهذا وعلمة أيضا لكن الاذن سبب لنفي الضمان كقوله تعالى بما أنتم على  
فلن اكون ظهير البحر من وليس مقصود اه قول الشارح نعم الخ تسليم لا اعتراض البكي المذكور  
وقوله فلا اعتراض الخ دفع لا اعتراض كلام المصنف بانه باطل او نحو ذلك لا يتجوز قول المحقق بعد ذكره  
عن الزركشي نحو ما من البكي مانعه وظاهر ان هذا الاعتراض لا يندفع بمقارنه والشارح ان ارادته في  
نفي الاعتراض بنظر اه سيد مير باختصار (قوله) ليكون نضاقا (لا) في النصية نظر اه سم اى  
لا احتمال تعلق الجار بالنزول وبعيدا (قوله) فان قلت باذنه اى الذى بالمتن (قوله) بين قدمه اى تقدم باذنه  
على لا يضمن (قوله) منوع الخ في صلاحية ما ذكره متندا لهذا المتع السندية بحث لا يخفى اه سم والى ان  
تجب ان يحل على المصدق فهو على القديم الخ والمحال ان قوله باذنه لا لاخراة الى وتقديم القائل بسببية  
الاذن الضمان (قوله) لا يضمنه اذنه (قوله) لا يملكه (قوله) لا يملكه (قوله) لا يملكه (قوله) لا يملكه  
يطلقونها اى التفتة عليها اى المؤنة (قوله) لا يملكه (قوله) لا يملكه (قوله) لا يملكه (قوله) لا يملكه  
الى المتن (قوله) بل وضمن ذلك اى ذكر ما يدل على الضمان كان قال تزوج وعلى المهر والتفتة وقوله لم  
يضمنه اى لم يملكه اه عش (قوله) لتقدم ضيانه الخ اى ما ذكر من المهر والتفتة (قوله) غلظه اى ضمان  
السيد (قوله) ان ضله اى قدر المهر وقوله متنا اى التفتة وقوله له اى قدم ما وجب الخ (قول) المتن  
وما فى (كسبه) ولو آخر فتنه فيهما اى المهر والتفتة جاز اه وروى وظاهر انه يستقل بالاجاز اه سم  
(قوله) لانه لا الاذن الخ (فرع) رزوج عبده بامته اتفق عليهما حكم الملكة فان اى المديونة بالواد  
فان احتقبا السيد او لادها فتفتقبا كسب السيد تفتة اولادها عليهما اصررت في بيت المال وإن  
اعتق السيد دونها فتفتقبا على السيد كهر تزوج امه تفتة الاولاد على ائتم ملكه اه متنى (قوله)  
روى بصرف كسبه الخ) لاطلا فعل تامل بالنسبة لما لم يطرده فان حاله بذلك بل قد يطرده العرف  
في بعض النواحي بخلاف ذلك اه سيد مير وقد يجب ان يتصل المذكور نظر اى القائل كما يفهمه قول  
عش قوله وما فى كسبه هو ملوخصه باحدهما وتقدمه تامل كذا فى ما شى والاقرب نعم لان الاذن  
في التكاح اذن ياتي بطلبه كالراذن له في الضمان ونهاه عن الاداء فانهم يرجع ما غره على الاصل اه  
(قوله) ولا يضمن اى في غير الماذون له بالتجار قواما الماذون له في التجارة ليس اى انه يعتبر كسبه الحادث  
بعد الاذن ولو قبل التكاح (قوله) ووجوب الدفع الخ) عطف على التكاح (قوله) وهو اى وجوب  
الدفع اه عش (قوله) مير غيرهما) عطف على مير مفعلة (قوله) الحال بالمقدن الخ اى اذا كانت مطبقة  
لوطه فلر كانت صغيرة لا تطبقه كان زوج امته الصغيرة يرقى فلا يجب الا بعد الاطاعة كما ياتي في  
الصدق اه عش (قوله) في التفتة الخ) عطف على مير مفعلة (قوله) في الضمان) متعلق بالاذن وقوله  
كسبه نائب فاعل اعتبر وقوله عت اى الكسب وقوله ثبوت المضمون الخ متعلق بقوله وانما اعتبر الخ  
(قوله) ان ينظر كسبه الخ اى وجوب اخذ من قوله ان الحاجة الخ اه عش (قوله) اليها اى التفتة  
(قوله) في المستقبل راجع لكل من المعطوفين (قوله) وبقول النزال الخ) مبتدأ خبر قوله لجملة الخ (قوله) في  
المفاتيح) محافره وكيفية تعلقها الخ وقول النزال الخ اه عش (قوله) وهو القياس) معتمد اه

التفتة يطلقونها عليها (ق)  
الجديد) لانه لم يضمنه  
تصريحا ولا ضمنا بل لو  
ضمن ذلك عندئذ لم يضمنه  
لتقدم ضيانه على وجوبه  
بخلافه بعد المقدلة يصح  
في المهر ان ضله لا التفتة الا  
فيما وجب من قبل الضمان  
وهو (وما فى كسبه)  
كذمت لانه بالاذن رضى  
بصرف كسبه فيهما ولا  
يذكر كسبه الحادث بعد  
الاذن في التكاح بل الحادث  
(بعد التكاح) ووجوب  
الدفع وهو مير مفعلة  
بقرض صحيح او وطو مير  
غيره الحال بالمقدن والمزجل  
ما للحول وفي التفتة بالتكثين  
وانما اعتبر في ذنته لى  
الضمان كسبه بعد الاذن  
وان تأخر الضمان عنه ثبوت  
المضمون حالة الاذن ثم لاحتها  
كما مر (المستاد) كالحرفة  
(والتادر) كفضلة ووصية  
وكيفية تعلقها بالكسبه ان ينظر  
في كسبه كل يوم فيؤدى منه  
التفتة لا الحاجة اليها تاجر  
ثم ان فضل شى بصرف للمير  
الحال حتى يرضع ثم بصرف  
السيد ولا يرضع منه شى والتفتة  
أوالحلول في المستقبل لعدم  
وجوبها وقول النزال  
يصرف للمير او لأمه والتفتة

حمله ان لم فعل ما اذا امتنع من تسليم نفسها حتى يقضى المهر كله وتارة الاذرى في المفاتيح ثم بحث أنه لا يضمن كل عش  
من هذين لانهما دى في كسبه فيصرفهما شاء مير المهر او التفتة وهو القياس (ان كان ماذونا له في التجارة) فيجب ان

عش (قول الماتن فيما يده من ربح وكذا الخ) الظاهر أن الكلام إذا في الربح ورأس المال إلى الوجوب للسيد لإطلاقه قوله فليراجع ثم يمتنع مع هو فوافق على الظاهر المذكور أسه (قوله) ولو قيل (الاذن) أن قول الماتن ولو تخرج ماسدا في النهاية إلا قوله ويمكن أن يمتنع وقوله خلافا لما قد يترجم إلى الخروج وكذلك في الماتن إلا قوله أن تكفل إلى الماتن بحق إلا قوله أن تكفل إلى الماتن (قوله) لأنه أي دين المهر والنفقة (قوله) وبما قرأه الخ أي بالتعليل المذكور ما مر أي في قوله لا يعتبر كسب الخ أمه عش (قوله)

(فيما يده من ربح) ولو قيل (الاذن في النكاح وكذا رأس مال في الأصح) لأنه لومه بقدمه إذ هو فيه فكان كدين التجارة وبما قرأه ما مر في الكسب أنه لا يمتنع به إلا بعد الوجوب ويفرق أيضا بأن القن لا يمتنع ولا شبهة فيما حصل بكسبه وإن قرره السيد حيث يده بخلاف مال التجارة لأنه مفروض لأية أنه في مخرج استقلال وبما قرأه كسبه هنا أيضا فإذا لم يف أحدهما به كل من الآخر (ولأن لم يكن مكسبا ولا مأذرة) وأورد على ما قدور له (ففي ذمت) يطالب به إذا

وبما قرأه كسبه من الخ) على أنه في الكسب الحاصل بعد النكاح ووجوب الدفع أولا فربيه وبين الحاصل قبل ذلك بخلاف ما تقدم من غير الماتن فيه نظر وإطلاق عبارة شرح الروض يقتضي الثاني أمه سم والذي يشبهه الأول ظاهر من الفرق الذي أضافه الفارح كونه نهرات قتلان حاشية الحمل لسوء تماته الظاهر أن مثل ذلك كما بهنير التجارة التي بعد الأذن ولو قيل النكاح أمه سيد مهر حارة عش ومنه أي ما يده من ربح ما كسبه بغير التجارة قبل النكاح على ما قد شرح الروض لكن قضية ما قرأه في الفارح هنا بين مال التجارة والكسب بخلافه إلا أن يقال لما جعل له السيد نوع استقلال بالتصرف حارة شبيهة كل ما يده أمه وعجارة البعير بعد كلام طويل يستفاد من مجموع منيه أي شرح هو وصنيع عش على أن قياس الكسب على الربح الذي في شرح الروض إنما هو في أن كلاهما لا يتقيد بكونه بعد وجوب الدفع كما يتقيد به كسب غير المأذون وهذا لا ينافي أن بينهما فرقا من حيث أن الربح لا يفرق بين كونه قبل الأذن أو بعدهم أن الكسب لا بد أن يكون بعد الأذن ولو قيل النكاح (قوله) أحدهما أي الكسب ومال التجارة أي ما ذكر من المهر والنفقة (قول الماتن) لا يمكن كسبا (ما لمع قدرته) أو لكونه غير حرم أو ما متى أمه (قوله) وأورد الخ) أي الرقيق في المهر الذي قدره له السيد أمه رشيد حارة سم أي كان أذنه السيد أن يتزوج بعشرة فزوج ما عد عشر أمه (قول الماتن) في ذمت) أي فقط يطالب بهما بعد قضاء ما وجبت بهما من ماله من لا يرد لأمر ما تمتعه فيتمتع بدمته قبل القرض فلا يمتنع بقرته إلا إذا جنى مته ولا يفسد به المهر أو الفل له أمه (قوله) يطالب به) أي بما ذكر من المهر والنفقة وما زاداه السيد (قول الماتن) له المأذرة (قوله) قال التائري ويحجز بالسفر به إذا كان المهر مؤجلا ظاهر أمالو كان حالا والمعد قادر ليجته منه من السفر حتى يسلمه أمه قال في الروض وشرحه وعلى السيد أن يتصلحها الأقل كما سبق أي الأقل من أجره مثل مدقة السفر ونفقته المهر لعل المراد بعبدة السفر ما عدوا وقت التمتع إذا بدله كما سياتي أمه سم (قوله) أن تكفل الخ) سياتي أنه لا يتم بذكره (قوله) أن تكفل الخ) وقول المصنف إلا أن تكفل الخ قوله لزم الأقل الخ لعل هذا في غير القسم الأخير وهو من ليس مأذورا ولا مكسبا ما هو قفل من المسافر فهو استخدامه لا يوت شيئا فكيف يفرط التكفل ولزم الأقل

أي السيد (قوله) في الماتن فيما يده من ربح وكذا رأس المال) الظاهر أن الكلام إذا في الربح ورأس المال إلى الوجوب للسيد لإطلاقه قوله فليراجع ثم يمتنع مع هو فوافق على الظاهر المذكور (قوله) وبما قرأه كسبه من الخ) على أنه في الكسب الحاصل بعد النكاح ووجوب الدفع أولا فربيه وبين الحاصل قبل ذلك بخلاف ما تقدم من غير الماتن فيه نظر وإطلاق عبارة شرح الروض يقتضي الثاني (قوله) أو زاد على ما قدور له) أي كان أذنه السيد أن يتزوج بعشرة فزوج ما عد عشر (قوله) في الماتن في ذمت) وظاهر أمه إذا زاد الفارح بالنسبة لأزيادة (قوله) في الماتن له المسافرة) قال التائري ويحجز بالسفر به إذا كان المهر مؤجلا ظاهر أمالو كان حالا والمعد قادر ليجته منه من السفر حتى يسلمه أمه قال في الروض وشرحه على السيد أن يتصلحها الأقل كما سبق أي الأقل من أجره مثل مدقة السفر ونفقته المهر لعل المراد بعبدة السفر ما عدوا وقت التمتع إذا بدله كما سياتي (قوله) أن تكفل المهر) على يقيد بالحال ولا لا في تكفل النفقة على قياس قول الفارح إلا أن كذا قيل ويرد الخ (قوله) أن تكفل المهر والنفقة وقول المصنف إلا أن تكفل المهر والنفقة قوله لزم الأقل الخ لعل هذا في غير القسم الأخير وهو من



في الامة وقت فراغه منه بعد التورق (٣٧٠) السفر ليظهر خلافا لما يرويه كلام الماوردي ثم رويت الزركشي صرح بنحو  
 في الامة وقت فراغه منه بعد التورق (٣٧٠) السفر ليظهر خلافا لما يرويه كلام الماوردي ثم رويت الزركشي صرح بنحو

الذ كر ان بل لهما يضاف غير المأذون الذي منه مال التجار وتروى عنه ما بين المهر والتفقة لانهما يتعلقان  
 بذلك في وقتها فلا حاجة الى اشتراط التثكل ولا الى لزوم الاقل المذ كر ان بل لهما يضاف غير المأذون الذي منه مال التجار وتروى عنه ما بين المهر والتفقة لانهما يتعلقان  
 ذكر ما خر اعلا تامل لاحتمال تفصيله ولو باطلاق السيد كأمرو ما ذكر ما ولو ادره المصنف في شرح وفي  
 قول بل هو المهر والتفقة بانصافه قال بعضهم جميع ما سبق في عقد كسب اما ما عجز عن الكسب جملة فانما هو  
 ان السيد السفر به واستخدامه حصر من غير التزام شيء اه وهذا بحث مردود لان استخدامهما يقابل باجرة  
 فهو داخل في قول الاصحاب يلزمه الاقل من اجرة مثله الى آخره اه وهو الظاهر (قوله ومفهومه) أي  
 ورجوع مفهوم ان تكفل الخ (قوله ايضا) أي كجره مسئلة الاستخدام (قوله ولم يتناقض) حلف  
 على قوله تكفل المهر وقوله أي المهر ضاه أي التهر اه سم (قوله كرم) أي اواسعجار او كتابة او  
 حناية اه حلي (قول المتن ويقرت) بالنسب من التفريق (قوله المبدأ اصطحاب زوجته الخ) فان  
 امتنع من السفر معه ولم يتم السيدها اذا كانت وثيقة سقطت نفقة ما بين وروض مع شره (قوله  
 والكراء) أي لما من كسبه الظاهر ان مثله سائر مؤن السفر الزائد على مؤن الحضر اه سيدمر (قوله في  
 الامة) أي الزوجة اه سم (قوله ووقت الخ) حلف على ليل (قوله في يظهر الخ) راجع الى قوله وقت  
 الخ (قوله انعكس الحكم) أي قلزمه نفقة نهار اللامتناع وقوله ويقدح في ذلك أي قول المصنف لزومه  
 نفقته ليل اه حش (قوله وعمله) أي التقليد بما ذكره قال سم أي عمل الكون بمنزل سيده اه (قوله  
 كل وقت) ليتامل المراجعة فان ظاهره مشكل اذ لا يتم الا بتعطيل سيده بالكلية فكان المراد العموم العرفي  
 لا الحقيقي اه سيدمر (قوله ولا فرق) أي بين كونها بمنزل السيد أو لا اه حش (قوله او تحملهما وهو  
 مؤن السفر) فيعبر ان الاول انه يلزمه موافقة في الصورتين باضي اذا كان موسرا او ادعى الا لا لزوم الثاني اه  
 اذا تكفل بشي لزم منها بصيغة ضمان معتبرة لزمه او امتنع الخ جرحه عنه كأمرو ظاهر مر اه سم (قوله أي  
 من ابتداء الخ) جرح تصوير والمراد الاقل من اجرة مدة الاستخدام والحبس وكل المهر الخ اه حش  
 (قوله الى وقت المطالبة) أي والصورة ان الاستخدام والحبس باق بقية متعاقبة اه رشيدى (قوله واحد  
 ذينك) أي الاستخدام والحبس اه سم (قوله ايضا) أي كاجرة المثل (قوله فان لم يكن مهر) أي كان  
 ابراهه او كانت مفوض لم يوجد مهر لوط (قوله وذلك) أي لزوم الاقل (قوله مطلقا) أي اقل كانت  
 او اكثر اه حش (قوله من ذلك) أي من قول المتن وان استخدمه الخ (قوله لانه لا ضرر الخ) أي اللزوم  
 السيد اقل الامر من الاجرة فنرى نفقة المهر اه حش (قوله لزماه) ظاهره ان الزوم لا يتوقف على حله  
 ليس ما ذكرناه ولا مكتسبا اما هو فكل من المسافرة به ومن استخدامه لا يوجب شيئا فكيف يشترط التكفل  
 ولزوم الاقل المذ كر ان بل لهما يضاف غير المأذون الذي منه مال التجارة وتروى عنه ما بين المهر والتفقة لانهما يتعلقان  
 لانهما يتعلقان بذلك في وقتها فلا حاجة الى اشتراط التثكل ولا الى لزوم الاقل المذ كر ان بل لهما يضاف غير المأذون الذي منه مال التجارة وتروى عنه ما بين المهر والتفقة لانهما يتعلقان  
 (قوله رضاء) أي التبرع (قوله في الامة) أي الزوجة (قوله ويقدح في ذلك) أي الزوم (قوله وعمله) أي  
 عمل الكون بمنزل سيده (قوله أي تحملهما وهو موسر الخ) فيعبر ان الاول انه يلزمه موافقة في الصورتين  
 أي اذا كان موسرا اراوى والا فلا والثاني اذا تكفل بشي لزم منها بصيغة ضمان معتبرة لزمه  
 وامتنع الخ جرحه عنه كأمرو ظاهر مر (قوله احد ذينك) أي الاستخدام والحبس (قوله ويؤخذ  
 الخ) كذا شرح مر (قوله لزماه) ظاهره ان الزوم لا يتوقف على حله بقدرهما

ذلك (لاستمتاع) لاه  
 وقت الاستراحة ومن ثم  
 لو كان عمله ليل انعكس  
 الحكم ويقدح في ذلك بما  
 اذا لم تكن بمنزل سيده  
 لتكفله منها كل وقت قال  
 الاذوي وعمله ان كان  
 يدخل عليها كل وقت والا  
 كان كان يستخدمه جميع  
 النهار في نحر ذره فلا  
 فرق (ويستخدمه نهارا  
 ان تكفل المهر والتفقة)  
 أي تحملهما وهو موسر  
 او اداؤهما ولو مسرا  
 (والا فيضيه لكسبهما)  
 لاحاطة حقوق النكاح  
 على كسبه (وان استخدمه)  
 نهارا (بلا تكفل) او  
 حش بلا استخدام (لزمه  
 الاقل من اجرة مثله  
 مدة الاستخدام والحبس  
 أي من ابتداءه الى وقت  
 المطالبة (وكل المهر) ولو  
 مؤجلا كذا قيل ويرده  
 ما مر ان الكسب  
 لا يصرف الى الاعمال ولا  
 يدخر منه شيء لحلول  
 المؤجل (والتفقة) أي  
 المؤنة مدة أحد ذينك  
 ايضا فان لم يكن مهر او  
 كان وهو مؤجل فيها  
 يظهر ما قرره فالأقل

من الاجرة نفقة كأمرو ظاهر وذلك لان اجرة الزاد فالزاد تقليد وإن قصص لم يلزمه  
 الاعمال وبه فارق ما استخدمه اجني فانه يلزمه اجرة المثل مطلقا ويؤخذ من ذلك ان استخدام بلا تكفل وحشيه بلا استخدام ولا  
 تكفل لانهم عليه لانه لا ضرر على الزوجية به جرحه خلافا لما قد يتوهم من قوله ان تكفل الخ والمحال كامل بما قرره بالمتأني  
 في صورتي السفر والاستخدام ان تكفل بالمهر والتفقة لزماه وان لم يتكفل أو تكفل بالأقل السابق ليهو له إلا الاقل وان الحجرة

[illegible][illegible]

أو وقت فراغ الخدمة في عادة أهل ذلك الحبل فالنص على الثلث تقريبا اعتبار عادة بعض الولاوي يعتبر في قيامه من آخر الليل العادة أ هذا كما هو ظاهر فإن كانت حرقة البلايا بزم السيد تسليمها له نهارا إلا أن كانت حرقة السيد التي يريد إحسانها بلايا أيضا كما يحتمل الأذرعى

ونصف ابنا انما سلبها له  
 تبارا فمتنع اجران كانت  
 حرقة ليلوا كانت حرقة  
 ليلوا السيد لا يستخدمها  
 الا فيه حرقة الزوج تبارا  
 قبل غير السيد على تسليمها  
 له ليلوان ضاحق مالا  
 وان ضاحق حق الزوج كل  
 محتمل وظاهر كلامهم  
 الاول وانه لو لم يمكن  
 استعمالها في شيء ومطلب  
 الزوج تسلمها ليلوا تبارا  
 اجبر السيد على ذلك  
 وله وجه اما المكتابة كتابة  
 صحيحة لتسلم ليلوا وتبارا  
 على ما قاله الماوردي وانما  
 يتجه ان لم يثبت ذلك عليها  
 تحصيل الجرم او الاصل  
 منها من النهار والمبضة  
 في ثوبها ككرة وفنوة  
 السيد كفته فان لم تكن  
 مهاياة فكفتة على الاوجه  
 (ولان فكتة على الزوج حينئذ)  
 اي حين ادخلت له تسليمها  
 ناقصا كالليل فقط (في  
 الاصح) لعدم التمكن التام  
 كالو سلت الحرة نفسها ليلوا  
 واشتغل عن الزوج تبارا  
 اما المهر فيلزمه تسليمه  
 بذلك لان سبه الوطء وقد  
 وجدوا ما لو سلت له ليلوا  
 وتبارا فتلزم الفقة لتمام  
 التمكن حينئذ (ولو اخل)  
 السيد (قد اورد) او جواره  
 على الاوجه (يبتا) وقال  
 للزوج تخلوا به

قتل عن الجلال البلقيني انه وجه ان المصاحبة حينئذ الزوج هو مقياس عكسه الذي قال فيه الفارح ان اجبار  
 السيد هو ظاهر كلامهم فليتأمل اه سم عياره السيد البصري فلو قال السيد اسلبها ليلوا على عادة الناس  
 الغالبة ومطلب زوجة ذلك تبارا راحته في ظاهر كلامه الجلال البلقيني اجابة الزوج كالواراد السيدان  
 بديل عماد السكون الغالب هو الليل بالهارقانه لا يمكن من ذلك والوجه من تردد الادعي وجوب تسليم  
 الامة ليلوا تبارا حيث كانت لا كتب لها لا خدمتها في امانة او جنونا او خيلا او غيره هاذلا وجه لمحبسها  
 حينئذها تبارا فقتل المحشي كلام الجلال المذكور ثم قال هو مقياس عكسه الذي قال فيه الشارح ان اجبار  
 السيد هو ظاهر كلامهم فليتأمل اه اقول يمكن الفرق بموافقة مطلوب الزوج فيها ذكره الشارح  
 للمادة والعرف الغالب بخلاف في مسئلة الجلال فليتأمل اه وكذا في عرش عن الزبدي ما يوافق ما قاله  
 الفارح (قوله) صحت الخ اي الادعي (قوله) اجبر الخ) رفاة الثنية بالمعنى (قوله) الا فيه اي الليل (قوله)  
 او لا اي لا يجبر (قوله) وانه الخ) عطف على الاول (قوله) اما المكتابة اي التي في الثنية والمعنى الاول  
 وانما يتجه الى رابطة المعنى (قوله) فان لم يكن مهاياة فكتة) فخصت انه يستخدمها ولو ليلوا وتبارا ولا يلزم لها شيء  
 مقابلة جرمها المحرور لم يلزم وجه انها لم تطلب المهايأة مع امكانها ان سقطت عنها التعلق بجرم المحر (فرع)  
 حبس الزوج الامة عن السيد ليلوا وتبارا لم تلزمه الفقة واجرة ثمنها فليتأمل سم على منبج اقول القياس  
 لزومها لانها لسببين مختلفين وهما لتسلم والقوات على السيد نقل بالدرس عن بعضهم ما يوافق اه  
 عرش (قول المتن) لا نفقة على الزوج الخ) مقتضاه ان المسقط نفقة الامة هو استخدامها او ليس كذلك  
 وانما المسقط لها حبسها عن زوجها لان سلبها اليه ليلوا وتبارا وقال لها عمل كذا وكذا واشتغال زوجها  
 عن الاستمتاع فعملت كذلك ليلوا وتبارا لم تسقط نفقتها انها شرى وفيه تنبيه لا بأس به اهم (قوله) اما  
 المهر اي التي في المتن (قوله) بذلك اي بتسليمها ليلوا قطعاه معنى عياره سم قوله بذلك شامل لتسليم  
 تبارا فقط طر اجمع اه (قوله) لان سبه الوطء الخ) عياره المتن لان التسليم الذي يتمكن منه من الوطء قد  
 حصل اه (قوله) اما لو سلت له ليلوا وتبارا الخ) او لو عملت ليلوا وتبارا السيد كامر عن الناشئ (قوله)  
 فيلزمه النفقة اي قطعاه نهاية (قوله) او جواره) الى قوله كان تخصيص ذلك في النهاية وتلزم الولد  
 نفقتها (قول المتن) لم يلزمه في الاصح) نعم لو كان زوجها السيدها وكان له ولها ساكنة لفسد الوطء  
 حيث قال قال الادعي ويتجه انه لو كاتب حرة الزوج والسيد ليلوا جوا ذلك اي التسليم تبارا السيد جرما  
 لان تبارا الزوج وقت سكره ولذا جملوه عماد القس في حقه ولو كان الزوج وحده كذلك اي حرقة ليلوا  
 ورضي السيد بتسليمها جوارا فذلك والا فليس له مطلب تبارا او لتعيل خدمتها من السيد انتهى لكن نقل عن  
 الجلال البلقيني انه يرجع ان المصاحبة الزوج فيما لو كانت حرقة ليلوا فطلب السيد التسليم ليلوا وطلب هو  
 التسليم تبارا هو مقياس عكسه الذي قال فيه ان اجبار السيد هو ظاهر كلامهم فليتأمل (قوله) وانه لو لم  
 يمكن استعمالها في شيء الخ) والوجه من تردد الادعي وجوب تسليم الامة ليلوا وتبارا حيث كانت  
 لا كتب لها لا خدمتها في امانة او جنونا او خيلا او غيرها اذ لا وجه لمحبسها عند السيد بلا فائدة شرحه  
 (قوله) والا فلا السيد منها من التبارا) ولو كانت حرة فقتل الزوج يحرق السيد يبقو سلبها ليلوا وتبارا  
 فليس له ذلك كذا (قوله) في المتن ولا نفقة على الزوج حينئذ) قال الناشئ قوله ولا نفقة الخ معنى كلام  
 المصنف ان المسقط نفقة الامة هو استخدامها او ليس كذلك اما المسقط نفقة صاحبها عن زوجها  
 لاستخدامها الا لم يلزمها الزوج ليلوا وتبارا قال لها عمل كذا وكذا واشتغال زوجها عن الاستمتاع  
 فعملت ذلك ليلوا وتبارا مع اشتغال الزوج عنها لم تسقط نفقتها انتهى وفيه تنبيه لا بأس به (قوله) كالو سلت  
 الحرة نفسها للاخل) عياره الوطء وشرط التسليم ليلوا وجوب المهر ليلوا وتبارا الزوج نفقة ولو  
 للحرة انتهى (قوله) بذلك) شامل لتسليم تبارا عطف على اجمع (قوله) في المتن ولو اشترى في داره بيتا الخ) واذا

وخيف عليه من اقتراده فيضيه ان السيد ذلك (قوله يلزمه ذلك) اي اجابة السيد انه معنى لا تنفاد المعنى  
 الملحق به في حق قوله مع ضمنية عدم الاستقلال شرح هر اه سم قال عرش قوله كان زوجا لم يجد  
 يخرج الرضى والتمتع وعبارة فيضيه ان الوادى ولو كان الزوج تحت لا يسيد بها الرضى شاملا لما يخرج اجمع  
 اه (قوله ومع ذلك) عيار فلحقى والتاثير لم يقل ذلك بل تزعم حقيقة بلا خلاف اه قال عرش قوله ولو  
 فعل ذلك اى الاختلاف بين بيت السيد وغيره فلا تنفاد عليه اى حيث استند السيد والواجب عليه  
 تسليمها ليلوا نهارا اه (قوله ومع ذلك لا تنفاد) شامل لما زاده بقوله او جواره ومثله ما ذكره كونه قوله  
 الاقنى وبعبارة عن فلا تنفاد جميع ذلك التزمه هر وقال لا تعادالم يسلبها الاقنى هذا المكان المخصوص  
 كان التسليم ناقصا اه سم (قوله) كان تخصيص ذلك اى البيت في داره (قوله لاجل الخلاف) اى  
 الصريح (قوله ان لم يخل بها) الى قول المتن والمذهب فى المعنى الا قوله لوليام الى قوله استرداد وكذا فى النهاية الا  
 قوله وان لم يخل فقال به وان تضمن الخلوة بها اه سم (قوله ان لم يخل بها) هو المستند لخلوة بها لانهما  
 كالحرم كما تقررى النكاح هر اه سم (قوله ولم يتصلق بها الخ) عبارة المعنى والنهاية نعم ان كانت الامه  
 مكنته او امره وتاوى مكاتبه كما به صحيح فهو ليس بها ان يسافر بها الى امره المكنته الرضى والمنه والمكاتبه  
 والهاجبة المخلوق رقتا مال لم يرمه كقوله الاذرى الان يلزم السيد القنء اه (قوله امتنع عليه)  
 اى الزوج (قوله الا باذن السيد) اى فخر خالفه وسافر بها بنفسه اذن ضمن ضمان المصوب اه عرش  
 (قول المتن وللزوج صحتها) وليس السيد معناه من السفر صحتها الا زواجه اه معنى (قوله ولا تنفاد عليه)  
 اى اذا صحها بالتمسك للسفر على العادة اه عرش (قوله واسترداد الخ) عبارة المعنى فان لم يصحبها يلزمه  
 نفقتها جرم او ما املها فان كان بعد الدخول استقر عليه تسليمه والام يلزمه واسترداده ان كان قد سلمه  
 وعمل ذلك قال بعض المتأخرين اذ سلمه فلان وجوب التسليم عليه فان تبرع به لم يسرد كمنظاره اه وفى  
 سم بعد ذلك مثل ذلك عن الرضى وتبرع بها فاصفقال فى شرح الارشاد ما اذا استندت نهارا وسلمها لى  
 فلا يجوز له الاسترداد اه اى بالاسترداد انما هو فى مسئلة التبرع بها اه سم (قوله لا تبرأ) اى بان سلمه  
 فلان وجوب التسليم عليه نهاية واسنى (قول المتن ان السيد لو قبلها الت) اى امته ولو خطا او زوجها لو له  
 تبرعها قبل الدخول كقوله البغوى اه معنى عبارة النهاية وتوحيها كمنه سواء كان عدما خطا  
 ام شبه عدما حتى وقوها فى بحر حاصرا ان اه قال عرش قوله سواء كان الخ لم يمتنه لا فرق فى القتل  
 بين كونه مباشرة او سببا او شرط اه (قوله والحق به) اى بقتل السيد ما لم يزوج (قوله كذلك) خبر  
 وقوته فأنه والمشار اليه التفويت بالقتل (قوله كارتعاب السيدة الخ) مثال تقويت السيد بنحو القتل (قوله)  
 مطلقا) اى خاف النكاح او لا اسم (قوله بقتل سيد الخ) عطف على كارتعاب السيدة الخ (قوله وكفى  
 سيد الخ) وفى الاقنوار لو قتل السيد زوج الامه وقتله الامه سقط مهره ولو قتل الحر تزوجها قبل الدخول

اجاب بذلك (قوله فى ان لم يخل بها الخ) نعم لو كان زوجها او ليس بها وكان لا يسلبها اسكانه لسفه او مودة  
 اى كونه امره وخيف عليه من اقتراده فيضيه ان السيد ذلك لا تنفاد المعنى الملحق به فى حق قوله مع ضمنية  
 عدم الاستقلال شرح هر اه (قوله ومع ذلك لا تنفاد عليه) شامل لما زاده بقوله او جواره ومثله ما ذكره كونه قوله  
 الاقنى وبعبارة عن فلا تنفاد جميع ذلك التزمه هر وقال لا تعادالم يسلبها الاقنى هذا المكان المخصوص  
 كان التسليم ناقصا (قوله ان لم يخل بها) المتمد حل خلوة بها لانهما كالحرم كما تقررى النكاح هر  
 (قوله امتنع عليه) اى الزوج (قوله) (قوله واسترداد سم) قوله لم يسرد كمنظاره اه وفى  
 فذلك الا فلا استرداد مهر من اى امله بدخل بها ان كان قد سلمه السيد بخلاف مهر من دخل بها لاسترداده  
 بالدخول قال بعضهم وعمل ذلك اذ سلمه فلان وجوب التسليم عليه فان تبرع به لم يسرد كمنظاره اه قال  
 فى شرح الارشاد ما اذا استخدمها جرم او سلمه لى فلا يجوز له الاسترداد اى بالاسترداد انما هو فى مسئلة  
 السفر بها (قوله لا تبرأ) اى بان سلمه فلان وجوب التسليم عليه شرح الرضى (قوله مطلقا) اى خاف النكاح  
 زه حاءته

الحرة نفسها أو قبل الأمة اجنبي كالزوج (أو ماتت) بسقط المهر قبل الدخول لأن  
الحرة كالسيدة الزوج بنفس المقد ومن (٣٧٤) ثم جلا له السفرة لو متها عنه ولأن الفرة في الأخيرتين تحصل من جهة الزوج ولا

في بعض شروح المختصر أنه لا مهر لها واعتد الصداق الزم بنهاية معنى (قوله أي قبل الأمة) صلف على  
قتل سيد المتي (قوله كاهن) أي قوله أي أو قبل الأمة الخ (قول المتن أو ماتت أي الحرة أو الأمانة (قوله  
قبل الدخول) الأولى قد يعمل فلا كاف المتي (قوله في الأخيرتين) وما قبل الأمانة أو الموت الزوجية  
(قوله وخرج) إلى الكتاب في المتي لا قوله ولم يكن مالكا للمهر وقوله أو اعتد وقوله أو المتق وقوله  
أو المتق وقوله نعم لا يصحسبها إلى المال الزوجية ثم تنزل في قوله (قوله لها) أي الحرة (قوله ولم يكن)  
أي غير الزوج مالكا للمهر احتراز عن نحو ما إذا اعتق أمته المروجة بعد الدخول ثم قبلها (قول المتن هلكتا)  
أي الحرة والأمة أه معنى (قول المتن قاله الخ) أي بعد الوطء أه معنى (قوله قبل دخول الخ)  
راجع لكل من المتن والشرح (قوله أي المسمى) أي قول المتن فإن طلقت في النهاية إلا قوله لا تحبس  
إلى قوله أما المروجة (قوله لا يحبسها) أي السيد المسمى تسلم المهر (قوله ولا المقتدى) عطف على  
الصغير المستتر في لا يحبسها (قوله لأن كلا منهما) أي المقتدى والفتية (قوله أما المروجة حل)  
عبارة النهاية مستثنى عن المتن نصبا إلا ما وجب للفروجة بعد البيع فرض الوطء أو موت الوطء  
في نكاح فاسد للمقتدى كتمه أمة مفوضة طلقت بعد البيع وقبل الدخول والمقتدى وان عتقت أمته  
المروجة فلها عاذ كمال للمقتدى ولتمت ما مالها بيع أو عبارة المتي أما إذا وجب في ملك المقتدى فهو  
له بأن كان النكاح تفويضا أو قاسدا ووقع الوطء فيها أو العرض أو الموت في الأول بعد البيع  
والثمة الواجبة بالفرق للمقتدى لو جربها في ملكه أو (قوله أحدها) أي الوطء والمقتدى (قول  
المتن فإن طلقت الخ) أي غير المفوضة تنصقه أي البائع أه معنى (قوله لها من) أي لو جوبه بالمقد  
الرائع في ملكه (قوله لئنه صحبة) أي قول المصنف زوج أمته يبعده بالانقاع وقوله إلا لصحب عبده  
أي بدل الباء (قوله في غير مكاتبه) أي المبعوض أه معنى (قوله فلزوجته) أي السيد عبده بها أي بامته  
(قوله على الأول) أي ما في المتن من عدم الوجوب أصلا عبارة المتي وهو لو جرب المهر ثم سقط أو لم يعب  
أصلا ظاهر كلام المصنف جري عليه في المطلب وتظهر فائدة اختلافنا في أذا وجب المهر في الخان فلنا بعد  
الوجوب فلا شيء للسيد عليه وإن قلنا بأن وجوب المهر على السيد عليه ميراثا لا وجوب بالوطء وهو قول  
زوج أمته يبعده ثم اشتراء قبل أن يقضى مهر أمته قال الماوردي فإن كان يدين العبد من كسبه بعد النكاح  
شيء فهو للشري يأخذه من المهر وليس البائع فيه حق وإن لم يكن فلا يطالبه بشيء لأنه حاصره أم (قوله  
أما مكاتبه) إلى الباب في البائة (قوله لأنه مع الخ) ولو قال لأمته اعتنك حل أن تتكهن أو نسوه  
قبلت أي بأن قالت قبلت فرأى قالت اعتنق حل أن انكحك أو نسوه واعتنق أي في الصورتين  
وأستحق عليها قيمتها بقتل أو اتفاق لعدم إقامته بمنزلة أو صغيرا فاعتقها حل أن يكون عتقا أمته قال  
المباري عتق مارت اجنبي تزوجها كسائر الاجانب لا قيمة له والرقا بالنكاح منبها أي السيد الأمانة  
غير لازم أي في الصورتين ولو مستور فذلك تزوجها معتق أو صدق فسد العقد لأنها عتقت أو القيمة  
صح ويرث منها إن طلقها وكذا لو تزوجها بقيمة عبده لا تملكه ولو قالت له امرأة اهتق عتدك  
أولا (قوله كاهن ظاهر) ظاهر أنه غير متقول مع أنه مجرم في الأنوار (فخرج) أي شيخنا الشباب  
الزمي تماما في الأنوار بأن الزوجة الحرة قتل تزوجها لا مهر لها (فخرج آخر) اشترك السيد اجنبي  
في قتله لا يحتمل سقوط المهر تقليبا لمجانبة السيد قد يورثه إن المانع يقدم على المقتضى ويحتمل وجوب  
التصغير قد يبدى إن المانع مانع عن النصف لأن الكل ملتا مل (قوله نعم لا يحبسها) وهو جرحها عن ملكه  
ولا المشتري ولا عتق الفتية الخ قال في الروض وإن وجب أي المهر للشري فله الحبس وكذا  
المقتة لكن معتقة أوصى لها عتاقها لا تحبس نفسها لاجله أه

من مستحق المهر وخرج  
يقتل الحرة نفسها قتل  
الزوج أو غيره ولو لم يكن  
مالا للمهر فلا يسقط قطعا  
(كالمولود بعد دخول)  
فإنه لا يسقط قطعا لا بغيره  
بالدخول ولو باع موهجة  
تزوجا صحبا وهي غير  
مفوضة أو اعتقها قبل  
دخول أبيه (قوله)  
أي المسمى إن صح والآخر  
المثل (البائع) أو المقت  
لوجوبه بالمقد الواقع في  
ملكه نعم لا يحبسها  
لجرحها عن ملكه ولا  
المشتري ولا تحبس الفتية  
نفسها لأن كلا منهما غير  
مستحق للمهر أما المروجة  
تزوجا قاسدا والمفوضة  
فليس اعتبارها فيما المقد  
لأنه غير موجب لشيء بل  
بالوطء فهما والفرض أو  
الموت في المفوضة فإن وقع  
أحدهما في ملكه فهو  
المستحق للمهر (فإن  
طلعت بعد البيع) أو المتي  
(وقيل دخول تنصقه  
له) لمار (ولو زوج أمته  
بعده) لئنه صحبة تقيم  
خلافا لمن وم فيه وإلا  
فصح عبده وعه في غير  
مكاتبه (لم يحبس) لأن  
السيد لا يثبت له حل عبده  
دين بالتلف ولا غيره

للاطلا عليه بعد عتقه وقيل وجب ثم سقط له أن يسميه على ما في الزوجة وأعرض عن أن لا يكثر بل على عدم ثبوتها فلزوجها حل  
تفويضها موطئا بعد المتي لم يحبس عليه شيء على الأول أما ما كانه كتابه صحبة فيجب عليه لأنه مع كاجنبي وأما المجهض فإلزامه بقدر حريه

على أن أنكحها وقال له رجل أعتق عبدك من علق أن أنكحك أبقى فقبل حتى العبد لم يلم له الوفاء الكناح  
أى فى الصورين ووجبت قيمة العبد إن قال لأمته احتكك على أن تنكحى زيدا فقبلت وجبت القيمة  
عليها وإن قالت لبيدا احتكك على أن تنزجنى حتى يجانوا لم يقبل أه نهاية (قوله كائنه الأدرى)  
(خاتمة) قد غلط النكاح على المهر أيضا فى صورته السابقة إذا نكحتم فسادا ووطى منها أذا وطى الميسدة  
أو أمه مبدية بنيتها منها أذا وطى المرتين إلا المروعة بأذن الراهن مع الجبل بالتمهر وطوى وصوتها  
ياقنى حامل القراض والمستاجر ونحوهما منها أذا وطى مكره به بنيتها منها أذا وطى مكره به بنيتها  
بومات على الردف منها أذا وطى السيدات غير المكاتبة منها أذا وطى مكره به بنيتها منها أذا وطى المرتين  
أمة هى تلك ما هتم نكحها بمسمى فينقد النكاح ولا مهران لم يوجد دخول لأن وجوبه يثبت على الميت دينها  
يرق به بعضا لعدم خروجها من الثلث فيطيل النكاح والمهر وأما ما يردى إلى إسقاطه فيسقط أه متى

### (كتاب الصداق)

(قوله هو) أى قول المتن بسن فى النهاية (قوله هو يفتح الصاد) أى شرعا كما يؤخذ من قوله وهذا الخ أه  
عش (قوله يفتح) أى الصاد فليشأى الدال قوله هو يفتح أى الصاد قوله هو يفتح أى صدقة على جميع  
لغاته المار قوله صدقات أى فان جمع العلامة تابع لفرد أه عش (قوله ما وجب الخ) خبر هو المار  
(قوله به) أى القرض (قوله العقد هو الخ) بالخبر أن (قوله به) أى الوجوب أو القرض أه وشيدى  
(قوله أو وطى الخ) صلف على عقد أه عش (قوله كزناح) أى ورجوع شيوة نهاية متى  
(قوله ومنا) أى إطلاق الصداق شرعا على ما وجب يقصد نكاح أو وطى أو قومت الخ (قوله أذهر مقت)  
أى لأن المعنى القوى للثبوت من العقد لا يناسب إلا ما بذل فى النكاح قطعا وشيدى (قوله لا شعارة  
الخ) أى معنى ما وجب يقصد النكاح الخ بالصداق لا شعارة الخ (قوله ويراد أه) أى الصداق أه عش (قوله  
ويراد أه الخ) وقيل الصداق ما وجب بنسبة فى العقد المهر ما وجب بنسبة ذلك أه متى (قوله ولو فى  
تزوج أمته بعده) وقال المتن وخلافا لنهاية (قوله هل مامر) أى أننا قبل الباب (قوله المتن) تسمى فى  
العقد أى وإن لا يدخل باحتمال يرفع إلى الصداق وخارجا من خلاف من أوجب متى واسق (قوله  
للايجاب) أى المتن فى النهاية أى لاقوله عند التسمية قوله فى المصدق أى وإن يكون (قوله من عشرة دراهم)  
وهى تساوى الآن نحو عشرين نصف لفة أه عش (قوله عند التسمية) أى إذا ذكر المهر فى العقد والأ  
فيناكى حكاية الإجماع على جواز إخلاء العقد منه أه وشيدى (قوله وأن لا يزيد الخ) فلا قيل وأن  
ينقص لأنه لا توافق رعايا الأدب وليس من آثارهم إخاءه أه سيدهم وقد يجاب بان امتثال الأمر ولو خشي

### (كتاب الصداق)

(قوله وجمعه فله صدقة وكثرة صدق) أى كمال يقال وقد يؤخذ الجمان المذكوران من قول الألبية  
فى اسم مذكر راضى عنه أه ثالث الهبة عنهم اطرد وقرئها  
ولعل لاسم راضى عنه أه قد زيد قبل لاسم احتلا قد

الخ (قوله يفتح) أى الصاد فليشأى أى الدال (قوله أو وطى) صلف على يقصد (فرع) فى فتاوى  
السوى فى باب الصداق ما قصه مستقر على تزوج بكر بالثقة فنشرت أن لا تطالبه بنفسها ولا ببركها بنية  
حال صداقها عليه مادامت فى صفة وذلك بمنعور والعهاد أعترا بهجوا إذا شاهد عليها حكم بموجب  
ذلك ما كى شافى قبل ما نذر تبرر أو لا وهل لما نزع من هذا النذر وطالب قبل الطلاق هل أعترا  
والدها بهجوا إذا شاهد عليها قرينة على رشدها الجواب إنما يصح النذر المالى من جاز التصرّف فان كانت  
الوجهة بالقرينة صحت هذا النذر وكان نذر تبرر وليس لما الرجوع عنه ولا المطالبة بولو لم يحكم به  
حكما كران لم تكن رشيد لم يصح ذلك منها ولأن الولي لا يزوج له المصون عن الصداق على الجديدها ما قوله  
وهل أعترا بهجوا إذا شاهد عليها قرينة على رشدها ما كى يظهر خلافا له لا بد من تبرر رشدا

كائنه الأدرى

(كتاب الصداق)

هو يفتح الصاد ويجوز

كسرهما وجمعه فله صدقة

وكثرة صدق وقال صدقة

يفتح فتليش يفتح أو فتح

لسكون وبعضهما وجمعه

صدقات ما وجب يقصد

نكاح وإقناى ان القرض

فى التفرع وإن كان

الوجوب به مبتدا العقد

هو الأصل فيه أو وطى أو

قومت بعضه قرا كزناح

وهذا خلاف الغالب

أن المعنى الشرعى أحص

من القوى إذ هو مقت

من العقد لا شعارة يصدق

رغبة بانه فى النكاح الذى

هو الأصل فى إجماعه ويراد

المهر على الأصح والأصل

فيه الكتاب والسنة

والإجماع (يسن) ولو فى

تزوج أمته بعده على مامر

(تسمى فى العقد) للايجاب

وأن لا ينقص ص عشرة

دراهم حاصلة لأن باحتمال

رضى الله عنه لا يجوز عند

التسمية أقل منها وترك

الخلافة غير أن لا يزيد على

خمساً تقدم من لفتها خالصة

خیر من الادب (قوله اصدقة بناته الخ) ای اى الحسنة الخ اصدقة الخ ویموز اجداله عن غساسة  
 الخ (قوله اودا و اجماع) حلف علی بانه (قوله اودا و اجماع) الخ لمفعول اصدق جارة الاسم والنحو لوما  
 اصدق ادم حبیبة ربیة دینار فکان من التجانی ذکر امامه **قوله** اه (قوله لانها لم یصدق  
 النساء) ای بان تصدقوا علی الارواح بطلب الویادة علی مهورا متاعن ادم عش (قوله فانها) ای المخالفة  
 قال عشی ای هذا الحسنة اه (قوله قول الماتن) الاول یقال إن اخلاؤه منهای التسمية هذا إن  
 رجعتنا الضمیر لفتکاح اما اذ رجعتنا لمفعول مظهر عارة التصرف فلا عراض اه متنی (قوله اجماعا)  
 لی قوله بل وتسمية اقل الخ فی التباين والمخالفه او لیل قوله بل منی ای قوله بانو جدت (قوله نعمان)  
 کان مجرور الخ) عارة المفعول وقد ثبت التسمية لما مر فی صور الاول اذا كانت الوجة غیر مجرور جازا والتصرف  
 او علو کثیر جازا التصرف الثانية اذا كانت جازة التصرف واذ ثبت لی بان یوجیهوا متعین فمفعول جازا  
 هو او کله الثالثة اذا کان الزوج غیر جازا التصرف وحصل الاتفاق فی هذه الصورة علی اقل من مبر مثل  
 الزوج فبما عداها علی اکثر منه تسعین تسمية بما وقع الاتفاق علیها لا یجوز اخلاؤه مناهم (قوله ان کان)  
 ای الزوج (قوله وجبت تسمية) ای لولا خالفوا لم یسم التوسع المقدمیر المتل عش وسم (قوله او)  
 (کان) ای الزوج (قوله اودا و اجماع) لا یفتی فاقطعه علی عبوره المستند علی ضمیر الوجة (قوله فافاة)  
 الرشد علی لیاقی قوله و یجوز لولی قوله و یجوز من لولی (قوله و یجوز من لولی) ای لولی لم یسم (قوله نعمان)  
 قبلها ادم عش (قوله یعنی ثمتا الخ) لا ضرورة لتاویل ادم سم (قوله بل وتسمية اقل الخ) فی نظر  
 اذ تصور ملک المتعدد ما لا یتقسم ادم سم (قوله وزاد) ای الوركش (قوله یعنی لیه) ای الی الاله لا بد  
 فیها الخ (قوله حیث اشرط) ای الحاصل (قوله فی هاتین صورتین) وهما المیسوقا المشتركة (قوله)  
 وتوجیه اطرافه) ای الحاصل (قوله و داخ) خبر قوله وتوجیه الخ (قوله بان هذا) ای احتمال التفسير  
 (قوله استنبهه) ای الالاتاق (قوله و ان ووجه) ای البعد (قوله و تسمية جوهرة) ای الخ فی التباين قوله  
 فی المتنی الاول لولا هو عقد لی یتعین مع قوله نعم مبر دالی المتن (قوله و تسمية جوهرة) عطف علی قوله تسمية  
 غیر متمول (قوله و داخ) حلف علی جوهرة (قوله علی غیرها) مقبومه انه یجوز جعل الدین الذی للزوج  
 علیها اصدقا لما ادم عشی وقد مر عن التباين فی الباب ما یصرح بهذا المقدم (قوله علی ما مر فی المتن) ای  
 فی بیع من عدم جواز بیع الدین من غیر من علیه ادم کردی (قوله فان قد وله من الخ) ینبئی ان یتبین  
 معنی هذا الکلام فانه کان الصداق معینا فی العقد لافمنی لفقه الاثقة والمعن واذ ثبت لا یجب  
 متمول لا یقیم بل مبر مثل کما یقتضی قوله لا یفوت علی یده ادم ان کان فی الذمة لم یسوقه ولا باقتطاع  
 نوه اذ التفت لمبر مثل الالمن واذ التفت علی وجهه لم یصور لمثل فی التاویل علی ان العقد بمعناه الظاهر المتبادر  
 وهو اللاحق بالفضة لا یكون الا له مثل الا ان تکلف التصور کره متعقوما سم اقول یوجیه کلام الشارع  
 وهو کرهنا صلحه لیه بما یطره فی الشرع و اقول لیساقی باب التزاد فیصح نذر السفیه المال فی ذمه  
 والخجه ثبوت صلاح ذمتها قبلها فی نحو صلاتها لان الشارع اذ تنهت علیها (قوله وجبت تسمية الخ) وظاهر  
 ان الزوج بالمال لانه لا یطیلان کما یطی ما یاتی فی مسائل المخالفة (قوله ان الذین و ما صم میا صم صداقا)  
 واستثناء توب لا یملك ذمه تعلق حق الله به من وجوب ستر العورة اقول غیر صحیح لانان تعین الشرع به  
 امتنع بینه و اصدقه الا یحصر هر (قوله یعنی الخ) لا ضرورة لتاویل (قوله بل وتسمية اقل متمول  
 الخ) فی نظر اذ تصور ملک المتعدد فلیا یتقسم (قوله و تسمية جوهرة الخ) عطف علی تسمية غیر  
 متمول (قوله فان قد وله من الخ) ینبئی ان یتبین معنی هذا الکلام فانه کان الصداق معینا فی العقد

كانت مكرمة في الدنيا او  
 قوى عند الله كان لولى  
 پارسلو الله صلى الله عليه  
 وسلم (وهم زواجر اخلاقه)  
 اى من نسبه [حاجا]  
 لسكنه يكره نعم ان كان  
 مجبور اور وديت رشيدة  
 بدون مهر مثل وديت  
 نسبه او كانت عصبه  
 او ملوكه مجبور اور وديت  
 او وليا فانها او ملوكه و  
 الزوج باكثر من مهر المثل  
 وديت نسبه (وماصح  
 صيحا) يعنى مثنا اذعر المشي  
 بالصادق بان وديت فيه  
 شروطه السابقة (صح  
 صداق) قلنور نسبه غير  
 متمول واما بان ياتل متمول  
 كثرة وترك شقة وحد  
 قذف بل ونسبه اقل متمول  
 فيمضو مفر كذا لا بد  
 فيها من نسبه ما يمكن  
 فسمه بين المستحقين بان  
 حصل لكل اقل متمول  
 ذكره البقنى وتبه  
 الزكرى وزاد ان كلام  
 الحاصل بغير اهل بيت  
 اشترط في الصادق ان  
 يكون له نصف صحيح اى  
 متمول اى في تاهين  
 الصورتين لا يظاقر توجه  
 اطلاقه باعتمل تشطيره  
 بفرق قبل و بعد فاشترط

بان التقديرا ما عاين او مشوب رائج ومعلوم قدر غشه كاتقدم في خاصه شروط الباع فلهنل ماذا فقد  
قالوا يجب منعه واما مشوب بنحو نحاس ليس كذلك فهو مقوم فيما يظهر فيكون الواجب قيمته لكن قد  
يقال ان التقديرا يقوم بحباب بامكانه بغير شروطه ويكون مراده تقديره المساقه الى يجب تحصيله منها  
شرا كما يكون مساقه القصر فظهر نحو السلم والعتب اه سيد عروا يجب عرش ايضا بالعتب اقول ولو يمكن  
الجواب باختيار الشق الثاني وراى منه وجبه ويجب معه قيمة الصنعة مثلا اذا كان المسمى فلو ساقا فقدت  
ببمثلا بنحو مساقه صنعة وباختيار الاول لكن بناء على ان الصداق المعين مضون ضمانه اه  
(قوله او لا قيمته) اى بذلك شيئا الشباب الرمل اه سم (قوله او وجبه الحرة) صورة اولى وقوله  
واحد اى الصنعة صورته ان وقوله وجب الالام ابنه الخ صورته ايه سم (قوله ما بينهما) اى  
الملك والنكاح (قوله كاسر) اى قيل فصل السيد بانه في نكاح الخ (قوله وجب الالام) صورته ان  
يتزوج بمشروطها وتلد منه اولادهم بملكها وولدها فيبقى الولد عليه ثم يرد وجهه وجب له منه صداقه  
اه عرش عبارة الرشيدى كان ولدته متوفى في غير ملكه بنكاح ثم ملكها اذ لو صح ملكها لكانها الصنعة  
فلهما يمتنع اعتقلا للمرأة اه (قوله طبع) اى قول المتن وما سمع بيما الخ فانه يصح بيع هذه المذكورات  
ولا يصح جعلها صداقا بل يطل النكاح في الصور الاولى وفى الباقي يصح بغير المثل اه معنى (قوله نعم) ر  
الخ قد يدعى بان المقهر فيه تفصيل اه سم (قول المتن شيئا) اى ان عرشها طبعها او امتنع من قبضها  
ما يجوز معنى (قوله لا يملكها) لان له ووجهها في النهاية لا قوله عرشها الخ المثل وكذا في المتن لا قوله  
نعم الم المثل وقوله فلو كانت قيمته لوان اقلتموه قوله يلزم الالام الى المتن وقوله او اقل الم المثل (قوله  
وجوب المقابل الخ) انظر مع ان مقابل تلك العين هو البضع الا ان براد المقابل او بده اه سم (قوله لبقاء  
النكاح) اى لعدم انفساخه بالتلف اه معنى (قوله لو تمردا) كان المعنى ان القن او الثوب عين القيد  
بالمعاينة ثم تلف قبل ضبط صفته بحيث يمكن وقوعه على الاقل كان في النقص وصفه او لا لا يتصور تلفه قبل  
القبض او كان مينا بجزوا كان الواجب مير المثل المقدر وان لم يتلف سم على حج اه عرش (قوله  
ولا الا صرف الخ) عبارة المتن ولا غير البيع من سائر التصرفات الممتنعة ثم اه (قوله ويجوز التعاقب فيه)

فلا معنى لفقد الالام المعين اذا تلف لا يجب مثله ولا قيمته بل مير المثل كاسياق في قوله فلو تلفت  
يدوجب مير مثل وان كان في النقص لا يتصور فقدته الا باقطاع نوعه اذا تلف لا يتصور الا للمعين  
واذا اقطع نوعه لم يتصوره مثل طيلال على ان التقدير بمنته الظاهر المتبادر وهو الالام او الفضة  
لا يكون الا لاهل الا ان يكلف تصوير كونه مقوما (قوله او لا قيمته الخ) اى بذلك شيئا الشباب  
الرمل (قوله او وجبه الحرة) صورة اولى وقوله واحد اى الصنعة صورته ان وقوله وجب الالام ابنه  
الخ صورته ايه (قوله نعم) ردا على ما قد يدعى بان المقهر فيه تفصيل (قوله طبع الخ) اى ان عرشها طبعها  
السينى فرض الكلام بين العين وكذا في الحر والشرع لان كد ظهور اثره فيها وان كان الخلاف في  
كون الصداق معصوما ضمانا عدوا ولا يخص بالعين كما يظهر لك ثم قالوا اذا كان الصداق بناقنا قلنا  
بضمان الديدار الاحتياض عنه وان قلنا بضمان العقد فوجهان كائنا اصبها الجواز ولا يحمل  
كالا احتياض عن المسلم فيذكره الامام وغيره في التتمه لواصلت تمام قرآن وتقطعت صنعة او ادا احتياض  
عن ذلك لم يجز على قول ضمان العقد كالمسلم في وجهاتين المستثنين يبين لك ان الخلاف في ضمان المقدار  
ضمان اليد لا يخص بالعين كما قد متناه انتهى فلهذا ليس معنى عدم اختصاصه بالعين وجريانه في غير هاتين  
يتوقف على تلف العين كما توهم بل ناهى الدين لا يتصور كما هو واضح ولعل وجه امتناع الاحتياض في مستقة  
التتمه عدم احتياض العلم واختلافه باختلاف العلم قبولا وعدمه وتقوات مراتب القبول لكن نوجه مع  
ذلك الاحراز الذى نقله الشارح (قوله المقابل الذى) انظر مع ان مقابل تلك العين هو البضع الا ان  
يراد المقابل او بده (قوله ومن ثم لم يمتدرا كقن او ثوب الخ) عبارة الزركشى محل الخلاف حيث اسكن

والا قيمته يملك المقدومت  
المطالبة نعم يمتنع جعل رقية  
العبد صداقا ووجبه الحرة  
يطل بطل النكاح ما بينهما  
من التضاد كاسر واحد  
ابوى الصنعة صداقا لها  
وجب الالام ابنه صداقا  
لا يتولد هذه الاربعة  
طبعها لا تصح صداقا  
الجلو المتعنه العارض هو  
اه يلزم من ثبوت الصداق  
رقبه ثم رد على عكسه صحة  
اصداقها لالامها او قنهما  
فرد مع عدم صحة بيعه واذ  
اصدقنا فلنقتل يده  
ضمتها ضمان عقد لاها  
عكسها بقد معاودة كالمبيع  
يد بانه في ضمانها بغير المثل  
كاي اذا ضمان العقد هو  
وجوب المقابل الذى يرفع  
المقد عليه (وقول ضمان  
يد) كالمستام لبقاء النكاح  
ليضمن المثل بثلوه المقوم  
بقيمته ومن ثم لو تمردا  
كقن او ثوب غير موصوف  
وجب مير المثل قطعا (فعل  
الاول ليس لها به) اى  
المعين ولا تصرف فيه  
قبل قبضه (بوجه التعاقب  
دمها الاحتياض عانى  
الدية كالمثل)



باعتبارها من حيث كونها مستطيلة وأخرى بأن الزوجين متساويان (فالتلف على الأول كما إذا دفع الزوج ثمنه قبل التلف لغيره ما في المبيع قبل قبضه فيلزم موهبة لغيره وهو واجب مبرم) وأن التلف بالتسليم فانتفع ببقاء التمسك بالبضاعة (٣٧٨) كالتلف فيرجع له وهو مبرم المثل كالزوج المبيع الثمن بالتلف يجب بدله (وإن اختلفت)

الزوج وهو رشيقة لغيره  
نحو صيال (تأنيدها) لحقها  
عليها وبها الزوج منه  
لغيره ما في المبيع (وإن  
أنتهه اجني) أهل الضمان  
(تغيرت على المذهب) بين  
فسخ الصداق وإيقاعه  
كنظيره ثم (فإن فسخت  
الصداق أخذت من الزوج  
مهره مثل) على الأول وهو  
يرجع على التلف (والأ)  
تفسخه (فمرت المتلف)  
منه في المثل وقيمته في  
المشغوم ولا مطالبة لمحل  
الزوج (وإن أنتهه الزوج  
فكلفت) بأية بناء على  
الاصح أن اتلاف البائع  
كذلك فيفسخ الصداق  
وترجع عليه به المثل  
(وقبل اجني) فتغير  
(ولو أصدق عدي) مثلا  
(تلف أحدهما) بأية أو  
اتلاف الزوج (قبل قبضه  
انفسخ) عقد الصداق  
(فيه لا في الباقي على  
المذهب) تفرقا لصفقة  
في النكاح (ولها الخيار)  
فيه لتلف بعض المقرد  
عليه (فإن فسخت مهر  
مثل) على الأول (والأ)  
تفسخه (فإن) (حصة)  
أي قسط قيمة

أي ويجب مهر المثل أه عرش (قوله) تعلم الصنعة أي المجهول صداقها وقوله لا يتأخر عنه أي فلا بد  
من التسليم أه عرش (قوله) وسكتا طبع وهو المشتد أه نايه فلو تأخر في التسليم قضيت قوله الاتي  
فلو أصدتها تعلم غير حق وان طلب كل التسليم إلخ إن حال بئلهما أه عرش (قوله) فيلزم موهبة قوله أي  
حيث كان غير آدمي محرم ونجس به أي حيث كان آدميا غير أه عرش (قوله) وأن طالبه إلخ عبارة  
المنفي تنبيه لوطالبه بالتسليم فانتفع لم يتخلل إلى ضمان اليد كالحصاة ويلزم يتخلل أه (قوله) وهي رشيقة  
لم يذكر حكم عزه وهو السفينة ولعله أنها تضمنته ويلزم مهر المثل ولا تكون قابضة بالاتلاف  
لأنه لا يصح قبضا وقوله لتغير نحو صيال استرحبه عن اتلافه لصاحبه فلا ضمان ويلزم الزوج مهر المثل سم  
وسيد مروح عرش (قوله) عليها أي القولين (قوله) أي الصداق (قوله) أهل الضمان أما إذا تضمن  
الاجني بالاتلاف كزنا أو مستحق قصاص على الزاني الذي جعل صداقا أو نحو ذلك كاتلاف الأمام له  
لحرابة فكالاتفاسية أه متى (قوله) لانتفى غرمت المتلف) بمرس الاتية أه متى (قوله) لانتفى غرمت المتلف  
فيه أي على القول الأول أه متى (قوله) على الأول) ذكر كالمعنى فقبول المصنف انفسخ فيه وذكر أه  
عقب قول المصنف لحصة التالف منه عبارة هذا كله على القول الأول وعلى الثاني لا يفسخ الصداق لها  
الخيار فإن فسخت رجعت إلى القيمة المبين وإن أجازت في الباقي رجعت إلى القيمة التالف أه (قوله) أي  
قسط قيمة التالف) اعتبار القيمة في نحو المبين واضح وأما المثل كتنفيدي برفق صاحبها فالتأسيس  
الزوج باختيار المقدار لا القيمة أه عرش (قوله) فلا كانت قيمة إلخ) ويرجع في القيمة لأرباب  
الحجرة فإن لم يفت ذلك أه المتقدم أو لم يفت أرباب الحجرة له صدق العام أه عرش (قوله) وإن  
أنتهه أي الزوجة (قوله) أو اجني تغيرت إلخ) فإن فسخت طالب الزوج بمهر المثل وإن أجازت  
طالبته الاجني بالبدل أه متى (قوله) لانتفى غرمت المتلف) أي الصداق المعين في بد الزوج أه متى (قوله)  
المتن قبل قبضه) أي بعد المقدار قبله شرح روض أه سم وقوله أوبقه فيه نظر ظاهر (قوله) بغير  
فعلها) أي بأية أو فعل اجني أو الزوج سم ومتنى قال سيد مهر بعين ان قبيل فعلها أخذ عامر يكونها  
ورشيد أه أي بغير صيال (قوله) كمي القن) أي نسيان الحرة على وكقطع مهره (قوله) والزوج أه  
أي المنفصلة أه عرش عبارة المتنى ولو زاد الصداق زيادة متصلة أو منفصلة فهي ملك للزوجة أه

تقديم الصداق فإن لم يكن مهر مضمون ضمان فقد قطع كراه في أوائل باب الصداق الفاسد ففرع لو  
أصدق أعبدا أو ثوبا غير موصوف قال بالتسمية فاسدة ويجب مهر المثل قلما وإن وصفها بواجب المسمى  
أه ليس ذلك مصورا بالتلف بل بعين مجهول أي غير معاهد والام تفسد التسمية كما هو ظاهر لكن إذا لم  
يكن مصورا بالتلف فكيف يقيد به الخلاف والمروض في التالف (قوله) ومن ثم لم يفتدوا إلخ) بأن المعنى  
أن التالف والزوج عين في العقد بالمعاينة ثم تلف قبل ضبط صفته بحيث يمكن تحريمه والأول كان في النعمة  
ووصف أو لا فلا يصح تلفه قبل القبض أو كان معينا مجهولا كان الوارد يجب مهر المثل المقدون أن تلف (قوله)  
وسكتا طبع وهو المحتشد شرح مر (قوله) وهي رشيقة) لم يذكر حكم عزه وهو السفينة ولعله أنها  
تضمنته بدله فهو يلزم مهر المثل ولا تكون قابضة بالاتلاف لأنه لا يصح قبضا وقوله لتغير نحو صيال  
استرحبه تأتلفه لمصل فلا ضمان ويلزم الزوج مهر المثل (قوله) في المثل ولو تيسر قبل قبضه) قال فشرح  
الروض بعد المقدار قبله (قوله) بغير فعلها) أي بأية أو فعل اجني أو الزوج (فرع) في فتاوى

(التالف منه) أي مهر المثل فلا كانت قيمته تلك قيمة مجموع قيمتهما فلها مهر المثل وإن أنتهت قابضة (قول)  
تسقط من الصداق أراجني تغيرت كامر (ولو تيسر قبل قبضه) بغير فعلها كمي القن (تغيرت على المذهب) فإن فسخت) عقد الصداق  
(فهر مثل) يلزم الزوج لها على الأول وهو يرجع على الاجني المهر بموجب جانيته (والأ) تفسخ فلا شيء لها بغير المهر المهر كغير  
ومنى بالعيب نعم إن كان المهر أعجبا فإيا عليه الأرض والروض في بد الزوج أمانة فلا يضمنها إلا أن أنتهت من التسليم

كقوله (وكذا) لا يضمن  
المنافع (أي استوفاهما  
وكبريونهما على المذهب)  
بناء على الأصحمان جنيته  
كألافة وجباب ملكها  
ضعيف لتطرقه للانقضاء  
بالتلف فلم يفرع على إيجاب  
شيء على من هو في يده فإلّا كان  
لترقب عوده إليه نهرا  
عليهما (ولما) أي المالكة  
لأمرها التي لم يدخل بها  
(حبس نفسها) للفرض  
والقبض إن كانت مفوضة  
كأن يكرهوا لأهل الحبس  
(تقبض المهر) الذي ملكته  
بالتكاح (المعين) الدين  
(الحال) سواء أكان بعضه  
أمكنه إجماعا دلهما لغير  
نوايتهم بالتسليم وخرج  
بملكه بالتكاح والزوج  
أم ولده فتفتت بموته أو  
اعتقها أو باعها وصحناه  
في بعض الصور الآية لا  
ملك للوراث والمعتق أو  
البائع لما هو لزوج أمه  
ثم اعتقها وأوصى لها  
بمهرها لأنها ملكة لآل  
جهل التكاح وبسبب الآلة  
سببها المالك للمهر أو  
وليها المحجورة ولها مال  
يرتفع في التسليم ونظر  
فيه الزركشي بأن قياس  
البيع خلافه ويرد بأنه لا  
مع لحة نظير ثم غلبت الخلاف

(قول المتن والمنافع الخ) فرق بين الزوجين بين الزوجين المتنازع حيث لا يضمن الثانية وإن استوفاهما  
أو تفتت بدليلها امتناعه بخلاف الأولى بأن يادق بقرارها عقد الصداق ابتداء بخلاف المتنازع أم سم  
(قول المتن وإن طلبت الخ) غاية أم عش (قوله ونزع فيه جمع) عبارة النهاية والمضى يقول الزركشي  
والصواب عند امتناع التسليم التصديق منعه أم (قوله في) أي قول المتن وإن طلبت التسليم الخ  
أخذنا ما عرّض النهاية والمضى اتفاقا لكن في جواب الفارح الأقايم قالوا بالضم مطلقا (قوله  
ويجاب) أي من نزاع الجمع المذكور أم سم (قوله بان ملكها الخ) قضية هذا الجواب عدم ضمان  
الزوجة مطلقا أيضا وقدمر خلافا فيحتاج إلى الفرق في المار عن شرح الزمخشري (قوله عليها) أي الزوجين  
عبارة النهاية والمضى والمضى وإما على ضمان اليد فيضمنان وقت امتناع باجرة المثل لحث لا امتناع  
لا ضمان على القولين أم (قول المتن ولما حبس نفسها) قال في الفروض ويجب تفقيتها قبلها إذا سلم إلى المهر  
مكنت انتهى أم سم (قوله أي المالكة) إلى قوله وقيل تأنيها في المضى الأقايم ونظر فيه إمام الترمذ وقوله  
الذي يشبه إلى المتن إلى قول المتن ولو بادر في الثانية الأقايم الزركشي إلى الإذاعي (قول المتن لمن  
والحال) أي بالقدح أم مضي (قوله كان) أي للمعين أو الحال (قوله إجماعا) قال صلى الله عليه وسلم  
أول ما يسأل المؤمن عن دينه صدق زوجته قال من مظهر زوجته في صداقها التي أعتقها في يوم القيامة وهو  
زنان أم مضي (قوله وخرج بملكها بالتكاح) أي مجموع ذلك إذا هو مشتمل على يدين قوله فالزوج أم  
ولده أعجز قوله ملكه وقوله والزوج أمه ثم اعتقها عجز قوله بالتكاح أم رشيد (قوله  
فتفتت بموته أو اعتقها أو باعها) أي بعد استحقاقه لصداقها أم مضي (قوله لا يملك الخ) أي فليس لها  
الحبس لأن الصداق ملك الزوج الخ وكذا لا حبس لها إذا ملكه فيها أم مضي (قوله والزوج الخ) عطف  
على ما ورد أم رشيد الخ (قوله ثم اعتقها) أي بعد استحقاقه لصداقها (قوله وبسبب الآلة) أعجز  
قوله أي المالكة لمهرها أم رشيد (قوله المالك المهر) استعان عن غير المشتري للزوج عجز وجماع  
صحيح أي غير مفوضة فليس لها الحبس كما في غيل الباب (والمحجورة) عطف على قوله الآلة سيدها  
(فرع) فهم من الزوجة أن لولي الصغيرة أن يزوجهما أو يزوجها أو يزوجها وهو كذلك عند المصلحة وهل يجب الأشهاد  
والارتباط قياسا مع ما لا يوجب فإن لم يثبت الأشهاد والارتباط فجزأ لأن لم يرغب الأزواج  
فيها إلا بغيرهما سم على أم عش (قوله ونظر فيه) أي فيما يفهمه قوله ما يراد المصلحة الخ (قوله  
الجلال السيوطي في هذا الباب ما نصه مسئلة أحدتها قد أقسمت على أنها بكر ثم وطئها وادعت أنها زال  
بكرها بوطئها اعترف هو أنه وطئها فوجدتها ثيبا فهل تستحق المسمى لحصول الوطء أم مهره لثيب لا مهر  
يستتم الإتيان به هل هذه المستأنة من فوطم القول قول نافي الوطء لا في مسائل منها ذات زوجها مباشر  
البكر أو ادعت أنها زال بكرها ثيبا القول قولها بلغ الفسخ وقوله بلغ كالمهر أم لا لأن الواقعة المذكورة  
فيها اعتراف بالوطء المستأنة من كلامهم ليس فيها ذلك الجواب عبارة قالوا وحفر لو قالت بكر افتضى  
فأنكرها القول قولها يمينها بلغ الفسخ وقوله يمينها بلغ كالمهر وقوله فأنكرها صادق بصورتين أن ينكر  
الوطء بالكلية وأن ينكر إلا بعضه الذي هو الزنا البكره فقط مع اعترافه بفرع الوطء ففصل هذا استثنى  
الصورتان في المحكوم وتصديقه فيما يتعلق بالمهر فقط ويحتل أن يكون الوطء قرينة لتصديقها فيكون  
القول قولها لكن الأول هو الأشبه التجاري على القول بصدقها فوطم القول قول نافي الوطء لا في مسائل منها الخ  
لهذا عبارة أصحاب الأشياء والنظار وإنما اقتصر على الصورة التي فيها نافي الوطء لأنها المقصودة بالاستثناء  
الذي هو موضوع كنههم انتهى وقصير الفارح نخوع عبارة الزوجة في باب الخيار المتقدم (قوله في المتن  
والمنافع الخ) فرق في شرح الفروض بين الزوجين المتنازع حيث لا يضمن الثانية وإن استوفاهما أو تفتت بعد  
طلبها امتناعه بخلاف الأولى بأن يادق بقرارها عقد الصداق ابتداء بخلاف المتنازع (قوله وبجباب) أي  
من نزاع الجرم المذكور (قوله ولما حبس نفسها الخ) في حاشية شرح المنهج للشيخ عميرة لم يردوا أن القول

هنا والأدري إذا غشى  
 فوات البضع لنحو فليس  
 ويرد بان لا مصلحة حيث  
 تظهر نعم بعت أن لولي  
 السفينة منها من تسليم  
 نفسها حيث لا مصلحة  
 منه وتردد في مكاتبه  
 كتابه محقق الذي يجهل أن  
 ليسعدا منها كسائر  
 تبرعاتها ( لا الموصول )  
 لرضاها بدمته ( ولو حل )  
 الاجل قبل التسليم فلا  
 حبس ( لما في الأصح )  
 لوجوب التسليم عليها قبل  
 القبض لرضاها بدمته فلا  
 يرتفع بالحلول ونادر فيه  
 الاستوى بما رده الأدري  
 وغيره ( ولو قال كل لاسلم  
 حتى تسلم فحق قول مجبر هو )  
 لا مكان استرداد الصداق  
 دون البضع ومن ثم لم يأت  
 القول هنا بأجبارها  
 وحدها لفوات البضع  
 عليها هنا دون المبيع ثم  
 ( وفي قول لا أجبار فمن  
 سلم أجبر صاحبه ) لأن  
 كلا وجب له حق وعليه  
 حتى لم يجبر بإفاد ما عليه  
 دون ماله

والأدري ( الخ ) حلف على الأوكشي عبارة النهائية وتظهر الأدري في الوعش فوات البضع لنحو فليس  
 مردوده بان لا مصلحة حيث لم ينته عنه في أن لولي السفينة ( قوله ) أنه لا مصلحة ( الخ ) أي في التسليم فلا حاجة  
 إلى بعه أم عش ( قوله ) نعم بعت أي الأدري ( قوله ) أن لولي السفينة هل هذا خارج عن قوله السابق  
 والمجبر قولها ثم أبعث الأدري فرض السابق في الصفة والمجنونة ثم أمر من السفينة أم سم أي هو  
 خارج عنه فلا تكرار ( قوله ) منها من تسليم نفسها وإن كانت سلبت نفسها ووشعت شرح ورض أم سم  
 ( قوله ) منه خبر قوله بعت ( الخ ) قوله ( قوله ) الذي يجهل ( الخ ) وقا قالت بواقة خلا للخي  
 ( قوله ) منها أي من تسليم نفسها ( قوله ) المقتل قبل التسليم أي لنفسها الزوج ( قوله ) فلا يرتفع ( أي الوجوب  
 بالحلول وهذا ما حكاها الرافعي في الشرح الكبير عن أكثر الأئمة هو المقتضى ونهاية ( قوله ) المقتل ولو قال  
 كل لاسلم ( الخ ) أي قال الزوج لاسلم المهر حتى تسلمي نفسك وقالت هي لاسلمها حتى تسلم إلى المهر أم معنى  
 ( قوله ) المقتل حتى تسلم ( الخ ) ولو أصدقها تعلم نحو قرآن وطلب كل التسليم قال في أقيمت به ولم يرد فيه شيئا إنما  
 أن اتفاقا على شيء هناك والافسخ الصداق ووجب مهر المثل فيسلبه لدلوه ثم يفسم نفسها أم نهاية  
 قال ع وشي قال مجبر هي لأن رضاها بالتعلم الذي لا يحصل عادة لا يفسد كالتجمل وقديما بان  
 اعتبار الاجل معلوم فتكتها المطالبة بعده وضمن التسليم لا غاية فهي إذا مكنته فليس تسلم في التسليم وربما  
 فات التسليم بذلك ومثل عن شيخنا الزاوي المهر بما قلناه أم عش أي بناتها ( قوله ) المقتل حتى تسلم  
 ( الخ ) عمل هذا إذا كانت متبعية للاستمتاع كافروضه أصلها لا كرىضه غير مقال الأدري ولا يخص  
 هذا بهذا القول بل هو معتبر على كل قول حتى لو بذلت نفسها وبها مانع من إحوام أو غيرهم لم يجبر شرح به  
 العراقي شارح المذهب أم معنى ( قوله ) لفوات البضع عليها ما يعني قوله هو ومن ثم ( قوله ) أم  
 البيع ( فرغ ) طلب الزوج من الولي تسلم الزوج قاضي لها ما تصدق لصدق الزوج يمينته لأن الأصل  
 الحياة فلا يلزم دفع المهر حتى يثبت موته باليثة ولا يلزم موته بمجهورها وإن ثبت باليثة موته لأن موته  
 التجديد أم عجب حيث يجب النفقة والنفقة لا تحجب إلا بالتسليم وليسصل لأن فرض أم لم يثبت تسلم  
 سابق وأما الأثر فهو تابع لثبوت الموت وإن لم يحصل تسليم هر أم سم حل حج أم عش ( قوله ) المقتل

بأجبار الباع إذا كان الثمن حالا لأن البضع يتلف بالتسليم أم ( فرغ ) لهم من الزوج أن لولي الصغيرة أن  
 يزوجها على وجهه وكذلك عند المصلحة هل يجب الأشهاد الارتباط قياس مع الماهية على وجوب بان  
 لم يتأخذ الأشهاد الارتباط لم يجز إلا أن لا يرغب الأزواج فيها إلا بتوهمها ( فرغ ) لو مكنتهم جنت فوطها  
 وهي مجنونة فهل لما بعد الإتمام لا امتناع فيه قولان أقربهما أن لما لا امتناع لأن جرد التمكن لا جبره به العبرة  
 بالوطء يرتفع إلا في حاله يمتنع دام قال في العباب تبعا لقائى القاضى فرغ من الزوج عجب بته يلدولم  
 يستوفى مهرها فله السقر إلى وطئه حتى يستوفى أم قال في حاشية شرح الشيخ وهو في فتاوى القاضى  
 حسين ثم قال قال في الحادى مرقبانه أن المرأة البالغة القريبة إذا زوجها الحالك لم يقبض الزوج الصداق لها  
 أن تسأل إلى بداهة مع عروفي الصورتين إذا وفي الرجل الصداق فيبني أن يكون أجرة النقل والرجوع  
 على المرأة إلى مكان العقد لاها سافرت بغير إذن زوجها لا تنفق مدة الفتيه ولو تزوج امرأة عرفت  
 إلى الزوج في منزلها دخل عليها باذنها فلا جبر لمدسكه وإن كانت مفقودة أو بالفتى سكوت ودخل عليها باذن  
 أهلها هو سكتة فليها الأجرة قد نفاقتهم مع ما لا ينسب إلى سكتة قول لأن عدم المنع أم من الآن  
 وكذلك لو استعمل الزوج أو في المرأة حتى سكتة على جاري العادة تلزمه الأجرة أم كلام الحادى قال في  
 الروض وفي العباب وإذا قالت سلم المهر لاسلم نفسي فلها النفقة من حيث جازع أم وتجب نفقتها بقولها إذا سلم  
 أي المهر مكنت أم ( قوله ) أن لولي السفينة هل هذا خارج عن قوله السابق والمجبرة ولها ثم رأيت  
 الأدري فرض السابق في الصفة والمجنونة فقط ثم أمر من السفينة ( قوله ) أن لولي السفينة منها ( الخ ) وأن كانت  
 سلمت نفسها ووطئت شرح ورض ( قوله ) أسيدها منها ( الخ ) ولا ينافى ذلك أن المهر يدل بضمها ولا حق له فيه

(والأظهر أنها غير ان فيؤمر برؤيته عند عدل و غير هي) (ما تشكك في ذلك) وان لم يطاعا من غير امتناع منها (اصطاحا العدل) فان امتنع استرمدتها لأن ذلك هو العدل بينهما وليس العدل تأنيبا ولا كان هو الجبر وحدهم ولا تأنيبه (٣٨١) والا كانت هي الجبرة وحشا

بل تأنيب الشرع لقطع  
المصلحة بينهما وقيل  
تأنيبا لقولهم لو أخذ  
الحاكم الدين من الممتنع  
ملكه القريم وتبرأ ذمة  
المأخوذ منه وبأن هذه  
لاشهاد فيها لاستقرار  
الملك فيها قبض الحاكم  
ولا كذلك هنا إذ لو  
امتنع من التمكن بعد  
قبض العدل أو الحاكم  
استرده الزوج وقيل تأنيبا  
واختاره البقعي كابن  
الرفعة لكنه ممنوع من  
النسب إليها وهي ممنوعة  
من التصرف فيه قبل  
التكهن ووجهه البقعي  
بصرح أن الطيب بأن هو  
تلقف يده كان من ضمانها  
وفيه نظر والذي يتجه  
خلافه وأنه من ضمانه فظهر  
ما مر في عدل الزهري وليس  
هذا كالمتنع المذكور كما  
هو ظاهر عامر (ولو بادر  
فكنت طالبيه) على كل  
قول لبنا ما في وسعها  
(فان لم يطاعها) امتنع  
حتى يسلبها المهر لان  
القبض هنا إنما هو بالوطء  
(ولو نطقت باعتارقه فلا)  
تمنع لسقوط حجبها بروعه  
بأخبارها ومن ثم لو

والأظهر أنها غير ان (الخ) ظاهر بل صريحه ان كان المهر في الذمة مع أنه في نظيره من البيع إنما يجبر الباقع  
وغرق بان البيع لا يمكن استرداده بخلاف المبيع اهـ (قوله لو ان لم يطاعا الخ) أي وان ترك الوطء  
تركا غير تأنيب من امتناع الخ اهـ (قوله فان امتنع الخ) عبارة عن تأنيبها بالوطء بعد ان تسلبت  
المهر فامتنعت فالوجه استرداده اهـ (قوله لان ذلك) أي الاسترداد قاله عرض وقال الرشدي أنه  
لتلليل للأظهر اهـ وبصرح به صريح المتن (قوله هو العدل الخ) أي الاضاف في فصل المصلحة  
(قوله بان هذه) أي مسئلة أخذ الحاكم الدين من الممتنع (قوله إذ لو امتنع الخ) في مناقاة أنه تأنيبا  
نظر اهـ (قوله لكنه) أي العدل (قوله في يده) أي العدل (قوله خلاه) أي خلاف ما صرح به  
أو الطيب وقوله أن أي التأنيب في يد العدل من ضمانه أي الزوج تفسير لقوله خلاه (قوله وليس هذا  
كالمتنع الخ) أراد به ان يفرق بين الزوجين الممتنع الذي كور في قوله الممتنع قبل تأنيبها لقولهم الخ اهـ  
رشدي (قوله عامر) أي في قوله لو بادر بان هذه مبالغ (قول المتن ولو بادر ففكنت طالبيه) ولما حقتان  
تستقل قبض الصداق المدين بينهما إذن الزوج كغيره في البيع متى وروض (قوله على كل قول) أي في قوله  
قبل اعمل في المتن وكذا في النهاية لإفاده ولم يكن الولي سلبها لصاحبها (قول المتن امتنع) أي جازها  
الامتناع من تمكنه اهـ متى (قوله هنا) أي في النكاح (قوله بالوطء) أي لا يجبر على التسليم (قوله وإن  
وطئها الخ) أي لو لم يوطئها لم يكن لها حق في المهر (قوله فلا تجوز لها الامتناع من تمكنه  
(قوله حجبها) أي حق حبس نفسها (قوله أو كانت غير مكنته الخ) شامل لما لو مكنته ثم جنت فوطئها وهي  
مجنونة فلها بعد الإفاقة الامتناع وهو أقرب الاحتمالين لأن مجرد التكهن لا عبرة بهو العبرة بالوطء ولم يقع  
الإفاقة حال لا تعتبر اهـ (قوله ولم يكن الولي سلبها الخ) وفاقا للمتنوع وخلافا لنهاية (قوله لمصالحها)  
مخلاف الوطئ لغير مصلحة بل لا يجوز عليها بالسفه لو سلبت نفسها ورأى الولي خلا فليفتي كمال  
شيخنا ان يكون له الرجوع وان ووطئت اهـ متى وتقدم عن سمثه (قوله ويؤخذ من) أي من قوله ومن  
ثم لو أكرها الخ (قوله ويحب الأذرع) أي تمكن الخ (قوله غير الرضاء) كقوله تأنيب العفة  
الخاتمة من الاضمار (قوله قبله الخ) أي الامتناع منها بخاتمة (قوله ولو بلا عنبر) تدقيق للاتق بالمبالغة  
إنما هو عكس ذلك بأن يقول لو بعدن فكان ينبغي للصف إسقاط لانهم عدم الطوفية بالاولى سم على

(قوله في المتن والأظهر أنها غير ان) ظاهر بل صريحه ان كان المهر في الذمة مع أنه في نظيره من البيع إنما  
يجبر الباقع إذا كان المهر في الذمة أو جبر انما مطلقا وقوله فيؤمر برؤيته عند عدل الخ هذا لا يصح فيها إذا  
كان المهر نحو تسليم قبل عرض عنها إلى أن يضغاعلى عى أو كيف الحال (قوله فيؤمر برؤيته عند عدل) لو كان  
الصداق تسليم قرآن أو طلب كل التسليم فان اتفق على عى أو لا فسح الصداق وجب به من كل شرح مر (قوله  
إذ لو امتنع الخ) في مناقاة أنه تأنيبا نظر (قوله والذي يتجه الخ) كذا شرح مر (قوله في المتن ولو بادر  
ففكنت طالبيه) قال في الروض والتسليم أي تسليم نفسها لها قبض الصداق المدين بينهما إذن انتهى (قوله  
أو كانت غير مكنته حال الوطء) شامل لما لو مكنته ثم جنت فوطئها وهي مجنونة فلها بعد الإفاقة الامتناع وهو  
أشد احتياليا وهو الأقرب لأن مجرد التكهن لا عبرة بهو العبرة بالوطء ولم يقع الإفاقة حال لا يعتبر فيها مر  
(ولم يكن الولي سلبها لصاحبها) كان لها الامتناع لو ما في الكفاية من أعلو سلم الولي المجنونة أو الصغيرة لمصلحة  
لا رجوع لها وان كلت كالو ترك الولي الشفعة ليس للرجوع عليه بعد كاله أخذها من رجوعه والفرق بينهما وبين  
الشفعة لا يخ إذهذا فتريت حاصل وما فيها تويت مقدم وقد بين ان التسليم وقع على خلاف المصلحة  
شرح مر (قوله ولو بلا عنبر) تدقيق للاتق بالمبالغة إنما هو عكس ذلك بأن يقول لو بعدن فكان ينبغي

أكرها أو كانت غير مكنته حال الوطء ثم كلت بعده ولم يكن الولي سلبها لصاحبها كان لها الامتناع ويؤخذ من أنها لو لم تكن إلا  
لنفسها لامة ما يتجه شرح مسيما من غير تخصيص منها في قبضه كان لها الامتناع ويحب الأذرع أن تمكن غير الرضاء من الامتناع كتنكين  
السليمة من الوطء فلها الامتناع قبل لا بعده (ولو بادر ففلم تمكنته) وجوبا إذا طلب له فان لم عليه (فان منته) ولو بلا عنبر

من كلامه في التفقات حل  
ان قوله وهو لى آخره  
للاطلب انلوى سبعا  
او عل نوايبا كان كذلك  
والكلام هنا بين عقد  
عليها وحى يله العقد  
كالزوج فونة وصولها  
للمنزل الذى يريده الزوج  
من تلك البلية عليها ولو  
استهلكت هى او وليها  
(تنظيف ونحوه) كازالة  
وسخ (امليت) وجوب وان  
قبضت المهر لتغير المقتضى  
عليه لا تطرقوا التنايلا  
حتى تنشط الفسوخ وتستعد  
المغنية قال المتن فاذا منع  
الزوج التائب ان يطرقها  
مخالفة فيما اولى به فيه نظر  
لان الغائب يتدب به ذلك  
من غير طلب فلا يقاس به  
هذا وكان وجه الفرقين  
تدب ذلك مطلقا وجوبه  
هنا اذا طلب ان النفس  
تتفرغ من مخالفتها ما يكره  
اول الامر ما لا تتفرغ منه  
به دسر قته (ما) اى مزاراة

سج اه عش (قول المتنازعين قلنا اه بغير) اى حل التسليم أولا لا تملك تبرع اه معنى (قوله لا) اى  
لا يجرى على التسليم أولا (قوله فيكون متبرعا) أى بخذ منته لوطن وجوب التسليم كان له الاسترداد اه  
سم وقدر ما يؤيد قبيل الباب فى شرح وللزوج محبتها (قوله بان هذا) اى حل التسليم (قوله فبيننا) أى  
اى زوج قوله حديثنا المقبول (قوله كالزوج) وقوله من حبيب الشارح عليهما اه سم (قوله من  
تلك البلية) وسياق ما اذا كانت بغير يله العقد (فرع) لفرع امرأة زوجه فى الزوج فى منزلها فدخل  
عليها باخلافا أجر فله تسكنه وان كانت سفية أو بالغة فسكنه ودخل عليها باذن اهلها حرى ساكنة فله  
الاجرة كذا فى اقامته معها لا يفسد اليها كمتخول لان عدم المنع اهم من الاذن كذا فى الاستعمال الزوج  
اوقاف المرأة وحى ساكنة حل جرى المادة عزله الاجرة اه كلام الحامد اه سم ونفى ما لو كان المتخول  
لا حل الزوج واذا فرقه فى الدخول لم يشرعوا الاجرة ولا لعدها ونقاس ما ذكر فى الزوج وعدم وجوب  
الاجرة قلنا المذكورة اه عش (قوله اى اوليها) الى قوله للغير المقتضى الى قوله فيه نظر فى التباية  
(قوله كالزوج) وشرعا فهو شر ابطاه معنى (قوله واستعد المغنية) وحى بضم الميم وكسر المعجمة  
وبالتحفة المخفضة فى غاب عنها زوجها وطلها انما بغير شيء وحى (قوله منافسة) اى منافاة (قوله تدب  
ذلك) اى عدم التطرق لىلا منافسة مطلقا اى طلبت ام لا (قوله اول الامر) متعلق بالمقتضى قوله بدسر قته  
اى ما تكرهه متعلق بضميره نهال اجم للفاجلة (قوله ونقاس) الى التناي المقتضى الى قوله بل عليها (قوله  
ونقاس) اى صومر اى احرام اه تباية (قوله ولم يبق منه) اى من زمينها (قوله امليت) أى خلافا لثابتها (قوله  
على ما فى التهمة) حيارى المقتضى حيارى التهمة اه (قوله على ما فى التهمة) قضية كلام الشيخين خلاف ما فى التهمة  
(فرع) قد تدل قوله ذلك الكلام على ليس له الامتناع من تسليم الحائض وانها اذا سلمت نفسها جاز لها قبض المهر  
المعين بغير اذنه المطالبة بما فى ذمته لكن يتجه انها اذا سلمت نفسها فان صير وطى واستقر المهر والا فلها  
حبس نفسها كالمسلمت غير الحائض نفسها فان ما حبس نفسها قبل وطئها بل او ليس لها احدى الحائض  
هذا التسليم قبض المهر المعين بغير اذنه المطالبة بغير الميعن لنفس هذا التسليم الامتناع الوطى شرعا والامتناع  
شرعا كالمتمتع حسا مر اه سم (قوله ولو خشيت) اى الزوج والحائض او التناهي بطو اه اى قبل التناهي  
(قوله وطئها بالامتناع) اى من الوطى وقوله بل عليها الامتناع اى من التسليم (قوله لا تخشع) الى قوله  
نعم لو طلب فى التباية والمقتضى (قوله لا اقربا) اى لا طوعا (قوله لا يطيقان الوطى) ومن الغنى امرأة  
بر طم امتنع عليه ودخلى بها فان ادعى الزوج البرى وانكرت وقالولى الصغيرة لا تخشع الوطى وانكر  
الزوج عرضت على اربع نسوة فقامت عليهما اورجلين محرمين الصغير فامسحوا وسجحوا ولو ادعت الصغيرة بقاء  
المعدا لانها لمالو انكر الزوج صدقت يمينها لانه لا يعرف لانها معنى وفى سم عن الوضو وشرحه

للتصفا اسقاط لا يقصم عدم التعريفه بالاولى فلينال (قوله فيكون متبرعا) بخذ منته لوطن وجوب  
التسليم كان له الاسترداد وفى ما شرب شرح المنهج هنا فواقد مهمة متعلق بالتسليم (قوله كالزوج) قوله قوله  
وحى حبيب عليهما (قوله من تلك البلية) وسياق ما اذا كانت بغير يله العقد (فرع) طلب الزوج  
من الولي تسليم الزوج فلا دعى انها ماتت فالهملق الزوج يمينه لان الاصل الحياة فلا يلزم دفع المهر حتى  
يتبين موتها بالينة ولا يلزم مؤقته بغير ما ران ثبت باليمين ولا مؤقته باليمين (قوله حبيب) حبيب التبعة  
والتحفة لا يجب الا بالتسليم ولم يحصل لان الفرض انما ثبت تسليم سابق واما الاثر فهو تابع لثبوت المهر  
وان لم يحصل تسليم مر (قوله على ما فى التهمة) قضية كلام الشيخين خلاف ما فى التهمة (فرع) قد تدل  
قوة الكلام على انه ليس له الامتناع من تسليم الحائض وانها اذا سلمت نفسها جاز لها قبض المهر المعين بغير  
اذنه المطالبة بما فى ذمته لكن يتجه انها اذا سلمت نفسها فان صير وطى واستقر المهر والا فلها حبس نفسها  
كالسلمت غير الحائض نفسها فان ما حبس نفسها قبل وطئها بل او ليس لها احدى الحائض هذا التسليم قبض

قاض (من نحو يوم او يومين  
ولا يجاوز ثلاثة ايام) لان  
فرض نحر التنظيف  
يتمنى غالبا (لا) لجهاز  
وسمين وكذا ترم كاهو  
ظاهرا ولا يقطع حبس  
ونقاس لا مكان التمتع بها  
فى الجملة مع طول زمينها  
ومن ثم لم يبق منه الا دون

ثلاث ايميله على ما فى التهمة ولو خشيت ان يطوعها سلمت نفسها وعليها الامتناع فان علمت ان امتناعها لا يفيد قبضت القرائن مثله  
بالقطع بانها يطوعها لم يردان لها بل عليها الامتناع حقيقا (ولا تدل صغيرة) لا تخشع الوطى لا اقربا (ولا امرية) وهو بغيره العارض

لا يطيقان إلا طبعاً أي بقدر قوتهم ولا يخرج ذلك (نحو قول ما تروى) إذا انفردتا (٣٨٣) وعلى الفرق تسليم تسليم هؤلاء مع

ثله الأقره ولو ادعت التحفة الخ (قوله لا يطيقان) الظاهر الثاني عشر عمل عدم وجوب التسليم إذا لم يطلبها الزوج دليل قوله الآتي ثم لو طلبتة الخ معش (قوله والاخرين) هو ما الرخصة وأثرية ذلك أي التسليم (قول المختار) خبره ولو ما تروى أي ولا تقطعها الدم التمكن وبني أن مثلها من استهلك لنحو التخليص وكل من طهر حتى عدم التمكن معش (قوله ما دامت لم تحمله) لفساد مرضه وزال أو نحو ذلك امتنع (قوله ويرجع فيه) أي في تحمل الوطء (قوله أو نحو أربع نسوة) أدخل بالنسبة الرجلين المحرمين والمسوسين الصغيرة كأم من الخفي أو الرضوخ وشرحه (قوله تسليم مريضة) أي وقال لا أطعمها متى وس (قوله رجح ابن المقرئ الوجوب) اعتمدته التباين قوله الزكري اعتمدته الخفي (قوله لم يجب) أي التسليم (قوله) وتسلم له تحفة الخ) ويجب عليه نفقتها أه متى وق سم عن الرضوخ مثله (قوله) لانه أي الوطء (قوله) ان خصيت الغضاه أي أو ما لا يحتمل عادة من الحقة أو ورشيد وروح (قوله) لا الامتناع من تسليم صغيرة) وإذا تسلمها لم يلزمه تسليم المهر كالفقير ان سلمه لما لمعاطاة أو خلافه استرداده ورجان وجهها عدم الاسترداد متى وروض مع شرو تقديم من سم تقديم عدم الاسترداد بما إذا لم يظن وجوب التسليم (قوله وله الامتناع) أي الزوج (قوله لا مريضة) أي أو لخصية أي بلامرض ويجب عليه نفقتها معافى (قوله يحيط) خبر المبرأة الخ الصغير المقد (قوله أو خرج) أي الزوج من بغداد بعد المقد إليه أي الموصل (قوله ان كان الزوج) أي حين المقد به أي يحمل المقد (قوله لا المقد) طلق على الزوج اسم أي لا يحمل المقد (قوله بالاثنيان إليه) أي على المقد (قوله أو فصل) أي بين العلم والجمل بيك الزوج (قوله وقياس مامر) أي في البيع (قوله ان بد المقد) أي أو الزوج (قول المختار ويستقر المهر الخ) سواء وجب بنكاح أم فرض كافى المقوصة أه نأيقزاد الخ والقول قول الزوج في الوطء يمينه أه صارة عش ويسق الزوج في نفقة الوطء (قوله أو تأميح) أي الوطء (قوله) وأنا يحصل

المهر المعين بشراؤه والمطالبة بغير المعين وذلك لقص هذا التسليم لا امتناع الوطء شر ما كالممتنع حسا ويقارن القادر القرا فاجب اعتد تسليمها متى إذا استمتع بها بنظر الوطء كان استمتاعه بالوطء لها الامتناع قبله لا بعده كاقدم عن الأذعي بأن زوال الخيض متغير بخلاف الرق والقرن من (قوله لا يطيقان الوطء) قال في الرضوخ وشرحه من الخفي أمراته بالوطء لم تعد إليه متى تبرأ إلى الذي لو عاد لم يحدشها ولو ادعت عدم المهر كان قال لم يتحمل المهر فأنكر هو أو قال لم يتحمل الوطء فأنكر الزوج عرضت على أربع نسوة فقاتلها أورجلين محرمين الصغيرة وكأخبر من المسوس حان انتهى وقديس تشكل التخيير في الصغيرة بين النسوة أو رجلين المحرمين بأن قياس المدا أو امتناع المحرمين مع وجود النسوة لأن يفرق بأن المدا أو امتناع من تكرر النظر وغيره ما لا يحتاج إليه هنا فكان ما عان أخف ثم قد يشكل التقييد بالمهر من يان نظر الجانب حتى لنحو حاجة الشهادة على الزا أو لا دقو ظاهر عدم التوقف على فقد الغير (قوله نعم لو طلبتة الخ) لو طلب من الغضاه قبل الاندماج لم يجرى فيها هذا الخلاف ويحصل أن لا يجب (قوله تسليم مريضة) أي وقال لا أقربها (قوله رجح ابن المقرئ الوجوب) اعتمدته (قوله) أو تسليم لآخر من طهر حتى عارض الخ) قال في الرضوخ ويجب نفقة التحفة بالتسليم انتهى قال في شرحه والتصريح بهذا من زيادته والذي في الأصل لو كانت تحفة بالجميع فليس لها امتناع لهذا المعزلة لا غير متوقع الزوال كالرقاء انتهى (قوله ان خصيت الغضاه) يبنى أو ما لا يحتمل من المشقة (قوله وله الامتناع من تسليم صغيرة الخ) قال في الرضوخ وشرحه لو سلمت له صغيرة لا توطن له بلومه تسليم المهر كالنفقة وإن سلمه لما لمعاطاة أو جاعل نفق استرداده ورجان كالأجرين ليمالو امتعت بلا عود فبإد الزوج إلى تسليمه ذكره الأصل وقضيته ترجيح عدم استرداده انتهى (قوله لا المقد) طلق على الزوج (قوله) في المتن برطه أي وإن لم يحصل به التحليل كاق في شيعتنا الشباب الرمي وزيادته اكتفاء بالوطء في الدرهم

المقد بين عليا بيك الزوج وعدمه ولو فصل لاتباق حالة الممل موطنة تقسبا على التعاقب إليه بخلافه مع عدمه لم يعد وقياس مامر أن بلد العقول لم يصلح التسليم اعتبر أقرب محل صالح إليه (ويستقر المهر يوطء) وإنما يحصل بشييب الحقة أو قدوما من فاقدها

[illegible]

استقر اده كالو اشترت حرة  
زوجها بعد وطء وقيل  
قبض الصداق لان السيد  
لا يثبت له على اتصال كذا  
وجه شارب وهو وجه  
الاصم اه لا يسقط من  
قبضته ماتت بهي الارست  
عليه بعد طء ولا نظر  
لكونها ملكة لان الممتنع  
ابتداء احباب السيد على  
قوله لا دامه لا نفارى وقد  
لا يجب بالكلية كان احق  
مريض املا يملك غيرها  
وتزوجها واجاز الورثة  
حقها فانه يستقر النكاح  
لا دامه الدور اذ لو يجب  
رق بعضها فيعلم نكاحها  
فيعلم الجبر (لا بخلافه)  
الجديد لم يقر له تعالى  
وان طلقته من من قبل  
ان تمس من الآية والس  
الاجماع وما روى ان الخلفاء  
الراشد ينقدوا به بالعادة  
م قطع ولا يستقر بها في  
نكاح فاسد اجابا  
(الس) في بيان احكام  
الصلح والصحيح والقاسد  
(نكحها) بما لا يملكه كان  
نكحها (بغير امر او  
مضروب) صرح بصفه بما  
ذكر له اشارة اليه فقط وقد

عليه وجهه (وجب مهر مثل) لفساد النسية وقام النكاح هذافي انكسرت اما انكسرت الكفارة فقد مر حكمها (وق قول لقيته) اي بدله بتقدير المرفأ والمصوب غلوا والخمر غلأوا صيرأه اذ كسبه عند من في لهامية على تناقض في ذلك من ما فيه وذلك لان ذكره يقتضي قصد دون تقييد بالعين وريباية لا غير يفصلها لا يقيمه لو كان التقدير لا اخر ورواية امير مهرة الرجوع لبلد الشرعي البعث وهو مير المثل ولو لم يجرع ثم فكتلتها ان الفرق بينهما ان المير المثل انما يعلق التقادير في مير المثل فلو يتعطل اعجاب مير المير وايضا النسية باعنه غير شرط لاجاب مير المثل لا تقاد به عند السكوت عنه مير المير النسية شرط لاجاب الميرسي او مير المثل وغاية ذكر المير المثل ان السكوت عنه

فيهما وهو وجه من الامور ثم ان تسمية الممتنعين بالشروط يعني بربان الشرطين من ايا بدعي من التصريح بانتهاء التسمية في العقد وليس ذكر الممتنعين بالشرط او بملوك مقصوب بطل فيه وصح في الملوك في الاظهر) قوله في المقصود به علم انه لا بد من شروطها السابقة ثم ولا لان قدم الباطل بطل التسمية وجوب المثل (وتشيعر) ان جعلت لان (٣٨٥) المسمى كلاما لم يلزم لها (فان فسخت فغير مثل)

موجب لها (وقيل قيمتها) أي بطلها (وان اجازت ظها مع الملوك حصة المنصوب من مهر مثل حسب قيمتها) حلا بالتوزيع فلو ساءى كل ما ظفها نصف مهر المثل بدلا عن المنصوب (وقيل قول قنع به) أي للملوك ولا شيء ما ظفها ولو قال زوجها بطلت قيمتها زوجها (العبد) وهو ولي مالها أيضا أو وكيل عنها فيه (صح النكاح) لا لا يفسد بفساد المسمى (وكذا المهر والبيع في الاظهر) كما قدمه في تريق الصفة أو ادهنا على وجهه بين فلا تكرر وخرج بثبوتها في ان المهر يفسد كبيع جدي اثنين بشئ واحد (ويروى العبد على قيمة) (التوب) ومهر مثل) فلو ساءى كل ألفا كان نصف العبد بمثل نصفه صداقا فيرجع اليه بطلاق قبل وطء ولحمه ويفسخ نصفه ان كان مخصص مهر المثل يساويه فان نقص عنه وجب مهر المثل قطعا (ولو تكلف) بالثبوت مؤجل لمجهر فسد وجوب

في الخلع (قوله فيما) أي النكاح والخلع (قوله منها) أي الزوجة (قوله لذلك) أي التصريح بانتهاء التسمية (قول المتن ومنصوب) والكل منصوب بكل ما ليس بملوك كالزوج كان نكح بملوك غير أو حر أو منصوب لكن في البيع ان شرط التوزيع ان يكون معلوما ولا يطل قطعا وان يكون مقصودا والا فينقد البيع بالملوك وحده ولا شيء في مقابلة غير المقصود في مثل ذلك فعنا فيجب في الاول مهر المثل ولا شيء بدل غير المقصود في الثاني عرش وقوله في مثل الخلع قول الشرح كالتالي يروى بمعنى محدود الخلع كالتصريح في خلاف ذلك فليراجع ما رايته قال الخليل يفسد كراما أو كراما عرش ماضيه وقديمتك باطلا فم هنا ويفرق بين البيع والنكاح بان النكاح اوسع في الجملة لانه لا يجب فيه ذكر المثل بل لا يفسد بفساده حرره انتهى (قوله تريق الصفة) أي قول المتن ولو نكح في المتن والى قول المتن ولو شرط في النهاية الا قوله وزعم الصفة الى المتن (قوله من شروطها) الاول التذكير (قول المتن حصة المنصوب) ولو كان بدل المنصوب غير امتلا واجازت ظها مع الملوك حصة انظر من مهر مثل باعتبار قيمتها بتدويرها غلا أو صغيرا أو عند من يرى لها قيمة على ما تقدم كما هو ظاهر اه سم (قوله وهو ولي مالها الخ) خرج به ما لو احتياوا القياس فيها صحة النكاح بمهر المثل اه سم (قوله فيه) أي في بيع مالها (قوله) كما قدمه في تريق الصفة) عبارة المتن فان قيل ان هذه المسئلة تترق في اخر باب المناهي فهي مكررة اجيب بانها ذكرت هنا بزيادة على ما تقدم وهي افادة تصور جمع الصفة فيما ونكاحا اه (قوله فان المهر) أي والبيع انتهى سم (قول المتن ويورد العبد) أي قيمته انتهى معنى (قوله هذا) أي قول المصنف وكذا المهر الخ وقوله فلو ساءى كل اى من التوب ومهر المثل اه معنى (قوله يساويه) أي مهر المثل ولو قال لا ينقص عنه لكان السلب اه سيد عمر (قوله فان نقص عنه الخ) أي كانه اذا نقص ما يخص الثمن عن من قبل المثل بطل البيع والكلام مالم تاذن اى الرشد في العبد يستمر الا فلا اثر للنقص فيما كما هو ظاهر سم وسيد عمر وخرج (قوله وجوب الخ) لفساد التسمية حيث لا النسبة للمهر اه سم (قوله بعضها مؤجل لمجهر) ومن ذلك النكاح بالثبوت نصفها حال ونصفها مؤجل على موت أو فرق فيجب مهر المثل اه سم (قوله فسد) أي المسمى وقوله وجوب مهر المثل اى ولا يرجع للزوج على الاب بما دفعه لانه تبرع منه اه عرش وينبغي ان على اخذ من التعليل إذا لم يعتقد الزوج وجوب الدفع الى الاب (قوله بالثبوت) باقية محترزة (قوله كذلك) أي من الصدقات او غيره سم وم (قوله والمقت هذه) أي لفظه الاعطاء بما قبلها أي لفظه ان لا يعاير بالثبوت في الحق لفظ الاعطاء بلفظ الاستحقاق اه أي الذي اذمه قوله ان لا يبايع الخ عرش (قوله ايضا) أي كالم (قوله وزعم الصحة فيه) أي لفظ الاعطاء (قوله (قوله في المتن وان اجازت ظها مع الملوك الخ) ولو كان بدل المنصوب غير امتلا واجازت ظها مع الملوك حصة انظر من مهر مثل باعتبار قيمتها بتدويرها غلا أو صغيرا أو عند من يرى لها قيمة على ما تقدم كما هو ظاهر (قوله فان المهر) أي والبيع (قوله يساويه) أي يروى مهر المثل (قوله وجوب) أي لفساد التسمية حيث لا النسبة للمهر اه سم (قوله وجوب المثل قطعا) أي كانه اذا نقص ما يخص الثمن عن من قبل المثل بطل البيع والكلام مالم تاذن في العبد يستمر الا فلا اثر للنقص فيما كما هو ظاهر (قوله بعضها مؤجل لمجهر) ومن ذلك النكاح بالثبوت نصفها حال ونصفها مؤجل على موت أو فرق فيجب مهر المثل مهر (قوله بالثبوت) باقية محترزة (قوله كذلك) أي من الصدقات او غيره

(٤٩) - شروطا وان قاسم - سابق) مهر المثل لا ما يتايل المؤجل لتضمن التوزيع مع الجبل بالاجل او (بالثبوت) مثلا (على) أو بشرط (ان لا يبايع) أو غيره خلافا لمن وهم فيه القام الصدقات او غيره (أو) على أو بشرط (ان يحل) أو غيره بالثبوت (الثا) كذلك والمقت هذه بما قبلها لان الاعطاء يقتضى الاستحقاق والتملك ايضا ومن ثم يجب بطل هذا على ان ساقى محترزة تكون هي الشرط وزعم الصحة لاستحسان ان يريد ان ساقى هذا من الصدقات



لما غير صحيح لان الصداق يجب ان يكون من مال الزوج لا من مال غيره ولا من مال الزوج لا من مال غيره ولا من مال الزوج لا من مال غيره  
 شرط على الزوج التسليم لغير المستحق ظاهر انه مقيد (قاله بفساد الصداق وجوب مهر المثل) فيما لان الالف إن لم تكن من المهر  
 فهو شرط عقد في عقد والا فقد جعل (٢٨٦) بعض ما التزمه في مقابلة البضع لغير الزوجة ففسد كما في البيع ومنه

يؤخذ أنه لو نكحها  
 بالث على أن يطعها الما  
 صح بالالفين وهو محتمل  
 أما بالفوقية فهو وعدمها  
 لا يباوهر ولا يفسد الصداق  
 كذا قاله غير واحد  
 وفيه نظر بل هو في نحو  
 أنكحتكما بشرط أن  
 تعطيني كذا شرط فاسد  
 لانه شرط عقد في عقد  
 وأي فرق بين اصطائها  
 الاب ما لا يجب عليها عدم  
 نفقتها الواجبة لها (ولو  
 شرط في صلب العقد اذ لا  
 عبرة بما يقع قبله وبعده  
 ولو في جلسة بخلاف البيع  
 في الأخيرة لا لما دخله  
 الحاركان منه بتأية صلب  
 عقده بجامع عدم الثوم  
 ولا كذلك هنا (خيارا في  
 النكاح بطل النكاح)  
 لما كانه لوضع النكاح من  
 الموام والزوج (أو) شرط  
 خيارا (في المهر فالظاهر  
 صحة النكاح) لانه لا يستقله  
 لا يؤثر فيه فساد غيره (لا  
 المهر) لان الصداق لم  
 يتمحض للموضوعة بل فيه  
 نائية النحلة فلم يلق به

لما متعلق بقوله ان يطعها أي لاجل الزوجة لاجل أبيها (قوله غير صحيح) خبر وزعم الصفة الخ قال  
 الكردي وحاصل دمع الصحة به يجوز ان يكون المشروط هو الاعطاء حال كونه مضموعا على الالف الاول  
 فيفسر بان الصداق القبان والزوج نائب عنها دفع احدا للآخرين الى الاب والاب نائب عنها في القبض اه  
 ولا يخفى ما فيه من التكلف (قوله ما ذكرناه) اراد بقوله ان الاعطاء يقتضي الاستحقاق واثبت كالاتم  
 اه كرى (قوله لا ارادة خلافه) وهو الاعطاء للاب لاجل بنتها (قوله ارادتها) أي الما قدن له أي خلاف  
 ما ذكره (قوله لا نه شرط على الزوج) يؤخذ منه ان هل ما ذكره اذ لم تكن الزوجة عجيورة للاب ولا فقد  
 وجد شرط التسليم لمستحق اه سيدمر (قوله فيما) أي في صورتين المتن (قوله والو) أي بان كانت من  
 المهر (قوله في مقابلة الخ) متعلق بالتزعم وقوله لغير الزوجة متعلق بجعل الخ (قوله ومنه يؤخذ) أي من  
 التصليل (قوله صح بالالفين) معتمد اه ع (قوله فهو وعدمها الخ) لعله بالظن لو اقتضاها يامو الا وهي  
 لا تصور منها وعند فصيل العقد الذي الكلام فيه اه ع (قوله كذا اه غير واحد) منهم صاحب المنق  
 وقوله لا نه شرط عقد الخ قد يوجب كلامهم بانه في الصورة السابقة وجد العقد المشروط بوجود الابجاب من  
 الابو القبول من الزوج بخلاف ما هنا فانه لم يوجد الاحاد الظرفين وهو الاجاب فقط لتمام لم قوله وای  
 فرق الخ فبذلك الفرقان التفرقة من مقتضى العقد بخلاف عدم اعطاء أبيها فانه ليس من مقتضاه اه  
 سيدمر (قوله هو في نظر الخ) ليس فيه ما يقتضي اعتناء مقتضى النظر فان مجرد التوقف في الحكم لا يطلعه  
 وانما يقتضي مخالفة الاول لو ذكر ان الثاني هو الوجه او نحو مع ذلك مقتضى النظر هو المعتمد اه ع (قوله  
 بل هو) أي الوعد وشرط الاعطاء (قوله وعدم نفقتها الخ) أي الا في آفاق المتن قوله الواجبة لها  
 أي على الزوج (قول المتن ولو شرط خيارا في النكاح الخ) عمل ذلك ما لو شرطه على تقدير عيب مثبت للخيار  
 وهو الوجه خلافه فذكر كشي اه ناهية بعبارة المنق وهو أي ما قاله الركني من الصحة اذا شرط ذلك على  
 تقدير عيب مثبت للخيار بخلاف إطلاق كلام الاصحاب اه قال ع (قوله فشرع الارشاد لا يعسر شرط  
 الخيار على تقدير وجود عيب كاحت لانه تصريح بمقتضى العقد قياسه ان لا يعسر شرط إطلاق على تقدير  
 الايلاو ان تعسر على عي تقدير وطه الشبهة اه ولا يحجب عن ذلك للتأمل وان خالفه مدر سم على تقدير  
 والاقرب ما قاله سم وهو الحق الذي لا يحجب عنه بل ما خوذ من عموم قول المصنف وسائر الشروط الخ اه  
 (قوله في الأخيرة) أي بهذا العقد في جلسته (قوله هنا فاته) التي قوله لكنه في الاول في المنق والى التثنية في  
 النهاية (قول المتن أو في المهر) أي كان قاله زوجتكما بكذا على انك اولى بالخيار فان شئت أو شئت  
 ايقض العقد بهو الا فسد الصداق ورجع مهر المثل مثلا اه ع (قوله بل فيه شائبة النحلة) لانه لا تستمع  
 به كما يستمع بها فكان الاستمتاع بمقابلة الاستمتاع والمهر محقة شورية ومنق (قوله فيجب مهر  
 المثل) خريص على المتن (قوله في الاول) أي في قوله ان وافق مقتضى النكاح بقوله مقتضى العقد أي صحة  
 العمل بمقتضاه اه ع (قول المتن وان خالف) يستعمل ان معامان كان بخلاف ما ذكر اى تقيضاه  
 فيصير معناه ان لم يكن موافقا لمقتضى الحال الخ وسيمتد سقط الاشكال الاتي في التثنية اه سيد عمرو ولا  
 (قوله في مقابلة الخ) متعلق بجعل (قوله أو شرط خيارا في المهر) قال فشرع الارشاد لا يعسر شرط الخيار على  
 تقدير وجود عيب كاحت لانه تصريح بمقتضى العقد قياسه ان لا يعسر شرط إطلاق على تقدير الايلاو  
 تحريم على تقدير وطه الشبهة اه ولا يحجب عن ذلك للتأمل وان خالفه مدر

الخيار لانه ما يكون في الماوحة المحقة فيجب مهر المثل (وسائر الشروط) أي باقيا (ان وافق مقتضى النكاح) كشرط  
 القسم والنفقة (أو لم يتعلق به غرض) كان لا تأكل الا كذا (لنا) الشرط أي لم يؤثر في صحة النكاح والمهر لكنه في  
 الاول مؤكدا لمقتضى العقد فليس المراد بالانفا فيه بطلانه بخلاف الثاني وما أوجه كلام شارح من استوائهما في البطلان وكلام آخر  
 من استوائهما في عدمه غير صحيح (وصح النكاح والمهر) كالمع (وان خالف) معناه (ولم يخل بمقصوده الاصل) هو الاستمتاع



(قوله لا تكرار في الأخيرة) أي مستلحق شرط الإطلاق مع ما مر أي لان ما ذكره متاوع مع سبيل التقبل  
 لا يخل بمقتضى النكاح ومثله لا يمد تكراراً لانه ليس مقصوداً بالذات مع شرط ايضاً ان ما هنا يقيد  
 الموم بغير الحمل بخلاف ما مر وقال حميرة لان السابق شرط طلاق بعداً ووطء ما هنا مع من ذلك اه  
 (قوله كافي الروضة) بومو المستند بانه بمعنى (قوله مراقتة) أي الزوج بولي الزوج (قوله في الاول)  
 أي فيما اذا كان شرط عدم الوطء من بولي الزوج (قوله حتى يصح) أي النكاح (قوله حتى يمارض) أي  
 شرطه التذلل وكذا ضمير يمتع الخ قوله وشرطها أي شرطها بوليا كامر (قوله فاندفع) أي بقوله أي  
 حتى الخ (قوله شرطه) أي الزوج عدم الوطء (قوله فلا يتخير الخ) تبرع على نفي الاقتضاء وقوله حتى  
 يحتاج الخ يخرج على التخييل (قوله ولا موافقتها) أي لم تنزل موافقتها لزواج كامر وانما اضاف  
 لمرافقة لما نظر لموافقتها قول ولا فلا يتصور منها موافقة الزوج في صلب العقد الذي السلام فيه كامر  
 عن الرشيد (قوله في الثاني) أي فيما اذا كان شرط عدم الوطء من الزوج (قوله حتى يطل) أي النكاح  
 (قوله تنظيلاً الخ) على قوله ليوم يزل موافقة الخ ولا موافقتها الخ (قوله فانيط الحكم) أي البطان في  
 الاول والوصفة في الثاني بهي بالميتى (قوله على شرطه) أي الميتى (قوله فاما علة لقوله فانيط  
 الحكم الخ) (قوله ان ايس الخ) لعل المراد بحسب ظاهر الحال والاقاقر ناي يمكن زوال ما هنا اه عرش  
 (قوله اولي من الخ) عطفه على مطلقاً (قوله او شفاء المتحيرة) قال لا ادري ولو كانت متحيرة وحرماً  
 وطءها وشرط ترك احتمال القول بفساد النكاح لرفع شفاها واستحل خلاه أي القول بالصفة لان الظاهر  
 ان الملة الزمنة اذا طال دامت انتهى وهذا الوجه نهاية ومعنى وفي سم عن شرح الارشاد للصارح  
 ما يورثه قال عرش والرشيد قوله وهذا الوجه على حيث اطلق بخلاف ما لو شرط ان لا يبرأ من زوال  
 المانع قياس ما يأتي في الفراع من البطان في شرح عدم ادراك الكتابي عن ان هذا المانع بطلانه هنا اه  
 (قوله نقل الشيخ الخ) اعنده النهاية لمعنى خلافا للصارح كما يأتي (قوله ان من زوال القسم) أي من  
 الشرط الخ لم يقصد بالنكاح الاصل الميثل للنكاح (قوله ما لو شرط ان لا تراه) عمل ما عرفت وشرط نفي  
 الارث كما بحث في الحامد في غير الكتابي في الامة فلو تزوج كتابية وامه على ان لا يريها فان اراد مادام المانة  
 قائمها مع النكاح لانه صريح بمقتضى العقد وان اراده مطلقاً فباطل لمخالفة بمقتضى العقد وان اطلق  
 قال الوجه الصحة لان الاصل دوام المانع اه نهاية (قوله وان لا يريها) وانها لا يتران ان اه معنى  
 (قوله قال جمع الخ) ليس من قول الشيخين (قوله وهذا) أي القول بصحة النكاح بطلان الشرط (قوله  
 وهو) أي مقصود العقد (قوله واقول انما سكنا الخ) لا يخفى بعده عن صريح الشيخين (قوله عليه) أي على  
 ما قلناه عن الحناط (قوله وما يتصل من فرق الخ) فندرك بان شرط عدم الثقة اهون من شرطها على  
 الاجنبى فانه عند سقوط الثقة عن الزوج ولم يهدو جوها على الاجنبى وما نحو الولد لا اعفاف فهو  
 بمنزلة الولد اه (قوله بخلاف الوطء) فنديقال كل لازم للذات لا لمارض الان يدعي مانع الارث

كافي الروضة كونه حالاً له  
 حقه فله تركه ولم تنزل  
 موافقة في الاول منزلة  
 شرطه حتى يصح أي حتى  
 يمارض شرطها ويمنع  
 تأنيده فاندفع ما يقال  
 شرطه لا يقتضي صحة ولا  
 فساداً لاختياله هذا التذلل  
 حتى يحتاج لذمسه ولا  
 موافقتها في الثاني منزلة  
 شرطها حتى يطل تنظيلاً  
 لجانب الميتى بقوله لا يتبدل  
 فانيط الحكم بدون المساعد  
 له على شرطه فساداً للصارح  
 وأما اذا لم يتصله فشرط  
 عدمه مطلقاً ان ايس من  
 استحاله اه كرقاه لا متحيرة  
 لاحتمال الشفاء او الى زمن  
 احتماله او شفاء المتحيرة  
 فلا يضر لانه صريح بمقتضى  
 الشرع (تبييه) نقل  
 الشيخان على الحناط ان  
 من هذا القسم ما لو شرط ان  
 لا يراه وان لا يريها وان  
 ينقل عليه غيرهم لا لا وفي  
 قول يصح ويطل الشرط  
 قال جمع ما عرفت وهذا  
 هو الاصح لان مقتضى  
 المذكور لا يخل بمقصود  
 العقد أي بوجه الاستمتاع  
 واقول انما سكنا عليه لان  
 ضمنه معلوم من قولها  
 كالاصحاب بالصحة في شرط  
 ان لا تقع لها الذكف يتصل  
 فرق بين شرط عدم الثقة  
 من اصلها وشرط كونها  
 على الغير وما يتصل من فرق  
 بين ذلك خيال لا اثر له فان  
 قلت اعظم غاية للنكاح

(قوله مع ما مر في التحليل) الذي مر منه انه اذا نكح او انه اذا وطئ مطلق بطل (قوله او شفاء المتحيرة) في شرحه  
 لا ارشاداً بما عرفت من ان بولي المتحيرة ولو شرط انه لا يخلو ما عرفت مطلقاً بطل العقد او الى ان يزول التحير فلا  
 وهذا الوجه متاوع مع المارحين ويظهر ان الاطلاق ما كالمو اراد الى زوال التحير لان الاصل عدم الفساد حتى  
 يتحقق موجبها وعن الاذري لو كانت متحيرة فحرماً وطءها وشرط ترك احتمال القول بفساد النكاح  
 لرفع شفاها واستحل خلاه لان الظاهر ان الملة الزمنة اذا طال بدامت اه قاله في شرحه وهذا  
 الوجه (قوله نقل الشيخان الخ) اعندهم (قوله وما يتصل من فرق بين ذلك خيال لا اثر له) فندرك  
 بان شرط عدم الثقة اهون من شرطها على الاجنبى فانه عند سقوط الثقة عن الزوج ولم يهدو جوها على  
 الاجنبى وما نحو الولد لا اعفاف فهو بمنزلة الوالد على انها تالمو ذمة الوالدان ويجب على الوالد او  
 عنه (قوله بخلاف الوطء) فنديقال كل لازم للذات لا لمارض الان يدعي مانع الارث اقوى

الارث نفسه مساو لتخي الوطء قلت تزوج اذا لا يلزم من النكاح الارث اذ قد ينتمى بحرق او كفر بخلاف الوطء فانه لازم اقوى

لذات الشكوان منع منه تجميع على أهله لظار ذلك كان في الخفة كذلك ويرق من غير الخفة في قوله بأن المقصود من إخراج النكاح التناسل المترقب على إثر طرد من غير التفتة فكان تصدها أصليا وتصديه تابعا (ولو نكح نسوة مبر) وأسد كان زوجين جدا وأو عمن أو معتقن أو وكيل أو لياثمن (فالظاهر فساد المهر) للجهل بما يحس كالمتين كما لا مع اختلاف المستحق ومن ثم في زوج أمته بقن صبح بالمسمى (ولكل مهر مثل ولو نكح) ولأب وأجد (لطفل) وأبجد وأوقيل فيقول (٣٨٩) مهر مثل عمال يتان مثله من مال الولي

أقروا به **(قوله لذلك)** أي لا تكون الألف أعظم غاية النكاح **(قوله كان في الثقة)** أي من أصلا  
وقوله كذلك أي كمنى نحو الوطو ليس كذلك في غير الثقة أي كالثورات **(قوله واحد)** أي قوله قول  
السعدق النباة إلا لآخره وأخذ ذلك إلى وطره وكذلك في المتن إلا لآخره بما لا يتجان منه **(قوله أب)** بدل  
من ولى **(قوله من مال الولي)** سبكه رحمه **(قوله ومهر مثلها يلق به)** أي خلاف ما لا يلق به كشرقة  
يستخرق مهر مثلها ما هي فيمثل النكاح كما هو ظاهر من معنى **(قوله هو بحدناخ)** كأنه احتزبه عن نيبا  
بنادقاه مشددة فياه **(قوله بمعنى غير)** أي اسم بمعنى **(قوله لغيره)** لغيره شرط الصلح وهو أن لا يصدق  
احد موطو فيأصل الآخره ع **(قول المتن أورشيدة)** أي بركا أي بمعنى **(قوله المشروط)** تصرف  
**(الخ)** نصت الخط وقوله بالزيادة متعلق بالانتماء **(قوله ما من مال إلى الخ)** أي جميع المهر وما لو كان الذي  
منه ما هو القدر الزائد فقط فلا شيء في التصليل **(قوله لم يقتضى التصليل)** أنظر القدر الذي زاد من أصله  
أنه يطل لا لتفاد ذلك فيشرش وري والأقرب الصحة ع **(قوله هو بحدناخ)** أي بحدناخ **(قوله يلق به)** أي بحدناخ  
يصح بالمسعى عينا كان أو دينا لأن المجمول صدق فيمكن ملكا لا ينسحق في ثبوت علم الوتر ع **(قوله ما حصل)**  
في حين تبرع الأب فهو الذي قامت على الإنزومه به في ماله **(قوله قيل هذا التركيب الخ)** عبارة النباة  
وما عارض به التركيب من كون غير مستقيم لأن لا إدخال في المهر دون شرط لا الواجب تكرار ما  
أن لا تكون بمعنى غير كافتاء جعلهم التي يجب تكرارها غير التي بمعنى غير حيث قالوا شرطها أي التي يجب  
تكرارها أي عليها جملة اسمية صدرها مرة **(قوله الخ)** فافهم هذا أن لا تأتي احتجاج المعارض في الآية ليست بما  
يجب تكراره لأنها بمعنى غير فيأول كلام المصنف بما ذكره اعتراضا وتعليل لا يصح **(قوله هو)** أي  
أي المعارض بعدم استقامة التركيب ذلك أي قوله لا لإدخال **(قوله الخ)** كريد لا شاخص مثال الخبر وقوله  
وجاز بدخال في الخالو قوله لا عارض مع الاستثناء **(قوله الخ)** أي قوله المتن **(قوله هو بحدناخ)** أي المعارض  
أجراد ذلك أي الاعتراض المذكور وقوله مع أنه أي المعارض من غير ما في الشرع **(قوله هو بحدناخ)** أي  
الآية بمعنى غير أي مع أنه لا تكرور فيه مراده أن الأصل في لا معنى غير عدمه وجوب التكرار كما يصرح  
وهذا جعل هذا المثال أصلا مقياسا على المتن وكذا دفعه عن الاستثناء الآية أحدا **(قوله براد قول السعد)** جعل  
أنها حرف والثاني براد لأن الآية آية فاتها كمرور الثالث منافية ذلك لما عر من المتن بقوله في الأول  
احتفال بعيد في الثاني محل الخ حرف الثالث عليها **(قوله الخ)** كريد وقوله الثاني براد لأن الآية الخ هذا  
مافي بعض نسخ الشارح من سقوط الألف قبل لا وقوله جعلهم لأن الآية الخ كافي **(قوله في لآدمه)** أي  
التي بمعنى غير **(قوله عليهم)** أي الذين جعلوا الألفه بمعنى غير صفة الخ **(قوله لا نه استأن الخ)** برده ما يأتي عن  
معر لسكينة **(قوله جعلهم الخ)** أي المفسر في لا يظهر له كونه نافذة الهم إلا قال مع ما فيه أنه  
دفع بذلك احتجال كونه ذا صفة غير فيأصل الآية لا لآخره لعل في الآية فيها لغة إلا أن **(قوله الخ)**  
الآية الآية أراد بها لا لآخره لعل في الآية فيها لغة إلا أن **(قوله الخ)** أي المفسر في لا يظهر له كونه نافذة الهم إلا قال مع ما فيه أنه  
لأنها تعني بذلك المعنى وإن تكن مكررة كريد وهذا كما ينبغي على ما مر من سقوط الألف قبل لا في بعض  
نسخ الشارح لا يأتي على مافي بعض نسخ المحول عليها المقابلة على أصل الشارح من ثبوت الألف المذكورة  
**(قوله يلق به)** أي خلاف ما لا يلق به فيمثل النكاح كما هو ظاهر

بمعنى غير معمول على انه تقدير من الأعراب ولا ينافي ذلك ما ذكر عن المتن لان عمله كاهو واضح ودل عليه منظم فيما إذا اريد الاخبار  
أو الوصف أو الحال بنى متخالفين فيجب (٣٩٠) تكرير لا يحتل لان عدمه يرمي ان القصدي في الجموع لا كل منها على حدة كما حصر

به السدق لا لدل لانها اسم  
بمعنى غير لكن كونها  
بصورة اعرف مظهر اعرابها  
فيها بعدها ويحتمل ان  
تكون حرفا كما يحتمل الا  
بمعنى غير كافى مثل لو كان  
فيها آله الا انه لفسدت  
مع انه لا قائل بما بينها اى  
التميم قال في قول الكشاف  
لا الثانية مزيدة لتأكيد  
الاولى الثانية صرف زيدت  
لتأكيد النفي والتأكيد  
لا ينافى الزيادة على انه يفيد  
التصریح بعموم النفي اذ  
بلونها ربما يحمل اللفظ  
على نفي الاجتماع ولهذا  
تسمى لا المذكورة النفي امة  
ولم ينظر السعدى اعتراض  
اى حيان الزعشري بقوله  
ما ملخصه زعمه التاكيد  
الزيادة ليس بشئ لان لا  
ذلول صفة متبعية بل فيجب  
تكريرها فيما دخلت عليه  
وتقديره يؤول الى ان  
التقدير لا ذلول مثيرة ولا  
ساقية وهو متنع كبحاق  
رجل لا كريم لان  
الحق ان المازم والزعشري  
لا يلزمه اذ الزيادة لاجل  
تأكيد النفي ثلاث يوم  
ما مر لاتانف وجوب  
التكرير ولا توجب ان  
تقدير الآية ما ذكره ولا  
انه لا جأ رجل لا كريم  
فتأمل لظرك ايضا ان  
الزيادة لا تأكيد هنا

وعليه يشين ارادة لو كان فيها الخ **قوله** معمول على انه تفسير معنى لا اعراب اى عند الجهور كما يأتى  
**قوله** ولا ينافي ذلك اى اقرارهم قول المصنف طاهر لا ظهور وجعلهم لا بمعنى غير صفة لما قبلها **قوله**  
ما ذكر الخ اى من وجوب التكرير **قوله** (ثالث) جمع مثال **قوله** ينفى متخالفين اى على كل حال **قوله**  
لان عدمه اى عدم التكرير **قوله** كما يصرح به اى بان لا معنى غير صفة لما قبلها الخ السدق لا لدل لاي  
في تفسيره انا اسم بمعنى غير اى قال السعدى لا في لا لدل لاسم بمعنى غير ويحتمل ان هذا اى قوله انها اسم  
الخ بدل من ضمير به بقوله الاى ثم قال الخ معطوف على قال المقدّر على الاحتمال الاول وعلى قوله لصرح به  
السعدى الثانى **قوله** ويحتمل الخ عطف على قوله انا اسم الخ **قوله** ان تكون حرفا اى بمعنى غير **قوله**  
كما يحتمل الخ **قوله** رابع قوله ويحتمل الخ **قوله** مع انه لا قائل بما بينها فيه نظر غير مرعب الكافية لربى  
زاد هو الا معنى غير معنى على السكون لا على له لكونه مفعولاً عند الجهور وكلا اذا كان بمعنى غير لان مناط الاسمية  
والعلمية الحرفية المعنى الموضوع له لا المعنى المجازى كافي حاشية انوار التنزيل للمولى عصام الدين خلافا  
لبعضهم فاعب قوله ان اسم اجري اعرابها بعده كقيل في لا في نحو قوله زيد قائم ولا عايدته اسم بمعنى  
غير وجعل اعرابها بعده بطريق العاربة على ما صرح به السخاوى واختاره في الاحتجاج اما ما ذكره  
الفتناني في حاشية الكشاف عند الكلام على قوله تعالى لا فاض ولا بكر من لا قائل باسمية الا اذا كان  
بمعنى غير فقد صرحوا بخلاله كافي حاشية انوار التنزيل للمولى الشهاب وفي شرح معنى اليبب الدمايى لو ذهب  
ذاهب الى القول باسمية الا اذا كان معنى غير لم يعد فعل القول صريفة الا لجموع الا ان صفة آله كافي  
التسويل وعلى القول باسمية الالهة قال اسم بمعنى غير معنى على السكون مرفوع عاصلة آلهة **قوله** ثم  
قال اى السدق **قوله** لا الثانية مزيدة الخ اذ يكتفى وتسقى الحرف اتمه مسجد **قوله** والتاكيد لا ينافي  
الزيادة اذ معنى كون الحروف زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يحتل لانها لا تافدة بل اصلا فلانها فائدة  
في كلام العرب امام مبنوية كتاكيد المعنى كافي من الاستغنى اقوال ابي الفتح خبر ليس واما القطعة كثرين القطع  
وكون القطع مبنية الاستقامة وزن الشعر وحسن السجع وغير ذلك ساقى وروى **قوله** الثانية حرف الخ  
مقول قال **قوله** على انه اى الثانى التذكير باعتبار اللفظ **قوله** يفيد التصریح الخ اى فليست مزيدة  
لجرد التاكيد لا تخيد معنى ما لم يزيد مفيدة للتصریح الخ **قوله** لثنى اى لعموم **قوله** بقوله ما ملخصه  
الاخصر ما ملخصه **قوله** زعمه اى الزعشري **قوله** فيجب تكرير الخ اى وجوبه ينافى الزيادة **قوله**  
تكرير نافية الخ اى تكرير لائق تنفى لفظ ذلول لاجل الشئ الذى دخلت عليه وهو تسقى اى كرى  
**قوله** وتقديره كذا بالذال فيها اطلعت من النسخ وله من تحريف التاسخ وأصله بالراء هو بالتصعب  
عطف على قوله لا ذلول والضمير للزعشري اى لو ان تقدير الزعشري المار من ان الثانية تنفى قوله تعالى  
لا ذلول تثير الارض ولا تسقى الحرف مزيدة لتأكيد **قوله** ان التقدّر اى تقدير الآية **قوله** وهو اى  
ذلك التقدير يمتنع لعله لمدم التعال بين الضمين وقضية كلام البضاوى جو اعراب نحو الفعلان صفات ذلول  
فكانه قيل لا ذلول لمير قوساقية اى قال عبد الحكم قوله صفات ذلول الخ اشارة الى ان تثير معنى لكونه صفة  
للمعنى فيصح في الصلح لا للمزيدة لتأكيد النفي اى وقال التمجيد قوله كانه قبل لا ذلول مثيرة وساقية  
والا لوقن ان يقول لا ساقية اى **قوله** كجاءى رجل الخ اى كاستعاضه لعله لمدم وجود شرط الصلح بلا  
من لا يصدق احد معطوف فيها على الآخر **قوله** الزعشري مفعول الزم المستدل ضمير اى حيان **قوله**  
لا يلزمه من الزم **قوله** لاجل الخ متعلق بالزيادة قوله لا ذلول الخ متعلق بتاكيد الخ وقوله لا تاتانى الخ غير  
اذا الزيادة الخ **قوله** ولا لانه اى التقدير المذكور **قوله** غير مضافى نحو الخ اى ما هنا واجبان مضافا  
في نحو الخ **قوله** في نحو ما جاءنا الخ اى فيما اذا سبق لا كلام معنى تام **قوله** البتة اى من كل وجه بحيث

غير مضافى نحو ما منكم ان لا تسجد ومن ثم قال ان جنى ان لا تنامو كدقة قائمة مقام إعادة الجملة مرة اخرى وفى المتن في يجوز  
نحو ما جاءنا زيد ولا غير ويسموننا زائد وقد ليست بد امة البتة اذ مع حذفها يحتمل نفي جمل كل منها على كل حال ونفى اجتماعها في وقت

الحی قاضی مہار اوصاف الحق الاول بخلاف وما یتوی الاحیاء والاوقات فانیہ الدائکہ اہ وہو واقع لما مر من السعد  
ومثلنا ردت ہمار عن اسی جان واعلم ان لا قیاس کل کرم غیر قاروقہ لہضمہ ان لا (۳۹۱) البی غیر قسینہ لما یجب تکریرہا

غير مردود قصر حوايان  
لا الماطقة والجر ايقام  
في القرآن ويجب تكرير  
لا ايضا إذا وليها جلة  
اسمية صدرها مرقعة أو  
مكررة ولم تعمل فيها أو فعل  
ماض ولو تقدير الزوال الظاهر  
حصة النكاح مهر المثل (لان  
فادالصدق لا يفصده كما  
مر وأفاق عليم حصه من  
غير كسفة بان إيجاب مهر  
المثل هتادرك لما تحت من  
المسيرو ذلك لا يمكن تدارك  
(ولو توافقوا) أي الزوج  
والولي والزوجة الرشيدة  
فاجع باعتبار ما أو باعتبار  
من ينضم للفرقين ظالما  
(على مهر سراواصلوا  
زيادة للمذهب وجوب  
ماتدبه) أو لان تكرير  
عقد قل أو أكثر اتحدت  
شهود المر والعلن ام لا  
لان المهر انما يجب بالعقد  
فل ينظر للمهر ويؤخذ من  
ان العقود اذا تكررت اعتبر  
الاول مع ما ياتي اواثل  
الطلاق ان قول الزوج  
لولي زوجته زوجي كناية  
خلاف زوجها وانصرم  
أن مجرد موافقة الزوج  
على صورية عقدتان متعلا  
يكون ان اعتبارا فاعتناء الصمة

[illegible]

تجدید لفظ لا بعد الم قبل لان ذاك في عقدين ليس في ثانیها مطلب تجدید و اتفق علیه الزوج فكان الاصل اقتضاء كل النهر وحده طلقه لا سترام الثاني لما ظاهروا ما ضاع في مجرد تجدید مطلب من الزوج لتعمل او احتياطاً فامله ولو قالوا له يا زوجي بالف

فإنه يرى أنه من أجل النكاح) كالمصاهرة بين الزوجين من غير أن يكونوا من نفس الجنس (أو أخلاقاً) هذا لأننا جازم تعرضنا لغيره (فقدس من غير مثل  
 مثل) لأن الأذن المطلق يحول كل أمر النكاح فهايدت جوف قول يصبح به المثل وكذا الزوج بها بلا مهر (قلت الأظهر صحة النكاح في  
 الصورتين) صورة التضييق صورة الأخلاق (بمهر المثل وأعلم) كافي سائر الأسباب المقدسة لأحد أقوالنا البصير لم يردش عروءه واليه  
 فأرق توجه من عروءه إذ كروى (٣٩٢) الزكشي كالقبض إنما كانت سفية فسي دون ما ذوالكثرة إذ فعل مهر مثلها أنقد

بالمسي لتلاخيص الزاوة  
عليها طر داه في الرشيدة  
ومومنتيقي السفينة لالما  
نظر اليه لانه لا يدخل  
لانه في الاموال فمكاتها  
لم تاذن في شيء فكما انقصد  
منا بالمسي الزاوة فكذلك  
في مستلنا لاني الرشيدة  
لان اذنا معتبر في المال  
ايضا فاقصت عائلته ولو  
بما فيه مصلحة لها فساد  
المسي ووجوب مهر  
المثل وخرج بنقص عنه  
مالو زاد عليه فيقصد بالزاوة  
كافي نظيره من وكيل البيع  
المافون له في بقدر فزاد  
عليه لا لاقاء به بجه مهر  
المثل وبانه يجب ماسمته  
ويلغو الزاوة لانها قد قصد  
الحياة كلاهما في نظر نعم  
يعني ان ياتي حاما قالوا في  
وكيل عين لا قدر مع تعيين  
المصترح او التي عن  
الزيادة فتنتع الزاوة وعليه  
فهي ما كذا اذا عرفت  
الزوج او القدر او تبنت عن  
الزيادة فتنتع الزاوة وحيت  
فيحتمل وجوب مهر المثل  
لفساد بعض المسي ويحتمل  
وجوب ماسمته فقط لانها  
تسمية الزاوة من اصله  
الاول اقرب وهذا

الافعاله السبب في فساد المسمى فهو كاسر فيمالو تكح لوليه يفرق معهر المثل اذ الفاعل اذ ادخل مهر المثل فالتكالوا اذ ادخل  
في مستثناه. اذ ادخل من ماقابلق الافتاد الاول انه ليس بشي، وكان في محرم ايت بعضهم بحث ما ذكر فيقال اذ عين الروح القدس (تنبه)  
قد يشكل على تصحيح المحر والبلطان متعاند الاطلاق فهو لوانك يتناول اخره فقامه كوان اذنا المطلق، فالانصراف الامهر المثل فكذلك  
اذن الصارعه في اجارها ما هو بشر طوكه تمهر المثل بل هذه ولي بالبلطان لان مخالفة اذن الشار عالجش واذن تقرق

بان ولاية المهر اقوى من ولايته في ثلاث اشياء: فالتفويض وهو لغة رد الامر للمهر وشرعا ما تفويض بفتح  
وهو اخلاء النكاح من المهر وما تفويض به كزوجي عاشك معا وشاء فلان المراد هنا الاول وتسمى مفوضة بالسر وهو واضح بالتفويض  
وهو انصح لان الولي فوض امرها الى الزوج اى سبله دخلا في ايجابه بفرقة الاقارب (٣٩٣) وكان قياسه الى الحاكم لكن لما كان

كانه لم ينجح لذكره اذا  
(قالت سرقة رشيدة) بكر  
أوتيب أو سنيه ممة كما  
علم من كلامه في المحرولا  
يدخل في الرشيدة العينة  
خلافا لمن زعمه وقوله في  
الصيام أو صيانا وشدله  
بما جاز من اختبار صدمهم كما  
علم مما قدمته فيه أوليا  
(زوجي بلاهر) أو على  
أن لا مهر (زوجي ورفي  
المهر أو سكت) عنه أو زوج  
يدون مهر المثل أو بتفويض  
أبوك أو بهر أو قبل أو قال  
زوجكها عليك لحاجة  
ويوجه بأن ذكر المهر  
ليس شرعا لصحة النكاح  
فلم يكن في قوله عليك الزام  
بل طلب وعدمه لا يلزم  
وبما قرأ نظيره في البيع فإن  
المائة تكون ثمنًا ثلث  
الاقتداء عليه مكان الزام  
عنه (فهو تفويض صحيح)  
كما علم من حده وسيأتي  
حكمه بخرجه بقوله بلاهر  
قوله زوجي فقط طليس  
بغير ضاعل المعتدل لأن الدنيا  
محول على مقتضى الشرع  
والصرف من المصلحة  
لاستحيائها من ذكر المهر  
غالبًا وبه تارك ما يأتي في  
السيور بنى إلى آخره

بان ولاية المهر اقوى من ولايته في ثلاث اشياء: فالتفويض وهو لغة رد الامر للمهر وشرعا ما تفويض بفتح  
وهو اخلاء النكاح من المهر وما تفويض به كزوجي عاشك معا وشاء فلان المراد هنا الاول وتسمى مفوضة بالسر وهو واضح بالتفويض  
وهو انصح لان الولي فوض امرها الى الزوج اى سبله دخلا في ايجابه بفرقة الاقارب (٣٩٣) وكان قياسه الى الحاكم لكن لما كان

(فصل في التفويض) (قوله في التفويض) اى قول المثل المتروك اذا جرى في النهاية الا قوله ولا يدخل الى وليها  
وقوله او قال الى المتروك وقوله فاسد الى المتروك وكذا في المتن الا قوله اى جعل الى المتروك وقوله وفيه نظر الى المتروك  
(قوله في التفويض) اى وما يقع ذلك من تقرر للمهر بالموت ومن حبسها نفسها اى عرش (قوله اخلاء  
النكاح الخ) اى على الوجه الخاص الا في المتن واصل اللام في المهر للمهر الذى اى مهر المثل الحال من  
تقدير البهله يدخل ماسيا بقوله او زوج بدون مهر المثل الخ اى ان اخلاء عن المهر هو صورته الاصلية فامل  
اه رشيدى (قوله) واما تفويض مهر الخ) وحيث يجوز النكاح بمهر المثل وما دونه ولا يجوز اخلاءه عن  
المهر فان اخلاءه عنه وجب مهر المثل اى عرش (قوله) وهو صحيح اى لتفويضها امرها الى الزوج أو الولي  
اه معنى (قوله) وهو واضح لدل الاصلية باعتبار كثرة استتاله في كلام الفقهاء ولا فضل ذلك لا يظهر فيه  
معنى الانصاف فان اللقبي لم يتوارد دل معنى واحد اه عرش (قوله) وكذا قياسه اى وجه التسمية (قوله  
والى الحاكم) الاول او يدل الولى (قوله) كتابه اى الزوج اه عرش (قوله) سرقة رشيدة) سياتي  
عمره وقوله بكر أو تيب تعميم (قوله) أو سنيه) (عطف على رشيدة اه سم (قوله) أو سنيه) اشار الى  
ان هذه ملحقة بالرشيدة لم يرد منها ولا الا لرشيدة كما تقدم من يلزم صلحته ليهنأها ما قوله ملة الى  
بان بلغت رشيدته بذرت ولم يجر عليها عرش (قوله) وليها) متعلق بقالت رشيدته (قوله) او زوج بدون  
مهر المثل الخ او لم يكن بها دل أن لا مهر لها لا ثقة او دل أن لا مهر لها وتعلق زوجها الفاوق فاذنت بذلك  
فمفوضة فلا يلزم ثبوته بالبعد اه معنى ونهاية قال الرشيدى قوله ولو نكحها بغير الرشيدى من موق منها  
اه عبارة عرش اى الحرة او النكاح وتطليسا لانه لا يتوقف على اذن من الامة اه (قوله) او قبل  
اى ان لم تكن من قوم اعتادوا التاجيل والاقتناء بما سمي اخذنا بما ياتى اه عرش وقوله لا تاجيل قياسه  
انه لو اعتادوا النكاح بغير تقدير كالتابع بالنقد بالمسمى وقوله بما ياتى اى فى الفصل الاقارب (قوله) ويوجه  
بان الخ) اى معنى هذه هذا الوجه فاتها اى صيته لم عليك الخ فحد ذاتها اما ان تكون ملة أو لا وعلى  
كل لا يختلف الحكم لمرار خارج اه سيدهر (قوله) في قوله عليك) اى الى اخره (قوله) فكان) اى  
قول التابع وعليك الخ (قوله من حده) اى اخلاء النكاح من المهر (قوله) وسياتي الخ) اى في قول المصنف  
واذا جرى تفويض الخ اه عرش (قوله) وبه اى بقوله لا استحبات الخ (قوله) وبني الخ) عطف على قوله  
(قوله) ولان جرى وطء) من تمتة قولها اه عرش (قوله) قل عنه ما يصرح الخ) اقتصر عليه التباين والمضى

(قوله) بان ولاية المهر اقوى من ولاية غيره) انظر من أين ثبت ان ما هنا يخص بغير المهر وقد يقال  
الولاية على المجهور والسر اقوى من الولاية على غيرهما فليتم

(فصل في التفويض) (قوله في التفويض) لان الولي فوض امرها الى الزوج كذا في شرح الروض لان  
هذا المعنى كما يصح اتفاقية لمصلحة المفوضة كما اذا قلت ضربت هندت فها فان ذلك يصح كلان الاتفاقية  
والمفوضة فليتم (قوله) أو سنيه) عطف على رشيدة (قوله) او قال) انظر قوله ما ذميت لا تفويض  
كان اذنت لفي تزويجها بمهر او سكتت عن ذكر المهر وتقبل التزويج المذكور على عدم وجوب  
المائة بل يجب مهر مثلها لو سكت عن التسمية راسا فليراجع

(٥٠ - شرواني وابن قاسم - ساج) أنكحها بمهر المثل حال من تقديره لم يصرح بالمسمى  
وقالت زوجي بلاهر حال لا مالا وان وطءه فهو تفويض صحيح كما انصره الزركشي وقاسد على ما رجحه الأذرع على  
أن شارحا قل عنه ما يصرح به رجح الاول لقل كلامه اختص (وكذا قال سيدامة زوجها بلاهر) اذ هو المستحق كالرشيدة



وكذا لو سكت على المصروف المتصور ظاهره ان لا يخرج من تزويج المتصور سكت عن المهر فوجبا الوكيل وسكت عنه يمكن توينه لان الوكيل يرضه الخط لمصلحة العقد بهر المثل فنظر ما مضى في اذنته وسكت والكتابة صحيحة مع سبها كسرة باجتهاد الاذعي وفيه نظر لما ياتي ان التوضيخ تبرع وهي لا تستعمل بالاباخذ السيد لان عجب بان تماطيه لذلك متضمن للاذن لما فيه مخرج بقوله ووجبتك بلا مهر وما الحق بهما الزوج بعد وانه يؤجل (٣٩٤) ومن غير تعدد البلد في العقد بدو لا يفرض (ولا يصح تقييد غير وشيدة) كثيرا مكة

وفسقية عجز عليها لانها ليست من اهل التبرع اما اذنها في النكاح المشتغل على التوضيخ فصح (واذا جرى تقييد صحيح فالظاهر انه لا يجب بشيء بنفس العقد) والا لتفسر بطلاق قبل وطء وقد دل القرآن على انها لا تستحق الا المتعة نعم ان سمي مهر المثل حالا من تعدد البلد انقذه ولا يرد هذا على المتن فانه فرض كلامه لا لافيا اذاني المهر لو سكت ومثله كالمهر اذا ذكر دون مهر المثل او غير تعدد البلد او مؤجلا واغرض قوله شيء بأنه واجب شيئا هو احد من المهر او ما يتراضيان به وذلك يشين بتراضيه او بالوطء بالموت ورد بما ياتي من اشكال الامور انه لو طلق قبل فرض ووطء لم يجب شطر فلم انه لم يجب بنفس العقد شيء من المال اصلا

(قوله وكذا لو سكت) أي السيد (قوله فوجبا الوكيل وسكت الآخر) أي أو قال ووجبتك بلا مهر اه  
عش (قوله وفيه نظر الخ) عبارة انها يقر لا ينافيه ما ياتي الخ لان تماطيه الخ (قوله بان تماطيه الخ) فيه بحث لان تماطيه متأخر عن التوضيخ قد وقع التوضيخ أولا غالبا عن الاذن وما يتضمنه نعم قد يقال ان التماطي المتأخر اجازة للاذن ويبيح الكلام في ان الاجازة هل تقوم مقام الاذن اه سم (قوله بقوله) أي السيد اه سم (قوله وما الحق به) وهو قوله وكذا لو سكت (قوله كثيرا مكة الخ) مثال لنهر وشيدة اه عش (قوله اما اذنها الخ) أي السفينة وقوله المشتغل أي الاذن اه سم عبارة الخ نعم يستفيد به الولي من السفينة الاذن في تزويجها اه وعبرة الرشيدة يعني انها لو اذنت في النكاح وفرضت يصح الاذن بالنسبة إلى النكاح لال التوضيخ اه (قول المتن تقييد صحيح) وتقدم ترطيه اما التوضيخ الفاسد ففيه مهر مثل بنفس العقد اه معنى (قوله ولا لتفسر) إلى قوله ولا يرد في المتن وإلى الفصل في النهاية إلى قوله ولا يرد في واعترض وقوله أي صفاتها إلى المتن وقوله عليه فطومات إلى المتن وقوله أي الزوجين إلى المتن وقوله لم يستر إلى ولا ياتي وقوله قياسا إلى المتن وقوله خلافا لروم (قوله قبل وطء) أي وفرض (قوله) نعم إن سمي الخ هذا عين ما سبق في قوله وبني الخ مال وانكحها الخ قوله انما اعادة توطئه قوله ولا يرد الخ (قوله ومثله) أي مثل اذاني المهر اه سم (قوله كاسر) أي في شرح فزوج وبني المهر الخ (قوله واغرض الخ) عبارة المتن تبيح له مهر غير بدل شيء كان أولى الاذا عقد او يجب شيئا وهو ملكها المطالبة بان يفرض لها كاسياق اه (قوله وذلك) أي احدا من (قوله بتراضيه) أي او يفرض الحاكم (قوله) من اشكال الامور يعني جواب إشكال الامام فهو على حلف مضافون لفظ جواب يستفهم من الكتابة و رشيدة عبارة عش أي من الجواب عن إشكال الامام وساحله ان العقد لم يجب بشيء وانما هو سبب للوجوب باه أي سبب يبيده (قوله واملوا طلق الخ) عطف على ما ياتي (قوله فوجوب مبتدا) اقول بل لو سلم انه غير مبتدا لم يرد لان المتن الوجوب بنفس العقد وذلك لا ينافي الوجوب بغيره اه سم (قوله هو الاصل في) أي لا ما لم يجر ما سبق من علة الوجوب المركبة من من احد الامور الثلاثة المذكورة (قوله المفوضة) إلى قول المتن ويمتد في المتن (قوله لا للدينين) لان التزام الذي احكام الاسلام بخلاف الحر اه اه معنى (قوله مطلقا) أي لا قبل الدخول ولا بعده (قوله او باعها) أي او باعها معامتي وعش (قوله) أي صفاتها الخ كان الأولى تعدد بعده بالباء بان يقول ويمتد مهر المثل بصفاتها المرعاة فيه حال العقد اه عش (قوله للوجوب) أي بالوطء اه معنى أي او نحوه من القرض والموت (قوله وصحة في اصل الروضة)

(قوله على المتصور المتعدد) جزم به بالروض (قوله لان عجب الخ) كذا اشرح مر (قوله بان تماطيه الخ) فيه بحث لان تماطيه متأخر عن التوضيخ قد وقع التوضيخ أولا غالبا عن الاذن وما يتضمنه نعم قد يقال التماطي المتأخر اجازة للاذن ويبيح الكلام في ان الاجازة هل تقوم مقام الاذن (قوله) أي السيد (قوله اما اذنها) أي السفينة وقوله المشتغل أي الاذن (قوله ومثله) أي مثل ما اذاني المهر (قوله فوجوب مبتدا) اقول بل لو سلم انه غير مبتدا لم يرد لان المتن الوجوب بنفس العقد وذلك لا ينافي الوجوب بغيره نعم قد يقال بشكل على ابتداء الوجوب اعتبار حال العقد او اكثر الاحوال وكون العقد نسبيا للوجوب كايان ذلك فليتأمل (قوله وصحة في اصل الروضة) اعتمدته مر

لا يباح بالاباخر من نكاح المشترك أن الحر بين لا الدينين لو اعتقدوا أن لا مهر لمفوضة مطلقا علمنا به وإن أسلمنا وقوله قبل الرطه لسبق اسحقاقه وطا لا مهر وكذا الزوج امتعده ثم اعتقهما او احدهما او باعها لآخر ثم دخل بها الزوج فلا مهر لاول البائع (ويشير) المثل أي صفاتها المرعاة فيه كايان (صالح العقد في الاصح) الذي عليه الاكثرون لانه السبب للوجوب كايان وقيل يجب أكثر مهر من العقد إلى الرطه وصحة في اصل الروضة لا ينعى ما دخل في ضيقه واقتضى به تلاف وجوب الاتصاف كالقبوض بالبح الفاسد

وعليه فلو مات قبل الوطء اعتبر يوم العقد على الأوجه لانه الأصل (و لما قبل الوطء مطالبة الزوج بأن يفرض) لما (مهر) لئلا تكون على بصيرة من تسليم نفسها واستشفكة الإمام بأنان فتأجيل مهر مثل بالمقدام (٣٩٥) الموقوتون فتأجيل مهر مثل بمقتضى

ما لا يجب قال ومن طمع ان يلحق ما ضمنه على الاشكال ما هو بين طلب مستحلاً أه ويجاب بان معنى الموقوت على الاول انه يجوز للولي اخلاء العقد عن التسبب وكفى بدفع الامم عنه فأنقذه عنى ولا تطالب بذلك على الثاني لانه جرى سبب وجوبه بالمقدسب الوجوب بنحو الفرض لانه موجب للمهر و فرق واضح بينهما (و) لما (حسب نفسها ليفرض) لاسر) وكذا التسليم المقرض في الاصح) كما ذكرنا ذلك في المسعى في العقد اذا فرض بعده بمنزلة ما سعى فيقول عافت الثورت بالتسليم بها لما ذلك قطعا (ويشترط رضاها بما يفرضه الزوج) ولا يفكالك لم يفرض لان الحلقا نعم ان فرض لها مهر مثلها باعترافها حالا من تقد بلها لم يشترط رضاها كما نقله ابن داود عن الاصحاب واحال الاذرى في الانتصار له لانها اذا رفضت لقاض لم يفرض غير ذلك فاعتانها بعينها تمت (لا عليها) اى الزوجين وفي نسخ عليها والاول منقول عن خطه (يقدر مهر مثل في الاظهر) لان ما يتفقان

وقوله الرافى عن المتبرين ويرى عليه ان المقرى هو المحدث بها يترضى (قوله وعليه) اى ما قبل من وجوب الاكثر (قوله) اعتبر يوم العقد (الخ) الاوجه اعتبار الاكثر ايضا اى من يوم العقد الى الموت كما هو ظاهر لان البعض دخل في ضمايه ايضا واقرن به المقرر وهو الموت كما سبق شرح مراره سم (قوله) على الاوجه) اى كما في شرح الرضاه سم (قوله) لتكون على بصيرة) الى قول المتن قد البلى الذى (قول المتن مطالبة الزوج) اى ان كان اهلارا لا عليها مطالبة الولي فيقوم مقام الزوج فيما يفرضه كما سنأتى الاشارة اليه ادم ع (قوله) واستشفكة) اى ملكها المطالبة (قوله) وان تأجيل يجب به شىء (الخ) قد يقال المقدم وجب للفرض والقرض موجب للمهر فلا يتا فى قولهم لا يجب المقدس) لان مرادهم بالثبوت المال فليتام له سبب وجوبه وقد يقال ان موجب الموجب لثبوت موجب لذلك الثبوت فالتا فاقه وجوده القيم الا ان يراد بقوله المذكور عدم الوجوب بالذات (قوله) ما لا يجب) الانسب ما لم يجب به سبب (قوله) ما ضمنه على الاشكال) يعنى ما يجب به عن الاشكال هذا وكان ضمنه بصيغة المعنى وما اذا كان بصيغة المصدر قلنى ان يجب بانناؤه على الاشكال وهذا هو الاقرب (قوله) وجواب) عبارة عن المعنى وجاب بان الصحيح انها ملكة ان تطالب بمهر المثل (قوله) وكفى بدفع الامم (الخ) قضيت انه لو ترك التسبب عند عدم التفريض اتم وهو مخالف لما مر من استحباب التسبب الا لئلا استثنى وليس هذا منه ادم ع عبارة السيد محروفيه فطر ما نه يجوز اخلاء العقد بالاجماع ويمكن حله على ما اذا اتفق الولي والزوج على اكثر من مهر المثل لذل لم تقوض ما جاز اخلاؤه كذا نقله عن العلامة التور الزياى بعض تلامذته (قوله) بالمقدام (الخ) قد يقال هذا الاصرح من كون الطلب قبل الوجوب والطلب قبل الوجوب وان وجوبه البعيد مشكل فامله ادم سم عبارة السيد محروفيين ما في هذا الجواب فان العقد امانا يكون حلة تامة للوجوب وهذا خلافا فيما تقرر وانقصة الجزء انتم الفرض فيلزم ما ذكر من طلب ما لم يجب به (قوله) لما مر) اى لتكون على بصيرة (الخ) قول المتن لتسليم المقرض) اى الحال او الما قبل فليس لما حيس نفسها كالمسعى في العقد معنى وسيد محرو (قوله) نعم ان فرض) اى الزوج ادم ع (قوله) باعترافها) قيد في كون مهر مثلها رشيدى (قوله) حالا من تقد بلها) اى بذله لها ادم معنى (قوله) لا عليها اى الزوجين) اى حيث تراخى على مهر ادم معنى (قول المتن في الاظهر) عمل الخلاف فيما قبل الدخول اما بعد لا يصح تقديره (لا بعد عليها) قدره قولا واحدا لانه قيمة مستهلك قاله الماوردى نهاية ومعنى وقد يقال الدخول بوجوب مهر المثل فامضى توقف قدره على علمها لانه لا يتدبر ولا فرض منها ادم سيد محرو عبارة ع ش قوله عمل الخلاف (الخ) هذا التقيد لاحاجة الى ان الكلام فيما يفرضه تراخيها وما ذكره ليس منه فان الوطء بمجرد وجوب مهر المثل ادم (قوله) ع) اى مهر المثل (قول المتن) وقرى مهر المثل بتقديمه اى لا يجوز النقص من مهر المثل وليس مراد ابل يجوز بلا خلاف فاقاله الامام ادم معنى ونهاية (قول المتن) قيل لان كان (الخ) فان كان من غير جنسه كمرض ترديقه على مهر المثل فيجوز قطعا لان القيمة ترفع وتنخفض فلا تتحقق الزيادة ادم معنى (قوله) لانه بدل (الخ) عبارة عن المعنى بما ادم انه (الخ) (قوله) بدعى صحبة) اى كان قالت نكحنى بولى وشامدى عدل ورضائى بلا مهر او طلب المهر

(قوله) يوم العقد) وقيل الاكثر ايضا وقيل يوم الموت (قوله) على الاوجه (الخ) الاوجه اعتبار الاكثر ايضا اى من يوم العقد الى الموت كما هو ظاهر لان البعض دخل في ضمايه ايضا واقرن به المقرر وهو الموت كما سبق شرح مراره سم (قوله) على الاوجه) اى كما في شرح الرضاه سم (قوله) فالمقدام (الخ) قد يقال هذا لا يخرج عن كون الطلب قبل الوجوب والطلب قبل الوجوب وان وجوبه البعيد مشكل فامله (قوله)

على ليس بدلا عنه بل الواجب أحد هما (و يجوز فرض مؤجل في الاصح) بالتراضى كما يجوز تأجيل المسعى ابتداء (و) يجوز فرض (فوق مهر المثل) ولو لم يجهش لاسر انه غير بدو (وقيل لان كان من جنسه) لا يبدل عنه فلا يراد به (ولو امتنع) الزوج (من الفرض) أو تنازعا فيه) اى قدر الفروض ووقع الامر لقاضى بدعى صحبة (فرض القاضى) وان لم يفرض غير ضله لا محكمته لان منصبه فصل الخصومات

[illegible]

بلها إلا أن كان جالساً  
فإنها أياها أو بعضهن والا  
اعتبر بلهن أن حسن بلد  
والاعتبر آخرهن بلها  
فإن لم تدرت مرشهن  
متبرعت اجنبت بلها  
كأني قها من ذلك يعتبر  
في صفة أيضاً جوم به  
بعضهم بل هذا لازم فذاك  
والا لتدرت مرشقه  
من صفة ذلك لا تفرقة  
عشرة مثلاً من غير أن  
تفر من أي قدهي (حالة)  
وإن رعت بنهرها أو  
اعتبر ذلك لا مر أن في  
البعض حقا فتألى بلو  
اعتاد نساؤها التاجيل لم  
يؤجل على المتمد بل  
يفرض مهر مثلها حالا  
ويقتضيهما يقابل الأجل  
(فلم يفرض مهر مثل)  
لأنه لا العقد بلا زيادة ولا  
نقص لا ترقية الضع يتم  
بغير يسر يقع في عمل  
الاجتهاد بأن يتقاض به  
ظهير مافر الأكل وفضية  
كلام الشيخين منع الزادة  
والنقص ولامر وضاهو  
مشه نظير ممر وإن اختار  
الأدعي خلافه لكن قال  
الفرقي قد قال أثار اصيا  
خرجت الحكمه من نظ

القاضي والكلام فيما اذا فصلت الحكومة بحكم بات اه  
 ويرد بأن مرادهم أن حكمه البات بهر المثل لا يمتنع رضاهما بخلافه وبدونه أو أكثر منه لا يجوز رضاهما (ويشترط عليه)  
 أي يقدر بهر المثل (واقه أعلم) حتى لا يريد عليه ولا ينقص منه لأنه متصرف لثبته فان قلت ينبغي أن يكون هذا شرطاً لحواز  
 تصرفه لا لتفد مظهر صادقة نفس الامر قلت لا بل الذي دل عليه كلامهم أنه مشترط لها لأن قضاء القاضي مع الجهل لا ينفذ وإن صادف الحق

(ولا يصح فرض اجتي) ولو (من ماله) بنهر اذ ان الزوج هو المالك والزوج (في الاصح) وانما جاز اذاؤ من غيره من غير اذنه لانهم سبق لهم عقد مالم ينهوا هذا الفرض تقييداً لما يقتضيه القعدو تصرفه فيهم بل يقتضي انعقاد ماؤونه (٣٩٧) (والفرض الصحيح) منها ومن

القاضي (كسعى فيقتطع)  
بطلاق قبل ووطه كالسعى  
في العقد انما الفاسد كسعى  
فلنو فلا يجب شيء حتى  
يقتطع وانما الفاسد القاعد  
في ابتداء العقد مهر المثل  
لانه القوي يكونه في مقابلة  
عوض وهذا دوام سيقه  
الخلو عن العوض فلم ينظر  
لقاعد (ولو طلق قبل فرض  
ووطه فلا شط) للمهر  
قوله تعالى وقدرتم من  
فريضة ولها المنة كما ياتي  
(وانما ات احدهما قبلها)  
اي القرض والوطه (لم  
يجب مهر مثل في الاظهر)  
كالفرقة بالطلاق (قلت  
الاظهر وجوبه والله اعلم)  
لتبني الصحيح خلافاً لموم  
فيه بقضائه <sup>بطلان</sup> بذلك  
لبروح رضى الله عنها  
(فصل في بيان مهر المثل  
مهر المثل ما يرغب به)  
عاده (في مثلها) نسباً وصفة  
(وركة الاعظم) في النسبة  
(نسب) ولو في العجم على  
الوجه لان التضاهر انما  
يقع به غالباً فيختلف الرغبات  
به مطلقاً (في اعي) من  
أقاربها حتى تقاس على غيرها  
(أقرب من نسب) من  
نسابة العصبية (لن من نسب)  
هذه التي تطلب معرفة  
مهرها (اليه) كاخت وعة

ولا يصح فرض اجتي (الخ) نعم ينبغي امله لو كان الاجتي سيد الزوج ان يصح المهر من ماله وكذا لو كان  
فرعاً له يزوجها فعقدان له في النكاح يؤدي عنه ولو فرض من مال جهوره اه نهاية قال عرض قوله  
من مال جهوره مفهوماً انه لا يصح فرضه من مال قسمي وليس مراداً فيما يظهر اه (قوله فلم يأت) (الخ) ولا  
يصح ايراد المقوضة عن مهرها ولا لا سقاط فرضها قبل القرض والوطه فيها لانها لا ابراء عماله يجب  
وفي الثاني كاسقاط زوجة المولى عنها من مطالبة زوجها ولا يصح الا براءة عن المنة قبل الطلاق لعدم  
وجوبها ولا يبدله لانها براءة عن مجهول ولو فسد المسمى وأبرأت عن مهر المثل وهي تصرف صحيح ولا فلا ولو  
علت اذنا مهر المثل لا يريد على الدين وتيقنت انه لا ينقص عن القف فأبرأت عن الدين نفذ اه نهاية زاد  
المحقق وهذه حيلة في الابداع الجهور وهي ان يبرأ من ماله على دين لا يطل قدومه من قدر يعلم انه اكثر ماله  
عليه اه قال عرض قولهم في تصرفه صحيح من هذا يعلم ان غالب الابداء الواقع من النساء في تناقض صحيح  
لانهم يعلمون مؤخر الصداق على موت اوفر اقوه افسد للسعى وموجب مهر المثل فاذا وقع الابداء  
عما تستحقه عليه من مؤخر صداقها وهو كذلك لم يصح فالطريق في صحة الابداء الذي يقع في مقابلة الطلاق  
تعيين قدر عما تستحقه عليه من يسيل الطلاق في مقابلة ذلك القدر وقوله وتيقنت الخ قضيتها اه لو اتقينا ذلك  
لم يصح الابداء وقياس ما مر في الضمان خلافه بل مر انه لو أبرأ من معين متقدماً انه لا يستحقه فبان انه  
يستحقه بربى يطالب ولعل ما هنا مجرد تصوير اه (قوله وماؤونه) اي كوكله اه عرض (قوله منها)  
لأن الفصل في المني لا اقره خلافاً لنوم وفيه (قوله كاتاني) اي في آخر الباب (قوله بقضائه الخ) متعلق  
او تمت لتبني عبارة المني لان بروج بقضائه متعلق بلامه فأت زوجها قبل ان يفرض ما تقتضي  
لها رسول الله صلى الله عليه وسلم بمهر نساها والمهرات رواه ابو داود وغيره وقال الترمذي حسن صحيح  
اه (قوله لبروح) بكسر الباء عند المخدئين وبفتحها عند اهل اللغة لانه لم يسمع من كلامهم فعول  
فعول بالكر الاخروج وعقد ايمان ثبت وماء شيناً الزايدة اه عرض

(فصل في بيان مهر المثل) (قوله في بيان مهر المثل) الى قوله قبل في النهاية والى قوله اتسقى في المني الا قوله  
لقتضائه الى ما جهره النسب وقوله ان قدرت الى ان قوله قيل (قوله مهر المثل) اي وما يتيه من تعدد  
المهر واتحاده اه عرض (قوله نسباً وصفة) اي جوهرها والافصاقي انه اذا قدرت النسب يرجع الى الصفة فقط  
في الارحام من الاجنابت اه رشدي (قول المتن وركه) اي مهر المثل اه مني (قوله مطلقاً) اي في العرب  
والعجم (قول المتن في اعي) اي في تلك المرأة المطلوب معرفة مهر مثلها اه مني (قوله حتى تقاس على غيرها)  
كان الاول ان يقدروا بمقدور المثل اليه (قوله من نساء العصبية) يان لن وقول المتن اليه خيره يرجع الى  
من الثانية (قوله وحدة) اي لو لم أب اه عرض (قوله لقتضائه الخ) يعني لقتضائه لبروح مهر نساها اه  
رشدي (قوله في الخبر الخ) قد يقال لادلائق الخبر تعيين العصبية لاحتال نساء روج فيه للعصبية عاصه  
والاعام من وذوات الارحام اللهم الا ان يقال ان اضافة النساها اليها تقتضي زيادة التخصيص وذلك  
الزيادة ليست للعصبية اه عرض (قوله ما جهره النسب) اي بان لا يعرف ابوها وانظر هل يمكن مع جعل  
اها معرفة ان فلا تختار عمتها وقديس امكان ذلك وحيد تقدم تصوير اختيار نساء الارحام سم على  
حجوب من المولى يعرف طالعاب ولام ولا غيرها ما كلفه حكمة يعلم من قوله الا ان تختار عمارها بقضاء  
بلدا اه عرض (قوله ما جهره النسب الخ) يحصل من هذا وما قبله ان من جعل ابرها لا تعتبر نساء

(فصل في بيان مهر المثل) (قوله ما جهره النسب) اي بان لا يعرف ابوها وانظر هل يمكن مع جعل ابرها  
معرفة ان فلا تختار عمتها وقديس امكان ذلك وحيد تقدم تصوير اختيار نساء الارحام (قوله اما  
مجهول النسب الخ) يحصل من هذا وما قبله ان من جعل ابرها لا تعتبر نساء عصبياها كاختها وتبني ارحامها

لام وحدة وعالة لقتضائه صلى الله عليه وسلم بمهر نساها بروج في الخبر السابق ما جهره النسب فكره الاعظم فيها نساء الارحام كما يعلم  
مما يأتي (وأقر ابن ابيون) لادلائقها بحيثين (ثم) ان قدرت لوجهي مهرها او كانت مفرقة ولم خرس لها مهر مثل اخوت (لا ب

[illegible]

كيسفوهده خارجة عما  
السلام فيه وهو نساء  
العصيات المصرح بن قوته  
واقهرن الى اخره ولو  
أوردوا علياً فضيته ان  
صاحب الاخ لا قدم على  
العمة وليس كذلك لكان  
هو الصواب وقد مجاب  
بانه اراد بالاخ جهة الاخرة  
فيحصل كل من نسبت الى  
فرع الاخ الذكر من جهة  
ابيه (فان قد نساء العصبية)  
ليكون لهم جندوا الغايليات  
باعتدال أيضاً (أولئك منكم)  
سقطت مع العصبية بانه  
عرب بغير مثلها السريع  
ان المرأة بغرض الرقة  
نكحت الان فاستمرت  
الشكوة وغيرها ويرد  
ان الشكوة استقرت لها  
رقة فاستمرت مع ما فيها  
باعتدال زيادة او نقصا  
فيها لم يلط بها الرقة  
بما عكس اذا ما بالقوة وقع  
الاختلاف فيه كثيراً  
اعرضوا عن ذلك واتقوا  
الاختلاف فيه من اعتبار  
نكوحات من نساء  
ارحام فالجنات (او)  
بل منهن من فارحام) أي  
الرايات للام من جهة الام  
أفهن هنأ منهن  
حام القرأ منهن من حيث

عصياتها كاختها وتعتبر أرحامها كاماً ؛ يافان كأنوجه ذلك عدم معرفة عصياتها فهو ممكن إذ كيف يكون جمل الام مانعاً من معرفة اختها التي هي بنته دون امه وان كان وجهه شيئاً اخر فاعلموا فليحرا اه سم قد يقال هو عدم معرفة نسب عصياتها إذ النسب هو الزك الاظم منها فاحتمل اه سيدهم (قول المتن ثم بنات اخ) اي لاوين ثم لاباه متى (قوله يافيه) اي بنات ابن اخ (قوله وان سفل) اي ابن الاخ (قول المتن ثم حرات) لم يولو ابو اسفة فقدمت الجذور ان بعد كل بيت الصم كذا فيقال في بنات المصم بنات ابن المصم فينظر قياس على الارث ذلك فقدمت الصمقران بعدت ربيات المصم وان بعد امه ع (قوله المصم ع) اي بنات العات عليها المتن (قوله وهم) اي لاوين لا يتبينن الا لا ما بين ولسن من مصبات هذه ريشيدى وسر وعش (قوله كذلك) اي لاوين ثم لاب (قوله ثم تنقل) اي نساء العصبية (قوله وليس كذلك بل المراد اخ) اعتمد المتن (قوله وهو) اي مالكام فيه (قوله قوله اخ) فاعل المصرح (قوله عله) اي المتن (قوله لكان هو الصواب) يصرح به قوله فان قد نساء العصبية اهم (قوله وقد يجاب) اي عن هذا الوارد اهم (قوله فيضمل) اي قوله ثم بنات اخ (قوله لا فرغ الاغ) اخصر الاو وضع على الاغ من جهة الابوة (قوله لا ذكر) منفعة لفساد (قوله من جهة يافيه) متعلق بالصفة والضمير للوصول (قوله بانام يوجدن) اي المتن في التباير المتن (قوله بانام يوجدن) اي من الاصل اه متى (قوله ايضا) اي كالاخياء (قوله استسقل) اي قول المتن اولين كنهن (قوله هم العبط) اي لهن المثل (قوله بانه) متعلق بالعبط (قوله الصريح اخ) نعم لما يرفع اخ لكن في صراحة تأمل (قوله لو تكحت) اي مثلاً (قوله فاستوت المشكوة) اي من نساء العصبية (قوله عن ذلك) اي غير المشكوة اوما بالثقة (قوله اي قرابات اللام) اي التنصيف الثانية (قوله ثم لم اى من اقرب (قوله فمن) اي الارحام (قوله من حيث محله) اي لفظ الارحام متا (قوله واخوات) اي بنات الاخوات اي للاب فقط كالمعنى قوله الاتى ثم بنات اخوات اي اللام ويحتمل فمن كينات العات ونحوها من الاجنيات كياقي في التنصيف الاتى من ورشيدى قول المتن كجدات) اي من قبل الام اما التي من قبل الاب فليست ههنا من الرحم ولا من العصبات لعدم دخوله في تعريف واحد منهما كالمعنى من عبارة ع (قوله لاوين اولى) الى التنصيف المتن (قوله لا اوله ولو قيل الى وتعتبر الحاضرات وقوله ويمر الى وتعتبر عرية (قوله واعترض بانها كيف) عبارة قالتا بقوليس كذلك اذ كيف اخ عبارة المتن وليس مراد اذ قد قال الماوردى اخ (قوله قد قدم الام) اي بعد نساء العصبات لان الكلام في ذوى الارحام ع (قوله اللام) اي قط (قوله فاجلدات) اي اللام اه ع (قوله فان اجتمع ام اب) اي اللام لان الكلام في قرابات الامام اب المشكوة فلم تدخل في الارحام بالضايف الذي ذكره ثم قضيه قوله ان نساء العصبات اللواتى الى من تنسب الى اليها ليس من نساء العصبات ايضا فانها تكون من غير قبيلتها او اهل بلد ما فتكون من الاجنيات كينات العات فليراجع اه ع

الحال من نبات الاغوات اى  
لام من نبات الاغوات ولولم  
يكن في نساء عصبتها من  
بصفاتها من كالمدم كاصرح  
به جمع واعتدله الاذرى  
ولو قيل يعتبر النسب ثم  
ينقص او يرداد فقد الصفات  
ما يليق بانظر ما ياتي لكان  
اقرب وكون ذلك فيه  
مشاركة في بعض الصفات  
مخلاف هذا التأثير له إذ  
ملحظ التفاوت موجود في  
الكل وتعتبر الحاضرات  
متن فان من كلهن اربعين  
دون اجنيات بلدها كا  
جراما به وان اعتبر حافان  
تعدر ارحامها فبدها  
ثم اقرب بلدها نعم يقدم  
من من سا كها في بلدها  
قبل انتقالها للاخرى ويستبر  
في الشفرات اقرب من  
بلدها ثم اقرب النساء بها  
شبهوا وتعتبر عرية بعية  
مثلا وامه وحقيقة بتلها مع  
اعتبار عرف السيدو نخسته  
وقروية وبلدية وبدوية  
بتلها (تتبع) علم من  
ضبط نساء العصبه ونساء  
الارحام بما ذكر ان من عدا  
هذين من الاقارب كنت  
الاخص من الاب في حكم  
الاجنيات وكان وجهان  
العادة في المهرل تمد إلا  
باعتبار الاولين دون  
الاخيرة (ويستبر مع ذلك  
سن وعقل ويسار) وضدها  
(وبكارة ويؤبو) كل  
(ما يختلف به غرض)

(قوله والذي يتجه استراؤه) أي فلتحق واحدة منها زاد من ماعلى الاخرى أو نقص ولا تمتد إلى ضرر  
الزوج عند الاداء فوضرو ما عند النقص اه عرش (قوله والذي يتجه الخ) كذا في شرح هر وقال الاستاذ  
ابو الحسن البكري في كزموه الاقرب تقديم ام الام (قوله اي الام) اي بالمتى الشامل للثبوت  
فخرج به إلى نبات الاغوات الاب كاسية عليه اه رشدي (قوله فمن كالمدم) قال ان القاسم اي  
الغزى فيقتل إلى من بعد من ناهية معنى (قوله ولو قيل الخ) كذا في شرح هر اه سم (قوله ولو قيل  
الخ) أي يدل قوله فمن كالمدم اه كرى (قوله نظير ما ياتي) أي في شرح هر ولو خفض المشقة قطع الخ  
(قوله وكون ذلك) أي ما ياتي اه كرى (قوله وتعتبر الحاضرات منهن) أي من نساء عصبتها شرح  
روض وهل يقدم من وان كن ابعد كينات اخ على الغائبات وان كن اقرب كاخوات يتجه لا مر اه سم  
عبارة الرشدي لمل المراد بالحاضرات من بلده بلدها ولا تقدم ان الميتات يستبر من نسلها فالتايات اه  
وعبارة عرش ظاهره وان قربت المسافة الى الغائبات اه (قوله فان من الخ) أي نساء عصبتها سم  
ومنى ولعل الايداء راجع ضميرى منهن ومنه إلى نساء قراياتها الشاملة للعصبات ثم الارحام (قوله دون  
اجنيات) هل المراد بها ما يعقل الارحام كما يصدق له فان قد نساء العصبه مع قول القارح  
كأنهاية والمضى بان لم يوجد الخ حيث لم يردوا اوله صغرت ثم رابت في سم ما صغره دون  
اجنيات كذا فيد بالاجنيات في الروضة وقصيته انهن لا يقدمن اي الغائبات من العصبات على نساء  
بلدها من ذوى الارحام لكن اسقط في الروضة التقييد بالاجنيات وزاده في شرحه فليحصر اه (قوله  
فان تعدر ارحامها) بان قد تن أي من الأصل أو لم يكن أصلا أو جعل مهر من اه معنى (قوله ثم  
اقرب بلدها) يؤخذ من حكم حادثة يتم الا بتلابها في بعض نواحي مكة المشرفة من ضياد المرقع الفاسد في  
جميع على المشركة اما لتأجيله كالأول بعضا بجل يجوز كوت او طلاق أو لجهالة في نفسه كذكر شيء  
من الأول والرقيق والمليوس والفروض مع عدم ضبطه بما يتبين به من صفات المسلم فيه اه سيدهم (قوله نعم  
يقدم الخ) عبارة الروض لكن نساءها أي نساء عصبتها وان من نساء يقدمن على نساء بلدها نعم من سا كنها  
منهن في البلدى اي بلدها قبل انتقالها للاخرى قدم عليهن أي إذا لم يسا كنها في بلدها اه وكان قوله نعم الخ  
استدراك على قوله وان من نساء حاصلان نساء عصبات الغائبات لو كان بعضهن سا كنها قبل ذلك في بلدها  
يقدم على من يسا كنها أصلا اه سم اقول وظاهر صنيع القارح انه راجع لخلق الغائبات الشاملة  
للعصبات ثم الارحام ثم الاجنيات (قوله منهن) أي من قراياتها من سا كنها في بلدها الغنى على من لم يسا كنها  
منهن اه سم (قوله في الشفرات) أي من نساء عصبتها او من قراياتها الشاملة لها وللارحام نظير ما مر عن  
سم اتقا (قوله ثم اقرب النساء الخ) يحلف على قوله ثم اقرب بلدها (قوله باعتبار الاولين) وهما نساء  
العصبه ونساء الارحام دون الاخيرتين من الاقارب (قوله مع ذلك) إلى قوله هو يظهر في المعنى  
إلا قوله في مثال إلى قوله من نساءها قوله لسوا ما إلى بل ذكر إلى قوله وقد يجاب بالنهاية (قوله وضدها)

ثم رأيت التنبه الاتي (قوله والذي يتجه الخ) كذا اشرح هر (قوله والذي يتجه استراؤه) في الكنز  
للاستاذ أبي الحسن البكري والاقرب تقديم ام الام اه (قوله ولو قيل الخ) كذا اشرح هر (قوله وتعتبر  
الحاضرات منهن) أي من نساء عصبتها شرح روض وهل يقدمن أي نساء عصبتها وان كن ابعد كينات  
اخ على الغائبات وان كن اقرب كاخوات يتجه لا مر (قوله فان من كلهن اربعين الخ) عبارة الروض  
لكن نساءها أي نساء عصبتها وان من نساء يقدمن على نساء بلدها نعم من سا كنها منهن في البلدى اي بلدها قبل  
انتقالها للاخرى قدم عليهن أي إذا لم يسا كنها في بلدها اه وكان قوله نعم الخ استدراك على ما قبله حاصله  
ان نساء الغائبات لو كان بعضهن سا كنها قبل ذلك في بلدها قدم فليحصر اجمع (قوله دون اجنيات) كذا  
فيد بالاجنيات في الروضة وقصيته انهن لا يقدمن على نساء بلدها من ذوى الارحام لكن اسقط في الروض  
التقييد بالاجنيات وزاده في شرحه فليحصر (قوله منهن) أي من قراياتها من سا كنها في بلدها الغنى على

ما يختص به الرغبات (فان اخصصته) فمقتضى (فعل) يقع بمن عا ذكر (أو نقص) معنى من هذه (ز) على (أو نقص) عنه (لائي بالخال) بحسب مايرامناض باجتهاد (ولو ساعد واحد) في مثال لفقو الذرة (قديم من نساها) لا تحسبوا فقها اعتبارا لغيره ثم ان كانت مساعها لنقص دخل في النسب وشر الرعية فيه اعبر (ولو غنضت) كلين أو قال من (المعيرة) أي الاثار (ب) فقط اعبر في حقه دون غيره سواء من النسبة وغيره خلافا لامام بل ذكر للوردي انهن لو غنضت له تأدتن لغير المعيرة فقط اعبر ايضا وكذا لو غنضت لذوى صفة كشياب او طرول هذا جعل قول جمع يعتبر المجر (٤٠٠) بحال الوجع ايضا من نحو علم فتنه ضعف عندهم وغيره ومرارته لو اعتدلت التاجيل

الانسيب خذ ما لان لمن يقيد بصغر أو كبر حتى يكون له خذاه سيد عمر (قوله) عالم يعتبر نحو المال (الخ) فتنه اعتبارا للمال هنا كالجبال (قول المتن) فان اخصصت أي افترقت واحدة عنهن أم متنى (قوله عليه) عبارة المتنى في مهره في صورة الفعل (قول المتن) زيد أو نقص (الخ) هذا كقول بعض المتأخرين اذا لم يحصل الاتفاق وحصل تارعه أم متنى (قوله من نساها) نصت لاجد (قول المتن) لم يجب (الخ) أي على الباقيات أم متنى (قوله اعبر) أي المساعة كأي الروضه أو اصلها قال ان شئتو هذا قد يطر من الذي قبله أم متنى (قوله بل ذكر (الخ) انظر ما وجه الاحراب (قوله) ناسنن أي غنضت أم عرش عبارة المتنى ويكون ذلك في الشيء الذي نساها (قوله) هو أي قبل الفصل في شرح حاله (قوله) فاذا اعتدلت التاجيل (الخ) من تفرج الشيء على نفسه (قوله) ويظهر (الخ) عبارة كذا في قوله لا راحة كافتقه السبكي وسبقه اليعمراني انه إذا اعتدلت التاجيل الخ بخلاف المسمى ابتداء (قوله) ماسر أي في باب الجهره كمدى (قوله) وعلى اعتدال البيت (الخ) اعتمد هر أم سم (قوله) هنا أي في النكاح (قوله) من يسار المشتري (الخ) يان لقوله ماسر في (الخ) (قوله) ايضا أي كشرط الويسار (قوله) بدتنه أي التاجيل (قوله) فان اخطن عاداتهن أم سم (قوله) في أي الاصل (قول المتن) نكاح قاسد أي اوشراء قاسد أم متنى (قوله) لا سفياته إلى قول المتن ولو كرر في المتنى الا قوله ولو في نحو مجنونة التي لم ان اعتدلت قوله لو جرح به إلى المتن وإلى قوله ولا غلظ من نظري في النهاية (قوله) لفساده أي لاسرعة في فساد قوله ذلك أي الوطء فيما ذكر أم متنى (قول المتن) فان تكرر (الخ) المراد بالتركركا قاله الدميري ان يحصل بكل وطء قضاء الوطر مع تعدد الزينة فلو كان يزوج ويعود الا فاصل متواصل لم يقض الوطر الاخر افهرو قاع واحد بلا خلاف اما إذا لم تتواصل الا فاصل فتعدد الوطئات وان لم يقض الوطر أم متنى زائد الباقية والحاصل انه متى زوج قاصدا للترك أو بعد قضاء الوطر ثم عاد تعدد الوطئات (قوله) لكونها ملطه أي كالمقاولة قوله ولا إلى الجملونة أم عرش (قوله) أولا هو باسكان الواو وطء مقول لا مافية اهرشيدى (قوله) في كل تلك الوطئات بفتح اللام لغة الاسم يصح على فعلات كيفتنو جفت أم عرش (قوله) لا تلك الوطء أي الواقعة في تلك الحالة العليا (قوله) ذلك المال أي المهر المالي (قول المتن) بفضه واحدة أي كان غن الموطوء زوجته أو أمته أم متنى (قوله) فبر واحد أي في اعل الا حواله سم (قوله) ايضا أي كالنكاح الفاسد (قوله) من لم يسا كها منهن (قوله) ويظهر (الخ) كذا م (قوله) فمرأيت السبكي (الخ) م (قوله) وعلى اعتماد البيت (الخ) كذا م (قوله) فان اختلفت أي عاداتهن (قوله) في المتن فان تكرر ففهر في اعل الا حواله والمراد بالتركيركا قاله الدميري ان يحصل بكل مرقضاء الوطر مع تعدد الزينة فلو كان يزوج ويعود الا فاصل متواصل لم يقض الوطر الاخر افهرو قاع واحد بلا خلاف اما إذا لم تتواصل الا فاصل فتعدد الوطئات وان لم يقض الوطر والحاصل انه متى زوج قاصدا للترك أو بعد قضاء الوطر ثم عاد تعدد الوطئات لا فلا ترحم وريدخل

فرض الحاكم حالا ونقص لهما بالاجل فاذا اعتدلت التاجيل في كله أو بعضه نقص للتجديد ما يليق بالاجل ويظهر انه إذا اعتدلت التاجيل باجل معين مطرد جاز للزنى ولو ساءا المقيد بذلك النقص الذي الذي ذكره محلي فرض الحاكم لانه حكم بخلاف مجرد المقيد به ثم رأيت السبكي ذكر ذلك فقها والمعرفي سبق إليه حيث قال بخلاف المسمى ابتداء كان زوج صغيرة وكانت عادة نساها ان يشكهن بمزجل ويغير تعدد البلد فانه يجوز له الجرى على عاداتهن وقد يجب بان الاحتياط للولية اقتضى تبين الحال لكن مع نقص ما يليق بالاجل الذي اعتد بهو يوده ماسر أن الولي لا يبيع به وان اعتد الا لمصلحة على اعتماد البحث

فان الذي يظهر انه يشترط ما في الولي إذا باع بمزجل للصلصة من يسار المشتري وعد الصو غيرهما وان يشترط ايضا فيمن وخصه ببتنه ان يعتد اجلا معيناً مطردا فان اختلفت فها احتمل التأو ووا احتمال اتباع اقلهن فيه (وفي وطء نكاح قاسد) يجب (مهر المثل) لا سفياته منعة البضع ويستر مهرها (يوم الوطء) أي وقتها لا موقت للاتلاف لا المقدر لفساد (فان تكرر) ذلك (فهر) واحد ولو في نحو مجنونة لا تمام النسبة في الكل فلا نظر لكونها ملطه او اخلافا لما بينه الاخرى فمن ان تحدث صفاتها في كل تلك الوطئات فواضح وان كان كانت في بعض الوطئات مثلا لسيمة سم يتفرق بعضها بعد ذلك اعتبر مهرها (في اعل الا حواله) إذ لو لم توجد إلا تلك الوطء وسم ذلك العالي فان لم يقض البضع بأدلة ثم قضى (أو عر لى تكرر وطء شبهة واحدة ففهر) واحد أو لم النسبة بها لكل ايضا

ومعنى الميراثين ما إذا لم يبقا فاعاد الميراث الواجب لما بعد اداءه ميراثا واستحسنه الاذخرى وجوز به غيره. وفي هذه مآس في الحرجان  
 محل تداعيل الكفار تعالى بطل تكفيره ولا وجب اخرى لما بعد وهكذا لا يجب ميراثه ليرثه ولو لم يبق ميراثا فاعاد ميراثا فاعاد ميراثا فاعاد ميراثا  
 فيه (فان تعدد جسا) كان ميراثا بفتح قاسم فيها امثا واتعد تعددت معنى كان ميراثا بفتحها وجهه ثم انكشف الحال لم ير ميراثا بذلك  
 القائل (تعدد الميراث) لان تعددها كتمسك النكاح (ولو كرر وطء منصوبة) غير زانية كانت امرأة او مكرمة او موطاة لشبهة اختصاصها (او مكرمة  
 على زنا) لانها لم تكن منصوبة فلا يلزم من وطءها وطء الكراه القصب فزعم شارح (١٠٩) اختصاص الاول بالمرأة اعلا وجهه

لصنف هذه عليها غلط  
 قاسم (تكرر الميراث) لان  
 سبه الائتلاف وقد تعدد  
 بتعدد الوطئات (ولو تكرر  
 وطء الاب) جارية ابنة  
 ولم تحصل (والشريك)  
 الامة المتفكره (وسيد)  
 بالتوئين ويصور تركه  
 (مكاتبه) لادراكه (غير)  
 واحد فيهن وان طال الزمان  
 بين كل وميتين كما سئل  
 كلامهم لائتلاف الشبهة في  
 جميعهن (وقيل مود)  
 لتعدد الائتلاف في ملكه  
 التفرع العلم بالحال (وقيل  
 ان اتعد المجلس غير والا  
 فهو رواقه اعلم) لاقطاع  
 كل مجلس عن الاخرى وحمل  
 ما ذكر في المكاتبه ان لم يحتمل  
 فان حلت غيرت بين بقاء  
 الكتابة وفسخها لتصير  
 ام لو كان اختارت الاول  
 وجب ميراثا فادركها ثانيا  
 غيرت كذلك فان اختارت  
 الاول فهو آخر وهكذا  
 ذكره جمع عن النص  
 واعتمده ولا يطر عن  
 نظر لانها باختيارها  
 الاول كل مرة تصير

وخصه (الخ) يعني جرياته فيما تقدم ان يصام ومضى (قوله الميراثون الخ) عبارة للمضى وخص المارودى  
 الاتحاد بالخ (قوله ولا لواجب لما بعد اداء الخ) معتمده عش (قوله ثم يفتلها الخ) عبارة للمضى ثم فرق  
 بينها ثم وطئها بفتح امثا (قوله او الميراث) اي جلس الشبهة فترقه وتعددت معنى اي الشبهة فترقه بعد  
 الشبهة دون الجسم ليعمل هذه الصورة كان اولاه معنى (قوله فزعم شارح الخ) واقفه للمضى وقد روى  
 فرض تسليم ما قاله الفارح انه من عقب الخاص وهو من خصائص الواو (قول المتن تكرر الميراث) ولو تكرر  
 وطء المصنوع مع الجمل يكرر الميراث فن وطئ مرة وتالوا مرة بجاهل لقولان اه معنى (قوله فهو واحد  
 الخ) اي بالشرط السابق عن الميراثين اه معنى (قوله بين بقاء الكتابة الخ) عبارة القصب الميراث في قوله  
 شرح الروض عقب المكاتبه اذ لم يحتمل تفرع بين الميراث والتصوير وتصير امثا فاختار الميراث فاذا كان  
 كذلك فوطئ مرة اخرى غيرت فان اختارت الميراث وجب لها ميراثا اخر وهكذا سائر الوطئات فص عليه  
 الصافي اه رشدي (قوله فان اختارت الاول الخ) وان اختارت الثاني كانت امثا ولو لم ير لها اه سم  
 (قوله فهو اخر) ظاهره ولو قيل ادا الاول اه سم (قوله وهكذا الخ) اي في تكرار الميراث يكرر الوطء في  
 الحامل مطلقا اذ اختارت الكتابة يكرر الاختيار ايضا يكرر الوطء ما غير الحامل اذ اختارت الكتابة  
 ففي كثيره من الامتناع امر اقول ليرى تفسيره باختيار الكتابة في غير الحامل وجهه لان الحامل  
 لتعاضد سبب الكتابة واميته ولو لم ير امثا غير الحامل فليس لتعاضد الاسباب احدها الكتابة فلا وجه لتعويض  
 فيها الميراث لان يقال مراده باختيار الكتابة اختارت بقاءه وعدم التصيير ولكن ليس بما الكلام فيه اه  
 عش (قوله واعتمده) وكذا اعتمده التبايع والمضى (قوله الاول) مفعول باختيارها اه سم (قوله  
 ولو فرض الخ) فاقترعه اعتمده اي التمسد (قوله كامر) اي في باب حرمان الكاح اه كرى (قوله  
 في التمسد) اي تمسد الميراث (قوله والاخر) اي الفرق  
 (فصل في تفتير الميراث وسقوطه) (قوله في تفتير الميراث) اي وما يذكر منها كقوله فلو ادخل اه  
 عش (قوله من كلامه السابق) اي انه لو مات احد هاقيل فرضه وطء وجب ميراثا له اه سم (قوله  
 ولو بعد الخ) اي لو كان الفرة بعد الخ (قوله كامر) اي قيل فصل تكلمها بغير (قول المتن منها) متعلق  
 بالفرقة اي الفرقة الحاصلة من سعة الزوج قبل الدخول بها اه معنى (قوله كفسنها) اي قوله لو تمثما  
 كان ارتدادها التبايع والمضى الا قوله لا سيما الى اوارضها (قوله او يمتتها) اي تمتعت بها اه معنى (قوله  
 لا سيما) اي لاحد ابويها (قوله باه لا فرق) اعتمده التبايع والمضى (قوله سيما لا بين الحداد) لم لا يسبك  
 تحت قوله ما لا يبرز عن ان نفس الوطء (قوله وخصه الخ) يعني جرياته فيما تقدم ايضا (قوله فان اختارت  
 الاول الخ) وان اختارت الثاني كانت امثا ولو لم ير لها (قوله فهو اخر) ظاهره ولو قيل ادا الاول  
 (قوله الاول) مفعول اختيارها  
 (فصل في تفتير الميراث وسقوطه) (قوله كاعلم من كلامه السابق) اي انه لو مات احد هاقيل فرضه  
 ووطء موجب ميراثا له (قوله واما جرم شيخنا به لا فرق الخ) عبارة شرح المنهج وكاسلاما ولو ببقية احد

(٥١) - شرواني وابن قاسم - سابق) الشبهة واحدة وهي الملك فليظهر لتعدد وجه كاهم واضح عن ان الحمل  
 لا خصوصية له في ذلك ليرث فرض اعتماده ومن ثم حذفه شارح (تنبيه) المرأة في الشبهة المرجبة للميراث فيها كاهم وحيد فهل العبرة  
 في التمسد بفتحها او بفتحها او بفتحها بين ان تكون الشبهة منها فيتم ثلثه لانه اقوى او منها قطعت فيتم ثلثها كل محتمل والاخير اوجه  
 (فصل في تفتير الميراث وسقوطه) (الفرقة) في الحياة كاعلم من كلامه السابق (قيل وطء) في قول اودر ولو بعد استدخال من كاهم  
 (منها) كفسنها بفتح او باصاها او يمتتها وكردتها او اسلامها لا سيما كما قاله القفال واما جرم شيخنا به لا فرق فيما لا بين الحداد



لم يولأصافاقوله: «فماذا ألتفت إليه؟» إلى أنه قد مضى الزمان، كما مضى ما هو أفعالنا ونظروا أخصافا فكذلك لا يخطر  
إلاسلامها ولا محاكمة الغزاة من أصحابنا من التشهير فيال طيرت الراس قطعاً بين من الحالب إلى فيها جلعتمبا لم مسئلة الزمان الثانية وأولى  
إذمنهاهل وهو المحس والأزرد احوالهم ونظروا (٤٠٣) اليوم المسئلة تبعاً لأهل منها البتة وقد جرى الصبح فوردتها معال التشهير تنقيا

أمتة المروجة لبعضه وأرضها  
المسمى ابتداء والمقروض  
وفسخه الثاني عنها كفسخ  
إلزامها المهد وإلزامها الأرض

صحتها مع زوجها (نسقط المهر)  
فقد  
صحتها مع زوجها (نسقط المهر)  
فقد

ولم يجعل فيه كراهة لأنه بهذا العرض في مقابلته منع سليمان ثم خلاها وإنا مكنت (٤٠٣) من التمسع ان ما قبلته سليم الدف

خروها فاذا اختارت دفعه  
فقد بدله (وما لا يكون  
منها ولا سببا (كطلاق)  
ولو خلا او رجعا بان  
استخلت ماله ويخرج  
بينه اذا ايسر اطلق الم  
الطلاق بالدي بان الم دار  
ثم على ما يحق الرضا منها  
بلحق الضرر وقد وجد  
ولا كذلك هنا وان فوجده  
الباطلت نفسها وعلقه  
فقطا قطع (واسلامه)  
ولو تبعا (ورده  
ولماته (ارضاها (ما  
وهي صغيرة (او) ارضاها  
(ما) (هو صغير) مطلقا  
لها (يشطره) اي بنصفه  
لص على الطلاق بقوله  
تأني نصف ما فرضتم  
وقياسا عليه في الباقي وسر  
ان الزوج اتمه بعده فلا  
ميراث عتقا ثم طلق قبل  
وطه فلا شطر ومثله ما لو  
اذن لبيده في ان يتزوج  
امه غيره برقبته ففعل ثم  
طلق قبل الوطه فيخرج  
الكل مالكة الامة اما

النصف المستقر فواضح  
واما النصف الرابع  
بالطلاق فهو إما يرجع  
للزوج تامل ولا فذل  
قام مقامه وهو هنا مالكة  
عند الطلاق لا العقد لانه  
صار الآن اجنبيا عنه بكل  
تقدير ولو اعقته مالكة او  
باعه ثم انسخه اطلق قبل  
وطه رجع هو او سيده  
على المقت أو الباق بقبته  
او نصفه لانه ومشتريه

قد تأخذ جرة رضاها فخير ما ترجمه خلاف المسلم اه وهي احسن (قوله) ولم يجعل فيه كراهة (اي بل  
جعل كفسها اه عرش (قوله) كراهة (عبرة التي كفسه اه (قوله) قبته قد لا تكون قبته  
وعرش عرش الرضا ابو التي بدل القبض مالكة اه سم (قوله) دفعه اي دفع الضرر بالنسخ اه  
سم (قوله) بدله اي بدل البيع (قوله) ولا يسبها (الاوق لسابق كلامه يادقولا منها ولا من سيدها (قوله)  
بان استخلت (الخ) اي ولوى الذر وهو تصوير للرجعي قبل الوطه بمجرد الطلاق ولا يتوقف على  
انقضائه المدق اذا راجعا لا يجب فاشي يادقولة ما راجع لما لو اه عرش (قوله) بين هذا اي كون  
الفرقة لا يلحقها لا يسبها اه عرش (قوله) بلحق الضرر (متعلق بالرضا (قوله) وان فوجده (الخ) غاية  
لتقول المتن كطلاق ولو علقه على علما قال او فوجده (الخ) كان او ضم اه عرش عبارة التي كطلاق وخلق  
ولو اختيارا كان فوض الطلاق اليها (الخ) قول المتن وردته اي ولو معا على ما تقدم عن الرواي اي  
واعنده شيخ الاسلام انها بقوله المتن خلا للشارح اهم (قوله) وقياسا عليه (الخ) اي لجمع ان كلا  
فرقة لا تسبها لا يسبها اه عرش (قوله) ومراخ (اي قيل باب الصداق (قوله) فوجده (الخ) او احدها اه  
مثنى (قوله) فلا شطر (الا مبر اه مثنى (قوله) ولو مثله ما لو اذن (الخ) اي في عدم التشطير فقتلوا الا فوجده  
ما قبله امسح عرجة الرشيدي لا يخفى ان استثناء هذه صوري لان التشطير واقع فيها كما سيجرح به  
وإنا استثناء ما ظنر الى ان جميع المبرصين لا يجر احد اه (قوله) مالكة عند الطلاق (وهو سيد الامة  
سيد عرش (قوله) لانه اي مالكة عند المتقدم اه (قوله) ولو احقته مالكة (وهو سيد الامة عرش  
ورشيدي وسيد عمر (قوله) رجع هو اي البذل المتروك في صورة البيع اوسيده اي في صورة البيع (قوله)  
قبته راجع لقوله انسخه وقوله او نصفه راجع لقوله او طلق (فرج) به يتجه انه لو سحر احدهما  
حيوانا لم يؤثر الفرقة لان المسحور وان كان له حقيقة يؤثر لكنه لا يلب الخواص ولا يخرج المسحور عن  
حقيقته خواصها اه سم (قوله) ومشتريه (الراوي يعني او اه عرش (قوله) كلامهم في شرح الارشاد  
(الخ) عبارة في الكلام على رجوع الشطر للزوج براق متفق حياة ماض بقوله اي وبه بقوله في حياة  
على ان الفرقة في الموت لا تشطير فيها لانه مقرر بنصه كالموت وكالموت عقد مهورا تا مسخ احد صاحب اقان  
مسخ الزوج حيوانا فكذلك مبر الاعدقوا ناعل الوجة ثم في الكلام على رجوع الكل للزوج براق  
منها ولا يسبها قال بدم امتلذد كرها ما نصه وكذا مسخا حيوانا على ما في التدريب ويوجه على بعده والا  
قياس ما مر انه كالموت ايضا بان المسخ لا يكون عادة إلا لا يدمر يدعته ويحجر فكان السبب منها اه سم  
بمحذوف عبارة المتن وخرج بقيد الحياة للفرقة بالموت لما مر من ان الموت مقرر للبر من صور الموت لو  
مسخ احد صاحب اقان مسخ احد صاحب اقان فان كان الزوج وكان قبل الدخول في التدريب انه تحصل

(قوله) قبته قد لا تكون قبته عرش (قوله) بدل القبض بالمالك (قوله) دفعه اي الضرر (قوله)  
في المتن وردته (الخ) اي ولو معا على ما تقدم عن الرواي (قوله) قبته راجع لقوله انسخه او نصفه  
راجع لقوله او طلق (فرج) به يتجه انه لو سحر احد صاحب اقان لم يؤثر الفرقة لان السحر وان كان له  
حقيقة يؤثر لكنه لا يلب الخواص ولا يخرج المسحور عن حقيقته خواصها (قوله) وفي مسخ احدها  
سحر الحيوانا كلام مهم في شرح الارشاد الصغير فراسمه عبارة في الكلام على رجوع الشطر للزوج  
براق متفق حياة ماض بقوله اي وبه بقوله في حياة على ان الفرقة بالموت لا تشطير فيها لانه مقرر بنصه كالموت  
وكالموت عقد مهورا تا مسخ احد صاحب اقان مسخ الزوج حيوانا فكذلك مبر الاعدقوا ناعل  
الوجة نظر الحيات ان ابدال الشطر لموت قلم اطردت العادة الالهة بدم عرد المسوخ بل قال كيهون انه  
لا يمشي بدم ثلاثة ايام ولا ينافيه الص على ان الفرقة عرسوخ لا مكان جعله ان المسوخين تقسم ولوا  
قبل الايام الثلاثة فأتوا او قبته ذريتهم انتهى ثم في الكلام على رجوع الكل للزوج براق منها وبسببها  
قال بدم امتلذد كرها ما نصه وكذا مسخا حيوانا على ما في التدريب ويوجه على بدمه الاقياس ما مر انه  
حيث المستحق عند التفراق في مسخ احدهما حيرا او حيوانا كلام مهم في شرح الارشاد الصغير فراجع (ثم قيل معنى

الكثير أن له خيسار  
 الرجوع في النصف أن  
 شاة ملكه وإن شاة تركاذ  
 لا يملك غيرها غير الأرض  
 (والمصحيح عوده) أي  
 النصف إليه أن كان هو  
 المؤدى عن نفسه أو أداء  
 عنه وله وهو أب أو جد  
 والأداء للمؤدى كإرجاعه  
 وإن أطال الأذرع في  
 خلافه (بنفس الطلاق)  
 يعني التراق وإن لم يتخذه  
 لولاية ودعوى الحصر  
 بنوعة الأثرى أن السالب  
 يملك غيرها وكذا من أخذ  
 صيدا ينظر إليه نعم لو سلمه  
 العبد من كسبه أو مال  
 تجاره ثم فسخ أو طلق قبل  
 وطء عاده النصف أو الكل  
 السيد عند التراق لا  
 الإعتداق ووقع له أراح  
 عكس ذلك وهو سبق قلم  
 فإن عتق ولومع التراق  
 عاده وإذا فرغا على  
 الصحيح أو كان التراق  
 منها (قوله راد) الصداق  
 (بمده) أي التراق (قوله)  
 كل الرادة انصهر المصلحة  
 أو نصفها لحومها من ملكه  
 أو من مشترك بينهما أو  
 تنص بعد التراق في يدها

الفرقة ولا يملكه مطلقا من المهر إذا لا يتصور عوده للزوج لا تنصا عليه بملكه ولا للورثة لا معنى فيق للزوج  
 قال يوحى بمثل تنزيل مسنعه حيا أو ميتة الموت أو الأثر أو جبرل كونه فيق للزوجة الأربعة إن كان يوحى  
 تحت يد الحيا كمن يموت الزوج فيعطى أو أرمه أو يرد الله تعالى كما كان فيعطى له قالون مسخت الزوجة  
 حيا أو مات مسخت القرعة من جهتها وأحد كل المهر الزوج أو هذا ظاهر أمه وكذا في النهاية لا قوله قالون مسخت الزوجة  
 إلى قوله قالون مسخت (قوله في النصف) إلى قوله وإذا فرغت حتى النهاية وكذا في المتن الآخر له ودعوى  
 الحصر إلى نعم (قوله أي النصف إليه) أي نصف الصداق للمعين إلى الزوج وأما إذا كان الصداق ديناً فعلى  
 الصحيح يستقط نصفه بالطلاق ولو أدى الدين والمؤدى بقايتين حتى في نصفه أم متى (قوله أو أداء  
 عنه) أي من الزوج وهو صحر أو جعون أو سفيه أم متى (قوله والأعاد الخ) دخل فيما لو أداء له  
 البايع عنه فخرج لفرقة الفرق بين هذا وبين ما أداه من ماله أن الذي أدى عنه ماله بقدر دخوله في ملك  
 المؤدى فيؤدى له ولو لم يبالغ في لولاية له على أيها أدى عنه يكون تبرعاً مستطالاً للدين كفضل الاجني فإذا  
 رجع كان للمؤدى عذافي النكاح وأما في البيع فيؤدى الدين إلى المشتري مطلقاً كما قاله الفاضل في خيار السب  
 أمه حش (قوله يعني التراق) عبارة للمنفى وغير الطلاق من الصور السابقة كالتلاق (قوله ودعوى  
 الحصر) أي قول الفاضل قبل ذلك لا يملك غيرها غير الأرض أم سم (قوله يملك الخ) أي سلب قبلة (قوله  
 ينظر إليه) أي لم يكن له عرض في أخذه الألف في صورته ثم يرسله ولم يقصد بأخذه صيده أم ويشد  
 (قوله نعم الخ) استثناء عن قول المتن الصحيح عوده الخ (قوله ولو سلمه العبد الخ) أو أداء السيد من ماله  
 أم متى (قوله عاده النصف) راجع لقوله أو طلق وقوله أو الكل راجع لقوله فسخ (قوله عند التراق)  
 أي لأن النصف يرفع المقدم من حيث يرفع المهر للزوج أن كان أهل للملك وللسيد من التراق أن لم يكن أهلاً  
 لأن البايع صار جانياً أم حش (قوله منها) أي أو بسببها (قوله كل الرادة) أي قوله إلى أن يدها في  
 المنفى وإلى التي في النهاية لا قوله ثم رأت إلى أو في يده (قوله كل الرادة) راجع لقوله أو كان التراق منها  
 وقوله أو نصفها راجع لقوله وإذا فرغت على الصحيح أم سم عبارة حش قوله كل الرادة أي في الفسخ  
 وقوله أو نصفها أي في الطلاق وقوله لم ملكه أي أن انفسح النكاح وقوله أو من مشترك أي أن طلق أم  
 (قوله أو تنص الخ) عطف على زاد (قوله في يدها) أي بان كان بمديقته وظاهره ولو باقية مساوية أم

كالمرتبة أيضاً بأن الفسخ لا يكون عادة إلا بعد مدته وتجهيزه فكان السبب منها (تسليم) بين أو زرع في  
 فتاوى به أن المسخ إلى الحيوانية لا يثبت بالينة للخلع أو في فروع المسخ بمعنى قلب الحقيقة في هذه الأمة  
 وبغرضه فهو نادر لم يسم مثله على أنه محتمل أن يكون سحراً وتجهيزاً وذلك يستحيل قلب الحقيقة بمقتضاه  
 أنه إذا كان آدمياً صار على شكل آخر ظاهره الوفي نفس الأمر قال فلا يسم القاضى دعوى ذلك لئلا يترتب  
 عليها مقتضاه من فسخ نكاح لا غيره أم وماله محتمل فيأفرغه من المسخ إلى الحيوانية أما المسخ إلى  
 الحسرية فيحتمل أن ياتي فيه ذلك لأنها بعد من الأول ويحتمل قبول شهادة البينة لأنه لا اشتباه فيه وهذا  
 أقرب بر على ما قاله في الأول على ما فيه حيث لم يغير عدد التراتر بأنهم شاهدوا فلا للمعروف لهم انقلب  
 خلقه إلى الحيوانية لأنه متلازماته استمر على ذلك بمصلحة لا يضر مثلها في السحر حيث يقبلون ورب على  
 ذلك حكمه الذي قد تناقضوا قياساً بما في مناه أم ظليماً فيعاقب ما تخلفه عن الزرع من عدم سماح الدعوى  
 وعدم الثبوت بالينة بتناقضه من حصول الفرقة بالمسوخ ووجوب المهر والعدة فإن ذلك فرع سماح  
 الدعوى أو أثبت بظهور (قوله كإرجاعه الخ) كذا شرح حم (قوله ودعوى الحصر) أي قول الفاضل  
 قبل ذلك لا يملك غيرها غير الأرض (قوله لا الإعتداق) مخرج للتعبد عند الإعتداق كالمؤدى لأن الكسب  
 ومال التجارة ملكه بغيره للمؤدى (لأن يفرق بعلق المهر ابتداء بالكسب ومال التجارة (قوله كل  
 الرادة الخ) راجع لقوله قبل وإذا فرغت على الصحيح وقوله أو نصفها راجع لقوله أو كان التراق منها  
 (قوله أو تنص بعد التراق في يدها) بان كان بمديقته وظاهره ولو باقية مساوية

خمنت الارش كله ونصفه ان تعدت بان طالبها متشبه وكذا ان لم تعد لان يدما (٤٠٥) عليه يد ضيان وملكه بنفس التراقي  
مستقرو به يفرق بين هذا

وامر فبالرقيب الصدق

يبدد قبل قبضتها لان ملكها

الآن لم يستقر فلو عر على

اجاب ارش لها كل ما

مرم رأيتهم علوه بانه

مقبوض عن معاوضة

كالمع في يد المشتري بمد

الاقالة وهو صريح فيها

ذكره اوفى به فكذلك

ان جنى عليه اجنى اوصى

(وان طلق متلاوا للبر)

التي قبضت (تالف) ولو

سكا (٨) له (نصف بدله

من مثل) في مثل (اوتيمة)

في مقوم كدور الميع

وجدته تالفا (ان قبض

في يدما) قبل نحو الطلاق

(فان وقع) الزوج (٩)

اي بنصفه معيا اخذه

بلا ارش (ولا) يفتح به

(نصف قيمه سلبا) في

المقوم ونصف متسلبا

في التل والتبديل بنصف

القيمة وقيمة النصف

وهي اقل وقع في كلام

التساقط والجور قاما ان

يكون تناظرا وهو ما

همه كثيرون واما ان

يكون مؤدما ضدم

واحد او عليه تحمل تاويل

الاولى التوافق الثانية بان

المراد كل من التفتين على

حدثه ويحمل عكسه بان

راد قيمة النصف متعينا

لنصف الآخر والوجه

من ذلك كله مافي المتن

في ضيان وملكه بنفس التراقي

(وان سيقبل قبضتها) له آفة ورضيت

(نصفه ناقصا بلا خيار) ولا ارش

لا ماله قصه من صباه (فان عاب

سوى كايافيدته قول الفارح بعدو كذا ان لم تعد (قوله) خمنت الارش فان ادعت حوشا نقص قبل

الطلاق صدقت يمينها متى (قوله) كله اي كان التراقي حشا او يسبها وقوله او نصفه اي ان لم يكن منها

ولا يسبها هم حش (قوله) يديه اي فهو ملكه الخ (قوله) وعامر) اي في اول باب الصدق (قوله)

علوه اي حشاها بالارش (قوله) او فيده) اي بان كان قبضه هم وهو عصف على حرفه يدما (قوله)

فكذلك الخ) لا يعني مافي هذا الصنيع اذ متعنه حشاها في صورة الاجنبي وليس كذلك فطعام راي

المشي لح ما شرت اليه ا سيدمر جارة سم قوله او فيده فكذلك ظاهره ان المعنى خمنت الارش

او نصفه لا معنى له في جنابة الاجنبي لانها وقعت في يدو بسطلك فلا مدخل لها فيه ولا تعلق لها بوجه

قليل معانها وان لم تسعد عاب به ان له الارش او نصفه او جارة عشا اي يجب الزوج كل الارش او نصفه

اه (قول المتن ان طلق) عبارة المعنى وان طلق لا يسبها كان طلق اه (قوله) مثلا الى قوله فيرجع في

الاصل في المعنى لا قوله والوجه من ذلك كله مافي المتن وقوله اذا تارقو ولو يسبها او الى قوله لو لم ينفذ اذاني

التبائة لانه ان قصر على التاويل الثاني لكلام الشافعي والجمهور وحذف قول الفارح والوجه من ذلك

كله مافي المتن (قوله) ان تالف) بان كان المهر باقيا على طيس لها الماله ان اداها حقا فذمت الاربعه اه

معنى (قوله) ولو سكا) كان اعتقاهم حش (قول المتن فان قبض) اي آفة اخذها ما ياتي وان قبض

قبل قبضته اه سم (قوله) اوصى اي قيمة النصف الله اي من نصف القيمة لان التقبض يقتضيه اه

خاية (قوله) وقع الخ) خبر التبديل الخ (قوله) ان يكون) اي التبديل هما (قوله) بان المراد) اي بنصف

القيمة (قوله) كل من التفتين الخ) عبارة المعنى وشرح الشيخ بان يراد بنصف القيمة نصف قيمة كل من

التفتين مفردا لا متعنا الى الآخر فيرجع بقيمة النصف او بان يراد بقيمة النصف قيمة متعنا لا مفردا

فيرجع بنصف القيمة وهو ما صرح به في الروضة اه (قوله) والاوجه من ذلك كله) لا يعني مافي اذ البارة

الاولى من مافي المتن (قوله) انه الخ) بيان مافي المتن (قوله) في تخييرها الا الخ) اي في اعادة المتصلقة اه

يجوزي (قول المتن فان عاب) بان صار اذيب اه معنى جارة عشا اي قام به السب قبل القبض وظاهر ان

عليه حمل تبسبها اه (قوله) ان طلق عاب بجنابة الخ) يعني ان يرجع ايضا لقوله السابق فان قبض في

يدما الخ جارة الارش وشرع الفارح وفي طرو والنقص عليه بان جنى عليه اجنى او الزوج اخذت

منه الارش او لم تأخذه يرجع الى المؤدى بتسبيله السابق ما من من النصف او الكل حال كونه بارش جنابة

اي مع نصف الارش في صورة التشطير ومع كل في صورة عدمه بشرط ان يكون ذلك الارش ما يرمي اي

يضمن لها وان ساحت به بان جنى عليه اجنى في يد الزوج اوفى يدما او الزوج هو يدما اما النقص الطاريء

بدون جنابة كالآفة السباية كالعمى والور او بجنابة لا يرمي لارشا كان جنته في عليه فتخير الزوج

بين الرضا بنصفه او كله ناقصا من غير ارش وبين نصف او كل قيمته او متسلبا مافي الاذني عليه وهو

يدما واما جاراته لنصفه ناقصا لا خيار له ولا ارش انتهت وهو ظاهر في استحقاقه اخذ الارش منها الاذني هو

(قوله) او فيده) بان كان قبل قبضه والظن ما وجه حشاها في صورة الاجنبي وقد عبر شيخ الاسلام في

الشي الاول بقوله فله كل الارش او نصفه قوله هنا كذلك لا اشكال فيه لا يقال وجهه ان النقص حصل

في ملكها واستحققت ارشها فاذا رضيت بالصدق مع ذلك لهما القيام بالزوج بالارش او نصفه بانهم ذلك

عما ياتي في قوله فان غاب الخ لا يقول الفرض ان النقص يبدد التراقي في يده فهو في ملكه لا في ملكها

(قوله) او فيده فكذلك) ظاهره ان المعنى خمنت الارش او نصفه لا معنى له في جنابة الاجنبي لانها وقعت

في يده وبعدم ملكه فلا مدخل لها فيها ولا تعلق لها بوجه قليل معانها ان لم تسعد عاب به ان الارش او نصفه

(قوله) في المتن فان قبض) اي آفة اخذها ما ياتي فوان قبض قبل قبضتها (قوله) في المتن فان عاب بجنابة

الخ) يعني ان يرجع ايضا لقوله السابق فان قبض في يدما الخ جارة الارش او جارة عشا فطعام راي

وصوه في الروضة انه يرجع بنصف القيمة الذي هو اكثر من قيمة النصف رعايته كزوجته في تخييرها الا مع كونه من حشاها

(وان سيقبل قبضتها) له آفة ورضيت (نصفه ناقصا بلا خيار) ولا ارش لا ماله قصه من صباه (فان عاب

بلا ارش لا ماله قصه من صباه (فان عاب

بلا ارش لا ماله قصه من صباه (فان عاب

عليه يدها وإن لم تأخذ منه شيئا وتمثل الجنابة التي لا غرم لارضا بقوله كان جنتي عليه شامل لما إذا جنت وهو يد الزوج أو يدها ودال على فرض الكلام في التعيب قبل الفراق وكذا يدل على ذلك قوله وفي إذا الخ اه سم (قول المتن واخذت ارشها) أي استحققت أخذها اه سم (قوله عن يمين الخ) شامل للزوجة اه حلي (قوله ولو رده له) أي الزوج (قوله فالأصح أن له نصف الأرض) ولو تلف البعض في يدها كاحد الثوبين أخذ نصف الموجود ونصف بدل المفقود اه متنى (قوله إذا فارق الخ) أي سواه فارق بسبب مقارن ام لا اه عش (قوله قبل الفراق) أي حدثت قبله أي وبهذه الأصداق متنى ورشيدى وبهذه أيضا التعليل الاتي (قوله في الأصل) أي أن كان الفراق ينسخ وقوله أو نصفه أي أن كان يطلاق وقوله أو بدله أي كلا أو نصفان كان فالأصح اه عش (قوله تنصم) التي قولها وانما نظروا في المعنى الأقوال وان لم يردوا الامة (قوله تنصم الخ) استدراك على قوله فيرجع في الأصل الخ (قوله في ولد الامة) أي الحادث بعد الأصداق قبل الفراق وقوله الذي لم يبق كان عذر الأخذ نصفها وان نقصت قيمتها بالولد في بقدها فله الخيار أو في يده أخذ نصفها ناقصا اه متنى (قوله تنصم الخ) طيس له الرجوع بالأمو نصفها وان رضى الزوج اه متنى (قوله قيمة الام) أي أن كان الفراق ينسخ وقوله أو نصفها أي القيمة أن كان ينحو طلاق وقوله وان قال الخ غاية اه عش (قوله فان رضى الخ) انما توقف اى رد المهر على رضاها لانه حصل فيه زيادة في ملكها اه ورشيدى بجارية سم فعمل انما الخيار لزيادة اى المهر بالولد اه (قوله في نصفها الخ) الاقوال في قيمته ذاتها او نصفها والافله نصف او كل قيمته يوم الانفصال مع نصف او كل قيمتها (قوله يوم الانفصال) أي لانه اول وقت امكان التعميم اه سم (قوله مع نصف قيمتها) أي وقت المراجعة اه عش عبارة للمتن مع قيمة نصفها اه (قوله ان لم يردوا الامة) أي أو الأخذ مع نصفها لجواز التفريق حيث قاله سم ولعل صوابه والاخذ نصفها لجواز الخ (قوله هذا) أي كون الخيار لما الذي اقدوره لفان رضى الخ (قوله فان شاء أخذ نصفها ناقصا الخ) الظاهر أن المراد هنا حيث أخذ نصفها أخذ أيضا نصف ولدها ان لم يزل نصف قيمته وحيث أخذ نصف قيمتها أخذ نصف قيمة الولد لان نصفها من رضى الخ لا يلزم التفريق في الصورتين اه سم ذكر المتنى كأمثلة هذه المسئلة أي النقص بالولد في أدان كان الولد عذرا (قوله ناقصا) ظاهر هو أن كان

طرو النقص عليه بان جنى عليه اجني او الزوج وأخذت منه الأرض ولم تأخذ من رجوع الى المودى بفضيله السابق ما مر من النصف او الكل في حال كونه بارش جناة أي مع نصف الأرض في صورة التشطرو مع كله في صورة عدمه بشرط ان يكون ذلك الأرض بما يفرم أي يضمن لها وان ساعدت به بان جنى عليه اجني في يد الزوج أو في يدها او الزوج وهو يدها لان الأرض بدل القاتل اما النقص الطارىء بدون جناة كالآفة السبابة كالعمى والسوراء وجناية لا غرم لارضا كان جنتي عليه فيختار الزوج بين الرضا بنصفه او كله ناقصا من غير ارشوين نصف او كل قيمته او تمسكها ليا إذا جنى عليه وهو مويد واه اجازت له نصفه ناقصا ولا خيار له لارشا لانه نقص وهو من جناة اه وهو ظاهر في استحقاقه أخذ الأرض منها إذا جنت هو عليه يدها وإن لم تأخذ منه شيئا وتمثل الجنابة التي لا غرم لارضا بقوله كان جنتك عليه شامل لما إذا جنت وهو يد الزوج أو يدها ويوجهها بما لم تستحق هذه الجنابة ارشا ودال على فرض الكلام في التعيب قبل الفراق وكذا يدل على ذلك قوله لم يبق إذا النسخ ان الارشاد ذكر مسئلة النقص بعد الفراق بعد ذلك فقال وبارش نقص بعد فراق اه (قوله في المتن واخذت ارشها) أي استحققت اخذها (قوله فان رضى الخ) رجح الخ فعمل انما الخيار لزيادة بالولد (قوله يوم الانفصال) أي لانه اول وقت امكان التعميم (قوله) وإن لم يردوا الامة) أي أو الأخذ مع نصفها لجواز التفريق حيث (قوله فان شاء أخذ نصفها ناقصا الخ) الظاهر أن المراد هنا حيث أخذ نصفها أخذ أيضا نصف الولد ان لم يزل نصف قيمته لئلا يلزم التفريق وحيث أخذ نصف قيمتها أخذ نصف قيمة الولد لا نصفه وإن رضى الخ لا يلزم التفريق (قوله ناقصا) ظاهره

وأخذت ارشها) يعني وكان الجاني عن يمين الارش وإن لم تأخذ به وإن ارثته وولو رده له سلبا (فالأصح أن له نصف الارش) مع نصف العين لانه بدل القاتل وبه فارق الزيادة المنفصلة (ولما) إذا فارقولو بسبب (زيادة) قبل الفراق (منفصلة) كتمرقو ولد أو أجرة ولو في يده فيرجع في الأصل او نصفه او بدله وبنها المحدثا في ملكها والفراق انما يقطع ملكها من حين وجوده لا قبله كرجوع الوهاب ثم في ولد الامة الذي لم يرد تنصم قيمة الام او نصفها حله من التفريق المهرم وان قال أخذ نصفها بشرط أن لا أفارق بينهما على الأرجح ولو كان الولد حلالا عند الأصداق فإن رضى رجع في نصفها والافله قيمة نصفه يوم الانفصال مع نصف قيمتها ان لم يردوا الامة هذا ان لم تنقص بالولد في يدها والاخير فان شاء أخذ نصفها ناقصا او رجع بنصف قيمتها حيث كان النقص في يده

التقص بالولادة فيهما بعد التفرقة (قوله يرجع في نصفها) أي ولا خيار له سم (قوله هنا) أي فيما إذا كان الولد حلا عند الاصداق ونقصت أمه بالولادة (قوله لسيه) وهو الحمل اه سم (قوله وبغيرق) أي بقوله أن الولد ملكهما معا إلخ من هذا أي ما لو كان الولد حلا عند الاصداق ونقصت بالولادة ومالو حدث الولد بعد الاصداق في يده إلخ أي ونقصت بالولادة قضية كلام المنق الماراة لا فرق بينهما (قوله انه) أي التقص من ضيائهما ولها الخيار وظاهره أن كانت الولد في يدها بعد التفرقة اه سم (قوله أن السبب) أي الحمل اه سم (قوله فيما إذا انفارها) إلى قول المتن ومقررجع في النهاية (قوله فيما إذا انفارها) أي لا يسبب مقارن كذا في النهاية يقر شرح المنهج وقال الرشدي قوله لا يسبب مقارن لآراء غيره بالنسبة لما إذا كان الرابع المتصفوا أعاد كرو هذا التفصيل فيما إذا كان الرابع الكل اه وقال سم بعد كلام ذكره عن هاشم شرح المنهج لفيته البرلى ما نصه فمل أن خياره في متصلة ثابت عند وجوب الشرط وكذا عند وجوب الكل لا يسبب مقارن ثم قال قوله لا يسبب مقارن اه استرح بالمقارن من المفارق قل له المهر مهر اربا يده المتصلة قل من شرح الارشاد ويحث شيخنا ان العيب الحادث قبل الزيادة كالقارن اه يحذف اقوله ان ما ذكره من شيخي البرلى سيفيده قول الشارح هذا كله في ما ذكره عن شرح الارشاد عن شرح الروض ذكره من شرطه ايضا وان قوله لا يسبب مقارن ليس بموجود فيما الظن ان من نسخ الشرح نعم ذلك موجود في النهاية كاسم (قوله وليس منها) ارتفاع السوق ولأن التقص انقضاء اه عن (قوله لا يسبب) كذا في شرح المنهج وكتب شيخنا البرلى ما نصه ما نصه إنما زاد هذا قوله نصف قيمة ولو أسقطه وقال نصف قيمة أو كلها كان أسخن ليعمل ما لو كان السبب عارضا كذا هو قوله بعد أو فارق لا يسبب إنما خرج له التفسير بنصف العين ونصف القيمة الآتي في كلامه ولو قال بدله أو فارق لا يسبب مقارن أو اسقطه قال أو بعد يادق قص إلخ فم قال غير ضيا بنصف العين وكلها ولا انقص

وإن كان التقص بالولادة في يدها بعد التفرقة (قوله يرجع في نصفها) أي فلا خيار (قوله نظر فظرو لسيه) أي وهو الحمل (قوله انه) أي التقص من ضيائهما أي ولها الخيار لأن ضيائهما له الخيار وهما رجحان بلا ترجيح حتى في الروض (قوله انه من ضيائهما) ظاهره أن كانت الولد في يدها بعد التفرقة (قوله أن السبب) أي الحمل (قوله فيما إذا انفارها) أي لا يسبب مقارن كذا في شرح المنهج وكتب شيخنا البرلى ما نصه ما نصه هذا ما قاله الرافعي في الشرح وسم الزوائد المتصلة والمتصلة فيما سوى العلاقات من الأسباب المشرط فحكمها في العلاقات ما يوجد في جميع أن كان عارضا كالخامعة وردة الزوجة فكذلك وإن كان مقارنا كفسخه بيمينها وعكسه عادية يعني المتصلو لا حاجة إلى رضاها كفسخ البيع بالبيع اه فمل أن خياره في متصلة ثابت عند وجوب الشرط وكذا عند وجوب الكل لا يسبب مقارن قوله لا يسبب مقارن استرح عن المقارن فكل المهر اربا يده المتصلو عبارة الارشاد وشرحه الشارح وإذا عادى كل المصدق انظر فان كان سبب تارن العقد كسب احدهما فمتصل من الزيادة أي معه كسمن وضمتا يرجع المهر إلى الزوج وإن لم ترضه كفسخ البيع بالبيع وبمحت شيخنا ان العيب الحادث قبل الزيادة كالقارن فسلط الزوج على الفسخ قلها ان قال والتفصيل بين المقارن وغيره من يادق اخذ من الزوجة وأصلها ما قررت بكل ما هو ما فيها وقول البقني ان العيب الحادث كالقارن لانهما اشتركا في ان العقد قارن نسب الفسخ هو ما يوجد العيب أو شرط استمرار السلامة ضيف ولا يجرى هذا التفصيل في التطهير بل يسلم الزائد لما ملطاهم وقد يتشكل قوله ولا يجرى هذا التفصيل إلخ بأنه يقتضى تصور وجوب الشرط مع الفسخ بالمقارن مع أنه إنما وجب الكل لأن يقال أراد انه لا يجرى لعدم تصور إلا أن هذا قد بنا فيه قوله مطلقا لأن يحصل في سائر صور وجوب التطهير فليتام واستشكل ايضا تهديد المتن هنا بنى المقارن مع أنه مقرر من في التطهير بدليل قوله نصف قيمة قوله الشارح لا يسبب ولا يتطهير لا تفصيل فيه كآق رة فليتام (قوله لا يسبب) كذا في شرح المنهج وكتب شيخنا الشهاب البرلى ما نصه ما نصه

رجع في نصفها وإنما  
نظروا هنا لمن التقص  
بالولادة في يده لأن الولد  
ملكهما معا فلم ينظروا  
لسيه إذا لم يرجع وبه  
يفرق بين هذا ومالو الحدث  
الولد بعد الاصداق في  
يدهم ولدت في يدها فإن  
الذي انقضاء كلام الرافعي  
انه من ضيائهما نظرا إلى أن  
السبب وجد في يده وإن  
كان الولد لها (ر) لما فيها  
إذا انفارها بعد زيادة متصلة  
(خيار في متصلة) كسمن  
وشرطه ليس منها ارتفاع  
سوق (فان شئت) فيها وكان  
اقرار لا يسبب (ه) له  
ولو مصره (نصف بوجه)  
للهر بان يقوم (بلا

فإنه ليس به طلب القيمة هذا كله إن لم يعد البعد الصادق إلا لأن كان بسبب مقارن المقدس كسب أحد مخرج اليد المصلحة وإن لم  
 ترضى كفسخ البيع بالسبب وإن كان بسبب حارس كدنا تقيت بين أن تسلمه زائداً وإن تسلمته غير زائد (وإن) فارق لا يسبها وقد  
 (زاد) من وجوه (نقص) من وجه (ككسر عيد) كبر امتنع دخوله على الحرم وقوله في إباحة التعليم ويقرى به على الأسفار والصنائع  
 قال لا نقص والثاني زيادة فخرج مصر أين سقنا نحو خمس فزيادة عضل ومصر شاب شيخا فنقص بعض (وطول نخلة) بحيث قل به ثمها  
 وكثر به حليباً (ولم تنقص) من غير حدوث (ومن كان اتفاقاً) على أنه رجع (ينصف المين) فظاهر لأن الحق لا يردوها (والا) فنصف  
 قيمة المين (بمجردة عن زيادة) نقص لاه (٤٠٨) إلا العدلى لا يجرى على أخذ نصف المين للنقص ولا على إعطائه لزيادة ووزاعة

الأرض (نقص) بعض لائها  
 تذهب قوتها غالباً (وحررها)  
 زيادة) فإن اتفاقاً على نصفها  
 محروقة أو مروعة فتترك  
 النوع للصادق أو أصح (والا)  
 ورجع ينصف قيمتها بمجرده  
 عن حرث ورجوع هذا إن  
 اتفقت للزراعة كما باصله  
 وكان في وقت (والا) فهو  
 يخص بعض فاستحق عنه  
 بقرية السياق إذ هو في  
 أرض للزراعة (وحمل) له  
 وبجعة) وجد بعد القدر  
 ولم ينصف عند الفرق  
 (زيادة) لتوقع الولد  
 (ونقص) لأن فيه النصف  
 حالاً وخوف الموت مآلاً  
 (وقيل البهيمة) حليباً  
 (زيادة) بحسب أنها لا تملك  
 به غالباً بخلاف الأمة وورده  
 هنا وإن أوقفه كلامهما في  
 خيار البيع أنه عيب في  
 الأمانة قطباً فيها يقصد

السم ومن ثم لم يجر التضمين بإساق وما هنا لا يئاس بالبيع كما هو ظاهر إذ المداير ثم على ما نخل عطف  
 بالمراعاة ومنا على ما فيه جبر للعائنين على أن كلامهما قيل الاتفاقية يقتضي أنه فيما أحصل به نقص فيب (وأفلا) (وأفلا) (نخل) لم  
 يؤخر عند الفرق (زيادة متصلة) فيمنع الزوج من الرجوع التهورى لحسبها ملكها ولو رخصت بأخذها مع النخل أجبر على قبوله وظهر  
 التور في غير النخل بدون نقص أو تساقط كبد الطلع من غير تأخير (وإن طلق) مثلاً (وعليه ثم مؤخر) بأن تفتق طلبه أو وجد نحو تساقط نور  
 غيره وقد حدث بعد الإصداق ولم يدخل وقت جذاده (لم يلزمها قطعه) ليرجع هو لنصف فهو النخل لا تسقط في ملكها لما لا يقاؤه  
 إلى جذاده وإن أعيد قطعه أخضر لكن نظره في الأرض ويرد بان نظره لجانها أكثر جبراً لما حصل من كسر الفرق التي النظر إلى هذا  
 الاستياد ولو جبر الفرق بيننا وبين ما في البيع (فان قطعه) أو قالت أرجع أنا قطعه (نصف) نحو (النخل) حيث لا تنقص في الشجر  
 حدث منه ولا زمن القطع بقابل بأجرة إذ لا مدبر عليه حيث جبر (ولو رخص) (نصف) نحو (العلو) بتيقة الثمر إلى جذاده

وقضى النصف شأنا بحيث يرتك من صحاله (اجبرت) على ذلك (في الاصح) إذا ضرر عليها فيه (ويصير النخل في يدما) حسائر الاموال  
المختلكر من مكانا في السقي كشر يكتفي في الصجر اضرادها باثر اما إذا لم يقضه كذلك كان قال اوحى بنصف النخل وأوثر الرجوع إلى  
بديل الجذأ أو الرجوع في نصفه حال لا لا يقضه إلا بعد الجذأ أو أغير ما نصي فلا يجاب لذلك (٩٠ ٩١) قطعا وان قال لما أبرأتك من صحانه

لا ضررا لها لا ترم

ذلك فان قال اقضه ثم

أودعها له أو رخصت بذلك

اجبرت إذا ضرر عليها

حيث ولا خلا وعلى هذا

يحمل إطلاق من أطلق ان

قوله أو دعيه كقوله اعيه ما

(ولو رخصت به) أي الرجوع

في نصف الشجر وتركه ما

ليجاذ (فهذا الامتناع) منه

(والقيمة) أي طلبها الا أنه

ناجز في الدين أو القيمة فلا

يؤخر إلا برضاء ولو رخصته

نصف الثمر يجرى على القول

زيادة المنة متاخلا فيما

مر في الطلح فان قيل اشتركا

فيهما وقيل يجرى أطوالا في

الانتصار له (ومق ثبت

خيار له) نقض (اولها)

زيادة اولها لاجتماعها

(لم يملك هو) نصفه (حتى

يختار ذو الاختيار) من

أحدهما أو منها ولا

طلبت قائمة الاختيار وهو

على التراخي لأنه ليس خيار

عيب ما لم يطلب فكيف هي

اختيار أحدهما فورا ولا

يعين في طلبه مينا ولا قيمة

عطف على قوله لا تصح الخ عبارة للمنفى ولم يتقدم من قبله اه (قوله وقضى النصف) إلى قوله فان قال في  
المنفى الا قوله من من إلى اما إذا قوله أو اعيه ما نصي (قوله أو اعيه ما) عطف على قوله لا يقضه (قوله  
لا ترم بذلك) لان الارام من شأن العين مع بقائها باطل اه منى (قوله اجبرت) مع قوله ورخصت لا يخلو  
عن حوازمهم هلا جرى هذا التفصيل في مسئلة الاعارة ويجاب بان فيها خطر الضمان سم على صبر ذلك  
لا نتحدث وقع الرضا منها وقد طلب جملته ودية لم يكن لقوله اجبرت معنى لان الاجار الزام للمتبع من  
التمسك على قوله اه عش عبارة السيد عمر قوله اجبرت الخ اني تصور الاجار مع الرضا فامل ثم ايت  
الفاضل الحق قال ان الجمع بينهما لا يخلو عن حوازم اه (قوله أو لا) أي ان لم ترش بذلك (قوله وعلى هذا)  
أي قوله ولا خلا اه سم عبارة الرشيد أي على ما إذا لم ترش اه وهي أحسن (قوله أي الرجوع) إلى  
قوله لا خلا فائدة للمنفى الا قوله فان قيل إلى المنة (قوله أي الرجوع) أي رجوع الوجب (قوله لان رخصته)  
عبارة للمنفى لان رخصته ثبت مسيلا فلا يؤخر إلا برضاء أو التراضي بما لا يلزم فلا يلزم قبله  
لا بد من الرجوع عارضا به جاز لان ذلك لم يردم لا يلزم (فرض) لو اصدفنا نخلة مع ثمرة لم يملكها قبل  
الدخول ولم يردم الصداق رجوع في نصف الجميع وان طعمت الثمرة لان الجميع صدق ويرجع إلى نصف  
الكل من اصدق نخلة مطعمة وطلو وهي مطعمة فان ابرت ثم طلق رجوع في نصف الصجر فوكذا في نصف الثمرة  
ان رخصت لانها قد ردت على الاخذ نصف الصجر مع نصف قيمة الطلح اه (قوله فيما) أي الصجر والتمر  
(قوله وقيل يجرى) أي على قولنا لغة اه منى (قوله اولها) قد يدخل فيما قبله يحمل أو فيما بعده فخلو  
لامانة جمع اه سم (قوله لاجتماعها) أي انقص والزيادة (قوله او منها) عبارة للمنفى وان كان لها  
اعتبر توافقها اه (قوله وال) أي وان لم يترقف ملكه على الاختيار (قوله وهو) أي الاختيار  
اه عش (قوله ما لم يطلب) أي الوضوحه فكلف الخ أي الزوجه حين طلب الزوج (قوله اختيار  
أحدهما) أي من الميزن القيمة (قوله فان امتنع) أي من الاختيار (قوله بل تنزع) أي المين وكذا  
خير فيها ومنها الاين (قوله ان اصررت على الامتناع) باع القاضي الخ) قد يقال هذا الإطلاق صادق  
بما إذا كان نصف القيمة أكثر من قيمة النصف كاهو الغالب فيؤدي إلى الخروج عن عدة الواجب اعني  
نصف القيمة إلى يمين أكثر من النصف وهو خلاف المصلحة ولو قيل عمل القاضي بما تقتضيه المصلحة ففي  
هذه الصورة يتعين عليه دفع نصف العين وفي عكسه كان وجب رد الغالب في الثلث مثلا بما سوى نصف القيمة  
يتعين البيع لكان متجها اه سيد عمر (قوله يمه) أي قدر الواجب (قوله مازاد) أي على قدر الواجب  
اه كردى (قوله قيل الخ) قال ذلك فشرح الروض اه سم (قوله في الصورة الأخيرة) وهي قوله  
ياخذ نصف المين اه سم (قوله أو في نظر) الواقعة للمنفى صابرة ومضى استحق الرجوع في العين استقل به  
اه (قوله ويجاب الخ) وفي شرح الارشاد ويجاب بان التساوى امر مظنون فتوقف الامر على القضاء  
به انتهى اه سم (قوله لا مر) أي في شرح لم يلزمها قطعه من قوله جبرا لما حصل الخ اه كردى

(قوله اجبرت مع قوله ورخصت) لا يخلو عن حوازم هلا جرى هذا التفصيل في مسئلة الاعارة وقجواب بان  
فيها خطر الضمان (قوله وعلى هذا) أي قوله ولا خلا (قوله اولها) قد يدخل فيما قبله يحمل أو فيما بعده فخلو  
لامانة جمع (قوله قيل) قال ذلك فشرح الروض (قوله في الصورة الأخيرة) أي وهي قوله ياخذ نصف  
العين الخ (قوله ويجاب) في شرح الاشاد وجاب بان التساوى امر مظنون فتوقف الامر على القضاء به اه

(٥٢ - شرواني وابن قاسم - ساج) القاضي منها بقدر الراجح من القيمة فان تمدد يمه باع الكل وأعطيت

ما زاد ومع مساواة يمين نصف المين نصف القيمة ياخذ نصف العين إذا قامت في البيع ظاهر أي لان النقص لأرغافه غالبا قيل

ظاهر كلامهما انه لا يمكنك أي في الصورة الأخيرة بالاغلاء حتى يقتضيه القاضي وفيه نظر اه ويجاب بان رعاية جانبها لا مر



لا امتناعاً ومن لم يجرى  
الحاوي وفروعه على ذلك  
(ومنى رجوع بقيمة)  
للتقويم نحو زيادة أو  
نقص أو زوال المانع اعتبر  
الأقل من يوى الاصداق  
والتبض (لأنها ان كانت  
يوم الاصداق أقل فإزاد  
حدث عليها فلم تضمنه  
أو يوم التبض أقل فانقص  
قبله من ضمانه فلم تضمنه  
أيضاً وإما إذا أنشئ في  
اعتراض هذا تبصير  
صراحة باعتبار يوم التبض  
مردودة بأنها مفروضة في  
زيادة ونقص حصل بعد  
التبض فيستر هنا يوم  
التبض فغير ما مر في الزكاة  
المستوفى الأول فيها إذا حدث  
بعد التقدي وقيل التبض  
لفظ مامر في بيع زاد  
ونقص قبل التبض ومن  
ثم كان الرجوع مامراً ثم  
من اعتبار الأقل فيما بين  
اليومين أيضاً ولو تلف في  
يدها بعد التناق وجبت  
قيمة يوم التلف لتلقه على  
ملكه تحسب يد حاشية له ولو  
أصدقه بها (تعليم) ما فيه  
كلمة عرفان (قرآن) ولو  
دون ثلاث آيات على  
الأوجه أو نحو شرفه  
كلمة ومنفعة تقصد شرها  
لاشياء على علم أو مواعظ  
مثلاً عن أودمته ولو نحو  
عبدما أو ولدها الذي  
يلزمها إنفاقه صحو كان

(قوله رجوع) أي الرابح كذا أخبر وتلقى (قوله ذلك) أي عدم ملكه إلا بالقضاء اه كرى (قوله على  
ذلك) أي تو قبض ملكه على القضاء اه ع (قوله للتقويم) أي لم يقله على الملقى وكذا في النهاية إلا قوله  
وأما إذا أنشئ في الرجوع هنا (قوله أو نقص) نفع الحار فصار (قوله لا بها) أي القيمة (قوله في اعتراض هذا)  
أي ما في المتن من اعتبار الأقل (قوله بانها) أي تلك النصوص (قوله فيستر هنا) أي فيها إذا حصل بعد التبض  
(قوله الأول) أي ما في المتن (قوله كان الرجوع هنا الخ) هو المتعد كما عُد من التعليل ومن تمييز التنية  
وغيره بالأقل من يوم التقديس أو يوم التبض خلافاً لما يفهمه كلام المتن من عدم اعتبار ما بينهما (فروع)  
لو اصدقهها لحاقاً فمكره أو أنكره أو أعاده كما كان مأموراً قبل الدخول يرجع فيه إلا رضاه لو أزيادته  
بالصحة عندنا وكذا لو اصدقهها نحو جارية مكره ثم منعت عنها كعبد نسى صنته ثم تملها عندها بخلاف  
ما لو اصدقهها بعد إقصي عندنا لم يصر قائم يرجع بغير رضاه كما لو تيب بغير ذلك في دعاهم زال العيب ثم  
قارها قال ثم رض الزوج يرجع إلى الحل المأدوم يصح تصفيره أنه تبرأ أو نصف قيمة صنته وهي  
أجرة مثلهما من تعدل البدوان كان من جنسه كافي النصب فيها أو تلف حياؤها هذا ما جرى عليه أن المقرى  
وهو المعتبر ولو اصدقهها أنما ذهب أو ضعة فمكره أو أصدقهها ثم لم يرد له ثم رجع مع نصفه بالاجر إذا لا جرة  
لصنعته ولو لم يرد له المصروف بالعتاة عند الغاصب ضمنه لا يجره من أن يصح شرها بزيادة للعتاة في قيمتها  
بلا غنا هو محمول على غناه بخلافه الفتنة متى ونهاية قال عرش قوله ثم تملها الخ أهم أنظر تذكرها  
بنفسه عندنا رجع بغير رضاه أو قوله إذا لا جرة فصنت أي لا بها مكره ثم يرضه عنه أو لم يرجع لها فله  
كان القصد للشرع لا لالقرض قام بالوجه أجرة الصنته كالحل المباح اه (قوله ولو تلف الخ) عبارة  
بالنهاية والمغنى ويستقن من إطلاق المصنف ما لو تلف الخ (قوله تعليم ما فيه كلمة الخ) أي بحيث تقابل  
باجر تون قلت عرش أي لا كتم نظرمغنى (قوله أو نحو مكره) أودحت أو خط أو نحو اه (قوله ما يصح  
الاستمرار على تعليمه اه مغنى (قوله لا يشاءه الخ) بيان لما يقصد شرها عرش (قوله أودمته)  
له تمييز من نسبة تعليم قرآن (قوله أو نحو عبدما) ظاهر مودع لم يجب عليها تعليمه ما هو مظهر لا لتمام  
لما تزويجته بالتعلم فهو نفع يعود إليها أخلاقاً لما ترمه عبارة شرع الرض من تقيده بما إذا وجب تعليمه  
فإن عبارة الروضة كالصحة بخلافه اه سم عطف (قوله الذي يلزمها إنفاقه) عبارة للمغنى ولو اصدقهها  
تعليم عبدما أو ولدها أو ختانه صح أن وجب عليها أو لا فلا وفي سم يمد ذكر مثلهما من الرض فما فيه  
قضيته أنه لو لم يجب ختان المبدأ أو تعليمه لم يجر شرطه صداقاً وفيه قلة لا تمولم يجب يرد في قيمته فهو  
قطع ما لراجع إليها ظاهراً ولا يخفى التفاوت بين اعتبار الروضة في تعليم الولد وجوبه واعتبار الشارع  
لزوجها إنفاقه فان مجرد لزوم الاتفاق لا يقتضي وجوب تعليم ما يرد يجب تعليمه صداقاً كما هو ظاهر امر قوله  
ولا يخفى الخ السبب مكره (قوله الذي يلزمها إنفاقه) أي بخلاف غيره أما لكونه غنياً بما لا يكون  
نفعه على أيها كونه كبيراً قادراً على الكسب اه عرش (قوله ولو كان الخ) غاية في الصحة اه عرش  
(قوله ولكن إن شئني الإسلام) والأفلا كسليم التوراة أو الأجيل ما لم يسلطها أو لم يسلطها لا يصلح ولو أصدقه  
الكتانية تعليم الشهادتين أو غيرها إذا شاء فله صبح كان في تعليمها كلفاً أو عمل القاضي المؤدى

(قوله رجوع ذلك وتلقى) أي الرابحة (قوله ولو نحو عبدما) ظاهر مودع لم يجب عليها تعليمه ما هو مظهر  
لأن عبدما لها لم تزويجته بالتعليم فهو نفع يعود إليها أخلاقاً لما ترمه عبارة شرع الرض من تقيده  
بما إذا وجب تعليمه فان عارة الروضة كالصحة بخلافه هي الرابحة اصدقهها تعليمه ولها المصباح الصداق كما  
لشرط الصداق ولدها وان اصدقهها تعليم غلاماً ما قال البقوى لا يصح كالأول أو لدوا قال الأول يصح هذا أصح ولو  
وجب عليها تعليم الولد أو ختان العبد بشرطه صداقاً جازاه وقضيته أنه لو لم يجب ختان العبد لم يجر شرطه صداقاً  
وفي وقلة لا تمولم أن يجب يرد في قيمته فهو قطع ما لراجع إليها ظاهراً ولا يخفى التفاوت بين اعتبار الروضة  
في تعليم الولد وجوبه واعتبار الشارع لزوم إنفاقه فان مجرد لزوم الاتفاق لا يقتضي وجوب تعليم ما يرد

اندرجی اسلام (وہی) (علی) مثلاً (قبہ) ای تعلیم ہائی دونوں بعدہا ولم تصروہ اور عوامہ بعدت و ضاع اور بان یتکم و بتہا ولا  
کانت صغیرہ لا لشیئہ و کان التعلیم بنفسہ فالاصم تدر تعلیمہ اور ان وجب کافہا تعقیل (۶۱۱) الخ و بعدہ لا تہاسرات اجنیہ فلم

عنده الشهادة بعد احتياج إلى ركب فظاهر الصحة كاقالة الأدرع أي متى **(قوله)** ولم تنصر **(قوله)** وقره  
الأي وكان التعليم على مطوقان على طلق **(قوله)** ولم تزوجة أي ينكح جديد أه ناية **(قوله)** قبل  
الدخول **(إخ)** الأول قدم على الأصح **(إخ)** يعلق بطل كالمه المتى **(قوله)** وبه قار **(إخ)** أي بقره لما  
وقع بينهما **(إخ)** **(قوله)** فعل **(إخ)** أي من التعليل المذكور **(قوله)** التخذ مفعول على **(قوله)** من استحالة القيام  
**(إخ)** الاستبان يؤخر قره أو استحالة أي قول من أن القيام بجمع أو استعيل واستحقاق **(إخ)** أو قدم **(قوله)**  
تحكم بأن قول بول تحكم استحقاق نصف **(إخ)** **(قوله)** واستحقاق نصف **(إخ)** أي استحقاق تعليمه **(إخ)** **(قوله)**  
وذلك أي عدم النظر لما طال به الاستوى **(قوله)** لما تقرر أي قوله قبل الفحول ويده **(قوله)** مع  
استحقاق **(إخ)** أي عدم جريان تعليله باستحالة القيام **(إخ)** فيه **(قوله)** أو أنه **(إخ)** عطف على قوله أنه لا نظر **(إخ)**  
**(قوله)** لو أمكنه أن يعلما إلى التنية في الثانية والمتى **(قوله)** في مجلس واحد أي أو يجالس هر أه سم على  
منج أه ع **(قوله)** إذا لم يتعد **(إخ)** عبارة الثانية ومتى يتعدر لكونه لتعوقها مطلقا أو لحاق الأدة  
فان اعتقا على شيء فذاك ولأما من المصير إلى نصف مبر للثل كافي به أو أنه أخذ من تقليل الاستوى  
وأنه عتمد على الرشيدي **(قوله)** هل هو أي النصف **(قوله)** ويظهر اعتبار النصف **(إخ)** فإما ردود  
وقاسه إلى إجابة الدين فاسد لأن هنا من كاضطرط لا حواته فيه وإلا هو ما أحضره الدين **(إخ)** فإما دفع  
من قبس الحق على مضمون غير حواته ولا كذلك ما عاتلوا جسيه فمضا على شيء **(إخ)** وجوب مبر للثل  
سواء **(إخ)** **(قوله)** أن الحق **(إخ)** عطف على قوله اعتبار النصف **(إخ)** فإما دفع **(إخ)** يعني الثابت  
المر **(قوله)** أن النصف **(إخ)** أي تعليمه **(قوله)** إجابة أحدها أي الزوجين **(قوله)** فيجب نصف **(إخ)** يعني للثل  
القلب إلى هذا أميل لتقدم النص كإياي وقصد القياس الذي أشار إليه الفاضل **(إخ)** فان الدين لا حواته فيه  
بالكلية بخلاف الحروف فأنها متافرة بالحقيقة متناوئة في السوالة لمخرجات في الثانية ما نصه ومتى لم يتعد  
ككونه لتعوقها **(إخ)** أه سديد **(قوله)** هو أي ما قاله البعض **(قوله)** ولأما يرم إلى التحكم **(قوله)**

يعتبر واجبا أحدا تحكم فيجب نصف مهر المثل وهو مبنى على ما مر عن الأسنوي وقد علت برده وإنما يلزم حيث لا مرجع

وقد علمت (برده) في كون ما ذكره فيها قد مر دا لما قاله الاسنوي نظر لجواز التعليل في مسئلة التفسير بكل  
 ما ذكره الاسنوي او ما ذكره موفلي تامل اه سم (قوله) وقد علمت مرجع (الخ) كانه بردي قياسه على اعتبار  
 في المذهبين الفاضل وقد علمت بما مر من الفرق وفساد قياسه من اصله ما فيه اه سم (قوله) ما ذكرته اي  
 في قوله يظهر اعتبار النصف الخوان الحرة قال (قوله) في الزيادة) اي المصلحة (قوله) (ذلك) اي راية  
 جانبها (قوله) او جهة (المنق) قد علمت بما يتاها ما يستعمل بل يمنع وجاهتها راسا اه سم (قوله) فيما اذا قلنا  
 الى التبيين في التا بها لا قوله او قبله مصححا موهو ان المعتد الثاني وكذا في المنق لا قوله ولو قيل الملاق  
 الى المنق وقوله لا يدل نصفه كالمسوقه فهو كالواحد الى المنق وقوله كانه اشار الى المنق (قوله) فيما اذا  
 قلنا (الخ) اي في صورة المنق و اشار به الى ان قوله موجب الخ تمسك على قوله قاله صحت تعذر تعليمه خلافا  
 لما وقع في حاشية الشيخ اه رشدي (قوله) (ولا) اي بان قارن قاييل الوط (قوله) ان لم يجب (شطر) اي  
 بان كان الفرق اقنما اوبسبها (قوله) (ولا) اي ان وجب الشطر بان قارن قاييلها بسببها (قوله) اما لو اصدتها  
 (الخ) عتزز قوله السابق وكان التعليل بنفسه اه عش (قوله) بل يستاجر الخ) (تبيح) لو اصدتها  
 تعلم سور من القرآن او جرد امته اشترط تعيين المصدق وعمل الزوج والى بالمشروط تعليمه فان لم  
 يعلم او احد هما وكلا او احدهما ممن يسلطه لا يكتفي بالتقدير بالاشارة الى المكتوبين او اوراق المصنف  
 ولا يشترط تعيين الحرف الى الوجه الذي يعلها كقرأة نافع فعلها ما شاء كا في الاجارة وتقل من  
 البصريين انه يعلها ما غلب على قراءة اهل البلد هو كاقاله الاذرع حسن فان لم يكن فيها غلب عليها ما شاء  
 فان عين الزوج والى حرفا تبين فان عا قاصو عليها حرفا فغيره المتطوع به فيلزم تعليم الحرف المعين محلا  
 بالشرط ولو اصدتها تعليم قرآن او غيره مشر اصلا لا تعليم سور في شطر كافي في الاجارة فيها حتى ولو تباين  
 عش قوله وهو كاقال الاذرع الخ معتد وقوله فيلزم تعليم الحرف الثاني من الكلمة التي يعلها ما شاء كاقاله  
 شرط تعليمها قرأة نافع مثلا فعملها قرأة غيره وجب تعليم الكلمات التي تخالف فيها ناعما وقوله لشهر التيم  
 ويعلمها بالشهر في الاوقات التي جرت العادة بالتعليم فيها كالتاير قوطيت خلاف المعتاد لا يلزمه الاجابة  
 ان تراعيها حتى يعمل به اه (قوله) او تملق الخ) كقوله او علقت عطف على زال الخ (قوله) حق لازم اما لو  
 كان الحق غير لازم كوصية لم يمنع الرجوع نهاية في موقوفه وروض (قوله) كرهن) والبيع بشرط الخيار ان  
 كان للبشرى ووجه مرجع الزوج الى نصف البدل لا انتقال الملك بذلك ولا لافه نصف المعين وروض معنى  
 (قوله) ولا رضى بالرجوع الخ) افهم ان له الرجوع مع التعلق لكن لا بد في الرجوع في صورة الزهن من اذن  
 المرتين ويحتدق الزهن في النصف كافي الروض وشره اه سم (قوله) موسرة) راجع لما عتقدت ودرت

وقد علمت (برده) في كون ما ذكره فيها قد مر دا لما قاله الاسنوي نظر لجواز التعليل في مسئلة التفسير بكل  
 ما ذكره الاسنوي او ما ذكره موفلي تامل اه سم (قوله) وقد علمت مرجع (الخ) كانه بردي قياسه على اعتبار  
 في المذهبين الفاضل وقد علمت بما مر من الفرق وفساد قياسه من اصله ما فيه اه سم (قوله) ما ذكرته اي  
 في قوله يظهر اعتبار النصف الخوان الحرة قال (قوله) في الزيادة) اي المصلحة (قوله) (ذلك) اي راية  
 جانبها (قوله) او جهة (المنق) قد علمت بما يتاها ما يستعمل بل يمنع وجاهتها راسا اه سم (قوله) فيما اذا قلنا  
 الى التبيين في التا بها لا قوله او قبله مصححا موهو ان المعتد الثاني وكذا في المنق لا قوله ولو قيل الملاق  
 الى المنق وقوله لا يدل نصفه كالمسوقه فهو كالواحد الى المنق وقوله كانه اشار الى المنق (قوله) فيما اذا  
 قلنا (الخ) اي في صورة المنق و اشار به الى ان قوله موجب الخ تمسك على قوله قاله صحت تعذر تعليمه خلافا  
 لما وقع في حاشية الشيخ اه رشدي (قوله) (ولا) اي بان قارن قاييل الوط (قوله) ان لم يجب (شطر) اي  
 بان كان الفرق اقنما اوبسبها (قوله) (ولا) اي ان وجب الشطر بان قارن قاييلها بسببها (قوله) اما لو اصدتها  
 (الخ) عتزز قوله السابق وكان التعليل بنفسه اه عش (قوله) بل يستاجر الخ) (تبيح) لو اصدتها  
 تعلم سور من القرآن او جرد امته اشترط تعيين المصدق وعمل الزوج والى بالمشروط تعليمه فان لم  
 يعلم او احد هما وكلا او احدهما ممن يسلطه لا يكتفي بالتقدير بالاشارة الى المكتوبين او اوراق المصنف  
 ولا يشترط تعيين الحرف الى الوجه الذي يعلها كقرأة نافع فعلها ما شاء كا في الاجارة وتقل من  
 البصريين انه يعلها ما غلب على قراءة اهل البلد هو كاقاله الاذرع حسن فان لم يكن فيها غلب عليها ما شاء  
 فان عين الزوج والى حرفا تبين فان عا قاصو عليها حرفا فغيره المتطوع به فيلزم تعليم الحرف المعين محلا  
 بالشرط ولو اصدتها تعليم قرآن او غيره مشر اصلا لا تعليم سور في شطر كافي في الاجارة فيها حتى ولو تباين  
 عش قوله وهو كاقال الاذرع الخ معتد وقوله فيلزم تعليم الحرف الثاني من الكلمة التي يعلها ما شاء كاقاله  
 شرط تعليمها قرأة نافع مثلا فعملها قرأة غيره وجب تعليم الكلمات التي تخالف فيها ناعما وقوله لشهر التيم  
 ويعلمها بالشهر في الاوقات التي جرت العادة بالتعليم فيها كالتاير قوطيت خلاف المعتاد لا يلزمه الاجابة  
 ان تراعيها حتى يعمل به اه (قوله) او تملق الخ) كقوله او علقت عطف على زال الخ (قوله) حق لازم اما لو  
 كان الحق غير لازم كوصية لم يمنع الرجوع نهاية في موقوفه وروض (قوله) كرهن) والبيع بشرط الخيار ان  
 كان للبشرى ووجه مرجع الزوج الى نصف البدل لا انتقال الملك بذلك ولا لافه نصف المعين وروض معنى  
 (قوله) ولا رضى بالرجوع الخ) افهم ان له الرجوع مع التعلق لكن لا بد في الرجوع في صورة الزهن من اذن  
 المرتين ويحتدق الزهن في النصف كافي الروض وشره اه سم (قوله) موسرة) راجع لما عتقدت ودرت

لعدمادة لازم لتدبر وجوهها في القول لانه ثبت مع كونهما على الوطء الحرة والرجوع بقوته بالسكينة وعنده لا يوثق حق الزوج فوجب باقحام الحرية لانشاء الضرر وبهذا فارق نظائره (قصف بدله) أي قيمة المقوم ومثل الخلل كالتقصير ليس له قرض نشرها بخلاف الفضيحة لوجوده عند صرف المشتري وحق الزوج انما حدث بصدور الوطء مع من تسلمه فبادرت بدفع البذل اليه لونه القبول بدفعه خطر حياتها (فان كان كذا الرعا) او زال الحق اللازم ولو بدعي (١٣٤) الطلاق قبل اغتداء البذل (تعلق الزوج

(بالمين في الاصح) لانه لا بد من بدل فيه ماله اوله وبطارق نظائره كاسر (بالفس) ولو وجهه) واقبضته (له) بعد ان قبضته او قبله مخصصا (ثم طلق) مثلا قبل وطء (فالظاهر ان له نصف بدله) من مثل او قبلة لا بدل نصفه

كأمرو ذلك لعوده اليه ملك جديد فهو كالو وهب ما اشتراه من بائنه ام قلن

بائنه فان البائع يضارب به وكون الموهوب ثم غير الثمن المستحق وهنا عين المستحق لا اثره لان علة

المقابل وهي كونها ملكا

لهما يستحق تناق لنياسله

من مسئلة المقلن فكانت

حجة عليه (وعلى هذا)

الاطير (لو وهبت النصف)

ثم أقبضته (له) فله نصف

الباقى (وهو الرجوع ورجع

بدله كله) لان المني بوردت

على مطلق النصف فتشيع

فيها اخرجته وما اقبضته

(وفي قول النصف الباقى)

لا استحق النصف بالطلاق

وقد وجدنا قلنصر حقه

فيهم ثم سمي هذا قول

احم إدارة انها في المني ولو دبر ما وقعت عتقه بصفته رجح ان كانت مصر توثيق النصف الآخر مدبرا او مطلقا عتقه لان كانت مصرية لا يقدن ثبت مع قدرتها (الح) (قوله هذا) أي اذا كمن التلويح والتدبير وكذا ضمير (قوله) وعنده أي عدم الرجوع (قوله) وبهذا فارق نظائره (ج) عبارة النها في المني وانما لم يمتنع التدبير فسبح البائع ولا رجوع الاصل فيه لمرعوم منعنا لان الثمن عوض عن عوض ومنع الرجوع في الواجب فيحق الحق بالسكينة بخلاف الصدق فيها ام (قوله) وليس له) أي الزوج (قوله) لوجوده (الح) في خدمته انه لو كان تصرفا بعد القسمة لا ينفذ وهو واضح وانما يتردد النظر فيها قانون النسخ والتصرف هل ينفذ نظرا الى ان ملكها باقوال تمام النسخ فوقت حصة التصرف وهو باق ملكها والا فربما لم ينفذ (قوله) ولو صرح بالح عبارة المني فان صرح في صورة الاجارة او الرهن او الكويع بان قال مع اختيار الرجوع بعد ذلك لزمين في صورة انا صرح في القضاء مدة الاجارة او تفككا او الرهن ووزال الزوجية فلها الامتناع ما لم يطلها من خطر الضمان حتى يقضى هو المستاجر والمهر ونال الزوج ويسلم المين المصدقة للمستحق لما اثر الزوج من الضمان فليس لها الامتناع حينئذ لانشاء العلة اه زاد الرض مع شرحه ويقي الرهن في صورته في تعاقبها او تعطي مطلقا حتى يقضى أي فلها الامتناع ليقبض الزوج ما ذكرنا او لتعطيه نصف القيمة (الح) (قوله) لرواه) أي الحق او تعلقه (قوله) وامتنع من تسلمه) أي الآن ام حش (قوله) او زوال الحق (الح) عطف على كان (قوله) ولو بعد الطلاق (غاية احوال) لو كان العود او الزوال بعد الطلاق وقوله قبل اخذ البذل متعلق بقوله عاد او زال (الح) (قوله) لا بدله) أي الزوج (قوله) وبهذا فارق نظائره (الح) لعل المراد بالطلاق هنا في الفلوس والماله لوفاته لو خرج عن ملكها وماد لا يتعلق بحق الواهب وبالبائع على الرجوع فيها ام حش (قوله) واقبضته (ج) عبارة المني بلقط البية بعد قبضتها وهو المهر عين يخرج بما ذكرنا ولو لم يمتنع بلقط البية بل باعته لعلنا باقائه رجوع نصفه قطعا وان كانت الخبايا في معنى المني لم يمتنع بلقب قبضته فان الباطلة له المذهب وان كان في كلام الفاضل ما يرمي خلافة وسياق حجة الدين اه وكذا في النهاية الا قوله بل باعته الى قوله مالو وهب قال عش قوله مالو لم يمتنع بلقط البية أي كان قالته امعرتك او اربقتك فان كلامنا مجابة بنهر لفظ الهبة عبارة الرض مع شرحه ان كان الصدق عينا اشتراط في التبرع به بالتسليم بالايجاب والقبول والقبول الاقباض ويهمل لفظ العفو لظاهر القرآن كما يكن لفظ الهبة التسلية لفظ الا وامتنعوه كالا سقطاه (قوله) كاسر) أي في شرح والاقتصاف قيمته سليما (قوله) لعوده (الح) عبارة المني لانه ملك المهر قبل الطلاق من غير هبة الطلاق (الح) (قوله) فهو) أي هبة الزوجة الصدق للزوج (قوله) فنياسله) الضمير المستتر هنا والمهر وقرى قوله الاتي حجة عليه للمقابل (قوله) وهو الرجوع) أي رجع الصدق (قوله) فتشيع (الح) الاولى التذكير كافي في النهاية والمني عبارة الثاني فيشيع الرابع فيها اخرج رجوعا ما جئنا وهذا يسمى قول الاشاعة وكان الاولى ان يقول بدلا رجع كله (الح) (قوله) لا سر) أي في شرح والاقتصاف قيمته سليما (قوله) وان المتمد) أي يقطع النظر عن رد الاولى الى الثانية وقوله الثاني أي نصف بدل كله (قوله) في مدخل (ين) أي لانه لا يضاهى الا لامتداد (قوله) قاعدة الضرر والاشاعة) يعني حصر المحكوم ببعض الكل تارة واشاعة في الكل اخرى وقوله من وجه ذلك أي اقام دليلا على ذلك الترجيح اه كرى (قوله) ولم (الح) المسئلة مبسطة في قواعد

الحصر (وفي قول يتخير بين بدل نصف كله) أي نصف بدل كله كما باصه وكاته اشارنا مراته يمكن رد كل من العاترين الى الاخرى وان المتمد الثاني (او) بمعنى الواو اذ هي لا يعلق بها في مدخله بين (نصف الباقي ورجع بدل كله) لتلا يلحقه ضرر التشهير اذ هو عيب (تليه) ماصوره هنا من الاشاعة هون جزئيات قاعدة الضرر والاشاعة وهي قاعدة مهمة محتاج لزيد تأمل لفقه مداركهم التي حثمت على ترجيح الضرر تارة والاشاعة اخرى ولم ارم من وجه ذلك مع صر الحاجة اليه

فوزنه القصور ثمانية عظام ادى المقترض (٤١٤) ثلث الثلثة بلا تقصير لكون يده دما ثمة لومة منها تان وخون لان حلة اواند

أشيع في الباقي قصار المتن  
من كل ما تخشع أصداسها  
وسدسها العانة فالأمان  
أن الرائد يحسن ولا يجر وجهه  
القطع بالاشاعة بأن ألد  
الاسترسل على الرائد منهم  
لا يمكن لتخيل يصنه  
لعدم المرجح إذ لا يمتنع  
لضئان أو الأمانة قبلها حتى  
يحال الأمر عليه أو على  
الأصح كأنها ووجه بأن  
التشطيع بعد الجرف  
بعضها فزمت الاشاعة  
لعدم المرجح وكيف صام  
من صرة لم صمنا فنزل  
على الأشاعة كما ر لأن  
الحضنة المنية في الصرة  
التي افادتها من ظفيرة على  
ذلك قول على المصر حتى  
لرقت عليها صرة أخرى  
ثم لبست الكل الأصا فتمين  
كما إذا أفر بعض الوردة  
بدن فيجس حتى لا يلزمه  
الإقدر حصة حلا بقضية  
كون الاقراوا اخبارا عما  
لزم الميت فله يلزمه إلا  
بقدر اره وما نزله على  
المصر قطعا كما علوه عبدا  
من رقيق فاقصوا ما أكلهم  
الأرواحا تغيت الوصية  
فيه أو لا تغرض الوصية

الحكم لم يجر بما لم يجر ما لم يحكم عليه شيئا (وليس لولي حق من صدق على الجديد) كما تدبرتها وحقوقها والذي يدهم عقد النكاح في الاية الزوج لانه الذي يتكهن من وضعها بالقرعة لا ان تمنوه فيسلم الكل لها (٤١٥) يحق هو فيسلم الكل لها لولي اذ لم يبق

يده بعد العقد

(فصل في المنة) وهي

بعض المهر وكسرها لتمام

التمتع كالتمتع وهو ما يتبع

بمن الحوائج وان يتزوج

امراة يتبع بها زمانه

يتكهار ان يتبع لحج حرة

ورعما بالدهم اي يجب

دفعه لمن فارقها او سيدها

بشروط كما قال يجب على

سلم وحر وحنها (للمطقة)

ولو ذمية او امة (قبل وطء

منه ان لم يجب) لما (شطر

مهر) بان فوضت لوليها

لما فيه صحيح لقوله تعالى

ومتوحن ولا ينفاه حنا

على المحسنين لان قائل

الواجب حسن ايضا وخرج

بطلقة الخرق عنها زوجها

لان سبب وجوبها اياش

الزوج لما هو متف هنا

وكذا الوما تهي او ماتا اذ

لا اياش ويلم الخ من وجب

لما شطر بتسبة او بفرض

في التفويض لانه يجب

الاياش نعم لزوج اتمه

ببدم يجب بشطر لامة

(وكذا) يجب (للمطوعة)

طلقت طلاقا تاما مطلقا او

رجعيا واقتضت عدتها على

الاجرة لان الرجعية زوجة

في اكثر الاحكام والمنة

للاياش ولا يتحقق الا

باقضاء عدتها من غير

أي الدين والجار متعلق بآراءهم (قوله لزوج) خبر الذي الخ (قوله او بمن) عبارة للمنى أو يفوض عن

حقه ليسلم لما كل المهر

(فصل في المنة) (قوله في المنة) الى قولنا اقتضت عدتها في المنة (قوله وكسرها) عبارة للمنى وحكي

كسرها (قوله اسم التمتع الخ) عبارة للمنى مشقة من التمتع وهو ما يستتبع به المهراد بانها مال الخ

(قوله التمتع) اي اصله خطه للتمتع بالياداه سيد عمر (قوله وهو الخ) اي ويطلق ايضا للمتع على ما يتبع

بالخاء عش (قوله وان يتزوج الخ) يقتضى ان هذا للمنى لقوى فحسب وقد يتوقف فيه فانما تستعمل

شرعا للمنى المذكور ولا يتأق ذلك كونها مطقة كما هو ظاهر لدى الماهر اه سيد عمر (قوله وان يتبع

الخ) في مصر هذا للمنى والوضع في القنة نظر الان يقال النكاح كان معلوما لامل القنة فلا مانع ان

يتصوره ولا يتعلق به فليتامل فان فيه ما فيه سم على صحيح اه عش (قوله وشرا) الى قول المتن وكذا في

المنى (قوله وشرا) عطف على لنة (قوله او سيدها) عطف على من (قوله بشروط) متعلق بقوله يجب

دفعه الخ (قوله كما قال) عبارة للمنى تاتي (قوله يجب على الخ) مقول قال ومتعلق بالطنة (قول المتن

للمطقة) كان الاول ان لا يردنيو تحرها ليهمل الملاعة اه معنى (قوله ولا ينفاه) اي الوجوب حنا الخ

اي قوله تعالى حنا الخ فاعلى يتأق (قوله ايضا) اي كفعل المستحب (قوله او ماتا) لعل المراد اما اذ لو

كان من تادخل في قوله للمنى عننا زوجها او في قوله وكذا الوما تهي سم وسيد عمر (قوله بتسبة او

بفرض) قد يقال وجوب الشطر لا ينحصر فيها فان تزوج غير الموقعة فهو ايضا صحيحا مع السكوت عن

ذكر المهر يعتقد به المثل وقضية ذلك تستظهر بالقرع قبل الدخول بشرطه اه سم (قول المتن وكذا

المطوعة) سواء فرض طلاقها اليها فطلقت ام عقبه فيها فطلعت (مائدة) في فتاوى المحققين ان وجوب

المنة بما يميل الناس عن العلم بها فينبى تمنهين واشاعة حكما ليعرف ذلك اه معنى (قوله مطلقا)

اي اقتضت عدتها اولا (قوله واقتضت عدتها) خلافا للثبابة عبارة بانها قبل اقتضاء عدتها

وتتكرر بتكرره كما اتي به الوردية الله تعالى اه قال عش قوله وتكرر بتكرره اي وان لم

يقض منته الطلاق الاول اه (قوله على الوجة) مقابله الوجوب وان لم تقض بان راجع فومات

فيها لاجرة فينبى اخذها من الاجامع الاق استرداد ما اخذته اه سم (قوله ان الوجة ايضا الخ)

مقابله التكرر بتكرر الطلاق والمراجعة اه سم اي كما مر من النياية ووالده (قوله لان الاياش لم

يتكرر) هذا ممنوع بل ما كره اه سم (قوله وخصوص الخ) قد يتوقف في صلاحية هذا للتخصيص فامل

وبفرضه قد كر بعض افراد المام لا يخصه اه سيد عمر وفيه نظر ظاهر اذ ليس مراد الفاسخ ان الثاني

مخصص الاول بل ان الاول دليل عام للمطوعة وغيرها والثاني دليل خاص للمطوعة كما يصرح به

(فصل في المنة) (قوله وهو ما يتبع به) يتأق (قوله وان يتبع لحج حرة) في معرفة هذا المعنى والوضع

له في القنة نظر لان يقال النكاح كان معلوما لامل القنة فلا مانع ان يتصوره ولا يتعلق به فليتامل فان فيه

ما فيه (قوله او سيدها) عطف على من (قوله او ماتا) لعل المراد اما اذ لو كان من تادخل في قوله للمنى

عننا زوجها او في قوله وكذا الوما تهي (قوله بتسبة او بفرض) قد يقال وجوب الشطر لا ينحصر فيها

فان تزوج غير الموقعة فهو ايضا صحيحا مع السكوت عن ذكر المهر يعتقد به المثل وقضية ذلك تستظهر

بالقرع قبل الدخول بشرطه (اقتضت عدتها) اتي شيخنا الشباب الرمل بوجوب المنة للمطقة ورجعيا

وان راجعيا قبل اقتضاء عدتها بتكرره ما يتكرر الطلاق اه (قوله على الوجة) مقابله الوجوب وان

لم تقض بان راجع فومات فيها لاجرة فينبى اخذها من الاجامع الاق استرداد ما اخذته (قوله ان

الوجة ايضا الخ) مقابله التكرر بتكرر الطلاق والمراجعة (قوله لان الاياش لم يتكرر) هذا ممنوع

رجعيا وهو في فومات فيها فلا مانع من الاجامع على منع الجمع بين المنة والارث وهذا يعلم ان الوجة ايضا ان المنة لا تتكرر بتكرر الطلاق المدة لان الاياش لم يتكرر (في الاظهر) لم يعم قوله تعالى والطلاقات متاع بالمهر وخصوص قتالين امتنكن

[illegible]

له على نفسه وكذا الوباها من أجني فظلتها الزوج قبل وطء كان المهر البائع كما مرو لو كانت مفوضة له كانت المنة للشرى (ويستحب أن لا تنقص عن ثلاثين درهما) أو مساويها إن تكون ثلاثين ويسن أن لا يبلغ نصف مهر المثل

كذا جمهور ايتهما وقد يتعارضان بان يكون الثلاثون احدا من الميراث فادعى بجموعه رعاية الاصل من نص الميراث الثلاثين قال جمع وهذا ادنى للمستحب واعلاء خادمه وارسله ما روي به كما هو ادا بالاراد ان ما روي عن مذهب الثلاثين والثاني ما بين الثلاثين ونحوه من حيث كخمسة واربعين قال بعضهم اعلاء خادمه اقله من ثلثه واسطة ثلاثين وفي ذلك كله نظر بسائر اعتباراته اذ لا دليل على هذا الترتيب والواجب فيها ما يراعيان عليه اقل مجرى فيه متمول ثم ان تراحي على شيء فذاك اي والمستحب (٤١٧) حيث قد ما روي الثلاثين ونصف ميراثه

فان تنازعوا فلهما القاضى  
منظره اي اجتهاده وإن  
زاد على ميراثه على  
لاوجه الذى اقتضاه اطلاقهم

قال قلت ميراثه ما هو  
اللاقى بينهما للولد وهو  
اكثر من اللاقى بالفرق  
ومن ثم قال البلقيش وبه  
الركضى انما لم يذكر  
منع زياتها على نظيره  
قلت منوع لانه ان اراد مير  
المثل حالة العقد فواضح  
لان صفات الكل عليه يوم  
المقدور حالة التفرق وهو  
الظاهر فكذلك لا للمعبر  
في ميراثه حالما غطى  
المثمة حالها ولا بدع ان  
يزيد ما اعتبر بها على  
ما اعتبر بها قاله ما  
اطلقوه وانهم انما سكتوا  
حقايقه لعدم صحة فتايله  
وبه يعلم الفرق بين جواز  
بلوغ قدر الميراث ومنع بلوغ  
المسكون مودة متبرع عنها  
وهو انها تابعة حصته بلوم  
نقصان متبرع عنها بخلاف  
المثمة والمير لما تقرر ان  
موجبه أكد وان كلا قد  
ينفرد عن الآخر ولا  
كذلك الحكومة فيها  
معتبر احكامها اي ما يليق

لهم عرفه فنظر وظاهر اطلاعه الاول (قوله جمهور ايتهما) اي بين ما في المتن وما في الفارح من سن  
ان لا يبلغ الخ كذلك غير يتعارضان (قوله فادعى بجموعه رعاية الاصل) احتجده عن (قوله رعاية الاصل) اي  
نعم (قوله من نصف الميراث) لعل المادتين النص عنه اه سم (قوله وهذا) اي الثلاثون (قوله  
بالاول) اي الخادم وقره له بالثاني ان التوب (قوله واقل مجرى) مبتدأ خبر متمول وغيره فلهما اي الخ  
(قوله حيث) اي حين التراضي (قوله ما روي الثلاثين) اي الاقل منهما (قوله وان زاد على مير  
المثل) مرافعا عن النهاية والمضى خلاه (قوله على الاوجه) كذا في شرح الروض اه سم (قوله  
ميراثه) مبتدأ وقره له من ماله مبتدأ ثان وقره للاتق خبر الثاني اه سم (قوله وهو) اي الى اللاتق  
بمثله للولد (قوله بها) اي بمثل (قوله منع زياتها) اي ائتمه على اهل الميراث (قوله قلتم منوع) حاصل  
السؤال انه لا تصور ان تزيد ائتمه على ميراثه وان هذا عمل ما قاله البلقيش وحاصل الجواب تصور زياتها  
عليه سواء يده ميراث المقدور او ميراث الفرق وقد يقال هذا ليس مراد البلقيش بل مراده انه وان  
تصور زياتها لكن يجب ان لا يزيد كان الحكومة اذ ابلغت ارش عضو مقدور يجب نقصانته اه سم  
(قوله قاله جمهور اطبقوه) اي ما اقتضاه اطلاقهم من جواز زياتها على ميراثه كذا (قوله مما  
يقبل الخ) اي من منع زياته ائتمه على ميراثه كذا (قوله به يعلم الخ) اي بقوله قلت الخ (قوله دية  
متبرع عنها) اي الحكومة (قوله وهو) اي الفرق انتهى الحكومة (قوله بخلاف المتبرع والميراث) الخ  
اي فليست تابعة حصته (قوله لا تقرر الخ) اي في شرح لا يسبها كطلاقه كذا (قوله انموذج)  
اي الميراث (قوله وانكلا) اي من المتبرع والميراث (قوله فيها) اي كدية الموجب والافتراء (قول المتن  
معتبر احكامها) اي وقت الفرق سم وعش (قوله فيه اشارة) يتامل اه سم (قول المتن وقيل اقل مال)

الجمع الا في عدم الاحتياج لذلك (قوله من نصف الميراث) لعل المراد مع ثبوت النص عنه (قوله وان  
زاد على ميراثه على الاوجه) وقد يتبعه التفصيل بين تقدير القاضى فتتمتع الزيادة وتراضيهما لتجوز  
مقتضى النظائر ان لا تصل الى ميراثه المثل اذ فرض القاضى وهو ظاهر شرح حر (قوله على الاوجه) كذا  
في شرح الروض (قوله فان قلت الخ) انظر ما حاصله (قوله ميراث الخ) ميراثه او من ماله مبتدأ ثان  
واللاقى خبر الثاني (قوله منع زياتها عليه) وجهه اذا فرضه الحاكم ويشهد له كلام الاصحاب (١)  
نظائر هذه النظائر لا تصحبت الزيادة وقد تشبه نقصان ايضا الا ان يراد الاستثناء دلح الزيادة مع ابداءه  
يجوز المساواة ثم رأت قوله بل مقتضى النظائر الخ من ان الحاكم لا يبلغ بمسكونه عضو مقدور ثم ان  
لا يبلغ بالتعزير الجنود غير ذلك اما اذا تفرق عليها الزوجان فلا يشترط ذلك بل مقتضى النظائر ان لا تصل الى  
ميراثه المثل اذ فرض القاضى وهو ظاهر شرح حر (قوله قلت الخ) انظر ما حاصله (قوله قلتم منوع الخ)  
يسبق من هذه العبارات ان حاصل السؤال انه لا تصور ان تزيد ائتمه على ميراثه وان هذا عمل ما قاله البلقيش  
وان حاصل الجواب تصور زياته عليه سواء يده ميراث المقدور او ميراث الفرق وقد يقال هذا ليس  
مراد البلقيش بل مراده انه وان تصور زياتها لكن يجب ان لا يزيد كان الحكومة اذ ابلغت ارش عضو مقدور  
يجب نقصانته (قوله في المتن معتبر احكامها) هل يعتبر حالها وقت الطلاق او وقت القرض فيه نظر  
وبه الاول لان وقت الوجوب (قوله فيه اشارة) يتامل (قوله في المتن وقيل اقل مال) هل معناه انه يتبع

(٥٣) - شرواني وابن قاسم - صابع

زيادتها على شغل الميراث (وقيل حاله) الظاهر على الموسع قدره على المقر قدره وكان للفقير دين قوله لعل بعدد المطلقات تنازع بالمعروف  
في اشارة الى اعتبار حاله ايضا (وقيل حالها) لانها كالبذل عن الميراث وهو معتبر باوجهها (وقيل) المعبر (اقل مال)  
(١) قول المحقق ويشهد له من كلام الاصحاب فلان قوله لم يقتضى النظائر الخ ليس في نسخ الشرح التي بايدينا اه



يَجُوزُ جِهَهُ مَدَّحُورٍ وَبِذَا جِهَةِ الْقَوْرِ (يُصَلُّونَ كَمَا يُصَلُّونَ فِي الْحَيَاةِ) وَمِنْهُ إِذَا (اِسْتَحْفَا) أَيْ الْوُجُوهَانِ (فِي حَقِّهِ) ۖ  
مُسَمًى وَكَانَ مَا يَتَّبِعُهُ الزَّوْجُ الْفُلَّ (أَوْ) (فِي حَقِّهِ) مِنْ نَحْوِ جَلَسَ كَذَا فَيُرَى حُلُوْلُهُ قَدْرَ اجْلِ وَصَحْبُهُ جَدُّهَا لَوْ لَا يَبْنِيَّةَ لَأَحْدَهُمَا وَتَعَاوَدَتْ  
يَتَنَاصَرُ (تَحَاظَا) كَأَمْرٍ فِي الْبَيْعِ نَحْوُ كَيْفَ الْبَايِنِ (٤١٨) نَعَمْ يَبْدَأُهَا بِالزَّوْجِ لِقَوَّةِ حِبَابَةِ يَمَانِ الْبَيْعِ لَمْ يَخْرُجْ مَعْسَى مَالُوْهُ جَمِيعٌ مِثْلُ

كان كثر فاخذ مادته  
وبيق الواثق يدته كثر  
لفحص بشي فكذب  
( ويتحالف وانما  
ولدت واحد منها  
والآخر ) اذا اختلفا شي  
ماذ كثر فقام مقام موته  
لكن الوارث انما يحلف  
فان على نفي العلم كلام  
ان موثرت بنك باسما فانك  
بمسماتك لا ياد من  
القطع بالثاني القطع بالاول  
لا حال جريان مقدين حل  
احد هادون الآخر بخلاف  
لو رثت فانه يحلف على اليك  
مطلقا نعم مقضى كلام جمع  
مقتدين ان نحو الصورة  
حالة العقد تحلف على نفي  
العلم بتزوج وليا بالتقدير  
المعني به الزوج واستظهر  
لاها تحلف على نفي قتل  
غيرها و هو الولي ولم تقيد  
الحال ولم تستأذن و اجراء  
اللاحق في عبارة ذلك عايفة  
تخصر وكل فاذ وجبه  
لا تلاقا ( ان بعد التحالف

أو الحاكم نفذ بأطرافه من الحق قط لغيره وبالتحالف بهو لا ولا ينفسخ التحالف كالبيع (ويجب به مثل) وإن زاد  
على ما دعت لأن التحالف يوجب بالبيع وهو متعذر لو جبت قيمة (ولو ادعت تسمية لا تقدر) فافكها) من أصلها ولم يبدع قويضها  
(تحالفا في الأصح) لأن حاصله الاختلاف في قدر المهر وعده أن كان مدعاها أكثر من مهر المثل أو من غير تقدير البلد  
أو ميتا ولو اتقص من مهر المثل لتعلق الغرض بالعين ولو ادعى تسمية وانكرت ومدعاها دون مهر المثل أو من غير تقدير البلد

ويفرق بين جريانات  
الخصلاف هنا لا في  
الاختلاف في قدر المسمى  
بأنهما ثم لما اتفقا على  
أصل التسمية واختلاف في  
قدرها كان كل مدعيها  
ومدعي عليه حقيقة جلاء  
التحالف وهنا لا اختلافا  
في أصل التسمية أمكن  
أن يقال الأصل عدمها  
لقوى جانب منكرها  
فيصدق بيمينه ويوجب مير  
الخصلاف فلا معنى للتحالف  
(ولو ادعت نكاحا ومير  
مثل) لعدم جريان تسمية  
صحبة (فأقر بالنكاح  
وأبكر المير) بأن قال  
نكحتها ولا مير لها على  
أي لكونه نفي في القدر (و  
سكت) عنه بأن قال نكحتها  
ولم يراد ولي يمدح قويضنا  
ولا إخلالا بالنكاح من ذكر  
المير (فالأصح تكليفه  
اليان) لمير لأن النكاح  
يقتضيه (فان ذكر قدرنا  
وردت) عليه (تحالفا) لأنه  
اختلاف في قدر المير وقول  
غير واحد في قدر مير المثل  
يحتاج لأصل لا ما تدعي  
وجوب مير المثل ابتداء  
وهو يكر ذلك ويدعي  
تسمية قدر دونه فان أريد  
أن هذا قد ينشأ عنه  
الاختلاف في قدر مير  
المثل بأن يدعي أن المسمى  
قدر مير مثلا فتدعي عدم  
التسمية وان مير مثلا

أومعين بالرفع (قوله ما) أي في الاختلاف في ذكر التسمية بصورتيه (قوله لا في الاختلاف) أي السابق  
في قول المتن اختلاف (قوله لا يمكن أن يقال) أي على ما قال به مقابل الأصح (قوله ويجب) بالجرم مطلقا  
يعنى (قوله) فلا معنى للتحالف) أي على أحد الوجهين اه سم (قوله لعدم جريان) التي قول المتن فان  
ذكر في المتن لا في القدر ولا إخلالا بالنكاح من ذكر المير والى قول المتن ولا اختلاف في التباية (قوله أي لكونه)  
أي المير (قوله نفي في القدر) ليعان هذا لا يرجع بان المير ليس عليه بل يرجع بان له ذاتي في القدر  
وجوب مير المثل فكيف يجعل علاقة قوله لا مير لها عليه فكان هذا بيان لاستدراكه في الواقع يصحبه  
دعما فسادا اه سم (قوله أي ولي يمدح) ظاهره أنه عطف على سكت كما مر صريح المتن (قوله ولي يمدح  
قويضنا) لا يتأمله قوله قبله أي لكونه نفي في القدر لأن نفيه في القدر من التفضيل لصده مع عدم إذن  
الرشيعة في نفيه على أن هذا أي قوله أي لكونه نفي في القدر بيان لاستدراكه يصحبه في الواقع ولا يلزم من ذلك  
تصرحه بعدمه وخروج به ما وادعي قويضنا في نفي أن يقال إن صرح بان مير المثل لعدم التسمية لمير  
ما ذكره بقوله الآن ولو ادعى أحدهما قويضنا على وإن صرح بان مير المثل فهو ما ذكره بقوله  
الآن أو لا غير تسمية الخ وبقى ما لم يصرح بشئ منها بل اقتصر على دعوى مير المثل اه سم  
أقول ولا يمدح حيث يتكلم فيه البيان على الأصح (قوله) ولا إخلالا بالنكاح) يلتي في دعواه الإخلال وجوب  
مير المثل لأنه مقتضى الإخلال دعواه أموافقة لدعواها اه سم (قوله يقتضيه) أي المير (قوله وقول غير  
واحد منهم) شيخ الإسلام أي هو المتن اه وحش (قوله في قدر مير المثل) أي بدليل قولنا في قدر المير اه سم  
(قوله يحتاج) خبر قول الخ (قوله ويصح) أي بعد تكليفه باليان (قوله أن هذا) أي الاختلاف اه  
عش (قوله بأن يدعي الخ) أو بأن يدعي في البيان مير مثلا اقتصر بما ذكره (قوله وعلى كل) أي من  
كون ما في المتن اختلافا في قدر المير أو في قدر مير المثل (قوله ليدعيه) أي مسئلة المتن (قوله غير مأمور) أي في

(قوله لا في الاختلاف) أي السابق أول الفصل (قوله فلا معنى للتحالف) أي على أحد الوجهين (قوله) في  
المنافق بالنكاح وأبكر المير الخ) وقول الشارح هنا يعني الجمل المحل بأن نفي في القدر أو لم يذكر فيه  
صادق بنى التسمية قرأنا أو بنسبة فاسدة لأن السالبة الكلية تصدق بنفي الموضوع وقوله بأن نفي في القدر  
راجع لقول المصنف فانكر المير وقوله أو لم يذكر فيه أجمع لقوله أو سكت عنه فهو لفو نشر سب فلا  
تكرار فيه مع قوله سابقا بأن لم يهر تسمية صحيحة إذ ذاك بيان لمير المثل وهنا بيان للاستدراك أو السكت تشرح  
مير (قوله أي لكونه نفي في القدر) فيه أن هذا لا يرجع بان المير ليس عليه بل يرجع بان له ذاتي في  
القدر وجوب مير المثل فكيف يجعل علاقة قوله لا مير لها عليه فكان هذا بيان لاستدراكه في الواقع يصح  
دعواه فسادا (قوله ولي يمدح قويضنا) يصرح به (قوله ولي يمدح قويضنا) لا يتأمله قوله قبله أي لكونه نفي  
في القدر لأن نفيه في القدر من التفضيل لصده مع عدم إذن الرشيعة في نفيه على أن هذا بيان لاستدراكه  
بمسبب دعوى الواقع ولا يلزم من ذلك تصرحه بعدمه وخروج به ما وادعي قويضنا في نفي أن يقال إن  
صرح بان مير المثل لعدم التسمية لمير ما ذكره بقوله ولو ادعى أحدهما قويضنا والآخر أنه لم يذكر مير  
أو صرح بان مير المثل فهو ما ذكره بقوله أو لا غير تسمية وبقى ما لم يصرح بشئ منها بل  
اقتصر على دعوى مير المثل (قوله) ولا إخلالا بالنكاح) يلتي في دعواه الإخلال وجوب مير المثل لأنه  
مقتضى الإخلال دعواه أموافقة لدعواها (قوله وقول غير واحد في قدر مير المثل) أي بدليل قولنا في قدر  
المير (قوله ويدعي تسمية قدر دونه) أي بأن يدعي في البيان مير مثلا اقتصر بما ذكره (قوله وعلى كل) أي من  
لا يطرق في التسمية قلت له لا يمكن أن يدعي دعواه وجوب المير الذي ذكره لا يطرق في التسمية لكن ما قالها  
على وجوب مير المثل بالمقدار لعدم تسمية صحيحة ومرجع النزاع إلى قدر مير المثل بعد الاتفاق على وجوبه  
وقد تقدم أنه لا خلاف في كثرة أن القول لقوله لا غير تسمية تصوير المسئلة عما إذا ادعى تسمية قدر دون  
ما ذكره فليتأمل (قوله غير مأمور) أي في قوله لا في القدر ولا في الفصل وخروج بمسمى ما لو وجب مير مثلا الخ (قوله

أكثر صح ذلك على ما فيه وعلى كل ليدعيه مأمور أن القول لقوله في قدر مير المثل لأنها ثم اتفقا على أنه واجب وان المقدار من التسمية

علاهما (فإن امر متكرراً) **القول (٢٤٤)** أو نحو كذا (محذوف) يعني الرد أن الشئ عليه مهر مثلاً (رفعى لها) به عليه ولا يقبل قولها

ابتداء لأن التكاج ينفقد  
بأنه متصرف في وقتها قبلها  
بأنها تم اختلافاً في القدر  
ابتداء لأن انكار التكاج فكلف  
ثم يقتضي لزوم مهر المثل  
ومداهما إذا بدعها أنكر  
المهر أصلاً ولا لصيل اليمع  
الا حراً بالنكاح فكلف  
اليان وشرح بقوله ومهر  
مثل ما أودعت نكاحاً  
بمسمى قدر المهر أو لقتال  
لا أدري أو سكك فاته  
لا يكسب ياناً على المتمد  
لأن المدهى به معلوم بل  
يخلف على نبي ما دعت فان  
نكل حلفت وقضى لها وظاهر  
أن الوارث في هذه المسائل  
كالورث ولو ادعى أحدهما  
تقريباً والآخر أنه لم  
يذكر مهر صدق الثاني كما  
يضاؤه والآخر تسمية  
فالأصل عدمه فيلحق بكل  
على نبي مدهى الآخر كالو  
اختلافاً في عقدين فإذا  
حلفت رجب لها مهر المثل  
نمدها التضييق قبل  
الوطء لا تسمع إلا بالنسبة  
لطلب الفرض لا غير (ولو  
اختلاف في قدره) أي المسمى  
(زوج وولي صهره أو  
جنته) ومثله الوكيل وقد  
أدعى زيادة على مهر المثل  
والزوج مهر المثل أو زوجة  
وولي صغير أو مجنون وقد  
أنكرت قصص الولي عن  
مهر مثل أو وليها  
تخالفاً في الأصح) لأن  
الولي مباشره للقد قائم

قوله في أول الفصل وخرج بمسمى ما لوجب مهر المثل الخ أه سم (قوله بخلافه هنا) يتأمل أه سم  
(قوله أن القول الخ) بيان الماهر (قوله على أنه) أي مهر المثل (قوله بين الرد) أي تسمى هذه اليمين بين الرد  
تزيلاً لصراره على الإنكار منزلة نكوله عن اليمين وبأن أن نكوت المدهى عليه عن جواب الدعوى لأنني  
دعته منزلة منزلة النكول أه سم (قوله ابتداء) أي قبل تكليفه بالبيان (قوله وقارفت) أي مسئلة  
التمزج رعي قوله ولو ادعت نكاحاً الخ (قوله ما قبلها) هو قولها لمصنف ولو ادعت تسمية الخ سم وعش (قوله  
مداهما الخ) جملة ما عليه (قوله فكلف بالبيان) فإن ذكر قدره انقص ما ذكره تعالى وإن صر على  
الإنكار حلفت وقضى لها مسمى (قوله أو سككت) بن مالو أنكر المهر فينبغي أن يكلف بالبيان أيضاً وأنكر  
التسمية فتقدم في ولو ادعت الخ أه سم (قوله على المتمد) كذا في النباية (قوله بل يخلف الخ) له  
ويجب مهر المثل سم وعش (قوله وظاهر أن الوارث الخ) ومثل ذلك ما ماتت الزوجة وأدعت ورثتها  
على الزوج اعلم بكسامة كذا أول مدفع الماهر لخصه في قوله في دعواه ذلك أن لم يقم به أه عش  
(قوله ولو ادعى أحدهما) أي قوله لنمدها حقاً الخ (قوله صدق الثاني) أي يجب مهر المثل سم وعش  
(قوله أو لاخر تسمية) ظاهر مؤيد أن كانت قد دعي المثل أه سم (قوله لنمدها حقاً الخ) كذا  
في شرح الرض وأعرض بأمس لم تعارض دعوى أه التضييق دعوى الزوج عدم التضييق وعدم  
التسمية مقتضية تلك الدعوى لوجب المهر أما حيث عارضها ما ذكره فالوجه سماح دعوى أه لوجب لها مهر  
المثل يمدح كل منهما على نبي مدهى الآخر إذ يمدحهما بصير المقدعاً علياً عن التضييق والتسمية  
وذلك موجب لمهر المثل مداه سم (قوله أي المسمى) أي قوله قبل الوجب الخ لاخر لم يسم إلى فإن  
نكل إلى التفرع في النباية لاخره تنبيه إلى الخ (قوله ومثله) أي الولي الوكيل أي في عقد النكاح عبارة  
التمضي يمدح كبحر قول الفارح وقدا دعي زيادة على قوله قبل الخ نصاً وأما الوكيل في عقد النكاح فكانت  
فيما ذكره (قوله وقدا دعي) أي الولي (قوله والزوج مهر المثل) سيد كبحر مدعيه بقوله ما إذا عترف  
المهر قوله وكذا لدعي الزوج الخ (قوله أو زوجة الخ) كقوله لا أي أو وليها ما عطف على زوج الخ (قوله  
أو وليها) أي الزوجة والصغير أو المجنون وقدا دعي ولي الزوجة زيادة عليه أه سم (قوله أو وليها)  
أي بأن كان الصداق من مال الولي الزوج عش ورشيد (قوله إن تعلقا الخ) وقاعدة التحالف أنه ربما  
ينكح الزوج فيحلف الولي فيثبت مداهم ولك أن تقول إن قال شيخنا أن هذه القاعدة تحصل بتخليف الزوج  
من غير تحالف أه مسمى (قوله فلو كل) أي المولى أه سم (قوله حلف) أي على البت أه عش (قوله

علاهما) يتأمل (قوله وقارفت ما قبلها) أي قوله ولو ادعت تسمية وأنكر ما خالف في الأصح (قوله  
أو سككت) بن مالو أنكر المهر فينبغي أنه يكلف بالبيان أيضاً أو التسمية فتقدم في ولو ادعت الخ (قوله على  
المتمد) اعتمد مهر في الرض أنه يكلف وأعرضه شارحه (قوله بل يخلف) له ويجب مهر المثل  
(قوله صدق الثاني) أي يجب مهر المثل (قوله أو لاخر تسمية) ظاهر مؤيد أن كانت قد دعي المثل (قوله  
نمدها حقاً الخ) عبارة شرح الرض نعم إن كانت مديعة التضييق وكانت دعيها أه قبل  
الدخول فظاهر أن دعواها لا تسمع لأنها لا تدعي على الزوج شيئاً في الحال غاية أن تطالب بالفرض أه  
وأعرض بأن هذا مسلم لم تعارض دعواها لا التضييق دعوى الزوج عدم التضييق وعدم التسمية  
المقتضية تلك الدعوى لوجب المهر أما حيث عارضها ما ذكره فالوجه سماح دعوى أه لوجب لها مهر المثل  
يمدح كل منهما على نبي مدهى الآخر إذ يمدحهما بصير المقدعاً علياً عن التضييق والتسمية وذلك  
موجب لمهر المثل مو (قوله أو وليها) أي الزوجة والصغير أو المجنون (قوله وقدا دعت الأولي) أي  
الزوجة ووليها الثانية أو وليها ما زيادة عليه قد يقال لقاعدة لا دعوى الزيادة لأن الولي الصغير والمجنون  
لا يصح منه الزيادة (قوله فلو كل) أي المولى (حلف) لم يبين أنه يخلف على البت أو على نبي الملم

مقام المولى كوكيل المشرى مع البائع أو عكسه فلو كل قبل حلف (١) قول المحقق قوله وقدا دعت الخ ليس في نسخ الشرع التي يدينها أما

وليه حلف دون الولي اما اذا اعترف الزوج بزيادة حلف ميراثه لم يلزم الحلف الا لما حلف بل يؤخذ بقوله بلا غير ثلاثي لا يستلزم الحلف للموجب مثل الميراث  
تضييع الزيادة عليها كذا الوادي الزوج دون ميراثه الحلف ميراثه بل لا تخالف كذا قالوا بل يفتي التحقيق في الاول حلف الزوج  
رجاءان بشكل يحلف الولي ويثبت مدعاها لاكثر من مدعي الزوج اه وهو متجه للمنفى ومن ثم تبطل كثره غيره وباتى ذلك في الثانية  
ايضا يحلف فان نكل حلف الولي ويثبت مدعاها ويخرج بالصيغة والمنجزة البالغة العانة فهي التي تحلف ولا ينافي حلف الولي هنا فهو منفى  
الدعوى لا يحلف وان باشر السبب لان ذلك حلفه على استحقاقه ولو لم يجر هذا لا يجوز الثانية فهو ما حلفه على ان عقده وقع هكذا فهو  
حلف على فعل نفسه الميراث ثابت مختار قبل الوجه المفضل ثم بين ان باشر السبب وان لا يرد (٤٣٧) هذا الجمع ويرد منه لانه مع مباشره  
السبب ان حلفه على استحقاق

المولى لم يمد ولا افاد  
(تخييم) قولنا او ولياها  
هو ماصحوا به وهو  
لا ينافي الا اذا كان الاحداق  
من مال ولي الزوج وهو  
الاب والجد لانه حينئذ  
يجوز الزيادة في ميراثه  
اما من مال الزوج فوليه  
لا يجوز له الزيادة على ميراثه  
المثل ووليها لا يجوز له  
التقص عنه فلا يصور  
اعتقلا لهما في القدر وحقت  
فلا تيه وتخالفا وانما لم  
يتمضوا لهذا مع وضوحه  
لعله من كلامهم في غير هذا  
المحل (ولو قالت كعني  
يوم كذا بالنسب يوم كذا  
بالمف والم طالبته بالانفين  
فان ثبت العقدان باقراره  
او بيمينه او يمينها يمد  
نكوله (لومه القان) بوان  
لم تعرض لتخلل فرقة  
ولا لوطه لان العقد الثاني  
لا يكون الا بعد ارتفاع  
الاول ولان المسمى يقع  
بالعقد فاستصحب بقاؤه ولم  
ينظر لاصل عدم الدخول

اما اذا اعترف الزوج بزيادة الخ اى وادعى الولي ميراثه او اكثر عبارة المنفى ولو ادعى الولي ميراثه او اكثر  
اكثر من ذلك لم يتحالف الخ (قوله فلا تتحالف) نفي التحالف مفكحل ان كان مدعى  
الولي اكثر من ميراثه اى سمى لانه ما يتكفل الزوج فيحلف الولي فيثبت ما ادعاه وقال انما نظروا  
لاحتيال حلفه دون نكوله لان دره المقاسد اقدم من جلب المصالح (قوله بل يؤخذ) اى الزوج (قوله)  
لثلاثي (قوله) اى التحالف (قوله) فيجب ميراثه اى وان قص الولي بمقتضى انما يتحالف الخ اى  
الزوج ميراثه ابتداء لانه يدعى تسمية قاسدة فلا صورة بدعواه منفى (قوله وقال بالثنتين) عبارة  
المنفى ولكن لا بد من تحليفه في نفي الزيادة كما قاله بالثنتين رجاءان بشكل الخ (قوله في الاول) هو قولي فاما  
اذا اعترف الزوج الخ والثانية هي قوله كذا لو ادعى الزوج الخ (قوله) يحلف الولي ولو نكل الولي  
انتظر بلوغ الصبية كارجعه الى امه غيره فله طلب تحلفه من الصبية فيما ذكر المنجزة اه منفى (قوله) هو  
متجه المنفى عبارة التباين هو ظاهر اه (قوله) وباتى ذلك في الثانية اى اذا ادعى الولي زيادة على ميراثه  
المثل (قوله) البالغة العانة ظاهر اه كشره المنجرح عدم اعتبار الرشد وتحلف الصبية لوله ميراثه فيحلف  
الولي اه وحش (قوله وهذا) اى الحلف على استحقاق المنفى (قوله المفضل) بكسر الصاد وشدها نعت الزوج  
وقوله ثم اى في الدعوى (قوله) بردها (الجمع) خبر الزوج الخ (والا) اى بان حلفه على ان عقده وقع هكذا  
(قوله يمينها) الى قوله من حصة المقنود في المنفى الا قوله لم ينظر الى المنفى (قوله) وان تعرض لتخلل فرقة  
فاذا تعرضت لمحتاج الى ابتداء الا الظاهر الاول اه مجرى (قوله) ولان المسمى الخ) اما اذا ادعاه لالم ليفيد  
انه علة ثمانية الثانية كان ما قبله حلة لاولي (قوله من دعواه) اى عدم الدخول (قوله الظاهر) صفة السكوت  
(قوله في وجوده) اى الدخول (قوله فاصل البقاء) اى لا اوجه العقدان من الميراثين الكاملين اه وحش  
(قوله لان الاول) اى ما لوجه العقدان من المسميين (قوله والثاني) اى عدم الدخول (قوله وحلفه) الاول  
يحلفه (قوله دعواه) اى الوط (قوله) اى الدعوى (قوله) اى الثاني والا ليمرر دعوى عدم الوط  
لا يسقط الشرط في الثاني وانما يسقط في الاول اه منفى (قوله) نفي ما ادعاه) اى من ان الثاني تحديد  
لفظ الخ (قوله) خطب امرائه الخ قال صاحب التهذيب في الفتاوى ولو خطب رجل لانه وتواضع العقد  
وقل ان عقداهدى اليه شيئا من ماله اى الاب فيكون الميراث مشترك بين ومة الميراث لانه انما عدى لاجل  
العقد ولم يعتقد في حياته انتهى انوار اه سيدهم (قوله) ثم اوسل ادفع هل الخطوة من المخطاط هنا  
وفي مسئلة الطلاق لا يمانية ام لا وقضية تمثيل الرجوع الا انما مثله متاوما كونها له في باياتي فيه  
توقف فليز اجمع ادق فيرقب ان الشارح لا مجال الامر والعصمة بعد العقد فيه فيقصد بالاعطاء المتقدمون  
المعاشرة فانها بعده يدين خلاصها فتصا المعاشرة مع العقد لان المعاشرة تقتضيه بالتقديم (قوله البيا)

(قوله فلا تتحالف) نفي التحالف مفكحل ان كان مدعى الولي اكثر من ميراثه

عملا بقرينة سكوت من دعواه الظاهر في وجوده وايضا فاصل البقاء في من اصل عدم الدخول لان الاول موجوده ثم شك في ارتفاعه  
والاصل عدمه والثاني لم يعل لم يستند لا بعد الاحتمال فلم يول مع ذلك عليه بهذا من باب عما استشكله البتني واحاطا فيه فان قال لم  
اطا فيما اوفى أحدهما صدق يمينه لا ما لاصل (وسط الشرط) في الكاحين أو أحدهما لا تافدة تصديقه وحلفه (و) انما قبل دعواه  
عدمه في الثاني (ان) ادعى الفرقان متان (قال كان الثاني تحديد لفظ لا عقد لم قبل) لانه خلاف الظاهر من حصة المقنود المتكوف  
اليها الشارع نظير ما مر في تصديق مدعى الصبح واحتال كون الطلاق رجسيا وان الزوج استعمل لفظ المدعوم في الرجعة تادر جدا  
فلم يلتزم اليه فانزعج بالثنتين هنا وله تخفيفا على نفي مادعاها لا مكانه (فرع) خطب امرأة ثم اوسل ادفع لفظ البيا ما قبل

البغدادى والى بغداد من الخراج الامرى من قبله من رجب ما وصلته كاتالفة غلام الجوزى واصطفاه لادارة هذه الزكوة وغيره من الزاوى اى انضمامه قرب من المصريح وصار قواعده حجاب امره افاضها بمعدل الهمدانية ثم لم يكن كما رجع مساهمة اليها لانهما باعلا انكاحه وبمصل ذكره الزاوى فى الصادق وعجيب من ينقل ذلك عن فتاوى ابن رزى وقدا بان لا يجب لان ابن رزى ذكره مر مره والزاوى اقتضا كاهنه ثم قالوا (٢٢٢) فرق بين كون المدي من جلس الصادق ومن غير جنسه انتهت ملخصه رواه قول الوجه

لودفع لوجته الاودع  
انه صدق فالتك بل هدية  
فان اختار في كيفية لفظه  
أو قصد صدق يمينه اه  
وذلك لان في كل من  
الصورتين قرينة ظاهرة  
على صدقهما الاول فلان  
قرينة في الخفية تطلب على  
الظن انه انما بتم اودع  
اليها لثم تلك الخفية ولم  
تم وبهذا يترك في هذه  
القرينة وضاحيا لوجه  
وقدر داته شيئا ودعمه انه  
بعض وقال المدفع اليه بل  
هدية صدق المدفع اليه اه  
اي لانه لا قرينة هنا تصدق  
النافع بل المدفوع اليه لان  
التائب في الدفع والارسال  
تغير الدائن من غير ذكر  
عوضه او تبرع وما الثانية  
قرينة وجود الدين مع  
غلبة صدور امانة المدفوع تؤكد  
صدق الدافع ولا ينافي  
لذلك قول ارسطو واختلف  
المعطر والمالك فقال  
اعطتك بعض فقال بل  
امانا صدق المدفوع امانة  
حللنا على هذه الكلمة  
الظيمة لقران الضرورات  
يختلف فيها ما لا يفتقر في  
غيرها هذا ما يجبه في اجم

[illegible]

فيل لاجابة الاله لامحيث اطلقت اغتصب هو لا تمتع على غيره الاميدة اه ويرد بانه (٤٣٣) غفلة عن تقيدها كذلك في الحديث

الاتي على ان هذا قول لبعض اهل السنة وقال اخرون تشمل الكل لكن الاشهر اطلاقها اذا اريد بها ولية العرس وتقيدها اذا اراد غيرها وعليه فلم يكف كالحديث باطلاقها نظرا لصلوها للكل فيصل الاليهام اطلقت في الحديث الاتي ايضا نظر الاشهر المذكور فكل من الاطلاق والتقييد سائق خلافا لمن وهم به فان قلت شوها للوحمة الذي دل عليه ما ذكره من اخرين ينافي قول الروضة عن السلفي والاصحاب تعقب كل دعوة تتخلل سرور حادث قلت لامانة لان هذا اطلاق قبيح من بعض اطلاقاتها والكلام انما هو في الاطلاق الفسوي ضد اولئك القويين وهو يصل الكل وعبارة القاموس والولية طعام العرس او كل طعام صنع لدعوة وغيره ثم رايست حينما اختلف في شرح الرضا خلافا لشرح البيهقي ان الوحمة من الولايم وان التعبير بالسرور الثالب (سنة) بعد عقد التنكاح الصحيح للزوج الرشيد ولولي غير ابيه او جده من مال نفسه كباقي فلو حملها غيرهما كاي الزوجة او هي عنه فالذي يتجه ان الزوج ان اذن تادت السنة منه كتجب

ذلك الملك المظفر صاحب اربل وانه كان يحضر حته في المولد التي ياتي اعيان العلماء والصوفية وان الحافظ بالخطاب بن دحية عصفه بعد افي المولد النبوي عماد التثوير في مولد البشير النذير ثم ذكر انه مثل شيخ الاسلام حافظ العمري والفضل احمد بن حجر عن عمل المولد فاجاب بانها اصل عمل المولد بدفعه ينقل عن احمد بن السلف الصالحين القرون الثلاثة وكتابع ذلك قد اشتملت على عاسر وضدها من تحريفي عليها احسان وتجب حنذا كان بدعة حسنة من الافلا قالو قد ظهر في تحريجها على اصل قايض هو ما ثبت في الصحيحين من ان النبي صلى الله عليه وسلم قدم المدينة لوجد اليهود يصومون يوم عاشوراء فسلموا فقالوا هذا يوم اغرق الله فيه فرعون بنحى موسى فحين نصوره شكر الله تعالى ليستفاد منه فعل الفكرة على ما من بعض يوم معين من اسداء لعمه او دفع تقمة ويصاد ذلك في نظير ذلك اليوم من كل سنة والفكرة يحصل بانواع العبادة كالسجود والسيار والصدقة والتلاوة وى نعمة اعظم من النعمة بمرور هذا النبي في الرحة في ذلك اليوم وعلى هذا فينبغي ان يتحرى اليوم مينة عن يطابق قصة موسى في يوم عاشوراء ومن لم يلاحظ ذلك لا يبالى بعمل المولد في يوم من الشهر بل توسع فتم نقله الى يوم من السنة وفيه ما عليه هذا ما يتصلق باصل حملها اما ما يعمل فيه فينبغي ان يقتصر فيه على ما يفهم الفكره فتمال من يحرم ما تقدم ذكره من التلاوة والاطعام والصدقة انفا حته من المدايع النبوية الزهيدة لحر كة لقلوب بال فعل الخير والعمل للاخرة واما ما يتبع ذلك من السماع واليو وغير ذلك فينبغي ان يقال ما كان من ذلك ما يباح به يتبع السرور بذلك اليوم لا باس بالخاص به مما كان حراما او مكروها لم يمنع وكذا ما كان خلاف الاولي اذ هم ذكر ان الحافظ ابن ناصر الدين قال في كتابه المسمى بورد الهادي في مولد الهادي قد صرح بانها يجب يحفظ عنه عذاب النار في مثل يوم الاثنين لان حاته ثوبية سرورا ويملا الذي صلى الله عليه وسلم لم انشد اذا كان هذا كافرا جلدته \* وتبت يدة ا للجمجم عتدا اتى انه في يوم الاثنين دائما \* يحفظ عنه السرور باحدنا فالظن بالبعد الذي كان عمره \* باحمد سرور او مات موحدا انتهى اه وقد اطلق في ايضاح الاحتجاج لكون المولد محمدا مثابا عليه بشرطه مع ايضاح الرد على من خالف في ذلك بما يبين استضافته وحمل ذلك كله مؤلفا مع احسن المقصود عمل المولد لجماعة تعالى ما هو اظهر كقول ذلك المؤلف بيان اهتمام البعده الى الاحكام كلها حتى لا ينافي كون عمل المولد بدعة كونه محمدا مثابا عليه اه سم (قوله لا حاجة اليه) اى العرس (قوله ويرداخ) وقد يقال مراد القاتل الاطلاق في كلام الفقهاء اه سم (قوله في الحديث الاتي) اى ثانيا (قوله على ان هذا) اى الاختصاص اه كرى (قوله وتقيدها الخ) فيقال لولية شتان وغيره (قوله وعليه) اى الاشهر اه كرى (قوله فيحصل الايهام) اى اياهم مع انصرافها عند الاطلاق لولية العرس كما هو الفرض سم وللكان قول الايهام بان مع هذا الفرض لانه عبارة عن وقع في التوم شيئا ولو على سيل المرجوح اه سيدهر (قوله في الحديث الاتي) اعماولا (قوله لان هذا) اى ما في الروضة (قوله من بعض الخ) لعل الاولى من جملة اطلاقاتها (قوله وهو) اى الاطلاق القدرى (قوله اعتمد في شرح الرضا) واعمد الحق ايضا (قوله ان الوحمة الخ) اى شرعا (قوله للزوج) خرجت الزوجة اه سم (قوله غيرهما) اى الزوج وولي (قوله كاي الزوجة الخ) الاولى كالزوج ريبا (قوله عنه) اى الزوج والباستملق بمثلها (قوله وراى امر الخ) غافق السيد (مؤكد) تمت لقول المتن سنة من هذا الى المتن النهاية والمضى الاقوله فلا تجيب الاجابى والافضل ولورمقيدة وقد يقال مراد هذا القاتل الاطلاق في كلام الفقهاء (قوله بانة غفلة عن تقيدها كذلك في الحديث الاتي) قد يقال هذا لا يوجب الغفلة (قوله فيحصل الايهام) اى اياهم مع انصرافها عند الاطلاق لولية العرس كما هو الفرض (قوله للزوج) خرجت الزوجة وقوله امر اغتابة السيد

الاجابة اليها وان لم ياتن فلا خلاف ان اطلق حصوها ويظهر تقيدها لسيد جود وراى اه اذن لا في تنكاح فكبح مؤكدة

(قوله من سائر الولايم) وقد نظم بعضهم اسماء الولايم فقال

وليه عرس ثم خرس ولادة • حقيقه مولود وكبره ذى بنا

وحقيقة موت ثم اضر عائن • حقيقه سفر والمادب لثنا

اه ابن القري وقوله حقيقه. فمر اى القادم من سفره وقوله والمادب اى يقال للمادبة يسكن المدرة

وعن المبال اذا لم يكن لها سبب الاثام الناس عليه اه رى زاد المثنى على نحوه

والشندى للاهلاك قد كملت • تسماو قل الذى يدريه فاعتدى

وامر الناظم شاعر او هو الخلق اه هو ما يصنع لحفظ القرآن وختم كتاب (قوله المدورة) قال الا ذرى

رحمته تعالى ان عمل تدبى لومة الخانات فى حق الذكور دون الاناث لانه ينفى ويمسح من اظهار لكنا

الوجه استعجابا ليه يبين غايته واطلقوا فيها القدوم من السفر وظاهر ان علقه فى السفر الطويل لكنا

العرف به اما من غاب يوما او اباما يسير قال به من التواشى القريه كالحاضر بناية وقضى اه (ويدخل وقضا

بالنقد) تخفيته ان ما يقع من الدعوة قبل العقد فعمل الوليمة بعده لا يجب ليه الاجابة فلكنا الدعوة قبل دخول

وتقهار الظاهر الوجوب لان الدعوة ان تقدمت فمى لفعل ما يحصل به السنه عليه فالمراد بقوله الاتى ونجب

الاجابة لان الاجابة تنجب لما حيث كانت تفعل بعد المداحه عرش (قوله ولا بطول الزمان) عرش ظاهر انه اداء

(قوله ولا بطول الزمان فيما يظهر) ظاهره انما اذا ما بدو فى اخر الباب من الهدى ماصه (قوله) لم يضر من

الفتية ولو قصوى لية العرس والصلوات بانها بعد الدخول قال الشاعر بنو حيازة قبله وبعده وقضا وسع من حين

القدح كاصح به البنى والظاهر انها عدة لوقاف لما يكر سبها والكتب ثلاثا وبعد ذلك تكون قضاء اثنى

وقوله والظاهر الخ لئلا ينس من كلام السبكى كاهل بمراجعتهم (قائدة) فى شواى الحافظ السيوطى فى باب الوليمة

سئل عن عمل المولد النبوى فى شهر ربيع الاول ما حكمه من حيث الشرع وهل هو محمود ام مذموم وهل يشاب

فعله ولا قالوا الجواب عنى ان اصل عمل المولد الذى هو اجتماع الناس وقرائة ما ينس من القرآن ورواية

الاخبار الواردة قديما امر النبى صلى الله عليه وسلم وما وقع فى وقته من الايات ثم يمدحهم بما طابوا كلونه

ينصرفون من غير زيادة على ذلك من البدع الحسنة التى يشاب عليها اصحابها ما ليه من تعظيم قدر النبى صلى

الله عليه وسلم واظهار الفرح والاستبشار بمولده الشريف ثم ذكر ان اول من احدث فعل ذلك الملك المظفر

صاحب اربل وان كان يحضر عنده فى المولد اعيان العلماء الصوفية وان الحافظ بالخطاب بن دحية صنف

له جداول المولد النبوى سماه التنوير فى مولد البشير النذير ثم حكى ان الشيخ تاج الدين عمر بن حنبل القسبي

السكندرى المشهور بالفا كان من متأخري المالكية ادعى ان عمل المولد بدعة مذمومة واقف فى ذلك

كتابا سماه المولد فى الكلام على عمل المولد ثم سرده برهته ثم قدمه احسن تقصيرا وما بلغ ذروة قدره من حافظ

امام ثم ذكره مستعمل شيخ الاسلام حافظ المصطفى ابو الفضل احمد بن حنبل عن عمل المولد فالحجب بالنصا اصل

عمل المولد بله نقل عن احمد بن السلق الصالح من القرون الثلاثة ولكننا مع ذلك قد اشتملنا على محاسن

ومنها فى تحريرى عملها المحدث ونجب منها ما كان بدعة حسنة ومن لا لئلا قال وقد ظننى ان تحريرها على اصل

نايت وهو ما ثبت فى الصحيحين من ان النبى صلى الله عليه وسلم قدم المدينة فوجد اليهود يصومون يوم عاشوراء

فسلمهم فقالوا انما يرموا غرقا لله فيه فرحون ونجى فيه موسى فمن نصوه شكر الله تعالى ليستغفروا عنه فعمل

الشكر له ما ليه من فريضة معين من اسما نعمه ودفع عنه قوما ذلك نظير ذلك اليوم من كل سنة

والفكرة يحصل بانواع العبادة كالسجود والصيام والصدقة والتلاوة اى نعمة اعظم من النعمة برون

هذا النبى الذى هو ربى ذلك اليوم وعلى هذا ليني ان يتحرى اليوم بعينه حتى يطابق قصة موسى

يوم عاشوراء ومن لم يلاحظ ذلك لا يبالى به بل المولى فى يوم من الشربى ل توسع قروم فتغلو الى يوم من السنة

وليه ما ليه هذا بما يلقى باصل عمله واما ما يعمل فيه فينبغى ان يقتصر فيه على ما يفهم الشكر له تعالى من نحو

ما تقدم ذكره من التلاوة الاطعام والصدقة وانما تدعى من المدايح الذوق والهدى فافكر كالعقول الى

كثير من سائر الولايم العشر

المشيرة لثبوتها على

الله عليه وسلم قولا وفعل

ويدخل وقضا بالمقد

تحرر فلا تنجب الاجابة

تقدمه وان اتصل بها خلافا

ان بحث وجوبا - يتخذ

زاحا انما تسمى وليمة عرس

ولم يبال بخالفته لصرح

كلام غيره والافضل فعليا

عقب الدخول للتأجيل ولا

تقوت بطلاق ولا موت ولا

بطول الزمن فيما يظهر

كالمعققة ونجب الاجابة

اليها وان غفلت فى الوقت

المقتضول كاهو ظاهر (وفى

قول اووجه)

وصوب جمع انه قول هو القياس لان مع شيئين اختلف (واجبة) هذا الخبر المتفق عليه ولو لم ينفذت وحاول عمل الذنب لم يجر على غير ما هي  
الذكاة قال لا الا ان تطرح وخبره في المال - في سوى الزكاة وما صححنا ولا غيرها (٤٢٥) لو وجبت وجبت الشاق لا قاتل به

أبدوا في الدبر وهو الظاهر انها تنهى بعدة الزفاف البكر سبوا والتيب ثلاثا وبعد ذلك تكون مضامها سم  
وسيد عمر (قوله وصوب) ال قول له في نظر في التباية (قوله وما صححنا) في قتال ما طمان وما مناعا  
في قدم عليها سم (قوله ولا تبايع) صوابه على خبر هل في الخ (قوله ولا تبايع) لو وجبت الخ هذا بما  
يتناق مع قطع النظر عما فيه الحديث من ان المراد به اقل الكمال له وشيدي (قوله) وتولمبا اقل الومية  
الخ عيارا للتبايع والمخفي واقلها التمكن شاقو لنه ما قدر عليه قال الفاضل والمراد اقل الكمال شاقا لقول  
التنبيه ما يفيء ما لم ينظر الطعام جاز هو يشد لما كور للمزبور الذي يعمل في حال المقدون سكر  
 وغيره امر (قوله) ويؤخذ منه اي ماصح به الجرجاني (قوله) ويبحث الاذرى الخ) احتداه التباية (قوله  
 انها لو اختلفت الخ) خرج به ما لو تعددت اسياسها لا بد من تعدد ما عر ش (قوله) وتصدها عن الخ) فان لم  
 يقصد ذلك اي بان اطلاق استسحب التعدد كذا ذكره بعض المتأخرين ما به (قوله) وفيه نظر الخ) هذا  
 مردود بظهور الفرق بينها جحدت هذا القيس بكونها نهاية (قوله) والذي يتجه الخ) وقا للذي  
 صار له تركه ان يما لم يستعمل لكل واحدة او في واحدة من الخيم او يوصل بين القيد الواحد والعدد  
 قال الزركشي في نظر انتهى والوجه الاول كقوله ذره اه (قوله) انها كالمقيدة (قوله) بان اقل  
 ما يجزى عن الحقيقة شاقا لا يجزى ما دونها ولا غير الحيوان ولا كذلك هنا وهذا ما يقدح في قوله الاتي  
 ويؤيد التسوية الخ) فانما سم (قوله) مطلقا) تصدها عن اول (قوله) وهو سم (قوله) راجع لقوله  
 لم يكن الخ اه سم (قوله) ان سرها) اي حكمة الومية (قوله) من ذلك) اي من التوبة او ما تقرر عن الجرجاني

فعل الخير والعمل للاخرة واما ما يتبع ذلك من الجاهل وهو وغير ذلك فينبغي ان يقال ما كان ذلك  
 مباحا حيث يتبين السرور بذلك اليوم لا بأس بالحالته به وهذا كان حراما لو ذكر وهاهنا يتبع وكذا ما كان  
 خلاف الاول اه ثم ذكر ان الحافظ بن ناصر الدين في كتابه المسمى بورد الصادق في قوله الهادي  
 قد صرح بان المذهب يخفف عنه عذاب النار في مثل يوم الاية من اهتافه توبة سرورا وبلا لا في صلي الله عليه  
 وسلم ثم انشد: اذا كان هذا كافرا جلدته وتبت يده في الجسم عذبا  
 أن انه في يوم الاثنين دائما يخفف عنه السرور لاحدا  
 في الظن بالبعد الذي كان عمره باحد مسرورا ومات موحدا

اتسب وقد اطال في ابياح الاحتجاج لكون المولد محمودا ما عليه بشرطه مع ابياح الرد على من خاف  
 في ذلك مما ينبغي استمادته وجعل ذلك كله قولا ما من مقتضى عمل المولد لاجل اداءه تعالى ما هو اهله  
 وكر في ذلك المؤلف بيان اقسام البصنة في الاحكام كلها حتى لا ياتي كون عمل المولد بدعة كره محمودا  
 مثا عليه (قوله وما صححنا) قد قال ما عايناه وما عايناه فقدم عليها انتهى (قوله) ولا تبايع لو وجبت  
 لوجب الفاقة فان قلت كيف تصح هذه اللازمة مع انه قوله في الحديث ولو بفساد صريح فان الماعوليا سم  
 من الهادة قلت لان المبالغة في الصاغة تقتضي انها اقل ما يجزى الموضع ما كان اقل ما يجزى ولو وجبت لكان  
 اقل الواجب شاقو هو المراد من هذه العبارة مع انه لا قاتل وجوبها فليأمله انه قد يتبع الاحتياط للمذكور  
 الا ترى انه قال في الحديث التمس ولو عايناه من حديث ما جاز ما دونه في الصدق الا ان يقال الاحتياط المذكور  
 ظاهر المبالغة فيعمل به لا لالحار ضرر لو جحدته ووجد هناك فليأمله (قوله) فيحصل اصل السنة الخ) فظاهر  
 ان الامر كذلك في سائر الولايم الا ان الحقيقة فان اقل ما يجزى فيها شاقا كما هو معلوم من ما به (قوله) باي شيء  
 اطعمه) اي ولو مشروبا كالبن وما السكر وهل تحصل بالماء الخالص في نظر (قوله) والذي يتجه هنا  
 كالمقيدة فيدبر في اقل ما يجزى عن الحقيقة شاقا ولا يجزى ما دونها ولا غير الحيوان ولا كذلك هنا  
 وهذا عما يقدح في قوله الاتي ويؤيد التسوية الخ) فانما سم (قوله) وهو سم (قوله) راجع لقوله لم يكن

(٥٤ - شرواني وابن قاسم - سابع) ان تولم رجلا صلاح الزوج لها كاذب لم يولد تركه لوليته القنع ان يمتن عن نفسه  
 بعد بولوه وهو محتمل الا ان يفرق بان الولد هو المقصود بالمقيدة فلم تقت يلوه بل تأكلت والوجة ليست هي المقصودة بالولية





لأنه في حق ما يحرم بالاحكام الشرعية من شأنه أن لا يردعه ويحرمه مع ذلك في نظر لاسان كان قوله ذلك ليعلم ان قصد هذا استحباب نحو النفره  
ثم وانهم لم يحرم وقال ان مجرد فتح الباب لا اثر له وقال له احسن ان شئت لان نظير القرينة على انه انما قاله تاديبا قطعاف مع ظهور غيبته في  
حضوره كظهور ما في ان شئت ان يعملي فان فيه طلب الحضور والاحتياج اليه لتجمل به ومن ثم حرم شارع لزوم الاجابة فيه واما اعتراض  
غيره له بان قال له ان شئت ان تحضر فبعد ان ظاهر هذه الاية بالاستثناء (٢٧) عن حضوره من ثم انها لم تظهر

قرينة التاديب فيها كانت  
كالاولى وقد يفهم هذا  
الشرط قوله الاتي وان  
يبدو كما اخذه منه غير  
واحد وان يكون مسلما  
فلا يجب اجابة ذي بل  
تسن ان يردى بسلامه او  
كان نحو قريب او جار  
وسياق في الجوة حرمة  
الجل اليه بالنقلب ولا يلزم  
ذميا لاجابة مسلمان لا يكون  
في مال الداعي شبهة اي  
قوية بان يعلم ان في ماله  
حراما ولا يلزم عنه وإن  
لم يكن كثر ماله امرامافيا  
ينظر خلافا لما يقتضيه  
كلام بعضهم من التقيد  
بذلك لكن يؤيده انه لا  
تكراه معاملته والا تكلمه  
الا حيث يشاء ويحب بان  
يصاط للوجوب بالاحتياط  
للكراهة وقيدت بقوة  
لانه لا يوجد الان مال  
يفك عن شبهة وان  
لا تدعو امرأة اجنية إلا  
ان كان ثم نحو حرم له  
ان يتضمنا اولها واذن  
زوج الزوجة وسن لها  
الوفاء والالتزام لاجابة  
وان لم تكن خلوة محرمة  
خشية الفتنة واليقوم

أي الدعوة (قوله لان فتح الخ) عطف على أن يحضره الخ (قوله وقال الخ) عطف على فتح باب (قوله وقال الخ)  
(الخ) وهو قول قولهم وقوله ان مجرد الخ لمفعول لافهم (قوله او قال الخ) عطف على قوله قال الخ (قوله وقال الخ)  
(قوله كظهورها) عبارة ثانية ويصل عليه قول بعض الشراح لوقال ان شئت ان يعملي لزمه الاجابة  
وهو حاصلان في صورتين يشترط ظهور قرينة ولا يكتفى عنها في الثانية بمجرد التصريح من انما ألفنا  
قرره الشارح ايد سحره (قوله فان فيه طلب الحضور) فيها انه قد يكون ذكر التجمل لتجمل معه في الخطاب  
اه سرى فلا يكتفى بل لا بد من ظهور قرينة على انه انما قاله تاديبا الخ (قوله لزوم الاجابة فيه) أي في احضار  
شئت ان يعملي (قوله بانه) أي احضار ان شئت ان يعملي (قوله لا ظاهر هذه) أي صفتان شئت ان تحضر  
فاحضر (قوله كالاول) أي احضار ان شئت وقال الكردي هو ان شئت ان يعملي اه (قوله هذا الشرط)  
أي ان يحضره دعوة كرى (قوله وان يكون الخ) أي الداعي وهو عطف على قوله ان يحضره الخ (قوله ولا  
يلزم ذميا الخ) أي مطلقا سواء كان يثبته بين الداعي قرابة او صداقة ام لا اه ح (قوله اجابة مسلم)  
مفهومه هو جوب اجابة ذي اسم (قوله بان يعلم الخ) كذا في الثانية يقول المتق لا يجب اذا كان في ماله  
شبهة ولهذا قال الزكي لا يجب الاجابة في زمانه اه ولكن لا بد من ان يطلب على الظن ان في مال الداعي  
شبهة (قوله بذلك) أي يكونا كثر ماله امرامافيا (قوله يؤيده) أي التقيد بذلك (قوله الاحتمال) أي حين  
اذا كان اكثر ماله امرامافيا (قوله بان يصاط للوجوب) أي لسقوط الوجوب (قوله واذا نذرت الخ) أي في  
الوفية بقوة ما بعد اه وشيخ (قوله وسن الخ) يتأمل صورة سنها لان الكلام في شرط الوجوب  
وهو خاص بوليعة العرس ولا بد من هذا الترتيب ما في في كلام الشارح لانه انما صوره بذكر الوليعة  
من المراقو لا يقتضي السن الا بان يقل ما يمكن تصوري في حقها بغير وليعة العرس بناء على وجوب الاجابة  
لسائر الاولام وانما افلتت عن الزوج لا خسار وما امتناعه من الفعل على ما في اه ح اقول ما هنا يفيد  
احتمالا اخذ السابق في قوله هو عظم من ذلك انه يندب لها اذ لم يرم الزوج ان تولي الخ ((قوله والا) نفى  
ما بعد الا في قوله لان كان ثم حرم الى هنا حيث يشكك للوجوب في قوله من ثم لم يوفى وجبت الاجابة  
لانه يقتضي الوجوب اذا لم تكن لها الوليعة وهو ممنوع واذا لم ياذن الزوج وهو محل النظر اه سم (قوله  
كذلك) أي كدونها لرجل واحد التفصيل المذكور (قوله اعداد الرجل) أي انفراد (قوله بان  
لا يكون) أي لا يوجد (قوله فيه غير) تنازع في قوله لا يكون وقوله لا يعرف (قوله هذا الشرط) يعني  
الذكور في كلام المصنف والاولاه وشيخ وقوله ما يلزم من الخ هو قوله كلفة ما عند الخ (قوله قد يتحد)  
أي المدعو وقوله عند الداعي (قوله ومن سور وليعة المرأة الخ) قضية هذا التصور ان الوليعة سنة في  
حق المرأة حيث لو ليس كذلك اه ح اقول لو كذلك ما ذكر قضية قول الشارح المار قال في تنجيه ان

تسن عند فقد بعض تلك الشروط تلك الشرط وذلك قاسد (قوله فان فيه طلب الحضور الخ) فيه انه قد  
يكون ذكر التجمل معه لتجمل في الخطاب (قوله ولا يلزم ذميا لاجابة مسلم) مفهومه هو جوب اجابة ذي (قوله  
والا) نفى ما بعد الا في قوله لان كان ثم حرم الى هنا حيث يشكك للوجوب في قوله من ثم لم يوفى قوله  
وجبت الاجابة لانه يقتضي الوجوب اذا لم تكن لها الوليعة وهو ممنوع وان لم ياذن الزوج وهو محل نظر

ثم لو كان كسفيان وهي كرامة وجبت الاجابة ويظهر ان دعوتها اكثر من رجل كذلك ما لم يحصل جمع بين العادة معهم ادنى  
فتنة اوردية كايمل عاباتي اخر العدد ويصور اتحاد الرجل مع اشتراط عدم الدعوة بان لا يكون الا يعرف في غيره بل ياتي في  
هذا الشرط ما يلزم اه ح قد يتبعه لافقه مدعو من صور ولية المرأة ان تولي الرجل باذنه كذا قيل وفيه نظر فان الذي يظهر  
حيث ان العبرة بدعوتها لا بدعوتها لان الوليعة حارمت امباذنه لها المتعنى لتقدير دخول ذلك في ملكه نظير اخراج القطعة عن الغير باذنه

وحينئذ يتبين أن برادى التصور أنه أدنى لها في الدعوة : أي أنها لو أن لا يندرج شخص في الجماعة عامر كجاء البيان وغيره وإن توفى الأذرى في  
إطلاعه وإن لا يكون الداعي قاسما أو (٤٢٨) شريرا طالبا للباطة والفسق كافي الأحياء به ولم اتحاد قول الأذرى على كل من جازمه لاجد

الروح أن أدنى غير الجاع جمع (قوله فيتمين أن راداع) فلا جعل إذ أنه في الأيلام عنه متضمنة لأن في الدعوة  
خصوصا مع صلاحية القرينة لذلك وكذا يقال في مسئلة العبد الآتية اه سم (قوله أو شريرا) صفته على  
الناس يقتضى أن يجد كونه شريرا لا يرجب الفسق وهو ظاهر لا يقدّر براد بالشريك في الخصومات  
وذلك لا يستلزم عموما فضلا عن الكثرة اه حش (قوله طالبا للباطة) قد لا يحتاج إليه سم وعبارة  
الأحياء على ما نقله الوركي في اتحادهم صاحب المني ومثلهما طالبا الخ لكأنه سقط من أصل الفارح  
لفظ متكلفا لفتايل على أن لا النسب السطوف بأوقافها مسئلة مفارقة لا قبلها وحلف أو يرم أنها قد بدلت  
قبلها لاسمته كما أشار إليه الحنفى اه سيدهر أقول ولعلهم يراجع الجماعة الأحياء أن ما نقله الوركي والمضى  
عن الأحياء نقل بالمضى فقط نعم هذه المسئلة في مختصره صاحبها بعبارة أو عبارة ومنتج من الأجابة إن كان  
العلماء والموضع أو الفرائض فيه شبهة أو كان الداعي قاسما أو ظالما أو مبتدعا أو طالبا بذلك الباطة اه  
(قوله وتجيب الخ) مصطف على يدى الخ (قوله أجبنا لا اقرب الخ) هذا الترتيب جارى للمندوب أيضا اه  
حش (قوله وجوب ذلك عليه) مستند اه حش (قوله وجوب ذلك) أي ما ذكر من إجابة الأقراب ثم  
الأقرب اه وكذا استدل أنه مندوب (قوله وفيه ما قيل الخ) عبارة أنها لا يقدّر في إداد قول الخ (قوله وفيه  
ما فيه) بل هو متجه اه سم وتقدم عن حش ما رواه (قوله لا يجب غيره) أي فلا يجوز له الأجابة اه  
حش (قوله وهو أب أوجد) خروج الامام الوصية فلنظر اه سم عبارة ع ش قوله وهو أب الخ فيبد  
أن الامام لو كانت وصيته أو لمك من مالها لا يجب الحضور وهو كذلك لأن الأب والجدة يمكن كل منهما من  
إدخاله بالمعنى ملكه الأول عليه بخلاف الامام ويؤخذ ما تقدم في تصويره لعلهم إمام في الأب والجدة إذ افاضل  
الولاية بأذن من طلبت منه وجبت الأجابة على مادي اه اه أي كأمه حش (قوله في أوائل الفصل) (قوله  
ولو نسبنا) ظاهره لو لم يشر إلى ذلك ولو يبنى تعديده بما إذا لم يشر عليه ما قصد من عمله اه حش (قوله أو  
مبصحا) أي أو أذن سيده اه سم (قوله وغير قاض) مصطف حرا (قوله لكن يسن) الأولى التائيد  
(قوله مالم يخص) أي القاضى وقره به أى بالأجابة اه سم (قوله باستمراره على ذلك) أي على التخصيص  
(قوله أن لا يجب) أي القاضى اه حش (قوله كل ذلك ولا يلة الخ) ومنه ما ينفى البدان والأسواق اه  
حش (قوله ويصح الخ) عبارة أنها لا يلة أو جه استثناء الخ (قوله إباحته) أي القاضى (قوله لأن حكمه الخ)  
هذا التعليل لا يجرى في قوله ونحوه (قوله وإن لا يخص الاغنياء مثلا) قضية قوله مثلا أنه يضر تخصيص  
الفقر أو يرجع بانه لو كان جيرا فهو أهل حرقته مثلا كهم فقر اغنياء بعضهم لا يجوز عن تعميمهم أو  
كان بعضهم فقر أو بعضهم اغنياء فخصم الفقر لا لما ذكر قاله عدم الرجوع في حقه لأن هذا التخصيص  
مؤخر للصدر كما ينفى ولو كانوا كلهم اغنياء فخصم بعضهم لا لما ذكر قاله عدم الرجوع أيضا والله  
لا يسمعه قوله لم أن لا يخص الاغنياء بتأهله أن المتبادر منه تخصهم بالنسبة للفقر لا عدم الرجوع  
جيرا وتأهله حرقته أو بعضهم لعدم كفاية ما يقدر عليه فاطر الفقر لا أنهم أخرج أجه الوجوب فظهر أنه  
لا يبنى إطلاقه لا يضر تخصيص الفقر اه سم قوله فظهر أنه لا يبنى إطلاقه الخ أي خلاصه  
المضى وظاهر صفة التباية (قول المتن الاغنياء) يظهر أن مراده هنا من يتحمل به عاقبة إن لم يكن غنيا  
حش (قوله بالدعوة) إلى التلبية في النهاية لا لإقوله أو غيره وكذا في المضى لا لإقوله وهذا الذي إلى التلبية (قوله

إجابته وإن لا يدعى قيل  
وتجيب الأجابة إذا بدى يظهر  
أن الدعوة التي لا تجيب إجابتها  
كالعدم بل يجب الاستيق  
فإن جاء تعاملا بالاقرب  
وحادها فإن استوى الفرح  
وظاهر قوله إجابا الأقراب  
وقوله أقرع وجوب ذلك  
عليه وفيما فيه ولو قيل أنه  
مندوب بالتصا من المسقط  
لوجهه يندى بعد وإن يكون  
الداعي مطلق التصرف فلا  
يجب غيره وإن أدنى لم يله  
لصاحبه بذلك فمن أدنى  
لمبدي أن يولم كان كالمكر  
لكن إن أدنى في الدعة  
أيضا فيها يظهر نظير ما مر  
أضافوا انقضاه إلى من  
مال نفسه وهو أب أوجد  
وجب الحضور كما يحسه  
الأذرى وإن يكون المدعو  
حرا ولو نسبها أو عبدا فأن  
سيده أو مكاتب لم يضر  
حضوره بكتبه أو أذن سيده  
أو مبصحا في نوبته وغير  
قاضى على كل ولايته  
لكن يسن له مالم يخص بها  
بعض الناس الأمن كان  
يتخصص قبل الولاية فلا  
باس باستمراره على ذلك  
قال المساورى والرويانى  
والأولى في زماننا أن  
لا يجب احدا لحث  
البائت بالحق به الأذرى  
كل ذى ولاية عامة في عمل  
ولا يشه ويحت استثناء

(قوله فيتمين أن رادى التصور الخ) فلا جعل إذ أنه في الأيلام عنه متضمنة لأن في الدعوة  
صلاحية القرينة لذلك وكذا يقال في مسئلة العبد الآتية (قوله طالبا للباطة الخ) قد لا يحتاج إليه سم  
وفيما فيه متجه (قوله وهو أب أوجد) آخر الامام الوصية فلنظر اه سم (قوله أو مبصحا في ش) أي أو أذن  
سيده (قوله مالم يخص) أي القاضى به أى بالأجابة (قوله وإن لا يخص الاغنياء مثلا) قضية قوله مثلا أنه قد

له ما حده ونحوه أى فيلزمه إجابته لأن حكمه لا ينفذ لهم وإن لا يندرج الداعي فيهم ذره أى عن طبيب نفس لا عن حيا بسبب كفة  
القرائن قاهر ظاهره وإن لا يخص الاغنياء مثلا بالدعوة تعالى أن لا يظهر منه متبدا التخصيص هم عرقا فيها يظهر لأجل غناهم وغيره لنه عنه

كلمة ما عنده فان ظهر منه ذلك كذلك لم يوجب عليهم فضلا عن غيرهم اما لاننا خصم لانتقام مثلا بل لاجار أو اجماع حرة أو لغة ما عنده فيلزم كغيرهم الاجابة وهذا الذي ذكرته هو مرادنا لغير بقوله من ان يدعوا جميع حشيرة وجميعه ان اخصاهم وقراده من ان يخص الاخصاء وإذا كان مراده ما ذكره لم يدعيه قول الاذري في اشتراط التعميم مع قدره نظر قال والظاهر ان المراد بالاجراء هنا أهل علة ومسجد دون أو بين دار من كل جانب (تنبيه) استشكل الزكري هذا الشرط قال ما احاطه ان جملة تدعى الباقي الخبر السابق حالية مقيدة لكون طعاما مباشر الطعام فلو دأب ما يمكن شر الطعام لكن سياق الحديث يقتضي اعمع ذلك التخصيص لا يسقط الطلب فاذا كروه في ان لا يخص مشكل اه وقد يجاب بان جملة تدعى بيان لكون الغالب في طعام (٤٢٩) الولية ذلك أو ما وجوب الاجابة فيعلم من

القرعان سببه التواصل والتحاب بين الناس وهذا إنما يحصل حيث لم يظهر من قصد موخر الصدور ومن شأن التخصيص ذلك فاعطل سبب الوجوب الذي ذكره فالخاص في الكلام في مقامين بيان ما جيل عليه الناس في طعامها وهو الرياء وما جعلوا عليه في اجابتها وهو التواصل والتحاب فتامه (وان يدعوا) بخصوصه كما مر (في اليوم الاول) فان اولم ثلاثة من الايام (لم يجب في) اليوم (الثاني) بل تستحب وهو دون سببها في الاول في غير العرس وقيل تجبر اعتمده الاذري ان لم يدع في اليوم الاول أو دعي واختاره لمذو ودعي في الثاني (وتكره في) اليوم (الثالث) للغير الصحيح الفصل الرابعة في اليوم الاول حق وفي الثاني معروف وفي الثالث وبما سمعنا من ظاهر ان تعدد

كلمة ما عنده) أنظر ما صوره كونه من خصم من حيث كونهم اغنياء لنحو هذا المذواه وشدي (قوله ذلك) اي قصد التخصيص وقوله كذلك اي لاجل عوام الخ فكان الاول لذلك باللام (قوله عليهم) اي الاغنياء (قوله أو لغة ما عنده) أي وافق ان الذين دعاهم الاغنياء من غير ان يقصد تخصيصهم بالدعوة ابتداء اه عش اقول وبذلك يتقدم قول السيد عمر مائه قد يقال ما وجه تخصيص الاغنياء حيث انه (قوله منها) أي من الشروط (قوله في اشتراط الخ) خبر مقدم لقوله نظر والجملة قول القول (قوله قال) أي الاذري (قوله بيان الخ) اي استئناف بيان لبيان سبب السرية (قوله ذلك) اي تخصيص الاغنياء (قوله بخصوصه) إلى قوله قال في الايجاب الخ إلى قوله هو دون لوليل والى قول المتن وان لا يكون في النهاية (قوله لثلاث ايام) اي ارا كثر (قوله المتن لم يجب في الثاني) ومن ذلك ما يقع ان الشخص يدع جماعة ويقعد القعد ثم بعد ذلك يسي طعاما ويدعو الناس ثانيا فلا يجب الاجابة ثانيا اه عش اقول وهذا يخالف ما سلكه المصنف في التنبيه (قوله بل يستحب) اي قبول الدعوة (قوله ان لم يدع) لعل المراد لا لنحو قتر فله ارجح (قوله المتن في الثالث) أي وجه ما يمددني (قوله وفي الثالث) أي وجه ما يمدد اه معنى (قوله انه لو كان) اي تمتد الايام والاروقات اه (قوله كحديث منزل) اي او كثرة المدعوين مني او قصد التعميم المتناسين في وقت كالعمل بالمتواضع ونحو عش (قوله مطلقا) أي في الثاني وما يمدد عبارة الكسري اي في الايام والاروقات كلها اه (قوله بضم اوله) عبارة المخي اي يدعوه اه (قوله تخوف من) اي لو لم يحضره اه معنى (قوله ان قصد) أي المدعو (قوله لحسد ذلك) أي من يتأذى المدعو به لهذا اي للدهر اه سم (قوله كالاراذل) لم ار من بين المراد بالاراذل ويحتمل ان المراد به من قام به مذمه وشر عار ان لم يصل الى رتبة الفسق ولم يكن من ارباب الحرف الدينية وقد سأنس به بقول القاموس الرذل الذين الخسيس مع قولهم في العلاقات الخسيس من ما عديته بديناه اه ممدد (قوله اقول ما لوردى) الى المتن

يضر تخصيص الفقراء ويوجه بأنه لو كان جيرانه وأهل حرفته تلا كلمه قراء أو بعضهم اغنياء يخص الفقراء لا لما ذكره قال وجه عدم الوجوب حيث لان هذا التخصيص هو غر للصدور ولا يخفى ولو كانوا اكلم اغنياء يخص بعضهم لا لما ذكره قال وجه عدم الوجوب اي يمتنع له لا يشمله قولهم ان لا ينص الاغنياء بنا على ان المتبادر منه تخصيصهم بالنسبة للفقراء نعم لو خصص قراء جيرانه أو أهل حرفته أو بعضهم لعدم كفاية ما يقدر عليه فآثر الفقراء لا لهم اخرج (الجماع جواب فظلم) أنه لا ينبغي إطلاقاً أنه لا يضر تخصيص الفقراء ظلياً (قوله وهذا لا يحصل حيث لم يظهر منه قصد موخر الصدور الخ) قد يقال قصد المورخ إنما يتبع الحصول بالنسبة لغير المدعوين لا يمتنع بالنسبة للذين فكيف يبطل سبب الوجوب عليهم فتامه (قوله او لحسد ذلك لهذا) اسم الاشارة الاول ما تدعى في المتن والثاني عائد على المدعو في الشرح (قوله

الاروقات كتمد اليوم وأنه لو كان لمذو كحديث منزل وجبت الاجابة مطلقا (وأن لا يحضره) يعني أوله (خوف) منه (أو طمع في جاهه) أوليما هو على حال بل للتقرب والتودد المطلوب أو لنحو طبعه أو صلاحه وورعه أو لا يقصده كجاءه ظاهر قال في الاحياء وبنى اي يسكن كما هو ظاهر ان قصد الاجابة لا يقتضيه بالنسبة لغير المدعوين بل لا بد من ان يكون من المادورين في اقامته او مصادقة نفسه من ان يظهر به كبراً واحتقاراً لمسلم (وأن لا يكون ثم) أي لا يخل الذي يحضره (به) المدعو (به) لمدوا فظاهر فينبغي انما لحسد ذلك لهذا دون عكسه فيما يظهر نعم ان كان حضوره يحرك حسد اعتمده لمن يراه ثم لا يتقدر على دفعه فظاهر أنه لا يلزمه الحضور فظهر ما يأتي في ان لا يكون ثم منكر (أو لا يليق به جلسته) كالاراذل للضرر وأما قول الماوردي والروائي لو كان هناك عدوه

او دواء عدوه لم يفرقوا ساقط التحريم والنجس من ماله ما كان قد يتاخر فيه فخرج مع ما مر من هذا من ظهور العدوا  
قاليه حله على ما اذا كانت العداء منه نظير ما ذكر في الحسول ليس كثرة الاحتمال ان وجسه اى دخله وجلسه او من غير حره  
كامل ما مر من البيان والاعتدال (لا يكون (٤٠) يحمل حضوره (متكر) اى حره هو لصفته كائنه تقديرا او لا قل منها من غير

الحيلة السابقة بخلاف مجرد  
حضوره بناء على ما ياتي  
في صور غير معينة انه لا  
يحرر دخول عدوا وكنتظر  
رجل لا مرافقه وعكسوه  
يحل ان اشرف النساء على  
الرجال عدوا وكأقطرب  
حرمة كثره تراو شعر  
والضرب على الصبي كما  
بقي وكره ولو يسببه  
وكطيل كوبة وكداية  
لبعدوا كن يضحك لفتش  
او كذب اما حره ونحوه  
ما مر بغير محل حضوره  
كيت آخر من الدار فلا يمنع  
الوجوب كما صرح به  
بعضهم ويرافقه قول  
الحارثي اذا لم تقامدا لما  
لم يضرب صاحبها كاتي بجواره  
وقله الاذعي عن قضية  
كلام كثير من المتباين  
ثم قل عن قضية كلام  
آخرين انه لا فرق بين محل  
الحضور وسائر بيوت الدار  
واحتشد فقال المختار انه  
لا يجب الاجابة بل لا يجوز  
لما للحضور من سوا البطن  
بالدعوة وبه تارق الجار  
وفرقت السبي أيضا بان  
في مقارنة داره حررا  
عليه ولأصل منه بخلاف  
هذا فانه تمسك الحضور

في النهاية الا قوله في نظر الولايس (قوله) ادعاء عدوا (الخ) وقوله (الخ) بانها بقية المتخى صارت بها ولا اثر لعداء  
بينه وبين المتخى اه قال ع ش لان الحضور قد يكون سيرا زوال العداء اه (قوله) فحصول (الخ)  
استدعاء التباين المتخى (قوله) حل ما اذا كانت العداء منه اه انظر كيف يصح هذا مع قوله ادعاء عدوه قتله  
سم لم يظهر وجه الامر بالطرق كيفية صحته على الثاني فقط لاني متلفي الاول فانه نسب العداء فيه الحاضرا  
سيدر وقوله في الاول اى قوله لو كان هناك عدوه (قوله) كما علم ما مر (الخ) اى قوله وان لا يبعد  
بمخصص جماعة (الخ) وانظر ما وجه علم ما ذكر ما مر من البيان ثم ظاهر كلامه ان الخوف على العرض  
ليس عن دار واسره ولا يخفى ما فيه على انه أولى من جالس من ياتي بجالسه بل يظهر ان العلة في كون  
الحامسة المذكورة من الاعذار انحراف المرض لان الضرر في ذلك ليس راجعا إلى العرض اه ورشدي  
اى حره الى قول المتخى ومن المتكر في النهاية (قوله) وكالضرب بالي وكره (قوله) كائنه (الخ) وكثيرا  
منه (قوله) بخلاف مجرد حضوره) اى وجوبها بمحل حضوره بلا مباشرة الاكل منها (قوله) بتدخل  
ما ياتي (الخ) سابقا ان قضية المتخى والخبر من دخول عدوا واعتدال اذ يحل له وطنا به في تايده قضية ذلك  
حرمة الدخول مع مجرد حضوره لا لآية المذكورة لان يفرق بان الصوري نفسها حرمة بخلاف الآية اه سم  
حاصله منم البتة. وبيان الفرق (قوله) وبه يعلم) اى قوله ككس (قوله) ان اشرف النساء على الرجال (الخ)  
اى لو لم تكن التحريم من روقتين كتنطير راسه ووجه بحيث لا يرضى. من بدنه ما فيه من الحققة اه  
ع ش (قوله) يضحك) من باب الاحمال (قوله) لفتش) الكلام بمعنى البلاء كاجرة بنائها بقوله المتخى (قوله) ما مر  
اى من يتاخر به بالدعوة او ياتي بجالسه من عدم المستودع الا من حره (قوله) وبه تارق الجار  
هذا الكلام قد يفيد وجوب الاجابة لدار بجواره متكر ثم فرق السبي قد يفيد المنع اه سم واقره  
الرشدي (قوله) فانه تمسك الحضور (الخ) قضية انه لو حضر على ظن انه لا مصيبة بالمكان ثم تبين خلافه  
كان حصر مع المجتمعين في محل الدعوة ثم مع الا لا في غير محل التحريم اى وحضر اصحاب الآلات بعد  
حضوره فحل الدعوة عدم وجوب الخروج عليه والظاهر خلافه اخذنا من قوله من سوء الظن بالدعوة  
ع ش (قوله) وما قالاه) اى الاذعي والسبي من ان لا فرق بين كون الآلات البوق على الحضور وكونها  
في غيره من بيوت دار الدعوة ع ش ورشدي (قوله) تبين حله (الخ) والمنع مع هذا الحل سقوط الوجوب  
لمسقة الحضور مع ذلك اه سم (قوله) اذا كان ثم عذر) كان مخاف على نفسه حررا بلحقه إن لم يحضر  
اه ع ش (قوله) وجوبا) الى قوله ويرق في المتخى (قوله) لم يوجد دال ولولم يهل (قوله) ليحصل) اى من  
التحصيل (قوله) غيره) نصت ان اسال منه اه ع ش (قوله) لاجابة) عبارة لانه لا اذاه وعبارة

او دواء عدوه) واقفيا مر في هذا (قوله) حل ما اذا كانت العداء منه) انظر كيف يصح هذا لم يظهر  
وجه الامر بالطرق كيفية صحته على الثاني فقط لاني متلفي الاول فانه نسب العداء والدعاء في قوله  
دعاء قتله (قوله) بخلاف مجرد حضوره بناء على ما ياتي في صور غير معينة انه لا يحرر دخول عدوا  
كذا شرع مودياتي ان قضية المتخى والخبر من دخول عدوا واعتدال اذ يحل له وطنا به في تايده قضية  
ذلك حرمة الدخول مع مجرد حضوره لا لآية المذكورة لان يفرق بان الصوري نفسها حرمة بخلاف الآية  
(قوله) وبه تارق الجار) هذا الكلام قد يفيد وجوب الاجابة لدار بجواره متكر ثم فرق السبي قد يفيد  
المنع (قوله) بتسلم (الخ) كذا شرع مودياتي (قوله) تبين حله (الخ) والمنع مع هذا الحل سقوط الوجوب  
لمسقة الحضور مع ذلك (قوله) لاجابة فقط) يتامل اقول كسب قوله بتامل بين سطرين تحت للاجابة فرق

لحل المصيبة بلا ضرورة وما قالاه هو الوجه الذي لا يسوغ غير مو تسلي ان قضية كلام الالين الحل تبين حله على ما اذا كان ثم  
عذر يمنع من كونه مقر اهل المصيبة غير ضرورة (فان كان) المتكر (يزول بحضوره) لحره علم وجهه (ليحضر) وجوبه على المتقول للمعتمد  
ليحصل فرضي الاجابة بوزالة المتكر ووجود منه بغيره لا يمنع الوجوب عليه لانه ليس لاجابة فقط كذا تقرر ولو لم يعلم بالابد حضوره منها

ان يخرج من حيزه نحو قولك لا يجلس معهم ان امكن ويترق بين (٤٣١) وجوب الاجابة وانما التكرار بشرطه الا ان

في السيد وعدم وجوب  
اذا قالوا صدق في الجواب ان  
قد عليا بان من شان  
السيد ان لا يجتمع كلمته  
ومعنيهم ان تشددوا كلمته  
مع ان الاصل في الوجوب  
ثم التراضي وهنا القدر  
فاحيط للوجوب هنا  
اكثر (ومن المتكررات  
حري) في دعوة اغلقت  
الرجال وظاهر كلامهم  
هنا ان المبرق الذي ينكر  
باعتقاد المدعو وبه حيز  
جمع من الصراح وغيره  
ولا ينافيه ما يأتي في السيد  
ان المبرة في الذي ينكر  
باعتقاد القائل تحريمه  
لان ما هنا في وجوب  
الحضور ووجوبه مع  
وجوده في اعتقاده فيه  
مقتضى عليه فسقط وجوب  
الحضور وذلك واما لا ينكر  
فيه اضراء بالفاعل ولا  
اعتقاد اضراءه لان اعتقد  
تحريمه بخلاف ما اذا اعتقده  
المنكر فقط لان احدا لا  
يماثل بضعية اعتقاده غيره  
قائله وانما سقط الوجوب  
واراد الحضور اعتبارا  
اعتقاد الفاعل فان  
ارتكب احد محرما في  
اعتقاده لزم هذا التبرع  
بالحضور الانكار كما صرح  
لومه الخروج ان امكنه  
علا بكلامهم في السيد

المخرج لو اثنى سم كتب سم قوله يامل بين سطرين تحت للاجابة فوق ولا يجلس معهم لكن وجوبه الى  
هذا الثاني يبين من ضمنه وان قرب معنى بترجيحه بان يقال كيف يقول ولا يجلس مع ان الكلام  
مفروض في المخرج من الخروج لنحو خوف فوسخ الخوف يبيع المجلس معهم ايضا لكن رد ذلك توجيه قوله  
ان امكن فانهم قالوا ان يامل واقع على قوله للاجابة كانه اشارة الى ان حق المياة للازالة او وجهه  
السيد محمول على ان يامل واقع على قوله لا يجلس معهم قال الفاضل المحض يامل اما قوله ان يكون مراده ان  
الكلام مفروض في الخارج فكيف يتصور عدم جلوسه معهم بحجاب بتصوره بانماض المكان  
بمعنى يكون في بعضه فينفر ذهنهم في البعض الاخر ويحتمل ان يكون مراده انه حيث جمعه معهم مجلس  
واحد فهو سائر في مجلس المنكر فلا فائدة في افرادهم بحجاب يمنع ذلك فان جلوسهم معهم تكثيرا لساوهم  
وخشية عدم تيقنهم من استقامتهم المؤثرة بتقريدهم على ما عليه ام (قوله فان صرح بالخ) عبارة عن الخلق فان لم  
يتنزهوا بوجوب الخروج لان امانه كان فان قيل وعاف فيقصد كاره ما قبله ولا يمنع لما يجرم ما يحاسبه  
ان اشتغل بالديباجة او الاكل جاز له ذلك ام (قوله وما لم يعم) اي من شان ما منهم امر شديد (قوله في دعوة)  
المرق الى المتن على سبيل في النهاية الا قوله وكان سبيله الى المتن (قوله اغلقت الرجال) اي بخلاف دعوة تالسا  
عاصه فليس ينكر لما رقباه ان الامم اجور الاقتراض الحريه ام (قوله) سقوط وجوب الحضور  
الخ) جعل سقوط الوجوب منوطا باعتقاد المدعو والوجه انه منوط باعتقاد المدعو والفاعل او ما حاطه  
ام سم (قوله) وانما سقط الوجوب الخ) والوجه ان المنكر في سقوطه اعتقاد المدعو والفاعل او ما حاطه  
اعتقاد القائل ام سم (قوله) ثم رايته غير واحد قالوا الخ) وقول الفاضل بيني الخ) هنا روي عن المنكر  
مختلفا في كسر الباء والجلوس على الحرير محرمان للحضور على مقتضى تحريمه محمول على ما اذا كان التماسا له  
باعتقاده تحريمه ايضا صرح به اي ما اذا كان باعتقاده فيجوز الحضور ولا يجب لما حاطه ان اذا كان القائل  
باعتقاده تحريمه محمول على مقتضى الحضور الا لا زلتا باعتقاده جاز باعتقاد المدعو لا يجب  
سم وقوله محمول على الخ) فاعلم ان الذي حيث حمله على اطلاقه ثم قال بكلامه من ذلك يؤخذ ما في بابين  
الرفعة من الفروع جعل اذ ينكر امر اي ما يماثل المنكرات ام قال السيد صرح عبارة الرخصة بسلامة  
التصديق عبارة شرع ارضي بغيره بالاول المذكور في النهاية ام (قوله) صرح فيها ذكره) وهو قوله  
وظاهر كلامهم ههنا ان المبرة في الذي ينكر باعتقاد المدعو قال السيد في جوابه قوله ما اعتبر اعتقاد القائل ام  
(قوله) ولا ينافيه اي قوله وسواء اجماعا لخلق فان قيل هذا اي قول المصنف ومن المكارخ يضاف  
قولهم في كتاب السيد لا ينكر الا اجمع على تحريمه اجيب بان الخلاف في ارضي اذ قال مخالف سنة صحيحة  
والسنة قد صحت بالنهي عن الاقتراض والفساد بخلاف يصادم النص ولهذا أحد القاضيين رضي الله

ولا يجلس معهم لكن رجو حال هذا الثاني يبين من عدمه وان قرب معنى توجيهه بان يقال كيف يقول ولا  
يجلس معهم مع ان الكلام مفروض في المخرج من الخروج لنحو خوف فوسخ الخوف يبيع المجلس معهم ايضا  
لكن رد ذلك توجيه قوله ان امكن فانهم قالوا ان يامل واقع على قوله للاجابة فقط كانه اشارة بقوله  
يتامل الى ان حق المياة للازالة او وجهه السيد محمول على قوله لا يمنع الوجوب عليه  
فليماثل (قوله) فسقط وجوب الحضور (ذلك) جعل سقوط الوجوب منوطا باعتقاد المدعو والفاعل او ما حاطه  
اعتقاد المدعو والفاعل ولا لا ينكر اعتقاد القائل (قوله) وسواء اجماعا لذكره التبيين غير مغلغل لما نرى فرق  
الخ) وقول الفاضل بيني الخ) هنا روي عن المنكر مختلفا في كسر الباء والجلوس على الحرير محرمان للحضور  
على مقتضى تحريمه محمول على ما اذا كان التماسا له ايضا صرح به اي ما اذا كان باعتقاده فيجوز الحضور ولا يجب لما حاطه  
باعتقاده تحريمه محمول على مقتضى الحضور الا لا زلتا باعتقاده جاز باعتقاد المدعو لا يجب  
سم وقوله محمول على الخ) فاعلم ان الذي حيث حمله على اطلاقه ثم قال بكلامه من ذلك يؤخذ ما في بابين  
الرفعة من الفروع جعل اذ ينكر امر اي ما يماثل المنكرات ام قال السيد صرح عبارة الرخصة بسلامة  
التصديق عبارة شرع ارضي بغيره بالاول المذكور في النهاية ام (قوله) صرح فيها ذكره) وهو قوله  
وظاهر كلامهم ههنا ان المبرة في الذي ينكر باعتقاد المدعو قال السيد في جوابه قوله ما اعتبر اعتقاد القائل ام  
(قوله) ولا ينافيه اي قوله وسواء اجماعا لخلق فان قيل هذا اي قول المصنف ومن المكارخ يضاف  
قولهم في كتاب السيد لا ينكر الا اجمع على تحريمه اجيب بان الخلاف في ارضي اذ قال مخالف سنة صحيحة  
والسنة قد صحت بالنهي عن الاقتراض والفساد بخلاف يصادم النص ولهذا أحد القاضيين رضي الله

حيث ذكره رايته غير واحد قالوا المتنول انه لا يجرم الحضور لان اعتقاد القائل التحريم وهو صريح فيما ذكره موسى لو فيها  
ذكره التبيين غير مغلغل فان فرقوا لا ينافيه قول القاضيين رضي الله عنه في شاره الحنفى احده واقبل شهادة لان المصنف في تعليقه

ان الحماكم يجب عليه روية احتفاءه دون اعتقاد المرفوع اليه وكفرش الحرير ستر الجدر به بل لول لان هذا محرم حتى على الناس افرش جلود السباع وعليها الور لا عشان (٤٣٢) المتكبرين قبل الاولى التميز بفرش الحرير لانه المحرم دون القراش لانه قد يكون مطروبا

اوهو غير صحيح لان فرش الحرير لا يحرم مطلقا بل لمن طهر منه انه مجلس عليه جلوسا محرم على انكلامه في منكر حاشر يحمل الدعوة والفرش لا يوجب ذلك ضمن التميز بالفرش واحتمال طيه رده قربة السياق انه جلس عليه (وصورة حيوان) مشتملة على ما لا يمكن بقاءه بفوته دون غيره وان لم يكن لها نظير كفرس باجنحة هذا كان يجب حمل حضوره لا محروم بغير كآلاه قدر على الانتهاء لا ولوم الازالة مع القدرة معلوم فلا رد هذا الا ترى ان من طهره محرم تلومه الاجابة ثم ان قدر على ازالته لومه والا فلا فكذلك اهانوا المحاصل ان المحرم من الصور كان يحمل الحضور لم يجب الاجابة وحرم الحضور او بنحوه وجبت اذ لا يكره الدخول الى محل من بمره وكان سبحانه في تعلقها بهم نوع امتنان فلم تكن كالمحل الحضور وكانت (على سقف او جدار او سادة) منصوبة لما يذكر في الحقة اذها متراد فان (او ستر) خلق لينة او منفعة ويفرق بين هذا وحل التعذيب لحاجة وان الحاجة تزيل مفسدة

نما لي حشا رب التذات يختلف فيه اه (قوله ان الحما كالم) قد يقتضى اطلاق ذلك انه لو رفع اليه مخالط يرضاه بالمستعمل او تركه العطائية مثلا اعرض عليه وذلك ومنعته والقاهرة غير مرد او انه لا حاشر اليه فليتامل اه سم اى يفتنى تحييده بامر انتفاع الحق (قوله وكفرش الحرير) الى قوله وعليها الور في الحق (قوله وفرش جلود السباع) عبارة التباين وفرش جلود غوري. برها كآلاه الحليى وغيره والحق بهى العباب جلد نهى في حرمة استعماله وكذا منصوب وسروق وبلا ليل اقتناؤه ولو كان الداخل اعنى اه وكذا في الحق الا قوله الحق الى وكذا قوله وكرب الخ قال الرشيدى قوله الحق به الخ صرح هذا الصنف انه لا يحرم من جلود السباع إلا جلد النمر وجلد النمر ولعل وجه انها مما اللذان يوجد فيهما العلقوى ان استعمال ذلك شان المتكبرين اه (قوله لان فرش الحرير لا يحرم الخ) خلافا لقول المدرى لانه المحرم اه رشيدى (قوله والفرش لا يوجب الخ) يتامل اه سم (قوله ضمن التميز) الخ فيقال كيف يتعين مع ان كل من فرش والفرش بمجرد لا يحرم وانه كاحص الاعتماد على القرنين الفرش النافذة لا احتمال طيه يصح الاعتماد على القرنين فرفع عدم الخوس عليه جلوسا محرم اه سم (قوله مشتملة) الى قوله لو كان سيف الحق الا قوله قدر الى والحاصل (قوله دون غيره) الضمير راجع لما سم زاد الرشيدى وفي العبارة مسامحة لا تخفى اه ويمكن رفع المسامحة بارجاع الضمير لحيوان (قوله هذا) اى سقوط وجوب الاجابة وجود صورة حيوان (قوله در الخ) راجع لقوله لا يوجب الخ (قوله محرم) اى غير الصورة المذكورة (قوله من الصور) اسقطه التباين قال الرشيدى قوله والحاصل ان المحرم اى الجميع على تحريمه بقربة ما مرنا اه (قوله وحرم الحضور) اى اذا لم يقدر على ازالته كاعلم عامر اه رشيدى (قوله لو كانت) حطب على كانت يحمل الخ (قوله منصوبة) الى قوله ويرفق وبالبابة والحق (قوله ما يذكره) كذا ينسخ الفاسخ الى بائنه بايادى هو فى التباين بالثرون وكذا بالثرون في نسخة الكردى من الفاسخ عبارته قوله ما تذكره اى الدليل الذى ذكره فيها وهو الطرح على الارض اه (قول المتن اوستر) بكسر المهملة بضمه اه متنى (قوله بين هذا) اى تحريم تعليق الستر المصور لمنفعة (قوله لزوال الخيل) فيه نظر اه سم (قوله به) اى عمل الصورة (قوله ولو بالقرعة) الى قوله وذلك لما في التباين (قوله ولو بالقرعة) وقاله بالقرعة خلافا للمعنى عبارة ما لوجه ما يقتضى قوله المستفاد ثوب ملبوس من انه لما يكون متكررا فيقال كونه ملبوسا خلافا لالاذرى اه (قوله الموضوع الخ) اى والمعلق (قوله) ارى مقتضاه جاز لمعتقد الحرمة المحضور ولا يجب (قوله ان الحماكم يجب عليه روية اعتقاد الخ) قد يقتضى اطلاق ذلك انه لو رفع اليه مخالط يرضاه بالمستعمل او تركه العطائية مثلا اعرض عليه وذلك ومنعته والقاهرة غير مرد او انه لا حاشر اليه فليتامل (قوله جلود السباع الخ) والحق بهى العباب جلد نهى حرمة استعماله وكذا منصوب وسروق وبلا ليل اقتناؤه ولو كان الداخل اعنى اه صرح حر فرش والفرش لا يوجب الخ) يتامل (قوله ضمن التميز) بالفرش الخ فيقال كيف يتعين مع استواء كل من فرش والفرش في ان كان بمجرد لا يحرم وفي كاحص الاعتماد على القرنين فى فرش القراش النافذة لا احتمال طيه يصح الاعتماد على القرنين فى فرش بدفع عدم الجلوس عليه جلوسا محرم (قوله دون غيره) الضمير راجع لما (قوله هذا) كانت يحمل حضوره الخ عبارة الروح فلان منكر كمر اش الحر وصور الحيوان المرفوعة حرم الحضور الخ قال فى شرحه ما مجرد الدخول فكلام الاصل يقتضى عدم تحريمه الخ اه (قوله لزمه) كذا في الروض (قوله لزوال الخيل) فيه نظر

التقديم لزوال الخيل لا لان لا تعظيم الصورة بارتفاع عليها مع باق الانتفاع به (او ثوب ملبوس) ولو بالقرعة فيدخل من الموضوع بالارض كآلاه الاذرى وذلك لما في غير مسلم عن عائشة رضي الله عنها قدمت سفرو قد سرت على صفة ملطرا فيه الخيل ذوات الاجنحة فامر بنحها وفي رواية فلطنا منه وسادة او وسادتين وكان رضي الله عنها يرتقى بهما وهو صريح فيما قاله هنا

من التفصيل واحبال قرن الفلق وهو فتح الصورة فوات ويصلح وسادته بيد لان ظاهر القطنان الصور عامة يلج الشر وهذا الخبر  
بين ما في الخبر المتفق عليه انها اشترت له صلى الله عليه وسلم ما يقدر عليه وسه به في صورته من الدخول عليها حتى ثابت واعتذرت  
تهد كروية الشدي للصديقين ان البيت الذي فيه صورة اى وان لم تحرم لان (٤٣٣) غايها انها كتبوا انا بولس امام فيه  
لا تدخله الملائكة فحقية  
المتن الخبر حرم دخول  
على هذه الصورة المظلمة  
وهو ما اعتدله الاخرى  
لنقل البيان له عن عامة  
الاصحاب والنخاتر عن  
الاكثرين والشامل من  
اصحابا ردا بذلك قول  
الشرح الصغير الاكثرين  
على الكرامة وقول  
الاستوى انه الصواب  
ويطرحها في ذلك على كل  
معية (نرحم) لا يؤثر  
حل التفتة التي عليه صورة  
كاملة لانه الحاجة ولا تان  
ينته بالمعامة بها ولا ان  
السلف كانوا يتماثلون بها  
من غير تكميل ومن لازم  
ذلك عادة حلهم لما واما  
الدرام الاسلامية فلم  
تحدث الا في زمن عبد الملك  
وكان مكتوبا عليها اسم  
الله واسم رسوله صلى الله  
عليه وسلم (يعود) حضور  
على فيه (ما) اى صورة  
(على ارض وبساط) بداس  
(ومدة) يتم اربعا  
عليها وما على طبق وخوان  
وقصة وكذا البريق على  
الوجه لان ما يوطا او  
يطرح هناك مبتذل وقد  
يؤخذ منه ان ما راع من  
ذلك الزينة محرم وهو

من التفصيل اى الفرق بين الواسدة للصورة وغير المتصورة (قوله ما في الخبر المتفق عليه) اى بين المراد من  
قوله انها اشترت الى ما تمتع (قوله لم ذ كرا) عطف على امتنع (قوله وان البيت الخ) اى وذكر ان البيت  
الخامه كرى (قوله اى وان لم تحرم الخ) خلا للصاب الرمى له امر شر اقول ويؤيد ما له الصواب الرمى من  
عدم منع الصورة فالمتمتع بدخول ملائكة الى عتليها رتفا على صلى الله عليه وسلم بالوسادين المذكورين (قوله  
لا تدخله الملائكة) خبر ان البيت الخ (قوله اى خبر مسلمو يحتمل ان ان الجنس فيمثل الخبر الثاني  
ايضا (قوله قول الشرع الصغير الخ) اعتمدته اليها بقول المتفق عبارة الاول اما خبر الدخول لحل في ذلك فلا يحرم  
كاقتضاء كلامه وان هو المتحد وبذلك حل ان مسئلة المحصور غير مسئلة الدخول خلا لما فهمه الاستوى  
اه وجار فالتاني قضية كلام المصنف تحريم دخول البيت الذي فيه هذه الصورة وكلام اصل الروضة يقتضى  
ان جميع عدم تحريمه على الشرع بمقال الشيخ ابو محمد بالكرامة على صاحب القريب الصديق لا ووجهه الامام  
والثاني في الوسطى في الشرع الصغير من الاكثرين انهم ما الى الكرامة صوبه الاستوى وهذا امر الساج  
جاوم بصاحبها لا نور ولكن حتى في البيان عن عامة الاصحاب التحريم بذلك حل ان مسئلة الدخول غير  
مسئلة المحصور خلا لما فهمه الاستوى امر (قوله وقول الاستوى الخ) عطف على قول الشرع الخ (قوله  
ويطرحها) اى محل الصورة المظلمة (قوله في ذلك) اى حرمة الدخول (قوله لا يؤثر) الى قوله وكذا ابريق  
في النهاية ولظنه ان التاثير الرومى على الصور من القسم الذى لا يسكن لاحتياها بالاتفاق والمعاملة  
وكان السلف الخ (قوله التفتة التى الخ) رانى شيخنا الصواب الرمى بان التفتة المذكورة لا يمنع دخول الملائكة  
عليها صمد احسنه شرحه خالفه حتى في الواجر الاقرب بما في الواجر لان الضرر بالاحتياج اليه صمد ارادة  
تعطيله لا يريد على ملازمة للحجى العاصم بقدره وان كان لا يدخل بيتا فيه ساقطه اى قوله  
اى التفتة كامر (قوله يتماثلون بها) الى بالتقوى على صورة كاملة (قوله اى صورة) الى قوله وكذا  
ابريق في المتن (قوله وخوان) بالكسر والعصم لغة كالى اختار امره ش (قوله وكذا ابريق الخ) خلا  
الثانية (قوله منه) اى التحليل (قوله من ذلك) اى الطبق وما منه (قول المتن) ومقطع (الراس) اى مثلا  
كاعلم عامر في الشرع اه رشيدى جبار قسم كقطع الراس متاقت كل مو الاحياء بوجه كاسيات في الشرع  
وقضية ذلك ان فقد النصف الاسفل كفتقد الراس لانه لا حياة للحيوان بدونها صمد (قوله وكل ما لا روح)  
الى قوله وخرج في النهاية الى قوله كفتقد الراس الى المتن الا قوله بل هو كية (قوله في ذلك) اى تصوير  
الاشجار وما لا روح له (قوله ما من) مبتدأ خبر قوله انها هو الخ (قوله انها هو في الاستدامة) اى ما هاتان  
الفتل اى نهاية (قوله كما صر) اى كمرس ما ختة اه ع ش (قوله لا فيه الخ) تعليل للفتن (قوله  
قوله وقضية المتن الخبر حرمه دخول) اما خبر الدخول لحل في ذلك فلا يحرم كاقتضاء كلام الروضة  
وهو المتحد وبذلك حل ان مسئلة المحصور غير مسئلة الدخول خلا لما فهمه الاستوى شرح امر (قوله  
لا يؤثر على الدخول الخ) بواقي شيخنا الصواب الرمى بان التفتة المذكورة لا يمنع دخول الملائكة على (قوله  
وكذا ابريق على الوجة) خالفه من في شرحه قال لا على نحو ابريق كايته الاستوى لا رتفاعه (قوله  
من ذلك) يشمل المحدثه لكن التردد بها ان الذى افاده قوله وهو معتدل على لا يوافق جمه فيها بالحرمة بقوله  
السابق وساده منصوبه الخ (قوله في ما منقطع الراس كقطع الراس هنا فتدلل ما لا حياة بدونه كاسيات في  
قول الشارح كفتقد الراس الخ وقضية ذلك ان فقد النصف الاسفل كفتقد الراس لانه لا حياة بدونها صمد

( ٥٥ - شروا وباب قاسم - سابق )

يصرح به في هذا خبر التعميم في السعدون اللبس في الثوب نظر لما عده كل منها (ومقطع الراس) لرواياه ما به الحياة فصار  
كأن قوله (وصور شجر) وكل ما لا روح له كالتعمير لان ابن عباس رضى الله عنهما ان ذلك للمحور في ذلك (ويحرم) ولو على نحو  
ارض وما من الفرق انها هو في الاستدامة (تصوير حيوان) وإن لم يكن له نظير كامر بل هو كية ما فيه من الوعيد الشديد كالنفس



وأن المصورين أشد الناس نقداً بآثامهم لأنهم يفتخرون في صناعتهم لأنهم يفتخرون في أنصافهم كأنهم كانوا قد غلبوا على الدنيا  
وسمروا عملهم وحكمتهم بآثارهم التي يخرجونها من صورهم والآن ليس له فعل خلافاً لما شذبه المتولي وكفده الراس فقدما لأحياءه بدو  
نعم يظهر أنه لا يضر هذا الاصطحاباً (٣٤ ع) كالكثير غيره لأن المصطلحاً كما ذكره من حاله بدون ذلك ولا شيء لمصوره قول الماورود

له أجرة المثل ضيف بل  
شاذ كما هو ولا ريب على  
كاسره (ولا تستط أجابة  
بصوم) خبر مسلم به وفيه  
أمر الصائم بالصلاة أي  
الدعاء. فرواية الأخرى  
فإن كان صائماً دعا لهم  
بأن يركبوا لاهل المنزل كما  
هو ظاهر السياق لكن  
الدعاء لهم لا يصح بالمأثور  
سنة للبطل أيضاً فذكر  
الصائم حاله لكونه منه  
أكدهم الملامتهم من  
بركة أكله ويحصل أن  
المراد هنا الصائم لكل  
جبر الملامتهم من بركة  
صومه وفيه أيضاً المظهر  
بالأكل قليل هو لوجوب  
في يومه العرس وقيل سائر  
الولائم ويحصل بقلته  
ومحسه في شرح مسلم في  
موضع الأصح أنه منسوب  
ولا يكون لدعي هو صائم  
أن يقول أنا صائم أي أن  
أمن الرباء كما هو ظاهر فإن  
شق على الداعي صوم قل  
ولو مؤكداً فالنظر الفضل  
لا مكان تدارك الصوم لندب  
قضائه بخبره فيمكنه قال  
البيهقي أسنده مطلق وفي  
الأحياء يندب أن ينوي  
بغيره إدخال السرور عليه

وأن المصورين (الخ) مصطف على اليمن (قوله فيمل الخ) حاله التوبة وقوله المتولي (قوله) وكفده الراس خبر  
مقدم لقوله فقدما الخ (قوله) نعم يظهر الخ) ويظهر أن خرق يحرمه لا يجوز استبداءه وإن كان بحيث لا يبق  
معه الحيات في الحيوان لأن ذلك لا يخرج من الهاكة أم سم وأقره الرشدي وفيه قسم إيمان فتاوى  
الجلال السيوطي في جواب سؤال ما نصه أما كون تقبيل الحنظل بدعة فصحيح ولكن البدعة لا تنصرف للحرام  
بل تنقسم إلى الأحكام الخمسة لأنك لا يمكن الحكم على هذا بالصريح لأنه لا دليل على تحريمه ولا بالكرامة  
لأن الشكر وما ورد عنه من غير خاص أي وإن كان فيه خلاف فري كاسره أي لم يرد في ذلك شيء والذي يظهر  
أن هذا من البدع المباحة فإن قصد بذلك كرامه لاجل الأحاديث الواردة في كرامته فحسن ودوسه مكره  
كرامة شديدة بل غير دالقة في الأرض من غير دوس مكره فلهذا ورد في فصله (قوله)  
ولا شيء له أجرة إلخ فري لاهل المنزل في التوبة لا قوله فري للمأثور الذي هو لا ريب (قول المتولي) لا تستط  
أجابه الخ) واستثنى من البقعة ما لو دعا في نهار رمضان المدعوون كلهم وكفون صائمون فلا يصح إلا أجابه  
إذا فاقده فيها لا مجرد نظر الطعام والجلوس من أول النهار إلى آخره مشق فإن أراد هذا فليدعهم عند  
الغروب أه تابة (قوله به) أي يعدم سقوط قوله وفيه أي خبر مسلم (قوله الرواية الخ) راجع  
لتنصير وقوله فإن كان صائماً الخ يدل من الرواية الأخرى (قوله هنا) أي في طلب الدعاء في خبر مسلم  
(قوله جبر الملام) مفعول لقوله دعا لهم بالركبوا وقوله لكونه أكدهم لملامتهم الخ متعلق بخبر الملام  
(قوله وفيه أيضاً) أي في خبر مسلم (قوله ويحصل) أي الأكل بقلته حارة للمنى وأقله على الوجوب والتدب  
فقداه فلو أخره عن الأصح الآن كان أولى (قوله والأصح) أي القول بالمتولي يأكل في التوبة وكذا في  
المتن الآخر قل كان إلخ أما إذا (قوله) أنه منسوب أي ولو في يومه العرس أه تابة (قول المتولي) فالنظر  
الفضل أي من إتمام الصوم ولواخر النهار أه معنى (قوله) أسنده مطلق علامة عدم التقبول وهذا  
في التبرج دون قولهم فيه كذاب أه عرش (قوله ولو موسما) كمثل مطلق أه معنى (قوله) مطلقاً  
أي دعي أو لا شق الصوم على الداعي ولا (قوله جرادا) أي قول المتولي لا يصرف في التوبة إلا قوله يظهر الخ  
قال ابن عبد السلام (قوله) نعم أن انتظار (المتن) في المتن لا قوله يظهر الخ قوله قال ابن عبد السلام وقوله  
بل قليل أو مسمين (قوله) لا يلفظ أي ولم تدل القرينة على أنه قاله حياً أو نحوه أه عرش (قوله) لا يلفظ  
ينبغي أو على وضاحه كما هو ظاهر أه سيد عمر (قوله) وأغتمت من أي من قوله ما تقدم الخ (قوله) يظهر  
فيه الخ عبارة المتن قال ابن الصبية وفيه نظر إذا كان قليلاً يقتضي العرف أكل جميعه أه وهذا ظاهر  
ويحصل خلافاً فيما تامل (قوله) خلافاً لما شذبه المتولي ورائق المتولي (قوله) نعم يظهر) ويظهر أن خرق  
يحرمه لا يجوز استبداءه وإن كان بحيث لا يبق معه الحيات في الحيوان لأن ذلك لا يخرج من الهاكة  
(لرح) في فتاوى الجلال السيوطي ما نصه مستعمل الحنظل هو بدعة أو إذا كان بدعة قبل هو حرام وقد  
قال ابن التماس في تبيين الفوائد ومنها أي من البدع تقبيل الحنظل هو بدعة لا يجوز وقد اتفق جماعة أنه يجوز  
دوسه ولا يجوز دوسه لكن دوسه خلاف الأول وهو كما كرهه بعضهم وأما دوسه فهو بدعة أو كتاب البيع  
لا يجوز انتظار إل قول مخرجي أه عرش في المجر الأسود أن أعلم أنك لا تضرو ولا تنفع ولو لا ذوات  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قبلتكم معنا وهو الخبر الأسود الذي هو من بائع حنظله هو بمن بائع الأرض  
بما دفع به خلقه كما ورد في الحديث فكيف يجوز تقبيل الحنظل لئلا يستحب أكرامه وقدمه من تحت الأقدام من

أما إذا لم يبق عليه فالإسك الفضل وأما القرض ولو موسماً فيحرم الخروج منه مطلقاً (ويأكل الضيف) جوازاً إذا  
والمراد به هنا كل من - من طعام غيره وحقيقته التبرج ومن ثم نأكد حديثه وأكرامه من غير تكلف شروجه من خلاف من  
أوجهها (بما تقدم له) بلاطه ودعاه ولم يدعه أكتفاً بالقرينة ثم إن آفة غيره لم يجرى بل - بدورها بالانقطاع وبه من سره أكل جميع ما قدم  
له وبه صرح ابن الصباغ ونظيره إذا قل وأقتضى العرف أكل جميعه والذي يتجه النظر في ذلك القرينة الثبوتية فإن دللت على أكل الجميع

سلكوا الاستغفار وصرح الشيخان بقراءة التكميل في كل يوم خمسين مرة بعد صلاة العشاء الاولى على مال نفسه الذي لا يتعدى الى غيره والفقير على خلافه يضمنه لصاحبه ما لم يضره به كما مر ظاهره فلاحظوا جميع هذه مواضعه (٤٣٥) حله على علمه من المال لانه وحيد كال

إذا علم حال مالك بالملك (قوله حل) أي لو كان كذا (قوله) وصرح القينخان (الخ) عبارة القين  
 وصرح الماوردي بغير الزيادة على البيع أي إذا لم يعلم حاله أو انزل أو لم يضمن قال لا نزع ويؤبه  
 وقته أو وقسم السيد بغير يمدد كمثل ذلك عن شرح الروض المصنوع جابر التكنون لا يضمن وإن  
 استعان بزيادة تقيت (قوله فرق البيع) وصدق البيع أن لا يصدقها أي متى (قوله فرق البيع) أي  
 متعارف لا المطلوب شرعاً وهو أن تحت البطلان أو جارية السيد بغير ضبط بأن يصير لا يشبه  
 ذلك المالك أو دفعه أي سيدهم (قوله) يعمل (أي) أي يقول بالكرامة وقوله والثنائي أي القول  
 بالحرمة أو عش (قوله) عن خلافه أي بأن كان كمال غيره لو شره أه (قوله) يضمنه أي ضمان  
 المصنوع أو عش (قوله) ما لم يعلم رضاء) الوجه جديدهم الحرمة إلا أن أحدهم دخلوا لما قد يتبعه من  
 أه (م) (أقول) كان قول الفارح يظهر جريان (الخ) ليس بنسخة المحشو إلا أن يحتاج إلى هذه القوة أه  
 سيدهم (قوله) حل علم حال مالك ظاهر أن عدم إقامته على الرضا يتوقف على ما ذكره الأئمة  
 غير طائفة الرضا من تبين من مالك أنه عرض فقتضى منعه الفارح أن يضمنه ويحتمل عدم البيان لأن  
 البرق على الظاهر وعدمه على وجهه حقيقة أو ضار عدمه أو إتمامه وعدمه فيناط بالمعلوم وعدمه لم يلحق  
 أقرب بغير أه سيدهم (قوله) لا يمكن (أو) لا يمكن (قوله) فلا يجوز للأعزاد على أي  
 في القرآن وأعرف ومتفقاً (قوله) والتمتع يصف على الثمن (قوله) مع الرقعة) يعني أه  
 كسرهما أو مختار أه عش (قوله) إلا ما ضمن (الخ) لم يلحق ذلك المالك الأليم والألا وجه  
 جواز ما مضى به بأن أو قرينة أو فرقاً ما ضمنه من غير ضامهم أقول هو كذلك لا يشك أنه قد تقدم  
 لم لا يكون كذلك حتى يتساروا فيه أي سيدهم (قوله) أي ما تقدم) لم يلحقوا بهم المتن الثاني وقد كان في  
 المتن الأول قد كسر فيه بقل له على (قوله) كأطباء مثل أو غيرهم أي إلا أن علم حاله مالك به  
 ورضي عن (قوله) ما لم يوافق) أي المالك أه ديشي (قوله) فيسأل (الخ) واضح أن عدمه العلم  
 بالرضاء من المالك أه (قوله) بدون عهده) زادنا فيه ما لم يقر به على خلاف ذلك كما هو ظاهر  
 أه قال عن قوله عن خلاف ذلك أي فيما أه (قوله) من ضمنه) أي كسارط (قوله) من ضمنه  
 اعتدله الثانية والحق فقالوا والقفل للزول وبهم كلامه ضمنه لم يكتف به قيل لا الزيادة على جرمه فمما

تقيل وقد عرفنا اكرام الخبر احدث لا على اياها شيئا مبرها ولا حسنا هذا ما فيه مجروح على ما قاله  
هو الصحيح المتعمد لا الجواب اما كون تقيل الخبر بدعة صحيح ولكن البدعة لا تنصرف في المرام  
بل تنقسم الى الاحكام المستقر لا لكاته لا يمكن الحكم على هذا بالنسبة لانه لا دليل على تحريمه ولا على الكراهة  
لانه المذكور وما ورد تحتها من خاص اي اركان له خلاف قوى كاصح رواه ابو هريرة وذلك خبره الذي يظهر  
ان هذا من البدع المباحة فان قصد بذلك اكرامه لاجل الاحاديث الواردة فيها كراهة حسن ودسه مذكوره  
اكرامه لشدة ايمانه في مجرد القاطع الا ان من غير دوس مذكوره عند تصور ذلك اهل قوله هو صرح الشيخ  
بكرامة اهل الفرق الاخرى في الشرح والادب وصرح ابو داود وغيره بنسبهم الى ابي ابي على الصبح وانه  
لو زاد لم يمتحن الا للشيخ اعرفه في وقتنا ورجاء ذلك لا يمتحن ولا يمتحن من غير ابي داود قوله هو الثاني  
على خلافه اي بان كان ماله غير ما ذكره (قوله ما لم يطرر عنه) هو ان حيث يمتحن من غير الا ان يطرر ملاقاة  
لما قد يتبعه ضيقه (لا ما يتبعه او يرونه) لعل هذا لا يوافق المالك الا لاسم اليوم والا لا لا وجه لاجل اماراض  
به باذن او يرتفع لوق ما يتبعه من غير ضام (قوله هو المتعمد) ملكه بالازد ادخاله بل يتصل هذا  
المتعمد بالحر لان الرقيق لا يملك (قوله) وتقول الشرح الصغير (الخ) اتفق شيخنا الشباب المولى على الشرح

تقيل وقد ذكر في أكرام الخواحيديت لاعلم فيها شيئا صحيحا ولا حسنا هذا ما فيه بحرود على ما قاله هو الصحيح المتعمد لا الجواب ما كن تقيل الجذب بفتح صميم ولكن البدعة لا تنصرف في الحرام بل تنقسم إلى الأحكام المستور لثلاثة لا يمكن الحكم على هذا بالتحريم لأنه لا دليل على تحريمه ولا بالكراهة لأن المكروه ما ورد معتنى خاص أو كان خلاف لقوى قاصر هو أو لم يرد في ذلك فهو الذي يظهر أن هذا من البدع المباحة فإن تصديقك أكرامه لأجل الأحاديث الواردة في أكرامه لحسن ودوسه مكروه كراهة مستندة بل بحرذ القائلين الأرض من غير دوس مكروه ولقد ورد في ذلك **(قوله)** وصرح الشيخ البخاري بكرة (الأكل فرق الصبح الخ) فشرح الرضوي وصرح المارودي وغيره بتحريم الزيادة على الصبح وأنه لو زاد ما لم يضره ولا الأضحية فيه فمكروه وجاز تأكله ولا يضره ولا ينقضه الزيادة **(قوله)** والآخر الثاني (خلقه) أي أن كان ماله فمكروه **(قوله)** ما لم يضره (أي) وجهه يستحقه الحرقة لا الأضحية ولا غيره خلافاً لثالثه يشعنه ضحية (الامانضه ورضونه) بل من هذا لا تأكل المالك إلا المريم والأقارب هو أو مرضى به أو نقرت لفرق ما ينضه من غير ضام **(قوله)** المتعدته عليه كما بالأزاد (أي) من ينضض مرضى المعتد بالحره لأن الرقيق لا ملك **(قوله)** وقول الشرع الصنير الخ) التي شيئا الشباب الرمي عاق الشرع

والمراد بالملك على التولية ملكه كملكه لكن ملكا مقبدا لا متصرفا عليه وقولهم يجوز دونه ابن الصباغ بأنه لا يبيع بطل أصله كملك  
حيث أدى المشروط عليه الضيقة (٤٣٣) يملك ما قدم له اتفاقا له لا ارتحال به (وله) أى الصنف مثلا (الخلفاء) يصل الطعام والتة

وغيرها وتخصيصها بالطعام  
ورده في شرح مسلم تفتن  
له ولا تغربن وم فيه  
(يصل) أو يظن أى بقرينة  
قوية بحيث لا يتخلف  
الرضا عنها جادة كما هو  
ظاهر (رضاه) لأن  
المدار على طيب نفس  
المالك فإذا خفت القرينة  
القوية به حل وتختلف  
قرائن الرضا في ذلك  
باختلاف الأحوال  
ومقادير الأموال وإذا  
جوزنا له الأخذ فالتى  
يظهر أنه ان ظن الأخذ  
بالبدل كان قرضا ضمينا  
أو بلا بدل توقف الملك  
على ما ظنه لا يقال قياس  
ما سرق توقف الملك على  
الازدراء أنه ما تروقت  
على التصرف فيه فلا يملك  
بمجرد قبضه له لانا نقول  
الفرق بينهما واضح لأن  
قرينة التقديم للأكل ثم  
قصر الملك على حقيقته  
ولا يمت إلا بالازدراء  
وهنا المدار على ظن الرضا  
فانطب حسب ذلك الظن  
فان ظن رضاه بأنه يملك  
بالأخذ أو بالتصرف أو  
بغير ما عمل يقتضى ذلك  
وعلم ما تقرر أنه يحرم  
التفعل وهو الدخول إلى محل

الصغير أنه يملك بوضعه فيه شرح هر وقياس ملكه بوضعه فيه أنه لو مات قبل ابتلاعه ملكه وأرثه  
أى ملكا مطلقا حتى يجوز له التصرف فيه بنحو يمه ولو خرج من فيه قهرا أو اختيارا قبل بول  
ملكته فيه فظن ولا يمد عدم الزوال لأن الأصل بقاء ملكه بعد الحكم ولكن لا يتصرف فيه بغير  
الأكل (قوله ان تكرر) قضيته ان المرة صغيرة وقضية ذلك توقف النسق على عدم غلبة الطاعات فليحرم

الغير تناول طعامه بغير إذنه لا على رضاه وظنه بقرينة معتبرة بل يفسق بهذا ان تكرر منه الحديث المشهور انه  
يدخل سارقا ويخرج مفيرا أو انما يفسق بالمرقة القلبية ولأن شرط كون السرة فسقا مساواة للسارق بل بغير دينار كالمنصوب على  
ما فيها ومثله أن يدهي ولو صوفيا مساكنا أو طالما مدرسا فيستعصب جماعة من غير اذن الباعى ولا ظن رضاه بذلك كما اطلاق بعضهم

رشدى

أن دعوه تتقدم دعوته في محل على العوايل ما ذكر عليه من التفصيل (وحيث) لكن الأولى الترك (تسكن) وهو دعي مفرقا  
(وغيره) كلزود فانيرو دهرام نازع الاذري على محل شرها بان فيه اضاعة ايداع ما يؤدى القتل (في الاملاك) اى عقد النكاح وكذا ما امر  
الولام كالنجان (تنبه) قوله الأولى الترك صلت انه خاص بخصوص التنازل فلا ينطبق قول المحتوي وجوب غيره احد الأولى تقديم حلو  
لخاضري هذا النكاح ويحصل العمود ان ما ذكره المثلثي مقالة ثم رايته الامم واختصر (٤٣٧) سرسا بان الأولى تعمل الدعوى على

الاملاك وهو يقتضى تدب

احضار طامد لاخصوص

المخلو وان هذا غير وليمة

العرس اى لحصوله ولو

قبيل التقويم ذلك لا يدخل

وتما الا بنام العقد كما مر

(ولا يكره في الاصح) خبر

اهل الله عليه وسلم حشر

املا كانه اطلاق الورد

والسكرة مسكوا قال الا

تتبيون قائلوا تبيتنا عن

النبي قال اما نبيتكم

عن نبيه الساكر اما

المرسان فلا دخل اسم

الله جاذبنا وجاذبنا قال

البهي استامنع وراى

الجورى موضوع لذلك

انتصر جمع السكرة

واطلاق النبي الصحيح عن

النبي لكن بين الحفاظ

الميتى في مجمله ان

الطبراني روايت الكبير

بسنده جاهل فثقت الاتين

قائه لم يحد من ترجمها

وحيث فلا وقع فيه

ولا انقطاع وفي رواية

الكبير سلال الفاكهة

والسكر قاتر عليهم وان

ذلك بعد ان خطب صلى

الله عليه وسلم وانكسح

الانصارى وامر بالتدفيف

وعيدى (قوله ان دعوه) اى نحو المالم (قوله لكن الأولى الترك) يشكك بالخبر اسم (قوله وهو  
رعيه) الى التنبه في المقتضى (قوله المالم الى الاملاك) بكرة المصرة ١ هـ ش (قوله تقديم حلو الخ) اى بلا  
تأثر (قوله لاخصوص الحلو) قد يقال لا يبعد ان يكون الخطاوى كما تقدم قياسا على الحقيقة وعليه يعمل  
كلام المثلث ١ هـ سيد محر كما تقدم اى فى اوائل الفصل يقول الصارح ويؤخذ منه انه يسن  
هنا فى المذهب ما يسن فى الحقيقة (قوله وان هذا الخ) صفة على تدب احضار الخ الاشارة لقدر على حل  
الاملاك (قوله لخراخ) اى قوله وقروا بالحق الثانية (قوله خبرنا هل الله عليه وسلم) انظر ما روج  
الدلالة مع انه لا تفرقه اه وشيدى اقول ويروى بالكبير الا فى قصص هذه الرواية فيتم الاستدلال بها لانه  
يقى ما مر من سمعنا قد يقال بان الخبر يقتضى عدم الكرامة يقتضى ان لا يكون الأولى الترك ١ هـ  
(قوله جاذبنا) اى الى صلى الله عليه وكذا حاشية التنبه فى جاذبنا (قوله وراى الجورى موضوع) فيه  
ان ابن الجوزى لم يقل فى موضوعنا فقال لا يصحح لا يلزم منه برقع قال الزركشى من قولنا موضوع  
وذلك لا يصحح من كبره فان الأولى بايات الكذب والاختلاف والثاني باخيار عن عدم التوثيق لا يلزم منه  
بايات العمود هذا جازى فى كل حديث قال فيها من الجورى لا يصحح او نحوه انتهى ع ش (قوله قاته له بعد)  
اى الحفاظ الميتى (قوله ترجمها) اى لمساها (قوله وقروا بالكبير سلال الفاكهة الخ) اى بدل  
اطباق اللوز والسكر والسلا بكرة السنين مع سلقه ما وقع فيها لغيره من نحو الطبق يقال وضعه  
فى السلا والى الجوزة (قوله قاتر) اى صلى الله عليه وسلم (قوله وان ذلك) اى الا تارو هو وقره الى  
وامه الخ معطوفان على سلال الفاكهة (قوله نعم ان حل) اى قوله لان ذاك فى التنازل والمقتضى (قوله  
لا يؤثر به) اى لا ينصحب بعضهم دون بعض اه وشيدى (قوله منه) اى من الموار (قوله بالاخذ) الأولى  
ليعمل الصورة الا عشرة منه كفى المقتضى وشرح المتبع (قوله والا) اى بان لم يستطعوا سقط بعد تصدق اخذه  
هذا مقتضى صلبه فلما راجع (قوله بنى) اى اختصاصه (قوله ليسمر على غير داخ) عبارة الثانية بالمقتضى للز  
اخذ غيرته فى ملكه اى التبرو جها بجانى قالو ع ش طائر فى ملكه قاذع فرعه غيره وفيما اذا  
دخل السمع مع الملقح هو ضو فيما اذ وقع التلحيق فى ملكه قاذع غيره وفيما اذا احيا ما يحجر غيره لكن  
الاصح فى الصورة كما بالملك اى للاخذ الثاني كالا حيا ما ساعد صورة التنازلة الاستيلاء فيها ١ هـ (قوله  
ولا تملكه) اى التبر (قوله ولم ياذن به) مقتضاه انه اذا اذن المالك لملكه لغيره عليه فيبني ان العلم  
بالضامن المالك كالذنو واضع ان الذن من وقع في حجره موعله برضاه مبيح للاخذ وملكه اعيد محر

(قوله لكن الأولى الترك) يشكك بالخبر (قوله لغيرنا هل الله عليه وسلم الخ) قد يقال كان الغير يقتضى  
عدم الكرامة يقتضى ان لا يكون الأولى الترك لان جواب بان الغير ليس فيه خصوص التثر (قوله وقيل  
اخذ مكره) قد تشكل الكرامة باقى الغير جاذبنا وجاذبنا من ضح الاحتجاج بالان جعل ما عليه  
ما ذكره بقوله نعم (قوله الاوسط) هو داخ عبارة شرح الارشادوا بسط دليله على شطره الصغير  
وخرج وقوعه فى امانا قاته لا يملكه بل يكون لولى به ليسمر على غير ما اخذه الا ان طر برضاه وسقط منه  
وان لم يفضله واذ حر لم يملك اخذ كاذع فرط غير عيش بملك الغير وسلك دخل مع المادح منه طلع ووقع

على رأسمائه قال ولم ينسب عن نبيه الاولى الامم الاقتبوا وحيث التقاطه العلم برضا المالك (تركا لولى) وقيل اخذه مكره واطالوا فى الاتصاف  
له لانه دابة ثم ان علمه ان التاثر لا يؤثر به لم يفسح اخذ من موهبته يمكن ترك لولى ويكر ما اخذه من الموار بازار او غيره فان اخذ منه او  
التقضاء او سبطه ثوبه لا جازى فيه ملكه لا لاخذ لولى صيوان اخذ من ملكه سيدنا قد يحصر من غير ان يسطه له فسقط منه قبل قصد  
اخذ بغيره وازال اختصاصه به بالان ولا يملكه لغيره جده عند وقوعه صغير فقد كمل لا لاولى له لى يحرم من غيره  
اخذ منه لى يملكه بخلاف ما مر فى التصحيح له لان ذلك غير غلوك بخلاف هذا قاته باقى ملك التاثر ولم ياذن له فى اخذ من هو لولى به

(قوله وهذا) أي بالفرق المذكور بين التجر والتشار (قوله فتحرل الخ) لشرب مرقه فيها الخ أي الارض أو الحفرة تنازع فيه الفعلان (قوله والجاء معك) أي دعوها (قوله بالتجر) متعلق بالحاقهم إياه (سم) (قوله لا بالتشار) عطف على قوله بالتجر (قوله كما قد كلامها الخ) (خاتمة) في أدياب الاكل تسن التسمية قبل الاكل والشرب ولو لم يكن من جنبه سائض ولو سمي مع لقمة فهو حسن وألقاها بضم اق و كذا بسم القائل من الرحمن وهي ستة كفاها للجماعة ومع ذلك تسن لكل منهم أن تر كذا أو أن يها في أثنائه وأن تر كذا في أثنائه أن يها في آخره وبين الحد بعد التشار من ذلك ويجوز بهما ليقضى به فيما ويسن غسل اليدين وسده لسان المالك يتدعى به فيأكله ويتناحر به فيما بعده وبين أن يأكل بثلاث أصابع الاتناع وتسن الجماعة والحديث التبر المحرم كحكاية الصالحين على الطعام وتقبل الكلام أو لم ويسن لعن الأنايا الأصابع وكل ساقط لم يتجسس أو تجسس ولم يتنظر تطهيره وطهره ويسن مؤكلاً عبيد وصفاؤه وذروجاته وأن لا يحنن نفسه بطعام إلا لمزكداً ويل يوترج على نفسه ولا يقوم المالك عن الطعام وغيره يأكل ما دام يظن بحاجة إلى الأكل لا يملكه من يقتدي به وإن برح بضيفه يكره موهباً عليه على حصوله ضيقاً مدام يكره الأكل متكتراً به مطعماً يكره الأكل ما يلي غيره ومن الأكل والوسط يستحق من ذلك نحو القفا كما يتقبل به فيأخذ من أي جانب يكره تقريبه من الطعام بحيث يقع من فيه الشيء ودمه لا توله لا تشبهه أو ما اعتدت كدويكره تفض يدعى القصعة والشرب من دم القرية والأكل بالثيال والنفس والتفنج في الأنايا البراق والمطاحل أكلهم وقرن غريبتين ونحوهما كسيتين بغير إذن الشراكه وبين الضيف أن لم يأكل أن يدعو المضيف أن يقول أكل طعامكم إني أراو وأطعمتكم الصائون وصلت عليكم الملائكة ويسن قراءة سورة الاخلاص وقريش ويتدب أن يشرب بثلاث انقاس بالتسمية في أولها والحمد في آخرها ويقول في آخر الأول الحمد لله ويقول في الثاني رب العالمين وفي الثالث الرحمن الرحيم وأن ينظر في الكوز قبل الشرب لا يتجسس فيه بل يتجسس فيه من بالحدود به بالتسمية والشرب قائماً بخلاف الأول ومن أدياب الاكل أن لا يقطعت الطعام وأن يقول المالك لضيفه لتعير كوزجه وويله إذا رفع يده من الطعام كل ويكره عليه ما لم يتحقق أنه كفى متولاً ويؤدى ثلاث مرات وأن يتخلل ولا يتخلل ما يخرج من أسنانه بالخلال بل يرميه ويضمض بخلاف ما يجمعه بلسانه من بيناهة فيعلمه وأن يأكل قبل أكله القفا لقمة واحدة وتستن أو ثلاثاً من الخمر حتى يسد الخلل وأن لا يشم الطعام ولا ما كلسه أرا حتى يرد من أدياب الضيف أن لا يخرج إلا بإذن صاحبه المنزل وأن لا يجلس في مقابلة حجرة النساء أو سترته وأن لا يكثر النظر إلى الموضع الذي يخرج منه الطعام ومن أدياب المضيف أن يضع الضيف عند خروجه إلى باب الدار ويضيئ للآكل أن يقدم القفا كة ثم اللحم ثم الخلاص أو ما تقدمت القفا كة لأنها أسرع استعانة فينبغي أن تقع أسفل المدعوت يتدب أن يكون على المائدة قتل وسياتن أن شاماته تعالى زيادة على ذلك في باب الاطعمة أه متقى وكذا في الاحياء زادات كثيرة على ذلك

### (كتاب القسم والنذور)

(قوله يفتح) إلى قوله قيل في النهاية (قوله ومن لازم بأنهما يان الخ) ممنوع إياه سم حارة الرشد في نظرا ليعنى ولوا جوابان القسم والنذور من جملة أحكام عشرة النساء أكثر الكلام الأسمي فيها لذلك خصهما بالذكر لكانوا أحاط على أن من المشهور أنه إذا ترجم لشي مؤزاد على لا يجرى امره قوله أن من المشهور الخ تأتي من سم ما يدفع هذا الجواب (قوله الاعتراض عليه باله الخ) بجرى عليه المعنى (قوله في ملكه) بما ملكه الخ ما تجرعه التجر غير مالك ليس الاحياء تصرف في ملك الغير بخلاف هذه الصورة اه ليعتذر هذا عما ذكره منا (قوله بالتجر) متعلق بالحاقهم

### (كتاب القسم والنذور)

(قوله ومن لازم بأنهما يان الخ) عليه متعلق قوله لنزله من لم يتدفع الاعتراض بالانبياء المذكور (قوله

ويبدأ يتعص الحاقهم سقى اوض او حفر حفرة لا بقصد الاصطيد فتحرل او وقع فيها صيد والجماء سمكة لبركة كبيرة واخذ صيد من داره الخ يعلق بايها عليه بالتجر في انه وان كان احق به لكن يملكه اخذه وان اثم بدخوله ملكه لا بالتشار واما ما اروه كلامهما هنا من الفرق بين هذه الصورة والتجر فهو مبني على ضيف كما افاده كلامهما في باب الصيد

### (كتاب القسم)

يفتح فكونوا وما يكسر لسكون والتصويب يفتحهما فالعين (والنذور) من نذر ارتفع فهو ارتفاع عن ادائه الحق ومن لازم بياهما بيان بقية أحكام عشرة النساء فافتح الاعتراض عليه

بأنه كان ينبغي أن ينفذ الرجل وحده فتمتلكه لأنه مقصود الباب (تخص القسم) أي وجوب (زوجات) حقيقة فلا يمارون من زوجة ولا لامرأه ولو مستوفيات كما شرع به قوله تعالى فان خفت ألامرأه واحدة أو ما ملكت أي أنك أي قاله لا يجب لغيره العمد التي هو قائدة القسم لكن يتدبأن لا يسلطن وإن سوى بينهما قيل كان ينبغي وتخص الزوجات بالقسم لأن الباء إنما تدخل على المقصور أو وحصره ليس على وجه تحرير ذلك أن الأصل في لفظ الخصوص وما يشترطه أن تدخل الباء في حيزه (٤٣٩) على المقصور عليه وهو ماله الخاصة

بأنه كان ينبغي (الخ) أن كان حاصل الاعتراض أن مقصود الباب ينبغي التصريح به في الترجمة لم يندفع بما ذكره على تقدير تمامه اهـ سم (قول المتن زوجات) أي يتكثرن منهن فكثر ولو كن غير حرائر أه معنى (قوله حقيقة) أي قوله قيل في المتن (قوله لا يسلطن) أي الأماه اهـ وحش عبارة السيد عمر هذا الإطلاق صادق بمنزلة لم يسلط من الأماه ووجهه واضح ثم رايه متوقلا اهـ (قوله قيل كان (الخ) عبارة عن المتن والنهاية إدخال الباء على المقصور عليه خلاف الكثير من دخولها على المقصور فلا حاجة حيث قد دعوى بعضهم التعليل بكلام المتن اهـ (قوله أن الأصل) أي الحقيقة (قوله زوجات) أي قوله لا معنى باتى المتن إلا قوله في المحضر (قوله أي صار) أي حصل اهـ وحش (قوله وإن أتم) راجع لقوله أو دونها قطعاً سم (قوله من غير قوة) أي لا تراش (قوله ولا معنى به) صفة فعل قوله ليس مقتضى (الخ) (قوله وبالح) أي بقوله لا نه أي قوله هل ما بعته القبول في النهاية (قوله ما قيل (الخ) التاقل هو الأذرى وجارته كلامه أي المصنف يرويه أنه إنما يجب القسم إذا باتت عند ما وليس كذلك يجب عند إرادته ذلك فلا يجوز له تخصيص واحدة بالبداهة بها إلا بقدره على الإصح كإيقاظ اهـ فإرادته بالقسم هنا كاترى ضرب القربة وحش حيث لا شرح العلامة ابن حجر ثم أراد معنى في الدعليه على عمل واحد لم يتم المناقشة مع الأذرى فان التقره على أنسى قسما فامل اهـ ورشدي ووافق المتن للأذرى (قوله عند إرادته) أذهب رد الإرادة لا يلزم شيئا جزا الأراض منها اهـ سم وقد مر جوابه عن الرشدي هنا (قول المتن لومه) أي ولو هنا وجوباً بمرضا اهـ معنى (قوله فوراً) أي ولو بدون طلب كما يصرح به التفرقة المذكرة اهـ سم عبارة وحش أي لو تركه كان كبراً فاختار من الجواب التي اهـ وفيه ان الخبر لا يفيده وجوب القربة (قوله وفيما) أنظر ما المراد بما مر اهـ رشدي (قوله لم يصح به) أي لا مكان التدارك فيها بعد الموت سم وسيد عمر (قوله إن بيت (الخ) متعلق بالظرف وفاعل لومه (قوله وقد كان) أي قوله لكن اختاره في المتن (قوله امرأتان) أي مثلاً اهـ وحش (قوله وشق ما قيل (الخ) هو نحو عماء أو دق كالم الفارح صلى الله عليه وسلم يعمل على حقيقته حيث لا صارف اهـ وحش (قوله خلاف المشهور) أي فالمعنداه كان وأجبا عليه صلى الله عليه وسلم اهـ وحش (قوله اختاره السبكي) ضيف اهـ وحش (قوله ونكح جديدة (الخ) هذا غير دصرو ولا فلا استصحب بعض نساءه في السفر بقربة لم يقض الباقيات كآيات اهـ سم (قوله للتخلفات) خرج به ما كان معه واحدة من زوجاته فيقسم بينهما بالجديدة

بأنه كان ينبغي (الخ) أن كان حاصل الاعتراض أن مقصود الباب ينبغي التصريح به في ترجمته لم يندفع بما ذكره على تقدير تمامه (قوله فان الأوجه أنه يلزمه أن يمكث مثل ذلك الزمن عند الباقيات) الظاهر أن ما روي هذا لقول المصنف الآتي ولا يجب تسوية في الأقامة نهاراً على ما يأتي في شرحه أن ذلك فيما إذا رتب القسم على يوم وليلة متلا وكان الأصل الليل والنهار فيما للتسوية في الأقامة نهاراً وهذا فيما إذا لم يرب القسم كذلك بل ابتداء الأقامة عند واحدة نهاراً الليل من أن يمكث عند الباقيات مثل القدر الذي يمكث فيه عندها (قوله وإن أتم) راجع لا دونها فقط (قوله عند إرادته) أذهب رد الإرادة لا يلزم شيئا جزا الأراض منها (قوله فوراً) أي ولو بدون طلب كما يصرح به التفرقة المذكرة اهـ (قوله لم يصح به) أي لا مكان تداركها بعد الموت (قوله

فيل عبارته ثم روي أنه إنما يجب إذا باتت وليس كذلك بل يجب عند إرادته ذلك (لومه) فوراً فيما يظهر منها فيمار لساناً كان حصي بأن لم يقر لأنه حتى لا يزوم مرض السقوط بالوت ظلمه الخروج منها أمكنه وبهذا يفرق بينه وبين الحج ودين لم يصح به أو بيت (عند من بق) منهن تسوية بينهما للغير الصحيح إذا كان عند رجل امرأتان فلم يعد بينهما ما يوم القيامه وشق ما قيل أو ساقط وقد كان صلى الله عليه وسلم على غاية من المدقق القسم وقول الاصطغري أنه كان يبرأ منه لمدم وجوبه عليه لقوله تعالى ترجى من نعمائهن أذية خلاف المشهور لكن اختاره السبكي وخرج في المحضر ما قاله سائر وحده ونكح جديدة في الطريق وبات عندها فلا يلزمه قضاء للتخلفات

والاول ان اسوي غلظت في غلظت (١٠) و (١١) و (١٢) و (١٣) و (١٤) و (١٥) و (١٦) و (١٧) و (١٨) و (١٩) و (٢٠) و (٢١) و (٢٢) و (٢٣) و (٢٤) و (٢٥) و (٢٦) و (٢٧) و (٢٨) و (٢٩) و (٣٠) و (٣١) و (٣٢) و (٣٣) و (٣٤) و (٣٥) و (٣٦) و (٣٧) و (٣٨) و (٣٩) و (٤٠) و (٤١) و (٤٢) و (٤٣) و (٤٤) و (٤٥) و (٤٦) و (٤٧) و (٤٨) و (٤٩) و (٥٠) و (٥١) و (٥٢) و (٥٣) و (٥٤) و (٥٥) و (٥٦) و (٥٧) و (٥٨) و (٥٩) و (٦٠) و (٦١) و (٦٢) و (٦٣) و (٦٤) و (٦٥) و (٦٦) و (٦٧) و (٦٨) و (٦٩) و (٧٠) و (٧١) و (٧٢) و (٧٣) و (٧٤) و (٧٥) و (٧٦) و (٧٧) و (٧٨) و (٧٩) و (٨٠) و (٨١) و (٨٢) و (٨٣) و (٨٤) و (٨٥) و (٨٦) و (٨٧) و (٨٨) و (٨٩) و (٩٠) و (٩١) و (٩٢) و (٩٣) و (٩٤) و (٩٥) و (٩٦) و (٩٧) و (٩٨) و (٩٩) و (١٠٠)

**متلازمان)**

متلازمان اثباتا ونقيا ونسبة الدين من ذلك لأجل واجب مطالبه غاية الامراه واجبه موسم قبل الطلب وهو طبق بقدره فان قلت لنا واجبات لا يطالب بها الا عند تعيين وقتها كالصلاة والحج قلت المراد ان الواجب مطالبه هو توقفه على شرط في البعض لم يذكره يخصه لا يؤثر في التزام الذي ذكره هو مستحبان لا يفيان الزوج من ليلتين كل اربع اعتبارا بانه (٤٤١) اربع زوجات خالقي الجواهر وان

بناما في فراش واحد حيث لا حلو في الاقرار ادسيا ان حرم على ذلك (وتستحق القسم مريضة) ما لم يسافر من وتختلط لاجل المرض فلا قسم لحاول ان استحضت الثقة نفس البقي من المارودي وآخر موافقه غير (ورقاه) ورقنا مبرجونة لا تخاف منها ومراقبه (وتأمن وتقام) بمرحمة ومولى او مظهر منها وكل ذات حذر شرعي او طبعي لان المقصود الاثبات لا الحلو ولا يستحق كل منهن الفقه (لا تاشرة) اية خارجة عن طاعة بان تخرج بهن اذنه او تخمنه من التبع بها او تتلقى اليافج وجهه ولو مجترة او تدعى الطلاق كذا وممتدة عن وطء شبهة وصغيرة لا تطبق الوطء وبجسدية ومنعوبة وبوجسدية وامة لم يكل تسليمها ومسافة باذنه وحدها لحاجتها كالنقطة عن ولحمة الحلو بالمتدة والجوسية كذا وقع لافرح وذكر الجوسية وهم محرمة تكاسها حق على مثلها على ما مر قال الرواني ووطءه له زنا ما حل له منع قسمها وحقوقها لتقتدى منه

متلازمان) اي الطلب والاسم (قوله) ويستحب ان لا يخل بالى قوله ومسافة باذنه في المني الا قوله وبجوسية والى قوله ومنه ان لا يشارك في الثبابة الا قوله وبجوسية قوله لم يخلو حرمة الحلو الى الابد والرواني (قوله) ان لا يخل بالزوج (الخ) اي من البيت (قوله) ان لا يخل بالمرء يدخل في المني نحو الجماء فلتستحق القسم ولا ينافيه الامر بالفرار من الاجدم لان هذا لتسبب تسليطها عليه هذا الحق مع امكان التخصيص بالطلاق والا كضمانه بان يبيت بمجانب من البيت من غير ملاصقة اتحاد فراش هر اسم ونقي ما كان الزوج هو المجدوم ولم يتيسر لها فسح الجذام قبل يكتفى في دفع التفوز منها بانفرادها عنه في جانب من البيت فلا تكون ناشرة ذلك لا يبعد تحكيمها من الجماع والتسببها او لافقه نظر والظاهر الاول انه حش (قوله) لا يخل منها) اما المجنونة التي يخاف منها ولم يظهر منها تفوزي مسلة فلا يجب لها قسم كاجته الزركشي وان استحضت الثقة مضي رسم (قوله) او تخمنه الخ) اي لا يخلو لما كرض والا فهي حل حقا كما قاله المارودي اي متى (قوله) من التسبب بها) اي ولو بشركة وان مكنت من الجماع حيث لا حلو في استباحها منه فان طهرت كان كان به صان مثلا مستحكر فان ذلك تاذيا لا يحصل مادقة عندنا شرقة تصدق في ذلك ان لم تدل برقبة قوله على كذبها حش (قوله) او تتلقى الباب (الخ) خرج بذلك حرمها له وشتمها فلا يبعد نفورا اما حش (قوله) وممتدة) عطف على قوله المتناشرة سم ورشيدى (قوله) وبجوسية) ظاهرة ولو ظلم الزوج بحسبها الوجود لحقه عليها اما حش (قوله) ومسافة باذنه الخ) لم يقل ولو باذنه المعلوم عنه مسلة ظلم الاذن بالصورة لثلا بغيره قوله لا يشارك بالارباب يخرج بغير اذنه او رشيدى (قوله) ولحمة الحلو (الخ) عطف على قوله كالاتي الخ (قوله) ولعل الاسم القول الثاني) عبارة الثبابة الواجبة ترجيح مقابله اما وهو وجوب القسم ودفع الثقة وغير ذلك حش (قوله) لا يخل بها) اي فلا يخل به ذلك قطعا لرضاء بعرق المقد اما حش وقضية التعليل اختصاص القطع بما اذا طء وقت الطرد الايجري فيه الخلاف ايضا فليار جمع (قوله) والمستحق عليه القسم) الى قوله ومنه ان لا يشارك في المني الا قوله كذا صر الى واستيفاء قوله لم يؤمن من ضرره او (قوله) بل يمتحان) عبارة الثبابة والاقربان (قوله) ان غير (قوله) ان غير المميز اما حش (قوله) وسفيا) عطف على مرافقها والواو بمعنى او (قوله) فان لم يؤمن من ضرره الخ)

الطلب كما في مسلة الدين فليتام (قوله) في المتن وتستحق القسم مريضة) يدخل في المرض نحو الجماء فلتستحق القسم ولا ينافيه الامر بالفرار من الاجدم لان هذا لتسبب تسليطها عليه هذا الحق مع امكان التخصيص بالطلاق والا كضمانه بان يبيت بمجانب من البيت من غير ملاصقة واتحاد فراش هر (لا تخاف منها) يخرج من يخاف منها وان وجبت نقيا كاجته الزركشي حيث قال لم يستحق صورتان لا قسم فيهما مع استحقاق الثقة احدا اما المجنونة التي يخاف منها لا يجب ان يقسم لها مع ان تفقها واجبة ليا يظهر اذا لم يظهر تفوز ولا امتناع الثانية وذكر مسلة المرض السابقة عن المارودي (قوله) وممتدة) عطف على ناشرة (قوله) وذكر الجوسية ومحرمة كذا حاشا الخ) يحمل ان هذا الشارع اراد ما لم يسل على مجوسية بعد الحلو وتختلط فلا قسم فان البدة حرمة الحلو ثبابة الا ان قال بالحق في من الزوجية لا تقسم انه لا قسم لها فلا حاجة لذكرها في نظر لانه بعد التسليم لا يمنع من التصريح بحكمها ولا وجوب ان ذكرها وم فليتام (قوله) ولعل الاسم القول الثاني) كذا مر (قوله) لزم وليه الخ) لزوم هو الاقرب بشرح مر (قوله) اما المجنون فان لم يؤمن من ضرره او آذاه او وطء) كلام الشارع كالصريح فان لم يؤمن من ضرره

(٥٦ - ثرواني وابن قاسم - سايع) نص عليه في الامور هو اسم القولين اما وهو بعيد لعل الاسم القول الثاني ويأتي اول الخلق ما يصرح به وبنيان يكون محل الخلاف اذا ظهر زنا ما في صمته لا قبلها والمستحق عليه القسم زوج سكران او عاقل ولو مراقبا نعم اثم مجوره على وليه ان حل به او قصر كما هو ظاهر كذا عربه كثير وليس يقيد بل المدين الممكن وطؤه كذلك بل يمتحان غير هو تام عند بعضهن وطلب بالاثبات بياته عن زوم وليه اجابن لذلك فقيا لانه عليه لا يجه كاتم اما المجنون فان لم يؤمن من ضرره



أو أذا مالوطه فلا قسم وإن آمن وعليه بنية في تزويجه لم يلزم الولى الطواف به تعين كالموتى والوطا مال يطعمها كذا أن أطلق جوده أو لم يعطى وقت افتاقه أو الراعى مؤاقتا لا قافرة وله أوقات الجنون بشرطه ليكون لكل واحدة نوع من هذه أو نوع من هذه فيألم يعطى لو قسم أو احذف من الجنون أو افتاق نوعا آخرى قضى للاولى ما جرى في زمن الجنون لتقصه على عيوس وحده ولنسكن من النساء القسم ومن امتنعته من سقط عنها أن صلح له (٤٤٣) لكن مثلها ومنه أن لا يشارك غيره في حق من المراقاة لا هذا هو الذى يشه

من خلاف في ذلك (قائم) بنفرد يمكن راراد القسم (دار طهين) في يوتين توفية لحقهن (وأن انفرد) يمكن (فالأصل المضى أبين) صونا لمن (وله دعاؤه من المسكنه طهين) الاجابة لأن ذلك حق له امتنع أى وقد لا قسمه سكتها بيا فيها يظهر فى فاشرة الاذات خفر لم تعد البروز فيذهب لما على ماله الماوردى واستحسنه الاذرى وغيره لكن استغربه الروايات والاشهر معذورة بنحو مرض فيذهب أو يرسل لغيره كان أطاقت مع ما يقبى من نحو مطر (والاصح نحرهم ذهابا إلى بعضهن ودعاء بعض) إلى مسكنه ماله من الاغاش (الا) بالقرعة أو (نرض) ظاهر مرقا له اولها فيها يظهر (كقرب مسكن من معنى البيا أو خوف عليها) لنحو جابوسو اكانا الخوف منه أم منها فان اختلفا رجع لغيرها فيها يظهر دون غيرهما فلا يجرم اذا لم يحاش حيث قد امتنع بلاعدو لكونها ذات خفر

كالصريح فإن من يؤمن ضرره لا يلزم الولى الطواف به وان كان عليه بنية دور وطلبه وكلام شرح الرضى أى والمضى كالصريح فى الزوم حيث قد غلبت وإيراجع اه سم (قوله) وأذا مالوطه أى يقول أهل الخيرة اه معنى (قوله) فلا قسم عبارة للمضى فان ضرره إجماع يقول أهل الخيرة وجب حل وله منمنه منه اه (قوله) وإن آمن مظهر للمضى أى ليس بيقيد كامر (قوله) وطلبه مقتضى ما تقدم فى قوله فورا عدم التوقف على الطلب إلا أن قال ذاك فى الماقل سيدمر وحش (قوله) والاراعى الخ) كذا نقله فى المضى عن المتولى واستحسنه بسدقه من البنى وغيره انه يقسم أيام الاقامة وتلقوا أيام الجنون اه سيدمر (قوله) بشرطه أى السابق بقوله وإن آمن وعليه بنية دور وطلبه (قوله) وهو عيوس الخ) ولو حشيت احسن وجبته على حشائليس الاخرى ان نيت معه كالتى يمان الصباح اه معنى (قوله) ومنه) أى ما يعترف صلاحية المحل (قوله) هذا الخ) أى قى هو على عيوس وحش الخ) (قوله) الماقل فان لم يجرم مسكن) بأن لم يكن مسكن بالكلية أو كان مشتركا بينه وبين غيره من قريب أو غيره اه سيدمر (قوله) مسكنه) الى الحق فى النهاية والمضى (قوله) وطهين الاجابة) والوجهان مؤنة الاجابة عليه فى المبيعة وغيرهما والمحصل ان ما يتوقف عليه ابتداء التسليم عليها وما يتوقف عليه الانتقال بعد التسليم عليه اه سم بخلف (قوله) ذات خفر) أى شرف اه عش (قوله) ماله الخ) عبارة فى النهاية والمضى كقوله اه (قوله) لكن استغربه) عبارة فى النهاية والمضى وإن استغربه اه (قوله) نحرهم معذورة بنحو مرض) كان يبنى اسقاط احد الجنون اه سيدمر (قوله) أو رسل لما مركبا الخ) رضى مؤنة سم أى ذهابا وإيراجعا اه عش (قوله) بالقرعة) أى التراضى اه معنى (قوله) لما الخ) متعلق بفرض اه سم (قوله) فان اختلفا) أى الزوج والزوج والخوف عليها كالنادى الزوج عدوهما والزوج جوده (قوله) لغيرهما) أى تباينها فى رجع (قوله) دون غيرها) متعلق بقوله الماقل عليها أى متعلقا بموتها فى قول من اقال فى المضى والمضى حال كون من قوله البيا مفردة بالخوف عليها أو قرب مسكنها عن الزوج الاخرى اه سم عبارة الكردى قوله دون غيرها المشير يرجع الى من معنى البيا يمين ان غيرها ليست متصفة بواحد من هذين الوصفين بان كانت بيعة المسكن وصورة اه (قوله) لكونها الخ) علة لغير اه سم (قوله) قال الاذرى) الى قول المتن ولما نرى تبين النباية (قوله) المتن وعمران يمين الخ) التعبير بالاقامة يقتضى التوامم وصحة الوركشى ان الحكم كذلك لم يكن بامالا لعل نية الاقامة وهو ظاهر اه معنى (قوله) لما سم) أى من ان فيه ابغاشا

لا يلزم الولى الطواف به وان كان عليه بنية دور وطلبه وكلام شرح الرضى كالصريح فى الزوم حيث قد غلبت وإيراجع (قوله) والاراعى الخ) هذا ما قاله المتولى واستحسنه الشياخان لكن جزم فى الرضى بخلافه فقال إن قطع الجنون انضبطا بماه كالفنية قال فى رفره قطع ح وقسم فى أيام افتاقه لغيره لواقام فى الجنون عند واحدة فلا قسم وبه صرح الاصل ففلا عن البنى وغيره انتهى (قوله) وعليه الاجابة لأن ذلك حقه فديقتضى اطلاق ذلك ان مؤنة الاجابة عليه كان احتجرا لن كوجب ليس بعيدا لانها مؤنة وجوب طهين اذا هو قد تبدل عليه اطلاله منام قوله فى الماقل ودأورسل لغيره كالبكى قياسا انها مؤنة وجوب اذا هو المبيعة اذا طاعتها لغيرها وهذا ولكن لا وجه لها عليه فى الماقل ويقتضيه ها اخذاما ذكره لى الزوج رجل يتراماة يزيدان عليها تسليم نفسها بتم اختيارا بمحل العقد وكذا

على مامر او مرض وشق عليها الركوب مشقة لا تختمل عادة فيها يظهر فاشترى قال الاذرى لو كان القرض ذهابه (قوله) البعيدة للخوف عليها ودعاء القرية للامن عليها اعتبر عكس ما فى المتن والضابط ان لا يظهر منه ميل بالتفضيل والتخصيص اه وقول المتن او خوف عليها عطفا على قرب صريح فيها ذكره فهو مافى المتن لا عكسه (وبجرم ان يقسم بمسكن واحدة) سواء ملكها ومالكه وغيرهما وان لم تكن فيه حال دعائين فيها يظهر (ويدعوهن) أى البائيات (اليه) ينهر رضاهن لما مر فان احسن

فإنه لا يجمع ويحكم بحد قوله إلا برضاها فلما بان بطلان قضيته في باب آخر (وإن يجمع خبرين) أو حرقه قسرية (فيمكن)  
 متحدا لائق أو يجمع في جميع خبره ولو لم يجمعها من الباب فغير (الإبراهيم) لأن الحق لمعنا على الجميع وهو الإبراهيم الحرة  
 خلافا للاحراج اعتبر رضا السرة أيضا للحرة الرجوع هنا أيضا ما غلبه السفر له (ع ٤٣) جميعها لئلا يفسد أفراد كل قضية مع عدم دوام

الإقامة ومنه يؤخذ انه  
 لا يجمعها بمحل واحد  
 من سنية إلا أن تفسد  
 أفراد كل محل لغيرها مثلا  
 وأما إذا تعدد المسكن  
 وانفرد كل بجمع مراقبه  
 نحو مطبخ وحش وسطح  
 ووجه وبئر ماء ولان  
 لا امتناع لهما حيث وان  
 كأنهم داوواحدة كملو  
 وسفل وإن اتصدا غلقا  
 ودعيا فيا يظهر لان  
 الماردان لا يشتركا فيا قد  
 يؤدي للتخاصم ونحو  
 الفصل الخارج عن  
 المسكن لا يؤدي اتصاده  
 اليه كاتحاد المرن من اول  
 باب إلى باب كل منهما  
 ويظهر أن اتحاد الرضا في  
 له اعتيد فيه افراد كل  
 مسكن برضا كاتحاد بعض  
 المرافق لان الاشتراك فيها  
 يؤدي للتخاصم كما هو ظاهر  
 ويكره موطا وحده مع علم  
 الاخرى به ولا تنزاهما لاجابة  
 لان الحياء والمروءة  
 بايان ذلك ومن ثم صوب  
 الادعى التحريم (وله ان  
 يرتب القسم على ليله)  
 وأما هنا فيختلف باختلاف  
 ذرى الحرف فيعتبر في

(قوله لها) أي لصاحبه المسكن (قوله لهنه) أي لستة الإقامة يمكن واحدا قوله أي أبنائها كسنة جمع  
 الضمير في مسكن وقوله بان يجمعنا الخ تصحيح يرجح الضمير حيث أنه بالنسبة لباقيات وصاحبه المسكن  
 (قوله متحدا لائق) قضيت جواز الجمع في مسكن متعدد المرافق لكن قضيت قوله ما إذا تعدد المسكن  
 الخ خلافا له سم (قوله لان الحق) أي قوله وان اتصدا غلقا في الحق (قوله والابراهيم الحرة) أي قط لان  
 السرة لا يشترط رضاها لان الجمع مائة يمكن في مائة (قوله هنا) أي فيها اذا كان معها  
 سرة أيضا اذا كان معاصرة (قوله لمسا افراد كل) أي شأن السفر ذلك حتى لو فرض عدم المشقة  
 لا يكتف بالتعدد أيضا اه عش (قوله ومنه) أي من التليل (قوله الا ان تفسد الخ) لعل المراد بالتلف  
 التمسر لغيره (قوله وسطح) الظاهر ان المراد انه ينبغي ان يكون لها سطح واحد لانه لا بد ان  
 يكون لكل منهما أي المسكنين سطح بديل قوله الآن كملو وسفل لان الظاهر في مثل اختصاص  
 العلم بالسطح اه سم واقره الرشيد سطح (قوله كملو وسفل) والخبر في ذلك لزوج حيث كانا لا يتبين  
 بهما اه عش (قوله من اول باب) أي للحل اه عش (قوله ويكره الخ) ظاهره كراهة التنزيه وبه  
 صرح المصنف في تعليقه على التليه اه معنى وظاهر التليل الآن ان هذا الحكم لا يختص بالزوجات  
 بل يجرى في زوجة وسرة وفي سريان لغيره (قوله مع علم الاخرى الخ) بل يحرم أن قصد إظهار  
 الاخرى اولوم منه وقوة حرمة المودة اه سم عبارة الرشيد قوله مع علم الاخرى عبارة غيره  
 بضمرة الاخرى اه ومن الغنى الحق (ولا تلزمها الاجابة) ولا تصير ناشئة بالامتناع اه معنى (قوله  
 ومن ثم صوب الاخرى الخ) ويمكن الجمع بينهما بان يكون عمل التحريم اذا كانت احدهما امرى حرة  
 الاخرى اه معنى زاد التباينة وقصد به الاشارة بالاول على خلافا اه (قوله واولها) أي قوله ثم رايت  
 الزركشي في التباينة الا قوله ومنه إلى من جماده وقوله أي متبرع (قوله هنا) أي في القسم (قوله وآخرها  
 الرشيد) قضيت ان لا يفرق باختلاف الحرف وقدرت بقاها كاتحاد الحرف في  
 اوله كذلك تختلف في آخره اه عش (قوله للمارسجى) بسين مفتوحة فراسا كنه فصح مكسورة  
 فيا بالنسبة كذا ضبط بالقلم في بعض النسخ المقابلة على اصل الشارح وعبارة التباينة لغيره خشي بالخاء  
 وحذف (قوله لكن الاولى الخ) كذا في الحق (قوله ههنا) أي تقديم الليل (قوله لانه الذي الخ) متعلق

نفتها ومؤنة الطريق من ثمر إلى عدن أي ومن زيد إلى عدن عليها وحاصله ان ما يوقف عليه ابتداء  
 التسليم عليها وما يوقف عليه الانتقال بعد التسليم عليه (قوله هنا) متعلق بخرجه وله دون غيرها متعلق  
 بالثاني عليها أي تعلقا بمعنى ما يفور حال من المان في طهار الحق حال كون من معنى التباينة مرة بالحواف عليها  
 او قرب مسكنها عن الزوجة الاخرى وقوله لكونها لعنر (قوله ويحكم بحد قوله الا برضاها  
 لهنه) ومرجع الضمير حيثما بالنسبة لهذه الواحدة والى الباقي كايته بقوله بان يجمعنا الخ (قوله متحدا لائق)  
 قضيت جواز الجمع في مسكن متعدد المرافق لكن قضيت قوله ما اذا تعدد المسكن الخ خلافا له (قوله في الحق  
 الابراهيم) ولا اعتبار برضا الولي والسيد لان الحق لمادون الولي والسيد ولا برضا الولية القاصرة كالجنينة  
 بل يجب على الولي فيما يظهر ان يطلب لها مسكنا متعديا (قوله والابراهيم الحرة) اعتداه (قوله له  
 جميعا الخ) أي كايته الزركشي (قوله وسطح) الظاهر ان المراد انه لا ينبغي ان يكون لها سطح واحد  
 لانه لا بد ان يكون لكل منهما سطح بديل قوله الآن كملو وسفل لان الظاهر في مثل اختصاص السرة  
 بالسطح (قوله ويكره موطا وحده مع علم الاخرى) بل يحرم أن تعدد ابناء الاخرى اول زمه بمروءة حرمة

حق أهل كل حرمة عاداتهم التالية وآخرها الفجر خلافا للمارسجى حيث جدها بفرق الشمس وطلوعها (ويرم قبيها أو  
 بعدا) لحصول المقصود بكل لكن الاولى تقدم الليل خروجا من خلاف من عهده لانه الذي عليه الواو الخ الشريعة (والاصل)  
 لن عمله بالثاني (الليل) لان الله جعله سكا (والبار تيج) قول المحشى ومؤنة الطريق هكذا في النسخ ولتحريم

لا يجوز التردد (ان محل الخلاف بيننا وبينهم في معنى قوله لا يجوز التردد) فلو كان كذا كان يصح ما ذهبوا اليه من ان قوله لا يجوز التردد هو كذا مما هو عليه في لغة  
 لا يؤمن وهو اخذوا بخيار المختص (٤٤٤) ذكر في القاموس (فكسمة) بكس ما ذكر كان يصل تارة ليلا وتارة نهارا لم

يجز نهاره من ليله ولا  
 يحكمه اي هو الاصل في حقه  
 وقت السكن لتفاوت  
 الفرض ولو كان يعمل  
 بعض الليل وبعض النهار  
 فالظاهر ان محل السكن  
 هو الاصل والعمل هو  
 التبع وانه لا يجرى  
 احدهما عن الآخر  
 ويرتد النظر فمن علمه  
 بيته كالكتابة والحياطة  
 وظاهر تعليمه بالخراس  
 والاخرى انه لا يجرى بهذا  
 العمل فيكون الليل في  
 حقه هو الاصل لان القصد  
 الانس وهو حاصل هذا  
 كله في الحاضر اما المسافر  
 فعاده وقت نومه مالم  
 تكن خوته في بيته فهو  
 العاد كما يحتمل الاذرع  
 وعاده في المجهون وقت  
 افاقته اي وقت كانوا يام  
 الجنون كالنبيبة كذا جزم  
 به شارح وهو انما يتأتى  
 على كلام البغوي والذي  
 ضمناه فصل مام من  
 النظر لايام الافاقه وحدها  
 والجنون وحدها الاصل  
 في حقه كثيره نعم في غير  
 المنضبط ان الافاقه لو  
 حصلت في نوبة واحدة  
 قضى الاخرى قدر ما عليه  
 قد يقال ان العاد هنا  
 وقت الافاقه وحقه يما في

بنيته عبارة المنفى وجرى عليه التواريخ الشرعية فان اول الاشهر الباليه (قوله وقت التردد) اي في  
 طلب المباح (قوله او غيره) هذا يقتضي الاتي في اصل الفصول الاقارم اذ هو قاردا لاجام خاصة وانجوه  
 عن عمله ليلا او شبدي (قوله اخذوا) اي صغيره ادمعش (قوله بكس) كذا كتب بالباقي  
 اكثر نسخ الشرع في التباية وكتب عليه ان شديصا معصوم باللام وله خلافا لما يوجد في النسخ فيجوز  
 اي فله المكس عكس الملة المذكورة في المعكوس اه عبارة المنفى فيكون النهار في حقه اصلا والليل تبع  
 له لسكوته بالنهار وما شق الليل اه (قوله لم يجز نهارا) عبارة المنفى لم يجز ان يضم لواحدة ليله تامة  
 ونهارا متبوعا ولا اخرى فكس اه (قوله اي هو الاصل في حقه) اي ولا يكتفي بعمل سكن ليل لواحدة  
 وسكن نهار لا اخرى وذلك لتفاوت الفرض بالسكونين كما فهم من قوله لم يجز نهاره (قوله  
 فالظاهر ان محل السكن) معتمداه عش (قوله هو العمل) بالجر عطف على السكن (قوله وانه لا يجرى  
 احدهما) مرجع الضمير الاصل والتبع قوله ان محل السكن هو الاصل لغير هذا ظاهر في حق البيان  
 وانما المحتاج للبيان قدر التوبة هل هو يوم وليلة لكل عمل وجهان الاصل محل السكن من بعض الليل  
 والنهار والتابع محل العمل من بعضهما فليتام اه سم (قوله فيمن عمله) اي ليلا (قوله فيكون الليل  
 في حقه) اي وان كان عمله فيه اه سم (قوله هو حاصل) فيه وقفة ما اذا اتى التانس والتحدث لانتباهه  
 الكلي بدوام الاشتغال بعمل طول الليل او غايه ومثل ذلك ما لم قطع الليل او غايه باشتغاله لانتباهه  
 عطالة وقاليق قد يجب ان ذلك كله بانه لا ينقص من استغرق نومه الليل في امره وحده في جانب من  
 البيت اه سم (قوله اما المسافر) الى قوله هو حاصل في المنفى (قوله وقت نومه) من ليل او نهار اه منى عبارة سم  
 لوزن تارة ليلا وتارة نهارا لم يعمل نوبة لواحدة نوبة نهارا لا اخرى وينتشر ذلك لسفره او لا كما في غيره  
 سم اقول هو الظاهر الاول عبارة البغوي قوله وقت نومه وان تفاوت محل واحد فليس يجرى يوم ولا اخرى  
 ربيع يوم مثلا سم وعش اه (قوله هو العاد) عبارة المنفى ولو لم يحصل الخلط للاحالة لسكون كان  
 بمقتضى حالة التردد يكون مع الجماعة في نحو غيبة كان عماد قسمه لاسيريه دون حالة نومه حتى يلازم التسوية  
 في ذلك اه (قوله وايام الجنون كالنبيبة) اي تلتفوا يام الجنون كايام النبيبة (قوله شارح) هو الزكشي  
 وقفه عن النص اسم (قوله فصل مام) اي في شرح لا تاشرة (قوله والجنون) بالجر عطف على الافاقه  
 (قوله ما) اي في المجهون التبر المنضبط وقت افاقته (قوله وانما ذلك) اي عدم الخروج ليل الى الزفاف اي

للعودة هـ (قوله اي هو الاصل في حقه وقت السكن) اي ولا يكتفي بعمل سكن ليل لواحد وسكن نهار  
 لا اخرى وذلك لتفاوت الفرض بالسكونين كما فهم من قوله لم يجز نهاره (قوله عباد القوت) ولو كان يعمل تارة ليلا  
 وتارة نهارا لليس لم يبق له نوبة واحدة ليله تامة ونهارا متبوعا ولا اخرى بالمعكوس على الاصح لتفاوت الفرض  
 اتى (قوله وانه لا يجرى احدهما عن الآخر) المقوم منه ان مرجع ضمير التنية في قوله احدهما  
 الاصل والتبع في قوله ان محل السكن هو الاصل لغير هذا ظاهر في حق البيان وانما المحتاج للبيان قدر  
 التوبة هل هو يوم وليلة لكل عمل وجهان الاصل محل السكن من بعض الليل والنهار والتابع محل العمل  
 من بعضهما فليتام (قوله فيكون الليل في حقه هو الاصل) اي وان كان عمله فيه (قوله وهو حاصل)  
 فيه وقفة ما اذا اتى التانس والتحدث لانتباهه الكلي بدوام الاشتغال بعمل طول الليل او غايه ومثل ذلك  
 عالم قطع الليل او غايه باشتغاله لانتباهه بنحو مطالعة قاليق قد يجب ان ذلك كله بانه لا ينقص من  
 استغرق نومه الليل في امره وحده في جانب من البيت (قوله فعاده وقت نومه) لوزن تارة ليلا وتارة نهارا  
 لم يعمل نوبة ليلا لواحدة نوبة نهارا لا اخرى وينتشر ذلك لسفره او لا كما في غيره (قوله كذا جزم به شارح)  
 هو الزكشي وقفه عن النص (قوله الذي ضمناه) فيه بحث لانهما انما قالاه فيما مر الذي نقلناه عن المنفى

فبها  
 الشامل عن الاحصاء ان من عاد الليل لا يجوز له الخروج فيه بغير رضا جماعة وجنابة  
 مائة ومائة وهو مزيف وانما ذلك ليالي الزفاف فقط لا يجرى عليه الخروج فيها المنصوص بتقديم الواجب حتما

كذلك لا يخرج أحدا من ذلك في وقت من وقت من المدة لا حرمه أي عليه من ضيق (٤٤٥) ترك الحاجة كما هو موجب التوسية بينهما

في الخروج لتوسية الحاجة فإن  
خص ببلية واحدة من  
حرم (وليس الأول) وهو  
من عمادة الليل وقاس  
به في جميع ما يأتي ومنه أن  
الدخول في المأوى شرطه  
الضرورة وفي غيره تكفي  
الحاجة من عدم النار أو  
وقت النوم والسكون أو  
الراحة (دخول في نوبة عمل  
أخرى ليلا) ولو لم يكن له  
الضرورة كحرمه الخوف  
ولو ظنا وإن طالت مدته  
وإن نظري الأذرى أو  
احتمال ليعرف الحال  
وعما يدفع نظيره قول  
التبذير وغيره لمرض  
أو لئلا يتعدى الحاجة  
الزانية أو لها متعدي  
كحرم أي متعدي إذ لا  
يلزمه أسكاته لأنه أن يديم  
البقرة عندها ويقضي  
وقياسه أن يسكن أحدا من  
لواضع يخاف ولم تأمن  
على نفسها إلا به جاز له  
البقرة عندها مادام  
الخوف موجودا ويقضي  
نعم أن سئل قلها لنزل  
لا خوف فيه لم يرد عليه  
عليه ثم رأيت الزركشي  
نقل عن الشافعي واستظهره  
أن الخوف عليها من حرق  
أو نهب أو غيره أي كفاجر  
كالمرض (وحديث) أي  
حين إدخاله للضرورة كما  
هو صريح السياق فقول  
شارح يحتل إرادة هذا  
وضده الأمرين بعيد بل

فيها (قوله كذا قال) اعتماد المتن صارت تنبيه لا يتخلف بسبب الوفاق من الخروج للحاجات وسائر  
اعمال البر كيداهم في تنبيه الحنفية مدة الوفاق لا لئلا يتخلف وجوبه بقدر الحاجة الواجب وهذا ما جرى  
عليه الشيخان وإن عارض فيه بعض المتأخرين وأما إلى التمسك بتجب التوسية بينهما في الخروج لذلك  
وعنده ما مانع من جملته الطبع أو لا يصح أصلا فإن خص ببلية يمتنع بالخروج أثناء (قوله وعليه)  
أي ما يستعمله الأذرى وغيره (قوله نسي) أي إلى الوفاق (قوله به) أي بالخروج لتوسية الحاجة (قوله  
حرم) هل يجب قضاء القدر الذي فوته بالخروج لذلك للباقيات الوجه القضاء إن طال أمسه (قوله  
ومنه) أي عما يأتي (قوله من عدمه) ناقصا قل يقاس (قوله ولو لم يكن) كيداهم مني وأسنى قول  
المتن كحرمها الخوف) وشدة الطلق وخوف التهب والحرق أمه مني (قوله مدته) أي الدخول أمه  
عش (قوله وإن نظريه) لعل مرجع الضمير قوله وإن طالت مدته (قوله ليعرف الحال) أي ليعرف  
هل هو خوف أو غير خوف أم رشدي (قوله وما يدفع نظيره الخ) لمروجه الدخول لطلاق التبذير  
وغيره قوله لمرض الخ شامل للعلل والقصص (قوله إذ لا يلزمه الخ) لتبطل قوله لأن فلان يديم الخ  
أو عش أقول الظاهر أنه علة لقوله أي متعدي وإن الظاهر من التبذير لئلا يديم الخ (قوله فلان يديم البيت فخرج)  
لو أنزل ضوا الحال ما ذكر في جانب من النار أو البيت بحيث لا يأتي عندها إلا عند مرض ضرورتها  
بقدر إزالتها فيحتل أن لا قضاء لذلك من الذي يأتيها كذلك لكن الوجه القضاء حيث جمعها مسكن  
واحد بخلاف ما لو كان في مسكن آخر هر ولمل الوجه فيالمرض عند إحسانه من مرضا منه من  
الخروج لئلا يغيرها فأنزلت بحيث لا يأتي عنده إلا لضرورة تعرض له بقدر إزالتها فقط القضاء  
ولو جمعها مسكن واحد أمه سم (قوله وقياسه) أي ما في التبذير وغيره (قوله هل نفسها) أي أو مالها  
وإن قل قلما يظهر أمه عش (قوله لم يبعد تعيينه الخ) معتمد أمه عش (قوله أي حين) إلى قوله  
كذا جزم في الثبابة إلا قوله بل سبو وقوله لكنه يدل على يظهر (قوله وضده) وهو إرادة الدخول  
بالضرورة (قوله والأمرين) أي الدخول للضرورة وضده (قوله بعيد بل سبو) رده سبوا وجهه  
(قوله وتقدير القاضي) أي حين أمه مني (قوله وغيره) أي تقدير غير القاضي (قوله لكنه)  
أي كل من التبذيرين (قوله على تنبيه) أي سمة وضده (قوله ويظهر) عبارة الثبابة

وهذا حسن وهذا يقتضي تضمين ما قاله الجنى الذي جزم به في الروض (قوله حرم) هل يجب  
قضاء القدر الذي فوته بالخروج لذلك للباقيات الوجه القضاء إن طال (قوله ولو لم يكن) قال في شرح  
الروض كيداهم (قوله لأنه يديم البيت) عندها ويقضي لو أنزل عنها والحال ما ذكر في جانب  
من النار أو البيت بحيث لا يأتي عندها إلا عند مرض ضرورتها بقدر إزالتها فيحتل أن لا قضاء  
لذلك الزمن الذي يات كذا ذلك لكن الوجه القضاء حيث جمعها مسكن واحد بخلاف ما لو كان في مسكن  
آخر هر ولو مرض عند إحدا من مرضا منه من الخروج لئلا يغيرها فأنزلت عنه بحيث لا تأتي عنده إلا  
للاضرورة تعرض له بقدر إزالتها فقط فيحتل أن لا يحبس عليه ذلك حتى لا يفتقر ويحتل القضاء لها  
تغيرت بحيث عندها تأنسها به لعله الوجه حيث جمعها مسكن واحد (قوله قول شارح) هو الزركشي  
(قوله بعيد بل سبو) أقول في الحكم بسبو بل يبعد بحث ظاهر وذلك لأن قول المصنف وليس للأول  
دخول الخ فتنظره من الدخول للحرق ضرورته وقوم مفهومة جواز ضرورة كما هو ظاهر بما قرره الأصوليون  
نحو لا عالم لا يذو حيث دل هذا تقدير رجوع قوله هو حيث للدخول للضرورة فقط ولها يكون راجعا  
للمنطق ما قبله أو المنطوقه ومفهومه جميعا ورجوع الكلام المتعلق بما قبله للمنطوقه أو لها أن يمكن أقرب  
من درجته مفهومه فقط لم يكن أبدا من قبل الرجوع للمنطوقه هو المتبادر والظاهر لأنه لا أصل لاساعد  
من يشكر المفهوم فكيف مع ذلك يسوغ دعوى السهو أو البدو دعوى صراحة السياق ممنوعة فليأمن

سبو (إن طال مكنته) مراد تقدير القاضي لعل له بلك الليل وغيره بساعة طرقة فاحتجف لكنه يدل على تنبيه في زمن الطول ويظهر

فمن أن الضرورة امتدت فوق ذلك وتعليمه بالمساقعة عدما ظاهرا في ذلك (هـ) من وجوبه ما لا يمنع القول لا يسعح وحق الآدي لا يسقط بالعذر (و) لا يصلح كنهه ما (٤٤٦) (لا) بقضي لأنه يتبايع به وقول الزركشي وأمام سبق لإيراد القرضا عند دخل الضرورة

لقد ظهر أن زيادة العدد أقرب للنظر وأن زيادة الناحية أن تمكن كذلك تكن أبعد عما ذكره وأما بالنظر  
للعنى فالحل عليها أولى لقادة ذلك حكمها جميعا لأن الحكم لهما واحد كاحترامه بقرره فالوجه أن  
انضمامه هذا هو الحق بكونه بعيدا بل سبوا طائفتا (قوله فهذا القدر) أى ما من شأنه الخ (قوله مطلقا)  
فيه نظر إذ طال (قوله مطلقا) ظاهره ما سوسه ما زاد أو لا زاد طال الوقت وهذا القدر نفسى ما زاد عليه  
فهو زاد إذ لم ينضم هذا القدر فى الأصل فى التابع بالولى كالتبني (قوله لا فى الخ) قد يمنع من القرض  
لك عند الركن لأنه يجوز قول المصنف حينئذ ما تقدم فيه الحكم بالائتم نظر البعض تلك الاعتبارات  
وكانه قال بشرطه مع احتمال عمل صحيح لا يتناقض الحكم بسبب القل للقيام (قوله لكنه ما) أى طول  
من الخروج لبل الخ الوقت والروض وأن خرج أو خرج مضطرا لبله لأحد من نفسى من الية الثانية بقدره  
وذلك الوقت ما لم يخرج وينفذ لأن خلافه حسا فيبقى الوقت لا من يستمتع وأعلن هذا ما  
يصرح بيلان ما هو من الخشعة من الأوج والوطول لبله لعدوى رجليته ما بعد أن وفى الأخرى  
لأنها بان بات عند آخر الخ لغيره بان بات بعد ما هو مجزئ قطعى الأولى من هذه الية الأولى فمقتضى ما  
لها من اثبت الثالثة عند الأولى من العوايل بالآخر يصرح بهذا الكلام فيه ما استباح بان عند الأخرى  
قبل أن يوفى الأولى لبلها (قوله أن منها ما) أى الذهاب والياب (قوله أن ذلك الأولى) اعتمد به (قوله لا  
واجب الخ) متى خرج أو زاد على ما يقتضى الوجوب عوارق حقه الغير نعم أن زاد الطول على الحاجة  
صلى لوجه القضاء لما زاد أى طال كما هو ظاهر لأن التمدد لا يؤزمه إلا إذا طال أم (قوله إلا أن يجب

واجب (وله الدخول نهارا) الحاجة لأنه يتساعف فيه ما قيل يدخل (وضع) أو أخذ (متاع ونحوه) والمفق  
 كتنسليم نفقة وتعرف خبر الغير الصحيح عن عاتقة كان حلي أطلقه وسلم طوف علينا بما يلدنو من كل امرأة غير ميسر حتى يبلغ إلى  
 التي هي من بنات البيت عندها (وبني) أي يجب كاطلع بهور والمرأين (أن لا يطول مكث) على قدر الحاجة وما اقتضاه كلامهما أن ذلك أولى  
 لا واجب بعد لأن الدخول على الغير ما هو حر أم كمر حاجة لأن غياب ما هو بقومته ما تابعا ويتفرق فيما لا يتفرق خبره

(والمصحيح) لا يضيء أفاضل الحاجة وان حال حمل ما التصداق ملازم ما خرج به الماوراء لكن خرجوا بغيره بالتصديق عند الطول ولو تله  
 ان الزمة من نفس الامم جميع حمل الاول على ما افاضال بقدر الحاجة والثاني على ما افاضال غرقا (والمصحيح) ان له ماسوى يوط من  
 استعمال (فغير التصديق ليس فيه اجماع ويوجب حرمة ان اضنى اليه انضاد اقويا كافى (٤٤٧) قيمة الصائم ويغرق بان ذات اجماع حرمة

والمتقى اه سم (قوله يجمع الخ) وقال القائل بالمعنى (قوله يجعل الاول على ما افاضال الخ) صريح المتن  
 السابق في الدخول في الاصل لضرورة التضيق فغير هذا الحاجة اعني ما افاضال بقدر الضرورة وتولا اشكال  
 لظهور الفرق بين الاصل والتابع وعلى هذا يتصل ان اه ان حمل فلا تصدق مطلقا ان طال فان كان في الاصل  
 قضى مطلقا وان كان في التابع فان كان بقدر الحاجة فلا تصدق وان كان غرقا قضى اه سم (قوله والثاني  
 على ما افاضال الخ) هل يقضى الجميع او ما زاد على مقدار الحاجة فقط لانه لا يقتصر على مقدار ما يقضيه  
 فالزيادة عليه لا تغير حكمه فيه والقلب الى الثاني اميل وعليه فعل يقضى الزائد مطلقا او بشرط الطول  
 لان المكسب للمتعدي به لا يقضى الا عند الطول فيه نظر اسم ولعل الاقرب الاول (قوله الخ) اي المار  
 انفا (قوله به) اي الخبر (قوله ويحب) الى قوله حتى ولو خرج في التباينة (قوله حرمة) اي ماسوى وطه  
 الخ وقوله اليه اي الوط (قوله لا هنا) اي ليس جمعا عليه بل وفيه وجه باخل ادهنى وسيقده قول  
 الفارح على ان الخ قوله لانه اذا وقع الخ اي اجماع في نوبة التغير وكذا خبر قوله في حله الخ قوله وانما  
 الحرمة الخ) قد يقال الحرمة ثم لا فساد للعبادة لان ذات اجماع اه سم (قوله من اقامته) الى قوله وكذا في  
 المعنى (قوله من اقامته) اي لانه يقضى الاستماع كما يقضيه كلامه اه معنى (قوله كان كان الخ) اي  
 الاقامة لمكان الاول التامث ويحتمل ان الضمير لغير الاصل (قوله وهو الخ) اي التردد (قوله وكذا  
 في اصلها) اي الاقامة طقف على في قدرها (قوله امتناعها) يشتمل مرجع الضمير اه رشيدى اقول  
 مرجعه تفصيل بعض النساب بالاقامة عندها نهار المعلوم من التمام (قوله ونهارا) الى قوله فلهما سوفى الى المعنى  
 قوله لانه الان الى المتن الى قوله وديان الاول في التباينة (قوله كاسر) اي غيب قول المصنف ليس لار  
 الخ (قوله ليلية) اي يتقدم حله نهارا اه معنى (قوله في نحو الحارس) راجع للمعطل فقط (قوله  
 على الاوجه في النهار) اي وطابق الليل (قوله وعليه حلوا طوافه صلى الله عليه وسلم الخ) او من  
 خصاصه صلى الله عليه وسلم اه عش عبارة السيد عمر وهو محل آخر بان تخصص اطلاقه منع التبعيض  
 بما اذا استمر اذا اتفق منه نادر افيئني ان لا يتمتع وقواعظ ظاهر ما ورد منع التبعيض اهل قوله وقرب  
 الخ) الاول يقرب الخ كافى المعنى (قوله وان تفرق في البلاد) يؤخذ منه ما كثر السؤال فيه ان من له زوجة

الخ اعتمده مر (قوله يجمع يجعل الاول على ما افاضال بقدر الحاجة) صريح المتن السابق في الدخول  
 في الاصل لضرورة التضيق فغير هذه الحالة اعني ما افاضال بقدر الضرورة ولا اشكال لظهور الفرق  
 بين الاصل والتابع وعلى هذا يتصل ان اه ان حمل فلا تصدق مطلقا ان طال فان كان في الاصل قضى مطلقا  
 وان كان في التابع فان كان بقدر الحاجة فلا تصدق وان كان غرقا قضى اه سم (قوله والثاني  
 على ما افاضال الخ) هل يقضى الجميع او ما زاد على مقدار الحاجة فقط لانه لا يقتصر على مقدار ما يقضيه  
 فالزيادة عليه لا تغير حكمه فيه والقلب الى الثاني اميل وعليه فعل يقضى الزائد مطلقا او بشرط الطول لان المكسب للمتعدي به  
 لا يقضى الا عند الطول فيه نظر (قوله ويغرق) بان الخ) في تأخير هذا الفرق نظره فانهما (قوله وانما الحرمة  
 الخ) قد يقال الحرمة ثم لا فساد للعبادة لان ذات اجماع (قوله وكذا في اصلها) عطف على قدرها (قوله  
 وان تفرق في البلاد) يؤخذ منه ما كثر السؤال فيه ان من له زوجة بمكة واخرى بمصر مثلا امتنع عليه ان

برضاها وعليه حلوا طوافه صلى الله عليه وسلم على نسائه في ليلة واحدة (وهو افضل) من الزيادة عليها للاتباع وقرب صده من  
 وتجويز ثلاثا ثلاثا لثنتين لثنتين ان كره من ذلك تفرق بها (ولا زيادة) على الثلاث فتحرم بغير رضاها (على المذهب) ((وان تفرق في البلاد  
 لما فيها من الاعمال والاشرار وقيل تكره ونفس عليه في الامم ويرى عليه الدرر والروايات ويقر به الوجه الدائم اذا تقابل لا تقدر  
 اصلوا تاها الى الزوج (والمصحيح) فيما اذا لم يرضى في البداية بواحدة بل اقرب عق (وجوب فقرة) يبين (للا بداء) في القسم بواحدة منهن



وجزا بالحق السابق في النكاح (جديدة عند ذلك) وفي مصنفه ما يزيد الميث عندما كان فيه قوله جديدة (يسبح) ولا (بلا قضاء) وقوله عند ظرف لبر وجديدة فليظهر فخرج بك عند التقيد بيب عند الدخول (٤٤٩) لها ثلاث قطع وبكر جديدة

عند التقيد بيب جديدة عند الدخول فإن استدخلت ماله فليظهر جسيما تدخل للاحق لها ليا يظهر انذا من اطلاقه الا انه للاحق الرجعية ثم ايت الزكشي قال المراد بالجديدة من انفا عليها عقد حتى لو في الجديدة ثم طلقها ثم راجعها لم يعد حق الوقف لاني باقية على النكاح كذا جوابا وقال في التمسك لاختلاف فيه انه وهو صريح فيها ذكرته آخر الا التمسك ان المراد للاحق لها اي يرتب على الرجعة وانما استغنى السبع قبل طلاقها فاذا لم يولها قضاءها (وليس) وذلك المتي ايضا عند زفاف كذلك (بلا) ولا ملاصق لومة فيما انصر الصحيح سبع البرونلات للتي وفي رواية للخاري تعيد ذلك ما اذا كان في نكاحه غيرها وحكمة ذلك ارتفاع الخمسة عما ذكر وزيد لكر لان حياها اكثر والثلاث اقل الجمع والسبع ايام ليدخلوا نكح جديدة تيج وأراد الميث عدما وجب لمحاق الوقف فان زفتم تابتا بالاول والا وهو مكروه ارفع ولا حق الرجعية كما تقرر

قوله (وجزا) إل قول المتي بالانقضاء في النهاية (قوله بالمتي) الخ) متعلق بذكر اسم هو من لم يزل بكارتا برطقي قبلها اه ع (قول المتي عند زفاف غيرها) وهو حل الروس لزوجها اه متى (قوله) وفي مصنفه (الخ) اي لو لم يكن عند غيره ماله او كانت لم يمت عند ما لم يمت الجديدة حتى الوقف ولا ينافي هذا قول الروضة نعم جديد يمتك في نكاحه غيرها وجب لمحاق الزفاف لا يحصل على من اراد القسم وان قال المصنف بشرح مسلم الا في المختار وجوبه مطلقا متى وروى مع غيره (قوله يري بالميت) اه اارة المتي والروض يمتاه (قوله عنداه) اي التغير (قوله كما انتم قوله جديدة) اي اليهم ان الكلام ليعين في مصنفه الجديدة لا يمتك كونه يري بالميت عنداه اه رشدي (قوله ولا) سيد كمرعزه (قوله وبكر جديدة الخ) عبارة المتي وخرج جديدة الخ من طلقها جسيما بعد توفيق الوقف فاه اذا راجعها لارفاق لها (قوله اخذا من اطلاقها) قد يمنع هذا الاخذ لم يلم قبله وقطع لشرح الروض لبقائها على النكاح الاول وقد قاضها اه بل هذا التحليل صريح في رد هذا الاخذ اه سم (قوله ليا ذكر آخر) وهو قوله وبكر جديدة عند التقيد الخ (قوله فاذا لم يولها) اي السبع قبل الاطلاق بخلاف ما رووه فانهم طلقها ثم راجعها فلا رفاق لها ع (قوله بذلك المتي) اي قوله بوجوه باقية للمتي الا قوله نعم لانا قد اقول ان قول المتي من سافر في النهاية لا يفرق هو مكروه وقوله كاتفر (قوله بذلك المتي) فدخل فيها من كانت يوتيا برطد سال او حرام او وطه شها وخرج من حصلت يوتيا مرض او ومة او نحو ذلك متى واسن (قوله كذلك) اي في حق عصمتيها الخ (قوله ليهما) اي الذكر والنيب (قوله الثلاث اقل الجمع الخ) عبارة المتي والاسن والحكمة في الثلاث والسبع ان الثلاث متفرقة في الشرع والسبع عددا بام الدنيا وما زاد عليها تكرر اراه (قوله ولو نكح جديدة تيج الخ) لو زومت جديدة وله زوجتان ولها ما حقهما وفي الجديدة حقها استأنص بعد ذلك القسم بين الجمع بالقرعة وإن بقيت لئلا لاحدا مابا جديدة نه وفي القدية لئلتا يمت بيت جديدة نصف لة لا جات حتى تلك القسم لان اليه لاني بانيا عد القدية كما يابا يمت القدية فيصير كل واحدة من القديتين نصف لة ليعكون الجديدة ماذ ك ويخرج إل مسجد او نحوه بقية اليه ثم يستأنص القسم بين الثلاث بالسوية اروض زاد المتي ولو كان يقسم ليعين فأتاه ليقاضاها ليعمل بقطع اليه كلها ويقسم لجديدة او يكل اليه زوجان في حلية الفاشي او جهما الاول اه (قوله وهو مكروه) اي زفافها معا (قوله كما تقرر) اي في شرح بلا قضاء (قوله بل مجها) اي الجديدة (قوله ما لياقيات) انظر ما وجه ذكر ما مع ما لا يتفق قوله ساباه اه رشدي عبارة المتي وقضى المرقق للاحريات اه (قوله)

للمسجد او نحوه بقية اليه ثم يستأنص القسم بعد الثلاث بالسوية وروض (قوله بالمتي السابق) متعلق بذكر (قوله اخذا من اطلاقها) قد يمنع هذا الاخذ فليعلم قوله والمطل لشرح الروض لبقائها على النكاح الاول وقد قاضا حها اه بل هذا التحليل صريح في رد هذا الاخذ (قوله اي قضاء السبع لمن) ظاهره لكل من بين ما يبيت عند كل واحدة من لة تنال إلى ان يري في كل واحدة منهن سما لانه لوزع السبع عليهن ومات عند كل واحدة منهن ما يخصها بالترتيب فقط لو ان لك اي الجديدة امتازات على كل بازيد عما حصل لها فلم يحصل التساوي وليس الفرض من قضاء السبع الاحصول للتساوي بينهما ويؤيد ذلك قوله والمطل لروض لطرف الرابع في النظم والقضاء من تحت ثلاث لطائف على امر اثنين شرين لئلا يفضن المظلمة عدرا متواليه اه وقضية ذلك انه يبيت في مستأجرة عند كل واحدة سباعا متواليه لان ان يفرق تاه إلى عشر المظلمة لا يفرادها بالاستحقاق وقد في الفرق قول الروض عقب سابق لان ان تزوج جديدة او قدمت غائبة فليدا بحق الوقف فاذا اراد قضاء المظلمة قسم بينها بين الجديدة القادمة

(٥٧) - ثرواني وابن قاسم - سابق) بخلاف بائن اعادة ما مستفرقة اعتقها ثم تزوجها مالم يولها فلا تحسب بل يجب لها سبع او ثلاث متواليه متى ما لياقيات من نوتها ما باعته عند ما تفرقا (وبين تخيرها) اي النيب (بين ثلاث لانقضاء) لاخر بات (وسبح قضاء)



أي قضاء السبع لمن) أي لكل واحدة منهن كأيته الشهاب سم اه رشدي عبارة سم ظاهره لكل منهن لية مثلا أن يوفي كل واحدة منهن سبعا ثم يبدل ذلك بقول الرسول وغيره ثم قال عبارة الأراشد أن سبع بطلبها قضى لكل قال في شرحه الصغير من البقيات سبعا وهو صريح في أنه يقضى لكل واحدة سبعا اه وعبارة عش بمذكر كلام سم اخر امانه اقول وكيفية القضاء أن يقرع بينهما ويؤدى بالية التي تخصها بيتها عند واحدة منهن بالقرعة ايضا وفي الدور الثاني بيت ليتها عند واحدة من البقيات بالقرعة ايضا وفي الدور الثالث بيت ليتها عند الثالثة وهكذا يفعل في بقية الادوار إلى أن يتم السبع وتماهيان اربعة وثمانين ليقول ذلك لا يحصل لكل واحدة من اثني عشر لية لية فيحصل السبع عاذا كراه (قوله) ان عمله أي عمل غيره اه رشدي (قوله) ان اقام السبع بغير اختيارها (الخ) وعليه ولو ادعى غير الجذب فانها اختارت السبعا وانكرت ذلك صدقت لان الأصل عدم طلبها اه عش (قوله) لم يقض (الا) الا ان دخل الثلاث أي بخلاف ما إذا اقام السبع باختيارها قضى الجميع كما تقدم اه سم زاد للمنفق فيها طمعت في الحق المشروع لنهرها بطل حقا اه (قوله) في حق غيره اه أي حق شرع لنهرها فان اقص مثلا لم تقصر لاحد اه عش (قوله) وهي أي النهر (قوله) ولو زاد البكر (الخ) عبارة للمنفق كان البكر إذا طلب عقرا وبات عندهما اه يتمتع عليه ذلك لم يقض (الا) ما زاد لما ذكر أي من انها لم تطع في الحق المشروع لنهرها اه (قوله) مطلقا أي سواء طلبت ام لا اه عش (قوله) ويوجه بانها (الخ) في تحريره كامل وما قدمناه من المنفى هو الظاهر (قوله) فلا قسم لما) أي قول المنفى في سائر الاسفار في النهاية الا قوله كذا في غيرها الى المنفى وكذا في المنفى الا قوله لكن بالغ الى وكذا قوله هو ظاهر الى المنفى (قوله) تضامنا أي البلية صبارا للمنفى لم يسقط حقا من القسم وحل الزوج تضامنا فان تعدد التمسك لان القوات حصل بغير اختيارها قاله المتول وقرأه (قوله) حل ما قلنا (الخ) عبارة في النهاية كما قلنا ما قرأه هو المعتمدون بالغ ان الرقة مقرده اه (قوله) لو ربحتم الى الوجه لا يجيد كونها امة اه عش (قوله) واربحتم (الها) أي البلية (قوله) حل قدر الضرورة) المهم انها لو سافرت بغير ضرورة باذن الزوج لا يقضى لها ما استقر قبل سفرها لا اختيارها اه عش (قوله) وكذا لفرضها (الخ) بخلاف ما إذا اقام السبع باختيارها قضى الجميع كما تقدم اه

بالقرعة فيحصل الجديسة او القادمة ليقول للظلمة ثلاثا ليتها وليتي الآخرين ثلاث نوب اه وهذا عظمه اذا تمارض حق الوفاة وحق المظلومة بدأ بحق الوفاة هذا اذا لم تعد مستحق الوفاة وحق الظلم فلوا تعد كان بانها قبل ان يبر فيها حقها ثم جدد نكاحها فقد اجتمع حاق الوفاة وحق ظلمها فالحق ما يدا به فيه نظره وقد يقال لا يختلف الحكم بالبداءة بانها فليجبر (قوله) أي قضاء السبع لمن) عبارة الأراشد ان سبع بطلبها قضى لكل قال في شرحه الصغير من البقيات سبعا اه وهو صريح في أنه يقضى لكل واحدة سبعا (قوله) لم يقض (الا) الرائد على الثلاث) أي بخلاف ما إذا اقام السبع باختيارها قضى الجميع كما تقدم (قوله) تضامنا (الها) هذان جملة ما يصرح به له لو طل لية احدى زوجته مثلا كان بانها في نحو مسجد بمسد ان بات عندنا لاخرى ليتها لم يسقط عنه بل عدم السقوط هنا لو تم فيه ذكره الشارح لا اه اذا لم تسقط مع عدم حصول التنويت من جهة الزوج بل من جهتها لعدم السقوط اذا حصل التنويت من جهة الزوج ولا خلافا لما توجه به جمع من المتفقه من السقوط والصواب خلافه في غير ما نبييت بعد ذلك عند الاخرى قبل ان يبيت عند تلك ليتها انامل وعلى رد ابن الرقة لا يسقط طلاقا ايضا في مثلثا للظهور الفرق كالابن (قوله) قضاها ما اذا ربحتم حل ما قلنا اه أي لانها استحققتا باستيفاء الحرة حقا ولو سافر بها قبل تمام ليلي الحرة فهل تسقط ليتها بتمامها او يجب لها التسقط مقابل لما مضى الحرة قبل السفر فيه نظره يمكن ان يجري فيه ما ذكره فيما لو كان تحت اربع قسم ثلاث لية ليتها فنصرت الرابعة قبل ليتها فانه يسقط حقا فلو عادت الى الطاعة بغير ان تقهر لم يقضها او قبله قبل عليه ان يبيت عندنا ما قاله الخوازي في بحثه وجهين الاصح نعم لان جميع البلية لا تنوز منها في الباقي قال في شرح الروض والاقيس لا كما تسقط نفقتها المنفى عليها

أي قضاء السبع لمن تاسيا بتغييره حل اقله على مسلم ام سلة كذلك فاختلفت التثنية رواء مسلم ويصح التثنية ان عمله إذا طلبت الاقامة عند ما طلته ام سلمة لو كان الخيار له وفيه نظر نعم ان غيرها فسكت او فوضت الامر اليه غير ما هو ظاهر فان اقام السبع بغير اختيارها او اختارت دون السبع لم يقض الا الرائد على الثلاث لانها لم تطع في حق غيرها وهي البكر ولو زاد البكر حل السبع قضى الرائد فقط مطلقا ويوجه بانها لم تطع بوجه جاز فكان محض قسم (ومن سافرت بغير اذن)

ولو لحاجت (قائمة) فلا قسم لما نعم لو سافر بها السيد وقد بات عندا طرة ليتها قضاها ما اذا ربحتم حل ما قلناه وقرأه لكن بالغ ابن الرقة فقهدهم وكذا لو اربحت خراب البلية واربحتم اطلبوا وانصرت حل قدر الضرورة كالو خرجت من البيت لاشراه على الاعداد (رواذه لفرسه يقضى لها) لا ما لانفسه منها (ولفرسها) كمج وكذا لفرسها

على الأوجه تنظيرا للباقي

(لا يقضى لها (في الجديد)

لأنها المقتضية لغيرها إذ كانتا

يرفع الأثم قط وخروج

بذاته أو بلا إذن ولا يمتنع

ولو لم يمتنع فأنها تستحقه

(ومن سافر لثمة حرم)

عليه (أن يستصحب بعضهن)

قط ولو بقرعة لا يجوز

للغير أن يختص بعضهن

بقرعة فيقتضي للختلقات

ولن أرسلن مع وكيله نعم

لا يجوز لها استصحاب بعضهن

وإرسال بعضهن مع وكيله

الابقرة مع كرم عليه أيضا

ترك الكل كافي البسيط

عن الأصحاب لا يقطع

أطماهن من الوقاع

كالإيلاء وظاهر أن عليه

حيث لم يرض (وفي سائر

الأسفار) لالقة (العلوية

وكذا القصر في الأصح

يستصحب غير المغرب للزنا

كأسي (بمعنى) واحدة

أو أكثر (بقرعة) وإن

كانت غير صاحبة الثروة

للاتناع متفق عليه فإن

استصحبوا واحدة بقرعة

أثم وقضى الباقيات من

نواها إذا عتروا لم يثبت

عندها إلا أن رضين فلا أثم

ولا قضاء ولن الرجوع

قبل سفرها

ففسا هو كالغالب ظاهر إذا لم يكن خروجها بسل الأوج لها فيه والألفين بخروجها لحاجتها بآذنه

أو سافرت وحدها بآذنه لحاجتها معاملة بقطعتها كآلة الزركشي وغيره بالنسبة للنفقة ومنها القسم

وامتناعهم من السفر مع الزوج فنزول ما لم تكن مملوكة بمرض ونحوه أه قال عرش قوله من السفر مع

الزوج أي ولو كان سفر معصية وقوله ونحو ما كشد حروير في الطريق لا تطبيق السفر مع مولى يست

بجرم فمارة أهلها وعشيرة أه (قوله تنظيرا للباقي) وهو كون السفر لغرضها (قوله ولا يمتنع) أخرج

مألوها ما لم يمتنع فيسقط حقها وإن قدر على منها فلها فلهذا ظاهر أه سم زاد الثانية ويبنى أن

عليه حيث لم يستمتع بها في ذلك السفر فإن استمتع به إليه أتمه وجوب ذلك أه قال عرش هذا ظاهر فيها

بعد الاستمتاع لأن استمتاعها بها صحتها لو أجازها الزوج فيما قبله فيه نظروا ظاهر خلاها (قوله

فاتها تستحقه) لكنها نصي أه مني أي في الثانية (قول المتن من سافر لثمة) أي ولو سافر نصيرا

أه مني (قوله فيقتضي الخ) أي ولو كان السفر ببعضين بقرعة أه مني (قوله ولن أرسلن مع وكيله)

أي ولو أفرح كأي بشر بعلمه عند التأمل وصرح بحق الرض أي بالمعنى أه سم عبارة عرش ظاهره

ولو بقرعة وإن جاز ذلك لقائمة القرعة لا سقوط الأثم لا القضاء أه (قوله مع وكيله) المراد بالوكيل هنا

المهرم فإن كان إجماعيا امتنع السفر معه والأوجه الأكثاف بالنسبة للثقات أه نهاية قال عرش قوله

امتنع الخ أي عطين واستمع على الزوج إلا أن ذلك أه (قوله الابقرة) ويبنى أخذها بما يأتي آفا

أوتراض (قوله ويرم عليه الخ) يجب أن ينقلن جميعا بنفسه أو يوكلهما بملقنين مقنواشي (قوله

لا يقطع أطماهن الخ) أي بخلاف ما لو امتنع عن الدخول إليهن وهو حاضر لانه لا يقطع جاز من مني

واسق (قوله وظاهر الخ) يبنى جريانه في مسئلة المتن وفي قول الشارح نعم لا يجوز بل قد يردى وجوه

اليهما أيضا ألقا (قوله وظاهر الخ) خلافا لإطلاق المتن والاسق المارضا (قول المتن) في

سائر الأسفار الخ) لا يخفى أن امتنع الشرع كالصريح فإنه مع القرعة لا قضاء ولو لا كان أوضح أومع

عدمها يجب القضاء كذلك أه عبارة الأوج وشروحه وغيرهما قضية ذلك أن يكون قوله لا أقوي بشرط

في السفر منها خ احتراز عن سفر المحصية ونحوه لأن القصر أيضا أه سم ويأتي عن عرش ما يرافقه

(قوله لا لثمة) إلى قوله وهو يبيد المتن وإلى قوله هل ما يأتي في النهاية الأقوله ثم ردت إلى قال البقيني

(قول المتن الطولية) أي الميعة تقصر وقوله كذا القصيرة أي الميعة أه مني (قوله غير المغرب الخ)

بأنه يستصحب عبارة المتن ويستثنى من أطماها ما إذا زور بها إلا ما كانه يمنع من استصحاب زوجة معها

(قول المتن بقرعة) أي عند تنازعهن أه مني (قوله وإن كانت الخ) وإذا خرجت القرعة لواحدة

انقسم بنحو بعض اليوم أه (قوله على الأوجه) وعلى مقابله يقضى لها وهل من غرضها ما لو أسرها

بالسفر لحاجة جني لأن أمرها بماها بذلك يقتضي وجعته وان عادت المصلحة للجاني في نظرو الوجهاته

منه فلهذا سافرت لتلك الغرض أيضا يقتضي لها ما قبله (قوله ولا يمتنع) أخرج مألوها ما لم يمتنع فيسقط

حقها وإن قدر على منها فلهذا ظاهر (قوله في المتن) ومن سافر الخ إلى الرض وشروحه ولو غيرنية

الغلبة السفر لغير ما قبل يقطع عنه القضاء الأثم بذلك أو يستمر حكمها إلى أن يرجع إلى الباقيات

وجبان يفتقران يتدلل من هي معه مر يتأمل مع قول الشرع الآتي وإن لم يثبت عند ما قال الزركشي

نص الإمام يقضى الجزم بالثاني أه (قوله ولن أرسلن مع وكيله) أي ولو أفرح كأي بشرع حضيته عند

التأمل وصرح بحق الرض حيث عبر بقوله لا ينقل بعضهن بنفسه وبعضهن يوكلها بالابقرة أه قال

شرحه ليحرم ذلك بغيرها ويقتضي منع الركيل ولو أفرح أه (قوله في المتن) في سائر الأسفار العلوية

وكذا القصر في الأصح إلى آخر المتن والشرع لا يخفى أنه لا يمنع من القرعة لا قضاء ولو لا كان

أقصر أومع عدمها يجب القضاء كذلك أه عبارة الأوج وشروحه وغيرهما قضية ذلك أن يكون قوله

الآتي ويشترط في السفر ما كونه مرغبا احتراز عن سفر المحصية ونحوه لأن القصر أيضا (قوله)

وقال الماوردي بل قبل بلوغ مسافة التجزير في هذا المقام **قوله** لا يخرج عن المأوى وهو ما ان اوجها يقتضي من القرعة قال الماوردي فخرج من كان (٤٥٢) من اذا لم يشرع في الخروج من مرسى وسأخى جاره القصر لم يكن لمن ذلك واستقر

للسر الخروج بغير ما هو له تركها وقرعه واحدة اي ايا اكثر اه **قوله** قال الماوردي قبل بلوغ مسافة القصر تقدير ادبها ولها فلا يتناقض الا في منه سم والاوليان يقال مراده مسافة القصر المسافة التي اذا وصل اليها جاز له القصر لا للمعنى المشهور في العبارة الثانية اه سيدمر وقرعه هو الاول الخ وهو ما قاله سم **قوله** وفي موافقة ما ذكرته وهو قوله من الرجوع قبل سفرها وفي دعوى الموافقة تامل **قوله** قال البلقيني الم قوله ويشترط في المقي (قوله في السفر هنا) اي المسقط للقضاء بالبقايا اه **عش** **قوله** كونه مرصعا له احترز به عن سفر المصية دون التقصير لما مر من استصحابها فيه بالقرعة اه **عش** وهو وباق عن سم ما يوافقه **قوله** ان هذا) اي ينقضي القضاء بالاستصحاب في السفر **قوله** في سفر مرصع في السفر يدخل في الحسوف الزمعة اذا كانت هي الحامطة على السفر لانه حيث لا يمر شخص بخلاف ما لو لم يقصد مقصدا مينا كان سار في طلب غريم او آتى بجمع متى وجدوه ولا يعلم موضعهم لانه انما امتنع عليه نحو القصر لعدم علمه بطول سفره والطول هنا غير مشروط به اه سم **قوله** اثم الخ اي يجمع ذلك يجب عليها السفر منه اذا خرج منها بالقرعة او كانت منفردة اه **عش** **قوله** مطلقا) اي بقرعة وبسوءها **قوله** وقضى بالبقايا) يعني الا برضاها من الوجهة منفكة اه سم **قوله** اه اي السفر **قوله** وفي سراج عطف على محجورة **قوله** وان كان ساقا الخ) تقدم من **عش** اضداد هذه الفقرة **قوله** الا بين الصالحات الخ) كانه لاخراج المرضى اه سيدمر **قوله** بخلاف مستحق القود الخ) اي ان كان جماعة يستحقون قودا فيخرج بين جميعهم سواء الصالح لاخذ القود والماجور عنه اه كرى **قوله** لا بد من البقاء) اي في مستحق القود **قوله** لانه) اي الماجور عن استيفاء القصاص **قوله** لمقيما) يعني ان القود لا بد من الرجوع في المضي الا قوله لانه لم يمتل ولا يمتل ولا يمتل الا قوله لا بد من البقاء في النهاية الا قوله لانه لم يمتل وقوله فان اقام الى قوله فقيما اذا وقوله لم ار الى قوله فلو اقام **قوله** واخيره) بالنسب عطف على المقصد **قوله** بنية اقامة الخ) الظاهر انه انما يقيد به لاجل قول المتن قضى مدة الاقامة لانه اذا صار مقبلا بناية لا يقضى الاماراد على مدة الترخص وحيث ان المراد بالاقامة بالمعنى القسوى اه وشيى عبارة الخ) بان نوى اقامة مؤثرة اول سفره او عند وصوله مقصده او قبل وصوله اه **قوله** لا امتناع الترخص الخ) تامل المتن **قوله** فقيما اذا كان الخ) عبارة المتن فلواقام لحاجة يترقبها كل وقت فلا يقتضى الا الخ) **قوله** ولو كتب بالبقايا الخ) اي او الصروراته سافر لحاجة كاصرح به في الروض اه وشيى **قوله** قضى من حين الكتابة) كان وجهه كرهه ذام كونه من افراد ماسبق انقضاه مدة الاقامة شامل لما اذا كتب البين يستحضر من بيان ان الكتابة لا تنقضي عن القضاء ثلاثتهم اه لمعلمه جاز ولا تنال على تلافى امر من يسقط عنه القضاء لاداري وجهه تابدع القضاء ثم راي في شرح الارشاد الفارح كلاما في هذه المسئلة يوافق ما قلناه اه سم **قوله** وقضيت) اي التعليل اه وشيى **قوله**

حكم التراضي بغير ما هو صريح في رد ما ذكرته اولاً وفي موافقة ما ذكرته قال البلقيني ولو خرجت القرعة لصاحبة التوبة لم تدخل نوبتها بل اذا وجع وقاما ايما ويشترط في السفر هنا كونه مرصعا لنص الشافعي ان هذا من رخصه في نحو سفر مرصعة متى سافر يضمن اثم مطلقا وقضى بالبقايا بل ولم من حيث القرعة في الاجابة ولو محجورة وفي بحر غلبت فيه السلافة على ما ياتي اثناء التفقات وان كان متسقا قليل التبعة على ما اقتضاه اطلاقهم لكن فيه ما فيه **(تلييه)** لا يقرع هنا الا بين الصالحات السفر بخلاف مستحق القود يدخل فيها الماجور على ما ياتي لانه يمكنه الاستنابة ولا يقضى لمقيما (مدة) ذهاب (سفره) لانه لم يمتل ولان المسافة قد لحقها من المشقة ما يريد حل ثمرها بصحة (فان وصل المقصد) بكسر الصاد او غيره (وصار مقيما) بنية اقامة اربعة ايام صحاح (قضى مدة الاقامة) ان لم يمتلها فيها لا امتناع الترخص حيث فان اقام بلا نية قضى الى ان دخل مدة

وقال الماوردي بل قبل بلوغ مسافة القصر تقدير ادبها ولها فلا يتناقض الا في منه سم **قوله** في سفر مرصع في السفر يدخل في الحسوف الزمعة اذا كانت هي الحامطة على السفر لانه حيث لا يمر شخص بخلاف ما لو لم يقصد مقصدا مينا كان سافر في طلب غريم او آتى بجمع متى وجدوه ولا يعلم موضعهم لانه انما امتنع عليه نحو القصر لعدم علمه بطول سفره والطول هنا غير مشروط به اه سم **قوله** اثم الخ اي يجمع ذلك يجب عليها السفر منه اذا خرج منها بالقرعة او كانت منفردة اه **عش** **قوله** مطلقا) اي بقرعة وبسوءها **قوله** وقضى بالبقايا) يعني الا برضاها من الوجهة منفكة اه سم **قوله** اه اي السفر **قوله** وفي سراج عطف على محجورة **قوله** وان كان ساقا الخ) تقدم من **عش** اضداد هذه الفقرة **قوله** الا بين الصالحات الخ) كانه لاخراج المرضى اه سيدمر **قوله** بخلاف مستحق القود الخ) اي ان كان جماعة يستحقون قودا فيخرج بين جميعهم سواء الصالح لاخذ القود والماجور عنه اه كرى **قوله** لا بد من البقاء) اي في مستحق القود **قوله** لانه) اي الماجور عن استيفاء القصاص **قوله** لمقيما) يعني ان القود لا بد من الرجوع في المضي الا قوله لانه لم يمتل ولا يمتل ولا يمتل الا قوله لا بد من البقاء في النهاية الا قوله لانه لم يمتل وقوله فان اقام الى قوله فقيما اذا وقوله لم ار الى قوله فلو اقام **قوله** واخيره) بالنسب عطف على المقصد **قوله** بنية اقامة الخ) الظاهر انه انما يقيد به لاجل قول المتن قضى مدة الاقامة لانه اذا صار مقبلا بناية لا يقضى الاماراد على مدة الترخص وحيث ان المراد بالاقامة بالمعنى القسوى اه وشيى عبارة الخ) بان نوى اقامة مؤثرة اول سفره او عند وصوله مقصده او قبل وصوله اه **قوله** لا امتناع الترخص الخ) تامل المتن **قوله** فقيما اذا كان الخ) عبارة المتن فلواقام لحاجة يترقبها كل وقت فلا يقتضى الا الخ) **قوله** ولو كتب بالبقايا الخ) اي او الصروراته سافر لحاجة كاصرح به في الروض اه وشيى **قوله** قضى من حين الكتابة) كان وجهه كرهه ذام كونه من افراد ماسبق انقضاه مدة الاقامة شامل لما اذا كتب البين يستحضر من بيان ان الكتابة لا تنقضي عن القضاء ثلاثتهم اه لمعلمه جاز ولا تنال على تلافى امر من يسقط عنه القضاء لاداري وجهه تابدع القضاء ثم راي في شرح الارشاد الفارح كلاما في هذه المسئلة يوافق ما قلناه اه سم **قوله** وقضيت) اي التعليل اه وشيى **قوله**

اقامة المسافر من كاشه ان ان ايضا فقيما اذا كان يتوقر الحاجة لا يقضى الاماراد على ثمانية عشر يوما والحاصل ان كل زمن لم حل له الترخص فيه لا يقضيه ان انقضاه ولو كتب بالبقايا يستحضر من عند مقصده الاقامة بل يقضى من حين الكتابة (لا الرجوع في الاصل) لانه من بقية سفره الماذون فيه فلا نظر لتخل اقامة قاطبة للسفر وقضيتاه لواقام اثناء السفر اقامة طويلة ثم سافر المقصد

لحقن مدة السفر عند ذلك الا ما عين ما ذكر وفي الرجوع وهو أحد احتياليين الذين لم يرجع منهما شيئا ولو اقام بقصد مدة ثم انصأ  
سفرهما ما لم كان نوى ذلك او لا فلا تنصو الا ان كان سفره بعد انقطاع رغبته (٤٣٣) فحقن والا فلا كما بينت في شرح الارشاد وفي

ما يؤيد ما رجعت آثارا ومن  
وهبت حقا من القسم  
انفرا (لم يلزم الزوج  
الرضا) لان الاستماع  
فيبت عندها في ليتبا (فان  
رضى) بالهبة (وهبت  
لمية) منهن (بات عندها)  
وان لم ترض هي بذلك  
(ليتها) للاتباع لما  
وهبت عنوة نوبتها ما عاكفة  
رضى الله عنها رواد  
الديخان ولا يرهما ان  
كانتا متفرقتين لما فيه من  
تاخير حق من بينهما ومن  
ثم لو تقدمت لية الواهبة  
واراد تاخيرها جاز له وكذا  
لو تأخرت تأخير نوبة الموهوب  
لها رضاها كما اجمعه  
التعليق ايضا (وقيل في  
المختصين (يراهما) ان  
شاء (أو) وهبت (لهن)  
اواسقطت حقا (سوى)  
بين الباقيات وجوبا لانها  
صارت كالملزمة (أو)  
وهبت (لهن) التخصيص  
برأصة من لان الحق صار  
لهيضة حيث شاء مراعيها  
ما مر في الموالاة (وقيل  
يسوى) فيجعل الواهبة  
كالملزمة هنا ايضا لان  
التخصيص يورث الانعاش  
وعلم عاقر ان هذه الهبة  
ليست على قواعد الهبات  
ومن ثم لم يشترط رضا  
الموهوب لها وجز الواهبة  
الرجوع متى شاءت فيخرج

لحقن مدة السفر (قوله هو) اي عدم القضاء (قوله اول) لعل المراد قبل وصول  
المقصود بمثل اول السفر (قوله فيه) اي في قوله لو اقام بقصد الخ (قوله ما يؤيد) وهو قوله فان نوى  
ذلك لا فلا تنصو ما رجعت الخ هو التخصيص لما مر (قوله من القسم) الى قوله لا رجوع في الباقي وكذا في  
المنفى الا ما عين عليه (قوله) ليست عبارة للمنفى فان بيتا امر قوله انما ليتبا (خرج لهبة كاحدا من  
ولم يبين حكمه قبل هو كآلو وهبت من يسوى او كآلو وهبت لله التخصيص فيه نظر اه سم اقول  
والقلب الى الاول ما قيل تاشار اليه بقده (قوله انما بات عندها ليتبا) على ما دامت الواهبة تستحق القسم  
فان خرجت عن ذلك لم يبت عند الموهوب بها لا ليتبا متى ولسطان وفي سم يمد ذكر مثل ذلك من شرح  
الروض ما حاصله استظهار انه لو تفرقت الواهبة ثم رجعت لطاعة يعود حكم الهبة اه (قوله لا لاتباع لما  
وهبت الخ) اي لا تتابع له في التبع لسلم حين وهبت الخ اه ع شر (قوله لا يرهما الخ) مراد  
المنى قوله ليتبا اي حل حكمهما من التفرق ان كانتا متفرقتين بدليل التل اذ رشدي (قوله  
جاز) انظر لو اخر ثم رجعت الواهبة قبل تستحق ليتبا بصفتها ينيش ثم امر اه سم (قوله او وهبت له  
الخ) ولو وهبت له وبعض الزوجات اي الممنون وهو الجميع قسم حل الرؤوس كآلو وهبت شخص عينا  
لجاة اه نهاية زاد المنفى والتقدم بالقرعة اه قال الرشدي قوله قسم حل الرؤس اي بان يحصل  
تقسيم رأس ثم ينص نوبته من شاء من هكذا فلو اجمع اه عبارة الجعري ولو وهبت نوبتها له  
ولن يفيض التوزيع على عدد الرؤوس ويكون هو كراحدة من زيادى سلطان فلوك اربا كان  
له الرعي فاذا جاز لية الواهبة كان له ان يبيت عند كل واحد رعيها بالقرعة فاذا بقي رعيه كان له ان ينص  
بمن شاء منهن وان صيرت كلسه لية كان له ان ينص بذلك اليه من شاء منهن حتى اه (قوله المنى  
فله التخصيص) قال في شرح الروض لو فكل دور واحد ثم قالوا اذ جاز ذلك بقياسه ان يجوز وضع الدور  
في الابتداء كذلك بان يحصل بين ليايين دائرة يبين صرح به الاصل انتهى اه سم (قوله مرها  
ما مر الخ) اعني قوله لا يرهما ان كانتا (قوله عاقر) اي من قول المنى لم يلزم الزوج الرضا وقول  
الشراح وان لم ترض هي بذلك (قوله لا يشترط رضا الموهوب لها) اي لم يكن رضا الزوج نيا مقضى  
(قوله وجاهز الخ) ظاهر اه صنف فعل قوله لم يشترط الخ لكن ذكره انما بقوله المنى على وجه الاستئناف  
(قوله والا) اي ان لم يخرج حالا ولو لمذ (قوله ولو اخذت الخ) كلام مستأنف عبارة للمنفى تنبيه  
لا يجوز الواهبة ان تأخذ حل المساعة بقضاء رضا الامن الزوج ولا من الضرا فان اخذت لهما رده

يرافق ما قلناه (قوله لم يقض مدة السفر الخ) اعتمد مر (قوله في المنى) وهبت لمية) خرجت المبهة  
كاحدا من ولم يبين حكمه قبل هو كآلو وهبت من يسوى او كآلو وهبت لله التخصيص فيه نظر (قوله في  
المنى بات عندها ليتبا) قال في الروض ما دامت الواهبة في نكاحها ما في شرعها لو قال ما دامت تستحق  
القسم كان أولى اخصر ج ما اذا تفرقت الواهبة لكن لو رجعت لطاعة قبل يرد حكم الهبة لان استحقاق  
الموهوب لها ما ساقط لمع وقد زال ولا يوجد لاد من هبة جديدة فيه نظرو يظهر الاول بخلاف صرح  
رجوع الواهبة بقطع حق الموهوب لها يحتاج الى هبة جديدة م (قوله جاز انظر لو اخر ثم رجعت  
الواهبة قبل تستحق ليتبا بصفتها ينيش ثم امر اه سم (قوله وجاهز الخ) مراد  
ما مر شرع البهجة بخط شيئا للذهب الربى ما فيه في شرح الجعري لو رضى من بين القليلين  
بتقديم اليه الموهوبة وتأخير حقه جاز انتهى اقول هو مشكل لانه يلزم عليه نفوت حق رجوع الواهبة  
لو ارادت تقديمه لان ذلك من حل منع الوصل اه ما كتب شيئا (قوله في المنى) فله التخصيص برأصة  
منهن) قال في شرح الروض لو فكل دور واحد ثم قالوا اذ جاز ذلك بقياسه ان يجوز وضع الدور في الابتداء

لما ادرجت آثارا ليتبار الاضي من حين الرجوع ولو اخذت على حقه صر حال مهادد لانه ليس عينا ولا نفعه فلا يقابل مال لكن مضى  
لها لانها لم تسقط حقا جازا

٧٤ مؤخر من اوقات قبل علم الامور... (٤٥٤) ودومها الذي استقر رايه عليه حل بذل الموضع مطلقا واخذ من كان التناول ابلاها هو

واستحق القضاء لان الموضع لم يسل لها وانما هو اخذ الموضع من هذا الحق لانه ليس يعين ولا منفعة  
 لان مقامه متعديا ليس بمنفعة ملكتها عليه اه (قوله دوم) اي قبيل قول المتن يقتض بذكر الخ (قوله حل  
 بذل الموضع مطلقا) اي سواء كان التناول ابلا ام لا اه كذا في زاد ش على ما هو الظاهر من قوله  
 واخذ من كان التناول ابلا والاقرب بان المراد بطلاق عدم اشتراط حصوله اياه وعدمه ويكون قوله  
 الاتي او بشرط حصوله مطلقا عليه وحيد قوله بهد بل يوم اه فهد لا لا انتقال فهو بمعنى الواو اه  
 ع ش ويظهر ان قول الشارح او بشرطه عطف على مقدر والاصل به مطلقا او بشرطه عطف على بل يوم  
 الخ باق على منامه انتقال من قوله لا لا تعلق حق المذلول بها الخ وقوله السابق مطلقا باق على ظاهره كما  
 جرى على الكري عيار المتن والذي استقر عليه رايه ان بذل الموضع فيه جازي ومطلقة حل لا لا سقاط الحق  
 لا لا تعلق حق المذلول بها بل بقي الامر في ذلك الى ناظر الوظيفه يفعل ما تقتضيه المصلحة شرعا اه (قوله  
 فهو) اي الموضع ام ع ش (قوله مجرد التنازل) اي ليس في مقابلة انتقال شيء من التنازل للبيدول بخلاف  
 اشترا نغو حق التنازل فان الموضع فيه في مقابلة حصول نغو حق التنازل من بامه كشره و به يظهر اندفاع  
 قول السيد عر ماضه قوله وبه قارق الخ يتامل مارج الفارق الماخوذ من كلامه نعم يمكن ان يفرق  
 بتا كد حق الوظيفه بالنسبة لحق التنازل ولذا لا ما اشترع امله صاحبها لم يصح بخلاف التنازل  
 الماروق احياء المرات فانه يملكه الاخر وان ام اه (قوله كاهنا) اي في ستة القسم اه رشيدى (قوله  
 ولا رجوع حل الازل) فذا هو الظاهر اذا كان بذل الموضع حل مجرد الذلول اما لو بذله حل الذلول  
 والحصول له فينبغي الرجوع هر اه سم اقول في ما رواه المذلول المذلول له وباده معلوم الوظيفه حل  
 التنازل الذي استقرت الماده بصره لم يبين بمذلل المذلول له خلاه لعل للذلول له اي حين يذله عليه  
 لنظره الظاهر عدم الرجوع لان المذلول له لم يقصر بعدم البحث ام ع ش (قوله حيد) اي حين توليه غير  
 المذلول له (قوله كاهنا) اي في الحاله والوقت اه كذا (قوله له الرجوع الخ) فيه نظره وجه خلاه  
 وسقوط حقه بمجرد الذلول مطلقا هر اه سم حل حج ام ع ش  
 (فصل في بعض احكام النشوز) (قوله في بعض احكام النشوز) الى الكتاب في التباية الاقوله  
 ويجوز كرها وقوله قبل وقوله وهو متجه الى المتن وقوله نازع الى المتن وقوله بان قضى منه مبيع يتم  
 وقوله والفرق الى التنبيه وقوله فان لم يتمح الى المتن (قوله وسوا بقه) اي ظهور الامارات وقوله ولو احقه  
 اي كيه الحكيم ان ام ع ش (قوله كنهونه جواب) الى قوله ولا تنعيفه في المتن الا قوله ويجوز كرها  
 وقوله قبل وقوله وهو متجه الى المتن وقوله لم نأخذ الى المتن وقوله هو كاهنا لعل وجبه (قوله غير  
 الصحيحين) وفي المتن عن ام سلمة قال رسول الله ﷺ يا ايها امراء يا بنات ورجل ورجل ورجل ورجل  
 دخلت الجنة اه متى (قوله لاحتمال ان لا يكون) اي ما ظهر منها (قوله وحسن ان يستعملها) اي  
 وفي الصحيحين المرأة خلع اعرج ان اقتنا كرها وان تركتها استتمت حل على صوح فيها اه بنى  
 (قوله بئس) اي باعطاء ثي - (قوله لانه) اي الاضطجاع معها (قوله كاهنا) اي في شرح ولوا عرض  
 عتبه الخ اه كذا (قوله كنع تمتع الخ) ولو غير الجاه لا نعمها لا تذل ولا التهم ولا الاذانه  
 كذلك بان يحمل ليله بين اليدين دائره بينين صرح به الاصل اه (قوله دوم) اي في الشرح قبيل قول  
 المستفس يقتض بذكر جديده الخ (قوله ولا رجوع حل التنازل) هذا ظاهر اذا كان بذل الموضع حل  
 مجرد الذلول اما لو بذله على الذلول والحصول له فينبغي الرجوع هر (قوله له الرجوع) فيه نظره وجه  
 خلاه وسقوط حقه بمجرد الذلول مطلقا هر  
 (فصل في بعض احكام النشوز وسراجه ولواحه) (قوله بخلاف هجرها في المضجع الخ) انظر مع

سيئت لا ساقط حق التناول  
 فهو مجرد اقتداء وبقارق  
 منع بيع حق التنازل وشبهه  
 كاهنا لا لا تعلق حق الذلول  
 له بها او بشرط حصوله  
 له بل يلزم ناظر الوظيفه  
 توليه من مقتضيه المصلحة  
 الشرعية ولو غير الذلول  
 له ولا رجوع على التنازل  
 حيث كاهنا فها اذا نزل  
 جانا ولم يسقط حقه الا  
 للذلول له فقط له الرجوع  
 قبل ان تقرر كيه لم يقتض  
 وحيد لا يجوز لناظر  
 تقرير غير التناول حيث  
 لا يجوز له حره

(فصل في بعض احكام  
 النشوز وسراجه ولواحه  
 اذا ظهر امارات نشوزها)  
 كنهونه جواب بهدلين  
 ونميس بعد طلاقه  
 وا عرض بهد اقبال  
 وعظما تدها اي حذرنا  
 عقاب الدنيا بالعرب  
 وسقوط المؤن والقسم  
 والاخره بالنار قال تعالى  
 واللاتي تخافون نشوزهن  
 فعظوهن وينبئ ان يذكر  
 لها خبر الصحيحين اذا بايت  
 المرأة هجرة فراش زوجها  
 لعنتها الله كنهونه حتى تصبح  
 (بلا هجر) ولا حشر  
 لا احتمال ان لا يكون

نشوزا فلعنهما او تنوب وحسن ان يستعملها بئس والمراد نفي هجر يفوتها حقها من نحو قسم  
 لحرمته حيث كنهونه بخلاف هجرها في المضجع فانه يجوز لانه حقه كما مر (فان تحقق نشوز) كنع تمتع وخروج

لنحذف (وليذكر في وسطه) فبدأ (في المصنف) بفتح الجيم ويحذف كسرهما إلى الواو أو القراش لظاهر الآية لا في الكلام لموته لكل أحد فبدأ على ثلاث أيام إلا أن تصدبر دعاء من الحسية وإصلاح دينها لاسط تقسموا إلى أربعين فيا ينظر لغيره جواز المصير في يد بلعند شرعي ككون المجهور نحو فائق أو مبتدع وكصلاح دينه أو دين المهاجرون ثم صهر (٥٥) رسول الله صلى الله عليه وسلم الثلاثة الذين خلفوا وتبى الصحابة عن

كلامهم ويحصل على ذلك أيضا ما جاء من مهاجرة السلف (ولا يضرب في الاظهر) لعدم تأكد الجنابة بالتكرار قلت الاظهر يضرب إن شاء بشرط أن يعلم إفادة الضرب قليل وإن لا يظهر عدوانه لما رواه التميمي فيها للقاضي وهو متجه مدركا لاختلاف (واقه اظم) كاهو ظاهر القرآن ولما تأخذ به في المرتبة الأولى ولو خوض الفرق بين الحالين ونازع فيه جمع متاخرين واختاروا الأولى (فإن تكرر ضرب) أن ذلك ظاهر أيضا مع الوعد والمجهور الأولى المعقولة لا يجوز ضرب مدم أو مبرح وهو كاهو ظاهر ما يظم إليه بأن يضرب منه مبيع يميم وإن لم يجر إلا به ليحرم المبرح وغيره كإياي ويؤيد سوط الحدود والتمايز

بالماتن وغيره بل تأثم به وتمسق التأديب عليه حتى تولى تأديبها بنفسه على ذلك لا ير لها إلى تأثم بخلاف ما لو شتمت جنسيا أم متى (قوله لنحذف) جازتا لمضى والخروج من المنزل بغير إذن الزوج لا إلى القاضي لطلب الخفيمه ولا إلى كسبايا التفتة إذا أصربها الزوج ولا إلى استفتاء إذا لم يكن زوجها قتيلا ولم يستفتها أم (قوله أي الواو أو القراش) أي وإن أذى إلى حقوق حقا من القسم لما هو معلوم أن النشوز يسقط حقا من ذلك ويلحقه قمار في المرتبة الأولى وإما صبر المصنف بالمجهور في المصنف إظهار القفظ الآية كاهو عادته والفاخر المراد بالمصنف أم رشيدى (قوله لظاهر الآية) تحليل اللين (قوله لا في الكلام) صطف على في المصنف (قوله إلا أن تصدبر) مستثنى من قوله لا في الكلام (قوله لجواز المبرح) متناقض بقوله إلا أن تصدبر دعاء الخ وقوله كصلاح دينه أي ركان يكون في المصير صلاح لدين المجهور أم كرسى (قوله ككون المجهور نحو فائق الخ) أي وإن كان صهره لا يفيده ترك النسق أو البديعة نعم لو كان صهره يوصله على زيادة النسق فينبى امتناعه أم عش (قوله الثلاثة الذين خلفوا) وم كسب من المصنف صاحبه صراة بن الربيع وعلل ابن أبيه أم أسى (قوله من مهاجرة السلف) أي ترك بعضهم الكلام لبعض أم عش (قوله بشرط أن يعلم) أي ظن كاهو الخفي والاسنى (قوله هو متجه) اعتمادا على ما هو المتفق والاسنى (قوله كاهو ظاهر القرآن) تقديره الآية واللائق خافون نشوز من مظلوم من فأن نشوزن كاهو مبرح ومن في المضاجع وأخربوه من الخوف هنا بمعنى المجهور الأول ما جاء به ظاهره وقالوا المراد أصحرون من أن نشوزن وأخربوه من أن أصرون على النشوز أم متى (قوله في المرتبة الأولى) هو أي ما ظهر تها مارات النشوز (قوله أن ظن إفادة الضرب) (قوله الأولى المعقولة) وهذا بخلاف قول المتن فالأولى عدم المعقولة لأن ضربه لتأديب مصلحة هو ضرب الزوج ويؤيده وجهه مصلحة لنفسه متى واسى (قوله وإن لم يجر الخ) استئناف بقوله به أي المبرح (قوله ويؤيد الخ) عبارة النهائية ولا يناقض قول الرواية إنما ياتي الخ لأنه لا كان الخ لعل أن الزوج جوارزه بوسط وصحانها أيضا (قوله الأولى المعقولة) جملة حالية (قوله ولا على وجه) أي وإن لم يؤخذ شو هو معطوف على قوله ضرب مدم رشيدى (قوله وقد يستثنى منه) أي عن قوله لا لنحو تحفة الخ (قوله وإنما ضرب) أي ضرب القاضي أم عش عبارة لرشيدى بالبناء للمعقول كاهو واضح أي أجاز الضرب أي من الحما كذا دخل الخ (قوله مطلقا) أي أفاضل أم عش (قوله ولم يجب الرفع هنا لما كالم) وينبى كقال الور كشي تخصيص ذلك بما إذا لم يكن بينهما عداوة أو لا يفتين الرفع إلى القاضي معنى نهاية (قوله صدق) أي بالنسبة لعدم ما أخذته لا بالنسبة لسقوط تفتها وكسوتها وسقوط حق القسم فلا تسقط هذه قول المتن الاتي في المصنف وما يبعد في الشرح إلا أن يعمل الاتي على ما يفتي حقا من القسم (قوله وإنما ضرب المجهور التبرير مطلقا لوجه) يعميه مبرح ثم ضرب عليه قال هذا لا يصح لأن الزوج لا يجوز له يزر لئن أنه أم فلما تامل مل لكلام الشارح محل آخر كان يعمل هذا على غير الزوج كالحاكم (قوله صدق) أي بالنسبة لعدم ما أخذته لا بالنسبة لسقوط تفتها وكسوتها وسقوط حق القسم فلا تسقط هذه الأمور بل هي المصلحة لها (قوله صدق) ويقرق بنو بين ما لوري عن عيسى بن الإنسان وادعى أنه نظر إلى حرمه في داره من نحو كوفوا أكثر ذلك الإنسان النظر إليها مطلقا فانه المصلحة كما هو ظاهر وهذا غير ما يأتي في الصيال فيما لو تفاعل الإطلاع واختلاف في تعدد النظر كاهو ظاهر بعدة احتياج الزوج إلى تأديب الزوجة لأن من

إلا أن يشرق بانه لا كان الحق هنا نفسه والأولى المعقولة فيه ما لم يخفف في غيره ولا على وجه أو مهلك ولا لنحو تحفة لا تطيقه وقد يستثنى عنه بالمبرح ولأن يبلغ ضرب مبرحة أربعين وغيره عاشرين أما إذا ظلم له لا يندب ليحرم لأنه مقربة فلا تفتة وإنما ضرب للعد والتبرير مطلقا ولو أنه لعدم المصلحة ثم ولم يجب الرفع هنا لما ك لأنه مشق ولأن العصور والطاعة كأقادة قوله تعالى فإن طاعتكم فلا تبغوا عاقلين ديلا ولو ادعى أن يجب العسر حاله ورواؤه صدق كاهو في المطلب لأن العسر هو له وليا به وجه أنه إنما يندب في









فان قيل من غير ان يكون كذا في قوله من صدقنا او يقتضوا في ما عليه وعلمنا ان كتمانهم في الوضوح بالتقدير صحة ما أتى به البقعي ومن لم يمتنع من قال لو جهل الدخول ان ارادني من مير كذا فانت حالي قار انما هي بغير ابراهيم فيقع الطلاق لانها لكل المير حال الابرار واذا صبح لم يفرق وقال آخرون لا طلاق لان من لازم مروج نصف اليه نظير ان الجميع مروج بعد المعلق به من الابرار من كمل لان المعلق بصفة يقع مقارنا لها كذا كرو في تماثل الطلاق وايدى بعضهم بانه يصح عليها (٤٥٩) المنجز ولكنه يرجع عليها بنصف مهر

المثل لفساد نصف عوجه  
يرجعوه به الزوج ويجب  
منع الملازمة لما رآه  
أراة ثم طلقها لم يرجع  
عليها بشيء وبأن معنى  
قوله في تماثل الطلاق  
الشرط علقه بغير الطلاق  
معلوما فيقارن ان في الوجود  
كاملة الحقيقة مع معلوما  
انه اذا وجد الشرط قارنه  
المشروط فيها اذا وجد  
الابرار انه الطلاق بمعنى  
لفظه والتشهير انما وجد  
عقب الطلاق لا يصح تكرره  
الشارع عليه وعقبه لم يبق  
مهر حتى يتشطر على ان  
جماعه تقديمها بالومان على  
معلوما واختاره السبكي  
وغيره على الاول بينهما  
تقدموا تأخر من حيث الزينة  
ويفرق بين ما هنا والمعلق  
المنجز بان الابرار قد جدت في  
ضمنه وفي ضمانا وجدت  
مقدمة على وقت التشهير  
فلم يرجع منتهى به امارقة  
بلا عوض او بوض غير  
مقصود كدم أو مقصود  
راجع لغير من مر كان علق  
طلاقها على ابرارها زيد عما  
لها عليه فانه لا يكون علما  
بل يقع رجعيما وزعم ان  
وقوعه في الدم رجعيما منع

(قوله فانه يجب مهر المثل) اذ قوله في كتابا صلة ما وصفه له فانه وصفه بصفة كاذبة فتشهير فيصير كانه خالها  
على شيء مجهول اه ناية (قوله ويقع الطلاق) اي ولا رجوع له عليها بشيء بشرط الصداق لانها لم  
تأخذت معا كذا في قوله يرجع عليها بشيء عر شرو شيدي (قوله واذا صبح الخ) اي الابرار اه سم  
قوله لان من لازم اه اي في هذه الصورة فلا يفيد جوازا في اه سم (قوله من الابرار الخ) بيان  
للمعلق به (قوله وايدى) اي قول الاخرين بعدم وقهر الطلاق اه كرو (قوله المنجز) نعمت الخ (قوله  
به) اي صدقنا قبل المفعول اه عر (قوله ويجب الخ) اي من قول الاخرين رد دليله اه كرو  
(قوله منع الملازمة) اي المتقدم في قوله لان من لازم الخ (قوله لما ر) اي في كتاب الصداق آخر فصل  
التشهير اه كرو (قوله انما الابرار الخ) هذا لا يفيد لانها لم تأخذ شيئا ومالك ملكتها نفسها نظير  
البراءة في معنى المتخوفة من المهر ومن هنا يمكن الاستدلال على الملازمة اه سم (قوله لم يرجع عليها  
بشيء) اي ليس من لازم الطلاق الرجوع اليه اه سم (قوله وبأن معنى الخ) جواب عن قوله السابق  
ولان المعلق بصفة امر شيدي (قوله انه اذا وجد الخ) خبر ان معنى الخ (قوله انما وجد عقب الطلاق)  
قد يقال الطلاق علة التشهير والمعلول يقارن علة اه سم (قوله لانه حكرا تيقا الخ) فهو علة فيقارن ان  
اه سم (قوله وعقبه) اي الطلاق (قوله على نفسها) اي العلة (قوله بل على الاول) موقوله اذا وجد  
الشرط اه عر (قوله ويقر الخ) جواب عن قوله السابق وايدى بعضهم بانه يصح الخ ورد لتأنيد الخ  
(قوله بان الابرار الخ) قد رد دليله ان البراءة وان كانت في ضمنه لكن الطلاق يقارنها والتشهير انما يوجد  
عليه كما قال عقب ليريق مهر حتى يتشطر فانه اه سم وافرده الرشيدي (قوله امارقة) اي قوله وزعم  
في النجاة (قوله لغير من مر) اي غير الزوج وسيد (قوله على ابرارها زيد) خرج بهما على طلاقها على  
ارائها من صدقاتها وغيره فانه يقع بائنا متماثلين كثير ان التعلق على الزوج بانه تزوج عليها او  
غاب عنها ونحو ذلك وراية من يرجع ديارا من صدقاتها او غيره مما تنسقه عليه تكون طلاقا منه  
فحيث ثبت وجود المعلق عليه وراية رادة صحيحة فعلق بائنا كاسيا في شرحه لو خال مجهول اه عر  
(قوله المقصود) اي التشديد به (قوله قبل يقع بائنا) كلامه هذا كالمهرج في ان العوض هو اراد الزوج  
وانه لا يقابل يجب مهر المثل ولا مانع من ذلك بل فضية صحة الابرار اه سم (قوله بمعنى) اي بعض المبراه  
(قوله والاول اقرب) احتجده هر اه سم (قوله لان رجوعه) اي البعض الاخر (قوله انما يتبعه

انه لو صرح به بطل مع ان الوجه انه ليس كذلك فليتام (قوله صحة ما أتى به البقعي الخ) كذا شرح مر  
(قوله واذا صبح الخ) اي الابرار (قوله لان من لازم اه) اي في هذه الصورة فلا يفيد جوازا في الا (قوله لما ر الخ)  
هذا لا يفيد لانها لم تأخذ شيئا ومالك ملكتها نفسها نظير البراءة في معنى المتخوفة من المهر ومن هنا  
يمكن الاستدلال على الملازمة (قوله لم يرجع عليها بشيء) اي ليس من لازم الطلاق الرجوع اليه (قوله انما  
يوجد عقب الطلاق) قد يقال الطلاق علة التشهير والمعلول يقارن علة (قوله لا يصح تكرره الخ) فهو علة  
فيقارن ان (قوله بان الابرار الخ) قد رد دليله ان البراءة وان كانت في ضمنه لكن الطلاق يقارنها والتشهير انما  
يوجد عقبه كما قال عقبه ليريق مهر حتى يتشطر فانه (قوله قبل يقع بائنا) كلامه على هذا الصريح في ان  
العوض هو ابرار الزوج وانه لا يقال يجب مهر المثل ولا مانع من ذلك بل فضية صحة الابرار (قوله والاول اقرب

كرو به عوض فلا يحتاج لمقصود ودر بيان العوض في هذا الباب يشمل المقصود وغيره فوجب التقيد بالمقصود وكان وقوعه رجعيما ما لم يكن له  
مقصود الا لكونه غير حائل على خالها على ابرارها وازيدوا انها رادة صحيحة قبل يقع بائنا انظر الزوج بعينه الزوج أو رجعيما انظر الزوج  
البعض الاخر لا يجزئ كل عتدل والاول اقرب لان رجوعه لغيره الزوج وعمل انما علقه لغيره فاما في البقعي اه عر رجعيما فانه في الثاني البقعي اه عر  
وكذا على الاول اذ كرو ما هنا لما انما يتبعه ان افرد لا ان انضم اليه مقتضى لما (لفظ طلاق)

أى يفتقد محصله جبر محمول ذنابهم من ذلك لفتق القادرات أى يكون لفظ الخلق أى الصلابة الباب حلقه على ما ألحقه من باب عطف الأخص  
 على العام فقال (وأولهم) قالوا لخلق فى الترجمة معناه كأفاده حمله عامر وأراكا هو جبر ملزوم يضعه عرض وصيغة (شرطه) أى الذى  
 لابد منه لصحة فلا يقال كونه ركنا (زوج) (٤٦٥) أى صلوه من زوج وهو شرط الزوج أن يكون بحيث (يصلح لعله) لا نهى إطلاق فلا

يُحْسِنُ مِنْ لَيْسَ عَلَيْهِ عَاقِبَةُ  
مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَأْتِ بِفُلٍ غَلَاحٍ  
يُجِيدُ الْفَيْحَ عَلَيْهِ لَيْسَ  
وَجْهًا مِمَّا أَرِيعَ مِنْهَا  
(صَح) وَلَوْ بَاقِيَةٌ وَهَلَا  
أَنْ لَنْ لَكُلِّ مِمَّا أَنْ  
يُحْلِقُ عَمَّا لَيْسَ مِنْ أَوَّلِ  
(وَجْهًا) عَلَى الْخَلْقِ (دَلْعُ  
الرَّوْحِ) الْعَيْنُ أَوْ الْإِثْمِ  
(الْمَوْلَا) أَيْ الْعَيْدُ أَوْ  
مَلِكٌ قَرَأَ كَكَيْسٍ نَعَم  
الْمَاخُونُ لَيْسَ لَهُ وَكَذَا  
الْمَكْنَبُ لَيْسَ عَلَيْهِ وَكَذَا  
بَعْضُ خَالِصٍ فِي نَوْبِهِ بِنَاءً  
عَلَى دُخُولِ الْكَسْبِ التَّادِيرِ  
فِي الْمَايَةِ قَدْ لَمْ تَكُنْ  
مَايَةً فَا تَصْنَعُ حَرْبَهُ  
(وَوَلِيهِ) أَيْ السَّيْفِ كَسَائِرِ  
أَمْوَالِهِ الْفَقْدَانُ دَفْعُهُ قَدْ كَانَ  
يُفِيدُ أَذْنَهُ فِي الْعَيْنِ يَأْخُذُهَا  
الرَّوْثَانُ عَمَّا تَنْصَرُّ فَعَرَى  
تَلَفَتْ تَلَفًا لَمْ يَأْخُذْ  
وَجْهًا وَجْهًا وَجْهًا بِأَنْ  
الْخَلْقُ لَمْ يَأْخُذْ بِهَا دَخَلَتْ فِي  
مَلِكِ السَّيْفِ قَرَأَ نَظِيرًا  
تَقَرَّرَ فِي السَّيْفِ نَحِيذًا  
تَرْكَابَهُ بَعْدَ تَقْصِيرِهِ  
أَيْ تَقْصِيرِ نَفْسِهِ بِنَاءً لَمْ يَأْخُذْ  
بِهَا وَتَلَفَتْ فِي يَدِ السَّيْفِ  
رَجَعَ إِلَى الْخَلْقِ بِمِثْلِ  
الْعَدْلِ أَيْ لِأَنَّهُ ضَامِتُهُ  
ضَامِنُ الْعَدْلِ بِأَنْفِ الْإِثْمِ  
رَجَعَ إِلَى عَلَى الْخَلْقِ

بالسلي لبقا في ذمة لعمد القرض الصحيح وبسائر ما يقع من السفيه ماله لان تلقى بدمه بطل اليه ظاهر اكرام في شينها  
الحجر وكذا في العبد لكن لمع التباذاع في ثمره قيدا حذرا لطلو بالذوق اي ونحو اعطاء وقرض او اقباض كاهر ظاهر اليه جاز لان  
تدفع اليه الاضمان عليها لانها مضطر تدفع اليه لبق الطلاق على انه عند الدفع ليس ملكه حتى تكون مقصر بقبضه له وانما هو ملكها ثم  
ملكه لمعان كان باذ صم في القن في المين والدين

وفي الثاني من المتن وهو قوله في يد الرولى الى اعطاهما فلهذا في يد شيخنا الامام المصطفى بالاذن في قبضها واما الذين اتى الاعتداء بقبضه  
لهو جهمان عن الداركي ورجح الحاشي على الاعتدائه كذا قاله الشيخان وظاهره انه جامع الحاشي في نيل وجهه من الاعتدال وهو ما اعتداه المص  
بل ظاهر عبارته بغيره وان الداركي وجهه ايضا حيث قال كالوامر ما يدفع الى اجني (٤٦٦) اعير شيئا مظهر المذهب وعليه

فاطلاق المتن الآن انه لا يجوز الرجوع تركيل سفيه  
في قبض العوض عليه حيث  
لم ياذن له ولي القبض واللا  
جلالته اذ اصبح قبضه دين  
نفسه بالاذن فدين غيره  
كذلك جامع ان ما في  
الذمة لا يراعى الا قبض  
صحيح وقد جعلوه هنا صحيحا  
بالاذن وليه فليصح باذنه  
ايضا عن القهري ويصدق ذلك  
القاعدة السابقة في الكل  
ان الاصل فيه ان صاحبه  
مباشرته له بنفسه صح تركه  
فيه عن الغير وبهذا يعلم  
ان تنقيح جمع متاخرين  
منهم السبكي صحة قبضه بما  
اذا كان العوض ممتنا  
علق المطلق بشروطه اليه  
بمبدى من كلامهم وان هذا  
التنقيح انما يحتاج اليه ليا  
اذا لم ياذن له الرولى كما تقر  
اوعلى الوجه الثاني وهو انه  
لا يستد قبضه ولو لم ياذن  
الرولى له فهو جرم به الدارمي  
فلا يراى بتسلم العوض  
اليه مطلقا الا اذا كان الرولى  
قائمه فيه بحيث تد على  
المنقول الممتد ووجهه  
الاذعى بان المال كان  
باقيا على ملكها لفساد

شيئا الزمى وجهه الله تعالى في اية الحق هذه الزيادة بسببها لم تكن ليهما وصح عليها اه سيدمر  
(قوله) وسببها ان حين اذ دفع المدين السفيه بالاذن له (قوله) قبضه له وجمان (الخ) صليح شرح الروض  
صريح في جريان الرجوع في قبض المدين ايضا (قوله) وظاهره اى كلام الشيخين (قوله) وهو اى الاعتداد  
وكذا خبر قوله الاقرب وجهه (قوله) حيث قال اى الداركي عبارة شرح الروض عبارة الاذنى قال في المير  
والشيخان قال الداركي في وجهه ان احد ممتنا كمال امر ما يدفع الى اجني وهو ظاهر المذهب الثاني  
لان الرولى لا يصح عليه ليس من اهل القبض فلا يذنب الا من قبضه بالاذن وظاهر سياقه ان الترجيع الداركي اه  
(قوله) وعليه اى رجوعان الاعتداد قبض السفيه الدين ياذن وليه وكذا الاشارة في قوله الاقرب يذنب  
(قوله) تركيل سفيه) حكاية بالغي ولفظ المتن الاقرب تركيل صحرو عليه (قوله) لم ياذن له اى السفيه  
(قوله) وقد جعلوه اى قبض السفيه هنا في مخالفة مع وجهه (قوله) ويصدق ذلك اى قوله فليصح  
باذنه (الخ) وقال السكرى اى الجواز (قوله) بنسبه) الاولى لنفسه باللام (قوله) ويذنب (الخ) اى رجوعان  
الاعتداد قبض السفيه بالاذن وليه (قوله) ليا بالاذن (الخ) اى مع الاذن يصح في الدين ايضا (قوله)  
كما تقر اى قوله نعم لو قيد احدهما (الخ) اه كرى (قوله) اوعلى الوجه الثاني اى من الوجهين  
الحكيين عن الداركي (قوله) لا يستد قبضه اى قبض السفيه العوض عينا كان اودنيا كما هو صريح شرح  
الروض (قوله) ورجع من (قوله) اى بالوجه الثاني (قوله) فلا يراى اى المختلج قريع على الوجه الثاني المروج  
(قوله) بتسلم العوض اى عينا اودنيا كما مر شرح الروض (قوله) مطلقا اى اذنه الاول في القبض  
اولا (قوله) يظهر ان هذه المبادر (الخ) اى على الوجه الثاني مطلقا واما على الوجه الاول والراجح فينبغي اخذ  
من سابق كلامه من الروض مع شرحه ما ياتي اتماما عن السيد مخرج قبضه قبض الدين بلاذن (قوله)  
لانها ان اخذته (الخ) لعل الانسب ذكر التماثل بارها على الرولى (قوله) في جمع وليه عليها (الخ) حاصل  
ما تقر ان العوض امان يكون عينا اودنيا فان كان عينا اودنيا لولى في الدفع له او لياذن وليه ولكنه تمكن من  
اخذها فلم يفعل حتى تلفت روى المختلج في الحالين وان لم ياذن الرولى لم يتمكن من اخذها منه بل يبر المختلج بل  
يرجع الرولى عليه بمثل وان كان يذنب اذ الرولى في قبضه او لم ياذن وليه ولكنه يذنب في اخذها ويرى المختلج في  
الحالين فان لم ياذن ولم ياخذ منه حتى تلفت رجع الرولى على المختلج بالمسمى اه سيدمر في رسم ما رواه  
(قوله) ثم رابت (الخ) كان الاول ذكره قبل قوله السابق وعليه فاطلاق المتن (الخ) (قوله) لرجع الاول اى  
من الوجهين المحكيين عن الداركي (قوله) المتن قابله اى الخلع ولو عبر بالياد او بالمدى لشمل الممتد وسلم  
من ايراد الرولى الاقرب في الشرح انتهى سيدمر (قوله) او ملتصقه اى قوله فان قلت في الجواب لا قوله  
وقوله في شيئا الى المتن وكذا في المتن الاقرب وسياقي الى المتن وقوله الكلام في رعيته الى المتن وقوله قد يجاب

(قوله) وفي السفيه الى آخر كلامه) حاصل ما ذكر في الفع الى السفيه الاعتداد بالدفع اليه ورواه الدافع  
في المين ان اذن الرولى او علموا بالدين ان اذن او باذر واخذ منه وهذا حاصل ما في الروض وشرحه مما تلقى  
الروض فرغ خلع العبد ولو مدبر بلاذن جائز التسليم اليه كالسفيه لكن المختلج يطالبه بعد التلقى بما تلف  
تحت يده اقل في شرحه بخلاف ما تلقى في السفيه لا يطالبه الا في الحال ولا عدل في شدة ان قال وظاهر  
انها لو سلمت المين العبد عظم به السيد تركها حتى تلفت لم يضمنها لان الانسان لا يضمن لنفسه اه وهذا يدل

القبض ليه يدفعه اليه اذنت في قبضه عا عليها فاذا قبضته الرولى من السفيه له اعتد به بظن ان هذه المادرة لا تزم الرولى لانه لا صر على  
السفيه بقائه في يده لانها ان اخذته فورا خرج اخرته حتى تلفت في يد السفيه او تلفت في قبضه في رجوعه وليه عليها بوجهه ووقع الفارح  
هنا انه مرجع المتن بما مره صرا في وجهه بالدفع السفيه بالاذن الرولى هو بمبدى حتى على الوجه الاول لان في وجهه وطبقا في ذمة المختلج  
على الوجه الثاني فكان الوجه هو ان ذلك لا وجه به ثم رابت شيئا انصر ايضا لترجيع الاول (وشرط طاقه) او ملتصقه من ذوجه اجني

ليصح علمه من أصله التكليف بالاعتبار والتحسين أو التخييل أن الركن السفي (أو الخلق) المال لا يقع بالمسئولة وقد ترد على جوابه (إطلاقه) تصرفه في المال) بأن يكون غير مجبور (٤٦٢) عليه لصفه أو ورق لأن الاختلاف التزم للمال فهو المقصود منه (فإن اختلفت أمة) ولو

مكتوبة على تناقض فيها والكلام في رشيده وإلا فكأن السفيه الحررة فيها يأقو قول شيخنا ولو سفيته أخذنا من قول المأوردى لم يضر قوا يرضعها وسفيها وهو مقتضى كلام الام ويشين حله على السفيه المملوك أو حل حصة بالعين أو الكسب في صورتها الآتين أما بالنسبة لما يلزم فذمتها في الصور الآتية فلا بد من عدم الحرج كاه واضح (بلاذن سيد) لها رشيد (بدن وحين ماله) أو ماله غير ما عين اختصاص كذلك (بانت) لورقه بوض نعم أن قيد بتسليكا العين له لم تطلق (والزوج) فذمتها مهر مثل) بقبها به يد المتق واليسار (في صورة العين) لأنه المرد حيث ولو خالته بمال وشرطه وقت المتق لفسد ورجع بمهر المثل بعد المعتو متجب منه السبكي لأنه شرط واقف مقتضى العقد فكيف يفسد وقد يجب بانه ليس مقتضا اختيارا وإنما يصل عليه الضرورة (وفي قول قبش) أن تقوم على الائتلاف (وله) في صورة الدين المسي

على بر اتفاق دفع العين إليه بشر أن يسده إذا علم بما قبل التلق (قوله بالمسئولة) عطف على قوله من أصله (قوله أو ورق) انظره مع وجوب المسئولة بالدين في صورة الأمانة (قوله ولو مكتوبة) للمعتد في حاله المكتوبة بدین بنیر اذن السيد وجوب مهر المثل كإفاده كلام العراقي في شرح البهجة فلا تعامله بين المكتوبة وغيرها (في هذه الصورة) ما بالعين فهي مساوية لمصلحة الرقي وجوب مهر المثل (قوله والا) فغير راجع (قوله لم تطلق) هذا كآرى مفروض عدم الإذن أو مالواذن مال السيد في الاختلاف بين قاضيه أنها تطلق لأجامع الأذن يمكنها على كماله بالعين وإن تمكن مالها كالواذن فاسيد ما في بيع المثل (قوله بعد المتق) شامل للمكتوبة وإن كانت تلك (قوله ولو تأجل على الضرورة) هذا لا يبعد مع كونه مقتضا في حقها (أما قوله) في المتق وإن أذن عين عينا (قوله) قال في الرض فإن قال استغنى بما شئت

كما يصح التزم الرقيق بطريق العذان ويقع به بعد المتق واليسار (وفي قول مير مثل) وقد أورد المسمى ورجحه أصله وجرى عليه كثيرون لأنها لا - أعلا للآثر (وإن أذن) السيد لها في الاختلاف

(وغيره من ذلك) من ماله (أو قد دينا) في ذمتها كالف درهم (أو متلف تلقى) الزوج (العين) في الأولى حملاته لم اذن لها ان تعالج  
بربتها وحيث حسر او مكاتب لم يصح لان الملك يقارن بالعلاق فيستعملون ثم لو حاق طلاق (٤٣٣) زوجة المملوك لم يحرم من ماله طلاق

الاذن قال ابن منقذ حرة  
(ويكسها) الحادثة بعد  
الخلع وماله بتمارتها الذي  
لم يتعلق بدين (في الدين)  
في الثانية حملاته اذنه ايضا  
قال لم تكن مكتسبة به  
ما ذره في ذمتها تتبع به  
بعد حيا بارساء ما خرج  
بامتلاك ما لو زادت على  
المادون فيه فانها تتبع  
بالزاد في الدين وبذلك في  
العين بعد التقاضي قلت  
قياس اختلاصه بدين بلا  
اذن ان الواجب هنا في  
العين الزائدة حصتها من  
مير المثل لو وزع على  
قيمتها وقيمة العين المأذون  
لها هي اقلت القياس ظاهر  
الان يوجه اطلاقهم هنا  
وجوب الزوجه بانه وقع  
تابعا للمأذون فلم يستحق  
فساده فوجب بده (وان  
اطلق الاذن) بان لم يذكر  
فيه دينا ولا عينا (اقتضى  
مير المثل) اي مثله (من  
كسها) المذكور وما يدها  
من مال التجارة كالرأبطة  
لبيده في الكسار فان زادت  
عليه فكسار ما بمضنة فان  
اختلفت ملكها فبده أو  
ملك السيد فكسار في الامة  
أو عينا اعطى كل حكمه  
المذكور (وان خالغ سنية)  
اي محجورا عليها بسفه  
بالف (أو اقل طلقك على  
الف) او على هذا (قبلت)

(قول المتن) اي الخلع حينا اطلاقا لما اعطى ما شئت فلا حصر فيها قلنا ان يتعلق بمير المثل وبازيد  
متروضا للجميع بكسها وماله تجارة يدها ام اى (قول المتن) أو قد دينا الخ) قال الماوردي ولا  
يجوز لها عند الاذن في الخلع في الامة ان تعالج على عين يدها ويجوز العكس ام سم عن شرح الروض  
وقوله لا يجوز لها ان توطئ رجل الحرة كما ظاهرا وان السيد لها في الخلع اثنين مير مثل يدها الزوج به  
بعد التقاضي واليسار او اذا اطلق الاذن اثنين مير مثل من كسها وما يدها من مال التجارة ويظهر الثاني  
فلا راجع (قوله فيمنه) اي ملك المتكوسة منع ونزع مطلقا (قوله طلاق زوجة المملوك الخ) اي  
غير المدرة متى وروض وبغيره قول الشارح (اي لا اذا الخ) (قوله بوجه) اي المورث وكذا حمير قال  
سم (قوله الا اذا الخ) عبارة للمنفرد الاسبق لان ملك الزوج لها حلة الموت اي بمن وقوع الطلاق فلو  
كانت مدبرة طلقها لموت الاباء (قوله وما لم تجارها الخ) عبارة للمنفرد عما يدها من مال التجارة  
ان كانت مأذونة ام (قوله في الثانية) مقابل لقوله في الأولى ام سم عبارة للرشيدي قوله في الثانية  
الاصح حله ام ولله الا نقر للمنفرد في نفسه (قوله ولا مأذونة) اي في التجارة ام سم شرح الروض  
وخرج بامتلاك ما لو زادت الخ) وكذا خرج بذلك على قدر السيد دينا وخالت بين ما له الحكم كما اذا  
امتثل فيمطلق الزوج بالقدور في ذمتها او كما اذا اطلق السيد الاذن فيمطلق بمير مثله في ذمتها فان زاد  
المير على المقدر لتتبع بالزاد القديم التقاضي واليسار ويظهر الثاني فلا راجع (قوله وبذلك) اي من مثل اوقية  
بديل السؤل والجواب ام سم (قوله بان لم يذكر) الخ وقوله في اذا عظم في النهاية الا قوله فان قلت الى  
والكلام وكذا في الخلق الا قوله بان الف الى المنفرد وان تمتص المصلحة الى الكلام (قوله المذكور)  
اي الحادثة بعد الخلع (قوله وما يدها الخ) اي ان كانت مأذونة ام سم اي ولم يتعلق بدين كسار (قوله  
لكسار) اي اى اذا عين حيا او قد دينا فزادت ام سم وكان الأولى الاقتصار على قدر الدين عبارة  
المنفى فالزيادة مطالبتها بالمعنى ام (قوله فكسار في الامة) اي في ساقى الاذن وعدمه ام سم  
اي اثنين مير مثل يدها الزوج به بعد التقاضي واليسار عند عدم اذن السيد في الخلع ويتعلق بكسها وبمال  
التجارة يدها عند اطلاقه الاذن بالعين عند تعيينه بالمقدور في ذمتها المتقاضى بكسها وما يدها من مال  
التجارة عند تقدير ماله اعلم (قوله او عينا اعطى كل الخ) يرد على النظر بالنسبة للمنفرد السيد لم الواجب  
بذلك اخذا عما تقر رافعا فيما لو زادت على ما ذره او يذهب من مير المثل على تامل ولم يبين حكم ماله  
اختلفت بدين هل يطالب بجميعه أو خذنا ما تملكه او بقدر حريتها وتبقى حصة الرق الى المتقاضي على تامل  
ايضا ام سيدهر اقول الاقرب من التردد الاول الثاني الاول اخذا من جواب السؤال المار آفا في  
الشارح من التردد الثاني الثاني الثاني اخذا من ع شر من انه مطالبة الامة بعددتي الكل (قول  
المتن وان خالغ سنية) ظاهره سواء هل سفيها ام لا ام سم وسياتي في الشارح اعتبار (قوله اي محجورا  
الخ) اي حسبا بان بنت مصلحة دينها ماله ثم يزوت حرج عليها القاضى او شرعا بان بنت غير مصلحة  
لا عداها ام سم (قوله بان الف) عبارة للمنفرد بلفظ الخلع كالقال خالعتك على الف ام (قوله او بالف)  
الخ) صلت على قول المتن على الف (قوله وليس لولى الخ) اي اذنه لنو (قوله حله) اي اطلاقهم (قوله  
فلا حرج ام وفي شرهما اثنين مراجمت (قوله او قد دينا في ذمتها) قال في شرح الروض قال الماوردي  
ولا يجوز لها عند الاذن في الخلع في الامة ان تعالج على عين يدها ويجوز العكس ام (قوله بوجه) التفسير  
فيه قال بعده للورث وقوله في الثانية مقابل لقوله في الأولى (قوله وبذلك) اي من مثل اوقية بديل  
السؤل والجواب (قوله فان زادت عليه فكسار) اي فيها اذا عين حيا او قد دينا فزادت (قوله او يملك  
السيد فكسار) اي في ساقى الاذن وعدمه

او بالف ان شئت فسميت فوراً او قال له طلقني بالف لعلها (ولم تفسر) ولنا ذكر المأذون اذن المأذون اليه لعدم اهليتها لائزاه  
وليس لولى صرف ماله في هذا ونحوه وان تمتص المصلحة فيه على اقتضاء اطلاقهم ورشيت حله على ما اذا لم ينش ماله من الزوج

ولم يكن دله إلا بالخلع فيبقى (قوله) يجوز أن يفتى في ترك المال الخلع على ما لا يملكه من ماله من ماله

يندفع الإتيان فأن قلت هو لا يؤثر بنسوة لأن الزوج لا يملك قلت الغالب في الواقع رجعيًا أنه يؤل إلى البينة فمكان جواز ذلك عصلا ولو نزلنا لسلما من أخذ مال لها أكثر من ذلك والكلام فيما بعد المخول والابنت ولما كان كانه عليا المصنف وهو واضح ولما إذا لم يملك الطلاق بنحو إبرائها من صداقها والامتنع خلافا للسبكي وإن إبرائه لا يبرأ فيما إذا علم أنه لا يصح التزambia المال والامتنع على ما مذ به الإمام وإن تبين جمع لكن المنقول المتمد أنه لا فرق لتقصيره ومن ثم اتفق بعضهم بأنه لو حكم بالاول حاكم قض حكمه اخذا من قول السبكي ليس للحاكم الحكم بالصادق في مذهبه وان تأمل لترجيحه وليست المرافعة كالسنية فذلك على المتمد فلا يقع عليها مطلقا لأن السنية متناهية الالتزام بالرشد لا ولا كذلك السنية (قائل) قيل لم تطلق لأن السنية تقتضي التيقول نعم أن نوى بالخلع الطلاق ولم يصرح التماس قبلها وقبر رجعيًا كما يعلم ما يأتي ولو علق

ولم يكن دفعه (الخ) كان الظاهر أو أمكن دفعه بغير الخلع والافتقار إلى احتمال أنه ورشدي (قوله) فيبقى جوازه) لكن يشعكل هذا وتخرج الطلاق رجعيًا لعدم صحة المقتضى عدم ملك الزوج وبما جاز الدفع للضرورة سم أهش ويأتي في الشارح التصريح بذلك وجواز السيد عمر قد يقال يفتي أن يكون معه أي الابتعا ما ذكره إذا غلب على ظنه عدم الرجعة لكنه تعالى بتخييل أنها كانت منه ما لو كان جازًا بالحكم حر لم من حاله مع اخذ المال والخلع المذكور ويراجع فيبقى أن يمتنع وإن أشبه أمر الزوج فعل ترد دول الأوطع عدم جواز الدفع لأن الأصل فيه الحظر فلا يجوز العدول عنه إلا عند تحقق المبيع وإن كان الغالب ما فاده الشارح فليأتمل أنه (قوله) أخذ من أنه يجب (الخ) يؤخذ من التفتير إن المراد الجواب على أصل ما جاز بعد امتناعه وجوب أنه سيذكر (قوله) دفع جاز (الخ) أي بماله من مال المولى أنه رشدي (قوله) فإن قلت هو لا يؤثر بنسوة (الخ) أي بل لا يكون رجعيًا فقد قطع الرجعة بعده فلا يملك دفع المال شيئا ما تقرر علم أن هذا هو الجواب ليس في نسخة القاعد الخش والامتنع بقره لكن يجمع أنه سيذكر (قوله) الكلام (الخ) أي قول المصنف أن خالعة سفية أو قال طلقته على أن ألت قبيلها (الخ) (قوله) والابنت ولما قال الزكشي والأذري كذا أطلقوه وبني قتيبة بما إذا لم الزوج سفية أو لا يفتي أنه لا يقع الطلاق لأنه لم يطلق إلا في مقابل ما لا مال إذا لم لا تميل بطمع في شيء ما سيذكر وهو مخالف لقول الشارح إلا أني لكن المنقول المتمد (الخ) (قوله) وفيما ذكر بل (الخ) كقوله الآخر فيما إذا طرأ عطف على قوله فيما بعد المخول (قوله) وفيما إذا لم يملك (الخ) قال السبكي في صورة تخلع السفية كان قول خالعة بكذا أو يقول طلقته على كذا نحو ذلك أما إذا قلنا إبرأتني من كذا قالت طلاق فأبرأته فلا طلاق ولا براءة لأنه لم يعلق على صفة ولم توجد تسمى أنه كرى (قوله) بنحو إبرائها (الخ) السنية أنه عش (قوله) خلافا للسبكي) كذا في المتن وفي الثانية خلافا له لأن المعلق عليه هو الإبراء لم يوجد كافي به السبكي واحتجده البلقيني وغيره بوجوب المضي وإن أتى السبكي بوجوه الطلاق إلا ولا وجه له لأن الصفة المعلق عليها هي الإبراء لم توجد فلا يقع الطلاق أه قال عش قوله هو الإبراء أي بمعنى إسقاط الحق وإن وجد لفظ الإبراء لعدم اعتداده أه (قوله) بالاول (الخ) أي بعدم الوترع في صورة الجهل (قوله) وإن تأمل لترجيحه) صادق ما إذا علم موله ذلك ورضى به وهو على تأمل والحال أن الحكم قد حدث أنه لا ينقض لعدم مخالفة النص والقياس الجلي أه سيذكر (قوله) وليست المرافعة (الخ) عبارة للمتن وللحجرات أسباب خمسة ذكر المصنف منها ثلاثة الرق والسفوة والمرضى إسقاط الصداق والجنون لأن الخلع منهما للزور وكانت المختلفة غيره كالجري عليها إن القرى لا تنفع بأهلية التيقول فلا صفة بعبارة الصغر أو المجنون في خلاف السفية وجعل البلقيني المعيزة كالسنية أه (قوله) مطلقا (الخ) أي لا باتنا ولا رجعيًا وإن قبلت أه سم (قول المائن) قائل قيل (الخ) هو صريح بغير مائة له نهاية ومعنى (قوله) لا السنية (الخ) تشبهت الطلاق المعلق على صفة فلا بد من حصولها أو قال الرشيدة وبحجور يابسه خالعات كالتألف قبلت أحدًا مما قبلت بفتح الطلاق على واحدة منهما لأن الخطاب بمهما يقتضي التيقول منهما فإن كانت الرشيدة أصحة التزاما بغير مثل العمل بما يلزم من المسمى وطلعت السفية رجعيًا معنى ونهاية (قوله) نعم (الخ) قوله وعلقه النهاية إلا قوله رجح شيخنا أحياه الثاني (قوله) ما يأتي (الخ) أي في أوائل الفصل إلا أن (قوله) لم يقع على الأرجح (الخ) وهو كذلك أه معنى (قوله) من احتياين له (الخ) (قوله) كان يقول الأرجح أن يقال أن كان عالمًا بسفيتها وعدم صحة إعطائها تامين الاحتياط الثاني للقطع بعدم إرادة حقيقة الاصل أو كان جاهلا به تامين الاحتياط الأول لأن الظاهر إرادة الحقيقة ثم يفتي أن عمل هذا التفصيل فيما إذا أطلق ولم يرد أحد ما على التعيين أما إذا (قوله) فيبقى جوازه) أهني صرف المال في الخلع شرح مر لكن يشعكل هذا وتخرج الطلاق رجعيًا لعدم صحة المقتضى عدم ملك الزوج وإنما جاز التماس للضرورة وتقليح (مطلقا) أي لا باتنا ولا رجعيًا وإن قبلت (قوله) لم يقع على الأرجح عند البلقيني (الخ) اعتمد مر

إراد باعطاء السفية فاعطته لم يقع على الأرجح عند البلقيني من احتياين له

لا يقتضي التعلق لمجرد جنس الفرق بينهما بل يقتضي ما يأتي في الامة بان تلك الوسايم المثل هي اهل الاقامة بخلاف السفينة ورجوع شيخنا استحالة  
ثاني وهو ان لا يلزم الاعطاء من منادى الذي هو التعلق الى معنى الاقباض فطلق رجسما وعلا بتريل اعطائها منزلة قولها اه وفيه نظر وان  
ال انه مقتضى كلام الشيخين لان الاصل في الاعطاء انه يقتضي الملك وانما خرجنا عنه في الاقامة فتر ان لها مدة قابلة للازلام بهذا المعنى ولا  
كذلك لسبب ظاهر يماها على القاعدة لان اعطائها لا يقتضي ملكا ولا بدلا لغيره في بين قولها واعطائها بان اعتبار قبولها وليس بوجود تعلق  
بعض يقتضي التعلق بل بالقيمة ثابتة لتعلق على ما لا يقتضي الملك بخلاف اعطائها فان التعلق ببعض ومنزل على الملك ولم يوجد فانه قد تزيله  
منه وليس من التعلق منه قولها بذلك او بذلك من غير ذلك صدق على طلاق (٤٦٥) فقال ان طلاق يقع رجسما لان التعلق

انما تضمنه كلامه لا كلامه  
وحجته لا يبر او ان كانت  
رشيدة لان هذا البذل فهو  
لازم لا يستعمل الا في  
الايان وبغيره في  
الديون هو متضمن لتعلق  
الاراء وتعليقه يطله ثم  
رايت غير واحد اقترابا  
ذكره مع تعرض بعضهم  
لكون ان مجمل والحضري  
قالا بوقوعه باتما بمثل  
لكنه اشار الى ان ذلك لم  
يثبت عنها ويصنعهم هو  
الكامل الراد شارح الارشاد  
للبيان في رد هذه المقالة  
فقال في حاكم حكم باليونة  
يقض حكمه اي لانه لا  
وجهه الا للزوج لم يرتبط  
طلقه بمومن ولا عبرة  
بكونه انما طلق لظنه سقوط  
الصدقة عنه بذلك لتقصيره  
بعدم التعلق به ومن لم  
قال بعد البذل انت طالق  
على ذلك قبيلت وقم باتما  
بمثل لانه لا يعلق بالبراءة

او اذا أحدهما على التعيين فينبغي ان لا يقطع قطعا عند اعادة التعلق ان يقطع قطعا عند اعادة الاقباض رجسما  
اه سديد (قوله لانه اي الاعطاء اه سم (قوله ولم يوجد) اي التعلق (قوله وقرى بينه) اي التعلق  
باعطاء السفينة (قوله وبين ما يأتي) اي في العمل الا في شرح لكن يشترط اعطاء قورا (قوله لا لزومه)  
اي هو المثل بدلا عن المعنى ولو قال لا لزوم كان اولي (قوله وفيه نظر) اي في رجوع الشيخ (قوله يقتضي  
الملك) الا في التعلق (قوله هه) اي الاصل (قوله على القاعدة) اي من عدم وقوع الطلاق اذا لم يوجد  
المعلق عليه (قوله ولا بد لانه) اي المعنى (قوله بين قولها) اي السفينة حيث وقع الطلاق فيه رجسما  
(واعطائها) اي حيث يقع الطلاق فيه (قوله ولم يوجد) اي الملك (قوله تزيله) اي اعطاء السفينة من زيله  
اي قبولها (قوله وليس من التعلق) الى قوله وانما تضمنه في النهاية الا قوله منه قوله او بذلك من غير ذلك  
وقوله وان كانت رشيدة وقوله لنواي متضمن (قوله هه) اي من الزوج اه سم اي او الجار متعلق بالتعلق  
(قوله من غيرك) اي بلا ذكر لفظة لك (قوله فيخرج رجسما) يعني ان محله ان علم بفساد البراءة فان جعله  
وقم باتما بمثل لكان في ان طلقني فانت ربي من صدقي مر اه سم وسياق عن النهاية منه وفي الشارح  
خلافه (قوله لانه لا يستعمل الخ) اي لانه اذا ما يأتي (قوله هه) اي استعمال البذل (قوله ما ذكرته) اي  
بوقوع الطلاق رجسما (قوله لكنه) اي بعضهم (قوله ان ذلك) اي القول بالوقوع باتما الخ (قوله  
وبعضهم) عطف على بعضهم وقوله للبيان عطف على لكون الخ (قوله هذه المقالة) اي المحكية عن ابن  
مجلل والحضري (قوله انما يرتبط طلاقه بمومن) اي فاقى يقتضي وقوعه رجسما سم على حج اه ع  
(قوله قبيلت) اي وهي رشيدة اه سم (قوله وقع باتما الخ) اعتمده مر اه سم (قوله وهو لا يصح  
اي لانه معنى لتعلق البراءة كإبراه رشيدة (قوله بذلك مثل الصدق) هل يرد على هذا ما تقدم ان البذل  
لا يستعمل الا في الاياع سم اقول يرد عليه بلا شك والفرق بينهما تحكم اه سديد وقد يجب ملاحظ  
الشارح قوله السابق وبغيره سم الخ مع قوله اللاحق الا لا يستعمل الخ ومع توأهما في التنية (قوله  
وجعله عوضا) كان المراد انها ارادت بما قاله معنى طلقني على مثل صدقي وانه اراد بما قاله معنى  
طلقك على ذلك اه سم (قوله ثم ان علماء) اي الصدق وقوله وجب اي مثل الصدق (قوله كاهو) اي  
الاراء المتبادر منها اي من لفظة بذلك (قوله لما بينهما من التناق) اي اذا الاراء اسقاط والبذل تملك  
(قوله ارادة ذلك) اي الاراء به اي بالبذل (قوله طلاقها يصح برأها) مبتدأ وخبر (قوله وقد قررنا الخ)

(قوله لانه اي الاعطاء (قوله وليس من التعلق هه) اي من الزوج (قوله فيخرج رجسما) يعني ان محله ان علم بفساد البراءة فان جعله  
وقم باتما بمثل لكان في ان طلقني فانت ربي من صدقي مر اه سم وسياق عن النهاية منه وفي الشارح  
خلافه (قوله لانه لا يستعمل الخ) اي لانه اذا ما يأتي (قوله هه) اي استعمال البذل (قوله ما ذكرته) اي  
بوقوع الطلاق رجسما (قوله لكنه) اي بعضهم (قوله ان ذلك) اي القول بالوقوع باتما الخ (قوله  
وبعضهم) عطف على بعضهم وقوله للبيان عطف على لكون الخ (قوله هذه المقالة) اي المحكية عن ابن  
مجلل والحضري (قوله انما يرتبط طلاقه بمومن) اي فاقى يقتضي وقوعه رجسما سم على حج اه ع  
(قوله قبيلت) اي وهي رشيدة اه سم (قوله وقع باتما الخ) اعتمده مر اه سم (قوله وهو لا يصح  
اي لانه معنى لتعلق البراءة كإبراه رشيدة (قوله بذلك مثل الصدق) هل يرد على هذا ما تقدم ان البذل  
لا يستعمل الا في الاياع سم اقول يرد عليه بلا شك والفرق بينهما تحكم اه سديد وقد يجب ملاحظ  
الشارح قوله السابق وبغيره سم الخ مع قوله اللاحق الا لا يستعمل الخ ومع توأهما في التنية (قوله  
وجعله عوضا) كان المراد انها ارادت بما قاله معنى طلقني على مثل صدقي وانه اراد بما قاله معنى  
طلقك على ذلك اه سم (قوله ثم ان علماء) اي الصدق وقوله وجب اي مثل الصدق (قوله كاهو) اي  
الاراء المتبادر منها اي من لفظة بذلك (قوله لما بينهما من التناق) اي اذا الاراء اسقاط والبذل تملك  
(قوله ارادة ذلك) اي الاراء به اي بالبذل (قوله طلاقها يصح برأها) مبتدأ وخبر (قوله وقد قررنا الخ)

(٥٩) - وروى ابن قاسم - سابع - مجمل والحضري ان صح عنهما على ما اذا تروى بالبذل مثل الصدق وجعله عوضا في هذه الحالة يقع باتما  
بلا شك ثم ان علماء وجب والا فليس المثل بخلاف ما اذا تروى بذلك فانه لا وجه لوقوعه باتما بحيث لا يان ارادت بذلك الاراء كاهو  
المتبادر منها الا لا يستعمل عرفا الا في ذلك فان قلنا ان البذل لا يصح استعماله مرادها بالاراء لما بينهما من التناق كما يأتي بانه اخر الفصل الذي  
بعد هذا فواضح ان طلاقه لم يقع بمومن اصله لا لوجه الا وقوعه رجسما وان طلقه انما يصح ارادة ذلك بل عليه انما هو عاقلها ورامع  
وهو لا يصح لانه حينئذ يثبت انك من صدقي على طلاق فقال انت طالق وهذا اراد باطل لانه معلى بالطلاق وانما طلق الاراء لم يبين  
عوض يقتضي التعلق بتسليمه ان اس لم يلقاها او على معنى مع ظهور طلاقها بصدقه انما طلقها بمومن انما طلقها بمومن انما طلقها بمومن



العلو على البراءة كانت بقصد البطلان مع لانه لا يستلزم هذا امر من فروع ما في دعائه من ان عمله على ما ذكر وان الوجه الذي لا يجوز  
غيره فيما عدا هذه الصورة انه لا يقع الارجاء فانه لم يأت صاحب الباب قال في فتاوى ما حاصله ان علم الزوج بقاتل ابى بحكاه لا  
معاذ فيه فهو ميتى بطلاق فيتم (٤٦٦) وجها وان علم ان زوجته من الناس بوضوح صحيح فيظهر فيها احتمالان افر بها عدم

لورفع لان جوابه بقدر  
فيه مادة ذلك الموضع  
المذكور وهو قال كذلك  
جاملا لم يلق إلا عوض  
صحيح ولا قاسد بل ولا  
اتقاس طلاق فكانه قال  
ابتداء طلقته بكذا ولم يقل  
ثم قال والاحتمال الثاني  
وقوعه بغير المثل كقولها ان  
طلقني فانت برىء من  
صدائي فطلق جاملا فساد  
البراءة قل ما اختاره الباقين  
وفيه من الفرق بين عمله  
وجبه وهذا الاحتمال  
ضعيف لان في هذه الصورة  
وجد منها اتقاس الطلاق  
فانفساد لا يعمو في الموضع  
قط وفي مستلزامه ان تنس  
طلاقا فصلا له وما وجه  
به ما اعتمد من وقوعه  
وجبا في حالة العلم موافق  
لما قدمته ان طلاقه لم يقع  
بعض اصلا ومن عدم  
وقوعه في حالة الجهل لما  
ذكره بدوه في السابق انه  
لربط طلاقه ببعض ولا  
عبرة بكونه إلى آخره فان  
قلت يناق اضاده المذكور  
قوله في عابه ويظهر ان

وحيث انهم يسمون بالزوانيما من البر والحق بعضهم يوزع المسمى على ميراث لكل (٤٦٧) وقيل ان الميت اى يظهر ما يرى الوحيه

بمنفعة مجهولة لانها بذلك  
ميراث في مقابلة الطلاق  
والخلفه فوقع بما يقابله  
منه وفي ان ابرأني من  
صدائقك قالت كندرت لك  
به قال جمع لا يقع شيء اى  
والثمن صحيح واستشكل  
بان حبة الدين لم ين عليه لبراء  
ورده بقصد صفة البراءة اى  
والخلفه المقتضى لها ولا يفر  
لنصفين للبراءة ايضا  
لنصفين بعبارة كاهو ظاهر  
وعنه حيث لم ينو سقوط  
الدين من ذمة والبراءة  
ذلك كبرى (ويصح اختلاف  
البرية من مرض الموت) لان  
لخاصة ما لها في شوائبها  
بمختلف النسبة (ولا يصح  
من الثلث الا زاد على مير  
مثل) لان الزائد عليه هو  
البرية وليس على وارث  
لخروجه بالخلف عن الارث  
ومن ثم لو ورث بيتة حموة  
مثلا توقف الزائد على  
الاجازة مطلقا امام المثل  
قال فن راس المال فوارقت  
المكاتب بان تصرف المريض  
اقوى ولهذا لزمت نفقة  
الموسرين وجاز له صرف  
المال في شوائبها بخلاف  
المكاتب ويصح خلع  
المريض الزوج باقل شيء  
لانه يصح طلاقه بما قالوا  
لشبهه ولان الضع لا يملك

وجهمه والافاء مرق الاحتمال الثاني لصاحب الباب يجرى هنا باعتبار قولها وعليها اى البيوتة اى  
سم عبارة السيد مرق لا يخفى ان هذا التصريح بما يتبعه قطع النظر عما زاده بقوله وهو ظاهر امام النظر  
له فيظهر انهما بين بالصدق لوجود ما طلق على ذلك اى الصدق مع قبولها وقوله ولا دخل لانها  
كاهو واضح (قوله) بما يقابله اى الطلاق منه اى المسمى (قوله) وان ابرأني من (الخ) اى بالى قال ان  
ابرأني فاقصودت جوا به مندرت ما خرج الجار متعلق بقوله لان قال جمع (الخ) (قوله) وعنه اى قول الجميع  
انه لا يقع شيء (قوله) ان لم ينو اى من البراءة (قوله) لانها (الخ) اى قوله ولا يخفى في النهاية والمضى (قول)  
المتن ولا يحسب من الثلث (الخ) قال في الروض فان خالته بمبدية قيمته ما هو ميراثها حسن فالحاجة بانصفه  
فان احتمله الثلث اخذه وإلا فلاه الحياريين ان ياخذ النصف وما احتمله الثلث من النصف الثاني وبين ان  
يقسم اى المسمى ياخذ ميراث المثل لان كان اى عليها دين مستغرق فيختير بين ان ياخذ نصف المبدوين  
ان يفسخ ويضارب مع الترميم ميراث المثل لآخر ما اطل به بما وضع المقام (قوله) هو البرية اى  
المتبرع به (قوله) وليس اى هذا الزائد اى التبرع على وارث اى تبرع عليه بخروجه اى الزوج  
لو ورث اى الزوج اى عرش (قوله) مطلقا اى سواء كان الزائد ميراث المثل مقدار الثلث او اقل  
او اكثر اى وشيدى (قوله) فوارقت اى الميرثه اى عرش (قوله) المكاتبه اى حيث جعلوا عليها  
تبرعا وان كان ميراث المثل او اقل منه وسم عبارة عرش اى حيث لم يتعلق العرش بما فيه ان كان  
اختلاصا بغير اذن السيداه (قوله) الزوج بقوله لم ينو الا لا يجرى ما يدل من المرض بدل مفصل من جعل  
عش اى سم (قوله) لا يملك للوارث به (عبارة) المضى لا يملك للوارث لغيره (قوله) يعتبر من الثلث  
فان لم يخرج من الثلث فالحكم اى سيدمر (قوله) مطلقا اى سواء كان ميراث المثل او اقل او اكثر  
سيدمر وسم (قوله) ووارثه اى الا لا يجرى اى سم (قوله) مطلقا اى زاد على ميراث المثل ام لا (قوله) قلت  
وطقتى فاقى ما به يقال ابرأني انك قلت اى طلق ثلاثا فقال له قل ان شاء الله فقال ان شاء الله الجواب ان  
كانت تعلم التقدير الذى لم عليه صحت البراءة والالم تصح او المطلق فانه يجزم ولم يعلقه على البراءة فظاهر  
وقوله صحت البراءة ام لا ولا يضمنه قول لم يبدى ذلك ان شاء الله اى وقول يبنى انه لو قال اردت اى طلق ثلاثا  
فان صحت البراءة ان قبل القرينة فلا يقع ان تصح وقوله لم يضمنه الخ وجهه ان شرط التعليق ان يقصده  
قبل فراغ الكلام لم يوجده ذلك منه الا في حق السيرة اى ايضا مستقر جيل قال لو وجت ان ابرأني من  
جميع ما يلزمي لك فانه طلاق فأبرأته منه ثم قال اى طلق وبعدم معنى قدر ثلاثا خرج قال اى طلق ثلاثا  
فيل تبيين باللفظ الاول او يقع رجعا واذ اقلتم بدم البيوتة لكون الارباء لا يقبل التعليق قبل تبيين بقوله  
ان طلق الثانية التى قالها بعد الارباء وضع طلقتان او يقع رجعتين وتلخصه الطلقة الثانية الجواب  
ان كان التقدير المراد منه مطلقا صحت البراءة ووقع الطلاق باثنا ولم يلحق شيء بعد ذلك وان كان مجهولا  
لم تصح لم يقع الطلاق المعلق على البراءة ثم قوله بعد ان طلق بقوله بطلت رجعية ثم تكمل الثلاث بقوله  
بعد ان طلق ثلاثا وقوله السائل لكون الارباء لا يقبل التعليق ليست هذه الصورة من تعليق الارباء بل هي  
من تعليق الطلاق على الارباء فالارباء معلق عليه لا معلق عليهم اى (قوله) وعليها اى البيوتة (قوله) في  
المتن ولا يحسب من الثلث (الخ) قال في الروض فان خالته بمبدية قيمته ما هو ميراثها حسن فالحاجة بانصفه  
فان احتمله الثلث اخذه وإلا فلاه الحياريين ان ياخذ النصف وما احتمله الثلث من النصف الثاني وبين ان  
يقسم وياخذ ميراث المثل لان كان اى دين مستغرق فيختير بين ان ياخذ نصف المبدوين ان يفسخ ويضارب  
مع الترميم ميراث المثل لآخر ما اطل به بما وضع المقام (قوله) وليس اى التبرع (قوله) فوارقت المكاتبه  
اى حيث لم يعتبر ميراث المثل فاقل من الثلث واعتبروا على المكاتبه تبرعا (الزوج) وقوله لم ينو الا لا يجرى  
ما يدل من المرض بدل مفصل من جعل ش (قوله) مطلقا اى بمر المثل والزائد (قوله) لو كان وارثه اى

الوارث به والا لا يجرى من ماله ويعتبر من الثلث مطلقا لا تخرج بعض فان ماتت قضية الملة ان الزوج لو كان وارثه احسب الحاجة مطلقا  
لان الثلث له ليس عليه لان ما اخذه مقابلة بمده لى فكما فان طلق فيه تخرج عليها حكذا ما كاهو اى لا يملك

العائد اليها لا تكون راضية بقرعته (٢٢٢) فندم اذ تألم بعض القرع عليها والحاصل ان ما كنا كندله الاسير في ان القرع ليس

العائد الخ يحتاج تأمل اه سيدهم (قوله فقدم اذنا الخ) فبقال حقيقة القرع لا يتوقف تحقها على اذن القرع عليه بتسليمه فاقبال فها لو اذنت له ان يتخطها عليه نعم فبذلك اي بين العائد الى الزوج والعائد الى الزوجة بان العائد اليها متعة لا نفيل الا شتركة اه سيدهم (قوله والحاصل) اي حاصل ما في المقام (قوله ان ما كنا) اي في غلب الاجني للمريض (قوله امر تاج لعكاخ) اي فاعمل اذا انتفاع الاسير بالمال المبدول هو نفس فكم من الاسر لا امر تاج له (قوله ونظروا) بتخفيف الطاء جواب سؤال منسوقه قوله ويمر من الثالث مطلقا وقوله في قولهم السابق اي في اخلاص المريد بقوله به كان اولي وقوله لان اذنا الخ لعله مفعول قوله ونظروا لا مفعول قولهم السابق وقوله له انا اي في خلع الاجني عطف على في قولهم السابق عبارة الكردى قوله ونظروا في قولهم السابق الخ اي اعتبروا الزائد من الثالث ثم اه كردى (قوله هو الزائد) عطف على قيمته وقوله لا على الاجني عطف على قوله على الزوجة ع ش ا هم (قوله ويصح اختلاعه) لان قول المن ووصف في الحق الاقر له ونقره على الاقر الى قول المتقول خالف في النهاية لاقره فلوعا الى الخ (قوله في حكم الزوجات) اي في كسبه الاحكام بان يقره منى (قوله من عاشرها) اي الزوجة معاشره الا زواج بلا وطء متى ساقى (قوله عدتها) عبارة الحق وشرح الرض الاقر اه والاشهر (قوله لان نقره) اي الطلاق (قوله انه) اي الخلع بعد نحو وطء الخ ادخل بالنحو استعمال الماء المحترم (قوله موقوف) عبارة الرض مع شرعه والخلع في الردة منها لو من احدهما بعد الدخول موقوف فان اسلم المرد في المدة تبتنا صحة الخلع ولا فلا تقطاع الناح بالردة وكذا لو اسلم احد الزوجين والآخرين وانحوها بعد الدخول لم يخالع وقبض فان اسلم الآخر في المدة تبتنا صحة الخلع ولا فلا (قوله المن عونه) اي الخلع اه منى (قوله ومن ثم اشترط فيه) اي العوض شروط الثمن اي من كونه متمولا معلوما مقدورا على تسليمه اه منى (قوله على ان تعلمه) اي الزوج نفسه (قوله من تعذره) اي التعلم (قوله وعليها لهما) اي في الخلع من التعلم والخلع على البراءة من السكنى وقوله مهر المثل اي يوتين اه ع ش (قوله ويحمل الدرهم الخ) اي فيما اذا قال مالك على عشرة دراهم مثلا كما هو واضح وانظر اذ لم يستد المعاملة بالدرهم كافي بهذا الزمان اه رشيدى وميل القلب الى انه يحمل على غالب نقد البلد مطلقا فراجع (قوله الخالص) وهى المقدور كل درهم منها بخمسين شيرة وخمسين درهم ع ش (قوله فلا يقع باعطاء مهر ع ش الخ) عبارة الثانية لا على غالب نقد البلد ولا على الناقصة او الزائدة وان غلب التماثل بها لان قال المعلق اردتها واعتدت ولا يجب سؤاله فان اعطته الوازعة لا من غالب نقد البلد طلقت وان اختلف انواع فضتها ولمرده عليها يطالب ببدلها وان غلبت المنقوشة واعطاه لم تطلق ولها حكم الناقصة ولو كان نقد البلد خالصا فاعطته منقوشا تبلغ ثمنه المعلق عليه طلقت ملك المنقوشة بنصفها المختار متى جنب النقصه كان ما يباها كافر في مسئلة فعل الدابة جرم بذلك ان المقرى اه قال ع ش قول لا يجب سؤاله اي عمار اده لم يجب نقد البلد بل ما يقل اردت خلافا لروافده الزوجية عليه قوله لا من غالب نقد البلد اي او من نقد البلد بالاولى لكنه لا يطالب ببدلها بل بمكسبها وقوله ولمرده الخ مضى وما نعلم لم يرددها عليها استقر ملكه عليها وقوله يطالب ببدلها اي من الدرهم الا لامية الخالصة وقوله لها حكم الناقصة اي في ابا لطلق بارودها عليها فهو من عطف المطة على المعلق اه وقال الرشيدى قوله ويطلب ببدلها من الداب رة قوله لها حكم لافاضا اي فيقال قوله اردتها ولا يطالب بالخالصة من اي نوع وله ان يرد عليها الخالصة وطالبها بالمنقوشة كما في شرح الرض اه (قوله كتب) الى قوله قد اختاص مع في النهاية لاقره خلافا الى ومثل ذلك وقوله وتظير شارح الى وظاهره وقوله لم يرد الاجني (قوله هو الزائد) عطف على قيمته وقوله لا على الاجني عطف على قوله على الزوجة ع ش (قوله او بمعلوم ويجوز) خلافا بيننا بمعلوم وحصة المجهول من مهر المثل اقول بجانب بان شرط التوزيع ان يكون الجزء معلوما ليتأتى التوزيع عليه اذ المجهول لا يمكن فرضه ليعمل بمقابلته من مهر المثل فيتمز معرفة حصته لذلك

على الاسر بل على المأسور لكنه مع ذلك غير محض لان انتفاعه بالمال المبدول امر تاج لفسكه من الاسر لا مقصود فكذا هنا فاعلمه ونظروا في قولهم السابق الا اذا عد على مهر مثل لاهنا لان البضع مقوم على الزوجة فغفلت قيمته والارد عليها لاهل الاجني فلي نظر لذلك (و) يصح اختلاعه (رجعية) في الاظهر لانه في حكم الزوجات نعم من عاشرها واتقتت عدتها لا يصح خلعها اياها كما بينه الوركي مع وقوع الطلاق عليها لان نقره بعد المدة تغليظ عليه فلا عصمة عليها حتى ياخذ في مقابلتها ما لا كافي قوله لا بان الخلع او غيره اذ لا ملك بضمها ويسلم باقى انه يبد نحو وطء في رد او اسلام احدكم وتبين موقوف (ويصح عونه قليلا وكثيرا دينا وصينا ومنفعة) كالصدق ومن ثم اشترط فيه شروط الثمن فلوعا الى الاحصى على عين لم تبت نعم الخلع على ان تعلمه بنفسها سورة من القرآن يتمتع لما من قدره بالقرع وكذا على انه يرى من سكنها طرفة اخراجها من السكن ظاهرا السكنى وعليها فيها مهر المثل ويحمل الدرهم في

الخلع المتزوج على نقد البلد وفي المعلق على دراهم الاسلام الخالصة فلا يقع باعطاء المنقوش على ما حصده ونودعا فيه (ولو خالف مجبول) كسب من غير تدبير ولا وصف او بمعلوم مجهول او بمافي كفا

في

(وقد كون بيننا وبينهم  
 المعلومه نظير ما مر في  
 الصديق من التضعيف ايضا  
 هذا حيث لا يلقى أو علق  
 باعطاء مجهول يمكن مع  
 الجمل خلاف أن أو أن  
 من حد اقله متعكك مثلا  
 أو ذلك من حالتي فأرأته  
 جاهله أو ما عجم اليه فلا  
 تطلق لأنه لا عاقل يبراه  
 محصو لم يوجد كما في أن  
 من حيث خلا فان فرق بينهما  
 ربنا ما الترقى بالتقضاء الأولى  
 مباشرة بالبرائة فخطها لا  
 مراده دون نحو الترتولا  
 كذلك الثانية فواضع لا  
 نزاع فيه مثل ذلك ما لو ضمن  
 للبرائة إسقاطا لحضنة  
 ولما لا لا تسقط بالاسقاط  
 وجهه كذلك وقوله لا  
 يشترط علم المرء ابعه فيما  
 لا معاوضة فيه يوجه كما  
 اعتمد جمع محققون منهم  
 الزركشي وغلط جماعة اخذوا  
 كلام الاصحاب على إطلاقه  
 فاخذوا به بعدم هذا  
 الاطلاق ليس في قولون  
 انصره بعضهم هو اطلاق  
 فان علموا به تعلق به نزاة  
 وأرأه رشيدة في مجلس  
 التواجب وسيأتي بانه  
 وقع باتفاق تعامت به زاة  
 فلاطلاق لان المستحقين  
 لمكوا به في براء من  
 كنه نظير شارح فيه وجزم

فشرح القولوا برأى هو قوله ومر في الضمان ما له تلقى بذلك (قوله ولا ينفق) الأولى التي أتيت (قوله) علم إلى الزوج ذلك أي أنه لا ينفق في كنفها (قوله كاس) أي في شرح هو رفقة بوض (قوله نحو مضروب) ينفق عنه قوله الآخر وغير ذلك الخ (قوله) وهو ما سألنا سيد كر عتذر (قوله) أو غير ذلك أي غير الآخر (قوله) والخلف معها أي أمامه الأجني فسباحت حش وسم (قول المتكلم الآخر) وهو قدر ما من العسر أي معنى (قوله) هذا حديث) أي قوله أما التفرق في المعنى (قوله هذا) أي الخلاف إذا عرّش عبارة المعنى وجعل البيوتة مأجولاً أم (قوله) بأصله مجهول الخ أي يتأمل المراد وهو محتمل أن يكون المراد به في أصل الروضة هنا هو ما صودر في الأصل قولنا عتقني أو بائنته كذا فانتقلت فاعلمت هو بابك كذا فانتقلت أم سيد هو (قوله) يمكن أي الأصل هو عبارة الأذرع على البيوتة ووقوفه الخلاق في الخلف بالمجهول إذا كان ينفق تلقين أو مطلقاً بأصله المجهول ونحوه ما يتحقق إطلاقاً مع المجهول أما إذا قلنا مثلاً أن رائتي من صدقتك الخ أهرشي (قوله) أو دينك) عاصف على صدقتك (قوله جامعة) أي الصدقات أو الدين وقوله باضم إليه أي إلى الصدقات (قوله كافي برت) الخ أي كالأطلاق فيقال قال إن برت من صدقتك أو دينك فانت طالق فأبرأهما عليه (قوله) لن فرق الخ أي وقال بالرفع في الأول بدون الثانية (قوله) لا نوع فيأخ نعم يتقدم النظر في أن برت هل يشمل برأة الاستيفاء حتى أو إعطاء الزوج أو إدادته عنه اجني طلقت أو يقتصر على برأة الاستفاد لها المتبادرة من العبارة على تامل ولعل الأول أقرب لأن لفظ برت حقيقة في القسمين أي يصح (قوله) ومثل ذلك أي في عدم وقوع الطلاق وقوله ما عودى لغيره الخ والكلام في الحق كاهو الرض من المطلق طلقه على ما عودى لغيره الخ مع البرأة طلقه على ما عودى لغيره الخ المثل ولا يستحقها كاهو الرض من المطلق طلقه على ما عودى لغيره الخ لا سكتي ما له عودى (قوله) وجهه في كل تقدير شارح في المعنى الإقوله فأنشجع إلى أن علما هو قوله أو برأتني أو (قوله) وجهه كذلك أي جعل الزوج بالبرأته كجعل المرأة به فيمنع وقوع الطلاق أو عرّش وقسم عن ثلثي السيو على ما حاشاه أن الرجوع فيقال قال إن برأتني من صدقتك فانت طالق فأبرأهما هو وقوع الطلاق بآثاره بل يكون لا إرافاً في المجلس وأن توترى الزوجة البرأة من المطلق طلقه وإن يكونا على بقدره (قوله) لا يشترط علم المرأة) فتعبراً له أي من برأه أو غيره أو المال برءه بغيره ما يشترطه مطلقاً أم معنى (قوله) هو غلط أي الزوكني (قوله) بدمهم) أي أجمع المحققين (قوله) فإن علمه) عتذر ما تقدم من أن جعل أحد الزوجين يمنع الوقوع أم عرّش (قوله) في مجلس التراجع) أنظر ما مضته أم ونسبدي (قوله) ملكوا إيصنه أي فلا تصح البرأة من ذلك البعض أم معنى (قوله) فغيراً من ذلك) أي غلط ترجع الصفقة أم معنى (قوله) وليس) أي العلم بالبرأة أم (قوله) لا أي إلى الزوج (قوله) لا أصل أي البرأة فعل أي اقتصر (قوله) هو في شرح قوله الخ أي في قوله (الواصل) أي حاصل مأمراً (قوله) أن هناك أي فيعبر مأمراً على وجهه (قوله) ما معين) أي كنفه أو أحد طالب في اللؤلؤ لم يملكه البائنت (قوله) هو أي لا ما عودى الخ (قوله) مسته الكتابة) أي في سنته إسقاط السيدة الكاتب أم سيد هو عبارة الشارع هناك ولا ينافي ذلك ما صرحوا به في الكتابة يأتي بدمهم أن السيد لو وضع عتار يذبح ثم قال أودت ما قبلاً بلباس من الدوام صح

(قوله واخضع لها) بيان محترمه (قوله وجعلها) أي الزوج (مقابلة) أي القسوة على سبيله رجل قال لو جتته ان ابرأ مني من صداقك فالت طالق فإذا اراد به ضم عليه الطلاق باتا او رجعا او بشرط ان ترضى على الفور وهل بشرط كل عمل بينهما فيقدر له انما الحوايل ارجع في هذه الصور وقوعه باتا بشرط ان يكون في المجلس كانه عليه الزكشي في قوله ان ترضى ان ترضى الزوج له ان يضمن عليه بشرط

جمع وقوعه فأنما ظهر المثل ليس في عمله كإيقاظ آخر الباب وظاهر أن العدة بالجليل بحال لأن يمكن العربة بعد الرأفة وليس كقصر خشت  
ولكسدس ربيع عشر الرجب لا يمتطر فكفي عليه بيسو الرأفة ناجرة فاشترط وجود العدة عند ما قد عرف قيا ساعل ذكره في شرح قوله وفي  
البلد فقد غالب تعيين ماله تعلق بذلك الحاصل أن ما هناك أماميين أو أيضا لعماء وفقهوه مسئلة الكتاتيب أو برأه ثم أدى الجليل

بقدره فان زوجة محترمة تدفع نفقتها بالقيمة ودل الحال على جهنها به ككونها جبراً فتمت اذن فذلك والا صدق نيته والطلاق  
الربلي حديثه في البالة محمول على ذلك ومرفى (٢٧٠) فالحق ما هنا نعلق بذلك وفي الاثر لو قال ان ابرأني من هذا فذلك ثابت طلاق وقد

اقرت في كتابنا وابرأته في  
وقوع الطلاق خلاف مبنى  
على ان التعلق بابرأه محض  
تعلق فبرأه طلق رجعي  
أو خطب بوضو كالطلاق  
باصطلاح والاصح الثاني  
وعلى هذا فاقبس الزوجين  
الزوجه كانت طالق ان  
أعطيت هذا المنسوب  
فاحت و لا يبرأ الزوج  
وعليها مهر أمثل أم قوله  
فبرأه في نظر لان الفرض  
انها اقرت به ثالث فكيف  
يبرأ وقد يجب بانه يبرأ  
يفرض كذباً في اقرارها  
ومجرى ذلك في احوالها  
به في طلقها على البراءة  
فأبرأته في طلبة افعالها  
وأقام بها الحق قبل الابرأه  
بينه فيقره اياه ويرجع  
الزوج عليها بمهر أمثل هذا  
والذي دل عليه كلامهم ان  
الابرأه حيث اطلق انما  
يشعر بالصحيح وحيث  
قياس ذلك انه لا يقع طلاق  
في الصورتين لا تعلم بين حال  
التعلق دين حتى يبرأ منه  
نعم ان اراد التعلق على لفظ  
البراءة وقع رجعي وبارق  
المنصوب بان الاعلاء قيد  
به والطلاق على ما في كتبها  
مع عليه انه لا شيء فيه بانه  
ذكر عوضاً غايته انه قاسد  
فرجع ليدل البضع

بخلاف الابرأه المطلق لا يصرف الا لوجود صح الابرأه منه و امراته لو قلن ببراءة سفيه فأبرأته لم يقع وان علم  
سفيهها بقياسه فان عدم الوقوع فان علم اقرارها اوسواها قد اختلف جمع متأخرون في اوسواها صدق ثمانين فقضت منها اربعين ثم قال لما  
ان ابرأني من مبرك الذي تستحقته في ذمتي وهو ثمانون فأنت طالق فأبرأته منها قليل يبرأ وبين لان المقصود براءة

بأنه متعلق بالبراءة ولا خلاف أن المتعلق على صفته البراءة من تامين ولم يحدد البراءة هنا وقعت منى مقابلته للعلاق ولم يوجو قبل  
 إطلاق ذلك وتصح البراءة لاها لم تعلق بشرط أو اقضي الصبح اسميل المعصري بالاول وهو الاوجه ان علم الحال وان زوج فيه لان قوله  
 الذي تستحقه بدق مع علمه ما لم يقد في ذمة الا لا يكون بين ان مراده قوله هو بما ترون باعتبار اصله لا ينافي خلافاً في وجهه فلم  
 لو اضاف في حلقه لفظ المتعدي الى نحو كرا بما لم يثبت بينهما حلا للطلق على عرف الشرع لان ما هنا كذلك لا نأخذ حلت البراءة على عرف  
 الشرع وهو فرادته حالها ولما دم خلاف ذلك ويرقى بينه وبين ان اصله في ذمة الزوج وهو مروي فاعتكف مروى لم يقع بان هذا لم  
 يقتضيه من مانع فوجه عن ظاهره خلاف ذلك اقرن به ذلك وهو الذي الى اخره كما خروا في بعضهم ان ابراتي هي وابوها قراءه ما لو  
 مر بتأييده وقوله ووجه بان التعليق ببراءة الاب كبر براءة السفينة ولو قال ان (٤٧١) ابراتي من مهران كانت طالق بمدشر

ذمة) أي الزوج من أيا الزوج وجوباً (قوله لانه) أي الصلاح مع قوله الآتي والبراءة الموقوف على  
 اسم ان نشر مشوش (قوله لذلك) أي لا نهمل على كل صفة الخ (قوله بالاول) أي بالبراءة والبنوة (قوله  
 باعتبار اصله) أي اصل الصلاح (قوله لا ينافيه) أي الترجيح بقوله لان قوله الذي الخ (قوله لم يزد) أي  
 التناقض (قوله نحو عمر) أي ما لا يصح فيه شرطاً (قوله للطلق) أي كالمعنى هنا قوله على عرف الشرع أي  
 البيع الصحيح هنا ومعلوم ان بيع المهر لا يصح شرعاً (قوله لا ما هنا الخ) لتلليل لعدم المتناقض (قوله ما دم  
 الخ) أي قوله وهو ما ترون (قوله خلاف ذلك) أي خلاف عرف الشرع (قوله ويرقى بينه) أي بين قوله ان  
 ابراتي من مهران الذي تستحقينه الخ أي حيث وقع الطلاق (قوله لم يقع) أي حيث لم يقع (قوله ان ابراتي  
 هي وابوها الخ) من صداقها ونحوه من دونها كما هو واضح بخلاف ما إذا كان المراد ببراءة الاب ابراءه  
 من دين يتعلق به فانه يقع بشرط اه سيد عمر (قوله مطلقاً) أي عاش إلى معنى الشرع أولاً (قوله وقوله  
 حالاً) أي رجياً (قوله ما لم يقصد التعليق) كان مراده تعليق الطلاق بالارواح حيث قدقوه وان لم تترتب  
 شرط حذف جوابه أي وان لم تترتب إطلاق بخلاف المطلق على ما في الكف فانه معلق وإن كان تعلقه  
 بفاسد كما مر سيد عمر (قوله غير تب عليه حكمه) أي الوقوع والبراءة إذا وجدت براءة صحبة (قوله وفي  
 الاول) خبر مقدم لقوله وقوله لا يبرأ وقوله في ابراتك الخ متعلق بالخبر (قوله تبين وهو الخ) خبر الذي  
 في الكافي الخ (قوله فرق) أي صاحب الكافي (قوله بين الشرط والتعلق) أي الممثل له بمسئلة طلاق الضرة  
 وقوله والشرط الاول أي الممثل له بالصور الثلاث التي قبلها (قوله لان الشرط المذكور) أي الاول  
 الفاسل لما في الانوار وفي الكافي (قوله ايضاً) لدل المعنى كالشرط التعليق لكن في هذا التقدير تامل  
 (قوله يقع رجياً) وقوله يقع باتنا مبرأ المثل وقوله يقع باتنا بالبراءة بدل من الاراء المشهورة (قوله وهو)  
 الوقوع رجياً (قوله وتقاله) أي الوقوع باتنا مبرأ المثل (قوله وهو) أي الوقوع باتنا بالبراءة (قوله بنه)  
 أي ان طلقته فانت رى الخ قوله ما لم يظن به أي طلقته بالبراءة من مهران (قوله الاول) أي الوقوع رجياً  
 وقوله والثاني أي الوقوع باتنا مبرأ المثل (قوله جار على الضعيف فيما لو طلقه بالخ) يمكن الفرق اه سم (قوله  
 والمتمم) أي فيما لو طلقها على ما ذكرتها الخ قوله لانه لا فرق في بين الملو الجبل يقع باتنا مبرأ المثل (قوله  
 والذي يصح فرجه) أي في ان طلقته فانت رى الخ (قوله مطلقاً) أي علم فساد البراءة لم (قوله وهو  
 الخ) أي والحال ان الزوج (قوله لتقصيره) بدم التعليق الخ أي بخلاف ما إذا قال انت طالق على ذلك أي  
 فهو معترف بوقوع الاراء والصلح باتنا فينبغي ان يؤخذ بذلك ولا يبرأ لتعلق حق التبرير (قوله  
 جار على الضعيف فيما لو طلقها الخ) يمكن الفرق

فأمره يرى مطلقاً ثم ان  
 عاش إلى معنى الشرع  
 طلقت وإلا فلا كما يعلم  
 من بحث التعليق بالاوليات  
 ولو قال أنت طالق ان  
 أرايتي وان لم تترتب  
 فإلى يتجه وقوله حالاً  
 وجدت براءة أول لم يقصد  
 التعليق فغير تب عليه حكمه  
 ووقع لبعض خلاف ذلك  
 وليس كازعم في الانوار  
 في أرايتك من مهران  
 بشرط أن تطلق طلق  
 وقع ولا يبرأ لكن الذي  
 في الكافي وأقره البقيني  
 وغيره في أرايتك من  
 صدق بشرط الإطلاق أو  
 وعلك الطلاق أو على أن  
 تطلقني نبيرو براء بخلاف  
 ان طلقت ضرت فانت  
 رى من صدق طلق  
 الضرة وقع الطلاق ولا  
 براءة اه فرق بين الشرط

التعليق والشرط الاول أي والذي يتجه ما في الانوار لان الشرط المذكور متضمن لتعليق أيضاً فأتى فيه الآراء المشهورة في ان  
 طلقته فانت رى من مهران طلق يقع رجياً قال الاسوي وهو المشهور في المذهب يقع باتنا مبرأ المثل وتقاله عن القاضي واعتمده جمع  
 محققون يقع باتنا بالبراءة كطلق بالبراءة من مهران وهو متصيف جداً والفرق بينه وبين ما نقل به واضح لان هذا معاً وضد ذلك كعش تعليق  
 واعتذار الركني الاول مع علمه فساد البراءة والثاني مع جهله جار على الضعيف فيما لو طلقها على ما في كذا ولا شيء فيه المعتبر ان لا فرق  
 والذي يتجه ترجحه من حيث المذكر الاول مطلقاً لان تعليق البراءة يطلبها هو لم يقل على شيء موافقاً على مقابلة ما ظنه من البراءة ولا يفيد  
 لتقصيره بعدم التعليق عليه لفظاً بخلاف المطلق على ما في الكف واتي بعضهم في أنت طالق على صحة البراءة بأنها إذا برأت براءة صحبة فوراً  
 بانه تضمنه التعليق والمعاوضة كان ابرأتى وقد سئل الصلاح العلاء عن أنت طالق على البراءة فاتي بانه باتن أي ان وجدت براءة صحبة

براملك انك لتعلمين فيه فاذا صحت وقعر جميعا لان الباس ان احتملت السبيبة او غلبت فيها هي بدنة عند التخليق هي مع ذلك محتملة اللعبة فظنوا  
لهذا مع ضعفك لتأيد باصل بقاء الصفة (٧٣) انما الفائدة للجنوة وكذلك على تحمل اللعبة لا ياتيا بها منحو على حب النعم مقرة الناس على

الحشرات مع أن لها خواص كثيرة ولو خالغ بعلمهم ويجهول فسد ووجب مهر المثل كأمير وأصبحهم فاسد معلوم  
صح في الصحيح ووجب في الفاسد ما يقابلهم من مهر المثل (ولما التوكل) في الخلق كما قدمه في بابه لكنه ذكره توطئة لقوله (ولو)  
قال لو كره خالغنا بانه من نقد كذا (لم ينقص منها) وله الزيادة عليها ولو من غير جنسها لوقع الشقاق هنا فلا عايات وبه فارق مع هذا  
من زيد عايات كأمير (وان أطلق) كخالها مال وكذا خالها بناء على أن ذكر الخلع وحده يقتضي المال (لم ينقص عن مهر مثل)

وكان يزور كان قصصهم أي في الأولى أي قصص كان وراقت الثانية بأن القدر يخرج منه بأي قصص خلافاً للحصول عليه إلا أن قوله به  
 بل صرح به ما عرفت أو كذا أتق به بما لا ينقص من عباراتها خلافاً به لا ينقص عن مثل المال يتفان مثله أو خال معجول أو غير  
 المجلس أو الصفوة الثانية قصصاً أو خال معجول أو غير قد (لم تطلق) بالخالفه (كالمعجول) وقول (غير المعجول) كالخلف غير  
 وهو المتمدن حالة الأخلاق كما صرح في الروضة ويومو غارقت التقدير بأن (٢٧٣) الخالفه فيه صريحاً فيمكن المآق به ما دوناً

عشأى ولم يخلع ولم يجل ولم يلبس فقد البسها أوصفة كأي (قوله) ولها نريد) أي من جنس المهر أو غيرها أي منق (قوله) أي تمسك كان) عطفه للمنى فزيدته في أو من جنس الفاحش (قوله) باننا لنقد (الخ) حاصله ان المقدار أو التين محدد في فطره أي تمسك كان وفي المحمول عليه الاطلاق أي هو مهر لثقل تقريباً لا يضر فيه إلا الفاحش (قوله) يخرج) يتناما فله ول من الاخراج (قوله) وبؤيده) أي الترق (قوله) أو خالغ (الخ) أي في الارل أو عطف على قول ابن تميم وكان الاستيلاء بغيره يرد في غيره إلا في لفظة فيهما كالمثل للمنى (قوله) وفي الثانية) عطف على في الارل (أو خالغ) أي في الثانية (قوله) أو بغيره قد قبله) أي جنسا أوصفة (قول ابن تميم) مهر المثل) يعني ان يكون - لا من قد قبله - فيقول خالغ بؤيل من غير تقديله فليتام له سيدهم (قوله) كالخلع غير) عبارة للمنى لتساوئها في المأذون فيه والمرداه (قوله) وهو المتحد (الخ) وقال الثانية والمضى (قوله) وهو الممتد) شامل لما زاده الفاحش - من قبل مرداه - ما زاده الفاحش بقوله أو خالغ بؤيل أو خالغ قد قبله فليتام له سيدهم (قوله) أو بغيره قد قبله) أي في تسليم الركيل الا بغيره إذا وجد وجهان أو وجهها للتخفيف من قول عاصم ظاهره انه لا فرق بين اللعين والماني الا ذلك يعني انه لو دفع المدين اعتد به أو كان بغيره إذن المرأة لان الزوج لو استقل بغيره المدين اعتد بغيره ما (قول ابن تميم) قال أي - من الاخلاع (قوله) فزاد على مهر المثل (الخ) بغيره أخذ ما عرأف ان مثله ما لو خالغ بغيره قد قبله (قول التميمي) يزعمه مهر المثل) سواء زاد على مقدرها أم تمسك منق وأساني وشرح المصنف سياق انما الرجوع عليه بنزاعه على مسأله ان غرته (قوله) على الممتد) مقابلة ماني الخاوي الصغير ان على ركيلها أو الفاعل مهر المثل وإذا غرته لا يرجع به عليها سم وسيد مهر وشرح الروض (قوله) لانه قيل للمتن (قوله) على غير هذا الوجه) راجع الفاعل للمنى (قول المصنف) أو اضاف الركيل إلى أو أطلق قولنا مهر المثل أو مهر الروض وهذا غير ذكره في الفاحش الا في قوله أو اهم (قوله) بان قال (الخ) قول المصنف للمنى (قوله) أو عارض عن الركيل لو قال التوكيل أو الوكاله كان نسب أم سيدهم (قوله) استبداد) أي استقلال (قوله) وقد نواها) أي الوجه استأجر عما إذا تولى نفسه أو لم ينوأحدا حيث يصير خلع أجني ولا طلب عليها كاجرم به الامام نهاية (قوله) وقد نواها) الظاهر ان المراد بالضمير الاضامة وعليها ما ائرق بينا من التبرع بالاضامة بحسب نفس الامر على نامل أم سيدهم ويقا من سم متلون عن شمس الروض والسنج ما يغير القرف (قوله) وهذا) أي قول المتن ان عليها ما ستمه الخ عبارة للمنى فضل كل منهما في الصورة المذكرة أي في المتن الفل لكن طالب باسمه لا بالتمه ببقدهم يرجع عليها باسمه إذا مهر ولزوج مطالبها بماؤها (قوله) ان الزوج) مطالة الزوج (الركيل) أي كان له مطالة كل بمأزمه (قوله) مطالة الركيل (الخ) أي في صورة الاطلاق أو رشيده (قوله) والمحصل) أي حاصل (قوله) أو الممتد) شامل لما زاد الفاحش (قوله) في التنزيل وهو مهر المثل) قال في شرح البهجة سواء زاد على مقدرها أم تمسك أم على الممتد أو بمقابله في الخاوي الصغير ان على ركيلها أو الفاعل مهر المثل وإذا غرته ما لا يرجع به عليها (قوله) في المتن أو اضاف الركيل الخلع إلى نفسه) قال في شرح الروض أو أطلق قولنا مهر المثل أو كلف الامام غيره ما وهذا غير ذكر الفاحش وقد نواها (قوله) وقد نواها) ولم يبين محترزه ولمه انه حقت خلع أجني وجميع المال عليه دونها ثم رايت في المضروب

عن مقدرة عليه انما يرجع عليه بزيادة من مسأله ان غرضه **(قوله على المتمدن)** مقابله ماني  
الحاوي للصغير ان على وكيفية التاقل وهو المثل وإذا غرضه لا يرجع به عليها سم وسيد عمر وشرح  
الروحه **(قوله لانه)** تقليل للمتن **(قوله على غير هذا الوجه)** واجبه التام هو المختار **(قول المتن ان اضاف**

الوكيل (الخ) وأطلق ولم ينو ما مشعر الرفض وهذا عزمه عزقاً لما أشار إليه في قوله **قوله** بالنال إلى قوله الحاصل في المعنى **قوله** اعراض عن التركيل لو قال التركيل أو الكالة لكان النسب ما سيذكر **قوله** استبداد (أي استغلال) على الوجه استعزاز عما إذا ذكر نفسه أو لم ينو ذلك حيث يصير مستنداً وأضيء وأطلق عليها كاجرم أو الامام بها في قوله وقد نذرنا (أي الظاهر المراد بالضمير الاستعانة وعلوها في قوله بنيناو من التعمير بالزيادة مع ضم النذر على ما إذا سيذكر البعض لأن الأثر الثاني

وَيَأْتِي عَنْ مَنْ مَثَلُوهُ عَنِ الرُّسُولِ وَالْمَنْعِ مَا يُبْدِيهِ الْقَوْلُ (قوله وهذا) أَيْ قَوْلُ الْمُتَأَمِّلِينَ عَلَيْهِمَا مَا سَمِعُوا مِنْهُ  
عِبَارَةً لِمَنْعِيهِمْ فَعَلِيَ كُلِّ مَنِهَا فِي الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ أَيْ فِي الْمُتَمَلِّكِ لَكِنْ طَالِبُ بَيِّنَاتٍ لِأَنَّهُ اتَّزَمَ بِمَقْدَمِهِمْ  
يُرْجِعُ عَلَيْهِ مَا سَمِعَ إِذْ أَفْهَمَ مَوْلَا لَوْجٍ طَالِبَاتِهَا بِأَلْبَابِهَا (قوله أَلْبَابُ لَوْجٍ) مَطَالَعَةُ الْوَكِيلِ أَيْ كَمَا كَانَ لَهُ  
مَطَالَعَةُ كُلِّ بَيِّنَاتِهِ (قوله مَطَالَعَةُ الْوَكِيلِ أَلْبَابُ) أَيْ فِي صُورَةِ الْأَحْلَاقِ أَوْ شَيْءٍ (قوله وَالْحَاصِلُ) أَيْ حَاصِلُ

(قوله) وهو المتدبر شامل لما زاد الفاعل (قوله) في التنزيل هو ما هم المثل قال في شرح البهجة سواء زاد على غير هذا الوجه أو صحت  
 وإن أضاف الوكيل الخلق  
 (في نفسه) بأن قال من أمي  
 (خلق الخلق) وسياق صحته  
 (ولما) كلامه عليه دونها

(٦٠) - شروط الوان قام - سامع ) لان احاطه نفسه اعراض عن التوكيل واستبداد بالخلع مع الزوج (وان اطلق) بان يرضه لنفسه ولا اليها وقدنوها قال اعلمت فلاه بالعين (الاغتر ان عليها ماسه) لانها التزمت (وعليه الزيادة) لانها لم ترض بها فكانه اقتداها ماسه وزيادة من عدده وهذا باعبار استقرار الضمان ولا فدا علم عاقده من الوكالة ان الزوج مطالبه الوكيل بالكل فاذا غرمه رجع عليها بقدر ماسه



هـ سائل وكيل الوجة **(قوله)** والحاصل إلى قوله وقد يشكك لم يذكر شرحه بل انقصر على ما كان مكان هذا من ضرب عليه الشارح اهـ سم **(قوله)** ولا اي بان اطلق وقد نوها **(قوله)** طوبل اي ولا يطالب إلا إذا ضمن نياها ومنه **(قوله)** ايضا كالتالي **(قوله)** ما لم ينو التبرع اي بان نوى حين الاداء الرجوع إليها او اطلق **(قوله)** غير جنسه اي اوصفته **(قوله)** ولا يطالب الخ عبارة المتني والروض مع شرحه ولا يطالب وكليهما لا زعمها إلا ان ضمن كان يقول على اني ضمن فيطالب بماسي وان زاد على مهر المثل اهـ وعبرة الرشدي قوله ولا يطالب الخ اي فيا صرح بركاتها سواء امثل ماسمه أو زاد أو نقص **(قوله)** به اي مهر المثل اي في صوري عدم الامتثال بأو اداء فاذ ذكر غير الجنس وكذا لا يطالب بالمس في صوري الامتثال والنقص مع التصريح بالوكالة كأمرا **(قوله)** فمسيه اي بان ماسمها فليتأمل اهـ سيدمر كما مر أمرا **(قوله)** على اضافة قاسدة اي كان اضاف الكل إليها عرش **(قوله)** لان الخلع قليل لقوله إلا ان ضمن فيمسيه **(قوله)** لان الخلع لما استعمل به الخ مقتضى منعه من ان إذا اضاف إليها في صورة الخلع الآتية انها بين مهر المثل ولا مهران أو زاد على مسيها ولا ترجع بالزاد عليه حيث لا ضمان ولا اثنين بمسيه ويجب عليها منه بقدر مسيها فليتأمل اهـ سيدمر **(قوله)** وان ترتب اي الضمان على ذلك اي الاضاعة الفاسدة **(قوله)** ولها هنا اي في مستند الضمان عبارة الروض مع شرحه وإذا غرم في هذه اية مستند الاطلاق في مستند الضمان رجع إليها لكن بقدر ماسمه فقط ان سمحت شيئا **(قوله)** لان الزيادة تولدت على تامل فيما لو زاد مهر المثل خمسة عشر على مسيها كمشرة ونقص عن مسيها كمشرين فان جميع الزيادة على مسيها ليست متولدة من طين بل لانها في التفاوت بين مهر المثل ومسيها في خمسة اهـ سيدمر **(قوله)** أو قال من حالي مصطف على قوله وقال من مالها **(قوله)** او لم ينوها اي او اطلقه ولم ينوها اهـ سم **(قوله)** وان نوها اي وان اطلق ولم يصف اليه ولا إليها وقد نوها كافي الروض وشرحه ويتصل من كلام الشارح فيلماذا زاده على مقدرها أو ذكر غير جنسه ان اضاف إلى مالها وصرح بركاتها يطالب إلا ان ضمن ان اطلق فلم يصف اليه ولا إليها وقد نوها ما طوب بمسيه وان زاد على ماسمه وان لم يضمن وهكذا في الروض فليتأمل الفرق اي بين نية الاضاعة الى الزوج وبين التصريح بها بحسب نفس الامر اسم اقول وأشار إلى الفرق شرحا

عليه ما يوافق ذلك **(قوله)** والحاصل إلى قوله وقد يشكك لم يذكر شرحه بل انقصر على ما كان مكان هذا وعبر عليه الشارح اي وهو كما قال الغزالي ولا فرق بين ان ينوها وان لا يزوجم اماءه بانة إذا لم ينوها نزل الخلع طهر صا رخل اجنبي ولا طوب عليها وقال انه بين الاشكال فيه وسياتي لذلك تنبيه في نظيرة هذه ولا يطالب وكليهما بما لوها إلا ان ضمن كان قال على لان ضمن فيطالب به لان الخلع يستعمل به الاجنبي فاطر الضمان فيه بمعنى الاتزام وان ترتب على اضافة قاسدة ويؤخذ من قولهم نصبر به بالوكالة ان قاسدة قولهم بركاتها المدة كورق المتن عدم مطالبته حيث لا غير لما على ما تقر من الوقوع على الكل وان التفصيل في الزوم لما عاين بين الاضاعة إليها واليه والاطلاق سواء اذكر الوكالة في الكل أو لا وقد يشكك على ما مر ما تقر من الوكالة **(قوله)** ولا يطالب ملاحظ طوب لان وكيل يطالب ويجاب بما ياتي من الفرق في شرح قوله ولا اجنبي توكلها فتخبره **(قوله)** إلا ان ضمن كذا في الروض **(قوله)** لان الزيادة تولدت من ضاهاه هكذا ان كان كذا من قول الشارح والحاصل الى هنا فليراجع ويحتمل ان مراده من قول الشارح إلا ان ضمن يقريته قوله كذا في الروض وهذا اقرب في شرح الروض **(قوله)** أو قال من مالي او لم ينوها عبارة الروض وشرحه فان اضاف الخلع إلى نفسه او اطلقه لم ينوها فهو كاجنبي الخ يقول الشارح او لم ينوها معناه او اطلقه لم ينوها وان نوها اي وان اطلق ولم يصف اليه ولا إليها وقد نوها كافي الروض وترجمو متصل من كلام الشارح فيها اذا زاد على مقدرها أو ذكر غير جنسها ان اضاف إلى ملكها وصرح بركاتها لم يطالب إلا ان ضمن وان اطلق فلم يصف اليه ولا إليها وقد نوها ما طوب بمسيها وان زاد على ماسمه وان لم يضمن وهكذا في الروض وشرحه فليتأمل الفرق ثم قال في الروض وشرحه اذا غرم

والحاصل انه فيلماذا امتثل مقدرها او نقص منه ان صرح بالوكالة عنها والا طوبل ايضا نعم يرجع عليها بعد غرمه ما لم ينو التبرع فان لم يتنزل في المال بان زاد على مقدرها أو ذكر غير جنسه وقال من مالها بركاتها بانتهى بهر المثل ولا يطالب به إلا ان ضمن فيمسيه ولو ازيد من مهر المثل وان ترتب ضاهاه على اضافة قاسدة لان الخلع لما استعمل به الاجنبي أثر فيه الضمان بمعنى الاتزام وان ترتب على ذلك بخلاف ضمان نحو اثنى ولها هنا الرجوع عليه بما زاد على مسيها ان غرمته لان الزيادة تولدت من ضاهاه أو قال من مالي او لم ينوها فخلع اجنبي فيلزمه المسمى بجمعه ولا يرجع عليها بشيء وان نوها طوبل بمسيه ولو ازيد من

سماها وهي باسمته كالزناضف لما سماها وله الواحدة عليه فان غرم الكل رجع عليها (٤٧٥) سماها وفيها إذا اطلقت التوكيل

ليس عليها الا مهر المثل  
فان سمي ازيد لومه الزائد  
فان غرم الكل رجع بمهر  
المثل وقد يشكل على ما  
قرر من التفصيل في  
مطالبة الوكيل هنا ما روي  
الوكالة من مطالبة وكيل  
الشراء في الذمة مطلقا الا  
ان يفرق بان اصل الشراء  
يمكن وقوعه بخلاف هنا  
(ويجوز) اي عمل ويصح  
(توكيله) اي الزوج في  
المخلع (ذميا) يورثا وان  
كانت الزوجة سلسة فليوال  
اسلمت وتختلف بمسألة فانه  
يحكم بصحة المخلع (وبعدا  
يصحور عليه بسفه) وان  
لم ياذن السيد والولي اذ لا  
عبدة تتعلق بوكيله بخلاف  
وكيله على ما روي (ولا  
يجوز) اي لا يصح (توكيله)  
محجور عليه بسفه ومنه  
العبد هنا ايضا (في بيع  
العوض) اليه والي الذين لا  
ليس اعلاه فان فعل  
وبيع براء المخلع بالبيع  
لمو كان الزوج هو المبيع  
لانه باذنه في الدفع اليه فان  
قلت ما في الذمة لا يمتنع الا  
ببيع صحيح وقد علمت ان  
بيع السفينة باطل فكيف  
بريء منه المخلع قلت  
الكلام في مقامين صحة  
قبضه والصواب عدم  
صحة وبراءة ذمتها

في التبعيض الرض في التمثيل بان صرف القسط المطلق اليه يمكن اه (قوله وهي باسمته) واضح ان عطف مسماه  
الواحد من الجنس ايا غيره فيقتضي ان تقتصر قيمته فان زادت على مساهما واسوته اقتصر في مطالبة عليه  
اي مساهما وان نقصت عنه اخذت اى مساهما بقدرها عندما ظن على ولما روي شيئا عليه فهل للزوج  
مطالبته ايضا كابتضاعه لاطلاقهم او يقتصر في هذه الصورة على مطالبة الوكيل ويكون عمل التبعيض المشر  
به كلامه عند اتحاد الجنس لان ووجه منابر لما اتهمه على تامل اه سيدهم (قوله باسمته) اى يرجع  
عليها (قوله ما تقرر من التفصيل) اى حيث شرط في مطالبة حيث اضاف الى المألو صرح بوكالتها ان  
يضمن ولم يشر بذلك في الياطاق ولم يصف المخلع اليه لكنه نواها اه سم (قوله مطلقا) كان المراد  
سواء ضمن او لا اه سم (قوله لا ان يفرق الخ) ويفرق ايضا بانهم يرجع بده على ما يقابل الخ فلا ضرر  
عليه في ترجمه بخلافه اه سيدهم (قوله اى عمل) الى قوله فان قلت في التبعيض المقتضى (قوله لانه) اى  
الكافر (قوله يختلف) اى هو عامل في حالة التبعيض امر شدي (قوله بخلاف وكيله الخ) كانه اشارة الى  
التفصيل السابق في مطالبة وكيله وسياق قريبا في الشرح حكوا كيله اذا كان سفنها وانما اذا اضاف المال  
اليها ما تولى منها المألو لا طالب الوكيل اه سم (قوله على ما روي الخ) اى انما (قوله اى لا يصح) ينبغي ولا  
يجل لانه تعالى قد قد قاسد اه سيدهم (قوله) ومنه المبدأ الخ) اى بلا اذن الولي والسيد قال في شرح  
الروض اما لا اذن فيصح كايصح قبض السفينة لنفسه به كايصح من الخاطئ انتهى اه سم وسياق في الشرح  
ما يوافقه (قوله يرى المخلع) وكان الزوج الخ) كذا اقتلاه واقر اه ايضا لكن حله السبكي وان الرخصة في  
عوض معين وغير معين وحلق الطلاق بدهم والارصم القبض انما فيها اى الذمة لا يمتنع الا بغير صحيح  
فاذا انف كان على المأتمم وبقي حق الزوج في ذمته باق متقن اقول لو فصل بين كون المخلع مالما بسفه  
فيحق الحق في ذمته لتقصيره او جاعلا به فلا يمتنع الا في ذمته وتقصيره وانما لتقصيره من الزوج لكان له وجوبه  
اه سيدهم قال عرض (قوله كذا اقتلاه الخ) عند اه (قوله وكان الزوج الخ) عطف على براء المخلع  
(قوله لا ان تلك الملة) وهي قوله لا يخلص اعلاه اه كردى (قوله لا ان تلك الملة موجودة الخ) قد يمنع  
وجودها مع اذن الولي اه سم (قوله فكذا هنا) يل ما تولى بذلك لان الولي ممتد بالاذن ومع ذلك  
اعتد به والزوج هنا غير ممتد بصرفه في ماله اه سيدهم (قوله الاطلاق) اى اطلاق براءة المخلع  
الشامل للدين وغيره ولما ياذن الولي ولو بونه (قوله اقتضاء كلام ابن الرضا) كانه مختلف كلامه اهذا

هذه المسئلة في مسئلة الاطلاق وفي مسئلة الضمان رجع عليها لكن بقدر ما سمعت فقط ان سميت شيئا اه  
(قوله ما تقرر من التفصيل) اى حيث شرط في مطالبة حيث اضاف الى المألو صرح بوكالتها ان يضمن  
ولم يشر بذلك فيها الا طلق في نصف المخلع اليه ولا اليها لكنه نواها (قوله مطلقا) كان المراد سواء ضمن  
اولا (قوله بخلاف وكيله الخ) كانه اشارة الى التفصيل السابق في مطالبة وكيله وسياق قريبا في الشرح  
حكوا كيله اذا كان سفنها وانما اذا اضاف اليها ما تولى منها المألو لا طالب الوكيل (قوله) ومنه المبدأ الخ)  
اى بلا اذن الولي والسيد قال في شرح الروض اما لا اذن فيصح كايصح قبض السفينة لنفسه به كايصح من  
الخاطئ اه (قوله) وكان الزوج هو المبيع ماله) في نسخة بعده باذنه في الدفع اليه الظاهر ان ما في هذه  
النسخة عوض ما يمد في الشرح الى ان قلت فاما فان قلت ما في الذمة لا يمتنع الا بغير صحيح وقد علمت ان  
قبض السفينة باطل فكيف براء المخلع قلت الكلام في مقامين صحة قبضه والصواب عدم صحته وبراءة ذمته  
والقياس برأيتها لان تلك الملة موجودة في قبضه منها باذن وليه ومع ذلك قالوا انبرافكذا انتم ابرافك شيئا  
قال الاطلاق هو ما اقتضاء كلام ابن الرضا وغيره وهو الاقرب الى المنقول اذا اذن الزوج السفينة مالا كاذن  
وليهم ولو ليوا اذن له في قبض دين له قبضه اعتد به كانه الاصل عن ترجيح الخاطئ انتهى ويجوز ايضا  
توكيله كافر الوعدا في هذه النسخة وقوله في لانه تلك الملة موجودة قد يمنع وجودها مع اذن الولي اه

والقياس برأيتها لان تلك الملة موجودة في قبضه منها باذن وليه ومع ذلك قالوا انبرافكذا انتم ابرافك شيئا قال الاطلاق هو ما اقتضاء  
كلام ابن الرضا وغيره وهو الاقرب الى المنقول اذا اذن الزوج السفينة (قول المحقق في نسخة بعده الخ) شارح الى ما يدين كاي

[illegible]

قرينة ظاهره عن أن أدامه  
أخاهو جهتها ظم يشترط  
لرجوعه قصدو بذات دفع  
تفطير بعضهم في اشتراط  
قصد الرجوع هنا ويعلم ما في  
كلام شرح الروض هنا  
فالمطلع أذن السيد فيها  
يشترط بكسب ومال تجاره  
ورجوع السيد عليها هنا  
فزم من قبل قصد رجوعها  
وجود القرينة الصارقة  
من التمس هنا أيضا لرجوع  
مطالبة التمس عقب الخلع  
لاسيما وأن أذن التي قبل  
فلم يرجع رجبا أن أطلق  
وأضافه أنه فان أحاقف  
المال اليها بانتمولها المال  
وأما صاحب حاله لا ضرر  
فهو فعلى السفيه كذا ذكره  
وهو صريح في أنه لا مطالب  
المائل أنه مطالب ويرجع  
به عليها بعد غرمه وهم  
والاصح صحة تركه امرأة  
الطلق) يرفى نفع منطلق كالام  
من البارد (زوجته عن اطلاقتها)  
لا يجوز أن يرضخ من طلاق  
زوجته بها وتترك كل امرأة  
تتمتع بها من غير قصد زواجه

الفرقة بلفظ الخلع أو المهاداة فله قصد بخلط (نسخ لا يقص) بالتخييف (٤٧٧) (الأنصبي) (عدد) فيجوز تعدد بخلط كخلع بحد

تكرره من غير حصر واختاره كثير من أصحابنا المتقدمين والمتأخرين بل تكرره من البعض الآخر وهو استدلو له بالأية نفسها إذ لو كان الاختداء مطلقا قالوا بطلانها والا كان الطلاق أربما أما الفرقة بلفظ الطلاق بعوض فطلاق ينقص المدد قطعا كما لو قصد بلفظ الخلع الطلاق لكن قل الإمام عن المحققين القطع بأنه لا يصير طلاقا بأنه لو قصد بالظهار الطلاق (تبييه) ان قلت لمكان النسخ لا ينقص المدد والطلاق ينقصه وما الفرق بينهما من جهة المعنى قلت يفرق بان اصل شرعية النسخ ازالة النور لا غير وهي تحصل بمجرد قطع دوام العصبة فاقصروا به هل ذلك إذ لا دخل للمد فيه وأما الطلاق فالسارح وضع له عددا مخصوصا لكونه يقع بالاختيار لموجب وعدمه ففرض لارادة الموضع من استيفاء عدده وعنده (فعل الاول) (لفظ النسخ كناية) في الطلاق أي الفرقة بعوض المبر عنها بلفظ الخلع فيحتاج لثبته لأنه لم يرد في القرآن (والمفاد) أي وما اشقت منها (كلمة) على التوئين السابقين وكذا الأتيان فيه (في الاصح)

أي الأسلوب المذكور (قوله) إذا لم يقصد به الخلع ان كان هذا التقيد بناء على كونه كناية للمذكور بقوله السابق وكتابه ونواه في الحقايق بين التوئين باعتبار هذا الشق نظر لان كلا منهما على تقدير غير تقدير الاول وان كان بناء على انه صريح ايضا في التخييف بعدم القصد مع صراحة نظريه ويجب باختيار الثاني والتقيد بغيره على الخلق فليسا في انه اذا نوى به الطلاق يكون مطلقا ام يدعي امر اى بقطع النظر عما ياتي من الامام وقوله الاول الاول الآخر (قوله) بالآية نفسها أي قوله تعالى فلاجناح عليها فيما اقتصد به ام عرش (قوله) إذا لو كان الاختداء (نسخ) قال البيضاوي والاظهر انه طلاق لانه فرقة باختيار الزوج فهو كالطلاق بالعوض وقوله تعالى فان طلقها متعلق بقوله تعالى الطلاق مرتان تفسير لقوله تعالى أو تسريح باحسان اعترض بينهما ذكر الخلع دلالة على ان الطلاق يقع بجائنا تارة وبعوض أخرى (امهم) (قوله) اما الفرقة (أي قوله) لكن قل في المتن (قوله) اما الفرقة بلفظ الطلاق (الخ) عتذر قول المستفت بلفظ الخلع (قوله) فطلاق ينقص المدد (الخ) مستند ام عرش (قوله) ولو قصد بلفظ الخلع الطلاق (أي أو تقرر) به بلفظ الطلاق كعالمك على طقة (قوله) بالآية (قوله) أي الخلع (قوله) لا يصير طلاقا (أي بل هو) فسخ ام عرش (قوله) (أي) ازالة النور (قوله) أي بالنسخ وقوله على ذلك أي مجرد القطع (قوله) إذا لا دخل (النسخ) يتامل ام سم وقد يقال للمعنى ان الشارع لم يضع فنقص عددا مخصوصا حتى ينقص به (قوله) لكونه يقع (الخ) لا يخفى ما في هذا التعليل (قوله) ففرض لارادة الموضع (الخ) يتامل فيه (قول المتن فعل الاول) ما وجه التفرع وقد يجب بان الفاء لغير المطلق وسكت عن حكمه على الثاني وحصل اعني ايضا كناية وانما خص الاول لانه محل الترم ولا لانه الصحيح فاقصر على الاحتياط به ام سم وقوله الصحيح الاوفى الاصح (قوله) فيحتاج لثبته) ظاهره ان الفسخ كناية ولو علم المال سلم على حج ام عرش ويصرح بذلك صريح المتن عبارة فعل الاول وهو ان الخلع طلاق لفظ الفسخ كسخت نكاحك بكذا قيلت كناية فيه اذ ورد في القرآن أن ولم يستعمل عرفا فيه فلا يكون صريحا فلفظ الطلاق به بلاية (قوله) (الآتيان) (النسخ) أي بقوله لفظ الخلع صريح وقول كناية (قوله) أي الخلع (قول المتن) لفظ الخلع صريح) ظاهر عدم الفرق بين ذكر الخلع مطلقا او لانا يترفع (قوله) لفظ الخلع وما شئت منه (الخ) هذا وما ذكره من المفاداة يقتضي انحوائت خلع او مفاداة صريح وفيه نظر فليسا في ان طلاق او الطلاق كناية الا ان يعمل ما اقتضاه هذا الكلام على نحو الخلع لانه في كافي الطلاق لا يلزم لفظا بل باسم ام رشدي عبارة عرش قوله لفظ الخلع وما شئت الخ صريح أو كالصريح في ان لفظ الخلع صريح في الطلاق حيث ذكره المال ان نوى ويشكل بما ياتي في الطلاق من ان المصادركنا بات ويصرح بان ما هنا كمال طلاق قول المشيخ وشرحه هو صريح مقتضى مفاداة ومشتق خلع ام يمكن حل ما اعلى ما في الطلاق بان يعمل قوله وما شئت منه عطف تفسير على الخلع وكذلك كلامه في باب الطلاق ظاهر في ان لفظ الخلع صريح

(قوله) إذا لم يقصد به طلاقا (ان كان هذا التقيد بناء على كونه كناية المذكور بقوله السابق أو كناية ونواه في الحقايق بين التوئين باعتبار هذا الشق نظر لان كلا منهما على قدر الاول وان كان بناء على انه صريح ايضا في التخييف بعدم القصد مع صراحة نظريه يتامل (قوله) إذا لم يقصد (الخ) أي بناء على ما ياتي عن الامام (قوله) إذا لو كان الاختداء مطلقا (الخ) قال البيضاوي والاظهر انه طلاق لانه فرقة باختيار الزوج فهو كالطلاق بالعوض وقوله تعالى فان طلقها متعلق بقوله الطلاق مرتان تفسير لقوله أو تسريح باحسان اعترض بينهما ذكر الخلع دلالة على ان الطلاق يقع بجائنا تارة وبعوض أخرى (قوله) إذا لا دخل (الخ) يتامل (قوله) في المتن فعل الاول) ما وجه هذا التفرع وقد يجب بان الفاء لغير المطلق وسكت عن حكمه على الثاني ويحتمل انه ايضا كناية وانما خص الاول لانه محل الترم ولا لانه الصحيح فاقصر على الاحتياط لثبته) ظاهره ان الفسخ كناية ولو علم المال (قوله) في المتن الشرح ولفظ الخلع وما شئت منه (هذا) وما ذكره من المفاداة يقتضي انحوائت

لو رويها في الآية السابقة (ولفظ الخلع) وما اشقت منه (ص) (يح) في الطلاق لانه تكره على اداءه

ثلاثة ألفاظ تأتي لأجلها  
وأطلق كثيرون في الاصطلاح  
له نقل ودليل (فعل الأول)  
الاصح (لوجري) ما اشتق  
من لفظ الخلع أو المفاداة  
مها (بغير ذكر مال  
وجبه مهر مثل في الاصح)  
لاطراد المرف بمرباه  
بال فرجه عند الإطلاق  
نحو المثل لأنه المراد كالخلع  
مجهول وقضيه وقوع  
الطلاق جز ما دلل على الخلاف  
هل يجب عوض أولا  
واتصره لجمع محققون  
وقالوا أنه يفتقر إلى أكثر  
والذي في الروضة أنه عند  
عدم ذكر المال كناية  
وجمع جمع حصل المثل أي  
من حيث الحكم لا الخلاف  
كما هو ظاهر للتمثل على  
ما دللنا في التماس قبلها  
قبلت فيكون حيث  
صرح لما يأتي أن ينة  
المرض مؤثرة هنا فكذا  
نية التماس قبول مادل  
عليه هو لفظ الخلع ونحوه  
مع قبولها والروضة على  
ما دللنا في العوض ونوى  
الطلاق فبقر رجبيا وإن  
قبلت ونوى التماس قبلها  
وكذا أطلق لفظ خلع المثل  
بينة الطلاق دون التماس  
قبولها وإن قبلت فملأن  
على صراحته بغير ذكر  
مال إذا قبلت ونوى  
التماس قبلها وإن مجرد

حيث ذكر معه المال أو نوى ومع ذلك فهو كناية كثيرة من المصادر أم أقول بعضهم إن ما هنا كالطلاق  
قوله الذي لوجري ما اشتق من لفظ الخلع أو المفاداة الخ (قوله حالة الشرع) المراد بهم الفقهاء بقوله ثلاثة  
الفاظ الخ وهي الطلاق والفرق والسرّاح أم عرش (قوله المثل فعل الأول) وهو صراحة الخلع أم معنى  
أي أو المفاداة (قوله مها) أي مع الزوج وبغيره كعشره (قوله لاطراد المرف) إلى قوله كما لو جرى في  
الناظر للمنفى لا قرهوا انتصر لي والذي وقوله لمن حيث الحكم إلى على ما قرهوا فعل إلى وخرج (قوله  
وقضيه) أي قوله وجب مهر المثل أم عرش (قوله أو انتصر له) أي للتمن وما يتبعه (قوله والذي في  
الروضة الخ) عطف على قوله وقضيه الخ (قوله أنه عند عدم ذكر المال الخ) يعني بعدم نيته أم سم (قوله  
وجمع جمع بمحل الخ) وهو جمع حسن أم معنى (قوله من حيث الحكم) وهو وقوع الطلاق جز ما  
لا الخلاف أي في وجوب مهر المثل أم كرى (قوله على ما دللنا في) أي قوله له في المثل مثلا أم عرش  
(قوله قبلت) أي أو لا فلا يخفى شيء كما يعلم ما يأتي وكذا يقال فيما بعد أم رشدي (قوله ما يأتي) لعرف  
قوله لو كذا أو لفظ الخ يطبق على المفهوم (قوله هنا) أي في صراحة الخلع (قوله عليه) أي العوض (قوله مع  
قبولها) أي الزوج أو الطرف في معتق بنية التماس الخ (قوله أو الروضة) عطف على المثل أم كرى (قوله  
على ما دللنا في العوض) أي فقال حاله المثل بلا عوض أم معنى (قوله وكذا الخ) أي بغير رجبيا (قوله لو  
أطلق) أي لم ينو العوض (قوله فعل الخ) وفي سم بعد كلام ما قصه فملأن عند ذكر المال أو نيته صريح  
وعند عدم ذلك كناية وإن اختر التماس جزاها وقبلت أم أم (قوله أن مجرد لفظ الخلع لا واجب عوضا  
جز ما) بوفيه نظر لا يخفى وهذا الوجه أنه لو جرى معها وصرح بالعوض أو نوى وقبلت بآنت أو عرى من  
ذلك ونوى الطلاق أو اختر التماس جزاها وقبلت وقع باتفاقا لم يضر جزاها ونوى أي الطلاق وقع  
رجعيا ولا إلهاء نأين وقوله بوفيه نظر أي في المثل عرش وقوله أو لا وجه الخ يعني جزاها من هذا التفصيل  
في الأجني وبحت بهم حر فراقه وقوله بآنت أي بالعوض المصريح به أو الخوى أن توافقا سم وعرض  
وقوله أو عرى من ذلك أي ذكر المال بنية عرش وقوله وقبلت أي بأن لم قبل لم يقع سم ورشدي وقوله  
وفغ باتفاقا أن كانت رشدي قد لا فرجيا ويقع بمهر المثل سم وقوله أو لا يملأ الطلاق عرش (قوله  
فأنا تطلق جانا هذا) يأتي في أول الأقسام وهو ما إذا صرح بالعوض أو نوى أو وقع القبول أم رشدي  
عبارة عرش قوله فأنها تطلق الخ يعني أن على حيث لم يذكر مال أو لا نوى الطلاق فقط وإن اختر

لنما الخلع لا يوجد حصة ما نوى به مالا أو خرج بمها مالا جري مع أحسنها فأنا تطلق جانا

يحتاجنا الى اية الطلاق  
به وحقت فيشكل بما مر  
انه كناية لا لارق في ذلك  
بيننا وبين الاجنبي قلت  
يمكن الفرق لانهما محل  
الطبع في المال لعدم ذكره  
قرينة تقرب التامه من  
اصلها لم يصرفه عن ذلك  
بالبية واما ما فلا طلع  
لم تقم قرينة على صرفة  
عن اصله من اقامته الطلاق  
ويؤيد ذلك جعله لم بنحو  
غير مقتضى الجمل المثل معها  
لا معه وظاهر أن وكيلها  
مثلبا (ويصح) الخلع  
بصرائع الطلاق مطلقا كما  
علم مما مرو (بكتابات  
الطلاق مع البية) بناء على انه  
طلاق وكذا على انه فسخ  
إن نوب (وبالسجية) قطعا  
لا لتألف القفظ المنعبد به (ولو  
قال بعتك نفسك بهذا  
فقلت اثبتت) أو قلت  
مثلا (فكنايتا خلع) وهو  
الفرقة بعوض بناء على  
الطلاق والفسخ وليس  
هدا من قاعده ما كان  
صريحاً بانه لان هذا لم  
يجد نفاداً في موضوعه  
فأستأنه ما غير صحيح  
(وإذا بدأ) الزوج (ببينة)  
مماوضة كلفك أو  
غامتك بهذا وقتنا الخلع  
طلاق) وهو الاصح (غير  
مماوضة) لا أخذه عن شافعي

الاجماع فهو قبل اه (وتقدم عن م ما مر اقدم (قوله ظاهر هذا) أي قوله فانها تطلق بما نأه إلى الخ (قوله بنحو خلع) أي مع التصريح بوصف آخر فانه سم (قوله هنا) أي فيما لجرى مع الاجنبي (قوله بما مر ان كناية) لله على ما في الروضة انتهى سم (قوله يمكن الفرق الخ) فيه نظر والوجه الاحتياج هنا ايضاً هو من عرض م ما مر اقدم (قوله لا بها) أي الخلع معها أي الزوجية (قوله التامه) أي الخلع من اصله وهو الطلاق (قوله بالية) أي الطلاق (قوله او ما منه) أي الاجنبي (قوله وظاهر ان) إلى قوله فوضعية هذا في البية لا لارق وفي نسخة إلى المن (قوله ويصح الخلع) أي الفرقة بعوض اه سم (قوله مطلقاً) أي نوى أو لظاهر طلاق ولا اه عرض (قوله عامس) وهو قول المصنف هو فرقة بلفظ ملاق اكردى (قوله بناء على انه) إلى قوله فوضعية هذا إلى المنى لا لارق وفي نسخة إلى المنى قوله أو يفعل إلى أو بأشارة (قوله وكذا على انه فسخ نوباً) عبارة الزركشي عقب قول المتن مع البية أي ان جعلناه طلاقاً وكذا ان جعلناه فسخاً على الاصح لا بد من اية الزوجين معاً فلم ينوباً او احدهما لم يصح اتهم اه سم واصرح منها في وجوب قوله ان نوباً إلى القولين معاً قول المنى فوضعية الخلع على قول الطلاق والفسخ بكتابات الطلاق مع البية الطلاق من الزوجين معاً فلم ينوباً او احدهما لم يصح اه (قوله المتن وبالسجية) يوهى ما عدل العربية نهاية أي لو من عرض م (قوله المتن وقال بعتك نفسك بهذا) أي قولاً الخ (قوله اختلاف ما اذا لم يذكر بهذا) أي يمكن القول فوراً وكذا قول الزوج بعتك طلاقاً بكذا أو قول الزوج بعتك ثوباً مثلاً بطلاق فان كلامهما كناية بغير طائفة فيما يكتم نفسك الا ان يجيب القابل بقلت فلا يشترط فيه اه روض مع شرحه وظاهر عدم اشتراطية القابل بقلت بعتك نفسك ايضاً انظر لم تترض الفارح فذلك اه سم (قوله على الطلاق والفسخ) أي على قول الطلاق الخ (قوله ولا من هذا الخ) عبارة المنى قال الزركشي والدميري هو مستثنى من قاعدة ما كان صريحاً بما يجرى وجد تفاذ في موضوعه لا يكون كناية في غيره اه وهذا انوع هو من جزيات القاعدة كما يوجد تفاذ في موضوعه اذ موضوعه المثل المخاطب انتهى فصاحب المنى نظر إلى مفهوم القاعدة وسأحب التحفة نظر إلى منطوقها فامل اه سيد عمر (قوله لم يجد تفاذ الخ) لان لفظ البيع صريح من نقل الملك عن المين بمن خصوص وهو غير غير متصور هنا لان بيع الرجل لوجه غيره كانت او غير صحيح اه عرض (قوله منها) أي القاعدة (قوله غير صحيح) أي وان سلك جميع كالزركشي والدميري اه نهاية (قوله وهو الاصح) عبارة النهاية والمنى وهو الأرجح اه

وبقلت مر (قوله كما جرى معه بنحو غير) أي مع التصريح بوصف آخر (قوله ظاهر هذا) انه لا يحتاج الخ حاصل الفرق الذي ذكره انه لا يحتاج إلى ذلك وفيه نظر والوجه الاحتياج (قوله بما مر انه كناية) لله على ما في الروضة انتهى سم (قوله يمكن الفرق الخ) فيه نظر الخ لا لاميني لاصح لفظ الخلع بكتابات الطلاق فحين ان الخلع بمعنى الفرقة بعوض لكن قول التامه كالرخصة بناء على ان طلاق له هو راجع للخلع هذا المنى أو لفظ الخلع لان الذي ذكر فيه انه طلاق أو فسخ تأمل في (قوله وكذا على انه فسخ نوباً) عبارة الزركشي عقب قول المتن مع البية أي ان جعلناه طلاقاً وكذا ان جعلناه فسخاً على الاصح ولا بد من اية الزوجين معاً فلم ينوباً او احدهما لم يصح اه عبارة الروضة فرع بصح الخلع بجميع كتابات الطلاق مع البية اذا جعلناه طلاقاً وان جعلناه فسخاً في لكتابات فيه مدخل ووجه ان احصاهم فان نوى الطلاق والفسخ كان ما نوى وان نوى الخلع عاداً الخلاف في اه فسخه ام طلاق اه وفيه تصريح بان كتابات الطلاق مع البية الخلع فيها الخلاف في اه فسخه او طلاق يؤرخه من الخلاف في ص ائمه ايضاً هو مقتضى قول المنهاج الآتي انما قلنا الخلع طلاق فامل (قوله المتن وقال بعتك نفسك بهذا الخ) في الروض وبعتك نفسك او قلنا ايها بكذا مع القول فوراً كناية مال في شرحه بحلاف ما اذا لم يذكر بهذا او لم يكن القول فوراً اه وفيه دلالة على انه يشترط في كونه كناية ذكر بكذا وكونه الشكول قراراً يحتمل ان لا يدرأ انما هو للاعتداد بالكونه كناية ثم قال في الروض متصلاً ما تقدم وكذا بعتك طلاقاً وبعتك

محضة كاليح (قوله) وفي نسخة قد وكل له وجه الزجر في قولنا (لأن هذا أن الما حاضرا) (وهو شرط قبولها) فقلت أو اختلفت  
 أو ضمت أو قبل ما عطائه الالف على ما قاله جمع متقدمون أو بإشارة غير سامة مقبولة قضية هذا أن في لسان راصع على نسخة طائفة طائفة  
 قبولها باللفظ أو باللفظ فان كان بالاول (٤٨٠) وقع حالا أو بالثاني فيمدح ضام السنو على الاول يحمل ما في فتاوى القاضي من وقوعه

بنفس الالاتر والى قول الثاني  
 يحمل ما في فتاوى بعضهم  
 من اشتراط معنى السنة  
 وفصل بعضهم فقال إن لم  
 تلزمه اجرة وضاع ولده  
 لفرقه فهو عيش تعلق  
 بصفة فيقع بعد السنة وإن  
 لومته لم يخلع فيه شائبة تعلق  
 فيقع بعد السنة وتأثيره  
 بين هذا وإن دخلت الدار  
 فانت طالق بالث فانه  
 يشترط القبول لفظا ويقع  
 عند الدخول بالث وإن  
 وجب تسليمه حالا كإياي  
 بان مده فيها شرطان  
 متغايران فاجوبنا مقتضى  
 كل منهما هو ما ذكره خلاف  
 تلك فانه ليس فيها الا شرط  
 واحد لكن فيه شائبة  
 مال فغلينا الشرط تارة  
 والفائبة اخرى (غير  
 منفصل) بكلام اجنبى إن  
 طالع كإياي آخر الفصل  
 وكذا السكوت كما مر في  
 البيع ومن ثم اشترط  
 توافق الإيجاب والقبول  
 هنا ايضا (فان اختلف  
 إيجاب وقبول كطلقتك  
 بالث فقلت واليمين وعكسه  
 أو طلقتك ثلاثا بالث  
 فقلت واحدة بثلث الالف  
 فلتس) كما في البيع فلا

(قوله محضة الخ) بوجه اه سم عبارة عش تأمل وجه ذلك فان العلة للشوب التعلق موجودة فيه  
 فاعلم تبين الفرق بين قسمنا اها قول وقد يؤخذ وجه ذلك من قول المتن عقب محضة ما نصد من الجاذبين  
 إذ لا مدخل للتعلق فيه بل هو كابتداء البيع اه (قوله) وفي نسخة فله الخ) لم وجه التفرع النظر  
 للشوب الما وقد روى الوال نظر الشوب التعلق وكانه مستند العمل ما لقتضا شوب التعلق من منع الرجوع  
 اه سيدمر (قول المتن بشرط قبولها) أى المختلطة بالباطنة اه معنى (قول المتن بلفظ) والكتبا مع التية  
 تحرم مقام اللفظ اه نهاية (قوله) أو قبل) عطف على قول المتن بلفظ اه سم (قوله) أو قبل الخ) وفاقا  
 للما يفرغ خلا للثني (قوله) أو قبل الخ) لعله يفرض تسليمه صحته مفروض فإيا كانت الصيغة صيغة  
 معاوضة بقرينة المقام كماله على ان تعلقين كذلك الخ) حيث يتضح كمال ما في قوله وقبلة هذا الخ) ما  
 سلفه إلى الحاشية اه سيدمر (قوله) على ما قاله الخ) عبارة التباية كقائه بجمع متقدمون لكن ظاهر  
 كلامهم يخالفه اه قال عش قوله كقائه جمع الخ) مستند وقوله لكن ظاهر كلامهم الخ) ومن الظاهر  
 قول المتعج وشرط في الصيغة ما مر في البيع اه (قوله) أو بإشارة الخ) عطف على بلفظ (قوله) وقضية هذا  
 الخ) على تأمل لان الكلام هنا في صيغة المعاوضة إذ هي التي يضطر فيها القبول لافي صيغة التطبيق إذ  
 لا يشترط فيها كإيائى ولا يقع بها بل ساقى أنه لا يقع في المعلق إلا بوجرد الصفة فليأتا ولو لم يجره فان الذى  
 يظهر ان الوجه الآراء في المستعمل قول البعض المتصل والفرق بينهما وبين إذ دخلت الخ) ان قوله في تلك انت  
 طالع بالث صيغة معاوضة فاقضت القبول لفظا فورا نظر الدلائل وتوقف الوقوع على الدخول نظر الشرط  
 ولعل الفرق ان انصف أو ضح ما فرق به الفارح ثم من الراضع ان انصف البعض الذى ذكره لا ينافي  
 للفصل في الحقيقة وان سكت عن التفصيل وكونه يقع باثباته قورجيا اخرى اه سيدمر (قوله) فيقع  
 بعد السنة) هل يشترط كون الرضا على الحول ولو لا يشترط اه سيدمر اخرى الظاهر الثاني (قوله) وإن  
 وجب تسامه حالا) قد يقال ما وجبه اه سيدمر اقول لم وجه الالتزام بالقبول التعلق (قوله) بان مده  
 اى إن دخلت الخ) وقوله بخلاف ذلك اى ان ارضعت الخ) اه سم (قوله) بكلام اجنبى) إلى المتن في المتن  
 إلا قوله كإياي آخر الفصل وإلى قوله والارامق التباية إلا قوله لكن القياس إلى المتن وقوله على تناقض (قوله)  
 وكذا السكوت) اى الطريق اعمنى (قول المتن) ولو اختلف إيجاب وقبول) اى المال كإياي اه عش  
 (قول المتن فلتس) اى في المسائل الثلاث ويفارق ما لو قال إن اختلفت الفان طالع فاعلته الفين حيث  
 يقع الطلاق بان القبول جواب الإيجاب فإذا عا لفته في المتن يكن جوابا أو الإيعاء ليس جوابا أو إنما هو فعل  
 فإذا انت بالثين فقد انت بالث ولا اعتبار بالزيادة قاله الامام اعمنى (قوله) لاجله) اى المال وكذا صيحه  
 مقابلة (قوله) مستعمل به) أى بالطلاق (قوله) ويفارق ما لو باع الخ) أى فانه لا يصح اه معنى (قوله) زائدة  
 الخ) أى لفظه ما (قوله) أو اى وقت) إلى قوله ثم رايته في المتن إلا قوله ولا يطل إلى ولا رجوع وقوله لو مثلها  
 ثوى يطلق بشرط البية فيها اه قال في ترجمه عقب هذا كبرتك نفسك إلا ان يحجب القابل بقبلت فلا  
 بشرط نته اه وظاهره عدم اشتراطية القابل بقبلت في بعتك نفسك ايضا وانظر لم يضر عن الفارح  
 لذلك (قوله محضة) بوجه (قوله) في المتن ويشترط قبولها بلفظ) والكتبا مع اللفظ تقوم مقام التية  
 شرح مر (قوله) أو قبل) عطف على قول المتن بلفظ (قوله) على ما قاله بجمع متقدمون) لكن ظاهر  
 كلامهم يخالفه شرح مر (قوله) بان مده) اى إن دخلت الخ) وقوله بخلاف ذلك اى إن ارضعت الخ) (قوله)

مطلقا لا مال (ولو قال طلقتك ثلاثا بالث فقلت واحدة بالالف فلا يصح وقوع الثلاث وجوب الالف) لانها لم يتغا فاما إلى  
 في المال المتبر قبولها لاجله بل في الطلاق في مقابله والزوج مستقل به فوقع ما زاده عليها وبه يدفع ما قيل قد يكون لما غرض  
 في عدم الثلاث ترجيح له بلا غرض وبارق ما لو باع بدين بالث فضل بالث البايع لا يستقل بتسليم الزائد (وإن بدا  
 به بعتك كنى أو ألى ما) زائد ما أكبأ أى قوة عامه من اه حن (أعطاني) كذا طائفة طائفة (فما) من مائة بعه شوب معاوضة

جرت عليه ولا (يرجوع) عنه قبل الاعطاء كسائر التعليلات (ولا يشترط القبول (٤٨١) لفظا) لان صيغته لا تقتضيه (ولا الاعطاء

في المجلس) بل يكفي وان  
تفرقا عنه دلالاته على  
استحقاق كل الاذن منه  
صريحا ظم قو قرينة  
المحاور على اجاب القور  
[و] كما يجب في قوافي  
طقتي فلك القصوره  
قورا لان الغالب على  
جانها المحاوره بخلافه  
والهم مثاله اني اى  
ويجوز ان يكون القراخي  
اياتا مانيا كتمن  
القافات طاني قاتور  
تطلي بمعنى من يمكنه  
الاعطاء لم يعطه وان قال  
(ان) بالكسر (او اذا)  
ومثله كل ما يدل على  
الزمان الا (اعطيتي)  
فكذلك اى لا يرجع له  
ولا يشترط القبول لفظا  
لانها حرفا تعليق كفى  
اما الفتوحة وانطلاق  
مع احدها يقع بانناحالا  
ويبنى تقييده بالبحوى  
اخذا عما ياتي في الاطلاق ثم  
رايت شارحا ذكره ونظرا  
كلامه مع يترتها  
لا مال عليها ويرجى ان  
مقتضى لفظها بان ذلك له  
الفاعل الطلاق وان قبضه  
لكن القياس ان له تعليقها  
انما اعطته نظير مام في  
دسم الصالبة (لكن يشترط)  
ان كانت حرة والحق  
في البصقو المكاتبه سواء

الى المتن (قوله) لا نظير لها) الاول التذكير (قوله) لا لفظ) اى التعليل (قوله) لاهية) اى التعليل او لفظه  
قول لانني (المجلس) اى مجلس التواجب وهو كافي لحروره او له المستفاد بربطه بالاجاب بالقبول له  
مضى (قوله) وان تفرقا] اى ولو طال الزمن جدا وحش عبارة للمضى فترجى الاعطاء طقتي وان  
زاد على ما ذكره ولو يفتى حذر من ان يمكن تعين مام (قوله) لا لاهية) اى (قوله) منه) اى  
الزوج الاول اسقاطه كاضطه لها بقر المضى (قوله) هو قوره) اى قوره تخليفه وقوله لا تضاهى جانب قوره  
فطقتي وان رجعا مام ع (قوله) لم تعطه) الاول لى الاو بدل القام (قوله) كل ما) اى كل لفظ انه ع (قوله) ع  
(قوله) كل ما يدل على الزمان الا) اذا تامل على الزمن الاق سر وهو على تامل لانه حل الاق في كلام  
الشارح على المستقبل وليس بمراده نعم المراد ان الاق ياتي في كلامه وهو الزمن العام المحلول لى  
و اذا ليست كذلك سيد عمر (قوله) يقع بانناحالا) انظر له في الظاهر والباطن وان تكن اعطته شيئا  
او في الظاهر قطعه وانخذ باقراده لاهية امر شيدى اقو لى حين الثاني كايديه قول الشارح كالغنى لكن  
القياس اخر تقييد النية بظاهر انما ياتي (قوله) وظاهر كلامهم انه مع يترتها لا مال له (خ) قد يستفصل  
حيث لا يشترط لان الاعطاء يقتضى التملك وسق التملك على الطلاق قد يمنع من كونه مرعا للعلاق  
المتاخره فليتام كذلك الفاعل المحشور لك ان تقول ان كان متبرعا لغيره ربط بالطلاق وليس  
بمعين لملحق حين خذ هذا الفاعل او ملكته خذ هذا الفاعل بل ان تطلق بل قول الشارح بذلك لفظا الخ  
يعين هذا المحل ويرد النظر فيها لراغبنا افعال ملكته تملكه مام ع او قال بل ربطا بالعلاق ولعل  
الاقرب يقول قولها لاهية ارب بصادرها وان الظاهر من حالها سببا في مثل مقام الشقاق ما ذكرته  
لا يقال اذا حل كلامهم على ما ذكره من ان القسم الاق اعى ابتداءها بالطلب لا تا قول قد ذكر بعض  
فروع قسمي بيان آخر وباعث طيعر في الاشكال المذكوراه سيد عمر (قوله) لا مال له (خ) زاد النية  
ظاهرا اه وقال الرشيدى كذا باطلا كظاهر لانها لم تنضم له شيئا فله اجمع او تقدم قول الشارح  
كالغنى لكن القياس اخر بقيد القيد بالظاهر (قوله) ويرجى بان (خ) عبارة للمضى وخرج بان المسكورة  
المفتوحة فان بايعه للعلاق في الحال بانناحالا التملك قاله الماوردى قال وكذلك المحكى اذ لانها ماضى  
الزمان اه (قوله) لفظه) اى الزوج (قوله) نظير مام (خ) اى في باب الزمن اه كردى (قوله) ان كانت  
حرة) سيد عمر عزمه هو اقو لى سوا المحاوره للمضى (قوله) والمكاتبه) قياس مام في المكاتبه من زانه  
اذا خالها على عرض يغير اذن سيدها كانا او عينا بانته غير دلها ما قبضه منها ولا يملكه  
ويستمر له في ذمتها من المثل اه ع (قوله) والثانية) المناسب لها التصوير بان اعطيت زوجي اه  
سم (قوله) مضط عليها) متعلق باعطاء (خ) اى القور (قوله) مجلس التواجب) المناسب للمكاتبه انه  
مجلس عليها بالنسبة لها اه سم (قوله) السابق) اى في شرح سيد عمر اه كردى (قوله) بان لا يتخلل  
(خ) تصوير القور (قوله) طر بل (خ) راجع لكل من الكلام والسكوت وقوله بما مر اى بان يفارق  
احدهما الآخر عتار او قوله لان ذكر الوض (خ) علة قول المصنف لكن يشترط اعطاء على القور وقوله  
لصراحتها اى مام ع (قوله) في التأخير) اى في جواز التأخير مع كون الملقب ذلك من جهة  
ومثله كل ما يدل على الزمان الاق اذ اى لفظا يدل على الزمن الاق (قوله) ويبنى (خ) كذا شرح  
مر (قوله) وظاهر كلامهم انه مع يترتها لا مال له عليها) قد يستفصل حيث لا يشترط لان الاعطاء يقتضى  
التملك وسق التملك على الطلاق قد يمنع من كونه حرا لطلاق المتاخره فليتام (قوله) والثانية)  
المناسب لها التصوير بان اعطيت زوجي (قوله) مجلس التواجب) المناسب الثانية انه مجلس عليها بالنسبة

( ٦١ ) - شرواني وابن قاسم - سابع

في هذا الباب مجلس التواجب السابق بان لا يتخلل كلاما وسكوت طويل عرفا قويل ما يفترقا كما في خيار المجلس لان ذكر الوض  
قرينة تقتضى التعجيل اذا لا عارض لتعجيل في المحاورات وتركت هذه القضية في عموم لصراحتي في التأخير كما مر بخلافه ان اذ دلالة





أما في الجملة فمختاره فهو قوله في أنطلق إلى أن أرى من كذا لمطلق على الأوجه إلا بالاسم من الزيادة نحو إعاداً وموت وكذا إلا أن أعطيتي كذا مثلاً وإن بدأت بطلب ملحق كملقتي بكذا وإن أذا لم يملق (٤٨٣) فذلك على كذا (عاطفها) الزوج (مما عطفه)

من جاتيها للملكا الجعق في

مقابلة ما بذلت (مع شوب

جماعة) ليذلل العوض له

في مقابلة تحصيله لفرضا

وهو الإطلاق التيسر

به كالمعامل في الجملة (فلما

الرجوع قبل جوابه)

كأثر الجمالات والمعومات

(ويشترط ظهور الجواب في

جلس التواجب نظرا

لجانب المعامعة وتراخي

بني بخلاف جانب الزوج

كاسر لفرطتها بسدورال

الضرورة على حل الابتداء

ليقع رجحان بلا عرض

وفارق الجملة بقدرته على

العمل في المجلس بخلاف

حامل الجملة غالبا ويصح

أن يأتى صرح بالتراخي

بحسب الفور ولا يشترط

توافق نظر الشاكية الجملة

فلو قالت ملقني بالف فطلق

بضميمة وقع بها كرد

عبدى بالف فرد به باقل (ولو

طلبت) واحدة بالف فطلق

نفسها مثلاً بآنت نصف

المسمى أريد ما مثلاً بآنت

بهر المثل للجهل بما يخابل

اليد أو (ولثلاثا بالف) وهو

يملكهن عليها (فلان طلقه

ثلاثه) يعني لم يقصد بها

الابتداء سواء قال بثلاثه أم

سكت عنه ولم ينو ذلك

خصوص التوكيل وأما التعلق فيصح لعدم الإذن اه كردى (قوله يطلقان خصوصه) أى خصوص كرمو كرايخ ضد الجملة الخسنى ان كان يرجع لآخر فالمراد ما عوم كرمو ما دونها في التصرف من قبل الموكل فلا يبطئه التعلق اه سيد عمر (قوله كطلقى بكذا) أى قوله كردى في الخفى لا قوله طارق الجملة إلى ويصح لمرقوله وأنت ملق طلق نصفان النهاية لا قوله ثم رآيت إلى الملق (قول الملق فلما الرجوع) أى بلفظ يدل على رجعت عاقله أو أبطلته أو قضته أو فسخته اه عرش (قوله كاسر) أى في شرح ولا اعتصاف المجلس (قوله حل على الابتداء) أى لو قال قصدت به جوابا صدق أن صدق قال فى شرح الوض مناصه الظاهر انه لو ادعى انه جواب وكان جعلاً لتقرب عهده بالسلام وإنشائه بيادية بعيدة من المباحة صدق يمينه اه ولم يبين حكم تصديقته هل عدم التوقيع لفوات القنوية المشترطة سم حل مع اقول لعدم الارتباط كذلك لا ذكره اه عرش (قوله طارق في الجملة) أى حيث يستحق فيها الجمولان تراخي العمل عرش وسم (قوله ويصح أن يأتى صرح) عيار فملقنى نعم لوصرح بالعرض وبإعادة النهاية والاربع عدم اشتراط الفوران صرح بالتراخي اه (قوله لو صرح بالتراخي) أى كان قالتان طلقنى ولو بعد شهر مثلاً اه عرش (قوله وقع بها) على الصحيح لأنه سماع بعض ما طلبت أن يطلقها عليه اه معنى (قوله بها) أى بالحسنة كذا في الروض اه سم (قوله فرد به باقل) أى بان قص من الف خصاصة قبل أن يرد أو لا الجملة كلام تمام العمل وقوله نصفها أى إلى الزوجة بدليل ما بعده اه وشيدى (قول الملق ولو طلعت ثلاثا) (فرع) لو قالت طلقنى نصف طلقه أو طلق نصفى أودى مثلاً بالف فطلق أو ابتداء الزوج بذلك فبذلك بآنت بهر المثل وكذا لو قالت طلقنى بالف فطلق يدها مثلاً وإن طلق نصفها نصف الانسواء ظاهراً لتعلق بعضها كطلق يدها إلا يمكن التوزيع على البعض لأنها مضاف نصفها وإتمام طلقها بنصف الألف بخلافه فقولها الملق طلق نصفى لفساد صحتها السابقة ثياب اه سم (قوله فطلق نصفها) أى على ما يريد به الكل ما إذا أراد به عجزاً فبين بالف عليه فهل يقبل قوله في إذا دلت عليه القنينة لا بد من تصديقته على تأمل فراجع اه سيد عمر أقول أخذنا ما مر عن شرح الروض انه يقبل يمينه (قوله أم سكت عنه) انه أهله إذا ذكر ما يرد على الملك كأن قال طلقك واحدة بالف أو نوى ذلك لم يقع عليه طلاق وهو ظاهر لعدم موافقة ما جازها لسؤالها اه عرش (قوله ولم ينو ذلك) أى إلى ابتداء (قوله فيما يظهر) راجع إلى قوله يعنى إلى هنا (قوله الشراح) اعترضوه بأنه (الح) ومنهم المنق (قوله أم طلقين) إلى قوله نظر البفرط في المنقى الا قوله وطارق إلى ولو اجابها (قوله

(قوله حل على الابتداء) فلو قال قصدت به جوابا صدق أن صدق قال في شرح الروض مناصه والظاهر انه لو ادعى انه جواب وكان جعلاً لتقرب عهده بالسلام وإنشائه بيادية بعيدة عن المباحة صدق يمينه ما لم يبين حكم تصديقته هل عدم التوقيع لفوات القنوية المشترطة (قوله طارق في الجملة) أى حيث يستحق فيها الجمولان تراخي (قوله وقع بها) أى بالحسنة كذا في الروض (قوله كردى بالف فرد به باقل) انظر مناصه قوله في الجملة ولا يشترط المطابقة فلو قال أن يرد ددتا في ذلك دينار فقال ارده نصف دينار استحق ديناراً نقول لا لأنه في الجملة قال لا ما هو اعترضه بقوله طلقنى بالف فقال بما عطف طلقها كالجملات وقد يجاب بان الإطلاق ما عطف على لفظ الزوج اذير الأمر عليه (فرع) لو قالت طلقنى نصف طلقه أو طلق نصفى أودى مثلاً بالف فطلق أو ابتداء الزوج بذلك فبذلك بآنت بهر المثل وكذا لو قالت طلقنى بالف فطلق يدها مثلاً وإن طلق نصفها نصف الانسواء ظاهراً لتعلق بعضها كطلق يدها إلا يمكن التوزيع على البعض لأنها مضاف نصفها وإن طلقها نصف الألف بخلافه فقولها الملق طلق نصفى لفساد صحتها

فما يظهر من كلامهم ثم رأيت الشراح اعترضوه بأنه قد مضى إذا لو اقتصر على طلقه واحدة استحق الثلث فلو حذف التثنية لأنهم بالاولى وايضا فيه إجماع انه إذا لم يبد ذكر المال وقع رجحاناً واضحاً بان كما تقرر (فواحدة) تقع لا غير (ثلاثه) أو طلقين فطلقتان بثلاثه تغليباً لدوب الجملة إذ لو قال رد عبيدى الثلاثة ولك ألف فرد واحدا استحق تلك الألف

[illegible]

أصحابها نقل اللقطة  
لا السراية لأنه الأخرى  
وباختيار مرقم إلى ما هنالك  
نقل (وراد خالط أو خلق  
يروض) ولو فاسدا (فلا  
رجعة) له لانها إنما بذلت  
المال ثلثا بعدها كما أنه  
إذا بذل الصداق لا تملك  
هي زوجه (فان شرطها)  
كطقتك أو اعلمتكم بهذا  
عل أن ن عليك الرجعة  
قبلت أو أبرأت من  
صداقك فانت طالق طقة  
رجعية فأبرأت كآتي به  
جمع اخذمان فحاراي ابن  
الصلاح (فرجسي) ولما لا  
له أن شرط الرجعة والمال  
أي أو البراءة متناهيان  
فيما سلطان وبيق جمرة  
الطلاق هو مقتضى الرجعة  
ولانه لا مخرج رجعية  
علم أن سداد مجرد التعليق  
بصفة البراءة لانها عوض  
وبحث بعضهم عدم الوقوع  
في مسئلة البراءة لأنه لا  
سبل للوقوع إلا بصحة  
البراءة ومحميا تستنزم  
البنوة وهي تنافي قوله  
رجعية ويرد بان هذا نظير  
ما ذكره من التنافي وقد  
صرحوا به لاناف الوقوع

(وفي قول بائن عمر المثل) لأن الخليل لا يغسد الماء العوض ولو غالما بهوض على أنعمى شاء، وده وكان له الرحمة بانتم بهر الردة  
 لا يهوض هيا يسقط الرجعتى سقطت لا لعود (ولو قالت طلقى بكذا أو ردت) وأرته أو ردتا (قاجا) الأزوجا روتا  
 لم ترم تراخ الردة ولا الجواب كأفادته الفاء، وحيث نظر (إن كان) الارتداد (قبل دخول أو بعده أصرت) هي أره أو معامل الردة  
 (حتى) انقضت العدة بانتم بالردة (والحال) ولا طلاق لا قطع النكاح بالرد في الحالين أما إذا جاز قبل الردة فاعتين حالا بالمال

بجلائق مالو وقصاها فاما كين باردة ولا مال كايته السكي ويهره أي أن لم يعم اسلام ووجهه بأن المانع أقوى من المختص فيحدث شرط وجوبه  
متيقف وإن جرم به شيئا فيشرح منهجه (وإن أسدت) هي أو هو أو ما (فيها) أي العدة (طلقت) بالمال المسمى لأننا نبتينا حصة  
الحمل ونسب العدة من حين الطلاق (ولا يضر فخل) سكوت أو (كلام يسر) (٤٨٥) ولو اجتينا من المطلوب جوازه

(بين إيجاب قبوله) لأنه لا يبعد امرضا هنا نظرا لخاصية التعليق أو الجمالة وبه فارق البيع وظاهر كلامهم هنا أن الكفر يضر ولو من غير المطلوب جوازه وبه صرحوا في البيع ومثمل لا يضر هنا إلا من المطلوب جوازه لما تقرر من الفرق بينهما ثم رابت شيئا جرم به (فرج) نقل الإصمعي عن العمري أن قوله خال منك بالقبول والنوا قبل لأن الإجماع إليه دونها ولا ينافي خلافا من طه قوله الخوارزمي بتقدير اعتادوا في التصاريحات منك من صدق على طلاق فطلق أو قال قبلت الإبراهيم أن القبول التزام لطلاق بالإبراء اه لا تعليق هنا إجماع منها حتى في الصورة الثالثة كأنهم قبله المذكور أو أنما جعل قوله لست في الأولى متضمنة للالتزام المذكور لأنها باستنادا الحمل إلى نفسها اغسدت صيتها فلم يبق صيغة تلازمها خلافا في الثالثة فإن صيتها ملزمة فصح جعل قوله التزاما لما تضمنته وكان بعضهم أخذ من كلام الخوارزمي هذا

الردة أو الجربا اغسلت الصيغة اه متى (قوله مالو وقصا) أي الجوايز بالردة عرض ومتى (قوله) كما  
بعت السكي) اعتمد التباينة لا الخلق (قوله) أي أن لم يعم اسلام) يبنى أنه في ابتداء دخول الإيروز لاسلام  
سوم عرض وسيدهر (قوله) ووجه) أي ما بعت السكي من عدم جوب المال (قوله) بأن المانع أقوى (الخ)  
ولكن تقرر بالردة ليست مألوفة من ثبوت المال وإما هي مقتضية لثبوت بلا مال فليأتمل والحاصل أنه  
وجد مقتضيان للثبوت معا أحدهما يقتضيهما بالو لاخر بلا مال لفعل يطلق للثبوت الذي هو مقتضيهما  
وثبوت المال الذي هو مقتضى أحدهما لتحقق المختص مع عدم المعارض وانما سقط المال في صورة  
تقدم الردة على الجواب لتقدم علة اليثرة على الاختصاص المألوف في الردة فعل مقتضيه وهو الحمل لأن الردة  
مألوفة من ثبوت المال وحيث قلنا فيظهر أن الوجة ما جرم به فيشرح المنهج ثم رابت في الخلق قاله هذا  
أوجه في ما في شرح المنهج اه سيدهر وتديجاب بأن الردة مقتضية لعدم جوب المال فتكون مألوفة  
من ثبوت (قوله) صيف) بوقالتا به خلافا للسكي كما سر (قوله) وان جرم به شيئا فيشرح منهجه) ووافق  
السكي في شرح الروض اه سم (قوله من المطلوب) الخ) متعلق بشمل الكلام (قوله) هنا) أي في الخلق  
(قوله) نظرا لخاصية التعليق) أي من جانب الزوج قوله أو الجمالة أي من جانب الوجة وكل منهما  
موسع فيه (قوله) هنا) أي في الخلق (قوله) ولو من غير المطلوب جوازه) اعتمد التباينة أقوى (قوله) وبه) أي  
بالقسم المذكور (قوله) من الفرق بينهما) أي الخلق والبيع (قوله) ولا ينافيه) أي ما نقل عن العمري  
(قوله) لأنه الخ) تعليل لعدم المناقاة (قوله) في الصورة الثالثة) هي أو قال قبلت الإبراء اه سم عبارة السيد  
عمر بالنسبة لمثله العمري وإن كانت ثانية اه عبارة الكردى قوله في الصورة الثالثة أراد بها ما في  
الخوارزمي أو قال قبلت الإبراء أو الثانية قوله فطلق والأولى قول العمري ولا ينافي هذا بما في الثاني من قوله  
نسبة إلى الثالثة ثانية هناك ولا تباينة في الأولى لأن ما هنا باعتبار إتمام صورة العمري إلى صور في الخوارزمي  
فلذا صارت الصورة ثلاثا وما هنا باعتبار صور في الخوارزمي فقط اه (قوله) تعليل الخ) أي الخوارزمي  
(قوله) لأنه الخ) أي الوجة (قوله) في الأولى) أي في مثله العمري (قوله) تلومها) من باب لا فعلها الضمير  
المستتر للصيغة البارز للوجة (قوله) خلافا) أي الوجة (قوله) أحدهما) أي الزوجين (قوله) والأى  
بأن طه (قوله) كلام الخوارزمي) أي المار أو قوله الأولى أي من مستثنيه (قوله) ما إذا تورت جعل الإبراء  
يبنى أن يكون الإطلاق كذلك لأن التباين تصدور عنه بخلاف ما إذا قصدت التعليق بأن ارادت  
بالصيغة المذكورة معنى أن طافنتي فانت سرى فانه حينئذ يبنى أن يأتي فيه الخلاف السابق في تلك أو ما قول  
الدارج خلافا لما إذا تورت قبل تامل ولم يظن وجهه بل يبنى في الصورة التي يحكم فيها بما لا ينافي في الصورة  
معارضة لا يحتاج لثبوتها أيضا كالو قاله فطلق بالفقهاء أنت طالق ولم يتلفظ بالمعنى لم يثبت به وكذا قوله  
لأن هذا في معنى تعليق الإبراء المختص عدم صحة ما ذكر في حالة الإطلاق على تامل أيضا لأن ما ذكره من مآلات  
في نحو قولها ملكك كذا على أن طافنتي فإن التعليل كالإراف كونه لا يقبل التعليق والحاصل أن ظاهر  
الصيغة المعارضة وإن تضمنت التعليق كاتر صيغ المعارضة لا يحمل عليه الاعتدال فلهذا لم يأنصف  
اه سيدهر (قوله) بأن تلفظ به) أي بمل ذلك (قوله) أيضا أي كالوجة (قوله) لأنه الخ) أن كان المصار

فإن شرط الرجعية يصر فيها عن المعصية إلى مجرد التعليق (قوله) كما بعت السكي) اعتمد مهر (قوله) أي أن لم  
قع اسلام) يبنى أنه في ابتداء دخول الإيروز لاسلام وإن جرم به شيئا فيشرح منهجه ووافق السكي في  
شرح الروض (قوله) ولو من غير المطلوب) اعتمد مهر (قوله) في الصورة الثالثة) هي أو قال قبلت الإبراء (قوله)  
لأن هذا في معنى تعليق الإبراء الخ) في مقتضى هذا العهد تلفظ بما ذكر لا بد من قولها لا يكتفي ما جرى منها

قوله أو قال بذلك صدق على صحتها طلاق فقال قبلت وقمع بالتاثير لئلا يبنى حل قوله بهم المثل على ما إذا جهل أحد المصدقين والإويع  
بأن في مقابلة البراءة منه كاعتدكلام الخوارزمي وهذا الذي يتجه أن يحمل ما قاله الخوارزمي في الأولى وما إذا تورت بجعل الإبراء أو ما إذا تطلق أطلق  
على ذلك أن تلفظ به بخلاف ما إذا تارت أو بعد أن هذا في معنى تعليق الإبراء أو تعليله ما طر فلا موضع من حيث إن إنهم أرسلوا له ١٠٠

وفي الثانية ما اذا قال ليكت بذلك لويي اجماع الطلاق فكذا لا يراد من الاطلاق ان يخرج من كونه كناية لا ينفك عنه  
ما ذكره ثم لا وفي حصة بذلك المالك كونه كناية اذ كان الصداق ديناً البذل يصح كونه كناية في الاراء فيه نظر لانه انما يستعمل  
في الايمان لا في احقية البذل الاصطلاح (٤٨٦) وحقيقة الاراء الاسقاط والنسبة بينهما التباين فلا يصح ان يراد أحدهما الآخر فلا

قلت لا يراد تعليق الاسقاط  
اليماء اذا نواه ايضاً كما هو ظاهر اللفظ فحق كونه في معنى ما ذكره نظر بل لا تعليق فيه ولو سلم قائم فيه لتعلق  
الطلاق على الاراء لا تعليق الاراء اسم (قوله وفي الثانية ما اذا اجماع) متجه جداً الا قوله في مقابل اجماع  
ما حررنا ما اذا اجماع سيد عمر (قوله) ويجري ما ذكرته في الاولى (الخ) الذي قاله في الاولى انه لا بد ان يطلق  
على ذلك بان تلتظظ به ولا يحتمل الخل على ذلك قوله في مسئلة البذل المذكورة قبلت قبل اجماع ذلك على ما قاله  
في الثانية فانه اقرب اليه اه سم (قوله المذكورة) اي في هذا الفصل والذي قبله اه كردى (قوله) والنسبة  
بينهما التباين) فيه بحث لان التباين انما هو بين هذين المعنيين اخص الاصطلاح والاسقاط وليس الكلام  
فيما بل في لفظ البذل هل يصح استعماله في المعنى الثاني ولا مانع من الصحة ولو جازا كان كافياً في جواز تباين  
معناه المجازي مع معناه الحقيقي تأمل اه سم (قوله) انما هو امر حكى اي يحكم به انه تعليق اه كردى  
(قوله) لانه مدلول لفظه قد يمنع تأمل اه سم (قوله) الاول) اي كونه تعليقاً وكونه كناية اي كونه اسقاطاً  
وقوله الاول اي القروم المرضي فيها التعليل وقوله عليه اي الاراء (قوله) لفظ ذلك اي الراعيين  
(قوله) المذكور ما يستعمل (الخ) بالاضافة (قوله) وامادولوه الحقيقي فوا (خ) قد منع اه سم (قوله) ثم  
ما قرر من المناقاة (خ) هذا ممنوع لجواز استعمال البذل في معنى مجازي يقتضي الاسقاط كقطع تعلق البذل  
بذلك المبتول لان ذلك القطع لازم لذلك البذل فان من بذل لغيره واعطاه فقد قطع تعلقه بذلك المبتول  
اه سم (قوله) لانه لا يحتمل ان اراد حقيقة ليهذ او مطلقاً فمنع اه سم (قوله) جعل مثله (خ) سيد ذكر  
(قوله) انما يستعمل (خ) ان اراد حقيقة ليهذ او مطلقاً فمنع اه سم (قوله) جعل مثله (خ) سيد ذكر  
محرره (قوله) بخلاف (خ) متملق بقوله فطلق حش اه سم (قوله) لو قال (خ) اي في جواب قولنا  
بذلك صدق على طلاق اه سم (قوله) لانه (خ) لتعليل لرد القول المذكور (قوله) جعل مثله اي  
الصداق الدين (قوله) ان علم اي الصداق قد اوصف (قوله) والا اي بان جعل احداهما الصداق  
(قوله) لو جعلاه اي نفس الصداق الدين (قوله) ولا يصح استعمال البذل (خ) قد مر  
ما فيه (قوله) في اي الدين (قوله) مر حكمه اي قيل قول المتن ويصح اختلاص المرضية اه سم

أولاً لعدم حصول البراءة به تضمنته تعليلها وفيه نظر (قوله) لان هذا (الخ) ان كان المشار اليه ما اذا نواه ايضاً  
كما هو ظاهر اللفظ فحق كونه في معنى ما ذكره نظر بل لا تعليق فيه ولو سلم قائم فيه لتعلق الطلاق على الاراء  
لا تعليق الاراء (قوله) ويجري ما ذكرته في الاولى وفي حصة بذلك المالك كونه كناية في الاراء فيه نظر لانه انما يستعمل  
ذلك بان تلتظظ به ولا يحتمل الخل على ذلك قوله في مسئلة البذل المذكورة قبلت قبل اجماع ذلك على ما قاله في الثانية  
فانه اقرب اليه (قوله) والنسبة بينهما التباين) فيه بحث لان التباين انما هو بين هذين المعنيين اخص الاصطلاح  
والاسقاط وليس الكلام فيما بل في لفظ البذل هل يصح استعماله في المعنى الثاني ولا مانع من الصحة ولو جازا كان كافياً في جواز تباين  
معناه المجازي مع معناه الحقيقي تأمل اه سم (قوله) انما هو امر حكى اي يحكم به انه تعليق اه كردى  
(قوله) لانه مدلول لفظه قد يمنع تأمل اه سم (قوله) الاول) اي كونه تعليقاً وكونه كناية اي كونه اسقاطاً  
وقوله الاول اي القروم المرضي فيها التعليل وقوله عليه اي الاراء (قوله) لفظ ذلك اي الراعيين  
(قوله) المذكور ما يستعمل (خ) بالاضافة (قوله) وامادولوه الحقيقي فوا (خ) قد منع اه سم (قوله) ثم  
ما قرر من المناقاة (خ) هذا ممنوع لجواز استعمال البذل في معنى مجازي يقتضي الاسقاط كقطع تعلق البذل  
بذلك المبتول لان ذلك القطع لازم لذلك البذل فان من بذل لغيره واعطاه فقد قطع تعلقه بذلك المبتول  
اه سم (قوله) لانه لا يحتمل ان اراد حقيقة ليهذ او مطلقاً فمنع اه سم (قوله) جعل مثله (خ) سيد ذكر  
(قوله) انما يستعمل (خ) ان اراد حقيقة ليهذ او مطلقاً فمنع اه سم (قوله) جعل مثله (خ) سيد ذكر  
محرره (قوله) بخلاف (خ) متملق بقوله فطلق حش اه سم (قوله) لو قال (خ) اي في جواب قولنا  
بذلك صدق على طلاق اه سم (قوله) لانه (خ) لتعليل لرد القول المذكور (قوله) جعل مثله اي  
الصداق الدين (قوله) ان علم اي الصداق قد اوصف (قوله) والا اي بان جعل احداهما الصداق  
(قوله) لو جعلاه اي نفس الصداق الدين (قوله) ولا يصح استعمال البذل (خ) قد مر  
ما فيه (قوله) في اي الدين (قوله) مر حكمه اي قيل قول المتن ويصح اختلاص المرضية اه سم

لا لعدم حصول البراءة به تضمنته تعليلها وفيه نظر (قوله) لان هذا (الخ) ان كان المشار اليه ما اذا نواه ايضاً  
كما هو ظاهر اللفظ فحق كونه في معنى ما ذكره نظر بل لا تعليق فيه ولو سلم قائم فيه لتعلق الطلاق على الاراء  
لا تعليق الاراء (قوله) ويجري ما ذكرته في الاولى وفي حصة بذلك المالك كونه كناية في الاراء فيه نظر لانه انما يستعمل  
ذلك بان تلتظظ به ولا يحتمل الخل على ذلك قوله في مسئلة البذل المذكورة قبلت قبل اجماع ذلك على ما قاله في الثانية  
فانه اقرب اليه (قوله) والنسبة بينهما التباين) فيه بحث لان التباين انما هو بين هذين المعنيين اخص الاصطلاح  
والاسقاط وليس الكلام فيما بل في لفظ البذل هل يصح استعماله في المعنى الثاني ولا مانع من الصحة ولو جازا كان كافياً في جواز تباين  
معناه المجازي مع معناه الحقيقي تأمل اه سم (قوله) انما هو امر حكى اي يحكم به انه تعليق اه كردى  
(قوله) لانه مدلول لفظه قد يمنع تأمل اه سم (قوله) الاول) اي كونه تعليقاً وكونه كناية اي كونه اسقاطاً  
وقوله الاول اي القروم المرضي فيها التعليل وقوله عليه اي الاراء (قوله) لفظ ذلك اي الراعيين  
(قوله) المذكور ما يستعمل (خ) بالاضافة (قوله) وامادولوه الحقيقي فوا (خ) قد منع اه سم (قوله) ثم  
ما قرر من المناقاة (خ) هذا ممنوع لجواز استعمال البذل في معنى مجازي يقتضي الاسقاط كقطع تعلق البذل  
بذلك المبتول لان ذلك القطع لازم لذلك البذل فان من بذل لغيره واعطاه فقد قطع تعلقه بذلك المبتول  
اه سم (قوله) لانه لا يحتمل ان اراد حقيقة ليهذ او مطلقاً فمنع اه سم (قوله) جعل مثله (خ) سيد ذكر  
(قوله) انما يستعمل (خ) ان اراد حقيقة ليهذ او مطلقاً فمنع اه سم (قوله) جعل مثله (خ) سيد ذكر  
محرره (قوله) بخلاف (خ) متملق بقوله فطلق حش اه سم (قوله) لو قال (خ) اي في جواب قولنا  
بذلك صدق على طلاق اه سم (قوله) لانه (خ) لتعليل لرد القول المذكور (قوله) جعل مثله اي  
الصداق الدين (قوله) ان علم اي الصداق قد اوصف (قوله) والا اي بان جعل احداهما الصداق  
(قوله) لو جعلاه اي نفس الصداق الدين (قوله) ولا يصح استعمال البذل (خ) قد مر  
ما فيه (قوله) في اي الدين (قوله) مر حكمه اي قيل قول المتن ويصح اختلاص المرضية اه سم

يقع قوله أنت طالق وما يبداه مجرداً تأكيد لانه صرف لفظ عن ظاهره لغير موجب والتقدير اني انشدت بها (قوله)  
لا نفيد له كما هو واضح للتمائل اما اذا نواه جعل مثله عوضاً فيع ما تبا به ان علم والافيه المثل علف مال جملته نفسه لان الدين مادام ديناً  
لا يقبل الوضيق ولا يصح استعمال البذل فيه كما تقرروا والنوادر بالمر في ان ابرأتى مر حكمه والا وجه في ان نفدت بكذا قامت طالق فنشرت

له أن يقع بانتهاج كون الفاعل في الأفعال في موضع العلق في مقابلة الإزاء في مقابلة (فصل في الإنشاء والموقف في وما يتبعه) لو قال أنت طالق (عليك) كذا (أو) أنت طالق (ولي عليك) كذا) وفاعل من مثل هذا عكسه كعليك كذا أنت طالق وتوهم فرق بينهما بعيد (ولم يسبق طلبه حال وقع وجها قبل تمام لا ولا مال) لأنه وقع العلق جانا ثم (٤٨٧) أخبر أنه عليا كذا في كونه تجري

(قوله اذ الاراء الخ) اى وضع العلق فى مقابلة فكذا يقع بمقابلة التضر  
(قوله قبالا لفاظطال لدمه) (قوله اى فى الافاظط) الى قوله ثم مضى فى التناهي الا قوله ويؤخذ الى والحق  
(قوله لا ياتى) الى قوله نطق للمضى الا قوله اى ان تصد به (قوله اى واقع العلق بما ناخ) اى او اخبر  
ان الخ ثم اوقع الخ اسم (قوله فلربما) اى الزوج الزوج قوله لو قرى صا الى جملة المخطوطة (قوله)  
على ما يضر به) اى على ايجاب العلق (قوله ان ذلك) اى قول الزوج المذكور (قوله كمل) اى اكتمله  
فلتكن لك كلها معنى (قوله صا منته) اى فان قلت بانتهى الا فلا دعش (قوله اى ان تصد به)  
يظهر من ان جرد القيرح لا يبعد مرسى فى الشرط حيثما فرق بيننا القيرح و صاعها ما يتقبل قوله  
اردت الخ حيث شاعر ان كذبته فى الاودة بخلاف ما ذال لم يضع اى غش راد ضم يدك ليندفع  
استفكاه المشار اليه بقوله وليس بما تمارض الخ وسيصرح به اى عبارة السيد عمر فى حديثه فى القول  
المرافق فى مختصر المهمات بضم بعد ان استكمل القيرح من التورى و قوله ارفده فى المختصة  
بانه ما فى ظاهر الاقرار فى تقديم الفعل العرفه (قوله حتى يقدم القوى) اى ولا يلزم عليه امان  
(قوله وذاك) اى بتقديم القيرح (و لا اودة) هذا حتى قيد بتقديم القيرح سنة تمارض المدلولين  
ما ذال بمر دفعه اى سم اى المشهور و اوده من القفظ (قوله فان قلت الخ) عبارة الثانية يمكن ترجيحها علق  
أقول بان الاشتيار الخ (قوله ان الاشتيار) اى اشتيار قول الزوج ان انت طار عليك كذا ونوعه معنى  
الشرط (قوله الحق) اى للطلاق مثلا (قوله الا ترى ان مستك الخ) اى يجب تظاهر اذ ليس الا فلا فخذ على  
الالزام بالاشتيار لظهور ان الالزام ما عاير بالفظ المرعى به وهو قوله بعشر دفاتر و اى الاشتيار ليس  
الا تفسيره من ذلك الالزام بذلك القفظ لاصل الالزام تامه اى سم (قوله ما قرنته ولا) اى فى قوله  
لاننا هنا شاعر الخ اى دعش (قوله و آخره) اى فى قوله لا كون الاشتيار الخ (قوله من ذلك) اى ما قرره  
اخر (قوله و اى) اى بوجه عبارة جارية على الوجة كى اى بما فى الخ (قوله و تصديق العلق) اى  
قد يقال قد احتفظ بقصد التعلق بل صير قوله اذنا بما تارى فى الخ قوله لم عمل تامر لم العمل الاول  
اقرب اى سيد عمر اقول شاعر صديق الشارح والتباهى و صيرح فى الثاني عبارة قوله بانه يتلقى  
بها اى فان ابراهمه اى محبة طلقه و الا فلا يقل ذلك سنون كذبته فى قصد التعلق لاشتيار مثل ذلك

أثير الاشتجار فيه فاندفع بما قرره أولا استشكل هذا بقوله إذا تمارض مدلولان لتوى وعرف قدم الفتوى وآخر قول السالفة أن هذا مبني على أن الصراحة تؤخذ من الاشتجار أي هو ضمني يؤخذ من ذلك أنه لو قال يستلزم عليك القبول واشتريه لثمة صبح اليمين وان لم يوافق أبو زرعة فحين قال لا يوافق وانعطال وقصد تطبيق إطلاق المرأة بأنه يفي بالإنسان ذلك، ثم قال لا يوافق

في التعلق اه (قوله اي لئلا ذلك الخ) قد يشكل على دعوى التعلق والتبادر المذكورين اعتبار القصد والاو في تلك الدعوى اطلاق الزكشي اه سم (قوله ومنها اعطيني) كذا في اصل الفارح بخطه وصوابه اعطيني اه سيدمر (قوله هو اطلاق الزكشي) اي عن قصد التعلق المذكور اه سم (قوله وشتان ما بينهما) قد يتبع ذلك بانه اذا صلح للاتزام صلح للالزام سم اقول يدل المقدمة المحنومة مقرر هناك صدور ما ذكرته او منبها اه سيدمر (قوله فياني) اي انفا في المتن (قوله وهو الالزام) اقول الحق وان قال ان خضعت في التباة الى الاقوله كذا الى المتن (قوله لتعليق) اي هي احصى بالكاف لفظ الخ (قوله لو قال) اي فلتلك بكذا (والا حلف لو هو) الاول هو حلف لو هو (قوله حلف) اي بين الزداه ع (قوله) والواقع رجيا ولا حلف الخ ان كان يدورها البين اليه فتكوله فواضع لكن الاولى حيث التعليل بالتكول وان كان في الحلف ابتداء كما هو ظاهر كلامه وبه تصرح حيار شرح المنهج فارجو ان يكون بينه وبين ردقنا ثم رايت المحض سم قال قوله والا الخ وان لم يحلف سم الخ فانظر قوله يدولا حلف فانه يشكك مع ما مرراه وقد حجاب عن الفارح بان مقصود هو لا حلف طليها وهذا في غاية الخوض اذا لا يتم احد توجه الحلف عليها حيث حتى يصرح بنفيه ولكن لا يتأتى تصحيح عبارته الا بهذا فتبين لصحة الباري في الحق وان كان مستغنى عنه اه سيدمر ويروى اقول الزكشي قوله راء الاى وانصدته ولم يحلف عين الرد قوله ولا حلف اي منها لا قول ع شر (قوله ولا حلف) اي البين المراد قوله ودعا فيه داشكال سم بالتكرار (قوله وسم) اي انفا في المتن (قوله قال) اي السبكي وقوله هذا اي قول ع رجيا فيها اذا كدتها لا اوداهه ريشى عبارة الكردى قوله هذا اشار الى قوله فيقع بانما واخذت اياها فوله والا وقع رجيا (قوله لا وقوع) اي ان كان صادقا فليراجع اه سم هو ظاهر (قوله في مثل هذه الراء) اي في غير قوله وعليك كذا المذكورة بعد نحو انت طالق (قوله اظهر) ليه نظرا اه سم (قوله نحو يا) الطاهر ان المراد كونه نحويا كونه عارفا بهذه المسئلة وان لم يعرف ما عداها اه سيدمر (قوله وقصدها) اي الحالية

السؤال الذي ذكره بما في عليه دفع ما قاله ابن الرقة للبيان (قوله اي لئلا ذلك) قد يشكك على دعوى التعلق والتبادر المذكورين اعتبار القصد والاو في تلك الدعوى اطلاق الزكشي (واطلاق الزكشي) اي عن قصد التعلق المذكور (قوله وشتان ما بينهما) قد يتبع ذلك بانه اذا صلح للاتزام صلح للالزام (قوله) في المتن فان قال اردت الخ قال في شرح الروض وقضية هذا ان ذلك كناية كظنه فيباز كره بقوله ولو قال بتكولي عليك الف فكناية في البيع اه وقد يشكك كونه كناية بقوله الاى وان سبق بانك بالذكور لان ظاهر ما نفع السبق المذكور لا يحتاج للقصد المذكور ولو كان كناية احتاج الان بحجاب اخذ من كلام الفارح السابق رد كلام ابن الرقة مان السكتا بقا الاوام تصرح صراحة فيه بالرفقة كالسبق المذكور كما في الاستدثار (قوله فكا قوله) اي قال فلتلك بكذا (قوله ان صدقته) اي في تلك ال ارادة (قوله والا) اي ان لم يحلف فانظر ولا حلف اي فانظر قوله يدولا حلف فانه يشكك مع ما مرراه (قوله اما باطلنا فلا) اي ان كان صادقا فليراجع اه سم (قوله اظهر) ليه نظر (قوله في المتن) وان سبق الخ عبارة شرح البهجة محلها ايضا اذا لم يسبق طليها بموضع الا فان لم يمتد كلفتي بموضع فان اجاب عين كلفتنك ولى عليك الف فبئسده فان قلت بانك بهو الا لم يقع اربهم بانك غير المثل وان عتبه جاب بذكره موقع به لا فلو لم يذكر موقع به كما سيأتي مع ذكر ما لى قال ادعى قد الا ابتداء صدق بيمينه فيقع رجيا او قصد الجواب وكذا ثبت صدق بيمينه لنفى الروض ولا رجعة امحرو له فليتام قوله فخر الف يقع رجيا مع قوله السابق في ان ابتداءه جاب عين انها اذ لم تبت بانك بهو الا لم يقع مع اه مبتدى في الصورتين مع سبق سؤالها غاية الامر ان ابتداءه هنا انما ثبتت بيمينه وفي السابق محكوم بها شرعا فلم كان رجيا عثار بانما ان ثبتت والام يقع ولم يذكر في الروض ولا في شرحه في السابق اه مبتدى ويصير الزكشي في شرح المنهج فيما ابتداءه جاب صحيح كونه على الفاء ولا يخفى توجه هذا الاشكال على كلام الفارح لانه ذكر الصورتين على وفق ما في شرح

طالق فيها يظهر والاطلاق الزكشي الزكشي بانما كرد عين واحبك انما يرد بان هذا ليس نظير الجملة لانه فيها مقوم وفي مستثنا ملوم وشتان ما بينهما اما اذا سبق طليها بما فياني (فان قال اردت به ما يرد باطلتك بكذا) وهو الازام (وصدقته) وقبلت (فكفر) لتعليق اي فكا قوله (في الاصح) فيقع بانما بالمسمى لان المحض حيثد وعليك كذا عرضا اما اذا لم تصدقه وقبلت فيقع بانما واخذت له باقراره ثم ان حلفت انها لا اكمل انه اراد ذلك لم يلزمه مال والا حلف ولما واما اذا قيل فلا يقع شيء ان صدقته او كذبت وحلف بين الرد والا وقع رجيا ولا حلف لانه لم يقبل قوله في هذه ال ارادة صار كانه قال ذلك ولم يرد وسم انه رجسي واستشكل السبكي عدم قبول ارادته مع احتمال اللفظ لها والردو احتمال الحال فيقتيد الطلاق بحالة الزامه اياها بالعرض طليها الزام لا حلال قال وهذا في الظاهر اما باطلا فلا وقوعه ويحجب عن اشكاله بان العطف في مثل هذه الراء اظهر تقدمه على

ذلك طلبا بحال وقصد  
جوابها أو أطلق كلامه  
ظاهر (بأنه بالذكور)  
في كلامها أن عيته لا تفر  
حذف عليك لزم فع  
ذكرها أولى فإذا أجمعت  
وعيه فهو كالأبتداء بقلبتك  
على ألف فان قلت بآنت  
بالألف والأ فلا تطلق  
وأن أجمعت أيضا أو اقتصر  
على ط بقتك بآنت بغير المثل  
أما إذا قصد الأبتداء وحذف  
حيث لم تصدقه فيقع وجوبا  
وكذا في كل سؤال وجواب  
واستبعده الأذرى بأنه  
خلاف الظاهر (وأن قال  
أن ط طائفي على أن لي عليك  
كذلك أذهب أنه كقلبتك  
بكذا فإذا قبلت فورا في  
جلس التواجب بنحو قلت  
أو ضمنت (بأنه وجوب  
المال) لأن ط طائفي ط ط  
قلت ط طقت ودعوى أن  
الشرطي الطلاق لمخاذا  
لم يكن من قضاء كانت  
طائفي على أن لا تزوج  
عليك يرد ما نه لا تفرية هنا  
على المخاوضة روجه (وأن  
قال أن ضمنت في العاقبات  
طائفي) أو عكس (ضمنت)  
يلفظ الضمان لأنه الملق  
عليه وبمقتضى الحاق مراده  
به هو التزويج (في الفور)  
أي على التواجب (بأنه

أه عش (قوله ذلك) مقول سبق وطلبنا قاعده أه سم (قوله وقصد جوابها) أي وصدقته  
وإن كذبه صدقت بيمنها لني العوض ولا رجعة أه سم من شرح البيهقي ومعلوم أن الإطلاق  
تكسده الجواب فيجوز فيه ذلك أيضا (قوله أو اطلق) يعني لم يقصد جوابها ولا ابتداء كلام  
أه كرى (قوله وطبك) أي أخرج قوله فع ذكرها أي لفظة وطبك كذا (قوله فإذا أجمعت وعيه  
الخ) بقی ما عيته وأبهم هو كقلبتك بآنت فقال طلقتك بحال مثلا فيعمل أنه ككسبه بجامع المخالفة  
بالتعين والإيهام سم على حرج أي فان قلت بآنت بغير المثل وإن لم تقبل فلا تفرع أه عش عبارة  
السيد عمر بمدح كلام سم المذكور أقول الاحتمال المذكور متعين أه (قوله أما إذا قصد  
الابتداء الخ) عتذر زفر له السابق وقصد جوابها وأطلق المصير في كل من الصور الثلاث أعني موافقتها  
في التبيين أو الإيهام وعطفها بهما كما يصح به صنيع المتأخر (قوله أما إذا قصد الابتداء الخ) عبارة  
المتأخر على البيهقي فيها إذا سبق طلبا إذا قصد جوابها قال فقال تصدقت ابتداء الطلاق وقصد رجعا كما قاله  
الأمام وأقره قالو القول في قوله ذلك بيمنه ولو سكت عن التفسير أي أطلق الظاهر أنه يحمل جوابا أه  
(قوله فيقع رجعا) معتد خلافا لسم أه عش عبارة سم قوله وحذف عبارة الروض وبقيت قوله  
تصدت الأبتداء ولما تحليفه قال في شرحه قال الأذرى وهذا أي قبل قوله ما قاله الأمام ونسبه عليه جماعة  
وهو بعيد لأن دعواه ذلك بعد التماسها واجبا فهو خلاف الظاهر وظاهر الحال أنه من قصره فهو غير آيت له  
في كلامه على المختصر أن يفرجه رجعا إنما هو في الباطن أما في الظاهر فيقع بآنتا قال وما ذكره من أنه الوجه  
اللازم بتفسيره لا تفرع من تأييده على الأول فهم لم يظفروا بما حققه بعد انتهى (قوله وكذا الخ) راجع  
إلى قوله أما إذا قصد الأبتداء الخ (قوله واستبعده الأذرى الخ) تقدم أقصاه سم عبارة قوله فورا إلى  
قوله ويحذف للمنفى (قوله ويعدوى الخ) عبارة للمنفى لأن ط للشرط لجعل كونه عليها شرطا فإذا ضمنت  
طلقت هذا هو المخصوص في الأمر قطع به الأمر غير مؤخر وهو مقابله قول المنزلي يقع الطلاق رجعا ولما لا  
لأن الصيغة شرطية والشرط في الطلاق ينفي الخ (قوله لا يفسد المصنف بالذهب ليس بظاهر لأن المستلزم ليس فيها  
خلاف عطف لأن المنزلي ليس من أصحاب الوجه أه وعبارة السيد عمر أقول ذهب حجة الإسلام إلى أن  
الطلاق فإذا ذكر رجعي ولما لا مستلزا بأنه معلق بشرط ليس من قضاء وأه وكل طلاق كذلك ينبغي فيه  
الشرط لحاصل رد الفارح وسماءه تعالى منع كلية الكبرى وإن عمل تلك المقدمة حيث لم يكن ثم ما يؤذن  
بالمخاوضة كافيا لمثل التي مثلها بحجة الإسلام ومنها أنت طالق على أن لا تزوج عليك أه وبه يندفع قول  
سم هذا الرد لمخصوص المثال المذكور والمدعي قاعدة كلية تشمل ما إذا كان هناك مخاوضة أه (قوله  
عليك) تأمل هل هو من زيادة التأسيس أو بمعنى يمدح كعبه به المحل إذ تزوجه بعد طلاقها ليس زوجا عليها  
أه سيد عمر وقد يقال أنه عزك في الثاني (قوله هنا أي أنت طالق على أن لا تزوج عليك) (قوله  
أو عكس) أي كانت طالق أن ضمنت لي ألفا أه مني (قول المتن ضمنت) أي التزمت الألف أه  
معنى (قوله) وبمقتضى الحاق مراده الخ خلافا لها به ووقفا للنفي عبارة (نفيه) هل بكني مرادف

البيهقي الأولى بقوله فإذا أجمعت وعيه هو الثاني بقوله ما ينافي ما قبله من أن لا تفرق فيها إذا توأما  
في التبيين بقوله أما إذا قصد الأبتداء عتذر زفر له قبل وقصد جوابها وأطلق (قوله ذلك) مقول لو طلبنا  
قاع (قوله فإذا أجمعت وعيه الخ) بقی ما عيته وأبهم هو كقلبتك بآنت فقال طلقتك بحال مثلا فيعمل  
أنه ككسبه بجامع المخالفة والتعيين أو الإيهام (قوله وحذف) عبارة الروض وبقيت قوله تصدقت ابتداء الخ  
تحليفه قال في شرحه قال الأذرى وهذا أي قبل قوله ما قاله الأمام ونسبه عليه جماعة فهو بعيد لأن دعواه  
ذلك بعد التماسها واجبا فهو خلاف الظاهر وظاهر الحال أنه من قصره فهو غير آيت له في كلامه على المختصر  
أن يفرجه رجعا إنما هو في الباطن أما في الظاهر فيقع بآنتا قال وما ذكره من أنه الوجه اللازم بتفسيره لا تفرع  
من تأييده على الأول فهم لم يظفروا بما حققه بعد أه (قوله في رد الخ) هذا الرد لمخصوص المثال المذكور



ولمها (الالف) لوجودها عندنا مختصا بالانتماء لا بغيره لا يرتزح من هرج بلفظ الضمان غيره فثبتت او شذبت او حذبت فلا خلاف ولا مال  
وكذا اوله من غير نظر لوقالت (٩٠) **طلق** على كذا قال انت طالق ان شئت كان ابتداءه فلا يقع الا ان شئت ولا مال حيث

ظاهر ظاهر (وان قال منى  
خمنت) لى ألفا فانت  
طالق فنى خمنت بلفظ  
الضمان ومراده دون  
غيره كاقتروعه للاح  
منا غير ذلك لاحذره  
(ملكت) لان منى التراعى  
ولا رجوع له كامر (وان  
خمنت دون فنى لم تطلق)  
لعدم وجود المعلق عليه  
(ولو خمنت القين طلقت)  
بالفعل لوجود المعلق عليه  
خمنت بخلاف طلقتك  
على انك قبلت بالقبين  
لان تلك صيغة معاوضة  
تقتضى التوافق كما مر  
واذا قبض الالف  
الرائد لى عند امانة  
(ولو قال طلق نفسك  
ان خمنت فى الفا فقلت)  
فى مجلس التواجب كما  
اقتضت الفاء (طلقت  
وخمنت او كسك) اى  
خمنت وطلقت (بانت  
بالف) لان احدهما  
شرط فى الآخر يعتبر  
اتصاه به فيما يقول  
واحد فاستوى التقديم  
والتاخير وبه فارق  
ما بين فى الابداء (وان  
اقتصرت على احدهما  
بان خمنت ولم تطلق او  
عكسه (فلا) طلاق لعدم

الضمان كالالاتزام ولا المتجه الاول قال شيخنا وفى كلامهم ما يدل عليه **اه** (قوله لوجود المقدن) الى الماتن  
فى الباقى كذا فى المحنى الا انه لم يقل انى **الالف** (قوله) وشروطه على المقدر الضمير المطلق او المقدر  
(قوله بلفظ الضمان) يبنى او مراده لانه اقرب للبحث بما يجرى به فيما يقضى منى خمنت اه سيد عمر  
(قوله) ولو قال طلق **الخ** ويقع كغيره انه يقول لما عندنا لخصام ابرئنى وانا اطلقك او تقول لى لما ابتداء  
ابرئك او ابراك افعلى قول لما بعد ذلك انت طالق والذى يتبادر فيه وقوع الطلاق وجباؤه يدين لى  
لو قال اردت ان محض ابرائك اه عش (قوله) لان شأنتى اى يقع رجسها اه عش (قوله) ومراده  
خلا للثبابة وقالت لى كامر انفا (قوله) وقع لشارح **الخ** كانه يشير الى الفارح الحق واجبه ناديا  
قائه وقع له مناصه ولا يشترط له القبول لفظا كاعدم هناك اه اى فى مسئلة الاعطاء فاعتنى الا لكفاء  
بفعل الاعطاء مع ان منصو صا لالروحة خلاه وقال يدين الحق ولو لم لا يشترط الخ لى لا يشترط مع  
قوله ما خنت بل يكفى خمنت نظر التعليل فلا يكتفى بغيره وحده ولا غير الضمان كالاصلاء نعم يكتفى مراده  
كالالاتزام اه سيد عمر (قوله) لان منى الى قوله والحق بذلك فى المحنى الا قوله وبه فارق الى الماتن والى  
قوله الى الماتن واذا علق باطلا سال فى الثبابة (قوله) كامر اى فى اواخر الفصل السابق (قوله) الى منى خمنت  
دون الف (طلق **الخ**) (تنبيه) او تقتصر او زاد فى التعليل بالاخطاء كان الحكم كما هنا اه منى (قوله)  
بخلاف طلقتك بالف قبلت **الخ** اى حيث لا يقع طلاق (قوله) لان تلك اى طلقتك على الف (قوله) كما  
مر اى فى اواخر الفصل السابق (قوله) فى مجلس التواجب **الخ** لا ينفى ان عله فى ان ونحوها بخلاف منى  
فلا يعتبر لى لى لى لى بل منى طلقت وخمنت يبنى وقوله بالالف عليه فهل يعتبر توالى الفظين او لا يعتبر  
حتى لو فصل بينهما بنحو نوم لا يضر على تامل فليس صحيح ثم ديت فى شرح الروضه ومنه التثنية على عدم  
اعتبار قوله اه سيد عمر اقول ظاهر قول الفارح يعتبر اتصاه به اختيارا التوالى مطلقا (قوله) لان  
احدهما شرط فى الآخر **الخ** لى تامل فى التعليل فان التبادر تبين تقدم الضمان لوقوع الطلاق لانه شرط له  
والشرط لا يتقدم على شرطه اه سيد عمر (قوله) المعلق طليهما اى بالمنى اقترى فوقوع الطلاق  
معلق على تعلقها وبالضمان بهذا المعنى اما بالمنى الاصطلاحى فالمعلق عليه هو الضمان وتعلقها بضمها  
معلق اه رشيدى (قوله) وليس المراد بالضمان هنا **الخ** بى انه لو اراد الضمان المار فى بابا بان قال ان  
خمنت الالف الذى على لى لان فانى خمنت انهم وقوع الطلاق بانثاله بوضوح لزوج (قوله) لان  
ولا يشترط الحكم بربانهم الالف باير انهم اداء الاميل كالى قال لما انت طالق على الف قبلت ثم ابراهما منيا  
او اداها من احد فليتا مل وفاقا لمر اه سم وهذا بخلاف ما لو قال لما ان خمنت لى بعاله على عمرو فانت  
طالق خمنت فهو مجرد تعلق فان خمنت ولو على التراعى طلقت رجسها لعدم رجوع الموضع للزوج  
وان لم تضمن فلا وقوع وقول سم لانه بوضوح **الخ** اى وهو الضمان وانما كان عوضا لصدورة  
ما خنت دينا فذمتها يستحق المطالبة به اه غرض عبارة الضمان بعض الضمان ولو كان المقدر المعلق على  
ضمانه للزوج غير غيره وقالت خمنت لك وقهر رجسها كما يحسنه بعض التأخرين اه والقيل هذا اصل  
لاذ ليس به غير مجرد توفقة لا عوض مغاير ليدنه وان صرح به الفاضل المحنى اه اقول ولعل الوقوع  
بانثاله الذى قاله المحنى سم وفاقا لمر واقره عش هو الظاهر (قوله) وهوان خمنت **الخ** وحقيقة العكس  
والمدعى قاعدة كلية تشمل ما اذا كان هناك معاوضة (قوله بلفظ الضمان) كذا مر وقوله ومراده  
اسقطه (قوله) وليس المراد بالضمان هنا ما مر فى بابا **الخ** بى انه لو اراد الضمان المار فى بابا بان قال ان  
خمنت الالف الذى على لى لان فانى خمنت انهم وقوع الطلاق بانثاله بوضوح لزوج ولا يشترط  
الحكم بربانهم الالف باير انهم اداء الاميل كالى قال لما انت طالق على الف قبلت ثم ابراهما منيا او اداها

وجود المعلق طليهما وليس المراد بالضمان هنا ما مر فى بابا لان ذلك عند مستقل ولا الاتزام المبتدأ لانه لا يصح الا ان  
بالنذر بل الاتزام بقوله فى من معاوضة ظلم لا يقع فيما لا مصادا والحق بذلك عكسه وهوان خمنت لى انفا ذلك ملكك ان تطلق نفسك

وغير ما هـ عش (قوله واستشكل) الظاهر أن الاستشكل متعلق بالمحق والمحق به كما هو واضح وقد  
 إلى عمره قوله بعد ذلك نزع الخ (قوله) أي سید عمر عبارة السكر ديقوله واستشكل أي المنة اه (قوله) أي ما بقى  
 أي فصل تفويض الباعش (قوله) وقع في ضمن معارضة) يعني أن يراد قبل التعليق إذ ليس كل معارضة  
 تقبل التعليق إلا ترى أن البيع معارضة مع ذلك لا قبله اه سید عمر (قوله قبل التعليق) قد يقال يعارضه  
 عدم صحة تعليق الأربعم تأتي ما ذكره في غلتيما له اه سید عمر وقوله غلتيما إشارة إلى جواب المعارضة بما  
 مر منه انما (قوله) بأن معنى الأولى) أي ما في المتن (قوله) أي طلقها بالقالب الخ) كان الظاهر في الحل ملكتها  
 الطلاق بالقالب تضمنيته في أن هذا معنى طلق تسلك أن ضمنه وإيضا قال في بشر تعليفه انما هو التعليك  
 لا الطلاق اه رشیدی (قوله) والثانية) أي العكس اه (قوله) ويرد بان الفرق الخ) أي قوله صحة  
 إلحاقه لا يضر التعليق فيهما للاختفاء بكونه مع ما ياتي في ضمن المعارضة والحاصل أن إلحاقه حتى على  
 تسليم وجهه والتعليق في المحقق والمحقق به واغتضار ما ذكره والمنازع مبنية على أنه لا تعليق في المحقق به  
 بخلاف للمحقق غلتيما له اه سم وفي السید عمر ما يواقة (قوله) لأن قوله الخ) حقيقة قوله إلا في الأولى اه  
 سم (قوله) والتعليق هنا الخ) أي في خصوص هذه الصورة لما قدمه فيها اه رشیدی (قول المتن) اعطاء  
 مال أي متول معلوم ولا وقع بانما بهر امثل ام بهر می وعبارة عش شر الخلق اعطاء نحو حتى بهر الاقرب  
 انه يقع الطلاق بذلك بانما بهر امثل اه (قوله) أو إتيائه أو يجبه) عبارة تشرح المنع أي المحقق وكالاعطاء  
 الا بتأخير ما هو اقتصر في شرح الرض على إلحاقه الا بتأخير وجهه أن لا يتأخر معنى الاعطاء وورد إطلاقه  
 بمعنى التعليك في نحو واتهم من ماله اه الذي اتاكم للإشكال في الحكم بدخوله في ملكه كما هو المذهب فالحكم  
 فيه بالداخل في ملكه مشكل لأنه لا يدل على التعليك اللهم إلا أن يعمل على ما إذا دلقت قرينة على إرادة التعليك  
 واما قول الفارح أو إتيائه فان كان مصدره أي بالقصر فهو بمعنى المجهي أو مصدره أي بالمعبر مواضع لشرح  
 المنع اه سم عبارة غلتيما به وكالاعطاء إتياء به وكقول الشيخ في شرح منجه ان مثله المجهي يعني حله  
 على وجود قرينة تحصر بالتعليك اه قال الرشیدی قوله كالأعطاء إتياء كان يقول أن إتياء ما لا يلد  
 واما الاتيان كان يقول أن إتياء مال بالقصر فظاهر انه مثل المجهي فإيا بقى فيه اه (قوله) فوجعت الخ)  
 غلظ ما إذا اعطته عن المحقق طبعه ضا أو كان عليه مثله فحقا صا لم يرد وجهه للمعلق عليه اه معنى (قوله)  
 أو أكثر منه) إلى قول المتن لا يشترط في النهاية لإقراره له وجبته إلى المتن وكذا في المتن ذلك القول وقوله  
 في غير نحو عش (قوله) أو إتياءه) عبارة للمتن ويقع باعطا كإتياء امره بالأعطاء اعطى محضوها  
 وعلقه تزيلا لخصورها مع اعطائها كإتياءه لإعطائها بخلاف ما إذا اعطاه في غيبتها لانها تطله حقيقة  
 وتزيلا اه (قوله) قاصدة قدومه الخ) فان قالت لم تصد البع عن جهة التعليق أو تمدد عليه الأخذ بحبس

ضما أحد غلتيما ولما قاله (قوله) ويجاب بما هو رائج لا يقال لا حسن أن يجاب بانسانه أن التعليك لا يقبل  
 التعليق لكن التعليق إنما قصد خصوص التعليك ويقع عموم الإذن لا تأقوله كلامه الإتياء في تفويض  
 تأصريح في الغلظة بالتعليق مطلقا إنما ذكرنا الغلظة لخصوص وبقاء العموم على قول التوكيل غلتيما له  
 (قوله) ويرد الثاني) أي قال وجه صحة إلحاقه لا يضر التعليق فيهما للاختفاء بكونه وقع ما ياتي في ضمن المعارضة  
 والحاصل أن إلحاقه حتى على تسليم وجهه والتعليق في المحقق والمحقق به واغتضار ما ذكره والمنازع مبنية على  
 أنه لا تعليق في المحقق به بخلاف للمحقق غلتيما له (قوله) لأن قوله الخ) حقيقة قوله إلا في الأولى (قوله) أو إتيائه  
 أو يجبه) الذي في شرح المنع مانصه وكالاعطاء إتياء المجهي اه واقتصر في شرح الرض على إلحاق  
 الا بتأخير وجهه أن لا يتأخر معنى الاعطاء وورد إطلاقه الاعطاء وورد إطلاقه الاعطاء وورد إطلاقه الاعطاء  
 للإشكال في الحكم بدخوله في ملكه كما هو المذهب فالحكم فيه بالداخل في ملكه مشكل لأنه لا يدل على التعليك  
 اللهم إلا أن يعمل على ما إذا دلقت قرينة على إرادة التعليك واما قول الفارح أو إتيائه فان كان مصدره أي

(بني بديه) بحيث يعلم به

وتمكن من اخذها معه وحدها في الطريق فخرج الإمام بنجر دس منها في الزمان فاعطاه امرأه ولما قال اعطيتا رجلا كذا  
بغير ائنه (والاسم دخول ملك) (٦٩٢) فها هو ذا هو لضرورة ودخول الموضف ملكها بالاعطاء لان المؤمنين يتقارنوا

ق الملك (وان قال أن  
اقتضى) واوديت لولست  
او دفعت الى كذا قالت  
طالق (تقيل كالإصاح)  
ليما ذكر فيه (والاصح)  
انه (كسائر التلخيص فلا  
يلزم) لان الايض لا  
يقضى التملك فهو صفة  
محصنة بخلاف الاعطاء  
فيمنعه من ان يملك  
قربة على ان يقتصد بالايض  
التملك كان قالت له قبل  
ذلك التلخيص طلق او قال  
فيه ان اقتضى كذا لنفسه  
او لا مرفق حواشيها  
كالاعطاء فيما يقصد به  
فيعطى حكمه السابق (ولا  
يشترط للايض مجلس)  
تقرى ما لم يعدم الملك لانه  
صفة محصنة (قلت ويقع  
رجعيا) لما قرر ان الايض  
لا يقتضى التملك (ويشترط  
للتحقق الصفة في صفة ان  
قبضت منك لان اقتضى  
على المتقول المتمد (أخذه)  
مختارا كاهو ظاهر (يدهنها)  
ومن وكيلا بشرطه السابقين  
كاهو ظاهر ايضا فلا يكتفى  
وضعه بين يديه لانه لا يسمى  
قبضا ويسمى اقباضا (ولو  
مكرهه) وحديث يقع  
الطلاق رجعيا هنا ايضا  
(وانه اهل) لوجود الصفة

ونحوه لم تطلق كقوله السبكي نهاية معنى (قوله) وهما يشك من أخذه هل يلحق تمكن وكيله بحصره  
 بأصله كقوله بحصرهما ولم الأقرب لعل الأول (قول المتن طلقت) الأقرب أنه لا يشترط وقوعه  
 إلا بأمر معلوم والموضوع مقلد صفة إذا كان عيناً فيقدر بضع الأسمى في الواقع بين يديه فيقع بالتأخير المثل  
 إلى الخال مع موضع قد ساءل عرش (قوله) لا (الوضوح) الخ علة لئله قوله ضرورة دخول الموضوع  
 الخ عبارة الحق لأن التعلق يقتضى وقوع الطلاق عند الإحصاء لا يمكن إيجاعه ما بين قصد الموضوع وقد  
 ملكت وجهه ببعضها فيملك الآخر الموضوع عنه وهى أظهر (قوله) فيما ذكر أى في اشتراط التتوية  
 أى غير نحو حق وملك المتبعض أى متى (قوله) فيه أى الإحصاء والتعلق به (قوله) بالأباض أى  
 المطلق عليه (قوله) أن كانت له قبل ذلك التعلق طلق) لعل وجه كون ذلك قريباً أن قوله أن أقبضتني  
 جواً بالسوا لها ظاهر في أن المالك في مقابلة الطلاق وكونه كذلك مقتضى التعلق له أى عرش (قول المتن  
 مجلس) أى إقباض في مجلس التواجب أى متى (قوله) تقريباً لعل الأولى الرفع (قوله) لأنه) أى  
 الإقباض لتعليل التتوي وقوله بعضه خصصه إلى لامواجهة (قوله) لأن أقبضتني) الخ وقال للنفى وشرح  
 المنع برخلا لا يكتفى وعبر قوس حيداً اعتمدوا أن الإقباض لا يقبض فيفترط على أخذه يده منها  
 ولو مكره لا يلحق الموضوع بغيره مال السيد محدروا اضطرب كلام التتوي بقوله موافق للنفى وآخره  
 موافق للشراح (قوله) بشرط (الخ) انظر ما المر اجتهاد ثم رأيت في الكردى ما نصه قوله بشرطه أى شرطى  
 الوكيل السابق بقوله مختاراً فاصدق له ما (خ) ويرد عليه أن ما ذكره شرط طبعها سواء أعطت بنفسها  
 أو بغيره لا لا يوجبها (قوله) لا ينافى قول المحقق ولو مكره (قوله) لا يكتفى وضمها (خ) وقال للنفى وشرح  
 المنع وظاهر النهاية (قوله) لا (الخ) علقه وقد دون الإقباض (قوله) لا فعل المكره لئلا (خ) رده شيخنا  
 البرلى فقال سياتى في الطلاق أنه لو قيل بغير فعل من يبالى بغيره قصد مختار لا ممتنع بالفضل مع الجهل  
 والفتيان أو أكرامه على أن الفعل مندوب ولو مع الإكراه أو مع بخل (قوله) أو غيرها) إلى  
 قول المتن أن الحق المحذور قول الشراح هذا علقه في الحق قبله أيضاً لا فعل المكره لعل المتن (قوله)  
 طلق باليد الموصوف (خ) أطلقه مطلق الطلاق هنا واستند نحو المنصوب بها فيما يقتضى أنه لا فرق هنا  
 وهو مشكل والظاهر أنه جرى هنا بما يأتى من قول قوله والظاهر أنه لا فرق كما قال يا يرشديه لتعليقهم  
 الأتى بل يقال ما هنا أول ذلك بما يأتى لا هذا اضطرب ذلك فيما لا يتصور ملكه هو المجهول فكيف فيما

بالقصر فهو بمنى المعنى. أو مصدراً بالمذهب موافق لشرح المنهج (قوله لأن أقبضت) كتب شيخنا  
الغياث البرلى بهامش شرح المنهج من جملة كلام مافصولاً عن الرافعي ذكر مسئلة الاقباض وقال  
انما الوست كالاصطفاً في حصول التملك بهائم ذكر مسئلة ان قبضت منك وقال انما مل ان قبضت وقال  
عقب ذلك ويترط القبض لاخذ باليد والمناقض التز في قوله لقن ويترط للاقباض الاخذ  
باليد وهذا الصنيع كاترى ظاهر في ان قوله ويترط القبض راجع للمستملين امام مسئلة القبض فظاهر  
واما مسئلة الاقباض فلان مناقشة القبض فالتبقي على الاقباض تعليل على القبض فظاهر اده  
رحمة تعالى والواجب عليه مناقشة التز في حيث اعتبر الاخذ باليد الاقباض وقد فهمه المحل رحمه  
رحمة الله فانما قل هو لعل عليه شرحه اذ علمنا (قوله لان من المكره) الخ) كتب شيخنا البرلى بهامش  
شرح المنهج بايدفع هذا فقال سياقي في قوله لا تعلق بمل من يبالى على قصد حصول لا منعا له بحسب  
العمل مع الجهول والسيان ولا الا كراهه على بان الفعل منسوب اليه ولو مع الا كراهه وذلك عين ما في المنهاج  
هنا (قوله طاعت) اطلاقهم الطلاق هنا واستغنوا المصوب فيما باتى يقتضى ان لا فرق هو ومشكل

يُصور  
 (العبد الموصوف في هذه الأرواح) التل في الموصوف بنو جلاله الذي هو لها بدماء تيا دمه في العالم  
 (عبد الموصوف في هذه الأرواح) التل في الموصوف بنو جلاله الذي هو لها بدماء تيا دمه في العالم  
 (عبد الموصوف في هذه الأرواح) التل في الموصوف بنو جلاله الذي هو لها بدماء تيا دمه في العالم

(رأى بان) الذي وصله بعدة السليم (يعني) ليرث في وقوعه الطلاق لوجود الصفة لكنه (١٩٣) يتغير لان الاطلاق يقتضي السلامة (له)

امساكه ولا يرش له  
 (دعوه مير مثل) بدله بنه  
 على الاصحاب مضمون عليها  
 ضمان عقدا يدرؤ قول  
 قيمته سليما بناء على مقابله  
 وليس له طلب عبد سليم  
 تلك الصفة بخلاف ما لو لم  
 يعلق بان خالها على عبد  
 موصوف وقيلوا حضرت  
 له عبدا بالصفة فقتضت  
 عليه مير وفردوه واخذ به  
 سليما بتلك الصفة لان  
 الطلاق وقع قبل الاعطاء  
 بالقول لعبد في الذمة  
 بخلاف ذاك (ولو قال ان)  
 اعطيتي (عبدا) ولم يصفه  
 بصفة (طلقت) بدلي على  
 اي صفة كان ولو مدبرا  
 لوجود الاسم وله ملكه لان  
 ما هنا موصوف لم يملك  
 بها مجهول فوجب مير  
 المثل كما يابور استشكل بان  
 هذا التعلق ان كان تليكا  
 لم يقع لان الملك لم يوجد او  
 اقتضا وقوع رجعيها وان في  
 يده امانة وقد تجاب بان  
 الصفة اقتضت شيئين ملكه  
 وتوقف الطلاق على اعطاء  
 ما تملكه والتاقي يمكن  
 غير بدل بخلاف الاول فانه  
 غير ممكن لكن له بدل يقوم  
 مقامه لمعوا في كل بما  
 يمكن فيه حذرا من احوال  
 اللطخ مع ظهور امكان  
 احواله (الا) قرينة ظاهرة  
 على انه اراد بعبد العموم  
 لان التكرار في الانباتون  
 كانت مطلقة لا عامة يصح

يتصور ملكه وهو المستوفى فيه شرط السلم سيد محرو حشر (قوله) واذا بان (الذي اخرج) اشار بهذا الى  
 اصلاح المتن اذ لو علم ان مبيع عندنا لا يخلع يمكن فرده كما لا يخفى وظاهر ان ما حل به الفاسح حل بمعنى الا  
 فلا يخفى ان قول المصنف سيما مطوف على عذوف والتقدير او باطلقت ثم ان كان سليما فلا رد له او ميبا  
 لفرداه وشيذ (قول المتن فرده اخرج) ولو كان قيمة العبد المبيع أكثر من مير المثل وكان الزوج  
 محجورا عليه بدنه او فلس فلا رد له بغير العذر الا تدخل السليم على الفاسح ولو كان الزوج عبدا فارد  
 السيد المطلق التصرف بكافة الاركش والافوليه اي السيدتها يقتضي (قوله) على مقابله اي مقابل  
 الاصحاب من ان ضمانا بخان بد (قوله) على عبد في الذمة اي فاستقر العبد في الذمة وما في الذمة لا يتعين  
 الا بقبح جميع بخلاف مستلزم التعلق فاما يقع الطلاق فيها مقارنا للاعطاء فكان التقديم يقع الا على المعين  
 فكان قيامه بالطلاق لو لا ان اخلع خارج عن ذلك لكونه لا يفسد بفساد العوض لرجوع الي بدل المبيع  
 الشرعي بناء على الاصحاب السابق خاتمة ما قد تفرقه سيد عمر (قوله) حتى اي صفة كان لكن بشرط  
 كونه مأكلا فلا يكتفى بمعاكرا يستفاد من قوله الا في الصايط من لا يصح بيعها له عرش وكردى (قوله)  
 ولا يملكه اي العبد المملوع اعرش (قوله) ويخرج اي الماوعة (قوله) كما ياتي اخرج اي التي انما انا (قوله)  
 لم يقع اي الطلاق (قوله) وكان في يد اخرج صطع على وقع رجعي (قوله) وقد تجاب بان الصفة عبارة  
 المتعنى بالسيد عمر مثلها من الصواب البرلى نصبا لوجب بان المراد الاول لكنه لما تقرر ملكه لجهله  
 رجعه الي بدله وحيث ثبت البطلان بتمامه (قوله) بعبدا منصوب بالا حرا بالحق وكان  
 الاول الزم بحذف الآلف كما في التبا في المتن (قوله) العموم (قوله) بعبدا ظاهر انه لا ياتي هنا العموم البطلان  
 لا العموم ولا يصح ان يكون المراد مطلق بكل عبدا فلا تطلق ببعض العبيد وحيث قد يقال هذا  
 العموم يؤدى معنا ما لا يطلق فان كان هذا العموم صحيحا لاستنباطه لاطلاق منه فاقبل اعرش وشيذ وقد  
 تجاب بان المراد ان كما اشار اليه الفاسح بطلت باي طلقه كان وهذا العموم شمولي لا بدلي (قوله) في حيز الشرط  
 المراد بالشرط لان المستثنى منه اتمامه هو بدلي قوله لا لا معمول هو اى لا ان في قوله ان  
 اعطيتي عبدا اذ ليس معمول لاجوابه ولا لشرطه كما هو معلوم ثم فيه انه لو سلنا ان معمول الجواب دخل في حيز  
 الشرط لكن انما تكون الشكوة في حيز الشرط للعموم اذا كان في الشرط معنى التني كالتلفي التلويح ثم  
 قال فظهر ان عموم الشكوة في موضع الشرط ليس الا عموم الشكوة في حيز التني اه اللهم الا ان يمنع هذا تسكا  
 باطلاق غيره وفيها فيه اه سم بحذف (قول المتن منصوبا) هل المراد به بدلي ام منصوب وهو يدها  
 او المراد به ما منصوب وهو بد القاصب محل تأمل فان قول الفاسح كالتصويب مادام مقصوب هو يدي الى  
 الثاني فوله نعم ان قال اخرج هو الى الاول فان الثاني ليس في يدها فلا يتصور منها اعطائه اللهم الا ان يراد  
 باعطا ما يشمل الاعطاء بعض الصفة كاحتيك ان لم توجد حقيقة الخدمه ما يقال المراد بالتصويب  
 ما يمس المستثنين لتمامه وليراجع فان هذه المباحث مع مزيد الاشكال منبهة على الاجمال اه سيد عمر  
 اقول جزم من بان المراد الاول لو كان قول المتن تنيه دخل في المنصوب لو كان عبدا لما هو منصوب  
 فاعطته الزوج فانما الاطلاق به كقوله الشيخ ابو حامد وان بحث الماوردى لوقوعه ثم لو خرج بالبيع عن  
 لنصب فلا شك في وقوع الطلاق به كقوله الا في امكاله صريح في ان المراد ما يسم القسمين هو الظاهر (قوله)

والظاهرة تجري معنا ياتي (قوله) في المتن فرده مير المثل ولو كانت قيمة المبيع العبيد أكثر من مير  
 المثل وكان الزوج محجورا عليه بدنه او فلس فلا رد له بغير العذر الا تدخل السليم على الفاسح ولو كان  
 الزوج عبدا فلا رد له اي المطلق التصرف بكافة الاركش والافوليه (قوله) شرح مير (قوله) في حيز الشرط  
 ياتي ان يجب ان يكون المراد بالشرط لان المستثنى منه اتمامه هو بدلي قوله لا لا معمول  
 جوابه وليس في حيز ان فلا يجوز ان يكون المراد بالشرط ان في قوله ان اعطيتي عبدا اذ ليس معمول لاجوابه  
 ولا لشرطه كما هو معلوم ثم فيه بحث لا فلو سلنا ان معمول الجواب داخل في حيز الشرط لم يقبل للعموم لكن انما

ان يراد بها العموم على ان الشكوة في حيز الشرط للعموم وحيث فلا اشكال اصلا (منصوبا) او مكاتبها ومشتراكا

أرجانيا) لعل عمل كلامهم المذكور في الجاني قبل اختيار القضاة في المرحون بنير اذن المرحون اه سيعمر  
 اقول والى اشارة الفارح بقوله الا في مادام منصوبا (قوله يسهاله) الضمير الاول والآخر جرتا للوصول  
 عبارة النهاية من لا يصح يسهاله عن نفسها اه (قوله فيما ذكر) اي فمن لا يصح يسهاله وقوله كالمصوب  
 الخ غشيل لقياس عبارة النهاية متضمنة للمصوب الخ (قوله ولو اعطته عبدا الخ) راجع لمسئلة المتن اه  
 سم وكسب عليه السيد عمر ايضا ما ضمه ان كان يمددوا الى ابناء صاحبها قطع طمعه كقوله فواضح الان  
 سميت حيث منصوبا لا تفرغ من جزوان كان قبل ما ذكر قبل تامل لتبليهم فيما ذكر باشتاق البيع  
 ومادام ان القاصب مستولى عليه عليه منعت اللهم لان يرض فيها اذن كان الزوج قادرا على انتزاعه  
 وباطلة فالمسئلة محتاجة الى التامل والمراجعة اه ومنه الخ ما يؤاخر ما ترجمه (قوله طلق به) اي  
 وقع باتماهر المثل قاله ع وشوقيه وقفة ظاهرة اذا التعليل كالصرح في انه يقع بالعبد المذكور بل ماسر  
 آفان السيد عمر صريح فيه (قوله اذا لم يرض لها عبدا) اما اذا عينه كان اعطيت هذا العبد قامت طائفة  
 فاعطته فلتعلق ويلزم ماهر المثل ولم يتصف كلاما في هذه المسئلة قالوا من ان هذا لذلك اه سيد عمر راسم  
 والفرق شدة الجاني في غير المحين مع عدم ملكه مره (قول المتن ولو ملك طلق) راجع الى النهاية والتمنى  
 وسما فان في ايراد مسائل (قوله او طلقين) الى قوله ولو لم يملكها في النهاية كذا في الخ في المسئلة العلقين

تكون التكررة للعموم في حين الشرط اذا كان في الشرط معنى التخي كذا في التلويح وقوله ع ولا تاخر  
 في حواشيه عليه في بعض المواضع حيث قال في قوله في اهل ما حيث الباب الثاني بدليل وقوله الاس تكرة  
 قوله لا امر كنا بخط الحشى فراجع التلويح لعل العبارة الاسم في سياق الشرط الخا صفة به بحث لان  
 التكررة لا تمنع في سياق اي شرط كان بل اذا كان فيه معنى التخي مثل ان ضربت رجلا فكذلك في معنى  
 لا اضر به رجلا قد سبق تحقيقه في بحث الفاظ العموم من قال الفارح يعني صاحب التلويح بمقتضى تقرير  
 الكلام فظهر ان عموم التكررة في موضع الشرط ليس الاحتمال التكررة في موضع التخي اه اللهم لان يمنع  
 هذا تحسبا باطلاق غيرهم وفيه ما فيه فليتأمل (قوله في ما من منصوبا) لان قاله اذ لم يقدر هي او هو على  
 انزاعه لا ناقول هذا لخط لان المراد العبد الذي خصته بامامه العبد المصوب فلا يتصور دونه مع كونه منصوبا  
 (قوله لان الاصل يقتضي التملك) فانه بما يقبل التملك نظرا لصيغة الاعطاف ان لم يملكه كذا هم لا  
 مناعة بينهما اه (قوله ولو اعطته عبدا الخ) راجع لمسئلة المتن (قوله والوجه متفرقه) بهر المثل الخ  
 ومقابل عدم التفرع مطلقا بخلافه في المدين مع عدم ملكه (قوله في ما من ولو ملك طلق فقالت الخ) قال  
 في الرض ولو قالت طلق ثلاثا بالطلاق واحدة بالثمن وتنتين مجانا ثم وقع التثان مجانا وار  
 قالوا واحدة بذلك الا في وتنتين مجانا ثم وقعت الاولى فقط في دون التنتين البيوتة او تنتين مجانا وواحدة بذلك  
 الا لصور في الثلاث ان كانت مدخرا لا بها ولا التثان ولو قال ثلاثا واحدة بالثمن وقع الثلاث بثله اه وقوله  
 وقع الواحد وقع التثان مجانا قال في شرحه وهذا ما قاله الامام ومن تبعه وقال في اصل انه من حيث بعد ان  
 استبعد ما قبله من الاصحاب من وقوع الاولى بذلك الا في لثانها لم فرض بواحدة لا به كالجما لا ولا تقع  
 الاخران البيوتة وقوله ولو قال ثلاثا واحدة بالثمن وقع الثلاث بثله قال في شرحه وهذا ما قاله الاصحاب في  
 كلام الامام السابق فليقل قوله لا يقع الا ثنتان جميعتان وكان اللان بالمصنف ان يثنى على قوله كما مضى عليه فاسر  
 اه واحمد شيخنا الشهاب الى ما في الرض في الموضعين لظهور الفرق بينهما في الاولى عاقل في العدد  
 والرض وفي الثانية عاقل في الموضع دون العدد ثم قال في الرض وان قال في الرض واحدة بالثمن قال انت  
 طالق وطالق وطالق فان لم يرد شيئا او ادا بالاولى لم يقع غيرها او الثانية قال في ربيعة في المدخول بها اي  
 والثانية بائنة بنا. اه على فلهم الرجعية ولغت الثالثة لانه لا يخرج بالمدخول بها غير هاتين بالاولى  
 او الثالثة وقع الثلاث الثالثة بالرض والاولان بلا عرض وان اراد به الجميع اي الاولى والثانية او  
 والثالثة وقعت الاولى فقط بذلك الا في اقال في شرحه قال في الاصل وذكر في المذهب مثل هذا التفصيل

او جانيا تعلق بوقته  
 مال او موقرا او موقرا  
 مثلا والضا من لا يصح  
 يسهاله (في الاصح) فلا  
 تعلق به لان الاصل  
 يقتضي التملك وهو  
 متضمن فيما ذكر كالمصوب  
 مادام منصوبا بخلاف  
 المجهول نعم ان قال منصوبا  
 طلق به لانه تعلق بصفة  
 حيث فليما ماهر المثل  
 لا يملك بطلاقا ولو اعطته  
 عبدا كالمصوب بالملك به  
 لانه بالفتح خرج عن كونه  
 منصوبا (وله ماهر مثل)  
 راجع لما قبل الا لانه لم  
 يطلق مجانا ولو علق باصلا  
 هذا العبد المصوب ولو هذا  
 المهر او نحوه فاعطته بائنة  
 بهر المثل قالوا عاقل غير  
 هذا كله في الحرة اما الامة  
 اذا لم يرض لها عبدا فليما  
 تمناض لهما الاوجه منه  
 وقوله بهر المثل كالمهر  
 (ولو ملك طلق) او طلقين  
 (نقط فقالت طلق ثلاثا  
 بالثمن فطلق الطلقة) او  
 العلقين (فله الاثني)  
 وان جهلت الحال لانه  
 حصل عرضا من الثلاث  
 وهو البيوتة الكبرى  
 (وقيل ثلثة) او ثلثا موقرا  
 للرافع على الثلاث (وقيل)  
 ان علس الحال قال  
 والا لثلثة) او ثلثة

ولو قلنا نصف الطلقة فهل يعدس الا اننا نأخذ من قوله لم يجر لها بعض ماساته وزج على المسئول والكل لان مقصودهما من البيعة الكبرى حصل هنا ايضا كل يحمل وقوله في التعديل في بعض المسائل نظر الما لوقه لا لوقه زيدالا ولو بيني بناء ذلك على ما يأتي ان قوله نصف طلقة هل هو من باب التصيير باليضح عن الكل او من باب السراية لعل الاول (٩٤٥) يستحق الاطلاق لا يحمله اوقع الطلقة وعلى الثاني لا لأنه لم يقع إلا

بعضها والباقي وقع سراية قهرها عليه فلا يستحق في مقابلته شيئا اما لو ملك الثلاث فيستحق بواحدة ثم هو بواحدة ونصف نصفه كما هو هنا مؤيد لما قلناه أنه يستحق السدس فان قلت القياس على هذا انه يستحق النصف لا لعل لم يملك الاطلاق واوقعها يستحق الكل فيستحق نصفه بنصفها قلت نعم القياس ذلك لولا قولهم المسئول كله فاجابها بوجه المسى او يعضه فله فسطه وإن ملك بعض المسئول ونقطه بالمسؤول او حصل مقصودهما اوقع فله المسى ولا فيوزع المسى على المسؤل ذكره الشيخان قوله ما ذكره آخره صريح في انه ليس له في مسئلتنا الا السدس لان ما أوقعه لم يحصل مقصودهما وإنما حصل بما وقع وقد علبت من كلامهما انه لا يتم يحصل مقصودهما يوزع على المسؤل لحيث لم يجب له الا السدس ولو طلبت طلبة بالي فطلق بالي أولم يذكر الا ان طلق

(قوله ولو طلقا نصف الطلقة) أي في قولك طلقني ثلاثا بالي وهو يملك طلبة فقط (قوله أو الكل) قال به شيخنا الشهاب الرمي كما وجد في خطه هر اه سم واضعده التباية والمضى ايضا قالوا مثل كلامه ما لوقه بعض طلبة فيستحق الجميع ايضاهو والارجح عملا بقوله المارة انا قدما البيعة الكبرى اه (قوله نظر الما لوقه اخ) مقول قوله الخ (قوله زيدالا) أي انه لا يعدس (قوله بناء ذلك) أي الخلاف في انه هل يجب السدس او الكل (قوله اما لو ملك الثلاث) محرز قول المتن طلبة فقط (قوله فيستحق واحدة ثلثة) عبارة سم عن العياض فان وقع الثلاث ضمن به وإن وقع واحدة ثلثة أو اطلق وقت بيته أو باكثر من ثلثة لم يقع وإن وقع ثنتين لهما ثلثا ما وطلقة ونصفا فله نصفه فقط او نصف طلبة للسدس اه (قوله كاسم) أي قيل قول المتن وإذا خالما اطلق بغير الخاء كرى (قوله هو هنا) أي قوله لو بواحدة ونصف نصفه كذلك الاشارة على قوله هذا (قوله ما قلناه الخ) أي في حال طلبة نصف الطلقة وهو يملك واحدة (قوله انه يستحق النصف) أي في حال طلبة نصف طلبة فقط (قوله يستحق الكل) أي كافى ملك الثلاث لإيضاهو قوله فيستحق نصفه النأى كافى ملك الثلاث لإيضاهو واحد فقط (قوله الضابط) إلى قوله ذكره الشيخان في التباية (قوله أو حصل) من التحصيل (قوله صريح الخ) قد منع صراحته فيا ذكروا ينسبكم به في لزوم كل المسى في مسئلتنا ذلك لأن معنى حصل مقصودهما اوقع أن يترب على ما أوقعه مقصودهما ويكون هو سببا فيه وهنا كذلك فقامه اه سوجه على ذلك المسمى والمضى والتباية كما آفنا (قوله بالي) إلى قول المتن ويصح في التباية لا لوقه وإن نازع فيها البليغي وقوله وتضمن ما روى المتن (قوله لقد رتبه) إلى قوله لم يحصله سلفا في المعنى الا قوله لا كجملة الى المتن وقوله وإن نازعها البليغي (قوله يوه) أي بهذا التعديل فارق انت طالق الخ أي حيث لا يقع به الطلاق (قوله هو هنا الخ) عبارة فالتباية قال ابن شبة

فيا اذا اذ قال أنت طالق وطال وطال بالي فقلت قبولا مطا بقا لا لا يجب وكان المصنف حذله لما قيل أن عيارا للمذهب تفهم خلاه وليس كاقيل اذ تم قال في روض مقب ما تقدم فان قال او في جوابها أنت طالق وطال وطال احداهن بالي فتمت ارادة مقابلة الجميع قال في شرحه وحببت الاحوال التي ذكرها كما مر اه (قوله ولو طلقا نصف الطلقة الخ) في العياض فصل لوقا لطلقة ثلاثا بالي وهو يملك كافا فان وقع الثلاث وقعن به وان وقع واحدة ثلثة أو اطلق وقت بيته او اكثر لم يقع وإن وقع ثنتين لهما ثلثا ما وطلقة ونصفا فله نصفه فقط او نصف طلبة فله سدسه او هو يملك ثنتين فان وقع واحدة فله ثلث الا ان او هو يملك واحدة فله كقوله لو او نصف طلبة فله سدسه او هو يملك ثنتين الخ هذا في ريدان له في مسئلة شرح السدس وقوله او هو يملك واحد طلبة في ريدان له فيها الكل فليتامل قد يقال لا تايد في هذا لان مسئلة الشارح فيها اذا كان يملك الا واحد فقط نصف العياض فيها اذا كان يملك الثلاث وقرق بين المتنين وقد يقال بخان قوله او هو يملك واحدة فان او قسما الخ لا تايد فيه فثاني لا نوقه فان او قسما زيدالا او اذ مقبوم او قسما ان اذا لم يرقعها بان وقت كان اوقع نصفها ان ليس له الكل اذ فرق بين الايقاع والوقوع والتمايل ويرحمه قال فرج لو قالت طلقني نصف طلبة او طلقني نصفى او يدى مثلا فقلت او ابتداء الزوج بذلك فقلت بانتم بمر مثل اي لفسا صيغة المعاو هذه (قوله او الكل) قال به شيخنا الشهاب الرمي كما وجد في خطه هر (قوله فيستحق بواحدة ثلثة) أي لوقه واحدة باكثر من ثلثة لم يقع كاسم عن الباب (قوله صريح الخ) قد منع صراحته فيا ذكروا ينسبكم به في لزوم كل المسى في مسئلتنا ذلك لأن معنى حصل مقصودهما اوقع أن يترب على

بالاقتصار (عامة فوقع بامانة) لقد رتبه على الطلاق بما نال من روى وان قل او لم يره فارق أنت طالق بالي فقلت بامانة (وقيل بالي) حلا على ماساته (وقيل لا يقع شيء) للبخالف لوقه اصله قال طلقني واحدة بالي فقلت طالق ثلاثا او اذ ذكر الاطلاق واستحق لالفى كالجملات وحذنها فلعلم من كلامه بان الطلاق لا يلزم تضر الزيادة فيه على ماساته (ولو قالت طلقني غدا) مثلا (بالي)

القول في قول المصنف في قوله (قوله) وإن علم بفساد الموضع (قوله) عطف على الموضع  
شرح الرضاه (سم) (قوله) في الثانية أي فبا إذا طعننا قبل الند (قوله) جملة أي الموضع وقوله منها أي الوجهة  
له أي الوجه وقوله هو أي السلم حال فيه لعدم ثبوته أي العلق (قوله) والصيغة عطف على الموضع  
(قوله) أي جانبها (قوله) وبهذا) أي هو هو والصيغة الخ (قوله) قولنا إن جاء الند العطف لم يظهر مما ذكر  
وجه الفرق بين مذكورين قولنا إن طلقنا غدا فذلك عطف وله أن المعلق عليه في إن طلقنا غدا الخ العلق  
المرفق في الند بخلاف قولنا إن جاء الند الخ فان المعلق عليه يجرى الند وإن كان عطف العلق عليه  
يستلزم التعلق عليه أيضا وقوله لا لأنه ليس فيه الخ إشارة إلى ما ذكره أم عيش (قوله) لفظها في  
الند) قال في شرح الرضاه ولو طلقنا قبل الند فظاهر وقوله ثم إن بقيت قابلة للطلاق إلى الند استحق فيه  
المسمى ولا فلا انتهى أم سم زاد السيد عمر ما نصهر سكنت حال طلقها بعد الند قد وثق من قولهم  
بالفرق رجعي في لفظ ذلك في مسألة طلقنا غدا الخ أن الحكم هنا كذا لا على فظير أنه لا فرق بين متى وقهر ما  
مالم تصرح بالتراضي فان صرح به فبني أن يكون الحكم فيه كالحكم في إرضاعه في القدر سكنت أيضا حال  
قال في تصديق الابتداء وظاهر أنه يصدق بيمينه غدا ما تقرر في المسئلة السابقة أيضا فليتل ما (قوله) استحق  
المسمى) كان ينبغي أن يذكر قبله فقط حيث كالا عطف أم رشيد (قوله) وسلف إن أنهم) جملة مسخرة بين  
للمتماثلين أم سيد عمر (قوله) فقال تصدق الخ) أي أجابا فقال الخ (قوله) ميتة) عبارة تلتني خالف  
قولها فكان ميتة أم (قوله) يده) أي الألف أم رشيد (قوله) أي ما عجب هذا) أي المثل والقيمة (قوله)  
وجوه) أي وجوب المسمى المرجوح أم عيش (قوله) مع الفساد أي فساد الخلع (قوله) على خلاف  
القاعدة) متعلق بقوله وجوه (قوله) أن الفساد الخ) خبر كان (قوله) المثل وإن قال إذا الخ) وإن قالت  
طلقنا شيئا باللف ففعل وقم مؤبدا لأن الطلاق لا يؤقت بمجر المثل فساد الصيغة باننا في أم مضي (قوله)  
المتن قبلت) أي بان قالت قبلت أو التزمت وليس متعلقا بالمطلوع أم عيش (قوله) فورا) وقوله  
ولو على التراخي كذا في المتن (قوله) فورا) راجع لقوله مالدخلت الخ (قوله) وهو متجه) أقره (سم) (قوله)

مأوقعه مقصور هو أي يكون هو سببا في مواته كذا في المتن (قوله) أو قبله) خرج بعده (قوله) وإن علم بفساد  
الموضع) أي خلافا لفتاوى من تبعه كآيت في شرح الرضاه (قوله) والصيغة عطف على الموضع (قوله)  
في الخ) خرج قبله (قوله) في المتن وإن قال إذا دخلت الدار فانت طالق الخ) عبارة الرضاه وإن علم بفساده  
وذكره حاشا كقولنا إذا دخلت الدار فانت طالق الخ) عبارة الرضاه وإن قال إذا دخلت الدار فانت طالق الخ) عبارة  
علق طلاقا ينداء ودخول النار باللف ففعل طلق بالمسمى عند وجود الصفة ويستحق المسمى في الحال وكذا  
يستحقه في الحال لو قالت إذا جاء الند وطلقني فذلك العطف لقال إذا جاء الند فانت طالق الخ) وإن قال في شرحه  
قوله في الحال من زياده وقوله فقال الخ من تصرفه أو لاتباعه استحقاق المسمى في الحال لأن استحقاقه معلق  
بجرى الند بالطلاق قال في حذوف في الحال والتسريح في الجواب قول الأصل لفظها في الند إجابة لها عليه  
لو طلقنا قبل الند فظاهر وقوله ثم إن بقيت قابلة للطلاق إلى الند استحق فيه المسمى ولا فلا وكذا ينبغي أن  
يقال أي إن بقيت الخ فلما تصرف فيه المصنف أم وقوله لا يناسبه استحقاق المسمى في الحال أي بخلاف  
ما قبله لأن الاستحقاق يتعلق بالطلاق وقوله (قوله) كما فادته (قوله) في دعوى أقادتها أي دعوى إن ذكرها  
الشارح المحقق الخ) وذلك لأن مدخول التماثل يقول أو الدخول المعطوف عليه بالواو فهي إنما تفيد فورية  
الجموع الصادق مع قدم الدخول وطول الفصل بالنسبة لقبول إلا أن يجب أن يتحقق فورية الجموع إذا

مقابله بل في زمن التابع فلم ينظر إليه (وإن قال إذا) وأن (دخلت الدار فانت طالق باللف قبلت) فورا كما أفادته الفاء (ودخلت) لا  
ولو على التراخي ونقصه ما مر في طلقنا ونسخت أن مثل ذلك مالدخلت ثم قبلت فورا وهو متجه لكن ظاهر كلام شارح

لا بد من ترتيب التلخيص على من تقدم القبول على الدخول فكان الأول بين القبول والدخول (قول المتن)  
 طلاقه التلخيص يستلزم من جهة تطبيق الخلع بالمسمى ما قاله ابن كثر حمله لا فائدة طلاقه على ما تسمى حامل  
 في غالب الظن (قوله) إذا اعتلجه عليه من مثل حكماء الرضى عن نص الاملاء تباينة متى جاز قسم في  
 الرضى قال حاملا ان كنت حاملا فانت طالق بدنا بقبول طلاقه من المثل قال في شرحه لفساد المسمى  
 ووجه فساد بان الخلع يجوز لا يمكن التوصل اليه في الحال فاشبهه بالاداء جملته عوضا انتهى اه قال ع  
 قوله حمله حامل في غالب الظن لا يبين مفهومه وهو الظاهر انه ليس بشيء فدينه ان يطلق الرضى ان المداور على  
 كونه حاملا في نفس الامر وان لم يظهر هو ظاهر فاما اذا تحقق الخلع بعد اتمام طلاقه فتنسب اليه ما قاله اقرب  
 وجوب تسليمه على الدخول سم على جميع القول وعليه فلو سلمت لم تدخل الى ان ماتت فالتلخيص استرداد  
 الالف منه ويكرن تركه ان يفوز بالفرقة الحاصلة منه لحسنها في ملكه فله ان يرجع عنه (قوله) خلافا  
 لمذمومه قال شيخنا مراد المجلد لجلال المحلى له قلت لجلال المحلى لم يدع هذا وانما ذكره كظاهر عبارات المصنف  
 وظاهر ان ما قاله الشارح لا يصلح كونه على ما هو (قوله) لانه التلخيص (قوله) لا تقبل التلخيص اي  
 فيؤثر في فساد المهر دون الطلاق لقوله التلخيص واذ السد للمهر وجوب من التلخيص اه معنى (قول المتن)  
 اختلافا اجنبي اي يطلق التصرف بغيره على مطلق اه معنى (قوله) لان الطلاق (قوله) وهو ساذ  
 منه في التباينة للمعنى الاخر وهو هذا كالحكمة الى المتن (قوله) هو قد عمله اي الاجنبي عليه على الخلع ما يعلمه  
 بينهما من الشر اى سوء المعاشرة قد علم فاداه تعالى فصرف الى ذلك ليس بانه كما به بعضهم  
 وقوله وهذا اشارة الى الضرر الذى حل الاجنبي على الخلع كما نسبه الى اجنبي لظنه لجواز  
 والا لا تمتنع منه علم ذلك الضرر اه كرى (قوله) فهو من الزوج قد تقدم ان هذا الزوج بصي  
 معاوضة فهو معاوضة فيها شرب وتلخيص وهو لا يجوز قبل فلو انظر الى معاوضة بصيغة تلخيص فتلخيص  
 شرب معاوضة فلا رجوع فيه فانظر لم يذكر هذين القسمين هنا ولم اقتصر على الاول وسبيل ما ياتي ثرياته  
 قد يعلق على المهر من جهة الاجنبي فليتأمل سم اه ع (قوله) وقول الشارح نظرا الى ما ياتي بدنا نظرا  
 لغرب المعاوضة اه ع (قوله) عارضا للمعنى والتباينة سبيل فلهى يلقى بالادب على اننى بعض  
 نسخ المحل نظرا للمعاوضة كما ثبت عليه ابن عبد الحق في حاشيته سيد عمر (قوله) يشوب جملة  
 للاجنبي ان يرجع نظرا لشرب الجملة معنى وعلى ردة يقال قد تفروا منه من جانب معاوضة فيها شرب  
 جملة وكل منهما يقتضى رجوعا الى الزوج قبل جواب المصنف فارجع بنفسه به ما لا ياتى به بل يتوهم نظرا  
 الخ مع انه لو وقع التخصيص بالنكس كان النكس لان المعاوضة جعلت مفسدة اسلام الجملة تباينة كاذب  
 صلحهم فليتأمل اه سيد عمر وقد يجب بان ذلك مجرد المناسبة لا قبليه (قوله) في باقية التلخيص عبارة المتن  
 فان قالوا الزوج للاجنبي طلق الخ اوقات الاجنبي الزوج طلق الخ اه وحى الظهور انما عرف عليه قوله  
 قبل وقوله فاجاب احسن (قوله) هو طلق الخ عبارة المتن صور احدها ما كان له امرتان طلاق  
 تراعى احدا جازا له ليتأمل (قوله) في المتن طلاقه بالمسمى قال الرضى في باب الخلع (قوله) في حال  
 ان كنت حاملا فانت طالق بدنا بقبول طلاقه من المثل قال في شرحه قد اتمى ... ان ادرك المحل  
 يجوز لا يمكن التوصل اليه في الحال فاشبهه بالاداء جملته عوضا انتهى اه (قوله) لا يبين مفهومه وهو الظاهر  
 على الدخول (قوله) فهو من جانب الزوج قد تقدم ان هذا الزوج بصيغة معاوضة رجوعا على شرب  
 تطبيق وله الرجوع قبل قبوله نظرا للمعاوضة بصيغة تلخيص فتلخيص شرب معاوضة فلا رجوع فيه  
 فانظر لم يذكر هذين القسمين هنا ولم اقتصر على الاول وسبيل ما ياتي ثرياته قد يعلق على المهر من



[illegible]

أنا لا أفنى في كثرة الحارج  
وهذا يقتضي عدم اليقونة  
ولزم من المثل له حلا  
يقاض الصيرة في ديمامر  
لهم حملوا هذا من العوض  
المقدر للانسداد في آخر  
التبعية التي ما يصرح هذا  
ولو خالف عن ذوقه رجل  
بالفصح من غير تعصيل  
الاتحاد بالبدل بخلاف ما لو  
اختلفت به في صرح اختلافه  
في البعض بخلاف اختلافها  
كما سيذكره ومن خلع  
الاجنبي قول أمها مثلا  
فالحال على مؤخر حلال  
في ذمتي جيبيا ليقع امتنا  
بمثل المؤخر في ذمة السائلة  
كما ظاهر لأن لفظة مثل  
مقترة في امر ذك ذلك وان لم  
تقتل امر في البيع فلا  
تقتضيه كذا الوجها ما صحت  
زاد او قل لأن الخلية  
المقدرة تكون حيلتين  
حيث الجلة ويضو ذلك  
أفنى امر ذمة وأفنى  
أيضا قول زوجة خال  
زوجها في مؤهل صداقتها  
وهو دل في ذمة خالجه  
وظفنا على ذلك بأنه يقع  
زوجها بالمرور على خلع  
الذمة بصدقته والدرم  
الذمة بضمه في يوم الزوج

هذا  
 حتى يجب مايقابل الجيول من مير المثل لانه لا يمكن اعماجه عليها لعدم مساو ولا على ايها لانه لم يسأل بمجهول لعل معلوم لها  
 وليس له السؤال به اذ ملخصا وهو مع ماقدمه في تلك المعكلا لتعمل مؤخر الصداق في كلام الام ثم لم تقدير مثله حتى اوقمه  
 باننا منه ولم يعمل الصداق هنا على ذلك لكنه اشار الجواب بان الام لما قالت في ذمتي كان غربة ظاهرة على المتلقي الا ان

في ذلك الصنف من المذهب لا يجوز للمؤمن أن يضاف من المال زوج مكنته قبل (٤٩٩) الوطئ يطلق على جميع صداقها والتميم

هذا الكلام أن الحمل على معنى التامير تقديرها مشروط بالقرينة قبل ويقصد المثلثة كما اقتضاه كلام البلقيني الآتي أم هو تقديرها على تقديرها بالوجوه وجوب قوله في ذمته لمؤجل صداقها ودرم جميعا يقع الطلاق بأنها مثل المؤجل ودرم هو ظاهر أنه يصدق حيث يقع قصد الزوج للجميع ثم روي قال السيد عمر ما نصه قوله المثلث الخ قد يقال حلال على قوله فذمه راجعا لقوله على مؤجل صداقها أيضا فيكون قرينة على تقدير المثلثة يعتبر بدقيل يتنازع في ما عرفنا في الأول ظاهر في إرادة المثلثة لا تحصر لثقتة بخلاف صداقها بخلاف ما نحن فيه لو جاز يصح تخلفه به لثقتة بهو الظاهر وإن احتمل ثقتة بما نحن فيه أن قال الأب ارادت ذلك لا يصدق به أم (قوله لعين الصدق) أي حين موثر الصدق (قوله والتميم) أي حاجة للانضمام مع إرادته فالتيسر قد يقال ذكره ليس للاحتياج إليه فيأذ كر بل لحكاية صورة السؤال أم سيد عمر (قوله فلنطقا) فقد صار الموضع على الواجب والصدق على الزوج له في أن يتأمل من نفسه بما لها على الزوج على نفسه بما لا يجوز عليه أم (قوله أو احتمال من نفسه على نفسه) أي حمل نفسه عملا من جهة البيت ومحال عليه من جهة دين الزوج فيستل بالحوالدين البيت الذمة الوالد بدلين الزوج ويرى منه أنه كدى (قوله من نفسه) أي نظر الآية (قوله بدليل الحوالمة كورة) قد يقال الحوالمة المذكرة متأخرة عن الخلق ألا يصور قيل جواب الزوج أن لم يجب حيث عدل الأب شي حتى تناق الحوالمة عليه فكيف تكون قرينته يجب بأنها مع تأخر ما تدل على أنها إرادة المثلثة لا الأبر تكبال الحوالمة التمس أو قال لعل فرض المستغرق ما ذكره بدموطاة سابقة كما هو الغالب بالقرينة ذكر الحوالمة الموطاة السابقة أم سيد عمر (قوله أن يحمله الزوج به) معناه أن يحمل الزوج بالصدق لاجل البيت على الواجد دين الزوج الذي في ذمته وقبل الواجد الحوالمة فيقتل بذلك دين البيت الذمة الوالد وسط عنه دين الزوج أم كدى (قوله به) أي الصدق وقوله لثقتة نعمت لضمير به وفيه توصيف للضمير ولو قال بما لثقتة لسل عن الإشكال (قوله لطريقه) أي الخلق (قوله ما ياتي) وقوله لما ياتي أي قبيل الفصل الآتي (قوله فالانضمام الخ) قضية ذلك أنه لا دخل على ميراث لا على نظير صداقها أم سم جارة السيد عمر قد يؤخذ من قوله فالانضمام ذلك أنه منعه وجو دالحال كفي صورة السؤال المفروض فيها نحن فيه هو على تأمل إذا الظاهر كما هو علمنا بأن أن عمل ذلك يجب براد دين الصدق إذا أثار بدله ثم قرينة دالة على ذلك تمتعت بنيتها مثل الصدق لا بغير المثل لأن الموضع صحيح ولزم كرف القضية ما يدي الحصاده فلو قال الشارح أن لم توجد دون أو لكان حسنا فليأمل أم (قوله معها) أي مع القرينة (قوله لكن الأول) أي لا اكتشاف بالقرينة أم كدى (قوله أنه الخ) مفقود أم (قوله قال أن أرى الخ) مثل ذلك كما هو ظاهر ويصرح بقوله الآتي وأن كل تعليق للطلاق الخ ما قال أن أعطاني زيد الفان طاق فاصطاع ليقع بأنها بالانضمام أم (قوله لم يخاطبه) أي الزوج (قوله وذلك) أي عدم صحة ذلك الوصم (قوله منه الخ) أي من ذلك القول وقوله أنه صدق

معنى المثلثة وتقديرها مشروط بالقرينة قبل ويقصد المثلثة كما اقتضاه كلام البلقيني الآتي للحمل عليها عند علم القرينة هو معنى كلامهم وهذا قيد في الإرادة البينة بما إذا خالف الأب على صداقها أو إرادته بما إذا ضمنه أو وقع وجبها لكن قد يقال حلال على المثلثة ولو دون قرينة كافي وصوت بنصيب أو ويصنع بما باع ففان فرسه فليأمل (قوله لما ياتي ذلك) قد يقال حلال على قوله فذمه راجعا لقوله على مؤجل صداقها أيضا فيكون قرينة على تقدير المثلثة (قوله والتميم) أي حاجة للانضمام مع إرادة المثلثة (قوله فلنطقا) فقد صار الموضع على الواجب والصدق على الزوج له في أن يتأمل من نفسه بما لها على الزوج على نفسه بما لا يجوز عليه (قوله بدليل الحوالمة المذكرة) قد يقال الحوالمة المذكرة متأخرة عن الخلق إذ لا يصور قيل جواب الزوج أن لم يجب حيث عدل الأب شي حتى تناق الحوالمة عليه فكيف يكون قرينته يجب بأنها مع تأخر ما تدل على أنها إرادة المثلثة لا الأبر تكبال الحوالمة التمس أو قال لعل فرض المستغرق ما ذكره بدموطاة سابقة كما هو الغالب بالقرينة ذكر الحوالمة الموطاة السابقة أم سيد عمر (قوله أن يحمله الزوج به) معناه أن يحمل الزوج بالصدق لاجل البيت على الواجد دين الزوج الذي في ذمته وقبل الواجد الحوالمة فيقتل بذلك دين البيت الذمة الوالد وسط عنه دين الزوج أم كدى (قوله به) أي الصدق وقوله لثقتة نعمت لضمير به وفيه توصيف للضمير ولو قال بما لثقتة لسل عن الإشكال (قوله لطريقه) أي الخلق (قوله ما ياتي) وقوله لما ياتي أي قبيل الفصل الآتي (قوله فالانضمام الخ) قضية ذلك أنه لا دخل على ميراث لا على نظير صداقها أم سم جارة السيد عمر قد يؤخذ من قوله فالانضمام ذلك أنه منعه وجو دالحال كفي صورة السؤال المفروض فيها نحن فيه هو على تأمل إذا الظاهر كما هو علمنا بأن أن عمل ذلك يجب براد دين الصدق إذا أثار بدله ثم قرينة دالة على ذلك تمتعت بنيتها مثل الصدق لا بغير المثل لأن الموضع صحيح ولزم كرف القضية ما يدي الحصاده فلو قال الشارح أن لم توجد دون أو لكان حسنا فليأمل أم (قوله معها) أي مع القرينة (قوله لكن الأول) أي لا اكتشاف بالقرينة أم كدى (قوله أنه الخ) مفقود أم (قوله قال أن أرى الخ) مثل ذلك كما هو ظاهر ويصرح بقوله الآتي وأن كل تعليق للطلاق الخ ما قال أن أعطاني زيد الفان طاق فاصطاع ليقع بأنها بالانضمام أم (قوله لم يخاطبه) أي الزوج (قوله وذلك) أي عدم صحة ذلك الوصم (قوله منه الخ) أي من ذلك القول وقوله أنه صدق

أما الأول فلأن كل ذي ذوق يفهم منه أنه معلق للطلاق على عوض من الأجنبية وقد صرحوا بأن الموضع منه كبر منها

واما الثاني لان قاله لصدا بكمهم في هذا الباب فمهم في ان قاله ما له من وجوب على التمسك بذكره كان غايته في التمسك بوقوعه بانماه لان  
 ة وله كسوة الله فيه لئلا يروا كسوة المو لا لصدا بكمهم في ذلك ايضا وفي الروضة في حيث تكاح الصغار ما حاصه مع بان الواجب  
 منه لو طلق زوجته على ان يزوجها بدينته وصداق بدينته بضم المظنة ففعل وقع الطلاق قال ابن القفطان بانماه لمهر المثل على زيد كان ليه على  
 زه جهامير المثل وهذا من حق بطلان (هـ هـ هـ) فينبك لتعليق لان زيد لم يسلو ولا حاطا بوايما الطلق ويطلو زوجته بزوج زيد

الحق اي مقيد بالتعليق الطلاق (قوله لان قاته) اي التعليق الثاني (قوله كسوة الله) اي زيدا له من الزوج فيه  
 اي الطلاق (قوله ولا يزوجها) عطف على قوله بكمهم (قوله في ان قاله) اي في ان قاله قاله خالصا من زوجي الخ  
 عبارة الكردية اي في ان يقول الاجنبي كسوة الله في ما لا يراه كذلك (قوله وصداق بدينته) اي بدينته حالية  
 مقيدة (قوله ففعل) اي زوج بدينته من المطلق المذكور اه سيد عمر (قوله وقع الطلاق) ظاهره بالقبول  
 الفعل من غير احتياج الى القبول لفظا بل قوله لا في فيزوجها الخ صريح في ذلك نظرا لجمع (قوله وهذا صريح  
 الخ) على تامل اما اولان عبارة الروضة مصورة بصيغة المماثلة لا بصيغة التثنية واما الثاني فلانها  
 غرضه لان تقول على ان يكون لفظا مانت طالق على ان يزوجني بدينته الخ وان يكون خطا با ليد كملقت  
 زوجتي على ان تزوجني بدينته الخ فان يكون مرعا في حق الخطاب اه سيد عمر (قوله ان قبول العرض  
 كالح) اي سوا حصل القبول في ضمن الابرار او الزوج او غيرهما ووقع الطلاق خيرا كان الخ لاه  
 قردي (قوله في الاختلاف) الى قوله واغراض الاذرع في المتي ولى قوله المتي ولو اختلف في التباينة الا  
 وله خلافا لبعضهم وقوله يفرق الى ما يابشر (قوله ولو بالنقد) عبارة للمتي بالنقد او بالنقد (قوله  
 كاسر) اي قيل لفضل الصيغة (قوله اذا نواها) اي او صرح بالوكالة اه متي (قوله وما اذا اطلق) اي يقع  
 الخلع عنها والمال عليها عرش لان منفعة الخلع لهما متي وشرحا للعرض والمنهج (قوله بماه) اي المعين  
 (قوله كذا اجنبي) اي للاجنبي توكل اجنبي آخر سم وعش (قوله فان قال) اي الاجنبي الموكل (قوله  
 لماسي الخ) راجع لما قبل وكذا قوله لاجنبي سأل الخ راجع لما بعده (قوله) اي الموكل (قوله هل)  
 يسد اليه (قوله فانه توكل الخ) اي لان منفعة الخلع راجعة اليها فحصل سواها عند الاطلاق على  
 التوكيل اه عرش (قوله وان لم تطل الخ) غاية (قوله ففعل) يقتضي ان لا يدين مطلق اخر من الابد  
 وكان وجهه ان قوله على ان اطلق وعد لا يقع فليتأمل وعليه فيتردد النظر هل اذا طلق المخطوب وتوقف  
 البادي عن الطلاق هل يقع طلاق او لا عمل تأمل ويثبت ان يقع الا اذا قصد ابتداء سيد عمر  
 (قوله لان العرض المتي) علة للتقديم فقط (قوله واذا وكلها المتي) دخول في المتي (قوله بين ان تقاطع) الى  
 المتي في المتي الا قوله بدينته اي قوله وحيث وقوله ويفرق الى قوله ولا لما يابشر (قوله بالصرح او التنية)  
 راجع لكل من المعطوف والمطوف عليه فلهذا وقع فيضم الاطلاق اليها لتبصر الصور ونحسا (قوله بدينته)  
 اي بانتم تخالفه في قياسها الذي حل عليه كلام التزالي في امر ومعلوم انها اذا خالفت فهي كالاجنبي بالاولى

زيد في تزوجه له بصل مختارا  
 لطلاقه ولو مهر المثل لان  
 المطلق يطلق الا في مقابل  
 بصل وهو بصل التي تزوجها  
 ولم يسل لها مهر الا يارحه  
 لها مهر المثل فلم ان قبول  
 العرض الذي بطل الطلاق به  
 كسوة الزوج به وان كل  
 تعليق الطلاق ضمن مقابلة  
 البعض بعرض مقصور راجع  
 لجهة الزوج يقع الطلاق به  
 بان تمام ان صرح العرض فيه  
 والافهم المثل على عامر  
 (ولو كلبا) في الاختلاف  
 (ان مطلقه) اي انفسوا  
 بالنقد كاسر فيكون خلع  
 اجنبي والمال عليه بخلاف ما  
 اذا نواها وهو ظاهر وماذا  
 اطلق وهو ما صرح بالتزالي  
 واعيا من الاذرع له بجرم  
 اماه بخلافه من جود بان كلامه  
 فيها اذا لم يخالفا فيما بينه  
 وكلام امامه غيا اذا خالفا  
 فيه (ولا يجزيه كلبا) ان  
 اختلافه قسما بماله او  
 بماله صاير له  
 اجنبي اخر فان قال لها  
 سئل زوجك ان يطلقك  
 بالسا ولا يجزيه سئل كلاما

ذلك خلع على مهر المثل لا على نظير صداق (قوله انه لو قال الخ) مثل ذلك كما هو ظاهر ويصرح به قوله لا في  
 وان كل تعليق الطلاق الخ قالوا ان عاقل زيد المعاملات طلقها فمقتضى ما بالالف (قوله ولا يبعد  
 الخلع) عطف على بكمهم (قوله وما اذا اطلق) فان في روح الروض لان منفعة الخلع لما فرقه لما عطف  
 نظيره من الوكالة في شرعا فانه لا تكون للموكل تكون للموكل لوقوعه في مثل ذلك لو كلف اولي  
 لانه المباشر اه وهو صريح في ان شر الموكدين ما يقع للموكل ان تزوا بخلاف ما اذا نوى نفسه او اطاع  
 ذينته له لكن لا يبعد ان يكون شر المباشرين مال الموكل الذي اذن في الشرع متبينا عن نية الشرع فليتأمل  
 قوله واذا اجنبي اخر (قوله اشترط في لزوم الخ) كذا شرح هر (قوله في المتي لتتخير) فلو  
 اجتمعت تحت يده في الخ في قبيل عمل هذا الطلاق كالي اختاعت لنفسها بما لها او يجرم اذ لم يوجد منها

ان يطلق زوجته بالفساد شرطه بلوه الام لان ان يقول على خلاف سل زوجي ان يعطيني كل كفاة توكلين او كل من قبل على ولو قال اه  
 طلق ويؤمك على ان اطلق زوجتي فمطلوبه لا انة خلع فاعلان العرض فيه مقصور خلافا لبعضهم لمالك على الاخر مهر مثل زوجته واذا  
 وكما بالاجنبي في الخلع (نقطة هـ) بين ان تقاطع منها روعه بالصرح او التنية فان اطلقت قال الاذرع وغيره فظاهر امره معها فكلما  
 اذني ما من في اوكا به واه الكا تة تة له اجماعا لانه لا اختار كان با با في في ثم قطعا بوقوعه لها هنا

أمر شدي (قوله واختلفتم كافر) إن أرادنا من النزول وأما قد عين ثم أنه لا خلاف بينهما اللهم إلا أن يريد باعتبار ما فهم الأذرعى سم على صريح أمرش ورشدي (قوله) وحيث صرح (بالبناء للنفوس) أنه سم عبارة المفتوح وحيث صرح الاجنبي أو الزوجية بالوكالة فاعطاب بالوضع الموكل والا فاعطاب المباشير ثم يرجع إذا فهم على الموكل حيث نوى المانع أو اطاق في الأول أو اه دق (قوله طواب الموكل) أى فيها إذا كان صيغة الموكل ما يقتضى الالتزام كأم ظاهر وكذا يقال فيما بعده أمرشدي (قوله) وبين وكيل المشتري أى حيث طواب أيضا سم (قوله) وإلا أى وإن لم يصرح باسم الموكل اه (قوله) فاذا فهم (قوله) أى المباشير أمرش (قوله) بانه إلى الفصل في النهاية (قوله) بانه (الظرف مع هذا قوله) الآتى بلترمه هو إلا أن يقال بلترمه عن نفسه بل عنها ولم تاذن اه سم عبارة رشدي هو بشكل ومختلف لما في شرح الرضوي وغيره من التمايل الآتى لا يؤاخذ على أنه لا يثنى ما في هذا صيغة في المسئلة بعدها بالنسبة للاجنبي فلهذا جمع اه عبارة السيد عمر قوله ولا يثني صادق بما إذا كان بانه وقد وثق فيه لتصادقهما على استحفاظ الزوج اه (قوله) نعم) الموكل قال البقيني في المفتوح (قوله) وأداهما) يعني منه ما قبله (قوله) بانه بوجه) أى الزوج اه عرض (قوله) أو الاجنبي) هو مكرر بالنسبة لما إذا خلع وصرح بوكالتها كذا بقدر ذكر قبله أمرشدي (قوله) أو ولاية) أى الاب (قوله) لانه ليس بولي في ذلك إذا ولي لا لا يثبت له التبرع في مالها اه مفتوح (قوله) ولا ميسر عرف مالها الخ) تقدم في أوائل الباب في شرح بولن خال من سفية الاحتساب على ما لا يخفى على الولي على مالها من الزوج ولم يمكن دفعه إلا بالحل واجمعه (قوله) بموقوف على من يتعلم) أى بان قال الأتقف وقت هذا على النساء الآتى يقتضيه اه كردى (قوله) لئن أو باستقلال فخلع بمغضوب) الاطلاق منافع التفصيل فيما بعده وهو ما لم يصرح بانه يتولا عنها بغير

سوى الرضا لم تتأكد حيثما يبذل المال من جهة الموكل طلقا بالمال بغير المأوى هو حرام حاسمى فيه نظرو الوجه هو الثاني وقاها (قوله) واختلفوا بينهم كافر) إن أراد ما من النزول وأما قد عين ثم أنه لا خلاف بينهما اللهم إلا أن يريد باعتبار ما فهم الأذرعى سم على صريح أمرش ورشدي (قوله) وحيث صرح (بالبناء للنفوس) أنه سم عبارة المفتوح وحيث صرح الاجنبي أو الزوجية بالوكالة فاعطاب بالوضع الموكل والا فاعطاب المباشير ثم يرجع إذا فهم على الموكل حيث نوى المانع أو اطاق في الأول أو اه دق (قوله) طواب الموكل) أى فيها إذا كان صيغة الموكل ما يقتضى الالتزام كأم ظاهر وكذا يقال فيما بعده أمرشدي (قوله) وبين وكيل المشتري أى حيث طواب أيضا سم (قوله) وإلا أى وإن لم يصرح باسم الموكل اه (قوله) فاذا فهم (قوله) أى المباشير أمرش (قوله) بانه إلى الفصل في النهاية (قوله) بانه (الظرف مع هذا قوله) الآتى بلترمه هو إلا أن يقال بلترمه عن نفسه بل عنها ولم تاذن اه سم عبارة رشدي هو بشكل ومختلف لما في شرح الرضوي وغيره من التمايل الآتى لا يؤاخذ على أنه لا يثنى ما في هذا صيغة في المسئلة بعدها بالنسبة للاجنبي فلهذا جمع اه عبارة السيد عمر قوله ولا يثني صادق بما إذا كان بانه وقد وثق فيه لتصادقهما على استحفاظ الزوج اه (قوله) نعم) الموكل قال البقيني في المفتوح (قوله) وأداهما) يعني منه ما قبله (قوله) بانه بوجه) أى الزوج اه عرض (قوله) أو الاجنبي) هو مكرر بالنسبة لما إذا خلع وصرح بوكالتها كذا بقدر ذكر قبله أمرشدي (قوله) أو ولاية) أى الاب (قوله) لانه ليس بولي في ذلك إذا ولي لا لا يثبت له التبرع في مالها اه مفتوح (قوله) ولا ميسر عرف مالها الخ) تقدم في أوائل الباب في شرح بولن خال من سفية الاحتساب على ما لا يخفى على الولي على مالها من الزوج ولم يمكن دفعه إلا بالحل واجمعه (قوله) بموقوف على من يتعلم) أى بان قال الأتقف وقت هذا على النساء الآتى يقتضيه اه كردى (قوله) لئن أو باستقلال فخلع بمغضوب) الاطلاق منافع التفصيل فيما بعده وهو ما لم يصرح بانه يتولا عنها بغير سوى الرضا لم تتأكد حيثما يبذل المال من جهة الموكل طلقا بالمال بغير المأوى هو حرام حاسمى فيه نظرو الوجه هو الثاني وقاها (قوله) واختلفوا بينهم كافر) إن أراد ما من النزول وأما قد عين ثم أنه لا خلاف بينهما اللهم إلا أن يريد باعتبار ما فهم الأذرعى سم على صريح أمرش ورشدي (قوله) وحيث صرح (بالبناء للنفوس) أنه سم عبارة المفتوح وحيث صرح الاجنبي أو الزوجية بالوكالة فاعطاب بالوضع الموكل والا فاعطاب المباشير ثم يرجع إذا فهم على الموكل حيث نوى المانع أو اطاق في الأول أو اه دق (قوله) طواب الموكل) أى فيها إذا كان صيغة الموكل ما يقتضى الالتزام كأم ظاهر وكذا يقال فيما بعده أمرشدي (قوله) وبين وكيل المشتري أى حيث طواب أيضا سم (قوله) وإلا أى وإن لم يصرح باسم الموكل اه (قوله) فاذا فهم (قوله) أى المباشير أمرش (قوله) بانه إلى الفصل في النهاية (قوله) بانه (الظرف مع هذا قوله) الآتى بلترمه هو إلا أن يقال بلترمه عن نفسه بل عنها ولم تاذن اه سم عبارة رشدي هو بشكل ومختلف لما في شرح الرضوي وغيره من التمايل الآتى لا يؤاخذ على أنه لا يثنى ما في هذا صيغة في المسئلة بعدها بالنسبة للاجنبي فلهذا جمع اه عبارة السيد عمر قوله ولا يثني صادق بما إذا كان بانه وقد وثق فيه لتصادقهما على استحفاظ الزوج اه (قوله) نعم) الموكل قال البقيني في المفتوح (قوله) وأداهما) يعني منه ما قبله (قوله) بانه بوجه) أى الزوج اه عرض (قوله) أو الاجنبي) هو مكرر بالنسبة لما إذا خلع وصرح بوكالتها كذا بقدر ذكر قبله أمرشدي (قوله) أو ولاية) أى الاب (قوله) لانه ليس بولي في ذلك إذا ولي لا لا يثبت له التبرع في مالها اه مفتوح (قوله) ولا ميسر عرف مالها الخ) تقدم في أوائل الباب في شرح بولن خال من سفية الاحتساب على ما لا يخفى على الولي على مالها من الزوج ولم يمكن دفعه إلا بالحل واجمعه (قوله) بموقوف على من يتعلم) أى بان قال الأتقف وقت هذا على النساء الآتى يقتضيه اه كردى (قوله) لئن أو باستقلال فخلع بمغضوب) الاطلاق منافع التفصيل فيما بعده وهو ما لم يصرح بانه يتولا عنها بغير



أقول حال الفصل بين تعلقها بان سائر العلاقات بموضع فطرتها بدون ذكره ثم اختلفت اقلت مطلقا متصلا لينتقل منفصلا الى الرجعة  
او نحو ذلك لا يثبت (صدق يمينه) لان الاصل عدمه مطلقا في الوقت الذي تدعيه في ان اقامت به يثبت لا تكون ولا رجوع بان يثبت لها  
بالا لانه ينكر ما لم يبد ويتفرع به على ما قاله الماوردي لان المطلق لا يعمد في معتد به (٥٠٣) وفيه نظر بل الذي صحته كذا اقر

لشخص يثبت فانه كرهه

عش (قوله) او قال طالع الى قوله فان لم ينو باشتياق النية الا قوله وفيه نظر الى المتي (بدون ذكره) لانه  
ليترتب عليه ما ياتي من الاختلاف في كونه رجوعا او باتا ولا فرق ان من صور الاختلاف ما لو سالت  
بموضع فلتن مع ذكره ثم قالت طلقت متصلا فقال بل منفصلا فلا يقع شيء لعدم اتيانها بشيء اخر بعد  
كلامه سيد عمر (قوله) او نحو ذلك اي كان قال صدقت الاستئناف ام عش (قوله) ولا يثبت الرجوع  
للمتن والشرح جميعا (قوله) عدمه اي الخلع وقوله مطلقا لا متصلا ولا منفصلا (قوله) اي اصل الخلع  
او اتصلا (قوله) على ما قاله الماوردي اعتمدته النية في المتي وعبارته في سياق في الحاشية عن الرض ما  
يدل على اعتياد ما قاله الماوردي ام (قوله) معتد به اي بالمال ام رشدي (قوله) بل الذي يتجه الى  
يقال الاقرار واعتد بالنية كقبي باصتراف المنكر بخلاف مسئلة الاقرار ان مستند ما الاقرار وقيل  
حكمه يتشكك فيه نعم يرد التفرع فيمن فيه فيالوجع بدون اقامة البينة بل يحق بمسئلة الاقرار  
نظر الماثر تاليه من الفرق او يكتفي فيها ايضا باصتراف المنكر كما يقتضيه فرق صاحب النية على كامل ام  
سيد عمر عبارة هو اي ما قاله الماوردي الا وجه ليس كمن افراخ لان ما هنا وقع في ضمن معاوضة كامر  
نظيره في الشفعة ام اي بخلاف ذلك ويتفرع في الضمن ما لا يتفرع في غير من يادى (قوله) انتهى ما هنا او  
الوجه ان ذكره بتاويل الخلع ولا يصح حرك الضمير للزوج كما هو ظاهر (قوله) المتن ان قال طلقتك  
بكذا الخ لو قال سالت الطلاق بالشفقة كسرك السؤال او ادع طول الفصل بين الايجاب والقبول  
صدق يمينه في نفي العوض لان الاصل براءة ذمتها وعدم الطلاق في الوقت الذي يدعيه ام متى (قوله) لم  
تطلقني الى قوله وان اختلف في المتي (قوله) ما لم يضم الخ عبارة للمتي فان اقام بالموضع يثبت او رجلا  
وامرأتين او حلف ممة او عادت او اعترفت بعديتيا باعداءه ولها العوض ام (قوله) او اذا حلف على بنة  
لما الخ) صور المسئلة ان يقر بالان ما يمتد الخلع بدون قبحه فان اقر بانه سألها على تسهيل شيء لا يتر الخلع  
الا يثبت له بلزمه في الابد يثبت نفسه على غير يولي وهو ظاهر انها يقر متى (قوله) رجعت فثقت الخ  
لانها رجعية في الصورة الثانية غير مطلقة اصلا في الاولى ام يجرى (قوله) وكسوتها اي وسكتها  
ام يجرى (قوله) ومن العدة اي الى انقضاء العدة ام متى (قوله) قال الاذرع الخ اعتمدته النية  
والمتني ايضا (قوله) بل الظاهر انها ترته اي مطلقا في اذاعه الفارح وفيه الوقت في العدة في مسئلة المتن  
عبارة للمتي ولا يبرأ لو مات موافق ذمتها ورثته من كآله الاذرع ام (قوله) او الاجنبي اي اوكيله  
(قوله) او سكت عن العوض اي في الصورة الثانية متعلقا على الخلع الموجب للمال كما هو موضوع المسئلة  
ام رشدي (قوله) بان اطلقت اي الى الم الذي اوقع فيه اذا لم يرجع حيث ادخلته احدا منها فكذلك  
لجواز ان يعمل المطلق على التقيد بخلاف ما اذا عتبه فلها ان اختلفت له سقطت مذهب واردة على الشارح  
في تفسيره لتعارض ام سيد عمر عبارة للمتي فان كان لاحد ما يثبت عملها او لكل منهما يثبت  
واستمرتا تارعا سقطتا فان اختلف تاريخهما قدمت السابقة ام (قوله) ومن يديها) لكن يبدأ  
هنا بالزوج تدبا ام عش (قوله) العوض متعلق بالنسخ (قوله) ان وقسم) الاولى اوقتها

(قوله) على ما قاله الماوردي سياق في الحاشية عن الرض ما يدل على اعتياد ما قاله الماوردي (قوله) بل الذي  
يتجه الى هذا الاثبات ما كتبه في قول المصنف في الشفعة في خلاف سبق في الاقرار فظيره لان المعاوضة

للعوض (مهر مثل) وان كان اكثر مما ادعاه لانه لا يثبت الرجوع الذي تدرده اليه واما البينة فواقعة بكل تقدير واثرا التحالف انما هو في  
الموضع خاص في القول في عدد الطلاق الواقع قوله يمينته ومن ثم لو قالت سالتك ثلاثا بان طلقت واحدة فذلك ثلثه فقال بل ثلاثا  
الا ان طلقت ثلاثا عملا باقراره وتحلف انها الاثلاث مطلقا ثلاثا وحيلته انك الاثلاث نعم ان وقسم وقالها مطلقا قبل ولم يطل فصل  
استحق الاثلاث ولو خالف بالثالث ونوى نواجا) او جلد او صفة (لزم) وان كان من غير التالف



شكلا لما أطال به الرعي انه لا فرق بين ثمنهما وصدقه وان قلده من الحقن وقوله غيره من اطلاق الملبأ من المتأخرين وذلك لجلان هذه التقلين ولان الاراء لا يصح من قدرها وحقن بالاراء من جميعه فلم توجد الصفة للعائق عليها وزعم ان الظاهر انها لا يقصد ارادته بان تصحقه هي ليس في عمله بل الظاهر انه يقصد ارادته من جميع ما فيها فلو علم ان مستحق الزكاة يتلقون به بعد الطلاق لم يره وكثيرون يقولون انظر لهذا فيقولون في فساد لا تحصى وفي شأني في زرع فان ارأيت من صدائك (ه ه) على فانت طالق فقالته ابرأك يعترض عليها وان تريد الاراء

صدرك من جعله يملك الزكاة او بقدر ما تملك به الزكاة بل كيفية خلق الزكاة اما ان اصدرك من عالم جميع ما ذكر سالنا لظواهر انه انما يريد بالمر ما هو له والبقا بعد مقدار الزكاة لعله بان ما عدا المقدار على سبيل الشركة فكيف ذلك اسقاطه يؤيد ما تقدم في شرحه ولو خالف مجبول في مستقلا واصدحا مما نحن وفيه من ابراهيم ثم قال لمان ان ارأيت من صدائك وهو مما نحن ان الخلق في حكم ما نحن فيه من التفرقة بين المالم وغيره من المسئلة المذكورة بالا ولا في انصاف على قدر الاصل بقوله وهو مما نحن ان حيث اعتبره فلا بد من النظر الى عليها بناء على ما قدمه من اننا لا بد في البراءة هنا من علمها انه سبدر (قوله وذلك) أي عدم صحة ما قاله الرعي (قوله من قدرها) أي الزكاة (قوله يقولون) انظر لعله من باب الاحمال او على حذف من في الاوقيات يقال طفل صه طفلا من الباب الاول اذا ذكرته وسباحتها وغضه بمعنى فخل عنه اه (قوله هذا) أي قوله بل الظاهر انه يقصد الخ (قوله قل ان ابرأيت الخ) يتصل بقوله الآتي يعترض الخ (قوله الملق) أي الطلاق به أي الاراء (قوله الذي يظهر الخ) وذلك نظر الخ من شرطه ان لا يتنكر (قوله) ولو عاق بالاراء أي من الزوج وغيره وقوله تنازل الاراء عن التبر الخ باركان من خلق ابرأته وكلا من الغير في الاراء سواء الزوج وغيره اه كرهى (قوله تنازل الاراء عن التبر الخ) يعني التفرع هنا وجميعا حيث لم يترك ذلك الغير في الخلفه ما البراءة سم وأوله حيث لم وكل الخ وذكروا كل في اصل ابراءة اما لو لم يترك لها ايضاً فيسند عدم لوقوع عدم محتوا المتبادر من ابراءة الملق عليها له جميعه امس يد (قوله لم يقبل الخ) هذا يصحر بان يقع عليه اطلاق ظاهر او ان في اطاره ولو دل صدقه فان كان صادقه لم يقع طلاقا لم يبرأ الطلاق الواقع ولو رجم أو بائن وظاهر ان في كلام الفارح السابق ما يصرح بالتأني اه عرش (قوله لم يقبل) الوجه اننا لو قلنا بقبوله لم يمتنع ذلك وقوله الطلاق حيث لم يقصد تعليق الطلاق لصحة البراءة تامم اقول هذا شامل لصوره الاطلاق وقد مر اننا انما ينصرف الى الصحة المتبادرة (قوله على ما فيه) أي على نزاع قد عدم القبول ما ياتي أي عن ابن عجيل واسماعيل الحضري والاصحى من تبهم (قوله) وكانه لم ينظر ما فيه الخ) الوجه ان يقال انما ينظر الى ما ذكره لكونه ضمنيا فلا يعرض بالحاصل ان ذلك كقولها ابرأك من صدائي على طلاقى وذلك صدائي على طلاقى وقد تقدم انها صيغة معاونة لا صيغة تعليق فتدبر وتامل قولنا شارح نظير ما مر الجمع ما مر في الصيغة المذكورة اه سيدمر (قوله محتمل) أي محتمل التبعيض والبيان اه كرهى واول الاولى أي ثلاثة احتمالات ارادة البيان أو التبعيض والاطلاق (قوله فان جعل) أي الزوج (قوله من الثانية باينة) فالقلى من آخر الاقسام التي هي صدائك اه سم (قوله او تبعية) مطلق على باينة فالقلى من انقضاء أثره في بعض صدائك اه سم (قوله فان اطلق) أي لم يثن البيان ولا التبعيض اه كرهى (قوله اذا لفرق بين البيان الخ) أي والاطلاق (قوله الدال) أي لفظ من آخر (قوله وغيره) مطلق على أو شكل وقوله فقال أي التبر (قوله) (قوله تنازل الاراء عن التبر وكاله) يعني الخ ورح جميعا حيث لم يترك ذلك الغير في الخلفه ما البراءة (قوله لم يقبل) بل الوجه اننا قلنا بقبوله لا يمتنع ذلك الطلاق حيث لم يقصد تعليق الطلاق لصحة البراءة (قوله فان جعل من الثانية باينة) فالقلى من آخر الاقسام التي هي صدائك (قوله باينة) يتامل (قوله او تبعية) (قوله)

(٦٤ - شرواني وابن قاسم - سايع) الثلاثة الاخيرة لضرورة أن أقل الجمع ثلاثة مع كون لفظ الاخر حقيقة في القسط الاخير والضرورة تقدر ما قال اطلق فالوجه الاول الاحوط الثاني قاله بعضهم بوجه نظر ظاهر اذا لفرق بين البيان والتبعيض ما عدا بعضه من آخر الدال على أن المطالب الاراء من الاخر حقيقة في التبعيد الوقوع به لا غير ولو قال ابرأني واعطيك كذا فإرأته لم يعبها فإني ابن عجيل واسماعيل الحضري بعدم صحة البراءة وتبعيها أو شكل فقال حيث حصل بينهما مراعاة أو تواعده لم يلف بالحل يصح الاراء وغيره فقال ما قاله هو المتمد لان معنى قولها ابرأك



أي عاودت وأيد بشبهه أيضاً فقال قاضي أبي العباس: قد بين من غلط في إطلاق التكرار في قوله تعالى: «فأخاطبها بالقلم» فصاح الرجل الثاني: يا فتاحي حسين موافق! أخذ من غلط في إطلاقه فقال بهنهم عليها حصول الإطلاق يرجع أن أمدادها أو الخلق مقابلاً في خلقه البراءة عندنا فهي هذا كله متنازع فيه يا نافع! نظر إلى الوأفق أو الرد كما هو المقدر وهذا أفتيا فيمكن الأربعة صحة البراءة عندنا المستثنى إذا صرنا عدلاً تيان بصريحها (٥٠٦) بنية كناية مقابلة وعدو الملاقى ليس هذا وبال من موافاة الحلال على الإطلاق

ى (أحدثت) الأولى أن يقولوا راتك ما أحدثت (قوله وايد) أى ما قاله (قوله ايضا) أى فى شكل وغيره  
 (قوله طلق) أى بالاراء المذكور فليس هذا معراجا حسن (قوله وهو) أى الاسرار كالتى فى القاضى  
 حسين (قوله حصول الطلاق) أى بالاراء المذكور (قوله عند اتفاه) أى الطلاق (قوله وهذا كله) أى هو  
 كلام القاضى والبعض والاشارة على قولنا فى حق صبيان قوله وهذا (قوله بأنه لا نظر) أى لا ينظر  
 فى إيلاق مسئلة الأصوب كذا قوله الأولى وليس هذا إلّا بلايه (قوله مطلقا) أى يوجد المواطاة الوعد  
 بالاحاطة فى المسئلة الأولى أو لا يوجد عند حصول الطلاق فى المسئلة الثانية أو لا (قوله فى المسئتين) وهما  
 اقتان وعجل واسمى بدم محملا وأما القامد الأصوب فقولهم لصح الاراء اه كرى (قوله بصر محي)  
 أى الرأى (قوله ما قبله الوعد) أى فى المسئلة الأولى وقوله الطلاق أى فى المسئلة الثانية (قوله وليس  
 هذا) أى ما ذكر من المواطاة على المدعى كرون (قوله ادخله الخ) على تفسيره قوله ذلك أى مقابلة الوعد  
 فى الطلاق (قوله نأى بذلك) أى الطلاق الوعد (قوله بل علوا بالصرح الخ) أى محصور النكاح ثم اه  
 كرى (قوله ان الوجاء) تقدم ان المستدعى هو بائنا قال الحنفى بطلان طلاقا حصول البراءة بذلك قبل  
 تبين من من يقول بائنا بيننا اطلاق طلاقا حصول البراءة بدفعه فإلى طلاقى قانت روى من مدعى اه  
 اقول لا امر كذلك قد حصره فى البائنا ليس بائنا سيعمره قضية ذلك عدم حصول البراءة فى المسئتين  
 السابقتين لا سابقا للمسئلة الثانية (قوله ما تقرر الخ) أى أخفا فى قوله وهذا كله متنازع فيه بأنه الخ  
 (قوله على العوض المذكور) وهو بذل الصداق (قوله اتبى) أى كلام الواهم (قوله وصر) أى  
 قبل فصل الاقضاء للمال اه كرى (قوله وانما قدر اثنين المذكور الخ) كان خلاصة هذا الفرق هو  
 ان اجمال عارة المكلف بسبب الامكان أولى من اجمال احوالها فى حق البيع ثم توقف على تلك الملاحظة  
 فتبينت بخلافه فانه يمكن اجمالها بان يصل على الطلاق الشجرا أو لا بالمشجر فاشاءه المصدق  
 (قوله المذكور فى القنط) أى القنط البائنا من المتصدقين فى كلام البائى منها (قوله فى نحو البيع) أى  
 أى فى قنط كلام المصحب من المتصدقين فى قنط المذكور فى كلام البائى منها (قوله فى نحو البيع) أى  
 لباي قال البائع مثلا يتكلم هذا باق فقال المشتري اشترىه وسكت عن ذكر الالف وقوله فى نحو البيع  
 متعلق بقدر اقتيد الباطن الاول (قوله لان الجواب) أى فى نحو البيع (قوله وذكر مقابل البراءة)  
 أى فى المسئلة الأولى وقوله الطلاق فى المسئلة الثانية (قوله التقاضية به) أى بقصد المقابلة (قوله كما قال  
 طلق) أى فى جواب المطلق ووجهه قوله ما قال عندنا الخ أى بخارى بطلت كان منيا على النكاح  
 المذكور وقوله فها تفتت بخلافه أى خلاف ذلك الظن وهو خروج الطلاق فزوجى باقى فى صحتي  
 (قوله ولا) أى ما لم توجد قرينة القوية (قوله وقولنا قريا) أى فى مبحث صراخ الطلاق (قوله  
 ولا يلايه) أى ما ياقى به ما منى قوله فها تفتت وقوله فى صريح السبع من خبيته الخ لان ذلك أى ما ياقى  
 قريا (قوله وليس هذا) أى بالاراء المذكورة قاله بنى بنى واصلىك كذلك اه كرى (قوله مع قرينة)

فالمعنى من أقساط أسيرة معى صدقاتك (قوله بهذا يظهر أن الوجه البني) لو طلق طائفا حصول البراءة  
بذلك قبل تعيين عددين قول بانها تبين إذا طلق طائفا حصول البراءة بعد قولها أن طلقنى قامت برى من صدقاتى

ايعايراهن حق سابقا وقر  
فيه القرينة مالا يؤثر في  
الاشعار وقال انه ساطق  
ان اخبرت دينك الى ما  
السنن تطلق الا ان مضى  
السنن ولم تطالبه اذا المراد  
بالتأخير التزامه لا مجرد  
قولها اخبرت خلافا لابن  
الصلاح فن اراد بالتأخير  
صدد وموجلا فاجله  
بالتفويض والا فلا وزعم انه  
بالتنكر لا يمس تأجيلا  
يمنوع ولو قال ان ابرأني  
من ميراثي هو شرط فإبرأته  
منه بيان اقل ما ذكره او  
اكثر لا يبيظهر الوقوع  
في الاولى لان الشرط عليها  
وقد صرحوا بان الا برأ من  
الاكثر يستلزم من الاقل  
لصار له مولا كلامه له كانه  
يعلمون الثانية لانه حيث  
جاهل به ومع جهله لا  
وقوع لان الطلاق بالبراء  
مما هو حرمي لا بدني ما من  
عليها بالموضو واطلاق  
الوقوع هنا او عدمه فخط  
فأخبره مستقر هو ثمانون  
السابقة غير هذه فتأمل  
ولو كان لما قد ذهبت معلوم  
ومجهول فقال ان ابرأني  
من جميع ما في ذمتي فأنف  
ساطق فأبرأته من المعلوم  
وحدا ومنها قياس ما من  
عن القاضي حينئذ لا  
يراهن المعلوم لانها إنما

اى كان اثر ذلك عقب الاداء الثاني فساد فلا يتم الطلاق بالاعتق لقرينة انه لم يأت بذكر ذلك الا كراه على  
ظن صحة الاداء (قوله ولم تطالبه) اى والحال لم تطالبه بالدين الى معنى السنن (قوله التزامه) اى التأخير  
الى معنى السنن بان لا تطالبه اليه (قوله موجلا) اى بسنة (قوله والا فلا) اى وان لم توجه له بالتأخير  
فلا يتم الطلاق وان اخرتم لم تطالبه الى معنى السنن (قوله في الاولى) اى في صورة تبيين النقص وقوله  
دون الثانية اى في صورة تبيين الكثرة (قوله لانه) اى الزوج حيثما كان حين تبيين الكثرة جاهل به  
اى بالمير (قوله واطلاق الوقوع هنا) اى الفاعل لصورتى الاقل والاكثر (قوله ومسته) وهو  
ثمانون (الح) وجه الفرق بين ما هنا ومسته الثمانين انه فيها نحن فيه وطن نفسه على ايقاع الطلاق  
في مقابلة ميراثه فحصل له وان اخطأ ظن انه عشرت في تلك لم يحصل له البراءة من ميراثه الذي  
سمح بالطلاق في مقابله لان بعضه مقبوض ومن ثم لو علم الحال الوقوع كاتقدم عن الفاضل لان  
عده قرينة على ان مراده التمليق على الباقي وان كان لفظه مطلقا انه سجد  
حر (قوله السابقة) اى في شرح وفي قول يبدل الآخر (قوله قياس  
ما من عن القاضي حين) وهو قوله لم تصح البراءة كالتأخير في القاضي  
حينئذ كرهى (قوله بقياس ما من غيره) وهو قوله  
فليكن الاوجه الح انه كرهى الاول وهو قوله  
وهذا كله متعارض فيه بانه لا ينظر الى الموطاة  
والوجه كسائر المقود (قوله واني  
ذلك) اى ما ذكر من  
القياسين

(تم الجزء السابع من حواشي نسخة ابن حجر ، وفيه الجزء الثامن اوله كتاب الطلاق)

ايرأني مقابلة الطلاق ولم يقع بقياس ما من غيره فالبراءة وبقي ذلك لهما لو طلقا لكانت علي طلاقا بالبراءة ثم انما في صحة



( فهرست الجزء السابع من حواشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج )  
 ( العلامة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي رحمهم الله تعالى )

مجيدة

٢	كتاب الوصايا
٢١	فصل في الوصية لغير الوارث وحكم التبرعات
	في المرض
٢٨	فصل في بيان المرض المحض والمحقق
٤١	فصل في أحكام لفظية للوصى به وله
٦٠	فصل في أحكام معنوية للوصى به مع بيان ما يفعل
	عن الميت
٧٦	فصل في الرجوع عن الوصية
٨٣	فصل في الايصاء
٩٨	كتاب الوديعة
١٢٨	كتاب قسم النفي والعتيقة
١٤١	فصل في العتيقة وما يتبعها
١٤٩	كتاب قسم الصدقات
١٦١	فصل في بيان مستند الاعطاء وقدر المعطى
١٨٢	كتاب النكاح
٢٠٩	فصل في الخطبة
٢١٧	فصل في اركان النكاح
٢٥٣	فصل في موانع ولاية النكاح
٢٨٤	فصل في تزويج المحجور عليه
٢٩٦	باب ما يحرم من النكاح
٣٢١	فصل في حل نكاح الكافرة
٣٢٨	باب نكاح المشرك
٣٣٧	فصل في أحكام زوجة الكافر إذا أسلم
٣٤٤	فصل في مؤنة المسلمة أو المرتدة
٣٤٥	باب الخيار في النكاح والاعفاف ونكاح العبد
	وغير ذلك
٣٦١	فصل في الاعفاف
٣٦٧	فصل السيد بإذنه في نكاح عبد لا يضمن
٣٧٥	كتاب الصداق
٣٨٤	فصل في بيان أحكام المسمى الصحيح والمأبد
٣٩٣	فصل في التفويض

(ب)

مصحفة

- ٣٩٧ فصل في بيان مهر المثل  
٤٠١ فصل في تخطير المهر وسقوطه  
٤١٥ فصل في المنة  
٤١٨ فصل في الاختلاف في المهر والتعاقب فيما سمي منه  
٤٢٢ فصل في ولاية الررس  
٤٣٨ كتاب القسم والنذور  
٤٥٤ مطلب في حكم النزول عن الوظائف بعد يموض  
٤٥٧ كتاب الخلع  
٤٧٦ فصل في الصيغة وما يتعلق بها  
٤٨٧ فصل في الالفاظ المألوفة

(تمت)



